





یا کیسے





فهرست کتاب

کتاب الطهارة	کتاب الصلوة	کتاب الزکوة	کتاب الصوم	کتاب الحج
۱۶۱	۱۶۰	۱۶۰	۱۶۰	۱۶۱
کتاب النکاح	کتاب الطلاق	کتاب البیوع	کتاب الصرف	کتاب الاجارة
۱۱۲	۱۷۱	۲۰۹	۲۰۹	۲۱۰
کتاب القضاء	کتاب الشهادات	کتاب الدعوى	کتاب الرجوع	کتاب الشهادات
۲۳۶	۲۵۷	۲۵۸	۲۵۸	۲۵۸
کتاب الدعوى	کتاب القاضی	کتاب الاقرار	کتاب الوكالة	کتاب الکفالة
۲۵۹	۲۹۲	۲۹۴	۳۰۰	۳۰۸
کتاب الحواله	کتاب الصلح	کتاب الرهن	کتاب المضاربة	کتاب المزارعة
۳۱۲	۳۱۳	۳۱۷	۳۱۹	۳۲۰
کتاب الشرب	کتاب الاشربة	کتاب الاکراه	کتاب المأذون	کتاب القسمة
۳۲۰	۳۲۷	۳۳۹	۳۴۹	۳۵۳
کتاب الفرائض	کتاب الوصایا	کتاب الذیات	کتاب الجحطان	کتاب الفصب
۳۵۱	۳۵۵	۳۵۵	۳۵۲	۳۵۵
کتاب الودیعة	کتاب العارية	کتاب الشراكة	کتاب الصيد	کتاب الذباج
۳۶۰	۳۶۵	۳۶۷	۳۷۰	۳۷۲
کتاب الاضحية	کتاب الکراهية	کتاب الفاء الکفر	کتاب الهبة	کتاب الوقف
۳۷۷	۳۷۹	۳۸۸	۳۹۳	۳۹۶
کتاب اللقط	کتاب اللقطة	کتاب الايق	کتاب المفقود	کتاب الاستحسان
۳۹۶	۳۹۶	۴۰۷	۴۰۸	۴۰۸
کتاب	الحدود	کتاب السرقه	کتاب السیر	
۴۱۰	۴۱۱	۴۱۲	۴۱۲	
کتاب	العناق	کتاب	الشفعة	
۴۱۲	۴۱۲	۴۱۲	۴۱۲	



۲۵۶

Suleymaniyi Kütüphanesi  
KISHI: MURTAZADE  
HUSEYIN PASA  
Yeni  
Eski No: 256

خلاصه الفتاوی



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله خالق الارواح والاجسام وجاعل النور والظلام لا يغير من الدهر حوادث ولا يبعث على الامور  
بواعث ولا يحيط بكنهه قدرتها الخواطر ولا يمدى الى ضبط عطشه الضماير الذي امر عباده بتحصيل العلم وحسنهم  
على التجاوز والحكم ارسل محمد صلى الله عليه وآله ونصره وآواه وجعل الجنة مثواه صلى الله عليه وعلى آله الاخيار  
من المهاجرين والانصار وجعل الامام الاعظم نعمة الله مقتدى شريعته وقائدا لآئته واطهر بها العلوم السليمة  
ونشره الاحكام بين المؤمنين وقيل حكمه الشرع من الاسلاف الى الاخلاف **قال** الشيخ الامام الزاهد البارع  
فقيه الامير الشريفة محمد بن الحسن مقتدى الامام ببقية الاسلاف كرمهم الاطراف فتجارات الملة والدين ركن  
الاسلام في العالمين طاهر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف  
افقه ان العلوم كثيرة والاعمال قصيرة فالاولى صفا لله الى الالهيته والاقبال الى النفع الاعظم وهو جمع الوقعات وتبويبها  
وتجسيمها وتبويبها **قال** في وقد كتبت في هذا الفن شيئا من اجدي ما تسمى خزنة الوقعات والثانية تسمى كتاب النقا  
فما الذي بعد ذلك بعض اخواني ان كتب نسخة قصيرة يكل ضبطها وييسر حفظها فكتبت هذه النسخة جامعة للرواية  
خالصة عن الدلائل مع بيان مواضع المسائل فاعا الطعن الطاعن وغنية للقيم والطاعن وكنت فمرت الفصول  
والاجناس على رأس كل كتاب يكون عن ابن ابي القتيبي وسميتها كتاب الحلاصة وكل ذلك اعمل ليسر الامام على

المقتبسين حاشا للشباب من الله العزيز الوهاب **كتاب الطهارات**  
مشمول على تسعة فصول الاول في المياه الثاني في الغسل الثالث في الوضوء الرابع في المسح الخامس في التيمم السادس في غسل  
الثوبين غير السابغ فيما يكون نجسا وفيما لا يكون الناموس فيما يتنجس وفيما لا يتنجس التاسع في الخطر والاباحة  
**الفصل الاول** مشمول على ثلثة اجناس الاول في الحياض والحجاب والافاء ومسائل الماء المستعمل والماء المطلق  
والقيح الثاني في الامتار الثالث في الابان وفي آخرها وقوع القارة والسمن اما الجنس الاول وفي الاصل النجاسة  
وقعت حوض ان كان كبيراً فهو منزلة البحر لا يتنجس لان تغير طعمه اولونه او حبه وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة  
فيقول النجاسة على نوعين مرتبة او غير مرتبة المرتبة كالعدس والحيفة وغير المرتبة كقطرة خمر وقطرتين في المرتبة يتنجس  
موضع وقوع النجاسة بالاجزاء وتبر من موضع النجاسة قد الحوض الصغير **قال** في وقد مر ما بين ثم يتوضأ  
فيملأه الحوض الصغير في بعض النسخ ان كان من الموضع الذي يتوضأ الى النجاسة عشرة اذرع او اكثر يجوز وان كان اقل  
لا والله في المرتبة فعند شيخ العراق كذلك ايضا كما مر في غيره من النسخ ويجوز ان يتوضأ من موضع

وقوع النجاسة وهذا من نسخة الامام خواجه زاده وفي الماء الجاري يتوضأ بقرب النجاسة وان كانت مرتبة في  
الاصل الصند الشريد وفي نسخة الامام الشريفة اذا استنجى في حوض لا يجوز ان يتوضأ من ذلك الموضع قبل  
تحريك الماء وهل يشترط تحريك الماء حين غسل وسقطت غسالة وجهه على الماء قال شمس لا يمتنع الحلو في نسخة غيره  
ابن يوسف لا يجوز التوضي ما لم يتحرك واليه مال الفقيه ابو جعفر وغيره من المشايخ لا يجوز ذلك وان لم يتحرك  
الماء وجعلوا الماء الجاري وفي الفتاوى الحوض الكبير مقدار عشرة اذرع في عشرة اذرع وضوئه ان يكون كل جانب  
من جوانب الحوض عشرة اذرع وحول الماء اربعون ذراعاً ووجه الماء مائة ذراع هذا مقدار الطول والعرض واما  
العمق ان كانت بحيث لا يتنجس بالاعتراق فهذا المقدار يكفي عليه الفتوى هذا اذا كان الحوض مرتباً فان كان مدوراً  
يعتبر ثمانية واربعون ذراعاً من راس الكرابس فان كان الحوض اعلاه عشرة اذرع في عشرة اذرع واسفله اقل وهو ممتلئ  
بحوض التوضي والاعتساق فيه وان نقص الماء حتى صار تسعاً في تسع لا يجوز ولكن يغترف منه الحوض اذا كان اقل من  
عشرة في عشرة لكنه عميق فوقعت في النجاسة ثم انبسط وصار عشرة في عشرة فهو نجس وان وقعت في النجاسة وهو  
عشرة عشرة ثم اجتمع فصار اقل فهو طاهر والعبرة لوقت وقوع النجاسة ولو كان اعلاه اقل من عشرة في عشرة وقله  
عشرة عشرة وقت قطره خيراً وتوضأ منه رجل ثم انقصر الماء وصار عشرة في عشرة اختلف المتأخرون فيه وينبغي ان  
يكون الجواب على التفصيل ان كان الماء الذي يتنجس على الحوض الكبير من الماء الذي في اسفله ووقع الماء النجس في  
الاسفل حلة كان الماء نجساً وبصير النجس الى على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس اسفل الحوض على  
السديج كان طاهراً على ما ياتي في مسألة الجرد وقال بعضهم لا يطهر كالماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط  
على ما ترا حوض الكبير اذا انجذ ماؤه فغلب انسان نقياً وتوضأ منه ان كان الماء على وجه الجرد وتحت الجرد فصلاً  
عن الجرد يجوز وان كان متصلاً بالجرد اختلف المشايخ فيه بعضهم اعتبروا جملة الماء حتى لا يتنجس وبعضهم اعتبروا  
موضع النقب ان كان كبيراً على القيسر الذي ذكرنا يجوز التوضي فيه والا فلا وان كان الماء في القيسر كالماء في الطشت  
والنقب صغير لا يجوز التوضي فيه ولو تنجس موضع النقب ثم ذاب الجرد بديج الماء نجس وقال الشيخ الامام شمس  
الحلو في الماء طاهر سواء ذاب بديج او بدفعة واحدة وعلى هذا التواضع التي في المسارعة والنجارات التي  
يكون في الماء الجاري بعضهم اعتبروا ذلك المكان حتى يتنجس وبعضهم اعتبروا جملة الماء والشرعة كالحوض اذا انجذ  
ماؤه ولو كان الماء منفصلاً عن الواح المشربة وان قل جود التوضي فيه ولو كان متصلاً لا يجوز هو المختار وفي  
فوائد الفقيه ابو جعفر الهندواني لو توضأ في اجمة القصب وفي ارض فيها زرع متصل بعضها ببعض ان كان عشرة  
في عشرة جود وانصال القصب بالقصب يمنع انصال الماء بالماء ولو توضأ في حوض وعلى وجهه جمع الماء الطاهر  
الذي يقال له بالفارسية جفروان ان كان جبالاً لو حرك يتحرك جود فتواتى الماء وهو كثير ولم يعلم بوقوع



النجاسة فيه بكون التوضي من حوض فيعصر فوقع البول فيه ان كان عشرة في عشرة لا يفسد وان كان اقل انفسد  
في الماء والكل في الفتاوى وفي الاصل ويتوضأ من الحوض الذي تخلف ان يكون فيه قدر ولا يستيقنه وليس عليه  
ان يسأل ولا يدع التوضي من حوض يستيقن انه قد حثى لوطنة نجسا فتوضأ منه ثم ظهر انه طاهر يجوز وعلى هذا  
الضعف اذا قدم اليه الطعام ليس للضعيف ان يسأل من اين لك هذا الطعام من الغضب المستقر وكذا الايسر  
بالوضوء من حوض كونه في نواحي الدار وليس عليه ما لم يعلم انه قدر ويكره للرجل ان يستخلص نفسه اثناء  
ويتوضأ منه ولا يتوضأ منه غيره اللهم الذي هو متصل بالحوض وكان اذا امتلى الحوض يدخل الماء منه فتوضأ انا  
فيه ان كان الله قد زرع عين ونصف لا يجوز ولا يجعل تبعاً للحوض وان كان اقل يجوز ويجعل تبعاً للحوض قبل  
لا يجوز ولا يجعل تبعاً للحوض وان كان قد زرع وقيل والموضع الذي في الله تعالى الله كره اياه لا يجوز التوضي  
فيه وفي الفتاوى غير كبير لا يكون فيه الماء في الضيف ويروى في الروايات والناس ثم يدا في الشتاء ويرفع  
فيه الجدران كان الماء الذي يدخل في العذير يدخل على مكان نجس فلما وجد نجس ان كثر الماء بعده لك وان كان  
الماء الذي يدخل في العذير يستقر مكان طاهر حتى صار عشرة في عشرة ثم انتهى الى النجاسة فالأمر والجهر طاهر  
الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير لا يتنجس الحوض وان كان الماء النجس على الحوض غلبا لانه كلما اتصل الماء بالبحر  
صار ماء الحوض عليه غلبا وفي نوادر المستفتي التوضي من الحوض فضل من التوضي من النهر لان اهل الاعتدال  
لا يرون التوضي من الحياض جائزا فتوضأ رعاكم واما الحوض الصغير فهو قيس لا وافي واجبا لا يجوز  
التوضي فيه ولو وقع فيه قطرة خمر يتنجس واما التوضي في عين الماء والعين جال يخرج الماء منه يجوز التوضي في  
موضع خروج الماء واما من موضع آخر ان كان اقل من اربع اواربعاً في اربع جوارب مطلقا وان كان خمسا في خمس  
اختلف المشايخ فيه قال القاضي الامام كذا الاسلام على السعدي يجوز التوضي فيه واما حوض الحمام  
اذا وقعت فيه نجاسة قال في التجريد عن الجيفة انها لا تستقر وهو كالماء الجاري فان تنجس حوض الحمام دخل  
الماء من الانبوب خرج من الجانب الآخر فهو كالحوض الصغير وفيه اقاويل ساقية ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء  
وفي الفتاوى حوض الحمام اذا اغتر فيه رجل وبيد نجاسة وكان الماء يدخل من انبوب في الحوض والناس يرفعون  
من الحوض غفرا مستدركا لم يتنجس الحوض الصغير اذا تنجس فيه الماء من جانب وخرج من جانب اقاويل قال  
الصدر الشهيد المختار انه يطهر فان لم يخرج شئ ما فيه وكذا البئر فلو امتلأ الحوض وخرج من جانب الشط على  
وجها جريان حتى بلغ المشقة يطهر اما قد زرع او ذراعين فلا يخرج من الماء الذي دخل الحوض  
لا يطهر **وما يتصل بهذا** الجباب الا وافي حذيقا او ربا استخرج وجعل في اناء النصفه ثم اخذ من حوض  
آخر وجعل في هذا الاناء حتى امتلأ الاناء ثم وجد فيه فارة ان غاب هو ساعة فالنجاسة للأناء وان لم يغيب

ولم يعلم انها من اي الجبين فالنجاسة يصر الى الحب الاخر هذا اذا تحرى ولم يقع تحريم على شئ اما اذا وقع تحريم  
على شئ يعمل به وهذا اذا كان الحبان لرجل واحد فان كانا رجلين كل واحد منهما يقول ما كانت الفارة في حبي  
وكلاهما طاهر واصل هذا في كتاب السبع في باب الاختلاف ما في بعد هذا ان شاء الله تعالى هذا اذا كان من حبي  
وكلاهما رطب فان كان ثلاثا من الجباب احدهما الدهن وفي الآخر الخل وفي الآخر الدبس اخذ من كل واحد  
من الجباب الثلاثة وجعل في طشت ثم وجد في الطشت فارة ولم يغيبها يشق بطل الفارة ان كان في بطنها  
دهن فالنجاسة لحب الدهن وان كان في بطنها الدبس فالحب الدبس فان كان في بطنها خل فالحب الخل وان لم يكن  
في بطنها شئ يرمى بها قبل الهرة ان اكلها فالنجاسة لحب الدهن والدبس والخل طاهر وان لم تأكلها فالنجاسة  
لحب الخل وحب الدهن والدبس طاهر في شرح الطحاوي في الفارة اذا غرت من الهرة ومزت على قصعة ماء  
يتنجس الماء مطلقا هو المختار حب وجد فيهما بكرة الماء يتنجس بخلاف الميسر على ما في الهرة اذا بابت في اناء او  
على ثوب يتنجس وكذا بول الفارة وقال الفقيه ابو جعفر يتنجس الاناء دون الثوب وبول الحفائش وخرؤها  
لا يتنجس وقال في التجريد ليس بشئ حب الماء اذا ترشح منه الماء فأكب ولحب الحب الماء الذي في الحب طاهر  
**وما يتصل بهذا** الماء المستعمل رجل توضأ من القصعة في الحمام وغيره يجوز واصل هذا في الاصل الجنب  
الحياض والمحدث اذا دخل يده في الاناء للاغتسال او وقع الكوز في الحب فادخل يده في الحب الى المرفق  
لا يخرج الكوز لا يصير مستعملا بخلاف ما اذا دخل يده في الاناء او جعله للبرد انه يصير مستعملا لا يغسل بالضرر  
ولو اخذ الماء بغيره لا يريده المضمضة لا يصير مستعملا عند مجده وكذا لو اخذ فيه وغسل اعضاءه بذلك قال  
ابو يوسف لا يبق طهورا وهو الصحيح ولو نوى المضمضة ثم نفع في الثوب لا يتنجسه ثم في الجنب اذا دخل يده  
الاناء هذا اذا لم يرد غسله فيه بل راد رفع الماء فان اراد غسله ان كان اصبعاً او اكثر دون الكف لم يتنجس  
الماء وان دخل الكف يريده غسلها يتنجس هذا قول من وهو احدى الروايتين عن ج به اما على قول من هو  
قول ج به الصحيح نزع ج به انه طاهر وعليه الفتوى ثم اذا كان نجسا عند س واحد الروايتين عن ج به فتنجس  
نجاسة غليظة ام خفيفة وعند س به خيفة والتقدير فيه بالكثير الفاحش وهو احدى الروايتين عن ج به  
وفي رواية عن ج به غليظة هذا اذا دخل يده في الاناء فان دخل الجنب يده او جعله في البئر لم يفسد كذا  
روى عن س به بخلاف الاناء فانه لو ادخل رجلاه في الاناء يفسد فلو دخل الجنب البئر بعض جسده سوك  
اليده والرجل افسد قوله بعض جسده يقتضيه ان يصير مستعملا ببعض العضو وهذا يوافق ما روى عن س به  
في الظاهر اذا دخل رأسه في الماء وابتل بعض رأسه ان الماء يصير مستعملا اما الرواية المعروفة عن س به  
انه لا يصير مستعملا قال ج وس به اذا رزله به الحديث او قصده به المقرب وقال ج به ما قصد به المقرب لا غير







وعند من لا يجوز بحرف خفيفة ثم بحرف ثنية فيجعل الماء في النيرة الى الخفية فيتوضأ من النيرة فلو وقعت فيها النجاسة  
يتنجس عشرة في عشرة والحجارة لا يتنجس الا بماء يتنجس الحوض الكبير وقد مر البول في الماء الجارى مكره والنهر  
اذا كان جري بعضه على الجيفة ان كان ما يلا في الجيفة اكثر او كاسوا فاما نجس وان كان ما جرى على الجيفة  
اقل فالماء طاهر ونظر هذا الماء المطر اذا جرى في من السطح وعلى السطح عذرت وسيأتي في فصل ما يكون نجسًا  
وما لا يكون وفي المستقى لو كان بطن النهر نجسًا وجرى الماء عليه ان كان الماء كثيرًا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس و  
ان كان جميع بطن النهر نجسًا ماء الثلج اذا جرى على الطريق وفي الطريق نجسات ان تغيب النجاسة فيها ولا تظلم  
بحيث لا يرى لونها ولا اثرها يتوضأ منه لكل في الفتوى الماء الذي في وسط بخارى يسمى سراي خلاصه ماء  
نجس يجعلون في النهر الكبير الذي يقال له بالفارسية رود ان كان الماء كثيرًا بحيث لا يتغير احد الثلاثة لا نجس  
وان تغير وتنجس بطرسباعة يعني اذا انقطع اللون والرائحة وما يتصل بالماء الجارى وفي الفتاوى جيل  
استنجى من القهقهة فلما صب الماء من القهقهة على يد لا في الماء الذي يسيل من القهقهة البول قبل ان يقع على يد  
بعد ما خرج من القهقهة فهو طاهر اذ ان ماء حوض طاهر ولا يخرج فضيلاً الا ان عاقت من جاني  
الهواء وجرى ماء الاقايين على الارض صار بمنزلة ماء جارى **فصل آخر في البئر** اذا وقعت في البئر قطرة خمر  
او بول يتنجس فان كان الواقع فيها الدروح ان كان الواقع فارة او نحوها كالصقور ونحوه لا يخلو اما ان يخرج  
حيًا او ميتًا وبعد الوجب تنقش او لا ان خرج حيًا لا يتنجس الماء اى حيوان وقع الا الحلب الخنزير وفي غير  
الحلب والخنزير اذا استخرج حيًا لا ينزع شئ ان لم يصب من الماء فان اصاب شوره نجسًا فالماء نجس وان  
كان مكرهًا فالماء مكره ولا يتنجس ان ينزع منها عشرة دلاء وان كان مشكوكا كالحمار والبغل ينزع ماء البئر  
كله وان استخرج بعد ما مات قبل ان تنقش ان كان الواقع فارة او نحوها ينزع عشرة دلاء او اكثر  
استحبًا وان كان الواقع دجاجة او نحوها اربعون وخمسون وفي الشاة والادى نزع ماء البئر كله وعن  
عنه انه جعل هذا خمس اربع ثلث ما ذكرنا واثنان آخر وان كان احدهما الحلة والفارة الصغيرة وينزع منها  
عشرون دلاء وفي الحامة ثلثون عنهما في الحلة عشرون وفي الحامة اربعون وان تنقش الفارة نزع الماء البئر  
كله وفي بعض النسخ الصقور والعصفور كالفارة والحامة والوشان كالسنور والبط والاذر كالدجاج  
ان كان صغيرا وان كان كبيرا فهو كالحل العظيم ينزع كل الماء ثم في الفارة اذا نزع عشرة فلم يبق الماء ثم عاد  
الماء لا ينزع شئ ولو تنجس ماء البئر فاخذ في النزع فغفي فجاء من العذو وجد الماء اكثر مما ترك منهم فقال  
ينزع المقدار الذي ترك هو الصحيح ثم في الفارة اذا وقعت اكثر من واحد عن يمين الى الاربعة عشرون وفي  
الحل السبع خشق فان كانت عشرة ينزع ماء البئر كله وعن من الفارة ان اذا شاع على هيئة الدجاج ينزع

اربعون وتكلموا في نزع كل الماء عن البئر خفيفة ما يئان وعن من ما يئان وثلاثمائة والفتوى على التثنية  
في مختصر الفتاوى لو استنجح الحيوان وتقطعت شعرة الفارة نزع ماء البئر كله عظم تلخ بالنجاسة ووقع في البئر  
لم يكن استخراجها فاذا نزعوا على قدر ما ذكرنا طهرت البئر فلا يضر بقاء العظم فيها ولو وقعت ذنب الفارة في البئر  
ينزع ماء البئر كله ولو ان البئر اذا رجب منها نزع عشرة دلاء فاني بدو عظيم يسع فيه عشرون دلاء فخرج  
به مرة واحدة يحكم بطهارة البئر عند الثلاثة ولو نزعوا على التفريق تظهر شرح الطحاوي فالمعبر كل بئر دلوها  
فان لم يكن لتلك البئر دلو ينزع بدو يسع فيه الصاع وهو ثمانية اربال وعن من خمسة اماء ولو ان البئر اذا  
وجب منها نزع عشرة دلاء او مقدار ما وجب منها فانه لا يجب غسل الدلو وكحل فطهارتها بطهارة البئر وعلى  
هذا رجل وعلى يد نجاسة رطبة فجعل يد على عروة القهقهة فلما صب الماء على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا طهر  
العروة بطهارة اليد وكذا الدن يتنجس بنجاسة الخمر ثم اذا صار خلاصه بطهارة الدن بئر وجب منها نزع عشرة  
دلاء فخرجت الدلو الاولى ثم صب فيها لا يجب اكثر من عشرة دلاء وكذا الوضوء هذا الدلو في بئر اخرى طاهر نزع  
منها عشرة دلاء ولو صب الثانية كان عليهم ان ينزعوا منها تسعة عشر البئر الثانية تظهر ما تظهر في البئر الاولى ولو  
ان الدلو الاخر اذا نحت عن رأس البئر ولم تصب بعد فجاء رجل ونوضأ بماء البئر اخره ولو كانت الدلو في الماء بعد  
لم تنفس عن رأس الماء فاستعمل ذلك الرجل الماء لا يجزى ولو نحت عن رأس الماء ولم ينج عن رأس البئر والماء يتقاطر  
فيها عند خفيفة وباب يوسف ليس له ان يستعمله وقال محمد له ذلك ولو ان القوم اذا وجدوا في البئر فارة  
ميتة وكان وضوهم من ذلك الماء ان استيقنوا بوقت وقوعها في العاد واصلوهم من ذلك الوقت وان لم يستيقنوا  
بوقت وقوعها قال ابو حنيفة به ان كانت الفارة متفحمة او متفحمة اعاد واصلوه فلما ايام ولياليها وان كانت غير  
متفحمة وغير متفحمة اعاد واصلوه يوم وليلة وعندهما لا يعيد واصلوهم ما لم يستيقنوا بوقت وقوعها بقل  
الوضوء واجمعوا ان الرجل اذا طلع ثوبه وعليه نجاسة اكثر من قدر ما لديهم ولا يستيقن بوقت صلاتها لا يعيد شيئاً  
من صلواته السريين اذا وقع في البئر فانه نجس الماء كله قليلا كان وكثيرا وعن من لا ابالي بنبته او بنبته ملطحة  
بالسريين اذا وقعت في البئر اما البعرة اذا وقعت في البئر من بعز الغنم والابل ان كانت طلياً بوجيب النجس وان كان  
يابساً غير منكسر ان كانت قليلا لا يوجب التجسس وان كانت كثيرة فاحشا تنجس والكثير ما غطي ربع وجه الماء  
وقال بعضهم جميع وجه الماء وقال بعضهم ما يستكسر الناظر قال ابن سبلة ما لا يخلو كل دلو عن بعر او ثوبين  
وقال بعضهم الثلاثة كثيرة في الجامع الصغير والفتوح لا فرق بين الصبي والمنكر والطيب اليابس الكل في شرح  
الطحاوي السنور اذا ابل في البئر ينزع ماء البئر كله اذا وقعت فيها النجاسة فصار ماؤها ثم عاد الماء لا يقع نجسًا  
ولو صلى في بعرها بعد ما اجبت جوز في الاصل وفي التجريد جعل هذا على قول محمد انه يطهر بالحافا ما عذس



بعد ما جفت بخور في الاصل وفي التجريد جعل هذا فلا يظهر بدون التخرج بئر بالوعة حفروها وجعلوها بئر ماء ان  
حفرها قد ما وصلت اليه النجاسة فالماء طاهر والجواب نجس وان حفرها وسع من الاول فالماء والجواب طاهر  
ادنى ما ينبغي ان يكون بين بئر الماء والبالوعة سبعة اذرع والتعويل على نفوذ الركبة ان تغير لونه او رجه او طعمه نجس  
ولا فلا وكذا بين بئر الماء والغسل وبين بئر الماء هذا رواية الامام ابي حفص وفي المستقى رجل توضأ في طست ثم صب في  
الماء في بئر يترج منه الاكثر من عشرين دلوام من ماء صفيه عذم وعذج وسر يترج ماء البئر كله لانه نجس عندهما  
**وما ينقل بهذا** الفارة لو كانت في سمن ان كان جامدا قويا حوله وريحه وبالباق طاهر فوق كل البقية وان كان  
ما يعال ياكل وينتفع به من غير جهة الاكل مثل الاستصباح وبيع الجلد وادرج الجلد به يغسل الجلد بالماء ويظهر  
والشرب منه غفور وجوز بيعه وبين حبيته وان باع ولم يبين المشتري الخيار في رده من شرح الطحاوي وفي كراهية  
الجامع الصغير شحم الحمار لا ياكل وهل يجوز ان ينتفع به في غير وجهه الاكل خلف المشايخ فيه منهم من قال يجوز  
اذا كان الحار مذبوحا كالزيت اذا خالطه ودل الميتة والزيت لا ياكل وينتفع به في غير الاكل **الفصل**  
**الثاني** في الغسل وفي الاصل قال في الغسل وانما دافق خاترا بغير تكرار الذكر ويخلق به الولد والذي  
دقيق يضرب الى البياض يخرج عندهما راحة البعل اهله والودي رقيق يخرج بعد البول اما التي فاتتق اصحابنا  
ان الغسل انما يجب بخروج المني اذا خرج على سبيل المدفق للشهوة والمغتفر والمني على سبيل المدفق والشمق  
لا ظهوره على وجه الشهوة وعند من المغتفر ظهوره على وجه الشهوة وانما يظهر ثم الاختلاف في ثلثة مواضع احدها  
اذا احتلم فامسك ذكره حتى كنت شامق ثم سال المني على الغسل عندهما وعند من لا يجب الثاني ان نظر الى امرأته  
بشهوة فقال المني عن مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى انكسر شهوته ثم سال بعد ذلك لا عن دق هل يلزم الغسل  
على الخلاف الثالث الجامع اذا اغتسل قبل ان يبول ثم سال منه بغيره المني هل يلزم الغسل على هذا الخلاف وجعل  
على انه لو بول وانما ثم خرج المني لا يجب الغسل وفي الاجناس لو جامع فاعتسل قبل ان يبول وصلى جاز وصلى ولو بول  
بعد ذلك يجب عليه عادة الغسل عندهما وعند من لا يجب لا بعيد ما صلى لا بقاء وثفاق وعلى هذا الوعتل قبل ان يبول  
ثم خرج من ذكره مذي يغتسل ثانيا وعند من لا يغتسل رجل بال فخرج من ذكره متى ان كان منتشرا عليه الغسل وان  
كان منكسرا عليه الوضوء وان غشي عليه ثم افاد وسكر ثم صائم وجدها بعد ما افاد لم يكن عليه الغسل بخلاف  
الثاني اذا استيقظ واصل هذا رجل احتلم هذا على ثلثة اوجه ان احتلم ولم ير شيئا لا يغسل عليه لا ثفاق وان ذكر  
الاحتلام ورأى بلاء ان كان وديا لا يجب الغسل بخلاف وان كان نيتيا او مذي لا يجب الغسل بالاجماع ولما سألوه  
الغسل بالمذي لكن المني يرقط باله المذة وكان مراده ما يكون صورة المذي صورة لا حقيقة المذي وعلى هذا  
الاعنى ومن يعينه هذا اذا سال الله عن نيتي ان يتوضأ لوقت كل وضوء لاحتمال خروج القيح والصد يد الثالث

اذا رأى البول على فراشه ولم يتذكر الاحتلام عندهما يجب عليه الغسل وعند من لا يغسل عليه ولو رأى في منامه  
امرأة ولم ير بلاء على فراشه فمكت ساعة فخرج منه المذي يلزم الغسل وفي الفتاوى المرأة اذا احتلمت ولم  
يخرج منه الماء ان وجد شهوة لانزاله يجب عليها الغسل والا فلا وقيل لا يجب هو الصحيح وفي انزل اذا احتلم ولم يظهر  
على رأس الاحليل بل لا يغسل عليه وفي مجموع النوازل رجل وامرأة فاما في الفرائض فلما استيقظا وحدا في فراشهما بلاء  
وكل واحد منهما انكر انه من ينظر ان كان صفر فمواها وان كان ابيض فآؤه وقيل ان كان طويلا فهو مأؤه وان  
كان عريضا فهو مأؤه والاحتياط ان يغتسل المرأة قالت مع جني ياتني في النوم مرارا واجد في نفسه ما احبذا  
جامعني زوجي لا يغسل عليا **انواع منه** في الغسل وفي الاصل لا يبالغ في اخذ السيلين بوجوب الغسل على الفاعل والقوة  
انزل ولم ينزل وفي آخر الحدود قال يجب الميتة لا يجب بدون الانزال وكذا في الهيايم لا يجب بدون الانزال  
رجل الى امرأته وهي بكر لا يغسل عليه ما لم ينزل واصل هذا ان بدون الانزال لا يجب الغسل بالجامع فيمادون الفرج  
فاذا اندى واودى يجب الوضوء وان لم يخرج شئ تحكه حكم المباشرة الفاحشة ياتي في فصل الوضوء وفي الفتاوى  
فان جامعها فمادون الفرج فدخل من مأثفه فزجما لا يغسل عليها الا اذا جلت فيجب الغسل عليها وان اغتسلت  
بعد ما جامعها زجما ثم خرج منها مني الزوج لا يجب عليها الغسل وفي الاصل المراهق لا يجب عليه الغسل لكن يخرج  
الضلع حتى يغتسل وكذا الوارد الصلوة بدون الوضوء وكذا المراهقة وكذا الكافر اذا جنب ثم اسلم واد  
الصلوة او قرأ القرآن منع حتى يغتسل وتام هذا ياتي في كتاب الصلوة وفي فصل المرأة ان شاء الله واعلم بان الغسل  
احد عشر نوعا خمسة منها فريضة وهو الغسل من المقتات المتأخين ومن انزل الماء والاحتلام والحض والنفاس  
واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الاحرام والعديد وواحد واجب هو غسل الميت وواحد يجب  
وهو غسل الكافر اذا اسلم هذا اذا لم يكن جنباً فان جنب لم يغتسل حتى اسلم خلف المشايخ فيه ثم غسل يوم الجمعة  
لصلوة الجمعة وهذا قول من وعند الحسن بن زياد يوم الجمعة فينا التواب فلو اغتسل قبل الصبح ودام على ذلك  
حتى صلى الجمعة ينال فضل الغسل عند من وعند حسن **انواع منه** في كيفية الغسل وفي الاصل قال يبدأ بالغسل الجنا  
بيديه فيغسلهما ثلاثا وهو سنة ثم ياتى بيمينه ويفرغه على شماله حتى يغسل فرجه ونيقيه وكذا المرأة في غسلها  
تغسل فرجها اولاً ثم يتوضأ وضوءه للصلوة غير غسل القدمين ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا فيبدأ  
بمكة لا يمين فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم بمكة لا يسر فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا  
ثم يتنحى فيغسل قدميه هذا اذا لم يكن على لوح او حجر فان كان على لوح او حجر لا يؤخر غسل القدمين ويصيح برأسه ايضا  
وتقديم الوضوء على الاعتسال سنة حتى لو افاض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا ولم يتوضأ جاز وكذا الوافض الماء  
من واحد جزييا ايضا وانما يجوز اذا تمضمض واستنشق بقاء على التضمض والاستنشاق فرض في الغسل عند



ويغسل ما على جبه من النجاسة وذلك ليس بشرط عند المرأة اغتسلت من الجنابة او الحيض ولم تنقض رأسها الا  
ان الماء بلغ اصول شعرها اجزاها فان بلغ اصول الشعر ولم يبلغ اشهاا اختلف الشايع فيه وكذا هذا الاختلاف  
بل الذوايب والنجاسة ليس بشرط وفي شعر الرجل يفترض اتصال الماء الى المسترسل ويصل الماء الى السرة فخرجت  
اجنب المرأة ثم ادركها الحيض ان شأت اغتسلت وان شأت اخرت حتى تطهر لا ترى الى الجنابة اذا اختلفت  
الى وقت الصلوة لا يائهم وكذا الحيض اذا اختلفت او جمعت فمى الجنابة ولا بأس للجنبان بياهم وبعاوداه قبل ان  
يعتسل ويتوضأ جنب اغتسل فبقى على جسده لم يصبها الماء لم يخرج من الجنابة ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة  
من الماء واحد وادنى ما يكفي في غسل الجنابة من الماء صاع وفي الوضوء وليس هذا بلازم فانه لو اسبغ الوضوء  
المداخلة والمقدير بالمدة في الوضوء اذا كان لا يحتاج الى الاستنجاء فان احتاج لا يكفي الماء بل يستحب بطل ويتوضأ  
بذلك فان كان لا يسبغ يتوضأ بطل فاحاصل ان الرجل لا يستنجاء والرجل المقدسين والرجل السائر لا يغتسل  
الا فضل ان لا يقتصر على الصاع في الغسل بل يغتسل بزيادة بعد ان لا يؤدي الى الوسوسة فان ادى لا يستعمل الا  
قد الحاجة وغسل المرأة يغسل الرجل والمرأة فحان ظاهر وباطن وتطهير الباطن ليس بواجب عليه ولا يدخل اصحابها  
قبلها رجل اغتسل ونسي الغضضة لكن شرب الماء ان شرب على وجه السنة لا يخرج عن الجنابة وان شرب على غير وجه السنة  
خرج وفي واقعات الناطق لا يخرج عن الجنابة الشرب على وجه السنة او غير السنة مالم يجبه وهذا هو **الفصل**  
**الثالث** في الوضوء وفي مسائل النوم والتميم ولا يجب الوضوء بالقبلة والملازمة عند الشهوة او غير شهوة  
فجها او موضعا اخر فان شربها وليس بينهما ثوب نشئت الله بحجبه الوضوء وحج وسر رأى البلل اولم ير وقال  
نحو لا يجب المباشرة الفاحشة ان يسبغ بطنه بطنه او فرجه فجهها وليس بينهما ثوب سواء كان من قبل القبلة او من قبل  
الذبر اقل الرجل من ملاء الفم طعاما او مرة او ماء لا يتنقض وضوءه عند الثلاثة خلافا للفرق فان كان ملاء  
الفم تنقض عندنا وحدها الفم ان يغتسل من الكلام والنجاسة لا يمكنه الامساك لا بكلمة ومشفقة وان فاء بلغا ان نزل  
من الرأس فهو كالبرق وان صعد من الجوف فذلك عندنا وقال من تنقض ان كان ملاء الفم بناء على ان البلغم طاهر  
عندهما نجس عند الطحاوي ويميل الى قول من قال بكونه ان يأخذ البلغم بطرفه ويصلي معه فان كان البلغم مختلطا  
بالطعام ان كانت الغلبة للطعام وكان جبالا لوانه بنفسه بلغ ملاء الفم تنقض طهارته عندنا وان كان جبالا لوانه  
البلغم يبلغ ملاء الفم على ما ذكرنا من الخلاف وان كانا سواء لا ينقض طهارته وان فاء دما ان كان ملاء الفم لا شك  
انه ينقض وان كان اقل من ملاء الفم تنقض الوضوء عندهما وعن من انه لا ينقض وعن ابي حنيفة انه هذا اذا  
كان ذائبا فان كان نجسا كالعلوق كما قاله الرجل اذا استخرج من انفه على قدر العدة لا ينقض الوضوء وعن  
ان ان ينقض طهر دم ينقض خلافا للثلاثة فان فاء قليلا قليلا حتى كان بلغ ملاء الفم لوجع عن من انه اعتبر اتحاد

وعن محمد انه اعتبر اتحاد السبب ان خرج من قرح به دم او صديا وقيح فسال عن رأس الحج فقص الوضوء عندنا فان سحبه  
او اهل التراب ان كان جبالا لوانه سأل عليه الوضوء وان كان جبالا لوانه لا يسيل لا وضوء عليه وكذا الوضوء عليه خرقا وقطة  
او رشح الدم نجاسة ثم الدم الذي ظهر على رأس الحج ولم يسيل عنه من ان نجس وعن من ان ما لا يكون حدثا لا يكون  
نجسا وافية الخلاف تطهر في موضعين احدهما اذا اخذ لك الدم بقطة والقاه في الماء القليل على قول من لا نجس  
وعلى قول من يتنجس والثاني اذا اصاب ثوبا او بدن ذلك الدم اكثر من قدر الدم هل ينجح جواز الصلوة على هذا  
الخلاف والحجامة يوجب الوضوء وغسل موضع الحجامة عندنا فان توضأ ولم يغسل المحجة وصلى ان كان الدم اكثر  
من قدر الدم لم يخرج صلوته وان كان قدر الدم اقل جازت فلو مسح موضع الحجامة بثلاث خروقات ببلولة جاز  
اذا خرج البول من ذكره ولم يسيل تنقض طهارته فذكر المذني والودي ولو ظهر الدم على رأس الحج ولم يسيل لا ينقض  
الوضوء وان رجع فقل الدم الى قبضة الله ينقض وضوءه والبول اذا نزل الى قبضة الذكر لا ينقض الوضوء فان كان اقل  
فخرج البول الى قبضة الله تنقض وضوءه وكذا المني اذا خرج الى القبضة ولم يخرج من الجلبة بغير غسل وكذا المرأة اذا  
نزلها البول الى اخل فجهها الخارج ولم يخرج الى الظاهر ينقض طهارتها وكذا اذا نزلها المني الى هذا الموضع ويتوضأ  
صاحب الحج السائل لوقت كل صلوة ويصلي بذلك ما شاء من الفرائض والنوافل مادام في الوقت فان خرج الوقت  
ينقض طهارته عند من يخرج الوقت وعند من يخرج الوقت ويدخل الوقت حتى لو توضأت المستحاضة  
في وقت الفجر ثم طلعت الشمس ينقض طهارتها عند الثلاثة ولو توضأت بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس لم  
تنقض طهارتها عند من ينقض وتفسير صاحب الحج السائل ان لا ينقض عليه وقت الصلوة الا والدم  
الذي يتلى به يوجب منه قال ابو القاسم لصفاه صاحب الحج السائل ان يسيل الدم وقت الصلوة مرتين او مرارا  
فان كان اقل من ذلك لا يكون صاحب حج سائلا ولو منع الحج من السيلان خرج من ان يكون صاحب حج السائل  
والحيض اذا منعت الدم لا يخرج باني في حجاب الحيض ان شاء الله والمستحاضة هي التي ربت الدم زيادة على العشرة  
فيضها ايامها المعروفة والزيادة استحاضة ومن سلس البول ومن سلس الفواصل حتى يصير حاله لا يستمكن الحد  
ولا ينقض عليه وقت صلوة كامل الا وان وجد منه الحدث ومن سلس البول ومن سلس الفواصل حتى يصير حاله لا يستمكن الحد  
لمن عمن اسال عن جرحه دم ان ينظر آخر الوقت ان لم ينقطع الدم توضأ وصلى قبل خروج الوقت فان توضأ وصلى ثم  
خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع الدم توضأ واعاد الصلوة وان لم ينقطع الدم في وقت الصلوة الثانية  
حتى خرج الوقت جازت صلوة ويغيب الحج ويربطه ولو ترك التعصيب لا بأس به فان سأل الدم بعد الوضوء حتى نفذ  
الرباط لا يمنع من اداء الصلوة فان اصاب ثوبا من ذلك الدم فعليه ان يغسل ان كان خفيفا اما اذا لم يكن خفيفا بان  
كان يصيبه مرة اخرى ثانيا وثالثا لا يفرض عليه غسله قال محمد بن عاتق لا يفرض غسل ثوبه في وقت كل صلوة من



والفتوى على الاول وان سال الدم من موضع آخر اعد الوضوء ولو كان الدم ليسيل من احد فخري فتوضا والدم  
ثم احتبس الدم وسال من المخرج الاخر انتقض الوضوء وان كان له دم او جدر فيهما ما هي سائلة ومنها ما ليس بآيلة  
فتوضا وبعضها سائل ثم سالت التي لم تكن سائلة انتقض وضوءه والجدر يخرج وليس بآيلة واحدة يخرج من  
دبره دودة سقطت من الجرح لا ينقض الوضوء وفي الخارج من الجرح الذي يقال له بالفارسية رسته  
لا ينقض الوضوء وكذا الخرجت الدودة من الفم والاذن والانفا ما خرجت الدودة من الاحليل ينقض  
الوضوء القرا اذا مض عضو انسان فامتلأ دما ان كان صغيرا لا ينقض الوضوء وان كان كبيرا ينقض كالعلقة  
اذا اخذت بعض جسد انسان ومضت حتى امتلأت من دم بحيث لو سقطت لسال الدم انتقض وضوءه  
الذباب ظم الدم لا ينقض الوضوء وفي مجموع النوازل ولو غرز في عضو شوكة او ابرة ونحوهما فخرج ذلك  
فظهر منه الدم ولم يسيل طاهرا انتقض الوضوء وفي بعض نسخ الجامع الصغير الدم اذا لم يخرج عن رأس الجرح  
لكن عارضا كمن رأس الجرح لا ينقض الوضوء فعلى هذا في مسألة السوكة والابرة ينبغي ان لا ينقض وفي  
مجموع النوازل الفرجة اذا عصت فخرج منها شيء كثير لكن بحال لولم يعصرها لا يخرج ينتقض الوضوء خرج ليس  
شي من الدم والقيح دخل صاحبه الحمام فدخل الماء الجرح ففصر الجرح فخرج منه الماء وسال لا ينقض وعلى هذا  
لو انفسخ الماء او سقط فدخل الماء انفه ووصل الى رأسه ثم مكث فيه ما مكث ثم سال من اذنه وانفه لا ينقض  
وضوءه من اخل اصبعه دبره عند الاستنجاء ينقض وضوءه ويفسد وضوءه ولو اخل الحنفية ثم اخرجها  
عليه الوضوء وكذا كل شيء غيبه ثم اخرجها اخرج عليه الوضوء وقصاء الصوم وان كان طرفه خارجا لا ينقض  
الوضوء ولا يجزئ الصوم رجل حشا اجملة لكيلا يخرج منه شيء واحشاه دبره عن سببه انه لا وضوء عليه حتى  
يظهر وان كان بحال لولا القطعة يخرج منه البول بعد ذلك ان اقبل ما ظهر فوجدت وان اقبل الداخل ليس بحش  
واذا خرجت القطعة فوجد عليها شيئا فوجدت يتوضا ولا يعيد ما صلب والمرء اذا حش بالقطن فاقبل القطر  
ان كان القطن في الشفة فخرجت البقلة من الحلقوم فعلمها الوضوء وان كان القطن في الحلقوم ليس عليها الوضوء  
اذا كان على الكرسف فوضعت المرأة في الفرج الداخل والخيط خارج ان كان الخيط بحال الحلقوم اخرج الكرسف  
يجعل في حكم الخارج وعلى هذا الصيام اذا دخل غيبا مربوطا بخيط في حلقه على ما ياتي في كتاب الصوم ان شاء الله  
رجل خرج من ذكره ريح اخرج اليه من قبل المرأة لا يجب الوضوء وعن محمد انه يجب في الغضاة اذا خرج من  
قبلها ريح من يستحب لها ان تتوضا ومن الدبر يخرج ريح يعلم انه ليس من الاعلى وهو خارج لا وضوء  
عليها رجل توضا وغسل وجهه وامر الماء على فيه ثم حلق حنثه لم يجب عليه غسل موضعها وكذا الحاجب صله  
رجل توضا ثم جرح شعره او قلم ظفاره او شق ابطه او اخذ شيئا من شاربه او اخذ شيئا من شاربه بقرنه من موضع

الوضوء يكون عليه مسائل ولا تجد يد الوضوء وغسل الشارب فرض ولا يجزئ صال الماء تحت الشارب ان كان الشارب  
طويلا **نوع آخر** في الشك وفي الاصل من شك في بعض وضوء وهو اول ما شك غسل الموضع الذي شك  
فيه هذا اذا لم يصير الشك عادة له فان وقع ذلك كثيرا لم يلتفت اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان  
بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت اليه ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوءه ولو كان محدثا فشك في الطهارة فهو  
على حدثه ولا يعمل بالتحري وعن محمد بن الوضوء اذا تذكر انه دخل موضع الخلاء لقضاء حاجته وشك انه خرج قبل  
ان يقضيها او بعد ما يقضيها فعليه الوضوء وكذا لو علم انه حبل الوضوء ومعه ماء او شك انه توضا او قام قبل  
ان يتوضا لا وضوء عليه ولو تيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء لكن شك في ذلك العضو انه اي عضو ذكره  
مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن توضا ثم رأى البول سائلا من ذكره اعد الوضوء فان كان الشيطان  
يريه كثيرا ولا يعلم انه بول وما مضى على صلاته وينبغي ان ينضح فرجه وازار بالماء اذا توضا قطع الوضوء لكن  
هذه الحيلة انما تنفع اذا كان قريبا العهد من الوضوء اما اذا كان بعيدا وجف عضو لا ينفعه هذا وهذا  
اذا لم يستيقن انه بول فان تيقن لا ينفعه هذه الحيلة الكل في صلوة الاصل **نوع منه** في الاعماء والنوم وفي  
الاصول الاعماء ينقض الوضوء وكذلك الجوف وكذا الواعظ من هذه العوارض الصلوة يقطع الصلوة وينبع البناء  
كذا الويت يعني لومات الامام في الصلوة فالقول يستقبلون الصلوة ولو كره الوضوء ثم افاق ان كان السكرك  
بحال لا يعرف الرجل من المرأة انتقض وضوءه هذا في الفتوى واما النوم وفي الاصل قال ولا ينقض الوضوء  
قاعدا او قائما او ركعا او ساجدا وعن سبب اذا تعمد النوم في السجود انتقض وضوءه فان غلبت عليه لم ينقض هذا  
كله اذا نام في الصلوة فان نام خارج الصلوة قائما او على هيئة الركوع والسجود في طاهر المذهب لا فرق بين الصلوة  
وخارج الصلوة وان نام قاعدا مستويا اليشاء على الارض مستويا مسكته على الارض ولم يسند ظهره الى شيء لا وضوء  
عليه ولو نام قاعدا واضعاً اليه على عقيبته لا وضوء عليه عند سبب وهو قول سبب وان نام ووضع رأسه على كتفه  
قال بعضهم ينقض وضوءه وقال عبد الله بن المبارك لا ينقض اما اذا الصق بطنه على فخذه ونام شبه النكبة عن  
انه ينقض الوضوء وعن محمد لا ينقض فان نام متربعا لا ينقض الوضوء وكذا الونام متوقفا وهو ان يبسط قدمه  
من جانب ويلصق بتيه بالارض فان نام قاعدا فسقط على الارض عن ابي حنيفة انه ان انبته قبل ان يحنث  
الارض او عند اصابته الارض بلا فصل لم ينقض وضوءه وعن سبب انه ينقض وعن محمد انه ان انبته قبل  
ان يزيل مقعد الارض لم ينقض وضوءه وان ازال مقعد الارض قبل ان ينسبه انتقض وضوءه والفتوى على  
رواية ابي حنيفة قال شمس لا يملك الحلواني ظاهر المذهب عن سبب كروى عن محمد بن قيس هو لم يمسك سوطا ولم يسقط  
لان نام جالسا وهو يميل على زنا يزيل مقعد عن الارض ونزها لا يزيل قال شمس لا يملك الحلواني ظاهر المذهب



لا يكون حدثا ولو وضع يده على الارض فاستيقظ لا ينقض الوضوء سواء وضع بطن الكف وظهر الكف ما لم ينقض  
على الارض قبل التيقظ فان كان القاعد مستندا الى الجدار او الى السارية او كان مريضا وجعل يديه على الجدار  
ان كان بحال لو ان يده سدت لسقط نقض الوضوء عن الجحيفة انه لا ينقض بكل حال اذا كانت اليدين مستويين  
على الارض فان نام راجعا في السجدة او في المحل لا ينقض الوضوء الا اذا اضطجع في المحل ولو نام على راس التور وهو  
جالس فنادى جليبه كان حدثا المريض اذا صلى بالياء لا يستطيع ان يصلي الا مضطجعا فقام في الصلوة عن اليدين  
انه ينقض الوضوء سيما كان او مريضا اذا نام في سجدة التلاوة لا يكون حدثا عند جميعهم كما في الصلوية وفي  
سجدة الشكر كذلك عند محمد وهكذا روى عن ابى يوسف وسواء سجد على وجه السنة او على غير وجه السنة  
نحو ان يقرش ذراعيه ويلصق بطنه على فخذه فقام في سجدة وعندنا في كون حدثا وفي سجدة التلاوة لا يكون  
حدثا واما القهقهة وفي الاصل ايضا القهقهة في الصلوة ينقض الوضوء والصلوة فضا كانت وانفاكسواء  
كانت القهقهة عمدا ونسيانا او التسميم لا ينقض الضحك في صلوة الجحيفة وسجدة التلاوة لا ينقض الوضوء وكن  
سقط صلوة الجحيفة وسجدة التلاوة واما سقط الوضوء اذا كان بحال يسمع صوته سواء بدت اسنانه او لم تبد  
في الاجناس وقال شمس غياة حلواني في نسخة ان القاضي الامام يحكي عن الشيخ انه اذا ضحك حتى بدت  
نواجزه ومنعه من القراءة والتسبيح فحدث ولا يبطل طهارة الغسل وينقض التيمم وكذا في صلوة يؤتى بها  
بعد ركعة في النطق خارج المص والركعة راجعا وكان في المص والركعة لا وضوء عليه وقال ابو يوسف عليه  
الوضوء بناء على انه هل يجوز التوضي على الدابة في المص وسيا في موضعه انشاء الله ولو ضحك القوم بعدما  
احد الامام متعذرا لا وضوء عليهم وكذا بعد ما تكلم الامام وكذا بعد سلام الامام هو الاصح رجل ادرك اول  
الصلوة مع الامام ثم حدثت وذهب توفيا وجاء وقد فرغ الامام من الصلوة فصلت تلك الركعة ثم ضحك  
لا وضوء عليه ولو قد قد التشهد ولم يتشهد حتى ضحك جازت صلوة وعليه الوضوء لصلوة اخرى ولو  
الامام قد قد التشهد ونسى التشهد فتشهد القوم خلفه ثم ضحك القوم عليهم الوضوء لصلوة اخرى ولو  
سلم الامام ذكر ذلك لم يلزمهم الوضوء من اجل ان في الجمعة فضي الوقت وهو في الصلوة ثم قهقهة عند  
سقط طهارة وعنده لا وعلى هذا التذكرة المفاتيح في الصلوة وفي الوقت سعة ثم قهقهة وشرع في الصلوة  
قبل الوقت ثم قهقهة ويحتمل ان محمدا مع ابو يوسف في هذه المسئلة ولو شرع في الفرض والنطق بغير قراءة  
او شرع في الفرض بالايما واقاعد من غير حدث ثم قهقهة على هذا اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة  
ثم قهقهة عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة ولو صلى ركعة من المغرب طلعت الشمس ثم قهقهة لم يلزمه  
الوضوء قياسا على الجحيفة ولو نوى امامة النساء فقامت مرة تجنبه واقدت به ثم قهقهة لا تجل

ليس عليه الوضوء ما سح الخفافا انقضت من مسحه في الصلوة ثم قهقهة لا وضوء عليه ولو غسل بعض اعضاء الوضوء  
قاهر بالماء فلم يجز الماء حتى يغسل بعض باقي الاعضاء فتم وشرع في الصلوة فقهقهة ثم وجد الماء عن يمينه  
انه يغسل الاعضاء الباقية ويصلي وعندهما يغسل جميع الاعضاء بناء على ان القهقهة هل يبطل ما غسل من الاعضاء  
الوضوء فعلى هذا الخلاف وضع المسئلة في نسخة الامام الشريفي في الجنب اغسل بعض اعضاء الوضوء والوجه  
والذراعين وغسل رأسه ووجهه ايضا ثم اهرق الماء فتم وافتح الصلوة وقهقهة فيها ثم غسل وجهه وذراعيه  
ووجهه ومسح برأسه وغسل ساير اعضاء الوضوء ولا يفتقر على غسل رأسه ووجهه وعن يمينه في الاملاء  
ان القهقهة في الصلوة ناقض للطهارة التي لها شرع في الصلوة وشرع في الصلوة هذا باليتم لا يغسل وجهه  
وذراعيه فلا يلزمه إعادة غسل الوجه والذراعين كما لا يلزمه إعادة الغسل فيما غسل من جسده سوى بعض اعضاء  
الوضوء والمسئلة في الاصل في آخر باب التيمم وروايت في نسخة الامام الشريفي ولو اقرى الصحيح بالموى  
او القارى بالانحى وبالذي يصلي الى غير القبلة او المتوضي باليتم ثم رأى الامام الماء ثم قهقهة القهقهة لا ينقض  
وضوء هؤلاء بالاتفاق والاشي اذا شرع في الصلوة ثم تعلم سورة او العاري اذا شرع ثم وجد الثوب او  
الملوكة اذا شرعت في صلواتها وهي مكشوفة الرأس ثم عقت ومضت على صلاتها ثم قهقهة لا ينقض وضوء  
هؤلاء بالاجماع **خاتمة** اذا عرفنا نواقض الوضوء فلا بد من معرفة سبب جوبه وسنته وادابه فقول سبب جوبه  
الحديث الوضوء وقال بعضهم قامة الصلوة وهو الاصح وبالأول اخذ الامام الشريفي في الاصل ولما سئل الوضوء  
فقول من السنة غسل اليدين الى الرسعين ثلاثا قبل غسل الوجه وكيفية ان كان الا ناعضا بحيث يمكن رفعه  
فانه ياخذ بشفاهه ويصبت على يمينه حتى يغسلها ثلاثا فان كان الا ناعضا كبيرا كان معه ناعضا صغيرا ياخذ بشفاهه  
وياخذ الماء من الا ناعضا الكبير ثم يصب الماء على يمينه وان لم يكن معه ناعضا صغيرا يدخل اصابع يديه اليسرى مضومة  
دون الكف ويرفع الماء من الكف ويصبت على يمينه حتى يغسلها ثلاثا ثم يدخل يمينه بالغ ما يبلغ وهذا  
اذا لم يكن على يمينه نجاسة فان كانت تحت الجحيلة اخرى ثم التيمم في الوضوء وفي ظاهر الرواية ما يدل على  
انه ادب وليس قبل الاستنجاء وقال البعض بعد الاستنجاء فان ترك التيمم مدا وناشيا يجوز صلوة و  
يكره ان يتركها عامدا وفي نسخة الامام حواهر زاده لا بأس به ثم يضمض ويستنشق وما استنك في الوضوء  
فريضتان في الجحابة وحده المضمضة استيعاب الماء بجميع الفم والمبالغة ان يصل الماء الى رأس حلقه وحده  
الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن فان كان بين اسنانه شيء من الطعام هل  
يجب ايقال الماء الى ما تحت ان كان كثيرا يتبين المناظر في سقوط السنن يجب ايقال الماء اليه وان كان قليلا  
فكون عفوا فاما كان طواحيه نقية وفيها شيء يجب ايقال الماء اليه وفي الفتوى في باب التوضي ان كان بين اسنانه



طعام ولم يصل الماء تحت في الغسل من الجنبه جاز لان الماء لطيف يصل تحت غالباً قاله فيه وبقي واما اشرب الماء  
هل يخرج عن المضمضة قد ذكرنا في فصل الغسل ثم الترتيب المضمضة والاستنشاق سنة عندنا حتى تفضى  
ثم يغسل وجهه ثلاثاً وحذ الوجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن ودخل العينين ليس من الوجه ويجب ايصال  
الماء الى الماقي واما الشفة ما يظهر منها عند الانضمام من الوجه وما ينكس عند الانضمام فهو تبع الفم هو الصحيح  
وجب ايصال الماء الى العذار وهو اللباغ الذي بين الاذن ومنبت الشعر وعن ابي يوسف انه لا يلزم ايصال  
الماء اليه في حق المني وجب ايصال الماء الى الذقن قبل نبات اللحية وما تحت الذقن لا يجب ايصال الماء اليه وان ثبتت  
اللحية لا يجب ايصال الماء الى ما تحتها عندنا وروى عن ح <sup>هـ</sup> انه يلزم من الماء على ظاهر اللحية وفي رواية اخرى  
عن ح <sup>هـ</sup> انه ان مسح من كسبه ثلثاً او ربعاً جاز في مسح الرأس والحاجبان والشاربان كاللحية في الحكم فان زال  
شعر مقدم الرأس بالصلع لا صح انه لا يجب ايصال الماء اليه واما الشعر المستتر من اللحية لا يجب ايصال الماء اليه  
عندنا وتخليل اللحية سنة قال الامام الشريفي هذا عند ابي يوسف وعند محمد هو باجبار ان شاء فعل وان شاء  
لم يفعل وتخلل بعد الثلاث وغسل الوجه ثلاثاً ثم يغسل ذراعيه ثلاثاً ولا يغسل يديه بعد ما غسل مرة و  
الثلاث سنة وغسل الرق والكتفين فرض عند الثلاثة وما تحت الاظفار من اعضاء الوضوء حتى لو كان فيه  
عجين يجب ايصال الماء الى ما تحت وفي الوضوء لا وكذا الطين القروي والمصري سواء ولو كان الظفر طويلاً بحيث  
يستر رأس الأظفار يجب ايصال الماء الى ما تحته وان كان قصيراً لا يجب ثم مسح ومسائل المسح يأتي ان شاء الله تعالى  
ثم يغسل جلبيه الى الكتفين ثلاثاً وكيفية ان يأخذ الماء بيمنه واكفا على مقدم رجله اليمنى ودلكه بيسار  
فيغسلها ثلاثاً ثم افاض الماء على مقدم رجله اليسرى ودلكه بيساره وذلك عندنا سنة والغسل مرة  
فرضية عندنا وان توضع مرة سابقة جاز وتغسل السبوح ان يصل الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطر  
اما اذا افاض الماء على راس العضو فقل ان يصل الى الرق والكتفين يسيل الماء ويمد بكفه الى آخر العضو لا يكون  
سبغاً وان توضع مرة ان فعل الغرة الماء او بعد البر او حاجته لا يكره وكذلك فعل الحياة اما اذا اتخذ ذلك  
علاء يكره وان غسل موضع عضو الوضوء اربع مرات يكره قال الفقهاء ابو جعفر لا يكره الا اذا رأى السنة  
فيما وراء الثلاث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق ويغسل الكتفين  
هو العظم الثاني عند ح <sup>س</sup> وعدم الفصل الذي في وسط القدم وايصال الماء الى راس الاصابع وبين الاصابع  
فرض وتخليل الاصابع بعد ايصال الماء سنة والترتيب المولاة عندنا سنة وتخرج الوضوء والغسل غير نية الا  
ان الكرخي اشار في كتابه الى ان الوضوء بغير النية ليس الوضوء الذي امر به الشرع واذا لم يوفقك ساء واخطا وخالف  
السنة وهكذا قال الفقهاء ان لا يثاب لا يصير قيميا الوضوء المأمور به وقال بعض المتأخرين يثاب

ويصير قيميا وكيفية النية ان ينوي ازالة الخشب او اقامة الصلوة ولو انكر الوضوء هل يكره ان يكره الوضوء للصلاة  
يكره وان انكر الوضوء للصلاة لا يكره عندنا بناء على ان الوضوء ليس بعبادة مقصودة عندنا وليست ان يكره  
ذلك الخشب فعل باصبعه ينال هذا الثوب المصري والقروي سواء والسنة في غسل الرجلين واليدين المبدئية  
بالاصابع رجل بهرجة فبرأت واطراف قشر الفرجه موضوعة بالجلد الى الطرف الذي خرج منه القبح فانه لا يصل الماء  
الى ما تحت القشر يخرج به الوضوء وفي مجموع النوازل لو جعل الشحم في شقاق الرجل وغسل جلده ولم يصل الماء اليه جاز ان  
كان يضربه ايصال الماء اليه فان خرجه جاز بكل حال وفي فوائد القاضى الامام ابي علي النسفي لو توضع الرجل وغسل  
وبقي على جسده او اعضاء وضوءه خر به غوثاً ووينم ذباب لم يصل الماء تحت جاز وضوءه وصلوته وكذا لو كان على  
اعضاء وضوءه فليباح ولا يصل الماء تحت جاز بخلاف القراء وفي مجموع النوازل تحريك الخاتم سنة ان كان واسعاً  
وفرض ان كان ضيقاً بحيث لم يصل الماء تحته والقب الذي فيه القرع على هذا واما الاستنجاء ومسائله وفي الال  
الاستنجاء بالاجار سنة مؤكدة والاستنجاء بثلاثة اججار وثلاثة امدار او ما يقوم مقامها سنة حتى لو  
تركها يجوز صلوة عندنا بناء على ان النجاسة القليلة عفو عندنا وعلمنا انه فصلوا بين النجاسة التي على موضع  
الحديث وبين النجاسة التي على غير موضع الحديث في غير موضع الحديث اذا تركها يكره ولو ترك في موضع الحديث  
لا يكره فلو استنجى بحجر واحد وحصل الانقاء يكون قيميا للسنة عندنا ولو استنجى بثلاثة اججار ولم يحصل  
التقية لا يجوز حتى يحصل التقية فان خرج القبح والدم من ذلك الموضع لا يكفي الحجر هذا اذا كانت النجاسة  
التي على موضع الاستنجاء قدر الدرهم او اقل فان كانت اكثر من قدر الدرهم هل يكفي الحجر عن ابي حنيفة انه  
يكفيه وعن محمد انه لا يكفي وعن ابي يوسف روايتان ولو استنجى بالعظم والروث اجمعوا انه يكره ويجوز  
عندنا ولو استنجى بحجر مرة لا يجوز الا اذا كان الحجر احرف يستنجى بحرف المستنجى به في الكثرة الاولى ثم كيف  
يستنجى قال يعقوب الاولى ويد بر الثانية ويد بر الثالثة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه تحصيل المقصود  
وليستنجى بيساره بالماء والحجر ثم اتباع الماء بعد الاستنجاء بالحجر ادب من شايخنا من قال هذا في الزمن  
الاول اما في زماننا فسنة وكيفية قال مجلس كافر ما يكون ويرخي نفسه حتى يظهر راد اخلا في النجاسة  
فيغسله حتى يتم الشطف وهل يشترط عدد صبغات الماء منهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من  
شرط العشر ومنهم من وقت في الاكليل ثلاثاً وفي المقعد خمساً والصحيح انه مقوض اليه فيغسل حتى يقع في قلبه  
انه قد طهر ويصلي قليلاً ثم يزيد ليكون طهر ويستنجى باصبع او اصبعين او ثلاثاً بوسط الاصابع والمرأة كذلك  
ويغسل يديه قبل الاستنجاء وبعد هو المختار فان كان لابس خفين حكم بطهارة الخفين لطهارة موضع الاستنجاء وكذا  
لو استنجى على لوح بالماء اللوح طاهر ولو صاب الماء كره او ذيله ان صاب الماء الاول والثالث يتنجس نجاسة غلظة



وان صابه الماء الرابع نجاسة الماء المستعمل فان دخل الماء الاول والثالث داخل الحنف او لم يكن نجس ولا  
يطهر الحنف والمقاومة بظاهرة موضع الاستنجاء فان كان على طرف حبله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى  
موضع آخر اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع ولو كان على الوضع العلوم نجاسة اقل  
من قدر الدرهم وعلى موضع آخر اقل من قدر الدرهم يجمع ولو كان على قدر الدرهم يجمع وفي نسخة اما  
خواجه زاده بالنجاسة اذا جاوزت موضع السرج ان كان اكثر من قدر الدرهم فيخرج من ذلك الماء بالاجماع وان  
كانت قدر الدرهم او اقل فذلك عدم سكا اذا كانت النجاسة على يد اقل من قدر الدرهم ثم زاد على قدر  
الدرهم فانه لا يكون الاقل عفوا ويعبر الزيادة بل يجمع الكل كذا هذا وعند ما نجاسة موضع السرج عفوا  
لم يسأل الا اقل من الدرهم فلا يفرغ من الماء في القوي ينبغي ان يستنجى بعد ما خلط خطوط وانما يستنجى بالماء  
اذا وجد مكانا يستنجى به اما اذا كان على شطرنج ليس هناك يستنجى ولو استنجى بالماء فالواصف سقا ولو  
استنجى في الصفيح بالغ كما يبلغ في الشتاء ولا يستنجى في الشتاء بما يستنجى كان لكن استنجى في الصفيح باردا لكن  
توب دون من استنجى بالماء البارد ولا يتنفس الاستنجاء اذا كان صائما واذا خرج دبر وهو صائم ينبغي ان لا  
يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يصل الماء الى باطنه ويفسد صوته ولا بأس بالصائم ان يستنجى  
بالماء وفي رواية الامام بيضاوي كبير لو شئت به اليسرى ولا يقدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجى  
وان قدر على الماء الجارى يستنجى بنفسه ولو شئت كلا اليمين يسبح يديه على الارض يعني ذراعيه مع المصنوع وهو  
على الحائط ولا يبيع الصلوة وكذا المريض اذا كان له بن واخ او الرضعة اذا كانت لها بنت سقط الاستنجاء ووضؤه  
الابن والاخ ووضؤها البنت الرجل المقطوع ان بقي من موضع الوضوء وان قل يعني اقل من ثلاثة اصابع فيخرج  
غسله وان قطع اليدان والرجلان خلف المشايخ يفقه قال بعضهم يسقط عن الصلوة وفي مجموع التوازل ان  
لم يكن الوضوء واليتم لا يصل على عذما وعند من يصل بالماء كما في الجوس وكيف يستنجى قد ذكرنا المتوضوا اذا  
استنجى عليه الوضوء اذا استنجى على وجه السنة وسباني في مسائل السمع ان شاء الله تعالى اما اداب الوضوء وفي  
الاصل من الادب ان لا يسرف في الماء ولا يفتقر ويشر بفضل وضوءه وبعضه قائما وقاعدا مستقبل القبلة وقال  
الامام خواجه زاده لشرقا يما وعند الزنم لشرقا يما ويلاء اناءه بعد الفراغ صلوة اخرى ويقول بعد الفراغ  
من الوضوء قائما مستقبل القبلة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله سبحانه الذي  
واسمهان لا اله الا انت استغفر وانتوب اليك ويستقبل القبلة عند الوضوء ويقول عند غسل كل عضو  
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ومن الادب ان لا يتكلم بكلام الناس الوضوء ويتولى امر  
وضوءه بنفسه ولا يترك عورة مكشوفة ولا يمسح ساير اعضائه بلحمة التي مسح بها موضع الاستنجاء ويتأهب

للصلوة قبل الوقت ومن الادب ان يسل ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ثم الوضوء ثلاثة انواع فرض وهو الوضوء  
صلوة الفريضة وصلوة الجنازة وسجدة المداواة واجبة هو الوضوء للطواف بالبيت ومنه واجب وهو الوضوء  
للنوم وعن الغيبة والكذب انشاد الشعر ومن القيمة والوضوء على الوضوء غسل الميت **الفصل الرابع في المسح**  
لا يجزئ مسح الرأس باصبع او اصبعين ويجزئ بثلاثة اصابع ولو مسح بالايهام والسبابة ان كان مفتوحا جاز فان  
وضع ثلاثة اصابع ولم يدها لا يجوز في الرأس والحنف وعند محمد يجوز وان مسح باصبع او اصبعين قدر الربع  
لا يجوز عند الثلاثة اما الوضوء باصبع واعاد الى الماء ثلاث مرات يجوز ولو مسح باصبع واحدة يجوز بها الا بغير  
الاصح انه لا يجوز ولو مسح بطرف اصابعه يجوز سواء كان الماء متقاطرا ولا هو الصحيح ولو مسح برأسه بما اخل  
من كفيه لا يجوز ولو كان كفه بلل فمسح به اخره سواء اخذ الماء من الاناء وغسل ذراعيه ونحو بلل كفه فهو صحيح  
بخلافه اذا مسح برأسه وخفه ونحو على كفه بلل فمسح به رأسه وخفه لا يجوز ولو غسل وجهه مع الرأس جاز ذلك  
من المسح ولا يجوز المسح على العنق والعمامة وكذا الوضوء المرأة على الخمار اذا كان الماء متقاطرا بحيث وصل  
الى الشعر حيث جاز ومسح المرأة على شعرها وكذا العلوية وفي الغسل يفرض اتصال الماء الى البشرة فان كان على  
خضاب فمسح على الخضاب ان اخلطت البلل بالخضاب خرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح فان كان شعره او  
شعرها طويلا فمسح ما تحت اذنيه لم يجز وان مسح ما فوقها جاز المسح في المسح ان يسبح من ماء واحد عذرا  
والتشيت بماء مختلفة بدعة وقال البعض لا بأس به واستيعاب الرأس سنة وكيفية ان يبل كفيه واصابع يديه  
يضع بطون ثلاث اصابع من كل كف على مقدم الرأس ويغزل السبابتين والايهامين ويحكي الكفين ويحجمهما الى  
مؤخر الرأس ثم يسبح القودين بالكفين ويسبح ظاهر لاذنين يباطن الايهامين وباطن لاذنين يباطن السبابتين حتى  
يصير سحبا بلل لم يصير مستقرا والسنة ان يبدأ بالمسح بمقدم الرأس عندنا وما مسح لاذنين فسته ولا يأخذ  
للاذنين بماء جديدا ولو فعل فحسن ومسح لاذنين لا يوجب مسح الرأس ومسح الرقبة الصحيح انه ادب اما المسح  
على الجباير المسح على الجباير على قولين يقول بانه فرض فالاستيعاب فرض وهو رواية عن ج وفي رواية اخرى  
عنه لو مسح على اكثر جوار وعليه القوي ولو ترك المسح على الجباير ان كان يضرم جاز وان كان لا يضرم فذلك  
عند ج وفي رواية اخرى لو ترك المسح على الجباير ان كان يضرم جاز وان كان لا يضرم فذلك  
ان غسله ان يضرم فمسح على العصاة فسقطت العصاة فذلكه بعضا بغيره اخرى فالاحسن ان يعيد المسح وان لم  
يعد جاز ولا يتوقف هذا المسح بوقت ولا فرق بين ان يشده على الوضوء وعلى غير الوضوء جاز باصبعه فاده  
المرار في اصبعه والرمم في موضع الفرج قوضا ومسح عليه باجر له المسح اذا استوعب المسح العصاة وكذا  
في حق المفصود وعليه القوي وايصال الماء الى الوضع الذي لم يستوعب العصاة وبين العصاة فرض جاز على غيره



جاء في فقهنا في فناء يريده المسح عليه المجر وفسد الماء ولو كان على اصابع يده او كفها جبار ففهمنا في فناء يريده ذلك  
المسح عليه اجزاء ولا يفسد الماء ولو مسح برأسه في الوضوء داخل رأسه بالماء يريده المسح اجزاء ولم يتبين واما  
مسائل المسح على الخفين بمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام وليالها وابتداء المدة من وقت الحدث واما  
يجوز المسح من كل حدث موجب للوضوء دون الغسل واما يجوز المسح اذا لبس الخف على طهارة كاملة فانه غسل عليه  
فقط او لا وليس خفيه ثم احث ثم جازله ان مسح وغسل عليه وليس خفيه قبل الحدث ثم اكل وضوء قبل الحدث  
جازله المسح عندنا وعلى هذا الوضوء وغسل عليه ليس خفيه وليس احث الخفين ثم غسل يديه الى المرفقين ثم غسل يديه الى المرفقين ثم غسل يديه الى المرفقين  
الخف الآخر ثم احث واجب اذا اغتسل وبقي على جسده لمعة فلبس خف ثم غسل اللعة ثم احث يديه مسح  
مرة واحدة ويبدأ من قبل الاصابع الى الساق ولا يسر فيه التكلم ولو بدأ من اصل الساق يجوز لكنه ترك السنة  
ولو وضع الكف وندها ووضع الاصابع مع الكف وقد هلكا ما حسن والاحسن ان يمسح بجميع اليد ولو شل  
اصابع جاز لما مرغ الرأس واختلفوا ههنا ان المعبر ثلاث اصابع من اصابع اليد ومن اصابع الرجل قال الكرخي من  
اصابع الرجل قال ابو بكر الرازي يعبر اصابع اليد ويصير بين اطراف الاصابع الى الساق ويقع بين اصابعه  
قيلا ولو مسح بظاهر كف جاز والمستحب ان يمسح بباطن كف وموضع المسح ظهر القدم فانه قال في الزيارات في  
رجل قطعت احدى جليله وبقي منها شيء يسير فلبس خف على الصبيحة فانه لا يجوز المسح عليه ولو لبس خف على القطع عثر  
كان الباقي اقل من ثلاث اصابع لا يمسح ايضا وان كان ثلاث اصابع لكن من العقوبة من موضع المسح كذلك وان كان من  
ظهر القدم جاز ولو لم يمسح ان مسح على خفيه جاز ولو توضأ ومسح على الخف ونوى به التعليل دون الطهارة يضع يده على  
مسئلة النية في الوضوء ولو توضأ ونسى مسح خفيه ثم خاض الماء فاصاب ظاهر خفيه وباطنه ما يجزيه من المسح ولو شفى في  
الحشيش فابتل ظاهر خفه بالماء وباطنه جاز وبالكمل اختلف المشايخ وفيه الاصح انه يجوز اذا لبس خفيه على طهارة السيد  
او التيمم ثم وجد الماء نزع خفيه وقال في الزيارات في اخلاف المشايخ على قول وعندهم هو كسوء الحار ولو توضأ  
بسوء الحار ثم تيمم ولم يمسح حتى احث وبغوه سوء الحار توضأ به ومسح كذا هذا المستحاضة اذا توضأت ولبست خفها  
يمسح مادامت في الوقت فاذا خرج الوقت نزع خفيها وغسلت جليلها عند الثلاثة وهذا اذا كان الدم سائلا عند  
اللبس وعند الطهارة او عند احدهما اما اذا كان مقطوعا عند اللبس وعند الطهارة تمسح كل للذة يوما وليلة او  
ثلاثة ايام ولو توضأ وغسل جليله ولا ولبس الخفين ثم استنجى ثم امسح الوضوء استنجى على وجه السنة لا يمسح ان  
احث وان كان على غير السنة يمسح في كتابي زين ولو مسح بباطن خفيه دون ظاهرهما لم يجز عندنا المسح على الجوار  
ان كان ليسر القدم ولا يرى من الكعب لا من ظهر القدم الا قد اصبع واصبعين جاز المسح عليه وان لم يكن كذلك  
لكن سر القدم بل كان ان كان الجوار متصلا بالجوار وجاز المسح عليه وان شئت بشئ لا ولو سر القدم باللفافة

جوز مشايخ سمرقند ولم يجوز مشايخ بخاري واما المسح على الجوز بين اركان الخفين منعيلين يجوز المسح عليهما  
وان كانا رقيقين غير منعيلين يجوز المسح عليهما وان كانا خثين غير منعيلين لا يجوز عندنا حنفية وعندنا  
يجوز الخثين ما يستمسك على الساق من غير ان يشد بشئ فان كان الجوز من غير غزل وصوف وهو رقيق لا  
يجوز المسح عليه عندهم فان كان الجوز من غزل وهو رقيق لا يجوز المسح عليه وان كان خثيا مستمسكا وليس  
الكعبين ستر لا يبدل ولا يخلط على هذا الخلاف واجهوا انه لو كان متغلا او مبطنا يجوز المسح عليه ولو كان  
من الكرباس لا يجوز المسح عليه فان كان من الشعر فالصحيح انه لو كان صلبا مستمسكا يمسح به فرسخ او فراسخ على  
هذا الخلاف فان كان ما يملط ظاهر القدم مشقوقا فان كان يبدو قدماه فان كان ههنا ذلك الشق خطا او سيرا  
كان ليسر هاسدا ليسر قد يبدو فهو كالجوز غير مشقوق فان كان ليسر بعضه دون بعض فذلك كالحرف ولو كان  
من الخفاف من جلد رقيق فالاصح انه على هذا الخلاف واما المسح على الخنثى من اللبؤ التركية فالصحيح انه يجوز  
عليه ومسح على الجرموق فوق الخف عندنا فان لبسها واحد لا يمسح عليهما ولا يجوز المسح عليه حتى يكون  
الايم على اصابع الرجل وظاهر القدمين وقوله لا تمسح اذا كان اسفله من الكرباس فان كان من الصم او الجلد  
يجوز والخف على الخف كالجرموق ويجوز المسح عليه وتفسير الجوز المنقل ان يكون الجوز المنقل الجوز  
الصبيان الذين يمشون عليهما في ثوبه الجوز وعظمت النعل جاز المسح عليه واما يجوز المسح على الجرموق عند  
اذ البسمه فوق الخفين قبل ان يمسح على الخفين اما اذا مسح على الخفا ولا تمسح عليهما الجرموق ليس له ان يمسح  
على الجرموق وكذا لو احث بعد لبس الخف ثم لبس الجرموق ليس له ان يمسح على الجرموق ولو كان الجرموقان  
واسعا فضل الجرموق من الخف ثلثة اصابع فمسح تلك الفضلة لم يجز الا اذا مسح على الفضلة بعد ان يقدم عليه  
على تلك الفضلة جاز ولو زاد رجليه عن ذلك الموضع اعاد المسح ولو ادخل يده تحت الجرموق فمسح على ظهر  
الخف لم يجز ولو مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف الباقي والجرموق الباقي وفي بعض روايات  
الاصول نزع الجرموق الباقي ومسح على الخفين وفي التجريد انتقص المسح فيهما ولو نزع احدهما مسح  
عليهما ما ينتقص مسحه في الرجلين ثم انما يجوز المسح على الخفين اذا لم يكن فيهما خرق كثير فان كان قليلا لا يمنع المسح  
والكثير مقدر ثلاث اصابع من اصابع اليد وفي رواية الزيارات ثلاث اصابع من اصابع الرجل وان كان  
الخف صلبا لا يبدو منه شيء يجوز المسح عليه وان كان يبدو في حالة المشي ونحوه وضع القدم على الارض لم يجز  
المسح وكذا لو كان يبدو ثلاثين فانما الرجل قال الامام الخنثي الاصح انه لا يجوز المسح عليه وقال شمس الدين  
الكليني لما كان اسفله مستورا وان كان رأس الاقدام مكشوف لا يمنع جواز المسح عليه ولو كان خرق في ساق الخف  
لا يمنع جواز المسح ولو كان في اسفل الخف يمنع ولو كان في ظاهر القدم فهو بمنزلة ما لو كان من قبل الاصابع ولو كان



من قبل عقبه فذلك في بعض النسخ وفي نسخة شمس لا يده والامام خواهر زاده ان كان المكشوف من قبل عقبه اكثر  
من المستور لا يجوز المسح عليه وان كان اقل يجوز وفي الجامع الصغير للهاشمي الامام ان كان الخرق في مقدم الخف من  
قبل الامام فان كان الامام وجارته مكشوفة والباقي مستورا جاز وبغير ثلاث اصابع حقيقة وحكي القدور  
عن الحاكم انه جاز الامام كاصبعين ولوليس كعب لا يرى من كعبه الا قد اصبع او اصبعين جاز المسح عليه يجمع  
الحروف في خف واحد ولا يجمع في خفين والنجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب كل واحد منهما اقل من قدر الدرهم  
لكن لو جمع بينهما صار اكثر من قدر الدرهم ثم يجمع وينع جواز الصلوة وكذا لو كان في ثوب المصلي في موضع يجمع  
وكذا لو كانت النجاسة تحت قدميه تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما يبلغ اكثر من قدر الدرهم يجمع  
ولا يجوز صلوة ولو كانت في موضع يجمع اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم يجمع وسواء كانت النجاسة  
على المصلي او على الارض تحت قدميه وفي موضع سجده ولو كانت في ثوب المصلي اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه  
الارض اقل من قدر الدرهم ولكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم لا يجمع وفي العربية لا يقدر على ثوبان صلته  
قائمة انكشف من كل ساق منها اقل من قدر الربع اذ يجمع كان مثل الربع احد الساقين فاما تغطية جالسة وجمع  
الخرق في اذني الاضحية هل يجمع اختلاف المشايخ فيه واعلام الثوب يجمع في الزيارات جاز في احدى جلبيه جازحه لا  
يستطيع غسلها اشبع على الخرقه وغسل الرجل الصحيحه وليس كف على الصحيحه وحدث لا يسبح على الخف لان  
المسح على الجبين كالفصل لما احتما فيؤدي الى الجمع بين البدل والبدل وعلى قايض روى عن عهده انه لو ترك المسح  
المسح لا يضره ينبغي ان يجوز فان لبس الخف على الصحيحه ومسح على الجبين وليس كف على الجرحه ثم احدث يسح  
عليه ما لو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليه ثم دخل الماء في احدى خفيه ان بلغ الكعب حتى صار جميع الرجل غمر  
يجب عليه غسل الرجل الاخرى وينتفض مسحه وان لم يبلغ الكعب وقال بعضهم ان اصاب اكثر من احدى جلبيه  
ينتقض وفيه اختلاف المشايخ واذ ابدى الماسح ان يخلع خفيه ونزع القدم من الخف غير انه في الساق بعد فعل انتفض  
مسحه عندنا وان نزع بعض القدم عن مكانه يوجب به ان نزع عقب الرجل عن عقب الخف واكثر انتفض مسحه وهو  
رواية عن عهده وفي رواية اخرى ان نزع من ظهر قدم قدر ثلاث اصابع انتفض مسحه وعن عهده ان بقي من ظهر القدم  
موضع المسح قدر ثلاثة اصابع لم ينتفض مسحه وفي رواية ان كان جالسا يركب المشي بعد ما تحرك قدمه عن موضعه  
لا يمنع المسح ولو كان خفه واسعا وكان اذ رفع القدم ارتفعت القدم حتى خرج العقب اذا وضع القدم عاد العقب  
الى موضعه هذا لا بأس به وفي نسخة الامام خواهر زاده اذا زال الخف عن الرجل فخرج اكثر القدم من قبل عقبه حتى لا  
يبقى في الخف الا قدر ثلاث اصابع يجوز المسح على الباقي وكذا لو كان الرجل عرج يشي على صدره قدميه والباقي الخف  
قدر ثلاث اصابع يجوز المسح على الباقي ايضا وان كان اقل من ذلك لا يجوز واذ انتفض وقت المسح ولم يجد في تلك الساق

فعلية نزع خفيه وغسل جلبيه وليس عليه إعادة الوضوء ولو استكمل الرجل مسح لاقامة ثم سافر نزع خفيه وغسل  
رجليه اما اذا لبس الخف وهو مقيم ثم سافر قبل ان يحدث فانه يسح كما في السفر بالاجماع ولو توضأ ولبس الخفين  
ثم احدث ومسح على الخفين ولم يسح وقبل استعمال يوم وليلة سافر يسح المسافر بين عند الثلاثة واذ اقل  
المسافر مصر بعد ما مسح يومه وليلة او اكثر نزع خفيه ولم يعد شيئا من تلك الصلوات وان قدم المصلي السجدة  
يوم وليلة مسح مسح المقيمين واذ انتفضت قدم المسح لا ان يخاف هاب جلبيه من البرد لو نزع الخف جاز له ان  
يسح وان طال فاذا انتفضت قدمه وهو في الصلوة ولم يجد ماء يغسل على صلوة وفي النوادر اذا تيمم ولبس خفيه  
او توضأ ببسبيل التمر والبواجر وبتيمم ولبس خفيه ثم وجد الماء المطلق نزع خفيه لان الطهارة كانت ضرورية  
وقد اختلف في المسح في التيمم والمستحب ان ينظر الى آخر الوقت اذا كانت على طمع من وجوب الماء اما اذا كان  
في موضع لا يجوز لا يؤخر واذ اختلف في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكره فان تيمم قبل طلب الماء  
صلى العزائم لا يجوز وفي الفلوات يجوز وكذا التيمم في اول الوقت وقبل دخول الوقت جاز عندنا فان  
وجد الماء بعد ذلك او وجد قبل الشروع في الصلوة بطل تيممه وان وجد بعد ما شرع في الصلوة تنقض بخلاف  
صلوة العيد وصلوة الجيزة ثم هل يجب طلب الماء ان غلب على ظنه ان بقية ماء او اخبره بغيره عليه الطلب الصلوة  
وخوها اما لم يجب الطلب بدون الاخبار او غلب الظن في شرح القدوري المسافر اذا كان يقرب من وجوب الماء  
او غلب ظنه على ذلك في آخر الوقت فيتم في اول الوقت وصلى ان كان بينه وبين الماء مقدارا جاز واذ كان  
بينه وبين الماء اقل من الميل ولكن خاف فوت وقت الصلوة لا يتييم والمسافر والمقيم في سواء والشرط في ان يكون  
بينه وبين الماء سبيل او اكثر ولولم يعلم ان بينه وبين الماء ميلا او اقل او اكثر ولكن خرج ليطلب فلم يجد الماء  
ان كان جالسا لو ذهب الى الماء خرج الوقت تيمم في آخر الوقت هكذا في الفلوات ولو تيمم وفي حله لم يعلم  
جاز التيمم وعندنا في القول الآخر لا يجوز له التيمم وسواء وضع هو ونسيه او وضعه غيره وعلى هذا التيمم في  
الزكوة ولو صلى عريانا وفي جلته ثوب هو لا يعلم اختلاف المشايخ فيه وعن عهده انه يجزيه واجمعوا على ان الاداء  
لو كانت معلقة في عنقه او على ظهره وفي الاداء ماء لم يجز التيمم في الاصل وفي شرح الطحاوي لو كان الماء معلقا  
بالاكاف في مؤخر الاكاف وهو كلب فنسيه يجزيه التيمم ولو كان في مقدم الرجل لم يجز ولو كان هو يثاقا  
ان كان في مؤخر الرجل لا يجزيه وان كان في مقدمه يجوز ولوطن ان الماء قد فنى فيتم وصلى ثم سبى انه يفر  
لا يجوز بالاجماع ولو كان عليه كفارة اليدين فصام وفي حله طعام ولم يجد فنسيه لا يجوز الصوم بالاكاف  
ولو نزع الماء وهو تيمم ينتقض تيممه ولو علم جاز الاستطیع التيمم بالماء وهو نائم على الدابة او غير ذلك لم يكن  
لم يعلم ينتقض تيممه ولو علم لكن جاز الاستطیع التزول خوفا على نفسه من الهدوء والسبع لا ينتقض تيممه



في نسخة الشمسية وفي شرح الطحاوي لا ينقض الوضوء بالفسطاط على أن يرد قد غطي رأسها  
ولم يعلم بذلك فتيمة وصلى ثم علم بالماء أمره بالاعادة وفي نسخة ولو وجد ثوبا في الطريق فيمأه لا يستطيع  
أن يخلع منه الماء ولا يجد ماء غيره يتم ولو كان معه من يد طاهر لا يجزئ التيمم ولو كان معه ماء يكفي الوضوء  
غيره بخلاف العطش يتم وكذا لو كان يخاف على دابته وكذا لو كان أكثر من ماء الوضوء يجزئ التيمم أن كان يخاف  
العطش في نسخة الشمسية وفي الفتوى جاز أن يتوضأ فقه انسان بوعيد التيمم ويصلي ثم يعيد الصلوة  
وفي الأصل ولو كان مع رفيقه ماء ولم يكن معه ماء يسال فان سأله وأبى أن يعطيه لا باليمن ولم يكن معه ثمة تيمم  
بالاجماع ولو كان معه ثمة أن يبيع ثمنه في ذلك الموضع أو يبيع ليس بشيء ولا يتيمم وإن كان لا يبيع إلا بغير  
فاحش لا يشتري وتيمم وتفسير الغبن الفاحش لو كان قيمة الماء درهما وهو لا يبيع إلا بدينارين فهو غش فاحش  
وهذا للوضوء ما يباح أخذه للشرب قال بعضهم للوضوء يتجمل نصف درهم وفي الجنبه درهم وفي نسخة  
الأمام المشركي فان سأله فأنى أن يعطيه فتيمة وصلى ثم أعطاه بعد ذلك يجوز صلوة فان كان مع رفيقه ولو  
وليس ولو لا يجب عليه أن يسال فان سأل اللذوق قال انتظر حتى استقي الماء ثم ادفع اليك فالمستحب عند  
أبي حنيفة أن ينتظر إلى آخر الوقت فان خاف فوجت الوقت تيمم وصلى وعندهما ينتظروا خاف فوجت الوقت وعلى  
هذا لو كان مع رفيقه ثوب هو عريان فقال له انتظر حتى أصلي وادفع اليك الثوب واجمعوا أنه إذا قال  
اجتلك ما لي التبع فأنه لا يجزئ الحج واجمعوا أن في الماء ينتظر وان خرج الوقت وحاصل الخلاف الرجوع إلى  
أن القدرة على ما سوى الماء هل يثبت بالأباحة عند كونه ثبت وعندهما يثبت بما يثبت الملك الكل في الأصل  
هذا كله قبل الشروع في الصلوة ولو شرع في الصلوة بالتيمم في السفر فرأى رجلا معه ماء كثير أن علم أنه يعطيه يقطع  
الصلوة وإن علم أنه لا يعطيه يمض على صلوة وإن أشكل لا يدري يعطيه ولا يعطيه فأنه يمض على صلوة ثم يسأل  
أن أعطاه عاد الصلوة وكذا لو باع بثمن المثل وهو يقيده عليه فان أبى أن يعطيه فصلوة تامة فان سأل بعد  
ذلك فأعطاه بعد المنع لزمه الوضوء لصلوة أخرى وصلوة جازية في الزيادات وفي كتاب تيمم شرع في الصلوة  
فقال له يودى ونصر في خذل الماء يمض على صلوة فاذا فرغ سأل عنه أن أعطاه نفس صلوة والأجازت  
وفي الفتوى تيمم شرع في الصلوة فرأى سور الحار مضى على صلوة فاذا فرغ يتوضأ منه ونوى ولا يعيد التيمم الماء  
الموضع في الفتوى في الجب وغيره يجوز للمسافر أن يتيمم إذا كان كثير الاستدبار على أنه وضع للشرب و  
الوضوء جميعا رجل في البادية مع ماء الزمزم في القبة وقد رخص أن يتيمم لا يجوز التيمم والحكمة أن يهيأ  
لغيره ثم يودعها منه أو يجعل في ماء الورد أو ماء الزعفران حتى يصير مقيدا جنب لغسله ويقع على يده لمعة  
لم يصبها الماء وقد فرغ ماؤه فأنه يتيمم ويصلي فان وجد الماء بعد ذلك غسل اللعة ولا يتيمم فان حدث قبل

غسل اللعة ثم وجد الماء أن كان يكفي لها يصر فيهما وإن كان لا يكفي لواحدة منهما يتيمم للحديث وتيمم للجنب الباقي  
وليس عمل ذلك الماء في اللعة لتقليل الجنبه وإن كان لأحد هادون الآخر صرفا إليه وإن كان يكفي لكل واحد  
منهما على أنفراد يغسل اللعة وتيمم للحديث فان اجنب المسافر ولم يجد من الماء إلا قدر ما يتوضأ فأنه يتيمم و  
لا يتوضأ عندنا وكذا الحديث أن كان معه من الماء قدر ما يكفي لغسل بعض أعضائه يتم ولو وجد من الماء قدر  
ما يغسل بعض الجنبه الحقيقية أو وجد من الثوب قدر ما يستبرئ بعض العورة لا يلزمه وذكره في كتاب الصلوة  
أن الجنب إذا وجد من الماء قدر ما يغسل فرجه لا يغسل لغيره ولا يكتفيه لنفسه تيمم ولا يغسل فرجه في الأصل شرع في  
الصلوة بالتيمم فحدث فلم يجد الماء تيمم وبني على صلوة المصلي بالتيمم إذا رأى سور حار فأنه يمض على صلوة  
ولو رأى بعيد التيمم كذلك عند تيمم يعيد وعذجه يقطع صلوة وعند من يمض على صلوة ولا  
يعيد وفي الأصل مسافر له سور الحار وماء طاهر ولا يعرف أحدهما من الآخر قال تيمم بها ولا يتيمم وفي بعض  
نسخ الوقعات لو توضأ بسور الحار لا يلزمه الاعادة ولو تيمم وصلى ثم أهراق سور الحار يلزمه اعادة التيمم و  
الصلوة لأنه يحتمل أن سور الحار كان طهورا ولو حدث في الصلوة فذهب ليتوضأ فلم يجد إلا سور الحار فوضأ  
به وتيمم بني على صلوة لأن كليهما محتاج إليهما وفي قرأى البقال مسافر اجنب شرع في الصلوة بالتيمم سبقه  
فوجد من الماء قدر ما يكفي للوضوء فأنه يتوضأ ويبني قال وهذا قول من وهو رواية عن جده المصلي بالوضوء إذا  
حدث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء فتيمة ثم قبل أن يضره إلى مكانه وجد الماء توضأ وبني ولو انصرف إلى مقامه  
ثم رأى الماء توضأ واستقبل استحسنا والمصلي بالتيمم إذا حدث في صلوة فأنصرف ليتيمم لأنه لم يجد ثوبا  
فلم يتيمم حتى وجد ماء يتوضأ ويبني وذكر الحكم الشهيد في مختصر الكافي أنه يتوضأ ويستقبل الصلوة وقال  
اسماعيل الزاهد وجد رواية عن أبيه يتوضأ ويبني وهذا أقبل منه فأنه يجوز قضاء التوضوء بالتيمم  
وكذا بناء الوضوء على التيمم فيحتمل أن ما ذكره الحكم في المختصر قول محمد وإذا كان من الرجل ماء قدر ما يتوضأ  
وهو حدث وفي ثوبه دم أكثر من قدر الدم فأنه يغسل الدم بذلك الماء وتيمم للحديث ولو توضأ  
بالماء وصلى بالثوب النجس جاز ويكون مستثنا في الأصل **جنب آخر في كيفية التيمم** قال بعضهم في الأصل يضع يده  
على الصعيد وفي بعض الروايات فيضرب يده على الوضع على وجه الشدة وهذا أولى ثم يتيمم ما عن س مرتين  
وعنه مرة فاروى عن محمد بن محمد بن علي قال التراب ما روى عن أبي يوسف على كثرة التراب والرق يكتف و  
التراب لا بأس والتيمم ضربان وضوء للوجه وضوء للذراعين إلى المرفقين فيضرب يده على الأرض ثم  
يرفعها وينفضها ويمسح بها وجهه ثم يضر بوضوء أخرى ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى فان مسح  
وجهه وذراعيه ولم يمسح ظهره كفيه الجنبه على أن الاستيعاب فرض ولا بد من نزع الخاتمة وتحليل الأصابع



وفي المرأة لا بد من نزع السوار ولو لم يمسح تحت الحجابين فوق العينين لا يجوز وفي رواية الحسن عن جابر  
ليس بشوط ولو مسح أكثر الكف والذراعين يجوز وعلى هذه الرواية لا يجب نزع الخاتم وتحليل الأصابع ولا يجوز  
اليتيم باقل من ثلاث أصابع وهو المسح سواء وقد مر ولوليتيم وهو قطع اليدين من المرافق فعليه ان يمسح  
القطع عندنا واذا اراد اليتيم فتملك في التراب ذلك بحسده كله ان كان التراب اصاب جميعه وذراعيه و  
كفيه جاز وان لم يصب جميعه وذراعيه لم يجوز ولو بدأ بذراعيه في اليتيم او مكث بعد ما يتيم وجميعه ساعدت  
على سلة الترتيب المولاة وقد مر في الوضوء ولا بد من النية في اليتيم فلو نوى التطهر جاز ولا يشترط النية  
للجبانة والموضوء وقال بعضهم لا بد من ذلك وعنهم به الجنب اذا يتيم يريد به الوضوء اخره عن الجبانة وان  
نوى اليتيم لطلق الصلوة والقطوع او المكتوبة جاز وله ان يصلي بذلك اليتيم اية صلوة كانت وكذا  
لوتيم لصلوة الجبانة او سجدة المداوة وهو ساخر جاز اداء الصلوة بذلك اليتيم ولوتيم لقراءة القرآن عن  
طهر القلب وعن المصحف او من المصحف او زيارة القبر او دفن الميت والاذان والاقامة ولادخول المسجد  
خروجه وصلى بذلك اليتيم قال عامةهم انه لا يجوز وكذا الوتيم للسلام اوله السلام وكذا الكافر  
اذا يتيم للاسلام واسلم لا يجوز له ان يصلي بذلك اليتيم عندنا ومحمد ولوتيم يريد به تعليم الغير ولا  
يريد به الصلوة لم يخبر عند الثلاثة ويجوز اليتيم للحديث والجبانة والحيض والمرأة كالحمل في اليتيم اذا  
يتيم ثم اصابه جسد نجاسة هي اكثر من قدر الذراع فانه يمسح بآخره او تراب ثم يصلى وان لم يمسح  
جاز **جس** فيها يجوز به اليتيم وفي الاصل قال ابو حنيفة ومحمد يجوز اليتيم بجميع ما كان من جنس الارض  
ومن اجزاءها نحو التراب الرمل والنورة والزرنيخ والجص والحجر والمد والاند والطين الاحمر والكل  
او الطين الاصفر والمعة والخليط والرأسخ وغيره وقال سفيان لا يجوز الا بالتراب فحسبوه قول الشافعي  
وعندنا لا فرق بين ما اذا كان التراب منها او غير منبت وفي الحجر عليه عبادا ولم يكن مغسولا او غير مغسول  
مدقوقا او غير مدقوق وقال سفيان ان كان الحجر مدقوقا او عليه عبادا جاز اليتيم والا فلا وان يتيم بارض  
رث عليها الماء وبقي عليها ندوة جاز ولو كان في طين طاهر لا يتيم بل يطح ببعض شايه وجسده ويتركه  
حتى يجف ثم يتيم به ومع هذا الوتيم بالطين على الخلاف وقال الكرخي يجوز اليتيم بالطين ولوتيم بجوهر  
الذهب الفضة جاز عندنا اما الوتيم على الذهب والشبه والنحاس والواص او الدقيق والزجاج  
او على الخطة او على الشعيرة ليس من جواهر الارض وجوهرها الا ان يخلص عن جواهرها بالاذابة والاحتراق  
لا يجوز اليتيم بالاتفاق ويجوز اليتيم بالحقيق والزرجد ولا يجوز باللكي ولوتيم بالحجر المسنون والمنقول  
يجوز عندنا وعند سفيان لا يجوز وعندنا روايتان في رواية يجوز ان كان عليه عباد وفي رواية يجوز مطلقا والحجر

المدقوق قد ذكرنا انه يجوز وبالاخر يجوز عند ابو حنيفة وعند محمد روايتان وقول ابو يوسف متردد والخوف  
المجدد على الاختلاف الا اذا استعمل فيه شيء من الادوية لا يجوز واجمعوا انه لو يتيم بالرماد لا يجوز ولو  
يتيم بارض سجة ان كانت منعقة من التراب يجوز عندهما خلافا لابي يوسف ولوتيم بارض نذرت على الاختلاف  
الذي ذكرنا في الخوف وعلى هذا الخلاف اليتيم بالطين ولوتيم بالغضارة ان طلع على وجهها من الاخطا كالا  
والصنع واشباه ذلك لا يجوز فان يتيم قبل الطلح يجوز وكذا التي على ظهر العذارة يجوز ولوتيم بصدر الحنظل  
يجوز عندهما وعندنا روايتان ولوتيم بالملح ان كان مائيا لا يجوز واختلفوا في الجبلي ان كان عليه عباد  
يجوز وان لم يكن عبادا فذلك عندنا وعندنا لا يجوز والاصح هو جواز قال شمس لامة الحلو في  
المستقو الاصح انه لا يجوز سواء كان مائيا او جبليا **نوع** رجل نقض ثوبه او لبدا وتيم بغيره وهو يقدر  
على الصعيد جاز عندنا لا يجوز ان كان لا يقدر على الصعيد جاز بالاجماع واجمعوا على انه اذا لم يكن عليه  
عباد لا يجوز ولوتيم جب او حايض من مكان ثم وضع اخر يده على ذلك المكان فتمت اجزاءه والمستعمل التراب  
الذي استعمل في الوجه والذراعين ولا يجوز اليتيم في مكان كان فيه النجاسة وان ذهب لاثروا وحل على ما  
جاز الكل في الاصح ولو قام في مهب الريح او هدم الحائط فاصاب العباد وجميعه وذراعيه لم يمسح حتى يمسح ونوى  
به اليتيم وكذا لو نثر الرجل على جميعه ترابا لم يمسح حتى يمسح يده اليتيم والعباد عليه جاز عندنا ولو دخل  
رأسه في موضع العباد بنية اليتيم يجوز ولو اندم الحائط وظهر العباد فخرت رأسه ونوى اليتيم جاز في  
الشرط وجوز الفعل منه **جس** **نقض اليتيم** مسلم يتيم ثم ارتد عن الاسلام والعباد بالله ثم اسلم  
على يديه عند الثلاثة ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه حتى يستيقن الوضوء ومن استيقن باليتيم فهو على  
يتيمه حتى يستيقن بالحدث وباليتيم الميت اذا رأى صلوة سرا باقظن انه ملأ فشي اليد ساعة فاذا هو راى  
فعليه ان يستانف الصلوة سواء جاوز مكان الصلوة او لم يجاوز والمسئلة مع اخواتها يلبس بفصل ما يفسد  
الصلوة وفي كتاب الصلوة فكتب هناك الميت اذا وجد الماء بعد ما فرغ من التيمم قبل السلام فسد صلوة  
عندنا جاز به وهن مع اخواتها نأتى في فصل ما يفسد الصلوة وما لا يفسد من كتاب الصلوة رجل ضرب يده  
على الارض لليتيم ثم احدث قبل الاستعمال اختلف المشايخ في الاصح انه لا يستعمل ذلك التراب كذا الخار  
شمس لامة كالموعد من الحدث في خلال الوضوء وذكر في بعض النسخ الوقعات انه يستعمل الميت في السفر  
اذا وجد من الماء قدر ما يكفي لغسل اعضائه الفريضة مرة واحدة ولو غسل على وجه الستة لا يكفيه انقضت  
هو المختار **خسة** **اليتيم** وجد من الماء البياض قدر ما يتوضأ به احدهم انقضت تيمم الكل ولو جاء رجل  
بكون ماء وقال فيلوضأ به اقم شاء انقضت تيمم الكل وان كان الماء يكفي لاحدهم قال هذا الماء لمن يريد منكم



فكذلك وقال هذا الماء لكم اوبسكم وقبضوه وسكت لا تنقض تيمم الكل فلو باح بواحد ينقض تيمم ذلك الواحد قال  
مشايخنا هذا على قولهم اما على قولهم لا لا يعل في الزيادة ولو جاء رجل بكون ماء والقوم المتيتمون  
صلواتهم فقال هذا الماء لرجل من القوم فسد صلوة الرجل ويمضي القوم على صلاتهم فاذا فرغوا سألوا  
فان اعطى الامام يتوضأ ويستقبل الصلوة والقوم يستقبلون معه ان منع الامام والقوم فصلوة الكل فامة قو  
متيمون وفيهم من يتيتم عن حدث ومنهم من يتيتم عن جارية وامامهم يتوضأ فجاء رجل فقال هذا كوز ماء لمن شاء منكم  
والماء لا يكفي للفصل فسد صلوة المتيتمين من الحدث وصلوة المتيتمين من الجانية جارية ولو كان الامام  
من حدث فسد صلوة الكل ولو كان يتيما من الجانية فصلوة وصلوة المتيتمين من الجانية جارية وصلوة المتيتمين  
من الحدث فاسدة ولو كان يكفي للفصل فسد صلوة الكل الامام اذا كان يتيما وخلفه متوضون فاحد  
فاستخلف متوضأ ثم الامام الاول وجعل الماء فسد صلوة الامام وحده ولو كان الاول متوضأ والخليفة تيمما  
فوجد الخليفة الماء فسد صلوة وصلوة الامام الاول والقوم جميعا وهذا على من ذهب الى ان الماء على من ذهب  
فلا ياتي لان قداء المتوضي المتيتم لا يجوز عنده واذا المتيتم المتوضي وابصر بعض القوم الماء ولم يعلم به  
الامام والآخر حتى عرف فسد صلوة من ابصره عند الملائكة وعلى هذا اذا الم الرجل قوما في صلوة  
القوم ولم يصل الفجر ولم يعلم الامام وقد علم القوم فصلوة القوم فاسق استحسنا عندنا به ولو كان الامام  
والقومتيمين فرائ بعض من خلفه الماء ولم يعلم الامام فسد صلوة من علم بالماء رجل تيمم للجانية وصلّى ثم  
احدث ومعه قد ما يتوضأ به يتوضأ به لصلوة اخرى فان توضأ به وليس خفيه ثم قرب الماء ولم يغتسل حتى  
صار عادما للماء ثم حضت الصلوة ومعه من الماء قد ما يتوضأ به فانه يتيتم ولا يتوضأ فان تيمم ثم حضر  
الصلوة الاخرى وقد سبقه الحدث فانه يتوضأ به ويتيمم خفيه وان لم يكن من ماء قبل ذلك مسح على خفيه  
الكل في الاصل **نوع آخر** وفي الاصل الجنب الحائض والمحدث في التيمم سواء ويجوز للمريض ان يتيتم في المص  
اذا لم يستطع الوضوء والغسل للمرضى ويخاف على نفسه الهلاك بسبب استعمال الماء ويخاف تلف عضو من اعضائه  
وان كان لا يخاف الهلاك ولا تلف العضو ولكن يخاف زيادة المرض او ابطاء البرء يجوز التيمم عندنا ولو كان الماء  
لا يضره لكن لا يمكن استعمال الماء جازله التيمم وكذا لو كان على فراش نجس او متحرفا عن القبلة ولا يجد احدا  
تحوله الى فراش طاهر او وجهه الى القبلة جازله ان يصلي كيف كان فان كان معه احد يعينه على استعمال الماء ان كان  
العين حرة او كوة او جنبيا جازله التيمم وعندهما لا يجوز وان كان العين مملوكا اختلف المشايخ فيه على قول  
ابن حنيفة وقيل ان كان العين يعينه غيره بدل لا يجوز له التيمم عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر  
على استقبال القبلة او لا يقدر على التحول وهو على سائر الجنب وجن من تحوله والعيون حرة وكذا الاعرج اذا وجد

قائدا يقوده الى الجمعة لا يفترض عليه الجمعة عند ابن حنيفة خلافا لما بناه على ان الاستطاعة لا يثبت  
عندنا به والفرق بين الحر والمملوك ان المملوك اذا مرضت لا يجب عليه ان يوضئها وان يعاها هو وفي  
العبد والجارية يجب عليه اذا لم يستطع الوضوء ويصلي بتيمة ما شاء من الصلوات الوقية والغوية والنوافل وفي  
الفريض ما لم يحدث او نزل العلة او وجد الماء عندنا فان وجد الماء فلم يتوضأ حتى حضت الصلوة ولم يجز  
اعاد التيمم والمقدح كالا على وفيه خلاف هو الصحيح اما اذا عجز عن القيام وثمة احد يعينه فصله قاعدا جاز وان كان  
به جرح او جرحا في يده او كان وجنبا في الجانية يعينه اكثر البدن وفي الحديث يغتسل اكثر اعضاء الوضوء  
فان كان اكثر جرحا والاقل صحيحا يتيتم وان كان اكثر صحيحا والاقل جرحا يغتسل الصحيح ويمسح على الجرح  
ان امكنه بان كان لا يضره المسح وان لم يكن المسح يمسح على الجبائر او فوق الحرق ولا يجمع بين الغسل والتيمم  
وان كان نصف البدن صحيحا والنصف جرحا اختلف المشايخ والاصح ان يتيتم ولا يستعمل الماء واختلف المشايخ  
في معرفة العلة والكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الاعضاء حتى لو كان رأسه ووجهه ويده صحيحة وجراحه  
صحيحة جرحية يجب الغسل ولا يتيتم وعلى القليل يتيتم ومنهم من اعتبر الكثرة من كل عضو من أعضاء الوضوء ان كان اكثر  
صحيحا يجب الغسل له وان كان اكثر جرحية يتيتم الصحيح في المص اذا خاف الهلاك من الغسل باح الى التيمم عندنا  
خلافا لما والمسافر اذا خاف الهلاك يتيتم ولا يغسل بالاجماع والمحدث اذا خاف الهلاك اختلفوا على قولين  
والصحيح انه لا يباح له التيمم قال بعض مشايخنا به في دار لا يباح للحدث في المص التيمم الجبوس في السفر  
اذا كان في موضع تطيف لا يجد الماء ان كان خارج المص قال لا يصلي بالتيمة وان كان في المص لا يصلي ثم رجع  
قال يصلي ثم يعيد وهو قولهم فان كان الجبوس في المص في مكان نجس لا يجد ثوبا نظيفا ولا مكانا نظيفا يصلي فيه  
ولا ماء يتوضأ به فانه لا يصلي في قولهم بل تنظر حتى تجد الماء والتراب وقال ابو يوسف يصلي بالتيمة  
بالمصليين قال بعضهم انما يصلي بالتيمة على قوله اذا لم يكن الموضع يابس الماء اذا كان يابسا يصلي ركوع وسجود  
ومحرمه في بعض الروايات مع ابن حنيفة واجمعوا ان الماشي لا يصلي وهو يمشي والساج لا يصلي وهو يسبح ولا  
السائف وهو يضرب بالسيف وان خاف فوت الوقت وهذا اذا لم يمكنه ان يركب الارض والحائط بشئ فان  
امكنه ليستخرج التراب الطاهر ويصلي بالاجماع الا سبغ احدى العذ فلذا منه الكافر عن الوضوء والصلوة  
يتيمم ويصلي بالتيمة ثم يعيد اذا خرج وكذا لو قال العبد ان توضأ فحدث فقلبك فانه يصلي بالتيمة  
ثم يعيد كالجبوس واما العاري فاما لم يجد ثوبا او لا لبس اذا كان نديا نجس ولا يجد ماء يغسله فاني يصلي  
ولا يترك الصلوة فلا يعيد بعد ذلك **جنس آخر** اذا تيمم الكافر في حال عدم الماء ثم اسلم ليس له ان يصلي بذلك  
التيمة نوى الاسلام او لم ينو وتوضأ الكافر واغتسل ثم اسلم له ان يصلي بذلك الوضوء والغسل واذا ظهرت



المسافة من حيثها ولم يجد ما قيمت وصلت فخرجها بالجامعها وهذا عند خلاف المحذور وحق المسئلة تكا  
الطلاق والمساخر ان يطا حارته وان علم انه لا يجد الماء ثلاثة نفر في السفر جنب حايض طهرت من الحيض و  
ومعهم من الماء قد ما يكفي لاحدهم ان كان الماء لاحدهم فهو حق وان كان الماء لهم لا ينبغي حداث يغتسل وان  
الماء باعافا جنب حتى بر وتيمت المرأة وتيمت الميت ولو كان كان الحايض محدثا صرف الى جنب التيمم لصلو  
الجنابة ان كان خارج المص وهو عدم لا يشك وان كان في المص ان خاف فوجت الصلوة لو توضأ بياح له التيمم وهذا  
عندنا بخلاف الجعة وهذا في حق غير الوقي او في حق من اس الوقي فانه لا يباح له التيمم في الاصل وفي الفتاوى  
الصغرى وسواء كان مقدرا او ما وفي رواية الحسن لا يجوز للامام قال الصدق الشريعة وبه نأخذ وان كان  
في ظاهر المذهب لا فرق بين الامام والقاضي ولو في جنابة اخرى او جرد في التوضي بعيد وهو قول من قال  
م وليس له ان يصلي بالتيمم الاول واما صلوة العيد اذ سبقه حدث في الجنابة ان كان قبل الشروع في الصلوة ان  
كان يحوادك شي من الصلوة لا يباح له التيمم وان كان لا يبرح صياح ان كان شرعه بالتيمم يتيمم بالاجماع وان  
كان شرعه بالوضوء يتيمم وبني عندنا وعندهما لا يتيمم ويتوضأ قبل هذا في مصلة الكوفة اما في دارنا فالما يحيط  
بالصلو فلا يتيمم الا لا ابتداء ولا البناء واما سجدة المداوة ففي السفر يجوز لاجل التيمم وفي المص لا يجوز والله  
**الفصل السادس عشر في غسل الثوب نحوه** اذا اتجس طرف من طرف الثوب ونسيه فغسل طرفا من طرف الثوب من غير  
تجرحكم بطهارة الثوب هو المختار فلو صلى مع هذا الثوب صلوته ثم ظهر ان التجاسة بالطرف الاخر يجب عليه عادة  
الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كيفية غسل الثوب ان التجاسة نوعان مرئية كالدم وغير مرئية كالبول ففي غير  
المرئية لا وقت ووقته يكون قبل اليه فان كان مرئية فطهار تبارك والاعينها الا ان يبقى لها اثر فان كان لا يزول لا يضر  
اثره فلو زالت التجاسة مرة واحدة ثبتت صفة الطهارة وعن الفقيه ابو جعفر انه يغسل بعد زوال العين مرة او  
مرتين لكن هذا خلاف ظاهر الرواية هذا اذا أصب الماء او غسله في الماء الجاري فلو غسله في جانية يظهر بالثلاث  
اذ غصرت كل مرة والقياس ان لا يطهر في عشرة اجابات ما لم يصيب الماء وبو يوسف اخذ بالاستحسان في الثوب قال  
يطهر حين يخرج من الاجانة الثلاثة وفي العضو بالقياس ومحمد استحسان فيهما وحده العصر ان لا يبق القطار فلو غصرت  
التجس ثم تقاطعت منه قطرة اصاب شيئا فان غصرت المرة الثلاثة غصرت بالغ في حق ما جبال العصر لم يسلم منه الماء  
فاليد طاهرة والثوب طاهر والبل طاهر وان كان جبال العصر سال منه فاليد نجس والبل نجس هذا كله في غسل  
الثوب بالماء ولو غسله بغسل من المايعات كالتخل وماء الورد وماء الباق لا جاز عندنا وابي سن وعندهم لا يجوز  
في نظم الزند ويسقي الرب والزوال للرب والذهب والسم على هذا الخلاف وقال في النظم عن محمد ولم يقل عندنا وغسل  
التجاسة التي اصابته البدن والعضو لا يجوز بالماء عمن انه يجوز خفف بطنه ساقه من لباس فدخل في حرقه

ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد ثم ملأ الماء ثلاثا وراقه الا انه لم يمتد له عصر الكرواس طهر الخف بجران الماء الا  
ان البساط النجس اذ جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر الفتاوى وفي الخف الخراساني الذي صر  
موشا بالفر الجيت صار طاهر كله عن الا فاصابت التجاسة تحتها فاما ما يغسل ثلاثا ويجف في كل مرة وقال بعضهم  
يغسل مرة وترك حتى ينقطع التقاطر ثم يغسل ثانيا وثالثا كذلك وهذا اصح والاول احوط الاجرا اذا اصابته  
التجاسة وتشتت فيه ان كان لا جردا يكفيه الغسل ثلاثا بدفعه واحدة وان كان جديلا يغسل ثلاثا من تحت  
ويجفف في كل مرة وحده التجفيف ان لا يبقى فيه الذرة وفي الكون اذا كان فيه خمر فطهره ايجل فيه الماء ثلاثا من تحت  
مرة ساعة ان كان جديلا وهذا عندنا وعندنا لا يطهر ابد حصى صابته التجاسة يا بسة لا بد من ذلك حتى تلبس  
وتزول عنه وان كانت رطبة تجرى عليه الماء الى ان يتوهم زوالها وان كان جديلا يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة  
عندنا وعندنا لا يطهر بدون ذلك شرك الثعل والبور يغسل ثلاثا فيطهر بالاخلاق هذا ذكر في مسائل الو  
وذكر في مسائل الحكم البرد في اذ وقع في الماء النجس الا ابتداء عندنا لا يطهر ابد حتى لو اتخذ وامنه شرك الثعل كان  
نجسا وعندنا يغسل ثلاثا ويعصر كل مرة او يجفف في كل مرة فيطهر عليه المشايخ والارض اذا اصابته التجاسة  
ويصيب عليها الماء ويترك بعد ذلك وتنشف بصف او تحرقه اذا فعل ثلاثا طهرت وان لم يفعل ذلك لم يكن صبيغ عليه  
ماء كثير حتى عرف انه زالت التجاسة ولا يوجد في ذلك لون ولا ريح ثم ترك حتى ينشفه كان طاهرا وكذا في  
كل ارض نجسة وفي شرح الطحاوي هذا اذا كانت الارض خوة اما اذا كانت صلبة يجفف في أسفلها حتى فيصبت  
الماء عليها فتمتع في ذلك الموضع فيطهر ثم يلبس تلك الحيفة وان كانت رطبا صلبة مستوية لا فائدة في غسلها فيجفف  
فيجعل عليها السفلى الفارة اذا وقعت في ن شاستج وماتت فيه وقد تها من يطهر بالغسل ثلاثا ولو ت  
في اول الوهلة بان ادخل الحقة في اللبن وصلب الماء وترك رأس اللبن مفتوحا يوما ثم صبيغ فيها ماء  
جديد وسد رأس اللبن فلما فتح واحد واذا ان مية متفتحة فيه وعلم انها وقعت فيها ولم تكن والحقة تغرت  
بالماء النجس راق ولا يغسله ولو جعل بد الخس في مجج النوار لكن هذا قول من اما على قياس ابي سن فيطهر  
بالغسل ثلاثا والتجفيف في كل مرة واصل هذا ان كل ما ينصص بالعصر كالثوب نحوه يطهر بالغسل ثلاثا وكل ما لا  
ينصص بالعصر كالحف ونحوه لا يطهر ابد عند محمد وعنده ابو يوسف التجفيف كالعصر واللم اذا اتجس على هذا خلا  
ثم كيفية غسل اللحم عندنا ان كان في القدر وقد وقع فيه خمر قال تعالى بانه في النسخة والدقيق اذا صبغ اللحم  
لا يطهر وليس له حيلة وكذا في خبز عجن عجينة بجم لا يطهر امرأة تطبخ قد رطبا الرطير ووقع في القدر ومات  
في ذلك القدر لا يؤكل المرقع بالاجماع واما اللحم ان وقع في خال الغليان لا يؤكل وان سكن ثم وقع فيه يؤكل قال  
هذا ذكر في كتاب نرين لكن هذا على قياس قول محمد اما على قياس قول من على اللحم بل الماء الطاهر ثلاثا كل مرة بما جدد

من كانت مخدرة



يفطر وكذا الحل الشوي اذا كان في بطنها مرة فاصابت بعض اللحم في حاله الشوي يغلي بالماء الطاهر ثلاثا والدم السائل  
اذا انتجس فالقي في الماء ثم صب الماء طهر الدم من ان كان جامدا فوره حوله فان كان نجاسة الدهن بالفارة ترمي قبل  
الهرق والباقي طاهر وفي المايح اذا وقعت الفارة فيه ليستفع بدسوى الاكل كالاستصباح ودرج الجلد واذا دبح  
الجلد بالماء الغني بغسل بالماء ويظهر والشرع عفوي ويجوز بيعه وبين العيب لم يبين فلم يشترى خيار العيب شرح  
الطحاوي وفي مجموع النوازل اكلها اذا اخذ بعض العنقود واصاب لعاب الكلب الغيب يغسل ثلاثا ويظهر وكذا  
يفعل بعد بئر العنقود ولو عصر عن فادى رجله فساله في العصور والعصير ان كان لا يظهر اثر الدم فيه لا يتنجس  
كما في الماء الجاري **جنس اخر** في التطهير بغير الماء اذا احت النجاسة عن الثوب لم يجز الا في المتى اليابس فان كان رطبا  
لا يظهر الا بغسل وهو نجس ولو اصاب البدن لا يظهر الا بغسل ولو اصاب ثوبا اذا طاقين فالطاق الا على  
يظهر بذلك ولا غسل لا يظهر الا بغسل ولكن هذا اذا لم يخرج الخبيث قبل خروج المتى اما اذا خرج المتى ثم خرج  
المتى لا يظهر الثوب بالفرق وقيل في متى المرأة لا يظهر بالفرق لانه رقيق كالبول واما غير المتى من النجاسات ان كانت  
رفيكة كالحرق والبول لا يظهر الا بالماء سواء اصاب البدن والثوب والخف وتعدى الى البطانة اذا فلت طهرت  
هل الصحيح وعمن من اذا القى التراب على الخف فسميها يظهر لها بها يصير في عرق السجدة وفي بعض نسخ الوقعات  
وان كانت غليظة والمصاب ثوبا وبدن لا يظهر الا بالماء ايضا وان كان المصاب خفا ان كان الدوث والعذرة رطبا  
لا يظهر الا بغسل وعمن من اذا مسحه بالارض على سبل المبالغة حتى لا يبق عین النجاسة ولا رايحة يظهر  
عليه عامة المشايخ وهو الصحيح وان كان يابس فمسحه بالارض ذهب اثره يظهر استحسانا عند صاحب خلافة الحمد  
السيف والسكين اذا اصابتهما النجاسة فسميها بالتراب اصاب البول لا يظهر الا بغسل واما الدم بان خرج  
شاة ومسح السكين على الصوف او على شئ آخر وذهب اثره قال في الفتاوى يظهر حتى لو قطع بيضا يكون طاهرا  
قاله وفي شرح الجامع الصغير الامام الولد انه لا يظهر فلو حسه بلسانه او مسحه بريقه يظهر وكذا الصبي اذا  
قأ على ثيائه ثم مضى لا يظهر واصل هذا ان ازالة النجاسة بما سوى الماء من المايعة الطاهرة جاز خافا  
لحمد وعلى هذا جل ثواب الخزان ترد في فيه من البراق بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب طهر هذا البراق يظهر  
فمؤد الهرة اذا اكلت الفارة ثم شرب الماء من الاناء ان شرب في فورها يتنجس ان شرب بعد ساعة او ساعتين  
لا يتنجس كحدود اصابته نجاسة وادخله في النار قبل ان يمسحه او يغسله ينبغي ان يظهر كالحرق رأس  
شاة ملطحا بالدم بخلاف ما دامه الحديد بالماء النجس وهذا عند عدم يموم بالماء الطاهر ثلاثا مرة  
سعتا لتقوى ثم مسح بخرقة نجسة مستله ان كانت حارة النار اكلت بلة الماء قبل الصاق الخبز بالنسوة  
يتنجس الخبز وان لم تأكل يتنجس الارض اذا اصابته النجاسة وينبست فذهب اثره يظهر ولا جرم لفروش الدار

اذا انتجس بالماء النجس ثم جف وزهبا اثره يظهر ايضا وفي الارض اذا جف طهرت سواء كان في الارض خيشنا لم  
يكن وفي الشجر اذا اصابها ماء المطر يظهر ايضا وان لم يصبه اختلفوا في الشجر والكلاب ادم قايا على الارض المختارة  
يظهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يظهر الا بغسل ولما اخص الذي يقال بالمبالغة رسيته توارده نقل عن شمس لا يملك  
انه يظهر انه متصل والجحش حكم بالحكم الارض بخلاف اللبن الموضع فلو اصابه بماء فيه روايان والمختار انما لا يعوق  
نجسا وفي التجريد في الثوب اذا اصابه ماء نجس وكذا الخف احت ثم اصابه ماء وكذا الارض على روايات الشبهة  
رجل اتخذ عصيرا في خايه فغلى واشتد ووزن بالزبد ثم سكن فانتفض مما كان ثم صار الخمر خلاطه لم ينجس حتى يخرج  
الخل طاهرا اذا نالت رايحة الخمر وفي شرح الجامع الصغير للقاضي الامام يظهر ما يورى الخمر ولو وقع كوز من خمر في دند  
خل او صب فيه وهو نجس لا يرى ولا يوجب طهره ولا رايحة يباح الخمر من ساعة ولو وقع طهر من خمر في هذا الدند  
من الخل للسئلة بجلها لا يباح في الحال حتى يمضي ساعة وفي الخلافات حتى يمضي من بعضه فانه تخلل الخمر اذا وقعت  
في الماء والماء اذا وقع في الخمر ثم صار خلاطه يظهر ويهدأ بين انخل البقية لا بأس به والاحتياط ان يطبخ حلوا ولا  
يجل خلاطه لا في قول فارة وقعت دن خمر فصار خلاطه يظهر اذا رمى بالفارة قبل التخلل وان تقطع  
الفارة فيها لا يباح التخلل في الفتوى ولو وقعت الفارة في العصير ثم تحم العصير ثم تخلل وهو لا يكون بمنزلة  
ما لو وقعت الخمر هو المختار وكذا لو وقع الكلب العصير ثم تحم ثم تخلل لا يظهر واما اذا وقع البول في الخمر ثم  
تخلل في الخلافات لعلاء العالم لا يظهر الخمر النجس اذا نخل الكلب او النصف نجسا لا يظهر اذا كان النجس شاة  
ليسرا بحيث يمتلئ ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كاللبن اذا انتجس وقسم بين المذهبين والعامل يحكم بطهرا  
الترقي اذا حرق حتى صار مزا عند من لا يحكم بطهارته وعند من يحكم بطهارته قاله وعليه الفتوى وعلى هذا  
الخلاف الخمر يراى اذ وقع في الحلة حتى صار حله لم يظهر على هذا قاله في شرح الصلوة الامام الولد وفي الفتوى  
اعتمد على قوله **نوع منه** في المذبح اذا دبح شئ من السباع مثل الثعلب نحوه يظهر جلده وهل يظهر كحله اختلافا  
حتى لو صلى ومعه شئ من لحمه اكثر من قدر الذمهم يفسد صلوة ولو وقع في الماء القليل افسد هو المختار ويأخذ  
الفقيه ذكره الشهيد في فسد الفتوى ولو كان باذيا مذبوحا او غير الباز من الطيور والفارة او خيرة جوز  
الصلوة مع لحمها اذا كانت مذبوحة وكذا كل ما لا يكون سورة نجسا يجوز الصلوة مع لحمها اذا كان مذبوحا والكلب  
يظهر جلده بالذوق ويشترط التسمية في هذه الذكوة ويشترط ان يكون الذكوة في محلها يعني بين اللبنة واليحيين وان  
يكون الذابح من هل الذكوة وجلده يظهر بالذباغ وقال من لا يظهر جلده الكلب اذ دبح ولا يلحقه الذكوة قاله ولا  
اعرف قوله لا عرجه وذكر في جامع الصغير جلده جوف غير ما كوكب يظهر بالذباغ عندنا وكذلك جلده ساير  
السباع وقال الشافعي جلده الكلب لا يظهر بالذباغ قوله واحد وفي ساير السباع قوله لا يظهر بالذباغ ظهر بالذكوة



وهو الذبح وان لم يكن مأكول اللحم كجلد الحمار والبغل والسباع كلها وكذلك لحمها يطهر وان لم يؤكل حتى لو وقع في الماء  
القليل او ما يعثر لا يتنجس وفي الخبر لا يطهر جلد الدابة ولا يطهر لحمه بالذكوته والاصل ان ما يطهر جلد الدابة بالذبح نجسه  
الذكوته وما لا فلا وعن ابن ابي عمير ان الخبر لا يطهر لحم الذكوته ويطهر جلد الدابة وقال ابن ابي عمير رايته على الذبح في ثوب فثما  
سجدا وهو يصلي جلد الميتة اذا لم يمسس في الماء لا يفسد الماء وفي مسك الميتة اذا علق في الشمس حتى يابس منه  
ذلك من الفساد في ذبحه ولا بأس من الميتة بالخاف والطفل والعظم اذا لم يمسس وذبح اللحم وكذا العصب كذلك في  
الطير الرئيس والوبر وكذا السباع الكل في الاجناس **الفصل السابع فيما يكون نجسا وفيما لا يكون نجسا اذا**  
مات في الماء ذباب او زبابة او عقرب او بوض او برغوث او خنفساء او ما اشبه ذلك مما ليس له دم يسلل  
يفسد عندنا ولو صلى مع ردود القتر جاز واجمع وان ردوا الخ وسوس الثمار لا يفسد واصله موت ما ليس له  
دم سايل في المايعات لا يوجب نجس المايعات عندنا والحجود والسمالك لا يفسد الماء وفي الجامع الصغير للقاظ  
الامام طه الماء اذا مات في الماء القليل يفسد الماء في الصحيح من الرواية عن ابي حنيفة ولو مات في غير الماء يفسد  
بالتقاء الروايات ويرفتي وطهر الماء اذا وقع في الماء القليل عن ح رواتين وعن محمد انه لا يتنجس وعن  
انه يتنجس والكل المائي والخنزير المائي اجمعا انه اذا مات في الماء لا يفسد الماء وفي غير الماء من المايعات هل  
يفسد ذلك للمايح اختلف المشايخ فيه سواء يقطع في الماء او لم يقطع وعن انا اذا اقتت في الماء كرهت شرب  
هذا اذا كان مائيا او بريا فان كان مائيا او بريا لطهر الماء بخوان مات فيما سوى الماء من المايعات تنجس ولو مات في  
الماء قد ذكرنا هذا المائي انه ان استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو مائي ويرى والردودة اذا تولد  
من الخناسة قال شمس لامة الحلو انه انما ليست نجسة وكذا كل حيوان حتى لو غسل ثم وقع في الماء القليل لا يتنجس  
ويجوز الصلوة معها وموت الضفدع والسرطان في الماء لا يفسد الماء الا اذا كان الضفدع بريا وهو كبير فان كان صغيرا  
لا وبول الضفدع لا يفسد الماء وما يبقى من الدم في عروق المذبح بعد الذبح لا يفسد الثوب وليس دم البقر  
السمك والبلعش يشي ودم الحية اكثر من دم الدرة مع جواز الصلوة والدم الذي يخرج من الكبد ان لم  
يكن الدم من غيره متمكنا فيه فطاهر وكذا اللحم الممزول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس نجس وكذا مطلق اللحم الميت  
اذا وقع في الماء القليل قبل الغسل نجس الماء وبعد الغسل لا وهذا في الميت المسلم والكافر يتنجس قبل الغسل وبعد  
امر صلت ومعها صبي ميت ان لم يستعمل في صلوة فاسدة غسل ام لا وان استعمل لم يغسل فذلك وان غسل  
جازت صلواتها ولا يستحب جلد الانسان اذا وقع في الماء او قشره ان كان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل وخو  
لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قد الظفر يفسد والظفر لا يفسد الماء وشعره لا يفسد الماء ويحوز الصلوة معه  
لكن لا يجوز الانتفاع به وشعر الخنزير اذا وقع في البئر على الخلاف عند محمد لا يتنجس لان جواز الانتفاع يدل على

طهارة وعندنا يوسف لا يتنجس لا بجفن العين ويجوز اخذه للضرورة في بيع الجامع الصغير وفي نسخة القصد  
الشهيد ثم لا يدمي طاهر عندنا هو الصحيح ولو وقع انسان سته وقطع اذنه ثم اعادهما الى مكانهما وصلى او صلى  
وسنه اذنه في كفة يجوز صلوة في طاهر الرواية وكذا الصلوة في عفة قلادة فيها سكب اذيت يجوز صلوة ولو  
صلى ومعه فارة او هرة او حية يجوز صلوة وقد ساء وكذا كل ما يجوز التوضي بسوه وان كان في كفة ثعلب او جرو  
كله يجوز صلوة وكذا كل ما كان سورة نجسا ولو صلى ومعه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة وان  
كانت مذبحة لان جلد هذا لا يحتمل الدبغة ليقوم الذكوته مقام الذبح وفي نسخة القاض الامام وفي نسخة صحيح  
انه طاهر ولو صلى وفي كفة بيضة مذبحة حال نجسها ما جازت صلوة وكذا البيضة الذي فيها فرخ ميت البيضة  
الرطبة او السخلة الرطبة اذا وقعت في الماء او حملها الراعي نجسه وان كانت يابسة لا والبقر اذا ماتت وفي غيرها  
لبن في طاهر يبول الحرة والمفارة اذا اصاب الثوب لا يفسد وظل بعضهم يفسد اذا زاد قدر الدرهم وهو ظاهر  
ولو وقع في الماء قدر من فضل المياه نحو الكلب رجع السباع نجاسة غليظة خروفا يؤكل لحمه من الطيور طاهر  
الا ماله رائحة كريهة خرو الدجاج والاوز والبط وهو نجاسة غليظة وذو سباع الطير كالمباري والحكة  
طاهر وعند محمد نجاسة غليظة واما الارواث والسرقتين وبول الايول كل لحم من الذوايب نجس المقدير فيه  
بالدرهم وعندنا في الروث والسرقتين المقدير بالكثير الفاحش وطهر نجار طاهر ولا يمنع جواز الصلوة  
ان كان الثوب ملوثة منه وان كان مختلطا بالعدس وشمس لا ياكل في نجس لا يقبل هذا وبول ما يؤكل لحمه نجس  
نجاسة خفيفة لا يمنع جواز الصلوة ما لم يكن كثيرا فاحشا وعند محمد طاهر حتى لو وقع في الماء القليل لا يتنجس الا اذا  
اصاب غلب الماء في لا يجوز التوضي به وتفرع عن هذا ثلاث مسائل احدها اذا وقع في الماء القليل نجسة عند  
محمد ما ذكرنا الثانية اذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة ما لم ينش عن نجاسة في هذا روايتان في رواية  
الثوب في رواية ربع الموضع الذي اصابته النجاسة وعن ابي يوسف ذراع في ذراع وفي رواية شبر وشبر وهو رواية  
محمد والفاحش في الخف اكثر الخف والمخاريج الخف الثالثة محل شبر للدواي واغيره عندنا وعندنا محل شبر  
للدواي وعندنا لا محل شبر اصلا وبول الفرس نجس والمقدير فيه بالكثير الفاحش وعندنا طاهر وفي الاصل واما  
الاسار فسورة لا يدمي اجنب الحايض طاهر بلا كراهة والمشر لا بأس به وكذا سور ما يؤكل لحمه من الذوايب وهو  
طاهر الاسور الدجاجة المختلة فانه مكروه الا ان يكون محبوبة وحبيبا ان نجس بيت ومنهم من قال نجسها  
حفية ويجعل رجلاها فيها وراسها من خارج والعلف امامها والعرق واللحى كلسور وسورة لا يؤكل لحمه من الذوايب  
والسباع يفسد الماء وسورة الخنزير نجس لاجماع وسورة سباع الهياك كالاسد والذئب النمر والمقدير نجس عند  
خلاف المالك وسورة الحمار عندنا شكول ان كان يجدها غيره لا يتوضا به وان كان لا يجدها يتوضا به ويستم وان تيمم او لا



جاءوا فيهم ولم يتوضأ بهم بخير وكذلك ان توضأ به ولم يتيمم لا يجوز والشك في الطهارة فاقبلة الا  
في رواية عن ابي حنيفة في لعابه ان يجزئ التقدير بالكثرة الفاحش ولو توضأ بسور الحار لم يتيمم وصلى ثم يتيمم ولما  
تلك الصلوة خرج عن المدة ومن شرط النية في الوضوء لسور الحار اختلف المشايخ فيه والاهوط انه يتوضأ ولو  
توضأ به ولم يتيمم لم يجز الحار ان يسهل من العيص لا يجوز شربه وعرقه طاهر وكذلك لعابه حتى لو اصاب الثوب لا ينجسه  
لكن لو اصاب الماء القليل افسد في الفتوى الصغرى وعن من ان لبن الانسان طاهر ولا يؤكل والبخل كالحار وسور الفرس  
في نزع الجامع الصغير للصمد الشهد ان هذه طاهرة عند من رواها وان وسور حشر الميت كحبة والفارة والنور  
مكروه كراهة تنزيه هو الاصح **في الاصل** لا بأس في السور خاصة وانما سلب الطهر وما لا يؤكل لحمه فطاهر مستحسنا  
ومكروه وينبغي ان يحاط فيما يندب اليه السور وما سقط من فها ولو حست انما تسع من ذلك فان اكلت الفارة  
ثم شربت الماء قد ذكرنا في فصل التطهير بغير الماء وحكم الماء المكروه في شرح الحاوي في مسائل الاسرار ان كان قد  
على ماء آخر لو توضأ به جازع الكراهة ولو كان عادما الماء الطاهر يتوضأ ولا يجوز التيمم حال وجوبه ولو صلى مع  
الدورة يجوز ومع نافلة المسك ان كانت يابسة جازلة وان كانت رطبة ان كانت نافخة دابة مذبوحة جازت  
صلوة وان كانت غير مذبوحة لا والمسك تؤكل في الطعام وتجعل في الادوية **فروع اخرى** ماء فم النائم الذي  
يسيل من فمه طاهر هو الصحيح وعند من نجس والتقدير فيه بالكثرة الفاحش بناء على مسألة البلغم وعلى هذا الوجه  
ومعذرة المحال يجوز الصلوة عندهما وعند من لا يجوز ان كان كثيرا فاحتاذ ذكره في الاصل وفي فوائد الفقهاء  
الامام في على النسفي اه اذا احرق في البيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده استحسنا  
ما لم يظن ان نجاسة فيه وكذا الاصل ان كان حارا وعلى كونه طابق او بيت البالوعة وكان عليه طابق ففرق  
الطابق وقطاطنه وكذلك ان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح من اسفل الكوز سطح كان عليه نجاسة مريئة او غير  
مريئة فاصاب السطح مطر فوكف السطح اصاب ذلك الماء الثوب ان كانت السماء تطر في حاله اصاب ذلك الماء لم ينجس  
الثوب وان كانت لا تطر ينجس في المنتهى ثوب وقع في عصير فم عصاة به بقي فيه شئ وصار كحال يوجد فيه ريح الخمر  
لا حكم بنجاسة الثوب عند من وعندهما العبرة للريح الصابون والنبيل ودهن الكمان ليس بنجس **الفصل الثامن**  
**في النجاسة يصيب الثوب ونحوه** وفي الاصل القليل من النجاسة عفو اذا اصاب الثوب ونحوه والتقدير بالدرهم فان  
كان اكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلوة وقد لا ينعى فيكون سيئا وان قل فالأفضل ان يغسلها ولا  
يكون سيئا والدرهم اكثر ما يكون من النقد المعروف في البلد والمعتبر من الدرهم في الكيفية كالعزرة ووسط  
الدرهم في الرقيقة كالبول والخمر في الفتوى جاز في بعضه في نهر فانتفى في الماء من وقع بها فاصاب ثوب انسان  
لا ينجس لان يظن فيه لون النجاسة ونظير هذا الحار اذا ابل في الماء وصاب من ذلك الثوب ثوب جمل لم يضر والثوب

اذا اتضح عليه البول مثل رؤس الابر فذلك عفو ولو وقع هذا الثوب في الماء القليل هل ينجس الماء عن الفقهاء جعفر  
انه قال القائل ان يقول ينجس ولقائل ان يقول لا ينجس وهذا فرع مسألة الاستنجاء يعني اذا اقبل باني بعد  
ولو اتضح على الخف ثم مسح عليه ان كان يابس احراز السرفين الجاف والتراب نجس اذا ذهب به الريح فاصاب ثوبا  
لا ينجس ما لم يرفه اثر النجاسة ولو من الريح على النجاسة وثمة ثوب مبلول لم يصبه الريح قال شمس لائمة الحلواني  
يتمسح ولو استنجى بالماء ولم يمسحه بالمزيد حتى فسد اختلف المشايخ فيه وعامة المشايخ على انه لا ينجس ما  
حواله وكذا لو لم يستنج ولكن اقبل السر ويل بالعرف والماء ثم فسا غير ان جواب شمس لائمة الحلواني انه ينجس و  
كذا الاستنجى بغير الماء باجرح ثم اقبل ذلك الموضع بعد ذلك ثم اصاب من ذلك بدن او ثوبه لقائل ان يقول لا ينجس  
والاحتراز ان ينجس ولا يجوز معه الصلوة ان اكثر من قدر الدرهم ولو اصاب طرف الاصيل من البول اكثر من قدر الدرهم  
لا يجوز صلوة هو الصحيح اذا نام الرجل على فراش فاصابه شئ وليس فرفق الزيل وابل الفراش من عرقه لم يضر اثر  
البول في جسده لا ينجس جسده وان كان العرق كثير حتى اقبل الفراش ثم اصاب ذلك الفراش جسده فظهر اثره في جسده  
يتمسح بدن رجل وضع رجله على ارض نجسة او ليد نجس ان كان يابسة وهو لم يقف عليه بالمشي لا ينجس جلده  
ولو كان رطبا والرجل يابس فظهرت الرطوبة في قدميه ينجس فلو دخل من رطبا وصاب رجله من الارض وصلى  
قالوا لا بأس به ما لم ينجس وقد من حكم الارواح اذا الفا الثوب النجس بالثوب الطاهر والنجس طهرت ندوة  
ذلك في الثوب الطاهر ولكن لم يصير رطبا بحيث يسيل منه شئ ولا ينفذ طهرته لو عصار اختلف المشايخ فيه وقد  
الاصح انه لا يصير نجسا وكذا لو بسط الثوب الطاهر على الثوب النجس او على ارض نجسة مبتلة واشترت تلك  
النجاسة في الثوب لكن لم يصير رطبا بحال الوعصر يسيل منه شئ ولكن يعرف موضع الندوة اختلف المشايخ فيه  
والاصح انه لا يكون نجسا ولو جعل السرفين في الطين وطين به السقف فبدن فوضع عليه منديل مبلول لا ينجس  
الماء الطاهر اذا اخلط به التراب النجس وصار طينا وكان الماء نجسا والتراب طاهر فالعبرة للنجس ايها كان نجسا  
ويأخذ الفقيه ابو الليث به وهكذا روى عن من قال بوضوحه من انهما كان طاهرا فالطين طاهر وهذا  
قول محمد حيث صار شيئا آخر ولو وجد في الجرد بعره ينظر ان وقع في الماء ثم انجم الماء الجرد نجس وان وقع في الجرد  
فاجرد طاهر اذا غسل ثلاثا **فروع اخرى** اذا جعلت النكة من شعر الكلب فلا بأس به الكلب اذا مشى على الثلج فوضع انسان  
رجله على ذلك الموضع او جعل ذلك الثلج في الثلجة فان لم يكن رطبا يقال بالفارسية بانك لا بأس به وان كان  
نجسا رطبا لم ينجس كذا الكلب اذا مشى في الطين والردغة فوطئ انسان على ارجله غسل رجله الكلب  
اذا اخذ عضو انسان وثوبه ان اخذ في حالة الغضب لا يجب عليه غسله وان اخذ في حالة المزاح يجب الكلب  
اذا دخل الماء ثم خرج فانتفض فاصاب ثوب انسان افسد ولو اصاب الماء لم يفسد الكل في الفتوى الكلب اذا



تفنى على ثوب انسان حتى يجد الثوب من تنفسه بنحو الثوب لو خجل لانه قد مر في فضل المياه الكلب اذا بال  
على طين ان كان جال لا يرى ولا يعلم لا يتنجس المستغنى **الفصل التاسع في الخطر والاباحة** وفي  
فوائد القاضي اي على النسق والذمية اذا كان لها زوج مسلم فجامعها ولا تؤمر بالاعتسالي ان كانوا لا يغسلوا  
اما لو شرب الخمر لزوجها ان ينعمها عن ذلك المسلمة اذا اكلت الثوم والبصل وكان زوجها يكره ذلك ان  
ينعمها وله ان ينعمها من الخروج الى البيعة كما ينعمها من الخروج الى المساجد شرب الماء المستعمل والاشفاق بالماء  
النجس هو من فضل المياه في الماء المستعمل وفي الاصل اذا اراد الجنب ان ياكل فالمستحب ان يغسل يديه ويغسل  
فاه واجمع انه ان كان عليه نجاسة حقيقة يفترض غسلها بالماء وفي الحايض اذا اردت ان تاكل تغسل يديها وفي  
المضغنة تختلف المشايخ فيها وهل يباح للجنب شرب الماء ان شرب على وجه السنة يباح وعلى غير وجه السنة  
لا يباح ولا بأس للجنب ان ينام او يعاود اهله ولا بأس بالتمسح بلنديل بعد الوضوء والغسل الكلي في الاصل  
في الفتوى للنساء اذا دخلن الحمام لا بأس ان كان الحمام للنساء ويدخلن بهن اذا احرق انسان النخالة  
او غسل رأسه ويد يديه لم يسبق فيها شيء من الدقيق وهي نخالة تغلفها الذوائب لا بأس به وهي بمنزلة التبن  
في التوارد في العيون عن محمد قال الوضوء بالدقيق والسويق بمنزلة الانسان بعد اكل الطعام وان ابلع  
اباسه كما لم يربا به بأسا وهو قولهم والنوازل العجيب ان اوضع على الجرح ان عرف ان فيه شفا لا بأس به  
راى على ثوب انسان نجاسة اكثر من قدر المذمة ان وقع في قلبه انه لو اجره لشغل يغسله لم يسعد ان لا  
يخرجه وان علم انه لا يلتفت الكلام كان في سعة من ان يخرجه والامر بالمعروف واجب مطلقا من غير هذا التفصيل  
ظهر الله لرجل فقال له الطبيب غلب عليك الدم فاخرجه فلم يخرجه حتى مات لا يكون مأخوذا ولا بأس بالحفة  
اذا انقطع الحجاب الذي بين القبل والذنب ليس للزوج ان يجلبها رجل وقت يوم الجمعة لعلم الاطفا ان جاوز  
الحق مع هذا يخرجه اليوم الجمعة يكره وان لم يجاوز الحد او وقته تبركا بالاجار لا بأس به وهو مستحب لا بأس  
بقلم الاطفا يوم السبت واذا قلم الظفاره او خصر شعره دفن وان القاه لا بأس به وان القاه في الغسل والكسوف  
يكره وقيل يوجب الذل الكلي في الفتوى **كتاب الصلوة** مشتمل على ستة  
وعشرين فصلا الاول في الاذان الثاني في المقدمة وفيها آداب الصلوة وسننها وما يجوز وما لا يجوز وما يتعلق  
بالركوع والسجود وفيها ما يكره وما لا يكره الثالث في التراويح الرابع في مواقيت الصلوة الخامس استقبال  
القبلة وفيها مسائل التحري السادس ستر العورة السابع في طهارة الثوب الثامن النية التاسع في التكبير  
العاشر في مسائل الترتيب الحادي عشر في القراءة وفيها القراءة خارج الصلوة ومن الصلوة والثناء والتكبير  
في ذلك العاشر الثالث عشر فيما يفسد الصلوة وفيما لا يفسد الرابع عشر في الحديث في الصلوة الخامس عشر

في الامامة وفيها مسائل السبق والسادس عشر في السهو السابع عشر في سجدة التلاوة الثامن عشر في الذكر التاسع  
عشر في قضاء الفوتيا العشرون في الصلوة على الدابة والصلوة في السفينة الحادي والعشرون في صلوة المريض  
الثاني والعشرون في صلوة المسافر الثالث والعشرون في صلوة الجمعة الرابع والعشرون في صلوة العيد الخامس  
والعشرون في الجنازة السادس والعشرون في مسائل المسجد **الفصل الاول في الاذان** وفي واقعات  
القاضي الامام فخر الدين لا وزجده المؤذن اذا لم يكن عالما لا اوقات الصلوة لا يستحب ثوب المؤذن  
واجب ان يكون المؤذن عالما بالسنة ولا يحل للمؤذن ولا للامام بان ياخذ على الاذان ولا اقامة  
فان لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجعلوا له في كل وقت شيئا كان حيا يطيب ولا يكون اجرا للشيء  
وترك التجارة في يوم الجمعة الاذان الاول الذي على المنارة وسياق في باب الجمعة ان شاء الله تعالى الطحاوي  
ان المعبر الذي عند المنبر بعد خروج الامام وليس غير الصلوة الخمس والجمعة اذان ولا اقامة ومن فاته صلوة  
عن وقتها فقتضاها في وقت اخر اذن لها واقام واحد كان واجعا وليس على النساء اذان ولا اقامة فان  
صليت جماعة يصلين بغير اذان واقامة فان صليت باذان واقامة جازت صلواتك مع الكراهة وللرجال يكره  
اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة ولا يكره في البيت والكرام والضياع فان تركوا الاذان والاقامة  
جاز وان اذنا كان اولي وان صلوا بجماعة في الفلاة وتركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره قال محمد  
اذا اضل المصل عن ترك الاذان والاقامة امرها فان ابوا فقلوا على ذلك بالسلاح وقال ابو يوسف  
المقاتلة بالسلاح عند ترك الفرائض والواجبات فاما السنن فيؤدون على تركها ولا يقابلون جماعة من اهل  
المسجد اذ نوا في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر من اهل المسجد قوم وعلموا انهم يصلون  
بالجماعة على وجهها ولا جعة للجماعة الاولى **جنب** ويجوز اذان العبد والاعمى والاعرج وولد الزنا وغيرهم  
غيرهم اولى فان اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت قال س لا يعاد في الفجر ولا يكره ان يؤذن في المصنف الا  
من الليل ويكره الاذان مع الجنب ولا يكره مع الحديث في رواية والاقامة يكره معها وجملة خمسة يكره اذان  
اذا اذنا ويعاد الصلوة الذي لم يعقل المرأة والجنب المجنون والسكران وفي الجامع الصغير المصدر الشهيد  
في اذان الجنب روايتان والاشبه ان يعاد اذان الجنب ولا يعاد اقامته لان تكرار الاقامة ليس شرعا  
ان لم يعد الاذان جاز لان اذنا لم يؤذن جاز صلوة لان قوله جاز المراد من الصلوة والجنب هل يجيب اذان ياتي  
بعد هذا وثلاثة لا يعاد اذانهم الحديث في ظاهر الرواية والقاعدة اذن والركب المصل المسافر اذا اذن  
راكبا لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يفتي الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة خمس خصال  
لو وجدت في الاذان او في الاقامة توجب استقبالها اذا غشي على المؤذن في الاذان او في الاقامة وما







الشهر وكذا تأخير وفي شرح الطحاوي سمي الأركان والشرائط فريض وقال فريض الصلوة اثنا عشر  
سنة خارج الصلوة وستة في الصلوة وهو ذكرنا والخروج على الصلوة بفعل المصلي في غير عند حركه فصار  
عند ثلاث عشرة وعند ما ليس بفرض ولما ادب الصلوة وفي الأصل إذا شرع في الصلوة يقول سبحانك اللهم  
وسبحك للآخر ثم يعوذ وصوته أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو المختار والقعود سنة وعند عطا واجب  
وتخفيه وهو تبع للشاء عند من وعند من تبع للقرأة ولما نظرت من الاختلاف في ثلاث مسائل أحدها أن  
المقترى يعوذ عند من لا يأتي بالشاء فيأتي به أو يعوذ وعند من لا يأتي لا تتبع للقرأة ولا  
قرأة عليه ما الإمام والمنفرد فيأتي به بالاتفاق والثانية في صلوة العبد عن يمينه بالوقوف بعد الشاء  
قبل التكبير وعند من يأتي بعد التكبير عند القرأة لأنها تتبع لها والثالثة المسبوق إذا قام إلى قضاء ما  
سبق به عن من لا يعوذ وعن روايتان والأصح قول من وقول مع في بعض النسخ والقعود عند  
الصلوة لا غير لوافتح الصلوة ونسب المقوذ حتى قرأ الفاتحة لا يعوذ بعد ذلك ويحذف التسمية والحال  
في التسمية على وجوه منها أنها من القرآن ما ليس من رأس كل سورة ولا بآية من الفاتحة عندنا وعند الشافعي  
من الفاتحة ومنها أنه يأتي بها في أول الصلوة لا غير رواية الحسن بن عمار وفي رواية عن عمار يأتي بها في أول  
كل ركعة وعن من أنه يأتي بها في أول كل ركعة وعند افتتاح كل سورة إذا كانت صلوة جهرية بالقرأة لا  
يأتي الإمام بالتسمية بين الفاتحة والسورة عندنا وجهر الإمام في صلوة الجهر وخاف في صلوة الخفية  
وتأمرها يأتي بفصل القرأة أن شاء الله تعالى وإذا كان يركع بكراً قائماً ثم يركع وعند بعضهم السنة أن يركع عند  
الخروج وأبداه عند الخروج وقرأه عند الاستواء ويرفع حين يرفع من القرأة وهو منصب المذهب  
الصحيح ولا يركع عند الخفض ومنهم من قال يركع لكنه جهر عند الرفع وخاف عند الخفض والأصح أنه يركع عند  
الرأس ورفع الرأس ويضع يديه على ركبتيه ويفتح بين أصابعه ولا يطبق وصوته أن يسمع إحدى التسميتين  
إلى الأخرى ويسلم يمينه في يده ويسطظهم حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر ولا يركع رأسه ولا يرفع  
يعني ليستوي رأسه بجهره فإذا طأ الطأ ركعاً رفع رأسه فان ترك الطأ فإنه يجوز صلوة عندهما وعند من  
الشافعي لا يجوز وسئل عن هذا فقال لا يخاف أن لا يجوز والاعتدال في الانتقال سنة بالاتفاق فإذا  
طأ رأسه في الركوع ولم يعد ظاهر الجواب أنه يجوز وعند من أنه إذا كان في الركوع أقرب جواز وإن كان إلى  
القيام أقرب لم يجز وكذا إذا رفع رأسه من السجدة وظاهر الجواب أنه كما انفصل جهرته عن الأرض يجوز صلوة  
فلو لم يركع في الركعة لكنه سجد سجدتين إن ذهب عن القيام إلى السجدة بالسنة يعني سجدتين لا يجوز وإن ذهب  
بغير السنة بأن جاز كما جاز ذلك الاختاء بحسب من الركوع الأحاديث إذ بلغت حد وثبة الركوع يشترط رأسه للركع

وإذا رفع رأسه من الركوع يقول مع الله عز وجل ويقول من خلفه ربنا لك الحمد وإذا قال الإمام مع الله لم يجز  
فهل يقول هو ربنا لك الحمد عند الجهرية لا يقولها عند ما يقولها في نفسه وإن كان مقدماً يأتي بالتكبير  
لا غير والمنفرد يأتي بالتسليم والتكبير والصحيح من مذهبنا أنه يأتي بالتكبير لا غير لا يرفع يديه عند الركوع ولا  
لا عند رفع الرأس من الركوع عندنا وإنما يرفع عن تكبيرة الافتتاح وتكبيرات العبد والوقوف لا غير وقوله  
لا غير الصلوة وأما الأربع الأخرى في المناسك ورفع اليدين عند الافتتاح سنة ولو تركه قال بعضهم يائس  
وقال بعضهم لا يائس والمختار أنه إن ترك أخياناً لا يائس وإن اعتاد ذلك يائس وفي أي وقت يرفع قال بعضهم يرفع  
ثم يركع وقال بعضهم يرسل يديه راسلاً فإذا فرغ من التكبير رفع يديه وعن من يرفع التكبير يرفع اليدين هو المختار  
ويرفع حتى يجاذي بهما شجرة أذنيه عندنا والمرأة حذ ومكبتها هولا أصح ويرفع يديه ولا يفتح أصابعه كل  
الفتح ولا يضم كل الصم ولكن يركعها على ما عليه العادة ولا يطأ رأسه عند التكبير ثم ينحط ويكبر ويسجد فإذا  
طأ السجدة رفع رأسه فإذا طأ السجدة فاعداً يسجد سجدة أخرى وكبر ويقول في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلاثاً  
وفي سجدة سبحان ربك العظيم ثلاثاً وفي الركعة الأولى في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلاثاً  
وأحد يجوز ويكره كذا روى عن من أنه ولو زاد على الثلاث فذلك أفضل بعد أن تختم على وتر خمس وأربع التبع  
ولكن إن كان ما لا يطول وقال سفيان الثوري ينعين أن يقول خمساً حتى يتمكن القوم أن يقول ثلاثاً ويضع  
يديه في السجدة حذاً أذنيه ويوجه أصابعه نحو القبلة وكذا أصابع رجليه في سجده ويعتمد على رجليه ويسجد  
ضبعيه عن جنبه ولا يقرش رجليه هذا في الرجل والمرأة لا يجازي في ركوعها وسجودها وتقعدها على رجليها وإن  
جعلت رجليها من جانب تقعد بفعل وفي السجدة تقترش بطنها على فخذيها ولو سجد على الخشيش أو على اللبن أو على  
القطن أو على الطنفسة أن استقر جهرته أنه وجب حجه يجوز وإن لم يستقر لا وكذلك لو صلى على التراب أو على  
يجوز وإن لم يكن وكان جبالاً فست وجهه فيه ولا يجد حجه لا يجوز كالسجدة في الهواء ولو سجد على العجالة أن كانت  
على البقرة لا يجوز وإن كانت على الأرض يجوز كالسجدة على السرير ولو سجد على العزلة بالفارسية كانه يجوز كالمسجد  
ولو سجد على الحنطة والشعير يجوز وعلى الدخن والجوارس لا يجوز ولو سجد على ظهر رجل هو في الصلوة يجوز  
وإن لم يكن ذلك الرجل في الصلوة أو ليس الصلوة لا يجوز ولو سجد على فخذه أن كان بغيره عند المختار أنه لا يجوز  
وإن كان بغير المختار أنه يجوز ولو سجد على ركبته لا يجوز بعد أن يغير عن ذلك لكن إن كان بعد تكبيرة الإمام ولو  
سجد على ظهر ميت أن كان الميت لم يجد حج الميت جاز وإن وجد حجه لم يجز في الفتوى وفي الأصل ثم في كل موضع  
يجوز أن يسجد عليه يسجد على نفسه وجهه فان سجد على الجبهة دون الأنف جاز وهل يكره أن كان على الأنف  
عند لا يكره وإن لم يكن يكره وهذا عندنا ولو سجد على الأنف دون الجبهة أن كان على الجبهة عند يجوز وإن لم







لا يكره ومكشوف الرأس وهو جسد العامة ان كان ثوبا بالصلوة يكره ولو كان للضيق لا بأس ولو صلى ركعتين  
الى المرفقين يكره ولو صلى مع الترابيل والقيص عند يكره وقوله لا بأس بان يصلي في ثوب واحد متوشحا وثوبه  
اذا لم يكن له ثوب آخر المصل اذا كان لا بأس بثقبه او فوجي ولم يدخل يديه اختلاف المتأخرين في الكراهة والخيار  
انه لا يكره وفي الاصل السدل مكره وهو ان يضع ثوبه على كتفيه ويرسل طرفه وعن محمد بن سواد كان تحت قبط او لا  
ويكره للمصلي ان يكف ثيابه او يرفعها او يرفع شعره وفي الجامع الصغير لا بأس بان يصلي الى ظهر رجل اعدت تحت  
ويكره ان يصلي الى وجهه غيره وقوله يتحدش اشارة الى انه لا يكره وان كان بالقرب منه الا اذا رفعوا اصواتهم بحيث  
يخاف المصلي ان يزل في القراءة من صوتهم في يكره ولا بأس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق وسيف معلق ولا  
بأس بان يصلي على بساط في تصاوير كوكب لا يسجد عليه ويكره ان يصلي فوق رأسه في السقف او كذائبة تصاوير  
وبين يديه معلق وفي بيت ولا يفسد الصلوة لكن اذا كانت في حائط القبلة فالكراهة اشد وان كانت عن يمينه  
او يساره دون ذلك وكذا في السقف وفي مؤخر القبلة اليسرى الكل كراهة مكره وان كان مقطوع الرأس لا بأس  
به وكذا الوجه الصورة هو كقطع الرأس بخلاف ما اذا قطع يداها او رجلها ولا يخط على عنقه بحيث لا يتبع  
الكراهة هذا اذا كانت كثيرة بحيث يبدو للمناظرين من بعيد فان كانت صغيرة لا تبدو للمناظرين من بعيد لا بأس  
ثم التمثال اذا كان على وسادة او بساط لا بأس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها لكن لا يسجد على الصورة  
وان كان التمثال على الارض والستر في كراهة وكراهة بعض مشايخنا التمثال على البستي الكبير من الوسايد ويكره  
التصاوير على الثوب صلى فيه ولم يصل عليه اما اذا كانت في يده وهو يصلي لا بأس به لانه مستور بثيابه وكذا  
لو كانت على خاتمة ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها ويكره المرورين يدي المصل ويدوه  
بالاشارة والتسبيح فان اشار وسبح يكره ولا يقطع الصلوة وينبغي للمصلي ان يستريح كايضا او غيرهما  
وان كان لا يستريح به وستره الامام تجزئ احبائه وقد روت في الاسترة ذراع طولا والعرض في غلظ الاصبع ويكون  
يقرب من السترة ويجعلها على احد جانبيه اما الامين واليسار فاذ امن المرورون ولا يواجه الطريق لا بأس بترك  
الستر والمراآت اذا قرب منه اما اذا بعد فاليكره وحديث لك قال بعضهم قد صنفين وقال بعضهم وضع  
سجده وقال البعض قد مر بين الصف الاول وبين مقام الامام قال مشايخنا اذا صلى ركعتين لم يصبر الى موضع  
سجده فلم يقع بصره عليه لم يكره هو الصحيح ولو كان في السجود لا ينبغي لاحد ان يربطه وبين حائط القبلة و  
قال بعضهم يرموا رءوسهم ذراع وقال بعضهم قد مر بين الصف الاول في حائط القبلة وكذا ان كان يصلي  
في الصحن الى حائط او الى ستره وان لم يكن بين يديه شيء لا ينبغي ان يرمي يديه في موضع سجده وان تغير  
غير الخشبة لا يعتبر لهاؤها كما لا يعتبر الخط وفي الفتوى المصلى اذا دعا احد الوهاب لا يجيبه ما لم يفرغ من الصلوة

الا ان يستغث بشئ وكذا في الاجتناب اذا خاف ان يسقط من السطح او يغرق في الماء او تحرق النار يقطع الصلوة  
وان كان في الفريضة ولو سرق منه او من غيره قد حرمهم تقطع الفرض والنفل ولو جاء ذى فقال للمصل العذر  
على الاسلام يقطع وان كان في الفريضة ولا يكره ان يصلي وبين يديه سلاح المصل اذا بسطه وسجد عليه  
ان بسط النقي التراب عن وجهه يكره وان بسط النقي التراب عن ثيابه لا بأس به ولو سجد على يده او كاهته  
يتقى بذلك حر الارض ويرى هاجوز عندنا ويكره ان يصلي وفيه شئ يمسكه من دينار او درهم او لؤلؤة او كان  
يمسك من سنة القراءة وان كان يمسك من القراءة لا يجوز صلواته وان كان في يده متاع يمسكه ولم يضع يده في الركوع  
على كبريته او في السجود يكره وان صلت امرأة وهي حامله حبسها اجزاها ومسيسة ويكره ان يغض عينيه في الصلوة  
واذا اراد ان يصلي على الصباء يجعل الكنف تحت رجله ويسجد على الذيل ويصلي على الطهارة هكذا الجابش  
الائمة الحلو اثنى رجل راعى ثوبه بخاسة اقل من قدر الدرهم فالأفضل ان يغسلها ويستقبل الصلوة  
وان كان بحال يفوت الجماعة وان كان بحال يجد الماء ويجعل جماعة اخرى يقطع الصلوة ويغسل وان كان لا يجد وفي  
آخر الوقت يصلي على صلواته وهذا اذا كان في الصلوة فان لم يكن في الصلوة لكن انه يقوم ومن في الصلوة وهو سوي  
ان غسله يفوت الجماعة احب ان يدخل في الصلوة ولا يغسله وهذا ما لو كان في الصلوة سواء اذا اراد ان يصلي  
في بيت رجل استأذنه كان احسن وان لم يستأذن لا بأس به رجل يتلى بين الصلوة في الطريق وبين الصلوة  
في الارض غير ان كانت الارض من ردة يصلي في الطريق وان كانت غير ردة وعذر ان كانت كافر يصلي في الطريق  
ايضا وان كانت مسلم يصلي في ارضه الصلوة في الحمام ان لم يكن في الحمام تماثيل وموضع لا يكره هكذا ذكر في  
الفتوى وفي نسخة الامام الشريفي الصلوة في الحمام من ثوبه والنهي لعينين احدهما ان يصلي في الحمام  
فعلى هذا لا يكره في ساكواده وانما ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا يكره الصلوة في جميع الموضع غسل ذلك  
الموضع او لم يغسل فيكره ان يكون قبله المسجد الى حمام او الى مخرج او قبر او وصلى وقدم عذره وهذا اذا  
لم يكن بين المصل وبين الموضع حائل كالحائط وان كان حائط لا يكره رجل يركب بضعف وله ورجل من صلوة  
المنطق ان كل الرجل كثير الضيافة لا يتلى ورجله وان كان في الاحلين مرة يترك التحق عن السلطان يباح  
لا يخرج الى الجمعة والجماعة رجل الى بشرائط وصلى القبول لا يدرى ولا بأس بالتخفيف اذا اتم الركوع والسجود  
ويكره ان يدخل في الصلوة بغير غائط او بول ولو شرع في الصلوة مع هذا وشغل عن الصلوة قطعها فان مضى  
حزنا وساء وسواء كان به وقت الافتتاح او حصل في الصلوة من افتح الصلوة يريد بها وجه الله ثم دخله  
الربا بعد ذلك فالصلوة على اسس الربا لا يدخل في الفرائض الصلوة احب الى من الصيام الرجل اذا كان  
ان يصلي بالليل وينظر في العلم بالهنا فعل وان لم يكن ان ينظر في العلم بالهنا فان كان له ذهن وفهم وعرف



الزيادة في نفسه كان النظر في العلم افضل من الصلوة اذا تعلم الرجل علم الصلوة او غير علم الصلوة احدا  
يتعلم يعلم الناس والآخر تعلم ليعلم به فالذي يتعلم ليعلم اولى وافضل الصلوة بنية الحضور لا يفعل الكل  
في الفتوى وفي الجمع الصغير ويكره عند الآي والتسبيح في الصلوة وعند روم لا بأس بذلك في المكتوبة  
والنافلة وفي خارج الصلوة اختلف المشايخ فيه وهذا في العبد بالاصابع او العبد يخطي مسكه اما الخط بالقلب  
حتى يستيقن انه في ذلك القدر او حتى يابسه لا بأس به **جنس آخر في السنن** التطوع قبل الظهر اربع ركعات  
بتسليمه واحدة وبعد ركعتان وقبل العصر ان يطوع بارب ركعات فحسن وبعد المغرب ركعتان وان تطوع  
بعد المغرب ست ركعات فهو افضل وفي العشاء ان تطوع بارب قبل العشاء فحسن وبعد العشاء ركعتان تطوع  
قبل العشاء فحسن بل على انها ليست من مشايخنا من قال ما ذكرناه صلى بعد العشاء ركعتين فوطئها وما ذكر  
انه يصلي اربعاً فقول ح به بناء على ان صلوة التطوع بالليل والنهار اربعاً افضل عند ح به وعندنا بالنهار اربعاً  
وبالليل ركعتين والتطوع قبل الجمعة اربع وبعد العشاء اربع ولا صلوة قبل العيد وتام هذا يأتي في فصل العيد  
انشاء الله تعالى والتطوع بالليل ركعتان واربع اوستا وثمان أي ذلك شئت والزيادة على الثمان بتسليمه  
واحدة الاصح انه يكره والا فضل اذكر الكل في الاصل وفي الجامع الصغير قوله لم لا يصلي بعد صلوة مثلها  
يعرف في الركعتين ولا يقرأ في الركعتين صلى الفجر وهو اكره لم يصلي ركعتي الفجر لم يقضيهما وقال ح به احب  
الى ان يقضيهما اذا ارتفعت الشمس وجوا انه لو فاتت مع الفجر يقضيهما مع الفجر قبل الزوال وبعد في هذا  
اليوم ويوم آخر بناء على ان السنة لا يقضى وحدها وتبعاً للفرض اختلف المشايخ فيه وجواب الظاهر ان السنن  
لا يقضى سوى ركعتي الفجر والسنة في ركعتي الفجر ثلاثاً احدها ان يقرأ في الركعة الاولى بآية الكافرون وفي  
الثانية الاخلاص والثانية انه يأتي بها في اول الوقت والثالثة ان يأتي بها في بيته صلى بعد طلوع الفجر ركعتين  
بنية التطوع تنوب عن سنة الفجر بناء على ان السنة تنادي بنية التطوع ولو صلى ركعتين في الليل فاذ الفجر  
طالع عن ابن المبارك ينوب في رواية عن ح به انه لا ينوب هو الاصح وفي مقترقات شمسية الكواكب هو رجل  
صلى اربع ركعات في الليل وتبين ان الركعتين الاخيرين بعد طلوع الفجر تحسب عن ركعتي الفجر عندهما وهو احد  
الروايتين عن ح قال ويرفق وعلى هذا في المسئلة ينوب عن السنة ايضا وفي الجامع الصغير رجل انتهى الى الاما  
والناس صلوة الفجر ان حان يدرك ركعة في الجماعة تأتي ركعتي الفجر عند باب المسجد فان لم يكن يأتي بها في المسجد  
الشوي ان كان الامام في الصلوة وان كان الامام في الشوي هو يأتي في الصلوة وان كان المسجد واحداً يقف في ناحية  
المسجد لا يصلح ما خالطاً للصفتين للجماعة فان فعل ذلك يكره اشداً كراهته والا فضل ان يصلها في  
البيت من ولا يطول القراءة فيها فان كان رجلاً كان الشهد في ظاهر المذهب يدخل مع الامام ويترك السنة

ولو ترك الامام في الركوع لم يدركه في الركوع الاول ام لما ترك السنة ويتابع الامام ولو ترك في الفجر  
لم يصل ركعتي الفجر لا يقطع الفجر ولو صلى ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع او الشراء او الاكل فانه  
يعيد السنة اما بأكمل لمة او بشرة لا تبطل السنة قلنا في هذا وهذا مشكل رجل دخل مسجداً فوجد في اياهله لا بأس  
بان يطوع قبل المكتوبة ما بدا له اذا كان في الوقت سعة والمرد الاربع قبل الظهر وقوله لا بأس دليل ان ينج  
السنة وليشرح في الفريضة وهو الذي وقع عند الناس ان تلك ليست سنة واستحسن مشايخنا المتأخرون الاثنا  
به ولو خولوا ان يقولوا لا حاجة لو اشتغل بالسنة يترك السنة ويدخل في صلوة الامام ثم يقضى ركعتي الظهر  
ثم الاربع عند ح به وعندم الاربع اولا ثم الركعتين في الجامع الصغير وفي الفتوى تحية المسجد بركعتين مستحبة  
عندنا من ترك السنة فهو معذور ولو ترك بغير عذر ثم اوفى لا يقبل فرضه ويسأل عن تركها قول جمهور  
على ترك الوتر اذ بهم الامام وجبهم فان كانوا مضربين فاقولهم وان تركوا السنن كذلك والمقالة بسلاح  
او بغير سلاح قد مر في فصل الاذان وهذا اذا تركها لكن اهلها فان لم يرها حتى يكمل الرجل اذا كان يصلي  
المغرب في المسجد فاراد ان يصلي ركعتين بعد ان خاف لورجع الى بيته يشغله شيء آخر يأتي بها في المسجد وان  
كان لا يخاف صلاها في المنزل وكذا في سائر السنن حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة  
في الجامع يكون سنة والوتر في البيت افضل من لا يحسن القنوت يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
وقاعدات النار **الفصل الثالث في التراويح** قال المصنف الشهيد في نسخة من التراويح اعلم بان المشايخ اختلفوا  
في كون التراويح سنة فانقطع الخلاف برواية الحسن عن ح به انها سنة يصلون في مسجد من خمس ركعات  
ويوترهم رجل ويسلم في كل ركعتين وكلما يصل تراويحاً ثم انتظر بين الترويحين قدر رويحة وينتظر بعد  
الترويحة الخامسة قدر رويحة ثم يوترهم والانتظار بين كل ترويحين مستحب ورواية الحسن عن ابي ح  
والاستراحة على خمس تسليمات اختلف المشايخ فيه واكثرهم على انه لا يستحب هو الصحيح وهي عشرة ركعات  
ولو زاد على العشرين بالجماعة يكره عندنا بناء على ان صلوة التطوع بالجماعة مكروه ولو ترك التراويح بالجماعة  
وصلاها في البيت اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال هو تارك السنة وهو مستحق قال وهو اختيار الشيخ الامام  
استاذ طهري الدين خاليه وقال المصنف الشهيد في انما الاساءة فيما اذا ترك اهل المسجد كلهم الجماعة في اساءة  
وتركوا السنة وان صلوا بالجماعة في البيت اختلف المشايخ فيه والصحيح ان الجماعة فضيلة والجماعة في المسجد  
فضيلة اخرى فهو قد ترك باحدى الفضيلتين وترك الاخرى وهكذا الجواب في المكتوبات واما وقتها قال سجد  
الزاهد وجماعة من ثمة بخاري في الليل كل وقت قبل العشاء وبعد العشاء وقال عامة مشايخ بخاري في الليل  
الى الوتر هو الصحيح ويظهر ثمة الخلاف فيما اذا فاته ترويحة او ترويحتان ولو اشتغل في الوتر بالجماعة وصل



بالوتر ثم يصلي ما فات من التراويح عند من قال وقتها الليل كله قال فيه وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ عند  
مركبها بعد العشاء قبل الوتر يستعمل الترويجة الفايضة لانه لا يمكنه الايتان بها بعد الوتر ولو فاته  
ترويجة وخاف لو استعمل بها فوته متابعة الامام في التراويح فقامت الامام اولي ثم الافضل في التراويح  
استيعاب اكثر الليل بالصلوة والاستراحة ولو خاف قوم التخفيف واخروها الى آخر الليل الصحيح انه يجوز  
من غير كراهية ولو فاته التراويح عن محلها هل يقضى بعد وقتها بالجماعة بغير جماعة قال بعض المشايخ  
يقضى ما دام الليل باقيا وقال بعضهم ما لم يحج التراويح في الليلة المستقبلية والصحيح ان التراويح لا يقضى كسنة  
المغرب غيرها واما الكلام في النية ان نوى التراويح اوسنة الوقت اقيام الليل جاز وان نوى صلوة مطلقة  
او نطقا اختلف المشايخ فيه واكثر المشايخ على ان التراويح سنة مسائل السنن تدارى بطلان النية وفي  
التراويح للصديق الشهد جعل القول الاول قرأ بعض المتقدمين حتى روى الحسن عن ابي حنيفة لو صلى ركعتي الفجر  
بطلت النية لا يجوز القول الثاني اكثر المتأخرين انه يجوز قال والاحتياط التراويح اوسنة الوقت اقيام الليل  
ولو كان الامام يصلي التسليمة الثانية والمقصد بنوى التسليمة الاولى والثالثة او الخامسة ثم اختلفوا  
فيه والمختار انه يجوز لا ترى انه لو احدى في الركعتين بعد الظهر من يؤدى الاربع قبل الظهر يجوز ولو صلى  
التراويح مقديا بين يصلي المكتوبة والوتر والمقابلة غير التراويح اختلف المشايخ فيه والاصح الاقتداء على  
هذا اذا لم يسلم في العشاء حتى يفي عليه التراويح الصحيح انه لا يصح وهو مكره وعلى هذا اذا نوى التراويح على النية  
بعد العشاء الاصح انه لا يجوز اذا صلى الترويجة الواحدة اما ان كل امام صلى ركعتين اختلف المشايخ فيه و  
الصحيح انه لا يستحب ولكن تكرار الترويجة يؤدى بها امام واحد امام يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد على  
وجه الحال لا يجوز لانه لا يتكرر من النصاب قدري بالامام في التراويح وهو قد صلى مرة لا بأس به ويكون  
هذا اقتداء المنطوق لمن يصلي الستة ولو صلى صلوة التراويح ثم اراد ان يصلي ثانيا يصلي في احدى  
فاما الكلام في القراءة وقد قال بعضهم قد روي في المغرب وعن خلف بن ابيوب انه سئل عن هذا  
فقال عشر ايات ثم سئل بعد ذلك فقال خمس ايات قال الصديق الشهد الختم في التراويح سنة والختمان  
فضيلة في كل ركعة عشر ايات حتى يحصل الختم في الليلة السابعة والعشرين والافضل التقدير في  
القراءة بين التسليمات كذا روى عن عرج فان فضل البعض على البعض القراءة لا بأس به اما في التسليمة الواحدة  
ان فضل الثانية على الاولى لا شك انه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية على الخلاف كما في الظهر ياتي  
في فضل قراءة الامام اذا كان لا يختم في مسجد في التراويح ان كان يقرأ قدر السنون لا يذهب الى مسجد اخر  
الامام اذا فرغ من التسليمة في التراويح ان علم ان الزيادة على قدر التسليمة لا تفضل اتي بالدعوات وان علم

انما نقل يقتصر على التسليمة قال فيه ينبغي ان يقتصر على الصلوات لان الصلوات فرض عند الشافعي فيحاط اذا صلى  
التراويح على سطح المسجد لاجل الحركة رجل شرع في صلوة التراويح مع الامام فلما اقعده الامام نام وهو مسلم  
الامام فاتي بالشفع الاخر وقد التمسد فانتبه الرجل ان علم بذلك يسلم ويدخل مع الامام ويوافق في التسليمة اذا  
الامام يقوم فاتي بالركعتين يسريعا ويسلم ويدخل مع الامام في الشفع الثالث واذا صلى الامام التراويح قاعدا بعد  
او غير ذلك والقوم قدام خلف المشايخ فيه والاصح انه يصح الاقتداء بالاجماع بخلاف المكتوبة وليسحب للقوم ان يقولوا  
الا يجوز عندهما وعدمه المستحب ان يقعدوا واما صلوة التراويح قاعدا من غير عند اختلف المشايخ فيه وفيه والاصح  
انه يجوز واجمع ان ركعتي الفجر قاعدا من غير عند لا يجوز كذا روى الحسن عن عرج والصحيح انه لا يستحب التراويح قاعدا  
**خمس** رجل صلى أربع ركعات بتسليمة وقد في الثانية قد التمسد اختلف المشايخ فيه اكثرهم على انه يجزئ  
عن تسليمين ولو صلى ستا بتسليمة وقد في كل ركعتين تجزئ عن الثلاث وعندهما عن تسليمين ولو صلى عشرة أو  
فعل في كل ركعتين فعندهما يجزئ عن تسليمين وعند عرج في رواية الاصل والا فلا يجزئ عن أربع تسليمات  
وفي رواية الجامع الصغير عن ثلاث تسليمات ولو صلى التراويح كلها بتسليمة عمدا وقد في كل ركعتين على  
قول عامة المتأخرين جاز عن الكل بعد ذلك ينظر ان تعد بركته ولو سلم على رأس الاربع ولم يقعد في الركعة  
الثانية عندهم وهو رواية عن عرج تفسد صلوة ويلزم قضاء هذه التسليمة ولا يجزئ ذلك عن شيء وفي الآذان  
وهو قولها يجزئ عن تسليمة بخلاف ما اذا قعد في الثانية ولو صلى ثلاث ركعات بتسليمة ولم يقعد في  
الثانية ساهيا او عمدا اختلف المشايخ على قول عرج وسره قال بعضهم تجزئ عن تسليمة وقال بعضهم لا  
يجزئ عن شيء أصلا وعندهم قضاء ركعتين وصلوة باطلية وعلى هذا الخلاف في غير التراويح اذا انقل  
ثلاث ولم يقعد الا في آخرها ثم هل يلزم شيء بالشروع في الثالثة عند من يجوز عن تسليمة ان كان ساهيا  
لا يلزم شيء وان كان عمدا يلزمه ركعتان عند عرج وسره وعند من لم يجز الثلاث عن شيء أصلا يلزمه قضاء  
الاوليين وفي الآخريين ان كان عمدا يلزمه ركعتان عند عرج وسره على هذا اذا صلى التراويح كل  
تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد الا في آخرها عند عرج عليه قضاء التراويح كلها ولا شيء عليه سوى ذلك و  
عند عرج على قول اولئك المشايخ جازت التراويح كلها ولا شيء عليه ان قام عمدا عليه قضاء عشرة  
ركعة وعند بعض المشايخ كما قال محمد بن عمار بن يوسف عليه قضاء عشرة ركعات مع التراويح ولو صلى  
التراويح كلها بتسليمة واحدة عمدا ولم يقعد الا في آخرها عند عرج عن شيء وعليه قضاء ركعتين وعند  
وهو لا يستحسن اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجوز الا عن تسليمة واحدة بخلاف ما اذا قعد على رأس  
الركعتين ولو سلم الامام على رأس الركعة ساهيا ثم ادى ما بقى على وجه ركعتين ركعتين ان تكلم بعد اسلم



او شره بنية او كل او فعل ما يفسد الصلوة ليس عليه لا قضاء الشفع الاول بالاجماع اما اذا لم يتكلم ولم يفعل  
ما هو مفسد للصلوة قال مشايخ السهري في التراجيح كلها فاسدة وقال مشايخ بخارى عليه قضاء الشفع  
الاول لا غير وامامة البص في التراجيح جوزه مشايخ خراسان ولم يجوزوه مشايخ عراق **الفصل الرابع**  
**في الوقت** قال في سبيل الوقت وفي الاصل وقت الفجر حين طلع الفجر المعرض في الافق الى طلوع الشمس  
والفجر في ان سمي الفجر الاول كاذبا والبياض الذي يبدو كذب السحران ويعقبه الظلام لا يخرج بوقت  
العشاء ولا يثبت به شيء من احكام النهار والاما هو البياض الذي يستطير ويعبر في الافق لان الزوال من راد حتى  
ينتشر سمي للوقت يثبت احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصيام وجوز اداء الفجر ووقت  
الفجر حين طلع الشمس واما وقت الظهر فتفق الاول وقت الظهر حين يزول الشمس وتختلف في آخر وقت الظهر  
قال في حنفية آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وعندهما مثله سوى في الزوال وطريق  
معرفة الزوال ان تهر خشبة مستوية في ارض مستوية فادام الظل في الاساقص والشمس في الارتفاع فاذا اذ  
الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت واول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر ووقت ما حين تغرب الشمس  
ويكون التأخير في تغير الشمس وتختلف في التغيير في بعضهم التغيير في ضوء الشمس الذي يكون على رأس الجحطان وقال  
بعضهم هذا التغيير في قوسها واما تعرف التغيير بان ينظر الناظر الى قوسها ان لم يكن ان ينظر الى القوس ولم يعجز عنه  
علم ان الشمس قد تغربت واذ لم يمكن علم ان الشمس لم يتغير واول وقت المغرب حين تغرب الشمس ووقت ما  
حين تغيب الشفق واول وقت العشاء حين تغيب الشفق والخلاف في الشفق عند حجب البياض الذي يلي الحرة وعند  
الحرة ووقت العشاء على ثلاث مراتب الى ثلث الليل مستحب الى نصف الليل مباح وبعد النصف الى طلوع الفجر مكره  
فلو كان في بلد اذا غربت الشمس طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء والافضل في صلوة الفجر التبرع عند ما وجد  
التوبة ان يبدأ بالصلوة بعد انتشار البياض في وقت لو صلى الفجر بقراءة مسنونة على ما يأتي في فصل القراءة  
ويرتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته لم يكن ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس  
يؤخر الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء ويجعل المغرب في الصيف والشتاء وهذا  
اذا كانت السماء مضيئة فاذا كانت متعتمة يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الترتين  
يصلي العشاء الى طلوع الفجر وعن النبي انه كان يؤخر في آخر الليل وهكذا روى عن عمر بن الخطاب في آخر الليل  
وايون بن مولى في آخر الليل والافضل ان يؤخر الى آخر الليل ان كان رجوا ان يستيقظ وان كان لا يرجوا ولا يثق  
بنفسه فالافضل ان يصليها في اول الليل وان ارتق العشاء لا يجوز وان صلى العشاء على غير وضوء وهو لا يعلم  
حتى توضأ او ترتم علم بعيد العشاء ولا يعيد الوتر وعندهما يعيد بناء على ان الوتر واجب ظاهر مذهب

وعندهما سنة وعلى هذا الوقت في الفجر انه لم يوتر فسد فخرج عند الحنفية وعندهما لا وسيا في مسائل  
الترتيب ثلث ساعات لا يجوز فيها الطلوع ولا المكتوبة ولا صلوة الجحزة ولا سجدة الدلاوة اذا طلعت الشمس  
حتى ترتفع وعند الانصاف الى الزوال الشمس وعند احمر الشمس الى ان يغيب العصر يومه ذلك فانه يجوز  
ادائها عند غروب الشمس عن من يجوز الطلوع عند الانصاف في يوم الجمعة تسعدا وقت يجوز فيها قضاء  
للفائفة وصلوة الجحزة وسجدة الدلاوة ولا يجوز فيها التفل له سبب لا اما الذي له سبب كالمندوس والذي  
وجبه شرعه بان شرع في وقت مستحب ثم افسدها وان يقضيها وكذا الوتر في سنة الفجر وافسد ثم  
اراد ان يقضي وكفى الطوف وتحية المسجد واذ لم يكن لها سبب بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز الا  
سنة الفجر وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلوة العصر قبل التغيير وبعد غروب الشمس قبل صلوة  
المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند  
خطبة الاستسقاء وتختلف في الوقت الذي يباح فيه الصلوة اذا طلعت الشمس قال الشيخ الامام محمد بن الفضل  
ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس في الطلوع لا يباح فيه الصلوة فاذا انحجر عن النظر يباح وفي  
الكتاب ان طلعت الشمس حتى ترتفع قد ربح او محين واذا شرع في الطلوع بعد العصر وبعد الفجر فافسد يقضي  
وفي التجريد في الصلوة في وقت الطلوع والزوال والغروب يكون ولم يقل لا يجوز وفي مختصر المقدوري قال لا  
يجوز وفي الفتوى ولو اقيم التطوع في الاوقات المذكورة فانه يقضي لم يقض ظاهر الرواية ولا يجوز الجمع  
الصلوتين وقت احدهما بعد ما عندنا في الصلوة الظهر والعصر بقرعة فانه يجوز ان يؤخر الظهر ويجعل العصر يصلها  
في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت العشاء ويصلها في وقت العشاء بمزدلفة ولا يتطوع قبل المغرب ولا  
قبل العيد ويتطوع بعد صلوة العيد ماشاء وسيا في فصله ان شاء الله تعالى ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام  
للخطبة فان اتمعت الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام في التوديع ان كان صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة  
ويقرأ الفاتحة وشيئا من السورة فلو قعد على رأس الركعتين وقام الى الثالثة ولم يقعد بها بالسجدة حتى خرج  
الامام اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم تمها اربعاً وخفف القراءة وهكذا  
اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت الظهر وتامة فصل الامامة والاقتداء يأتي وفي فوائد شمس الحلو في  
لوان راعيا في بعض الفنا في صلى الفجر في وقت وصل بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء جملة في عمره على  
حسبان انه يجوز فالفجر الا واجازوا الباقي من الصلوات لا يجوز فالفجر الا لا يجوز والفجر الثالث جازا للقبالة  
لوشغلت بالصلوة تخاف موت الولد جازا لها ان يؤخر الصلوة عن وقتها ويؤخر بسبب اللبس ونحوه ويكره الكلام  
بعد طلوع الفجر الى ان يصلي الفجر اذ به الكلام المباح اما الكلام الفاخس فحرام في جميع الاوقات ولوسائل



الوضوء وشايد يرد لا يكره والمراد التيمم وكذا بعد التيمم كبره عند البعض الكل في الاصل **الفصل الخامس من استنباط القبلة** وفي شرح الطحاوي به الكعبة اسم للعرضة فان الحيوان لو وضع في موضع آخر صلى اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الحيط لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة بالجماعة تجزى به كيفما كانت وجوههم سواء كان ظهره الى ظهر الامام او وجهه الى وجهه الى وجه الامام لان هذا مكره ولا يجوز صلوة من قفاه الى وجهه لاما **جنت** مريض صاحب فراش لا يمكن ان يتحول وجهه الى القبلة وليس يحضره احد يوجهه بخبره صلوة الى حيث شاء وكذلك لو كان صحيحا لكنه تخفى من العدو وغيره خاف اذا تحول واستقبل القبلة ان يشعر به العدو فجاز له ان يصلي قايما او قاعدا بالايام او مضطجعا حيث كان وجهه وكذا لو انكسر السقيفة وبقى على لوح يخاف لو انحرف لسقط في الماء يباح له ان يصلي حيث ما وجهه ولو كان على الدابة ويخاف النزول عن الدابة لاجل الطين يصلي مستقبل القبلة ومن كان في غير مصر يصلي على الدابة حيث توجهت الدابة وتقام هذا في فصل الصلوة على الدابة ومن اراد ان يصلي في سفينة نظوفا او فريضة فعليه ان يستقبل القبلة ولا يجوز له ان يصلي حيث كان وجهه الكحل في شرح الطحاوي وفي الفتوى رجل صلى الى غير القبلة مستغفرا فوجد لك الكعبة قال ارجع به هو كافر بالله وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب النجس المختار انه يكره في الصلوة بغير طهارة اما لا يكره في الصلوة في الثوب النجس والى غير القبلة هذا اختيار الفقهاء الامام على السعدى قال لان الصلوة في الثوب النجس والى غير القبلة جائز حاله العذر اما الصلوة بغير وضوء فلا يؤتى بها جاز فيكفر قال الصدوق الشريد به وبناخذ وفي مجموع النوازل الحكم في القبلة المختارة ان ينظر الى غروب الشمس في الايام في الشتاء والى الغروب في الصيف فيجعل ثلثي ذلك عن يمينه والثلث الى يساره ويصلي فيما بين ذلك وفي شرح الجامع الصغير ان خرف المقدري عما توجه اليه امامه ان تحول وجهه عن القبلة لا يفسد صلوة ان كان في الصلوة وان تحول صدره ونفسه قالوا وهذا اليقوت قولها اما عند ابي حنيفة فلا يفسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرقص لا يفسد الصلوة مادام في المسجد عند خلافها حتى لو نضر عن القبلة على ظن انه اتم الصلوة ثم تبين انه لم يتم بني على صلوة مادام في المسجد خلافا لما رواه ما يتصل بهذا استنباط القبلة والتحريم لوجهه القبلة في مفارقة فوقع اجتهاده الى جهة فاجزه على ان ان القبلة الى جهة اخرى فان كانا مسافرين لا يلتفت الى قولها اما اذا كانا من اهله في الموضع لا يجوز له الا ان يأخذ بغيرها وفي شرح الطحاوي هذا اذا سال فاجزه فان لم يسأل وتحريمه صلى فان اصاب القبلة جاز ولا فلا وان سأل في الاثناء فلم يجزه تحريمه صلى ثم اجزه فانه يجزى به ولو اجزه انه لم يصيب القبلة لا إعادة عليه هذا اذا كان في المفارقة فان كان في المسجد ولا حرج في المسجد وقبله مشكوك وفيه قوم من اهله لا يجوز التحريم لما ذكرنا اما اذا

لم يكن

لم يكن فيه قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام النسفي في قوامه جاز التحريم ولو جئ بالشرح وظهر انه لخطأ القبلة لا إعادة عليه وفي التمهيد لا يجوز التحريم ولو ان قوما اشتهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بحضرة ثم احدثوا لونه وليس له علامة يستدل بها على جهة الكعبة او كانوا في المفارقة فتحرروا جميعا وصلوا ان صلوا وحدا جازت صلواتهم اصابوا القبلة ام لا وصلوا بالجماعة يحريمهم ايضا الا صلوة من تقدم على امامه او علم بخالفته امامه في الصلوة وكان لو كان عنده انه تقدم على الامام وصل الى جانب آخر غير ماصلا امامه ولو وقع تحريمه الى جهة فترك تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى لا يجزى به صلوة عندا وان اصاب القبلة سواء ظهرت في الصلوة او بعد ها او ظهر الخطأ في الصلوة او بعد ها او لم يظهر شيء وعن جرحه انه خشى عليه الكفر وعن من يجزى به ان اصاب القبلة ولو صلى الى جهة من غير ان يسلك في امر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد به يقين فيجب عليه الاعادة وان علم في الصلوة انه اخطأ او اصاب خالف المشايخ به قال الفضل استقبال ولو بقي شك في الصلوة ولم يحكم بشيء حتى يفرغ فاذا فرغ وعلم انه اصاب او لم يظهر شيء جاز وان ظهر الخطأ اعادها ولو شك فلم يجز وصل الى غير جهة فهو على الفساد ما لم يتبين الصواب بعد الفراغ وان ظهر في الصلوة انه اصاب القبلة فعليه ان يستقبل الصلوة وان ظهر في الصلوة انه اخطأ يستقبلها ايضا ولو بقي شك لا ينظر الى ما ظهر بعد الفراغ ان ظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلوة يعيد وان ظهر الاصابة معنى لا مرد وان لم يظهر شيء يعيد وان صلى الى جهة بالتحريم فاحول له ستا ايضا اما ان ظهر الاصابة في الصلوة فيفسد وان ظهر الخطأ يتحول الى الصواب يعني ان لم يظهر شيء بني ايضا واذا فرغ من الصلوة وظهرت الاصابة او اخطأ او لم يظهر شيء لا يجب عليه الاعادة وهذا بخلاف الوضوء بما على ظن انه طاهر ثم تبين انه نجس او صلى في ثوب على ظن انه طاهر ثم تبين انه نجس يلزمه اعادة الصلوة لان القياس هكذا الحكم تركها القياس في القبلة بالنظر وعن من هو لصلواته الى اربع ركعات الى اربع جهات جاز واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه الى الجهة الاولى بالتحريم منهم من قال اتم الصلوة ومنهم من قال استقبال رجل صلى في مفارقة بالتحريم فاقد به رجل من غير تحريم اصاب الامام القبلة جازت صلواته وان اخطأ جازت صلوة الامام دون المقدري قوم صلوا في مفارقة بالتحريم وفيهم مسبوق ولا حتى فلما فرغ الامام من صلاته قاما يقضيان فظهر لها القبلة خلا ما رأى الامام امكن للمسبوق اصلاح صلوة بان يتحول الى القبلة دون اللاحق هذا في مجموع النوازل قوم صلوا في مفارقة بالتحريم فطلعت الشمس ومم في الصلوة فبين انهم استدبروا القبلة ينبغي ان ينظر واخترى الامام صلوة فاذا سلم قاموا وحولوا وجوههم الى جهة الكعبة ولم يوا الصلوة وقال المتأخرون الامام بتقديمهم ويتحولون وجوههم ويتولون صلواتهم لا يعمى اصرار ركعة الى غير القبلة فجاء رجل وسواء واقام الى القبلة واخذ يبر ان



وَجَدَ الْأَعْمَى قَتْلَ الْأَقْتَحِ مِنْ سَبِيلِ عَنِّهِ فَلَمْ يَسْأَلْ إِلَّا بِحُجْرَةِ صَلَوةِ الْأَمَامِ وَلَا الْمُقْتَدِي وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ سَبِيلِ جَازٍ  
صَلَاةَ الْأَمَامِ وَلَا بِحُجْرَةِ صَلَوةِ الْمُقْتَدِي وَهَذَا كُلُّهُ فِي التَّحْرِيمِ فِي الْمَقْبَلَةِ أَمَّا فِي الْمَسَائِلِ بَانَ خِلَافُ مَسَائِلِ  
الَّذِي بِسَبِيلِ الْمَيْتَةِ وَلَيْسَ هُنَاكَ عِلَالَةٌ يَتَيَّنُ بِتَحْرِيمِ كَانَتْ الْقَلَّةُ لِلذَّكَاةِ وَإِنْ كَانَتْ الْقَلَّةُ لِلْمَيْتَةِ أَوْ  
اسْتَوَى لَا يَتَحَرَّى الْأَعْدَ الْمُخَصَّصَةَ وَإِنْ اِخْتَلَفَ ذَلِكَ الْمَيْتَةُ بِالزَّيْتِ وَخَوَهُ لَمْ يُوَكَّلْ الْأَعْدَ الصُّرُورَةَ وَيَبَاحُ الْأَحْ  
وَقَدْ بَرَعَ الظَّهَارُ وَادَّ اِخْتَلَفَ الشَّيَابُ الظَّاهِرَةُ بِالشَّيَابِ الْخَسَةِ فِي السَّفَرِ إِنْ كَانَ لَهُ ثَوْبٌ طَاهِرٌ صَلَاحِي فِيهِ وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ يَتَحَرَّى كُلَّ حَالٍ وَلَوْ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى ثَوْبٍ صَلَاحِي فِيهِ الظَّهَرُ ثُمَّ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى ثَوْبٍ آخَرَ صَلَاحِي فِيهِ الْعَصْرُ وَالْعَصْرُ  
فَاسِدٌ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ ثَوْبَانِ لَا يَعْلَمُ فِيهِمَا بِحَاسَةِ فَضْلِي الظَّهَرُ أَحَدُهُمَا ثُمَّ صَلَاحِي فِي الْعَصْرِ فِي الْآخِرِ ثُمَّ الْمَغْرِبُ الْأَوَّلُ  
ثُمَّ الْعِشَاءُ فِي الثَّانِي ثُمَّ رَأَى فِي أَحَدِهِمَا بِحَاسَةِ الْكُثْرَةِ مِنْ قَدْرِ الْمَدْرَةِ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فَالظَّهَرُ وَالْمَغْرِبُ  
جَائِزَانِ وَالْعَصْرُ وَالظَّهَرُ وَالْعِشَاءُ فَاسِدَانِ وَهَذَا مَا صَلَاحِي فِي الظَّهَرِ الْأَوَّلِ بِالتَّحْرِيمِ وَالْعَصْرِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ الْمَغْرِبِ  
وَفِي الثَّانِي الْعِشَاءُ سَوَاءٌ ذَكَرَهُ الْأَمَامُ الشَّخْصِيَّةُ وَفِي ثَوْبٍ آخَرَ يَتَحَرَّى بِخِلَافِ مَا ذَا صَلَاحِي فِي الظَّهَرِ الْجَمْعِيَّةِ بِالتَّحْرِيمِ وَالْعَصْرِ  
الْجَمْعِيَّةِ آخَرَ يَتَحَرَّى أَنْ يَكْلِمَهُمَا جَائِزَانِ وَفِي الثَّوَابِ إِنْ كَانَ أَحَدُ الثَّوَابَيْنِ بِحَاسَةِ فَضْلِي فِي أَحَدِهِمَا الظَّهَرُ  
مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ صَلَاحِي فِي الْعَصْرِ الْآخِرِ ثُمَّ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى الْأَوَّلِ طَاهِرٌ قَالِحٌ هَذَا لَمْ يَصِلْ شَيْئًا وَعَنْدَ تَحْرِيمِ الظَّهَرِ  
جَائِزٌ وَالثَّوْبُ الْوَاحِدُ إِذَا تَخَسَّرَ مِنْهُ بَعْضُ الْمَتَّاعِ خَيْرٌ مِنْ جُزْءِ التَّحْرِيمِ وَبَعْضُهُمْ جُزْءُ مَنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ وَتَعَامَهُ  
مَنْ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ وَأَنْ اسْتَمْتِ الْأَوَّلَى وَبَعْضُ طَاهِرٍ وَبَعْضُ خَسِئٍ إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ لِلطَّاهِرِ يَتَحَرَّى أَنْ  
كَانَتْ الْعِلَّةُ لِلْخَسِئِ وَكَانَ سَوَاءٌ لَا يَتَحَرَّى هَذَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ أَمَّا فِي حَالَةِ الْاضْطِرِّ فَيَتَحَرَّى لِثَوْبٍ بِالْإِجْمَاعِ وَ  
لَا يَتَحَرَّى لِلْوَضُوءِ عِنْدَ نَوَافِلِهِ تَتِمُّ وَكَذَلِكَ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْمَاءِ كَالْمَدْنِ وَالْخَلِّ وَاللَّبَنِ وَالزَّبَدِ وَغَيْرِهِ  
إِنْ مَسَّ مَوْضِعَيْنِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَحْدِثَ الْمَاءُ طَاهِرًا وَآخَرَ خَسِئًا وَخِلَافُ الظَّاهِرِ بِالْجَنَسِ فَصَارَ جَنَسًا فَلَا يَحْجُزُ الْمَسَّ  
وَفِي الْوَجْهِ الثَّلَاثُ مَا مَسَّ مَوْضِعًا بِالمَاءِ الطَّاهِرِ خَرَجَ عَنْ مَدْرَةِ الْمَسِّ ثُمَّ إِذَا مَسَّ بِالمَاءِ الْخَسِئِ مَوْضِعٌ آخَرَ  
صَارَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ جَنَسًا وَلَيْسَ مَاءُ طَاهِرٍ يَغْسِلُهُ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ إِذَا اِخْتَلَطَ أَنَاؤُهُ بِأَوَّلِي صَحَابَةٍ فِي السَّفَرِ  
وَمِنْ غَيْبٍ وَخِلَافُ رَغِيفَةٍ بَارِعَةٍ غَيْرَةٍ قَالِ بَعْضُهُمْ يَتَحَرَّى وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَتَحَرَّى وَيَتَوَقَّصُ حَتَّى يَجِيَّ اصْحَابُهُ  
هَذَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فِي حَالَةِ الْاضْطِرِّ جَازَ التَّحَرِّيُّ مُطْلَقًا وَلَا يَخْرُجُ إِلَى الْغَرِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ الْأَبْوَابِ وَاحِدًا مَا فَإِنْ  
كَانَ الْكَافِرِينَ وَكُلَّهَا يَتَحَرَّى أَنْ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى أَنَّهُمَا كَرِهًا بِمَا يُلْحَقُهُ مِنَ الْمُسْقَاطِ لِخُرُوجِهِ وَأَنْ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى كَرِهَتِهِمَا  
لِاجْلِ أَنْ يَقَاتِلَ مَعَ أَهْلِ دِينِهِ خَرَجَ وَأَنْ لَمْ يَقَعْ تَحْرِيمٌ عَلَى شَيْءٍ لَا يَخْرُجُ وَفِي حَالَةِ الْفَقْرِ خَرَجَ مُطْلَقًا أَبَوَاهُ سَلِيمِينَ  
كَانَا وَكَافَرِينَ كَرِهًا مَرْضِيَا **الفصل السادس في ستر العورة** وَفِي الْأَصْلِ لَا بَأْسَ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ  
مُتَوَكِّفًا وَيَوْمَ كَذَلِكَ وَالْمُسْتَحْبَبُ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ ثَوَابٍ يَقِصُّ وَازَارَ عِمَامَةً أَمَّا الْوَصْلَى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

سُجَا

مُتَوَكِّفًا جَمِيعٌ يَدْرِي كَأَنَّهُ زَادَ الْمَيْتَ بِحُجْرَةِ صَلَوةٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهِيَةٍ وَتَفْسِيرُهُ مَا يَفْعَلُهُ الْقَصَارُ فِي الْمَقْصَرِ فَإِنْ صَلَّيَ  
فِي زَارٍ وَاحِدٍ يَجُوزُ وَيَكْفِي هَذَا إِنْ كَانَتْ صَفِيفًا فَإِنْ كَانَ رَقِيقًا نَصَفَ حَتَّى لَا يَجُوزَ صَلَوةٌ فِي الْفَتْوَى فَإِنْ  
صَلَّى فِي قَيْصٍ وَاحِدٍ يَجُوزُ لِحَبِيبَانِ كَانَ بِحَالٍ يَقِصُّ بَصْرَهُ عَلَى عَوْرَتِهِ حَالَةَ الرُّكُوعِ لَا يَجُوزُ وَكَذَا لَوْ كَانَ بِحَالٍ يَقِصُّ  
غَيْرَهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحْلِفٍ كَذَا ذَكَرَ هُشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ أَنَّ عَوْرَتَهُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فِي حَقِّهِ  
وَلَا يَفْسُدُ صَلَوةُ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَالْمُسْتَحْبَبُ أَنْ تَصِلَ فِي ثَلَاثَةِ ثَوَابٍ يَقِصُّ زَارٍ وَمَقْنَعَةٍ فَإِنْ صَلَّتْ فِي ثَوْبَيْنِ  
صَلَاةً وَاحِدَةً صَلَّتْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ تَوَشَّحَتْ وَرَأْسُهَا بِمَكْسُوفٍ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ رَأْسَهَا عَوْرَةٌ الْحَرَّةُ وَالْأَمَةُ يَأْتِي فِي  
كِتَابِ اسْتِحْسَانِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ قَلِيلٌ الْأَنْكَسَافُ غَيْرُ مَانِعٍ وَالْكَثِيرُ مَانِعٌ وَالْكَثِيرُ مَقْدَرٌ بِرَبْعِ الْعَصْرِ وَقَالَ فِي  
الْجَمْعِ الصَّغِيرِ أَمْرٌ قُصِّلَتْ وَرُبِعَ سَاعَةً مَكْسُوفَةٌ أَوْ ثَلَاثًا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ الْيَوْمَ إِنْ كَانَ لَا كَثِيرَ  
مِنْ نِصْفِ الْعَصْرِ مَكْسُوفًا لَا يَجُوزُ صَلَاتُهَا وَإِنْ كَانَ قَلِيلٌ مِنَ النِّصْفِ لَا يَنْبَغُ الْجُوزُ وَفِي النِّصْفِ عَنْهُ رَوَايَاتٌ ثُمَّ الْعَوْرَةُ  
عَوْرَةٌ غَلِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ فَالْغَلِيظَةُ كَالْقَبْلِ وَالذَّبَرِ وَالْخَفِيفَةُ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ وَالْأَصَحُّ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهَا بِالْبَازِ  
حَتَّى لَوْ صَارَ رُبْعُ عَصْفٍ مَكْسُوفًا لَا يَجُوزُ صَلَاتُهَا عِنْدَهُمَا وَفِي الْفَتْوَى وَأَمَّا نَذْيُ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَاهْدِ  
فِي تَبَعٍ لِلصَّدْرِ وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً فَهِيَ عَصَا عَلَى حَذِّهَا وَذَنْ الْمَرْأَةِ تَقْبِرُ عَصَا عَلَى حَذِّهَا وَشَعْرُ الْمَرْأَةِ مَا عَلَى رَأْسِهَا  
عَوْرَةٌ وَأَمَّا الْمُسْتَسْقِلُ فِيهِ رَوَايَاتٌ وَالْأَصَحُّ أَنْ عَوْرَتُهُ لَكِنْ غَسَلَهُ فِي الْجَنَابَةِ مَوْضِعٌ خِلَافَ شَعْرِ الرَّجُلِ حَالُ الْمَرْأَةِ  
إِذَا لَمْ تَسْتَقِمْ قَدْرُهَا بِحُجْرَةِ صَلَاتِهَا وَطَبِخَ الْكَفِّ وَالْوَجْهَ عَلَى هَذَا لَا تَقْدَرُ الثَّلَاثُ مِنْهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ وَأَمَّا  
عَوْرَةُ الرَّجُلِ فَيَا بَيْنَ سِتْرِهِ إِلَى كَتِفَيْهِ وَالسَّرَّةِ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ وَالرُّكْبَةُ عَوْرَةٌ وَهَذَا عِنْدَ ذَا الرُّكْبَةِ لَا تَعْبُرُ  
عَلَى حَذِّهِ بَلْ يَتَبَعُ لِلْفَخِّ حَتَّى لَوْ كَانَ رُبْعُ الرُّكْبَةِ مَكْسُوفًا يَجُوزُ صَلَاةُ هُوَ الْمُخْتَارُ وَفِي الْمَرْأَةِ الْكَعْبُ يَنْبَغِي أَنْ  
يَكُونَ حَكْمًا بِحَكْمِ الرُّكْبَةِ وَفِي شَخْصَةِ الْقَاضِي الْأَمَامِ فِي الْمَدِينَةِ وَطَبِخَ قَدْرُهَا هِيَ عَوْرَتُهَا فِيهِ رَوَايَاتٌ وَ  
الْقَدْرُ فِيهِ بِرَبْعِ بَطْنِ الْقَدَمِ فِي رَوَايَةِ الْأَصْلِ وَفِي رَوَايَةِ الْكُرْخِيِّ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ وَفِي اسْتِحْسَانِ لِلْأَمَامِ  
الشَّخْصِيَّةِ وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَبَاحُ النَّظَرُ إِلَى قَدْرِهَا وَعَنْ مَنْ أَنْ يَبَاحُ النَّظَرُ إِلَى ذَرْعَيْهَا  
وَمَا بَيْنَ سِتْرَتِهَا وَعَانَتِهَا عَصَا عَلَى حَذِّهَا وَالمَرَادُ بِهِ خَوْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ فَإِذَا انْكَشَفَ رَجُلٌ فَسَدَ صَلَاةُ فِي الْفَتَاوَى  
وَالْقَدْرُ مِنَ الْأَيْتِينَ كَالْقَدْرُ مِنَ الذِّكْرِ فِي أَصْحَابِ الرُّوَايَاتِ يَعْنِي بِعَبْرَةِ عَصَا عَلَى حَذِّهَا وَفِي الْأَمَةِ لَهَا  
لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فَلَوْ عَقَّتْ فِي خِلَالِ صَلَاتِهَا وَهِيَ حَاسِقَةُ الرَّأْسِ فَاحْذَرْتُ قَاعَهَا بِعَمَلٍ قَلِيلٍ قَبْلَ أَنْ يُوَدِّيَ كَرَاهًا  
مِنْ الصَّلَاةِ لَا تَفْسُدُ صَلَاةُهَا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ دَاءِ الرُّكْبَةِ وَاحْذَرْتُ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ فَسَدَتْ صَلَاتُهَا وَكَذَا الْمَدِينَةُ  
وَأَمَّا الْوَلَدُ وَالْحَابِثَةُ وَالرَّجُلُ إِذَا صَلَّيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَسَقَطَ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى هَذَا وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الثَّلَاثِ  
وَمَا تَقِصُّ هَذِهِ أَمْرًا خَرَجَتْ مِنَ الْجَمْعِ رَوَايَةً وَمَعَهَا ثَوْبٌ لَوْ صَلَّتْ فِيهِ قَائِمَةً مَكْسُوفَةً شَيْءٌ مِنْ فُحْزِهَا أَوْ



ساقها ما يمنع من جواز الصلوة ولو وصلت قاعدة لا تكشف فانه متصل قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها  
وربع رأسها فترك تغطية الرأس لا يجوز صلاتها ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرها ترك التغطية والله  
**الفصل السابع في طهارة الثوب** وفي الأصل إذا كانت النجاسة في موضع قدمي المصلّي منعت جواز  
الصلوة وإذا كانت تحت قدم واحد نجاسة أكثر من قدر الدرهم وتحت قدم الأخرى طاهر اختلف  
المشايخ وفيه والاصح أنه يمنع جواز الصلوة وإن كانت في موضع ركبته أو في موضع بدنه لا يمنع جواز الصلوة  
وإن كانت في موضع سجوده فممنوع جواز الصلوة وعن ح به روايتان وإن أعاد تلك السجدة في  
الصلوة جاز عند س وفي شرح القدر ع قال جاز ولم يذكر قول س به وعلى هذا الواقع الصلوة على مكان  
طاهر ثم انتقل إلى مكان نجس ثم انتقل إلى مكان طاهر إلا أن يطاول ولو واقع الصلوة على مكان نجس ثم انتقل  
إلى مكان طاهر لا يصير رعا في الصلوة والنجاسة إذا كانت على ثوب المصلّي منع أداء الصلوة في أي موضع  
كانت وفي الفتوى لو صلى على بساط وفي ناحية نجاسة إن لم يكن في موضع قدميه ولا في موضع سجدته لا  
يمنع أداء الصلوة سواء كان البساط كبيراً أو صغيراً بحيث لو خرب أحد طرفيه يتحمل طرف الآخر هو المختار  
وتفسير الكبير والصغير مستقيم إذا كان النجس أحد طرفي العامة فوضعهما على الأرض وصلى إن كانت كثيره بحيث  
لو قام لا يتحمل الطرف النجس يجوز وإن كانت صغيرة بحيث يتحمل لا يجوز وعلى هذا الحلف لا يلبس من غير  
فلأنه يلبس ثوباً في طرفه غزل فلأنه ولو كان البساط مبطناً وصاب النجاسة البطانة فصل على الطهارة وهو  
قائم على ذلك الموضع وعن س أنه لا يجوز قيل جوابه فيه إذا لم يكن مضرّاً فيكون بمنزلة الثوب  
وجواب س في المضى في حكمه حكم ثوباً حدي غليظ وكذا لو كان حشوه نجساً والطهارة والبطانة طاهرت  
وعلى هذا إذا أصابت النجاسة الثوب أكثر من قدر الدرهم ولم ينفذ إلى الجانب الآخر فصل على الوجه الذي  
لم تنفذ النجاسة إليه لا يجوز ولو أصابت النجاسة أقل من قدر الدرهم فقد رتب إلى الجانب الآخر ولو وضعها  
إلى بعض يكون ذلك أكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة هكذا ذكر في شرح الطحاوي وقال في الفتاوى  
هذا إذا كان الثوب في طاقين أما إذا كان في طاق واحد لا يمنع جواز الصلوة قال س تأويل ما ذكر في شرح  
الطحاوي إذا كان شيئاً يقبل القطع على ما أتى ولو صلى ومعه درهم يحتاج إياه يمنع جواز الصلوة والمختار  
أنه لا يمنع الجواز وفي نظم الدرر وسعيه رجل أصاب ثوبه درهم نجس أقل من قدر الدرهم فلما شرع في الصلوة  
انبط الدرهم فصار أكثر من قدر الدرهم أن كان قبل أن يقع قدر التمسك مستقبل الصلوة بالاجماع وبعد التمسك  
فيه خلاف وإن لم تبسط حتى فرغ من الفجر وصلّى بعدها صلوة أخرى ثم وجدها أكثر من قدر الدرهم فصلوة  
الفجر جازية والتي بعدها لا يجوز وبعضهم اعتبر أوقات الإصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة وفي المستغنى رجل

بسط بساطاً دقيقاً على الموضع النجس وصلى عليه أن كان البساط بحال يصلح سائر المصلاة يجوز الصلوة ولو كانت  
النجاسة رطبة فالقوى عليها ثوباً وصلّى إن كان ثوباً يمكن أن يجعل من عرضه ثوباً كان ثوباً لا يجوز عندهم به وإن  
كان لا يمكن لا يجوز وكذا لو القى عليها البساط فصلّى عليه يجوز وقال شمس الأئمة الحلو في لا يجوز حتى يلقى على هذا  
الطرف الآخر فيصير بمنزلة ثوبين وإن كانت النجاسة يابساً جازت يعني إذا كان يصلح سائر أو في طهارات  
الفتوى رجل صلى فقام على النجاسة وفي رجله نعلان أو جواربان لا يجوز ولو فرش ثوباً عليه أو جوسه ولم  
عليها جازت صلاته ولو بسط كفه على موضع النجاسة وسجد عليه لا يجوز ثم في الثوب إذا فرش وقام عليه  
إذا كان صرح نجساً يجوز كالموصل على اليد وقد أصابته النجاسة في الجانب الآخر وكذا الوصل على حلقه  
وعلى صوفها نجاسة أكثر من قدر الدرهم يجوز وكذا الوصل على خشب في الجانب الآخر أكثر من قدر الدرهم  
وغلط الخشب بحيث يقبل القطع يجوز ولو أصابت الأرض نجاسة أكثر من قدر الدرهم فبني على موضع النجاسة  
دكاناً يجوز الصلوة عليه رجل حمله الناس يوم الجمعة فوافى في موضع نعله ففرغها في الصلوة فكان فيها قدر  
أكثر من قدر الدرهم فقام والنعل في يده ثم وضعها لأنفسه صلى حتى تركع ركوعاً تاماً أو ركعاً آخر والنعل في يده  
وهذا إذا لم يكن النعل في يديه وقت الشروع فإن كان في يديه وقت الشروع لا يصح شروعه في الصلوة في الفتوى وفي  
مجموع النوازل رجل صلى في ثوب عنده أنه نجس فلما فرغ من صلاته تبت أن طاهر يجوز صلاته وبمثله لو صلى  
إلى جهة وعند ان القبلة إلى جهة أخرى فلما فرغ من صلاته تبت أن صاب القبلة لا يجوز صلاته إذا كان منع  
العراب ثوب بياض وثوب كبرياء في نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلّي في الديباج وهذا بخلافه إذا لم يجد  
الأجلسية غير مديونة أنه لا يسي عوته به وكذا الوصل في جلد الميتة لم يجز إذا شرب الخمر ثم وسال من فيه شيء  
على وسادته إن كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحة ينبغي أن يكون طاهر عند سجده أصله رجل شرب الخمر وصلّى لا  
يجوز صلاته إن كان ما أصابه الخمر أكثر من قدر الدرهم وإن شرب ثم صلى بعد ساعة يجوز صلاته عندهما وقد ذكرنا  
شأنهما في الطهارات إذا نام الرجل على فراشه فاصابته وبس ففرق الرجل وابتل الفراش من عرقه إن لم يظهر البول  
في جسده لا يتنجس بدنه وإن كان العرق كثير حتى يبل الفراش ثم أصاب البول الفراش جسده فظهر أثره في جسده يتنجس بدنه  
ونظاير مرتب في الطهارات ولو كان في ثوب المصلّي من بين السكر والنصف أو نقيع الزبيب قد غلى أكثر من قدر  
الدرهم لا يجوز صلاته عند سجده وس في المسنة ولو صلى ومعه مئزر من مية يجوز **خمس** وفي الفتوى رجل دخل في  
الصلوة وفيه فرجة حية فلما فرغ من صلاته رآها ميتة إن كان غالب ظنه أنها ماتت صلى سجدة على عادة الصلوة  
وإن لم يكن غالب ظنه ذلك إن كان شكاً لا يجب عليه إعادة وعلى هذا إذا ظهرت الذرة على رأس الحليل بعد الفجر من  
الصلوة ولم يعلم أنها ظهرت في الصلوة وهذا إذا لم يشك في الصلوة أما إذا شك في الصلوة وتيقن الذرة بعد



الفرج يجب عليه عادة الصلوة في آخر التوابع وعلى هذا التمسك إذا رأى سراجاً فظن أنه ماء فلما فرغ سبغ يديه بعد ذلك  
هذا صلى الفجر إذا شئت أنه هل صلى العشاء ثم يتبين أنه لم يصل رجل صلى ومعه قارورة فيها بول لا يجوز الصلوة بخلاف  
البضعة المذرة على ما ذكرنا في الطهارة امرأة صلت ومعهما صبي ميت قد مرت في الطهارة ولو صلى ومعه خروف  
أخواتها ما يكون نجساً قد مر في الطهارة ولو صلى والشهيد على عاتقه وعلى ثوبه دم كثير يجوز صلاته ولو كان الشاهد  
على عاتقه دون الشهيد لا يجوز وفوقه ثوبين رجل دخل في الصلوة فجاءت ظفيرة بصبي فضمته على حجره أن كان الظفر  
غسلت الصبي وثيابه لا يفسد صلاته وإن لم تغسل إن لفاه من ساحة لا يفسد وإن مكث قدراً المكنة أدركه من كان  
الصلوة تفسد صلاته وعندهم لا يفسد وهذا إذا كان الصبي رضيعاً فإن كان ميتاً وعلى ثوبه نجاسة أكثر من  
الدم هم جاء الصبي وجلس على فخذه لا يفسد صلاته وعلى هذا الحامة إذا جاءت وجلست على كفه وعلى الحامة نجاسة  
أكثر من قدر الدم لا يفسد صلاته وإن طال مكثها ولو كان ثوباً معلقاً فوق رأسه وعليه نجاسة أكثر من قدر الدم  
إذا قام المصلّي يصير الثوب على كفه صلى كما لو تفسد صلاته وعلى هذا الوجه المصلح الحكم الزمعة في مكان نجس وادى  
ركباً عليه وقع قبل الإمام وفي صف النساء ووضع عليه فأنجس رجل صلى وقدمه نجاسة عذرة أو بول لا تفسد صلاته  
لكن يستحب أن يبعد من موضع النجاسة عندنا رجل صلى فوجبه فوجبه فافارمة ميتة وزنها أكثر من قدر الدم  
ولا يعلم متى خلت فيها إن لم يكن للنجاسة ثقب بعيد الصلوة كلها منذ يوم ندف القطن فيها وإن كان لها ثقب بعيد صلاته  
ثلاثة أيام وليلها عند حة وعندهما لا يبعد شيئاً ما لم يسيب جين وقعت فيها وهذا قياس مسألة النبي صلى الله عليه وسلم  
في الطين وصلّى من غير أن يغسل قدميه إذا لم يكن فيه أثر النجاسة ولو دخل الربط فاصاب جله من الأرواب شيئاً  
فصلّى قالوا لا بأس ما لم ينجس وإن صاب خفف تعبه فيه قدر ربع ماردون للكعبين **وما يتصل بهذا** إذا كان مع  
القاري ثوبه نجاسة أن كان قدر الربع من الثوب طاهر بغيره أن يصلي فيه ولو صلى عرياناً لم يجز ولو كان ملوثاً  
من الدم أو الطاهر من الربع تخير بين أن يصلي فيه وبين أن يصلي عرياناً والصلوة فيه أفضل وعندهم لا يجوز  
الصلوة إلا في هذا الثوب لو كان عدو ثوبان نجاسة أحدهما أقل من قدر الدم منهم ونجاسة الآخر أكثر من قدر  
الدم هم يصلّ في أقلها نجاسة ولو كان كلاهما أكثر من قدر الدم تخير والمستحب الصلوة في أقلها نجاسة ولو كان  
نجاسة أحدهما قدر الربع ونجاسة الآخر أقل من ذلك فصلّى في أقلها نجاسة لا يجزى إلا ذلك ولو كان في كل  
واحد منهما قدر الربع وفي أحدهما أكثر لكن لا تبلغ ثلاثة أرباع الثوب صلى أيهما شاء ولو كان ربع أحدهما طاهراً  
والآخر ملوثاً أو الطاهر منه دون الربع يصلّى في الذي ربع طاهر ولو صلى طرفاً أحدهما يمكن أن يثوبه فأنشور  
به ويصلّى في الآخر لا يجوز أن يتحرك الطرف الآخر ولا يتحرك **وما يتصل بهذا** في الزيادة رجل جثقة  
خرج لا يقدر على السجود ويقعد على غير هامس الأفعال فإنه يصلّى قاعداً بالأيام وكذا شيخ لو صلى قائماً سلس بوله وأكل

جرحه أو لا يقدر على القراءة ولو صلى قاعداً لم يصبه شيء من ذلك صلى قاعداً كرجع وسجد ولو كان جالساً لم يسجد  
سأل جرحه ترك السجود أيضاً فإن صلى في هذين لفصلين بغيرهم وركوع وسجود مع السجود لا يجزى ولو كان  
جالساً وصلّى قائماً وقاعداً سأل ولو استلقى على قفاه لا فإنه يقوم ويركع ويسجد **الفصل الثامن في النية**  
وفي الأصل النية أن يقصد بقلبه فإن قصد بقلبه وذكر بلسانه وهو فضل عندنا ونية الكعبة ليست بشرط هو  
الصحيح وفي قول أبي بكر محمد بن الفضل أنه شرط أن ينوي مقام بغيرهم الصحيح أنه لا يجوز إلا أن ينوي بذلك حجة الكعبة  
فإن نوى الحرام لا يجوز ثم عذر من بشرط نية الكعبة ينوي العزيمة لا ذكرنا في فضل الاستقبال إلى القبلة وإنما  
وقت النية أجمع أصحابنا أن الأفضل أن تكون مقارنة للشرع ولا تكون شاعراً فيه بنية متأخرة وعن الكرخي  
أنه يجوز واختلاف فيه على قول الكرخي قال بعضهم إلى المعقول وقال بعضهم إلى الزكوع وقال بعضهم إلى أن يرفع رأسه  
من الركوع ولو نوى قبل الشروع عن ثم نوى أن يكون عند الوضوء أن يصلي الظهر والعصر مع الإمام ولم يستعمل بعد النية  
بالمس من جنس الصلوة أو أنها انتهت إلى مكان الصلوة لم يحضر النية جازت صلاته بذلك النية وهكذا روي عن  
وسه وعن محمد بن بكير أنه إن كان عند الشروع بحيث لو سئل عن نية صلاته يصلي على البدنية من غير تفكير فنية  
تامة ولو احتاج إلى التأمل لا يجوز وإنما كيفها إن كان مستقلاً يجوز صلاته بنية مطلق الصلوة وكذا التراجع وسائر التراجع  
عند عامة مشايخنا وإن كان منفرداً فإن كان منفرداً لا يكفي نية الصلوة ولا كيفية أيضاً نية الفرض ولا بد من التغير  
ولن نوى فرض الوقت يجوز إلا في الجمعة وفي غير الجمعة أن نوى الظهر لا يجوز لأن هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم  
يقبل ظهر يوم آخر أما لو نوى ظهر الوقت يجوز أو عصر الوقت يجوز ولا يشترط أعداد الركعات هذا إذا كان يصلي  
في الوقت وإن صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما مر ولو نوى فرض الوقت لا  
يجوز أيضاً ولو نوى ظهر اليوم جاز والإمام كالمفرد وأما المقترن فإن نوى صلاته الإمام لا يجزى ومنهم من  
قال إذا انتظر تكبير الإمام ثم كبر بعد ما كبر الإمام يصح شروعه في صلاته الإمام قال الإمام خواجه زاده عن سنا  
إذا أراد المقترن أن يسلم على نفسه يقول شروعه في صلاته الإمام قال به واستاذنا ظهير الدين يقول  
ينبغي أن يردد على هذا ويقول واقدت به رجل افتتح مكتوبة ووطن أنها تطوع فصلّى على نية التطوع حتى فرغ  
فالصلوة هي المكتوبة وكذا الوشع في التطوع فظن أنها مكتوبة كانت مكتوبة تطوعاً ولو كتب التطوع ثم كبر نوى  
الفرض يصير شاعراً في الفرضية وكذا المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به فشكل في صلاته بغيره نوى الاستقبال  
يصير راجعاً عما كان فيها هكذا ذكر في بعض نسخ الوقعات وفي الجامع الكبير للإمام الحلي في قوله قال المسبوق كما  
المفرد في هذا وأصله مسألة الجامع الصغير رجل يدخل في الظهر فيصلي ركعة ثم يفتح العصر والتفكير تكبيراً آخر  
وقد نقل الظاهر وهذا إذا لم يكن صاحب الترتيب فإن كان صاحب الترتيب لا يصير منتقلاً إلى العصر بل إلى النفل والنفل







الخلاف ولولا آية السجدة بالفارسية على السامع السجدة ان علم السامع انه آية السجدة اول يعلم وعلى الثاني ان  
خبر آية السجدة وعلى قولها ان كان الثاني الحسن العربية لم يكن تلاوة اصلا وان كان لا حسن ففي تلاوة في حقها واما  
السامع ان علم آية السجدة لنفسه والافلا ثم يكره القراءة بالفارسية ان كان حسن العربية عند حرج واجمعوا  
انه لو آمن بالفارسية او سمى هذا المباح بالفارسية جاز واجمعوا انه لو اذن بالفارسية ولا يعرف الناس انه  
اذن لا يعتد به ولو خطب بالفارسية يوم الجمعة على هذا الخلاف وفي المسئلة روايتان وعن من اذ اكبر قبل  
تكبير الامام يكون شارعا في صلوة نفسه وعن من لا يصير شارعا بناء على ان للصلوة حمتين عند من وعند من  
جهة واحدة فلو فقهه المعتدي هل يقض طهراته على هذا الخلاف وعن من روايتان ثم لو شرع في صلوة الامام  
يجب عليه قضاء تلك الصلوة والصلوة التي اقدم على الامام واحدة تخرج عن العمد وان كانت مختلفة عليه  
ان يصلي ما رجع الى الامام وهو ركع فكل ركعة اقل من الركوع اقل من الركوع وان كان الى القيام اقل من الركوع  
وكذا لو كان يريد تكبيرة الركوع ان اكبر وهو قائم جازت صلوة ولا تكبر وهو ركع لا يجوز ثم في كل موضع يجوز  
ترك البناء وركع مع الامام ولو كبر في الوتر يريد تكبيرة الفوت ينبغي ان ينوب وهو طاهر ان كبر تكبيرة الافتتاح  
فهذا التكبير الذي للفوت ينبغي ان ينوب عن الافتتاح على قايين تكبيرة الركوع لكن لو لم يقم في الركعة الثالثة  
لم يمكنه اصلاحه ولو قال للؤذن الله اكبر وشرع في الصلوة لا يصير شارعا في الصلوة في الركعة وفي كتاب الصيد  
وقت التكبير عند حرج فيكبر مع الامام وعند من بعد ما فرغ الامام ولو ادرك الامام في البناء نال ثواب تكبير  
الافتتاح والمخاراة ان ادرك الامام في الفاتحة نال ثواب تكبيرة الافتتاح والسلام بعد سلام الامام  
عندهما وعن روايتان في الاصل اذ اكبر للفوت ثم شك ان لفوت اكبر لا فتاح الصلوة فانفتحت  
ثم يركع ويسجد ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقف في الثالثة ويقعد ويسلم **الفصل العاشر**  
**مسائل الترتيب** وفي الجامع الصغير ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها لها بها ولو بدأ بالظهر لا يجوز عند  
وهذا الترتيب يسقط بثلاثة النسيان وضيق الوقت وهو ان يكون بحال المشغل بالفاتحة يخرج الوقت قبل  
اداء الوقية والثالث كثرة الفوات وحدها اذا صار الفاتحة شأنا بخروج وقت السادسة ليسقط الترتيب  
فيجوز الصلوة السابقة الفوات على ضربين حديثه وقديمة الحديث قد مررت والقديمة بان ترك الرجل صلوة  
ايام محاذة ثم قدم قبل ان يقضيها بعد دهر طويل ثم اشتغل بآداء الصلوة في مواقيت ما ترك صلوة وهو اذا كان  
الفاتحة الحديثة لم يسئ انفس الامر بحال الماضي كان لم يكن رجل على العصر وهو اذا تركه لم يصلي الظهر والعصر  
فاصل لان يكون في آخر وقت العصر حتى يسقط الترتيب غروب الشمس وفي حق جواب التاخير تغير الشمس حتى  
ان عندنا اذا قدر على اداء الظهر قبل تغير الشمس يقع العصر كله او بعضه بعد تغير الشمس فليدبر عات الترتيب

كان لا يمكن من اداء الظهر قبل تغير الشمس عليه الترتيب ثم فرضية العصر بفساد مطلقا عندهما وعند من يفصل  
موقوفان لم يعد الظهر حتى صار بعد هاست صلوات واكثر فقلب الكل جائزا وان عاد الظهر قبل ان يصلي ست صلوات  
يجب عليه عادة الكل حتى ان من ترك صلوة ثم صلى صلوات كثيرة قبل ان يؤذيها عند حرج يجب عليه عادة ما ترك  
فحسب عندهما يجب عليه ما ترك وخمس صلوات بعد ما ولو ترك صلوة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهو اذا ترك  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في يقضي المروكة ويعيد الحسن فان لم يقض المروكة حتى صلى السادسة جازت  
السادسة في قولهم جميعا ويقضي المروكة واختلفوا في الحسن التي بعدها صلوة وهو اذا تركه لم يصلي الا خمس  
قال ابو حنيفة لا يعيد الحسن وعندهما يعيد وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلوة وهو اذا تركه لم  
يصلي الحسن فان صلى الحسن ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض المروكات ولم يعيد السادسة حتى صلى  
السابعة وهو اذا فعل يجوز السابعة في قولهم جميعا وعليه قضاء الحسن المروكة واما السادسة قال ابو  
حنيفة لا يعيد السادسة وعندهما يعيد رجل ترك صلوة يوم وليلة فضاع كل صلوة صلوة والفتا  
كلها جائزة قد مرها واخرها واما الوقيات ان بدأ بها لم يجر وان بدأ بالفاتحة فالوقيات كلها فاسدة الا العشاء  
الاخيرة وهذا يوافق قول من يقول ان الترتيب اسقط لكثرة الفوات ثم يقضي بعض الفوات ويبقى الفوات  
من ستة يعق الترتيب بالصح انه لا يعق وفي الفتوى ترك الظهر والعصر من يؤمن بخلفين لا يدعي انهما  
الاولى فتحرى ولم يقع تحريم على شيء بدأ به ما شاء فان بدأ بالظهر يقضي الظهر ثم العصر قال ابو حنيفة يعيد الظهر  
وعندهما لا يعيد وبهذه المسئلة استدرك الامام ابو بكر محمد بن الفضل في الرجل اذا ترك صلوة قد ذكر بعض  
قال يلزم الترتيب لا يجوز اداء الوقية قبل قضاء المروكة الا اذا كانت المروكات اكثر من خمس ووجه من  
الاستدلال انه وجب الترتيب الظهر والعصر من يؤمن بخلفين وعسى يكون الصلوات بين الظهر والعصر  
من يؤمن بخلفين اكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون مع ما بعدها الى  
العصر من اليوم الثامن صلوات لكن لو كانت المروكات اقل من ست لا يمنع الترتيب لو ترك ثلاث صلوات  
الظهر والعصر والمغرب من ثلاث ايام عندهما يقضى ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب واختلف الشايع  
في قول من قال بعضهم يقضي سبع صلوات والفتوى على قولها رجل ترك في وقت العصر ان يصلي الظهر  
ولم يقم في الوقت الا ما يسع ثلثي ركعات فانه يقضي الظهر ثم العصر وان كان يسع في ست ركعات يصلي الظهر  
ثم العصر وان لم يصلي الفاتحة واشتغل بالوقية جاز عند حرج وعند من لا يجوز الا ان يفعل كذا الكوفي  
كتاب زهرين وفي الاصل لو تذكر في الفجر لم يصلي الوتر فسد فحج عند حرج الا ان يكون في آخر الوقت وعندهما  
لا يفسد بناء على ان الوتر واجبه عنده وعندهما سنة ولو كثرت الفاتحة وادان يقضيها يراعى الترتيب القضاء



وتفسيره اذ قضى فائتة ثم فائتة ان كان بين الاولى والثانية فائتة ست جازله قضاء الثانية وان كانت اقل  
من ست لم يجز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها بيان هذا الاصل رجل ترك الصلوة ثم اراد ان يقضى التامة  
يقضى ثلثين فجزا فائتة واحدة ثم ثلاثين ثم ثلاثين هكذا فعل جميع الصلوات الفجر الاولى جازية و  
الفجر الثانية فاسدة والفجر من اليوم الثالث جازية واما الظهر والظهر الاولى جازية والظهر الثانية فاسدة و  
ما بعدها الى آخر الشهر جازية واما العصر والعصر الاولى جازية والعصر الثانية والثالثة فاسدة والعصر الرابعة  
جازية وهكذا الى آخر الشهر واما المغرب والمغرب الاولى جازية والثانية فاسدة والمغرب الثالثة فاسدة و  
كذا اليوم الرابع والمغرب الخامسة والسادسة كذلك وما بعدها جازية واما صلوة العشاء كلها جازية قال  
رذ هذا قول الامام ابو بكر محمد بن الفضل وجوابه عن من المشايخ انه ان الكل جازية ولا يري الترتيب في القضاء  
اذ اكثر الفلوت بناء على الترتيب اذ اسقط بكثرة الفلوت هل يعنى ما بقى عليه شئ من الفلوت فيه رايانا  
الفضل اختار العود والامام المستخشي عدم العود هو الصحيح وبه يقضى مسافر صلى ثم راقص المغرب بثلثين  
مغربا والباقى جازية على قول واحد وعندهما يقضى المغرب اربع صلوات سوى المغرب هكذا ذكر في كتاب زر بن  
وقال الشيخ الامام الاستاذ طهيري الذي يقضى ست صلوات من كل عشرة صلوات وهكذا راي في فوائدهما  
والذي راجع الى الظاهر بغير وضوء والعصر بوضوء وهو نظير ان العصر جاز لا يجوز فان عاد الظهر ولم يعد  
العصر حتى صلى المغرب يجزى المغرب في الجامع الكبير مستحاضة توضح في وقت الظهر والدم سائل القطع  
قبل الشروع في الصلوة او بعد الشروع قبل تمامها فان لم لا نقطاع حتى غربت الشمس بعيد الظهر ولا بعد  
العصر والوصل في الثوب الجنب ناسيا ثم صلى في الطاهر وزعم انه يجوز لا يجوز ويجوز التي بعدها ولو قرأ في  
الوتر واليك نسعى ونخفف بالدال والضاد حتى فسد وتره وصلى الفجر مرة عمره هكذا يلزم عادة الوتر  
دون غيره من الصلوات في كل من رين رجل صلى الفجر وهو ذكر انه لم يصل العشاء لكن يزعم ان الوقت ضيق فلما  
فرغ من الفجر علم ان في الوقت سعة في العشاء والفجر فسد فجزى ولو صلى الفجر ثانيا ثم ظهر ان الوقت يسع للعشاء  
فسد فجزى ايضا ولو شرع في العشاء بعد ما صلى الفجر ثم طلعت الشمس اطلقت قبل ان يعقد قد التمسد فجزى  
جازية وان طلعت بعد ما عقد قد التمسد فيه خلاف عروف وهي المسئلة اثنا عشرية رجل اتمم العصر في  
وقتها فلما صلى ركعتين غرت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه تم العصر ثم يقضى الظهر ولو اتمم العصر في  
اول الوقت فطال القراءة فلما صلى ركعتين غرت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فكذلك ولو اتمم العصر في اول  
الوقت وهو ذكر انه لم يصل الظهر ثم احمرت الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخرى ولو كان ناسيا  
وقتا لا فتاح ثم تذكرها وقت الاحرام مضى فيها السائل في النوادر مسافرا قوما في آخر وقت العصر فلما صلى

ركعة غرت الشمس ثم قد عبه رجل في العصر حتى فان استخلفه الامام فتذكر الخليفة بعد الغروب ثم يصلي  
الظهر فسد صلوة او تذكر بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه ولو تذكر الامام الاول بعد الغروب  
انه لم يصل الظهر لم يفسد صلوة احد الا والعبرة بوقت الشروع في الصلوة وان ضيق والماتى بغير صلوة  
العصر يكون قضاء الاداء في فوايد خمس لآية الخلو في وفي شرح الشافعي ما في باب المستحاضة في الحايض اذا ظهرت  
في آخر الوقت اذ اتصل الاداء بجز كانت مؤدية لا فاضية رجل صلى كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد الفجر  
قالوا صلوة الفجر من اليوم الاول جازية وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام  
والفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل من يرى الترتيب يجوز وصلوة الفجر بعد اليوم الثاني جازية سواء كان يرى للترتيب  
او لا يرى **الفصل الحادي عشر في القراءة** في الاصل القراءة في صلوة الفجر في السفر بقراءة فاتحة الكتاب  
واية سورة شاء وفي الحضر بقراءة الركعتين اربعين وخمسين آية وستين آية سوى فاتحة الكتاب الى مائة آية  
ويستحب هذا على اختلاف احوال الناس في الصيف والشتاء وحسن صوت الامام وقوة القوم وضعفهم فقراء  
محبين يري المصلحة وفي الظهر مثل الفجر وفي العصر خمس عشرة وفي العشاء مثل العصر في المغرب يقصر الفصل  
هذا بيان الاولوية والسنة واما الجواز في كل ركعة من صلوة بآية اجزاء قصيرة كانت الآية وطويلة  
هو سئ وهذا عذرا وعندهما لا يجزى ما لم يقرأ في كل ركعة ثلاث آيات قصارا واية طويلة وهو قول  
الاول وهذا بناء على ان الركعتين يادى يادى ما يتناول اسم القراءة كالركوع والسجود والقيام في الاخيرين و  
الخطبة يوم الجمعة بتسبيحة والسبحي بارئ بالاف ولوقر في الركعة الاولى وركع وفي الثانية اخلف  
المشايخ فيه على قول واحد ولو قرأ آية الكرسي في الركعتين اخلف المشايخ فيه على قوله ايضا ولو قرأ آية قصيرة  
ثلاث مرات هل يجوز عندهما قبل جيز قاله سمعت من ثقة ان فيه اختلاف المشايخ وجه الامام في صلوة  
الفجر والمغرب والعشاء والجمعة والعيدين والتي تحاف في الظهر والعصر ثم المنقر في صلوة المخافة تحاف  
وفي صلوة الجهر تحجب بين الجهر والمخافة والجهر افضل فان كان متقلا ان كان في التمار تحافت وان كان في  
الليل تحجب بين الجهر والمخافة والجهر افضل ولم يذكر حد القراءة ولا شك اننا سمع نفسه جزيه اما اذا فتح  
الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه اخلف المشايخ فيه عن الامام ابو بكر محمد بن الفضل الامام ابو جعفر انه لا  
يجوز وعن الكرخي انه يجزى وهو رواية عنهم ولو كانت بحيث تجاوز شفيتها حتى لو قرب به انسان جها  
من فيه دخل صوت في اذنه وفهم ما يقرأ فانه محجة فالحاصل ان اذا في الجهر ان يسمع غيره وادى المخافة السمع  
نفسه وعلى هذا يعتمد وما دون ذلك محجة وعلى هذا التسمية في الذبيحة والاستثناء في اليمين و  
الطلاق والنكاح والعاق والبيع والشرء الكل في الجامع الصغير للامام اذا قرأ في صلوة المخافة بحيث



سمع رجل اورجلان لا يكون جهرًا ولا خفًا ان لم يسمع الكل القراءة في الظهر والعصر والعشاء وفي كل صلاة  
في ركعتين عندنا وتعينها في الاوليين واجبة قد مر في فصل المقدمة وفي الاخيرين الافضل ان يقرأ الفاتحة  
فان ترك علمًا كان سيئًا وان ترك ساهيًا فله التمسح به وان سجد لم يكن به بأس وان قرأ الفاتحة  
فمفضل وان سكت فمكروه وروى ابو سنان عن عمار بن ياسر ان شاء الله ان شاء الله وان شاء الله  
شاء سكت ولا يلزم التمسح به وان ترك الفاتحة فيها ساهيًا هو الاصح ويطلب الركعة الاولى في الفجر على الثانية  
بالاجماع وفي سائر الصلوات القراءة في الركعتين سواء عندنا وقال محمد بن عيسى يطلب الركعة الاولى على الثانية في  
الصلوات كلها وهذا الخبر في الفجر وحده لا طائلة في الفجر ان يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلثين وفي  
الركعة الاولى من ثلثين الى ستين آية في بعض شروح الجامع الصغير لا خلاف في طائلة الركعة الثانية على  
الاولى كونه اذا كانت ثلاث آيات واكثر وان كانت باقل من ذلك لا يكون **جسلاً** رجل صلى العشاء  
وقرأ في الاوليين سورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الاخيرين وان قرأ في الاوليين الفاتحة ولم  
يزد عليها شيئاً قرأ في الاخيرين بالفاتحة وسورة في ظاهر الرواية جهر بالفاتحة والسورة في الاخيرين  
رجل فاته العشاء فصلى ما بعد ما طلعت الشمس ام في ما قبلها جهر بالقراءة وان صلى وحده خاف حتما  
الكل في شئ الجامع الصغير وفي الاصل اذا قرأ سورة واحدة في الركعتين اختلف المشايخ فيه في الاضحية  
لا يكون ولا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وكذا الوقت وسط السورة او آخر سورة في الركعة الاولى  
وقرأ في الركعة الثانية وسط السورة او آخر سورة اخرى لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وفي نسخة  
الاية الحلواني قال بعضهم يكره والافضل ان يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب سورة كاملة في المكتوبات  
عجز الان يقرأ السورة في الركعتين وفي الفتوى القراءة في الركعتين من آخر السورة افضل لم سورة تمامها  
قال ان كان آخر السورة اكثر آية من السورة التي اراد قرأتها كان آخر السورة افضل ولكن ينبغي ان يقرأ  
في الركعتين آخر سورة واحدة ولا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فانه مكروه عند اكثر فاجمع  
بين السورتين في ركعة واحدة لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به والاشغال من آية من سورة اخرى وآية من  
هذه السورة بينهما آيات مكروه وكذا الجمع بين السورتين بينهما سور او سورة واحدة في ركعة واحدة مكروه  
وفي الركعتين ان كان بينهما سورة يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت  
السورة طويلة لا يكره كما اذا كانت بينهما سورتان قصيرتان وان قرأ في ركعة سورة وفي ركعة اخرى سورة فاق  
تلك السورة او فضل ذلك في ركعة مكروه وان وقع هذا من غير قصد بان قرأ في الركعة الاولى قل اعوذ  
برب الناس يقرأ في الركعة الثانية هذه السورة ايضاً وهذا كله في الفرائض لما في التوافل لا يكره هذه الجملة

في صلاة القاري المصد الامام في اليسر قراءة الفاتحة وحدها في الصلوة والفاتحة ومعها آية او آيتين مكروه  
في شرح الطحاوي وفي الاصل القارئ خلف الامام في صلوة لاجهر فيها يكره اختلاف المشايخ فيه بعضهم  
قالوا لا يكره واليه مال الامام ابو حنيفة وبعض شيوخنا قالوا على قولهم لا يكره وعندنا يكره صلى الله عليه وسلم  
قاعداً واذا اراد الركوع قام وركع فالافضل ان يقرأ حين قام بشئ من القرآن ثم يركع ولو لم يقرأ واستوى  
قائماً وركع جازماً اذا لم يستوي قائماً وركع لم يجز من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعنيتين في الركعة  
الاولى يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بشئ من البقرة فقرأ في القعدة آية او آيتين على وجه الدعاء بقوله ربنا  
لا ترغ قلوبنا الا بأشئ من القرآن على التالف في الصلوة لا بأس به ومشايخنا استحسنوا بقراءة المفضل اتمتعوا  
وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويقع التي ارادها يكره وكذا الوقت اقل  
من الآيات وان كان جازاً ولو كتب للركوع في الصلوة ثم بدله ان يريد في القراءة لا بأس به ما لم يركع ويكره ان  
يتخذ شيئاً من القرآن موقفاً لشيء من الصلوات يعني لا يقرأ غيرها في تلك الصلوة ولكن هذا اذا لم يرحلوا  
الصلوة يعنيها فان رأى لا يكره **جسلاً** وفي الجامع الصغير الامام اذا قرأ من الصحف فصل فاسد و  
عندهما حادثة ويكره الا يرى ان من لا يحسن شيئاً من القرآن عن ظهر القلب يكون ايما حتى يصلي غير قراءة وعلى هذا  
لا فرق بين ان يكون الصحف بين يديه او قرأ من الحراب فان كان يحفظه عن ظهر القلب لكن مع هذا ينظر  
في المكتوبات على الحراب يقرأ لا شك انه يجوز صلواته وكذا الوقت اقل في المكتوب على الحراب وعلى شيء آخر من  
كتب الفقه وغير ذلك حتى فهم من غير ان يقرأ بلسانه الصحيح انه يجوز خلاف ما اذا اختلف ان لا يقرأ كتاباً فان  
فقط وفهم ما فيه بحث عند محمد بن خلف الجدي يوسف امي صلى الله عليه وسلم يقرؤون ويقومون لا يقرؤون فصلاتهم جميعاً  
فاسدة فعندنا صلوة الامام ومن كان يشك حاله جازية وصلوة القاري فاسدة واجمعوا ان القاري اذا  
العادة والاسباب في صلوة الامام ومن كان يشك حاله جازية وصلوة الاسباب فاسدة والقاري والاممي اذا كان  
يصلي على واحد منهما على حدة جازت صلوة القاري دون الاممي عندنا جرح وعندنا يجوز كما في الاقدم  
وان لم يكن القاري في الصلوة جازت صلوة الاممي وقولنا صلوة الاممي لا يجوز وان لم يقيد به جواب المختار لما  
في المسئلة اختلف المشايخ على قولهم انه هل يفسد صلوة الاممي رجلان قوماً وقولهم في الركعتين الاوليين  
احد تقدم امياً في الاخيرين فصلواتهم فاسدة عند المالكية وكذا الواسطية في القعدة قبل ان يتعدوا  
التشهد فان اختلفت بعد ما تقدم تشهد على قائلها يجزئ صلواتهم واختلف المشايخ على قولهم ولا يفسد  
انه يفسد صلواتهم الامام اذا حضر القراءة ولم يستطع ان يقرأ فقدم رجلاً يجزئهم وعندنا لا يجزئهم  
هذا اذا لم يقرأ مقدار ما يجوز به الصلوة اما اذا قل لا يجوز بالاجماع رجل صلى اربع ركعات تطوعاً ولم يقرأ فيها



شيئا بعيد كعقبتين وهو قول محمد بن وهيب بن يوسف يعيد الاربع والمسئلة على ثمانية اوجه احدها ما  
ذكرنا الثانية ان يقرأ في الاخرين الاتفاق الثالثة ان يقرأ في الاخرين فقط فعليه قضاء الاولين بالاتفاق  
والاخرين لا يكون صلوة عندهما وعند من يكون صلوة ثمرة الاختلاف نظر في الاقتداء به واذا تمقه هل  
يكون حدثا الرابعة ان يقرأ في احدى الاولين واحدا في الاخرين فعليه قضاء الاربع عندهما وعند من قضا  
الاولين وعند من قضا الاربع فحسب خمسة ان يقرأ في احدى الاولين فحسب عندهم قضاء الاولين و  
عندهما قضاء الاربع السادسة ان يقرأ في احدى الاخرين فقط قول من اذكرنا واولاهم ظاهر قول ح  
مشبه والاصح ان يقرأ في احدى الاولين وواحد في الاخرين فعليه قضاء الاربعين بالاتفاق  
الثامنة ان يقرأ في الاخرين واحدا في الاولين فعليه قضاء الشفع الاول بالاتفاق ولو ترك القراءة في  
احدى ركعات الوتر واحدا ركعتي الفجر بفسد صلوة ولا يمكن اصلاحه في الوتر والفجر ولو ترك الركوع  
في الركعة الاولى والقراءة في الثانية يقوم ويعيد ركعتي سجدة ولو كان على القلب ان ترك القراءة في الركعة الاولى  
والركوع في الثانية لا يمكن اصلاح هذه الصلوة وعلى هذا المسافر اذا ترك القراءة في احدى ركعتي الظهر  
او العصر ولو نوى الاقامة قبل السلام يصلي ركعتين بغير اتيان صلوة ولو قرأ القرآن بالاحسان قد ذكرنا  
في فضل الاذان وشيئا في ايضا في كتاب الكراهية ان شاء الله تعالى رجل افتح الصلوة ولم يقرأ فقام فقرأ في صلوة  
وهو نائم لا يجوز له ان يختار يعني لا يعتد به وفي قول يعتد به في الفتوى وفي مقدمات شمس لائمة الحلواني وفي  
اشتباق وعشرين موضعاً للنوم حكم يقظه احدها هذه المسئلة انما المصل اذا نام في صلاته واحتمل لا يمكن البناء  
وكذا الوقي نائما يوما وليلة او اكثر صارت الصلوة مينا عليه كالوكان يقظان ولو وضع رأسه على كسبه  
وقام ليكن حدثا من في الطهارة الثالثة المتيمة اذا امر على الماء وهو نائم تنقص تيممه كاليقظان اذا امر على  
الركعة المصلى اذا نام وتكلم في حالة النوم تفسد صلوة ولو دخل فحكمه ياتي في فضل ما تفسد صلوة الحاكم اذا  
سمع آية السجدة من نائم يلزمه السجدة كما لو سمع من اليقظان وعلى النائم هل تجزئ فيه روايتان وعلى هذا اذا قرأ  
عند نائم فانتبه فاحبر ولو نام على القفا وهو متوج فوه وقطر قطرة من ماء المطر في فيه يفسد صوته وكذلك لو  
جامعها زوجها وهي نائمة صائفة يفسد صومها وكذلك النائمة المحترمة اذا جامعها زوجها يعلمها الكفارة وكذلك المحرم  
اذا انقلب وهو نائم على صيد قتلته يجب عليه الجحامة والنائم الحاج على البعير وقت البعير بعفوات فقد اوردت  
الحج ومنها اذا اخطا بامرته فتمت اجبت نائم لا يصح الحكة ولو جازت الحكة الى زوجها او ابنته عنده او هي  
نايمة قد دخل عليها زوجها صحت الخلوة ياتي في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى الوضع اذا ارتفع من ثدي نائمة  
ثبت الزناح ولو من المطلقة طلاقا رجعيًا بشهوة وهي نائمة صار رجعا ولو قبلته امرأته بشهوة وهو نائم

واتقوا على الشهوة ثبت حرمة المصاهرة ياتي في كتاب الطلاق والصيد المرمى اليه السمهم لو وقع عند نائم  
من ذلك الذمية يكون حراما كما لو ملت عند اليقظان ولو حلف لا يكلم فلا تأخذه اليه وهو نائم وكله ياتي  
في كتاب الايمان والنائم اذا انقلب على مائة انسان وكسرت يديه الضمان ولو نام تحت حمار فوقع اللبن  
عليه من سطح وهو نائم حرم عن الميراث وشيئا في كتاب الفرائض اثنا والعشرين رجل حمل النائم ووضع تحت حمار  
فسقط الحمار عليه ومات لا يلزمه الضمان وشيئا في كتاب الديات الكل في فوائده شمس لائمة **وما يشغل به**  
القراءة خارج الصلوة وفي الفتوى من اراد ان يقرأ القرآن ينبغي ان يلبس احسن ثيابه ويتعظم ويستقبل القبلة  
وكذا العالم يجب ان يعظم العلم ولو اراد ختم القرآن ختمه في الصيف في اول النهار وفي الشتاء في اول الليل  
ولو اراد ان يقرأ القرآن ويصلي يخاف ان يدخل عليه الرياء لا يترك القراءة والصلوة لاجل هذا وكذا ساير  
الفرائض قراءة القرآن مضطجعا لا بأس بها ويضم جليته عند القراءة رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فرائغا ففعل  
القرآن افضل من صلوة الطلوع وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه امرأ تعلم  
القرآن من الاعمال ان علمت من المرأة احب رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد والاخر يقرأ سورة الاخلاص  
خمسة آلاف مرة فان كان قارئا فقرأ القرآن افضل من قراءة سورة الاخلاص خمسة آلاف مرة عند  
ختم القرآن ان كان في المكتوبة لا يزيد على مرة وخارج الصلوة لم يستحسنه بعض المشايخ واستحسنه مشايخ  
العراق واهل الامصار اذا اراد التسمية ان كان لاجل قراءة القرآن يعقود قبله واذا اراد افتتاح امر لاجل  
يكسب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن استماع القرآن فالاثم على القاري وعلى هذا القول على السطح  
في الليل جهرا والناس نائم نائم المرأة اذا كانت تقرأ القرآن عند الغزل والرجل عند النسيج يجوز ان كان قلبها  
حاضرا وكذلك لو قرأ ما شأ ولا يشغله المشي والعمل عن القراءة فافاحة الكتاب لاجل المهمات بعد  
المكتوبة بدعة المقل يقرأ الامام قال في الفتاوى النسخة به القراءة كله بركة قراءة القرآن اشد على  
الشیطان من ساير الطاعات ولا يخرج القرآن في الحج والكنس والحام او في الحمام انما يكره  
اذا قرأ حرا فان قرأ في نفسه لا بأس به هو المختار وكذلك التمدد والسيح وكذا لا يقرأ اذا كان عورة مكشوفة  
او امرته هناك يغتسل مكشوف او في الحمام حد مكشوف فان لم يكن فلا بأس به بان ترصص وفي الجامع الصغير  
جنب اخذ صرة من الدارم فيها سورة من القرآن والمصحف بغلاف لا بأس به ولا يأخذها بغير صرة ولا المصحف  
بغير غلاف ولا يقرأ القرآن وانما يمنع من قراءة آية قامة وما دونها لا يمنع هو الصحيح وهذا اذا قرأ القرآن على  
قصد قراءة القرآن اما لو قرأ على قصد التشاء واقتراح امر لا يمنع في اصغر الروايات وفي التسمية اتفاقا انه لا  
يمنع اذا كان على قصد التشاء واقتراح امر ولا يضره كجنب عندنا والدائم المكسوف عليها سورة من القرآن



حكمها حكم المصحف والمصحف اذا كان مجلداً ان كان مشترطاً يمنع وان لم يكن مشترطاً لا يمنع كالحزبية ولو اخذ به  
عنهم انه لا بأس وكهه عامة مشايخنا واللوح المكتوب عليه آية نامة كالمصحف فان كان اللوح موضوعاً  
وسادة او جللاً لا بأس ان يكتب عليه حرفاً واحداً واختلف المتأخرون في تعليم الحائض واجنبى الاصح انه لا بأس  
به اذا كان يلقن بكلمة ولم يكن في قصده ان يقرأ آية نامة ويكره من المصحف ان يكتب عليه كلمة واحدة  
والفقه عندنا وعندنا في الاصح ان يحذفه لا يكتبه وفي الجماع الصغير لم يذكر الخلاف لكنه قال كتب الفقه  
كالمصحف لكن اذا اخذ بكلمة لا يكتبه ولو اخذ بكلمة لا بأس ولا يكتبه للحديث قراءة القرآن عن ظهر القلب لا ينبغي  
للحائض واجنبى ان يقرأ التوراة والابحار كذا روى عن محمد بن الطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال في الحديث  
اما من اجلين الى جانب المصحف ان لم يكن بخلافه لا يكتبه ولو كان المصحف معلماً من اللوح وهو من اجلين الى جانب  
المصحف لا يكتبه وفي الفتاوى المصحف اذا صار كالحل لا يقرأ فيه وخيف ان يضع يجعل في حرقه ظاهرة  
ويدفن القراءة في الاسباع جارية من المصحف احب الى واما وضع القلم على الكتاب لاجل الكتابة فلا بأس اما  
بدون هذا فيكده واما وضع القلم الذي عليه اسم الله تحت الطمسة فيكره الجلس عليه اقل من قال في هذا  
لا يكتبه اما جعل المصحف الجوال وهو يكتب عليه لا بأس وهذا كما يقول فمن وضع المصحف تحت راسه في  
السفر لم يخطئ لا بأس ولا غيره يكره ولو دخل بيت الحلاء وفي حبيبه درهم مكتوب عليه القرآن لم عليه السلام الله لا  
باس وقل لو كان على خاتمة اسم الله يجعل الفضل الى باطن الكف **وما ينص بهذا الدعاء** رجل يدعوه وهو ساهي  
القلب ان كان الدعاء على الرقعة فيفضل وان لم يكن وسعة فالدعاء افضل من تركه وينبغي ان يدعوا بما يحضر ولا  
يستظهره وابتداء الدعاء ان يكون بالشاء ويكره عند ختم القرآن في رمضان وعند الختم جماعة وبعد الفرية  
الاشتغال بالبسة او من الاشتغال بالدعاء **الفصل الثاني عشر في زلة القاري** وفي زلة القاري للصيد  
الشهيد به اذا جرى على لسان المصلح خطأ لا يخلو اما ان قرأ حرفاً مكان حرف او زاد حرفاً ونقص او قدم المؤخر  
واخر المقدم واما ان قرأ كلمة مكان كلمة او زلة او نقص او قدم المؤخر واخر المقدم اما اذا قرأ حرفاً مكان حرف  
ولم يغير المعنى بان قرأ ان السهل ان الظالمون لا يفسد وكذا قرأ آيات مكان آيات وهذا لا يخلو من المعنى  
وهو في القرآن فان لم يخلو من مائة ليس القرآن خوان قرأ كونه اقامين بالعبس واليتاميين والحج القيام  
عندهما لا يفسد وعند من يفسد وان اختلف المعنى وما قرأ ليس القرآن كما صحاح الشعير البشيين يفسد عند  
الحل ولا عبرة لقرب الخرج والعبرة لاتفاق المعنى عندهما وعند من لو جرت التل والاصل في هذا انه ان كان  
الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطامع الصاد فان الظالمات مكان الصالحات تفسد صلوة وان كان  
لا يمكن الفصل بين الحرفين لا بمشقة كالطامع الصاد والصاد مع السنين والتاء مع الطاء اختلف المشايخ في

قال اكثرهم لا يفسد وقال بعضهم تفسد ولو قرأ في الاما اضطرهم بالذال وبالطاء تفسد صلوة وفي نسخة الصد  
الشهيد به لو قرأ الطاء مكان الصاد والصاد مكان الطاء والسين مع الصاد تفسد صلوة عند عامة المشايخ  
منهم ابو طيخ وعند بعضهم لا تفسد منهم محمد بن سلمة ولو قرأ ليغيب بالصاد او بالراء او قرأ المفضول بالطاء او  
بالذال تفسد ولو قرأ الضالين بالطاء او بالذال لا تفسد والمفضول بالراء ولا الضالين بالراء لا تفسد ولو  
قرأ والعاديات ضحاً بالطاء تفسد الا عن موعة بالذال والصاد تفسد وبالطاء لا تفسد وتواغيظكم  
بالصاد لا تفسد فظاً بالصاد او غليظاً بالصاد تفسد وجو يوسل ناضرة فظاً بالطاء وقرأ الى ثمانية اظرف  
بالصاد لا تفسد وذلك بالصاد تفسد وبالطاء لا تفسد فظلت عن اقربهم بالصاد او بالذال لا تفسد كيدهم  
في تضليل بالذال لا تفسد وبالطاء تفسد الطين بالصاد تفسد واليك نسعى ونحذف بالذال وبالصاد تفسد  
وبالطاء ينبغي ان لا يفسد وان لم يفسد وبالطاء لا تفسد وبالصاد والذال يفسد ولا اله غيرك قرأ خير  
اختلف المشايخ في فساد صلواته من قرأ في بيت الحج بالطاء والذال يفسد وفروا ظاهره الاثم بالطاء او  
الصاد يفسد وكذا تاملوا بالطاء تفسد ولو قرأ بضم السين او بفتح السين او بالصاد او بالسين خائفاً  
وهو حسير بالصاد عسير بالصاد لا انفصام لها بالسين او بالذال لا انفصال ولو قرأ واصبر بالسين او  
تصطلق بالسين مستطير بالصاد فهل عسيتم بالصاد او قرأ فان عصى بالسين او قرأ صدركم بالسين  
او قرأ اللهم صل بالسين او سورة اتر لناها بالصاد او ارفعني لساناً بالسين ليسا بالصادين عن صدرهم بالسين  
فيها ولو كانوا يصرون بالسين او حسداً اذا حسد بالصاد او سايقاً شارب بالصاد لا تفسد صلوة في هذه  
المواقع ولو قرأ في البحر سراً بالصاد او نسياً منسياً بالصاد او فضل بالسين او وينا الى الصخرة بالسين او نصد  
الايات بالسين او قولوا قولا سديداً بالصاد او فاعلموا بالسين او فاعلموا بالسين او فاعلموا بالسين  
او فاعلموا بالسين او في صدر الناس بالسين ومن يرض فترضوا بالسين فيهما تفسد صلوة في هذه الوجوه  
لو قرأ ططفاً يخفضان بالسين تفسد ثمانية ايام حسوا بالصاد تفسد صلوة بالثناء من طلعها بالثناء فطوره الله  
التي فطر الناس بالثناء فيهما فطر السمت بالثناء وكانت من القانتين بالطاء فاذا هم يفتنون بالثناء ومن يفتنون  
رحمة رب بالثناء ومن يفتن بالطاء وحالة الخطيئة بالثناء ورحمة الشاء بالطاء والشيخ بالطاء فطاف عليها طائف بالثناء  
وينبش بالثناء تفسد صلوة في هذه المواقع ولو قرأ الشيطان بالثناء او مسطوراً بالثناء او قرأ ولو طاف بالثناء اخر  
وما ينطق بالثناء او قرأ فلا تكن صاحب الحوت بالطاء او قرأ حتى مطلع الفجر بالثناء لا تفسد صلوة في هذه القصور  
ولو قرأ أسخراً بالصاد او بالثناء لا تفسد صلوة وقيل بالصاد والطاء يفسد صلوة ولو قرأ فاطم الى العرو  
بالثناء لا تفسد وكذا بطر بالثناء او قرأ لاما اضطرهم بالثناء لا تفسد ولو قرأ التجات لله بالطاء والذال لا تفسد  
صلوة



وكذا الساطير والاولى بالتاء لا يفسد صلوة ولو قرأ اظلم والظن بالتاء لا يفسد وبالتاء والظن بالتاء ولو قرأ  
موسى فارغاً بالعين ان الشيطان يترغ بالعين ومن يترغ منهم عن ما بالعين لا يفسد صلوة في هذه الثلاث ولو  
قرأ الله ظن ان لا يجوز باللام قال ابو القاسم الصغار لا يفسد صلوة ولو قرأ في موضع بالظن لا يفسد فيه  
فقرنا بالتاء اختل في اجارها بالحاء اختل في الميم كذا في التاء لا يفسد صلوة ولو قرأ في موضع بالظن لا يفسد فيه  
بالتاء يفسد صلوة اذا دعي الله وحده بالعين لا يفسد بحسب اجاره بالحاء لا يفسد كسنا ميم لا قرأ ميمنا  
لا يفسد ولو قرأ انا اصطفتك لا يفسد ولو قرأ انا اصطفتك لا يفسد ولو قرأ في موضع باللام او سمع الله  
حمد باللام او سمع السرائر باللام يفسد ولو قرأ انا هو لا يفسد ولو قرأ انا هو لا يفسد ولو قرأ انا هو لا يفسد  
المخاطبة بطريق الغيبة او الغيبة بطريق المخاطبة كما في قوله تعالى فقال لما يريد بالتاء لا يفسد صلوة ولو قرأ  
ما سبقكم بالعين لا يفسد ولو قرأ لا تقبلوا لهم شهادة ابداً بالتاء يفسد صلوة ولو قرأ لا تقبلوا بعض الشين بالظن  
او فضل الله بالصاد لا يفسد ولو قرأ نزل الملائكة والروح او قرأ انا اسئلكم رجا ورجاء لا يفسد وتمامه  
في خطا الاعراب ياتي ولو قرأ الذي كان الذي لا يفسد وتكون مكان تفكرو لا يفسد والساعة موعدهم غير  
فسد ولو قرأ فاما اليتيم فلا تنكم واما السائل فلا تنكم لا يفسد ولو قرأ كان الوسطى الاسطى او قرأ كان الوتر  
الاثنى لا يفسد ولو قرأ صراط الصاد والذل والسين والراء لا يفسد مطلع الفجر بالتاء لا يفسد وفي الفتوى  
هذا كله اذا قرأ خطأ فان قرأها كان الخاء حمداً بالعين نحو قرأ الحمد لله بالحاء والرحمن الرحيم بالحاء او سبحان  
رحمك العظيم بالذال والضاد او سمع الله من حمد بالحاء او الغضوب بالذال واعوذ او الصمد بالسين والتميمات  
بالحاء ان كان حمداً بالليل والنهار وفي تصحيحه ولا يقدر على ذلك فضله جارية وان ترك حمد فضله  
فاستد ان يجعل العرف في تصحيحه ولا يسهل ان ترك حمد في باقي عمره ولو قرأ صلياً كان صاحبه لا يفسد وكذا  
لو قرأ ان هذا الشيء عجب كان شئ عجب كذا الوتر ان ليس مع العقاب انك لغفور رحيم ولو قرأ بسم الله بالسين  
او التاء وهذا الاشع او كان اللام بالياء التاء والراء ولا يطاوع لسانه في غير ذلك فان كان فيه بدل الكلام  
تفسد صلوة ولو قرأ خارج الصلوة لم يكن جوازاً بعد ذلك ان لم يكن ان يتخذ ايات من القرآن ليس فيها تلك الحروف  
يفعل ولا يسكت وعلى قاي لا يزل حمد ولا يقدر لا يفسد صلوة وبه فخذ وان كان لا يتقبل الكلام  
ان لم يكن ان يتخذ ايات من القرآن ليس فيها تلك الحروف يتخذ الا فاتحة وكذا نستعين بالسين ولا ينبغي غيره  
ان يقدر به وكذا التمام وهو الذي لا يقدر على اخراج الكلمة الا بعد ان يريد في صدره كثيراً لا ينبغي ان يقدر به  
وكذا الفا وهو الذي لا يقدر على اخراج الكلمة الا بعد تكرار الفاء وكذا من لا يقدر على التكلم بحرف من الحروف  
لا ينبغي ان يؤتم وكذا من يقف في غير موضع ولا يقف في موضع لا ينبغي ان يؤتم وان كان الامام يتنحى عند القراءة

ان لم يكن ذلك منه لا بأس به وان تنحى التحسين الصلوة لا يفسد صلوة من بسط شيخ الاسلام خواهر زاده  
وان كثرت في غير الواجب ان يكون ما يترك بالصلوة خلفه فيكون هو افضل ثم في الثلث ان وجد ايات ليس فيها  
تلك الحروف فترك تلك الايات وقرأ الايات التي فيها تلك الحروف فاكثرت صاحبنا في الواجبات لا يجوز صلوة  
وان لم يجد ايات ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوة وهل يجوز صلوة بدون القراءة اخلف المشايخ فيه **نسخ**  
وفي نسخة الصد الشهد لو قرأ حرفاً على حرفاً في غير العنق بالقديم تفسد صلوة كقوله كفص ما كول وكذا  
قرب من قسوة قسوة وان لم يتغير العنق عند من يفسد وعند من لا يفسد فاعفاء او حي كان حي لا يفسد صلوة  
هو المختار واما الوتر بان ترك الحروف كان او حي اعياقاس قولها ينبغي ان يفسد وقاله سمعت المسئلة الشيخ  
الامام ستاذ طهر الدين خالي **نسخ** فان زاد حرفاً فان كان لا يغير العنق لا يفسد صلوة عند عامة المشايخ  
عن من هو رويان صورته لوقه وان في المنكر زيادة الياء او قرأ انا رادوه اليك رادوه بدل الين وراودوها  
رودوها بدل الين او قرأ ليعد حردده يدخلهم بزيادة الميم وكذا في قوله يدخلهم جنات كان يدخله فان غلب  
يفسد بخوان قرأ وزر ابيد بثوبه كان وزر ابيد او مشاوي ثاني وان سعيكم لشيء بزيادة الواو وباسين  
القرآن الحكيم وانك بزيادة واو تفسد **نسخ** نقصان حرفاً ان كان لا يغير العنق لا يفسد صلوة بالخطا  
نحو قرأ وجاءهم سئلنا بترك التاء او نوق من بعد ملجاء هم البيئات وان غير العنق يفسد بخوان قرأ والهاء  
اذا تجبى ما خلق الذكر والانثى باسقاط حرف الواو وكذا لو اسقط حرفاً من الكلمة نحو قرأ انا جعلناه قرأنا  
عربياً واسقط العين واسقط الياء ولو ترك الحرف الاخر ان كانت من ذوات الثلاثة تفسد صلوة بخوان قرأ  
ضرب الله مثلاً واسقط الباء من ضرب وان كان على ربة احرف وخمسة صحاح فاسقط الحرف الاخير لا يفسد  
صلوة بان قرأ وادوا ما مال اسقط الكاف من مال ان ترك حرفاً من الكلمة نحو قرأ حتى مطلع الفجر ان يقع  
على الجيم لا يفسد صلوة **نسخ** ان حصل حرفاً من كلمة اخرى نحو قرأ اياك نعبد ووصل الكاف بالنون او غير  
المضغ على هم ووصل الياء بالعين او سمع الله من حمد ووصل الهاء من الله باللام والتصحيح انه لا يفسد ذلك  
وكذا لو ترك ذلك وكذا اذا جاء بضم الله **نسخ** وهذا هو ترك التشديد في موضع او في التشديد في غير  
موضع فان كان لا يغير العنق بخوان قرأ ملهونين انما اتفقوا اخذوا وقتلوا بقتل لا يغير العنق بان قرأ على عز وجل  
الناس وقوله وظللتنا عليهم الغمام وقوله ان النفس الامارة بالسوء بترك التشديد اخلف المشايخ فيه وفي  
عامة المشايخ انه يفسد وقوله من ظلم عن كذا ييات الله بترك التشديد وشدة الدال في قوله من كذب  
على الله اخلف المشايخ فيه ولو ترك التشديد في قوله يدع اليتيم ولم يعرف الفرق وقوله اذما اراد الله  
اخلف المشايخ فيه وفي قوله فاولئك هم العادون لو قرأ مع التشديد تفسد صلوة ولو ترك التشديد في قوله



ايك انفسدواياك نستعين او قد الحجة رب العالمين بدون التشديد والمختار انه لا يفسد صلوة وكذا ان يجمع  
الموضع وان كان قول عامة المشايخ انه نفسد كما ذكرنا من قبل ولما ترك المدان كان لا يغير المعنى بان قراء  
اولئك بل اريدوا ان اعطيتك بدون الله لا يفسد ان كان غير بان قراء سواء علمهم بترك المذ وكذا في قوله  
دعا ونذا والمختار انه لا يفسد كما في ترك التشديد **وما يفسد بهذا** خطأ الاعراب اذا الخرج الاعراب كان لا  
يغير المعنى نفسد صلوة كقوله لا ترفعوا صوتكم بكسر التاء او الرحمن على العرش بنصب النون وان كان غير المعنى  
صلوة نحو ان قراء عصى آدم ربه بنصب الهمزة ورفع الراء او قراء فسأ مطر المنذر بن بكسر اللام وان الله برئ من  
المشركين وسؤله بكسر اللام وليك انفسد بكسر الكاف او قراء جالوت بضم الجيم ورفع جالوت او قراء الصيوة  
بنصب الواو ونصب الهمزة مع الواو لا يفسد وكذا لو نصب الواو ورفع الراء ونصب الواو ونفسد صلوة  
وقال بعضهم نفسد في نصب الواو والوقف ايضا وفي النوازل لا يفسد في الكل وبقي في لوقر وانما يتلى ابراهيم  
ربه ورفع ابراهيم ونصب ربه لا يفسد صلوة في الكل ولوقر اذى قوة عند ربي العرش كان لا يفسد صلوة ولو  
قرا ان ان سلنا عليهم **وما يفسد بهذا** لوقر هذا ان تلو كان تلو بالتأنيث افعى شمل لانه الحلو انفسد  
صلوة فاخبر ان هذه قارة معروفة فامسح جمع القراء في مسجد واسمع القارة ولوقر حتى حين العيين كان الحاء  
او سجا طويلا بالحاء او جل من ليف كان جل من سدا وقرأ رطرا وقرأ اننا ضلنا بالطاء لا يفسد صلوة  
ذكرنا من الصور قراء ولوقر ما ليس المصحف الامام بل المصحف المنسوخ نحو مصحف بن مسعود وابي بكر كعب  
ان لم يكن معناه في المصحف الامام ولم يكن ذلك ذا كرا ولا تسبعا نفسد صلوة وان كان معناه في مصحف الامام  
لا يفسد صلوة في قياس قراءها اما على قياس قول من لا يجوز **جس** ان كان الكلمة التي قراءها  
كان كلمة تقرأ بها لا يفسد نحو ان قرا كان العليم الحكيم والخبير البصير والسميع او كان لا يتم الفاجر ولو  
قرا فلا يظنون الى الابل الى قوله والى الجبال كيف سطحت فعلى قياس قول من لا يفسد وكذا انصب مكان سطحت  
وخلقت كان غير وعلى قولها ينبغي ان يفسد وان لم يكن في القرآن تلك الكلمة ولكن تقرأ بها معانج ومع  
لا يفسد وعن من يفسد نحو ثيابين كان ثوابين وقدم وان لم يكن تلك الكلمة تسبعا ولا تحميدا ولا ذكرا وان  
كان في القرآن ولكن تقاربان في المعنى نحو ان قرا وعدا علينا انا كنا غافلين كان فاعلين وقراء ان ترك الشيطان  
او الشيطان على العرش او ابراهيم ربه وخوها ما لو اعتقد بكفر عند عامة مشايخنا يفسد بعضهم قالوا على  
قياس قول من ينبغي ان لا يفسد والصحيح من مذهب من انه يفسد ومحمد بن قائل الرازي كان يفتي بانه لا يفسد  
وكذا لوقر واذكر في الكتاب ليس كان اذ ليس او شهد بالجنة لمن شهد الله له بالنار وعلى القلب قال الفقيه  
قرا في الصلوة اعجز ان يكون مثل هذا العبار كان الغراب سالت الفقيه ابا جعفر فقال لا يفسد صلواتك

وكذا

وكذا لوقر فاحشهم ولا تحشون في النوازل وفي مجموع النوازل لوقر الست بركم قالوا نعم يفسد صلوة ولوقر  
افرايم ما خلفون مكان تنون يفسد ويحتمل ان لا يفسد والظاهر هو الفساد ولوقر اذ قال انت العزيز الحكيم  
مكان الكريم لا يفسد ذكره الامام الشافعي يعني الحكيم في زعمه وقيل يفسد وبالاول يفتى ولوقر اهل الكرم  
البر مع انه قراء ما بعد ما حرم عليكم ما دمت صيدا البر لا يفسد ولوقر عند طلوع الشمس وعند غروبها كان  
قبل يفسد ولوقر وكل صغير وكبير سقط لا يفسد ولوقر والنار عاتت نرا لا يفسد ولوقر انا مرسلو اكل  
والكلب البغال لا يفسد ولوقر شركاء كان شفعاء يفسد الكل في مجموع النوازل **نوع منه** لوقر كلمة على طر  
او اخر كلمة عن كلمة ان لم يغير المعنى لا يفسد نحو ان قرا لهم فيها زفير وشهيق وقدم الشهيق على الزفير وانبتا  
فيما حبا وعينا قدما العنب على الحب او قدما اتقى على اتقى او قدما كلمتين على الكلمتين ولا يغير المعنى نحو ان قرا لوقر  
تسوق وجوه يوم تبيض وجوه او قرا وكنتنا عليهم في ما ان العيين والعين والنفس بالنفس او قرا العبد بالعبد  
الحوالج وان كان غير يفسد نحو ان قرا ذلكم الشيطان يخوف اولياءه في حقهم ولا تخافون اما لوقر انما  
ذلكم الشيطان يخوف اولياءه في حقهم ولا تخافونهم لا يفسد صلوة او قرا اذا الاعناق في غلاهم لا يفسد  
لوقر لمقتدرت مما كنتم تسألون لا يفسد ولوقر اولوا الطمسا على كانتهم لا يفسد واليسين مكان العرش  
او على القلب يفسد في مجموع النوازل **نوع منه** لوقر كلمة ان كان لا يغير المعنى لا يفسد بان قرا فان الله كان اعباد  
خير ابصير ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات واحسنوا واولئك هم خير البرية لا يفسد فان لم يكن تلك  
الكلمة في القرآن على قياس راي من يفسد نحو ان قرا فيها فاكهة ونخل وقفاح ورمان لا يفسد عند عامة مشايخ  
وعند من يفسد ولوقر المعنى يفسد نحو ان قرا ان الذين آمنوا وكفروا وعملوا الصالحات واولئك هم خير البرية  
او قرا انما على لهم ليزدادوا اثما وجمالا وكذا لوقر فاما من طغي وآمن وآثر الكوفة الدنيا فان الحليم هو المأوى  
وكذا لوقر فاما الذين في قلوبهم مرض يفسد وكذا في كل مضراد الظاهر كذا حكى عن الشيخ الامام الاستاذ  
قال رحمه وهذا مشكل لان فيه زيادة كلمة لا يغير المعنى وانما يفسد وقد اريد نصا في موضع انه لا يفسد  
ولوقر لو ان العرق لله جميعا بزيادة لو يفسد **جس آخر** لو ذكر آية مكان آية ان وقف عند ذلك وقفا فاما  
ثم ابتدأ بآية اخرى او ببعض آية لا يفسد كما لوقر والعصر ان الانسان ثم قال ان لا بار في نعيم او قرا النبي  
الى قوله وهذا البلد الامين ووقف ثم قرا لقد خلقنا الانسان في كيدا وقرا ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
ووقف ثم قال واولئك هم شر البرية لا يفسد اما اذا لم يقف ووصل ان لم يغير المعنى نحو ان قرا ان الذين  
آمنوا وعملوا الصالحات فاهم جزاء الحسن مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس او قرا وجوه يومئذ عليها  
عذرة ترهقها كفرة واولئك هم الكافرون حقا لا يفسد اما اذا اغير المعنى بان قرا ان لا بار في نعيم وان العباد



الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية ان الذين كفروا من اهل الكتاب المشركين نازحهم  
خالدين فيها اولئك هم خير البرية او قرأ ووجه يومئذ على ما عتبه ترهقها اولئك هم المؤمنون حقا انفس  
عند عامة علمائنا وهو الصحيح **جنس آخر** اذا وقف في غير موضع الوقوف او وصل في غير موضع الوصل وابتدأ  
في غير موضع الابتداء ان كان لا يغير المعنى تغييرا فاحشا لا يفسد بخوان وقف على الشرط قبل ذكر الخبر ثم ابتدأ  
بالجزء الثاني من الصلوات فوقف ثم ابتدأ اولئك هم خير البرية او وقف بين الصفين  
الموصوفين بخوان قرأه كان عبدا ثم ابتدأ سكورا لا يفسد ولكنه وقف قبيح وكذا الابتداء وكذا الوقوف  
عند قوله انهم اصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا يفسد ولكنه وقف قبيح وان كان تغييرا فاحشا  
بخوان قرأه الله ان لا الله ووقف ثم ابتدأ بقوله لا هو عند عامة علمائنا لا يفسد ولو وقف على قوله  
قالت اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله لا يفسد صلوة بالاجماع **جنس آخر** لو نسب الى غير انفسه ان لم يكن  
المنسب اليه في القرآن بان قرأ ومريم ابنت عمران فاحلان يفسد صلوة بالخلاف وان كان في القرآن بان قرأ  
مريم ابنت لقمان او موسى ابن عيسى لا يفسد عندهم وهو احد الروايتين عن ابن عباس وعامة المشايخ ولو  
قرأ عيسى بن لقمان يفسد صلوة ولو قرأ موسى بن لقمان لا يفسد في نسخة الصدوق الشهيد وما يثقل بهذا  
لو قرأ القرآن في الصلوة بالاحسان غير الكلمة تفسد وان كان ذلك في حروف المد واللين وهي المياء والالف  
والواو لا يفسد الا اذا فحش وان قرأ بالاحسان في غير الصلوة اختلف المشايخ فيه وعامةهم كرهوا ذلك  
وكرهوا الاستماع ايضا وقد مر في هذا في فصل الاذان **الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلوة**  
**وما يفسد** مشتمل على ثلثة اجناس الاول في القول المفسد والثاني في فعل المفسد الثالث في افعال الصلوة  
اذ اكتم في صلوة عمدا او ناسيا او نائما ليسر او كثير قبل ان يعقد قدم الشهيد فسد صلوة في التناول  
ولو ضل في النوم في الصلوة ثم نهته لا ينقض طهارته ولكن يفسد صلوة هو المختار وضل الصبي في الصلوة  
وضل البالغ سواء استحسن او لم يسلم على انسان ورد السلام يفسد صلوة ولو اراد ان يسلم على انسان  
ناسيا او سهيا فقال السلام ثم علم فسكت يفسد صلوة وفي الجامع الصغير ولو بلغ صلوة ان سال المذبح  
من غير صلوة لا يفسد صلوة وان فحش وحصل بحروف ان كان من ذكر الجنة او النار لم يفسد صلوة  
وان كان من روج او مصيبة يفسد صلوة عند ما خلا في يوسف وعن محمد انه كان بحيث لا يملك نفسه  
لا يضر ذلك اصل المسئلة الا بين والمتاوه وعلى هذا ان كان ذلك من ذكر الجنة او النار لا يقطع ومن روج  
والمصيبة يقطع وعن ابن لا يفسد في التاوه يفسد في الاصل عند ان في الحرفين لا يفسد  
صلوة وفي رتبة حرف تفسد في ثلثة احرف اختلف المشايخ فيها عاقولها والاصح انه لا يفسد وما لم يفسد

ولو فحش التراب عن موضع سجدة ان كان غير مسجوع لا يفسد صلوة كالنفس لكن ان تعذر كبره وان كان مسجوعا  
وتفسد ان يكون له حروف مجاهدة فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلوة فان جرى على لسانه فهو هروث و  
يساق به الذابة فعلى ما ذكرنا في اوله ولو ساق الذابة على الصفقة العادة لا يفسد فكذا الوضوء ما يفعل في  
دعاء يجزئك اللسان وضوءه على الانسان بخلاف لبس وثبت وان تنحى لعجز او عطش او جشيت فصل بالحرف  
في عفو وان كان التفتيح من غير عذر ينبغي ان يفسد صلوة عند ما خلا في يوسف رجل عطش صلوة  
فقال له رجل في الصلوة يرحمك الله فهذا كلام يفسد صلوة اما اذا كان العاطس في الصلوة يرحمك الله  
وخطب نفسه لم يضره ولو قال الحمد لله لا يفسد صلوة وينبغي ان يقول في نفسه والاحسن هو ان يسكت ولو  
عطس في الصلوة فقال له رجل في الصلوة او في غير الصلوة يرحمك الله فقال العاطس من يفسد صلوة الصلوة اذا  
فتح على من ليس الصلوة ان اراد به قراءة القرآن لا يفسد صلوة عند الكل وان اراد به تعليم ذلك اهل تفسد  
صلوة وهل يشترط تكرار الفتح لفساد صلوة الاصح انه ليس بشرط ولو فتح على الصلوة جاز ليس الصلوة فاذا  
الصلوة يفسد صلوة ولو فتح على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ قدر ما يجوز به الصلوة ولم يثقل الى  
آية اخرى لا يفسد صلوة اخذ الامام بفحشه او لم يلقه وان كان بعد ما قرأ قدر ما يجوز به الصلوة ان  
انتقل الامام الى آية اخرى لا ينبغي له ان يفتح واراد به التعليم فسد صلوة وان اخذ الامام بفحشه تفسد  
صلوة الكل وان قرأ الامام قدر ما يجوز به الصلوة الا انه توقف ولم يثقل الى آية اخرى حتى فتح للمقدي  
اختلفوا فيه والاصح انه لا يفسد صلوة المقدي وان اخذ الامام بفحشه لا يفسد صلوة ولا ينبغي للمقدي  
ان يفتح قبل الاستفتاح ولا ينبغي للامام ان يلح المقدي ويركع ان قرأ قدر ما يجوز به الصلوة او ينتقل الى آية  
اخرى وفي الجامع الصغير الشهيد ولو قرأ قدر ما يجوز به الصلوة قالوا ينبغي ان يفسد صلوة واصله  
ان اخذ الامام المصرا اذا اخرج بخبر يسير فقال الحمد لله واخرج بخبر يسير فقال ان الله وان الله راجع  
او اخرج بخبر فقال سبحان الله او قال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب يفسد صلوة عند الكل  
وان اراد به جوابه فسد صلوة عندهما وقال ابو يوسف لا يفسد وفي الجامع الصغير الشهيد في قوله  
ان الله وان الله راجع اذا اراد به الجواب يفسد صلوة عند الكل ولو قال اللهم صل على محمد وقال الله اكبر لا  
تفسد صلوة بالاجماع ان لم يرد به الجواب اما اذا اراد به الجواب لبعضهم يفسد صلوة عند الكل وهو الظاهر  
وكذا لو قال جل بين يدي المصلي مع الله لها آخر فقال للصلاة لا اله الا الله واراد به جوابه تفسد صلوة  
في بعض شروح الجامع الصغير وذكر القاضى الامام في نسخة ولو كان بين يدي كتاب موضوع وعند رجل  
اسم يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة واراد به خطاب يفسد صلوة وكذا ان كان في المسبقة واخرج



قال يا بني اركبنا واراد بخرابه تفسد صلوة وكذا لو قال رجل اسمه موسى وسيد عصا وما لك بهينك  
ياموسى واراد بخرابه تفسد صلوة وكذا لو قال رجل المصلى باى موضع مرت فقال يا بني مطلقه وقصر  
واراد بجوابه تفسد صلوة ثم هذه المواضع ان لم يرد جوابه لكن يريد به اعلم انه في الصلوة لا تفسد  
بلا خلاف وكذا لو مرت جارية بين يدي المصلى فقال سبحان الله واوحى يديه ليصرفها لم يقطع صلوة  
احب الى ان لا يفعل كل هذا التسخير والاشارة والذعاء في الصلوة بكل شئ في القرآن وما شبه الدعاء  
وما يشبه الحديث والذي يشبه كلام الناس اللهم زوني فلانة والله اكسنه ثوبا اللهم العن فلانة لا تفسد  
صلاته ولو قال اللهم ارضني فلانة الاصح انه تفسد وكذا لو قال اللهم اقض ديني والذي لا تفسد سؤال  
الحجة والتعويض فلان لو قال اللهم ارضني الحج لا تفسد صلوة ولو قال اللهم اغفر لي ولوالدي ولوالتي  
والثمنات لا تفسد صلوة ولو قال اللهم اغفر لعمي وكذا في نفس اختاره الفضل ولو قال اللهم اغفر لعمي  
قال شمس لا ية الحوائى لا تفسد ولو قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا تفسد ولو قال اللهم ارضني فلانة  
لا تفسد والحاصل انه ان سأل يستحيل سؤاله عن الخلو لا تفسد اذا كان في القرآن او كان ما ثور وفي  
الجامع الصغير لم يشترط كونه في القرآن او كونه ما ثور بل قال ان كان يستحيل سؤاله من الخلو لا تفسد وما لا يحتمل  
فسد الكل في شرح الجامع الصغير ولو لم يلج الحاج في الصلوة تفسد صلوة ولو قال المصلى في ايام التشريق  
الكبرى لا تفسد صلوة ولو اذن واراد به الاذان فسد صلوة وقال ابو يوسف لا تفسد حتى يقول  
حي على الصلوة حي على الفلاح وكذا اذا سمع الاذان في الصلوة فقال المصلى مثل ذلك والرد بجواب الاذان  
على هذا الخلاف عندنا لا تفسد وعندنا لا تفسد الا بالصلوة والفلاح ولو صلى على النبي صلى في الصلوة  
ان لم يكن جوابا لغيره لا تفسد صلوة وان سمع اسم النبي صلى فقال ذلك جوابا له نفسا ولو قرأ رجل ما  
كان محمدا ابا احد من رجالكم فصل عليه جل في الصلوة لا تفسد وكذا الوقوف ذكر الشيطان فقال هو في  
الصلوة لعنة الله لا تفسد وفي فوائد القاضى الامام ابو علي النسفي لا يفسد خية او عقر فقال بسم الله  
الرحمن الرحيم تفسد صلوة عندهما وعندنا لا تفسد المصلى اذا فرغ من الفاتحة فقال المصلى بتسديد  
اليه تفسد صلوة وعندنا لا تفسد لان في القرآن مثله وعليه الفتوى ولو قرأ امين بغير المذبح ولا التلبيذ  
للدعاء غير تفسد صلوة وينبغي ان يقول بغير مبد ولا تسديد وهو خيار الادباء وامين بالمذبح والتسديد  
اختيار الفقهاء واصله يا امين استجب لي امين امين من اسماء الله تعالى لكن اسقط ياء النداء ادخل اللام  
في الفتوى باب السنين ولو نادى رجل فقال قرأ الفاتحة لاجل الهات فقرأ المسبوق لقائل ان يقول  
تفسد صلوة ولقائل ان يقول لا تفسد كالتسبيحة وفيه خلاف الشايع وعن الامام الاستاذ خالى

انه اذنى بالفساد وببقيتي وفي شرح الطحاوى رجل صلى العشاء فلما صلى ركعتين ظن انها ترويح او سلم  
الظهر على الركعتين غلطت انما جمعة استقبال الصلوة اما اذا ظن انه صلى اربع ركعات فسلم لا يقطع الصلوة  
المقدى اذا نام قبل ان يشهد فلما استيقظ وشرح في التشهد سلم الامام يجوز صلوة المقدى وساقى على  
الخلاف رجل صلى وجرى على لسانه نعم ان كان هذا الرجل يعاد في كلامه نعم نفسا صلوة وان لم يكن عادة له  
لا تفسد وجعل من القرآن ولو قال بالفارسية ارى الصحيح انه لا تفسد كانه قرأ القرآن بالفارسية وما  
**يصل بند** وفي الفتوى اذا تذكر في صلوة قد ذكر شعيرة او خطبة قرأها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوة  
وفي الاصل المتيقن اذا وجد الماء في الصلوة تفسد صلوة ان كان قبل ان يفرغ من التشهد او بعد ما فرغ من  
التشهد او في سجدة السهو او بعد ما فرغ منها قبل ان يشهد او ما يشهد قبل ان يسلم عند سجدة فان وجد بعد  
ما سلم قبل ان يسجد السهو فوصلته تامة وكذا ان سلم احدى التسليمين وعندنا لا تفسد في الوجوه  
كلها بعد ما فرغ من التشهد بناء على ان الخروج من الصلوة بفعل الصلوة فرض عندنا وعندنا لا يثبت على هذا  
اشاعرة فمسئلة احدهما ما ذكرنا الثانية اذا انقض وقت من سجدة مسحة في هذه الحالة الثالثة ما سمع الخفين  
اذا وجد في خف نجاسة في هذه الحالة فترعه والنجاسة اقل من قدر الدرهم وهذا اذا كان الخف واسعا  
بحيث يخرج رجله من غير حاجة كثيرة بحيث لو وجد هذا في خلال الصلوة لا يقطع الصلوة اما اذا كان كال  
حذاء في ترعه الى الحاجة كثيرة بحيث لو كانت في الصلوة تفسد الصلوة يجب ان يكون الصلوة تامة بالاجماع  
لوجوه الضعيف عند الرابعة في صلى الجمعة اذا خرج وقت الجمعة في هذه الحالة الخامسة صلى الفجر اذا طلعت  
الشمس عليه في هذه الحالة السادسة العار اذا وجد ما يستبرئ به عورة في هذه الحالة السابعة الاتي اذا  
تعلل القرآن في هذه الحالة الثامنة القارى اذا استخلف لغيره في هذه الحالة التاسعة الموى اذا قد علم القيام  
والركوع والسجدة في هذه الحالة العاشرة المصلى اذا تذكر فائتة في هذه الحالة وفي الوقت سعة والحادية  
عشر صاحب الحج السائل اذا برز حجه او ذهب الوقت في هذه الحالة والمستحاضة كذلك الثانية عشر  
اذا كان على ثوب نجاسة اكثر من قدر الدرهم وهو لا يجد الماء فوجد الماء في هذه الحالة والزيادة على هذا اذا  
تغيرت الشمس هذه الحالة وهو في قضاء فائتة وفائت الفجر اذا شرع في قضاءها فزال الشمس هذه الحالة  
وكذا اذا سمع على الجيار فسقطت عن برز في هذه الحالة المتوخى اذا قدرى باليتم فحدث الامام فاستخلف  
هذا المتوخى فزاد هذه الخليفة ماء لا تفسد صلوة لما فرغ من باب التيمم ان الامام الاول لو راى الماء بصره ولا  
الخليفة والقوم لا تفسد صلوة ما راى القوم المقدى اذا راى البول على ثوب الامام اقل من قدر الدرهم هو  
يرى ان لا يجوز الصلوة معها والامام يرى جواز الصلوة معها فالمقدى يعيد الصلوة ولو كان الامام راى



فساد الصلوة والمقتدى رأى جوارها ولم يعلم الامام وعلم المقتدى بعيد المقتدى الصلوة رجلان يصليان  
واحدهما مقتدى والاخر وقطر قطرة من الدم على الارض فم كل واحد منهما انما صاحبه بطلت صلوة المقتدى  
ولو ذهب توشا واقتدى به صح ولو ذهب الامام قبله وتوشا جازت صلوة المقتدى في كتابه من بين  
**جنس آخر** في افعال الصلوة ما يفسد من ذلك وما لا يفسد المرأة اذا ارضعت ولها في الصلوة تفسد  
صلواتها وكذا الوعاء الصبي وارتفع من ثديها وهي كانه فتر لبنها وان مصصة او مصتين ولم ينزل  
لبنها لم تفسد صلاتها وان مص ثلاث صلات تفسد صلاتها وان لم ينزل اللبن ولو كل او شرب شيئا او عاذا  
فسدت صلوة وان كان بين انسان شيئا فابتلع بصره ولو كان قد اخصه تفسد صلاته وضوءه ولو ابتلع  
دما خرج بين انسان لم يفسد صلوة ان كان اقل من فلا الفم وكذا اذا اقاء اقل من ملاء الفم وعاد الى  
جوفه وهو لا يملك لسأكه لا يفسد صلوة وتامم سلة التي ياتي في فصل الحديث وقال الامام خواهر زادة  
لو اكل بعض اللقمة وبقي البعض في فيه حتى شرب في الصلوة فابتلع الباقي لا تفسد صلوة ما لم يكن ملاء الفم  
قد اخصه لا يفسد وفي الرواية لم يذكر اخصه لكن قال يطلع شيئا بين انسان لم يضره قال في شرح  
كتاب الصلوة في باب الحديث والمقتدى بالخصه رواية سند عن ج في غريب الرواية في شرح الطحاوي هكذا  
ولو ابتلع سمسمه بين انسان لم يفسد صلوة ولو اخذها من خارج الفم وابتلعها فسدت هو الاصح ولو اكل  
شيئا من الحلاوة وابتلع عنها فدخل في الصلوة فوجد حلاوتها في فيه فابتلعها لا تفسد صلوة ولو اخل  
الفانيد او السكندر فيه ولم يعضه لكن يصلي والحلاوة تفصل الجوفه يفسد صلاته ولو رفع رأسه الى السماء  
فوقع فيه برة او ثلجة او قطرة مطر ووصلت جوفه فسدت صلوة وضوءه ولو كانت المرأة في الصلوة فجيها  
زوجها بين الخدين فسد صلاتها وان لم ينزل لبنها بلة وكذا الوقتي البشوة او غير البشوة او سمى بالبشوة  
لانه في معنى الجماع اما لو قبلت المرأة المصرا ولم يشتمها لم تفسد صلاته ولو نظر الى الفرج المطلقة طلاقا  
رجعيا عن ثلوة يصير رجلا ولا تفسد صلوة في رواية هو المختار كذا الوصل في يمين محلول الجيب فوقع بصره  
في الركوع او في السجدة على عورة لا يفسد صلوة وقد ذكرنا ولو رأى انسان من تحت القميص عورة المصلا  
تفسد صلوة ولو نظر الى شيء مكتوب فهم ما فيه ان نظر غير مستفهم لا يفسد صلوة ولو نظر مستفهما فهم يفسد  
عند محمد وبه اخذ الفقيه ابو الليث وعند سب لا يفسد وبه اخذ شيخنا به وكوكب قد ثلاث كلمات  
صلوة تفسد صلوة وان كان اقل من ذلك لا في الفتوى والمقتدى بثلاث كلمات في مجموع النوازل ولو وضع  
على كاسد صلاته اذا كثرت وكذا لو كان في فيه هليلج فلا يفسد وان لم يملكه لكن دخل منه شيء ليسر لا يفسد  
صلوة ولو اذهن رأسه او حية او كحل او جعل ماء الور على رأسه فسدت صلوة قبل هذا اذا ناول القادر

فصب الذهب على عين امه لو كان في عين فصب رأسه او حية لم تفسد صلوة ولو سرج رأسه او حية في الصلوة  
تفسد صلوة ولو سلم انسان على الصلي فاشار برأسه او بيمينه او باصبعه لا تفسد ولو صاح في الصلوة  
رجلا يريد بها التسليم فسدت صلوة اما اذا اخبر عن شيء فخر برأسه بلا او نعم وبسئل الصلي لم يفسد  
فاشار باصبعه ثلاثا او ما الشبه لا تفسد صلوة في الحواشي ولو تنف شعرة او شعرتين برة او مرتين لا تفسد  
صلوة وان تنف ثلاث مرتين ولو حل ثلاثا في ركن واحد يفسد صلوة هذا اذا رفع يده في كل مرة اما  
اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد صلوة لانه حل واحد وكذا الوقول القلة مرارا متدا ركعتين صلاته ولو  
كان بين القتلات فرجا وخفي لا تفسد صلاته وقال ابو حنيفة لا يقتل القلة في الصلوة ويدفنها كالحجر  
وقال لم يلقها حب الى من دفنها وكلامه لا بأس به وقال ابو يوسف يكفر كلاما او ما قتل العقر في الحية في  
الصلوة فلا تفسد الصلوة وسواء حصل القتل بضربة او بضربة هو الاظهر وهذا اذا مر بين يديه وخفي  
ان يؤذيه فان كان على عكس هذا يكن قتلها في الجامع الصغير وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدى  
واخذ الثعلب بيد ومشي اليه لا تفسد صلوة وان صار قد لم الامام ولو طار بجرح لم يفسد لكنه يكره  
ولو اخذ قوسا فزى بها فسدت صلوة يعني اخذ السهم ووضع على الوتر ومد حتى رمى اما اذا رمى بالقوس  
فلا تفسد صلوة كما لو رمى بالحجر ولو قاتل جارا تفسد صلوة ولو ضرب بالذبة مرة في ركعة ومرة اخرى لا  
تفسد وكذا مرتان ولو ضرب ثلاث ضربات في ركعة فسدت صلاته ولو ضرب انسانا بسوط او بريد فسد  
صلوة ولو قتل سيفا او رجا لا تفسد صلوة وان كان ثقيلا لا يجل الاجر بماله تفسد صلوة ولو وقع  
المال بيد او برأسه لا تفسد صلوة ولو ركب الذابة تفسد صلاته وان نزل من الذابة لا تفسد ولو رمى  
عليه وجن في الصلوة فسدت صلوة ولو نزع بروجه او بلكه لا تفسد صلوة ولو انقص من عمامته كوفرها  
مرة او مرتين لا تفسد صلوة فان نزع فسدت صلاته وكذا المرأة اذا تحببت فسدت صلاتها ولو غلق الباب  
لا تفسد ولو فتح المعلق فسد وكذا الوتر الذي برد او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل شيئا او ثوبا على  
عاتقه لم تفسد صلوة ولو شد الثوب لم يفسد ولو حل لا يفسد وكذا الوتر الميقص يفسد ولو حل لا يفسد  
ولو نزع العمامة على الرأس ووضعها على الارض او رفعها من الارض ووضعها على الرأس لم يفسد ولو لبس القميص  
تفسد ولو نزعها لا تفسد ولو تنقل او خلع نعليه لا تفسد ولو لبس الخفين فسد ولو لم يلبس دابة او شرا  
او نزع النعج فسد وان اسكها او خلع النعج لم يفسد ولو لبس القنسوة او بيضه او نزعها لا تفسد  
الاصل في هذا ان ما يحصل بيد واحدة فهو قليل وما يحصل بين يدين فهو كثير وهذا الاختيار الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل به وقال بعضهم ان كان بحال لوراء الانسان يتيقن انه ليس بالصلوة فهو كثير وان كان ليسكاته

ولو انقص ثوبا من ثوبه  
لا يفسد



في الصلوة وليس في السجدة وهو خيار العامة وقال بعضهم يفوض الى رأي المصلي فان استكثره فمكث  
الا فلا قال شمس لائمة الخواني وهذا القرب الى المذهب في حقيقة حيث يفوض الى رأي المصلي به ولو خالف المصلي  
وجمعه عن القبلة من غير عذر فسدت صلوة وكذا لو تقدم على الامام من غير عذر فلو كان الصحيح فآخر عن  
موضع قيامه او المرأة اذا سجدت وتولت عن جهة مصليها فسدت صلواتها قال القاضي الامام ابو علي النسفي لا يفسد  
صلواتها والبيت لها كما مسجد في حق الرجل ولو كان للفتى عن يمين الامام فجا ثالث وجذب المؤتم الى نفسه  
بعد ما كثر الثالث وقبله لم يفسد صلوة ولو لم رجلا فجا ثالث ودخل صلواته فقدم الامام حتى جاوز موضع  
سجوده ان تقدم قد ما يملك بين الصف الاول والامام لا يفسد ولو شئ صلوة ان كان قد صرف واحد لا  
تفسد وان شئ قد صفيين بدقه واحد تفسد ولو شئ الى صف ووقف ثم شئ الى صف آخر فوقف ثم شئ  
لا تفسد صلوة رفع اليدين لا يفسد الصلوة اما سوف الحارثية الرجلين فيفسد وبرجل واحد لا يفسد  
**جنس آخر** في افعال الصلوة وفي الاصل جل على اربع ركعات تطوعا ولم يفسد على اربع ركعات عمدا لا تفسد  
صلوة استحسانا وهو قول في القياس يفسد وهو قول من زعمه ولو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يفسد على اربع  
الركعتين الاصح انه يفسد صلوة ولو صلى ركعات او ثانيا ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه ولا يصح  
انه على هذا القياس والاستحسان ما قال الامام الشافعي الاصح انه يفسد قيسا واستحسانا ولم يذكر الامام الشافعي  
انه اذا لم يفسد وقام الى الثالثة هل يعود وذكر الامام الصفا في نسخة من الاصل انه اذا لم يفسد حتى قام الى الثالثة  
على قياس قول من يعود ويقعد عند ما لا يعود ويلزم سجدة السهو والاربع قبل الظهر حكمه التطوع والوتر  
حكمه حكم التطوع عند من واما عند من فيه قياس واستحسان وفي الاستحسان لا يفسد وفي القياس يفسد  
وهو المأخوذ هكذا ذكره الصدوق في التواريخ رجل زاد في صلوة ركعتا وسجد امتعده لم يفسد  
صلوة ولو زاد ركع وسجد في صلوة وهو يابم يفسد صلوة لانه زاد ركعة لا يقعد بها ولو نام في ركوعه او في سجوده  
جازت صلوة ولا يعيد بها فان سجد وهو يابم عارها ولو قعد في التشهد وهو يابم ثم صلى ركعة فمهمة جازت  
صلوة علم ان هذه التايم مقبلة في نوادر الصلوة لشمس لائمة الشافعي رجل صلى الظهر بعاء فلما سلم تذكر انه ترك  
سجدة منها ساهيا وقال له رجل تركت السجدة من صلوة الصلوة فقام واستقبل الظهر وسلم وذهب فظهر ان لا يبيته  
دخوله في الظهر ثانيا لغو فاذا صلى ركعة فقد خلط النافله وبالكثرة قبل تمام الكثرة ولو صلى من المغرب ركعتين  
وقعد في التشهد وزعم انه انما سلم ثم قام فكبروا ونوى ان يدخل في سنة المغرب ثم تذكر انه لم يتم المغرب  
وقعد في السنة الاولى وسلامه سلامه هو فصوله المغرب فاسد لانه صار مستقلا في الفرض الى النفل قبل فراغها اما  
اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسب صلوة فسد فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ان صلى ركعة وقعد في التشهد

اخره المغرب الا فلا ولو اتمح المغرب صلى ركعة وظن انه لم يكبر للافتتاح فافتحها ففصل ثلاث ركعات جازت  
ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتح فافتحها ووصل في ثلاث ركعات لا يجوز صلوة وفي كتاب زين هذا اذا لم  
يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة وانتقل الى النفل قبل تمام الفرض وفي النوادر مؤدى  
الفرض اذا صلى ركعة فاعدا بر كوع وسجد من غير عذر فسدت صلوة ولو صلى ركعة بايماء من غير عذر لم يفسد  
صلوة ويعيد تلك الركعة لان الايماء غير معتبر حالة القعدة فاما القعود والركوع والسجود فمعتبر صالح للنفل  
مع القعدة وفي النوادر ايضا المصلي اذا سلم ناسيا وعليه سجدة صلوية فسجد هاتم خرج عن الصلوة قبل ان يعيد  
قد الم تشهد فسدت صلوة بناء على ان العود الى السجدة الصلوية برفض التشهد والعود الى السجدة السهو لا يفسد  
والعود الى السجدة المداوية رواية ابيان والخيار انه يرفض كالصلوية رجل ترك من صلوة سجدة صلوية وسجد  
ثلاثة وسلم وهو ذكر الركعة فسدت صلوة ولو سلم وهو ذكر انه قد قعد في التشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر  
ان عليه سجدة المداوية لا يعود وصلوة فامة وكذا لو سلم وهو ذكر ان عليه سجدة المداوية وتذكر انه لم يقرأ التشهد فامة  
لا يعود للتشهد ولا يسجد للمداوية وصلاته فامة في شرح الطحاوي وفي الاصل الامام اذا سلم وعليه سجدة المداوية  
قد ذكر في مقامه بعد ما تفرق القوم فانه يسجد للمداوية ويقعد في التشهد فان سجد للمداوية ولم يقعد فسد  
صلوة وتفسد صلوة القوم الذين تابعوه في السجدة ولم يقعدوا وصلوة من لم يتابعه جازية الامام اذا سجد الثالثة  
على ظن انها الثانية فتابعه المقتدى لا تفسد صلوة المقتدى رجل اتمح الصلوة وحده وركع وسجد بر كوع  
آخر وسجد مصل آخر ويقعد لا يفسد صلوة الامام اذا تذكر في الركوع في الوتر انه لم يقعد لا ينبغي ان يعود  
الى القيام مع هذا ان عاد وقت لا ينبغي ان يعيد الركوع مع هذا ان عاد الركوع والقوم ما تابعوه في الركوع  
الاول وانما تابعوه في الركوع الثاني او على التلويح لا يفسد صلواتهم وفي الاصل الامام اذا ركع في قيام واحد ركعتين  
المعتبر حدهما وهو الاول والاخر باق ط قال في عا قيس هذا ينبغي ان يفسد صلوة القوم في مسئلة الوتر  
اذا لم يتابعوه الامام في الركوع الاول فان كان قد اتم ركع ثم قام وقاد ركع فالمعتبر هو الاول وفي باب السهو  
فالمعتبر هو الثاني ونظر في المسبوق على ما ياتي في باب الامامة في صلوة المغرب للمسبوق اذا فرغ قبل سلام الامام  
وتابع الامام في السلام ياتي في فضل الامامة في مسائل المسبوق ولو تذكر في الركوع انه نسي السورة وعاد الى  
القيام فحسب ان سجدة وسجد واسجدتين ثم ركع الامام فزعموا رؤسهم وتابعوه في الركوع لا يفسد صلواتهم  
وفي الفتوى المقتدى اذا انتهى الى الامام وهو ساجد ان يرفع الامام رأسه شاركه في هذه السجدة وفي التي  
بعد هاتين رفع الامام رأسه لا يتابعه فيها بعد ذلك ويتابعه في السجدة الثانية مالم يركع الامام الركوع الثاني  
فلو انه أتى بالركوع مع هذا وشارك الامام في السجدة لم يفسد صلوة المقتدى هذا في الفتوى وفي مجموع النوادر



لو ادرك الامام في السجدة الثانية فكبر ورفع وسجد سجدتين فسد صلاته لا تذاكر سجدة امره قلت  
خلف الامام فوقع في وسط الصف وقد نوى الامام مائة النساء اجعوا ان صلوة المرأة تامة لكن تفسد  
ثلاثة نفر من القوم واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها بجذائها بناء على ان محاذة المرأة الرجل  
في صلوة مطلقة مشتركة وقد استويا في المكان والمرأة من اهل الشهوة والمشاركة في التحريم والاداء وليس بينهما محال  
وادناه مثل مؤخر الرجل توجب فساد صلوة الرجل قلت المحاذاة او كثرة والمرأة اجنبية او محرمة للمصلحة هذا في  
الجامع الكبير وفي الفتوى قدمت بامام ونوى مائة في الفريضة واقدت متطوعة بمفروض وقامت بجنب امام  
لم يفقد تحريمه الامام هو الصحيح وان تقدمت على الامام واقدت به لم يفسد صلوة الامام وفي فوائد القاضى الى  
على النسبة هذا المحاذاة ان يجازى عضو من اعضاها حتى لو كانت المرأة على الفضة ورجل يجزئها اسفل  
منها او خلفها ان يجازى الرجل شيئا منها يفسد صلوة وفي الجامع الكبير لجدا لائمة السركلى في اتحاد المكان شرط  
لتحقق المحاذاة حتى لو كان الرجل على المكان والمرأة على الارض والكان قد قامت الرجل لا يتحقق المحاذاة  
ويكون فصلاته ولو كانت على سطح المسجد بقدر بامام في المسجد بجذائها رجل لا يفسد لوجود الحائل وضع اقتدا  
المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وان لم ينو الامام مائة وكذا في العيدين هو الصحيح وفيه اختلاف المشايخ والعرف  
فيه وهو ان فتنه المرأة نقل عن كثرة الجمع وهذا الذي ينو الامام مائة فان نوى من غير خلاف بناء على نية مائة  
النساء شرط الصحة اقتدايتم لكن اذا كان خلف الامام بجنبها رجل فان لم يكن شرط نية الامام فيه رتبة  
في الجامع الصغير للصد الشديدة وفي صلوة الجحاة لا يشترط نية الامامة بالاجماع في نسخة الامام الولد وكذا  
يصح اقتداء القارى بالامام من غير ان ينوى مائة حتى تفسد صلوة الامام ولو لم يصح الاقتداء لا يفسد في رواية  
في الفتوى لو نوى الامام مائة النساء الا امره بعينها فاقدت هي وقامت بجنبه لا تفسد صلوة ولا يجوز صلواتها  
وفي الاصل لو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسد صلوة تلك الصفوف كلها  
استحسانا فان كان ثلثا فسد صلوة واحد عن يمينهن وواحد عن يسارهن وثلاثة خلفهن الى آخر الصفوف  
ولو كانت امرأتان عن يمينه او ثلثا او عن يمينه فسد ان صلوة اربعة نفر واحد عن يمينها وواحد  
عن يسارها واثنا عشر خلفها ولو قامت المرأة بجذء الامام تفسد صلوة الامام و صلوة القوم لفساد صلوة الامام  
رجل صلى مع الامام فوقع في صف النساء بحكم الذمة فلا يبرح حتى فرغ الامام فلما وجد مسلكتا تنحى عن النساء  
وصلى فصلاته تامة ولو اذى كرامع النساء فسد صلوة **الفصل الرابع عشر في المحاذات في الصلوة وفي الامل**  
اذا حدث في صلوة من بول او غائط او ریح او عرق متعمدا فسد صلوة ولا يبنى وان لم يتعد ان كان الحدث جوبا  
للفعل كذلك وان كان موجبا للوضوء فان كان يفعل الادنى كذلك خلافا لابي يوسف وان لم يكن يفعل ادنى يبنى

والمسح هو الاستقبال هكذا روى عن ج به اذا كان في بئر دمل او جرحه فغمر يديه متعمدا فسال عنها الدم فسد  
صلوة وان لم يغمرها ولكنها انشقت باصابة اليد او الثوب الركوع والسجود فسال عنها الدم فسد صلوة عندها  
خلافا لابي يسن وهو غير له ما لمرأة انسان ببندقة او حجر فهو على هذا الخلاف ولو سقط من السقف حجر او خشب  
على المصلي بشئ انسان فادماه وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي او وضع جسمه على الارض في السجود فسال من الدم  
من غير قصد على هذا الخلاف وقيل فسد عند الكل وكذا لو كان تحت شجرة فسقط منها ثمره فخرجته هذا في حق  
الرجل اما في حق المرأة اذا حدث هل يبنى كالمحدث هل يبنى بن رستم به انه لا يجوز لها البناء قال شايخنا هو المرأة في  
البناء كالرجل اذا المكنها ان يمسح على خمارها ويصل اليه اليه الى شعرها اما اذا احتاجت الى كشف الرأس فلا يجوز لها البناء  
وكشف الذراع لا يمنع البناء لانه ليس بعورة كذا روى ابو يسن عن ج به وكذا كراهة ان يمسح فاذ استسحب الرجل او  
المرأة فسد صلوة ولا يبنى وكذا لو تضحى البلى على ثوب المصلي اكثر من قدر الدم فانه اذا غسله لا يبنى ويستقبل  
الصلوة وعند يسن يبنى في التجريد يستسحب من تحت ثيابه ان امكن ولا يستقبل ولو اصاب به من دم النعاف  
اقل من قدر الدم ومن دم آخر اقل ولو جمع مبلغ اكثر من قدر الدم من غسل دم العاف يبنى عند يسن وان غسل  
الدم الاخر لا يبنى وهذا اذا كان له ثوب واحد فان كان له ثوبان يزع احدهما ويجزئ بصلوة فان ادى كراهة الصلوة  
قبل التزع والغسل فسد صلوة وهذا الوقت المرقن ذاهبا فسد صلوة ولو قراها جائيا لا يفسد ولا يضح انه  
يفسد في الوحيين والكل في الاصل وفي فوائد شمس لائمة الحلو في صلوة فخرج من قوته ريح هل يفسد  
صلوة على هذا الخلاف فلو كان من غير قصد ببنى اذ لم يتكلم وان نطقا لا يبنى وهذا اذا كان ملا الغم فان كان اقل  
من ذلك لا يفسد صلوة فلا حاجة له الى البناء وان قهقهه وتكلم عامدا او ناسيا لا يبنى اذا حدث في صلوة  
فهذه ليتوضا له ان يغسل كل عضو ثلثا او لو احدث وفي منزله ماء فلم يتوضا وقصد المحوض والبيت اقرب من  
المحوض ان كان بين منزله والمحوض قليل قد صقن لم يفسد صلوة وان كان اكثر يفسد وكذا لو لم يكن بيته ماء  
فائق المحوض فوجد موضعاً يبعد على الوضوء فجاوز ذلك للوضوء وتوضا في مكان آخر الا اذا كانت المجاوزة بعد  
انه لا يصل الى الماء والمكان ضيق ونحوه ولو كان الماء بعيدا منه بغير ممر ماء ذهب الى الماء فان كان بعيدا لا يلو  
نزع الماء استقبال الصلوة هو المختار ولو كان الدلو منحرفا فخرجها فندى الفسار ولو كان في بيته ماء بكر  
عادة التوضي من المحوض فنى الماء الذي في البيت ذهب الى المحوض وتوضا سبق على صلوة فلو دخل الشربة ودر  
الباب ان راد ستر العورة لا يفسد سواء ردى بيد واحدة او يديين ولو لم يرد ستر العورة ان ردى بيد واحدة  
لا يفسد ويديين يفسد وان حمل اية ان لم يكن لها اليها حاجة بان توضا منها وحملها فارة فسد صلوة  
فان حملها بيد واحدة لا يفسد ولو كان اليها حاجة لا يفسد حملها بيد واحدة او يديين فان توضا ورجع



ونسي شيئاً هناك فذهب ليأخذ استقبال الصلوة ولو تذكر أنه لم يسبح برأسه فذهب مسح برأسه بخبره ولو لم يذكر  
حتى قام إلى الصلوة ثم تذكر استقبال الصلوة رجل صابته خاتبة في المفازة ومعه قدر ما يكفي الوضوء والغسل  
فقيم وشرع في الصلوة ثم أحدث فانصرف وتوضأ بذلك الماء سبى على صلاته ولو كان محدثاً فوضأ وشرع في الصلوة  
ثم أحدث في الصلوة فلم يجد الماء فقيم وانصرف ثم وجد الماء لا يفسد صلوة ولو لم يجد حتى قام إلى الصلوة  
ثم وجد الماء يفسد قدره من فضل التيمم **نوع منه** ومن صلى في المسجد وحده تطوعاً فأحدث فذهب توضأ  
فبني على أن شاء صلى الباقي في بيته وإن شاء عاد إلى المسجد وإن كان في العود إلى المسجد مشى الصلوة من غير حرج  
ولو كان مقتدياً فانصرف وتوضأ فأنه يعي إلى المسجد وينبغي له أن يستقل ولا يقضاه ما سبقه الإمام في  
حاله تشاغله بالوضوء فيصلي بغيره ويقوم مقدار قيام الإمام وركوعه وسجوده ولو زاد أو نقص لا يضر وإن  
سهو لا يسجد له إلا إذا سها الإمام وسجد يبغي له أن يسجد في الموضع الذي سجد الإمام ولو لم يعد إلى  
المسجد وبني على صلوة في بيته أن كان مله فرغ من صلوة حازله أن يبني وإن لم يفرغ إلا في موضع يجوز  
الاقتداء وإن كان ما يأتي في جنس الاستخلاف رجل أحدث في ركوعه أو في سجوده توضأ وبني ولا يعد  
بالذي أحدث فيه بخلافه إذا تذكر في ركوعه أن عليه سجدة صليته تركها من الركعة الأولى والملاوة فحرفها  
ساجداً أن احتسب بذلك الركوع جاز وإن عاد وأجبت إلى هذا كله إذا أحدث أمّا إذا لم يحدث ولكنه ظن  
أنه أحدث فخرج من المسجد واستخلف أحداً ففسد صلوة وفي المرأة إذا تولت عن حصة صليها بفساد صلواتها  
ولو كان في المصطفى فالمعتبر بجائزة الصفوف في حق الإمام وفي حق المنفرد قد موضع السجدة حريمه من  
الجانب الأربع ثم في الرجل إذا لم يستخلف ولم يخرج من المسجد لكن المبلغ آخر الصفوف علم أنه لم يحدث يعي  
إلى مكانه فيصلي ما بقي من السجدة إذا رأى سبباً فظنه ماء فبني عليه فعل في المسجد أنه ليس له أن يبني على صلوة  
وكذا إذا ظن أنه لم يسبح برأسه وكذا في كل موضع الضرر على قصد الوقوف من ركبت صلى ركعة ركباً ثم نزل  
بني وإن كان نازلاً ثم ركب استقبال الصلوة **نوع آخر** في الاستخلاف من لا يصلح في الابتداء لا يصلح خليفه حتى لو  
أحدث في الصلوة فقدم رجلاً على غيره وضوءاً وصلياً أو امرأة فصلوة وصلوة القوم فاسد أمّا ما أحدث  
فاستخلف رجلاً والقوم رجلاً آخر ونوى كل واحد منهما أن يكون إماماً فالإمام هو الذي قدمه الإمام  
وفي الفتوى أن نوباً الإمامة معاً جازت صلوة الذين اقتدوا بخليفة الإمام وفسدت صلوة من اقتدى بخليفه  
القوم وإن تقدم أحدهما ينتظر أن تقدم خليفة الإمام فما قلنا وإن تقدم خليفة القوم فاقدر ما به نوى  
الآخر فاقدر به البعض وصلوة الأولين جائزة وصلوة الآخرين فاسدة وهذا إذا كان خلف الإمام قوم كثير وإن  
كان خلفه رجل واحد صار إماماً قدمه الإمام ولم يقدّمه نوى هو الإمامة ولم ينو أن يتوضأ الأول وجاء وخلف

صلوة وإن لم يرجع حتى أحدث لما فسد صلوة الأول ولو أحدث فخرج من المسجد قبل أن يرجع الأول  
فسدت صلوة الأول والثاني يبتني على صلوة ولوسبقه الحدث بعد ما جاء الأول تحوّل إلى الإمامة إلى الأول  
وبت صلواتهما ولو لم يحدث حتى جاء رجل واقتدى بذلك قبل أن يجي الأول ثم أحدث فخرج من المسجد صار  
الثالث إماماً حتى لو أحدث فخرج من المسجد قبل أن يجي واحد من الأولين فسدت صلواتهما وصلوة الثالث  
ولو أحدث الثالث بعد مجي أحدهما عين الحائي للإمامة ولا يفسد صلوة واحد منهما هذا إذا أحدث الإمام  
ثم أحدث المقتدي فإن أحدثا فخرج من المسجد فصلوة الإمام قامة وبني على صلاته وصلوة المقتدي فاسدة  
هذا إذا خلفا في حدث فاستخلف عندهما جاز خلافاً لها كما في مسألة الحصر في القراءة ولو لم يستخلف لكنه  
انصرف ثم سبقه الحدث لا ينبغي ظاهر الرواية ولو أحدث فاستخلف رجلاً بين آخر الصفان نوى الحقيقة  
الإمام من بعده صار إماماً وإن نوى حين قام مقام الإمام ففسد صلواتهم إذا كان خرج الإمام قبل أن يصلي الخليفة  
إلى مكانه أو قبل أن يصلي الخليفة بنوى الإمامة مسافراً شرع في قضاء الفايضة في أقيم عليه تلك الصلوة واقتدى  
بالمسافر ثم أحدث الإمام فذهب ليوضأ وبقي المقيم منفرداً قال الفضلي يفسد صلوة المقيم لأنه لا يصير  
خليفة وقد خالفه كان الإمام ففسد صلوة المقتدي وأما المسافر أن يستخلف المقيم ففسد صلوة وإن استخلف  
لأنظر الرجل إذا أتم النساء فأحدث فذهب ليوضأ ولم يستخلف لم يفسد صلوة النساء ولم يفسد صلوة  
الرجل فلو تقدمت واحدة من النسوة قيد خرج الإمام من المسجد ذكر في النوادر أنه لا يفسد صلوة الإمام لأنه  
لم يرض بملأه ما عرج به أنه فسد قال شمس لا يفسد في شتم الإمام أبو علي النسب به كل من لم يهتدوا على  
هذا الشغل إذا اقتدى بالمقتضى فأحدث الإمام فخرج من المسجد أن يستخلف المقتضى فسدت صلواتهما وإن لم يستخلف  
جازت صلوة الإمام وفسدت صلوة المقتدي أمّا ما أحدث فاقدر رجلاً قبل أن يخرج من المسجد يصح اقتداء  
كذلك عن الفقيه أبي جعفر إليه أشار محمد الإمام إذا أحدث فاستخلف رجلاً من خارج المسجد والصفوف  
مقتضبة بصفوف المسجد يصح استخلافه وفسدت صلوة القوم عنده وسره وفي فساد صلوة الإمام وطناً  
والأصح هو الفساد ولو استخلف المسجد فاستخلف الخليفة غيره قال الفضلي أن كان الإمام لم يخرج من المسجد  
ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جاز فيصير مكان الإمامة بنفسه أو قدمه الإمام الأول وإن كان غيره  
ذلك لم يخرج ولو لم يستخلف الخليفة وتقدم هو وتكلم الإمام قبل أن يخرج من المسجد وأحدث عمداً أو بغيره  
لا يضر غيره ولو جاء رجل في هذه الحالة فإنه يقتدى بالخليفة ولو بدأ الأول أن يقتدى في المسجد ولا يخرج  
كان الإمام هو الثاني ولو توضأ الأول في المسجد وخليفته قائم في الحرام لم يؤذ كذا في آخر الخليفة ويتقدم  
الإمام الأول ولو خرج الإمام من المسجد وتوضأ ثم رجع إلى المسجد وخليفته لم يؤذ كذا إن كان الإمام هو الثاني



وان نوى ثلثا بعد ما تقدم الى الحرب لا يكون خليفة للاول ويصلي صلوته نفسه لم يفسد ذلك الصلوة من  
به رجل صلى في المسجد وحده وليس يصح من المسجد حتى جاء رجل وكثر نوى الدخول في صلوة  
ثم خرج الاول فان ثلثا يكون خليفة للاول هذا صحتنا يعني مع الاقراء بالامام بعد ما حدث ولهذا روية  
في التجريد وكذا التوضيح في ناحية المسجد يرجع ينبغي ان يقدر بالثالث اذا حدث الامام واستخلف وخرج من  
المسجد ثم حدث ثلثا ثم جاء الاول بعد ما توضأ قبل ان يقوم ثلثا مقام الاول فقدم ثلثا لا يجوز تقديمه  
لوجاء الاول متوضأ مقام ثلثا مقام الاول جاز للثالث ان يقدمه ولو استخلف فذكر الخليفة فانية او تذكر  
الامام دون الخليفة واستخلف السبوق مشروحا في فصل الامامة في مسائل السبوق وتفسير الاستحالة  
ان اخذ بثوبه ويخرج الى الحرب الخليفة اذا لم يعلم كم صلى امامه يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا زاد  
به ان كان الخليفة مسبوقا **الفصل الخامس عشر في الامامة والاختلاف** وفي الاصل علم بان الجماعة سنة مؤكدة  
لا يرضى في الزمان الامير من غير رضا غيره قال في يوم القوم اقرهم بكتاب الله واعلمهم بالسنة وافضلهم وعلمهم  
سنا فان اجمع الاقرء والاعلم اكثرهم على ان الاعلم اولي فان كان يتجوز في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غيره  
من العلوم فهو اولي فان استوفى في العلم فافضلهم وعرفان استوفى في الورع فاكبرهم سنا ثم اصبحهم رجلا  
والنسيم فان اجمعت هذه الخصال في رجلين يفرع او يجاز الى القوم ويجوز امامة العبد والاعراب والاعلى  
وولد الزنا والفاسق وغيرهم احب الى حق ولو اجمع العبد والحر والعق مع الحق الاصل في اسوق في العلم  
والفقه فاكثر الاصل اولي من العبد والعق عندنا وبكره امامة الفاسق رجلا في الفقه والصلاح سواء  
الان احدهما اقر فقدم اهل المسجد الاخر فقد ساء ولا يأمون وكذا لو قتل القضاء رجلا وهو من اهله  
وغير افضل منه وكذا لو اقر الخليفة فليس لهم ان يقولوا الخلافة لا افضلهم وهذا في الخلاف خاصة وعليه  
اجماع الامة رجل يصلح للامامة ولا يؤتم اهل محلة ويؤتم اهل محلة اخرى في شهر رمضان قال ينبغي ان يخرج الى  
تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء يكره له ذلك وصار كمن فر بعد دخول  
وقت الجمعة فانه يكره قوم جلوس المسجد للدخول وقوم في المسجد الخارج اقام المؤذن فقام امام من اهل  
الخارج فاتهم وقام امام من اهل الداخل فاتهم قال من سبق بالمشروع فهو المقدمون به لا كراهة في حقهم  
ولو اختلف بعض القوم رجلا والبعض الآخر العبرة لاجماع الاكثر المسائل في مجموع التوازل وفي القوي رجل امر  
قوا ومعه كاهن ان كانت كراهة لفساد فيه او لا ثم احق بالامامة منه بكره له ذلك وان كان هو احق  
بالامامة لا يكره رجل ام قوما ثم قال كست حجة شيئا فانه يحج على الاسلام ولا يقبل قوله وصلوة القوم  
جائزة ويضرب عن اسديا وكذا الوفا صليت بك المدة على غير وضوء وهو احق لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك

واحتار انه قال على التوسع والاحتياط اعادوا صلواتهم وكذا لو قال كان في ثوبه قدر **جسدي** في الصلاة  
لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالجنون المطبق فان كان جنونا وفيق يصح الاقتداء به في حالة الافاقة ولا  
بالسكران ولا بالصبيان ولا يصح اقتداء القاري بالانثى ولا بالآخر ولا يصح اقتداء الانثى بالآخر ولا  
يصح اقتداء الآخر بالآخر ولا يصح اقتداء الكاسي بالعارى ولا اقتداء الصبي بالبالغ العذر  
ولا اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر  
بالمقيم في الوقت والمقيم ذا صلي ركعتين من العصر فغربت الشمس فجا مسافر واقدر به في هذا العصر لا يصح اقتداءه  
ولا يصح اقتداء الركع والساحل الموى ويوم للموى من هو مثله ويصح اقتداء القاي بالقاعد وعندهم لا يجوز  
وتامة في فضل صلوة المريض واقداء المتوضي بالمقيم فعلى هذا الخلاف واما اقتداء المتوضي بالمقيم في صلوة الجماعة  
فما من خلاف ولا يصح اقتداء المقرض بالمستقل وعلى القليل يجوز ولا يجوز اقتداء المقرض بالمقرض عند اختلاف  
الفرضين بان كان احدهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر وكذا صاحب الظهار ان ام لصاحب الجمعة والامام يصلي الجمعة  
والقوم يصلي الظهر وكذا ظاهر الاسر وظاهر اليوم مختلفان واختلف المكان كاختلاف الفرضين بانى لن شاء الله  
ولو نذر الرجل ان يصلي ركعتين ورجل آخر خلفه والله لاصلي ركعتين فاقدى الحالف بالنذر حرا ولو اقدى  
النادر بالخالف لا يصح ولو ان رجلين طاف كل واحد منهما السبع فاقدرى احدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح  
اقتداء به بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو خلف رجلا كل واحد منهما ان يصلي ركعتين واقدرى احدهما  
بالآخر صح كاقداء المطوع بالمطوع رجلا شرا في المطوع وفسدوا واقتدا احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز  
وكذا لو اقدى احدهما رجل يصلي من زوره ولو ان قوما افتتحوا المطوع بالامام ثم افسدوا فاقدرى بالامام في قضاء  
تلك الصلوة واقدرى بعض القوم ببعض صح اقتداءهم مصلي ركعتي الظهار اقدرى من يصلي الاربع قبل الظهر يجوز  
ذكره في التراويح ويجوز اقتداء ماسح الخف ماسح الخف وكذا اقتداء العاسل بالماسح وصاحب الحج بمثله وامامة  
الماسح على الجائر للعاسل جارية وامامة المرأة للنساء جارية الا ان صلواتهم فرادى افضل وامامة الخفي السهل  
للنساء جارية وللرجال ولحقن مثله لا يجوز وامامة الصبي المراهق للصبيان مثله يجوز رجل يوم الناس ويقرأ من  
المصحف فصلوة فاسدة وعندهم جارية والعارى اذا ام العارة والملايين يجوز صلوة الامام والعارى ولا  
يجوز صلوة الملايين لاجماع ولوامم الانثى العارى والاميتين فصلوة الكفا فاسدة عندنا وعندهم صلوة  
الامام ومن كل حاله بمثل حاله فامة وتامة هذا من فضل المرأة ولا يجوز اقتداء الاخرى بالاحق وكذا السبوق  
بالمسبوق وبان في موضع وامامة المفسد لغيره من الاحتفاء صحيحة اذا كان بافخر وج الذم ويجوز امامة الاحد  
للقاي لا يجوز اقتداء النازل بالراكب لوصلوا على الدابة جماعة جازت صلوة الامام ومن كان معه على ابيه ولا



يجوز صلوة غيره في ظاهر الرواية وإمامة الأئمة لغيره ذكر الامام الفضلي أنه يجوز وصلوة الامام في جميع هذه  
المسائل جارية اذا كان الامام ميتا واقدي به القاري فان صلوة الاخي لا يجوز وكذا الاخرى اذا اقدم  
بها الاخي لا يجوز صلوة الاخرى ايضا الكل في نسخة القاضي الامام فخر الدين خان وفي الاصل في كل موضع لا  
لا يجوز الاقداء هل يكون شراعا في صلوة نفسه عذمه لا وعندهما يصير شراعا لان للصلوة جنتين عندهما  
ولها جهة واحدة عذمه والقاري اذا اقدم الاخي لا يصير شراعا وقال الكرخي يصير شراعا ثم اذا جاء اوان  
القرآن ففسد **نوع** من وفي الاصل الاقداء باهل الاهواء جارية الاجمعية والعقدية والروافض العالي  
من يقول خلق القرآن والخطابية والمشيئة وجملة من كانوا من اهل قبلتنا ولم يقل في هوى حتى يحكم بكونه  
كافر يجوز الصلوة ويكره ولا يجوز الصلوة خلف من يتكلم بغيره من النكاح والكنية وعندهما القبر وكذا  
من ينكر الرؤية لانه كافر وان قال لا يرى لجلاله وعظمته فهو مستع ولا يصل خلف من يتكلم بالسمع على الخفين و  
في المشيئة هذا اذا قلنا ان الله يدور جلا كما للعباد فهو كافر وان قال جسمه كالاجسام فهو مستع وفي الروافض  
ان فضل عليا على غيره فهو مستع وان نكر خلافة الصديق فهو كافر ومن نكر المعراج يتطرد انكر الاسماء من مكة  
الى بيت المقدس فهو كافر وان نكر المعراج من بيت المقدس لا يكره قل من رايته بخط شمس لا يهتدي الى الحق  
عن الصلوة خلف من يخوض علم الكلام وينظر صاحب الاهواء ويكره الاقداء بمن كان معروفا باكل الزبوا واما  
الاقداء بشفعوى المذهب يجوز ان لم يكن متعصبا ولا شاكيا في ايمانه ولا ميل عن القبلة فاحش بان يجاوز  
المعارج ان يكون متوقفا من الخارج من غير المسلمين ولا يتوضا بالماء الذي وقع فيه البجاسة اذا كان للماء  
قد قتلين وقولنا شاك في ايمانه بان قال ناس من ان شاء الله اما لو قال انا الموت مؤمنا ان شاء الله يصلي خلفه  
اما اقداء الخيعة في الورع من يرى مذهبهم وهم قال الفضلي صح اقداء الفاسق اذا كان يوم يوم الجمعة وعجز  
القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا يترك الجمعة بامامته وفي غير الجمعة ليسيل من يتحول الى  
مسجد آخر ولا يات به بذلك ولو صلى خلف مستع او فاسق فهو محرر ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف  
تقي اذا قال الامام سلام قبل ان يقول عليكم اقدمي به انسان لا يصح الاقداء **جس** في المانع من الاقداء  
اذا كان بين الامام وبين المقدي حائطا اخره صلوة قال شايخنا هذا الذي ذكره في الحايطة القصير  
الدليل فان كان دليل لا يجوز الاقداء به وان كان الحايطة كبير او عليه باب مفتوح او فب لوارده الوصول  
الى الامام يمكنه ولا يشبه عليه حال الامام بسماع اورؤية صح الاقداء في قولهم جميعا وان كان عليه باب كنه  
مسدود وعليه ثقب صغير لو ارد الوصول الى الامام لا يمكنه ذلك لكن لا يشبهه حال الامام اختلف فيه واختار  
شمس في الحلواني انه يصح والعبرة بالاشبه ان يشبه عليه حال الامام لا يصح وان لم يشبهه صح ولو قام على

سطح المسجد واقدي بالامام على هذا ان كان للسطح باب المسجد ولا يشبه عليه حال الامام صح الاقداء في  
قولهم وان لم يكن له باب المسجد لكن لا يشبه عليه حال الامام صح الاقداء ايضا وكذا الوقوف في الميزنة فتقدم  
بالامام في المسجد فان قام على الجدران الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام صح الاقداء  
وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح الاقداء وان كان لا يشبه عليه حال الامام ولو قام على  
الدكان خارج المسجد متصل بالمسجد يجوز الاقداء لكن بشرط اتصال الصفوف وسياق في الجمعة وهذا  
الجنس وان كان بين الامام والمقدي طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجلة والاقواق لا يمنع الاقداء وان كان  
واسعا يمر فيه العجلة يمنع الاقداء وهذا اذا لم يكن الصفوف متصلة على الطريق اما اذا اتصلت الصفوف  
على الطريق يصح الاقداء وهذا اذا كان الصفوف على الطريق ثلاثا واكثر وان كان واحدا على الطريق مقتديا بالامام  
يكره ولو قام رجل آخر هذا الرجل واقدي به لا يصح الاقداء ولو كان الذي قام على الطريق اثنين على قيس قولنا  
يجوز وقال انه لا يجوز ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين  
الامام وبين من خلفه في الطريق قد ما يرفيه العجلة جازت صلاتهم وكذا لو كان فيما بين الصف الاول و  
الثاني الى اخر الصفوف ولو كان الطريق نجسا وقام عليه صف من يجز صلاتهم وكذا صلوة من خلفهم والمانع من  
الاقداء في المفارقة قد مر ليسع فيه صفان وفي مصلي العيد الفاصل لا يمنع الاقداء وان كان يسع فيه صفان  
او اكثر وفي المتخذ لصلوة الجنازة اختلف المشايخ وفي التواضع جعله كالسجدة امام صلى الناس في الجامع المسجد  
في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الاقام عند المقصود وصف آخر في آخر المسجد ان كان الامام في المقصورة و  
القوم في سائر خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم بسجدة صلاة لا يجوز وكذا في سجدة التلاوة  
ولو قرأ في هذا المكان مرة في ذلك المكان ففي كل موضع صح الاقداء لا يتكرر الوجوب وان لم يصح يتكرر  
قوم يصلون في الصلوة وسط الصفوف فرجة لم يقم فيها احد قبل فرقتين او حوزا كانت الصفوف متصلة  
حوالي ذلك الموضع يجوز صلوة من كان وراء ذلك الموضع وهذا اذا كان الحوز كبير بحيث لو وقع في جانبك  
لا يتبين الجانب الاخر اما اذا كان صغيرا لا يمنع الاقداء في الفتوى ان كان بينه وبين الامام نهرا كان كبير الجرى  
فيه السفن والزوارق يمنع الاقداء وان كان صغيرا لا يحرم لا يمنع الاقداء هو المختار هكذا روي عن ابي  
كان على المنبر جسر وعلى الجسر صف متصل بجوز صلوة وان كان على الجسر رجل واحد لا يصح الاقداء وفي الاثنين  
خلاف كما مر في الطريق **نوع** في نية الاقداء رجل صلى خلف الامام وهو ناسخ انه خلفه فاقدى به فاذا  
هو غير جاز وان نوى حين كبر الخليفة يريد بالخليفة واقدي بالخليفة لا يجز به ولو قال في نية قد  
بهذا الساب فاذا هو شيخ صح الاقداء وعلى القلي لا يصح وقيل يصح بالوجهين جلا لانا الامام في العشاء



في القعدة فقال ان كانت هذه القعدة الاولى اقدت به وان كانت الاخرة ما اقدت به او قال ان كانت الاخرة  
اقدت به في الفريضة وان كانت الاخرة اقدت في التطوع لا يصح اقتداء في الفريضة وكذا لو وجد  
ولم يدرها الفريضة والترايح فقال ان كان العشاء اقدت به وان كان الترايح ما اقدت به لا يصح  
الاقتداء سواء كانت في العشاء والترايح ولو قال ان كان في العشاء اقدت به وان كان في الترايح ما  
اقدت به فظهر ان في الترايح صح الاقتداء وفي فوائده من اسلامه ولو جاء الى الامام وهو في الصلوة فعم  
انه في الظهر فقال شرعت في صلوة هذا الامام واقدت به فاذا هو في العصر يجزيه العصر اذ لم يكن صاحب تنب  
الا اذا كان قال اقدت به في الظهر لا يجوز رجل صلى خلف الامام ركعة ثم نوى ان يصلي بقية الصلوة وحده  
او نوى ان يؤتم امامه فيما بقى فصل على تلك النية الا انه ركع بعد ركوع الامام وسجد بعد سجدة قال ثم  
صلوة فامة ولا يشبه هذا ان ياتي ببعض المقتدين وكذا الجاني حين كتب اليه محمد بن سماعة ولو اقدى  
بالامام ولا يدري ان يقيم او مسافر لا يصح اقتداءه صلى الظهر اقام الى الخامسة سائها بعد ما قعد على  
الرابعة فاقدى به انسان في الظهر صح اقتداءه وموضع في باب التيمم وفي نوادر الصلوة في الباب الاول رجلا  
يصلان في موضع فتوى كل واحد منهما ان يؤتم صاحبه فضليا كذلك جازت صلواته ولو نوى كل واحد منهما  
الاقتداء بصاحبه فضليا كذلك لم يجز لكل واحد منهما نوى ان يكون سبعا لبعده وما يتصل بصلوة الاقتداء  
ما يكره وما لا يكره الاقتداء في الوتر خارج رمضان يكره وذكر القدوري انه لا يكره واصل هذا في التطوع بانما  
اذا كان على سبيل التداخي يكره في الاصل للصد الشريعة اما اذا صلى صلوة جماعة بغيران واقامة في ناحية  
المسجد لا يكره وقال شمس الاثني الخواشي انه ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق وفي الاربع اختلف  
الشافعية والاصح انه يكره وفي الفتوى اذا كان يؤتم الناس في غير صورة لا يكره وكذا لو كانت على خاتمة وقد بين  
المسئلة في فصل ما يكره وفي التجريد اذا اقامته جماعة يصلي باهله في بيته فان صلى مع جنس يعقل نال ثواب الجماعة  
ولو لم يكن اهل يصلي وحده باذان واقامة لكن حكم المنفرد في التمجيد والشمع في فتوى النسفة وفي الفتاوى  
قوم اجتمع في بيت فبدر ومسا جريتم القوم باذن المساجد لو لم في بيت رجل غير ان يكره واكره ان يكون  
الامام على الدكان والقوم على الارض وعلى العكس وقال الطحاوي هذا لا بأس به فبحالة العذر يؤخذ بقوله  
الطحاوي وفي الاصل ولا فرق بين الوضع المني والمتنع وقد الدكان قامة الرجل قال الفقيه ابو جعفر بقوله  
النراج ان كان قد المذبح فافق يكره وما دونه لا يكره وفي الجامع الصغير هذا اذا كان الامام وحده فاما اذا  
كان بعض القوم معه فلا يكره ولا بأس بان يقوم في الطاق اذا صلى المسجد وسجده في الطاق ويكره ان يكون  
الامام في الطاق وحده اذا لم الرجل النساء في مسجد جماعة ليس مع من رجل لا بأس به وفي غير المسجد من

البيت ونحوها يكره الا ان يكون معه ذات رحم محرم يخرج العجز الى العيد والجمعة وفي الفجر والعشاء دون  
الظهر والعصر والغروب عندهما يخرج الى جميع الصلوات وهذا جواب الاصل وقال في الفتوى لا يخرج العجايز  
في زماننا الجماعات ويصلي المرأة وحدها فتوى اياما عند الثلاثة وان صلتوا بقيام وكوع وسجود جماعة  
اجزأهم والا ولا يمامهم ان يقوم وسطهم كيلا يقع بعضهم على عورة الامام فان تقدم جاز الامام اذا  
سمع حسن انسان فاراد ان يطول القراءة والركوع ليدرك الرجل تلك الركعة قال ابو سن سالت ابا ج عنه هذا  
قال كره له ذلك واخشي عليه من اعظمه وكذا روى هشام عن امه وقال ابو طيع لا بأس بان ينظر في الركوع  
ليدرك هذه الركعة وهو جاز وقيل هذا اذا لم يعرف الجاني وينتظر قد تسبحة المستحيين فان كان يعرف  
الجاني يكره وهو اولى جواب ليجزى به يعني اراد به حق القوم لا التقرب الى الله تعالى حتى لو اراد التقرب لا يكره  
اما ان لم يدر الامام القراءة لكي يدرك الناس الجماعة الاولى انه اذا كان يشق على الناس لا يفعل واذا سلم الامام  
من الظهر والغروب والعشاء كرهت له المكث قاعدا لكنه يقوم الى التطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن  
يجوز فريضة وليس او يتأخر وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه فان كان مقتدرا او يصلي وحده ان لبث في صلاته  
يدعوا جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تقدم او تأخر او خفي عنه وليس جاز والكل سواء وفي الصلوة  
التي لا تطوع بعد هذا الفجر والعصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة والشيء صلواته متى هذا بدعة ثم هو  
بالخيار ان شاء ذهب ان شاء جلس محل به المطلع الشمس وهو افضل ومستقبل القوم بوجهه اذ لم يكن جديا  
مسبوق فان كان يجزى عنه اويسة والصيف والشتاء سواء الصلوات رجل يصلي وحده جاز رجل واقدى  
بعد ما قرأ الفاتحة او في بعضها بقية الفاتحة ثانيا ويجزى وقد مرت المسئلة في فضل القراءة الكل في الاصل هذا  
الذي كرهه حال الامام واما حال القوم قال في الاصل اذا كان الامام والقوم في المسجد احب اليهم  
في الصف اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند الثلاثة وان كان الامام والمؤذن واحدا واقام في المسجد اجمع  
ان القوم لا يقومون ما لم يفرغ الامام من الاقامة وان كان خارج المسجد لا يقومون ما لم يدخل المسجد ولا يصح  
انه كلما جاز صفا قاموا وان دخل من قدامهم يقومون كما رواه الامام ثم هو بالخيار اذا انتهى الى قوله قد  
قامت الصلوة ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى  
حين فرغ المؤذن من قوله قد قامت الصلوة ثم ينظر ان كان مع الامام واحدا قامة عن يمينه وان كان مع الامام  
رجلا ان يتقدم الامام في ظاهر الرواية فان قام وسطها جاز والا فليست تقدم وان كان القوم كثير ان قام في  
يمينه الصف او في يمينه الصف او في وسطهم فقد اساء واصلواته قامة وعن امه اذا دخل الرجل المسجد  
الناس الصلوة فانه يميل الى النقص في الصف فاذا كان الطرفان سواء يميل الى اليمين واذا كان الصف عمليا



ولم يجد فرجة يصبر الى ان يدخل قبل فان دخل اصطفا بخذ الامام ولا يجعل فيكون فان لم يدخل خاف  
فوت الركعة بكن بخذ الامام فان كان مع الامام واحد يقوم عن عين الامام ولا يتأخر عن الامام فظهر  
الرواية فان قام خلف الامام وعن يساره يكون مشيا فلو كان الامام قصر من المقتدي عسى تقع رأس المقتدي  
قدام الامام يجوز بعد ان يكون قيامه بخذ الامام ومساخره بقليل وكذا الرواية اذا اقتدت بزوجه او قات  
خلفه لكن رأس المرأة يقع قبل الامام في السجود جاز والعبرة بالمقدم فان دخل خلف الصفوف منفردا اختار من  
غير ضرورة بكن ويكره وينبغي ان يجذب احد الصفوف في السجود وفي الصفوف اولاً ثم يكره ولو كبر خلف الصفوف  
واراد ان يلتحق بالصف يكره ولو كان معه آخر ثم ظهر انه محدث فهو منفرد قال الفقيه ابو جعفر هذا اذا كان  
في الصف فرجة فان لم يكن يكره ولا يجزئ احد **اجنح** في الاقتداء بالامام وفيما يفعل المقتدي وفي الجامع  
الصغير اذا صلى الرجل بعض المكتوبة في السجود وحده ثم اقيمت ففي ذوات الاربع كالظهر والعصر والعشاء  
اذا كان صلى ركعة اضاف اليها ركعة اخرى ثم يسلم ثم يدخل في صلاة الامام اذا اقيمت قبل ان يقيد الركعة  
بالسجدة قطعها وكذا الوقام الى الثالثة ثم اقيمت فانه يعود الى التشهد ويسلم ويقر التشهد ثانياً وعند  
البعض كيفه ما قرأ وان قيد الثالثة بالسجدة اتمها ثم يدخل في صلاة الامام بنية النقل في الظهر والعشاء  
وفي العصر لا يدخل في صلاة الامام ويخرج من السجود في الفجر صلى ركعة قطعها وان قيد الثانية بالسجدة اتمها  
ولا يدخل في صلاة الامام وفي الغروب صلى ركعة قطعها فان قيد الثانية بالسجدة اتمها ولا يدخل في صلاة الامام  
وعنه انه لا يدخل ويشفع بالركعة فلو قعدى هذا المستقل عن يصلي الغروب لم يقرا الامام في الثالثة ان  
قرأ المقتدي يجوز صلواته وان لم يقرا كذلك بتبعية الامام كذا نقل عن الشيخ الامام الاستاذ خاليه فلو قام  
الامام الى الرابعة على ظن انها الثالثة فتابع المقتدي في الرابعة فيفسد صلوة المقتدي فقد الامام على رأس  
الثالثة او لم يقعد هو المختار وان صار صلوة الامام نفلاً عند ما كان في وضوءه صار مستقلاً من الفرض  
الى النقل وصار كأنه صلى صلاتين بجزئين فيصير المقتدي صلياً صلوة واحدة بامامين من غير عذر فلا يجوز  
ولو شرع في النقل ثم اقيمت المختار ان لا يقطع ما قيد بالسجدة او لم يقيد بخلاف الفرض وخففها ولو شرع  
في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت وقد صلى ركعة او كعبتين قال القاضى الامام ابو علي النسفي كنت اقيمت نمازاً فانه  
يتم الاربع حتى وجدت رواية عن عه انه يسلم على رأس الركعتين ويدخل مع الامام ولا يلزم قضاء شيء  
عندهما وعن من يلزم قضاء الركعتين والصدى الشهيد اخذ الاول انه يتمها ويخففها ولو شرع في  
المنذور وقضاء الفوائت ثم اقيمت لا يقطع كالنقل رجل ادرك ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر  
بجماعة وهذا الرجل احسن فضل جماعة عندهما لا يشك وعندهم كذلك وقام هذا في ايمان في

فصل الطاعات ويكره التطوع في السجود والناس المكتوبة **رفع** فيها يتابع الامام في الصلوة وفيما لا يتابعه  
اذا رفع المقتدي رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ركوعين هذا جاز شمس  
الاسلام لا ورجعت ولو رفع الامام رأسه من الركوع قبل ان يقول المقتدي سبحان ربنا العظيم فلا يطاق الطاعة  
يتابع الامام اذا ادرك الامام في الركوع يستقل بسجدة الركوع ويتبع الشاء وفي صلوة العيد لو ادرك  
الامام في الركوع لا يترك التكبير بل يأتي بها في الركوع ولو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقتدي التشهد يتم التشهد  
فان لم يتم وقام جاز وفي القعدة الثانية اذا سلم الامام وهو في التشهد يتم وان لم يتم اجزاء ولو سلم قبل ان يفرغ التشهد  
من الصلوات وقبل ان يفرغ من الدعاء فانه يسلم مع الامام ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه  
يتم التشهد ولو سلم ولو حدث الامام عمداً قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه لا يتم التشهد يعني فيفسد صلوة  
لانه يجوز ان يبقى في حصة الصلوة بعد سلام الامام ما بعد الحديث المحدث فلا يبقى في حصة الصلوة ولو فرغ الامام  
من التشهد وهو لم يفرغ ان كان القعدة قد ما يمكن ان يقرا التشهد فيها جاز لا يرى ان الامام لو كرر التحيات لله  
حتى كان بحال لو قرأ التشهد امكنه ذلك جازت صلوة المقتدي اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة قبل الامام  
وذهب جاز ولو صلى بعد ما قرأ الامام التشهد واخر الامام السلام الى ان طلعت الشمس فانه يفسد صلوة الامام و  
يفسد صلوة من سبق بالسلام المقتدي اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة قبل الامام واشتغل بالصلوات  
والدعوات فلما فرغ الامام هو قد قرأ الدعوات لا يكره المقتدي يتابع الامام في القنوت في الوتر ولو ركع الامام  
ولم يقرا القنوت ولم يقرا المقتدي من القنوت شيئاً خاف فوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف بقيت ثم يركع  
ولو نسي القنوت حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يفتي وحمله هذا في نظم الزندوستي قال خمسة اشياء اذا فعلها  
الامام لا يفعلها القوم احدها اذا لم يقف الامام وقد مر ثانياً اذا ترك الامام تكبير العيد لم يكره القوم ايضاً  
الثالث اذا لم يقعد الامام في الثانية في وقت الاربع والثلاث لا يقعد هو ايضاً الرابع اذا تلا آية السجدة ولو السجدة  
وذهب لا يسجد القوم الخامس ان اسمى الامام ولم يسجد لا يسجد القوم واللاحق لا يقعد على الثانية ان لم يقعد  
وفي اربعة مواضع اذا فعله الامام لا يتابع المقتدي منها لو زاد الامام في صلوة سجدة لا يتابع المقتدي ولو زاد في  
تكبير العيد يتابعه ما لم يخرج من قافيل الصلابة فان خرج عن قافيل الصلابة رخص وسع التكبير الامام لا يتابعه  
ومنها لو كبر في صلوة الحجازة خمسة لا يتابع المقتدي ومنها اذا قعد على الركعة وقام الى الخامسة ساهياً لا يتابعه  
المقتدي فان لم يقيد الخامسة بالسجدة سلم وعاد وسلم المقتدي معه فان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدي  
ولو لم يقعد المقتدي الامام على الركعة وقام الى الخامسة ساهياً وتشهد المقتدي ولم يتم قيد الامام الخامسة  
بالسجدة فسد صلواتهم وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم احدها اذا لم يرفع الامام يديه عند



تكبيره الافتتاح يرفع القوم وإذا لم يشأ الإمام فالمقتدي يثنى أن كان في الفاتحة وإن كان في السورة فذلك عند  
خلع الجذبة ومنها أنه إذا ركع الإمام ولم يكبر ولم يسبح في الركوع أو لم يقل مع الله لم يجز أن يكبر عند الخطأ  
أول يقرأ التشهد بقوله القوم ولولم يسلم الإمام يسلم القوم التاسع إذا سمع الإمام التكبير في أيام التشرية وذهب  
بعد السلام كبر القوم وفي الجامع الصغير الإمام إذا قرأ آية التوحيد أو التوحيد يسكت المقتدي وكذا في الخطبة يوم الجمعة  
وكذا وصل على النبي يسكت القوم وهذا إذا كان يقرب من الإمام فإن كان بعيدا خالف المشايخ بوفيه والآخر  
السكوت وفي الأصل إذا من المصلي بآية فيها ذكر الجنة فوقف عندها وسأل الله أن يقرئها فيه ما ذكره التارخ فوقف عندها  
وتعذر بالله من التارخ أن ينفذ الحسن وإن كان ما ذكره تله ذلك وفي الغرض أن كان وحده يكره أيضا عندنا  
المقتدي إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام على خمسة أوجه ما أن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام وبعد الإمام أو  
بالركوع مع الإمام وسجد قبله أو أتى بالركوع قبل الإمام وسجد مع الإمام وأتى بالركوع والسجود قبل الإمام ثم يركعه  
الإمام في آخر الركعات كلها فإن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة بغير قراءة  
ويتم صلاته وما إذا ركع مع الإمام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين أما إذا ركع قبل الإمام وسجد بعده يجب عليه  
قضاء أربع ركعات بغير قراءة وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت صلاته إذا أدرك الإمام في القيام وركع مع الإمام  
ولم يقدر أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية وركع المقتدي ثانيا معه وسجد أربع سجود للركعتين جميعا  
كانت السجدة أن من الركعة الأولى ويعيد الركعة الثانية كلها وشرحه في الخزانة المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة  
قبل الإمام وأطال الإمام السجدة فظن المقتدي أن الإمام في السجدة الثانية فسجد ثانيا والإمام في السجدة الأولى  
أن نوى تأجيل الإمام ونوى السجدة التي فيها الإمام ونوى السجدة الأولى جاز أن نوى السجدة وأخطأ للسجدة  
الثانية وقبل أن يضع الإمام يديه على الأرض للسجدة الثانية رفع المقتدي رأسه من السجدة الثانية لا يجوز سجد  
المقتدي وكان عليه عادة تلك السجدة ولولم يعد تفسد صلاته **وما يتصل بمسائل الاقتداء** مسائل السجود  
أحد المسبوق إذا اقتدى بالآخر قد ذكرنا في الفصل المتقدم أنه لا يفسد وتفسد صلاته المقتدي دون الإمام  
قرأ ولم يقرأ ما لم ينشأ أحد ما أنه لم يسبق ينظر لصاحبه وقضى مقدار ما مضى صاحبه ولم يعتد به يجوز صلاته  
مسافر اقتدى بالإمام بعد ما صلى ثلاث ركعات وعليه هو يسجد لله وقابله المقتدي ثم قام وقضى ما سبق  
به يجوز صلاته رجل على وحده وجاء قوم واقفوا به بعد ما صلى الرجل ركعة أو ركعتين ثم أحدث الإمام فاستخلف  
واحد من القوم ولا يدي الإمام الثاني أن الإمام لا يركع على ركعتين ولا يعرف أيضا وقد خرج الإمام من السجود  
ينظر أن كان الإمام أحدث وهو قائم فإذا كان الإمام يصلي ركعة ويقعد فقد التزمه ثم يقوم ويتم صلاته نفسه  
ولا ياتبعه القوم في ذلك لكن يصير القوم إلى أن يفرغ القوم الإمام أن كان من الصلاة فإذا فرغ قام القوم ويصلون

وحدانا ولو اقتدى رجل بالإمام في واجبات الأربع وأحدث الإمام وقدم هذا الرجل والمقتدي لا يدي أنه لم يكمل  
الإمام ولم يبق عليه فإن المقتدي يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا إذا ظن الإمام أن عليه سهوا  
فيجد للمسلم وقابله المسبوق في ذلك ثم علم أن الإمام لم يكن عليه سهو فيه وإتيان واختلف المشايخ في اختلاف  
الروايتين وأظهرنا أن صلاة المسبوق تفسد وقال الإمام أبو حفص الكبير لا يفسد والصد الشهد به أخذ  
وفي واقعة وإن لم يعلم الإمام أن ليس عليه سهو ولم تفسد صلاة المسبوق عندهم جميعا الإمام إذا حدث في صلاة  
ذوات الأربع واستخلف مسبوقا بركعتين فإن المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلاته ثم يشتغل بقضاء ما  
سبق به فلا يصلي ركعتين ولم يقعد تفسد كما لو اقتدى المقيم بالمسافر فأحدث المسافر واستخلف المقيم فصلت القوم  
ركعتين ولم يقعد تفسد صلاته وصلاة القوم كذا هذا ولو تكرر الخليفة أنه لم يصل الفجر فسدت صلاة الإمام  
الأول والثاني والقوم ولولم يتذكر الخليفة لكن تذكر الإمام الذي أحدث ثانيا بعد ما خرج من المسجد بفسد  
خاصة ولو تذكر فإنيته قبل أن يخرج من المسجد فسد صلاته وصلاة الخليفة والقوم جميعا الإمام إذا قام إلى الثانية  
وتابعه المسبوق أن كان الإمام قد عد على الركعة تفسد صلاة المسبوق وإن لم يكن قد عد لا يفسد حتى يقبل منه  
بالسجدة فإن قيد بالسجدة فسد صلاة الكل مسافر صلى ركعة فجاء مسافر واقتدى به فأحدث الإمام واستخلف  
وهذا الإمام بالوضوء فوفا الأقامة والإمام الثاني الأقامة أيضا ثم جاء الأول كيف يفعل قال الإمام أبو بكر محمد بن  
الفضل يفتدي بالثاني إذا صلى الإمام الركعة الثانية يقعد فقد التزمه ويستخلف مسافر من القوم أدرك الأولى  
الصلاة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ثلاث ركعات والأول يصلي ركعتين بعد سلام الإمام ولا يتغير فرض  
القوم نية الثاني الأقامة المسبوق إذا بدأ بقضاء ما فاتته فإنه يكره ولا يفسد صلاة المسبوق إذا قعد مع الإمام الفجر  
يتوسل في التمسيد حتى يفرغ عن التمسيد عند سلام الإمام المسبوق إذا أدرك الإمام في القراءة في الركعة التي جهر فيها  
لا يأتي بالشاء فإذا قام إلى قضاء ما سبق به يأتي بالشاء ويتعوز بالقراءة وعندئذ يتعوز عند الدخول في الصلاة  
وعند القراءة أيضا وهذا السجدة لما كونه سنة فقد مر في فضل الأدب في الشاء سواء كان قريبا أم بعيدا  
أو لا يسمع ويحكمه في صلاة الجهر يسكت وفي صلاة الخفية يأتي بالشاء إن ذكره قائما أو ما حكمه القراءة أن كان مسبوقا  
بركعة أو ركعتين في القراءة فيما يقضي فرضه عليه حتى لو ترك القراءة في الركعة تفسد صلاته ولو كان مسبوقا بثلاث ركعات  
أربع ركعات فالقراءة فرض الركعتين والمسبوق فيما يقضي أو لصلى في حق القراءة وآخر صلاته في حق التمسيد  
حتى لو أدرك مع الإمام ركعة الغرض ثم قام إلى قضاءه بعد تسليم الإمام فإنه يصلي ركعتين ويقعد في كل ركعة بلفظة  
والسورة ولو ترك القراءة في أحدها تفسد صلاته وعليه أن يقضي ركعة ويتشهد ثم أخرى ويتشهد ويسلم لا يقضي  
آخر صلاته في حق التمسيد ولو أدرك ركعة مع الإمام في صلاة الظهر والعصر والعشاء وقام إلى القضاء وعليه أن يقضي



ركعة ويقراء فيها بالفاتحة وسورة ولا يشترط في الثالثة بالخير والقراءة افضل ولو أدرك ركعتين منها بقية ركعتين  
فيهما ويشترط ولو ترك القراءة فيهما أو في أحدهما فسد صلاته لأنه انقضى أو انقضت في حق القراءة ولو كان امام ترك  
القراءة في الأولى وقراء في الأخرى بين قضاء عن الأولى فإن أدرك هذا السبوق الامام في الأخرى فالقراءة فيها  
يقضى فرض عليه وفي الوقت والمناجزة في الفتوى يأتي في فصل التمهيد في مسائل الشك وهذا كله بناء على أن السبوق  
فيما يقضى كالمفرد واللاحق كأنه خلف الامام وهذا لا قراءة على اللاحق ويقضى على السبوق واللاحق الذي قد  
بالامام في أول الصلوة ثم يخرج من الأيمان بأفعال الصلوة بعد جرد ثيابه ونوم أو ما أذن من الطائفة الأولى في صلوة في  
أو بقي ما لأجل الأرحام ولم يقدر على الركوع والسجود ولا يجزئ عليه السهو وفي السبوق يجب الامام إذا حدث  
فقد تم سبوقاً لا ينبغي له أن يقدم ولو قدمه لا ينبغي له أن يتقدم ولكن يقدم غيره وإن تقدم مع هذا ينبغي له أن  
يتم صلوة الامام لأول فاذا ائتم من التشديد يتأخر ويقدم رجلاً أدرك أول الصلوة فيسبوق ثم يقوم هو إلى قضاء  
ما سبق به ولو لم يتأخر لكن له ما ائتم من التشديد ضحك فتمهله الحديث مستعمل أو كل أو شرباً وتكلم فسدت  
صلواته وقت صلوة القوم أما الأول أن أدرك الامام أثناء في الصلوة فيقضى ما عليه وفرغ مع القوم فصلوة تامة  
وان لم يدرك ولم يفرغ عما عليه في رواية أبي حفص كبيرة لا يفسد الامام إذا ضحك فتمهله بعد ما  
قد التزمه وأحدث عمداً وخلفه لاحقاً وسبوقاً سلم الامام أو تكلم أو قام وذهب تمت صلوة الكل وأما  
في التمهلة والحديث بعد فصلوة الامام ومن كان بشك طه تامة وصلوة السبوق فاسدة وعند ما تامة تقوم  
ويقضى ما عليه وأما اللاحق أن أدرك الامام في صلوة فصلوة تامة وان لم يدرك في رواية بلان ولو أن الامام  
أحدث وخلفه قوم تكلم سبوقاً ينظر إن بقى على الامام شيء من الصلوة يستخلف واحداً من السبوقين فاذا  
تقدم السبوق يتم صلوة الامام ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به من غير تسليم وكذا القوم يقومون ويصلون من غير  
أن يسلموا فيتموا صلواتهم وان لم يبق على الامام شيء فقام ان يقوموا ويصلوا وحدهم من غير أن يسلموا ويتموا صلواتهم  
رجل سبق ركعة في صلوة هي من ذوات الأربع ونام خلف الامام في ثلاث الباقي ثم انبته ياتي بما عليه في حال نومه  
لا يقرب فيها ثم يقرب ما بعد الامامة ثم يقوم فيصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتم صلواته ولو نام في ركعة وشك في ركعة  
أنه هل أدركها مع الامام حكم الركعة التي نام فيها والركعة التي سبق بها وقد ذكرنا في الركعة التي هو شاك فيها تأتي في  
آخر الصلوة ويسجد للمسهو وكما ثبت في رواية لو قدر على امام في صلوة هي من ذوات الأربع فادركه في القعدة ونام  
لا يدري أي القعدة الأولى أم الأخيرة يصلي أربعاً ويقعد على رأس الركعتين ولو لم يبق في الأولىين وقراء في الأخرى  
جاز ولو علم أنها القعدة الأولى لكن لا يدري أنه هل صلى هاتين الركعتين ثم نام في القعدة أم نام في القعدة الأولى  
ولم يصل الركعتين يصلي أربع ركعات ويقعد على رأس الركعتين ولو لم يقعد على رأس الركعتين فسد صلوة السبوق

إذا قام إلى قضاء ما سبق به ولكن لم يقدر ركعة بالسجدة حتى تذكر الامام أنه ترك سجدة من أصل الصلوة  
سجد الامام سجدتين ويصلي ركعة كما هو حكمه على ما يأتي في السجدة إذا يصنع السبوق قال يتابعه السجدة  
ولا يتابعه في الركعة لكن ينتظر حتى تفرغ الامام ثم هو ياتي بما عليه ويتشهد ثم يصلي ركعة ثم السبوق كما يقوم  
إلى قضاء ما سبق به إذا علم بفرغ الامام ولا يقوم بعد ما سلم تسليماً أو كلمه بما لا ينتظر فرغ الامام ثم يقوم  
أما يقوم قبل فرغ الامام أو بعد الامام قد التزمه في موضع منها الماسح على الخفين إذا خاف خروج وقت السج  
والمستحاضه وصاحب الحج السائل إذا خاف خروج وقت الصلوة والمسبوق في الجمعة إذا خاف خروج وقتها  
والسبوق في العيدين إذا كان على الامام سبوقاً لم يجز لهم أن يتبعوا امامهم في السهو ويصلي الفجر إذا خاف طلوع الشمس  
ومنها أن إذا خاف أن يبدل الحديث ولا يتابع الامام في السهو في هذه الموضع وإذا كانت صلوة لا يفسد بخروج  
الوقت يتابع الامام في السهو ومنه لو خاف المسبوق أنه لو نظر سلام الامام يترأس من يديره له ان يقوم إلى  
قضاء ما سبق ولا ينتظر إلى سلام الامام إذا ائتم من التشديد الكل في نسخة القاضي الامام وفي الأصل ولو  
قام المسبوق إلى قضاء ما سبق بعد فرغ من التشديد قبل السلام جاز وان قام قبل أن يقعد من التشديد  
يجز وفي النوادر ان قام قبل فرغ من التشديد لكنه قد بعد فرغ من التشديد قد لا يجوز به صلوة تامة جاز ولا  
فلا وهذا إذا كان سبوقاً بركعة أو ركعتين فان كان سبوقاً ثلاث ركعات فان لم يركع حتى فرغ الامام التشديد  
ووجد القيام منه بعد التشديد وان قل وان لم يوجد للركعة ثم ركع جاز ولا يقعد بقيامه قبل فرغ من التشديد  
فالفرغ المسبوق قبل سلام الامام وقابع الامام في السلام نقل عن الشيخ الامام لا سآذنه تفسد صلواته قبل  
لا تفسد ويبقى لا نه وان كان هذا مفسداً ولكن المفسد بعد ما فرغ الصلوة لا يضر كالحديث العهد والتمهلة  
في هذه الحالة المسبوق إذا سلم مع الامام على أن يسلم مع الامام فهو سلام عمداً ينعى البناء **الفصل السادس**  
**عشر في السهو في الصلوة** وفي شرح الطحاوي أنه إذا صلى ولم يدرك ثلاثاً صلى أربعاً ان كان ذلك أول ما وقع له فإنه  
يستقبل الصلوة يعني أول ما وقع له في عمره عليه كثر المشايخ وقال الامام الحنفي يعني لم يكن ذلك عادة وان  
وقع ذلك غير مرة تحرى وأخذ بما ذكر اليه قبله وان وقع تحريه على أنه صلى ركعة أضاف إليها أخرى أن كانت  
الصلوة ذات ركعتين لم يقعد ويسلم ويسجد لمسهو وان وقع تحريه على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم  
يسجد لمسهو وان لم يقع تحريه على شيء يأخذ بالاقول في صلوة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد ثم يضيف إليها  
ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لمسهو ويقعد ويسلم وان وقع في ذوات الأربع شك أنها الأولى أم الثانية  
على التحري فان لم يقع تحريه على شيء يأخذ بالاقول في صلواتها الأولى ثم يقعد ثم يصلي ركعة أخرى ويقعد  
ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى وكذا الوشك أنها الثانية أم الثالثة عمل التحري



فان لم يقع تحريم على شيء يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى  
وليسلم ولو شك في صلوة الفجر وهو في القيام انها الثانية لم الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفع  
القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين ويقرا في كل ركعة بفاتحة الكتاب سورة ثم يتشهد ثم يسجد سجدة في السهو  
ان شك وهو جالس فان شك في انها الركعة الاولى والثانية يعني فيها سواء شك في السجدة الاولى او الثانية لا  
اذا كانت الاولى المصلي فيها وان كانت الثانية يلزمها تكبيلها واذا رفع رأسه من السجدة الثانية يقعد قدر  
التشهد ثم يقوم فيصلي ركعة ولو شك في صلوة الفجر في سجدة انه صلى ركعتين او ثلاثا ان كان في السجدة  
الاولى مكنته اصلاح صلوة لا انه ان كان صلى ركعتين كان عليه تمام هذه الركعة لانها ثابته فيجب ولو كان الله  
من وجهه لا تقصد صلوة عذمه لانها لما تذكر في السجدة الاولى لم تقصد تلك السجدة وصار كانه لم يكن  
كالوسقة الحارث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مثله وان كان هذا الشك في السجدة الثانية  
فسدت صلوة ولو شك في الفجر انها ثابته على الثالثة عمل بالتحرى فان لم يقع تحريم على شيء وكان قائما يقعد في الحال  
ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد وان كان قاعدا والمسئلة بحالها يتحرى ان وقع تحريمها ثابته مضي على  
صلوة وان وقع تحريمها ثابته يتحرى في القعدة ان وقع تحريمها لم يقعد على رأس الركعتين فسد صلوة  
وان لم يقع تحريم على شيء فسد صلوة ايضا وكذا في وقت الاربع اذا شك انها الرابعة او الخامسة ولو شك  
انها الثالثة او الخامسة فعلى ذكرها في الفجر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعة  
اخرى ويقعد ويسجد للسهو ولو شك في الوتر وهو قائم انها ثابته ام الثالثة يتم تلك الركعة ونقبت فيها  
ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد فيها ايضا هو المختار المسبوق ركعتين في الوتر في مضل اذا قنع  
الامام في الركعة الاخيرة ثم قام الى قضا ما سبقه لا يقعد ثانيا في الركعة الثانية وكذا لو ادرك الامام في الركوع  
في الركعة الثالثة جعل كادركه مع الامام والصدور الشهيد في الفتوى هذا اختار الفرق بينهما قال في المسبوق  
لا يقعد ثانيا في السجدة ثانيا والشك في القنوت يأتي بعد هذا كله اذا شك في الصلوة انه صلى ثلاثا  
ام ربعا اذا شك بعد السلام وقبل السلام لكن بعد افرغ من التشهد بحكم بالجواز ولا يغير هذا الشك  
كالسجدة اذا شك في سجدة من بعد افرغ من الخوض لا يقعد ثانيا في المطهرات كذا هذا المنفرد والامام اذا صلى  
يقوم فلما سلم خرم رجل عدل انك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات  
لا يلتفت الى قول المخبر ولو شك المصلي في الخبر انه صادق وكاذب عن نفسه انه يعيد صلوة احتياطا وان شك  
في قول جليلين عديدين يعيد صلوة وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال  
القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربعا ان كان الامام على اليقين لا يعيد الصلوة بقولهم وان لم يكن على اليقين

يعيد الصلوة بقولهم ولو اختلف القوم قال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم صلى ربعا والامام مع احد القوم  
يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد فان عاد الامام الصلوة وعاد القوم معه مقعدا به فتح اقتدا  
به لانه ان كان الامام صادقا يكون هذا اقتداء المنقلب والمنقلب وان كان كاذبا يكون اقتداء المقترض بالمعز  
ولو استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد من القوم صلى ربعا والامام والقوم في شك ليس على  
الامام والقوم شيء وعلى المستيقن بالنقصان لاعادة ولو كان الامام مستيقنا انه صلى ثلاثا كان عليه العيد  
بالقوم ولا اعادة على الذي يقين بالتمام ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان  
كان ذلك في الوقت عاده احتياطا وان لم يقعد فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبر  
بذلك **وما يقضي به السائل** رجل صلى الظهر ثم تذكر انه ترك من صلوة فزاد واحدا قالوا يسجد سجدة واحدة  
ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة ريتين ثم يقعد ثم يسجد للسهو ولا احتمال ان المتركة الركعة فلا بد من  
الركعة مع السجدة ريتين فان كانت السجدة قد سجدها اذا علم انه ترك فعلا من افعال الصلوة فان ترك قراءة  
تفسد صلوة لاحتمال انه صلى ركعة بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة ولو صلى صلوة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك  
القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من اية صلوة تركها قالوا يعيد صلوة الفجر والوتر لانها فسدان بترك القراءة  
في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك القراءة في الركعتين يعيد الفجر والمغرب والوتر ولو تذكر انه ترك القراءة في  
اربعة ركعات يعيد الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الفجر والمغرب والوتر مصلي العصر اذا ذكر انه ترك  
سجدة ولا يدري انه تركها من صلوة الظهر او من العصر الذي هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريم على شيء يتم  
العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر فان لم يعيد  
فلا شيء عليه مصلي الظهر اذا صلى ركعة ثنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك له في الثالثة انه  
في الطلوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء رجل صلى ركعتين ثم شك  
انه مقيم او مسافر فيسلم في حاله الشك ثم علم انه مقيم يعيد صلوة المقيمين لان هذا سلام عموما ولو نوتهم انه  
يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يقن ان كان كبر جازله المضي وان ادى كذا وان شك انه هل كبر الافتتاح ام لا او  
هل احدهم ام لا وهل اصاب التجاسة ثوبه ام لا وهل مسح رأسه ام لا وان كان ذلك اول مرة استقبل  
ان كان يقع له مرارا جازله المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب ولو شك ان هذا تكبيرة الافتتاح او تكبيرة  
القنوت لا يصير شرا كذا قيل الكل في نسخة المفاضي الامم **جس أخفى المقدم** وهو الامام بوجوب سجدتي  
السهو عليه وعلى من خلفه واما سجدتي المقدم فلا يجب عليه وعلى امامه ولو سجد سجدتي السهو وعمل بالتحرى  
ولا يجب عليه سجدتي السهو ولو سجد في صلوة من اتيه سجدتان ولو سجد في صلوة انها الظهر ام العصر ام



العشاء أو سمي غزير لأن تفكر قد رماؤدى فيه ركن من أركان الصلوة كالركوع والسجود يجب عليه سجدة السهو  
وإن كان قليلا لا يجب أن يشك في صلوة صليها قبل ذلك فتفكر في ذلك وهو في هذه الصلوة أن لم يكن عليه سجدة  
السهو وإن طال تفكره ولو سبقه الحدث في الصلوة فعاد في الوضوء ثم شك قبل أن يعيد إلى الصلوة فتفكر ثم علم أنه  
صلى ثلاثا أو أربعاً وشغله عن ذلك ساعة ثم استيقن فأنتم وضوءه فعليه السهو ولا نه في حرمة الصلوة وكان الشك  
في هذه بمنزلة الشك في حالة الأداء وهو لا يرد أن يسجد السهو لم يكن تسليم ذلك قطعاً حتى لو بدله السجدة  
وهو في مجلسه ذلك قبل أن يقوم وقبل أن يكلم فإنه يسجد سجدة السهو فإن تكلم وأخرج من المسجد يأتي بها  
وسجد السهو بعد السلام عندنا ولو سجد قبل السلام لا يجب عليه إعادة ما بعد السلام ثم يشهد ثانياً بعد  
السجدةتين ويقرب الشهود وأما الصلوات والدعوات في أية فقرة يأتي بها قال في الفقرة الأخيرة عندهما في  
الفترة الأولى بناء على أن سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عندهما موقوفان على السجدة السهويتين أنه لم  
يكن خارجاً عنهما وكانت الفترة الأولى فقرة حتم وعندهم لا يخرجها أصلاً فلا كان لا يخرجها عندهما يأتي بها  
في الثانية وإنما يظهر أثر الاختلاف فيما إذا ضحك بعد السلام قبل سجدة السهو ولا ينقض طهرانه عندهما وعند  
محمد بن قيس ولو دخل رجل في صلوة بعد السلام قبل سجدة السهو وان سجد السهو كان دخلاً في صلاته ولا  
لم يكن دخلاً وعندهم به دخل مطلقاً ولو نوى الإمامة يتحول فرضه إلى الأربع ويؤخر سجدة السهو إلى آخر الصلوة  
وسواء نوى الإقامة بعد ما سجد سجدة أو سجدةتين وإمانيته بعد السلام قبل السجدة لا تقع عندهما وسأيت  
تمامه في فصل صلوة المسافر والفترة بعد سجدة السهو ليست بفرض حتى لو سجد للسهو فقام وذهب لم يقعد  
لم يفسد صلوة وإذا صلى ركعتين وسمى فيهما فوجد السهو بعد السلام ثم أراد أن يسجد ركعتين لم يكن  
له ذلك بخلاف المسافر إذا نوى الإقامة بعد سجدة السهو حيث تغير فرضه أربعاً ولو قعد في آخر صلوة قدر التشهد  
ثم شك في شيء من صلواته حتى شغله عن التسليم ثم تذكر أنه في الصلوة فسلم فعليه سجدة السهو وإن عجز بعد  
ما سلمه تسليمه لا سهو عليه ويسجد المسبوق مع الإمام سجدة السهو قبل أن يقوم إلى قضاء ما سبق وإن لم يعجل  
مع الإمام حتى قام إلى قضاء ما سبق به ولم يسهه فيما يقصه يسجد السهو ولا مام في آخر صلوة استحساناً وإن سمي  
فيما يقضي كراهة سجدة السهو ولا عليه من قبل السلام وإن كان يسجد مع الإمام ثم سمي في قضاء ما سبق فإنه  
يسجد السهو في آخر صلوة واللاحق لا يتابع الإمام في سجدة السهو والمقيم خلف المسافر إذا سلم الإمام على رأس  
الركعتين لا يسلم المقيم معه لكن يتابعه في سجدة السهو وإن كان على الإمام سجدة السهو وهو المختار ثم يتم صلوة ولو كان المقيم  
فيما يقضي فعليه سجدة السهو كما المسبوق هكذا كله رواية باب السهو من الأصل وذكر الكرخي أنه لا يقرأ في تمام صلوة  
وجعله كاللاحق وعلى قيس قوله لا يجب عليه سجدة السهو ولا يسلم المسبوق مع الإمام فإن سلم مع الإمام كان

ذاكر الماعية من القضاء فسد صلوة وإن كان ساهياً كذلك لا يفسد ويجب عليه سجدة السهو ويسأل الله الإمام  
أن يسلم بعد الإمام وإن سلم مع الإمام وقبله لا يجب عليه السهو في شرح الطحاوي ولو سجد الإمام السهو  
يتابعه اللاحق قبل قضاء ما عليه وعليه أن يقضى ولا يغير قراءة ثم يسجد السهو في آخر صلاته بخلاف المسبوق  
وإذا قام المسبوق بقضاء ما سبق به بعد ما سلم الإمام ثم تذكر الإمام أن عليه سجدة السهو قبل أن يقيد المسبوق  
ركعة بسجدة فعليه أن يرضخ لك ويعود إلى متابعتك الإمام ثم إذا سلم الإمام قام إلى قضاء ما سبق به ولا يقيد  
بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولم يعد إلى الإمام ومضى على صلاته يجوز ويسجد السهو بعد ذلك من  
القضاء استحساناً ولو تذكر الإمام أن عليه سجدة السهو بعد أن قعد المسبوق ركعة بالسجدة فإنه لا يعود  
إلى الإمام ولا يتابعه في سجدة السهو ولو تابعه فيها يفسد صلوة كزيادة ركعة في شرح الطحاوي ولو تذكر  
الإمام أن عليه سجدة الدلاوة وعاد إلى قضاء ما كان المسبوق لم يقيد ركعة بالسجدة فإنه يرضخ لك و  
يتابع الإمام وإذا سلم الإمام يقوم المسبوق إلى قضاء ما سبق به ولا يعيد اليه من قبل ولو لم يتابع الإمام حتى  
قعد ركعة بالسجدة فسد صلوة ولو تذكر الإمام أن عليه سجدة الدلاوة بعد ما قعد المسبوق ركعة بالسجدة  
وعاد الإمام إليها أن تابع المسبوق فسد صلوة وإذا لم يتابعه ففيه روايةان في رواية كتاب الصلوة  
تفسد وفي رواية النوادر لا يفسد ولو تذكر الإمام أن عليه سجدة صليية وعاد إليه ما فإنه يتابع المسبوق  
فإن لم يتابعه فسد صلوة وإن كان قعد ركعة بالسجدة تفسد صلوة في الروايات كلها عاد أوله بعد الأول  
أنه إذا اقتدى في موضع الانفراد وانفرد في موضع الاقتداء فسد صلوة أن انفرد في موضع الاقتداء ما ذكرنا  
أن المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به ثم تذكر الإمام أن عليه سجدة الدلاوة ولم يتابعه المسبوق وصورة  
الاقتداء في موضع الانفراد المسبوق إذا تابع الإمام في سجدة السهو ثم سجد ثم شك في شيء من سجدة السهو وقد  
ذكرنا هذا في فصل الإمام في مسائل المسبوق وكذا المسبوقان أو الاثنان إذا اقتدى أحدهما بالآخر  
وقد ذكرناهما **جاء في** في القراءة والأذكار وفي نسخة القاضي الإمام وافق ثم شك في تكبيره الاثنان  
وأعاد التكبير والقراءة ثم علم أنه قد كبر صلوة جائرة وعليه سجدة السهو وكذا الوشك في الركوع أو بعد  
وبعيد الركوع وإنما يجب لو طال تفكره حتى شغله عن الركوع أو السجدة وفي النوادر لو حدث فذهب  
ليستخاف شك في الطريق في شيء من صلواته إن طال ذلك عليه السهو ولو جهر فيها يخاف فيه وهو لم عليه السهو  
قل ذلك أو كثر وكذا خاف فيما يجهر فيه قل ذلك أو كثر عليه السهو وإن فعل ذلك ساهياً في ظاهر الرواية وعليه  
اعتماد شمس الأئمة الخوافي به لا على رواية النوادر ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك ولو جهر في الأخيرين  
لزم السهو وكذا الوقوف السورة جهراً ولو ترك الفاتحة في الأولين أو في أحدهما وترك السورة في الأولين



او في احدهما او في الاثنين او في احدى الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة عليه السهو او ما لوقر الفاتحة  
ثم السورة ثم الفاتحة لا سهو عليه وقيل بان يتركه ولو فعل هذا في الاخيرين يعني تكرار الفاتحة لا سهو عليه  
ولو قرأ الفاتحة الاخرى او قرأ اكثرها ثم اعادها ساهيا لا سهو عليه يعني في الاولى ولو لم يقرأ الفاتحة  
في السبع السور لا سهو عليه في ظاهر الرواية وكذا لوقر الفاتحة مع السورة او قرأ السورة دون الفاتحة  
في الاخيرين لا سهو عليه ايضا وان ترك السورة في الاثنين فصلاها وعليه السهو يعني ان قرأها في الاخيرين  
اولم يقرأ وان قرأها قال ابو جعفر بالسورة ولا يجزئ بالفاتحة وفي الجامع الصغير لوقر في الاثنين سورة  
ولم يقرأ الفاتحة لم يعد في الاخيرين ولو ترك الفاتحة مع السورة في الاثنين يقضيها في الاخيرين  
فاذا صارت الاوليان كالآخرين صارت الاخيران كالاوليين ويجزئهما في صلوة الجهر اذا سهر عن الفاتحة  
في الركعة الاولى او في الثانية وقرأ السورة فلما قرأ بعض السورة تذكر بغيره فيقرأ الفاتحة ثم السورة وجب  
عليه سجود السهو وكذا لوقر اخرها من السورة قبل الفاتحة ساهيا يلزم السهو وكذا لو تذكر بعد الفراغ  
من السورة وكذا لو تذكر في الركوع ولو ترك صلوة الليل ناسيا فصلاها في النهار وام فيها وخاف ساهيا  
عليه السهو ولو لم يركع في السجود وينبغي ان يجزئ ان لم يركع في صلوة النهار خاف ولا يجزئ ان ساهيا عليه السهو  
ولو لم يركع في السجود في الليل خاف عمد فقد ساء وان كان ساهيا فعليه السهو ولو جهر فيما خاف او خاف فيها  
يجزئ تذكر في بعض الفاتحة بعيد الفاتحة جهر ان كان في صلوة الجهر كذا لو أدى الى الجمع بين الجهر والخفية  
في ركعة واحدة كذا نقل عن الصنف القاضى برهان الأئمة المصنف اذا قرأ اكثر الفاتحة ونسي يقضيها لا سهو عليه  
ولو نسي اكثر على السهو اما ما كان ومنفردا او لوقر الفاتحة ونسي السورة في الركعة الاولى او في الثانية  
ساهيا فذكر ذلك في الركوع او بعد ما رفع رأسه من الركوع قبل ان يسجد فانه يعود ويقرأ السورة ويركع  
ويسجد للسهو ولو تذكر في الركوع انه لم يقف فيه روايتان في رواية يعود ويقف ولا يعيد الركوع عليه  
السهو عاد اولم يعد قنات ولم يقف ولو قرأ في الثالثة القنوت ونسي القراءة حتى ركع او قرأ الفاتحة  
ونسي السورة حتى ركع برفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع وعليه السهو ولو تذكر بعد  
رفع رأسه من الركوع انه لم يقف لا يقف اصلا اذا نسي الفاتحة والسورة حتى ركع فقد كثر ركوعه فانصب  
قائما للقراءة ارتفع ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد صلوة وقال بعضهم لا يرتفع اذ بدت عاد الى  
القيام ليقف فلم يقرأ حتى خر ساجدا وقال بعضهم هذا بناء على مسألة مصلي الظهر يوم الجمعة في بيده حيث  
يرفض ظهره بالسعي الى الجمعة من ان يؤدي الجمعة عنده وقال السمعاني لا زاهده انه لا يرتفع قال الربيع  
في التواتر عن محمد بن وهب انه لا يرتفع ولو قرأ السورة مع الفاتحة وركع ثم اراد ان يزيد في القراءة فقرأ لا يرتفع

في التواتر باب السهو فلو ركع ثانيا المعبر الركوع الاول في رواية باب الحديث وفي رواية باب السهو والعبر الركوع  
الثاني وفي الفتاوى لوقر الفاتحة وآية من القرآن في القعدة او في الركوع او في السجود او في التمشيد في الركوع  
او في السجود عليه السهو ولو قرأ القرآن في القعدة انما يجب السهو اذا لم يفرغ من التمشيد لما اذا فرغ فلا يجب  
السهو واذا اراد ان يقرأ سورة فخطأ فقرأ غيرها لم يكن عليه السهو وكذا اذا قرأ سورة فخطأ فقرأ غيرها وسواء  
كان اماما او منفردا وكذا اذا اراد ان يقرأ سورة بعد سورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزم السهو وفي  
فتاوى الشنفرة اذا اراد في القعدة الاولى على التمشيد ان كان عامدا اليك وان كان ساهيا اختلف المشايخ فيه  
قال بعضهم انما يلزمه اذا قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والمختار انه يلزم السهو ان قال اللهم صل على محمد  
لو فعل في الثانية قد التمشيد ونسي قراءة التمشيد ثم تذكر فقرأ فيها في رواية عن ابن عباس في رواية لا سهو عليه اذا  
ترك القعدة الاولى من ذوات الاربع او الثلاث يلزم السهو ولو ترك في السجود لا يفسد صلوة ولا يترك  
السهو عنده وسنذكر التمشيد في القعدة الاولى بوجوب سجود السهو وفي القعدة الاخيرة وفي شرح الطحاوي  
لم يفصل بين القعدة الاولى والثانية وقال يجب السهو في نسخة القاضي الامام لم يترك بعض قراءة التمشيد  
ساهيا عليه السهو ولو نسي قراءة التمشيد حتى سلم ساهيا فانه يقرأ التمشيد ويسجد للسهو وان نسي التمشيد  
في آخر صلوة فسلم وتذكر واشتغل بقراءة التمشيد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التمشيد ففسد صلوة عند  
سنه لان بعده انتقضت القعدة وعندهم لا يفسد وعليه الفتوى ونظير هذا ما ذكرنا ان من عادى من الركوع  
الى القيام ليقرأ السورة فلم يقرأ ولم يعد الركوع هل يفسد صلوة اختلف المشايخ فيه وفي الاصل ولا  
يجب سجود السهو بترك رفع المدين في تكبيرة الافتتاح ولا يترك شأه الافتتاح والقعود والتأمين ولا  
يترك التسمية في الركعة الاولى ولا يترك سماع الله سبحانه وتعالى الحمد ولا يترك تكبيرة الركوع والسجود  
ولا يترك تسبيحات الركوع والسجود ولا يترك رفع المدين في تكبيرة العدين **حبس في الاصل**  
وفي الاصل اذا قعد في القيام وقام فيما يجلس وهو امام او منفرد يلزمه السهو اذ بالقيام اذا استتم قائما  
او كان الى القيام اقرب منه لا يعود الى القعدة وان لم يكن كذلك فقد لا سهو عليه وفي رواية اذا قام على  
ركبته لينهض فبعد وعليه السهو ويستوي فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد وان رفع اليديه  
عن الارض وركبها على الارض لم يرفعها لا سهو عليه كذا روى عن ابن عباس عليه السهو ويستوي في  
ذلك القعدة الاولى والاخرى ولو اراد في صلوة ركوعا او سجودا لم يفسد صلوة ويلزمه السهو ولو اقعى الظهر  
فقط انه في العصر فصل ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لا سهو عليه رجل صلى الظهر خمس ركعات ولم  
يقعد على رأس الركعة قد التمشيد ان قعد الخامسة بالسجدة تفسد صلوة فان تذكر قبل ان يقعد الخامسة



بالسجدة عاد وتشهد وسلم وسجد للشيء وإذا أقيد الخامسة بالسجدة يضيف إليها ركعة أخرى ثم يسلم ثم  
يستقبل الظهر وهذا عند من خلافاً للمحذ به بناء على أن المصلوة جنتين عند من لا يفسد ظهره عندهما واحدة فإن  
قام إلى الخامسة عامداً أيضاً لا يفسد مالم يقيد الخامسة بالسجدة عندنا ثم لا يفسد ظهره عندهما مالم يرفع  
رأسه من السجدة حتى لو حدث في هذه السجدة تمكن إصلاح صلاته وعند من لا يفسد ظهره عندهما مالم يرفع  
نفسه والظهر والعشاء سواء ولو قيد الخامسة بالسجدة لكنه لم يقرأ فيها بنفسه صلوته أيضاً وفي نسخة  
الامام القاضي ولو قيد في الرابعة قد تشهد ثم قام إلى الخامسة على ظن أنها الرابعة فإن تذكر قبل أن  
يقيد الخامسة بالسجدة عليه أن يعيد ويقعد ولو سلم قائماً كما هو جازت صلاته أما لا ينبغي له أن يسلم  
قائماً ولا يتابعه المقدي بل يكسب جالساً فإن عاد الامام إلى القعدة ولم يقيد الخامسة بالسجدة يسلم المقدي  
معه والقيد الامام الخامسة بالسجدة ليس المقدي ولا ينظر الامام فإن تكلم الامام بعد ما قيد الخامسة  
بالسجدة لا يلزمه شيء عند من وإن لم يقعد على رأس الرابعة وقام إلى الخامسة ساهياً وتشهد المقدي و  
سلم قبل أن يقيد الامام الخامسة بالسجدة ثم قيدها بالسجدة فسد صلاتهم جميعاً وإن قعد على رأس  
الرابعة وقام إلى الخامسة وتذكر بعد ما قيد الخامسة بالسجدة يضيف إليها ركعة أخرى ويسجد للشيء  
استحساناً فإن لم يضيف إليها ركعة أخرى وقطعها لم يلزم قضاء شيء عند الثلاثة بناء على مسألة المظنون  
ولو جاء انسان فاقد شيء بعد ما اضاف إليها ركعة أخرى قبل أن يسلم فعلى الرجل قضاء ركعتين عندهما أو  
عند من قضاء ست ركعات ولو لم يقعد على رأس الرابعة وقام إلى الخامسة فقد كوفي الركوع فعاد إلى  
القعدة فحسب اليوم أنه سجد فسجد وهل يفسد صلاتهم قال في الحيرة لا يفسدان سجدوا بعد ما عاد الامام  
إلى القعدة لأنه ارتفع ركوعهم لما غرغ فصل الامامة ولو سجد قبل أن يعيد الامام إلى القعدة فسد صلاتهم  
ولو قيد الخامسة بالسجدة غير أن ترك سجدة صليته من صلاته لا تصرف هذه السجدة إليها ما لم يذكر  
النية في السجدة وصلواته فاسدة وسياق هذه المسئلة في السجرات أن شاء الله تعالى وصلوة العصر والظهر حتى  
لو قعد عن الرابعة يضيف إليها ركعة أخرى كذا روي هشام عن ثم قال الامام الشافعي وهذا صحيح عند  
مضى الظاهر إذا قعد على رأس الرابعة قد تشهد وقام إلى الخامسة وهو قد قرأ آية سجدة الدلاوة عند  
تحمل السجدة لها وعند من لا يسجد هو الأصح بناء على أن التحريم باقية عند من لا يذكر ولا إذا أخر سجد  
عن موضعها والصلية كان عليه السهو وذكر في كتاب التحفة أن الأخر واجباً أصلياً وتركه ساهياً  
يجز عليه السهو ما إذا أخر سجد الدلاوة وسلم ساهياً لا سيما عليه ذكرنا في التحفة سهواً اعتاده عليه والأول  
أصح رأيته الأصل في رواية ثم وفي مختصر الكافي للحاكم الشهيد وهو وسلم عليه سجدة الدلاوة وسجد للشيء

ان يسلم وهو غير ذكرها وذكرها أو ذكر للشيء خاصة فإن سلامه لا يكون قطعاً للصلاة ويسجد للدلاوة أولاً ثم يسلم  
ثم يسجد للشيء وإن سلم وهو غير ذكرها وذكرها أو ذكر للدلاوة خاصة فإن سلامه لا يكون قطعاً وسقط عنه الدلاوة و  
السهو وإن سلم وهو غير ذكرها وذكرها أو ذكر للشيء فإن سلامه لا يكون قطعاً ويسجد للصلية خاصة فإن سلامه لا يكون  
قطعاً وفسد صلاته ولو سلم وعليه السجدة الصليية والدلاوة والسهو وإن سلم وهو غير ذكر الكل أو ذكر للشيء  
لا يكون سلامه قطعاً ويسجد للدلاوة بالاول إن كانت سجدة الدلاوة أولاً فإنه يسجد لها وإن كانت الصليية أولاً  
فإنه يسجد لها ثم يتشهد بعدها ويسلم ثم يسجد سجدة في السهو وإن كان ذكر للصليية أو الدلاوة أو لها  
فسدت صلاته وصار سلامه قطعاً للصلاة ولو سلم وعليه السهو والتكبير والصلية بأن كان محرمًا وهو  
أيام التشريق فإنه لا يسقط عليه ذلك كله سواء كان ذكر الكل وساهياً الكل وإذا اراد أن يؤذي يقد  
سجدة في السهو ثم التكبير ثم الصليية ولو بدأ بالصليية سقط عنه سجدة السهو والتكبير كذا لولي قبل التكبير سقط عنه  
التكبير ولو سلم وهو محرم في أيام التشريق وعليه السجدة الصليية والدلاوة والسهو والتكبير والصلية وإن سلم  
وهو غير ذكر للصليية أو للدلاوة أو لها فسد صلاته وإن سلم وهو غير ذكرها فإن سلامه لا يكون قطعاً وعليه  
أن يسجد للدلاوة ويسجد للصليية الاول فالاول ثم يتشهد ثم يسلم ثم يسجد سجدة في السهو ثم يتشهد  
ثم يسلم ثم يكسب ثم يلي ولو بدأ بالصليية قبل هذه الاشياء فسد صلاته ولو بدأ بالتكبير لا يفسد وجب عليه  
اعادة التكبير بعد هذه الاشياء الكل في شرح الطحاوي وفي الفتاوى إذا سلم في صلاة الفجر وعليه سجدة السهو  
يسجد للسهو وقعد وسلم ثم تكلم ثم تذكر أن عليه سجدة صليية من الركعة الاولى فسد صلاته لأنها صارت  
دينياً فلا تنوب عن الصليية بدو النية وإن تركها من الركعة الثانية لا تفسد ونابت إحدى سجدة في السهو  
عن الصليية لأنها لم تضر بنا في ذمة الله في رواية عن من أنه تفسد في الوجهين ولو تذكر الدلاوة دون السهو  
يسجد لها ثم تذكر أن عليه سجدة صليية فاسدة في الوجهين وفي المسئلة لا تنوب السهو والدلاوة عن  
الصليية إلا إذا ظهر أنه لم يكن عليه دلاوة وسبوح كلامه اتوبان ذكر ترك السجدة اولم تذكر ترك الركوع في  
التجريد في السجدة قضاؤها ولا يقص القضاء في الركوع ولا يعتبر السجدة بان بدو الركوع وكذا لو ترك سجدة  
لم يقعد ركعته **وما يتصل بهذا من مسائل السجرات** وفي الأصل رجل صلى صلاة الفجر فذكر في آخر صلاته قبل  
السلام وبعد السلام أنه ترك منها سجدة فعليه أن يسجد لها ثم يتشهد ويسلم ويسجد للشيء وهل ينوي أن  
علم أنها من الركعة الاولى وغالب يرد ذلك بنوى القضاء وكذا لو لم يعلم أنها من الاولى والثانية ولم يقع تحريم على  
شيء وإن علم أنها من الثانية لا ينوي القضاء ولو تذكر أنه ترك منها سجدة بين أن علم أنه تركها من الركعتين أو الركعة  
الاخيرة فعليه أن يسجد لها ويسلم ثم يسجد للسهو وعلم أنه تركها من الركعة الاولى فعليه أن يصلي ركعة ولو لم يعلم



كيف تركها يسجد سجدتين بنوى القضاء في الاولى ثم يصلي ركعة ومن ادرك في الركوع الثاني لا يكون من ذلك تلك  
الركعة لان السجدة تضاف الى الركوع الاول وهذا في رواية وفي رواية اخرى يضاف الى الركوع الثاني فلهذا  
الرواية يصير من كان لا يعلم من انهما تركت فانه يسجد سجدتين او لا ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي  
ركعة ويتشهد ويسجد للمسهو ولو تذكر انه ترك منها ثلاث سجرات فانه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم يتشهد  
كذكرنا ولا ينوي القضاء في السجدة قال الهندواني هذا اذا نوى بالسجدة الالتحاق بالركعة التي قبلها بالسجدة  
اما اذا لم ينو ذلك سجدة ثلاث سجرات وركعة وقال الامام خواجه زاده يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة  
مطلقا ولو تذكر انه ترك منها اربع سجرات فانه يسجد سجدتين ويضم الى الركوع الاول في رواية وفي رواية الى  
الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى واما صلوة الظهر والعصر والعشاء ان تذكر انه ترك منها سجدة ان علم من انهما ترك  
اولا يعلم يسجد سجدة ويعيد التشهد ولو تذكر انه ترك منها سجدتين ان علم انه تركها من الركعتين او من الركعة  
الاخيرة يسجد سجدتين ويتشهد ويسجد للمسهو وان علم انه تركها من ركعة قبل هذه الركعة فانه يصلي ركعة و  
يتشهد ويسجد للمسهو وان كان لا يعلم يسجد سجدتين ويقعد ويصلي ركعة ولو ترك ثلاث سجرات ولا  
يعلم من انهما ترك سجدة ثلاث سجرات ويتشهد ويصلي ركعة ولو ترك اربع سجرات ولا يعلم من انهما ترك سجدة  
ثلاث سجرات ويتشهد ويصلي ركعة ولو ترك اربع سجرات ولا يعلم انهما ترك سجدة اربع سجرات ويتشهد  
ويصلي ركعتين ويسجد للمسهو ويقعد في كل ركعة لاحتمال انه ترك سجدتين من ركعتين وسجدتين من ركعة فتم  
صلوته بركعة ولو تذكر انه ترك منها خمس سجرات ولا يعلم من انهن ترك يسجد ثلاث سجرات ويتشهد ولا  
يسلم ثم يصلي ركعتين ويتشهد بحسب كل ركعة ولو تذكر انه ترك منها ست سجرات فانه يسجد سجدتين ويصلي  
ثلاث ركعات ولو تذكر انه ترك منها ثمان سجرات يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات واما صلوة المغرب  
فهذه القياس يخرج في السجدة الواحدة يسجد سجدة وفي السجدة الثانية يسجد سجدتين ويصلي ركعة ولو تذكر  
ثلاث سجرات يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة وفي الرابع اربع سجرات ويصلي ركعتين ولو ترك خمس سجرات  
يسجد سجدة ويصلي ركعتين ولو تذكر ست سجرات يسجد سجدتين ويصلي ركعتين ولو صلى المغرب ثلاث  
ركعات ولم يقعد عقيب الركعتين فسد صلوة ولو تذكر انه ترك منها سبعة فسدت صلوة لانه اشتغل بالثلاثة قبل  
اكمال الفرض ولو ترك منها سجدتين في قول يفسد صلوته وفي قول لا يفسد ويكمل على انهما تركها من الركعة الثالثة  
حكما على الجواز ولو تذكر انه ترك منها ثلاث سجرات فان في هذا قولين يضيف اليهما ركعة اخرى على اعتبار الرواية  
التي قال لا تفسد وفي الاصل لو ترك سجدتين لا تصح انه تفسد صلوته لان الاصل ان الصلوة متى جازت  
من وجوه فسد صلوة من وجوه فالحكم للفساد وهذا الفساد من وجوهين وكذا لو ترك ثلاث سجرات

فصلوة فاسدة لانه يحتمل انه تركها من ثلاث ركعات ففسد صلوة ويحتمل انه ترك سجدة من الاولين وسجدتين  
من الثالثة فتجوز ولو تذكر انه ترك منها اربع سجرات لا تفسد صلوة وعليه ان يسجد سجدتين ويتشهد ثم  
يقوم ويصلي ركعة ولو ترك منها خمس سجرات لا تفسد فيسجد سجدة ويصلي ركعة لا ينوي القضاء في السجدة  
عندم به وعند الفقيهين ينوي كذا ولو ترك ست سجرات يسجد سجدتين ويصلي ركعة ولو صلى الظهر والعصر  
او العشاء خمس ركعات وترك سجدة تفسد صلوته وان ترك سجدتين فعلى القولين وكذا لو ترك ثلاثا او  
ااربعا او خمسا ولو ترك ست سجرات يسجد اربع سجرات ويقعد ويصلي ركعة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد  
ويسجد للمسهو ولو ترك سبع سجرات يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد  
وينوي بالسجرات عن الركعات التي قبلها ولو ترك ثمان سجرات يسجد سجدتين ويتشهد ويقوم ويصلي ثلاث  
ركعات يسجد سجدتين ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد ثم يصلي ركعة  
اخرى ويقعد ولو ترك منها تسع سجرات يسجد سجدة ويصلي ثلاث ركعات ويسجد سجدة ثم يقوم ويصلي  
ركعة ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد وكذا لو ترك عشرة سجرات يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات و  
لو صلى المغرب اربعا فعلم ما ذكرنا انه لو ترك سجدة تفسد صلوته وفي ترك السجدة الثلاث والاربع قوله  
ولو ترك خمس سجرات يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة ولو ترك ستا يسجد سجدتين ويصلي ركعتين ولو ترك  
سبعًا يسجد سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ثمانا يسجد سجدتين ويصلي ركعتين واذا سلم الرجل عليه سجدة  
السهو فطلعت الشمس بعد السلام قبل ان يسجد للمسهو واستمرت الشمس واخرت سقطت عنه سجدة السهو ولا  
سجدة السهو وشبهه وبكره اذا السن والظنوع في هذه الاوقات شرح الطحاوي **الفصل السابع عشر**  
**سجدة التلاوة** وفي الاصل يسجد القرآن اربعة عشر سجدة التلاوة واجبة عندنا فاذا قرأ القرآن بكرة له ان  
يتلى آية السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها الا الحرف هو في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي في السجدة  
وحدها لم يسجد مالم يقرأ اكثر الآية ولو قرأ آية السجدة مرتين السورة احب الى ان يقرأ معها آيات وان لم يقرأ  
معه شيئا لم يضره القاري اذا كان عند قوم ان كانوا متيسرين للسجدة ويقع فقلبه انه لا يشق عليهم آية السجدة  
ينبغي ان يقرأها وان كانوا محدثين او يظنون انهم يسهون ولا يسجدون ولا يشق عليهم آية السجدة ينبغي ان يقرأها  
في نفسه سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة والاصل في وجوب السجدة ان كان من اهل وجوب الصلوة اما اذا  
او قضاء كان اهلا لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا اذ ثبت هذا نقل الحايض والنفساء والنجس والصبي  
او الحافر اذا قرأ واحد من هؤلاء آية السجدة فانه لا يجب عليهم ولو سمع منهم مسلما قال لا يجب عليه سماعه  
ولو قرأ الحديث او الجنب او سمعها عليه او كذا الرضي ولا تجب اذا سمعها من غير هذا المختار ومن النائم الصبي



تجبان سمعهم انه وان سمعهم من الصدى لا يجب عليه ولو قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه وعلى من سمعها السجدة  
فهم السماع اولاً اذا اذبح السماع انه قرأ آية السجدة وعندها ان كان السماع يعلم انه يقرأ القرآن يلزمه  
الا فلا ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقاً لكن بعد ذلك لا يلزمه الا ان يعلم ولا يجب كتابته القرآن والحاصل ان الوجوب  
انما يكون باحد الامرين اما بالمدح او بالسماع حتى لو قرأها وهو صم فلم يسمع وجب عليه السجدة وكذا  
اذا سمع ولو اجمع سبب الوجوب لا يجب اكثر من سجدة واحدة ولا يلزم السجدة بتكرار المشقة وانما يجب  
اذا صحت الحروف وحصل به صوت سمع هو وغيره اذا قرأه في نفسه ومن قرأ آية السجدة عند نائم او صم ولم  
يسمع ولو انه نائم او صم لم يسمع لم يكن على النائم والاصم السجدة اذا قرأ آية السجدة بالهجا لا يجب عليه السجدة  
ولو فعل في الصلوة لا تفسد صلوة والطلاق بالهجا يأتي في موضع ولو قرأ الصم الذي يعقل الصلوة آية السجدة  
امر بان يسجد ولو لم يسجد لم يكن عليه سجدة **جنس آخر في الملقاة في الصلوة** اذا قرأ الامام آية السجدة في صلوة الجمعة  
فعليه ان يسجد هامة اصحابه قالوا ما يتخذه السبيل في زماننا انه لا يسجد وكذا في صلوة العيد ويكره ان يقرأ  
سورة فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذا في كل صلوة خاف في باب الملقاة في نسخة شمس لائمة الحلو في رجل قرأ  
آية السجدة خلف الامام ليس عليه ان يسجد ولا على الامام ولا على من سمعها من القوم في الصلوة ولا بعد الفراغ  
من الصلوة وعندهم يسجدون اذا فرغوا من الصلوة ومن سمعها رجل ليس معهم في الصلوة فعليه ان يسجد  
قبل هو قولهم فان سمعها من الامام من ليس معهم في الصلوة فعليه ان يسجد في الحال ان سمعها خارج الصلوة  
وان سمعها في الصلوة غير صلوة الامام يسجد هامة بعد الفراغ من الصلوة فان لم يسجد هامة حتى دخل في صلوة  
الامام لم يسجد الامام سجدة واحدة وان سجد الامام سقط عنه ما لم يسمعها معه قبل الاقضاء قال الامام على  
البردوي وهذا اذا اذبح الامام في تلك الركعة ما اذا ذكر في الركعة الاخرى فعليه ان يسجد هامة بعد الفراغ  
من الصلوة ولا يخلو في الاصل قالنا وبه هذا وفي الفتاوى الصغرى اذا سجد للملاوة وتلا في السجدة آية  
اخرى وفي الركوع قال لا يلزمه سجدة الملاوة لا تسجد وقال في زيادة الزيارات انه يسجد لما سمع قبل  
الاقضاء اذا فرغ من صلوة مطلقاً ولو سمع المقتدى من اجتهاد وسمع الامام من اجتهاد قرأها الاجتهاد خارج  
الصلوة او في صلوة اخرى غير صلوة الامام يسجد هامة بعد الفراغ من الصلوة بالاجماع ولو سجد في الصلوة لا يجوز  
لانها ليست بصلوة ولا تفسد صلوة هو الصحيح بناء على ان زيادة سجدة واحدة ساهياً وسجدة تين لا تفسد  
صلوة بالاجماع وان كان عمداً فذلك وان ما ذكر في الجامع الصغير انه يفسد عندهم وذلك ليس بصحيح ذكره  
الصدر الشهيد في المبسوط رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلوة فقرأها مرة اخرى فانه  
يسجد سجدة اخرى في الصلوة ولو لم يسجد حتى شرع في الصلوة فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في

الصلوة وسقط عنه الاولى في ظاهر الرواية حتى لو فرغ من الصلوة لا يجب عليه السجدة لا الاولى ولا الثانية  
وفي النوادر لا ولو قرأ آية السجدة في الصلوة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانة مرة يسجد سجدة اخرى  
في ظاهر الرواية قبل هذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة اخرى  
يسجد سجدة واحدة وسقط عنه الاولى المسئلة في الجامع الكبير لمجد الآيات الشريفة ولو سمع المصلّي آية  
السجدة من رجل وقرأها هو يسجد ثم احدث وذهب الى البيت ثم عاد فسمعها من ذلك الرجل مرة اخرى قالوا  
يسجد سجدة اخرى اذا فرغ قبل هذا على رواية النوادر وعلى هذا قالوا لو قرأ آية السجدة في الصلوة وسجد ثم احدث  
وذهب الى البيت ثم عاد فقرأها فانه يسجد سجدة اخرى وليسوى سماعه وتلاوته مرتين وجوب السجدة تين  
قال وفي صلوة الاصل للامام والد له ولولاه المصلّي وسجد لها ثم احدث وذهب وتوضأ وبني على ملأته ثم تلاها  
مرة اخرى فكيفه الاولى وبدون الحديث اذا قرأها المصلّي وسمعها من اجتهاد ايضا اجتهاد سجدة هكذا ذكره  
الاصول وفي الجامع وفي النوادر عن ماله انه لا يكتفيه واحدة قال الفقيه ابو جعفر قوله يكتفيه واحدة تأويله عند  
اذا كانت تلاوته وسماعه بان كان نائماً لم يقرأ مع هذه السجدة هذا في الصلوة وهذا خارج الصلوة اما  
اذا كان على التقاقيب ان كان السماع اولاً ثم الملاوة او على القلب في قيام واحد في روايتان في رواية يكتفيه  
واحدة وفي رواية يسجد في الصلوة لسجدة واحدة بعد ما فرغ من الصلوة فلو قرأها المصلّي اولاً ثم سمعها  
من الاجتهاد فاذا سجد في الصلوة لا يجب عليه اخرى في الروايات كلها اذا قرأ الامام آية السجدة وسجدها  
ثم احدث من رجل لم يسجد هامة فيما يقصه وعن من اذا سجد المسوق مع الامام ثم قرأها يسجد فيما يقصه  
ولو لم يسجد هامة مع الامام ثم قرأها فيما يقصه يسجد رجل قرأ آية السجدة في الصلوة ان كانت السجدة في  
آخر السورة او قبلها من آخرها بعد آية وآيات الى آخر السورة فهو بالخيار ان شاء ركن بها ينوي الملاوة  
وان شاء سجد ثم يعود الى القيام فيختم السورة وان وصل بها سورة اخرى كان افضل وان لم يسجد للملاوة  
على الفور حتى ختم السورة ثم ركن وسجد لصلوته يسقط عنه سجدة الملاوة نوى في السجدة السجدة  
للملاوة او لم ينو وكذا اذا قرأها آيتين اجعوا ان سجدة الملاوة تآدي بسجدة الصلوة وان لم ينو للملاوة  
واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن الملاوة  
نص عليه غيره ولو قرأ بعد السجدة ثلاث ايات وركع لسجدة الملاوة قال الشيخ الامام المعروف بخواجه  
زاده لا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس لائمة الحلو في لا ينقطع الفور بثلاث ايات وينوب في قرأ  
اكثر من ثلاث ايات لا ينوب اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم في الوجه تكبر الامام للسجدة فحب  
من كان في الرحمة انه كبر للركوع فركعوا ثم قال الامام من السجدة تكبر فطن القوم انه رفع رأسه من الركوع



وكبروا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلواتهم المصلى اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع الناس ان قصد  
اتباع الناس في تفسد صلواته والمستحب في غير الصلوة ان يسجد السامع مع السائل ولا يرفع رأسه قبله المصلى  
اذا قرأ آية السجدة فاراد ان يجزئها فجزأها فذكر في ركوعه ان يؤدى السجدة ثم رفع رأسه واتم  
الصلوة جازم في الطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلواته وجب عليه قضاءها لا يلزمه  
اعادة تلك السجدة وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعباد بالله ثم اسلم لا يجب عليه تلك السجدة و  
كذا المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلواتها فلم يسجد حتى حاضت تسقط عنها السجدة المصلى اذا قرأ آية السجدة  
في الركعة الاولى ثم اعادها في الركعة الثانية والثالثة ويسجد للاولى ليس عليه ان يسجد لها وهذا قياس قول  
ابن يوسف وهو قول وهو الاصح وفي الاستحسان وهو قولها يلزمه اخرى المصلى اذا قرأ آية السجدة على الذئ  
مرارا وخلفه رجل يسوق الدابة سجد المصلى سجدة واحدة والسائق يسجد لكل مرة ولو قرأ المصلى آية  
السجدة على الدابة عشر مرات وسجد على الدابة في كل ذلك وسجد كل واحد منهما ثلاثا وصاحبه كان على كل واحد  
منهما سجدة للتلاوة وعشر سجرات للتلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر وفي ظاهر الرواية تكفيه سجدة  
واحدة **جنس آخر** في المخرج خارج الصلوة وفي الجامع الصغير ليس عليه في قراءة سجدة واحدة او سماعها مرة اخرى  
في مجلس واحد قايما او قاعدا او مضطجعا اكثر من سجدة واحدة استحسانا بخلاف ما اذا قرأ آية اخرى  
في مجلسه حيث تلازمه اخرى ولو اختلف المجلس واختلفت الآيات واختلفت تكرار الوجوب وفي الصلوة على  
النساء اذا ذكره او ترواه او سمع ذكره في مجلسه مرارا وقال المتقدمون هذا على قياس السجدة وقال المتأخرون  
يتكرر ولو طس مرارا الاصح ان اذا زاد على الثلاث لا يشتمه فلو ذهب ثم رجع فقرأها ثانيا او سجد  
يتكرر الوجوب لو قرأ آية السجدة في موضع وبعد جمل سمعها ثم قام هذا التالي وذهب ثم نصرف وقراء  
تلك الآية ثانيا ثم قام وذهب ثم عاد وقرأ فانه يجب التالي لكل مرة سجدة على حدة ولا يجب على السامع لا  
سجدة واحدة وكذا الجواب ان كان التالي على مكانه والسامع يذهب بجي ويسمع فانه يجب على التالي سجدة  
واحدة وعلى السامع يجب لكل مرة سجدة على حدة وفي هذا كله سواء قرأ أو سجد ثم قرأها مرة اخرى ولم  
يسجد لها حتى قرأها مرة اخرى ان كان المجلس والآية متحدتين ولو اختلفت الآيات كان قراء اربع عشر سجدة  
في موضع واحد يلزمه اربع عشرة وفي نسخة الامام القاضى واختلف المجلس يتكرر الوجوب وان اختلفت الآيات  
وقد يكون المكان واحدا ويختلف حكم المجلس كالوشرع اثنان في عقد النكاح فاداما في عقد النكاح فهو مجلس  
النكاح ثم اذا شرع في عقد البيع فاداما في عقد البيع فهو مجلس البيع وكذا اذا شرع في الاكل والشرب وكذا  
هذا اذا تلا آية السجدة ثم شرع في البيع او غيره قطع حكم المجلس حتى لو قرأها مرة اخرى يلزمه سجدة اخرى وكذا

اذا قدمت اليه المائدة فاكل منها او المرأة اذا رصفت صبيا لها او شغل حديثا او عمل اعلم انه قطع الحكم  
قبل ذلك فانه يقطع حكم المجلس ولو كان العمل قليلا لا يقطع حكم المجلس كما اذا اكل لقمة او لقمتين او شرب  
شربة او تكلم بكلمة ولو قرأ آية السجدة سجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا يجب  
عليه سجدة اخرى وكذا اذا اشتغل بالتسبيح او التهليل ولو قرأ وهو قاعد ثم قام فقرأها ليكنه سجدة واحدة  
وكذا اذا قرأها ثم قام من مكانه فركب ثم نزل قبل السير ثم اعاد القراءة لا يجب سجدة اخرى ولا يجعل هذا القدر  
قاطعا حكم المجلس بخلاف الخيرة اذا كانت قاعدة فقامت بطل خيارها الماتين في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى  
وكذا اذا قرأها وهو قائم ثم قعد وقرأها نائبا ليكنه سجدة واحدة ولو قرأها وهو قائم او قاعدا ثم قام فقرأها  
فقد انقطع حكم المجلس حتى اذا انتبه فقرأها ثانيا يلزمه سجدة اخرى ولو نام قاعدا او عمل عملا ليس لا يقطع حكم  
المجلس ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل ان يسير فعليه سجدة واحدة وسجد  
على الارض ولو سارت ثم تلا بعد ذلك يلزمه سجدة واحدة وكذا اذا قرأها ركبا ثم نزل فقرأها فعليه سجدة واحدة  
ولو قرأها على الدابة وهي يسير كان في الصلوة فعليه سجدة واحدة وان كان في غير صلوة سجدة واحدة ولو  
قرأها وهو يسير يلزمه لكل قراءة سجدة وفي نسخة القاضى الامام وكذا ان كان يسبح في الماء في جمل او غيره  
عظيم اما اذا كان يسبح في حوض او غيره له حدة معلوم بكيفية سجدة واحدة والصحح انه يتكرر ولو انتقل من  
زاوية المسجد والمبيت الى زاوية اخرى لا يتبدل المكان الا اذا كانت الدابة كبيرة كدابة السلطان ولو انتقل  
في مسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب لو انتقل من دار الى دار وفي كل موضع يصح الاقفا  
يجعل واحد ولا يتكرر الوجوب وقد مر في فصل الامامة وسير المستفينة لا يقطع حكم المجلس بخلاف ما في  
اذا لم يكن في الصلوة ولو قرأها على غصن ثم انتقل منه الى غصن آخر فاعادها اختلف فيه والصحح انه يتكرر  
الوجوب وكذا لو قرأها في الكدس من اوتسدية الثوب او يدور حول الرخى في الطاحون والصحح انه يتكرر  
الوجوب المسائل في الاصل **فصل آخر** في كيفية أداء السجدة وشرايطها وفي النوادر ويشترط لاداء السجدة  
ما يشترط للصلوة من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة واستقبال القبلة ولا يجوز التيمم  
القدرة على الماء ويبطلها ما يبطل الصلوة من الكلام والضحك ولا يبطلها ما اذا كانت المرأة وان نوى  
ان يؤمها هذا في النوادر وفي الاصل وان ضحك فيها لا يبطل طهارتها ويجوز أداء السجدة الى غير القبلة  
بالتحري ان اشتهت عليه القبلة ولا يجوز ادائها في اوقات الكراهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت فان  
قرأ في وقت كراهة وسجد في وقت كراهة آخر بان قرأ عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب بخلاف الروايات  
والظاهر انه لا يجوز وفي شرح الطحاوى يجوز عند حسن وهكذا روى عن من هو وهكذا قرأه في الخزانة



ولا يجوز لها في موضع يجزى وإن كان سجدة على موضع طاهر ويكره في أول السجدة وآخرها ويقول في سجدة  
سبحان في الأعلى ثلاثا ولا ينقص عن الثلاثة كما في المكتوبة ولولم يذكر فيها شيئا أصلا لم يجز بها المكتوبة فإن  
قراها في غير الصلوة فاحتب إلى أن يقوم ثم يسجد ولو قرأ آية السجدة في غير الصلوة فإذ ان ركع للسجدة  
روى أنه يجوز ولو نام في سجدة التلاوة ينقص الوضوء بخلاف الصلوة والاصح أنهما كالصلوة وقد مر في الطهارة  
ولو قرأ آية السجدة ركبا أو سمعا وهو ركب جازة أن يؤتى وكذلك أن قرأها ركبا ثم نزل ثم ركبها فإدائها بالآية  
جاز عند من وهكذا روى عن من خلافا لروى في الدابة وسجد على الأرض يجوز بخلاف العكس **الفصل**  
**الثامن عشر في النذر فيما يلزم بالشرع** وفي الأصل رجل قال لله على أن أصلي ركعتين بغير وضوء لزمه ركعتان  
بطهارة عند من وقال من لا يلزمه شيء ولو قال بغير قراءة يلزمه صلوة عند علمائنا الثلاثة ولو قال لله على أن  
أصلي ركعة يلزمه ركعتان ولو قال ثلاث يلزمه أربع ركعات ولو قال نصف ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول  
أبي يوسف هو المختار ولو قال لله على أن أصلي الظهر ثمان ركعات ليس عليه إلا الظهر أربع ركعات ولو قال أن يركع  
الله ما لا فعل في ركعتي عشر آلاف درهم للمائتين وخمسة الأسلام مرتين لا يلزمه شيء إذا زيد ولو نظر إلى ما يخطئ  
الظهر فقال لله على أن أصلي خلف هذا الإمام هذه الصلوة تطوعا ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فدخل مائة ينوي الظهر  
جاز ظهره وليس عليه قضاء ما جعل على نفسه من النافلة ولو نذر أن يصلي صلوة ولم يفعل قايما أو قاعدا اختلف  
الشافعية فيه قال بعضهم يجزى أن يصلي قايما ويؤتي أن يصلي قاعدا وقال بعضهم يصلي قايما **وما يتصل بهذا**  
لواقع الطوق قايما ثم أراد أن يقعد من غير عذر له ذلك استحسانا عند من وعندهم اليسر له ذلك قياسا  
ولو فتح قاعدا ثم بدله بعد ما صلا بعضها قاعدا أن يقوم ويصلي بعضها قايما جاز والمريض لواقع قاعدا  
ثم بدله فإتمامها قايما جاز عندهما وعند من لا يجوز على ما بين في موضعه رجل فتح الطوق مع الإمام بنوي الطوق  
ثم تذكر أنه لم يصل الظهر فقطع ما ثم كبر ينوي الظهر لا شيء عليه وكذا لو دخل مع الإمام بنوي المكتوبة ثم تكلم  
ثم كبر ينوي النافلة ثم أفسدها لم يكن عليه إلا المكتوبة رجل فتح الطوق بنوي أربع ركعات ثم تكلم فعليه  
قضاء ركعتين عندهما وعند من تلك روايات في رواية أربع ركعات والصحح أنه رجع إلى قولهما وهذا خلا  
ما لو قال لله على صلوة ونوي أربع ركعات أنه يلزمه أربع ركعات وانقوا أصحابنا أن الشروع في الطوق بمطلق  
النية لا يلزمه أكثر من ركعتين والاختلاف فيها إذا نوي الأربع **الفصل التاسع عشر في قضاء النذر**  
وفي شرح الطحاوي رجل فاته صلوات كثيرة في حاله الصحة ثم مرض الرجل مرضا يضيق الوضوء وكان يصلي باليتم  
ولا يقدر على الركوع والسجدة ولا يمكنه أداء الصلوة إلا بالآية فاذى الفتاوى في حالة المرض بهذا الصفة  
جاز ولو صح وقد عرفت على القضاء سقط القضاء وفي الفتاوى من يقضي الأوتار يقف في الأوتار وفي قضاء

الفتاوى إذا أراد أن يصلي الظهر ينوي أن ظهر لله على وكذا في سائر الصلوات ولولم يعين الأول والآخر  
لكر قال نويت ظهر الفتاوى جاز وقد ذكرنا تمامه في فصل النية قال من وفي الجامع الصغير لو أدى كل صلوة أد  
مع الكراهة فإتمامها بعد الأذى وجه الكراهة وفي الفتاوى الصغير رجل بنوي التيمم إلى الرشح والوتر ركعة ثم  
أدى التيمم إلى الرق والوتر ثلاثا لا يعيدها صلا وان فعل عن جهل من غير أن يسأل أحدًا ثم سأل فامر بالثلاث  
يعيدها صلا شفعوى المذهب إذا صار حتى لا يذهب فقد فاته صلوات في وقت كان شفعوا ثم أراد أن يقضيها  
في الوقت الذي صار حنفيا يقضي على مذهب الحنابلة يسأل من الذين المنفعة عن شفعوى صار حنفيا ثم أراد  
أن يتقل إلى مذهب الشافعية هل له ذلك فقال الثقات على مذهب الحنابلة حنابلة وخروا على وقال هذه الكلمة أقرب  
إلى الألفة وأرفعها إجماع القاضى الإمام غلام حاتم بعد ما صلا العشاء ولم يسقط حتى طلع الفجر قال بعضهم  
ليس عليه قضاء العشاء والمختار أن عليه قضاء العشاء وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء  
بالإجماع وهي واقعة محمد بن الحسن سألها أبا حنيفة فاجابها بذكرنا فاعاد العشاء وعبارة شرح الحكم  
نام صبح فاحتمل بالليل أن نبتة قبل طلوع الفجر أومع طلوع الفجر يلزمه قضاء العشاء ولو نبتة بعد طلوع الفجر  
اختلف الشافعية فيه وفي نسخة القاضى الإمام رجل يقضي صلوات عجم مع أنه لم يفقه شيء اختلف الشافعية  
فيه واجمعوا أنه لا يقضي بعد العصر بعد طلوع الفجر إذا فاته صلوات عن وقته ينبغي أن يقضيها في بيته  
ولا يقضيها في المسجد رجل نزل صلوة واحدة من يوم واحد ولا يدري أية صلوة هي بعد صلوة يوم وليلة  
إذا شك في صلوة أنه صلاها أم لا أن كان في الوقت فعليه أن يعيد وإن خرج الوقت ثم شك لا شيء عليه ولو  
كان للشك في صلوة العصر يقرأ في الركعة الأولى والثالثة ولا يقرأ في الثانية والرابعة في كتاب ترمذي إذا  
كان الرجل مستيقنا بالوضوء فقال له رجل أنك قلت في موضع كذا أو قد صلى أن شهد عندك عدلان يقضون  
الصلوات وإن شهد عند واحد **وما يتصل بهذا** إذا مات الرجل وعليه صلوات فإتياه وصي بان  
يعطي كفارة صلوة يعطي كل صلوة نصف صاع من تمر وللوتر نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع وإنما  
يعطي من ثلث ماله وإن لم يترك ما لا يستقرض ورثته نصف صاع ودفع إلى مسكين ثم يتصدق المسكين على  
بعض ورثته ثم يتصدقون ثم وثم حتى يتم لكل صلوة ما ذكرنا ولو قضاه ورثته بامر لا يجوز وفي الحج يجوز  
في نسخة القاضى الإمام **الفصل العشرون في الصلوة على الدابة وفي النسيئة وفي شرح الطحاوي رجل**  
صلى على الدابة وحسنه نجس يجوز وفي ظاهر الرواية لم يفصل بينهما إذا كانت النجاسة دما أو عرقا أو حمار  
أو لعابه وسواء كان على الركاب أو على المشاة قال ومن كان في غير مصر لا بأس أن يصلي على الدابة حيث كان وجهه  
سواء كان مسافرا أو مقيما خرج إلى بعض النواحي حاجته وسواء كان قادرا على النزول أو لا وهذا في الطوق



أما في الفرض فلا يجوز وكذا التذرع التي وجب قضاؤها بالشروع على الأرض ثم أفسدها وكذا الوتر  
وسحب الدلاوة وصلوة الجحارة ثم في التطوع إنما يجوز إذا جاوز البنيان أما في المصلي فالتطوع لا يجوز  
أيضا قال أبو يوسف لا ياتيه وقال محمد بن كزوبكر ولو أفتحت ما خارج المصلي ثم دخل المصلي ثم على الدابة  
وقال كثير من أصحابنا ينزل ويتمها على الأرض ولو أفتحت ما على الأرض فتمت أركبها لم يجز بخلاف العكس  
أما صلوة الفرض على الدابة بالعذر فجائز ومن لا عذر له لم يجز ثم إذا كان الرجل في السفر فامطرت  
السماء فلم يجد مكانا يأسأ ينزل الصلوة فإنه يقف على الدابة مستقبل القبلة ويصلي بالإيماء إذا أمكنه  
إيقاف الدابة فإن لم يمكنه يصلي مستدبر القبلة وهذا إذا كان الطين حال عيبه فإنه لم يكن بهذه المثابة  
لكن الأرض ندية بستره صلى هناك في التوازن هذا إذا كانت الدابة ليس بنفسها أما إذا كانت تسيروا  
صاحبها لا يجوز لا التطوع ولا الفرض ومن لا عذر له أن يخاف الركوب من السباع أو العدو أو نزل أو  
من العذر أن يكون الدابة جمعا لو نزل لا يمكنه الركوب من العذر اللص والمرض فاما في المبادية فيجوز  
ذلك وكيفية الصلوة على الدابة أن يصلي بالإيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع من غير أن يضع رأسه  
على شيء سائره دابته أو واقفه ويصلي فإحدى فان صلوا جماعة فصلوة الإمام تامة وصلوة القوم قسرة  
وعن ثمانية جواز إذا كان البعض جنب البعض وكذا المختص إذا كان يخاف لو تحرك واستقبل القبلة لشدة  
العدو جاز له أن يصلي قاعدا أو قائما بالإيماء وقد مر في فصل استقبال القبلة **وما يتعلق بهذا** مسائل السفينة  
وفي الأصل إذا استطاع الخروج فلا حرج أن يخرج ويصلي على الأرض وإن صلى فيها جاز وإن صلى فيها قاعدا  
وهو يقدر على القيام والخروج جاز عنده والفضل أن يخرج ويقوم وهذا يستحسن وعند ما لا يجوز  
قياسا واجمعوا أن السفينة لو كانت مربوطة بالسبط لا يجوز الصلوة فيها قاعدا واجمعوا أنه لو كان  
بحال يدور رأسه لو قام يجوز الصلوة فيها قاعدا ثم لم يفصل أبو حنيفة بينهما إذا كانت السفينة جارية  
أو واقفة منهم من قال إنما يجوز عنده قاعدا إذا كانت جارية وبالإيماء لا يجوز لا التطوع ولا الفرض  
يتوجه المصلي القبلة كيف دارت السفينة في الصلوة وعند الافتتاح لا يجوز أن يأتى رجل من أهل السفينة  
بإمام في سفينة أخرى فإن كانت السفينتان مقرونتين يجوز ولو كان المقتدر على السبط والإمام في السفينة  
أو على العكس أن كان بينهما طريقا وطائفة من النهار وما يكون مانعا من الاقتداء كما ذكرنا في فصل الإمامة  
لم يجز الصلوة على العجلة أن كانت على المبر لا يجوز وإن كانت على الأرض يجوز وقد مر في فصل المقدمة  
**الفصل الحادي والعشرون** في صلوة المريض وفي الأصل المريض إذا عجز عن القيام وقد مر على القعود  
بركوع وسجود فإنه يصلي قاعدا بركوع وسجود ولا يجز غير ذلك فإن عجز عن الركوع والسجود وقد مر

على

على القعود فإنه يصلي قاعدا بالإيماء فإن عجز عن القعود فيصلي مضطجعا فإنه يؤتى بالإيماء بالأسر ويجعل  
أخفض من الركوع ولم يرد بقوله وعجز عن القيام أن صار مقعدا لكن المراد به لو صلى قائما يخاف زيادة  
أو إبطاء البس فلو كان قادرا بعض القيام دون تمامه يؤمر أن يقوم قد مر ما يقدر حتى إذا كان قادرا على  
أن يكبر قائما ويقراء قد مر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد إذا عجز قال شمس لا ية الحوائى هو المذهب الصحيح  
ولو ترك هذا أخف من أن يجوز صلواته ولو كان قادرا على القيام شكيا يصلي قائما شكيا ولا يجز غير ذلك  
وكذا لو قدر على أن يعتمد على عصا أو كان له خادم لو اتكأ عليه قد مر على القيام فإنه يقوم ويكفي فإن  
قد مر على القيام ولم يقدر على السجود أو ما أيماء وهو قاعد ويكفي لو قدر على القعود ولم يقدر على الركوع  
والسجود وصلى مضطجعا لا يجوز وإذا لم يقدر على القعود صلى مضطجعا على قفا متوجها نحو القبلة  
رأسه إلى الشرق وجزأه إلى المغرب هو الأفضل عندنا ولو عجز عن القعود مستويا وقد مر على الاتكاء والأد  
الحائط أو بوسادة أو إنسان يجلس يصلي قاعدا مستندا أو شكيا ولا يجوز أن يصلي مضطجعا فإذا عجز  
عن الإيماء برأسه هل يسقط الصلوة عنه اختلف المشايخ فيه والخيار ما ذكره الشيخ الإمام شمس  
الشرعي أنه ليسقط وإذا عجز رجل يوما وليلة أو أقل فعليه القضاء وإن كان أكثر لا يجب استحسانا  
المقبور يوم وليلة بالساعات عند من وهو رواية عن جده وعند من من حيث الصلوات وإنما يظن هذا  
فمن عجز عليه عند الضحوة ثم أفاق من العذر قبل الزوال بساعة فقد أكثر من حيث الساعات ودو الصلوات  
والجواز كالانقضاء في حق الصلوات حتى لو حزن أقل من يوم وليلة أو يوما وليلة فإنه يلزم قضاء ما فات  
من الصلوات وإن كان أكثر من يوم وليلة لا يلزم قضاء ما فات والجواز مع الانقضاء مختلفات في حق الصلوات  
إذا عجز عليه قبل شهر رمضان حتى مضى رمضان كله ثم أفاق فإنه يلزم قضاء شهر رمضان ولو حزن قبل رمضان  
وأفاق بعد ما مضى شهر رمضان لا يلزمه قضاء الصوم هذا كله إذا عجز عليه باليسر يصنع بان مرض ولو  
عجز عليه بغيره من سبع أو حتى حتى عجز عليه أكثر من يوم وليلة ليسقط عنه القضاء بالاجماع ولو شرب الخمر  
حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو شرب الخمر أو الداء حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة عند من  
ليسقط وعند من لا يسقط لأنه حصل بفعله هذا إذا دام الانقضاء أكثر من يوم وليلة أما إذا عجز ساعة وأفاق  
ساعة لم يكن لافاقته وقت معلوم لكن يفني بعبته فيحكم بكلام الاصحاء ثم يغني عليه بعبته فلهذا الأفاق  
غير معتبر وإن كان لافاقته وقت معلوم غل غل من مرضه عند الضحوة فيفني قليلا ثم يعاوده الانقضاء وهذا  
أفاقه معتبر **جنس آخر** ويؤم المؤم من هو مثله ولا يؤم من قد مر على الركوع والسجود فإن كان قائما بركوع  
وسجود فاقدر من هو مثله ومن يصلي قاعدا بركوع وسجود أو قائما بالإيماء أو قاعدا بالإيماء أو مضطجعا



وان كان الامام يصلي قاعدا بركوع وسجدة واقدى به بن هوئله او من صلى بالايام صح لا قنء ولوقد  
من يصلي قائما بركوع وسجدة جاز عندهما خلافا الحمد وهو في مسألة اخرى وهي من شرع في الصلوة قاعدا  
ثم زال العذر في خلال الصلوة عندهما بنى على صلواته وعندهم مستقبل ولو اتمح بايما ثم قد على  
الركوع والسجدة فانه مستقبل الصلوة عند الثلاثة بناء على مسألة الاقنء فيما صح الاقنء جاز  
البناء وما لا يجوز الاقنء لا يجوز البناء ولو شرع في صلوة وهو صحيح ثم عرض له مرض بني على صلوة  
على حسب المكان يعني لو اتمحها قائما واما قاعدا او بالايام بالعذر جاز بناء على مسألة الاقنء فان  
كان الامام يصلي قاعدا بايما قد اقدى به قائم يومى جاز فان كان الامام يومى مضطجعا فاقدى به قاعدا  
او قائما يومى لم يصح الاقنء **حسن** صلى المريض الى غير القبلة لا يجوز الا ان لا يستطيع ان يتوجه الى  
القبلة ولم يجد احدا يحوله الى القبلة فان وجد احدا يحوله فلم يأمره وصلى الى غير القبلة جاز عند  
بناء على ان الاستطاعة بقوة الغير ليست ثابتة عنده وقد مر في الطهارات في فصل التيمم وعلى هذا الوجه  
على ان يجلس ووجد احدا يحوله الى مكان طاهر ولا وقد مر فان عجز عن القراءة يومى بغير قراءة فان لم  
يقدر على السجدة من جرح او خوف او مرض فاكل سوا ومن صلى وجهه جرح لا يستطيع السجدة عليه  
لم يجز الايما وعليه ان يسجد على انفه وان لم يسجد على انفه لم يجز ويكره للمؤمن ان يرفع اليه عودا و  
وسادة ليسجد عليه فان فعل ذلك وينظر ان كان خفض رأسه للركوع ثم السجدة اخفض من الركوع  
جازت صلواته وان كان لا يخفض رأسه لكن يوضع العنق على وجهه لم يجز وهذا ايما وهو لا يصح وان كانت  
الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلواته قاله شيخنا ان يسجد على البنية يجوز  
وعلى السجدة لا يجوز اذا كانت احدهما فوق الاخرى لانه لا ارتفاع كبير وان كانتا جرتين يجوز لان  
الارتفاع قليل فلو ان المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام واذا خرج الى الجماعة لا يستطيع القيام يصلي  
في بيته قائما قال شمس لا يمتد الا ورجدى يخرج الى الجماعة لكن يكبر قائما ثم يقعد ثم يقوم عند الركوع  
والاول اصح وبديق وفي الزيارات جاز على جلقه جرح لا يقدر على السجدة ويقدر غيرهما لا يفعل فالبعض  
قاعدا بالايام وكذا لو كان كجلا لا يسجد ليل جرحه فان قام وقرا ركع ثم قعد وروى السجدة جاز وكذا  
ان كان كجلا اذا صلى قائما سلس بوله او سال جرحه ولا يقدر على القراءة ولو صلى قاعدا لم يصبه شيء من  
ذلك فانه يصلي قاعدا بركوع ويسجد ولو كان بحيث لو سجد سال جرحه او سلس بوله ترك السجدة ايضا لما مر  
يجعل السجدة اخفض من الركوع فان صلى في هذين للفصلين بركوع وسجدة مع سبلان الدم لا يجوز وان كان  
لوصلى قائما وقاعدا سال جرحه ولو استلق على قفاه لا يسجد فانه يقوم ويركع ويسجد **حسن آخر** وفي

الفتوى المريض الذي يصلي قاعدا في قعوده حال قيامه ويقعد مترعا او محتيا يعني واضعا اليسته على الارض  
رافعا كتيبه وقال زفره مجلس كل مجلس السجدة تدويرا خذ الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى مريض على الظاهر  
قاعدا بركوع وسجدة ولم يقعد على الرابعة يعني لما رفع رأسه من السجدة الاخرة اشغل بقراءة القرآن  
ان طالت قرأته بحيث يمكنه ان يأتي بالسجدة جاز صلواته كذا روى عن جرحه وفي ظاهر الرواية تفسد صلواته اذا  
سلم ولو فرغ من القراءة وركع وسجد سجدة تفسد صلواته كما يصح وكذا في القعدة الاولى لوقام الى الثالثة  
فهو كالصحيح ايضا مريض بجرح تحته ثياب نجسة ان كان كجلا لا يبسط تحته شيء الا يجلس ساعته له ان  
يصلى على حاله وكذا لو لم يسجد الثاني الا انه يزاد مرضه له ان يصلي فيه **الفصل الثاني والعشرون في صلوة**  
**المسافر** وفي الجامع الصغير اذا جاوز المقيم عمران مصره قاصدا مسيرة ثلاثة ايام ولياليها ليسر بل  
ومشى الاقدام يلزمه قصر الصلوة وبخصله ترك الصيام وفي الجبل يعتبر ثلاثة ايام ولياليها وان كان  
تلك المسافة في السهل يقطع بما دونها وفي البحر ثلاثة ايام ولياليها بعد ان يكون الريح مستوية غير  
غالية ولا ساكنة وفي الاصل ويعتبر بجازرة عمران مصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر بحملة جذاية من  
الجانب الاخر بان كان في الجانب الذي خرج محلة مفصلة عن مصر وفي القديم كانت مفصلة بالمصر لا بقصر  
الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة واما مجاوزة الفناء ان كان بين مصر وقائه اقل من غلوة ولم يكن بينها  
مزرعة يعتبر بمجاوزة الفناء ايضا وان كان بينهما مزرعة او كانت المسافة بين مصر وقائه قد اقلوة  
يعتبر بمجاوزة عمران مصر ولا يعتبر بمجاوزة الفناء وكذا لو كان هذا الانفصال بين القريتين او بين قرية ومصر  
وان كانت القرى متصلة بربض مصر يعتبر بمجاوزة الفناء ولا يعتبر بمجاوزة القرية التجل اذا قصد بلدة  
والى مقصد طريقا احدهما مسيرة ثلاثة ايام ولياليها والاخر ونها فسلك الطريق الا بعد كان  
مسافر عند المسافة اذا جاوز عمران مصر فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فغرم الرجوع الى  
الوطن لذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولده فيه او لم يكن مولده لكن تاهل به وجعله دارا يقيم  
بجرح الغرم الى الوطن واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يقصر ويجعله دارا يقيم بها بجرح الغرم الى الوطن  
واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يقصر الصلوة وهذا اذا غرم الرجوع قبل ان يسير ثلثة ايام ولياليها  
وكذا لو خرج من مصر مسافرا فحضر المصلوة فافتتحها ثم احدث فاضطر الى بيته ليؤمها ثم علم  
ان في رحله ماء فانه يتوضأ ويصلي صلوة المقيم وكذا المسافر اذا نوى المقام وهو في الصلوة ثم بدله  
ان يمضي على سفره فهو مقيم حتى يسير بعد فرسخ من الصلوة ولا يصير مسافرا بالنية هذا اذا مضى في صلوة  
فان تكلم بعد اعاد الى مكانه فانه مستقبل الصلوة اربعاء ولو كان بعد ما لم يسفر لا يرتفع حجر دنية الا انصرف



الى قطنه ما لم يدخل وطنه ونظر هذا رجل خرج من بخارى يريد النور فلما بلغ طوا وليس طناً في النقة  
فوى الانصار الى بخارى ثم علم انه لم يبق النقة فانه يصلي صلوته مقيم الى ان يروح الى بخارى  
الستفح يصير مسافراً رجل صلى الظهر منزله وهو مقيم ثم خرج الى السفر وصلى العصر سفره في ذلك اليوم  
ثم تذكر انه ترك شيئاً في منزله فرجع الى منزله لاجل ذلك ثم تذكر انه صلى الظهر والعصر وغير وضوء الو  
يجب عليه ان يصلي الظهر كعتين والعصر اربعاً ولو صلى الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس  
والسئلة بحالها يصلي الظهر اربعاً والعصر كعتين وانما يصير المسافر مقيماً اما بدخوله مصر له فهل  
اوبان بداله العود اليه بعد ما خرج وليس بين الوضع الذي بداله العود وبين مصر مسير مسافر  
مقيماً حتى دخلها ثم نية الاقامة لا يقع الا في موضع الاقامة ثم يمكن من الاقامة وموضع الاقامة العمان والسيوط  
المتخذ من الحجر والمد والحبس الحجام والاحبية والوبر الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للمحاربة ونوا  
الاقامة لا يقع وكذا لو نزلوا في بعض بيوت الكفار لا يصيرون مقيمين في بعض الروايات وكذا الرعاة اذا  
كانوا يطوفون في الغارة ولهم خيام واجنية وعن س ان نزلوا موضعاً كثير الماء والكلأ ونصبوا الخيام  
ونوا الاقامة خمسة عشر يوماً الماء والكلأ يكفيهم لئلا يتركوا صارا ومقيمين وكذا التركة والاعراب  
وفي شرح الطحاوي ولو نوى الاقامة في مفارقة او في جمر او في سفينة او في جزيرة من جزائر العرب لا يكون  
مقيماً ولو نوى الاقامة في موضعين خمسة عشر يوماً وليس عصر واحد ولا قرية واحدة مثل ان يوليى بيقية  
ومنا خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً الا ان يوليى ان يقيم لياليها في احدها وياها في اخرى فانه يصير مقيماً اذا  
دخل القرية التي نوى الاقامة فيها خمسة عشر ليلة ولا يصير مقيماً بدخوله او لا في القرية الاخرى ومن دخل  
دار الحرب بمان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحته نية الكافر في الاسلام في دار الحرب لم يتقربوا له فهو  
على اقامته فان علم اهل الحرب بسلامه فربهم يريد السفر ثلاثة ايام ولياليها لم يعتبر نية وكذا الاسير  
دار الحرب انقلب منهم ووطن على الاقامة خمسة عشر يوماً في غار او نحو لم يصير مقيماً المسلمون اذا حاصروا  
مدينة من مدائن دار الحرب نوا الاقامة خمسة يوماً لا يكونون مقيمين عندنا وفي الفتوى لو ان حليين  
خرجوا ونوا سفر شهر فلما سار انصف الطريق كان احدهما على صاحبه من فخره وجسه فان كان الغريم ملياً  
فالنية الى الجوس ان كان مفلساً فالنية الى الطالب صبي ونصر في خرجا الى سفر مسير ثلاثة ايام فلما سار  
يومين اسلم النصر في بلع البصة فالنصر في نقص الصلوة فيما بين من سفره والصبي يتم الصلوة بناء على ان نية  
الكافر مقبلة على النصارى والامام الحليل الفضل به سوى بينهما ايضاً كلاهما ان تمان الصلوة الخليفة اذا سافر  
يقصر الصلوة الا اذا طاف ولايته لا يصير مسافراً وفي الاصل السفر الطاعة والعصية سواء في قصر الصلوة وبها

الاظهار والعصية وواجب حق المسافر عندنا فلوان المسافر اقبل للصلوة كالظهر والعصر والعشاء  
وصلى اربعاً فانه ينظر ان قرأ في الاوليين وتشهد عقيبهما يجوز والا وليان فرضته والاخران تطوع ولو  
ترك القراءة في الاوليين او في احدهما او ترك القعدة الاولى فسد صلواته عندنا ولو ان مسافراً دخل  
مصر واقبل للصلوة ونوى الاقامة في خلال الصلوة وهو في وقت تلك الصلوة فانه يتحول فرضته الى اربع ركعات  
نوى الاقامة في اول الصلوة او وسطها واخرها في التجرد سواء في السفر ان كان منفرداً او مقرباً او مع جماعة  
مسبوقاً اما الاخر اذا ادرك اول الصلوة والامام مسافراً حدث او اقام فثبتته بعد فراغ الامام فنوى الاقامة  
لم يتم لان الاخر في الحكم كانه خلف الامام فاذا فرغ الامام فقد استحکم الفرض فلا يتغير في حق الامام فلا  
في حق الاخر هذا المعنى في الايضاح ولو نوى الاقامة بعد ما صلى ركعة ثم خرج وقت تلك الصلوة فذلك ان  
يتحول فرضه اربعاً وخرج الوقت وهو في الصلوة فنوى الاقامة فانه لا يتحول فرضه الى اربع في حق تلك الصلوة  
ولو ان المسافر صلى المكتوبة ركعتين وقرا فيهما وتشهد ثم نوى الاقامة قبل التسليم ونوى الاقامة بعد اقام  
الى الركعة الثالثة قبل ان يقيد بها بالسجدة فانه يتحول فرضه الى اربع الا انه يعيد للقيام والركوع ولا يعيد  
بما فعل ولو قيد الثالثة بالسجدة ثم نوى الاقامة فانه لا يتحول فرضه الى اربع ولكن يضيف اليها اخرى حتى  
يكون الركعتان نقطاً ولو فسد تلك الركعة ففرضه اقام ولا يجب عليه قضاء الشفع المأ عند الثالثة ولو لم  
يتشهد حتى قام الى الثالثة ثم نوى الاقامة فانه يتحول فرضه الى اربع ثم ينظر ان لم يقم صليبه عاد الى التشهد  
وان اقام صليبه كما يقيم اذا قام من الثانية الى الثالثة وفي القراءة في الركعتين الاخرين باختيار فلو اقام صليبه فانه يعيد  
القيام كما ذكرنا ولو قيد ركعة بالسجدة ثم نوى الاقامة لا يقع وفسد صلواته بالاجماع ولكن يضيف اليها ركعة  
اخرى حتى يكون اربع تطوعاً وعندنا به فسد اصلاً بناء على ان للصلوة جهتين عندنا وعندنا به جهتان  
وقد ذكرنا والواقع الظهر وترك القراءة في ركعة او ركعتين وتشهد ثم نوى الاقامة قبل ان يسلم ونوى بعد اقام  
الثالثة قبل ان يقيد بها بالسجدة فانه يتقلب فرضه اربعاً ويقرأ في الركعتين الاخيرين قضاء عن الاوليين وعندنا  
لما ترك القراءة في ركعة او ركعتين فسد صلواته بناء على ان للصلوة جهة واحدة عندنا فاذا ترك القراءة بطلت النية  
فلا يصح نية الاقامة وعندنا نية الاقامة في آخر الصلوة صحيحة كما في اول الصلوة الا ترى انه لو نوى الاقامة في  
القعدة صارت القعدة نفلاً بعد ما كان فرضاً ولو قيد الثالثة بالسجدة ثم نوى الاقامة فسد الفرضية وضيف  
اليها ركعة اخرى وعندنا به فسد اصلاً ولا يضيف وقد مر ولو قدر المسافر بالمقيم وسلم على رأس الركعتين  
او فسد بها الكلام ونحوه فانه لا يجب عليه قضاء اربع ركعات وانما يجب تامة لانه اذا اراد ان يقضي  
يصلي صلوته المسافر بن ولم يسلم ولم يتكلم ولكن خرج الوقت لا تقصد صلواته ولو قدر المسافر به بعد خرج الوقت



لا يجوز ولو قدر المقيم بالسافر في الوقت وخارج الوقت فاذا سلم الامام على رأس الركعتين قام القوم الى الامام ولا  
يسلمون معه ويصلون وحدها وهل يجب عليهم القراءة وذكر الكرخي انه يجب في رواية كتاب الصلوة لا يجب وقد  
ذكرنا في فضل التسهو ولو كان مسافرا لم يقيم في ركعتين وتسهو قبل ان يسلم تكلم واحد من السادة  
خلفه وقام وذهب ثم نوى الامام الاقامة يتحمل فرض المسافرين الذين لم يتكلموا الى الرابع وصلوة من تكلم خلفه  
هذا اذا تكلم قبل ان ينوي الامام الاقامة فان نوى الامام الاقامة ثم تكلم فسد صلاته ويجب عليه قضاء صلوة المسافرين  
ولو قام المقيم الى قضائه ثم نوى الامام الاقامة لم يقيد ركعته بالسجدة رفض ذلك وتابع الامام حتى لو لم يفرض  
ذلك وسجد فسد صلاته ولو قيد ركعته بالسجدة ثم نوى الامام الاقامة ثم تكلم فسد صلاته ولا يتابع امامه ولو رفض  
تابع امامه تفسد صلاته وفي نسخة الامام القاضي مسافرا ثم مسافرا فحدث واستخلف مسافرا فذكر  
الثاني الاقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين وهو نظير ما صلى مسافر جماعة مقيمين ومسافرين فلما بلغ صلى  
ركعة حدث الامام وقدم مقيما فانه لا يتقلب فرض القوم اربعا كذا هذا ولو نوى الامام الاول الاقامة بعد الحدث  
قبل ان يخرج من المسجد صار فرضه وفرض القوم اربعا فان استخلف الامام واحدا من القوم يتم الخليفة صلوة الاقامة  
مسافرا صلى الظهر ركعتين فقام الى الثالثة فاسيا او متعمدا فجاء مسافرا وقد رتب في ذلك الحالة فصلوة الدار  
موقوفة ان عاد الامام الى القعدة وسلم فصلوة الداخل فاقامة وان لم يعد ونوى الاقامة في قيام الثالثة يتقلب فرضه  
وفرض الداخل بغيره وتابع الداخل في ركعتين ثم يقضي ما فات وذلك ركعتان مسافرا ثم قوما مقيمين فلما صار  
ركعتين نوى الاقامة لا يتحقق الاقامة بل يتم صلوة المقيمين لا يصح مقيما ولا يتقلب فرضه اربعا مخرج  
مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم اين يدركهم فانهم يصلون صلوة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا  
المكث في ذلك الموضع واما في التوجه ان كانت مدة سفر يقصر من الصلوة والا فلا الكل في نسخة القاضي الامام  
اذا كان الرجل مقيما في اول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلوة السفر وان لم يبق من الوقت  
الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة الا ترى انه لو مات واغشى عليه غماما طويلا او جن جنونا مطبقا او خاض المرأة  
او صارت نفساء في آخر الوقت لم يسقط كل الصلوة فاذا سافر سقط بعض الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت  
ان صلى صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصل حتى قام في آخر الوقت يتقلب فرضه اربعا وان لم  
يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة كما لو بلغ العصر في آخر الوقت واسلم الكافر وطهرت الحائض والنفساء  
ولم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه التيمم او افاق الجنون او المغشي عليه اذا عثر على شيء مما قلنا في آخر الوقت يجب  
الصلوة فكذلك الاقامة وان قام بعد الوقت يقضي صلوة السفر المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه سهو  
لم يصح نية الاقامة فيتم صلوات اربعا ويسجد السهو بعد الفراغ ولو سجد السهوه ثم نوى الاقامة يصح نيته ويصير

صلوات اربعا يسجد سجدتين وسجدة واحدة او نوى الاقامة في السجدة لانه عادت التحية **جنس آخر** في العبد اذا  
كان بين اثنين في السفر ينوي احدا المولى لا اقامة دون الاخر قالوا ان كان بينهما مهية في الخدمة فان العبد  
صلوة الاقامة اذا اخدم المولى الذي نوى الاقامة واذا اخدم المولى الذي لم ينو الاقامة يصلي صلوة السفر  
نسخة القاضي الامام العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرة المولى فانه يسأله ان يخبره ان كان مسير في السفر  
صلى صلوة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلوة الاقامة وان لم يخبر بذلك ان كان يقم ذلك صلى صلوة  
الاقامة وان كان مسافرا قبل ذلك صلى صلوة السفر واصل هذا ان كان مولى عليه والنية في السفر الاقامة نية  
من يلي عليه كالمراة مع زوجها والعبد مع مولاه والخدم مع الامير الذي يجري عليه والامير مع الخليفة والامير  
مع المشايخ والغزاة مع المديون قد ذكرنا ونوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى اياما ركعتين  
ثم اخبره المولى ان عليه اعادة تلك الصلوة وكذا المراة مع زوجها في ظاهر الرواية وكذا العبد اذا خرج مع مولاه  
فيسأل مولاه فلم يخبره فصلى اربعا ولم يقعد على رأس الركعتين فلما صار اياما اخبره مولاه انه قصد مسير في سفر  
حين خرج بعيد الصلوة وقال في شرح الطحاوي والاصح ان صلواته فيما مضى جازية وعلى هذا الجاه اذا وصلوا  
بعد اذ سهر رمضان ولم ينووا الاقامة صلوات المقيمين العبد اذا لم مولاه في السفر فنوى المولى الاقامة  
حق لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليه اعادة تلك الصلوة وكذا العبد اذا كان مع مولاه في السفر فبا  
من مقيم والعبد كان في الصلوة يتقلب فرضه اربعا حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه اعادة اذا لم العبد  
مولاه ومعه جماعة المسافرين فلما صلى ركعة نوى المولى الاقامة فتح نية في حقته وفي حق العبد ولا يظهر في  
حق القوم في قولهم في فصل العبد ركعتين فقد تم واحدا من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد و  
يتم كل واحد منهما صلواته اربعا ونظير مسافر على المقيمين ومسافرين وحدث فقد تم مقيما وقد ذكرنا  
الكل في نسخة القاضي الامام **جنس آخر** وفي الاصل خراساني قدم الكوفة فاقام بها شهرا ثم خرج منها الى الحيرة  
فوطن على اقامة خمسة عشر يوما ثم خرج منها الى خراسان ومن بالكوفة فانه يصلي ركعتين واعلم بان الاوطان  
ثلاثة وطن القرار وهو الوطن الاصلي وهو ما تولد به ولد والبلد التي اهل بها اما اذا كان له اوطان ببلد  
هو بالغ فليس بوطن له واما ان كان له اوطان ببلد وهو من اوطان المسلمين فاما ان كان له اوطان ببلد  
وطن السكنى وهو من اوطان المسلمين فاما ان كان له اوطان ببلد وهو من اوطان المسلمين فاما ان كان له اوطان ببلد  
ينقضها الاصل والاقامة ووطن السكنى ينقضه كل شيء ثم في الخراساني بطل وطنه بالكوفة ببلد الحيرة وان لم  
ينو الاقامة خمسة عشر يوما باحيرة صلى بالكوفة اربعا لم يخرج منها ههنا مسألة اخرى وهي ان قدم السفر  
بشرط ثبوت الوطن بالاجماع اما هل هو شرط لثبوت وطن الاقامة عن اصحابنا روايتان بانه بخاري خرج من خراساني



الميكند ونوى الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم خرج من ميكند الى فيروز ولم يبق الاقامة بغيره فانه يصلي اربع ركعات  
من ميكند الى فيروز بغير ايضا ولو خرج من فيروز الى بخارى ومن ميكند فعل الرواية التي بشرط تقدم السفر  
لوطن الاقامة يصلي ركعتين وعلى الرواية الاخرى يصلي اربعا كوفي قدمت عليه امرت من خراسان حاجة عن  
انما يقصر الصلوة الا ان توطن بذلك وكذا في حجة النقل الا ان حبسها من وجهها والمسافر ان يترك السنن عند  
البعض خلافا للفضل ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلثة ايام وما فرقتها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال  
ابو يوسف اكرمها ان تسافر يوما وهكذا روى عن جده والصبى المعتوق ليسا بمحرم والشيخ الكبير الذي  
يعقل محرم والحارية التي لم تحض اذا كانت مشتملة كالبالغة وعلم هذا في كتاب النجاشي في فصل الخطبة بان الله  
**الفصل الثالث والعشرون في صلاة الجمعة** اعلم بان الجمعة فريضة وطها شرط منها الخطبة قال في الاصل  
ويخطب الامام يوم الجمعة خطبتين ويجلس بينهما للاستراحة وذلك ليس بشرط والسنة ان يخطب قايما وليستغنيه  
على المنبر مقبلا بوجهه الى الناس الخطبة الاخيرة الحمد لله ثم يستغنيه الى آخره اما اذا خطب خطبة واحدة  
قايما واقعدا او احدهما والاخرى قاعدا اجاز ويكره ان يخطب شيئا على قوس او عصي او مستقبل القبلة وظهر  
الى الناس ويقرأ سورة الجمعة ولو خطب بتسبيحة فقال سبحان الله ولا اله الا الله والحمد لله ولم يزد على هذا  
جاز وعندنا لا يجزى حتى يكون كلاما يستحق خطبة هذا اذا سمع او سمع بنية الخطبة اما اذا غطس فقال الحمد لله  
للعاطس لا يجزى وقد مر في فصل التكمية علم هذا ولو خطب قبل الزوال وصلى بعد الزوال لا يجوز ولو خطب محذرا  
او جنانا ثم توضأ واعتسل وصلى جاز ولو خطب ثم رجع الى بيته ففقد واجامع واعتسل ثم جاء استقبل الخطبة  
وفي المستحق يخطب بذن السلطان وصلى الجمعة من اجل ان يكون **فوق** لو خطب وحده ولم يحضر احد لا يجوز  
وفي الاصل قال فيروز واثان ولو حضر واحد واثان وخطب وصلى بالثلاثة جاز ولو خطب بحضور النساء  
لم يجز ان كن وحدهن ولو كان بحضور الرجال كنهم نياما وعبيدا ومسافرين واصم وعبيد لم يسلموا جاز  
ولا يصير تباعد عن الامام ولو خطب بغير اذن الامام وهو حاضر لم يجز فلو اذن لا يملكه بالجمعة فهو اذن الخطبة  
وكذا الاذن بالخطبة اذن باقامة الجمعة وكذا لو قال المخطب لا تقصروا ثم اجزاه ان يصلي بهم فلو احدث بعد  
ما خطب من من لم يشهد الخطبة ان يجمع لهم ثم امر ذلك الرجل من شهد الخطبة بان يجمع لهم فجمع لهم جاز ولو جمع  
هو ولم يامر غيره يجوز في قوى الصدق الشريعة في باب السنن وفي شرح كتاب الصلوة للامام الشافعي قال  
لا يجوز فعل نفسه او امر غيره بان يجمع بهم وذلك الغير شهد الخطبة او لم يشهد ولو احدث بعد ما شرع في  
من شهد الخطبة لا انه محدث او جنت من خليفة طاهر يجوز ان يصلي بالناس ولو احدث بعد ما شرع في  
الجمعة فاستخلف من لم يشهد الخطبة فصلى بهم جاز وكذا لو تكلم هذا المقدم فاستقبلهم جاز ولو كان للمأمور

ذنبا ولم يعلم الامام وصيبا واخرى او ميا ومهم من واغبرهم لم يجز ولو كان التعريض من الاول الى هؤلاء قبل الجمعة  
بامام فاسلم الذي وبرز الموضع والاخرى وتعلم الاى وبلغ الصبح فصلي بهم وامر غير حاز ولو اتمعت الامام الصلوة  
ثم احدث فقدم ذميا فقدم الذي غيره لا يجوز فاذا اسلم الذي بعدهما قدمه ان خطبهم وصلى الجمعة **فوق**  
او امر غيره بان يخطب يصلي بهم الجمعة بعد ما اسلم جاز ولو بغيره على ان الصلوة لم يجز **فوق** اعلم بان ما يحرم في  
الصلوة يحرم في الخطبة حتى لا ينبغي ان يأكل ويشرب الامام في الخطبة وتحرم الكلام وسواء كان الكلام امر بالبر  
او كلاما آخر والخطبة الخطبة لا ينبغي ان يتكلم الا ان يتكلم بما يشبه الامر المعروف في لا بأس به واذا ثبت حرمة  
الكلام اذا كان قريبا من الامام فان كان بعيدا بحيث لا يسمع الخطبة اختلف المتأخرون في تحديد سبيل اختيار السكوت  
ونصير من يجزى اختيار قراءة القرآن وعن ابن ابي السكوت ولما درسة الفقه والنظر في كتاب الفقه من احكامنا  
من كره ذلك ومنهم من لم يكره وعن ابن ابي السكوت ان كان ينظر في كتابه ويصحه بالقلم وقت الخطبة ولو لم يتكلم لكن اشار  
بيده او بعينه حين رأى منك التصحيح انه لا بأس به وهل يرد السلام ويشتم العاطس ويصلي على النبي عن ابن  
ان يرد السلام ويشتم العاطس وعن ابن ابي السكوت ان يرد في نفسه بناء على ان يكره ان يرد السلام بعد الخطبة عند  
فلا ضرورة وعندنا لا يمكن بعد الخطبة لا تقطع الفور ثم الذنوب من الامام الى التباعد حتى لا يسمع من  
الظلمة في الخطبة الصحيح ان لا تفضل ولما اذا صعد الامام المنبر لم يشرع في الخطبة او فرغ من الخطبة قال ابو  
حيفة يكره الكلام في هذين الوقتين ايضا وعندنا لا بأس به واجمع ان صلوة التطوع يكره في هذين الوقتين  
وكذا بين الخطبتين على هذا ثم خرج الامام يقطع الصلوة قال في النوادر ان صلى ركعة اضاف اليها اخرى وسلم  
وان نوى الامام الاربع عند الافتتاح فان قيدا لثلاثة بالسجدة اضاف اليها الرابعة وخفف القراءة وان لم  
يقيد لثلاثة بالسجدة منهم من قال يقرأها ويخففها ومنهم من قال يعود الى الفقرة ويستحب للرجل ان يستقبل الخطيب  
بوجهه هذا اذا كان امام الامام فان كان عن يمين الامام او عن يساره قريبا من الامام يخوف الى امام مستعدا  
للسماع اذا نذر الامام في الجمعة ان عليه في يومه يقضى الفايضة ويعيد الخطبة فان لم يعدا جزاءه وكذا اذا افتتح  
التطوع ركعتين او اربعا واقبض الصلوة فافسد هافا تريعيد الخطبة وان لم يعدا جزاءه ومنها المصرون  
تجيب على اهل القرى وتجب بعرفات وكذا لا تجب في عتدهم وعندنا تجب في حد المصل الجامع اقول قال بعضهم  
ان يعيش كل محرم فخره وقال ابن شجاع لو اجتمعوا في كبر مساجدهم لا يسمعهم فهو صواب قال الامام الشافعي  
ظاهر المذهب عندنا ان يكون فيه سلطان وقاض لا قامة الحمد وتبين الاحكام ويشترط المفق اذا لم يكن القاضي  
او الوالي فنيا وما يجوز اذا اجتمع في المصرون جازا وهما في قضاء المصرون هو الموضع العدل الصالح المصلح  
ومن كان مقيما في المصرون لم يشرع في ذلك الموضع وبين المصرون فخره فعليه الجمعة ولو كان بين ذلك الموضع



وبين عمران للصوفة من مزارع ومراعي القلع بخاري لاجمة على اهل ذلك وان هموا النداء والعلوة والميل  
الاميل ليس بشرط روى الفقيه ابو جعفر هذا عن ج وسع وهو اختيار شمس لامة الحلواني القوي اذا دخل  
يوم الجمعة ان نوى ان يكت ثم يوم الجمعة لزمته الجمعة وان نوى الخروج من مصر يومه ذلك قبل دخول وقت الجمعة لا يلزمه  
لا يلزمه ويعد دخول الوقت لزمه قال الفقيه ان نوى ان يخرج من يومه وان كان بعد دخول وقت الجمعة لا يلزمه  
المصري اذا اراد ان يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من الممران قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب آخره  
وهو مسافر آخر الوقت والمسافر اذا قدم مصر يوم الجمعة على عزمه ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم  
ينال اقامة خمسة عشر يوما ومنها السلطان العبد اذا قلد عملنا فيه فصل في يوم الجمعة جاز ولا يجوز الاكحة  
بزيجه ولا قضايه والغلب الذي لا يمد له ولا منشور له ان كان سيرته فيما بين الركعة سيرة الامم وحكم  
فيما بين حكم الولاية يجوز الجمعة بخضر وليس للقاضي ان يصلي الجمعة بالناس اذ لم يؤمر به ويجوز لصاحب الش  
وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم والمصنفات ولم يبلغ الخليفة موته حتى مضت جميع فان صلى بهم خليف الميت  
اوصاحب الشوط والقاضي اجزاهم ولو اجتمعت العامة على تقديم رجل لم يامر القاضي ولا خليفة الميت بمخ  
ولم تكن الجمعة وان لم يكن ثمة قاض ولا خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز للضرورة ولو مات الخليفة  
وله ولاية امر على شياء من امور المسلمين كانوا على ولايتهم يقيمون الجمعة النصري اذا امر الى مصر ثم اسلم  
ليس له ان يصلي الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا البصة اذا امر ثم ادرك وكذا المستقضى صبي او  
نصراني ثم ادرك الصبي واسلم النصري لم يخرج حكمه اذا امر بالبصة او الذمى وفوض اليهما الجمعة قبل يوم الجمعة  
فبلغ الصبي واسلم الذمى كانهما ان يصليا الجمعة والمصري العتق فامر رجلا بان يصلي الجمعة بالناس وصلى  
هو الظهر منزله ثم وجد خفة فخرج وخطب نفسه وصلى بهم الجمعة اجزائه اجزائهم الخليفة اذا سافر وهو  
القرى ليس له ان يجمع بالناس ولو تم بمصر من امصار ولا يجمع بها وهو مسافر جاز لامام اذ منع اهل مصر  
بجمعوا لم يجمعوا ان له ان يصير موضعاً كان له ان ينامهم قال الفقيه ابو جعفر ان نوى ان يجمعهم بسبب من  
الاسباب اذ ان يخرج ذلك للوضع من ان يكون مصر اما اذا نوى ان يجمعهم بغيره او اضراهم فلم يجمعوا على  
رجل يصلي بهم الجمعة ولو ان اماماً مصر مصر ثم نظر الناس في خوفه وعذره وما اشبه ذلك ثم عادوا اليه فاجتمعوا  
لا يجمعون الا باذن مشافق من الامام اذ اعزله كان له ان يصلي الجمعة بالناس الحان بآية الكتاب بغيره ولا يجمع  
عليه الامير لانه اذا جاءه الكتاب او علم بقدوم الامير فصلت باطله وان صلى صاحب شرطه جاز له لان عماله على  
حاله حتى يغيروا ولو افتح الامام الجمعة ثم حضره الاخر فانه يصلي في صلوة كرجل امره الامام بان يصلي الجمعة بالناس  
ثم جهر عليه وهو في الصلوة لا يعمل حجه لان شروعه صح وان جهر عليه قبل الشروع في الصلوة يعمل حجه ولو فرغ الامام

من الخطبة ثم قدم امير آخر فقدم وصلى بهم الجمعة لا يجوز لان الامير لم يجلب ولم يسمع الخطبة والصلوة الى  
الثاني خلف الاول ولم يغيره جازت الجمعة ولو غلب الاول انقضى حكم الخطبة الاولى فان لم يجز الامير الثاني وصلى  
الامير الاول بالجمعة مع علمه بقدوم الثاني جازت الجمعة ما لم يجلس الثاني لم يجلس او يوجد منه ما يستدل به عن  
عزل الاول ولو حدثت الامام فقدم الرجل من غير ان يفداه الامام ان كان بعد الشروع في الصلوة جاز وان كان قبل  
الشروع في الصلوة لا يجوز الا ان يكون قاضياً او صاحب شرط او سلطان هذا في شرح الطحاوي وفي موضع آخر  
لا يجوز ان يتقدم رجل وان كان الحدث بعد الشروع في الصلوة الا اذا قدمه واحد من اصحاب السلطان ممن فوض  
اليه امر العامة ولو قدم القوم واحداً قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز فان تكلم الذي قدمه الجمع او سخن قهقهته  
وامر غيره بان يجمع بالناس لا يجوز ومنها الوقت ووقتها بعد الزوال في وقت الظهر واختلفوا في اصل الفرضية في  
هذا اليوم قال بعضهم حلالاً من ما الجمعة واما الظهر الا ان الجمعة افرضاها وقال بعضهم الجمعة وقال بعضهم الفرض  
في هذا اليوم ما هو الفرض في سائر الايام يعني الظهر لكنه ما هو باسقاط هذا الفرض بالجمعة وقبل الظهر فلهما او  
عندم بلزوم الجمعة وانما يظهر من الاختلاف فيما اذا تذكر في الجمعة ان عليه في يومه ان كان حاله لو صلى الفجر يوم الجمعة  
والظهر عن وقتها بمص بالإجماع وان كان حاله في يوم الجمعة لكن يدرك الظهر وقتها يقطع ويصلي الفجر ثم الظهر عند مص  
على الجمعة ولو تذكر رجلاً ان يصلي الفجر والامام في الخطبة يصلي الفجر ولا يسمع الخطبة وكذلك لو تذكر الامام ان يصلي  
الفجر وقد اتم الجمعة فانه يقضى الغائبة وقد فرغ من الخروج الوقت قبل الفراغ من الجمعة فسد الجمعة وعليه اشتغال  
الظهر وبعد ما قد قدر التمسك بصدارة المسئلة اثنا عشر والنائم اذا نبت بعد فراغ الامام والوقت بلقيتها  
الجمعة وان خرج الوقت فسد ومنها الجماعة واختلفوا في مقدار العدد قال ابو حنيفة ومه ثلثة نفر سوى الامام  
وعن ثن اثنا سوى الامام ثم الشرط ثلاثة يصلون للإمامة حتى لا يتم نصاب الجماعة بالنساء والصبيان والنضا  
بالعبد والمسافر من امام يصلي يوم الجمعة فنف الناس عنه قبل ان يقيد الركعة بالسجدة استقبال الظهر وان  
نفر عنه بعد ما قيد بالسجدة اتمها الجمعة وعندها اتمها الجمعة في العوجين ولو اتمها الامام الجمعة فنف الناس  
وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل ان يرفع رأسه من الركوع جاز ولو خطب كبر والقوم تقول يتحدثون ثم جاء  
آخرون لم يخرجوا من خطبة جرد حتى يكبروا الاولون قبل ان يرفع رأسه من الركوع وعن جرد اذ كبر والقوم  
قول لم يخرجوا قبل جرد يكبروا قبل ان يقرأ ثلاثاً ايات ولعتبر في الاصل ان يكبر القوم قبل ان يرفع رأسه من  
الركوع واذا كبر الامام معه قوم متوضون فلم يكبروا معه حتى احدثوا ثم جاء آخرون وفي ههنا ولو كان جازاً  
ولو كانا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبال التكبير قال انه ما ذكرنا من الشرط الحسن غير الصلوة ومن جملة ذلك الاذ  
العام يعني اذا صلى سبيل الاشهاد حتى ان امير المؤمنين ابو جعفر صلى في بيته وعسكره صلوته الجمعة لا يجوز



شرح الجامع الصغير للشيخ الشافعي في فصول سنة وسبعة أخرى شرط في الصلاة فيها التحريم والذكورة  
البلوغ والعقل والصحة والقامة والاسلام حتى لا يجب على العبد والمرأة والصبي والمريض والمسافر  
والكافر ولا الجمعة على الشيخ الكبير الذي ضعف كل ريش وليس على القعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعة عند  
اصحابنا وان وجد حائل وكذا الامعي وان وجد قايلا عند الحج له ولو لم يكن عليه عذر عن الجمعة وعلمت  
والعبدان وعلى الكاتب الجمعة وكذا امعق البعض اذا كان يسعي والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد  
لحفظ الدابة وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة وللمستأجر ان يمنع الاجر  
عن حضور الجمعة وهذا قول الامام ابو حنيفة وقال ابو علي الدقاق لم يكن له ان ينعه ولكن يسقط عنه الاجر  
بعد اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحط عنه شيء وان كان بعيدا واستقل قد ربع النهار خط  
عنه ربع الاجر فان قال الاجر خط عن ربع بمقدار اشتغاله بالصلوة لم يكن له ذلك **وما يتصل بهذا اذا**  
اصاب الناس مطر شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التحلف ولا بأس بالركوب للجمعة والعبدان والمساكين  
ويستحب للمريض ان يؤخر الصلوة الى ان يفرغ الامام من صلوة الجمعة وان لم يؤخر كبره فهو الصحيح وبعد  
فراغ الامام يصلي باذان واقامة ويكره له اداء الصلوة بالجماعة وكذا المسافرون بالمصر واهل النجف اكل في  
الاصل وفي الاجناس وكذا اهل المصر اذا فاتتهم الجمعة يصلون فرائد المسافرين في المص **حينئذ** في سائر  
الجمعة رجل قد عدا الامام يوم الجمعة يؤدى صلوة الامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فاذا هو صلى الظهر خارجا ظهر  
مع الامام ولو نوى عند التكبير ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا الامام يصلي الظهر لم يخرج ظهره مع الامام ولو قد  
بالامام في صلوة الجمعة وقال قد يت هذا الامام في الجمعة والظهر جميعا لا يصح عن واحد منهما والاصح ان يصح  
الاقتداء في الجمعة في كتابي تزيين ولو نوى فرض الوقت يوم الجمعة فصلوة الجمعة لا تصح **في صلاة الجمعة** في  
المصر موضعين يجوز عند حنابلة ولا يجوز في ثلاثة مواضع وعن حماد انما يجوز في ثلاثة مواضع وفي  
واقعات قاضي خنابلة لم يذكر قول حنابلة في ذلك الاختلاف بين سبعم وفيه روى اصحاب الاملاء عن سبعم  
لا يجوز في مسجد في مصر واحد الا ان يكون بينهما من كبر حتى كان حكمه حكم مصرين فان لم يكن بينهما من كبر  
لمن سبعم فان صلوا معا فصلت صلواتهم جميعا ومن ادرك مع الامام ركعتي الجمعة فقد ادى ركعتي الجمعة وكذا  
لو ادرك في الركعة من الركعة الثانية ايضا يصير ركعا ولو ادرك بعد ما رفع رأسه من الركعة الثانية او في المسجد  
او في التيمم قبل السلام قبل سجدة السهو او في سجدة السهو فقد ادى ركعتيها وتيممها ركعتين قاله ابو بصير  
ويقال في الكل ويقعد على رأس الركعتين بحالة رجل صلى الظهر يوم الجمعة فقد ادى ركعتيها وكذا الامام اذا صلى الظهر  
باهل المصر يوم الجمعة اجرهم واسأى رجل صلى الظهر ببيته بعد ان اوجع عنده ثم صلى الجمعة مع الامام فاجمعة

هي الفريضة عندنا فلو صلى المريض الظهر ببيته ثم وجد خفة فخرج يريد الجمعة ان كان خروجه بعد فراغ  
الامام من الجمعة لم ينقض ظهره بالاتفاق وان خرج قبل فراغ الامام ان تحرم للجمعة مع الامام تنقض ظهره  
الاتفاق وان لم تحرم لها حتى سلم الامام تنقض ظهره عند حنابلة وعند حنابلة لا ينقض ولو خرج لا يريد الجمعة  
لا ينقض ظهره عند الثلاثة واما ما بادر بعض الجمعة مع الامام تنقض ظهره عند حنابلة وعند حنابلة لا ينقض ما لم  
يتم الجمعة حتى لو شرع في الجمعة مع الامام ثم تحل قبل ان يتم الجمعة ارتفع ظهره عند حنابلة وعند حنابلة لا يرتفع ومن  
صلى الجمعة في الطاقات او في المدة او في دار الضاربة حاز ان كانت الصلوة متصلة اما في الضاربة فتفصل  
عن الجامع بالكوفة وبينهما طريق ويشترط اتصال الصفوف واما الطاقات والسرد فتفصل والاصطفا  
بين الاساطين فغير مكره **حينئذ** من صلى المظفر في الجامع والمساكين يرون بين يديه فصلوة قامة ولا  
اثم عليه ولا اثم على الذين يرون ولا يحل للرجل ان يعطى سؤال المساجد هكذا ذكر في الفتاوى قال للصد  
الشهيد به المختار ان السائل اذا كان لا يميز بين يدي المصلي ولا يتحلى رقاب الناس لا يسأل الناس الحافا  
يسأل الامر لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء وسياق في كتاب الكراهية ان شاء الله تعالى اذا حضر الرجل الجامع  
والمسجد ملائ ان يتحلى يؤدى الناس لم يتحلى وان كان لا يؤدى حذرا بان لا يطأ ثوبا ولا جسدا فلا بأس بان  
يتحلى ويدبر من الامام ذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا انه ان لا بأس بالتحلى ما لم يداخل الامام في الخطبة وعن  
انه لا بأس بالتحلى بالجمعة او يؤذ احد او يكره البيع والشراء يوم الجمعة اذا كان المؤذن والبيع جائز والاذا  
المعبر ان الخطبة والصف الاول في المقصورة ومنهم من قال اما في المقصورة وبها خذ الفقيه ومن مات يوم  
الجمعة يرحله فضل وكذا من مات بمكة رجل جالس على العشاء يوم الجمعة فسمع النداء ان خاف فقام فاجمعة  
حضرها وفي سائر الصلوة لا يحضر الجمعة اذا خاف هاب الوقت يترك الطعام **الفصل الرابع والعشرون**  
**في صلاة العيدين** فان صلوة العيدين واجبة في حدى الروايتين وهو المختار ويجب على من يجب عليه الجمعة  
يشترط للعبد ان يشترط للجمعة من المصر والسلاطان والاذن العام الا الخطبة فان الجمعة بدون الخطبة لا يجوز  
وصلوة العيدين وانما جازية وتقدم في الجمعة وتؤخر في العيدين فان قدمت في العيدين جاز ايضا ولا يعاد بعد  
الصلوة ويخطب العيدين خطبتين كما هو المعتاد ويحلقن بها جلوس خفيفة ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد  
واختلف المسايخ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم بكرة وقال بعضهم لا يكره وفي نسخة الامام خواهره  
هذا حسن زماننا وعن حماد لا بأس به ويذهب الى العيد يوم الاضحية ويحرم التكبير ولا يكبر يوم الفطر وعند  
يكبر ويخاف وهو حدى الروايتين عن حماد والاصح ما ذكرنا انه لا يكبر في عيد الفطر والسنة ان يخرج الامام  
الى الجبابة ويستخلف غيره ليصل في المصر بالضعفاء والمريض بناء على ان صلوة العيد في موضعين جائزة بالاتفاق



ولأنه يستعمله ذلك ولا يخرج الشبان من النساء في جميع الصلوات ولما العجز فتخرج في العيدين  
والعشاء ولا يخرج في الجمعة والعصر والمغرب وعند ما يخرج في جميع الصلوات وقد ذكرنا الجواب  
فيها هنا لا يخرج ولا يسافر العجز بغير محرم ولا تخلو برجل شاب وشيخ وتصالح الشيخ والعبد  
لا يخرج إلى الجمعة والعيدين بغير إذن المولى فإن أذن له مولاة اختلفوا فيه قال بعضهم له لا يتخلف ولا  
يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج وإن لم يأذن له المولى ولكنه يعلم أنه لو سأل عنه يأذن له لا ينبغي له أن  
يتخلف عن الجمعة والعيدين وإن علم أنه يكره إذا سأل عنه لا يشهد الجمعة والعيدين وكذا المرأة إذا رأت أن  
يصوم تطوعاً بغير إذن زوجها إن علمت أنها لو سألته يأذن كان لها أن تصوم وليس لصلاة العيد إذا  
ولاقامة ولا يطوع قبل صلاة العيد ويطوع بعدها والفضل أن يصلي أربع ركعات وقال أبو بكر الورق  
كره بعضهم بعد الصلاة في الجبانة أيضاً فإن طوع قبل خروجه إلى المصلى في بيته قال بعضهم يكره النساء  
إذا ردن أن يصلي صلاة الضحى يوم العيد صلته بعد ما يصلها الإمام في الجبانة الكل في الأصل وفي الجامع الصغير  
وليستحب لمن أصبح يوم الفطر ستة أشياء أن يستأن ويغتسل ويؤتي صدقة ويلبس أحسن ثيابه حديثاً  
كان أو غسلاً ويمس طيباً ويخرج صدقة الفطر إذا كان غنياً وكذا في عيد الأضحى غير أن لا يخرج عيد الأضحية  
أن لا يذوق إلى وقت الفرائض من الصلاة ووقت صلاة العيد بعد ما ارتفعت الشمس قدر ربع أو محجبين إلى  
أن تزول والفضل أن يعجل الأضحية فيؤخر الفطر ولو زالت الشمس يوم الفطر قبل أن يصلي صلاة العيد سقطت  
صلاة العيد ولا يصلي من الغداة إلا إذا تركوا بعد فصيلي من الغداة قبل الزوال وإن زالت الشمس آخر أيام  
التشريق من العيد سقطت صلاة العيد سواء تركها بعد أو بغير عذر وفي عيد الأضحية إذا لم يصل سقطت  
سواء كان بعد أو بغير عذر غير أن التأخير أن كان بعد لا يلحقهم الأساءة وإن كان بغير عذر فقد أساءوا  
والفضل أن يصلي في أول يوم النحر وأيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة ويصلي ذلك كله في يوم النحر  
والعاشور من ذى الحجة للنحر خاصة والثالث عشر للتشريق خاصة واليومان فيما بينهما للنحر والتشريق جميعاً  
كيفية صلاة العيد قال ابن سبويه يكتفي العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربعاً في الثانية ثلاث  
أصلية وستة وليد في كل ركعة ثلاث تكبيرات ويؤم بين القرائين يبدأ بالتكبيرات في الركعة الأولى ولقراءة  
في الركعة الثانية وهو قائل للصلاة ثم يبدأ بالصلاة ثم يبدأ بالصلاة ثم يبدأ بالصلاة ثم يبدأ بالصلاة  
رواية ثمانية عشر تكبيراً وأخذوا بهذه الرواية في عيد الأضحية وفي الرواية ثلاث عشرة تكبيراً ثلاث  
أصلية والباقي زوائد خمس الركعة الأولى وخمس الثانية وفي الرواية الأولى أربع في الثانية وأخذوا  
بهذه الرواية في عيد الفطر وبدأ بالتكبير في كل ركعة وعن ابن عباس رضي الله عنه في رواية يكتفي

على من هب برأسه في ذلك والخلفاء رخصوا عليهم ذلك ويؤخر التكبير عن بناء الافتتاح إذا أدرك الإمام  
في صلاة العيد بعد ما تشهد الإمام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للمسلمين وقد دخل معه ثم سلم  
الإمام فإنه يقوم ويقضي صلاة العيد بالإجماع بخلاف الجمعة عندهم ويقضي برأى نفسه ولو أدرك ركعة  
فصلوة العيد في جماعة الروايات يقرأ أو لا ثم يكبر وفي رواية النوادر يكبر أو لا ثم يقرأ ولو أدرك  
الإمام في الركوع يكبر التكبير في الركوع وفي الجامع الكبير لعلاء الدين أنه لا يرفع الأيدي والسجود  
العيدين والجمعة والنظير كالكتوبة **وما قيل** في تكبيرات أيام التشريق كبار الصحابة رضي الله عنهم يقولون بأربعين  
بالتكبير من صلاة الغداة يوم عرفة وبأربعين عملاً وأما ما اختلفوا في القطع قال ابن سبويه يكتفي  
صلاة العصر من أول يوم النحر وهو ثمان تكبيرات وبأربعين تكبيراً وقال علي رضي الله عنه صلاة العصر من آخر أيام  
التشريق وهو ثلاث وعشرون تكبيراً وبأربعين تكبيراً وعليه عمل الناس اليوم ثم هذا التكبير على  
أهل الأماص في الصلوات المكتوبات المؤذيات بالجماعات مستحبة حتى لا يحجب على المسنون والمخير  
بجماعة وعند ما على كل من صلى المكتوبة في هذه الأيام فعليه التكبير مقيماً كان أو مسافراً رجلاً أو امرأة في  
المصر وفي غير مصر جماعة أو وحده ومن دخل في الجماعة من المسافرين والنساء فعليه التكبير تبعاً  
للرجال كما في الجمعة والمسافرين إذا صلوا جماعة في المصطفى روايان والأصح أنه ليس عليهم التكبير ولا  
يكبر عقب التور وعقب صلاة العيد ويكبرون عقب الجمعة ويبدأ الإمام بسجود التوسعة والتكبير ثم  
بالتلبية إن كان محملاً فإن نسى الإمام التكبير حتى انصرف عن مكانه أن يذكر قبل أن يخرج من المسجد عادت تكبير  
فلو لم يكبر الإمام كبر القوم وإن خرج من المسجد وتكلم ناسياً أو عداً أو حدثاً عمداً سقط عنه التكبير وفي  
الاستدبار عن القبلة روايان إذا حدث الإمام بعد السلام قبل التكبير الأصح أنه يكبر ولا يخرج للطهارة  
والمسبوق يتابع الإمام في سجود التوسعة ولا يتابعه في التكبير ويبدأ المحرم بالتكبير ثم بالتلبية ومن نسي  
صلوة من أيام التشريق فذكرها فإن ذكرها في أيام التشريق من تلك السنة قضاه أكبر وإن قضى بعد  
لم يكبر فكذا إذا لم يقض حتى دخل السنة القابلة لم يكبر وعن ابن سبويه ولو تذكر فائتة في أيام التشريق  
لم يكبر المسائل في التجديد وفي الأصل المسبوق لو تابع الإمام في التكبير لا يفسد صلوة وفي التلبية يفسد  
**الفصل الخامس والعشرون في الحج** وفيها مسائل الشهادتين الأصل في باب الشهادة أن كل طاهر مكلف قبل  
مظلم أو جردية ولم يحجبته بدل وما حاله القتل ولا عاد الحالة المرض فهو في معنى شهيداً إذا أخذ  
شهادته التكليف لأن الصبيان والمجانين إذا قتلوا غسلوا عند خلائقها وأما شرط الطهارة لأن الحجب  
إذا استشهد غسل عند خلائقها والحايض والنفساء إذا استشهدتا على هذا الخلاف ولو استشهدت



قبل انقطاع الدم عن حـ روايتان وقيل ان قتل المأثم لا نه اذا قتل حتى يخرج او قصاص فانه يغسل ويصلى عليه  
وكذا اذا قتل البغي لا يوصف بالظلم كما اذا اقرضه السبع او سقط عليه البناء او سقط من شاة او الجمل او  
سال عليه الوادي او غرق في الماء فانه يغسل ولا تجزئ ذلك عن الغسل الا اذا جرد في الماء الجاري او في  
الماء الكثير موضع الى موضع يكون غسلا وكل من قتل بالسعي في الارض بالفساد كما هل البغي وقطاع الطريق  
والكافرين والحقاق الذي خلق غير مرة لا يغسل ولا يصلى عليه وفي العيون عن مـ اذا قتل المأثم فانه يغسل  
عليه ولا يغسل ومن قتل المأثم لا يغسل ولا يصلى عليه ومما اخبر به جعلوا حكم المقتولين بالمعصية حكم  
اهل البغي والمخاربون يغسلون ولا يصلى عليهم وقابل النفس يغسل ويصلى عليه عند مـ ومـ وبه  
كان يفتي شمس الدين الحلوئي وكان من الاسلام على السعدى يقول انه لا يصلى عليه قال مـ وبه كان يفتي شيخ  
الاسلام ظهير الدين والاولى في قولنا لم يجب عن نفسه بل هو حال القتل فان كان قتل بغير حق  
القصاص على قتله فان القتل يكون شيدا وانما يجب القصاص اذا قتل بالحد فانه لا يكون له حجة  
او صغيرة وسواء جرحه او لا هذا ولا يطحاوي وكذلك ما يجب القصاص كالجرح بالدار او جرحه بالفضب  
بما في معنى حدية ومن قتل بالثقله يغسل عند مـ وعند مـ لا يغسل كالاختلاف في القصاص تمام هذا في كتاب  
الديات اي ان شاء الله ومن وجد قتيلا في الصخر موضع بحفيه القسامة والدية يغسل اذا علم انه قتل بحد  
ظلم في لا يغسل الا اذا قتل البغي يكون شيدا وان وجبت الدية وقولنا ولا عاد الى حاله الترخيصة اذا ارثت بطلت  
شهاده في احكام الدنيا وهو الغسل لما هو شيدا في احكام الآخرة والرتبة الذي يحمل من كان الذي جرح جانيه في  
بيته او على ايدي الناس حلة الحمل وكذا لو اكل او شرب او باع او ابتاع او تكلم بكلام طويل او قام من مكانه ذلك او تحول  
من مكانه ذلك كان آخره وكذا لو بقي مكانه حيا يوما كاملا او ليلة كاملة ولو اوصى بطل شهاده عند مـ وعند مـ  
لا يطل قبل جواب مـ فيما اذا اوصى بشي من اموال الدنيا وجواب مـ فيما اذا اوصى بشي من اموال الآخرة وقيل الخلاف في الوصية  
باموال الآخرة وباموال الدنيا بطل شهاده بالاجماع ولو اطل الوصية غسل بالاجماع وفي التجديد اذا صار للصلوة دينا  
عليه في الوقت صار مرتبا وان بقي مكانه لا يغسل فهو ليس بمرتب وقال مـ وان بقي يوما فهو مرتب ثم الحجة فيه انه اذا  
مقتولا في القتال مع اهل الحرب في قطاع الطريق والخارج واهل البغي ذاب عن نفسه او عن اهله او عن واحد من  
المسلمين او من اهل الذمة فانه يكون شيدا باي شيء قتل بعضي او بحد او بوطاة دابة مـ ومـ ركبوا واساقوا  
او قايروها او كبروا عليه او قتل في الصلح بسلاح او غير ذلك او بالهنا بسلاح او خارج الصلح بسلاح او غيره  
قيل يغسل بسبب ذلك الفعل المهور لا الاضاف التي ذكرنا يكون شيدا بخوان وطاة دابة العدة حتى قبله او العدة  
دائمه فالقاء فمات ونقض العدة فمات كما وكذا لو رمى العدة بالنار فاحترق من ذلك وتعدى الى سفيه آخر

فيها المسلمون فاحتقوا فيهم حكم شيدا اما اذا نفر من مسلم من امة العدة ومن غيرهم منهم ومن ديات العدة  
حتى القتل كما فمات لا يكون شيدا لان هذا الفعل لا ينسب الى العدة وكذا اذا اثموا بالقول انفسهم اخذوا  
حتى ماتوا الا اذا القاهم العدة في بلبا المعنى الذي في يكون شيدا **جواب** في غسل الميت لا بأس بان يغسل الا  
المسلم باله الكافر وكذا كل ذي رحم محرم واكره ان يدخل الكافر في قبر قريبه من المسلمين ليدفنه ويختلف المشايخ  
في سبب وجوب الغسل قال شيخ العراق انه اذا جبت لجناسه الميت قال ابو عبد الله الحلي لاجل الحدث والقول  
الاول اقيس فلو غسل ثم انفصل منه شيء قبل ان يكفن او بعد ما كفن لا يعاد الغسل ويسعى ذلك بحرقه وكيفيته ان  
يجز على التخت وهذا عندنا ولكن طرح على عورة خرقه وظاهر المذهب هو ان يستعمر عورة الغليظة دون الفخذ  
ويستبقى ولا يغسل بيده لكن يلف على يد خرقه فقال ابو مـ لا يستبقى ويؤثوه وضوءه للصلوة سوى الضمضة  
والاستنشاق ويبدأ بالميا من والفرق بين غسل الميت وغسل الحي في رقبته وجهه احداهما لا يضمض ولا يشترق  
الثاني الجنب يغسل الميدا ولا الميت يغسل وجهه او لا الثالث الميت يغسل جلا هذا وضوء الجنب عند الفرج  
الغسل المافر الرابع لا يسبح برأسه والجنب يسبح في ظاهر الرواية رجل مات ولم يجد ماء فتميمه وصلوا عليه ثم  
وجدوا ماء يغسل ويصلى عليه ثانيا عند مـ وعند مـ في رواية يغسل ولا يصلى عليه وعن مـ في ميتة من قبل الغسل  
واهل الواعية الرابع صل على قبره ولا ينش ولو كفن الميت وبقية من عضوه يغسل يغسل ذلك العضو وان بقي صبيح  
ذلك لا يغسل اذا مات الرجل وليش رجل يتيمه امه وامه غيره بغير ثوب الا من يعيق بموته ولا يغسل الاة مولا  
وكذا ام الولد لان العدة ما وجبت قضاء حق السيد ولا تعيق بالحاج والمكسوة ان يغسله ان كانت محرمه او صا  
والرجل لا يغسل امرأته بعد وفاتها عند المرأة اذا قبلت ابن زوجها وارثا ووقعت المحرمية بينهما بسبب من  
الاسباب لم يجزها يغسله والمرأة اذا اظهرها زوجها لها ان يغسله بعد وقته ومكسوة الرجل اذا تزوجت بآخر  
ودخل بها حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما او فرق الزوج الاول فمات عنها وهي العدة عن كساح فاسد لم  
يكن لها يغسله ولو انقضت عدها في حيوة او بعد وفاته لها ان يغسله رجل له امرأتان فقال احدهما طالق لم  
قبل الميكان لم يكن لواحده منهما ان يغسله ولها الميراث وعليها عدة الوفاة والطلاق على ما في كتاب الطلاق  
ان شاء الله ولو مات عن امرأته المحيصة لا تغسله فان سلبت لها يغسله ولو مات عن امرأته واخذها في عدها لم يغسله  
فان انقضت عدها لها ان يغسله السقط الذي لم يتم اعضاؤه لا يصلى عليه ولكن يغسل هو الخاوي ويدفن في خرقه  
كذلك السقط الغلام من بطن امه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلى عليه وفي تيمية كلام مـ في الصغير والصغيرة اذا بلغا خصال  
يغسلها الرجال والنساء وفي الاصل قال ابن حنبل والحنفى والمجوب كالفعل اذا كان للمرأة محرمه تيممها باليد والاختبة  
بالخرقه على يديه ويغض بصم عن ذراعيها وكذا الرجل في امرأته الا في غرض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز **جواب**



في الكفن ويكفن الميت كفن مثله وهو ان ينظر الى ثيابه في جوفه في العيدين واكثر ما يكفن الرجل فيه ثلثة اوثاليسر  
فيها عمامة واستحسنها المتأخرون وادناه ثوبان قميص وكفاية للمرأة خمسة خمار وقميص وازار وكفاية  
خزفة تربط فوق يديها وبطنها وكفن الكفاية لها ثلثة قميص وازار وكفاية فان كان المال اكثر وبالورثة قلة فكف المنيعة  
اولا وان كان على العكس فكفن الكفاية اولي المراهق كالبالغ في الكفن الطفل الذي لم يبلغ حد البلوغ فالا حسن ان يكفن في  
كفن البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز وان كفن البالغ في ثوب واحد قد اساء وهذا في حالة الاختيار اما في حالة  
الضرورة يجوز ولا حسن في الكفن المشايخ البيض فان مات ولم يترك مالا فالكفن على من يجب عليه النفقة الا ان يرجع  
في قولهم وعند من الكفن على الزوج ان ترك مالا وعليه الفتوى اذا ماتت ميتة الرجل ولم يترك شيئا وكفالة  
موسى ومولاه الذي اعقته قال له كفنه على خالته ولو ماتت المرأة وتركت مالا وبنا فكفنها بعلمها على قدر  
ميراثها وان لم يترك الميت مالا ولم يكن هناك احد يجنبه نفقة في جوفه كان كفنه على الناس فان لم يقدر واسألو  
الناس في الخي اذ لم يجدوا يصلون فيه ليس على الناس ان يسألوا له ثوبا رجل مات في مسجد فقام رجل وجمع  
الذين هم لتكفينه ففضل منه شيء ان عرف صاحب الفضل في حقه عليه وان لم يعرف فكفن محتاجا اخر وان لم يقدر على غيرها  
الى الكفن يتصدق بها على خريعتين وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملك الخي له ان يلبسه ولا يكفن الميت  
وان كان ملكا للميت والخي ولا يتركه في الميت ولا يلبسه الخي اذ انشئت الميت وهو طري كفن ثوبا من جميع المال  
فان كان قسم ماله فالكفن على الوارث دون الغنماء واصحاب العسايا وان لم يفضل التركة من الذين فان لم يكن الغنماء  
قبضوا ديونهم بدأ بالكفن وان كانوا قبضوا ديونهم لا يستر منهم شيء رجل كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد  
الرجل كان له ان يأخذ منه وكذا الكفن ميتا فاقترسه سبع كان له ثوب الجحزة اذا حرق ولم يقصا حالما اتخذ ليس  
للموتى ان يتصدق به بل ببيعته ويصرف ثمنه في ثوب آخر رجلان في السفر مات احدهما فاخذ صاحبه ماله  
وانفقته في التجهيز والتكفين لا يصلح استحسانا رجل مات وترك ثلاثة اوثاليسر هو لا يلبسها وعليه ديون تكفينه في ثوب  
لا يباع ثوبه لاجل الدين ويكفن في ثوب واحد كما في حالة الجحوة ان كان له ثلاثة اوثاليسر هو لا يلبسها فافلس لا يترفع  
عنه شيء فيساع **جنازة** في صلوة الجحزة وفي نسخة القاضي الامام بصلوة الجحزة فرض كفاية وسبب جوبها  
الميت المسلم وشرطها ان يكون غسولا والا في الصلوة على الميت امام الخي ثم الولى وفي رواية الحسن عن عه الابر  
اولا ولا يتقدم امام الخي الا باذن الابر عند الامام محمد بن الفضل السلطان الحق بالصلوة على الميت اذ حضر  
ثم امام الخي ثم الولى ولا يتقدم احد غير السلطان وغير امام الخي الا باذن الولى قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان  
تقدمه الاولياء فان حضر والى المصطفى القاضي والولى وان لم يحضر كلاهما لكن حضر صاحب الشرط وامام الخي  
صاحب الشرط اول وان لم يحضر الولى لكن حضر خليفته الحق خليفته الحق من القاضي وصاحب الشرط وان لم يحضر

السلطان والولى والقاضي وصاحب الشرط وخضى اولى وامام الخي فانهم يقدمون امام الخي وان لم يحضر امام  
الخي وخضى المؤذن ليس على الاولياء ان يقدموه فان حضر الولى او خليفته والقاضي وصاحب الشرط وامام الخي  
والاولياء فالى الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء واداروا ان يقدموا لهم ذلك ولهم ان يقدموا من شاء  
وليس لاحد من هؤلاء ان يتقدم الا باذنه وهذا حكم قياس قولنا وسبب اخذ الحسن والبخاري ان الامام  
الا عظم اول فان لم يكن فسلطان المصطفى فان لم يكن فامام المصطفى والقاضي فان لم يكن فامام الخي والحاصل ان امام الخي  
بالصلوة على الميت من سائر الاولياء عند عهدهم وعند من هو ورواية عن عه الولى الحق وذكر في غير ذلك  
ان الحق للولى وهو يقدم السلطان وغيره ولم يذكر الخلاف وفي الروضة ان امام الخي لا يصلى امامه والقاضي والسلطان  
فامام تلك المحلة فان لم يكن فامام مسجد حجة فان لم يحضر الجحزة الامام الا عظم ولا المصطفى ولا القاضي  
لامام الخي ولكن حضر الميت وابنه قال الامام جاهر زاده في نسخة من صحابته قال الابر والى هذا قولهم  
اما عندنا فالابن اولي الا ان الابن يقدم جنة والامام السخري جعل قولنا مع عه في ان الابر والى ثم اخذنا  
يترب على ترتيب العسبنا وابن القم حتى بالصلوة على المرأة من زوجها اذا لم يكن لها من ابن ولو كان للميت اخوان كلاب  
ولم الاكبر والى وان اراد الاكبر ان يقدم غيره فلا يصرفه والاخ لا يبرئ ايم اولي من الاخ لا بأس به كالأخ  
لا يبرئ اصغرا وكبر ولو اراد ان يقدم غيره ليس للاخ الابر ان ينعى فان كان الاخ لا يبرئ خارج المصطفى وغيره  
ان يصلى عليه اذا مات فللاخ الابر ان ينعى العبد اذا مات وله في الفتوى على ان المولى اولي وكذا ان لم يكن له  
اب لكن اخ على هذا رجل صلى صلوة الجحزة والولى خليفته ولم يرض ان تابعه وصلى خليفته جاز ولا يعيد  
وان لم يصلى معه ان كان الذي صلى الامام الا عظم والسلطان والولى والقاضي وامام الخي ليس له ان يعيد  
هؤلاء اولي منه وان كان غير هؤلاء له ان يعيد ولو وصى ان يصلى عليه فلان ذكر في العيون ان الوصية باطلة  
وفي نوادر ابن رستم انها جائزة ويؤمر فلان ان يصلى عليه قال الصدر الامام الشهيد في الفتوى على الاول وما  
يقول بهذا يأتي في كتاب الوصايا ان شاء الله والحاك بك لعبد الامام من غير وفاء وان مات عن وفاء ان ادب  
او كان للمال حاضر الا يخاف عليه التلف فلا يبرئ اولي ولو كان للمال غائبا فالولى الحق بالصلوة عليه قال الصدر  
الفتوى على الاول **وعنه** في صلوة الجحزة في المسجد الذي يقيم فيه جماعة مكروه سواء كان الميت والقوم في  
المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم في  
في المسجد والميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هذا في الفتوى الصغرى قال هو المختار خلافا  
لما ورد في النسبة وفي كراهية الجامع الصغير اختلاف المشايخ فيما اذا كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد  
واما صلوة الجحزة عند طلوع الشمس والغروب والزوال فمكروه فان صلوا لم يكن عليهم الاعادة واما بعد غروب



الشمس يدور بالمغرب ثم بصلوة الجنازة ثم بسنة المغرب كذا في شمس الحوائط **فصل في رفع اليد** وفي الأصل الصلوة  
على الجنازة أربع تكبيرات مع تكبيرة الافتتاح ويدعو بالادعية المعروفة ولا يقرأ الفاتحة لأن بقائه سنة لمشاغ  
لأبائهم إذا حضر الرجل وقد كبر الإمام للافتتاح عند تكبير جيب حتى يفتتح الافتتاح ثم يتابع الإمام في الثانية وثالثة  
صار سبوقا بشي وان جاء بعد ما كبر الإمام الثانية فانه يكبر للافتتاح ولا يكبر الثانية ثم يتابع في الثالثة والرابعة  
ثم يأتي بالتكبير الثانية بعد سلام الإمام قبل ان يرفع الجنازة وعند ما اذا جاء الرجل بعد ما كبر الإمام للافتتاح  
لا يكبر هو لكن يكبر حتى يكبر الثانية فيكبر مع الثانية ويكون هذا التكبير تكبيرة الافتتاح في حق هذا الرجل ويصير  
مسبوقا بتكبيره ثم يتابع الإمام فيما بقى ثم إذا سلم الإمام يأتي بما سبق به كما قال أبو يوسف فان جاء بعد ما كبر الإمام في  
لا يكبر للافتتاح ما لم يكبر الإمام الثالثة فاذا كبر الثالثة تابعه هذا الرجل ولا يكبر للافتتاح ويكون مسبوقا بتكبيره  
فاذا سلم الإمام فعلنا فان جاء بعد ما كبر الإمام ثلاثا لا يكبر للافتتاح حتى يكبر الإمام الرابعة فاذا كبر الإمام الرابعة  
تابعه هذا الرجل فاذا سلم الإمام في ما سبق به قبل ان يرفع الجنازة وهي ثلاث تكبيرات ولو جاء بعد ما كبر الإمام الرابعة  
قبل ان يسلم فقد فاتته صلوة الجنازة وفي الفتوى كبر هو للافتتاح قبل ان يسلم الإمام ثم يكبر ثلاثا قبل ان يرفع  
الجنازة متابعاً لدعاء فيها فلا يرفع الجنازة من الأرض قطع التكبير وفي التجريد إذا كان الرجل مع القوم في الصف  
او حيث يجزى بالدخول مع الإمام قبل الإمام الا في تكبير هومعه فانه يكبر ويدخل معه فان ادرك اول التكبير  
من صلوة الجنازة ولم يكبر حتى كبر الإمام كبر هو ولا ينظر التكبير الثانية وان لم يكبر حتى كبر الإمام الثانية كبر الثانية  
مع الإمام ولم يكبر الا في حق سلم الإمام فان كبر مع الإمام التكبير الاول ولم يكبر الثانية والثالثة يكبر مع الإمام  
الإمام قد ذكرنا ان من جاء إلى الإمام بعد ما كبر انه لا يكبر وينظر تكبير الإمام وان لم ينظر وكبر مع هذا لا يفسد  
صلواته عند ما كبر اذ في غير موضع ثم المسبوق يأتي بالتكبيرات بعد سلام الإمام قبل ان يرفع الجنازة فان رفع الجنازة  
باليد ولم توضع على الاكفاف ظاهرة رواية لا تكبر وعنهم ان كانت إلى الأرض أقرب يكبر وان كانت إلى الاكفاف  
أقرب يكبر فان كبر الإمام خسا لا يتابع المقدس ان سمع من الإمام ويسلم في الحال في رواية وفي رواية اخرى عن جوه  
حتى إذا سلم الإمام يسلم معه ولا يرفع الا يدي في سائر التكبيرات سوى الافتتاح وعند مشايخ بلخ يرفع ويقيم  
على جنازة الرجل والمرأة جذا الصد ولا يصلي على ميت غيب عننا إذا صلى الرضيع على جنازة قاعد او القوم خلفه قيام  
على الاختلاف الذي ذكرنا في الفريضة في فصل الامامة **فصل في رفع اليد** إذا اجتمع الجنازة يصل على صلوة واحدة ويجزى عن  
الحمل ثم ان شأوا جعلوها صفا وان شأوا جعلوها واحدا بعد واحد فان كانوا رجالا ووضع الرجل يده على الإمام  
والنساء خلف الرجل يده على القبله وكذا العبد على الإمام والمرأة خلفه وان كانا خاتمين فافضلها ما يلي الإمام والاخر  
خلفه امام صلى على جنازة فكب على التكبير ثم انى جنازة اخرى فوضعت يدها برفع من الصلوة على الاولى ثم يستقبل

الصلوة على الثانية فان كبر ان نوى الاولى ونوى الاخرى ونوىها اول نوى شيئا كان في الاولى الا اذا كبر نوى الثانية  
لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى وعن من اذا كبر نوى النطق فصلوة الجنازة جازع النطق رجل مات في  
غير بلد فصل على عليه ثم جاء اهله فخلوه الى منزله ان كانت الصلوة باذن السلطان والقاضي لا تعاد ولو كان الامام  
على غير الطهارة تعاد فان كان الامام على طهارة والقوم على غير الطهارة صح صلوة الامام ولا تعاد الصلوة عليه  
في التجريد هذا دليل على ان الجماعة ليست بشرط صلوة الجنازة اذا دفن الميت قبل الصلوة عليه صلى عليه في القبر وما  
ولا يخرج من القبر عن من انه يصلي عليه الى ثلاثة ايام قال الظن قولهم وعنهم هكذا الصحيح ان هذا التقدير  
ليس بلازم بل يتحمل بلحاظ آخر والبر والسمين والهمال والمغبر هذا اكثر الراي لا يقوم باليد على بعد صلوة الجنازة  
اذا احدث في صلوة الجنازة بني وجنح الاستحلاف **فصل في جنس الجنازة** في جنس الجنازة في جنس الجنازة ان يحملها  
اربعة نفر من جنسها الاربعه عندنا ويبدأ بالمياض يعني من الميت وليس الشئ في وقتها لان العمله احب اليه  
ولا بأس بالمشي قد اجمعت الجنازة والمشي خلفها احب اليه عندنا ولو ذهب الى المصلي قبل الجنازة وحلبت ينظرها عن  
انه يكبر وقال شمس الحوائط ما ووليها عند خلو الجنازة عن الذمها ما اذا كان في المشيعين الجنازة كثرة فلا  
بأس به والمشي مع الجنازة افضل اذا وضعت الجنازة على الارض عند القبر فلا بأس بالجلوس وانما يكبر قبل ان يضع عن  
مناكب الرجال اذا كان القدم في المصلي في الجنازة الصحيح انهم لا يقومون قبل الوضع **فصل في منسج** المسلم يرفع ارجلهم  
كافر اما الكافر فلا يرفع ارجلهم محرم مسلا المرأة اذا ماتت وليس لها محرم فاهل الصلاح من جنسها يكون فيها  
اما لا يدخل احد قبرها فان كان من المحارم من النسب والاضاع ومن جهة المصاهرة مثل ابن زوجها من قبلها وان لم  
يكن من الشياخ وان لم يكن من النساء الصالحات ولا يخرج النساء ولا بأس بالرجال بالرجال الدرع فان كان في الجنازة  
صليحة او نايحة زوجت فان لم يكن يتزوج فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكر ويكره نفسه ولا  
يرجع قبل الدفن بغير اذن اهلها في الجامع الصغير للحاكم عبد الرحمن واذا دفن بغير كف ولا ينش القبر اما لو  
تذكر رجلا كان نزل في القبر انه نسي ثوبا او درهما فيه ينش ويرفع ذلك وكذا اذا كانت الارض معصية او اخذت  
بالشفعة ينش ولو دفن قبل الغسل لا ينش وقبل الصلوة قد مر ايضا فان دفنوا ولم يهلوا عليه التراب حتى علوا  
انه لم يغسل لکنهم سؤرو والالبان لا ينش ايضا والسؤال في القبر بان مات ولم يدفن ايلما بان جعل في التراب  
ليجعل من مصر الى مصر آخر ما لم يدفن لا يسأل والسؤال في رجل دفن حتى ان الرضيع يسأل ويلقيه الملك او يلقه الله  
امرأة ماتت ولها في غير بلد دفن وهي لا تصبر فاردت ان تنش القبر وتحمل ولها اليد اليها ليس ذلك يستحب  
في القيل والميت دفنه في المكان الذي مات فيه مقابوا ولدن القوم فان نقل قبل الدفن الى قد ميل او ميلين فلا  
بأس به قال الامام الشافعي في رجل دفن في الكاين قد ميل او ميلين لا بأس به لئلا ينقل من بلد الى بلد مكره ولا يذ







السجدة في كل يوم مرة لا في كل مرة لما فيه من الحج ولا يحل الجلوس في المسجد الى بيته ويجل من بيته الى المسجد  
والهرة تحمل الميتة ولا تحمل الميتة الى الهرة وتحمل الخيل الى الخمر ون العكس اذا تعلق ثيابه بعض يلقه في  
المسجد من البواري فاخرج ليس عليه الرد اذا لم يتعد وساق في كتاب الوقف بما امر ان شاء الله تعالى ويكره مسح  
الرجل من الطين باسطوانة او حائط المسجد فان مسح بردي المسجد وقطعة حصى ملقاة في المسجد فلا بأس  
والاوطان لا يغلز وتراب المسجد ان كان محو فلا بأس به وان كان منسطا يكره ونجاسة موضوعة في المسجد  
لا بأس به اذا فرج الماء الخبيث من البيت يكره ان يبل به الطين فيطين به المسجد وهذا على قول الذي اعتبر النجاسة  
وقد ذكرنا في الطهارات ويكره التوضي والمضمضة في المسجد الا ان يكون فيه موضع متخذ للوضوء ولا يغلز فيه  
الحائط اذا كان يخط في المسجد يكره الا اذا جلس لدفع الضيق او صيانة المسجد فلا بأس به وكذا الكاتب اذا كان  
يكتب باجرة يكره وبغير اجرة لا يكره اما المعلم الذي يعلم القضاة باجر اذا جلس المسجد يعلم القضاة الضرو  
اخر غير لا يكره في نسخة القاضي الامام وفي اقل العيون جعل مسألة المعلم مسألة الكاتب والحائط فقال ان  
كان يعلم حسبة لله لا بأس به وان كان باجر يكره الا اذا وقع ضرره وفي الاجناس في كتاب الوقف عن من في ذلك  
اتخذ المسجد بين المسجد وبينه طريق وهو باجر عن المسجد يصلي فيه في الحر والبرد يضاعف الاجرة كما وجد  
والجلوس في المسجد بغير الصلوة جائز والمصيبة تأتي في كتاب الكراهية الخبيث يدخل المسجد والمحدث دخل  
روى عن علي بن هكاز في الجامع الصغير باب التمسيد اشارته اليه **وايتصل بهذا** رجل جمع ما آمن الناس  
ليتفق في بناء المسجد فانفق تلك الدراهم في حاجته ثم رددتها في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك  
فان فعل ان عرف صاحب ذلك المال في عليه او يسأل تجديد الدين وان لم يعرف استأمر الحاكم وان تعدل  
له في الاستحسان ان ينفق مثل ذلك لكن هذا واستأمر الحاكم لرفع الاثم اما الضمان فواجب اصل المسئلة الاول  
بقضاء الدين اذا انفق على نفسه مع اخواتها يأتي في كتاب الوكالة وعلى هذا يرد مسجد العالم اذا سار  
للفقر شيئا وخطب بعضا ببعض من زكوتهم **كتاب الحيض** وهو مشتمل  
على خمسة فصول الاول في المقدمة الثا في انقطاع الدم الثالث في الانتقال الرابع في الطهر الفاصل بين  
الدمين الخامس النفس اما الفصل الاول قال العلم بان دم الحيض يعلو باحكام منها ترك الصلوة لا القضاء  
وترك الصوم الى قضاء والحكم ببلوغها ووجه المجامعة والنقضاء العدة والاستبراء وحرمة قراءة القرآن الا  
اذا كانت آية قصيرة تجري على اللسان عند الكلام بقوله ثم نظروا ولم يولد ولما قرأ ما دون الآية لقوله  
بسم الله الرحمن الرحيم ان كانت قاصدة قراءة القرآن يكره وان كانت قاصدة شكر البعثة والثناء لا يكره ولا يكره التمتني  
وقراءة القنوت ويحرم من المحصف والدمهم التي علمها آية من القرآن فالدخول في المسجد والوقوف بالبيت

للحج والعمرة فان طافت مع الحيض تحلت وجوب الغسل اذا انقطع الدم عنها واذا مضت مدة الحيض وعشيت  
يحكم بطهارتها انقطع الدم ولا اغتسلت ولا استدة او كانت معتادة وتنقض عتتها وينقطع الرجعة وكل  
لها التزوج لكن لا يستحب ويحل للمزوج قربانها لكن لا يستحب وهي كالجنت لم تغتسل ثم ليس كل ما تراه المرأة  
من الدم حيضا حتى ترى من قبلها فان لم تر من ذر لا يكون حيضا ويستحب ان تغتسل عند انقطاع الدم وان  
امسك زوجها عن الايتان احتيايا ويستوى في دم الحيض والاستحاضة والنقاس ان يكون كثيرا سائلا او قليلا  
غير سائل لكن لا بد من الخرج لا يثبت الحكم والحايض اذا حبست الدم عن الذر ولا يخرج من ان يكون حيضا بخلاف  
صاحب الحج السائل وتام هذا في كتاب الطهارات في مسألة الكسوف ويستحب للحايض اذا دخل وقت الصلوة  
ان يتوضأ ويحس من مسجد بيتها يستحب وتقبل ومن ان في امرته الحايض فعليه الاستغفار ومجيئ الاستجاب تصدق  
بدينار او بصف دينار ما لو قرب امرته المستحاضة فلا بأس به واقل مدة الحيض ثلثة ايام ولها واكثر مدة الحيض  
عشرة ايام ولها اياما واقل مدة الطهر خمسة عشر يوما واكثر مدة الطهر الذي يصلح لنسبة العادة شهر كامل واكثر  
مدة النقاس اربعون يوما واقله قد غيبر وما حكي من الاختلاف بين ج وس وذلك في اقل مدة تصدق النقضاء  
المعتدة في انقضاء العدة الاياس مقدار خمس وخمسين هو المختار وتامة في كتاب الطلاق في فصل العدة يأتي الوان  
الدم ستة السواد والحمر والصفرة وجدها ما لو نظر الناظر اليها يقول هي صفرة والخضرة والقرية وهي ان  
يكون على لون التراب حكمه حكم الكدرة وانما يغير الصفات حالة الرطوبة وفي بنت سبع وخمسين سنة اذا  
كانت ترى صفرة غير خالصة على الاستمرار كان مثل لون اللبن في حيض وان كان دون لون اللبن ليس بحيض ولو  
رأت بيضا خالصا على الحرقة مادام رطبا فاذا ابيض صفرا حكمه حكم البياض والمعتبر حالة الرطوبة وهو ليس بحيض  
وفي الصفرة ما يكون لوننا يضرب الى السواد ومنهم من شبهه لصفرة بلون الكرياس قبل ان يغسله القصار او  
يكون الصفرة التي يكون على الاشياك ومنهم شبهه بالقز وهو حيض رأت في اول ايامها واخر ايامها وفي  
الكدرة عندها حيض مطلقا وعند من ليس بحيض لا ترى على اثر الدم مبتدأت ولا تترك الصلوة والوضوء  
فان قصر عن ثلثة ايام لم يكن حيضا وعليها قضاء الصلوات والصوم وان استمر بها الدم ثلثة ايام فصاعدا الى  
العشرة فكل حيض فان حاب في العشرة فالعشرة حيض والباقي الى آخر الشهر طهر **الفصل الثاني في انقطاع الدم** اذا  
انقطع دم المرأة دون عاداتها المعروفة في حيض او نفاس اغتسلت حين تخاف فوت الصلوة وصليت واجتنب  
زوجها في ايامها احتيايا حتى تأتي على عادتها لكن بصوم رمضان احتيايا ولو كانت هذه الحيضة هي الثالثة من العدة  
انقضت الرجعة احتيايا استحسانا ولا تروج بزوج آخر احتيايا فان تزوجها رجل ان لم يعاودها الدم حاز  
وان عاودها كان في العشرة ولم يرد على العشرة فسد كاح ثلثا وكذا صاحب الاستبراء يجنبها احتيايا ولو كانت



استعملت عادت في الدم فانقطع اغتسل في آخر الوقت وصلى قال الفقيه ابو جعفر هذا التاخير استجاب  
الاول وثانيها ما ياتيها زوجها ان كان اخر عادت او لا ينقطع تمام العشرة في الحيض تمام الاربعين النفاس بخلاف  
ما اذا كان على غير العادة وكذا اذا لم يكن لها عادة وكان هذا هو اول ما رأت وانقطع الحيض على خمسة والنفاس  
على عشرين واغتسلت جميع هذا الاحكام واما الجماع ان انقطع بعد تمام العادة ينتظر ان كان ايامها عشرة  
كما انقطع الدم جاز للزوج قربانها عند الثلاثة وان كان ايامها دون العشرة وانقطع الدم لم يكن لزوجه ان يقربها  
ما لم تغسل لان هذه الاغتسال من الحيض حتى اذا طهرت من الحيض وقد بقي من وقت الصلوة ما يغتسل  
فيه ويحرم فعلها قضاء تلك الصلوة وفي النذر كانت ايامها عشرة فطهرت في آخر الوقت وقد بقي من الوقت  
مقدار ما يتيمم للصلوة لزمها الفرض لا يشترط احسان الاغتسال وقد ذكرنا في كتاب الصلوة فاذا كانت ايامها دون  
العشرة ولم تغسل لكن مضى عليها وقت صلوة كاملة او في الصلوات فلزوجه ان يقربها فان طهرت بعد خروج الوقت  
لا يؤثر بقضاء التي خرج وقتها عندنا فان ادركها الحيض في شيء من الوقت وقد افتتحت الصلوة ولم تنفتح سقطت  
تلك الصلوة عنها واجمعوا انها اذا طهرت وقد بقي من الوقت قدر ما يسع فيه التحريم لا يلزمها قضاء هذه الصلوة  
بخلاف المطوع فانه لو ادركها الحيض بعد ما افتتحت صلوة الطوع كان عليها قضاء تلك الصلوة اذا طهرت و  
كذلك لو نكحت في آخر الوقت في الولادة او بسقاط سقطت استسبب الحلق لا يلزمها قضاء تلك الصلوة **الفصل**  
**الثالث في الانتقال** الانتقال على ضربين انتقال عدد وانتقال المكان اما انتقال العدد فان تزايد على  
معروفها والمكان بجاله وانتقل المكان ان تری في غير مكانها موضعها المعروف ثم الانتقال لا يكون الا بمرتين في  
قول حرم وعنده من يكون مرة وعليه الفتوى وبيان هذا الاصل في مسائلها ان المرأة اذا كانت عادت في  
الحيض خمسة ايام من اول شهر طهرها خمسة وعشرين فرات مرة زيادة على معروفها الا انها لم تجاوز العشرة فانه  
يكون جميع ما رأت حياضا بالاتفاق غير ان عندنا في وجوبه لا يكون عادة وعنده من تكون عادة وانما تظهر ثمره الا  
بينهم في الشهر الحرام اذا استمر بها الدم فانها تزداد الى عادتها القدرية عند حرج وعنده من تزداد الى اخر ما رأت في  
اجمعوا انها اذا رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر الثالث فانها تزداد الى ما نزل عليه الدم مرتين فذلك اذا  
انقطع دمها دون عادتها من ثلاثة ايام او بعد ايام فهو على هذا وانما بيان انتقال المكان في المتقدم وفي المتأخر  
وفي الجمع اما في المتقدم على عادتها فعل خمسة اوجه احدها ان تزداد في ايامها شيئا ورأت قبل ايامها ما يكون حياضا  
الثاني اذا رأت في ايامها ما لا يكون حياضا اقل من ثلاثة وقبل ايامها ما يكون حياضا فالمتقدم حيض الوحيين وبصورة  
لها الثالث اذا رأت في ايامها ما يكون حياضا ولم يجاوز الكل العشرة فالكل حيض اذا رأت بين طهرين باثنين الرابع  
اذا رأت في ايامها ما لا يكون حياضا وقبل ايامها ما يكون حياضا لكن لو جمع كان ذلك حياضا يكون الكل حياضا وانتقل

العادة الخامسة اذا رأت في ايامها ما يكون حياضا وقبل ايامها ما لا يكون حياضا فالكل حيض وانتقل العادة من حيث العدد  
وهذا كله قول من وعنه رواية فيهما اذا رأت في ايامها ما يصلح او رأت قبل ايامها ما يصلح حياضا وفي ايامها لم  
تصلح او رأت في ايامها ما لا يصلح حياضا وكل واحد منهما لا يصلح لكن لو جمع يكون حياضا حكمها موقوف عند حرج وان عادت  
في الشهر الثالث كان حياضا وصارت عادة والا فهي متحاذرة والقسم الثاني في المتأخر وهو على خمسة اوجه ايضا والقسم  
الثالث في الجمع وهو على وجهين الاول اذا كان ايامها خمسة فرأت ايامها ويومين قبلها واربعة بعدها والثاني على قبلها  
والجواب فيهما ان حياضا ايامها وما زاد استباحته **وما ينقل بهذا** امرأة قالت عادت في الحيض عشرة ايام طهرت  
والان اري الطهر خمسة عشر يوما ثم رأت الدم تؤمن بالصلوة والصوم الى تمام العشرين ثم تترك الصلوة عشرة ايام على  
هذا المرأة قالت عادت في الحيض خمسة والآن رأت الدم في اليوم السادس لا تؤمن بالغتسال وعلى هذا اذا رأت قبل  
ايامها تؤمن بترك الصلوة اذا كان الباقي من ايام طهرها ما الوقم الى ايام حياضها لا يجاوز العشرة وعلى هذا اذا كانت عادت في  
في الحيض خمسة فطهرت في اليوم الرابع تؤمن بالغتسال اذا خافت فوت وقت الصلوة وتؤمن بالصلوة **الفصل الرابع في الطهر**  
**الفصل في الطهر بين الدين** اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يقرب ولا يصير صلا بين الدين ويصير للام  
الموت عند من واذ كان خمسة عشر يوما او اكثر يقرب فاصلا ثم ينتظر للدين ان امكن ان يجعل احدها حياضا جعل  
حياضا بانفراده ولا جعل كلاهما حياضا ويجوز ختم الحيض بالطهر والمداية بدستور ان يكون قبل المداية دم وبعد الختم دم  
تفسير هذا الاصل امره بلغت فرأت يوما دما واربعة عشر يوما طهرا ويومادما ويومادما وسبعة طهرا و  
يومين دما فاف العشرة من اولها حيض وباقي الشهر طهر وتغتسل على رأس العشرة ان كان هذا طهرا ومسائل السلك لا تأتي  
على قول من وانما تأتي على قول من صورتهما امرأة بلغت فرأت يومين دما وثلاثة طهرا ويومادما وثلاثة طهرا ويومادما  
دما وثلاثة طهرا ويومين دما ثم طهرت فالعشرة حيض وتغتسل على رأس العشرة وبقيت الشهر طهرا امرأة بلغت فرأت دما  
وطهرا من نوع واحد يوما ويومادما طهرا هكذا استمر اشهر العشرة من اول كل شهر حيض وباقي الشهر طهر **الفصل الخامس**  
**في النفاس** امرأة ولدت واستمر بها الدم وترك الصلوة اربعين يوما اكثر مدة النفاس وكذا لو نفست اربعين يوما  
ثم طهرت اقل من خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم ولو نفست اربعين يوما وطهرت خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم كان  
نفاسها اربعين وطهرها خمسة عشر وكذا لو طهرت ستة عشر الى عشرين ولو طهرت احدى وعشرين ثم استمر بها الدم  
كان نفاسها اربعين وطهرها احدى وعشرين واختلف المتأخر في حياضها ولا يوجب هب من ان العشرة حيض و  
اصل هذا ان المرأة متى وضعت في بطنها من نفاس ذات الدم والاحتى بجلب الفضل عليها وان رأت بعد النفاس طهرا فاف  
او طهر صحيحا حكمه ماد كذا الطهر التخلل في الاربعين بين الدين ان كان اقل من خمسة عشر يوما لا يكون فاصلا وهو  
الموت بالاتفاق فان كان خمسة عشر يوما فصاعدا فذلك عند حرج وعليه الفتوى بانه امرأة بلغت باجل فولدت



فان الدم يوماً ثم طهرت اقل من خمسة عشر ثم استمر بها الدم فان ايام نفاسها اربعون يوماً عاده اصلية فتعسل عند  
الاربعين ثم تصل بعد ذلك عشرة ثم تترك الصلوة عشرة بلا نقاء وكذا لو كان عاداتها في النفاس اربعين يوماً  
لو بلغت الحمل فولدت فأتت الدم يوماً ثم طهرت ثمانية وثلاثين ثم أتت الدم يوماً ثم انقطع ثم استمر بها الدم فكذا عند  
حجها ثم العادة في النفاس تنقل برؤية المخالف مرة عند من حق لو كانت عاداتها في النفاس ثلاثين وخمسة عشر في الظهر  
وعشرة في الخصر اذا استمر بها الدم من اول الاستمرار ترك الصلوة عشرة وتصل خمسة عشر النفساء اذا اطلقت فأتت  
الدم عشرة ثم طهرت خمسة عشر ثم أتت الدم عشرة الكحل نفاس وكذا الدم المحيط بطرف الاربعين الكحل نفاس وان  
كان قد ساءت المرأة اذا خرج بعد ولدها الى خارج الاقل لا تكون نفساء فان لم تصل صارت عاصية فيؤتى بقدر  
تحفر حفرة وتجلس ان يكمل ثؤدى الولد وتصل المرأة اذا خرج ولدها من قبل سرها ان سالت الدم لا تقصر نفساء ولا  
استحاضة ولو سالت الدم من أسفل تصير نفساء اما تنقضي العدة وان ولدت من قبل السنة امرأة تحيض في كل شهر مرة  
وطهرت شهرين وظنت ان لها جلا فاسقطت بعد شهرين سقطا غير مستبين الخلق وقد أتت قبل الاسقاط عشرة  
يكون حيضاً والحاصل ان السقط ان سبباً من خلقه ولو اضعف حكم الولد لما تم وان كان غير مستبين فلا عدة  
له اصلاً وهو كالماء وان كان لا يدري ان سقطت في الحج وتخطا فينبى على انها شك في انها حيض وانفاساً وان  
كان حيضاً عشرة فطهرت عشرة ونفاسها اربعين وقد سقطت من اول ايامها فانها تترك عشرة فطهرت عشرة ونفاسها  
ثم تعسل وتصل على عشرة بالمشك ثم تترك الصلوة عشرة ثم تصل على عشرة ببيتين ولو سقطت في الحج بعد ما  
أتت الدم عشرة في موضع حيضها ان كانت مستبين الخلق فهي العشرة مستحاضة وبعد السقط نفساء وان كان غير مستبين  
فهي العشرة خائض وبعد السقط مستحاضة فاذا شبه عليها فاعلمها بالصلوة من اول ايام عشرة ايام بالوضوء  
بالمشك ثم تترك الصلوة عشرة ببيتين ثم تعسل ثم تصل على عشرة بالمشك ثم تعسل ثم تصل على عشرة ببيتين ثم تصل  
عشرة بالمشك **كتاب الزكاة مشتمل على عشرة فصول** الاول في المقدمة الثانية في صدقة البقر

الثالث في صدقة الغنم وفي صدقة البقر الرابع في صدقة الخيل الخامس في زكاة المال السادس في الديون والعروض  
الكتب السابعة في زكاة الزكوة وفيه التعجيل الثامن في المصروف التاسع في التوكيل بآداء الزكاة العاشر في العشر والخارج  
والحجبة **الفصل الاول في المقدمة** اعلم بان الزكاة فرضية قال ابو الحسن انها على الفور وقال ابو بكر الرازي انها على  
التراخي وذكر ابن شجاع عن اصحابنا مثل ذلك في التجريد قال الفقيه ابو جعفر عن عنه بكونه ان يؤخر آداء الزكاة عن غير  
عذر وكذا يكره ان يؤخر الحج وهكذا ذكر ابو يوسف في الاملا ان كان على الرجل صوم شهر رمضان وخلف بن يونس عن من  
انه يسعه تأخير قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان للتأخير ما يشغله بامر معاشه ولا يمكنه ان يقضيها اذا امكنه القضاء  
جملة او متفرقاً فينبغي ان يقضيه فلا يؤخر **جنس آخر** الزكاة اما تجب في املك نصاباً فاما حو لا كما لا والمال النامي

نوعان السائمة ومال التجارة اما السائمة فهي الرعية التي تكفي بالرعى يطلب النسل واللبس فان كان يعملها  
بعض السنة ويسمى بها في بعض السنة لم يكن سائمة حتى تكون رعية في اكثر السنة فان كانت للتجارة فزعموا سائمة  
او اكثر لم يكن سائمة الا ان ينوي ان يجعلها سائمة بمنزلة عبد للتجارة اذا اراد ان يخدمه سنين فيستخذه وهو  
للتجارة على الهالة ان ينوي ان يخرجها من التجارة فيجعله للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين كالحمل والعلل  
فليس سائمة وان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او يعملها فلم يفعل حتى حال كان فيها زكاة لسائمة وكذا الورث  
سائمة في حال علمها الحوكان فيها زكوة ولو اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة وذكر السائمة وانما يكون  
مع انائها في حكم الزكوة سواء **الفصل الثاني في صدقة الابل** ليس فيها زكاة من الابل السائمة زكاة وفي خمس  
شاة وفي العشرة اثنان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي الناقة  
التي جاوزت سنة فان لم توجد بنت مخاض فالقيمة ومسئلة دفع القيمة ثانی وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي  
جاوزت اربع سنين وفي ست واربعين حقة وهي التي جاوزت ثلاث سنين وفي احدى وستين جذعة وهي التي جاوزت  
اربع سنين وفي ست وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان وبين كل فصلين عفو وبعد مائة وعشرين تستأنف  
الفرضية فيجب كل خمسة الى ان يصير خمسين وعشرين فيجب بنت مخاض فاذا صارت ثلاثين ففيها مع الاول ثلاث  
حقا ثم تستأنف الفرضية الى خمس وعشرين ثم في ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة وفي الخمسين كذلك  
ثم تستأنف الفرضية والحكم في كل خمسين بعد ما حكم الخمسين في الرابعة والخيار في جنس هذه المسائل في آراء الفهم عند  
المعالم **الفصل الثالث في صدقة الغنم والبقر** ليس فيها زكاة من الاربعة من الغنم صدقة وفي اربعين شاة  
الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها مائة اثنان الى مائتين فان زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى  
اربعمائة ثم في الاربعة مائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا تؤخذ في زكاة الغنم وفي رواية الاصل الاثنتي  
وهو الذي طعن في السنة الثانية ولا تؤخذ من المعز الا الشئ في قولهم جميعاً والمولود من المعز الغنم تتبع  
الام وسياق في كتاب الضحية واما صدقة البقر فليس فيها زكاة بقر سائمة صدقة وفي ثلثين منها يتبع  
بنيعة وهو الذي جاوز السنة وفي الاربعة سن او مستنة وهو الذي جاوز السنتين وفي الزيادة على البقر  
عن ثلاث روايات قال في الاصل وفي الزيادة بحسب ما في كل واحد جزئين ثلثين جزئاً من يتبع او  
جزئاً من اربعين جزءاً من سن او مستنة الى ان يصير ستين ففيها يتبعان وروى اسد بن عمرو عن عنه انه لا شئ  
في الزيادة فيها حتى تصير ستين وهو قولها وروى الحسن بن زياد عن عنه انه لا شئ في الزيادة حتى تصير  
ففيها مع المستة ربع مستة او ثلث بنيعة وفي كل اربعين مستة وفي سبعين مستة وتتبع في ثمانين  
وفي تسعين ثلاث ابعة وفي مائة مستة وتتبعان وفي مائة وعشرين مستان وتتبع وفي مائة وعشرين اثنان



اذى ثلاث مسنة وان شاء ادى ربع بقة والجوايس منزلة البقر وفي الجامع الصغير وليس الحملان والفضلا  
والبحايل زكوة وهو قوله وقال ابو سفيان في رواية واحدة منها وضوءه اذا كان له خمس من البخل والاربعون  
من الغنم او ثلاثون من البقر فاما مضى عليها عشرة فاشهر لدن اولادها ثم هلك امتات وتم الحول على الاولاد  
**الفصل الرابع في صدقة الخيل** الخيل المسائمة ان كانت ذكورا او اناثا يجب فيها الزكوة عند حة ان شاء اعطى  
من كل فرس ينار او ان شاء قومها واعطى ربع عشقها وان كانت غير سائمة او ذكورا الاشئ في مال الاجماع  
وان كانت كلها اناثا روى الكرخ انه يجب روى الطحاوي انه لا يجب عندهما وعند الشافعي لا زكوة  
في الخيل والفتوى على قولها وقالوا الاشئ في سوائم الحجر والبغال لعدم ورود الشرع **الفصل الخامس في زكوة**  
**المال** مال التجارة نوعان احدهما ما خلق الله من الذهب والفضة وفي الذهب كل عشرين مثقالا هب انصف  
مصر وبان كان ولم يكن صغارا وغير موصوع حليا كانت للرجال وللنساء بتر كان وسيكة يعبر في الذهب في  
التأقيل وفي الدرهم وزن سبعة ونفسه وان وزن كل عشرة من سابع مثاقيل وقيل يعبر في كل بلدة ووزن تلك  
البلدة وعن الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يجب في مائة دينار من مائة دينار من مائة دينار من مائة دينار  
التشعير وفيها سواها من الدرهم لا تجب الزكوة عند الكل لان يكون النصف من كل درهم فضة او سبعة فيهما  
ماتى درهم او عشرين مثقالا والفلوس والدرهم الموهبة على هذا لا زكوة فيها الا ان يكون للتجارة وقيمة ما تباع  
نصبا كذا روى الكرخ عن حة ولو كان له عشر مثاقيل ذهب مائة درهم او خمسة عشر مثقالا من ذهب خمس  
درهما عليه الزكوة ولو كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب مائة درهم فعليه الزكوة ايضا عند حة وصل  
هذا ان الذهب يضم الى الفضة لتكامل النصاب عندنا استحسانا والمغزى من ان النصاب ولو كان له مائة درهم  
نقد ومائة دين على رجل تجب عليه الزكوة وتكمل نصاب هذا بذلك والضم عند حة به بل اعتبار القيمة وعند حة ان  
الاجزاء حتى لو كان احدهما ثلث النصاب لا بد وان يكون الاخر ثلث النصاب غير المذهب الفضة انما يكون  
مال الزكوة اذا كان معدا للتجارة ويعبر النصاب فيه بالقيمة ان شاء قومها بالذهب ان شاء قومها بالفضة  
عن حة به يقوم بما هو لانفع للمفقر عن حة انه يقوم بما اشترى هذا اذا كان يتم النصاب بما يقوم فلو كان يتم  
باحدهما دون الآخر قوم بما يصير نصبا ولو كانت قيمة اول الحول واخر الحول نصبا وانقص فيما بين ذلك  
نقصا للنصاب ان شاء الحول لا تعتبر فيه الزكوة وفي الجامع الكبير رجل له الف درهم حال عليه الحول ثم اشترى  
بها عبد للتجارة فاق العبد سقطت عنه زكوة الالف ولو كان اشترى بها عبد الحذمة لا يسقط به مال العبد  
ويضمن قدر الزكوة رجل له الف درهم وعليه دين الف درهم وله دار وخدم لغير التجارة وقيمة ما عشرة الا درهم  
لا زكوة عليه فيجوز له اخذ الصدقة واصل هذا انه ليس على المأجر زكوة مسكه وخدمه ومركبه وكسوه وكسوه

اهله وطعامهم وما يتعمل به من ثيابه او فرائضه او متاعه لم ينوب التجارة وكذا الفلوس التي يشتري بها النفقة وكذا  
لو اشترى ثوبا للتجارة ثم بدل الله فجعله للمهنة كالمسافر ينوب الاقامة في موضع الاقامة فان كان اشتراه  
للمهنة ثم جعله للتجارة لم يكن للتجارة مالم يتجر به كالمقيم اذا نوى السفر لا يصير مسافرا مالم يخرج رجله الى  
درهم حال عليه الحول فعليه عشرة دراهم وهذا قول حة بناء على انه لا يرى في الكسوة شيئا فلا يجب الخسنة  
شيئا ورجل له مائة درهم وحال عليه مائة درهم استقفا خمسة دراهم بحسب عليه الزكوة للسنة  
الاولى لا غير يستقبل الحول حين استقفا خمسة دراهم رجل غلب زكوة ماله ووضعها في ناحية بيته فسرق سارق  
لا يقطع يد وعليه ان يزكها رجل له الف درهم حال عليه الحول ثم اقضى با رجل او كان ثوبا فاعاده رجل فملك  
عنه لا زكوة عليه رجل شك في زكوة لا يدري انه زكاه ام لا يعيد الزكوة في الحال **الفصل السادس في الدين**  
**والعروض والكسب** الدين على ثلاثة اقسام هو قرض وبذل مال التجارة وفيها الزكوة وانما يخاطب الدين  
اذا قبض اربعين منها فاذا قبض اربعين يخاطب باء درهم وكذا فيما زاد بحسابه ووسط كبد له الم  
يكن للتجارة وانما يخاطب باء زكوة عند قبض مائة من مائة او ضعف كبد مائة مائة وهو لم يبدل الخلع  
بدل دم العمد والكفارة والسعاية وانما يخاطب باء زكوة اذا قبض مائة وحال عليه الحول بعد القبض و  
هذا قول حة وعند حة في الدين كلها يخاطب باء قدما قبض قل او كش لا الكتابة والدية قبل الحكم بها و  
ذلك لوجوب الباء اذا قبض وحال عليه الحول وهي نصاب ثم هذا اذا كان المدين مقررا الما اذا جرحها  
سين ثم هو قرض المبيته لم يكن عليه زكوة ما مضى عند الملائكة بخلاف ما اذا كان مقررا او يعلم القاضي ولو كان  
المدين مقررا لكنه مفلس فعليه الزكوة لما مضى اقبضه وعند حة لا زكوة عليه اذا افسه القاضي والحاوي  
لم يشترط التفليس عند حة وعن حة به فمن ادع رجل ما لا يعرفه ثم اصابه بعد سنين لا زكوة عليه وان كان يعرفه  
فعليه زكوة ما مضى والعبد الاقرب والمال المفقود والمفصول اذا لم يكن له بيعة ليس نصاب في المدفون في البيت  
جب الزكوة وفي المدفون في الارض والكرم اختلف المشايخ فيه ثم في الدين المجزأ لرب الدين بل لا يخذ الصلوة  
قد الكفاية ثم في الدين الموجل ليخذ الصدقة الى وقت حلول الاجل وكذا المسافر اذا كان له في وطنه حل  
له اخذ الصدقة قد ما يبلغ الى وطنه وفي الدين على الفليس تحل المتأخرون والمختار ان يحل له اخذ الصدقة كان  
التسليم فان كان موسرا وهو مقررا ليحل له اخذ الصدقة وان لم يكن مقررا ان لم يكن له بيعة عادلة لا يحل له الم ربع  
الامر الى القاضي حتى يحلفه ولو كان المدين يقر في السر ويحلف في العلانية لا يجب الزكوة فيه **جائز رجل**  
وهب من رجل يناله على رجل ووكله بقبضه فلم يقبضه حتى وجبت فيه الزكوة ثم قبضه الموهوب له لا  
زكوة على الموهوب له انما تجب على الموهوب لو قبضه الموهوب له وحال الحول ووجب عليه الزكوة لو رجع الموهوب



في الهبة يسقط عنه الزكاة والعلوي اذا وهب كان له من المشاهدة من غيره وورثه بالقبض فان قبض قبل القبض لا زكاة  
لان العلوي لم يملك قبض القبض ولا يصح الهبة رجل اقرب من رجل ودفع اليه وحال الحول عليه ثم تصادق انه  
يكون عليه دين لم يجب على كل واحد منهما زكاة وكذا الحق رأس رجل فقبض عليه بالذية فذبح فكذلك حوله ثم شبع  
ورثه لالف ليس على واحد منهما زكاة وكذا الزوج بامه ولا يعلم ثمانية ودفع اليها مهرها الف درهم ثم علم ثمانية  
امه ورثه المولى كاحما ورثت الف على الزوج ليس على واحد منهما زكاة لان الامه لا ملك لها والزوج لا يملكه  
لانها لا تمنع من الزوج طاهرا وكان في العلق الضمار **وما يتصل بهذا** الاجارة الطولية التي يعلها الناس  
زمانا مع شرط الخيار ثلاثة ايام في رأس كل سنة فزكاة المعجلة في هذه الاجارة الطولية يجب على الاجر واما على  
المستأجر فيجب ايضا ذكر الشيخ الامام محمد الائمة السرخسي في الجامع الكبير على هذا في البيع الذي اعتاده اهل هذه  
الديار وهو البيع الذي وعده الوفاء ان زكاة ذلك على البائع ان بقي دينه ويجب ان يلزم المشتري ايضا  
في الجامع للسيد الامام في شيوخه لا زكاة على المستأجر والاحتياط ان يزكى كل واحد منهما **وما يتصل بهذا** كل دين  
له مطالب من جهة العباد ينجح وجوب الزكاة سواء كان الذي يذبح كزكاة والعشر والخراج والدين للعباد كلهم  
والاجرة ونفقة الزوجات والمحارم كل دين لا مطالب له من جهة العباد كالندور والكفارات والخراج لا ينجح وجوب  
الزكاة والدين الاخر بعد الحول لا يسقط الزكاة ولو كان على الرجل من مؤجل امرته وهو لا يريد اداؤه لا  
يجعل ما نفع من الزكاة رجل مات وعليه ديون ان كان من نية قضاء الدين رجح ان لا يؤخذ به **الفصل**  
**السابع في الكتب والعروض** رجل له كتب العلم ما يساوي مائتي درهم ان كانت ما يحتاج اليها في الخط والكتابة  
والصح لا يكون نصابا ويجزى له خذ الصدقة فيها كان او حثيا او ادبا ككتاب البزلة والمهنة والصحف على  
هذا وان كان زائدا على قدر الحاجة لا يجزى له خذ الصدقة وان كان له نسختان من كتاب النجاشي والطلاق كان  
كلهما من تصنيف مصنف واحد كما يكون نصابا هو المختار وان كان كل واحد من تصنيف مصنف لا زكاة  
فيهما في الفتوى وفي مجموع النوازل رجل اشترى جوالقا بعشرة آلاف درهم ليؤجرها من الناس في حال علمها  
الحول لا زكاة عليه وان كان من رايه ان يبيعها احدا لا عبرة له وكذا الجواب بل الكارين وجر الكارين بضمها  
عصفرا وزعفرانا يصنع ثياب الناس بالاجر في حال الحول على ما له زكاة ماله ولو اشترى صابونا او خضرا لا زكاة  
فيه قال تأويله صابون الغسال الذي يغسل ثياب الناس ما البقال اذا كان له صابون قد انصاف بجنبه الزكاة  
نحاس اشترى دوابا لبيع فاشترى لها اجل او براق او مقادير فان لم يربح هذه الاشياء معها لم يكن فيها  
زكاة وان اراد بيعها فيها الزكاة وكذا العطار اذا اشترى قوارير على هذا ولو اشترى جارية او عبد للتجارة  
فاجر خرج من ان يكون للتجارة وكذا في الدار لو اجرها عن ثم في رجل اشترى عبد الخدمه وهو يورث

اصاب بجائبيعه لا زكاة فيه رجل اشترى متاعا بما في درهم للتجارة فحال عليه الحول وهو كذلك صامقته  
مائة وتسعين قال ابو حنيفة عليه زكاة مائتي درهم وعندنا زكاة مائة تسعة وتسعين قال مالك الحول به بخاري عن ابي  
جارية للتجارة بمائة درهم فحال عليه الحول وفيها ثلث مائة درهم من وقت شرائها جارية الى اخر الحول  
ثم استحق نصفها قال لا يجب عليه الزكاة فاح السائل عليه فقال لبي مشغول بجب فيها خمسة دراهم لانه يعق  
نصف الثمن منسوبا الى ملكه **الفصل الثامن في الزكاة** يجوز التعجيل بعد ملك النصاب لا يجوز قبله  
وجاز يجوز التعجيل بعد ملك نصاب على نصاب واحد يجوز عن نصيب ثمر اذا ثبت هذا فنقول رجل المائة درهم  
تعجل منها خمسة وعشرين عنهما وعما يستفيد في السنة فحال عليه الحول ومعه الف درهم لا يجوز ما تعجل ولو  
ملك مائتي درهم منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يده الا درهمين ثم استفاد تمام الف درهم بخبر ما تعجل  
رجل له الف درهم بيض والف درهم سود فجعل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل تمام الحول اخره  
ما تعجل عن السود وكذا لو تعجل عن السود فضعف كان البيض والحول عليه الحول وهو اخذ ثم ضاع احد المائتين  
كان نصف ما تعجل غايه وعليه زكاة مائة وكذا لو ذى الزكاة عن احد المائتين بعد الحول كان الا درهمين  
وفي النوازل اذا تعجل عن احد المائتين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول لا يجوز شي من التعجل عن الباقي وعليه  
زكاة الباقي ولو كان عنده الف درهم ومائة دينار فجعل عن الدنانير قبل الحول دينارين ونصفا ثم ضاعت  
الدنانير قبل الحول وحال الحول على الدرهم جاز ما تعجل عن الدرهم اذا كان يساوي خمسة وعشرين درهما  
وكذا لو تعجل خمسة وعشرين عن الدرهم قبل الحول ثم هلك الدرهم جاز التعجل عن الدنانير بقيمة وان لم  
يهلك احدهما حتى حال الحول ثم هلك المال الذي تعجل عنه كان التعجل عن المائتين والحول الحول على الف درهم  
ومائة دينار فاذى زكاة احد ما بعينه كان المؤدى عن المائتين ولو كان له خمس من الابل السائمة وارتفع  
من الغنم فجعل زكاة احد الصنفين وحال الحول على الصنف الاخر لم يكن التعجل زكاة عن الباقي بخلاف الدرهم  
والدنانير فانه يضم احدهما الى الآخر ولو كان له الف سود والف بيض فجعل عن احد المائتين ثم استحق المال  
الذي تعجل عنه قبل الحول لم يكن التعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لانه تعجل عنه قبل الحول لم يكن التعجل عن  
الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لانه تعجل عما لم يملك ولو زكى عن الف درهم بعد الحول فضاء الف ولو  
دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه ولو كان الاداء او الهلاك قبل الحول جاز عن زكاة دينه رجل  
له مائتا درهم حال علمها الحول الا يبيعها فجعل من زكاتها شيئا ثم حال الحول على الباقي لا زكاة عليه وعلى هذا الوجه  
شاة بنية الزكاة على الفقير من اربعين شاة فتم الحول لا يجوز عن الزكاة اما لو تعجل شاة من اربعين فتم الحول و  
الشاة في يد المصدق جاز هو المختار لان الدفع الى المصدق لا يزيل ملكه عن الدفع اما الدفع الى الفقير فيزيل



دخل الف درهم فعمل زكاة ما عشرين درهماً حال عليه الحول ثم هلك منها مائة وبقيت مائة درهم فعليه  
واحداً لا تعطى من كل مائة درهم اربعة دراهم وبقي من كل مائة درهم درهم وان هلك منها مائة قبل الحول  
فلا شيء عليه لأنه يتبين أنه لا زكاة عليه إلا في المائتين رجلان ان عند خمسة دراهم وليس له إلا اربعة دراهم  
زكاة خمسة دراهم له ان يحسب الزكاة عن السنة الثانية ولو شك أنه هل ادى الزكاة أم لا يعيد بخلاف المثلوة  
بعد خروج الوقت وقد من **جس** ان إذا اراد الرجل اداء الزكاة والأفضل هو لاظهاره وفي التطوع الاختفاء  
وكذا في المال الطاهر والأفضل ان يؤدى الزكاة بنفسه لا يتم لا يصح مواضعها بخلاف الخراج هكذا نقل عن  
الامام الفضلي به وبكره اخراج الصدقة الى بلد آخر لان يخرجها الى اقربيه كذا روى عن عماره الا اذا بعث  
الى فقراء مصر قبل ان يحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي بعث اليه في يجوز له ذلك ولا يكون رجله كرجل  
في يتركه في غير مصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء مصر الذي فيه المال والمصر الذي هو  
فيه وفي الحصة للفقراء يصرف الى فقراء البلد الذي فيه الميت رجله اخ قضى عليه بنفقة وكسائه واطعمته  
به الزكاة قال ابو جعفر يجوز وقال له يجوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقال ابو جعفر في الطعام خلاف ظاهر  
الرواية وفي الفتوى قال لا يجوز ان كان يحسب من النفقة وان لم يحسب جاز ولم يذكر الخلاف وأصل هذا انه لا  
يجوز دفع الزكاة الى اولاده واولاد اولاده من قبل الذكور والاناث وان سفلوا ولا الى اولاديه واجلده  
وجلته وان علوا من قبل الالباء والامهات ويجوز ان يساير قريته نحو اخوة والاخوات والاعمام والعلماء والاعوان  
والخالات ولو دفع الى اخيه ولها على زوجها مائة مائة نصاباً ان كان الزوج ملياً مقراً ولو طلبت لا يتبع عن الاداء  
لا يجوز وان كان فقيراً او غنياً الا انه لا يعطى لو طلبت ما جاز الصنف اليها ويجوز دفع الزكاة الى فقير زوجها  
موسر عند عتيق ومه فخرها النفقة او لم تفرض ولا يجوز الدفع الى صغير والده غني وان كان الابن كميلاً جازاً  
وكذا الى ابنة غني في رواية تسع وهو قولها وكذا لو دفع الى فقير له ابن موسر وقال ابو جعفر ان كانوا في عيال  
الغني لا يجوز وان لم يكن غنياً جاز ولا يعطى زوجته وكذا المرأة لا تعطى زوجها وعند جعفر فله ولا  
يعطى عبده ولا مديونه ولا امه ولده ولا مكاتبه علم بذلك ولم يعلم ولا الحق لبعض المكاتب عند جعفر ولا يجوز  
الدفع الى عبد ولا غني ولا الى مديونه وامه ولده فان دفع وهو لا يعلم ثم علم اخرجه عند جعفر ومعه ويجوز  
الدفع الى مكاتب غني علم بذلك ولم يعلم ولا يجوز الدفع الى نبيهاشم ولا الى واليه وامه وهو لا يعلم ثم علم  
جاز ولا يجوز صرف كفاية الدين والطهار والقتل وجزاء الصيد وعشرة ارض وغلة الوقف الى نبيهاشم ولا  
لا يجوز الدفع الى الغني فان كان له طعام شهر وهو ليساوي مائة درهم يجوز صرف الزكاة اليه وان كان اكثر من  
شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز وان كان عند طعام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء ليساوي مائة درهم وهو

لا يحتاج اليه في الصيف يجوز له اخذ الزكاة وكذا لو كان له حوانيتا ودار غلة يساوي ثلاثة آلاف درهم غلته  
لا تكفي لقوته ومؤنة عياله يجوز صرف الزكاة اليه عديم ولو كان له ضيعة يساوي غلته ثلاثة آلاف  
درهم ولا يخرج منها ما يكفي له ولعياله اختلفوا فيه قال محمد بن قاتل يجوز له اخذ الزكاة ولو كان له دار  
فيها بستان يساوي مائة درهم ان لم يكن في البستان موافق الدار من اللطخ والغسل وغير ذلك لا يجوز  
الزكاة اليه وهو منزلة المتاع والكهرو عند جعفر من ليس له نصاب عند ما يكفي له ولا يسأل الناس المسكين  
هو الذي من لا يجد قوتاً ولا يحل السؤال المكنان عند جعفر يوم عند البعض وقال البعض لا يحل السؤال المكنان  
كسوة او ملك خمسين درهماً ويجوز صرف الزكاة الى من لا يحل له السؤال اذا لم يكن نصاباً فان كانت له كتب او  
دين عند جعفر ومعه على الناس فذكر ان بقاءه فان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه غني لا يجوز عند جعفر ومعه ولو  
دفع الى فقير وظن انه دفع الى ابيه او ابنه جاز عند جعفر ومعه ولا يجوز الصرف الى كافراً حريماً كان او ذمياً فافهم  
انه مسلم فخرج اذا هو كافراً في رواية الاصل وعنه انه لا يجوز ولو دفع الى مجنون او صغير لا يعقل  
فدفع الصغير الى ابيه او وصيه لا يجوز ولو قبض الصغير وهو من هو جاز وكذا لو كان يعقل القيقان  
كان لا يئذ لها ولا يخرج عنه ولو دفع الى معتوه فقير جاز واذا دفع الزكاة الى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبض  
الفقير او يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصي يقبضان للصبي والمجنون ولو دفع قوم زكاة  
اموالهم الى من يأخذ الزكاة لفقير فاجتمع عند اخذ اكثر من مائة درهم قالوا كل من اعطى زكاة قبل ان يبلغ مائة درهم  
الاخذ مائة درهم جازت زكوة ومن اعطى بعد ما اجتمع عند اخذ مائة درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير مديوناً  
هذا اذا كان لا يأخذ الا اموالاً باذن الفقير فان اخذ من الفقير جازت زكوة ويكون لا يأخذ وكذا  
عن الدافعين فاجتمع عند اخذ يكون مال الدافعين فيجوز كل واحد دفع رجل مائة درهم او اكثر زكاة  
ماله الى فقير واحد كونه يكن ويجوز وهذا اذا لم يكن الفقير مديوناً فان كان مديوناً ودفع مقدار ما اوى  
دينه لا يبقى شيء او بقي اقل من المائتين لا بأس به وكذا لو لم يكن مديوناً لكنه معجل جاز له ان يعطيه مقدراً  
ماله ووزع على عياله نصيب كل واحد منهم دون المائتين واعطاء الفقير الواحد عن السؤال في ذلك اليوم  
افضل من المقرين على الفقراء ولو وضع الزكاة على كفه فانتبهما الفقير جاز ولو سقط ماله من يده فقبضه  
فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قايماً وعنه من اذا نوى الرجل ان يعطى فقيراً واحداً ليس عليه من الف درهم  
زكاة ماله فجاءه اعطى بالف درهم فوزى مائة مائة كما وزن مائة دفعها اليه بخبره الالف من الزكاة ان  
دفع الالف في مجلس واحد والالف حاضراً في المجلس فان كان غائباً ونوى ان يعطى الفقير مائة درهم فمضى بها ثلث  
الى ثمان مائة فوزى ماله جاز المائتان من الزكاة والباقي تطوع السلطان الجار اذا اخذ صدقة الاموال الطاهرة



الصحيح انه يسقط عن ربه بالايوم من اداء ثانيا وان اخذ الجياث او ما لا يطرق المصادرة فتوى صاحب المال  
عند دفع الزكاة اختلوا فيه والصحيح انه يسقط عنه الزكاة كذا قاله الامام الشافعي ويجوز دفع القيمة  
باب الزكوات والعشور والخراجة والذمور والكفارات عندنا ويجوز اعطاء البهجة عن الجوار والفضة  
عن الضرورة والبر عن الصوغ وان كانت قيمة الصوغ اكثر في قولنا وان كان المدفوع اقل قدره الترخيص  
لكنه يساوي الوجبة القيمة لا يجوز الا عن قدر ولو اخذ الفقير درهمين فما سقوه فجاء ليردها فقال صاحب  
المال رد الباقي على لانه ظهران النصاب كان ناقصا ولا زكاة على لئلا يسترقه الا اذا رده للفقير  
يجب يكون ذلك من الفقير هبة مستأنة حتى لو كان الفقير صبيلا لا يحل له الاخذ وان اعطاه باختياره وكذا  
في الفطر في اذ تصدق فظهر انه زيف ولو بى سجدة بنية الزكاة او خرج واعتمر واعتق العبد وخصى دين حتى او شرب  
بذرا حتى لا يجوز ولو خصى دين فقير بامر جاز ولو كفر شيئا لا يجوز ولو دفع الصبيان اقراره درهم في ثياب العيد يعني  
عيدى بنية الزكاة او دفع الى من يشرب بقدر صدق او يخبر بخبره او يهدي اليه الباكورة او الى الطيال يعني  
خوارق الى العلم بنية الزكاة او دفع الى الخليفة الذي في الكتب وهو لم يشأ به بشئ ودفع بنية الزكاة في هذه  
الموضع يجوز في الخليفة ان كل حال لو لم تدفع وتدرع اليه في الاحايين الدرهم لا يعمل في الكتب لا يجوز في فتوى  
**جنس آخر** في التوكيل اداء الزكاة رجل اعطى رجلا درهم ليصدق به ما يطوق او قال له تصدق به ما عن كفارة ما في  
فلم يصدق به ما حتى نوى التوكيل ان يكون من زكاة ماله ولم يقل شيئا ثم تصدق بالمائة جاز عن زكاة ماله وفي  
قماوى النسب ينبغي ان يشترط بنية التوكيل ولو قال ان دخلت هذه الدار فله على ان تصدق بهذه المائة فدخل الدار  
وهو نوى عند الدخول ان يصدق عن الزكاة ثم تصدق به ما لم يخرج عن الزكاة رجلا ان دفع كل واحد منهما الى رجل  
دراهم ليصدق به ما عن زكاة ماله فخلط الدراهم قبل الدفع ثم تصدق فالتوكيل ضامن وكذا المتولى ان كان يده  
اوقاف والاوقاف مختلفة وقد خلط غلاتها كان ضامنا وكذا البائع والتمسار اذا خلط اموال الناس الطاهات  
اذا خلط حنطة الناس في موضع كان الطمان ثابدا واعرفا وبات من مسجد اذا خلط الدراهم بالدراهم وقد  
نزع كتاب الصلوة والتوكيل اذا اعطى ولد الكبر والصغير او امرأته ومن محتاجون جاز ولا يمسك لنفسه شيئا  
ولو لم يرجع ابا ان يؤدى زكاة ماله من مال نفسه فاذى لا يرجع ماله ليشترط الرجوع وكذا الوكيل الاخر فليفران  
شيئا وقال الموهوب له عوض الوهب عن هبة من مال ففعل ذلك لا يرجع على الامر ولو قال الاخر نفق على عيال  
او نفق ببناء دارى وليس بينهما خلطة ولم يذكر الرجوع فانفق للمنفق قال الامام الشافعي يرجع على امر قال  
خواجه زاده لا يرجع بغير شرط وفي الجنايات والمون المالية اذا اغتصبه اباها ما عهده قال الامام ابو حنيفة يرجع الما  
على الامر بغير شرط وكذا في كل كان مطالب من جهة العباد قال ابو حنيفة في الجنايات والمون بين الناس على السوية يكون

ماجورا الرجل اذا اخذ السلطان الصادر فقال الرجل خضعه ولا يسر يد الكافر اذا قال الغيرة لك فدفع المأمور  
على الامر المسلمين بوزن شرط الرجوع وقال بعضهم في لا يسير رجوع وفيه صدارة السلطان لا يرجع وقال الشافعي  
الشافعي يرجع في المسلمين كما في المدفوع اذا امر لخر ان يقضى دينه عنه وسيا في كتاب العصابة ان شاء الله اذا  
امر غير باخذ مال الغير فلفظان على الاخذ وانما اذا امر العون حتى اخذ بعين الظاهر لا يجب على الجار وباعبارية  
يجب قال المصنف الشهيد يتأمل عند الفتوى رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامرأة بالاداء ثم ادعى امر نفسه ثم التكل  
قال ابو حنيفة لا يصح التوكيل علم اداء التوكيل ولم يعلم وروى عن عمار بن عبد الله بن ميمون في هبة الدين من المدفوع  
اذا وهب للمدين بعد التوكيل ينوى به الزكاة ان كان المدين غنيا لا يجوز ويضمن الوهب الزكاة استحسانا واكثر  
المدين فقير فهو هبة الدين ينوى به زكاة ماله عن عبد الوهب لا يسقط عنه زكاة ذلك المال وكذا لو نوى زكاة دين  
آخر على غيره ولو وهب جميع الدين من المدين بنية الزكاة عن الدين في الاستحسان يكون مؤديا ويسقط عنه الزكاة و  
كذا لو وهب كل الدين من الدين ولم ينو به الزكاة كما لو كان النصاب عينا فتصدق بالنصاب على الفقراء ولم ينو شيئا كان  
مؤديا قايما واستحسانا ولو وهب من الدين خمسة من الدين ينوى به زكاة المائتين لا يجوز على المائتين قايما واستحسانا  
وهو لا يسقط عنه زكاة خمسة وهي من درهم في الاستحسان يسقط وان وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئا قال ابو حنيفة  
لا يسقط عنه زكاة خمسة وكذا لو وهب من الدين مائة وخمسة وتسعين وبقية خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة  
عند من ولو وهب مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى اربعة وعشرون يسقط عنه زكاة  
ما وهب خمسة يسقط عنه زكاة خمسة وهي من درهم وان وهب مائة يسقط عنه زكاة مائة وان وهب الكل ولم ينو شيئا  
او نوى المقطوع يسقط عنه زكاة الكل الزكاة اذا دفع المال للفقير ولم ينو شيئا ثم خصى بنية عن الزكاة ينظر ان كان  
المال قايما في يد الفقير جاز عن الزكاة وان تلف لم يخرج من الهشام سالت محمد بن اعين رجل قال ما تصدق به الى آخره فقد  
نويت عن الزكاة ثم جعل يصدق ولا يحضره قال لا يخرج من قلت فان خرج الدرهم وصرفها في كفة وقال هذه من الزكاة  
فجعل يصدق ولا يحضره بنية قال لا يخرج من جاز ان اهلك الوديعة عند المدفوع فدفع القيمة الى صاحبها وهو فقير لنفع  
المختص يريد به الزكاة لا يخرج به **الفصل التاسع في الخطر والاباحة** يكن الحيلة لمنع الزكاة وابطال الشفعة عند  
خلافا لا يبيحها اذا اخر الرجل الزكاة حتى مرض يصدق من امره وشه فان لم يكن عنده قال فان اراد ان يستقرض ان كان الكبر  
راية انه اذا استقرض وادى الزكاة يقدر على قضاء الدين فالأفضل ان يستقرض فان قضى الدين فيها وان لم يقدر على  
قضاء الدين حتى مات يرجع ان يقضى لله تعالى دينه من كونه لآخره وان كان الكبر راية انه لا يقدر على قضاء الدين فتركه افضل  
لان الزكاة حق لله والدين حق للعباد وخصوا العباد اشد ولو كان لهذا المرض مشا درهم وعليه من الزكاة ثلثها  
ليس ان يعطىها ولو عطاها ثم مات كان لورثة الميت ان يرجعوا عليه ثلثها لمن وجبت عليه الزكاة ولا يؤدى لاي رجل الفقير



ان يأخذ من ماله بغيره وان اخذ له ان يستتره ان كان قائما ويضنه ان كان سكران **فصل في المصنف اذا اراد ان يجعل**  
حقا عائلة قبل الوجوب والقاضي اذا اراد ان يجعل حق زوجه جائله لاخذ والفضل ان يأخذ من يستعمل على الصدقات  
وهو من بني هاشم لا ينبغي ان يقبل العائلة فان عمل على ما فارق من غيرها لا بأس به هذا في التوارث وفي مجموع التوارث  
قوله لم لا يحل الصدقة لعنف ولا لغيره هاشم محمول على الصدقة الواجبة اما التفل فيكون وعند من يجوز ان  
يعطى من الصدقة الاوقاف لكن هذا اذا استوى الاغنياء وبني هاشم اما اذا اطلق لفظ الصدقة فهو صدقة واجبة من  
لا يحل له الصدقة فالفضل ان لا يأخذ جارية السلطان لكن هذا اذا كان يؤدى من بيت المال فان كان يؤدى من ماله  
له جاز فان لم يكن من ماله ولو كان من غصبه ان كان لم يخططه بدهنهم اخرى لا تحل وان خططه لا بأس به لا يضر  
ملكه بالخطأ عند من وقوله ارفق للمساكين ما لا يخرج عن الغصب سئل عن ابى بكر عن الذي يأخذ فيعطى فهو فضل  
ام الذي يأخذ ولا يعطى قال ان كان لا يدخله عجبنا يعطى ولا يشترط ما يملكه فالأخذ والاعطاء افضل قال عصام بن يوسف  
الترك افضل **الفصل العاشر في المصنف اذا اراد ان يجعل** رجل اشترى ارض خارج وبنيها فافادها خارجا على المشتري  
قوى الصغرى خارج الشاخر على الاجر خارج المستعار على العير وخارج الغصب اذا لم يكن له بنية عادلة والقاضي  
جاءد ولم يفسد الارض بالزراعة على الغاصب فان كان الغاصب قد اولد بنية عادلة فافادها خارجا على من ارض وان نقصها امة  
عند من خارج على من ارض قبل النقص او كثر وان كان الغاصب حادلا بنية ولم يزرعها الغاصب فلا خارج على احد وفي  
قوى النسف رجل اشترى ارض خارج ولم يبق من المدة ما يمكن استغلالها فافادها خارجا على البائع على ما ياتي في كتاب البيوع  
فان اخذ السلطان الخارج من المشتري ليس ان يرجع على البائع اما لو اخذ الخارج من الكاثر والارض بغيره ولم يقد  
على الانتفاع به ان يرضع على الدهقان لانه مضطر فيصير كغير الدهق وفي الزراعة الصغيرة انه لا يرجع والمسئلة ان  
ان شاء الله تعالى وفي بيع الوقف اذا قبض المشتري بالمشتري بنية الغاصب ان ارض الخرجية او اعار كان الخارج على  
رب الارض كلود فيها من ارضه الا اذا كان الارض كرها او طبا او شجر المنقا فاجارة ذلك وعارته بطله ولو جرح  
ارضه العشرة كان العشر على رب الارض عند من وعند من على المستاجر وان اعار ارضه العشرة فزرعها المستجير  
فخرج به فيها وابتان ولو غصب ارض عشرين فزرعها ان لم ينقصها الزراعة فلا عشر على رب الارض وان نقصها الزراعة  
كان العشر على رب الارض السلطان اذا جعل الخارج لصاحب الارض وتركه عليه عند من وعليه القوى اذا كان  
صاحب الارض من اهل الخارج وعلى هذا التسوية للقضاء والفقهاء وقال من لا يجوز ولكن ينبغي له ان يقبل الا  
اذا كان مصرقا وهو المقابلة وما يقع منقعه الى المسلمين اجعوا ان جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز السلطان  
اذا لم يطلب الخارج من الذي عليه الخراج كان له ان يصدق فان صدق بعد الطلب لا يخرج عن العبد من عليه الخراج  
اذا لم يؤد حتى مضى سن لا يخذل ما مضى عند من بخلاف الجزية الباعى اذا اخذ الخراج لا يشي اذا درك العلة

فلسط ان يحبس حتى يأخذ الخراج اذا اهلك الخراج قبل المصاد يسقط الخراج وبعد المصاد لا يسقط ولو  
اشترى ارض خارج فجعلها دارا او بني فيها بناء كان عليه خراج الارض كما عطلها بخلاف الواصية آفة هذا اذا  
كان بحال لا يمكن دفعها كالحرق والفرق وان كان يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب نحو لا يسقط هذا  
اذا اهلك الكل فان اهلك الاكثر وبقي البعض ان كان ما بقي قد يبلغ قفزين ودرهمين كجفزين ودرهمين يسقط  
الخارج وان بقي اقل من ذلك كجفزين نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق من السنة قدر ما  
يمكن فيه الخراج من الزراعة فان بقي لا يسقط الخراج وكذا اذا اهلك الثمار ان ذهاب البعض وبقي ما يبلغ عشرين  
درهما او اكثر كجفزين والعشرين درهمين قد نصف ما بقي وارض الخراج كل بلد فتحت عترة ولم  
يسلم اهلها ومن عليهم فمضى خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وهو الاثر الذي خففها الاعاجم واما السجود  
والبحر والجدلة والفرات فاما خراجية عند من وكل بلد فتحت صليا وقبل الخرجية في ارض خارج وكل بلد  
فتحت عترة واسلم اهلها فتحت قبل ان يحكم الامام فيهم بشي كان الامام فيهم بالخارج ان شاء الله تعالى فان لم يكن  
عشرة وان شاء من عليهم وبعد من الامام بالخارج ان شاء الله تعالى وضع العشر ان شاء الله تعالى وان كانت تسقى بماء الخراج وارض  
البحر التي لا يصل اليها الماء عشرة والخارج نوعان خارج المقاسة وهو ان يكون الوجبة السدس والخارج  
الخطيفة وهو ان يكون الوجبة في الذرة يعلق بالتمكين من الانتفاع بالارض في كل جريب من الارض يصل للزراعة  
في كل سنة قفزين من الحنطة او الشعير ودرهم القفزين ثمانية ارطال والدرهم بوزن سبعة والجريب سون ذراعا في  
ستين ذراعا بذران الملك وهو يوزن على ذراع العامة بقضبة من قبضات الدحل الوسط وفي كل جريب يصل للزراعة  
خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم وفي ارض الرعفران والبساتين بقدر ما يطبق الى نصف الخراج بقدر البساتين  
والبساتين كل محوط في اشجاره شجرة يمكن زراعته ما وسط الاشجار وليس الاشجار التي تكون على المساهة بشي فان  
كانت الاشجار ملقاة لا يمكن زراعته ارضها فهي كرم فان كانت الارض لا تطبق بان يكون الخراج خمسة دراهم بان كان  
الخارج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز ان ينقص حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض تطبق الزيادة ففي  
كل بلد فيمناو طيف من الامام لا يجوز تغييره ولا يزداد في قولهم جميعا وان لم يكن فيه انو طيف من الامام يجوز عند  
وعند من وهو رواية عن من ليس للامام ان يجعل الخراج اكثر من خمسة دراهم والباقي من سائر الخراج ياتي في  
كتاب البيوع ان شاء الله تعالى واما العشر في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والذرة والارز واصناف الجوز  
والبقول والذرايين والاوراد والطواب وقصب السكر والبطيخ والفتا والمباديجان والعصفرة لها ثمة باقية  
او غير باقية يجب العشر عند من قل من ذلك وكثر وعندهما لا يجب الا بقية من الثمار وفيما يبق لا يجب الا ما يبلغ  
خمسة اوسق والسوق سون صاعا وان كان شيئا لا يسوق كالقطن والزعفران واشباه ذلك قال من يعبر في







تسعة وعشرين يوماً للرؤية فعليه قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف الطالع وعليه قوى الفقيه <sup>وغيره</sup> في التمسك  
وبما كان يفتي شمس الدين الحلواني قال لو رأى أهل المغرب هلال رمضان يجب الصوم على أهل المشرق وفي الخبر  
اعتبر اختلاف الطالع أهل بلدته راوا هلال رمضان فضاوا تسعاً وعشرين يوماً فشهد جماعة في اليوم التاسع  
العشرين أن أهل بلدته كذا راوا هلال رمضان في ليلة كذا قبل يوم فضاوا وهذا اليوم يوم الثلاثين من رمضان  
فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسماء مضيئة لا يباح الفطر عند ولا يترك التراويح في هذه الليلة لأن هذه  
الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكموا برؤية غيرهم قال الإمام النسفي في هذا جوابي وقد  
صار للمسئلة واقعة بسم قد شهدوا أنهم راوا الهلال بكس فافطروا وتركوا التراويح إذا شهد شاهدان برؤية  
عند قاضيهم يرأى أهل بلدته على أن قاضي بلدته شهد عند شاهدان برؤية الهلال ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما  
جاء هذا القاضي أن يقضي بشهادتهما الإمام إذا رأى هلال شوال وحده لا ينبغي له أن يخرج وأمر الناس بالخروج  
وكذا لو رأى هلال رمضان لا يأمر الناس بالصوم لكنه يصوم كذا هو قاله شمس الدين الحلواني قال وفي الفطما  
ذا يضيع الإمام فيه ثلاثة أقوال في قول يفتي شر الأجهرو في قول يفتي جبراً وفي قول يصح ولا ينوي الصوم  
غيره لا يؤكل وفي سراج الطحاوي من رأى هلال رمضان وحده صام ومن رأى هلال شوال وحده لا يفتقر  
لوفطر فعليه القضاء وفي المحيط ذكر شمس الدين في شرح صوابه أن الواحد إذا رأى شوالاً وشهد عند القاضي  
رد القاضي شهادته فإذا فعل قال محمد بن سبط بن عيسى يومه ولا ينوي صومه وبعضهم قال لو أن يقن افطروا  
ياكل شراً وروى عن جده أنه لا يفتقر قال الفقيه أبو جعفر معناه لا يأكل ولا يشرب ولكن يفسد صوم ذلك  
اليوم ولا يفتقر إلى الله تعالى فان افطروا لكفارة عليه بالاختلاف ولو شهد هذا الرأي عند صدق فصدق  
فاطروا لكفارة عليه إذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين ثم راوا هلال رمضان  
قبل صومهم يوم أن كانوا في هذا الموضع في أن لا يقبل شهادتهم لأنهم تركوا الحسبة وإن جاءوا من مكان بعيد  
جاءت شهادتهم لا تنفك التهمة إذا راوا الهلال ما قبل الزوال وبعد لا يصام ولا يفتقر وهو من الليلة  
المقبلة <sup>المتقبلة</sup> هو المختار ولو رأى هلال شوال في آخر اليوم من شهر رمضان في النهار قبل الزوال وبعد فظن أن قوة  
الصوم قد انتهت فافطروا لا ينبغي أن لا يجب الكفارة شهر رمضان إذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس  
كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الأضحية حتى لا يجوز التضحية في هذا اليوم الحزني إذا سلم في دار الحرب لم يعلم أن  
عليه صوم رمضان لا يلزم ما لم يخبره واحد عدل أو رجلان غير عدل عند جده وعندهما لا يشترط كلاهما  
وهما خمس آيات كلها الصديق الشهيد في قضا الجامع الصغير إذا اشتبه على المسلم في دار الحرب شهر رمضان  
فتحرى شهر وصامه أن كان هذا الشهر قبل رمضان لا يجوز وإن وافق رمضان جوزه وإذا كان بعد رمضان جاز الصبح

مفطرا في أول يوم من رمضان وأصبح الناس يميناً في صيام الناس برؤية الهلال ويعدون شعبان ثلاثين يوماً  
محبسون والرجل مسيء وعليه لقضاء دون الكفارة وإن صام الخليل حتى أفاض فهو مسنون وهذا المفطر محسن و  
لو أصبح وهو صائم في أول يوم من رمضان والناس فطروا ن صام هو برؤية الهلال وبعد شعبان ثلاثين يوماً  
فهو محسن والناس مسيون فعليه القضاء دون الكفارة وإن صام جزافاً فهو مسيء ومع محسن **الفصل الثاني في القتل**  
اعلم بأن الصوم هو كف عن المفطرات شرعاً في وقته بشرطه من أهله وأهله العاقل البالغ المسلم وفي المرأة الحائض  
من الحيض والنفس شرط وفي الجنون إذا استوعب الشهر كذلك فإن أفاق بشئ من رمضان يلزمه الصوم ولو بلغ  
شرط في دار الفريضة فإن أبصر أهل الصوم الفطر من شرط النية فإن صوم رمضان لا يتأدى بدون النية عند  
الثلاثة وبطلان النية ونية النقل وأوجب آخر يتأدى صوم رمضان وفي الأصل قال أبو جهم المسافر إذا صام  
رمضان عن واجب آخر كان غاموياً وإن صام عن النقل فهو عن رمضان كيف نوى والمريض على هذا عند أكثر  
مريضي ومسافر لم ينو بالصوم من الليالي من رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال أبو جهم بخبره وبه أخذ الحسن  
وفي نسخة الإمام الشافعي لم يذكر أن هذا قول من لكنه سوى بين المقيم والمسافر ولو نوى قضاء رمضان  
والنطق كان عن القضاء عند من وعندهم أنه وقد ذكرنا شيئاً من هذا في كتاب الصلوة ويجوز النية بالليل في كل  
صوم وباللها ما قبل الزوال في النقل بالإجماع وفي الفرض المعين عندنا وهو صوم رمضان والنذر المعين وفيها  
سوى ذلك وهو صوم القضاء والنذر المعين والصوم كفارة اليمين والظهار وكفارة القتل وجزأ الصيد  
والحلو والمقعة وكفارة رمضان لا يجوز بنية من النهار والنية من الليل أفضل في مخرج يجوز بنية من النهار  
ولو أوجب على نفسه صوم يوم بعينه فضاها ذلك اليوم بنية النطق يكون غمًا أوجب على نفسه إلا في رواية  
عن جده ولو نوى عن واجب آخر يكون غمًا في الروايات كلها وعليه قضاء ما نذر ولا يجب عليه كفارة اليمين  
أن نوى به عينا ولو نوى قبل أن يغيب الشمس أن يكون صائماً غداً ثم نام أو غشي عليه أو غفل حتى زالت الشمس  
من الغد لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس جاز والنية معروفة بقلبه أن يصوم إذا ارتد رجل عن الإسلام أو العا  
بأنه في أول يوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام ونوى الصوم قبل الزوال فهو صائم ولو فطر فعليه القضاء دون  
الكفارة والصائم المستطوع إذا ارتد ثم رجع إلى الإسلام قبل الزوال ونوى الصوم يكون صائماً ولو فطر  
فعليه القضاء عند من وقال غيره لا يكون صائماً ولو فطر لا قضاء عليه إذا أوجب عليه قضاء يومين من رمضان  
واحد ينبغي بالقضاء أن ينوي أول يوم وجب عليه قضاء من هذه الرمضان وإن لم يعين الأول يجوز  
كذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضان فهو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز وإن لم يعين وكذا في  
قضاء الصلوات وكذا الوافط يومها مستعمل حتى وجب عليه الكفارة وهو عسر وصام حلاً وستين يوماً عن



القضاء والكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز وتقديم الكفارة على القضاء هل يجوز سئل القاضي الامام عن  
جوز رجل افطر في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فسلم شهر ابيو القضاء عن الشهر الذي يلو عليه وهو  
يرى انه رمضان سنة احدى وتسعين ومائة فسلم قال ابو جعفر في خبره وان سلم شهر ابيو القضاء عن رمضان  
سنة احدى وتسعين وهو يرى انه افطر ذلك قال لا يجوز لرجل ان يصوم عذائم ثم يبدل بالليل  
ان يصوم وعزم على ذلك ثم اصبح من الغد وصام لا يكون صوما جائزا لان عزيمة انقضت بالرجوع اذا  
نوى صوم القضاء بعد طلوع الفجر ولم يصح عن القضاء هل يصح عن الطلوع قال الامام النسفي في فتاواه  
انه يصح وان افطر ليلة القضاء قبل هذا اذا علم ان صوما عن القضاء لم يصح بنية التماسا اما اذا لم يعلم  
لا يلهيه بالشروع كما في الصوم المظنون اذا قال نويت ان صوم عذائم شاء الله تعالى عن شمس ليلة الحلو ان  
يجوز استحسانا **الفصل الثالث فيما يفسد الصوم وفيما يجب القضاء والكفارة**  
الاكل والاشربة والصيام وان وجد طعمه وما وصل الى جوف الرأس والبطن من الاذن والاذن والاذن والاذن وهو  
مفطر بالاجماع وفي القضاء وهي مسائل الاقطار في الاذن والسقوط والوجوز والحكمة وكذا في الحائض  
والآمة عند جوارها من الاكل لا يفسد وعذ من يفسد وقول لم يفسد فيه قال الفقيه ابو بكر  
الشيخ الخلاف فيما اذا وصل الى المشاة اما ما دام في قصبة الذكر فلا يفسد صوما بالانفاق وتكلم المشايخ  
في الاقطار في اقبال النساء منهم من قال على الخلاف ومنهم من قال يفسد بخلاف وهو الصحيح ولو صب الدخن لاجل  
عن ج في القضاء وفي السقوط والوجوز عن فيه الكفارة وفي ظاهر المذهب الكفارة ولو طعن برج فوصل  
الى جوفه ثم نزع لا يفسد صوما ولو بقي الزج في جوفه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يفسد صوما هذا في نسخة  
القاضي الامام في الدين وفي الخبر يفسد ودخل السهم جوفه وخرج من الجانب الاخر لا يفسد صوما واذا  
دخل الغبار والذخاير وريح العطر لا يفسد والصيام اذا دخل مخاط انفه فاستنشه فادخل حلقه على تقديره  
لا شيء عليه ولو غسل فدخل الماء اذنه او صب على شيء عليه ولو صب الدهن اذنه يفسد صوما ولو دخل الذباب  
جوفه لم يفسد ولو صب الماء في حلقه كرهنا فعليه القضاء دون الكفارة ولو صب الماء في حلق الصائم النائم او  
جوفه النائم او الجوف جوفه عارضا بعد نية ما حلة الا فانه يفسد صوما بعد الدلالة وان قضى او  
استنشق فدخل الماء جوفه ان كان ذكر الصوما فسد صوما وعليه القضاء وان لم يكن ذكر الا لا يفسد ولو اكل  
او شرب او جامع فاسيا لا يفسد صوما فاني اكل ناسيا فقال له رجل انت صائم وهذا شهر رمضان فقال لست  
بصائم واكل ثم تذكر انه كان صائما فسد صوما عند من الذموع اذا دخل في الصيام ان كان قليلا كقطرة  
القطرتين ونحوها لا يفسد صوما لانه لم يكن التحريم عند وان كان كثيرا حتى وجد له في جميعه واجتمع

كثيرا او بقليل يفسد صوما لانه لم يكن التحريم عند وكذا عرق الوجه اذا اكل في الصيام ولو وقع قطرة من الشح والمط في فم  
فاستلغ فسد صوما اذا غسل الهليجة اليابسة وجعل فيها ولا يدخل فيها في جوفه لم يفسد ولو فعل هذا بالمال  
والشك فسد صوما وعليه القضاء والكفارة والدم اذا خرج من الانسان ودخل حلق الصائم ان كانت الغلبة للبرق  
لا يضره وان كانت الغلبة للدم يفسد صوما وان كانا سواء يفسد ايضا استحسانا ولا يجب الكفارة بشرط الدم  
في الاظهر وفي بعض الروايات يجب الصيام اذا ابتلع براق غير في رمضان فسد صوما ولا كفارة عليه ولو اخرج  
براق في فم على يد وجعه فيه ثم رده الى فيه واستلعه فطره ولو اخرج عن فيه الى فمه ولم ينقطع عما كان  
داخل فيه ثم رده الى فيه واستلعه فطره والصيام اذا ابتلع سمسمه بين سنانه لا يفسد صوما وان ابتلعها من الخارج  
ابتلعها فسد صوما وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار انه يجب ابتلعها وفي الجامع الصغير قال لا يجب الكفارة فان  
مضغها لا يفسد صوما وكذا الوضغ حبة حنطة لا يفسد صوما ولو اكل حبة غلبت ان مضغها فعليه القضاء والكفارة  
وان ابتلعها كالحصى لم يكن فيها براق قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة قال ابو بكر الكفارة عليه الصحيح لا يفسد  
لا تترك عادة الصيام اذا اكل على البرسيم فادخل البرسيم فخرجت منه خضرة الصبيغ او صفرة او حمرة او خلط  
بالريق فصار الريق احمر او اصفر او اخضر فاسلع الصائم هذا الريق وهو اكره منه فطره ولو قال الصائم لا يفسد صوما  
ولو عاد الى جوفه اكل من البرسيم فادخله فسد صوما في قولهم جميعا وان عاد فسد صوما في قول من لا يفسد صوما  
وان لم يكن ملا الفم فان ذلك يفسد في قولهم وان عاد فسد صوما عند من لا يفسد صوما في قول من لا يفسد صوما  
تقيا ان كان ملا الفم فسد صوما ولا كفارة عليه ولا يتأثر فيه القوي والاعادة وان لم يكن ملا الفم فسد صوما عند من لا يفسد صوما  
لا يفسد فان عاد الى جوفه لا يفسد صوما عند من وان عاد فسد صوما في رواية ان تقيا ملا الفم بلغا لا يفسد صوما عند  
بناء على ذكرنا في كتاب الطهارة صيام كل الطعام في القيء سنانا ان كان قليلا لا يفسد صوما وان كان كثيرا يفسد الكثرة  
قد اخرج من جوفه ولو دخل في فم فاستلعه فطره وعليه القضاء والكفارة وان اخرج من جوفه ثم ابتلعه يجب ان  
يفسد صوما وفي الكفارة اقول بل ربعه قال الفقيه والاصح انه لا يجب الكفارة وعلى هذا جعل الخليفة من اخرج ليأكل  
وهو ناس فلما مضغها ذكر انه صائم فابتلعها وهو ذكر ان ابتلعها قبل ان يخرج من فم فله الكفارة وان اخرجها ثم عادها  
فلا كفارة عليه وبه دخل الفقيه ولو ابتلع الصائم لمة ممضوغة في ظاهره لا كفارة عليه ولو مضغ لمة وامسكها في فيه  
ليلا احتقانم واللمة فيه ثم ابتلعها بعد ما طلع الفجر فابتلعها وهو ذكر الكفارة ولو اكل لها مستأجبا الكفارة ولو اكل  
المية ان كانت قد روت وانت لا كفارة عليه وان كانت غير ذلك فعليه القضاء والكفارة ولو اكل لها غير مطبوخ عليه الكفارة  
لان اللحم الذي يتغذى به كالمطبوخ وكذا في شحم غير مطبوخ هو المختار وفي العجين ككفارة وفي كل الريق كذلك عند  
وبه دخل الفقيه وقال لم يجب الكفارة وفي قول من لا يفسد صوما بالبرسيم والبرسيم يجب الكفارة ولو اكل حبة حنطة فعليه الكفارة ولو



اكل حصة او نواة او حبة او مدد او فاعية القضاء ولا كفارة وكذا لو اكل القطر او الخيش او التراب او الكاغذ او السقيل  
اذ لم يكن مدداً والحجزة الرطبة الذي يغسل به الرأس فان كان عياد اكل هذا الطين فعليه الكفارة واكل الطين الارثقي  
يلزم الكفارة مطلقاً ولو اكل الملح بحج الكفارة هو المختار ولو اكل ورق الشجر ان كان مما يؤكل عادة كبريد وجلبوي  
ورق الكرم في الاستدانة يلزم الكفارة واكل ما ليس من الكفارة ولو اكل لوزة رطبة او بطيخة صغيرة فعليه الكفارة ولو  
في الحجزة الرطبة لوضعهما ولو اكل في نوات الصوم انه لو ابتلع حجزة رطبة لا كفارة عليه اما لو ابتلع لوزة رطبة  
او بطيخة صغيرة او ملحجة فعليه الكفارة والقضاء وليس كذلك في الحجزة الرطبة ولو ابتلع حبة ابيضاً او لوزة ناسه  
لا كفارة عليه وعن سب اذ امضع الحجزة اليابسة او اللوزة اليابسة حتى وصل المضموع الى الجوف فعليه الكفارة في  
التجريد وقال بعض المشايخ ان وصل الفسق الى الحلقه لا كفارة عليه وان وصل اللب الى الحلقه كفر ولو اكل كسرة  
يايس او مرقه يابسة عليه الكفارة ولو اكل كسرة في الكفارة فيه ولو ابتلع بيضه بقشرها او ثمره بقشرها لا كفارة عليه  
وفي الاجناس الرمانه تجزئ الكفارة الفسق ان كان رطبة فهو منزلة الحجوز وان كان يابساً انضغ فعليه الكفارة اذا  
كان في ثلثه ان ابتلع لا كفارة فيه وان كان مسقوق الرأس قال عامة العلماء لا كفارة عليه وقال ابو سعيد البخاري  
وكذا القندرق ولو اكل الخل او الموى او ماء الزعفران او ماء الباقلاء او ماء البطيخ او ماء القنار والقندوماء الزرد  
والطروالبج والبر اذا تعدد ذلك عليه الكفارة والاصل في وجوب الكفارة ان الصائم اذا اكل متعمداً ما يتعدى  
او يتدوى به كالحب او لا طعمه والاشربة والادهان والالبان والصلحية او المسك والكافور او العالقية او الزعفران  
يجب عليه القضاء والكفارة عند الكل في نسخة القاضي الامام فخر الدين وفي التجريد ايضا **فروع منه** اذا تسحر على  
ان الفجر لم يطلع او طهر على يقين ان الشمس قد غابت فاذا الفجر طالع والشمس تعرف فعليه القضاء ولا كفارة فيه وان تسحر  
وهو شك فطلع الفجر فاستحب له ان يدع الاكل فان اكل وهو شك فحقوقه تام وان شك في غروب الشمس فعليه ان يدع  
الاكل فان اكل وهو شك يلزم القضاء واختلف في وجوب الكفارة ولو تسحر واكثر رايه ان الفجر طالع قال مشايخنا  
عليه ان يقضي لك اليوم ولو اظفر واكثر رايه ان الشمس لم تعرف فعليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتاً والنظم  
اليه كبر رايه فصار منزلة اليقين هذا في نسخة القاضي الامام وفي التجريد ان كل كبر رايه ان الفجر طالع عليه قضاء  
الصحيح ان القضاء عليه وان كان كبر رايه ان الشمس قد غابت ولو شك في ان الشمس قد غابت وشهد آخر  
انما لم تعرف فافطر ثم ظهر ان الشمس لم تغرب فعليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق ولو شك في ان الشمس قد غابت وشهد آخر  
انه لم تطلع فافطر ثم ظهر ان الشمس لم تطلع فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها  
الشهادة على النفي ولو شهد واحد على طلوع الفجر وشهد الآخر ان الشمس لم تطلع فكل منهما مظهره وكان طالع لا يجب الكفارة  
ولو دخل عليه جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال لرجل من الجماعة ما اكل من صائماً وصبر مظهراً فكل بعد ذلك ثم ظهر ان كفة

الاول كان قبل طلوع الفجر واكفاه التمسك بعد طلوع الفجر قال الحاكم ابو محمد ان كان جماعة وصدمهم لا كفارة عليه  
كان واحداً فعليه الكفارة عدله كان او غير عدل لان شهادة الواحد في مثل هذا لا يقبل ولو قال امرأته انظر  
ان الفجر طالع او غير طالع فنظرت فوجعت وقالت غير طالع فجاهازم جهائم ظلمت ان الفجر كان طالعاً اختلف المشايخ  
في وجوب الكفارة عليه والصحيح انها لا تجب عليه مطلقاً وعلى الكفارة **فروع منه** المسافر اذا قدم مصر وهو صائم في  
انضوى لا يجزيه فافطر بعد ذلك متعمداً لا كفارة عليه وان نيت فذلك عند سوس وكذا لو أصبح المقيم صائماً ثم  
سافر فافطر لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم حاضت والصحيح اذا افطرت ثم مرضت لا يستطيع معها الصوم تسقط  
الكفارة عند الثلاثة والاصل عندنا انه اذا صار في حاله نهار على صفة لو كان عليها في اول النهار يسبح له الفطر يسقط  
عنه الكفارة ولو افطرت في رمضان متعمداً ثم اغنى عليه ساعة لا كفارة عليه ولو افطرت في اول النهار متعمداً ثم اكرهه لسلطان  
لا يسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن عرج بن يوسف وعنده لا يسقط ولو سافر باختياره لا  
يسقط عنه الكفارة باتفاق الروايات وكذا اخرج بنفسه بعد الاكراه ومن أصبح مريضاً او مسافراً في اول النهار  
من رمضان ونوى الصوم ثم برى ثم مرضه او صار مقيماً ثم افطر لا كفارة عليه والمقيم ذلوى التسحر ثم افطر بحج الكفارة  
ولو سافر في نهار رمضان ولم يفطر حتى تذكروا في منزله ونسيه فرجع الى منزله واكثر شيئاً ثم خرج من المنزل فعليه القضاء  
والكفارة كالمقيم اذا اكل ثم سافر ومكان له حتى غاب فلما كان اليوم لمعاد افطر على نومه ان حتى تعاوده وتضعفه  
جاءت حتى يلزم الكفارة وكذا المرأة اذا كانت لها في الحيض عادة معروفة فلما كان اليوم هو اول حيض فطرت ثم لم يجف  
الكفارة الا اذا افطرت في شهر رمضان لضعفها صابها من السيد من خبز او طبخ وغسل الثياب فان غاب عنها  
لو لم تفرط عليها القضاء لا غير كذا المنكحة اذا افطرت لهذا والخدامم تحرق الرقي والدجل الذي يلبس كذا  
الكرى النهر او لعمارة الرض بموكل السلطان فاستدخر فطش وخاف على نفسه الهلاك ينبغي ان لا يجب الكفارة ولو  
**جنس آخر** في النطق اذا اكل وشرب وجامع ناسياً فظن ان ذلك فطر فاكل متعمداً لا كفارة عليه فان كان مظهراً  
وعلم ان حق لا يفسد بالنسيان عند ما انه يلزم الكفارة وعن حبه انه لا يلزم وهو الصحيح ولو ذرعه النسي وهو كذا  
لصق او ناسياً غفل فظن ان ذلك فطر بوصول الماء الى الجوف والذراع من اصول الشعر فكل بعد ذلك متعمداً عليه  
القضاء والكفارة على كل حال وفي بعض الروايات هذا اذا كان عالماً فان كان جاهلاً فلا فطر ولا كفارة خلافاً لابي  
وقوله مضطرب لو حتم في نهار رمضان ثم اكل متعمداً الكفارة فان كان جاهلاً فلا فطر ولا كفارة وفي ظاهر الرواية  
وعنه لو استغنى قيمته فاقناه بالفطر ثم اكل بعد ذلك متعمداً لا كفارة عليه وهو الصحيح والواجب وظن ان ذلك  
او كحل او اذ هو شارب فظن ان ذلك فطر ان كان جاهلاً لم يسمع ذلك حديثاً ولم يفتيه احد الفطر فافطر يلزم الكفارة  
وان سمع في الحجة حديثاً وعرفنا وبه فذلك وان لم يعرفنا وبه فعليه الكفارة خلافاً لابي سوس ولو سأل هذا الجاهل



عن الجماعة فافقوا باللفظ فكل بعد ذلك فظن ان ذلك فطر فكل بعد ذلك مستعد  
ان بلغه قوله من الغيبة يفتقر الصوم ولم يعرف تأويله قال عامة العلماء على الكفارة على كل حال ولو استاك فظن ان ذلك  
فطر فكل بعد ذلك مستعد فعليه الكفارة عالما كان واجاهلا ولو جامع بميمه او ميتة ولم ينزل فظن ان ذلك فطر  
فكل بعد ذلك مستعد فعليه الكفارة ان كان عالما وان كان جاهلا لا كفارة عليه ولو دخل صبعه في بئر او سلكه قد  
استلها ولم يغتسلها من بئر ثم اكل بعد ذلك مستعد ان كان عالما فعليه الكفارة وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة  
ولو نظر الى محاسن المرأة فانزل فظن ان ذلك فطر فكل بعد ذلك مستعد فتركها حتى وقدرت فاحكمه وقال البعض  
كان عالما فعليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة **خبر** في الجماعة وفي  
معناها الصائم اذا جامع امرأته مستعد في نهار رمضان فعليه القضاء والكفارة اذا تورق الحشفة انزل ولو ينزل  
وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت تطاوعه وان كانت المرأة مكرهة فعليه القضاء دون الكفارة وكذا ان كانت  
مكرهة في الابتداء ثم طاعت بعد ذلك لا تطاوعت بعد فساد الصوم ولو كان الرجل مكرها على الجماع فعليه الكفارة  
في قول له الاول ثم رجع وقال عليه القضاء دون الكفارة وهو قولنا وعليه الفتوى وكقول المرأة بشبهة فامنه  
او مشيها بشبهة فامنه فعليه القضاء دون الكفارة ولو نظر الى فرج امرأته بشبهة فانزل فصوتام وكو جامع امرأته  
او امته في بئرها مستعد فعليه القضاء والكفارة انزل ولم ينزل عندهما وكذا اذا عمل على قوم لوط وعن غيره روايات  
في رواية كاقالة وفيه اخذ الشايخ وفي رواية لا يجب الكفارة ولو عملت المرأة ان عمل الرجل من الجماع في مضل ان انزلنا  
فعليه القضاء والغسل وان لم ينزل فلا غسل عليه ولا قضاء اذا جامع امرأته قبل طلوع الفجر فلا حتى الصبح يخرج  
فامنه بعد الصبح لا قضاء كما في الاختلاف في نهار رمضان فان بدل بالجماع ناسيا قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر او تذكر  
الناسي ان نزع من ساعته قد ذكرنا وان لم يذكرنا حتى نزلنا ما وافقه اختلف الشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء ولا  
كفارة قال بعضهم هذا اذا لم تحرك نفسه فان حرك نفسه بعد التذكر وبعد الفجر فعليه القضاء والكفارة نظير  
ما لو وجع امرأته ثم قال لها ان جامعك فانت طالق ان نزع اول نزع ولم تحرك حتى انزل لا يقع الطلاق وان حرك  
نفسه يقع الطلاق ويصير رجعا بالحركة الثانية وكذا لو قال لامته بعد اوج ان جامعك فانت حرة ان حركت نفسها  
عقب الجارية ووجعها العقر لا حد عليه ما وان لم تحرك وانزل من ساعته لا يقع ولو نزع حين تذكر ثم عاد تحرك الكفارة  
وكذا في مسألة الصبي من اجنب ليل في رمضان فلم يغتسل حتى اصبح فصوتام الصائم اذا جامع ذكره حتى امفي  
يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان قصد قضاء الشهوة وان قصد تسكين شهوة او  
ان لا يكون عليه وبالصائم الذي بهيمة او ميتة في نهار رمضان ان نزل على القضاء دون الكفارة وان ينزل  
لا يفسد صومه وقبل الصائم وسياشراذ كان يامر على نفسه الموقعة للصائم اذا دخل صبعه في بئر لا يفسد ولا غسل

ولو ارجل الحشفة ان كان طر فيها خارجا لا يفسد صوما ايضا وان لم يكن طر فيها خارجا يفسد وكذا لو سلع خطه وطره  
ثم اخرجها لا يفسد صومه ولو سلع كلها فسد صومه وعلى هذا لو سلع عنباً من بوطاً بخطه ثم اخرج الصائم اذا استقص  
في استجابه حتى بلغ الماء موضع الحشفة فهذا قلما يكون ولو كان فطر ولا استقصاء في الاستجاء لا يفعل الا نزل  
دأب عظيم المرأة اذا جعلت القضة في قلمها ان انتهت الى الفرج الدخول ينقص صومها لانه تم الدخول راد بها  
دخلت بالحيلة فان كان طر فيها في الفرج الخارج لا يفسد صومها كما في الحشفة **وما يصيل بهذا الفطر** اذا افطر في رمضان  
في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة واحدة وان افطر في مضامين فعليه كفارة واحدة وكما في كفارة واحدة  
ولو افطر في رمضان مرة ان كفى لا يكره الا في اخرى بالاجماع وان لم يكفر الا في كفارة واحدة عندنا ولو افطر  
في يوم وجب عليه الكفارة فاعق ذلك رقة ثم افطر في يوم آخر واعقها رقة ثم استحققت الرقة الثانية فعليه  
ان يعق مكانها الاخرى لانه بطل اعتاقه فعليه اخرى فصارت كانه لم يعق ولو استحققت الاولى دون الثانية  
الثانية يبرء عنها وكذا في الثالثة والرابعة ثم لا بد من معرفة كفارة الفطر فقوله كفارة الفطر وكفارة الظهار  
واحدة وهي عتق رقبة مؤمنة او كافرة وان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه ايام  
ستين مسكنا لكل مسكين عا من تمر او شعير او نصف صاع من خبث على ما يأتي في صدقة الفطر ان شاء الله تعالى وانما يعتبر  
حال الكفر في جميع الكفارات وقت الاداء ولا يعتبر وقت وجوبها فان كان وقت الاداء معسرا اخرج به الصيام وان كان  
موسرا وقت الوجوب **الفصل الرابع في النذر** وفيه التسمية بالصيام رجل قال لله على صوم هذه السنة  
فانه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشرقي ويقضي تلك الايام وعليه كفارة اليقين عند حرم وهو لو صام في  
الايام لا قضاء عليه ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين بصوم سنة بالاهلية ويقضي خمسة وثلاثين يوما  
يوما للرمضان وخمسة ايام قضاء عن يوم الفطر والنحر وايام التشرقي ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله  
لله على صوم هذه السنة بعينها لا بد من قضاء شهر رمضان لان السنة المتابعة لا تخلو عن رمضان ولو قال لله على صوم  
الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه وكذلك لو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين خلف الى ان  
يمضي السنة وليس عليه قضاء ما مضى قبل اليقين ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل ولو قال لله على صوم  
شوال وذو القعدة وذو الحجة فصيام من بالاهلية وكان ذو القعدة وذو الحجة ثلاثين يوما وشوال تسعة وعشرين  
يوما فعليه صوم خمسة ايام يوم الفطر ويوم الاضحي وايام التشرقي لانه التزم صوم ثلاثة اشهر متتابعة وقد  
صام ما سوى هذه الايام الخمسة ولو قال لله على صوم ثلثة اشهر فعين الصوم شوال وذو القعدة وذو الحجة وكذا  
ذو القعدة وذو الحجة ثلاثين يوما وشوال تسعة وعشرين يوما فعليه قضاء شوال سنة ايام ولو قال لله  
على ان اصوم اليوم الذي تقدم فيه فلا شك ان الله تعالى اراد به اليقين فقدم فلان في رمضان كان عليه كفارة اليقين



ولا قضاء عليه لانه لم يوجبه شرطا وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم فلا قبل ان ينوي به الشكر ولا ينوي به  
عن رمضان بالنية واجزاؤه عن رمضان وليس عليه قضاءه ولو قال الله على صوم مثل شهر رمضان لو اراد مثله في الوجب  
له ان يفرض ولو اراد به في التتابع فعليه ان يتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم متفرقا من نوى بالذمة شيئا فافطر  
فعليه القضاء والكفارة وقال ابو سفيان عليه القضاء دون الكفارة ان نوى التتابع واليمين جميعا وان نوى اليمين  
الكفارة دون القضاء يعني كفارة اليمين ولو قال الله على ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا ان يقدم فلا  
بعد ما اكل او بعد ما حاضت لا يجب عليه شيء عندئذ وعندئذ يلزم القضاء ولو قدم بعد الزوال لا يلزم شيء  
عندئذ ولا رواية فيه عن غيره امرأه نذرت ان يصوم يوم كذا او غدا فوافق يوم حيضها عليه بالقضاء عندئذ  
خلاف الزمعة ولو اراد ان يقول الله على صوم يوم فجزى على سائر صوم شهر عليه صوم شهر لان الذمة في الطلاق  
الحذر والمهر فيه سواء ولو نذر ان يصوم ابدا فضعف عن الصوم لاشغاله بالعيشة له ان يفطر ويطعم كل يوم  
نصف صاع من الخنطة وان لم يقدم على ذلك لعسر استغفر الله وان لم يقدم لشدة الصيف وحره لم يفطر  
وينتظر زمان الشتاء حتى يدرك ففقه كان كل يوم يوما اذ لم يكن نذره بالابد ولو نذر صوم يوم كذا اما عاش  
ثم كبر وضعف عن الصوم فذ لك اليوم يطعم كان كل يوم سبعا ولو اوجب على نفسه حجنا فعلم انه لا يمكنه ان يحج  
ذلك فقد قبل مو ليس عليه ان يأمر غيره بل يحج عنه رجل على الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز وان اضاف الى  
وقت فصام قبله جاز عذرا ومن خلاف الحذر ونحوه اذا اوجب المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت ايام  
حيضها لان تلك السنة قد تجلو عن ايام الحيض فصح الاجاب لو قال الله على ان يصوم يوم حيض او يوما اكل فيه  
لا يصح لانها اضافت الذمة الى وقت لا يصح فيه الصوم فلا يصح كالأضاف الى الليل اذا اوجب على نفسه صوم  
شهر فقبل ان يضي شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه ان يوصي ذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخنطة سواء  
كان الشهر بعينه او بغيره نصح كتابي الحنفية اذا اوجب على نفسه عكافا فافطر قبل ان يعتكف لانه ان يترك  
بذلك فيطعم عنه بعد مو عن كل يوم نصف صاع من خنطة المريض ولو قال الله على ان يصوم شهر فافطر قبل ان يصح  
يلزمه شيء ولو صح يوما لزمه ان يوصي جميع الشهر وقاله يلزمه ان يوصي بقدر ما صح كالريض اذا فاته صوم رمضان  
ثم صح ولو نذر صوم يوم الاثنين والجمعة ففصام ذلك مرة كفاه لان نوى بالابد ولو اوجب صوم هذا اليوم ثم  
صام ما يكثر منه في ثلثين يوما يعني اذا كان ذلك اليوم يوم خمس يصوم كل خميس حتى يضي شهر فيكون الواجب صوم اربعة  
ايام وخمسة ايام وكذا لو قال الله على ان يصوم يوما لاثنين سنة فعليه ان يصوم كل اثنين يوما الى سنة ولو قال الله  
على ان يصوم يومين متتابعين من اول الشهر وآخره كان عليه ان يصوم الخامسة عشرة والسادسة عشر ولو قال الله على  
ان يصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز ولو اوجبها متفرقة فصامها متتابعة جاز رجل قال الله على ان يصوم

جمعة ان اراد به ايام الجمعة يلزمه سبعة ايام وان اراد به يوم الجمعة يلزمه يوم الجمعة وان لم يكن له نية يلزمه سبعة ايام لا  
الجمعة بذكر يومها يوم الجمعة ويذكر يومها ايام الجمعة وفي ذلك غلب استعمالها فيصرف المطلق اليه **وبما يصل**  
**بفضل** غلام بلغ في نصف النهار ونصر في اسلم فانه يأكل بقية يومه وكذا المرأة اذا طهرت من الحيض والنفساء  
طلوع الفجر والحيض اذا فاق والمسافر اذا قدم صوم بعد الاكل والقيم اذا استحب بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم ولا  
اكل وهو يرى ان الشمس قد غابت ففطرها لم ينع في الاصل ان كل صار على صفة في آخر النهار لو كان يعلم في اول  
النهار يلزمه الصوم كان عليه لا مساك في بقية اليوم عند ما واجهوا ان من افطر خطا بان يمتنع من دخول الماء حتى  
او اكل متعمدا او مكرها او افطر يوم الشك ثم ظهر انه رمضان يلزمه التوبة واجمعوا على انه لا يجب التوبة على  
الحايض والنفساء ولا على المريض والمسافر **الفصل الخامس في الخط والاباحة** ان نوى الصوم في يوم الشك  
انه من رمضان او من شعبان يكره فان صام فظهر انه من رمضان جاز وان ظهر انه من شعبان قال بعضهم يكون صوم  
عما نوى وقال بعضهم يكون عن التطوع يوم الشك الصحيح انه لا بأس به فان كان من رمضان كان صياما عنه واظهر  
انه من شعبان كان تطوعا فان افطر فعليه القضاء وان نوى ان يصوم من رمضان ان كان غدا رمضان وان كان غدا  
شعبان فهو نائم عن القضاء وعن واجب آخر فمؤكروه فان ظهر انه من رمضان كان صياما عنه وان ظهر انه من شعبان لا  
يسقط الواجب عن ذمته ويكون صياما عن التطوع فان افطر لا قضاء عليه وان نوى ان يصوم من رمضان ان كان  
غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو نائم عن التطوع بكرة ايضا فان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان قبل  
عراق لم لا يصير صياما وان ظهر انه من شعبان فافطر ينبغي ان لا يلزمه القضاء وان نوى ان يصوم من رمضان ان كان غدا  
رمضان وان كان غدا شعبان فغير صيام لم يكن صياما وتكفي في الافضل ان كان واقع يوما كان يصوم قبل ذلك بان كان  
يصوم يومين او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد بن مسلمة الفطر افضل وقال غيره فيجب  
الصوم افضل وهذا اذا لم يكن مفقدا وقاضيا فان كان في الافضل ان يصوم عن التطوع ويفق العامة بالتصوم والاشارة  
الى وقت الزوال لان المعنى يمكن ان يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره وذلك مروى عن ابن عباس  
وقع الشك في انه يوم عرفة او يوم النحر فالأفضل فيه الصوم فلا بأس بصوم يوم عرفة في الحضر والسفر اذا كان نوى  
عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفة وكذا يوم التروية لانه يجزى عن اداء الفالح ويجزى بكرة للمسافر ان يصوم اذا جهده  
الصوم فان لم يكن كذلك فالصوم للمسافر افضل عندنا اذا لم يكن فقاؤه او علمته مفطرا فان كان مفطرا وعلمه  
والنقطة مشككة بينهم فالافطر افضل ولما صوم السنة بعد الفطر متتابعة منهم من كره ومنهم من لم يكره فان كان  
في شوال فلو بعد من الكراهة والتشبه بالنصارى واقرب الى الجواز الاكل قبل الصلوة يوم الاضحية فيزيروا بيان  
والمختار انه لا يكره وليستحب الامساك صوم يوم العيدين وايام التشريق صام فيها كان صياما عندنا وما



صوم يوم عاشوراء فيستحب ان يصوم قبله يوماً وبعده يوماً ليكون مخالفاً لأهل الكتاب ومن جملة شعبان  
وفصله برصان فهو حسن ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم تسعة كلهما ولا يفطر في الايام المتتالية عنها او  
الافضل ان يصوم يوماً ويفطر يوماً اما صوم الوصال اذا افطر في الايام المتتالية المختارة فلا بأس به ويكره  
صوم الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم ولا بأس بصوم يوم الجمعة عدا يومه ويكره صوم النذر والجمعة  
لان فيه عظيم بآدم كنيته اعظمها فان وافق يوماً كان يصوم قبل ذلك فلا بأس به ويستحب صوم ايام البيض  
ومن الناس من كره مخالفة الاخلاق بالواجب فنصوم جملة كرهه **خمس** رجل خاف ان لم يفطر يزداد عليه وجهاً  
او خاشية افطر وانما يعرف ذلك باجتهاده او اخبار الطبيب المسلم فان برئ لكن الضعيف يلقاها وخاف ان  
يرضخ لا يفطر ولو كان الضعيف يجل لوصام يزداد الضعف ان اخبر الطبيب بذلك فيفطر اذا كان يخاف على  
نفسه واصل هذا ما ذكرناه في الامه اذا الصائم بالضعف في عمل السيد وعلى هذا الخلاف لو خاف الموضع على  
نفسه او اولادها او على ولدها او نفسه بالهلاك او نقصان العقل ولو نذر ان يصوم وضعف قد ذكرنا  
في فصل النذر الغاري اذا كان بارز العذر ويعلم يقيناً انه يقابل العذر في شهر رمضان وهو يخاف الضعف  
على نفسه له ان يفطر قبل الكرب مسافراً كان او مقبلاً وكذا لو كان له نوبت الحجة فكل قبل ان يظهر الحجة ولا  
باس به ويأمر قد ذكرنا وكذا اذا الدخلة حية فافطر لشرب الدواء قالوا ان كان ذلك الدواء ينفعه فلا  
باس به لصام رجل في شهر رمضان لا يمكن ان يصلي قائماً وان لم يصم يمكناً ان يصلي قائماً فانه يصوم ويصلي قائماً  
جمعاً بين العبارتين رجل اصبح صائماً نطقاً فدخل على اخ من اخوانه فسأله ان يفطر لا بأس به ان يفطر فان  
كان الصوم عن قضاء رمضان يكره له ان يفطر وعلى هذا الوجه لو ان رجلاً خاف بطلان امرته ان يفطر هو وفي  
المنع اذا اصبح الرجل صائماً نطقاً ثم بدله ان يفطر لا بأس بذلك ويقضي الشيخ الفاضل اذا عجز عن الصوم جاز  
الاطعام في حيوة كل يوم نصف صاع من خبثه كخمس ولا يجوز للمسافر والريض والحامل والمريض ذلك في  
حيوته فان ما تواطى عنهم ان اوصوا بذلك عن الثلث وعلم ان يوصوا بخبز الجح والتفريق في هذا الامر  
وفي فائدة اليقين اذا كان معسراً وهو شيخ لا يقدر على الصيام لا يجوز الاطعام **وما يقبل المرأة** لا تصوم  
النطق الاباذن زوجها ان لم يكن وطئها وله ان يفطرها وكذا المملوك الا اذا كان كان غائباً ولا ضرر له في  
ذلك وصوم النذر وكل صوم واجب على المملوك لسبب شره كالنطق الا صوم الظهار رجل ظفر الى آكل ناسياً  
ان رأى فيه قوة يمكن ان يتم الصوم المختار انه يكره ان لا يجبره وان كان جالاً يصف بالصوم ولو اكل تقوى على  
سائر الطاعات ليسعه ان لا يجبره **خمس** ولا بأس بالسواك والطيب واليابس في الغداة والعشي عندنا ولا يكره  
يكره في العشي وقال ابو بن يكره المبلول بالماء لان فيه دخول الماء في الفم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس

بذلك لان الفص هو التطهير وكان بمنزلة المفضضة واما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل ويكره قطع العلك  
للصائم ولا يفسد صومه قبل هذا اذا كان بيضاً ضعيفاً اما اذا لم يضعف غيره او كان اسود فسد صومه واطلاق  
محمد دليل على ان الكل واحد ويكره للمرأة ان تضع لصبية اطعاماً اذا كان لها بدو وكذا اذا اذقت لبناً قال بعضهم  
ان كان الزوج شئ الخلق فلا بأس به ويستحب للصائم تعجيل الاطعام قبل طلوع النجوم وتأخير السحور وفي يوم  
الغيم لا يستحب التعجيل ولا يفطر ما لم يغلب غلبته غروب الشمس وان اذن المؤذن ومن كان على المنارة ويرى الشمس  
لا يفطر ومن كان باسكندرية وغاب عنه الشمس يفطر اذا سافر الصائم نهاراً لا ينبغي له ان يفطر والمسافر الصائم  
دخل مصر او مصر اخرى ونوى الاقامة يكره له ان يفطر وهل يقبل الصائم امرته وقد ذكرنا في فصل فساد الصوم  
ويكره ان يأخذ الصائم الماء بشفة ثم يشربه او يصب الماء على رأسه او يبل ثوباً ويلتفقه به وهذا مروي عن جعفر  
بن ابي ابيان وهو الاستقلال سواء ولا بأس بالكل للصائم وان وجد طعمه في حلقه وكذا اذا ذهب ربه  
كذا بحجة **الفصل السادس في الاعتكاف** الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالذمة والشرع ويقع التعليق  
بالشرط ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافاً للشافعية ثم اذا بشرط الصوم في اعتكاف واجب على نفسه فلما انفك  
فالصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي الجوز دعوى انه شرط فالاولى ان يعتكف في رمضان عشر ايام عن  
التي عم انه كان يعتكف في كل شهر رمضان عشر ايام ويصح في كل مسجد له اذان واقامة هو الصحيح ثم الاعتكاف في  
المسجد الحرام افضل ثم في مسجد رسول الله م بالمدينة ثم في مسجد بيت المقدس ثم في المسجد الجامع ويجوز الاعتكاف  
في المسجد الجامع وان لم يصلو فيه بالجماعة قال الامام القاضى في الاعتكاف في المسجد الجامع افضل اذا كان يصلي فيه  
الصلوات الخمس بالجماعة اما اذا لم تكن فالاعتكاف في مسجد افضل كالحاج الى الخروج عن معتكفه فان اراد  
ان يعتكف اقل من سبعة ايام يعتكف في مسجد خيرة وان اراد ان يعتكف اكثر من سبعة ايام يعتكف في جامع والمرأة  
كالرجل الا انها تعتكف في مسجد بيتها ولا تعتكف في مسجد جماعة وفي ظاهر الرواية وعن جعفر بن ابيان ان شأيت  
اعتكف في مسجد بيتها وان شأيت في مسجد جماعة الا ان مسجد بيتها افضل من مسجد بيتها ومسجد بيتها افضل  
من المسجد الاعظم لها ولا تعتكف في بيتها في غير مسجد **خمس** ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لحاجة شرعية  
شرعية كالحاجة طبعية كالبول والغائط واذا خرج لبول او غائط لا يكره في منزله بعد الفراغ من الطهور  
ويأتي الجمعة حين تزول الشمس فيصلي فيها الربعا وبعدها الربعا وسأه عن جعفر بن ابيان ان كان منزله بعيداً من المسجد خرج  
حين يرى انه يبلغ الجامع عند المذلة وان كان خروجه قبل الزوال هو الصحيح فان اقام في الجامع يوماً ولم يله لا يفسد  
اعتكافه ولكنه يكره له ذلك ولا يعق المعتكف مريضاً ولا شهيداً وجازة ولا يخرج المعتكف من المسجد بغير عذر  
ساعة بطل اعتكافه وعندهما الا يبطل حتى يكون اكثر من نصف يوم فلو خرج بعد فمضى هذا الخلاف ومن اعذر



المرض لانه لا ياتكم اذا كان اخرج بغير من الاعذار عند المسجد واخرجه السلطان كرها واخرجه  
الغريم واخرج هولول وغليظ فحسه الغريم ساعه فسد اعتكافه في قولح قال الامام الشريفي وهو قولها  
السيرة على المسلمين لو غشي على المعتكف اياما او اصابه لم فعلية ان يستقبل الاعتكاف اذا برز لقوات المتابع لو  
صار معقوها ثم افاق بعد شين من القضاء كمن حزن وعليه فوات ثم افاق بعد سنين ولو نذرت المرأة  
اعتكاف شهر ثم حاضت فانها تصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال ولو خرج المعتكف بغير نية ناسيا  
فسد اعتكافه اذا كان ساعة او نصف يوم عنده ولو جامع المعتكف امرأته ليلا او نهارا او عامدا او ناسيا  
فسد اعتكافه وان كان الجماع ناسيا لا يفسد الصوم ولو اكل او شرب ناسيا في النهار لا يفسد اعتكافه واكل  
ولشرب في معتكفه ونيام في المسجد ولو باشر امرأته فينادي الفرج فانزل بطل اعتكافه كالصوم وان لم ينزل لا  
ولو نظر الى امرأته بشهوة فانزل لا يفسد اعتكافه كالصوم وكذا للمعتكف اللباسة الفاحشة ونفسه في البشارة  
الفاحشة هو ان يسفر وجهه فرجها متجدي وان لم يفسد ما سوى ذلك ولا بأس للمعتكف ان يبيع وشي  
ازاد به الطعام وما لا بد له منه اما التجارة فمكره ولا يصح في الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف سباب لا  
جدل ولا بأس بان يخرج رأسه الى بعض هله ليفسله فان غسله في المسجد في ثاء فلا بأس ووضع الميمنة  
ان كان ياما في المسجد لا يفسد الاعتكاف فان كان خارج المسجد وكذلك وقال بعضهم هذا في المؤذن انما في  
غير المؤذن فيفسد اعتكافه والصحيح ان هذا قول الكل في حق الكل وبطل الاعتكاف بعبادة المريض وفي  
شرح الصوم للفقهاء ان المعتكف يخرج لاداء الشهادة وتأويله انه اذا لم يكن له شاهد آخر فنفق  
حق المذموم ويلبس المعتكف ويتطيب يدهن رأسه ولو سكر ليلا لا يفسد اعتكافه كالكل حراما ولا بأس  
للملوك ان يعتكف اذن مولاه ولو ذن له ثم منع صم وبأيهم ولو اعتكف الكاتب بغير اذن سيده صم وليس  
للموئمة والمراة ان تعتكف باذن زوجها ولو منعها بعد اذنها لا يصح **جنس** في النذر اذا اصبح صائما  
عن التطوع ثم قال في بعض النماز لله على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح نذره وفي قيس قولح وقال البوس  
ان كان ذلك قبل الزوال فعليه ان يعتكف وهذا اذا اصبح مفطرا يعني خيرا وللصوم ثم قال قبل الزوال لله  
على ان اعتكف هذا اليوم يلزم ان يعتكف بصوم فان لم يفعل فعليه القضاء عند من وكذا اذا اصبح المفطرا  
للصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم افطر ككفارة عليه عند من اذا احرم الرجل في اعتكافه فحجة او غيره  
لزمه لاحرام لان يخاف في نكاحه فبدع الاعتكاف ثم يستقبل الاعتكاف لتركه المتابع باخروج اذا اوجب  
على نفسه الاعتكاف ثم ارتد والعبادة بالله ثم اسلم سقط عنه الاعتكاف من رجل قال الله على ان اعتكف شهر لزمه  
اعتكاف شهر بالنهار والليل المتتابعين ولو نذر ان يصوم شهر لا يلزمه المتابع فان نوى شهر

الايام دون الليالي لانه كما قال ولو قال الله على اعتكاف ثلثين يوما يلزمه الاعتكاف ثلاثين يوما بالليالي فان قال  
نويت بالايام دون الليالي صحت نيته ولو قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار ولو قال الله على ان اعتكف  
ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو فلا شيء عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم قد اكل فيه لا يصح نذره  
ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين يلزمه الاعتكاف يومين وعند من لا يصح نذره ولو قال الله على ان  
اعتكف ثلث ليال صحت نذره ويلزمه الاعتكاف ثلاثة ايام بالليالي ثم في قوله الله على ان اعتكف يوما صح نذره  
ويدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس في اليومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويكث  
تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الايام الكثرة يدخل قبل  
غروب الشمس ان نذر ان يعتكف شهر لزمه لا بداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس ولو قال اياما بدو  
بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولو نذر ان يعتكف رمضان صح نذره ولو اعتكف فيه جزءه فان صام  
رمضان ولم يعتكف عليه ان يعتكف شهر اخر يصوم عند من ومحمد وهو حرام والرواية عن من وفي رواية  
اخرى عنه انه لا يلزمه القضاء وهو قول من ولو اعتكف رمضان اخر لا يجوز عند الثلاثة هذا اذا صام رمضان  
ولم يعتكف فان لم يصم رمضان العذر وقضى الصوم واعتكف فيه جاز ولو نذر اعتكاف ايام العيد قضاءه في  
وقت آخر وعليه كفارة اليمين ان نوى اليمين فلو اعتكف فيه جزءه وآساء ولو نذر ان يعتكف حراما ففعل شهر  
قبله لا يجوز عند من خلاف المحدث وكذا في النذر بالجمع والصلوة في يوم الجمعة اذا صلى بها قبلها في يوم الخميس اجعل  
على انه لو قال الله على ان تصدق بدريهين فصدق في ما يوم الخميس جزءه ولو كان النذر معلقا بان قال اذا دهر  
غايبي او شفي مرضي فقلته على ان اعتكف شهر افعل شهر قبل ذلك لم يجز ولو قال الله على ان اعتكف حراما ففعل حرام  
وهو لا يعلم انه قد مضى لا شيء عليه يريد هذا اذا اوجب على نفسه اعتكاف حراما ففعل حراما او يجوز  
اعتكاف التطوع اقل من يوم وفي شرح الطحاوي لو اوجب على نفسه اعتكاف شهر بعينه يلزمه متتابعين ولو افطر  
يوما او يومين قضى الفطر ولا يلزمه قضاء ما صح اعتكافه فيه ولا يجب الاستقبال وان لزمه المتابع كما في صوم  
رمضان ولم يعتكف في ذلك الشهر بعينه حتى مضى يلزمه اعتكاف شهر متتابع بصوم وفي غير العين يلزمه متتابعين ولو اعتكف  
الرجل من غير ان يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لا شيء عليه وعن من انه يعتكف يوما ولو اراد ايجبا الاعتكاف  
على نفسه ينبغي ان يذكر لسانه ولا يكتفي بنية القلب **الفصل السابع في صدقة الفطر** تجوز في هذا الباب  
الى معرفة خمسة اشياء على من تجب لاجل من تجب اي وقت تجب وماذا تجب لم تجب من ذلك صدقة الفطر لا يكفر  
اما الاول فصدقة الفطر لا تجب على الحر المسلم الغني عندنا وغناه ان يملك ما في ذمهم او ما لا قيمة مشايرهم  
فاصل عن سكنه وادائه وشبابه وفسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف الثناء ولو كان له كتب ان كان الخوف



والطب والتبغير نصا أما كتب التفسير والفقه والمصنف الواحد لا تعتبر نصا بائنا في الفقه ان كان له نسخا  
يكون احدها نصا با على ما ذكرنا في كتاب الزكوة والمزارع ما زاد على ثوبين ويعتبر فيه الضيعة والكرم عند من ولو  
اشترى قوت سنة ليسا ونصبا فالظن انه لا يعتبر نصا با على ما ذكرنا في كتاب الزكوة وتام هذا ما في الاضحية  
شأن الله به ولو كان له داليسكنها ويواجرها ولا يواجرها يعتبر قيمتها في الغنى واذا سكنها وفصل عن سكانها  
يعتبر فيه الفاصل في النصاب وتعلق بهذا النصاب احكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمة وضع الزكوة فيه  
وجوب نفقة الاقارب يجب على الصقور الجحش اذا كان لهما مال عند ح ورس وجب على والدهما اذا كان غنيا وعن  
محم في الجحش هذا اذ بلغ جحشا فان بلغ مفيقا ثم جح لا يجب عليه ولو كان المولود الصغير من اذى عنه لا ب من مال  
الصغير استسحا اذا عند رس وكذا الوصي وقال لا يؤدى من مال نفسه ولو ادى من مال الصغى ضمن وليس على الاب ان  
يؤدى صدقة الفطر عن ماله كانه الصغير من مال نفسه ويؤدى من مال الصغير ان كان له مال وكذا العتوة عنها  
وعند رس لا يؤدى الا من ماله ولا من مال الصغير وليس على الجحش صدقة اولاد اولاده ان كان الاب بائنا في الروايات  
فان كان ميتا وكذلك في ظاهر الروايات لا ولاية له في الجحش ب واسطة الاب كانت فاقصد بعد وفات الاب عدا  
خال جحش وليس عليه ان يؤدى على زوجه هذا ولا على ابويه وان كانا في عياله ولا على اولاده الجحش ولا على اخوته  
الصغار ولا على قريبه وان كانوا في عياله ويؤدى عن ماله حيث هو وعن رس حيث هم والحاصل انه يجب عليه صدقة  
فطر خمسة نفر عن نفسه وعن ولد الصغير ذكر وانثى الا اذا زوج ابنته الصغيرة وسلمها اليه ثم جاء العبد لا يجب عليه  
ولم ولد ومذنبه ولا يجب صدقة العبد المستعفى ولا على العبد من نفسه عن رس ولا يجب عن مكاتبه ولا يؤدى  
المكاتب عن نفسه ولو عجز وقد كان للتجارة لم يعد الى حاله التجارة حتى يحضره فطره في المستقبل ولا يجب  
عن عبيد للتجارة ولا عن الابن ولا عن الغصن المحجى اذ لم يكن له ماله وخلف الغاصب عاد العبد في الاباق او  
رد الغصن عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى ولا يؤدى عن عبيده المأمور ويؤدى عن الموهوب  
اذا كان فيه وفاء وعن رس انه ليس عليه ان يؤدى حتى يفتكه فاذا افتكه اعطى المضر ويجب عليه صدقة فطر العبد الجحش  
والعبد المأذون وان كان على العبد من مستغرق ولا يجب عن عبيد المأذون لانه اذا كان على المأذون من ولا  
المولى عبيد وان لم يكن عليه بكان العبد للتجارة وان اشتره المأذون للخدمة وليس على المأذون دين يجب على المولى  
فان كان عليه دين فعلى الخلف وفي العبد للمولى خمسة على مال الرقبة وكذا العبد المستعار والوديعة والعبد الخاف  
عدا اخطا ولو بيع العبد بجا فاسد الفطر قبل قبض العبد ثم قبضه المشتري واعطاه الصدقة على البايع  
وكذا لو يوم الفطر وهو قبض المشتري ثم اشتره البايع فان لم يسترده البايع واعطاه المشتري فالصدقة على  
المشتري ولو كان البيع صحيحا الا ان فيه خيار البايع والمشتري فمضى يوم الفطر ثم البيع وانقص الصدقة على عبيد

له وكذا زكوة التجارة ان كان اشتره للتجارة وان لم يكن البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه  
ذلك فالصدقة على المشتري ولو مات قبل ان يقبضه المشتري لاصدقة على واحد منهما وان لم يمت وخر قبل القبض  
ببيع خيار رؤية فصدقة الفطر على البايع وان رده بعد القبض بعيب خيار رؤية فالصدقة على المشتري رجل  
لعبد اذا جاء يوم الفطر فانت خراجا يوم الفطر عتق العبد وجب عليه صدقة الفطر قبل العتق لا الفصل ولو كان العبد  
للتجارة يجب على المولى زكوة التجارة اذا تم الحول بانفجار الصبح في يوم الفطر اذا كان المالك بين حلين ليس عليه احد  
الفطر وفي بعض الروايات هذا قول رس وعند ما تجتنبه على ان قسمه الرقيق بادلته عنه وعند ما افراز ولو كان  
العبد بين حلين لا يجب الصدقة عليه ما في قولهم جميعا ولو كان لابن بين حلين بان جاء به يولد وهي بين حلين  
فاذبحاه واذبحاه واذا عيا القيطا قال ابوس جيب على كل واحد منهما صدقة كاملة وقال رس يجب عليه اصدقة واحدة  
وان كان احدهما موصرا والاخر عسرا او ميتا فله الاخر صدقة تامة عند ما ولا صدقة على كل واحد منهما الا لاجل هذا  
الولد ولا تجب الصدقة على الكافر من عبيد المسلم وولد المسلم وتجب الصدقة على من سقط عنه الصوم لمرض  
او كبره اما وقت الوجوب فطلوع الفجر من يوم الفطر حتى ان من قبله فلا صدقة عليه ومن لم يكن قبله كان عليه  
الصدقة وهذا عند ما وكذا لو كان عتقا قبل طلوع الفجر يجب عليه ولو استغنى بعد لا وكذا لو ولد له ولد قبل  
طلوع الفجر يجب كذا لو ملك عبدا قبل طلوع الفجر يجب بعد لا ولو عجل قال الامام الشافعي لم يذكرهم فصل  
التعجيل وقال ابو الحسن الكرخي ان عجل قبل العيد بيوم او يومين يجوز قال والصحح انه يجوز لو ادى عن عشرين او  
اكثر وقال حلف بن ابيوب اذا دخل رمضان يجوز وقبله لا يجوز لستة وستين وهو رواية الحسن عرسه وذكر الستة  
والستين وقع اتفاقا بل يجوز وهكذا الامام محمد بن الفضل ولا يسقط بئنا خيرا لاء وان فطر تجزافا الزكوة  
لانها مستقلة بالرقبة وفيماذا يجب ان الخطئة نصف صاع وكذا من الدقيق والسويق والذبيب عند رس وعند ما  
الذبيب كالشعير ومن التمر صاع كالشعير ولو ادى منون من الجحش حلف المساج فيه بعضهم جوزوا وبعضهم لم يجوزوا  
والاعلى اعتبار القيمة وهو الصحيح واما الاقطر فلا يجوز الا باعتبار القيمة ولو ادى اقل من نصف صاع من الخطئة يساوي  
صاعا من الشعير كان صاع من الشعير او الخطئة الجدة يساوي نصف صاع من خطئة او ادى من الدقيق اقل من نصف صاع  
يجوز كذا لو ادى نصف صاع من تمر يساوي نصف صاع من خطئة لا يجوز لان كل واحد منهما منصوب عليه والصاع القيمة  
ارطال هذا اذا اعطى صدقة الفطر بالصاع فان اعطى بالوزن منون من الخطئة يجوز عند رس وابي رس بالصاع وعند رس  
لا يجوز والدقيق حب الى من الخطئة والذره حب الى من الحب كذا روى عن رس وقال بعضهم خطئة حب الى من الذره  
وينبغي ان يكون الخطئة او في اذا كان في موضع يشتركون الاشياء بالخطئة كما يشتركون بالذره او كان وقت الفطر ذرا  
له ولاد امرأة فحال الخطئة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم يجوز عندهم ونقص



هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة **كتاب الحج** هذا الكتاب مشتمل على ستة فصول الأول في  
وفي بيان شرائط الوجوب الثاني في النذر الثالث في الوضوء الرابع في أعمال الحج الخامس في ما يحرم على الحرام السادس  
في الخطر والاباحة اما الاول فالجهد في فرض الحج على الفور عند من وهو اوضح الروايتين عن حج به وعدمه ويجوز على  
الترخي والتعجيل افضل وروقه ما قال الله تعالى الحج مشروعا ما اراد به شتوا وذا القعدة وعشر من ذي الحجة واذا  
قدم الاحرام على الشهر يعقد ويجوز ان يشترط كونه ولا يجوز ان يعمل شيئا من اعمال الحج من طواف وسعي قبل شهر الحج و  
وقت العمرة السنة كلها ويكره اداء العمرة في خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق لانها وقت الحج وشرائطه  
الحج العقل والبلوغ والحرية والاستطاعة وتفسير الاستطاعة عند من هو سلامة البدن وهو رواه عنده وعند مالك  
الزاد والرحلة لا غير ثم في اختلاف نظر في الزمن والمفروج ومقطع الرحلين لا يجب عليهما الحج وان ملكوا الزاد والرحلة  
وعند ما يجب لملك الزاد والرحلة وهو صحيح البدن في الحج حتى صار زائرا او موطئا لا يلزم له الحج بالمال بالاختلاف  
الا على اذا وجد الزاد والرحلة اجمعوا انه لا يلزمه ذلك المجد قايما بقوده وهل يلزمه الاجاج بالمال عند من لا يلزمه  
وعند ما يلزمه وان وجد القايدين مؤنثة القايدين عند من لا يلزمه وعند ما يلزمه وهو دفع مسئلة صلوة الجمعة وهي  
معرفة ولو كان صحيح البدن لا انه لا يملك الزاد والرحلة لكن بطلان الحج له لا يثبت الاستطاعة عندنا ومن  
الطريق من جعل الاستطاعة من اوصافها من جعله شرط الاداء وثمة الاختلاف في نظر الحق وجوب الوضوء بالحج في جعله  
الوجوب لا يجب عليه الوضوء ومن جعله شرط الاداء يجب عليه الوضوء ثم الاستطاعة وتفسيرها الزاد والرحلة ذكره  
البحر في ينبغي ان يكون عند فضل على السكن والحادام واثاث البيت وشبابه قد ملكه في شق محمل وراش ذلك  
قد انفق ذاهبا وجائيا فان ملكه ان يشي او يكتري عقبة فليس عليه الحج ومن الاستطاعة نفقة عياله مدة ذهابه  
وبحيته من غير عرف وتغيير وعنه ان يكون له قوت يوم بقدر رجوعه وعند من قوت شهر في الاصل اذا كان له  
دار سكنها وعبد يستخدمه وشباب يلعبها ومتاع يحتاج اليه لا يثبت الاستطاعة وفي الجرد ان كان له دار يسكنها  
وعبد يستخدمه فعليه ان يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده درهم يبلغ به الحج ويسلح من مسكن  
وخادام وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها في غير الحج اثم وفي الروضة في التأخير اذا ملك قد يفتق في الطريق ذاهبا  
وجائيا راكبا ويترك نفقة عياله الى وقت رجوعه ويبقى له من المال قدر ما يجعله رأس المال التجارة وكذا الدهقان  
الزراع اما الحر اذا ملك قدما يحج به ونفقة عياله ذاهبا وجائيا فعليه الحج وفي المرأة الحرام شرط سائة  
كانت او محجوزة اذا كانت بينا وبين مكة ثلاثة ايام وهو شرط الوجوب شرط الاداء على ما ذكرنا من اختلاف في  
الطريق واذا وجد الحرام ليس له وجهان فيهما في الحج الفرض ولا ينبغي ان يفتل والحرم من لا يجوز ما كملها  
سبل التأبيد بقرابة او رضاع او مصاهرة وسياق في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنكون

بحسب ما يعتقد باحاطة نكاحهما وكذا المسلم اذا لم يكن مأثرا ولا عبدا للصبية الذي لم يحمله والمجنون لم يفتق ويلزم المرأة ان  
تفتق على محرمها بالحج بها الكلفة التجريد وقال الامام ابو حفص لا يجب على المرأة حتى يخرج المحرم بماله نفسه قاله  
وفي اول شرح الجامع الصغير لذي قال في الحج اركان واجبات وشرائط ومخاطبات اما الاركان فالوقوف بالبيت  
والطواف يوم النحر والمخاطبات عرفت في موضعها ومن قصد دخول مكة الحج او عمرة او حاجة اخرى وهو خارج الميثاق  
فعليه الاحرام والشرع في الحج لا يصح بغير النية ما لم ينضم اليه التلبية وفي الروضة لو خرج حاجا وهو مفرق فافعله فلا  
عشر باي في فصل اعمال الحج **الفصل الثاني في النذر بالحج** وفي الفتاوى رجل قال لله على ما نية حجة لزمته لها ولو قال  
انا حج لاج عليه ولو قال اني خلت لزمنا فانما الحج يلزمه عند الشرط ولو قال للربض ان عافاني الله من مرضي هذا فحججه  
فبرأ لزمته حجة وان لم يقل على حجة فله لان الحجة لا يكون الا لله ولو برأ وجب جاز ذلك من حجة الاسلام ولو نوى غير حجة  
الاسلام صحته نيته **الفصل الثالث في الوضوء بالحج** بعض هذا النوع يأتي في كتاب الوصايا والذي يختص بهذا  
الكتاب رجل اوصى بان يحج عنه وهو منزله ان يبين كفايا الحج عنه من ذلك المكان الاجماع وان لم يبين الحج عنه من وطنه  
ان كانت ثلث المالكين له من وطنه وان كان لا يملك الحج عنه من حيث يمكن الاجماع عند ثلث ماله وفي القروى ان كان له  
اوطان شتى يتحج من اقرب اوطان الى مكة وعن من مكي قدم خراسان ومات بها ووصى بان يحج عنه من مكة في نوادر  
ابن تيمية ولو خرج من بلده يريد الحج فمات ووصى بان يحج عنه من حيث مات فيه عند ما وعده به حج عنه من  
وطنه خلاف في الجامع الصغير وهذا اذا خرج يريد الحج فان خرج يريد التجار ثم مات ووصى بان يحج عنه من وطنه  
بالاجماع الحاج عن الميت اذا اشترى بعض المدفوع اليه حمارا او ركبا او ووصى بان يحج عنه ثلثة وثلثة لا يبلغ الحج  
بله الا ما شاقا لا يدفع الى من حج حيث يبلغ راكبا او وصى بان يحج عنه فلا فلت فلا فلت ان يحج عنه غير وفي  
المتن رجل دفع الى رجل درهم ليحج بها عن الميت فاذن على الدافع انه يحج واقام البيعة انه كان يوم النحر بكوفة وقال  
المدفوع اليه قد حججت فاقول قوله وليت الشهاده بشي الامر ان كان له عند رجل ودعيه فقال المدفوع  
اليك بمكة واقام رب الدعية البيعة انه كان المدفوع في اليوم الذي يدعى فيه الدفع بمكة كان بكوفة لم يخرج هذه الشهاده  
ولواقا جميعا البيعة في الباين على اقل المدفوع اليه والمدفوع انه كان بالكوفة وان لم يحج ولم يدفع الدعية قبلت  
اوصى بان يعطى غيره رجلا حج عنه فدفع الى رجل فاكتره لرجل فانفق الكلف على نفسه في الطريق وحج ماشا جاز  
عن الميت استحسانا هو المختار ويرد البعير على الورثة واختلفت عبارة مشايخنا في المأمور بالحج اذا حج قال الامام  
زاده عند صاحبنا يقع اصل الحج عن المأمور بالامر ثواب النفقة قال الامام الخسري اصل الحج يقع عن الامر والليل  
عليه انه لا يسقط الحج عن المأمور ويحتاج الى السناد الاحرام الى الامر وهذا في الحج الفرض وفي النسخ اذا مر غير حجة  
النسخ جاز ويصير الامر ثواب النفقة في طريق الحج ثم انما يجوز يسقط عن الامر اذا كان الحج وقت الاداء عاجزا عن



الاداء بنفسه ودام عجزه الى ان مات فان زال لا يجوز بيان هذا فيما ذكره في الاصل رجل اخ رجلا وهو من غير فلم  
يزل من يضاحق مات في حجة الاسلام وان صح لا يجزى عن حجة الاسلام وعن ابن ابي ابي من منعه قبل فراغ  
المأمور عن الحج فعليه الاعادة وان برأ بعد ما فرغ المأمور فلا اعادة عليه نظير المتيم اذا قدم على الماء **الفصل الرابع**  
**في اعمال الحج** وفي المناسك عن جرح الاحسن الحاج ان يبدأ بمكة فاذا قضى نسكه في المدينة وفي القدوري ويصير دخلا  
في الاحرام بكل ذلك يحصل به التعظيم بالعربية والفارسية وعن من لا يصير دخلا الا بالبليسية واذا بقي بنوى الاحرام  
ولم يحضر نية حج او عمره مصفى انما شاء ما لم يطوف بالبيت فاذا طاف شوطا واحدا كان احراما حراما عمره ومركب عليه  
حجة اسلام فالحرم بحجة لا يوجبها فريضة ولا تطوعا فمنى عن حجة الاسلام استحسانا وفي المناسك عن جرح لا ينبغي  
للرجل ان يقرا في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى وينبغي ان يطوف بالبيت ماشيا فان طاف ركبا او محمولا او سعى بين الصفا والمروة  
راكبا او محمولا امكن بعد جاز ولا شئ عليه وان كان يغير عن ذلك فادام بكة بعيد وان حج الى اهله فعليه عمره  
ولو كان الذي حل هذا الشخص محرما يجزى عن طوافه فعليه عندنا وهذا بناء على ان نية الطواف شرط عند  
البعض وهذا الطواف هاربا من العدو وطالب بالغير سبعة شواطئ لا يجزى عن طوافه بخلاف الوقوف بعرفة وقال بعضهم  
النية ليست بشرط لكن الشرط ان ينوي شيئا اخر حتى لو قصد الحامل حمل الحمل لا يجزى عن الطواف ايضا ووقت طواف  
الزيارة ايام النحر وله بعد طلوع الفجر من يوم النحر وطواف جنبا الزمته الاعادة فان عاد في يوم النحر فلا شئ عليه وان  
اتى الطواف بعد ايام النحر لم يزد الدم بخلاف الحدث فانه لا يزد الدم لكن يزد الصدقة وفي مختصر الكافي في باب الطواف  
الحائض كالجنت ذكر في باب الخروج الى المناور وقف جنبا او حائضا بعرفة جاز وكذا طواف للزيارة وعلى ثوبه نجاسة  
اكثر من قدر الدم اجزاء مع الكراهة ولا يزد شئ ولو طاف مكشوف العورة قد مر لا يجوز صلواته بخرائه وعليه دم  
في شرح القدوري ووقت الوقوف بعرفة من حين بزول الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فان وقف  
في شئ من هذا لم يباح وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدمرا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة  
فاكلوا القعدة بثلاثين يوما ثم يتبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جاز استحفا وفي القياس لا يجوز كما  
لو تبين ان يومهم كان يوم التروية وفي التروية عن من في الايام خطي ويقف بالناس يوم النحر بعرفة جاز ولو خطاء  
ووقف يوم التروية لا يجوز ويكره الوقوف الى غروب الشمس فان خرج من عرفات قبل غروب الشمس فعليه دم فان  
عاد الى عرفات قبل ان يروح الامم سقط عنه الدم وبعد لا يسقط فاذا غربت الشمس يوم عرفة افاض الامام الناس  
معه على هيشته نحو المزدلفة ويقال لها الشعر الحرام ويؤخر عن العرفات ذواتها فيكون بها بغير الجبل الذي يقال له  
افضل ثم يصلى الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة وفي احد قول الشافعي عبادان واقاف  
ولا يتطوع بين الفريضة كما يتطوع بين الظهر والعصر بعرفة ثم يصلى الجبل بغير نسك ثم يقف ويجعل الله تعالى وشي عليه يلقي

92  
ويصلى على النبي ويدعو الله تعالى حاجته ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لبقوله لان قبله ليلة النحر وانما الوقوف  
بعرفة ثم رفع على هيشته قبل طلوع الشمس الى منافذ في منيا ياتي حرم العقبة فيمن يمان يمين الوادي سبع حصيات على  
الحذف لا يكون طول من الفوت ويستقبل في الذي حرم العقبة يجعل مناعا عليه والكعبة عن يساره ويقوم حيث  
يرى موقع حصاته ووقت يوم النحر وثلاثة ايام بعدها ويرى في اليوم الاول بعد طلوع الفجر حرم العقبة وفي اليوم  
الثاني والثالث وقته بعد الزوال فاذا زالت الشمس من اليوم الثامن يوم النحر برى حرم الله الله يدور بالقياس على سجد  
الحيف فيرى سبع حصيات مثل حصى الحذف ويقف حيث يقف الناس ويكبر مع كل حصاة ويجعل الله تعالى وشي عليه  
ويصل على النبي ويدعو الله تعالى حاجته يجعل في ذلك بطريقه الى السماء ثم ياتي حرم الوطى فيمن يمان  
بسبع حصيات كذلك ويقف حيث يقف الناس ويفعل مثل ما فعل في الايام ثم ياتي حرم العقبة فيمن يمين الوادي  
سبعاً ويكبر مع كل حصاة ولا يقوم بعدها بالشهور ثم يدخل مكة ويطوف طواف الزيارة ثم يدخل مكة ويطوف  
طواف الصدر اذا اراد الرجوع ويسمي هذا طواف الوداع المرأة اذا حرمت بحجة التطوع بغير ان الزوج فلزمها  
ان يحلها باذن كتاب محطها وحلق شعرها وتطيب عضوا وجمع والا ولى ان يكفى باقلها خطا وعليها الدم للتحلل  
وان اذن لها فاحرم ان احرم في شهر الحج ليس ان يحلها وان احرم قبل شهر الحج فله ان يحلها ولو اذنت  
لامنه فاحرم في الحج او قبل ذلك لئلا يحلها ويكره ولو جامع المحرم او قبلها مع علمه باحرامها فذلك التحليل اراجه  
التحليل او لم يرد والحلق والقصر مشروعان في حق الرجل للتحليل عن الاحرام والحلق افضل وفي المرأة القصر قد  
رجع الى من نقص من كل شعر قد رزله فان لم يكن على رأسه شعر يحجب الموضع على رأسه والاجراء واجب الحلق يوفى  
بالحكم وهو حرم وبالزمان وهو يوم النحر عند جرح حتى لو خرج عن الحرم او يوم النحر لم يزد الدم **الفصل**  
**الحائض في احرام على الحرم** قال الدرر في الصيد هو الحيوان المتوحش باصل الخلقة قاله مفسد البحر الى على  
الحرم وصيد البر جنسه حرام الا ما استثنى النبي وهو الحية والعقرب الحادة والكلب العقور والقارون  
يجب شئ قبل هذه الاشياء والهد والبان والصقر واسباها ليس من جنس المستثنى ويجب اجزاء بقتلها او لا  
هذا اذا قتله الحرم بدمه اما اذا قتله بدمه على اذى من جسمه فلا اجزاء فيه قال الدرر في فهو له الارض كالقتل  
والخفساء لا شئ فيها وفي البر يوج والسوق الكفاية اذا لم يبتدأ بالاذى وفي المأوى الصبي لا يقوم عليه  
الحجر معلوما وكذا في الحمام التي تحب من بعيد لا يعتبر تلك القيمة والظبي الكامل يقوم حاملا ولا شئ للبرغوث و  
الثعلب والبقة وان قتل قطة على يد غيره اطعم شيئا ولو كان على الارض فلا شئ فيها وفي العيون في القطة كسرة خبز  
في الاثنين والثلاث قبضة طعام وفي الكية نصف صاع ويكفى الاباحة هو لاصح وفي الفساوى محرم وضع  
في الشمس قبل حرق الشمس قبل فعلية الجرد ولو وضع في الشمس لم يقصد قات القطة من حر الشمس لا شئ عليه كالقول



الثوب فالتقل وفي المستقر دفع الحرم الثوب الى حلال القتل القتل فقله فعلى الامر بحرامه وكذا الوشا وفي الفتا  
قال ابو جرحه لا بأس بالحرم ان يحل رأسه ببطون اصابعه وكذا البدن ولا بأس بان يخن وفي الاصل لا يلبس الحرم قميصا  
ولا سراويل ولا فلسوة ولا خفين وفي الفتاوى اذا وضع القباء على نكبه ولم يدخل يده في كفيه فلا بأس به  
والحاصل ان الحرم ممنوع عن لبس الخيط على الوجه المعتاد فان لبس على الوجه المعتاد يومئذ الى الليل فعليه دم وان  
كان اقل من ذلك فعليه صدقة قال الكرخي نصف صاع وفي المستقر لو لبس كثر اليوم يجب المذم عند حرمه او لا ثم رجع  
لا يجب حتى يكون يوما كاملا وهو قولهم ولو غشي الحرم وجهه او رأسه يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه  
صدقة **الفصل السادس في الخط والاباحة** وفي المستقر قال هشام كان نوح لم يكن الجوارحكة الصدقة  
افضل من الحج اذا حج مرة وفي وصايا الفتوى قال ابو جرحه افضل وما ذكرنا قولهم وفي العيون اذا اراد الابن ان  
يخرج الى الحج وابوه كان له ان كان الاب مستغنيا عن خدمته فلا بأس وان كان محتاجا اليه وكذا الام وفي السير  
الكبير اذا لم يخف عليه الضعف فلا بأس به مطلقا وكذا التي كرهت خروجها وجهه ومكان عليه نفقة وان لم يكن عليه نفقة  
فلا بأس به مطلقا وفي النوازل ان كان الاب من رضيع الوجه للابن يمنع عن الخروج حتى يلتحق وان كان الطريق خفا  
لا يخرج وان لم يكن مرد وفي النوازل ايضا الحج راكبا افضل لان المشي يجهد الانسان ويسبب خلة **كتاب**  
**النكاح** هذا الكتاب شتم على تسعة عشر فصلا الاول في جواز النكاح وفيه لفاظ النكاح الثامن يكون  
محال النكاح الثالث في حرمة المصاهرة والرابع في الرضاع والخامس في الكفاءة السادسة في الشهور وفي  
آخرة الوكالة بالنكاح السابع في النكاح بغير الولى الثامن في نكاح الصغير والصغيرة التاسع في نكاح البكر العاشر  
في نكاح العبد والامة الحادي عشر الوكالة في النكاح الثاني عشر في النكاح الثالث عشر في النكاح الفاسد الرابع عشر  
في دعوى النكاح والاختلاف بين الروايتين وفي مسائل النكاح الخامس عشر في ما يكون اقرار بالنكاح وفيه لا يكون  
السادس عشر في الشروط والحائز في النكاح السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة الثامن عشر في الخط والاباحة  
وفيه مسائل القسم والغير التاسع عشر في التفقات **الفصل الاول** في جواز النكاح وفي الاجناس كل لفظ في  
الاماء يفيد ملكا فبما يفيد النكاح تلك اللفظة وجهه انه يفيد النكاح بقوله تزوجت وانكحت ونكحت  
وهبتك ونصرتك وجئتك خاطبا وجئت نفسي لك ولا يفيد بقوله عرت واودعت واجت واجلت  
وهبت واودعت ما النكاح بلفظة الاجارة فبما يفيد النكاح فيه قال مشيئة الشريفة الصبيحة ان لا  
يفيد وكذا بلفظة الوصية ولفظة البيع الصحيح انه يفيد ولو قال اعطيتك مائة على ان يكون امرأتي كان نكاحا  
اذا قبلت لو كان لها كوفي لم يأتية فقبلت صحرت الى اوصفت لك نكاح عند الفتوى وقد قيل بخلافه ولا يفيد بلفظة  
الاجارة والاحلال والاجماع وفي نسخة الامام مشيئة الشريفة وكل لفظ لا يفيد النكاح يفيد الشبهة حتى

به التحريم ويجب الاقل من المشي ومنه المشي رجل قال لامرأته زوجت نفسي بك فقالت المرأة قلت يفيد النكاح و  
كذا لو قال لها جعلت نفسي زوجة لك اما لو قال لها بالفارسية خوليتك بنى بتوادم فقالت قلت لا يفيد  
وفي فتاوى الشيخ الامام بي بكر محمد بن الفضل وفي الفتوى رجل قال لامرأته زوجت نفسي بك فقالت راضيت  
كان نكاحا وفيها ايضا لو قال المطلقة وهي مبانة بازا ودم تراه من مشي بضع النكاح غير ان هذا في وكالة النوازل  
وفي الفتوى رجل قال لامرأته زوجت نفسي بك فقالت راضيت وفي الفتوى رجل قال لامرأته زوجت نفسي بك فقالت راضيت  
امرأة فقالت وهبت نفسي منك لا يكون نكاحا وفي باب الباء رجل قال لامرأته زوجت نفسي بك فقالت راضيت  
اب الصغيرة ادفعها واذهب بها حيث شئت لا يفيد النكاح وفي مجموع النوازل رضى بنفسك متى فقلت بالتمتع و  
الطاعة فتح النكاح ولو قالت سباس لم لا يفيد رجل قال لامرأة مرايا شدي فقالت باشيدم لا يفيد الا  
اذا قال لها باشيدى بنى فقالت باشيدم يكون نكاحا وقيل يفيد النكاح وهو ظاهر حكم العرف ولو قال لها شين  
من دوى فقالت دادم فقال الزوج يذير فتم خلع المشايخ وفيه وفي مجموع النوازل عن نجم الدين النسفي ان  
قوله دخرت خوليت مراده وخوليت بنى لا بد ان يقول بنى ويقول الآخر بنى في دادم ما يدرون ذلك لا يفيد  
النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم يفيد فلا بد من هذه الزيادة لتصل المسئلة متفقا على ما راجع  
بنات صغيرة رجل من لا جليل الصغيرة فقال ابو البنت زوجتها من فلان قبل هذا فلم يصدقها الخاطبة فقال ان لم يكن  
زوجتها من فلان فقد تزوجتها من ابنك فلان وقبل الابن لا يحضر الشهود ولم يكن زوجهما من احد  
هذا فتح النكاح قبل ليس هذا تعليقا للزوج بالشرط قال هذا تعليق معلوم للحال وذلك تحقيق امرأة قالت  
لرجل زوجت نفسي منك فقال الرجل بخدا وبركاري يذير فتم بضع النكاح ولو لم يقل الرجل ذلك لكنه قال لها  
شبابس لم يقل بطريقين بضع النكاح كذا قال القاضي الامام وفي الاصل ان تزوجت بكذا فقالت فعلت ثم النكاح  
وان لم يقل الزوج قبلت ولو قال لها جئتك خاطبا او خطبتك الى نفسي بكذا فقالت فعلت وزوجتك نفسك كان  
نكاحا ما ذكره الشيخ الامام الشريفة في شرح الكافي في الامارة هل زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قال  
في بناء الكلام من ويراجعهم فقال الرجل قبلت فتح النكاح لقنت المرأة زوجت نفسي من فلان بالعربية  
لا تعرف البش هذا ففعل فلان وذلك بمحض الشهود في النكاح كالطلاق وقيل لا يصح كالباع وفي الفتوى رجل  
وامرأة اقربا بالنكاح بين يدي الشهود وقالوا بالفارسية ما دن وشويهم لا يفيد النكاح هو المختار ولو  
قال ابن زينة بنست بمحض الشهود وقالت المرأة ابن شوي منست ولم يكن بينهما نكاح اخلف المشايخ فيه  
الصحيح انه لا يفيد النكاح اما اذا قالت المرأة خوليتك بنى في دادم باخذ بكايين وقال الزوج من  
يذير فتم ام ولم يسبق بينهما نكاح وكان هذا بمحض الشهود كان نكاحا بينهما هذا اختيار الشيخ الامام المعروف



نحوه زاده و ولادت النكاح فتمدوا واولوا ما استأزنا وشوئ انسته ايم بقبل كذا لوقال الحيا نيا  
انك زنا وشوئ ايم لوقالوا بدير وشوئ ادروا است بغير ان يقبل قال في هذه ارايت في شرح رجل  
لشخص نية الشخص في ايم اذ لم يذكر له لوقال لا يحضر الشهود جعلنا هذا نكاحا صحيحا لوقالوا اجزا او ضمايم  
لا يقع وفي اصل الاصل في باب الصلح في النكاح والطلاق رجل اذ عني على المرأة انه تزوجها بالف درهم فحشد ذلك فقال  
على اية درهم على ان يقرب ذلك فافترق النكاح جاز ولعل المستمع لان من قال غيره اقول بهذا العبد على ان اعطيك  
مائة كان بيعا وهكذا في التجريد ايضا رجل قال لا يخرج خوليس فلانة مراده برفي فقال ادم وهي صغيرة فيعقد  
النكاح وان لم يقبل قبلت الزوج ولوقال اداي لا يجوز اداي ادم ما لم يقبل الزوج بغيره الا اذا اراد بقوله  
داي التحقيق دون التسوم في يعقد النكاح قال الشيخ الامام شمس لا يمتدح حتى دادم ويبدى سوءا ووقال  
في هي ليس بشئ وسياق تمام هذا في كتاب الطلاق ان شاء الله **نوع من رجل** بعث جماعة الى رجل ليخطبوا اليه  
فقالوا له دخري خوليس فلانة بما داي فقال ادم وقالوا بغيره فتم لا يعقد النكاح لانهم لم يضيفوا الى  
الخطيب بغير هذا رجل خطب لابنة الصغيرة امرأة فلما اجتمعوا للعقد قال المرأة لابي الزوج دادم دخري  
فلانة بما داي درهم فقال ابي الزوج قبلت من النكاح لاني جري بيننا مقدمات ان النكاح لان النكاح  
هذا في الخطب اب الصغيرة اذ قال تزوجت بنتي فلانة من ابن فلانة بكذا وقال فلان قبلت لابني ولم يسم لابن ان  
كان له ابنا واكثر لا يجوز وان كان له ابن واحد صح ولود كذا البنت اسم لابن وقال تزوجت بنتي من ابنك فلان فقال  
ابي بقبلت صح وان لم يقبل قبلت لابن ولوقال قبلت لاجل ابني انما جاز ايضا وان لم يسم اكل له ابن واحد  
وان كان اكثر لا يجوز هذا في مجموع النوازل وفي الفتوى رجل قال لا يخرج زوجتي عيشة منك واسمها فاطمة لا  
يعقد النكاح اذ الامام الشيرازي ما فقال في الخطب لوقال تزوجت بنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحد جاز ووقال  
غيره بقبلت عدي وعبدك وليس له الا عبد واحد خلف المشايخ ولوقال بعثت عبدك كان في مكان كذا وليس له  
في ذلك المكان الا عبد واحد جاز بالاختلاف ولو كانت له بنتان اسم الكبرى عايشة واسم الصغرى فاطمة فقال  
زوجتي بنتي فاطمة ببتك يعقد النكاح على الصغرى وان كان يريد تزوج الكبرى ولوقال تزوجت بنتي الكبرى فاطمة  
بجل لا يعقد النكاح على احدهما امرأة لها اسم اسميت به في الصغرى واسم سميت به في الكبرى قال تزوجت باسم  
الذي سميت به الكبرى يعني اذا صارت معروفة بهذا الاسم لان الاسم للتعريف والمعرفة يحصل بهذا الاسم **نوع من رجل**  
امرأة قالت لرجل تزوجت نفسي بك على الف درهم جاز النكاح بعد ذلك ان قالت المرأة قبلت بالالفين قبل  
ان يفتقر قايح على الزوج الفان وان لم يقبل حتى يفرق جاز النكاح على الف درهم ويجوز ان يكون هذا في قولها  
بناء على ان في الفين الفا ووقال الرجل لامرأة تزوجك على الف درهم فقالت تزوجت نفسي بك على خمسمائة قال

بجاز النكاح ويكون هذا خطأ منها بخمسمائة ولوقال له زوجت نفسي بك على الف درهم فقالت قبلت النكاح لو  
اقبل المهر فالنكاح باطل مسائل هذا النوع في الفتوى في باب النكاح **نوع من رجل** في الاجازة وفي الشقة امرأة قالت  
لرجل انا امرتك فقال لها انت طالق فهذا اقرار بالنكاح وهي طالق ولوقال لها ما انت طالق وجهه وان طالق  
فليس باقرار امرأة زوجت بنتها الصغيرة من رجل والا غايب فحضر وقال جاز كذا او قال ليس بمصلحة لا يكون  
رضا فلو بلغت وذهبت الى بيت الزوج جاز النكاح رجل تزوج ابنة البالغ امرأة بغيره لا يقبل الابن في اي شيء  
موضع تسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة في فوائد شمس لا يمتدح وفي سوغ المنية رجل تزوج رجلا امرأة فبلغه قال  
نعم ما صنعت اوبارك الله فلانها الواحست يكون اجازة هو المختار الا اذا علم يقينا انه اراد به الاستمارة وكذا هذا  
في البيع والطلاق ولوقال يكتسب صفت قال الفقيه ابو جعفر نعم ما صنعت ويكتسب صفت اجازة وفي باب العين لو  
قال انت اعلم بالفارسية تو بران لا يكون اذ ناسره ولوقال ذلك المالك يكون اذ ناسيا وفي باب الوكالة في  
النكاح ولوقال غيرها احب الى لا يثبت لاذن ولوقال ابل ينسب يكون اجازة هكذا قال الفقيه ابو الميثم  
امرأة بالغة تزوجها وليها فبلغها فقالت لا يريد فلا فافهم ذلك ولوقالت لا يريد الزوج كذلك هو المختار  
وقال في الشقة لا يكون رذا واختيار صاحب الخطب ما ذكره المنية **نوع من رجل** المناكحة بين اهل السنة واهل الا  
لا يجوز كذا اجاب الامام المستغنى في المسئلة في مجموع النوازل وفي الفتوى عن الامام ابو بكر محمد بن الفضل في ان  
من قال انا مؤمن بالله فهو كافر لا يجوز المناكحة معه قال الشيخ الامام ابو حفص السفكدي في فوائد لا ينعقد النكاح  
ان يزوج بنته من شعوى وهكذا قال بعض شايخنا ولكن تزوج بنتهم وفي فوائد شمس ما به رجل تزوج امرأة  
في عدة الوفاة وجامعها فلما انقضت عدتها تزوجها ثانيا لا يجوز وكذا الرجل باجماع تنقض عدة بعض المدة  
**الفصل الثاني في كون رجل النكاح في الكبر** وفي الاصل ان المرأة حرام على الرجل نكاحا وحراما  
العقد والدخول ليس بشرط حتى لو تزوج امرأة فطلقها قبل الدخول ليس ان تزوج باهنا وكذا الوصية للمرأة قبل  
الدخول بها ويجوز له ان تزوج بابنتها في الوحيين والخلوة بالمنكحة هل هي كالدخول حتى يحرم البنت باي فعل  
في مسائل الخلوة ومنكحة الاب حرام بالنسبة ومنكحة الابن كذلك وفي المسائل يحرم بنفس العقد ومنكحة ابن  
الابن وابن البنت وان سفل كذلك وكذلك لو طوطما وفي اخر الاصل في باب اقرار النكاح بطريق الاشارة اذا  
ماتت امرأة الزوج فترزوج فترزوج باختها بعد يوم جاز وكذلك لو كان له اربع نسوة ماتت احداهن فترزوج  
بالخامسة بعد يوم وفي فتاوى الامام المنية به رجل وطى اختا ثم لا يحرم عليه امرأة ولو تزوج امرأة في غرة  
اختها من طلاقها باين اولاد لا يجوز عند اصحابنا الدلالة ولو تزوج امه في غرة من في اختها من طلاقها باين  
ثلاث لا يجوز عند اصحابنا الا في الاصل لو تزوج في اختين في عقد لا يجوز نكاحهما ولو تزوجهما في عقدين نكاح  
الاول



بجائزة ونكاح الدائمة فاسدة فان وطئ الدائمة لا يطأ الاولى حتى تنقضي عدة الثانية وحكم المهر والنسب في فصل  
النكاح الفاسد ولو جمع بين لامة واحدة في عدة واحدة صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة وهذا اذا كان  
نكاح الحرة وتحلها فان لم يقع ففهمها الى الامة لا يوجب بطلان نكاح الامة وفي مختصر القدر وعجزة لا يجوز الجمع بين  
امرأتين لو كان احدهما ذكرا لا يجوز له ان يتزوج بالاخري وفي يوع الاصل في باب الاستبراء رجل اشترى امه  
ثم اشترى اختها وقد وطئ الاوطى الثانية فلو وطئها الاوطى واحدة منها حتى تحرم عليه فزوج احدهما  
بيع الحرة **الفصل الثالث فيما يثبت به حرمة المصاهرة وفيما لا يثبت** وفي الفتاوى رجل نظر  
الى زوج ام امرته او قبلها او من يشبهه يحرم عليه امرته لكن اذا نظر في موضع الجماع حتى قال ولو نظر الى امرته  
وهي قاتلة لا يحرم واختلاف الشايخ فيه قال بعضهم النظر الى الفرج المدفوع وقال بعضهم الى موضع الحرة والامة  
النظر الى موضع الشق عن شهوة وهل ينظر انتشار الآلة ذكر الشيخ الامام الشافعي في نسخة انه شرط وهكذا  
ذكر الامام خواجه زاده فان كان منتشر ان يزداد الانتشار ويذهب في بولي النوك وفي باب العين رجل نظر الى فرج  
بنته من غير شهوة ففتى ان يكون له جارية مثله او وقع شهوة ان كانت الشهوة على البنت يثبت حرمة المصاهرة  
وان وقعت الشهوة على امثالها لا يثبت المصاهرة وفي باب العين ايضا النظر الى الذب لا يثبت المصاهرة وان  
نظر الى موضع الجماع النظر الى الفرج اذا كان من وراء رجام مقبر من المرأة لا المسائل في الفتوى وفي كتاب النظم  
المرأة اذا كانت قاعة على رأسه فنظر الى فرجها في الماء يثبت حرمة المصاهرة وقال في مجموع التوازل لا يثبت هو  
الصحيح لان الرؤية في الماء لا يثبت بل يسلكه الجامع الصغير اشترى مكره في الماء قال في موضع يجوز شرؤها  
وله الخيار اذا رآها خارج الماء وان رآها في الماء ثم نظر الى الفرج انما يثبت حرمة المصاهرة وادام يتصل به  
الاثر ان ذكره الصد الشهد في صوم الجامع الصغير وفي النظر لوقال كان عن غير شهوة القول قوله في المنق  
**جس أخ** في الملامسة والجماع وفي التجريد الوطئ كله سواء في ثبات حرمة المصاهرة حرامه وحلاله حتى  
لو وطئ ام امرته او بنتها حرم عليه امرته وكذلك لو فرجها امرأة وكذا المزني بها يحرم على اصول الزاني وفيه عدة الصبي  
المهاق كالبالغ في حرمة المصاهرة حتى لو شرب امرأة واقرانه شهوة يثبت حرمة المصاهرة بخلاف العقد اما  
الصبي التي لا تجامع مثلها اذا جامعها لا يثبت حرمة المصاهرة وعند من يثبت في كتاب النظم وجماع الميتة لا يثبت حرمة  
المصاهرة وفي الجامع الصغير الامام الولد في آخر اديت الصبي الذي هو اربع سنين اذا جامع امرأة آيسة  
لا يثبت حرمة المصاهرة ولو شرب امرأة مع الذرع ان كان صفيقا يمنع وصول الحرارة اليه لا يثبت حرمة المصاهرة  
انما ينشئ آية وان كان قيقا لا يمنع يثبت حرمة المصاهرة وفي نسخة الامام خواجه زاده هكذا ذكر ايضا  
في الفتوى الصغير اذا الف ذكره في خرقه وجامعها كذا ان كانت خرقه لا يمنع وصول الحرارة الى ذكر الرجل تحل

المرأة على الزوج الاول وان كانت منع نصير لم يذلل فلا تحل ولو شرب امرأة يثبت حرمة المصاهرة في الخالص طه وفي  
الفتاوى جعفر هذا اذا من على الرأس ما لو شرب للسر لا يثبت حرمة المصاهرة ولو شرب طهها بشهوة يثبت  
وكذا الفتاوى لو شربها بشهوة يثبت الحرمة ولو شربها ميتة ومكنها ميتة ولو احتلست نظرت الى فرجها بشهوة كذا  
وعند من لا يثبت في كتاب الطلاق من الاصل في باب الرجعة والرجعة على هذا المرأة ارضعتية فكلت في جامعها زوج  
الموصفة تحرم عليه امرته سواء كان اللين من هذا الزوج او لم يكن رجل تزوج امرأة قد فاما ما واولد له ولدا  
قال مسك الاولاد وطلق الام رجل قصدا ان يضم امرته الى فراشه وان جامعها فصول بين الى البنت المشبهة فقربها  
باصغر فظن انها امرته حرم عليه امرته ان كان عن شهوة ولو اختلف القول قول الزوج انه عن غير شهوة في الفتاوى  
ولو اخذها ما وقال كان عن غير شهوة لا تصدق وكذا لو كرم بها وفي مجموع التوازل لو كرم على ظهره وعبر بها الماء قال  
عن غير شهوة تصدق وفي طلاق النكاح لم يمتنع حتى عاقلها او قبلها وقال المكي ذلك عن شهوة لا يصدق ولو لم  
ينشئ آية ولكن قلنا ذكر في يوع المنق وفي يوع الاصل لو كان عن غير شهوة يصدق وفي مجموع التوازل لا يصدق لو  
قبلها على الفم قال المصنف ويكره يفتي الشيخ الامام الاستاذ خالي وقال والقاضي الامام يصدق في جميع المواضع حتى رتبة  
ان في المرأة اذا اخذت ذكر الحنث في الخصوة وقال كان عن غير شهوة انها يصدق وفي ما لي ابوس امرأة قلت ابن  
زوجها وقالت كانت عن شهوة ان كذا الزوج لا يفرق بينهما ولو صدق انه عن شهوة وقعت الفقرة ويجوز نصف المهر ان  
كان قبل الدخول ويرجع الزوج على الابن ان تعد الفساد فلو وطئها الابن حتى وقعت الفقرة وجوز نصف المهر لا يرجع على  
الابن لانه وجب الحدة على الابن بالوطئ فلا يجب له قبل الدخول ما فعلت بام امرته قال جامعها يثبت الحرمة ولا يصدق انه  
كذب ان كانوا هازلين والاصرام ليس بشرط في الاقرار بحرمة المصاهرة **الفصل الرابع في الرضاع** وفي الاصل  
امرأة ارضعت صبيين فما اختلفا فكان ابويا واحدهما اختلفا لا يثبت من الرضاع وان كان زوجها اختلفا عند الاربع  
فما اختلفا لام وان كان تحت الرجل امرأتان وكل واحد منهما بالبن فارضعت الاخ كل واحدة منهما صبيته فما اختلفا لا يثبت  
من الرضاة وكذا بان الاخ من الرضاة في الحرمة كسائر الاخ بالنسبة اخوات الزوج غائبات الموضع لا يحل له ان يتكهن  
ويجوز له مناكحة اولادهن واذا كان للمرأة لبن فطعمها زوجها وتزوجت باخر فجعلت من الآخر ونزلها اللبن فاللبن من  
الاول حتى تلد في قولح فاذا ولدت بعد ذلك يكون عن اللبن وقال ابوس اذا عرف ان هذا اللبن من رجل الكاف من  
الآخر وقد انقطع لبن الاول وعند من رواية اخرى اذا جلت من اللبن انقطع حكم لبن الاول وقال من استحسن  
يكون منها جميعا حتى تضع من الآخر ولو شربها امرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن حبسية لا يجوز هذا الزاني ان  
يتزوج بهذه الحبسية ولا لبيد ولا لبيد ولا لاجاده وكذا لو لم تجل من الزاني ولكنها ارضعت لابلين الزاني تحرم  
على الزاني ما تحرم بهما بالنسبة للبن انما انزل من شدة الرجل فارضعت حبيبا لا يثبت به حرمة الرضاع ولو نزل لغير لبن



لم تزوج فارضعت ولدان فوضع منه محرم فلو تزوجت البكر لا ثبت الحُرمة من الزوج قال في المحيط وكذا  
إذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم تزوجها بين فإن اللبن من هذه المرأة دون زوجها وفي النكاح للحسن زيادة  
في امرأة ولدت من زوج فارضعت ولدها ثم يلبس بها ثم زها اللبن بعد ذلك فارضعت صبياً فهذا الصبي  
إن تزوج بابنه هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا بل اللبن والفحل ولعل اللبن بعد ذلك المرأة فأوجز صبياً  
ثبت حرمة الرضاع ولو خطب لبن امرأة يلبس المشاة أو بالدواء أو بالماء فالعبرة للغالب كان اللبن غالباً يثبت  
الرضاع والأفلا ولو خطب لبن امرأة يلبس امرأة أخرى فأوجز صبياً يعتبر الغلبة عند من وعن أبي حنيفة رواية أن  
في الخبر يدل قوله مثل قول من عدم يثبت منها ولو وضع لبن امرأة في طعام فأكله الصبي إذا كان النار قد نبت اللبن  
أولم تمشه واللبن غالب ولا فهو ليس بمحرم وعندهما إن تمشه النار يعتبر الغلبة قال شيخ الإسلام المعروف بخوارزمي زاده  
على أن الأب لا يثبت حرمة إذا أكل لقة لقة ما إذا أحسا حسوا ثبت الحرمة والحرور والسقوط محرم أما إذا خطب  
في الأذن والأحليل غير محرم وكذلك الحقة في ظاهر الرواية القليل والكثير سواء أما المرأة إذا دخلت حمله فيها لم يثبت  
فدري دخل اللبن حلق الصبي لا يثبت حرمة الرضاع هذا في الفتوى ولا رضاع بعد الفصال وفيه الرضاع عندهما  
ستان وعند حنيفة وشافعية والرضاع في هذه المدة محرم فطم الصبي لم لا يثبت الحرمة بعد ستين ونصف وإن  
لم يطم وأجوز أن تكون الرضاعة في حق استحواظ الأجر على الأب ستان ولا يجوز شهادة امرأة واحدة على الرضاع اجنبية كانت  
أو أم أحد الزوجين فإن وقع في قلبه صدق الخبر تيزر قبل العقد وبعد ويسعى المقام مع حتى يشهد على ذلك جلال  
أو رجل وامرأتان عدول ولا قبل شهادة النساء وحدهن ولا بأس بأن تزوج الرجل لم ابنه التي أرضعه وكذا تزوج  
ابنته ما وهي خاتمته ولا يحل هذا من النسب لأبنته وقد ذكرنا هذا في الفصل الثاني ولو تزوج أخت أخيه الرضاع مؤخر  
النسب أيضاً كحل ولا بأس بأن تزوج أم من أرضعت ولده من النسب بخلافها أم الكوكة وكذا تزوج أم أخيه من الرضاع  
ومن النسب بخلافها أم موطوءة أبيه وفي المقدور لا تزوج امرأة ابنه من الرضاع ومن النسب بخلافها إذا اقتران هذه  
المرأة أختها من الرضاع ثم قال بعد ذلك وأهت وأخطأت ونسب إليها أن تزوجها وصدة المرأة فما مصداقاً  
ثبت على الأول ما قال هو حق كما قلت ثم تزوجها في بينهما ما ولا مهر عليها لم يدخل بها استحواظاً ولو تزوج امرأة ثم قال  
هي أختي ثم قال وأهت فالنكاح باق فلو أقرت بذلك والذكر الزوج ثم أكرت نفسها باحار النكاح قال الصدر الشهيد وفي  
فتاوى الصغرى هذا دليل على أن المرأة إذا أقرت بالطلقات الثلاث حلها أن تزوج نفسها من الذي أقرت أن طلقها  
ثلاثاً ولو قال المرأة هذه أختي وأبنتي وأمي ولها نسب معروفاً يقرق بينهما وإن ثبت على ذلك لأن قوله كذا  
الكل في الأصل في نسخة الآمام الشافعية قال الصبي سوى ما ثبت موضعها وفي الفتوى في باب البنين حصة أرضها ببعض أهل  
القرية لا يدري من أرضها فاقترن بها رجل من تلك أهل القرية فهو سعة المقام معها في الحكم وفي الخبر يدل على الرضاعة

صبيًا يحرم عليهم تقديم من ولادها ومن آخر وفي مجموع النوازل امرأة ارضعتين حلالا كافر والاخر مسلم فاشهد  
عليه كافر والمسلم ومما سئلان ولا يثنان من ابويهما **الفصل الخامس في الكفاءة** قال بعض المشايخ في العمى العالم  
كقول الغزالي جاهل وكذا العالم الفقير كقول الجاهل الغني قال الامام جواهر زادة الكفاءة فيها بين المولى وبينه  
لا بالنسب والكفاءة بالعقل لم يذكر في الكتاب اختلف المشايخ في الفتاوى باب النون رجل تزوج ابنته الصغيرة رجل  
عاطل انما يصلح وقد قالوا ان الزوج لا يشترط ان يكون من الابن شرًا يؤمننا فقلت البنت فقالت لا ارضى بالنكاح ان  
لم يعرف ابوها بشرًا آخر وعليها اهله الصالحون فالنكاح باطل وفي فتوى الصغرى امرأة تزوجت نفسها من رجل ولم  
يعلم انه عبد اخر فاذا هو عبد اذن في النكاح ليس لها الخيار والخييار للاولياء وبدون فسخ القاض لا يفسخ ويكون  
فرقة بغير طلاق حتى لو لم يدخاها لا شئ لها من المهر وان دخلها المهر وعليها العدة والذى في المرفعة المحارم وعند  
البعض المحارم وغير المحارم هو الصحيح هذا في الخط ولوزوجها الاولياء بضاهها ولم يعلموا انه خرا عبد ثم علموا الاخبار  
لاحقهم وبثله لو خبر الزوج انه خرا المسئلة بحالها كان لهم الخيار وهذا يدل على ان المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم  
يشترط الكفاءة ولم تعلم انه كفوم لا ثم علمت انه غير كفول خيارها ولكن لا الاولياء الخيار ولوزوجها بضاهها  
ولم يعلموا بعد الكفاءة ثم علموا لخيار لو خبرهم ما اذا شرطوا او خبرهم من الكفاءة فزوجها على طهر ذلك ثم طهرها  
كفوكا كان لهم الخيار وفي الشئ رجل تزوج امرأة وهي فقيرة غير انها تركت المهر عليه لا يكون كفوًا انما انظره اقد على المهر العجل  
يوم تزوج ونفقة شهر والقياس نفقة شهر واذا كان يجب نفقة المرأة ولا يجد نفقة نفسه فهو كفوم انما اعتبر  
القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة وصغيرة يصلح للجماع اما اذا كانت لا تصلح لا تعتبر القدرة على النفقة وكيف  
بالقدرة على المهر ارشاد اليه ابن ستم في نوادره وفي الفتوى في باب السنين رجل ملك الف درهم وعليه دين الف درهم ثم تزوج  
امرأة بالف درهم ومهر مثلها الف درهم جاز النكاح وهذا الرجل كفوها وهو قادر ان يصف الف الى ثلثين  
وفيه ايضا في باب السنين البكر اذا زوجت نفسها من صبي ورخصي وليها والصبي ليس طاق المهر لكن قبل ابوه النكاح وهو  
غني جاز النكاح والزوج كفوها وفي باب النون المرأة اذا تزوجت نفسها غير كفوها هل لها ان تمنع نفسها ما حتى ترضى  
الاولياء اتفق الفقيه ابو الليث انه ان هذا ذلك وان كل خلاف الرواية وكثير من المشايخ في اقوالها الرواية ليس لها  
ان تمنع وقبض المهر من المولى ضا في تزويجها غير كفو وكذا لو خاض زوجها في المهر والنفقة اما سكوتها عن المطالبة  
بالتفريق لا يكون ضا وان طال ذلك حتى تلد له واذا زوجها المولى من غير كفوم فارقته ثم زوجت نفسها من غيره  
ولي كان للمولى حق التفريق ولو طلقها طلاقا وجبًا وارجعها باغير ضاء التي لا يكون للمولى حق التفريق في النكاح  
المرأة غير كفو وفرضها ما بعد الدخول والرضع المهر والرضا العدة ثم تزوجت في العدة كان عليها ثلثا كما مكر عليها  
حقه مستقبله عن ما خلا النكاح وفي المحط الكفاءة هي التي لا تعتبر الكفاءة وليس لها ان يطالبها بالتفريق الا اذا كان



بنت ملك ختمها حليل وكذا في فرق لان عدم الكفاءة لتسليم القسمة **الفصل السادس في الشبهة** وفي الاصل انعقد  
بشهادة ابنته منها وفي شرح الطحاوي كل من يصلح ان يكون وليا في النكاح بولايته نفسه يصلح ان يكون شاهدا في النكاح  
ومن لا فلا اذا ثبت هذا بقول انعقد النكاح بشهادة الفاسق والاعمى والمرد وفي المذهب والمقل والآخر ان كل  
يسمع ولا يعقد بشهادة الكفار والصبيان والمجانين والعبيد والمكاتبين فلو كان معهم غيرهم فبلغ البصر وعق العبد  
وشهد جان وفي كتاب النظم لا يعقد النكاح بشهادة غير البصر ما ذكرنا ومنها النكاح بشهادة المدبرين والنساء  
بانقرضهن لما لو كان معهن رجل فجاز عندنا وبشهادة الناجين لا يعقد وينعقد بشهادة تسعة نفر ستة ما ذكرنا  
السابع المحرور في الدنيا النافذ المسلم اذا تزوج بغيره بشهادة نضرتين جاز عندنا ومن خلافنا المحرور اذا تزوج  
امرأة بالعربية والزوج والمرأة بحسب العربية والشهود لا يعرفون العربية اختلف المشايخ فيه قالوا لا يصح ان يعقد  
قال في المحيط وفي النفا على عدمه اذا تزوج امرأة بمشاهدة هذين لم ينفها ولم يكن لها ان يعقد المحرور في النوازل عوق  
ان كنهها ان يعقد ما لا جاز ولما يسمع كل واحد من العاقلين كلام الآخر شرط ولا يشترط سماع الشاهدين كلهما  
حتى لو حضرهما الصمان ينعقد النكاح بحضرة الشهود دون السماع وعامة المشايخ قالوا لا  
يجوز شرط السماع عوق في التجريد لا بد من سماع الشهود كلام العاقلين في الفتوى لو تزوج امرأة بخبرة السكارى  
هم يعرفون النكاح غير انهم لا يذكرون عند الصلوة كعادته السكرك ينعقد النكاح وفيه لو تزوج امرأة بشهادة الله  
وهو له لا ينعقد وهل يكفر في الفاظ الكفر وفي الفتوى بالعين رجل تزوج امرأة بشهادة رجلين فسمع احدهما  
ولم يسمع الآخر فاعاد النكاح فسمع الآخر دون الاول لا يجوز النكاح قال في هذا ما ذكر في التجريد وفي  
المنع لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين متفرقين اما اذا كانا في مجلس واحد جاز عندنا وعن سبيل يجوز حتى يسمعا  
**معان في الوكالة** امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فقال الوكيل اشهدوا التي قد تزوجت فلان من نفسي  
ان لم يعرف الشهود فلان لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم ابائها وجدها وان عرف الشهود فلان وعرفوا ان زاد  
به تلك المرأة يجوز وان لم يذكر ابائها وجدها هذا في الفتوى وفي جيل الحضاف اذ ذكره الزوج ان يسميها عند الشهود  
ينبغي ان يقول اني خطبت امرأة الى نفسي ما ويزيل لها من الصداق كذا نصبت وجعلت امرها الي بان تزوجهما فاشهدوا  
ان قد تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا ينعقد النكاح بينهما اذا كان لقوا قال الشيخ الامام شمس الدين  
الكلواني الحضاف رجل كثير العلم وهو من يفتح لا قدره وفي قفاوي للبقالي اذ لم يسمي بالزوج ولم يعرفها الشهود  
وليسعه فيما بينه وبينه ولو لم يسمي بالابن او غيرها لكن اخرها قال تزوجت اخي ولم يسمي بولاه اخي واحدة  
او سمها اذا كانت له خان جاز هذا اذا كانت المرأة غائبة فان كانت حاضرة متفقية ولم يعرفها الشهود فقال تزوجت  
فهر المرأة وقالت تزوجت جاز هو الخار والاحياط في ان يكشف وجهها او يذكر ابائها وجدها حتى تكون متفقية

فيقع لامن من يقع الا في يرى قولي نصين يحكي انه لا يجوز فيبطل النكاح ولو قال رجل اشهدوا التي قد تزوجت  
المرأة التي في هذا البيت وقالت المرأة قبلت فسمع الشهود مقالته ما ولم يروا شخصها اذ كانت المرأة في البيت  
جاز النكاح وان كان معها غيرها لا يجوز وعلى هذا لو طقت المرأة رجلا فسمع المشهود فلهما ولم يروا شخصها رجل  
بعث اقل ما خطبة امرأة الى والدها فقال لا بد من تزوجت بنتي فلان من فلان وقيل واحد من القوم لا يجوز النكاح  
وقال بعض المشايخ يجوز ويجعل المتكلم خالطا والباقي شهودا والخار هو الاول انه لا يجوز المسائل في الفتوى وفي  
المحيط قال الخار الصمد الشهيدي لا يجوز ولو تزوجت نفسها بخبر امرتين ولو لم يجر عندنا وان بقي هذا غير  
ولي ذلك جاز عندنا وفي مجموع النوازل اذا زوجها الوكيل بخبر امرتين والموكلة حاضرة جاز **الفصل السابع**  
**في النكاح بغير الولي** الخار في النكاح بغير الولي قول من آخر ان الزوج ان كان كفواً صح النكاح وان لم يكن كفواً  
لا يصح وللولي حق الاعتراض هكذا كان يفتي الشيخ الامام شمس الدين الشافعي وقال ابو جاز النكاح بغير الولي  
بكر كانت او ثيبا وقال لا يجوز مطلقا وقال ابو جاز النكاح بغير الولي وفي الفتوى الصغرى لو تزوجت نفسها  
بغير ولي فطهرها اذا عذمت به نصيبا ركة حتى لو جاز الولي لا ينعقد عندنا لكن لا يحرم وبكره لمان تزوجهما بعد  
الثلاث قبل الزوج يزوج آخر على قولها لا يحل لمان تزوجهما امرأة زوجت نفسها او قصر عن مهرها فلا اولياء  
ان بلغوا مهر مثلها او يفرق بينهما فعد ما ليس لهم ذلك والسلمان في نسخة الشيخ الامام الشافعي وفي المحيط لو تزوج  
غير الامم الجحد من غير كفولة رواية هذه المسئلة وانما الرواية فيما اذا قصر مهرها لا يجوز النكاح قال الامام الحليل  
على ان التقصير ينبغي ان لا يجوز هذا النكاح بالخلاف وفي فتوى الشافعي شفعوى المذهب في تزوجت نفسها من غير  
اذن ولها والولي كانه صح النكاح وكذا لو تزوجت من شفعوى المذهب مثلنا اجسانا صحح ولو كان الشوك الاجاب  
الشافعي في هذه المسئلة بحبان يقال يصح عندنا وصحابه وعنه كذا الاسلام على السغري المرأة اذا جاءت الى  
رجل وقالت اني اريد ان تزوج نفسي وليس لي قال يعقد لها لان محمد ارجع الى قولنا ولو جاءت الى القاضي تزوجها  
فان عندنا النكاح بغيره ان الولي جازير سوا كانت بكر او ثيبا وحكي الشيخ الامام الاستاذ عن الصمد القاضى برهان  
الايمانه انه ينبغي ان يفتي بقولنا وما ذكرتم وكراهة تزويجها قال في الاصل لو فعلت ذلك لم يفرق بينهما وفي المحيط  
في فوائد المتقدمين بخارى ان القاضي اذا تزوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح بغير ولي لانه رغبة في حق نفسه  
الحليفة وحكي القصة ابو جعفر عن عمه ما يدل على الرجوع الى قولنا فان روى ان امرأة جاءت الى عمه قبل ثوبلا  
وقالت ان لي وليا ولا يزوجهني لان ياخذني الا كثيرا قال الهام اذهبى فزوج نفسك وتلك هذا في خزانة الوقفا  
**الفصل الثامن في بيع الصغير والصغيرة** وفيه قبض الاب مهر البنت بالمائة واخذ شي اخر كان المسمى ومسايل  
المحرم ومهر الصغير والصغيرة وخيار البلوغ قال في الاجناس كل عقد له يحل حال وقوعه ينفق على الجارية وما لا يحل



حالا وقد علمت بوقف مثاله حتى اعتق عبد علي او غير مال ووهبه وقبضه الموهوب له او تصدق او زوج عبد  
ثم كبر واجاز ذلك لا يكون جائزا او يملك تزويج امته فاذا اجاز هو بعد بلوغه كاز وكذا القصة لو اوصى بثلث ماله ثم  
كبر واجاز تزويج الوصية ولو تزوج الكاتب عبد او تزوج عبد بنفسه لا يتوقف ولو تزوج بعد عتق الكاتب  
يتوقف وقد يقف على جازة الغير ثم يجوز بنقل اجازة الى الغير كمن تزوج ابنه لغيره من ابنته وما صغيرا وبنيت الخيرة  
ان مات الاب قبل الاجازة فاجاز القم هذا النكاح قبل بلوغه ما صح النكاح والاجازة وفي الفتوى القاضى اذا زوج  
الصغيرة ولم يكن لها ولي ان شرط السلطان تزويج الصغيرة في منسور القضاء جاز نكاحه والا فلا ولو لم يكن السلطان  
امر بذلك بزوج صغير ثم اذن لها بذلك فاجاز ذلك النكاح لا يجوز قال الصدق الشهداء قال الشيخ عدى ان يجوز  
واصله في الجمع الكبير ان المراد من عبد ان يتزوج وقد كان العبد تزوج قبل ذلك فاجاز ذلك النكاح جاز استحسانا  
ولو تزوج من غير اجازة وولي المرأة في تزويجها ابوها وهو ولي الاولياء ثم الجواز الابن على ثم الاح لا يتم ثم لا  
ثم بنوع على هذا الترتيب ثم القم لا يتم ثم الابن ثم بنوع على هذا الترتيب ثم عم الاب على هذا الترتيب ثم عم الجد على  
هذا الترتيب ثم بنوع الامم على هذا الترتيب في مجموع النوازل اذا لم يكن للصغيرة احد من العصبات من جهة النسب فوليها  
للجد والمرأة سواء وكذا اولادهم من غير سواء ثم ذوالارحام وقاله وليس لذوي الارحام ولاية النكاح قول  
ابن مضر في اخذ مقدم على الامم حال عدم العصبة لانها من قوم الابن لا من نسبه لا يملك الترخي نكاح الاخت  
والعمة وبنيت القم والتي من قوم الابن يجوز لاجماع ائمة الخلاف الامم والحالة ونحوها قاله وفي شرح الطحاوي جعل  
الخلاف في الكل وقال ان لم يكن لها من العصبات احد ولا مولى العاقدة ذروا الارحام والافرق في الادب عدمه وليس  
الارحام ولاية وفي شرح الشافى الاقرب من ذوى الارحام الامم ثم البنات ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم بنت الابن  
ثم الاخت لا يتم ثم الابن ثم اولادهم ثم العتقات ثم الاخوات ثم بنات الامم والجد الفاسد ولو من الاخت  
عند عه قاله يفتى بما ذكره الشافى في الامم مقدمة على الاخت ولا ولاية للقاضي الا اذا كان له وليا وهذا الاختلاف  
بناء على اختلافهم في تزويجها بنفسها ما وقد ذكرنا في فصل المتقدم والاصل ان الشخص ما يكون وليا اذا كان من اهل  
البراث وهو عاقل بالغ وفي الفتوى جعل زوج بنته الصغيرة من ابر كبر رجل غير من خطبة ابوه ثم ماتت الصغيرة  
قبل ان يجزى الاب النكاح بطل النكاح ولو كانت كبيرة والمسئلة تجلها بان تزوج ما بعد ان لا يبطل النكاح لا يفسد  
عنه ولو ان الولى الاقرب غاب غيبة منقطعة ينتقل الولاية الى الاعد عندنا وجميعا ان الاقرب اذا غاب انتقل  
الولاية الى الاعد واختلفوا في نفيس الغيبة المنقطعة قال القدرى ان يكون في موضع لا يصلح فيه في كل سنة الا  
وقال الفطحة لو كان مجال لم ينتظر حتى يخرج الغائب يفتى كقول الشيخ الامام الاستاذ ذوالاولاد ولا يصبى  
ولا عبد ولا يحن ولا كاف ولا من لا ولي لها ولا يملكها الذي اعتقها وفي الفتوى رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل

غايه قبل عنه رجل فمات الاب فباع الغايه جازا وفي الفتاوى غير الاب الجدا اذا زوج الصغيرة من رجل بنيت  
ينفقد من تزويج بتسمية وقرع بغير تسمية حتى لو كان في التسمية نقصا يصح التنا والنا لو كان خلف الزوج بطلا  
كل امرأة تزوج ما ينفقد النكاح التنا وان كان الاب والجدة زوجها فذلك عند من قوم للمعنيين وعند من لم ينفق  
للتنا غير الاب الجدا اذا زوج الصغيرة من رجل كان جده معتوقا وللصغيرة اباء احرافا ذكرنا الصغيرة واجازت  
النكاح لا يجوز وكذلك لو كان جده كافرا ثم اسلم حتى تزوج امرأة بالغة وغاب فزوجت المرأة باخر فحضر الصبي  
قد بلغ واجاز النكاح ان تزوجت قبل بلوغ الصبي جاز لان اقدم ما على النكاح فصح الاول وبعد بلوغه واجازت  
ان كان النكاح بمثل او ما يتعاقب الناس لا يجوز نكاح التنا وان كان به لا يتعاقب الناس ان كان للصغير اب او جد  
نكاحه لان له محيرا فيوقف وان لم يكن يتوقف فاذا تزوجت جاز وفي مجموع النوازل السكن ان اذا زوج الصغيرة  
ونقص عن مهرها او زاد على مهر الابن لا يصح بالاجماع والخلاف الصامى وهي معرفة وفي الاجناس بل الغبن  
خمس منها الاب اذا زوج ابنته باقل من مهر المثل لا يتعاقب الناس جاز النكاح خلافا لما التنا الاب الجدة وخمسها  
والقاضي وامينه ومن يتصرف في ماله والوكيل بالشر فان الحجابات بقدر ما لا يتعاقب الناس فيجوز والزيادة لا يجوز  
وفي الاصل لا يجوز البيع على الصغيرة اذا كانت الحجابات بقدر ما لا يتعاقب الناس مثله وفي زكاة الجامع الكبير خسون  
في الاصل ليس الثالثة ما يكون التصرف من حيث الامر كحشر كمي العنان والمفاوض والمضاربات والوكيل  
بالبيع يجوز بيع هؤلاء بما لا يتعاقب الناس قاله هكذا ذكر في الاجناس وذكر في الاصل ان هذا قول خلافا  
لها الرابعة ما يكون التصرف بالامر من غير نفسه كالبصية المأذون والكاتب ومما كالمكيل بالبيع في حق الغير  
تصرف المريض في مرض الموت اذا كان عليه من يحيط بماله لا يجوز اذا كان بما لا يتعاقب الناس وما يتعاقب الناس في  
الغبن ليس بمثل الا في ستة مواضع احدها المريض وقد ذكرنا الثاني في المال اذا باع مال المضاربة وحط شيئا  
لا يجوز والثالث لو ارشاد الشري شيئا من ماله في مرضه قاله هكذا ذكر اولم يذكر الخلاف ولكن هذا قولها  
اما عند عه ولا يجوز هذا البيع اصلا فلا يتاى في بيع العمره الرابع العاظم قال في قيمة الغصون كذا فاخذ اللالك  
بقوله ثم ظهر التفاوت ولو بقدر ان لا يخذل قاله هكذا ذكر في الاجناس لكن هذا قول للكرخي اما في  
الجواز ان يأخذ وان لم يظهر التفاوت في غصن جامع الصغير الحاسن اذا اوصى بثلث ماله ثم باع الوصى مرضه شيئا  
وجاه مجابا ليس في تلك الحجابات ثلث ماله السادس الكيل بالبيع اذا باع من لا يقبل شيئا منه له وحط من ثمة  
بقدر ما يتعاقب الناس لا يجوز البيع في رواية يبيع الاصل وفي فتوى الصغرى اذا اراد الدخول بالصغيرة ان كانت  
خمس من يدخلها وفي الست والسبع والثمانى ان كانت ضحية تسمية بمثل الوصى يدخلها وان كانت تسع سنين يدخل  
بها وان كانت مائة لا يدخل واكثر المشايخ على انه لا عبرة للسنة العبرة بالطاقة وكذلك في حق البتة وهل لاب



ان يطالب به بها في بعد هذا ان شاء الله تعالى **وما ينص بهذا المسألة الجواب** وفي الفتوى في باب العتق لا ياتى الاب  
في ماله بالبيع والشراء وفي نفسه بالنكاح اذا بلغ مجزأ او موقوفها بغيره ولو بلغ عاقلا ثم جن او عتق قال الفقيه  
ابو الليث بن سعد عن لا يعق وعندهم يعق والاب اذا جن او عتق على قول الكل لا يثبت الولاية في مال الابن وهل  
ولاية التزوج لابن قال في التجريد وليه ابها لا ابوها عندنا وعندم الاب لو قال في المحيط الابن اولى عند  
ابن ج وواحدى الرايين عن من وعندهم الاب اولى وكذا الاختلاف في المذموم الابن والجد اولى من الاخ عند  
ابن ج وعندهما سواهما وواحد في الجون المطبق وقال البوسعي مقدم بكر الستة فان كان جن وبنيق ينفذ  
تصرفه حالة الافاق ولا يزول ولا يسه في كتاب الملوك **جواب** في هذه الضعيفة الصغيرة الابن اعطى ضعيفة امرأة  
ابنه ولم يقض امره الابن حتى مات الاب فباعته امرأة الابن الضعيفة لا يصح الا اذا ضمن الاب امره الابن اعطى  
الضعيفة بالمرح لا حاجة الى قبض وفي الفتوى الضعيفة في آخر كتاب الكفالة الابن ابتاع امره الابن ثم لم يجر الابن  
النكاح حتى ارتفع النكاح يعق امره الملك الابن كذا في سائر الديون اذا ابتاع انسان بقضاء من غيره ثم ظهر انه  
لا دين عليه يعود الدين الى ملك المتبرع قاله وهذا نظاير في مهن الاصل في باب الدهن الذي لا يضمن صاحبه وفي  
الاصل اذا تزوج ابنته الضعيفة وضمن لها المهر من زوجها جاز فاذا بلغت بخلاف ما يباع من مال ولده الضعيفة شأوا  
ضمن الثمن عن المشتري بغير الزمان فاذا بلغت ان شاء الله تعالى طالبت الاب بالضممان وان شاءت طالبت الزوج بالنكاح  
بخلاف البيع ولو كان الضمان في مرض الموت لا يصح ولو تزوج ابنته الضعيفة وضمن عنها المهر جاز اذا قبلت المرأة  
واذا ادى الاب الصبي لا يرجع على الابن استحسانا الا اذا شرط الرجوع بخلاف ما اذا ضمن الاخيه بامر الاجتنب  
رجع وكذا الوصي لو ادى مهره برجع فان مات الاب قبل ان يودي فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت من الابن وان  
شاءت من تركه لا يتم بعد ذلك الرجوع الوثيرة على الابن عند اصحابنا الثلاثة وفي المحيط فان كان الضمان في حالة  
الصحة والآداء في المرض ذكر الاختلاف انه لا يكون متبرعا عند ج يوم ويكون ميراث الابن وعندهم هو متبرع  
وفي البقال اذا قال الاب اشهدوا بانى قد تزوجت ابني فلان لم يلزمه الا ان يودي فيكون حيلة عن من وفي الشقة  
لو شهد بعد الضمان عند الآداء انه يرجع في مال ابنه ولم يكن اشهد حين ضمن له ان يرجع في مال الصبي وفي نوادر  
ابراهيم بن لوكر الابن ثم ادى الاب ان اشهد رجعا وان لم يشهد لا وفي البيع لو اشترى للضعيفة سوي الطعام والكسوة  
ونفذ الثمن من ماله برجع على الصبي وان لم يشترط هذا في الاصل قبل وهذا اذا لم يكن للصبي دين على الاب اما اذا  
كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال ادبت مهره عن دينه الذي على صديق ولو كان الابن كبير امكن تبرعا  
لانه لا يملك الآداء بغيره **فوق** في هذه الصغيرة زوجت فذهبت الى بيت زوجها بدون اخذ المهر كان كزوج حق  
باساها قبل التزوج ان ينعمها حتى ياخذ من حق اخذ جميع المهر والقسم وعندهم لا يجزأ اذا تزوج الصغيرة وسلمها

الى الزوج قبل قبض جميع الصداق والتسليم فسردت الى بيتها قال هذا في عرفهم اما في عرفنا تسليم جميع الصداق  
ليس يلزم على ما تاتي في فصل الميراث ان شاء الله تعالى ولا ياتى اسلم البنت اليه قبل القبض ان ينعمها بخلاف ما يوجب  
مال الصغيرة وسلم قبل قبض الثمن فانه لا يستحق وفي الصغيرة لا ياتى ان يطالب زوجها بالمهر وان لم يمكنه الانتفاع  
بها لان المهر ما يجب بالحلوة لا بالاستمتاع اما النفقة ان كانت محل الاستمتاع بها تجب ولا في ادب القاضى  
الذي شرحه شمس المنة الحلوة في باب المطالبة بالمهر قبل النفقات وفي ادب القاضى في هذا الباب ايضا فان اذ تزوج  
بالمهر والتزوج وقال لم ادخل بها امرى يدفع المهر الى الاب لو قال الزوج دخلت بها وقاتل خفي ولم يقع على  
لا في لم يمكنه حتى يقبض المهر فالقول قطها والحلوة ليست كالدخل وانما جعلت كالدخل في حق ما كذا المهر العدة  
ولهذا المطلقة بعد الحلوة لا يمكن من رجعتها وفي الفتوى رجل تزوج بنته البكر البالغة وطلب مهرها فقال الزوج  
دخلت بها وقال الاب لا يجرى بها في منى القول قول الاب فان قال الزوج خلقه ان لم يعلم اني دخلت لها قال الصديق  
يحتل ان يحتل قال ويرى في ادب القاضى لخصاوانه لا يختلف مطلقا واصل المسئلة في الفتوى الابن اطلبته  
البنت البكر البالغة من الجيلة ذلك الا اذا نكحت البنت وفي السقي الزوج اذا دفع المهر الى الاب برى اما ليس  
ان اخذ الزوج بالمهر لا بوكالة منها الابن الا ان يقبض المهر فان كانت البنت بكر صدق وان كانت ثيبا لا يصدق  
وفي الفتوى الضعيفة لا يجرى اهل البيت تسليم الصداق لا يشترط احضار المرأة لمجلس المطالبة خلافا للفرق  
بل يسلم بعد ذلك بخلاف البيع فانه يشترط احضار البائع لمجلس المطالبة وفي ادب القاضى لخصاوانه في باب المطالبة  
بالمهر اخاف الزوج ان ياخذ الاب المهر لا يسلم البنت فانه يؤمر الاب ان يجعل البنت مبياة للتسليم ثم يقبض المهر  
وكان ابوس واه يقول بانه يستوفى بقبض المهر ثم يرجع الى اهلها ولا يملك الا بقبض غير الستة قال شمس المنة الحلوة  
هذا مذهب صاحبنا وفي الفتاوى رجل تزوج بكر بالغة ودفع بالمهر ضيقة الى ابها فلما بلغتها اخبرها قالت لا ارضى ان  
كان في بلدكم بخلاف المعارف يدفع الضيقة في المهر بخلاف هذا شراء وليس يقبض المهر ليس لابن ان يشترى على  
البنت البالغة وان كان في بلد جرى التعارف جاز وان كانت صغيرة فلا لابن ياخذ الضيقة بالمهر مطلقا فان  
كانت الضيقة تساو المهر ان كان في بلد جرى التعارف يدفع الضيقة باضعاف قيمتها جاز قال الصديق  
وفي بلادنا جرى التعارف في الرأبوق دون البلدان وفي الفتاوى الضعيفة لا يقبض السود وكان البني اذا  
جرى التعارف والمجد لا جرح لعدم الاب ليس للوصي ولاية قبض المهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغير الاب  
الحرج حتى قبض المهر سواء كانت صغيرة او كبيرة الا اذا كان الوصي هو الوصي فله حتى قبض كما في سائر الديون  
في شرح الطحاوي رجل قبض مهر بنته ثم ادعى الزوج ان كانت البنت بكر لا يصدق له البنت وان كانت ثيبا  
يصدق في الفتوى صغيرة زوجت ودخل بها فادركت فطلب المهر من الزوج فقال الزوج دفع المهر الى ابنتك











فلان من نفسه يجوز وان لم يقل قبلت وكذا كل من يتولى طرقة العقد الحائسين هذا كله اذا وكلته بان يزوجه بالنفسه  
ولو وكلته بان يزوجه من رجل فزوجها من نفسه لا يجوز في وكالة فتاوى الصغرى وفي المحيط وكله بان يزوجه  
من قبيلة اخرى فزوجها من قبيلة اخرى لم يحرم بان يزوجه سواء فزوجته بيساء وعلى العكس لا يجوز فلو من بان  
يزوجه عيساء فزوجته بصيرة يجوز وفي المتن امر بان يزوجه امة فزوجته حرة لا يجوز وان تزوجه بكاتبه او بغير  
اوام ولده جاز امر بان يزوجه امه فزوجته حرة لا يجوز لانها حرة لا يجوز ان كان لا يتجمل  
كالزوجه رتقاء او رقءا وقبل هذا قول الكل ولو تزوجه امرأة جعلها لا يباينها جاز ووقع الطلاق قبل هذا قول  
ح اما عندهما فلا يجوز ولو تزوجه معتقة فدخل بها لها الاقل من المستى ومن مهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو تزوجه  
من امرأتين لم يلزم واحدة ولو عتق امرأتين فزوجها واخرى معها الرتبة المعتقة ولو امره بان يزوجه امرأتين في عقد  
فزوجته واحدة جاز ولو قال لا تزوجني الا امرأتين في عقد فزوجته واحدة ولو وكله بان يزوجه نكاحا فاسد فزوجته  
نكاحا صحيحا لا يجوز بخلاف البيع **جنس آخر** قال في الاصل قبض المهر للمرأة لا لو كملها بخلاف البيع وكذا الوكيل من  
جانب الزوج لا يخط اليها في الجامع الكبير الوكيل بالزوج اذا ضمن المهر وادى ان كان الضمان بامر يرجع عليه  
الا فلا وفي رواية المتن يرجع وان ادى بغيره بخلاف الوكيل بالخلع فان الامر بالخلع من الضمان ويرجع عليه قبل  
الاداء وبعد كمال الوكيل بالشرء والعرقان الخلع من الاجتناب في المهر فغيرها وفايد امرها الزوج عليها اما  
النكاح لا ينفذ على الرجل الا بامر وفايد امره فساد النكاح عليه ولا يثبت الرجوع بما ادى الا بامر يرجع رجل وكل  
رجل بان يزوجه فلانة بالفرق درهم فزوجها بالدين فلم يعلم حتى دخل بها ان اجاز بحسب المستى وان فرقه بحسب الاقل  
من المستى ومن مهر المثل هذا في الاصل وفي الفتاوى امرأة وكلت رجلا بان يزوجه بان يعايد درهم فزوجها الوكيل و  
اقام ثم ثم قال الزوج تزوجه بدينار وصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم يوطئه بدينار فالمرأة بالجار ان شاء  
اجازت النكاح بدينار وان شاء ردت وطهر المثل بالغام بالغ وليس لها نفقة العدة وان كل الزوج منكرا  
لذلك فالقول قولها هذا اذا كان المهر مذكورا فاما اذا لم يكن بان وكل رجل رجلا آخر بان يزوجه امرأة فزوجته  
امرأة باكثر من مهرها بما لا يتجاوز النافقة او وكلت امرأة رجلا بان يزوجه من رجل فزوجها باقل من مهر المثل  
بما لا يتجاوز الناس فيه جاز كما في جانب الرجل وهذا عند حقه خلافا لما كان لا وليا حتى لا عرض في جانب المرأة دفع  
العاكر لو فعلت بنفسها كما ذكره الامام خوهر زاده في وكالة الاصل وفي الجامع الكبير الوكيل بالنكاح اذا تزوجه  
امرأة بغير مهر زوجها وهو بالعلم يستأمرها فلم يعلم حتى نقص الوكيل النكاح صح النقص وهو على وكالة  
كذا لو لم ينقصه قصد الكفر تزوجه اخيه بتزويجها بنفسها والنقص لا يملك النقص وفي البيع يملك قاله وفي التجرى جعل  
هذا القول في قول الاول وقول الثاني **الفصل الثاني عشر في مهر المهر**

**على خمسة اجناس** الاول في الاخلاق ثلثا في المهر العجل والمؤجل الثالث في هبة المهر الرابع في بيان مهر المثل وسأله الخ  
في مسائل الباب وفي آخر الفصل مسائل الخلوة وفي الفتاوى جعل بعث الى امرته متاعا وهدايا والمرأة عتقة لذلك  
عوضا وزفت اليه ثم اوفقت الفقرة فاذا عزم الزوج انها عتية واراد ان يسترها وادى المرأة ان تستر ما دفعته  
كل واحد منهما ما اعطى ولو لم تبعث المرأة اليه لكن بعث اليه بوهام متاعا بعد ما بعث الزوج متاعا ثم قال الزوج الذي  
من المهر فالقول قولهم المهر فاحلف والمهر قائم فالمرأة تزوجه بمتاع وتزوج بمائة من المهر وان كان هالكاً كان شيئا  
مثلياً ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لا يرجع على الزوج بجميع ما بقى من المهر لانها صادقة مستوفية بقدر المهر  
وتزوج بمائة فاما الذي بعث المرأة ان كان هالكاً لم يرجع على الزوج بشئ وان كان قائما ان بعث من مال نفسه يرجع  
لانه هبة بغير ذى الرحم المحرم وان بعث من مال البنت البالغة برضاها لا يرجع لانه هبة احد الزوجين لا لآخر ولا يرجع  
فيها وفي مجموع الفتاوى للمرأة وهبت مهرها من الزوج وماتت ثم اخلقت مهرها مع الزوج قالت الوثيرة كانت الهبة  
في مرض الموت وقول الزوج كانت في الصحة القول قول الزوج لانه ينكر المهر ولو قال الابن وهب ابى كذا في الصحة وقالت  
كانت في المرض باق في كتاب الفصل **الاخلاق الثاني** في المهر العجل والمؤجل قال الكرخي في المهر ان منع نفسها  
من الزوج حتى توفيها جميع المهر ولا ينعها المهر في الاصل وفي الفتاوى جعل تزوجه امرأة على مهر معلوم فارت  
ان منع نفسها حتى يستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفها ولكن ينظر الى المستى والى المرأة ان مثل هذه المرأة ومثل  
هذا المستى لم يكن منه مغل وكما يكون منه مؤجل في المهر فيقضى بالعرف ويسمى هذا بالفارسية سرادست بيار كذا اختار  
ابو الليث وعليه الفتوى ولو شرط بيع الكل في العقد بفعل الكل ولو جعل الكل مؤجلا ذكره الشيخ الامام نجم الدين النسفي  
في فتاواه لا يصح قال في تأويله اذا جعله مؤجلا الى وقت الطلاق او الى وقت الموت وبعضهم قال يصح وهو الصحيح كما  
في تأجيل البعض وكذا الواجب الاجل مجهول لا يطالب به بنصف المهر قلده وهذا في عرفهم قد وجوبنا قد ذكرنا وان يكون  
المهر الى اجل ليس ان منع نفسها باستغنائه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان البعض عجا ولا البعض جلا فاستوفى  
العاجل وكذا الواجبة مدة معلومة بعد العقد وفي الفتاوى قال ان شرط في العقد لدخول قبل مضي الاجل له ذلك  
وان لم يشترط قاله وله ذلك كالباع ويكره فيقول الامام الاستاذ طهري الدين وقال ابو يوسف ليس ذلك وبكره يفتي  
الصدر الشهيد وفي رواية اذا ادى العجل الى بنى بها وان لم يؤد المؤجل وبالطلاق الرجعي يعمل المؤجل ولو ارجاها  
لا يتأجل كذا افتى الشيخ الاستاذ الامام وفي القاضى للخصاف اذا كانت المرأة صغيرة لا يباينها ان يطالب زوجها  
بالمهر فان قال الزوج انا اوف المهر وسلمها الى فانها تتحل بالاجل وقال الا يجل لا تتحل بالقاضى بريد النساء والغير  
السن وحكم النفقة يأتي في كتاب النفقات **الجنس الثالث** في هبة المهر وفي الفتاوى جعل قال المطلقه لا تزوجه حتى  
ماله ينفى مالك على المهر فوهبت مهرها على ان تزوجه بها ثم ابي الزوج ان يزوجهها فماله باق على الزوج تزوجه



اولم تزوج رجل قال لا امرأته ابرئ مني حتى اهلك كذا فوهبت مهرها وبلى الزوج ان يملكها ما وعد به المهر  
اخواتها في كتاب الهبة وفي مجموع النوازل رجل قال لا امرأته بخبر الشئ حرك الله خير القدر وهبت مهرها وبراء  
ذمتي فقال اري بخبري فقلت الشئ هو هل شهد على هبتك قالت اري كذا باس يد قال هذا يحفل الهبة والرد  
الشئ هو يقفون على ذلك ان قالت على وجه التقرير على اجابة وان قالت في الكلام واستلغا على اجابة عمل  
وفي الفتاوى الصغرى المرأة اذا حالت انسا فاعلى الزوج على ان يؤدى من المهر ثم وهبت المرأة المهر من الزوج لا  
تصح وهي الحيلة لمن اراد ان يذهب المهر ولا يصح ولو وهبت مهرها لغيرها وكسبت بالقبض صح وسياق في كتاب الهبة  
ان الله **الجنس الرابع** في مهر المثل وفي الاصل مهر المثل يعتبر بنسب عشرين ايها وهي الاخوات والعمات وبناتهن يعتبر  
مثلها من نكاح المال والجمال والبكارة والسكن في تلك البلدة وان لم يكن لها اخت ولا عمه فبنت الاخ لا ياتي على  
ذكر المثل يعتبر بنسب العمة فان لم يكن لها واحدة من هؤلاء ذكر في مجموع النوازل انما تعتبر حال الزوج بامرأة اجنية  
مثلها في المال والجمال والبكارة والسياسة في تلك البلدة ومنهم من قال لا تعتبر الجمال في خيسنة ولا تعتبر مهرها و  
قوم انما الا ان يكون الام من قوم ايها بان كانت ابنة عم ايها فان لم يكن مثلها في قبيلة فانظر في قبيلة اخرى مثلها و  
المنقح يشترط ان يكون المهر المثل جليلا او رجلا وامرأته فيستر طلقه الشهادة قاله هكذا سمعت من القاضي  
الامام الاستاذ قال لم يجد على ذلك شئ عذول فالقول قول الزوج مع بينه والمنقح عذول وهو محقق هذا في  
عرفهم ما في عرفنا يعتبر عرفنا وبناتنا وفي الفتاوى الصغرى ان كان مهرها اقل من ذلك يجب نصف المهر ولا ينقص  
خمس دراهم بحال ثم مهر المثل انما يجب في موضع منها اذا تزوج امرأة عذرا او ثوبا دابة او على ما تنبئ خيلة العام  
او على تعلم القرأ وخدمتها او تخرج ارضه او يكسب ماله او ما يظنون غنمه او جارية او طلاق الصرة او الفعوز  
القصاص ويزوجها على دراهم ولم يستمكم هي وعلى حكمها او حكم اجته في هذه الوجوه يجب مهر المثل وان تزوجها على  
الف فطلاق فلا نة وقع مبغض العقد ولو قال على ان يطلق لا يطلق ما يطلق وان لم يطلق فلم ياتم مهرها  
**الجنس الخامس** في مسائل الباب فيما مسائل الخلوة رجل تزوج امرأة على مهر السر سمع بالعلانية باكثر من  
ذلك ان توضع في السر على مهر وتعاقد في العلانية باكثر منه فالمهر العلانية الا ان يشهد عليها او على وليها الذي  
زوجها منه ان المهر هو الذي السر العلانية سمعته المهر السر وذكر شيخ الاسلام خواجه زاده في نسخة حول  
المسئلة على وجهين ما ان اتفاقا على العلانية هربا واختلعا على ان اتفاقا على العلانية والمهر السر وان  
اختلعا فادعى الزوج الموضع وانكرت المرأة فالقول قولها وفي البيع عند حقه الشئ ما تعاقد عليه في العلانية  
الفادرم اتفاقا على الموضع واختلعا هذا اذا تعاقد بحسن ما تواضعا عليه ولكن اكثر ما اذا تعاقد على  
خلاف جنس ما تواضعا في السر وتعاقد في العلانية باكثر من اتفاقا في السر بالف وظهر في العلانية في درهم

اتفقا على الموضع فالمهر ما تعاقد عليه في السر وان اختلعا فالقول قول المرأة في دعوى الخلاف ان اقام الدليل على  
او على وليها ثبت ما ادعاه ولو عقدا في السر بالف ثم عقدا في العلانية بالبين واسمها ان العلانية سمعته قد  
ذكرنا وان لم يشهد فهو الذي اشار في الكتاب ان المهر العلانية ويكون هذا منه زيادة في المهر قال الامام الشريفي  
في نسخة هذا قول ح وهو عند المهر هو الاول قال الصدق الشهيد في نسخة من الاصل عند المهر السر عند  
ثم المهر العلانية وفي النوازل عن الفقيه في الميث اذا جرد العقد بكتاب المهرين وفي نسخة الامام القلي  
ولو تزوج امرأة بالف ثم جرد النكاح بالف درهم اختلعا وفي ذكر الامام خواجه زاده في كتاب النكاح ان على  
ح وقم لا يلزم لالف الف ومهرها الف درهم وعلى قول ليس يلزم لالف الف وفي المحيط ذكر قول مع قول ح  
وبعضهم ذكر والخلاف على عكس هذا وذكر عصام ان عليه الفين ولم يذكر خلافا وفي المحيط ذكر عصام في كتاب  
الاقرار انه لا يثبت الزيادة في المهر جازية حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة وذكر الزيادة في الثمن وفي طلاق  
الفتاوى امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اشهد ان لها عليه كذا من مهرها تحكومية واختار عند  
الفقيه في الميث ان اقره جازيا اقبلت المرأة وفي الفتاوى النكاح الفتاوى رجل تزوج امرأة على الف درهم  
فكسدت الدرهم وصار النقد غيرا يجب قيمته تلك الدرهم يوم كسدت هو المختار وذكر الصدق الشهيد وقال  
القاضي الامام الخالي يعتبر يوم الحضور وفي البيع لو كسدت الثمن بائع كتاب البيوع والاختطاع كالفساد و  
الفساد ان لا يزوج في جميع البلدان ما اذا كان يزوج في بعض البلدان فلا يكون كاسدا هذا في العيون فلو  
لم يكسده ولم ينقطع ولكن خسر وغلا لا يعتبر هذا اذا كانت راجحة وقت العقد فان كانت كاسدة وقت العقد  
يجب تلك الدرهم اذا ساءت عشرة دراهم وفي المنقح رجل تزوج امرأة على قطعة ثوب وزيها عشرة وقيتها  
اقل من المنقح وبه جاز ولا يلزم الفصل وفي السرقة لا يقطع بهذا المرأة اذا اراد زوجها ان يخرجها الى بلد آخر  
وقد وفي مهرها ليس ذلك كذا اختيار الفقيه في الميث قال الامام الاستاذ خالي طهيد الذين لا يخذل  
بقول الله اول من اخذ بقول الفقيه قال الله تع اسكنوهن من حيث سكنتم وهذا جواب الكتاب في واقع النكاح  
اذا اراد اب المرأة البالغة ان يتحول الى بلدة اخرى ويذهب بنسبه ليس للزوج ان يمنعها اذا لم يعط المعجل وان  
اعط له ذلك الزوج اذا ابى ان يكتب خط المهر لا يجبر كذا في الصدق الشهيد ولو كتب خط المهر بائة دينار و  
العقد بالدرهم يجب الدرهم ولا يجب الدنانير بالخط قاله في رواية بينه وبين الله تع اما القاضي فيجب على  
الدنانير الا اذا علم ان العقد على الدرهم وفي مجموع النوازل لو تزوج امرأة على الفين الفها والاف لامها او على  
ان تهر لالف لامها فالان لها ان شاءت وهبت للام وان شاءت لم تهب في المنقح لو تزوج امرأة على الف  
على انما يكره فاذا هي ليست بكر فالمهر لازم على الزوج ولو تزوج امرأة على الفحالة او الف الى اجل عند حقه كفها











حتى لا يثبت عند الغاية لكن ثبت اقراره بحمة المصاهرة وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة بشهادة شهود  
وما يشاهدان وانكرت المرأة النكاح ليس للزوج ان يجامعها وعندهما يخامعها ان حلفت برئت وان حلفت بغير  
بما للمدعي قال الفقيه ابو الليث القوي على قولها وفي الفتاوى امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الزوج بحلفه  
ما هي بزوجته الى وان كانت هي زوجة في طلق رجل زعم ان حنة تكلم بكفر وبنته حرمت عليه والزوج منكها القول  
قوله رجل تزوج ابنته البالغة ثم ادعى ان البنت لم تنكح النكاح لانتم هذه الدعوى وكذا لو تزوج ابنة البائع ثم  
قال الاب بعد موت الاب النكاح كان بغير الابن ومات من غير اجارة وادعت المرأة الابن الاجارة لا يسمع دعوى  
الاب في المحيط لو كان النكاح بغير اجارة وقال الاب ان ابنا بغير اجارة وقالت المرأة بعد الاجارة القول قول الاب  
والبينة بينة المرأة رجل تزوج ابنته البالغة ولم يعلم رضاها حتى مات الزوج فقالت زوجتي من ابى امرى افكرت  
ورثة الزوج فالقول قولها ولها الميراث والمهر عليها العدة ولو قالت زوجتي من ابى غير امرى فبلغني فاجزى و  
ورثة الزوج الاجارة فالقول قول وورثة الزوج ولا مهر لرجل ادعى على امرأة النكاح فانكبت وحلفت لا يحل له التزوج  
باختها واربع سواها ولو كانت هي المدعية فانكر الزوج لا يحل له التزوج باخر بكر زوجها وليها فقالت بعد  
ان قلت لا رضى بالنكاح حين بلغني الخبر القول قولها وفي ادب القاضي للحضاض ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا  
وقت كذا فرددت وقال الزوج لا بأسك القول قول الزوج ولو قام الزوج او الاب البينة على الاجارة للمرأة  
على الرتبة الاولى في بيع الجامع الكبير باب الرخصة القول قولها والبينة بينة ما ولو كانت المنكحة صغيرة  
اقام وصيتها البينة على اجارة الزوج يقبل وان لم يكن ولا ينعى النكاح الصغيرة ولكن يثبت حق قبض المهر ولو كان  
عندها قوم في المسئلة الاولى ولم يسمعوا منها الرد وهي البينة لا يقبل قولها اني ردتك وكذا لو لم يكن عندها قوم  
لكن دخل بها زوجها ثم ادعت بعد الدخول انها ردته النكاح حين تزوجها الاب هي البينة واقامت البينة على  
ذلك قال الصدر الشهيد الصحيح انها لا يقبل وان ذكر الفضلى انها تقبل المسائل في الفتوى وفي باب الباء الوى  
اذا تزوج وليته فرجت واختلفا قال الوى هي صغيرة والرد باطل وقالت ابنا البينة ان كانت هي مرهقة فالقول  
قولها قاله وبنت تسع سنين مرهقة ولو اقام الزوج البينة ان وليها زوجها وهي صغيرة واقامت هي البينة  
ان زوجها هو وليها فغير رضاها فيسئرها او كذا في البيع لو باع مال ولد فقال ابنا بالغ وقت البيع والبيع غير جائز  
وقال الاب المشتري لا بل البينة الصغيرة البيع جائز فالقول قول الولد وفي الاجناس رجل تزوج امرأة كان لها زوج  
فلحقها بعد الدخول ما قال الزوج انك تزوجتك قبل انقضاء عدتك وقالت المرأة انك اسقطت بعد الطلاق سبطا  
استبان حلقه القول قول الزوج ويفرق بينهما ولا مهر لها وان بدأت هي كبت اسقطت بعد الطلاق وانقضت عدتها  
قبل قولها والمهر ان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل ولو قال الزوج بعد ذلك كبت في العدة ففتح النكاح بينهما

ولها المهر وفي شهاد الجامع الكبير في باب الحيلط المسائل لو اختلفا قال الزوج النكاح كان بشهود وقالت هي  
شهود وفي العدة او في حالها او في حالها كبت بحسبة او انا اختلف من الرضاع القول قول الزوج ويقضى بالنكاح  
بينهما كالثابت بالبينة وفي المحيط ولو قالت تزوجني وانا نصيبة وقال البينة القول قولها لانها اختلفا في وجوب  
العقد اذا قضى بالنكاح عند حسن ويسع للمرأة المقامعة وان ادعى جامة او حلاله ميراثه وان كان صادقة  
وقال له لا يسعها المقام لان يرجع عن هذا القول قبل موت الزوج في حلالها ميراثه والا فلا يحل وهل يشترط  
حضره الشهود عند القضاء بالنكاح حتى تصير المرأة حلالا له قال عامة المشايخ لا يشترط وفي قولها تزوجني  
في العدة وادعى الزوج انه تزوجها بعد انقضاء العدة القول قول الزوج لكن لم يسعها المقام معه وان ادعى  
ان عقلت انما في العدة ولو كان على القلب بان ادعى الزوج ان النكاح بغير شهود ونحوها وهي تدعى الصحة وانكرت  
ما قال الزوج يفرق بينهما وعليه نصف المهر المستحق يعني ان كان قبل الدخول هذا في الاجناس وفي مجموع الفتاوى ابن  
شيخ الاسلام رجل ادعى نكاح امرأة وهي تقول كبت امرأته طلقني وانقضت عدتي وتزوجت بهذا الكا والكا  
يدعيها ولا بينة للاول فوسط المتوسط بينهما ما وقع القرار على الاختراع فاختلفت من اجل التحلل للثامن  
تجدد العقد ولا تجزى العدة ولا يصح الخلع لان لم يثبت النكاح حتى **جنس آخر** في الاختلاف في المال حل  
جفر بنده وسلم الى الزوج فانت البنت فادعى الاب ان ما دفع اليها من المهر لم يملكها وانما اعادها لها وقال الزوج  
لا بل ملكها القول قول الزوج وعلى الاب البينة وينبغي ان يستري الاب اجماعا منها ثم البنت تبرئ من الشك بذكر  
قال في الفتاوى وقال القاضي الامام السغدري القول قول الاب لانها هو المملوك وبها كان يفتي الامام خالي وقال  
القاضي الامام بنبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشرف الكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان  
من لا تجزى البنات بمثل ذلك قبل قوله وفي الفتاوى امرأة ماتت واتخذت ولها ما تملك فبعثت زوج الميسرة  
لتدحيمها في الماتم فادجوا ثم طلب الزوج قيمة البقرة وقالت والد المرأة كانت هدية ان ذكر الزوج القيمة  
بان يذبحها ويطعمها ان يرجع بالقيمة وان لم يذكر لا يرجع ايضا رجل انفق على عترة الغير على طمع ان تزوجها  
اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها ابان تزوج ان شرط في الاتفاق التزوج يرجع عليها بما انفق زوج  
نفسها ام لا ذكره الصدر الشهيد والصحيح انه لا يرجع لو تزوجت نفسها وان لم يشترط لكن انفق على هذا الطمع  
اختلف المشايخ وفيه والاصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد قال الشيخ الامام الاستاذ في الاصح انه يرجع عليها  
زوجت نفسها منه ولم تزوجه لانها رشوة وهكذا اختلف في المحيط وهذا اذا رجع الذراع اليها بالتفوق على نفسها  
اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها بشئ وكذا لو قال لرجل العمل معي كرى حتى افعل حقتك كذا وكذا ثم اختلف  
المشايخ فيه ولو عمل في كرم رجل على طمع ان يزوجه بنته منه فلم يزوجه يرجع باجره مثل شرط التزوج ام لا اذ علم



حتى لا يثبت عند الغاية لكن ثبت اقراره بحكمة المصاهرة وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة بشهادة شهود  
ومات هذان وانكرت المرأة النكاح ليس للزوج ان يخاصمها وعندهما يخاصمها ان حلفت برئت وان حلفت بغير  
بما للمدعي قال الفقيه ابو الليث القوي على قولها وفي الفتاوى امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الزوج بحلفه  
ما هي بزوجته الى وانكرت هي زوجة الى في طلق رجل زعم ان خنثى تكلم بكفر وبنته حرمت عليه والزوج منكوا القول  
قوله رجل تزوج ابنته البالغة ثم ادعى ان البنت لم تنكح النكاح لانتم هذه الدعوى وكذا لو تزوج ابنة البائع ثم  
قال الاب بعد تزوج الاب النكاح كان بغير لان الابن ومات من غير اجارة وادعت المرأة الابن الاجارة لا يسمع دعوى  
الاب في المحيط لو كان النكاح بغير اجارة وقال الابن بغير اجارة وقالت المرأة بعد الاجارة القول قول الاب  
والبينة بينة المرأة رجل تزوج ابنته البالغة ولم يعلم رضاها حتى مات الزوج فقالت زوجتي من ابى امرى انكرت  
ورثة الزوج فالقول قولها ولها الميراث والمهر عليها العدة ولو قالت زوجتي من ابى امرى فبلغني فاجزى وكرهت  
ورثة الزوج الاجارة فالقول قول ورثة الزوج وكلامها رجل ادعى على امرأة النكاح فانكرت وحلفت لا يحل له التزوج  
باختها واربع سواها ولو كانت هي المدعية فانكرت الزوج لا يحل له التزوج باخر بكر من زوجها وليها فقالت بعد  
اني قلت لا رضى بالنكاح حين بلغني الخبر القول قولها وفي ادب القاضي للخصم ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا  
وقت كذا فرددت وقال الزوج لا يسلكت القول قول الزوج ولو قام الزوج او الاب البينة على الاجارة للمرأة  
على الرد فينتهاى اولى في بيع الجامع الكبير باب الرخصة القول قولها والبينة بينة ما ولو كانت المنكحة صغيرة  
اقام وصيها البينة على اجارة الزوج يقبل وان لم يكن ولا ينعى النكاح الصغيرة ولكن يثبت حق قبض المهر ولو كان  
عندها قوم في المسئلة الاولى ولم يسمعوا منها الرد وهي البينة لا يقبل قولها اني ردت وكذا لو لم يكن عندها قوم  
لكن دخل بها زوجها ثم ادعت بعد الدخول انها ردت النكاح حين تزوجها الاب هي البينة واقامت البينة على  
ذلك قال الصدر الشهيد الصحيح انها لا يقبل وان ذكر القاضي انها تقبل المسائل في الفتوى وفي باب البينة اولى  
اذا زوج وليته فرددت واختلفا قال الولي هي صغيرة والرد باطل وقالت ابنة البينة ان كانت هي مراقة القول  
قولها قاله وبنت تسع سنين مراقة ولو اقام الزوج البينة ان وليها زوجها وهي صغيرة واقامت هي البينة  
انه زوجها وهي البينة غير رضاها فينتهاى اولى كذا في البيع لو باع مال ولد فقال ابنا باع وقت البيع والبيع غير جائز  
وقال الاب المشتري لا بل البينة الصغيرة البيع جائز فالقول قول الولد وفي الاجناس رجل تزوج امرأة كان لها زوج  
فلما بعد الدخول ما قال الزوج انك تزوجت قبل انقضائه عذرك وقالت المرأة انك اسقطت بعد الطلاق سقطا  
استبان خلقه القول قول الزوج ويفرق بينهما ولا مهر لها وان بدأت هي كذا اسقطت بعد الطلاق وانقضت عذرك  
قبل قولها والمهر ان دخل بها ووضف المهر ان لم يدخل ولو قال الزوج بعد ذلك انك كنت في العدة فسخ النكاح بينهما

ولها المهر وفي شهاد الجامع الكبير قيل ان الحيط المسائل لو اختلفا قال الزوج النكاح كان بشهود وقالت هي  
شهود وفي العدة او في حالها او في حال اكلت بحسنة او انا اختلف من الرضاع القول قول الزوج ويقضى بالنكاح  
بينهما كالثابت بالبينة وفي المحيط ولو قالت تزوجني وانا نصيبة وقال البينة القول قولها لانها اختلفا في وجوب  
العقد اذا قضى بالنكاح عند وس يسع للمرأة المقامعة وان تدعى بجامعها وحلها ميراثه وان كان صادقة  
وقال له لا يسعها المقام لان يرجع عن هذا القول قبل موت الزوج في حلها ميراثه والا فلا يحل وهل يشترط  
حضره الشهود عند القضاء بالنكاح حتى تصير المرأة حلالا له قال عامة المشايخ لا يشترط وفي قولها تزوجني  
في العدة وادعى الزوج انه تزوجها بعد انقضائه العدة القول قول الزوج لكن لم يسعها المقام معه وان تدعى  
ان عقلت انها في العدة ولو كان على القلب بان ادعى الزوج ان النكاح بغير شهود ونحوها وهي تدعى الصحة وانكرت  
ما قال الزوج يفرق بينهما وعليه نصف المهر المستحق يعني ان كان قبل الدخول هذا في الاجناس وفي مجموع النوازل ابن  
شيخ الاسلام رجل ادعى نكاح امرأة وهي تقول كنت امرأته طلقني وانقضت عذري وتزوجت بهذا الكا والكا  
يدعيها ولا بينة للاول فوسط المتوسط بينهما ما وقع القرار على الاختراع فاختلفت من حال التحلل الثاني  
تجدد العقد ولا تج العدة ولا يصح الخلع لان لم يثبت النكاح حتى **جنس آخر** في الاختلاف في المال حل  
جفر بنده وسلم الى الزوج فمات البنت فادعى الاب ان ما دفع اليها من المهر لم يملكها وانما اعارها منها وقال الزوج  
لا بل ملكها القول قول الزوج وعلى الاب البينة وينبغي ان يستري الاب اجماعا منها ثم البنت تبرئ من الشك بذكر  
قال في الفتاوى وقال القاضي الامام السغدري القول قول الاب انه هو المملوك وبه كان يفتي الامام خالي وقال  
القاضي الامام وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشرف الكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان  
من لا تجز البنات بمثل ذلك قبل قوله وفي الفتاوى امرأة ماتت واتخذت ولها ما تمابعت زوج الميسرة  
لتدحما في الماتم قد جؤتم طلب الزوج قيمة البقرة وقالت والد المرأة كانت هدية ان ذكر الزوج القيمة  
بان فذبحوا ويطعمون له ان يرجع بالقيمة وان لم يذكر لا يرجع ايضا رجل انفق على عترة الغير على طمع ان تزوجها  
اذا انقضت عترة ما فلما انقضت عترة ابنته تزوج ان شرط في الاتفاق التزوج برجع عليها بما انفق زوج  
نفسها ام لا ذكره الصدر الشهيد والصحيح انه لا يرجع لو تزوجت نفسها وان لم يشترط لكن انفق على هذا الطمع  
اختلف المشايخ وفيه والاصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد قال الشيخ الامام الاستاذ والاصح انه يرجع عليها  
زوجت نفسها منه ولم تزوجه لا تار شوة وهكذا الخار في المحيط وهذا اذا رفع الدائم اليها التفوق على نفسها  
اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها بشئ وكذا لو قال لرجل العمل معي كرى حتى افعل حقا كذا وكذا ثم اختلف  
المشايخ وفيه ولو عمل في كرم رجل على طمع ان يزوجه بنته منه فلم يزوجه يرجع باجر المثل بشرط التزوج ام لا اذ علم



انه عمل هذا الفرع قال قال الاستاذ طهري الذي لا يخرج لان النافع انما يتقوم عندنا بالعقد وفي مجموع  
رجل خطب امرأة وهي في بيت زوج اختها فاني ان يدفعها حتى يدفع اليدهم فرفع فزوج رجوع بما دفع اليه  
من الدرهم لانهما رشوة **الفصل الخامس عشر في اقرار بالتحاج وفيما لا يكون** وفي المحيط قال  
محمد في اقرار الاصل اذا قالت المرأة طلقني وهذا اقرار بالتحاج وكذا اذا قالت اخلعني بالدرهم وكذلك لو  
طلقني امس بالدرهم واخلعني امس بالدرهم وقول الزوج لا امرأة اخلعني متى يمل اقرار منه بانه زوجها وكذا لو  
قالت طلقني فقال لها المالك بيدك واخاري اقرار منه بالتحاج ولو قال الرجل والله لا افرقك لا يكون اقرار بالتحاج  
بخلاف قوله انا منك مولى وقوله انت على حرام وانت متى يدين امرك بيدك اخاري اعدى لا يكون اقرار بالتحاج  
اذا خرج جوابا بغيرها طلقني اما طلقك امس فلو اقرار بالتحاج وكذا لو قال لها اهل طلقك امس اذا قال لامرأة حرة  
هذا البني منك فقال نعم او قالت حرة لرجل لك فقال نعم فهذا اقرار بالتحاج ولو كانت مكان الحرة امة لا يكون  
اقرارا وفي المستقاي برهيم عن امرأة قالت لرجل انا امرأتك فقال انت طالق فهذا اقرار بالتحاج قال في الاجابة  
وهذا بخلافه لو قال لها ابتداء انت طالق لا يكون اقرارا ولو قال انا امرأتك فقال ما انت لي بامرأة انت طالق لا  
يكون اقرارا وكذا لو قال لها انت كنت امرأتك فانت طالق امرأة قالت للمقاضي فرب سبي وهذا لا يكون اقرارا بالتحاج  
وفي المسئلة قال هشام سألت محمدا عن ايتين احدهما فاطمة واخرى خديجة فقال رجل تزوجت فاطمة امرأته  
تكلما بعد خديجة فاجبت ان اباس قال فاطمة امرأته لانه تكلما لها اول واولادهم وهو قال الزوج لانه وصل  
بين كلامه فاجعل خديجة امرأته وافرق بينه وبين فاطمة وكذا لو انا امرأة قالت تزوجت باموي بعد ما تزوجت  
ابا حفص فادعي الرجل ان تزوجها مني امرأة ابى موسى عندي ولا يصدق عليه وقال لم يصدق عليه فان سألها  
القاضي من تزوجت فقالت تزوجت باموي بعد ما تزوجت ببا حفص فمضى امرأته ابى حفص وكان جواب المظوق  
استحسانا وذكرا لاستحسانا في المسئلة في جنس هذه المسئلة اذا قال لعبد عدي من هذا بعد ما بعته منك فمضى مثل  
التزويج **الفصل السادس عشر في الشرط والخيار في التحاج** وفي المحيط خيار الاجارة ثبت في التحاج كما  
ثبت في سائر العقود وخيار الرؤية وخيار الشرط لا يثبت في التحاج ولا يبطل بالتحاج عندنا وخيار العيب لا يثبت  
لزوج عندنا وكذلك لا يثبت للمرأة عندنا وسنذكره لها الخيار في العيوب الخمسة كالجنون والجذام و  
البرص والقرن اذا كان بحال الانطيق للمقام معه واذا شرط احداهما لصاحبه السراقة عن العي والشلل والزمان وجب  
بخلاف ذلك او شرط احداهما على صاحبه صفة الجلال او شرط الزوج عليها صفة البكارة فوجب بخلاف ذلك لا يثبت  
في المستقاي ابن سماع عن امرأة اذا قال الرجل لغيره تزوجك امي فلا تبكرا ان ضريت وقبل قال التحاج جائز والشرط  
باطل وكذا لو قال لعبد عدي هذا ان رضى فلان وسني رجلا اجنبيا قال الحاكم بالفضل به وثاويله عندي اذا

بين وقت الرضى حتى يكون بمنه خيار الشرط ولو قال تزوجك اليوم على انك المسبية اليوم الى الليل فالتحاج  
والشرط باطل كخيار تزوج امرأة على ان اباه بالخيار صرح التحاج والخيار باطل ولو قالت تزوجت نفسي منك ان رضى  
اي لم يصح لانه علق التحاج بالخطوة في الاول وقع في الحال ولو قال تزوجك على ان امرك بيدك بعد ما تزوجك  
شهر فالتحاج جائز ولم يبايد هاشم من تزوجها فلان تزوجها فالتحاج تزوجها في يوم من الشهر لم يبطل خيار  
في باقي الشهر عن سبب يبطل رجل تزوج امرأة على ان ياتي بعبدها الا بوقها من ثلها وفي الجامع الصغير رجل تزوج امرأة  
رجل على كل ولد له فهو حر جاز التحاج والشرط لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد حرة وكان الشرط مفيدا او  
الاولاد احرا وفي الوقعات الناطقة رجل قال لامرأة تزوجك على ان تعطيني عبدك هذا فاجابته بالتحاج  
فالتحاج جائز من المثل ولا مثوله من العبد **الفصل السابع عشر في التحاج بالكتاب الرسالة مع الغائب**  
قال محمد اذا كتب اليها فزوجته كان صحيحا والاصل في ذلك ان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر الا ان  
الكتاب من الغائب مع الخطاب من الحاضر بقران من وجهه فان الحاضر اخطبها فلم تجبه في مجلس الخطاب اجابته  
في مجلس آخر لا يصح التحاج واذا بلغها الكتاب قرأت الكتاب ولم يزوج نفسها منه في ذلك المجلس وان تزوجت  
نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب بخبر التحاج اذا بلغها التحاج  
فقال تزوجت نفسي من فلان وكان ذلك بحضور الشهود لا ينعقد التحاج وان بلغها الخبر جاز عندنا  
لان سماع الشهود كلام المتعاقدين شرط انعقاد التحاج فالشهود ان سمعوا كلامها لم يسمعوا كلام الزوج  
ولو قرأت الكتاب على الشهود او قالت ان فلانا كتب الي خطبني فاشهدوا اني قد تزوجت نفسي بضم التحاج  
وان جاء الزوج بالكتاب مخمورا وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح في قولهم ومن حقه يقرأ  
عليهم او يعلم ما في الكتاب خلافا لابي سن وثمة الاختلاف فيما اذا ايجد الزوج الكتاب فاشهدوا وان هذا  
كتاب الى فلانة ولم يشهدوا وما في الكتاب لم يقبل الشهادة عندهما ولا يقضي بالتحاج ومن كتب كتابا الى امرأة  
بالتحاج ينبغي ان يشهد شاهدان على كتابه فيقرأ عليه اما كتب في كتاب اليها وان قد تزوجك على كذا وختم  
الكتاب يكتب العنوان ويشهد بهما ايضا على الختم والعنوان ان ختمه وعنوانه ثم بعد فاوصل الكتاب اليها  
وشهد شاهدان بهذا كتاب فلان ختمه وعنوانه وان في بطنه ذكر التحاج ما حتى يظهر انه كتابه ثم ان الكتب  
اليها تدعو بالشهود وتقرأ عليهم الكتاب ثم تزوج نفسها من الكتاب فيجوز بالاتفاق فان كتب الكتاب ولم  
يشهد عليها في بطنه لكن اشهد على ختمه وعنوانه فلم يعلم الشهود ما في بطنه لا يقبل الشهادة ولا يجوز لها ان  
تزوج نفسها من الكتاب خلافا لابي سن كما في الكتاب المقاضى الى المقاضي واذا ارسل اليها رسولا فاحضر العبد  
والصغير والكبير والعزل والفاسق في ذلك سواء لان الرسالة تبليغ عبادة المرسل قال محمد كتب رجل الى رجل



بعض عبدك بالبيع كذا قال الشيخ الامام هذا لا يصح لان الحاضر لو قال بعني عبدك بكذا  
فقال بعني لا يتم البيع ما لم يقبل قبلت فلا بد من زيادة شيء وذلك ان يكتب قد اشترت عبدك بكذا فقه  
فاذا قال الآخر بعني يتم البيع وذكره شمس لا يثبت الشك في صحة ما ذكره ان قول الحاضر بعني يكون مستثنا  
عادة من الغايب فاذا انضم اليه شرط ان يكون احد شرطى العقد عادة فاذا انضم اليه الشرط ان يكونا وشرط العقد  
في النكاح هل يتوقف على ما رواه المجلس عن في الجامع الصغير **الفصل الثامن عشر في الخطر والاباحة**  
هذا الفصل شتم على اربعة اجزاء اوله في العدة بين النسوة الثانية في مسائل الغنيين الثالثة في المتفرقات  
الرابعة في خصوص الرجل مع امرأة وجنس آخر خروج المرأة من البيت وفي الاقضية اذا كانت للرجل المراز  
خران مسلمان او من اهل الكتاب او احدهما من اهل الكتاب الاخرى يقيم عند كل واحد منهما يوما وليلة  
ان شاء فلا تافا ولا يقيم عند احدهما اكثر الا باذن الاخرى فالمرضة والصحبة سواء ولو كانت احدهما  
حرقة مسلمة او ذمية والاخرى امه او مكاتبه او مدبرة او ام ولد جعل للحرقة يومين وليلتين وللآمة يوما وليلة  
الا ترى ان عدتها على النصف من عدة الحرقة فكذلك القسم ولو تزوج امرأتين على ان يقيم عند احدهما الاكثر  
او عتق زوجهما الا او جعلت على نفسها اجلا على ان تزيد قسمها او حطت من المهر لكن يزيد قسمها فالشرط  
والجعل باطل وطهران يرجع فيهما والمجنون والعاقلة سواء والقسم بين الصغيرة والكبيرة سواء وللعبد  
كالحرة في هذا والسوية في الوطى ليست بآية في ظاهر الرواية بل في التسوية فان سافر او حج مع احد من خاصته  
وطلبت بماله التسوية لا يقضى له ولو اراد ان يسافر بعض نسائه يفرق بينهما وان كانت للرجل امرأة واحدة  
وهو يصوم النهار ويقوم الليل فاستدعت عليه امرته يؤمر بان يبيت عندها ويراعي حقها احيانا ولم يقدر  
وعن الحسن بن عرج عن ابيها ليلة من اربع ليال الكل في الاقضية **حسن بن عرج** في مسائل الغنيين المرأة اذا وحدث  
زوجها عينا وادعت انه لا يصل اليها ان كانت عالة بذلك وقت النكاح لا خيار لها وان لم تكن عالة علمت  
ان شاءت فامتنع وان شاءت خاصته الى القاضي ولا يملك التأجيل الا عند سلطان يجوز قضاؤه ابتداء  
التأجيل من وقت الخصامة ثم رضاها بالمقام عند السلطان او غيره يسقط حقها وخيارها لا يكون  
الا عند السلطان وخيارها لا يسلط بالسكوت والمقام معه وكذا في المجنون ومتى رفعها الى القاضي يؤجله  
سنة من يوم الخصومة فترت بالاهلة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن عرج عن شمسية بالايام وعليه  
الفقوى وهي تزيد على القمريه باحدى عشر يوما وفي نكاح الاصل للامام الشرخي قال خيرها القاضي فان  
اختلفت زوجها او قامت من مجلسها او اقامها اعوان القاضي وقام القاضي قبل ان يخار شيئا بطل خيارها  
وان اختلفت لفرقة من القاضي للزوج ان يطلقها فان لم يفرق بينهما او كانت تطلقه باينة وفي شرح الشافعي في الخار

نفسها بان تنه في ظاهر الرواية وما اختار الشيخ الامام شمس لا يثبت الشك في صحة ما ذكره ان قول الحاضر بعني يكون مستثنا  
جعله كخيار الخيرة حتى قال بقصر على المجلس وفي المجنون لا يؤجله ولكن يخير في الحال فان كانت عالة لا خيار لها وفي  
الفقوى في الغنيين اذا مرض في السنة يؤجله مقدار مرضه عند من به وعليه الفقوى وفي المحيط عن من كان الكسر  
من نصف شهر جعل له بدلا وان كانت اقل احتسب عليه وهذا الجدل ايام حضيها وشهر رمضان ولو حجب احتسب  
وكذا لو هربت ولو حجب هو احتسب لو كان محرما وقت الخصومة اجله بعد الاحرام **حسن بن عرج** في المتفرقات  
مباشرة النكاح في المسجد مستحب النكاح بين العبد بين جازير وكمر بعضهم الرافق قال الفقيه ابو الليث به وقد  
روى عن عائشة رضي الله عنها انها تزوجتني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وبني في شوال ولما نسيته كانت اخطى من النكاح  
انه لا يكون رجلا له اربع نسوة والفجارية اراد ان يشترى جارية اخرى فلامه رجل يخاف عليه الكفر رجل للمرأة  
اراد ان يتزوج امرأة اخرى اخاف ان لا يعزل لايعة وان لم يخف جاز فان لم يفعل فهو جاحد في ترك  
ادخال القوم عليها الشري جارية من ميراث ابيه يسعدان يطأها حتى يعلم ان الابد طمأ فافان كان بؤها بيتا  
لا يطأها الكل في الفتاوى وفي فتاوى النسف يجوز للقاضي ان يبعث الى شفيعي المذهب ليطلب العقد اذا  
كان التزويج بشهادة الفساق وللخنفة ان يفعل ذلك على ما بين في كتاب القضاء وهي مسألة القضاء على  
خلاف مذهبه وكذا لو كان النكاح بغير طمأها زوجها فلا تأثم تزوجها من غير محلل وقضى القاضي بحد  
هذا النكاح وبطلان النكاح الاول وان لا يقع الطلاق اخذ بقول من به او لا وهو قول الشافعي قال  
الامام نجم الدين النسفي به وشيخ الاسلام لا يرى ذلك فان محلا يقبل اذا تزوجها بغير وطى ثم طلقها  
ثلاثا ليكره له ان يتزوجها اما لو بعث الى الشفيعي المذهب حتى يعقد بينهما ثم يقضى بالصحة يجوز فان اخذ  
القاضي الكاتب او الكتبة اليد شيئا لا ينفذ القضاء فان لم يأخذ شيئا نفذ قبل طمأها هذا ان الوطى في  
النكاح الاول حرام وفيه شبهة وان كان بينهما ولد هل فيه حيث قال الا قال الصم به قال الامام الاستاذ طه  
المرغينا في لا يجوز الرجوع الى الشفيعي الا في اليمن المضادة اما لو فعلوا وقضى بفساد وليس للزوج ان  
يمنع امرته ان يفعل لنفسها من طمأها او غيرها بالاجر الا عند جاحية لها رجل له جارية يطأها بغير طمأها  
بولد ان كانت الجارية غير محصنة تخرج وتدخل والشرط ان الرجل ان الولد ليس فهو في سعة من نفقه وان كانت  
محصنة لا يسعد ولا يعتمد على العزل جاء في المسئلة ان في طلاق التوزان جارية هربت من طمأها بوطى ثم حبلها  
فوطئها وبغض عنها ثم ولدت بعد ستة اشهر ومات الولد ان كانت الجارية ذهبت الى متهم فالوطى في سعة  
من بيعها وان كانت الجارية عفيفة لا ينبغي له ان يبيعها ولشهادتها الم ولد حتى لا يباع بعد موت وهذا  
حق لازم **حسن بن عرج** في الخصومة مع المرأة وفي غيرها ان كان في الدار بيت وفرج بيتا منها وجعل لبيتها علقا



لم يكن لها ان تطالبه ببيت آخر وان لم يكن الدار التي فيها احدثها ان تطالبه ولو ثبت ان تسكن مع جارية زوجها  
قال القاضي الامام وهذا مما تقدم سواء ان كانت البيت احدثها ذلك ولو كان في الدار بيتان ولو كان لا  
ان بيتا لخره واحدا قال القاضي الامام ليس ان تطالبه بالسكن الاخر لم يشترط ذلك في الكتاب  
هذا اذا ثبت ان تسكن مع حماء الزوج والمنكحة والمعتقة اذا ثبت ان تطبخ او تجبن ان كان بها علة لا تقدر  
على الطبخ والخبز وكانت من ذوات الاشرف فعلى الزوج ان يتيما بمطبخ او يجبرها اذا كانت تقدر وهي تجبن  
نفسها قال شمس لامة السرخسي لا يجبر لكن اذا لم تطبخ لا تعطى لها الادام هو الصحيح وذكره النسفة ان المرأة ان  
تعمل الزوج ولا تجبن ولا تحمده لكن هذا جواب الرواية وما ذكرنا جواب الفتاوى وعنهم في المرأة ان لا تجبن  
لزوجها ولا تطبخ فان شاء الزوج اعطاها خبز يعني خبز البروانة دقيقا امرأة مضططرة بها الحمل وانقطع  
ويحلف على ولدها الهلاك وليس لا بهذا الصغيرة حتى يستاجر لطبخها ما لها ان يعالج في استئجار الدار  
مادامت نظفة او علة او مضطرة وذكره كراهية الفتوى انه يباح من غير هذا القيل البكر ان اجلت في البكر  
بالبيضة او جف الدار من اذ لم يكن لها زوج باجمعها فيما دون الفرج ثم ماتت امرأة حامل اعترض الولد  
في بطنها ولم تحب سبيلها في استخراجها لا يقطع الولد ان ياولم يفعل بخلاف على الام ان كان ميتا فلا بأس  
وان كان حيا لا يفتى به المرأة اذا وصلت شعرها بشعر غيره يكره والخصه بالوبر ولو قطعت شعرها عليه لا يستغفر  
الله تعالى العبد اذا كان له شعر على الجبهة لا بأس بالتجارت ان يتفعلوا **جواب آخر** في خروج المرأة من البيت وفي  
الفتاوى للزوج ان يضرب امرأته على ربع خصال وما هو في معنى الاربع ترك الزينة والزوج يريد بها وترا لا  
اذا ادعاه الى فراشه وفي ترك الصلوة في رواية والفعل والخروج من البيت لما لا يمنع من زيارة الابوين في  
كل جمعة وزيارة غيرهما من المحرم في كل سنة وكذا اذا اراد ابوها او قريبها الحج اليه على هذا الجمعة والسنة  
عن من في النوادر ان كان لا يوان قادرين على تيانها لا تذهب ان كانا لا يقدر ان ياذن لها زوجها في كل  
شهرين ونحوه وكذا لو كان ولاد من زوج آخر على هذا وفي الفتاوى امرأة لها ابن من وليس من يقوم عليه  
غير البيت وينبغي الزوج بمعاهد جازها ان تقص زوجها وطبيع باها سواء كان الاب مسلما او كافرا او  
بجميع التفرق ليحجز للرجل ان ياذن لها بالخروج الى سبعة اشهر بزيارة ابوين وعيادتهما وتغريتهما او حدهما  
وزيارة المحرم وان طلبت قابله او غسالة او كان لها على اخر حق ولا يخرجها حتى يخرج بالاذن وغيره  
الاذن والخروج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم ان يخرج والوليمة لا ياذن لها ولا يخرج  
ولو اذن وخروجها كافا صبيح منع من الحمام وان اردت ان يخرج الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس له ذلك  
فان وقع لها نازلة ان سأل الزوج من العالم واخبرها بذلك لا يسعها الخروج وان امتنع من السؤال يسعها

الخروج من غير رضا الزوج وان لم يقع بها نازلة لكن اذا كان يخرج الى مجلس العلم لتعلم مسألة من مسائل الصلوة  
اذ كان الزوج يحفظ المسائل ويذكر عندها انه ان ينعما وان كان لا يحفظ الاولي ان ياذن لها احيانا وان لم ياذن  
فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم يقع لها نازلة في التناول في طلب المولى في الفتاوى للمرأة قبل ان يقصص مهرها لها  
ان يخرج في حوائجها وتزود الاقارب بغير اذن الزوج فان اعطاها المهر ليس لها الخروج الا باذن الزوج ولا تسافر  
المرأة مع عبد لها خصيا كان او فحلا ولا بأس بان تسافر مع زوج بنتها ومع ابن زوجها ومع زوج امها ولا تسافر مع  
ابنها الجارية وكذا من كان من اهل الكفر الكثير والشابة سواء في السفر ما الصغيرة التي لا تستمر فلا بأس بان تسافر بغير  
محرم ولا يكون الغلام الذي لم يتعلم محرم لا المرأة في السفر الا ان يكون مرافقا وحده ثلاثة عشر واثنى عشر والمرأة  
لا تكون محرمة لا المرأة في السفر ظاهر المذهب **ما يتصل بهذا** في النسفة اذا كان الرجل وامرأة في الحايض لا بأس بان يدخل  
عليهما الولد والاخ بعد ان لا يكشف منهما محرما وبعد ان لا يكون في الجماعة وفيه ايضا قال ابو حنيفة وابو يوسف لا ينبغي  
للرجل ان يدخل على امه وبنته واخيه الا باذن وكذا على ذي رحم محرم وكذا العبد على مولاه ولا يستأذن على امرأته  
لكن اذا دخل مسلم وفي الفتاوى رجل له والدته شابة تخرج مع الزينة الى الوليمة والمأتم فيخرج منه ولها زوج ليس  
ان ينعما من الخروج ما لم يثبت عند انما تخرج لاجل الفساد واذا ثبت عند لا يمنع بنفسه لكن يرفع الى القاضي  
**الفصل التاسع عشر في النفقة** وفيها نوع وجنس نفقة ذوى الارحام قال في الاقضية الرجل اذا كان  
صاحب المائدة والطعام الكمية تمكن من تناول قدر كفايته ليس ان تطالب زوجها بفرض النفقة وان لم يكن  
بهذه الصفة تفرض اذا طلبت الفرض فان طلبت نفقة كل يوم لها ذلك عند المساء وبفرضها من الكسوة ما  
يصلح للشتاء والصيف فان بقاء النفس بالاكل والملبس وذلك تختلف باختلاف الاوقات والامكنة والزوج  
الذي يلى الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مظهر في فرض النفقة وامر بان يعطىها التفوق على نفسها انظر لها فان لم  
يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة وتؤمر بالاستدانة حتى يرجع على الزوج اذا ظهر له مال فان قال الزوج احبسها  
مع فان في الحبس كانا خاليا لا حبسها معه ولا يفرض بينهما العشرة ولكن يأمرها بالاستدانة وتقسيم الشر  
بالنسيئة ليقضى الثمن من الزرع وفي تجريد القدر وفي فائدة الامر ان تحيل المرأة على الزوج بدون رضاه الزوج  
وقال الحاكم فائدة الامر ان مات احد من الزوجين يرجع بذلك على الزوج وتفرض الكسوة لها ولخادمها ان كان  
لها خادم لكن على الزوج المعسر قدر الكفاية ولا تفرض الا لخادم واحد وعن من لا يدين خادما داخل البيت  
خادم خارج البيت وهكذا ذكره الفتاوى اهل سمرقند وعن من في رواية اخرى اذا كانت فليقة في الغنى فحق  
زوجها مع خدم كثير استحققت نفقة الخادم كلها على الزوج فان كان الزوج معسرا لا يفرض نفقة الخادم وان كان لها  
خادم وقال في فرض واما الخادم قال بعضهم المملوك حتى لو لم يكن لا يستحق وقال بعضهم ان خادم كان خرة



او مملوكة غيرها وان لم يكن لها خادم لم يفرض لها نفقة الخادم وفي الفتاوى الصغرى المنكحة اذا كانت مملوكة لا تحق  
نفقة الخادم ونفقة الخادم لمنات الاشرف وفي الفتاوى لوقال الزوج لامرأة لا تفوق على احد من خدمك لكن  
اعطيك خادما من خدمي وابت المرأة لم يكن للزوج ذلك ويجوز على نفقة خادم من خدم المرأة وفي الاقضية لوقال  
الزوج انا اخذت من مملوكتي لا يقبل منه وقال بعض مشايخنا لا يقبل وفي الفتاوى لوقال على مالك المرأة بامر هلابان  
امر بان ينفق عليها من المهر ثم قال لا اجل النفقة من المهر لانك استخدمتهم قال المنفق عليهم بالمرء في محسب  
من المهر المرأة طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب مائة وطعام كثير لا يفرض لها نفقة  
وان لم يكن كذلك يفرض لها نفقة بالمعروف شهر شهرا قال مشايخنا ان ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترقا  
يفرض عليه النفقة يوما يوما لا يزعم لا يقدر على تحمل نفقة الشهر فقد واحدة وان كان من التجار يفرض عليه شهرا  
شهرا وان كان من الدهاقين يفرض ستة ستة فينظر الى مكان يسير وفي الاقضية يفرض لادام علاه اللحم والاسط  
الزيت والادنى اللبن وقال بعضهم انما يفرض لادام اذا كان الجرح شديدا لا يفرض لها نفقة وفي الكسوة لم يذكر الا  
والخف وذكر كل ما في كسوة الخادم وهذا في دارهم حكم انحرافا في ديارنا يفرض لادام والكعب يفرض لادام عليه  
الحيط اذا كان للزوج عليها دين فقال احسبوا نفقتها اذا رضى الزوج بخلاف سائر الدين ان يقع المقاصة وان لم  
يقا صا في الفتاوى الملاءة والخف لا يجب على الزوج الحطب الصابون والاشنان يجب عليه وثمن ماء وضوء عليها ان  
كانت غنية وان كانت فقيرة اما ان يقبل الزوج او يدفعها ينقل بنفسها وان كانت غنية يسأجر من ينقل ولا ينقل بنفسها  
وثمن ماء الغسل على الزوج غنية كانت او فقيرة هكذا قال في الفتاوى كتاب من جعل عليها ان طهرت من الحيض  
وايامها عشرة فان كانت اقل من عشرة في على الزوج وكذا لو كان الغسل عن الجنابة واما الجرة القابلة ان اسأجت  
هي عليها وان اسأجت هو الزوج فعليه وان حصى القابلة من غير استيجار احد فلها ان يقول على المرأة بمنزلة الجرة  
ولقائل ان يقول على الزوج لانه مؤنة الجماع ويفرض لكسوة كل سنة اشهر الا اذا تزوج وبنيها ولم يعثها الكسوة  
لها ان تطالبه بالكسوة قبل مضي سنة اشهر والكسوة كالنفقة في الزينة حققة ثم في ظاهر الرواية يعتبر حال الزوج في البسار  
والاعسار وهذا في الاصل وفي القاضى للحضاه يعتبر حالها حتى لو كانت عسرة وهو مبرر يستوجب ولو كان زوج  
لو كانت عسرة والقول قول الزوج في العسرة ولو قاما البينة بالبينة بينهما انه ميسر الاصل واسأجت لا سلام خولها  
زاده الى ان القول قول المرأة انه قادر من المتأخرين من قال ينظر الى زينة الا في حق العلوية والفقراء وفي القاضى للحضاه  
سكت المرأة عند القاضي ان الزوج يفرضها وطلب ان يسكنها عند قوم صليحين ان علم به جرمه وان لم يعلم ان كان جازمه صائرا  
اقرهائمه لكن يسألهم ان اخبروا عما سكت جرمه وان لم يكونوا صليحين يميل الى عدمه بالاسكان عند قوم صالحين ولو  
ابتن تسكن مع احدهما زوج باذكر في فصل الخول والاباحة فان قال الزوج هي ناشرة ولا نفقة على فان شهدوا انه وافاها

المعبر وهي ان تكون بيت الزوج تسقط النفقة وفي فتاوى شمس الاسلام لو شهدوا انها ليست طاعة الزوج للمعبر  
لا يقبل الا ما يحتمل انما يكون في بيته ولا يكون في طاعة واذا كانت في بيته ولا يكون في طاعة يجب النفقة لا  
الزوج يغلب عليها ولو قالت للمرأة الزوج تسكن ارض الغصب اني اخرجت من البيت هذا لا يكون ناشرة وفي فتاوى  
النفقة لو كان الزوج يسرق او يفسد عيشها اجنبيا العلمها الى سرق فلها ان تذهب لخدم الحرم يفرض لها  
النفقة وفي المحيط ولوطيت النفقة وهي بيت الاب بعد فلها ذلك اذا لم يطيلها بالنفقة وعليه الفتوى وكذا  
اذا طالها ولم تمنع وكذا اذا امتنع حتى تستوفي المهر اما اذا امتنعت ولم يبق لها عليه المهر لا يجب **نفق آخر**  
نفقة للصغيرة التي لا تجماع سوء كانت بيت الزوج او في بيت الاب فان كانت لا تصلح للجماع وتصلح للخلقة  
اختلف المشايخ فيه وهذا بخلاف المملوكة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت تسعين  
تجب لو كانت بنت خمس سنين لا تجب في الست والسبع والثمانى اختلف المشايخ فيه وفي الاقضية الصغيرة  
التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي فرض النفقة على الزوج وطعن الزوج ان ذلك عليه ففرض لها النفقة لا يجب  
والفرض باطل لو كان الزوج صغيرا او مريضا لا يطيق تحجب لا يؤخذ بالبينة بالنفقة الا اذا ضمن كافي المهر ولو كانت  
المرأة مريضة ومعها زوجها او لا قبل الدخول او بعد تحجب الاقضية ولو كانت محترمة او رتقاء او قراة تجب  
في الجماع سوء اصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك فيها ان لم يكن ما نفق عليها  
وهذا اجاب ظاهر الرواية وعن من لا نفقة للرتقاء والمريضة التي لا يمكن وطئها قبل ان ينقلها الزوج الى بيت نفسه  
وان انتقلت الى بيت الزوج من غير رضى الزوج يردها الزوج الى اهلها اما اذا انقلها الزوج الى بيته مع علمه بذلك  
لا يردها الى اهلها وهما النفقة ويرد الصغيرة اذا لم يصلح للاستيناس وعن من في الرتقاء مثل من ولو كانت محترمة  
او ذهبت لتفح ان كان زوجها معها يجب نفقة الحضر بعينه قيمة الطعام في الحضر فان هرب رجل وهو كارهة لا يجب  
ان لم يكن معها زوجها ولو حبس الزوج تحجب كل من كان نكاحه فاسدا او وطئت بشبهة فلا نفقة لها واجمعا  
ان في النكاح بغير الشهادة يستحق النفقة واذا فرض القاضي النفقة فضا شهر ولم يعط شيئا حتى ماتت سقطت النفقة  
ولو عجل نفقة سنة اشهر ثم مات لم يستمر الزوج شيئا من ذلك كما في الرجوع في الجدة ينقطع بالموت وهذا قول  
وس وقولهم لا يترتب حصة ما مضى ويستمر ما بقى كالنكاح بالنفقة قبل ان يترجعا الزوجها وكذلك لو عطاها  
اب الزوج مائة درهم للنفقة ولو هلك في يدها الاستمر بالجماع والفتوى على قول من ذكره في الفتوى والنفقة  
المستدانة هل يسقط بالموت فيه وايضا قال في شرح الجامع الصغير للامام الولدي وقال في المحيط تسقط عنها  
خلاف الشافعي وللأختلاف في ما مضى من المدة من وقت القضاء القول قول الزوج والبينة بينهما وكذا في قدر النفقة  
او حصة ثم ان كان ما اقر الزوج يكفيها فيها ولا تبلغ به قدر الكفاية في المنة هذا وما تقدم في الاصل وهل تسقط النفقة



المفوضة بالطلاق على من القاض الامام في النسخة انما تسقط وفي فتاوى البقال في ذكر الاختلاف بين من ومن  
المعقدة اذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها بهذا الم يكن مفوضة ذكر الصدر الشهيد في فتا  
الصغير عن شمس الدين الحلواني انه قال انما عدى بها لا تسقط المعقدة اذا لم تلم بيت الزوج يخرج زمانا  
وتسكن بها فان كانت ناشرة وكذلك لو كان المنزل للمرأة ومنعت الزوج من الدخول اذا سألته ان يخرجها في منزله  
كتاب الزاد اذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعا كان الطلاق وابينا قال الشافعي في حجب  
للبسوق اذا كانت حاملا فلما اذا كانت غير حامل فلا تجوز عدة الصغرة فلانة اشهر الا اذا كانت مراهقة تنفق عليها النفقة  
مالم يظهر فرار زوجها في الحيط ولا نفقة للمنفقة في عدتها رجعا او قبل خلعها في عدتها رجعا اذا كانت حاملا فلا نفقة لغيرها  
في جميع المال وقال بعضهم لا نفقة لها في مال الزوج وهو الصحيح وفي الحيط القول قولها في القضاء العدة فان قام الزوج  
بينة على اقرارها بانقضاء العدة برى من النفقة فان ادعت حجابا فنقض عليها ما بينا ما بين سنتين من يوم طلقها فاذا  
مضت سنين ولم يلد انقضت النفقة فان قلت هذا راجح فاطنه ولذا وطبت النفقة لها ذلك ولا يثبت القول  
الزوج انك لا عيت لجل ونقض عتة باثلاث خيول او بدخولها احد الابوين مضى ثلثة اشهر وفي شرح الشافعي في  
باب النفقة في الطلاق والفرقة والزوجة كل امرأة لها النفقة يوم طلقت ثم صارت الى حال الانفقة ولها ان تعف  
وتطلب النفقة وكل معدة لان نفقة لها يوم طلقت فلا نفقة لها ابدا بانه ان الاما اذا ابرأها مولاهما معبداً لم يحل  
من بینه سقطت نفقتها فان عادت عادت وان لم يكن بؤها ثم تولاهما بعد الطلاق فلا نفقة لها عند الثالثة خلافا  
لزفره والردقة تقع بها الفرقة والردة الطارية على هذا التفسير كذا في الردت بعد الطلاق وحجت بدل الحرج ثم  
عادت لم تعد النفقة لتبدل حالها فان طاعت ابن زوجها بعد الطلاق لم يسقط نفقتها بخلاف الردة لانهما معصية  
لا تبطل الحق لان الفرقة كانت واقعة فلم تحدث شيئا فاما اذا ارتدت فقد حدثت منسفاً وتأخذ النفقة وهذا  
بخلاف الاصل الذي ذكرنا صورة قال في الحيط ثم صارت واقعة وهي ان المرأة اذا صارت ناشرة ثم سافر الزوج فعادت  
المرأة الى منزل الزوج الذي يسكن فيه اجابوا انها خرجت من ان يكون ناشرة قياسا على هذه المسئلة والاصل ان الفرقة  
مضى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة فلها النفقة ان كانت تحت فلها النفقة وان كانت معصية  
نفقة لها فان كانت لمعنى من جهة غيرها فلها النفقة للملاعة النفقة والسكنى والثانية بالخلع والايلاء وفرقة بكمية  
الزوج انما يستحق وكذا امرأه العين اذا اختارت الفرقة وكذا الم الولد والمدينة اذا اعتقتا ومما عدى زوج قد يؤ  
هما المولى شيئا واختارنا الفرقة وكذا الصغرة اذا دركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة بعدم الكفاءة بعد الدخول انما  
المرأة اذا ارتدت وطاعت ابن الزوج فلا نفقة لها واجمعها ابن الزوج مكرهة فلها النفقة وان خالها على ان  
لا سكنى لها ولا نفقة فلها السكنى وان خالها على ان مؤنة السكنى على المرأة حجب على المرأة رجل غاب فترجعت امرأته

ودخل الزوج ثلثا فخص الزوج الاول فربما وبين ثلثها ولا نفقة على الزوج الاول حتى ينقض عتة ثلثها فلو طلقها  
وهي عتة ثلثا لم يجز نفقة العدة على الزوج الاول ولا على ثلثها فاذا انقضت عتة ثلثا حجب لزوجها العدة  
ودخلها زوجها لا تجز نفقة العدة على الزوج هكذا ذكر في الاقضية وفي الفتاوى قال حجب على الزوج الاول هكذا  
ذكر في الحيط وتأويله اذا تزوجت في بيت للعدة فاما اذا خرجت فلا يستحق النفقة لانصير دينا الا بالقضاء او  
التراخي ولو فرض القاض نفقة المعتسر ثم استغنى عنه فلعده نفقة الموترن ولو صاحبه على كراهية في النفقة و  
الكسوة ان كان قد استغنى عن الناس مثله جاز وان كان قد استغنى عن الناس في الزيادة مردودة ولا يرد نفقة ثلثها او  
لا يبطل القضاء فانه قال لو ان القاض فرض لها النفقة والسكنى ثم خص بسقط الزيادة وهذا يدل على انه لا بطل  
القضاء وبطل الزيادة وفي الحماوى لا فرض الاقل من الماهم لخص الطعام فعلى الزوج لها ان يطالب بالزيادة  
وفي الاصل اذا صاحبت المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها لها ان ترجع عن ذلك وكذا اذا فرض على الزوج زيادة له  
ان ينع وفي الاقضية ان كان الصلح قبل ان يصير دينا بمضى المدة او بقضاء او بضعاء وصلى تقديره كالمطعومات وما  
اشبه ذلك يكون تقديره لا معاوضة حتى يحجر الزيادة عليه اذا غلا السعر ولا تكفيها او بالنقصان اذا رخص  
وان كان ما لا يصلح تقديره كالعبد وخوفه يكون معاوضة ولا يرد عليه ولا ينقص هذا قبل القضاء وان كان بعد  
او الرضى لكن قبل مضى المدة ان كان الصلح ما يمكن ان يجعل تقديره للنفقة بان فرض القاض عليه كل شهر ثلاثة دراهم  
قبل مضى الشهر اصطلح على ثلثة محاييم دقيق كان ثلثا تقديره لا معاوضة فيكون ثلثا الختم المضاع بعينه ناسخا  
للاول وان كان ما لا يصلح تقديره اخرون يصطلحوا على شيء من الكيل والموزون سوى الطعام بغيره فان لم يقبض المجلس  
بطل وكذا بعد مضى المدة وان كان شيئا بعينه كالعبد وخوفه لا يبطل وكذا قبل القضاء وان كان بعد مضى المدة وبعد  
القضاء اصطلحوا على من آخر سوى ما كان يصلح تقديره او لا نفقة من غير فرض الصلح باطل فان فرض القاض لها الكسوة  
لسته اشهر فخرقت قبل مضى ستة اشهر لم يثبت لمعتاد ابين ان ذلك لم يكفها فيجوز لها الكسوة لانه بين  
في التقدير وان خرقت خرقا سغها لا يفرض اخرى لانه بين خطاه ولو سرق الكسوة او هلكت النفقة لا يفرض  
لها اخرى بخلاف المحارم ولو لم تلبس حتى مضت ستة اشهر يفرض لها اخرى بخلاف المحارم في الاقضية وفي الحيط فان  
لبست ومعها اخرى يفرض وان لم تستعمل معها اخرى لا يفرض ولو فرض لها درهم وبقي منها شيء يفرض وفي المحارم  
لا يفرض ادعى على امرأته نكاحا وهي تحت فاقام البينة لان نفقة لها وكذا اذا قضى انكر الزوج النكاح وفي الفتاوى  
صاحبت من نفقة العدة على درهم مسماة ان كانت العدة بالشهر جاز وان كانت بالحيض لا وقال بعض شايخ بلزوم  
في الزوجين وفي الفتاوى ايضا امرأة ابرأت زوجها من النفقة ان لم يكن مفوضة لا يصح وان فرض القاض في المدة  
عن نفقة شهر وكذا لو قال ابرأتك عن نفقة ستة اشهر لا يبرأ الا عن نفقة الشهر الاول كالأجر كل شهر كذا ثم ابرأه



عن الاجرة صح عن الشهر الاول ولو برز غامض صح وفي الفتاوى الصغرى للمرأة اذا طلبت من القاضى النفقة على الغائب  
ان كان مال حاضر وعلم القاضى بالنجاح يفرض النفقة ويأخذ منها كمالا بعد ما علم ما ان لم يعط نفقتها ولو لم يكن  
له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند احتسابنا الملائمة وعند زفره يفرض وان كان له مال حاضر ولم يعلم القاضى  
بالنجاح فاقامت المرأة البينة على النجاح لا يقبل عند جرح وعنده من يقبل ويفرض النفقة وان لم يقض بالنجاح فان  
وانكرت النفقة واليوم القضاة انما يفرضون لا نه مجتهد في خلافه زفره او خالفه بوسع حاجة الناس اليه  
واذا فرض لاحاجة الى اقامة البينة ان الزوج لم يحلف للمدين مقر بالمال النفقة وعلى هذا اذا قامت البينة على  
المودع والمدين الى احدين فان كان المودع او المدين مقر بالمال والزوجية امره القاضى بدار نفقتها في ذلك  
بخلاف دين آخر هذا اذا كانت الوديعة درهم او دينار او مكيلا او موزونا اما في العروض فالقاضي لا يسعي باخذ  
الكل فلو نفق المودع او المدين بمال الجبل بغاير من القاضى يضمن ولا يبرأ من ذلك يرجع على من انفق عليه قال الشيخ  
شمس لاية الترخي في نسخة وينفق عليها من غلة الدار والعبد وفي الفتاوى امرأة قالت ان زوجي يريد ان لا  
يعيش عني وطلبت كنفه بالنفقة قال ابو جعفر ليس هذا ذلك وقال ابو جعفر اخذ كنفه بالنفقة شهر واحد استغنا  
وعليه الفتوى فلو علم انه يكثر في السفر اكثر من شهر لاخذ الكفيل اكثر من شهر وعنده من يكثر لو كفل نفقتها بما  
عاشت او كل شهر وبقي النكاح بينهما صح قال ابو جعفر على شهر واحد ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم يكن واجبة  
ولو طلقها ارجعها طلاقا جعيا او بليا يؤخذ من كنفه نفقة عدة كل شهر لان العدة من كنفها النكاح هذا في الفتاوى  
وما تقدم في نسخة الامام السرخسي والفرق بين النفقة ليس من ههنا لكن من الزوجة بالاستدانة فلو اشتد  
قبل الفرض لا يرجع على الزوج بخلاف الاب لو قضى القاضى بالفرق بين النفقة ينفذ ان كان الزوج حاضرا  
ان كان غائبا لا يقضى في جميع التواريخ قاله ولو قضى بالفرق هل ينفذ في كتاب المفقود قال هشام سألت محمد  
عن النفقة قال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى **جس** **آخر** في نفقة ذوي الارحام نفقة البنت المعسر  
البالغة تجب على الاب الصغرة اذا لم يكن للصغرة مال والكل عليه ولا تجب على الام شئ هذا في الاصل وفي نفقة  
الحضاف على الاب ثلثا النفقة وعلى الام الثلث كالأثر وفي التجرد لا تجب على العبد نفقة ولله الصغرة  
لا على الحر نفقة ولله المملوك ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين والولد والزوجة والجد اذا كان الاب ميتا  
وكذا لا فرض في الغائب لهؤلاء والقضاة ايضا ايفاء بما وجب على الغائب لا يجاب مبتدأ حتى وان واحد منهم ولا  
لو ظهر حبس فباخذ بغير قضاء وسائر الاقارب بدون الفرض لا يأخذون وفي خصم المقدور اذا قضى القاضى  
بالولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فصتة سقطت قاله ذكر الله ولم يقدر المراد به اذا طالت  
المرءة اما اذا قصرت فلا يسقط والطويل معدن اكثر من شهر فان مضى شهر فادونه لا يسقط واكثر من شهر تسقط وفي

التجريد ان كان للصغير مال غائب يؤمر الاب بان يتقو عليه ثم يرجع في ماله فان نفق بغير القاضى لم يملك الرجوع  
الحكم الا ان يكون اشهد على ذلك وفيما بينه وبين الله تعالى ان يؤدى عند الاتفاق ان يرجع خاله ان يرجع وكذلك  
كان للفقير اولاد صغار وجدهم وسلم يفرض النفقة على الجد لكن يؤمر الجد بالانفاق ويكون ذلك ديناً على  
الولد الصغار وفي المحيط ان كان للصغير ام موصرة وجده لا يؤمر الجد بل يعطى الام ثم يرجع في مال الاب اذا اليسر  
والذكور من الاولاد اذا بلغوا حد الكسب لم يسبقوا في انفسهم يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا ويواجرهم وينفق عليهم  
من اجرتهم وكسبهم واما الاناث فليس لابي ان يواجرهن في عمل او خدمته فان كان الاب مبتدأ يدفع الكسب لابن  
الى امين كافي سائر املاكه فلو كان من ماله يقضى بالنفقة على الجد ولم يرجع على احدهما لانفاق واصل هذا في نجاح  
الاصل نفقة الوالد على الابن الموصرا حجة سواء كان الاب قادرا على الكسب او عاجزا فان كان من ماله ولا يسار له الولد في  
نفقة الابوة لا تاقرب بالآخر عسر النفقة عليهم اسوء قال مشايخنا هذا اذا كان النفقاء ليسر اما اذا  
كان فاحشا يجب ان يتفاوتا في قدر النفقة وهذا بخلاف الابن فان كان قادرا على الكسب لا يجب نفقة على الاب  
الموصر وان كان الابن معسرا والجد كالأب في الاصل في موضع آخر اذا كان الابن معسرا لا يجب على احد من النفقة  
الاخر وعنده من اذا كان الابن من انفسه كمالا يضيع وفي الاقضية الفقهاء انواع ثلاثة فقير لا ماله  
وهو قادر على الكسب فالحجارة انه يدخل الابون في نفقة الفقير لا ماله وهو عاجز عن الكسب لا يجب عليه نفقة  
غيره الثالث ان يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة ابنه الكبيرة والابون والاجداد وغير هؤلاء  
ان كان حرا غير محرم كابن العم لا يجب نفقة عليه وفي الرحم المحرم كالعمة يجب بشرط النصاب وهو المحرم الصدقة  
وفي الاجناس قال في نوادر من يشترط نصاب الزكاة وهكذا قال الصدر الشيد في الفتاوى الصغرى  
انه لو نقص من درهم لا يجب قال ابو يعقوب في نوادر من سماعة ان كان عند نفقة شهر وعنده فضل من نفقة  
ونفقة عياله يجب في الفتاوى الابن يجبر على نفقة زوجته ابية اما الاب لا يجبر على نفقة زوجته ابية  
في النفقات لشمس لاية الحلواني قال في رواية رايان وفي رواية كمالنا وفي رواية اما تجب نفقة زوجة الاب  
اذا كان الاب مريضا او بهرمانا ويحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحا فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق  
بين الابن الابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه فلو خلط الذكور والانثى نفقة  
الابون عليهم ما على السوية في ظن الروايتين عن ح وهو باخذ الفقيه ابو الليث ويجبر على نفقة اولاده الصغار  
والابن البالغ اذا كان بهرمانا او كان اعرج او مقعدا او شلل المدين او ذاهب العقل ومفق جوارشه هو العجز  
حق لو كان الابن الصغرة قادرا على الكسب لكن لا يمتد الى يسيرة الابن عمل الكسب وينفق من ذلك عليه قال  
شمس لاية الحلواني في النفقات اذا كان الرجل من بناء الكرام ولا يسأله الناس فواجب كذا طلب العلم



اذا كانوا يمتدنون عن الكسب عجزوا حتى لا يسقط نفقتهم عن ابائهم قال في رايي مخرج هذا اذا كان لهم  
رشد ونفقة الاثا واجبة مطلقا على الاباء لم يزج من اذ لم يكن مال وعلى رواية اخشاف يوجب على  
الاب الام ائلا ثا ولو امتنع الاب من الاتفاق على الصغار حبس اذا كان موسرا ومن باع من هؤلاء متاعا  
الغاييل للنفقة اطلت بغير ما خلا بيع الاب المحتاج وفي العقار لا يجوز بيع الاب ايضا وهذا عند  
الا اذا كان الولد صغيرا في مختصر عصام وان كان الولد كبيرا لا يبيع العقار بالاجماع ولما المنقول اذا كان الابن  
حاضرا كذلك وان كان الابن غائبا يبيع عند خلافها وذلك في الاقضية بيع الابوين للنفقة اما في  
ظاهر الرواية الام لا يمكن البيع لو قالت الام للقاضي افرض للنفقة هذا البص على ابيه ومن ان استدين على  
الابن القاضي يفعل ذلك واذا اليسر جعت عليها استدان فان لم ترجع حتى مات ليس لها ان تلحق من  
تركته هو الصحيح وان نفقت من مالها او من مسئلة من الناس لا يرجع على الاب كذلك نفقة سائر المحارم هكذا  
ذكر في الاصل وفي ادب القاضي بناء على ان نفقة ذوي الارحام هل يصير شيئا بافرض فيه روايتان وفي رواية لا كما  
ذكرنا وفي رواية الجامع الصغير يصير شيئا وفي الاب مع الابن اذا اختلفا في اليسار وقال الابن هو غني وليس على  
نفقة وقال الاب معسر في كفي المنفعة ان القول قول الابن والبيته بنية الاب ان اقر الابن انه كان عبدا ثم  
اعتق فغلبه النفقة ولو نفق على نفسه من مال الابن ثم خاصه الابن فقال النفقة وتوسر وقال الاب فعلته  
وانا معسر قال النظر المحال الاب يوم اخص ان كان معسرا القول قوله استحسانا في نفقة مثله وان كان  
موسرا القول قول الابن ولو اقاما البيته فالبيته بنية الابن هذا في طلاق المنفعة وقال في المحيط فان قال  
الاب ان ولدي هذا كسوف يقد على ان يكسب ما يكفيه وكيفيته لكن يدع العمل على عند نظر القاضي في  
ذلك بان يسأل من اهل حرفة فان ظهر للقاضي ان الامر على ما قاله الاب خير لابن على نفقة ابيه واخذ ذلك  
وان كان للاب سكن او دابة فالمدعي عند انه مفترض النفقة على الابن لا ان يكون في المسكن فضلا عن ان  
يكفيه ان يسكن فاحه يؤمر الاب ببيع دابته فينفق واذ آل الامر الى الدابحة التي يسكنها الآن يفرض على  
الابن وكذا لو كان للاب دابة يبيع ويشترى لا وكس واذ آل الامر الى الاوكس يفرض على الابن وكذا سائر  
المحارم وفي الاصل امرأة لها زوج ولها ابن من غيره وهو موسر والزوجان معسران قال ابو يوسف لا افرض على الاب  
نفقة الام وقال في فرض ويكون ديناً على الزوج والبنت اذا تزوجت سقطت نفقتها على الاب في طلاق  
وانقضت عدتها عادت النفقة على الاب اذا كانت للولد له وجد اوله وعم واخ لا بد ان نفقة عليها  
ائلا فان لا ارث والنفقة على الخال والميراث لا يرثه العم قال في المحيط لان الخال ذوحرم وهو من اهل الميراث  
وابن العم ليس بحرم وان كان وارثا والمراد من قوله وعلى الميراث مثل ذلك يعني ذالرحم المحرم وهكذا اقره ابو يوسف

وبه اخذ اصحابنا والمراد من الوارث المذكور الآية كونه اهلا للارث لا كونه وارثا حقيقة وعند الاستواء في  
مخرج من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عم وخل فالنفقة على العم وكذا لو كان له عم وعمه  
خلالة فالنفقة على العم ولو كان العم معسرا فالنفقة على العمه والحالة ائلا فان كان قد ميراثها وجعل العم  
كالميت ثم الاصل في نفقة الوالدين والمولودين انه يعبر القرب بالحرمة ولا يعبر الميراث واذا استويا في القرب  
يجب على من له نوع رجحان فاذا لم يكن لهما نوع رجحان فيجب للنفقة بقدر الميراث بيان هذا الاصل  
اذا كان للمفقر والد وابن موسر فالنفقة على والد الابنة اقرب اذا كانت له بنت بنت وابنت فالنفقة على  
البنت خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت اقرب اذا كانت له بنت بنت وابنت والابن لا ينفق  
على ولد البنت ذكر كان وانثى وان كان الميراث للاخ لا للولد البنت فعلم ان العدة لقرب القرابة وان فعل  
ولد الولد وكانوا ولدت بنتا وولد ابن فمهم سواء في النفقة عليهم دون الاخ ولو كان له والد وولد  
موسر فالنفقة على ولده فان استويا في القرب لان الولد يرجح باعتبار التأويل ولو كان له جد  
ابن ابن فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما واستشهد ببيان ان العدة في نفقة الوالدين والمولودين القرب  
مسائل منها ان المسلم المعسر اذا كان له ابنان موسران احدهما مسلم والاخر ذمي فنفقة عليهما بالتسوية  
ان كان الارث لا يجري بين المسلم والكافر وكذا لو كان له ابن نصفي واخ مسلم فالنفقة على الابن وكذا  
اذا كان للمفقر ابنة ومولى عتاقه فالنفقة على الابنة وان كانا يسويان في الميراث وفي مختصر القدر وغيره  
اذا لم ينفق المولى على العبد والامة كتسبا وانفقوا على انفسهما فان لم يكن لهما كسب جبر المولى على البيع وفي الفتا  
رجل لا ينفق على عبده ان كان قادرا على الكسب لا يأكل من مال مولاه بغير اذنه وان كان عاجزا يأكل والامة تأكل  
مطلقا وفي وصايا الفتاوى لو عتق عبدا من امة او مقيدا سقطت نفقته عن المولى وينفق عليه من بيت المال  
وفي الهيام لا يجبر المالك على النفقة لكن يؤمر بدائه وفي المحيط قال الدبر وام الولد يجبر المولى على الاتفاق  
ولا يجبر نفقة الكاتب اذا شهد شاهدان على رجل في دين امة ان هذه الامة حرة قبل القاضي هذه الشهادة  
ادعت الامة او محدث ونصها على يد عدلي ويفرض نفقة الامة ان طلبت على الذي كان في يد يد العبد  
اذا كان بين رجلين قعاب احدهما فانفق الآخر بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه وكذا النخل والزرع وكذا  
المودع والمليق اذا انفق على الوديعة واللقطة وكذا في الدار المشتركة اذا سرق فأنفق احدهما في ماله  
بغير صاحبه وبغير القاضي فهو متطوع فان مات الاب وترك اولاد اصغار او زوجة فقنقه كل واحد  
نفسه فيشتري القاضي المصغر يحتاج اليه وينصب له وصيا فان لم يكن في البلد قاض فانفق الكبار على الصغار كلوا  
مطوعين الحكم اما في ايمانهم وبين الله فلا ضمان عليهم ونظير هذا في كتاب الوديعة المودع اذا باع للدين من غير



استطلاع رأي القاضى وفي الحق من كان خبرا ذكره التواذرها اذا لم يكن موضع يمكنه استطلاع رأى  
القاضى لا يضمن استحسانا وكذا قال المشايخ في جليل كانا في سفر فاعني على حد ما فائق الآخر على المعنى عليه  
مال المعنى عليه لا يضمن استحسانا وكذا الوفاة بغيره صاحبه من ماله وكذا العبد المأذون في التجارة اذا  
كان في البلاد فوات ماله فانفق في الطريق وعزم من الحسن ان مات واحد من المأذون فباع ماله وكسبه  
وانفق في تجارته فقبل له انه لم يرض الى احد فقام به والله يعلم الفساد من المصلح اما في الحكم فبضم فلوات  
الكتاب فانفقوا على الصغار ثم لم يفرقوا بذلك وافرأبقتهم ويبيعهم ذلك ولو خلفوا على ذلك قال في  
الكتاب رجوت ان يكون عليهم شيء ونظر هذا اذا علم الحى الذين على الميت وقضاه ولم يفرق بذلك و  
لم يعرف القاضى ولا الورثة لا يات في ما فعل وكذا اذا كان رجل عند رجل وديعة وعلى المودع مثل تلك الوديعة  
دين والمودع يعلم ان مات ولم يقض دينه يسع للمودع ان يقض ذلك الدين بماله ولا يقضه كذا اذا كان على  
زيد لم يرد دينه وعلى عمر مثل ذلك الذين لرجل اخرجت عمر وزيد يعرفان عمر الم يقض يسع لزيد ان يقض  
دين عمر بماله وعلى عمر عليه ولا يجبره بشئ بذلك وكذلك اذا مات الرجل ولم يرض الى احد وله اولاد صغار وله  
وديعة عند رجل ليس للمودع ان يقض عليهم ويحتسب مال الميت وكذا اذا فعل وحلف رجوت ان يكون  
عليه شئ ان شاء الله تعالى لانه لم يرد به الا الصلاح **فصل في الحضانة** وفي الفتاوى للشيخ الامام  
الدين في الاسلام قاضى خان احق الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح او بعد فراق الام فان ماتت الام  
او تزوجت قام الام فان ماتت او تزوجت فالأخت لا يات فان ماتت او تزوجت فالأخت لا يات فان ماتت او  
تزوجت فبنت الأخت لا يات ثم يختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة انما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة  
والأخت لا يات رواية كتاب النكاح الأخت لا يات في الحالة وفي رواية كتاب الطلاق الحالة الاولى وبنا  
الأخت اولى من بنات الأخوة وبنات الأخت لا يات والام اولى من الأخوات وفي قولهم جميعا واختلفت الرواية  
في بنت الأخت لا يات مع الحالة والصحيح ان الحالة اولى واولى الخالات الحالة لا يات ثم الحالة لا يات ثم الحالة  
لا يات بنات الأخوة اولى من الأخوات والترتيب القاطع على ما قلنا في الخالات ولا حق للامه وان الولد في  
الحضانة واهل الذمة في الحضانة بمنزلة اهل الاسلام ولا حق للمردة وانما يبطل حق الحضانة لغيره لا النسوة  
بالتزوج اذا تزوجت بالاجتناب فان تزوجت لذى رحم محرم من الصغير كجدته اذا كان زوجها جدا الصغير او  
الام اذا كان تزوجت بغير الصغير لا يبطل حقها والنساء احق بالحضانة مالم يستغنى الصغير فان استغنى بالزوج  
أو كل واحد وحده وليس بزوج وحده وليس بزوج وحده والام لا يبالى بالام والام لا يبالى بالام  
حتى تخفى وعزمه حتى يبلغ حد الشهوة ومن لا اولادها النسب للنساء لا يبق لها حق الحضانة بعد الاستبراء

في الغلام والجارية وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة او بعد الاقرب لا قرب لا حق له  
القم في الحضانة الجارية واذا اختلف الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوج آخر وانكثرت المرأة  
كان القول قولها وان اقرت انها تزوجت بزوج آخر لكون ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد حقها في الحضانة  
فان لم يبين الزوج كان القول قولها وان عينت الزوج لا يقبل قولها في الطلاق واختلف الزوجان من  
الولد فقالت الام هو بنت سبعين وانا الحق بمسأله وقال الولد هو ابن سبعين وانا الحق به فان القاضى  
لا يحلف احدهما لكن ينظر الى الصبر ان رآه عن الولد مستغنى بان كان ياكل وحده وليس بزوج وحده وليس بزوج  
يدفعه الى الاب الا فلا لان القاضى لم يخرج عن الوقوف على ما يبطل حق الام وهو الاستبراء واذا طلع الرجل  
امرأته وله منها بنت احدى عشرة سنة فحقها الام الى نفسها وانما خرج من بيتها في كل وقت وبنت البنت  
صانعة كان لابان ياخذ البنت لان الاب لا يات اخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية  
لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا صغيرة طهال معسر وعمره  
ارادت القعة ان تزني الولد بالهاجنا ولا تمنع الولد عن الام والام تأبى لك ونطال الاب بالامر ونفقة الولد  
اختلفوا فيه الصحيح ان يقال الام اما ان تمسك الولد بغير امر وانما ان تدفعه الى القعة واذا استغنى الام عن مساندة الولد  
ليس لها زوج واختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث ونجى الام على مساندة الولد وقال المشايخ  
لا تجبر امرأة حلفت بالفسادية فقالت من مشى بزوجها دارم فجات امرأة اخرى فجعلته المهد وسكت  
الصبي لان الخالفة ارضعته فالوخت في بيته لان مساندة الرضيع يكون بالارضاع حاله الصغير ذاب ان تسك  
الصغير فعاهد قال الفقيه ابو جعفر وابو الليث بحجر الصحيح انها لا تجبر لان الام لا تجبر في الصحيح فلما له والى امر  
خرجت من منزلها وتركته بصبيته في المهد فسقط المهد ومات الصبي لا شئ عليها الا انها لم تضيق ولا يضمن الزوج  
من منزلها في طرأ فطر ما في البيت لاضمان عليها اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر كان للاب ان يضمنها  
الى نفسه وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم يكن مأمور على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رأيهم واستغنى عن  
الاب ليس للاب ان يضمنه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمور على نفسه كان له ان يضمن وليس عليه نفقة الا ان يطوق  
**كتاب الطلاق** هذا الكتاب شمل على تسعة فصول الاول في صريح الطلاق الثاني في  
الكليات وفي آخره الاقرار بالجملة الثالث في الخلع الرابع في الامر باليد الخامس الخيار والشيء السادس في الاشياء  
السابع في الرجعة الثامن في العدة التاسع في الخطر والاباحة وفي مسائل التحليل **الفصل الاول** في صريح الطلاق  
شمل على ثمانية اجناس الاول في المقدمة الثانية في الاضافة الثالثة فيمن يكون محلا للطلاق وفيمن لا يكون الرابع  
في الفاظ الطلاق والخامس في العدد السادس في الباي والتجزي السابع في الطلاق المضاف الثامن في النكاح بالطلاق



وفي آخر الفصل مسائل بحكاية الطلاق ومسائل الجارات **الحديث الاول** في المقدرة قال الامام النسفي في اول كتاب الطلاق من شرح الشافعي علم بان الطلاق على خمسة اوجه مباح هو احسن وهو ان يقتصر على طلاقه وحده رجعية ويدعمها حتى تنقضي عدتها فان كانت ممن تجب طلاقها في طهر لا جامع فيه وحسن وهو ان يفرق الملائكة في الحرة والشقيقة الامة في ان لا يفرق على الاطهار وفي التي لا تجب طلاقها واحدة من شأنا ثانيا بعد شهر وثالثا بعد شهرين ومختوما بالاجماع وهو الطلاق في الحيض وفي الطهر الذي جامعها فيه ولما المحظور فلما زال الطلاق الثلاث جملة او فرقا على طهر واحد وكذا الجمع بين الطلقتين سواء كانت المرأة مدخولة او غير مدخولة وهي من تجب ولا تجب فان وقع هذا المحظور وقع عند المهور والمحظور رواية وهو الطلاق البائن وهو كونه في طهر الرواية وفي رواية زيادات الاكره والمحظور عند البعض وهو الطلاق في حاله الحيض فمن لم يدخل بها ولم يخل وهو كونه عند زفره وعن أصحابنا الثلاثة ليس بركن والمختلف بين أصحابنا في تقريب الثلاث في حق الحامل الاكره وعدمه بركن وفي المنتقى لا باس بان يجعلها في الحيض اذا رأى ما يكرهه وكذا النفقة في خيار البلوغ وامرأة العتيق الحيض في الفتاوى النائم اذا طلق امرأته في المنام فلما استيقظ قال امرأته طلقك في النوم لا يقع ولو قال بعد ذلك اجبت ذلك الطلاق لا يقع الطلاق ولو قال او قعت لك الطلاق يقع وكذا الصبي ولو قال او قعت انقضت في حاله النوم لا يقع ذكره الامام خواجه زاده ولو اخبر عن الطلاق في النوم فقال داه كبر لا يقع هذا فتاوى صاحب برسم طلق امرأته فلما صبح قال طلقك امرأته ثم قال انما قلت لا في نومتي ان ذلك الطلاق وقع ان كان ذلك في غير حال من ذلك الطلاق الذي كان في حال برسم لا يصدر وان كان في حال زاده ذلك الطلاق يصدر وجملة هذا في شرح الطحاوي ان الصبي المجنون اذا طلق امرأته لا يقع طلاقه وكذلك الغيب عليه البرسم والمدهوش والنائم والمعتوه والذي شرب الخمر مثل البهيم ونحوه وغير عقله اذا طلق واحدا من هؤلاء لامرأته لا يقع قال في المحيط العاقل من يستقيم كلامه وافعاله وغيره يادر المجنون خذ والمعتوه من يتكلم كلامه وافعاله فيكون هذا غالبا وذلك غالب فيكون سواء فلذا المعنى عليه والنائم والذي شرب الخمر لا يدرى مثل البهيم غير عقله لا يقع طلاقه قال في المحيط وذكر عبد العزيز الترمذي قال سألت ابا جعفر وسفيان عن رجل شرب الخمر فأتبع امرأته فطلق امرأته قال ان كان حين شربه لم يعلم انه ما هو في الطلوع وان لم يعلم لم يطلو ولو ذهب عقله من دواء لا يطلو ولو شرب من لا شربة التي يتخذ من الخمر والعسل فسكن فطلق لا يقع عنده وسر خلافا للمحمد وطلاق الهازل وطلاق الرجل الذي اراد ان يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع في النسبة قال ابو جعفر العاقل في الطلاق هو اذا اراد ان يقول اسبق لسانه بالطلاق وكان في الفتاوى يدين قال ابوس ليحوز العاقل في واحد وفي الاصل اذا قال طلقك امس هو كذا في طلقا في القضاء وفي الفتاوى اهل سم قد في رجل حكى بين رجل فلما بلغ

الى كذا الطلاق خطيبه باله ذكر امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عن الحكايات واستينا الطلاق فحان الكلام وهو كذا بحيث يصلح للايقاع على امرأته وان لم ينو لا تعلق وهو محمول على الحكاية وحكي عن شمس السلام لا وزجري في رجل يترك مسائل الطلاق بين يدي امرأته ويقول انت طالق وهو لا ينوي بذلك طلاقا او امرأته لا تطلق وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ جميع تصرفاته صحيحة ويحذف اذا قد فرغ ويقضى منه الا اذا شهد رجلان على شرب السكران هذا في اشارة الاصل وفي طلاق الاصل بالاجماع وفي شرح الطحاوي السكران اذا طلق امرأته يقع عند قلة علمائنا بخلاف زاده انه لا يملك ان يرد او قال عثمان في طلاق السكران لا يقع وبه خذ الكرخي والطحاوي ويحمد بن سلام من حكايته وهو خذ في الشافعي وفي شرح الشافعي في كتابه شربة ان بعده ومن وجبه جميع تصرفاته صحيحة ورتبه ليست بركن اجماعا قال في رأيت في موضع ثقة عن سري رتبة رتبة وتصير كافر او في شرح الطحاوي لو شرب النبيذ فلم يوافقه فصنع حتى ذهب عقله من الصداع لامن النبيذ فطلق لا يقع وطلاق الكدر وعقابه وعينه كذا في كذا عند واسلامه كذلك وكفره ليس بركن ولو كان على الشرب فشر بفسكر او شر بحالة النخعة فسكن فطلق امرأته يقع **الحديث الثاني في الاضافة** وفي الفتاوى رجل قال لامرأته انك ترونني في سبه طلاق مع حذف الباء لا يقع اذا قال لم انو الطلاق امرأته طلبت الطلاق من زوجها فقال لها بالالفاسية سبه طلاقا ويرد رفق لا يقع ويكون هذا نقوض الطلاق اليها وان نوى يقع ولو قال لها سبه طلاقا خود بر دار رفق يقع بدون النية على قاي قوله خذي بطلاقك في ان يكون ايقاعا ولو قال طلقني فضر بها وقال لها اينك طلاق لا يقع ولو قال اينك طلاق يقع وفي مجموع التوازل سئل الشيخ الاسلام عن ضربا امرأته وقال دار طلاق لا تطلق وسئل الامام احمد الفارسي عن من وكرا امرأته وقال اينك يملك طلاقا ثم وكرا ثانيا وقال اينك دو طلاقا وكذا الثالث قال لا تطلق ثم اذا فاشيع الاسلام يقول متى الضر طلاقا فبطل والامام احمد يقول متى الطلاق فوقع سكران هو بسبب امرأته فبقي ما لم يظفر بها فقال الفارسي سبه طلاقا وان قال عنت امرأتي يقع وان لم يقل شيئا لا يقع وفي الفتاوى وفي المحيط دار طلاق ينوي لعدم الاضافة قول يقع من غيرية وهو لاشبه سئل شمس لمة عن امرأة قالت لزوجها لو كانت الطلاق بيدى طلقك نفسي لفظية فقال الزوج من ينزهر رادم ولم يقل ادم ترا قال يقع لان كلامه خرج جوابا وفي فتاوى النسفي رجل قال لامرأته فانك تفعلين كذا فقلت نعم فقال الفارسي ان جبين استكه تومي كوفي هذا طلاقا واجاب شيخ الاسلام وقال ان جبين است تون من سبه طلاقا طلاقا شده است قال هكذا نقل عن الامام البردوي انه كان يكتب شربة ولا يكتب شود وفي نظم الزندوستي قال لامرأته في حاله الغضب رقت است وسه رقت وقد كان طلقا قبل هذا فطلقين ولا نية له لا يقع الثالث وفي الفتاوى لو قال لامرأته طلاقا وتوحد كوشة تو بر است قومي والبس والمحنة قال الصدق الشيبه لا يقع في الحال وبعد النسب مل وفي ان مجموع التوازل انما مل لو قال لامرأته سبه



طلاق توكيداً جازياً بغير بسم بر وتطلق ثلاثاً وسئل الخ الذين عن رجل له امرأة حلال وامرأة مطلقه فقال  
له امرأته بخانه زن سه طلاق رفق فقال سه طلاق ان كس استك ويراسه طلاقه كويدهل تطلق هذه  
قال نعم وفيه ان مجمع النوازل سئل الخ الذين عن هندی مقوله امرأه هندی معتقه جرى على لسان هذا الزوج  
من غير حضرة المرأة ولم يسبق ما يدل على الردة طلاقها ادم هندی وستان اهفت طلاق قال لا تطلق لان هندی وستان  
اسم بلاد فيل الخ الذين عن الامام في الفارسية جاز قال نعم ان يردده سؤال كن واهل القرية رجال ونساء فاذا  
جمع بين اهل ولاهل ولاهل لا تطلق وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل قال لامرأته هرا طلاق درج امت كرم قال  
ان نوى او كان في حال مذكره الطلاق يقع والا فلا ولو قال طلاق تو بخورسان بر ناده است اخلف المشايخ فيه  
والاخر انه يقع اذا نوى في النوازل وفيه ايضا لو قال لها كذا بانوس طلاق حدث شوميا كذا طلاق زوج قبله لا يقع بل  
قال النساء اهل الذي طلقوا ونساء اهل الذي طلقوا وهو من اهل الذي لا يقع الطلاق على امرأته لان نوى  
كذا روى هشام عن س عن ع في رواية في رواية تطلق وكذا لو قال جميع نساء الدنيا طلاق وهذا هو  
الاصح قال كذا قال الامام الاستاذ وفي باب السنين تطلق امرأته ولا يصرف في الحكم ولو قال نساء اهل السكة طلاق  
وهو من اهل السكة فطلقت امرأته والدار على هذا ولو قال نساء هذا البيت طلاق فطلقت امرأته لو كانت فيه ولو  
قال نساء هذه القرية طلاق اخلف المشايخ فيه من من اهل البيت والسكة ومن من اهل البيت بالمصر ولو  
قال فلانة بنت فلان طلاق فبسمها الى ايمها ثم قال عنيته امرأته هي على ذلك الاسم والنسب لم يصرف وطلاق  
على امرأته في القضاء بخلاف الاقرار فانه لو اقر له رجل مستغنى باسم فجاء رجل بذلك الاسم فادعى لا يثبت له وكيف  
لو طلب عليه ذكر في القضية لانه لا يحلف بالله ما هو بفلان ولكن يحلف بالله ما عليه هذا المال ثم في مسألة  
الطلاق قال في الاصل فصار كما لو قال زني طلاق واسم امرأته زينب ثم قال ما عنيته امرأته لا يصرف كذا  
هذا وكذا لو نسبها الى امها او الى ولها او ختها اذا كانت كذلك وفيما يان مجمع النوازل لو قال فلانة بنت فلان  
طالق وسميها بغير اسمها لا تطلق امرأته لان نوى امرأته قالت لزوجها انك تزوجت على فقال كل امرأته لي سو  
يمنع طالق واسم امرأته امنه تطلق امرأته وكذا رتب الذين اذا خلف يدق فحلف وقال ان ذهبت من المصير  
قضاء دينك فامرأت عيشه طالق واسم امرأته فاطمة فذهب من المصير قضاء دينه لا تطلق امرأته وفي مجمع نوازل  
رجل عادية انه اذا عصى بغير اسمها ما ذرت شش طلاق فسكن في ابيه فقال له اي ما ذرت شش طلاق تطلق  
امرأته ثلاثاً وفي الاصل رجل له امرأتان اسم احدهما زينب واسم الاخرى عمرة فقال بركة انت زينب فقلت نعم فقال  
انت طالق لا تطلق وكذلك لو قال العبد فقلت كذا وكذا انت حر لا يقع الا لم يفعل الغلام ذلك وفي الاصل  
رجل امرأتان زينب وعمرة فقال لزينب واجابة عمرة فقال انت طالق ثلاثاً فطلقت المحببة فلو قال نويت زينب

طلها

طلها هن بالاسارة وتلك بالاعتراف وفي قواي النسفه رجل قال ان زنيك مرأجانه است بسبه طلاق و  
في بيته وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ان زنيك مرأجانه است بسبه طلاق وليس في هذا البيت  
وقت الطلاق لا تطلق **جس آخر** فيمن يكون محلاً للطلاق وفيمن لا يكون اذا وقعت الفقة بين الزوج وامرأته بخار  
البلوغ او خيار العتاقه بعد الدخول ووجوب عليه العدة فلو طلقها الزوج في هذه العدة لا يقع في المنقذ قال في  
المحيط الاصل ان المعتدة بعد الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعد الوطى لا يلحقها اسلم احد الزوج لا يقع  
على الاخرى طلاقه فيجب طلاق اهل الحرب من الاصل جاز خلع امرأته ثم قال لها ادمت ان نوى الطلاق فطلقت ثلاثاً  
كقوله لها بعد الخلع انت واحدة مع النية ذكره في مجمع النوازل وفي التجريد لو قال لها العتدي لم يقع شيء وكذا  
يوجب الحرمة مؤبداً فان الطلاق لا يلحق المرأة وكذا لو اشترى منك حمة لم يلحقها الطلاق وفي الفتاوى الصغرى الطلاق  
الصريح يلحق المياين والمباين يلحق الصريح والصريح يلحق الصريح والمباين لا يلحق المياين الا اذا كان لك معلقاً باين  
قال الهان دخلت الدار فانت باين ونوى الطلاق ثم طلقها واحدة باينة ثم دخلت الدار في عتدها يقع ولو قال للمباين  
انت طالق باين فانه يلحقها ولو قال انت باين لا يقع ولو قال لها ابتك بتطبيقه لا يقع في الفتاوى وفي شرح الشافعي  
ولو قال كل امرأة طالق لم تطلق الخ لانه لا ينفى ما وفي مجمع النوازل لو قال ان فعلت كذا وامرأت طالق فطلقت  
من طلاق باين لا تطلق اما اذا اشار باين قال بالفارسية اين زن ورا طلاق او قال المختلعة هذه امرأت طالق  
سطق **جس آخر** في الفاظ الطلاق قال في التجريد لو قال النسوة له احديكن طالق ولم ينو واحدة بعينها فطلقت  
واحدة والبيان اليه وللنساء ان يحصيه حتى يتبين ان كل باينة او ثلاثاً او بقية العدة من وقت البيان فان كان بعد  
فزوج بامرأة قبل البيان ولم يكن خلها بغير طلاق لم يجز كالحامسة حتى يتبين احديها وتقتضي  
ولو قال لامرأتين له احديكما طالق ولم يتبين حتى ماتت احدهما فطلقت الثانية وكذا لو لم يتبين في ذلك جامع  
او قبلها او خلف بطلاقها او ظاهر منها او طلقها بغير طلاق ولو ماتت احدهما او قال عنيته ايها  
لم ترها ولكن الباقية وفي الفتاوى لو قال لامرأتك طلاق على واجب ولازم او فرض او ثابت منهن من قال يقع  
واحدة رجعية نوى او لم ينو باخذ المصير بالشديد وقال به وقال الامام حالي لا يقع في الكل وفي النوازل قال هذا  
مؤرخ به ولو قال طلاقك على لا يقع وقال في المحيط ولو قال عليك الطلاق فمضى طالق اذا نوى ولو قال لها انت طالق  
اولا او لا بالفارسية بكون لا يقع امرأته قالت لزوجها اقر على عتدي انت طالق ثلاثاً ففعل فطلقت ثلاثاً في  
القضاء لا تطلق فيما بين وبين الله تعالى اذا لم يعلم الزوج ولم ينو البيع من الهان لا يصح في الفتاوى الصغرى ولو  
هذا لو قال لامرأته بالتكسية ينكح زوج يقع ثلاثاً اذا نوى رجل قال لامرأته انت اطلق من فلانة يقع اذا نوى الا ان  
يكون جواباً لسؤالها الطلاق نحو اذا قالت المرأة فلا تطلق امرأته فطلقت فقال انت اطلقها او بين ما طلق ولا يدين

لو قال لامرأته بكونك  
بنيك ازوجك ففعل  
ان نوى







وفي نسخة لو قال امرأته قد شاء الله طلاقك وقضى الله طلاقك لو قد شئت طلاقك لم يكن طلاقا الا ان يوي  
ولو قال هو طلاقك واجبت طلاقك او حبيت طلاقك او ارجعت طلاقك لا تطلق وان نوى قال في  
النسخ وفي القياس كل ذلك سواء امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال الزوج دايما بالياء ان كان هذا لغة  
بلدة من البلدان لا يصدق انه لم يريد به الطلاق كالمواجا بالعبودية وان كانت لغة بلدة الزوج دون المرأة  
فذلك بل الظاهر ان لم تكن لغة بلدة من البلدان لا يكون جوابا رجل قال لامرأته ترأسه طلاق يقع الثلاث  
لان هذا بمنزلة قوله عطيتك ثلاثا تطلقا لا ترى انه لو قال اخرجك هذه الثوب كان هبة وكان بمنزلة  
قوله عطيتك كذا هذا وكذا لو قال هذا طلاق ترا لو قال من ترأسا لادام يقع وان لم ينو الا ان يوي  
التفويض اليها ولو قال لها لك الطلاق يقع عندك ان نوى ولو قال عليك الطلاق ان نوى يقع وكذا  
العق المثلثان في النسخ ولو قال بالفارسية تو طلاقا يقع وكذا لو قال لها تو طلاقا باشا وسه طلاقا باش  
تطلق من غيرية ويكون يعني الشيخ الامام الاساذ طهر الذي يخلو به وفي باب السنين تطلق من غيرية امرأة  
قالت لزوجها طلاق ده فقال ادمت يقع وكذا لو قال له طلاقا بغير ادم ولو طلبت الطلاق من زوجها  
فقال چون في طلاقه اده شد وقال ما عنت به الطلاق يصدق في مجموع التوازل امرأة طلبت الطلاق  
من زوجها فقال تو خوي طلاقا كرمي ان نوى يقع وفي المحيط رجل اتم امرأته برجل ثم رأى ذلك الرجل  
في بيته فغضب فقال زن غر طلاقا ادم قيل يقع اذا نوى وقيل بالوقع من غيرية رجل قال لخدمه وقع  
امرأته بسوء ويسعوك في تفريقه جلدان كدبت به بطلاق كرمي بغيره طلاقا كرمي بغيره الطلاق عليهما  
رجل قال لطلقت امرأة طالق ثم قال لم عن امرأتي صدق سئل ابو نصر عن رجل قال لامرأته ان اشتريت امة او تزوجت  
عليك فانت طالق واحدة فقالت لا ارضى بطلقه واحدة فقال انت طالق ثلاثا ان لم تررض واحدة قال هذا  
الكلام يراد به الشرط ويراد به لا ابتداء فلا يقع في الحال شيء ولو قال انه ترأسا لادامه است وانه يحتاج  
ورفي بالطلاق الثلاث امرأة قالت لزوجها في غضبي كان ما في يدك في يدي استقدت نفسي ثلاثا فم  
الزوج لم ائو الطلاق فقال الزوج الذي في يدك فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج قولي مرة  
اخرى فقالت للمرأة طلقت نفسي ثلاثا ثم قال الزوج لم ائو الطلاق لا يصدق وتطلق ثلاثا بقولها طلقت  
نفسه ثلاثا بعد قوله قولي مرة اخرى كانه قال لها قولي طلقت نفسي ثلاثا ولو لم يقل الزوج قولي مرة اخرى صدق  
الزوج المسائل في الفتاوى للصغيري رجل قال لامرأته ترأسا لادامه خمسة الفا طلاقا وي  
تأخر وطلاقا وذلك عن الشيخ الامام الجليل في كتابه في الفصل انه يقع وان تعهد وقصد ان لا يقع ولا يصدق  
قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل ان يلقطه وقال ان امرأتي تطلقني الطلاق ولا ينبغي لي ان اطلقها

باللفظ بها قطعها ولفظا وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق بين اجماع  
والجاهل كما هو جواب شمس لائمة الحلواني ثم رجع الى ما قلنا وعليه الفتوى وفي نظم الزند روي قال الرابعة  
عشر مفعلا اذا اضيف اليه الطلاق يقع انت طالق جسدك ونفسك وجسدك ورقبتك ورأسك وروحك  
وفرجك وبضعك وظرك ودمك والخمار في الدم والظفر ان لا يقع واجمعوا انه لو صاف الطلاق الى الجزاء لكان  
يقع وكذا العتق واستك طالق لقوله فرجك طالق بخلاف الذبر وفي النسخ وفي اضافة الطلاق الى رأسها لو قال  
الرأس منك طالق او قال هذا العضو منك ووضع يده على رأسها لا يقع وفي نسخة شمس لائمة الحلواني لو قال  
لها رأسك طالق ونوى اقتصار الطلاق على رأسها لم يبعد ان يقال انها لا تطلق وان اراد بقوله يدك ورجلك  
طالق عمادة عن جميع البدن كان لنا ان نقول انها تطلق وفيما سوى هذه الالفاظ ان كان جزء لا يستمع من  
قوله سنك او برأقك وغيره ما لا يقع الطلاق وفي الفتوى الصغيرة امرأة قالت لزوجها مالك امرأة اخرى فقال  
الزوج كل امرأة لي في طالق لم تطلق هذه المرأة بخلاف مسألة ذكرها في الجامع الصغير صورة امرأة قالت لزوجها  
انك تزوجت علي فقال كل امرأة لي في طالق ثلاثا فطلعت المخاطبة وعن من لا تطلق المخاطبة وبهذا اخذ  
بعض المشايخ منهم الامام الشافعي وفي المحيط ولو قيل لرجل ان لك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي  
في طالق لا تطلق هذه بخلاف مسألة الجامع الصغير وفيه اذا قالت لزوجها ترديدان تزوج علي وقال الزوج  
كل امرأة تزوجها في طالق فطلق المخاطبة ثم تزوجها تطلق وفي فتاوى النسخ رجل قال لامرأته بعد ما  
قالت له في حقك وقعت بينهما من باقوني باسمك كبريا شمس بسنت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقالت في شمس  
يقع الثلاث وعلى هذا رجل امة ابوه لاجل امرأته فقال الابن اكرت اخوتك شمس مش سبه طلاق فقال لا  
مراخوش است وهو نظير مسألة الشتم والمجازاة حتى لو لم يقل بس يكون تعليقا والمثلثان لا تشتمان قوله  
لها اكر من اخواتي ترا طلاقا فقالت في حقهم لا تطلق لان هذا تعليقا بالارادة وانما المراد بان لا يوقع عليه  
فتعلق بالاخبار وقوله بس ادمت تحقيق **جسدي** في العدة وفي الفتاوى رجل طلق امرأته ثم قال لها طلقتك  
او طلاق ادم ترا يقع لها ثانية ولو قال قد كنت طلقك او طلاق اده ترا لا يقع ثانية وفي المحيط لو قال  
نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين وقعت المسئلة بين خارا واقى بعضهم بوقع الواحد لا  
الرأس نصف الاعلى وبعضهم غير الاضافتين لان الفرج في الاسفل اذا قالت المرأة لزوجها طلقه وطلق  
وطلقني فقال قد طلقك يقع ثلاثا نوى الزوج الثلاث او لم ينو وان قالت بغير حرف العطف ان نوى ثلاثا  
فثلاث وان نوى واحدة او لم ينو شيئا فهي واحدة وفي النسخ في الوجه الثالث يقع الثلاث وان لم يذكر حرف  
العطف ولم يشترط النية ولو قال طلقك ثلاثا فقال انت طالق يقع واحدة ولو قال قد طلقك يقع الثلاث



وكذا لو قال فقلت ولو قال تزني فقال قد فعلت طلق ايضاً عندهم قيل رجل طلق امرأته ثلاثاً قال نعم  
القياس يقع الثلاث ولكن استحسني اجعلها واحدة وسئل ابو سفيان عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فقال  
هذه ثلاثة لزمه الثلاث وان لم يذكر الطلاق في مقدمتها والمسئلة بحالها وقوله هذه ثلاثة لا يجب  
اذا لم ينو في فداوى النسف لو قال المرأة دست بازداشتم بيل طلاق فقالت امرأة بازداشتم ما يشهد  
فقاله دست بازداشتم بيل طلاق وكذا ثلاثاً بغير ان قال ثانياً وثلاثاً دست بازداشتم او دست بازداشتم ام شك  
انه اجاب يكون الواقع هو الاول فيكون واحدة اما اذا قال دست بازداشتم او دست بازداشتم يقع الثلاث  
ولو قال عنيث بالثانية والثالثة الاجار صدق ديانة لا قضاء واصل هذا في طلاق الاصل رجل قال لامرأة  
وقد دخل بها انت طالق او قال انت طالق وطالق او قال قد طلقك قد طلقك او انت قد طلقك  
او انت طالق طالق وقال عنيث به التكرار صدق ديانة لا قضاء اما اذا قال لها انت طالق فساله انسان  
ذا قلت قال قلت هي طالق او طلقها فني طالق واحدة وفي الفتاوى لو قال لامرأة انت طالق ثم قال الناس  
زف بر من خرم استان عنيث الاول ولائته له فقد جعل للرجعي بيا وان عنيث في ابتداء فني طالق آخر  
باين وفيه ايضا لو قال لامرأة انت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث هو المختار وقال الفقيه ابو جعفر شتان  
وهو شبه ولو قال لا كثير ولا قليل يقع واحدة ولو قال لها انت طلاق او عامة الطلاق ولم ينو شيئاً يقع  
شتان ولو قال كل الطلاق يقع واحدة ولو قال لها انت طالق اكثر الطلاق يقع الثلاث في المدخلة وفي الاصل  
لو قال لامرأة انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة ومربع تطليقة يقع الثلاث في المدخلة ولو قال نصف  
تطليقة وثلاثاً وسدسها يقع واحدة ولو قال نصفها وثلاثاً وسدسها يقع شتان قال شمس لا يمة الشري يقع  
واحدة في الرجعي وفي الفتاوى رجل قال لامرأة انت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً ان كان السكوت لانقطاع  
النفس يقع الثلاث وان كان لا لانقطاع النفس لا يقع الثلاث ولو قال لها انت طالق فيقول بعد سكت  
قال ثلاثاً يقع الثلاث قال الصدوق الشهيد يحتمل ان هذا قول من بناء على ان من قال لامرأة انت طالق ثم  
قال جعلتها ثلاثاً اصح عنده ولو قال لها ادست بيل طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق يقع  
الثلاث وان لم ينو يقع واحدة ولو قال لها تراي طلاق وسكت ثم قال ودو يقع الثلاث وقاله وغيره  
وان نوى العطف يقع الثلاث وان لم ينو يقع واحدة ولو قال لها انت طالق واحدة فقالت المرأة هذا فقال  
الزوج هذا ان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً لا يقع شيئاً وفي المحيط لو قال تراي طلاق كرجعي  
كسي راد هي ودوسه يقع الثلاث عند وجود الشرط قال الامام القاسم يقع واحدة وفي التجسس رجل قال لامرأة  
انت طالق ان دخلت الدار ثلاثاً اطلق ثلاثاً اذا دخلت الدار وبمثلة لو قال انت طالق ان دخلت الدار عشراً اطلق

حتى تدخل الدار عشر مرات فاذا دخلت عشر مرات لا يقع طلاق واحدة في الاصل لو قال لها انت طالق  
فامسك علي فم رجل فلم يقل شيئاً او مات الزوج قبل ان يقول ثلاثاً فانه يقع واحدة ولو قال تراي طلاق  
اي طلاق او لغيره واست يقع واحدة ولو قال لها انت طالق كل يوم يقع واحدة عند الثلاثة وان نوى  
الثلاث فثلاث ولو قال لها انت طالق في كل يوم يقع ثلاث تطليقات في كل يوم تطليقة بالاجماع ولو قال  
انت طالق مع كل تطليقة قائماً اطلق ثلاثاً ساعة خلف هذا في ايمان مجموع التواريل رجل قال لامرأة قل للدار  
بها كرتون ويوت بيل طلاق ودو طلاق دست بازداشتم يقع ثلاث ولو لم يقل دست بازداشتم يقع واحدة  
هذا في ايمان الفتاوى وما تقدم في آخر باب الباء وما تقدم في طلاقها وكذا لو قال كرتون داري كرتون  
بيل طلاق ودو طلاق وسه طلاق فم رجل فم اطلق واحدة ولو قال ابي ودوسه طلاق ثم تفرج جميع  
الثلاث وتام هذا في خزانة الوقعات **جس** في البايين والرجعي وفي الزيادة في الباب الثالث من كتاب الطلاق  
الذي يلحق البايين لا يكون رجعيّاً والصريح يلحق البايين وان لم يكن رجعيّاً وفي التجديد لطلاق على ما كان الخلع غير  
ان بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بيا ولو الطلاق على عوض لا قيمة له بطل العوض وبطل الطلاق جميعاً قال  
ومن جملة تلك الصور ما ذكره الفتاوى الصغرى لو تزوج امرأة على طلاق ضرتها او وقع الطلاق عليها وبطل رجعيّاً  
وفي الفتاوى امرأة قال لها زوجي بعد طلاقك الطلاق برئني عن كل حق لك علي فقالت ابرأك عن كل حق  
للنساء على الرجل فقال الزوج في فوره ذلك طلقك واحدة وهي مدخولة يقع واحدة بآية امرأة قالت لزوجها  
طلقني على ان اذهب من عن ولدي ففعل فابت ان تطلق رجعي ولا شيء عليها ولو قال لها ان طلقك تطليقة  
واحدة فم باين وثلاث وطلقها فم رجعي المستثنان في المتن اذا اطلق الرجل المرأة تطليقة وقد دخل بها اتم  
قد جعلت تلك التطليقة بآية فان قال في العدة فم بآية عند رجوع والعدة من يوم طلقها رجعية ولو جعلها  
ثلاثاً وفي العدة عند رجوع لا يكون ثلاثاً وعند رجوع لا يكون بآية ولا ثلاثاً وفي الفتاوى الصغرى  
لو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال قد جعلت تلك التطليقة بآية او ثلاثاً قبل ان تدخل الدار فان  
القالة لا تلزم من قبل ان الطلاق لم يقع عليها ولو طلق امرأة رجعية ثم راجعها ثم قال قد جعلت تلك التطليقة  
بآية لا يكون بآية رجل قال لامرأة بيل طلاق دست بازداشتم الطلاق رجعي ولو قال بيل طلاق دست باز  
داشتم باين هكذا ذكر الصدوق الشهيد في باب الباء وفي فتاوى النسف قال وجد الجواب على عكس هذا دست بازداشتم  
باين ودست بازداشتم رجعي فيكون هذا سهو من القلة قاله وفي فوايد شمس لا يمة الاستاذ لو قال لامرأة تراي  
بيدك لكي تطلق نفسك او تطلق نفسك او حتى تطلق نفسك فطلق نفسك فم باين ولو قال لها رسيه امرؤ  
بدست تو فها دم بيل طلاق فم رجعي كما لو قال امك بيدك في تطليقة **جس** في الطلاق للضاق والعقود الستة



وفي الفتاوى رجل قال هل ينكره ويراد ناسي في طلق لم ينوشأ او نوى على امرأة تترجها يقع على كل امرأه  
تترجها ولا يقع الطلاق على التي عنده كذا اختيار الفقيه ابو الليث ولونوى الحالية واستيفدها تناولها  
وما يستفيد ولونوى الحالية دون ما يستفيد قال الصدق الشهيد لم يذكر واحد من المشايخ في هذا شيئا والظاهر  
انه تناول الحالية وما يستفيدها ولو قال هل ينكره ويراد ناسي في طلق فهذا الاول سواء وهذا الظاهر تناولها  
يستفيدها وكذا قوله بوجه بائد وقوله وباشدا كذا قوله بوجه بوجه لا يجعل فاضلا في فوايد شمس سلا  
محمدا وزجدي في باب النسيان جعل فاضلا والفتوى على انه لا يجعل فاضلا كقوله نت خسر وعيق ان شاء الله لا يجعل  
احدهما فاضلا وضح لا يستأنف لاختلاف اللفظ كذا ههنا ولو قال الامر بالمردوخلة انت طالق للمستهة فالنسيان يقع  
في طهر لا جامع فيه ولا جامع في حيض قبله ولا طلاق فيه ولو جامعها الزوج في حيضها قبل ان يظهر لم يطلق اذا طهرت ثم طهر  
ما ذكره من يدل على انه يطلقها متى طهرت من الحيض واختار بعض مشايخنا تأخير الطلاق الى اخر الطهر ليكونا بعد عن  
نظير العدة وهو رواية سريعة فلو حاضت وطهرت فقال كنت جامعك في حيضك وانك في طهر الطلاق واقع  
لا يصدق هو فيما قال ولو قال في الحيض يسمع وكذا في الايلة لو قال في المدة جامعك يصدق وبعد من المدة  
لو قال لا يصدق وفيما وراء هذا الفصلين ومسئلة الكفالة يصدق وضوء مسئلة الكفالة ياتي في كتاب الكفا  
وفي مسئلة الايلة هذا اذا لم يكن الشرط مصرحا فان صح فقال ان لم اتركك اربع اشهر فانت طالق باين القصد  
اربع اشهر قال كنت خيرا في المدة فالقول قوله هذا في شرح الجامع الصغير للصد الشهيد في كتابه يان في التفسير  
بالعق وفي الزيارات وكما في الطلاق في الحيض الذي يصدق فيه المرأة لو قال الامر ان طلق ان لم اجامعك في  
حيضك فقال بعد ما حاضت وطهرت فجامعها في الحيض وانك في طهر المرأة فالقول قوله وحاصله فيما ذكرنا ان القول  
على صح الشرط وفي محصله قد نرى الزوج مع المرأة اذا اختلفا في وجوب الشرط فالقول في الزوج الا اذا كان  
الشرط لا يعلم الا من جهة قوله الامر ان اذا حاضت فانت طالق فقال حاضت وكذا في الزوج تطلق هي ولا تطلق  
الضرر وفي الجامع الصغير لو قال الامر ان كنت تحبين ان يعزبك الله بوجههم فانت طالق وعبدى عن قتال حاج  
وكذا في الزوج تطلق هي ولا يعق العبد وكذا لو قال ان كنت تحبين فانت طالق وضربك عنق فانت طالق كذا في الزوج  
ولو قال لها ان كنت تحبين بقلبك وهذا الاول لا يسمع وقاله هو ههنا لا تطلق ولا يعق العبد ويعلق حقيقة المحبة  
**جنس آخر في التوكيل وفي كتاب الطلاق** وفي طلاق الفتاوى لو قال الاخر لا املك عن طلاق امرأتي لا يصير وكذا  
ولو قال العبد لا املك عن البتة بصيرت امرأته قالت لزوجهما كاري كنهم واداشته فقال اسمها فقال طلقت  
نفسى ثلاثا لا يقع والقول قوله وكذا لو قال الاخر لا املك فاقضها خلف الرجل ان يقضيها فقال حاجتي ان  
تطلق امرأتك له ان لا يصدق امرأته قالت لزوجهما من وكل تهسته فقال هستي فقال طلقت نفسى ثلاثا قال الزوج

توب من حرام كشي ما ارجل ابايد بكون ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدة يقع واحدة رجعية وان نوى النكاح  
دون العدة يقع واحدة باينة وهذا عندنا اما عند حقه فينبغي ان لا يقع شي كالوكيل بالرجعة اذا طلق ثلاثا  
المسا في الفتاوى وسئل ابو بكر عن رجل قال امرأته من حرامه تريد ان اخلص من زوجك قالت نعم فذهب الزوج  
وخلفها من زوجها ثم رفقته عند فبلغها فلم يرضى وقال ان قلت المرأة لم ارد بذلك هذا النوع من التخلص القول  
فوها وفي المحيط سئل عن رجل سأل عن رجل قال غير طلق امرأتك فقال لك الغير الحكم لا فقال ان كان الحكم والامر  
طلقتها قال لا تطلق وكل رجل في الطلاق فطلق في حالة السكر وكله وهو كذا يقع وان وكله وصاح فسكر  
طلق لا يقع هكذا حكى عن فتاوى شمس السنية وفيه هذا اذا كان الطلاق على ما في الطلاق بغير المال ويقع على كل حال  
قال للوكيل طلق امرأتك بن يدي اخي وطلقتها من غير حضرة الا يقع فهو كقوله طلقها بين يدي الشهود وقدر مشهورة  
وقعت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل امرأتك تفضل يسنا فان جرى هذا الطلاق فله ان يطلقها في فتاوى  
اولياء المرأة اذا طلبوا من الزوج ان يطلقها فقال الزوج لا يبيعها ما تريد في فعل ما تريد وخرجت طلقها ابو ابي طلق  
ان لم يرد الزوج التقويض ويكون القول قوله انه لم يرد بالتقويض انطلق الى فلان حتى يطلق صار فلان وكذا في  
وان لم يعلم هذا في الاصل وفي الزيادة ما يدعي على انه لا يصير كذا قبل العلم ثم اذا صار وكذا اذا ادعى المرأة عن الاطلاق  
الى فلان لا يصير فلان مغرولا قبل العلم بالبيع اذا قال غير خواهي فان طلاقهم فقال خوامهم فقال ادش قبل  
مسلتان احدهما ان يقول ادش طلاق ففي هذه المسئلة يقع تطليقة واحدة والثانية ان يقول ادش طلاق  
ففي هذه المسئلة لا تطلق اصلا وهو قياس قول حقه وفي الفتاوى الصغرى رجل وكل امرأته بطلاقها لا يملك غيرها  
**وما يتصل بهذا كتاب الطلاق** وانها في آخر جامع الصغير اذ كتب الرجل الامر ان اذا جاءك كتابي هذا فاطلق  
فوصل الكتاب الى ابنته فزقه ولم يدفع اليها ان كان الاب هو المتصرف في عموم امرها اذا وصل الكتاب اليه في بلدها  
وقع الطلاق وفي طلاق الاصل في باب طلاق الاخر من الكتابين من الاخر الصحيح على ثلاثه اوجه ان كتب على وجه  
الرسالة وهو ان يكتب على حقيقة مصدق او يثبت له باقراره وبنيته في كتاب الخطاب او قال الصحيح والاخر  
اذ لم ينفى الطلاق لم يصدق في القضاء وذكر في المسئلة في موضع ان يدبر وفي موضع آخر لا يدبر وان كتب على  
شي ليس بين عليهما امرأته طلق او عبد حر ان نوى صحت والا فلا ولو كتب على الهواء او على الماء لم يقع به شيء وان  
نوى هذا في شرح الشافعي وفي نسخة الشيخ الامام شمس السنية في نسخة اخرى اذ كتب امرأته طالق في طلق سواء بعث  
الكتاب اليها او لم يبعث وان كان المكتوب اذا وصل اليك كتابي فانت طالق فاما يصل اليها لا يقع فان ندب على  
ذلك فنجي ذكر الطلاق من كتابه وترن ما سوى ذلك وبعث الكتاب اليها في طلق اذا وصل اليها الكتاب في محو  
الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذ بعث منه ما يسهل كتابة او رسالة فان لم يبق هذا العذر لا يقع وانما الخطو



كلمها وبغضها اليها لم تطلق لانه وصل اليها النكاح لو نكح الزوج الكتاب فالت عليه البينة انه يكتب  
بينه وبينها في القضاء الكتابة على نوعين من سق وغير سق ونفق بالمسوق ان يكون مصداقاً على مثل  
ما يكتب الى الغايه غير المسوق ان لا يكون مصداقاً وهو على وجهين مستبينه وغير مستبينه فالمستبينه ما يكتب  
على الصيغة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقرأته وغير المستبينه ما يكتب على الهوى والماء وشئ لا يمكن  
فهمه وقرأته ففي غير المستبينه لا يقع الطلاق وان نوى ان كان مستبينه ككلمها غير مسوق ان نوى الطلاق يقع  
ولا فلا وان كانت مسوق يقع الطلاق نوى ولم يوثق المسوق لا تخلو اما ان رسل الطلاق بان كتبها بعد نكاح  
طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان على طلاقها ينجي الكتاب بان كتب انما  
كتابي هذا فان طالق فالم ينجي الكتاب لا يقع وان كتب اذ اجد كتابي هذا فان طالق وكتب بعد ذلك خارج في  
الكتاب فقرأ الكتاب ولم تقرأ يقع الطلاق وفي الفتاوى رجل كره بالزوج الحبس على ان يكتب طلاقاً مرة  
وكتب فلانه ثبت فلا نكاح لا تطلق امرأته لان الكتابة من الغايه كخطاب من الخاص بحكم الحاجة ولا حاجة هنا  
وان كتب الجرح ولا ثم كتب بعدها اذ اجد كتابي هذا فان طالق فجاءها الكتاب طلق ولو كتبه وسط الكتاب  
اذ جاءه كتابه وكتب بقرعة وبعد خروج ثم على الطلاق وتبرأ ما قبله طلق وان محام قبله والكثير وترك الطلاق  
لم تطلق وفي المسئلة ان كتب كتاب الطلاق ثم نسخه في كتاب آخر او غير حتى كتبه لم يل هو فاتها الكتاب بان طلق  
تطبيقاً فيما بينه وبينه يقع وحده وكذا لو كتب من رجل آخر كتاب الطلاق لامرأته وقرأه على الزوج فآخذه  
الزوج وختم عليه وقال ذلك الرجل بعث بهذا الكتاب الى امرأتك فبوتره كتابه ولو كتب انت طالق الله تعالى  
ان كتب موصلاً لا يقع وان كتب مضموناً يقع **وما ينصل بهذا مسائل المجازات** وفي فتاوى الصغرى امرأة قالت  
لزوجها اي قطبان فقال الزوج لها كمن قطبان لم تطلقا فقلت نضر بن يحيى ومحمد بن سبله قال احدهما على  
المجازات فيقع وقال الآخر هو على الشرط وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن بشرط البينة ان نوى المجازات هي المجاز  
وان نوى التعليق فعلى التعليق ثم قال ان هذا في حله الغضب لا غلبته على المجازات وعليه الفتوى وفي الفتاوى  
الصغرى وعلى هذا لو قال امرأته كسر دباي من زري زري دمت سبه طلاقاً يعني ان يقع ان لم يوثق بالتعليق  
وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها اي دوزخي فقال كمن دوزخي لم تطلقا ونوى التعليق لا تطلق  
لان المسلم لا يكون جهنمياً وعلى هذا حكاية هرون الرشيد مع امرأته رجل قال لامرأته ان تشمتي فاطمات  
فلعنته تطلق ولو قال ان تشمتي فانت طالق والعنتى فانت طالق فلعنته قال محمد بن سبله يقع تطبيقاً وقوله  
يا حاربا الله يا جاهل ليس بشئ كنهها حيا حتى لو ضربها بذلك لهد ذلك وفي عمدة الفتاوى لا يبارك الله ليس بشئ  
قاله وقد بلغت في ايراد هذا النوع من المسائل في خزنة الوقفات وفيها تفسير القطبان وغير ذلك وبعض هذا

النوع في كتاب اليمان في آخر فصل الكلام ولو نوى التطلق فيما ذكرنا من المسائل فلا بد من حقيقة فتقول تفسير  
القطبان ان يكون عالماً بفجور امرأته واضيابه وقيل ان يكون عالماً بفجور محاربه راضياً به وقيل ان يبعث التليد  
الكبير اليها او يجليها مع الغلام البالغ وكذا قال لها ان علمت اني قطبان فانت طالق لا تطلق لم تقل علمت  
وتكلم في تفسير السفلة عنج به ان المسلم لا يكون سفلة وعن س السفلة الذي لا يبالى اقال وما قيل من وجوب  
الضم والسم وعن س الذي يلعب بالحكم ويقامر وعن خلف بن ابيج الذي يرفع الزمة من الدعوة لكن هذا في  
موضع لا يعاد وما اذا اعتاد ولا بان كافي يار كستان وفرغانة وقيل هو الضملي وقيل الذي يختلف الى  
باب القاضى وقيل هو الذي يطعم اهله خبر الشيعر مع الامكان ولم يبق في موضع لم يعاد واو قيل هو الحائك الجاح  
والدباغ والفتوى على قولج به اما الكرخي من يستمر به ويضلل عنه وهو ضعيف في رأيه وقال بعضهم من  
امرأة خفيفة فاراد ان يتزوج عليها اخرى وابله ريش ان يكون لحينه طويلاً جاوزت الحد حتى صار غاراً  
له ورعنا ريش من فيه نزع حماقة مع البله هكذا قال شمس السلام الحواني به وقال من من له حية وله غار  
قال به هذا في عرفهم ما في عرفنا ليشترط ان يكون لحينه بيضاء وله صدغان وفي حيت عن شمس السلام لا وزجرت  
انه قال لا يمنع امرأته عن كشف الوجه عن غير المحارم وفاقوا نذر عنه ان المسلم لا يكون نازحاً امرأته قالت  
لولدها يا بلانية زاده فقال الزوج ان كان بلانية زاده فانت طالق ثلاثاً واراد به التعليق لم تطلق الحكم وان علمت المرأة  
انه من الزنا وقع الطلاق عليها ولا يسعها المقام معه وتكلم في تفسير الكوسج والاصح انه ان كان لحينه خفيفة فهو كوسج  
وفي عرفنا الكوسج من كانت شعور لحينه على الذقن ذو الحذيين وكانت على الذقن والحذيين لا انها طافات متفرقة  
وان كانت شعور الحذين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف الحية وليس كوسج والياس الذي لا يمدى الى الخمر  
ولا يميل الى الرشد امرأة قالت لزوجها لا طاقه لي بالكون معك جايعة فقال لها الزوج ان كنت معي جايعة بواقي  
منزلي فانت طالق ان لم يكن جايعة من غير صوم لا تطلق يعني ان كان قصد التعليق امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني  
ولا تحلف الثقة فغضب الزوج فقال ليس هذا كما اعظمما يحتاج الى الغضب فقال الزوج ان لم يكن عظمماً فانت  
طالق واراد به التعليق ان كان الزوج ذاق خمر كانت هذه الشكاية اهانة له لا يقع عليها الطلاق وان كان ذاق  
يقع رجل قال لامرأته ان اغضبتك فانت طالق فغضبها ان ضربته في شئ ينبغي ان يؤذيه لم تطلق لان هذا  
موضع الغضب جل قال لامرأته ان لم اقل عند اخيك بكل شئ في الدنيا عندك فانت طالق فهذا يقع على ثلاثة انواع من  
البقي والفالج فاما قال ذلك عند الاخ تحق شرط البني فبني ان يقول الاخ من سمعته انما قلت ذلك لاجل الميز  
وهي برئة من هذه الاشياء رجل قال لامرأته ان لم تكوني على اهون من التراب فانت طالق ان اسماها بها اسماً ينعقد  
افراطها لا تطلق المسائل في الفتاوى رجل قال لامرأته ان لم اشبعك من الجاع فانت طالق ان جامعها ولم يبارقها



حتى انزل لا تطلق ولو قال المرأة ان لم يكن فرجى احسن من فرجى فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى احسن  
من فرجى فعلى كذا ان كانا وقت ما قال الزوج قائمين برتب المرأة وحسن الزوج وان كانا قاعدين برالزوج وحسن  
المرأة هذه المسائل في الفتاوى ايضا وفي كتاب القضية وفي كتاب زين رجل قال المرأة ان لم يكن ذكرى اشدين  
الحد يد فانت طالق لا تطلق لانه لا يتقصد بالاستعمال سكران قال المرأة ان لم يكن فلان وسع دبر امك فانت  
طالق فهذا مما لا يوقف عليه فلا يقع الطلاق ولو قال المراتب له او سكران فرجاني طالق يقع على العجفاء وقال  
الشيخ الامام المظهير الذي لم يغني عن يقع على اربعة احوال لم اطلق كذا في هذا على المبالغة في الجمع  
بالغ برتب عييه وفي مجمع النوازل سئل شيخ الاسلام عن قال الآخر غضب اكرم من راي روي كنتم فكذا قال هذا على  
الاساءة في معارف اللسان بفعل ما يستلزم اساءة ولا يقع على الاساءة المشروعة لقوله وجره سيئة سيئة مثلها  
سئل نجم الدين عن قال المرأة اي عزمي بدت ثم قالت امرأته بعد ذلك شتمتني يوم كذا فقال الزوج اكرم من يدي  
تراخا روي كرهه لم فكذا فقال لا يثبت شتم امرأته على هذا الوجه شتم لا يثبت **الفصل الثاني في الكفريات وهو**  
**مشمول على الجائز** الاول في الحلال والحرام الثاني في قوله داره كبر الثالث في انكار النكاح الرابع في قوله ترا  
يكى اوسه الخامس في الامر بالذهاب السادس والسابع في متفرقات الكفريات **الحين الاول** في الحلال والحرام  
وفي شرح الشافعي اذا قال الرجل لامرأته انت على حرام وذلك في غير حال مذكورة الطلاق ان نوى به الطلاق كان  
طلاقا باينا وان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى شيئا لا يصح الا اذا كانت امة وان نوى الظهار كان ظهارا عندنا  
وان نوى اليمن ولم ينو شيئا فهو باطل وان نوى الكذب فهو كذب ظاهر الرواية وعلى هذا القول حرمك على اوم  
يقول على وانت محرمة على او حرام على او لم يقل على او قال انا عليك حرام او محرم او حرمت نفسي عليك ويشترط  
قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في البيوع بخلاف  
نفسها قال وهذا جواز المتقدمين اما عندنا في كبر الاسكان واني بكر بن سعيد طلاق بغير نيته وفي المحيط اذا  
قالت زوج انت على حرام وقالت انا عليك حرام كان عينا وان لم ينو كما في جانب الزوج حتى لو كنت زوجا حاش  
وتزويها الكفارة وفي الفتاوى اذا قال المرأة انت على حرام والحرام عند طلاق لكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق قال  
الشيخ الامام المظهير الذي لم يغني في لا اقول لا يشترط نيته لكن جعلنا وباعرفا وكذا في قوله هرجه بدت  
راست كيرم برمن حرام لا يصدق انه لم ينو ولو قال هرجه بدت راست كفته ام بنزله قوله كيرم ولو قال هرجه  
جبر كيرم قال في مجمع النوازل لا يكون طلاقا وان نوى ولو قال هرجه بدت راست كفته ام لا يكون طلاقا لان العرف  
في قوله كيرم ولا عرف في قوله كفته ولو قال هرجه بدت كيرم ولم يقل راست او جب فهو بنزله قوله هرجه بدت  
راست كيرم ولو قال كل على حرام او هرجه من حلال است برمن حرام قال في الفتاوى الصغرى لا بد من نيته قال في المحيط

فان نوى اليمن ولم ينو شيئا كان عينا وينصرف الى الطعام والشراب لا يدخل فيه امرأته الا بالنية استحشا هكذا  
قال في بعض مشايخ بلج انه قد دخل امرأته بغير نية ثم على قولهم اذا نوى امرأته حتى دخلت فيه لا يخرج الطعام  
الشراب من اليمن فيجوز ان يدخل وحدها اذا تناول شيئا من الطعام والشراب جئت وانقض حكم عييه حتى لو قرب  
امرأته بعد ذلك لا يثبت وليستوى ان تناول شيئا قليلا او كثيرا بخلافه اذا اخلف لا يأكل هذا الطعام وذلك  
تماما لستوفيه واحدا لا يثبت ما لم يستوف جميع ذلك وكذا لا يدخل القياس الا بالنية واذا دخل لا يخرج الطعام  
والشراب لو نوى الطعام والشراب فهو على ما نوى ولو نوى الطلاق في نسيائه واليمن في نعم الله فهو طلاق  
ولو قال حلال اريد برمن حرام او حلال الله على حرام لاحاجة الى النية هو الصحيح ويكون طلاقا باينا واختلفت  
في الثالث ولو قال انت معي في الحرام بنزله قوله انت على حرام في باب الواو وفي فتاوى النسفة ولو قال حلال المسلمين  
على حرام بنزله قوله هرجه بدت راست كيرم برمن حرام قال في القاضى الامام الاستاذ لا يصدق على ترك النية  
في الكل الا في قوله هرجه حلالا كرهه است خذني من رجل برمن حرام وفي الفتاوى لو قال المرأة انت على حرام او حلال  
الله على حرام فمذا على ثلثة اوجه اما ان كانت له امرأة واحدة او اربع نسوة او لم يكن له امرأة وان كانت له امرأة  
واحدة فقد ذكرنا وان كانت له اربع نسوة طلقت كل واحدة تطليقة وكذا بخلاف الصريح فان من قال  
امرأتي طالق وله امرأتان او اكثر يقع واحدة وعليه البيان وسياق في كتاب اليمان في آداب اليمن في الطلاق  
وان لم يكن له امرأة يلزم الكفارة وفي فتاوى النسفة لا شيء عليه اذا حلت وفيما اذا كانت له اربع نسوة حكم  
فتاوى تشمل الاسلام لا وزجدي والامام المسعودي الكشاني انه يقع الطلاق على واحدة منهم والبيان  
الى الزوج وهو الاشبه وفي ايمان مجمع النوازل سئل الامام النسفة عن قال الآخر حلال خذني برمن حرام كره  
من اين نزلت روي بنو نمانم سعه كرد وتوانست سدن فكتب چون سس سو كذيك روزايد سو كند  
طلاق شود رجل قال الآخر هرجه بدت راست كيرم برمن حرام كرهه فقال الرجل هر باره باره  
فعل ذلك الفعل يقع واحدة ولو قال هر باره لم يقل اربعه الثالث ولو قال انت على حرام الف مرة يقع واحدة  
سئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجها حلال خذني برمن حرام قال اري اين زن بر من حرام شود فقال شود  
وعن شيخ الاسلام لا سيجابي ينبغي للفقهاء ان ينظر في سؤال السائل في كل موضع يشترط نيته ان قال قلت  
كذا هل يقع كذب نعم ان نويت وان قال كم يقع كذب واحدة ولا يغير من النية وان حسن في فتاوى النسفة رجل  
قال حلال الله على حرام وما اخذت بيمينتي على حرام ان كنت فعلت كذا او قد فعل يقع واحدة نوى ولم ينو خولة  
او غير مدخولة قال في هذا يوافق ما تقدم فلو قال ان فعلت كذا فحلال الله على حرام ثم قال بعد ذلك لا  
اخران فعلت كذا فحلال الله على حرام ففعل احدهما حتى يقع طلاقا بين ثم فعل الآخر قال الامام المظهير الذي ينبغي



ان يقع كالوكان انما معلقا دون الاول قال به وهذا بخلاف ما تقدم ولو قال ان فعلت كذا هرجه بدست  
كبر من حرام قبله هرش كه بزني كني قال نعم ففعل ذلك المفعول ثم تزوج امرأة تطلق ولو قال ان  
وهرش كه بزني كني مريض ههنا لا تطلق لان قوله هرجه بدست است كبر من منجزة والثنا معلق فلا يصح العطف  
عليه وان عني الوصل وفيه تسديد عليه مع هذا لا يشك ان عطف على الباطل لان الاول طلاق فخر ولا امرأة له  
واقى شمس السلام انما تطلق اذا تزوج وفعل كذا لا يفكر كذا ولو قال كل امرأة لي يكون في المسئلة ان في مجموع  
فهي طالق ان فعلت كذا او امرأة له ونوى امرأة يتزوجها يصح ويكون بمنزلة قوله كل امرأة لي يكون في المسئلة ان في  
مجموع النوازل وفي الفتاوى لو قال المرأة ان تزوجك في لاله الله على حرام فترجها بطلاق وسياتي تمامها في كتاب  
الايمان ولو قال انخرجه هرجه بدست مست كبر من حرام ولم يكن له امرأة يكون يمينا الا اذا عني به التعليق بالترج  
في غير كنه قال ان تزوجت فاخذت يمينة فهو على حرام وفي المحيط لو قال انت على كذا فلان ليس بشيء ولو قال  
انت على كذا والخنزير او كان محرم العين فهو كقوله انت على حرام انهما اذا لم يوافقا خلتا هل يكون يمينا  
سئل نجم الدين عن قول جلال واحد على حرام وقال عني لجم الابل اطلقا من ثمة صبي قال ان شرب المسكر فخل  
امرأة ان زوجها طالق ثلاثا فترج حال صباه ثم تزوج بعد بلوغه لا تطلق ولا تسكن فلو سمعت صوته فقال  
دختر من برن حرام است بلك اليمين فقال الصبي اري حرام است برن هذا امر من محرمها والقول قوله امر  
به الوحيدة او الثلاث هكذا ذكر النسفة في قضاؤه وقد ذكرنا قبل هذا ما يخالف هذا وهو سئلة صاحب البرم قبل  
قياس تلك المسئلة ينبغي ان يقع وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين انه لا يقع رجلا قال المرأة ما من  
جاني كه بائنه شهران نوى بيع الطلاق وفي فتاوى النسفة هو رجل خلع امرته ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك  
توب من حرامى بدن خلع حرم عليه **جنس آخر** في قوله داده كبر وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجها طلاق ففعل  
الزوج داده كبر وكبره كبر او قال داده كبره باران نوى بيع ويكون رجعا وان لم ينو لا يقع ولو قال داده  
او كبره است نوى ولم ينو ولا يصدق في ترك النية قضاء ولو قال داده انكار او كبره انكار لا يقع وان نوى  
ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق داده كبر وبر ولا يقع اخرى الا اذا نوى الاثنين ولو قالت لا اكفر بالوحدة  
فقال وكبر ان نوى به الاثنين من الطلاق طلق ثلاثا هذا في فتاوى النسفة هو ولو قال لها بعد ما طلبت من الطلاق  
كفنه كبر لا يقع وان نوى وفي الفتاوى الصغرى امرأة قالت لزوجها ما من مدبر او دست باز دارا وطلق فقال  
الزوج داشته كبر او بار داشته كبر يستط النية في الكل لكن في طهارا طلقني رجعي وفي الباقي باين وفي مجموع  
النوازل لو قالت لزوجها ما من برن طلاقا ففعل الزوج ههنا كبر خلع المتأخرين والمختار انما تطلق ولو  
قال ههنا ولم يقل كبر لا تطلق ولو قال الخلع فخرج الخلع وسيا في فصل الخلع ولو قالت مر به كنهها

يله كبره كبر ان نوى بيع رجل تزوج امرأة فقيل له چرا كبري فقال كبره دانان كبره كبري وذا كبره كبري كبر  
اذ نوى وقيل لا يقع وان نوى به يفتي لان انكار النكاح فلا يقع على ما بينت ولو قالت مرا طلاق ففعل  
او كبره كبري نويين است جنين كبري فلم يقل شيئا وقامت لا تطلق امرأة قالت لزوجها ما من بك سو توبك سو  
ههنا كبري لا تطلق المسئلة في مجموع النوازل وفي فتاوى شمس السلام لو قال لها ما حلفت بطلاقك واكره  
ام خورده كبر او قال ان توتروا من من لا يقع شيء وان نوى ولو قال للمرأة اجبني خديستان من بزني ففعل  
داده كبر ان نوت وهنالك شدي صح وكذا في العتق وكل ما يكون فيه الجرح والهل سوء اما في البيع والاجارة  
يتعلق بالمال ان قيل ليجل مع هذه الدار من فلان او قل انتي فقال فرجته كبر وقيل فلان لا يصح وكذا لو قال  
لاخر في كذا فقال مقامه كبر لا يصح ولو قال لاخر كذا فرجته فقال كبر كبره ولو قالت لزوجها ما من  
من چرا آمدى كه من زن تو نيم فقال الزوج في كبر لا تطلق ولو قال الجبل باز داشته از تو نوى الطلاق قال الفتية  
ابو جعفر بيع واحدة بائنه فقال غيره بيع واحدة رجعية والاول صح وفي فتاوى النسفة لو قال لها ترا  
يله كبرم او هكردم او دست باز داشته او ترا داشته لا يقع ما لم ينو وكذا لو قال دست باز داشته او هكرد  
ونوى الطلاق في قوله رهكردم او يله كبرمت بيع واحدة بائنه وفي قوله دست باز داشته بيع واحدة رجعية  
واذا قرن الطلاق بهذه اللفاظ نحو ان يقول دست باز داشته بلك طلاق يكون واحدة رجعية ويكون العمل  
بالطلاق ولا يصح نية الشئ في الكليات **جنس آخر** في انكار النكاح وفي الفتاوى رجل قال لمرأته تورا  
چيزي نباشه ههنا خمسة الفا واحداهما ذكرنا اننا اذا قال لم يكن بيننا نكاح الثالث اذا قال الهالم اترج  
فلا يقع الطلاق في هذه اللفاظ الثلاثة وان نوى الرابع لو قال لا نكاح بيني وبينك ان نوى بيع الحاضر  
لو قال الهالست لبري عندهما لا يقع وان نوى وعند بيعه اذا نوى وفي الاجناس جمعوا انه لو قال لها لا نكاح  
بين وبينك ولا سبيل لي عليك يقع اذا نوى ولو قال نون من نكاح لا يقع وان نوى هو المختار وفي المحيط لو قال لم  
يوقيني وبينك شيء ونوى الطلاق لا يقع ولو قال الهالست لي امرأة ولم يوجهها لا يقع عند بيعه ولو قال لي  
غير امرتي في صا او خطه او فسخي النكاح تطلق اذا نوى ولو قال الهالي امرأة لا يقع وان نوى ولو قال والله  
لي امرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة ان كنت لي امرأة وهذا بالاجماع ذكر الامام الشافعي في نسخة  
الشيخ الامام نجم الدين النسفة في شرح الشافعي ولو قال الهالي امرأة لا يقع قال الامام الخالي رايت بخط والدي  
ان مع الحلف وبدون الحلف والمخاطبة والمعاينة ليست باجرة وليس امرأة سوى وقال في الفتاوى  
المعاينة لا يقع وان نوى بالاجماع وانما الاختلاف في المخاطبة وفي الفتاوى لو قالت له لست لي زوج فقال هو  
صدقت وهذا وما قال لست لي امرأة او لست لي امرأة ان دخلت الدار في قيس قولح وس يقع











انما يبرأ الرابع اذا خلع على امرأته المهر بعد الدخول ان كان المهر مقبولا لا يرجع عليها الا ببدل الخلع قولهم  
جميعا وان لم يكن مقبولا يرجع عليها ببدل الخلع وسقط عنه جميع المهر عند خلعها وان كان قبل الدخول  
ان كان المهر مقبولا يرجع عليها ببدل الخلع ولا يسترد شيئا من المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند خلعها وبهذا الفصل  
يتبين ان ما ذكر من وجوب الاستحسان في اذ خالعها والمهر مدخول او المهر مقبوض قول من روى به ولو خلع لا يرجع  
الزوج بماله نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاختة في اسقاط مهرها وهذا في نسخة  
شمل لانه الشريفة والمباراة كالحلع عند خلع روم والطلاق على ما فيه روايان عن خلع والصحح انه لا يرجع  
ولو كان الخلع بلفظ البيع والشراء اختلف المشايخ على قول خلع وعندنا الجواب كالجواب الخلع الكل نسخة الامام  
خاهر زاده **الحبس في المهر** وفي فتاوى النسفة رجل قال لامرأة خولتين من خري او خري مهر  
ونفقة عندك فقال خريدم ولم يقبل الزوج فروختم لا يصح الخلع بالاتفاق ولو قال خولتين خريدم مهر ونفقة  
عندك فقال خريدم ولم يقبل الزوج فروختم لا يصح الخلع بالاتفاق وبهذا الفقيه ابو الليث في التوازل وقول  
جواب شمس لاية الشريفة في كتاب النكاح ولو قال لها خولتين من خري فقال خريدم فلم يقبل الزوج فروختم ان  
ذكر جعل معلوما بان قال خولتين من خري بكاين ونفقة عند او بالآخر معلوم صح الخلع وان لم يذكر بدل الخلع او  
ذكر بغيره لا يصح الخلع وهي من رتبة كذا الجواب الفقيه ابو الليث التوازل وهكذا اختيار الصدر الشهيد في الفتاوى  
وبينهم وان ذكر الامام الاستاذ انه طلاق وكذا لو قال بالعربية اشترى نفسي فقال اشترى نفسي لا يطبق  
وهذا بخلاف قوله اخلت نفسي فقال اخلت نفسي لم يقبل الزوج قلت صح الخلع لان قوله اخلت نفسي من المبالغة  
بلفظ الخلع والزوج ملك له لا يبدل وغيره بدل ما قوله خولتين من خري واشترى نفسي بالمعوضة قاله والنص في  
ثلاثة البيع والنكاح والخلع ما النكاح ما ذكرنا في كتابه والخلع قد ذكرنا في البيع لا يصح في الوجوه الثلاثة و  
لو قال لها خولتين من خري فقال خريدم مهر ونفقة صارت مبتدأة ولم يصح الخلع ما لم يقبل الزوج بعينه  
تمام هذا وفي الفتاوى الصغرى لو قال لها خلعك فقال قلت لا يسقط شي من المهر والطلاق وقع بقول الزوج  
ولو قال لها بعك ما لم يقبل اشترى لا يقع الطلاق وكذا بالفارسية ولو قال خلعك فقال قلت يقع الطلاق  
يقع البراءة ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب عليه ما رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور في قوله لا يسقط نفقة  
العدة وفي قوله خلعك الطلاق باين وانما يقع اذا نوى قبلت المرأة او لم يقبل ولو قال لم عن بطلان صدق  
ديانة وقضاء ولو قال خلعك على كذا وهو لم يعلم لا يقع ما لم يقبل واذا قبلت يقع ولو قال لم عن بطلان الطلاق  
يصدر قضاء ويصدق ديانة الخلع في الفتاوى الصغرى ولو قال ان خلعك كرم او خريدم وفروختم كرم والمهر  
يقع الطلاق باقر الزوج وهذا لا يمكن سيق خلع صلا فلو سيق خلع فاسد فقال هو بقاء على ان الخلع صحيح قال الامام

الاستاذ لا يقع وقال نجم الدين النسفة يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع فقال بان خلع لا يصح عند الكل ولو قال خلع  
كريم بان خلع لا يقع بشئ الا ان وفي المحيط صورة الخلع الفاسد بالفارسية ان تقول المرأة لزوجها خولتين  
ان تزني بكاين كرم مست وبه نفقة عندك كرم واجب شوق برؤوس طلاق اتم بيل طلاق فيقول الزوج  
اهلجيدم ترا خولتين بكاين شوقها **فروختم** وفي مختصر القدوري لو قالت لزوجها اخلت على ما في يدي من المال  
ولم يكن يد لها شيء خريدم مهرها ولو قالت اخلت على ما في يدي من شيء ولم يذكر المال ولم يكن يد لها شيء  
ولا شيء عليها اخلت على شيء لا قيمة له اصلا وان كان في يد لها شيء او في يديها شيء في تلك الساعة فذلك الخلع  
في الجامع الصغير لو قالت اخلت اطلقني على ما في يدي من المهر وليس يد لها شيء فانما تعطيه ثلاثة دراهم كالمهر  
والقيمة وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بالمهر عليها من المهر فأنما من ان لها عليه نفقة المهر ثم تذكر انه لم يبق لها عليه شيء  
من المهر وقع الطلاق عليها بهر ما في يدي من المهر ان قبضت والامر على الزوج اما اذا علم ان المهر على يديها  
وهبت فتح الخلع ولا تدر على الزوج شيئا اذا خالعها على ما في هذا البيت من المتاع وعلم انه لا متاع في هذا البيت  
وعلى هذا النوع الزوج من المهر بطلقة مهرها والزوج يعلم انها لم يبق عليه شيء من المهر واشترى طهي يقع الطلاق بجانها  
ولا يدر على الزوج شيئا رجل قال لامرأة خولتين خريدم من خري فقال خريدم وقال الزوج فروختم يقع تطبيقه  
بأينة ولا تدر ما قبضت من المهر هو المختار وان لم يقبض يرى الزوج وقد مرت المسئلة في المقدمة امرأة قالت  
خولتين من خري فقال الزوج فروختم فهذا القول خولتين خريدم وفي الفتاوى باب الباء ولو قالت المرأة  
اشترى نفسي بك ما اعطيت او قال اشترى نفسي ما اعطيت ما ردت به الايجاب ون العدة فقال اعطيت  
يقع وفي المحيط وان قال بالفارسية خريدم المسئلة بطلقة مهرها ولا يدرى ان لا يجاب وضعا ولو قالت خريدم  
لا يصح ولا يدرى ان لا يدرى في العربية فلفظها واحد فالنجم الدين النسفة خريدم ليس للايجاب الا ان  
ولو قالت خريدم كرم برؤوس خولتين خريدم لا يصح ما لم يقبل بهر حتى الا اذا جرت العادة والفتوى  
عليه ولو قالت خولتين خريدم فقال الزوج من فروختم فهذا القول فروختم وفي التوازل رجل قال لامرأة  
كل امرأة ان زوجها فقد بعث طلاقا منك بدمهم ثم تزني امرأة قال قول الله بعد التزني في المجلس اذا  
تخالعا وفي الاصل اذا قال الرجل لامرأته خلعك على الف درهم وبذلك اطلقك بالف درهم قال قول  
الله في مجلسهما وفي التجريد والزيادة لو قال الزوج لها اذا جاء عند خلعك على الف درهم قال قول  
الله بعد محي العدة وكذا لو قال لها خلعك ان دخلت الدار فلقول عند دخول الدار وهذا بناء على ان الخلع  
من جانب الزوج عيين وتعليق الطلاق بقبولها حتى لا يملك الزوج الرجوع ولا يبطل بقاء ما يبطل بقاءها  
ويصح حل غيبته ما اذا بلغها فاقبلها احياء القبول والرد في المجلس يقع تعليقها بالشروط واما ما في يدي وفي



المستقبل ويشترط القبول منها عند وجوب الشرط وعند مجي الوقت على امر والخلع في جانبها يعتبر بالقبول في البيع حتى يملك الرجوع قبل قبول الزوج ويطلب إتمامها وقيامه عن المجلس لا يتوقف حال غيبة الزوج ولا ينعقد بالشرط ولا إضافة إلى وقت في المستقبل ويتبين على هذا إذا شرطت المرأة لنفسها إحياءا في الخلع قال الزوج جاز وقال أبو يوسف لم يجوز ولو شرط الزوج لا يجوز إجماعا رجل أمر أمته أن تشتري رأس المشوي فاشترت فقالت لها الزوج سر خريدي ونعمت أنديسأل عن الرأس المشوي فقالت خريدي وقال الزوج فرختم لا يصح الخلع ولكن نوى المطلق بيع رجل قال المرأة اختلعي نفسك بمئة ونفقة عذرتك ولقنها بالعربة حتى قالت اختلعت بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك منهم من قال لا يصح كالبيع قال الصدوق الشهيد في الفتاوى الصغرى وبني قتيبة كذا لولقنها بالبرء الزوج عن النفقة والمهر وهذا يدل على المدعي إذا قلن رب الدينان تبرئ عن الدين بالعرة لا يصح إذا قيل للزوجة خريدي من زوجك بكذا فقالت خريدي وقيل الرجل لامرأة خريديتني بكذا بغير نفقة عت فقالت بكايين خريدي وبعد في لم يقل الزوج بعد ذلك شيئا لا يقع لهذا شيء امرأة اختلعت وهو ينسج الكرابس فقال الزوج خلعتك أن لم يطل صرح وقيل صرح وإن طال إذا كان كلامهما يتعلق بالخلع ولو خلتا ومما يشيان أن كان كلام كل واحد منهما متصلا بالآخر صرح الخلع وإن لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق أيضا ولو خلتا فقالت المرأة الخلع بيننا صرح وقال الزوج قتلتك قلت فخلعت القول قوله وهو نكاح الخلع امرأة قالت لزوجها خريديتني بكايين وعدة فقال الزوج فرختم بكبر صرح الخلع إذا أراد الزوج التحيق امرأة قالت لزوجها من سيرشني خريديتني خريدي فقال الزوج الخلع صح ما إذا قالت كوسيرشني في خريديتني خريدي فقال الزوج فرختم أن ذكر على وجه المجازات بأن جرى بينهما ما يوجب ذلك كان الخلع صحيحا وإن أراد التعليق لا يصح ما لم يقل الزوج أرى سيرشني أم رجل قال المرأة بعثت منك تطليقة فقالت اشتريت يقع بما أنا رجعت وأ هذا أقول لا بكسر السين وقال بعضهم تزد المهر وذكر بعد هذا عن أبي القاسم الصفار أنه إذا لم يذكر المهر الطلاق صحيح ما قال أبو بكر الإسكافي في المنزول وفي المحيط لو قال بعثت منك نفسك فقالت اشتريت يقع بها ولو قال المرأة من أرى سرى بأن طلاق كره البسوي من است فقالت فرختم فقال خريديتني طلقت ثلاثا كما إذا قال لها بالمدعى من الوديع دخل كل وديع لها عند غير أن القاضي لا مام يقول إنما يقع إذا نوى الزوج والمرأة الثلاث وفي المتن رجل قال للمرأة بعثت منك تطليقة ثلاثا ألف درهم فقال البسوي ثم قال ثانيا وثالثا وقالت المرأة اشتريت والزوج يقول أردت ما أتكلم لا يصدق ويقع ثلاث ولا يجب عليها إلا ثلاثة آلاف درهم لأنجب المال ثلثا والثالث وهو صريح بلحو البايين ولو قال لها بعد الخلع أردت سه قال المفسر أن نوى الثلاث طلقت ثلاثا لأن الصريح هذا اللفظ صرح الطلاق ولو قال لها قد خلعتك ونوى الطلاق

فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك على مالك على من المهر قال ذلك ثلاث مرات فقالت قبلت او ضرت طلقت ثلاثا  
لا تملك بيع الا بغيرها ولو قال قد برأك قد بارأك قد بارأك ولم يستم شيئا فقالت قد ضرت واجزت فمضى  
بغير شيء ولو قالت قد خلعت نفسي منك باللف قد خلعت نفسي منك باللف قد خلعت نفسي منك باللف فقال  
الزوج اجزت او ضرت كان ثلاثا بل ثلاثة آلاف درهم الكل في المنفعة وفي الزيادة في كتاب العتاق رجل قال لعبد  
له اخوه ما خرب لبيد درهم احدهما خرب ثمانية ثمانية قبل او مات هو يجب المالا ان عليه ما ولو قال العبد نعت عبدك منك  
باللف درهم ثم قال قبل القبول نعت عبدك منك بمائة دينار فقال قبلت لا يلزم المالا ان وانما يلزم المالا للثالث وفي الخلع  
بالفان ستة صارت واقعة بسبعة صورتها رجل قال لامرأة خولستين ارضي مني بكذا او كذا فقال خولستين  
يقع الثلاث بالاموال الثلاثة ولو قال خولستين خريدم باللف وكربت ثلاثا فقال الزوج فروختم ببيع الثلاث  
بالاموال الثلاثة ايضا كما اذا قال لها انت طالق ثلاثا على الف درهم انت طالق ثلاثا على مائة دينار فقالت قبلت ببيع  
الثلاث بالمالين كذا همنا وعسى ان يفرق بين جانب الزوج وجانب المرأة في جانب كلاهما يمين باق وفي جانب  
المرأة لاحق ولو قال طلقتك على المالين يتوقف على قبولها رجل قال لامرأة من خولستين ارضي مني بكذا او كذا  
فقال الزوج فروختم ونوى الطلاق ذكر في مجموع النوازل لا يصح الخلع وقال اكثر اهل العلم لا يصح وبه يفتي  
قبل المرأة اشترت نفسها بطلاقه بكل حق يكون للنساء على الرجل من المهر ونفقة العدة فقالت اشترت  
وقيل للزوج بعت فقالت بعت صح الخلع وان لم يقولوها اشترت نفسها ممن وبه يفتي وفيه اختلاف المشايخ  
المسئلة في فواوي المنفعة وفيه ايضا لو قال الزوج فروخت ولم يقل فروختم صح الخلع وفي مجموع النوازل رجل  
تزوج امرأة فقال لعبد رجل امرني لا تستري بثلاثين درهما فقال ذلك الرجل انا اشترتها بمائة درهم هل بعت  
قال نعم لا تحرم عليه وفي فوايد شمس السلام امرأة قالت لزوجها بكن بغير خريدم فمضى بغيره ما لو قالت بكن بغير خريدم  
وفي الفتاوى الصغرى لو قالت امرأة لزوجها بكن بغير خريدم فمضى بغيره ما لو قالت بكن بغير خريدم وان ائصل  
جواب الزوج اما لو قالت بكن بغير خريدم فمضى بغيره ما لو قالت بكن بغير خريدم وفي مجموع النوازل  
لو قالت المرأة خولستين خريدم بعدة بمنزلة فوطها بفقعة عدة ولو خلعها بكل حق طاعا عليه نفقة العدة وفي نكاح  
قواي الصغرى لو خلع على ان لا سكنى لها لا يصح ولو خلع على ان تؤتة السكنى عليها بان تكرى بيتا تعقد فيه  
صح ولو خلع على ان لا نفقة لها او خلعها وابراأت عن النفقة صح **الجنس الثالث** فيما يصلح جوابا وفيما لا  
يصلح امرأة قالت لزوجها اخلعني او قالت خولستين خريدم فقال الزوج مجيبا لها انت طالق صار بمنزلة قوله خلع  
هكذا ذكر في النوازل والفتوى على انه ان اراد به الجواب يكون جوابا ولو قال فروختم بكن طلاقا يبي كساده كره  
جواب بدو النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس السلام لا وازج جدي وهو الصحيح وكذا قاله ست كونه كره



وفأوى النسف أنه لا يكون جواباً وإن نوى الزوج الطلاق كذا هذا البايناً ابتداءً وقيل جواباً إذا نوى  
أن يكون جواباً وكذا لو قال ستبازداشم وكذا كل لفظ لا يحمل معنى الشتم ولو قال فزوجت بك طلاقاً حتى  
يكون جواباً ويكون بايناً ويبلغ قوله رجعي أصله في الزيادات إذا قال المرأة أنت طالق تطليقة باينة ملك  
الرجعة يقع واحدة باينة ويبلغ قوله ملك الرجعة ولو قال خوليتن خريدم فقال الزوج طلقك واحدة  
للسنة يقع الرجعي امرأة قالت الزوج خوليتن خريدم بك طلاق فقال الزوج فزوجت بك طلاقاً  
ما لم يقل المرأة خريدم رجل قال المرأة خوليتن مني خريدم وكاين وبرحقه زنان ذكره في شوايت  
بود فقال للمرأة خريدم فتح الخلع بدون أن يقول الزوج بعت ما لو قال خوليتن خريدم ولم يذكر الخلع فقالت  
خريدم بعدة وكاين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعت في فتاوى النسف وفي الفتاوى لو قال لها بعتك  
ملك تطليقة فقالت اشتريت بعت بايناً وكذا لو قال بعت مري منك تطليقة وقالت اشتريت ولو قال بعت  
منك تطليقة فقالت اشتريت بعت رجعيّاً تجازاً ولو قال لها بعتك طلاقاً بهر الذي على فقالت طلقك  
نفسه يقع الطلاق بايناً بهر ما ينزله قولها اشتريت ولا يشترط النية ههنا عند الكل رجل قال للمرأة بعتك  
ثلاث تطليقات بهر ونفقة عتريك فقالت المرأة بحسبه له بعت ولم يقل اشتريت بانته عند أبي بكر الأسخا  
وقال الفقيه أبو الليث لا يقع شيء هو المختار قال في المحيط قول الفقيه أبو بكر حب البينا امرأة قالت لزوجها اخلعني  
على كذا فقالت فعلت وأجرت يكون خلعاً رجل قال للمرأة بعت منك تطليقة بهر فقالت بجان خريدم فتح  
الخلع وهذا البينا في المحيط التويلان عن من إذا برأت المرأة زوجها عملها على ما على أن يطلقها ففعلت ذلك  
جازت البرة وكان الطلاق بايناً وكذا لو خلعت له ما لا على لك ولو قال طلقني على إذا وخرم على عليك  
طلقها فإن كان للتأخير غاية معلق صحت التأخير وإن لم يكن لا يقع التأخير والطلاق رجعي على كل حال وكذلك  
لو طلقها على أن يترأ عن ألف التي نقل بها لها من فلان والطلاق باين ولو قالت المرأة اخلعت واشتريت  
نفسه وقال الزوج نيك أميد الخلع في مجموع النوازل لا يكون جواباً ولو قال الزوج فزوجت بك باين وصددهم  
ذكر فقالت المرأة أميد الخلع في مجموع النوازل ولو قال خوليتن خريدم بعتي ونفقة عتري داري فقال الزوج  
أرى وقع الفقة ولو قال أرى بينم لا يقع وكذا قوله بعتهم لا يكون جواباً ولو قال نعم وبلى المختار أن جواباً ولو  
قالت خوليتن خريدم فقال الزوج رواكوك لا يقع الطلاق ولو قال اشتريت نفسك فقال الحكم خوليتن فزوجت فتح الخلع  
وفي الأصل إذا اخلعت بكما أو حكمه أو حكم اجبته فتح الخلع وبطلت التسمية ونزله المهر المقبوض ولو قال خوليتن  
أن تلبسه بارهستم فقال الزوج رستي أن أدب قوله رستي لا جازة وقع ثلاث والأفوق واحدة رجعية  
المسئلة في النوازل ولو قال بعت منك امرئ بالف درهم أن اختار نفسه في المجلس مع الطلاق ولا غيرها المال

امره قالت الزوج ما وهبت كل مهيتم قالت له غوضي فقال الزوج لها غوضتك ثلاث تطليقات طلقك ثلاثاً  
امره قالت خوليتن خريدم فقال الزوج بطريق الاستمارة داهان فزوجت فتح الخلع والجواز والمهر لا يقع فيه  
القصد وعدم القصد فيه سواء المسائل في الفتاوى امره قالت خوليتن خريدم بعدة وكاين فقال الزوج فزوجت  
بسه طلاقاً أن نوت المرأة الشراء ثلاث تطليقات فتح الخلع ويكون جواباً وإن قالت ما نوت يصير الزوج مستبد  
بعد ذلك أن قبلت المرأة فتح الخلع ووقع الثلاث وإن لم يقبل لا يقع شيء ولو لم يقل هكذا الكنة قال أنت طالق  
ثلاثاً ونوى الجواز هي نوت واحدة لا يصح الخلع ويقع الثلاث **الجنس الرابع في فساد الخلع** وفي  
الفتاوى القصري امرأة قالت خوليتن خريدم بكذا فقال الزوج فزوجت ثم قال عيتنيها لا يصدر قضاء  
وفي الفتاوى للنسفي إذا شهد عدلين أن المرأة إذا قالت خوليتن خريدم أن توانا أقول لها فزوجت  
بالفداء وشهد شاهدان على ذلك أن سمع القاضي فزوجت بالخاء وبالفداء يقضي بفساد الخلع ولا يلتفت إلى  
شهادة الشهود أما إذا قال لم يقين أنه تكلم بالخاء أو بالفداء وهم شهدوا أنه تكلم بالفداء تقبل شهادتهما وبطل  
الخلع ولو شهد بعض أهل المجلس أنه قال بالخاء يقضي بشهادتهم ولو لم يكن هكذا ولكنه قال بغير فزوجت أن  
قال بعد الافتراق عن مجلس الخلع لا يصدر ولو أشار إلى بديقائه أو إلى خشيته عند قوله فزوجت ثم قال عيتني  
تلك الخشبة وبديقائي لا يصدر أيضاً بعبارة فبيتهما أو إلى صاحب المحيط وعندي ينبغي أن يكون بينة الزوج  
ولو أقام الزوج البينة أنه باع رأس الشاة أو قال فزوجت بقول ولو أقامت المرأة البينة بمعاوضة فبيتهما أو إلى  
قال صاحب المحيط وعندي ينبغي أن يكون بينة الزوج أو ولو قال فزوجت بصدقة أيضاً أو القول قوله مع اليمين  
البينة بينهما والقاضي لا مالم يحال ولا يحسبان بهذا النوع من المسائل دفعاً لجلهم **الجنس الخامس في**  
**التوكيل** رجل قال لآخر طلق امرأتى فطلقها المأمور بها ونفقة عتريها وأخالفها عامها ونفقة عتريها  
قال الفقيه أبو جعفر يجوز من خولة كانت أو غير من خولة وقال أبو بكر الأسخا لا يجوز من خولة كانت  
أو غير من خولة وفيه خذ الفقيه أبو الليث به ويكره يفتي الشيخ الإمام طبر الدين رجل وكل رجلاً بالخلع  
امره إذا أعطت قبالة فزوجت القبالة إلى الوكيل وجري الخلع بينهما فلما رأى القبالة إذا لبطانة له فخلع  
غير صحيح وكذا إذا كان له بطنانة ولكن ليس كان فلما إذا لم يكن له أحد المكين فخلع غير صحيح وفي الزيادات  
إذا قال لها أنت طالق ثلاثاً على ألف فقبل الواحدة بالف لا يقع شيء وذكر في وكالة الأصل وكل رجلاً إذا  
يطلق امرأته ثلاثاً بالف فطلقها واحدة بالخاء لأنه خالف إلى خير فامتصرت الزوج مع المرأة فيعتمد  
على المطابقة بين الأيجاب والقبول صورة ومعنا ولم يوجد ولو أن قوا جاءوا إلى رجل وزعموا أن امرأته وكلهم  
باختلافهم فخلعها وانكثرت التوكيل أن ضمنوا بطل الخلع فالطلاق واقع وإن لم يضمنوا إذا ادعى الزوج أنها وكلهم



وقع الطلاق وهي على حتمها وان لم يدع ان قالوا للزوج ابرأك عن حتمها على ان تطلقها فطلقها لا يقع وان لم يقبل ذلك فالطلاق واقع وفي الاصل عن م نه توكل البنت والمعقوة بالخلع صحيح **وايضاً بهذا** خلع القصور الاباء اذ خلع ابنة الصغيرة مع زوجها على مال لم يصح يعني لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع ولو اختلفت الصبيحة مع زوجها بالبالغة على مال فالطلاق واقع ولا يجب المال فان ضمن الاب بدل الخلع صح الخلع كالمخلع مع الاجنبي ولو خلعها على الف درهم وقبل الاب لم يضمن المال لا رواية في هذا عن م نه واختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق ما لم يقبل الصغيرة وقال بعضهم يقع قبول الاب في الجبال على الاب لا في جبارته كعبارتها وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على احد والخلع على صداقها وعلى مال آخر سوء هو الصحيح اختلفت الامم من زوجها او طلقها على جعل يقع الطلاق وتؤخذ بالجل بعد العتق وان اختلفت باذن المولى ببيع به والمدة وام الولد لا ماله لانها تؤذي بالبدل عن كسبها اذا كان باذن المولى والمكاتب لا تؤخذ الا بعد العتق واذا اختلفت الامم من زوجها بهمها بغير اذن مولاها يقع الطلاق ولا يسقط المهر وطريق صحة الخلع في حق الصغيرة على وجهه ليسقط المهر من زوجها او المتعة ان كان النكاح بلفظ الهبة والخلع قبل الدخول والحلوة فطريقان يخالف رجل اجنبي مع الزوج بشئ معلوم مقدراً بالمرء او المتعة حتى يجزى البدل على الاجنبي للزوج ثم يحل الزوج بما عليه من المهر او المتعة لاجل الصغيرة او من له ولاية قبض الصغيرة على ذلك الرجل فقبل ذلك الرجل فيسقط المهر او المتعة عن ذمة الزوج ويجب على ذلك الرجل قال به هكذا نقل عن الامام عليه وآله الكبيرة اذا خلعها ابوها او اجنبي باذنهما جاز والمالك عليه ما وان لم يخرج بزوج بالصدوق على الزوج والزوج على الاب ضمن الاب ان لم يضمن في الخلع يقف على قولها ان قبلت المرأة يتم الخلع في حق المال هذا ليس على ان الطلاق واقع قال صاحب المحیط وقد كتبت في شرح كحل ان الطلاق في هذه الصورة لا يقع الا باجارتها كحل في طلاق الاصل في الجامع الكبير اذ قال الرجل الاخر اخلع امرأتك على هذا العبد او على هذه الدار او على هذا الف فخلعها على ذلك والقبول الى المرأة لا الى الاجنبي لان البدل من سلك اذا قال غيره بعبد من فلان بكذا يوقف على قبول فلان اذا باع فاذا قبلت المرأة ذلك وقف عليها التسليم ما اشير اليه ان يمكن الاقله ان كان مملوكاً ومثلاً ومثلاً ان كان غير مملوك ولو ان رجلاً قال للزوج اخلعها على عبدي هذا او دارى هذه او الف هذه فخلعها على هذا فالخلع جائز ولا حاجة الى قبول المرأة لان العاقد الاجنبي ونظر الخلع صلح الاجنبي والمتبرع بقضاء الدين عن انسان ولو قال الرجل للزوج الاجنبي اخلعها على عبدى هذا فقال للزوج خلعتك الخلع من غير ان يقول المخلو قبلت واذا تم الخلع بقبول الاجنبي لزمه غير البدل ان كان تابعين فان عجز عن تسليمه وجب تسليم مثله في الثليات وتسليم القيمة في غير الثليات كما في قول المرأة

ولو قالت المرأة لزوجها اخلعني على دار فلان او على عبد فلان فخلعها فاخلع واقع لا حاجة الى قبول فلان بعد ذلك ان قدرت على تسليم ما اشير اليه باجادة فلان سلمته ولا يخلعها بالتسليم المثل في المثل والقيمة في غير المثل وكذا لو قال لها الزوج خلعتك على عبد فلان او دار فلان فقبلت حتى فلو لم يقبل وقبل فلان لم يصح ولو ان الزوج خاطب صاحب العبد والدار والمرأة حاضرة فقالا له يا فلان قد خلعت امرأتك بعبد فلان فقبل هذا فقبل الى صاحب العبد ولا حاجة الى قبول المرأة وكذا لو قال اجنبي للزوج اخلع امرأتك على عبد فلان فقبلت الى فلان دون المرأة لا يرى ان الاجنبي قال للزوج اخلع امرأتك على الف درهم على ان فلا تذا من قبل الزوج ذلك كان القبول في هذا الى الضامن وليس الخلع ولا الى المرأة ولو كانت المرأة هي مخاطبة في هذا فخلعت على الف درهم على ان فلا تذا من قبلها كان الخلع فاقضى فلان للمال اخذ الزوج ايها شاء المرأة بحكم القبول ولا تذا بحكم الضمان ولو لم يضمن فلان اخذت المرأة بالمال ولو ان رجلاً قال للزوج اخلعها على هذا العبد فقال قد خلعتك فاذا العبد رجل آخر فقبل الى المرأة لا الى فلان صاحب العبد ولا الى مخاطب كحل في نكاح الجامع الكبير **الجنس السادس من بدل الخلع** وفي المحيط في قواي الى الليث رجل خلع امرأته على مال ثم زاد في بدل الخلع الزيادة باطلة وكذا الزيادة في بدل الضمان لم يدر في المنفعة خلع امرأته على ان صدقها الولد لها ولا اجنبي صح الخلع والمهر للزوج دون الولد اذ قبل الخلع الى اجل مستحق حاز المال الى اجله وكذا جاز فيه الكفالة والرهن ولو اخل الى الحصاد جاز الاجل الى الموت فلان لا يصح الاجل وضخ الخلع دفع المرأة بدل الخلع وقال الزوج قبضت لجهة اخرى القول قول الزوج كذا في الامام ظهير الدين وقيل القول قول المرأة لانها هي المملوكة والاصل جبر الخلع على كمال او موزون وموضو او موجود فيستحق المستحق ويجوز على ثوب ستمى هروى او مروى ولا على الثوب المطلق وترى ما قبضت من المهر وجملة انه مستحق ما ليس بالمتقوم لم يجب شيئاً وان ستمى شيئاً موجد معدوماً يجب المستحق وان ستمى مجموعاً مستدركه فذلك وان فحست الجمالة او تمكن الخطر بطلت التسمية وترى ما قبضت المهر رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة وقع الطلاق ولم يجب للمال اما المجعل وقوع الطلاق فلا يصح فخلع ولو طلقها على مال او خلعها بعد الطلاق الرجعي صح ولو طلقها بمال ثم خلعها في العدة لا يصح ولو قال لها بعد البتة خلعتك بيني والطلاق لا يقع شئ ولو اختلفت مع زوجها على نفقة عتقها ومهرها على الزوج عشرين درهماً نقل عن الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين انه يصح ويجب على الزوج عشرين درهماً وما يوفو هذا في الاصل امرأة اخلعت على دار على ان يزوج عليها الف درهم لا شفعية فيها قال به وهذا يدل على ايجاب بدل الخلع على الزوج صحيح وفي صحيح المقدوري به لو ادعت امرأة نكاحاً على رجل فخلعها على مال بدله لم يخرج فذلك يدل على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج لا يصح فوجه التوفيق بين الروايتين انها اذا اخلعت على عرض يجوز ايجاب بدل الخلع على الزوج ويكون مقابلاً لبدل الخلع وكذا ان خلع ولم يذكر نفقة العدة بخلافها ويكون تعدياً لنفقة العدة اما اذا اخلعت على نفقة العدة ولم يذكر عرضاً آخر



ينبغي ان لا يجزى بدل الخلع على الزوج **نوع من** المرأة اذا اخلعت مع زوجها على ما لم تملك المهر المسمى على زوجها انه  
طلقتها ثلاثا او بائنا قبل الخلع وقبل تسريحه بدل الخلع والتناقص لا يمنع قبول البينة هيما في بيع الجامع الصغير  
الاصل مطلقه الشين اذا قالت لزوجها طلقه ثلاثا على الف درهم فطلقها واحدة عليها الالف وفي المحيط اذا قال  
الزوج كان الخلع بينا مرتين وقالت ثلاثا حكمه شئ لا سلام على بن محمد الاسجاني ان القول هو للرجل وحكي عن نجم  
الدين ان كان يقول ان كان هذا النكاح جري بيننا فادع المرأة ان النكاح لم يصح لان جري بعد الخلع الثالث وقال الزوج  
بعد الخلعين القول قوله ما اذا لم يزوجها او يريد ان يزوجها وهي تقول ليس ان تزوجه فالحق قولها ولا يجوز  
النكاح وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بائنا ثم تزوجها ثانيا على مهر آخر ثم اخلعت مع زوجها  
على مهر هابري الزوج عن المهر الثا دون الاول وكذا لو قال بالفارسية خريشت خريدم از تو كابين و هو مهرها كره  
برتست لا يبرأ عن المهر الاول وفي مجموع النوازل لو قال لها بعنيك تطيعة بجميع ماله وجميع ما في البيت غير عليك من القبيح  
فاشترت وكان عليها سوار و خيال وكسوتها و خيلها ما استثنى وما لم يستثنى **نوع من** المرأة اذا اخلعت مع زوجها على  
مهرها ونفقة عتقها وعلى ان تسلك ولد هامة ثلاث سنين وعشرين نفقة ما صح الخلع وتجبر على ذلك وان كان مجهولا  
فان تركت على زوجها وهربت فللزوج ان يأخذ قيمة النفقة ما وطأ ان تطالب بكسوة الصبي ما اذا اخلعت على مسأ  
الولد بنفقة وكسوتها ليس لها ان تطالب بالصبي الكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد ضيعا او فطيما ولو  
اخلعت على راضعهم ثم أسأجرها بالدرهم حتى يرضع الولد يصح في الضيع ولا يصح في الفطيم يعني لو أسأجر امرأته  
ببدل الخلع لنفسك الولد الفطيم نفقة وكسوتها وفي المحيط ذكر ابن سماعه عن حم في امرأة اخلعت من زوجها ما لها  
عليه من المهر ورضاع ولد الذي هو حامل بذا ولدت له الى ستين جان فان مات ولم يكن بطنها ولدت له قيمة الرضاع ولو  
مات بعد سنة ترده قيمة رضاع سنة ولو اخلعت على ان تسلك الولد الى وقت البلوغ صح وهذا اذا كان ابني لما في  
الا بلي يصح لانه يحتاج الى معرفة ادب الرجل والتخلق باخلاقهم فاذا طأها فكنه مع الام يتخلق باخلاق النسوة وفي ذلك  
الفساد ما لا يخفى فان تزوجه لأم فلا باب ان يأخذ الولد منها وان نفقا لا يترك عندها لان هذا حق الولد لا ينظر  
الى اجرة المسالك الولد في تلك السنة ويرجع الزوج عليها ولو ما يصح الخلع على مسالك الولد اذا ابني له فان لم يترك  
يصح سواء كان الولد ضيعا او فطيما وفي النسوة ان كان الولد ضيعا صح وان لم يبين السنة وترضع حولين امرأة اخلعت  
على مسالك الولد ورضاع الولد ستين فان الولد بعد السنة او ماتت هي عليها قيمة الرضاع سنة ولو قالت عند الخلع  
ان مات الولد او ميت فلا شيء على فالامر على ما شرطت يعني بشرط جارية وهي بريئة بما يتبع من الرضاع كذا قاله ابو يوسف امرأة  
اخلعت مع زوجها على رضاع الولد ثم صاحته بالولد على شيء يصح في مجموع النوازل المرأة قالت خريشت خريدم ترا  
يك لوجه بلام كيسان وخرتها خاند ترا فقال فرختم كبر ابن باشه وهذا فارسية كره على ويكنى بالقول في المجلس كذا

اجاب الامام النسبة ولو قال كبرين شرط الاداء في بدل الخلع وفي الولد مساكته تلك المدة ثم يقع  
بعد صفى لذة وفي المحيط ولو قال فرختم بدانك تاده روز بدل الخلع بمن ساقه روز كدشت وزاد قيل لا يقع  
قال نجم الدين بوقع لان الشرط القبول قال في مجموع النوازل ونقض كتاب الطلاق لو قال لها ان اعطيتني الف درهم  
فانت طالق لم يطلاق الا بالاداء ولو قال انت طالق على ان تعطيني الف درهم طلقت بالقبول قال في المحيط فعلى هذا اذا قال  
بالفارسية ترا طلاق برآنك فلا يجزى من هو او بشرط انك فلا يجزى من هو فقبلت يقع الطلاق ثم في قوله ان الخلع  
بشرط الاعطاء في المجلس لوقوع الطلاق وفي قوله ان اعطيتني ومضى اعطيتني لاحاجة الى الاعطاء في المجلس عن بن علوي  
قالت طلقه اربع الف درهم فطلقها ثلاثا فهي بالف وطلقة واحدة قبلت الالف ولو قالت خريشت خريدم فقال  
في زمان من الخلع بغير الحرج ان يكون بالمرء ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق بغير حرج لان بشرط القبول عند  
الدار **الفصل الرابع في الامر باليد وهو مثل على خريشت** الاول في المقدمة المتأني الامر باليد الثالث في امر  
الضرب الرابع في جوب الامر الخامس في امسك الامر وفيما لا يبطله **الحبس الاول** وفي الاصل اذا جعل امرأته بيد  
ان نوى الطلاق وكان الحال حال مذكره الطلاق والعضب نوى الطلاق ولم ينو فسمعت او كانت غائبة فعملت  
فقال في المجلس قبل ان يبدل المجلس ان يطاول يوم او اكثر اخذت نفسه بغير الطلاق ويكون واحدة اذا كان  
او ستين او لم يكن له نية وان اراد ثلاثا فثلاث وليس للزوج ان يرجع ولا ان ينهي المقوض اليها عن الايقاع وفي النسبة  
لو جعل امرأته بيد ابنيها فقال ابوها قبلتها طلقت وكذا لو جعل امرأته في بيدها فقال قبلت نفسها طلقت وفي التجرد لا يبطل  
الزوج قضاء ان لم يرد به الطلاق اذا كان في حالة الغضب مذكره الطلاق ما في غير مذكره الطلاق وغير حال الغضب  
اذا لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس شئ فلو عتقت المرأة نية الطلاق او انه كان غضب مذكره الطلاق  
ولا يقبل بينهما في نية الطلاق الا ان يقول البينة على اقراره بذلك وفي دعوى المرأة على زوجها ان جعل امرأته بيد ابنيها  
يسمع اما لو طلقت نفسها بحكم ثم ادعت وقوع الطلاق وجوب المهر بناء على ان الامر سمع وليس للمرأة ان ترفع الامر  
القاضي حتى يجبر الزوج على ان يجعل امرأته بيد ابنيها وفي النسبة لو قال لها امرت في كفيك او يمينك او يمينك او يمينك  
فاختارت نفسها فالزوج لم ينع من الطلاق في طالق ولا يدعي في القضاء ولو قال امرت بيمينك وشبابه  
ذلك اسأل عن نيته ولو قال امرت في كفيك او لسانك فمذ كقولها في يدك وفي الفتاوى لو قال لها امرت بيد النخا  
ان هذا كقولها امرت بيدك وفي مجموع النوازل جعل قال للصالح ان كتبها خطا الامر على ان متى سافرت بغير امرها تطلق  
نفسها واحدة كلما شاءت فقالت لا اريد واحدة وطلبت الثلاث فابى الزوج فلم ينفقا وخرجت بصيرة امرأته  
في نطقه وكذا لو كان مكان الامر بين الطلاق قال صاحب المحيط وكذا قال للصالح ان كتبها خطا باقراي باقراي ثم  
او كتب بيع داري بما يدبرهم كان قرارا بالمال وبالبيع وفي الفتاوى الصغرى الامر باليد لا يخلو ما كان الامر به اليد



فلا مرسلا او معلقا بالشرط او موقفا او غير موقت كان يدها او يدها فلا دام الوقت  
باقيا علمت هي وفلان ولم يعلم اذا مضى الوقت يفتى على الاول يعلم والقبول في ذلك علم يذكر الوقت ليس بشرط  
ولكن لو ترك المقتضى ليحجب سبلا ان كان مطلقا يصير الامر فيه يعنى المقتضى المير اذا علم بذلك والامر فيه في ذلك  
المجلس والقبول منه ليس بشرط والتطبيق منقول ولكن اذا ترددت وقوله اذا علم يقتضى ان لا يصير الامر فيه مالم  
يعلم حتى لو طلق نفسه باقبل ان يعلم لا يقع والوكيل على هذا لا يصير وكذا قبل العلم بخلاف الايصاء فانه يصير صحيحا قبل  
العلم استحسانا في الجامع الصغير ولو كان معلقا بشرط يصير الامر فيه اذا وجد الشرط فاذا وجد الشرط ان كان الامر  
المعلق مطلقا يصير الامر فيه في مجلسه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن يرتد اليه وان كان موقفا فالامر فيه  
ما دام الوقت باقيا ولو قال امرت اني بيدك الى عشرة ايام فالامر فيه هل من هذا الوقت الى عشرة ايام كحفظ بالنساء  
ولو اراد الزوج ان امرها بيد اذ مضت عشرة ايام لا يصدق قضاء ويصدق ديانة هذا في الاصل لو قال لها انت طالق  
سنة يقع الطلاق بعد السنة الا ان ينوي الوقوع للحال بين جماعة عن من امرت بيدك الى رأس الشهر الامر فيه الى الليلة التي  
يحل فيها الهلال ومن الغد الى الليل ولو قال امرت بيدك هذا الشهر فاحارت زوجها او قالت لا اطلق خرج الامر فيه  
في جميع الشهر عن من امرت وقال البوس لا يبطل خيارها في مجلس آخر وفي الجامع الصغير لو قال امرت بيدك فلان شهر او شهرين  
شهر بعينه فالشهر من يوم قال لك القول والعقود في الشهر كطالاق الى شهر والكفالة الى شهر كطالاق الى شهر وعن من  
انه يصير كذا في الحال والقوى انه يصير كذا بعد مضي المدة وفي عتاق اول الاصل لو قال العبد انت حر من هذا العمل  
اليوم حتى قضاء ولا يصدق في التأقيت قضاء ويصدق ديانة والنجاح الى عشرة ايام متعاقبا لو تزوجها الى يوم  
او يوم موتها صح ولو اشترى نسوة الى موتها او موت البائع لم يجز لهالة المدة المستلكن في الرخصة البيع الى شهر اجل  
التمن الى شهر وفي الفتاوى الوكالة تقبل التأقيت في رواية حتى لو تضمن الوكيل بعد مضي الوقت لا يقع وفي فتاوى  
شمس الاسلام يصير وكذا بعد الشهر في رواية يصير وكذا مطلقا ولو قال اجرتك الى شهر ثبت الاجارة في الحال  
ويشتمل مضي الشهر والمزارعة كذلك في العيون وذكر المدة شرط الصحة الاجارة والمزارعة وفي صلح الاصل الصلح الى شهر  
لا يقع وكذا القسمة الى شهر والشركة الى شهر كاجارة هذا في العيون لا يبرأ عن الدين الى شهر كطالاق اذا قال عنيك لبرأ  
الى شهر التأخير الى شهر يكون تأخير الشهر والامر الى شهر ان صدق المقله ثبت الاجل وان كذب المقله فالقول  
قوله ويجزى الحال لا يستخلف المقله في الاجل بخلاف الاقرار بسبب الكفالة وهي المسئلة الجامع الصغير العبد المتجاء  
لا يتوقف ويصير ذرا مطلقا في اوله دون الاصل وفي الاضحية التحكيم والقضاء يقبلان التأقيت نهى الوكيل عن البيع  
يوما يتوقف ويجعل امرها بيد من يزوج في مجلسه وليس له ان يخرج منه في نسخة الامام شمس الدين الشافعي  
في الجامع الصغير لو قال امرت بطلع نفسك يقتصر على المجلس لا يملك الرجوع وفي فتاوى الصغير لو قال اجنبي امرت

بيدك يقتصر على المجلس لا يملك الرجوع قال في المحيط هو الاصح وان قال بعضهم هذا توكل لا تضح الامر ولو  
امرته بطلاق نفسه كان توكلا حتى يقتصر في المنع لو قال لها طلق نفسك فهاك انا حرام خلية او برية او كل شيء  
لو قال الزوج وقع الطلاق فاذا قالت حين صار الامر بيدها طلق ايضا ولو قالت ست باردا شتم ولم يقل خويشتن  
والابتن ولو قال عنيك نفسي ان كان المجلس قائما صدقت وصار هذا كقولها اخترت في جواب التخيير ذكره الفضل  
وقال بعض المشايخ ينبغي ان يقع كقول الزوج في الخلع فزوجتم برون الاضافة الى المرأة وان قالت افكند  
تسأل وان قال طلاقا يقع ولو قال طلاقا فكندم وامر فكندم تطلق وان قال اجنبي طلاقا بيد او طلقها بالشيء  
فهو كقولها امرت بيد وفي فتاوى الصغير امرت قالت لزوج امرت عليك على ان تجعل امرى بيدي ففعل ذلك فها  
عليه لم تطلق نفسها با رجل قال امرت امرت نساء بيد او قال لها طلق آية نسا في شئت ليس ان تطلق نفسها وفي نسخة  
لها ان تطلق نفسها او من شئت من نسا في شئت بخلاف ما لو قال لها ان دخلت الدار ففسا في طالق فدخلت وقع الطلاق  
وعلى غير المستلكن في مجموع النوازل رجل جعل امر كل امرأة يتزوجها بيد امرته ثم زوجها ففعل امرته واجاب هو  
بالفعل فطلقها امرته التي بعد الايقع الطلاق وهي الحلية في هذا الباب تمام هذا ما في كتابه ان فصل اليمين  
بالنجاح **الجنس الثاني في امر الغيبة** وفي المنع لو قال امرت ان تجت عنيك ففعلت في غيبتي يوما او يومين فامر بيدك  
قال اذا كنت يوما فامرها بيدها فهذا اعلا اول الامر من رجل جعل امر امرته بيدها على ان غاب عنها كذا مدة تطلق  
نفسها متى شاءت فعاد عنها الى آخر المدة ثم حضى اليوم الاخر من تلك المدة فاذا هي غيبته نفسها حتى تمت المدة  
افق الشيخ الامام الاستاذ انه بقي الامر بيدها وفي القاضي الامام في الدين انه ان كان لا يعلم بمكانها لا يصير امرها  
قال وهذا اذا كانت مدخولة فاما قبل ان يدخل بها لو غاب عنها تلك المدة لا يصير امرها ولو كانت مدخولة وغاب  
عنها تلك المدة لكن المصلح يحجى الى بيتها يصير امرها بيدها قال هكذا افق القاضي الامام ولو قال ان تجت عني  
كورة بخاري فامرها بيدها فاذا خرج عن الكورة الى الكورة الى الاستاق يصير امرها بيدها ولو قال ان تجت عني بخاري فامر  
بخاري بطلاق على القصة على قول اكثر المشايخ وقال الامام الشافعي اسم بخاري من كرمينه الى غيره ولو جعل امرها  
بيدها على ان غاب عنها ثلثة اشهر لم يصل نفقته اليها فهي تطلق نفسها بافتقارها خمسين درهما قال ان لم يكن هذا  
قد نفقة هذه المدة صار الامر بيدها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فاضت المدة ولم يصل  
اليها النفقة لا يصير امرها بيدها ويرفع اليها عندهما خلافا لابي س ويخرج مسألة الكورة فلو لم تدفع النفقة لغير  
الزوج قال بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكبت هي ينبغي ان يكون القول قوله لان مدعى الشرط ومنكر الحكم  
لكن لا يثبت وصول النفقة اليها بقوله قال وهكذا سمعت من القاضي الامام الاستاذ في الدين ثم رجع بعد ذلك  
وقال لا يكون القول قوله وهكذا في كل موضع يدعى ايفاء حق وفي فتاوى الصغير لو قال لزوجي اطلقها وهو الاصح







الايان في فصل الجاه وفي فصل المتفرقات بطل ولوم يقل ادمت لكن قال لها تاتون مني اودر نكاح مني كل امرئ  
فامر ببيدك في طليقة ثم طلقها اوصافها هل بطل الامر قال لم بطل بالرواية وصارت واقعة وينبغي ان يكون  
هذا وما دمت سواء ينبغي هذا المعنى ولو قال لها ان دخلت الدار فامرك بيدك ثم طلقها واحدة باينة او  
شيتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الامر سيدها سواء تزوجها في العدة او بعد ما انقضت  
عدها مدخولها كانت او غير مدخولة حتى لو تزوجها فطلقت نفسها يقع **نوع** رجل قال لامرأة ثلاث  
تطلقاك بيدك فقال لا تطلقك بلسانك ثم قال طلق نفسي طلق وكذا لو قال لها امرئ بيدك وامر  
هذه ايضا لامرأة اخرى بيدك فقال لا تطلقك فلانك ثم قال طلق نفسي جاز وبهذا لا يتبدل المجلس كذا  
لو قال لله عتق نسمة وهدي بدنة وحجة والحر لله رزعا لغيره سكن الما فعلت اليك فقد طلق نفسي جاز  
بما قلت لا يتبدل المجلس لولم يقل هكذا ولكنها قال ما تضع بالولد ثم طلق نفسها يقع الكل في الفأوى  
في باب الميتين لو قالت اعطيتك كذا ان طلقته فقال الزوج لا ادري ما هذا فقال ان جعلت امرئ بيدك فقد طلق  
نفسه لا تطلق وفي المحيط ان قامت بطل الامر وان اضيق بعضهم لا يبطل الامر وقال بعضهم ان بقيت الوساة  
كما يفعل للنوم يبطل ولو كانت مكرمة فاجبت ثم سارت وما سمعت التفويض اجابت واسعت حتى سبق جوابها خطوها  
بانته وان سبق خطوها جوابها لم يثبت منه ولو ذهبت بنفسها الطلبي الشبهة لانه لم يجز احدا قال بعضهم يبطل  
وقال بعضهم لا يبطل وان ابتدأت الصلوة يبطل ولو كانت في صلوة الفريضة لا تبطل بانما المصلوة ولو كانت  
النفل ان قامت الى السجعة انما يبطل وان سلمت على رأس السجعة لا يبطل والاربع قبل الظهر والوتر من صلاة الفريضة  
والاكل يبطل وان قال قال القدوري ان قل لا يبطل والشرك لا يبطل اصلا ولو امتشطت واعتسلت او كتبت  
زوجها بطل خيارها وان قرئت او سجدت شيئا قليلا لا يبطل وان طال يبطل **الفصل الخامس في الشبهة**  
**الخيار** وفي المحيط اذا قال الغير طلق امرئ ان شاء لا يصير وكذا لم تشأ ولها المشية في مجلس عليها حتى  
وكذا لو طلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشافعية  
الكلوي في وينبغي ان يحفظ هذا فان البلوى فيهم فانما مكسب الطلاق التي يكسبها الزوج من الفرقة يكون فيها  
ايها الذي كتبت اليك هذا الكتاب بل امرتني هل تشاء الطلاق فان شأته فطلقها ثم ان الوكلاء كثيرا ما يخرجون  
الايقاع عن مجلسيها ولا يدرون ان الطلاق لا يقع وفي الفأوى لو قال لامرأة انت طالق ان شئت وانك  
تطلق بهذا ابدا وكذا لو قال لها ان شئت ولم تشأني قدم الطلاق واخرت ولو قال لها انت طالق ان شئت  
وان ابست ان شاءت يقع وان ابست يقع وكذا لو قال ان شئت ابست ويسا تمام هذا في كتابا ليمان رجل خير  
امرأة فقبل ان تخار بنفسها اخذ الزوج بيدها فاقامها او طبعها طوعا او كرها خرج الامر من يديها وفي مجموع

النوازل وفي الاصل من نسخة الامام خواجه زاده المختارة اذا قامت لتدعو الشهود بان لم يكن عندها احد  
الشهود لا يخلو ما ان تحولت عن موضعها او لم يتحول ان لم يتحول لا يبطل الخيار بالاتفاق وان تحولت عن موضعها  
اختلف المشايخ فيه بناء على ان المعبر في بطلان الخيار اعراضها او تبدل المجلس عند البعض انها وجدت عند  
البعض الاعراض وهذا الصريح حتى لو قال المرأة خلعت خديم فقام الزوج حيا اليها وشي خطوة او خطوتين فذكر  
فزوجته صح الخلع وهذا يوافق قول البعض ولو كانت مكرمة فتركت او على العكس يبطل خيارها وكذا لو شغلت بعمل آخر  
يعلم انه قطع لما كان قبله كما اذا دعيت بطعام لا اكل فاكلت او شغلت بالنوم وامشطت واعتسلت ولو كانت طاهرا  
يسير او شربت شرابا قليلا او نامت قاعة او لبست ثوبا من غير ان يقوم او فعلت فعلا قليلا يعلم ان ذلك ليس  
باعراض بان كانت متمكة ففعلت او قاعة فانكأت او قالت ادعوني استشير والشمس لا يبطل الخيار الكل في  
شرح الطحاوي ولو كانت في السفينة فسارت لا يبطل خيارها ويبطل الامر بطلان الخيار وقد ذكرنا في  
بطلان امر الاستثناء **الفصل السادس في الاستثناء** الاستثناء في سائر التصرفات صحيح كاستثناء في الطلاق  
في اخضرار المحضين والاستثناء في البيع في قضاء الجاه للصغير والاستثناء في الاعاق في صوم الاصل والاستثناء  
في النكاح والعق في اقرار الاصل في باب الاقرار بالنكاح والاستثناء في الصوم وقد ذكرنا في كتاب الصوم ولو قال  
اعتق فلانا بعد موتي ان شاء الله لم يعمل الاستثناء لان هذا امر وسيأتي في كتاب العقاق ثم الاستثناء انما  
يصح ان لو كان مشكرا بالضر في حتى لو تنفس بين الطلاق والاستثناء ووجد من الشقيين بدلا ولم يجز اذا  
وصله فهو استثناء هكذا قال ابو يوسف في المنعة وفي الاجناس لو سكت سكتة قد تنفس ثم قال ان شاء الله  
لا يصح الاستثناء الا ان يكون سكتة التنفس ثم قال وما يبطل الاستثناء اربعة احدهما ما ذكرنا انما ان يزيد  
المستثنى على المستثنى منه كقوله انت طالق ثلاثا الا اربعة الثالث ان يكون مسأوبا كقوله انت طالق ثلاثا الا  
ثلاثا وفي المحيط لو قال عشرة انا تسع او قعت واحدة ولو قال الا ثانيا وقع ثقتان ولو قال لا سبعة وقع ثلاث  
وقد صح استثناء الكل من الكل هما الا الاستثناء الناقص من الكل لفظا ونظير ما روي عن عمر في النوازل  
اذا قال انساني طولا لا فلانة وفلانة وفلانة وليس من النسق سواء صح ولو قال انساني طولا لا انساني  
يصح وما افرق الا باعتبار اللفظ الرابع ان يستثنى بعض الطليقة كقوله انت طالق الا نصفها وفي البحر دلو  
تحرك لسانه بالاستثناء صح اذا تكلم بالحرف المسموع وهو خيار الفقيه جعفر وفي مجموع النوازل سئل ابو  
نصر عن رجل واستثنى لم يسع اذناه قال اذا جرى لسانه بحرف الاستثناء جاز استثناءه وهكذا روي  
عن ابن عباس وابي طيخ وابيهم النخعي وكذا المرأة في الصلوة اذا حركت لسانها لم يمتنع نفسه فهو وثق وقال  
ابوكبر رجل قال ان حلفت فعبدي حرته قال على المشي الى بيت الله ان شاء الله لا يثبت لان الاستثناء يبطل



اليمين كلف ان اقرب لفلان بعشرة دراهم فعبد ختم قال فلان على عشرة دراهم لا يجتنب في المحظ  
قوله ما شاء الله والا ان شاء الله استثناء ايضا وفي البقالي اذا قال كل امرأة طالق الا هن وليس غيرهن لم  
تطلق وفي نوادر شمس الاسلام لا وزجرتي لوقا لامرأة انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا واربعان  
كلت فلا تفسخ التعليق وكذا لو قال هن في كه ورايه وباشد زوي بسبه طلاق ان دخل الدار فعلق  
ولا يصير فاصلا بخلاف قوله انت طالق ثلاثا لا انا ان شاء الله حيث لا يصح الاستثناء وفي الاصل لو قال انت خري  
وعتيق ان شاء الله صح ولو قال انت خري وخرن شاء الله لا يصح وفي الفتاوى رجل طلق امرأته فشهد عند شاهد  
انك استيتت موصولا بالطلاق وهو لا يترك ان كان هو كمال اذا غضب بحري على لسانه ما لا يحفظ بعد جازله  
الاعتماد على قول الشاهدين وان لم يكن بهذه الحالة لا يعتد ولو قال لها انت طالق في لسانه ان شاء الله  
من غير قصد صح الاستثناء ولا يقع الطلاق وكذا لو كان لا يدري اي شيء صح الاستثناء ولو قدم الاستثناء فقال  
ان شاء الله انت طالق صح الاستثناء ولو قال ان شاء الله انت طالق وان شاء الله وانت طالق عند من لا يطلق وعند  
تطلق في القضاء وقول من المحض وبناخذ وفي الزيارات في باب الوصية بمثل نصيب البنين الا ثلث ما يتبع من  
الثلث قال الاستثناء اخرج بطريق المعارضة عند من لم تكلم باليا في بعد الشيا بطريق البيان وليس اخرج  
وفي الاجناس لو قال انت طالق كيف شاء الله طلقت واحدة رجعية وفي مجموع النوازل لو قال لها انت طالق  
لولا ابوت او اخوتك ولا جمالك ولولا اني اخيك لا تطلق والكل استثناء وفي ايمان النوازل لو قال والله اكلم  
فلانا استغفر الله ان شاء الله فهو مستثنى ديانته لا قضاء وفي الفتاوى رجل اراد ان يحلف رجلا ويخاف ان  
يستوفى في السر تحلفه ويأمره ان يذكر حقيقته يمين موصولة بسبحان الله وغيره من الكلام **الجلس الثاني**  
**في دعوى الاستثناء** الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق او الخلع واذا عيى الشرط القولي فلو شهد  
الشهود ان طلقها او خلعها بغير استثناء او شهدوا انه لم يستثن قبل وهذه من المسائل التي يقبل الشها  
على التوفيق في شرح الجامع الصغير واصل هذا الوعد وان قال المصحح ابن الله ولم يقل قول النصاري يقبل وفي  
المحيط وان شهدوا بالخلع والطلاق وقالوا نسمع غير كلمة الخلع والطلاق والزوج يدعي الاستثناء القولي  
قوله وفي الفتاوى الصغير اذا ذكر المحلل لا يسمع دعوى الاستثناء والطلاق على مال كاخلع وفي نوادر شمس  
الاسلام لا وزجرتي لوقا لامرأة لم يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يسمع وفي  
اقرار الاصل لو قال العبد اعتقت اس وقلت ان شاء الله لا يعق وكذا في النكاح لو قال لامرأة تزوجتك اس  
وقلت ان شاء الله وقالت المرأة ما استيتت فالقول قوله وفي فتاوى النسب الزوج لو ادعى الاستثناء وقالت  
المرأة طلقته فالقول قولها ولا يصدق الزوج الابينة بخلاف لو قال لها قلت لك ان طالق ان دخلت الدار

وقالت طلقتني من غير القول قوله وذكر هناك على هذا حكاية وطول تأمله الخزانة ولو اختلفت صحة الخلع فلا  
قد ذكرنا في فصل الخلع **الفصل السابع في الرجعة** وفي الفتاوى اذا تزوج المطلقة طلاقا صحيحا بصيرا  
هو المختار ولو طلق امرأته ثم قال ان ادعيتها مني طالق ثلاثا فانقضت عدتها وتزوج بها لم يطلق ولو كان الطلاق  
باينا نطق ولو قال لها انت عندى كما كنت وانت لم تفي لا يصير رجعا بدون النية فان نوى الرجعة صار رجعا  
ولو قال لها اي رقة باز او رمت ان عوفي الرجعة يصير رجعا وفي الفتاوى ولا يجب المهر بالرجعة وفي المحيط ولو  
راجعها وقال زدني مهر لا يصح ولو قال لها رجعتك بالف درهم ان قبلت صح واذا انقضت العدة بطل حق الرجعة  
واذا سقطت سقطت مستين الحق او بعض الحق لا رجعة ولو قالت ولدت لا يقبل الابينة فان طلب الزوج بيمينها  
بأنه لعل سقطت بهذه الصفة تخلف الاتفاق وفي المنتقى قال لو قبلت المرأة بشهوة فهو رجعة ان صدقها  
الزوج في الشهوة وان انكر الشهوة لا يثبت الرجعة وكذا ان مات الزوج فصدقها الوتره وكذا لو قبلت وهو  
نائم او معقود او خلعة ذكر شمس لا يثبت الرجعة وشيخ الاسلام خاهر زاده ان على قول ح وم يصير رجعا فلا  
لا يثبت ولا يقبل البينة على الشهوة لا تغييب النظر الى فرجه بشهوة في القياس يقبله وفي الاصل جعل هذا القول  
ح وم وعندي من تقييدها ونظرها الى فرجه بشهوة لا يثبت الرجعة واجمعوا انه لو كتمها او هو عليها بشهوة  
اولسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثبت الرجعة والنظر الى برها بشهوة لا يثبت الرجعة وكذا في الزيادة  
وفي شرح الحاوي الرجعة سني ويدعي فاستثنى ان يرجعها بالقول لا بالفعل ويشهد على رجعتها ويعلمها فان لم  
يشهدوا وشهد ولم يعلمها كان مخالفا للسنة وفي الاصل تعليق الرجعة بالشرط وضافتها الى وقت المستقبل  
بالحل كالحاح فان قال الزوج بعد ما خلا بها وطبها وانكبت المرأة فله الرجعة ان قال الزوج لم يدخل بها فلا  
رجعة عليه ولو قال لها بعد انقضاء عدتها قد رجعتك في العدة وصدقته في الاسناد صدق وان كذبها لم يصدق  
قولها ولا يبين عليه ما عدى به ولو قال لها ان رجعتك فقلت بحجية له وانقضت عدتي فالقول قولها مع اليمين  
لا يثبت الرجعة عند ح وعندهما يثبت ولو قال لها طلقك فقلت بحجية له فانقضت عدتي قال الشيخ الامام  
شمس الأئمة الشريفي الاصح ان يقع الطلاق **الفصل الثامن في العدة وهو شتم على اربعة اجناس** المجلس الاول  
وفي الاصل عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشر المدخولة والمدخولة والصغيرة والكبيرة و  
المسلمة والكاتبة سوء وحاضنة هذه المدة او لم تحض اما الرجل اذا قال لامرأة من له احدكما طالق ثلاثا  
ثم مات قبل البيان على كل واحد منهما عدة الوفاة يستكمل بها ثلاث حيض فلو ثبت الطلاق في احداهما فالعدة  
من وقت البيان والمطلقة اذا مات عنها زوجها صار عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعا وان كان باينا  
او ثلاثا ان كانت لا يبرأ لا يصير عدة الوفاة وان وثرت بالفرج جمع بين الحيض والاشهر وقال ابو حنيفة ما ثلاثا



حيض ولو مضى من عدة المرأة حيضة بعد طلق ثم مات الزوج والطلاق باين فبذلك الحيضة كسوة من حيض العدة  
هذا في مجموع النوازل وعدة الحامل ان تضع حملها في سائر وجوه الفراق وفي الوفاة ايضا ولو مات عن ام ولد  
وهي حامل فعدها ان تضع حملها وكذا الوعدة اما اذا لم يكن حاملا فعدها ثلاث حيض وكذا حرمته قبل موت  
ان كانت منكوبة رجل وفي عدها لا يحجب عليها عدة المولى ولو كانت المتوفى عنها زوجها امه وهي غير حامل فعدها  
شهران وخمسة ايام وفي الفتاوى الصغرى لو بلغت ثلثين يوما ثم انقطع الدم حتى مضت سنة وطلعت زوجها  
فعدها بالاشهر اما اذا خاضت ثلثة ايام ثم انقطع الدم سنة او اكثر فعدها لا ينقض بالاشهر ما لم يبلغ حد الاشهر  
وهو خمس سنين سنة هو المختار قاله والشيخ الامام غير الدين الكندي بسم قد يعني خمسين فان اشد الائمة  
دما بعد ذلك فهو حيض قال في حيض المحيط هكذا وقع في بعض الكتب وقد ذكرتم في نوادر الصلوة العجزة الكثير اذا  
رأت الدم من الحيض فحيض قال ابن حجر مقلد رواية النوادر محمولة على ان الم حكم بايها فاما اذا انقطع الدم وحكم  
بايها ما وهي بنت سبعين او نحو ذلك لا يكون حيضا كما وقع في بعض الكتب كان الميدا فيقول ما ذكره النوادر محمول  
على ان اذا رأت الدم سائلا او ذلك حيض وما وقع في بعض الكتب محمول على ان اذا رأت بلة وذلك ليس بحيض وعليه  
المشايخ وعلى رواية النوادر والذي يقول بان رأت بعد الايام يكون حيضا قال انما يكون حيضا اذا كان احمر  
او سودا اما اذا كان اخضر واصفر لم يكون حيضا لان كون الدم حيضا ثبت بالاجتهاد لا يبطل الحكم الا بالاثبات  
الثابت بالاجتهاد قال وطريق القضاء ان يدعى احد الزوجين فساد النكاح بسبب العدة فيقتضي القاضي  
بجواز وبانقضاء العدة بالاشهر قال وكان الصدر الشهيد حسانا لديني موافقيا بانها لو رأت بعد ذلك  
حيضا ويفتي بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالاشهر وان كانت رأت الدم بعد  
تمام الاعتداد بالاشهر لا يبطل الا نكحة قضى القاضي بجواز ذلك او لم يقض وفي مجموع النوازل الائمة اذا اعتدت  
بالاشهر وتروجت ثم رأت الدم لا يكون النكاح فاسدا عند بعض المشايخ اما اذا قضى القاضي بجواز النكاح  
ثم رأت الدم لا يكون النكاح فاسدا ولا يصح ان النكاح جائز ولا يشترط القضاء وفي المستقبل العدة بالحيض في  
التجريد الصغيرة اذا اعتدت بعض العدة بالشهر ثم رأت الدم انقضت عدها الى الحيض ولو لم يصب ما حاضت  
حيضة استقبلت العدة بالشهر ولو طلق الامة ثم اعتقت ان كان الطلاق رجعا انقضت عدها الى العدة الحرة  
وان كان باينا لا ينقل وكل من حلت في عدها ان تضع حملها او في المتوفى عنها زوجها اذا حلت بعد موت الزوج فعدها بالاشهر  
وفي مجموع النوازل جازا لكل امرأة تزوجها فمضى طلق ونسأ قال ثم تزوج امرأة فدخل بها بطلاق ويجب مهر ونصف  
ويجب العدة ويثبت النسب من الزوج وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها  
في العدة ثم طلقها قبل ان يدخلها عدها مستقبلة وعنده نصف مهر وعليها بقية العدة وهي

مسئلة القدوري وعنده نصف المهر ولا شيء عليها من العدة بناء على ان الدخول في النكاح الاول دخولا في النكاح  
الثاني فلو خلافا لمحمد هو لو كان النكاح الاول صحيحا والثاني فاسدا لا يلزم المهر لا يلزمها العدة بالاجماع ولو  
النكاح الاول فاسدا والثاني صحيحا فمذنبته ما لو كان كلاهما جائزا ولهذا وقع كتبها في الخزانة **الجليل** وفي  
الفتاوى الصغرى رجل طلق امرأته ثلاثا ووطئها في العدة مع علمها بحرام عليه وانقضت عدها بوطئها لا تستأنف  
العدة ولو كان منكر طلاقها لا ينقض ولذا في الشبهة ليستقبل العدة وفي مجموع النوازل الطلاق البايين ثلاثا والعدة  
الشهيدة في شرح الجامع الصغير لم يجعل الطلاق على الاكثر من ثلاثا وكذا الخلع وقال والشمسية نوعان شمسية في الفعل  
شمسية في المحل الى آخرها في حدود الجامع الصغير وفي الفتاوى الصغرى رجل طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت حيضين كرهها على الجماع  
ان كان منكر طلاقها يستقبل العدة وان كان متقاع هذا جامعها لا يستقبل العدة فلو كان منكر طلاقها حتى لم ينقض  
ليشأن ان تطالب بنفقة هذه العدة ووطئها في هذه العدة لا يقع ولا يحرم نكاح الاخوة وفي نسخة الامام خلاها زاده  
رجل تزوج منكوبة غيره وهو لا يعلم انها منكوبة الغير ودخل بها حيا العدة وان كان يعلم انها منكوبة الغير لا يجب العدة  
بالدخول حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبه يفتي وفي الاصل رجل طلق امرأته ثلاثا فمضى سنين ان كانت المرأة في الا  
او قالت لا ادري يقع الطلاق من وقت الاقرار او من صدقة المرأة يقع من الوقت الذي طلق وفي الفتاوى المختار المشايخ  
انه يقع من وقت الاقرار لكونها بنفقة العدة وموتة السنن وفي الاصل لو كان الزوج غائبا فطلق امرأته وماتت  
والمرأة لا يعلم بذلك يجب العدة من وقت الطلاق والموت ولو جعل امرأته بيد هان فمضى بها فطلق نفسها فافترق  
الزوج الضرب فاقامت المرأة بالبينة على الضرب وقضى القاضي بالفرقة فالعدة من وقت القضاء او من وقت الضرب  
المسئلة واقعة وينبغي ان يكون من وقت الضرب اصل المسئلة في الجامع الكبير في باب القضاء في باب ما يضع القاضي على  
يدى عدلان الرجل اذا طلق امرأته ثم انكر الطلاق فاقامت عليه البينة فقضى القاضي بالفرقة قال العدة من وقت الطلاق  
لا من وقت القضاء وفي مختصر القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في  
النكاح الفاسد ثلاث حيض ايضا ولا يعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد في الفتاوى الصغرى و  
الاصل العدة ان ينقضيان بدة واحدة حتى ان العدة من طلاق باين لو تزوجت ودخلها ثم فارقها في ثلاث  
حيض انقضت العدة ان فارقها من الاول حيضة اعتدت ثلاث حيض فاذا مضت حيضتان فقلت ان تزوجها  
وليس غير ان تزوجها فان كان طلاقا الاول حيا فزوجها في الحيضين الاولين صح الزوجة ولكن لا يقع بها حتى تنقض  
عدها ولو اوجها في الحيضة الثالثة لا يصح هذا في شرح المشايخ وفي نسخة الامام المستخرج لو كان طلاق الاول باينا  
ليس له ان تزوجها حتى ينقض عدها من الاخير كما ليس للاخر ان تزوجها حتى ينقض عدها من الاول وعلى هذا لو كان  
العدتان بالشهر وفي شرح القدوري في اول كتاب الطلاق طلق الرجل امرأته ثلاثا السنة وهي من حيض فمضى عليها



حيضة فكانت تحيض بغير علمها نصف شهر وقل الذرة التي تصدق الحرة في نقضاء العدة فيها شهر عندها  
تسعة وثلاثون يوما وفي الامة عندها في احد وعشرين يصدق وعلى قول علي الاصل الذي خرج به الحسن بن زياد  
خمسة وثلاثون خمسة عشر يوما وعشرين حيضتان **الجنس الثالث** وفي الجامع الصغير المطلق عقد في بيت كانت  
قبل الفقة فيه ولا يخرج ليل ولا نهار في العدة والمتوفى عنها زوجها ما خرج نهارا والمختلعة على ان نفقة لها اخلف  
المساجيع فيها فاذا بان فخرج لا عند في بيت الزوج لا بد من خيل بينهما وبين الزوج فان كان الزوج فاسقا خرج  
من منزله وسكن من لا آخر ثم لا يخرج من ذلك المنزل حتى يقضي عدها والاولى ان يخرج الزوج ويتركها في منزله فاب  
لم يخرج وجعل بينهما امرأة نفقة ولا يضيغ للزواج ما لم يفسخ في عدة الطلاق والموت فان اعتقد في العدة  
لزمها في بقا بل من حرة المسيلة والكتابية يخرج باذن الزوج والمسيلة لا يخرج باذن الزوج وان سلت في المسيلة  
وفي الصبية ان كان الطلاق حيا يخرج باذن الزوج ولم الولد اذا اعتقدت خروج وعن بن في النضر ان اذا طلق  
النضر لها النفقة ولا سكنى لها قبل ان يزوجهما لا نفقة لها ولها السكنى واذا اختلفت لنفسها او امرأة  
العين الفقة لها النفقة والسكنى وفي الفتاوى للعدة ان تنشط بالاسنان للنفقة دون الطرف الاخر ونظير هذا  
لو اذهنت رأسها لرفع الاذى يجوز وللزينة وكذا البسحر يستر لعودة يجوز وللزينة لا وفي المحيط عن ابن سنان  
محمدا قال المتوفى عنها زوجها لا بأس بان يقبض عني يميني اقل من نصف الليل لان الحرم عليها البيوت وللعدة ان يخرج  
الى محل الدار وتبيت في اي منزل شاءت الا ان يكون في الدار منازل لغيرهم فاذا اراد الزوج ان تلزم المرأة ان تعد بجوز  
القاضي ليس له ذلك وتعد في مسكنها قبل الفقة واذا مات الزوج وصار في منزل باجر فاجل مثل في مالها فان كانها اهل  
المنزل بالمقام فيكره وهي تجوز ذلك تسكر فيه وان لم يسكر يتحول وان طلقها الزوج فاجرة المنزل على الزوج وان  
خافت سقوط المنزل وان عار على متاعها يتحول وان كانت السواد وهي تخاف على نفسها او مالها من سلطان او غير ذلك  
وان طلقها في البادية اذ كان يدخل عليها ضررتين في نفسها او مالها يتركها في ذلك الموضع يتقبل بها وان لم يكن ليس  
ان يتقبل بها **الجنس الرابع** وفي التجريد رجل تزوج بجارية الغيرة باذنها لهما ثم طلقها ثم اشترى لها ان طلقها واحدة  
حل له عدته لا منع حل وطه وان طلقها اثنين ثم اشترى بها لا تحل ولا ترتفع الحرة الغليظة بدون الزوج الثاني وفي الفتاوى  
الصغرى الدخول على عدته للاطلاع هل يباح فيه رايان **الفصل التاسع في الخط والاباحة** وهو مثل  
على رجل اجناس الاول وثبت الحرة الثانية في المحل الثالث فيمن حلف لا تطلق الرابع في اجار المرأة بالطلاق **الجنس**  
**الاول** وفي الفتاوى للمرأة اذا سمعت ان زوجها يطلقها فلا تطلقه ولا تقدر على منع نفسها الا بقوله ليسعها ان يقبله  
مضى علمت ان يقبله بالزواج ولا تقبل المرأة نفسها وفي فتاوى النسفة على السيد الامام في شجاعه وهكذا  
في فتاوى شمس الاسلام ان لم يكن لها بيعة ترفع الى القاضي وتحلف فان حلف فلا ثم عليه فان قلده فلا شيء عليها فالطلاق

البياض ثلاث وفي النوازل اذا كان عند المرأة شاهدان زوجها طلقها فلا اذا كان زوجها عاليا ليسعها ان  
يتزوج وان كان حاضرا الا لانه اذا اجمد الزوج ايجع الى القضاء بالفقة والقضاء بالفقة لا يجوز الا بحضور  
مجموع النوازل المرأة اذا حلت على زوجها بالثلاث والزوج بمسكها اهلها ان تزوج باخر من غير علم الزوج قال  
يباح لها اما لا يطلوها قل الامام نجم الدين النسفة ان كانت متوفى عنها زوجها او طلقها ولو شهد قوم ان هذا الرجل  
طلق امرأته في حاله السكنى صدقهم ببيت الطلاق وان لم يصدقه شهدوا عند القاضي فيقضيه بالفقة وفي  
نوازل ابن سنان عن ثم اذا شك الرجل انه طلق واحدة او ثلاثا في واحد حتى يستيقن او يكون اكبر ظنة على ذلك  
وان قال الزوج عنتم على انها ثلاث فاضع الامر على اشدته فترها فان اخبره عدل وحصر واذل المجلس قالوا  
كانت واحدة قالوا اذا كانوا عدل لا صدقهم واخذ يقولهم وعن هشام قال سألت اباس عن رجل حلف بطلاق  
امرأة ولا يدري بثلاث حلف ام بواحدة قال تجري الصلوات في اسوية ظنة على اشد ذلك عليه وفي المنسفة عن هشام  
قال سألت محمدا عن رجل ادعت عليه امرأته انه طلقها ثلاثا وهو كحرفات الزوج فجاءت تطالب به لثالثا قال ان كان  
المرأة قبل الموت وقالت صدقت لم تطلق وشهد وان لم ترجع الى تصديق حتمات لم تره وفي الفتاوى رجل طلق امرأته  
ثنتين وقال له رجل طلق امرأتك ثلاثا قال نعم ثم تزوجها ان كانت المرأة سمعت جوبه للسؤال لاحتل لها ان ترجع  
وحل للزوج اسماها ولو سمع رجل من امرأة انها مطلقة الثلاث والزوج يقول لا بل مطلقة الشين لا يسع لمن سمع  
منها ان يحضرها ما لم يسمعها استطاع وفي مجموع النوازل وفي المنسفة لو اراد ان تزوج امرأة تشهد عنده او عند القاضي  
شاهدان ان لها زوجا فترجى ما هو لا يفرض بينهما وسياقي تام هذا في كتاب الكراهة **الجنس الثاني في المحلل** وفي شرح  
الطحاوي مطلق الثلاث لا تحل لزوجها الاول لا يحتاج ولا بلاء يس حتى تزوج باخر ويدخل بها التاكسوء كما  
الزوج الثاني بالغا او غير بالغ مجنونا او غير مجنونا اذا كان مجامع مثله وفي فتاوى شمس السلام انه مقدم بعشرين  
فاذا التمس الختانان وتوارى الحشفة حلت للاول اذا بان من زوجها التاكس والنفقة عندها ولو خلا بها وماذا  
عنما زوجها لا تحل على الاول ولو وطئها التاكس وهي حايض او ففساء او هو صائم او هو صائمة فانها تحل على الاول والتاكس  
عاض فعله ولو تزوجها التاكس كافرا فاسدا ودخل بها او لم يدخل فانها لا تحل للزوج الاول المحلل في شرح الطحاوي  
وفيه ايضا لو كان الزوج التاكس خفيها لا تحل للاول اذا كان مثله مجامع وفي التجريد لو كان الزوج التاكس مجنونا لم  
يحل فان حلت وولدت حلت على الاول عندس ولو كان مجنونا او عبدا او مبررا او مكاتباً تزوجا باذن الموطر  
حلت للاول ولو كان نصرانيا تزوج نصرانية حلت للمسلم ولو كان مسلما لجامعها حلت عندس خلا لافرو  
الحسين وفي فتاوى شمس السلام اذا كانت آله المحلل فتوفى فاولجت التاكس في الحق الختانان وغاية الحشفة حل  
على الاول وفي فتاوى الصغرى اذا قلده كن بخبرة وادخل فترها فان وجد الحرة تحل والا فلا وفي المنسفة قال لم يحل تزوج



صغيرة لا توطأ مثلها فوطها هذا الزوج الثاني فافضاها فان هذا الزوج الأول  
على الزوج الأول ولو كان توطأ مثلها فوطها هذا الزوج الأول وفي نسخة الامام الشافعي في اول كتاب الطلاق لو  
فرض القاضى باجل على الزوج الاول بدون الدخول اخذ بقول سعيد بن المسيب ينفذ قضاءه وذكر القاضى في ذلك  
في شرح الجامع الصغير المطلقة بثلاث تزوجت بآخر ولم يدخل بها الزوج الثاني ثم طلقها الاخل للاول في قولها  
وقال سعيد بن المسيب يحل وقول بشر بن عياض الرئيسى رئيس هل الاعتزال وانة قول به يجوز الخلف الاجماع حتى لو  
القاضى بقوله لا ينفذ قضاءه ومن افق بهذا القول ولم يشترط الدخول فعليه ان الله والملائكة والناس اجمعين  
قال الصدر الشهيد وفي المحيط مطلق الثلاث اذا تزوجت بنفسها غير فوطحت للاول عند ذلك وفيه وهذا  
مستقيم عن علي بن ابي حمزة في رواية فاما على رواية الحسن اذا تزوجت بنفسها غير فوطحت فلا يستقيم قال والاول  
ان يكون المحلل خيرا لغيره لانها لا يشترط الا نزال وعن س اذا تزوجت بنفسها بعد الايجور لعدم الكفاة وقد  
ذكرنا رواية الحسن وفي مجموع النوازل جمل طلاق امرأة ثلاثا وانقضت عدتها وتزوجت بعد غير ذلك من سيرة فدخل  
بها ثم اجاز السيد النجاشي فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها فاما الاخل للزوج الاول حتى يطأها بعد الاجازة  
**نوع منه** وفي شرح الطحاوي رجل تزوج امرأة ومن نيته التحليل ولم يشترط ذلك التحلل للاول بهذا وليست النية  
بشيء ولو شرط اكره وحل عند ذلك وفي رواية فسد النكاح ولا تحل قال في صحيح النجاشي ولا يحل وقال بعض  
المحلل ما جازا وفي ذلك القاضى للحقاه ذكر منه ثلاثة اقاويل وثاويل للمعنى اشرط الاجر وقال في التبريد  
طلقها ثلاثا فترت وتزوجت بآخر ثم طلقها قبل الدخول بها ثلاثا ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت على الاولين اذا  
تزوجت النضر بن بصرى ودخل بها حلت على المسلم الذي طلقها ثلاثا وفي مجموع النوازل جمل طلاق امرأة ثلاثا  
فاعتدت وتزوجت بآخر ثم جاءت بعد بغيره وقالت طلقه الزوج الثاني وارادت ان تعقد على الاول قال الامام  
نجم الدين النسفي لا بد من مرة اخرى للنكاح ولو طلع وافق شيخ الاسلام على الاستحباب والقاضى الامام  
ابونصر ع اما يصدق وفي نكاح الاجناس لو حبت المرأة ان زوجها الثاني جامعها وانكح الزوج الثاني الجماع حلت  
للاول ولو كان على القلب بان ذلك واقف الزوج الثاني الاخل ولو قال في الزوج الثاني وقال الاول بعد ما تزوجها ما طأها  
الثاني فزوي بينهما وعليه نصف المهر المستحق وفي نكاح الفتاوى لو قال للمرأة ما دخل في الزوج الثاني وقال للزوج الاول  
لا بد من هذا بعد ما تزوجها الاول ان كانت المرأة عاتلة بشرط الحل لا يصدق وان كانت جاهلة يصدق وفي الفتاوى  
في باب الباء لو قال بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت بآخر وقال الزوج تزوجت بآخر ودخل بها لا يصدق للمرأة ولو  
قال الزوج الثاني النكاح وقع فاسد لا ينشأ الا في جامعتهما ان صدقة المرأة لا تخل للزوج الاول وان كذبت تحل كذا  
اجاب القاضى الامام **الجنس الثالث فيمن حلف لا يطلق** وفي الفتاوى رجل حلف بان لا يطلق امرأته ثم اراد الخلق

منها فاحيلة المشروعة ان تزوج امرأة رضية وبأمر أخت امرأته او امرأته فترضعها فبين من المرأة ان جميعا ولا يخل لانه  
يصير معاين الخالة وبنت الاخت واجامعا بين الاثنين وفي نسخة ترضعها المرأة المحلو في عليهما فبين لما لو عت  
الفرقة بينهما بالايلاء وباللعان ورفق القاضى بالعتة او وقت الفرقة بالخلع كل ذلك طلاق وسيأتي في كتاب الايمان  
وفي الفتاوى في باب النون في الايلاء كما ذكرنا في نسخة اما في تفرق القاضى بالعتة فبحال وهذا وفي فتاوى النسفي الاول  
اذا اراد ان يفرق بين الصغيرين بينهما نكاح قال ان كانا رضيعين احدهما ترضع هذا الرضيع امرأة ارضعت الآخر  
ان لم يكن ان بلغت حد الشهوة مستها بالزوج او ابنة شهوة او من هوام المرأة او بنت المرأة كذا لا يفي بهذا فاذا  
رفعنا الامر الى القاضى حتى يفرق بينهما بالعجز عن الثقة او بعدم الكفاة فتح ما لا يصح حكم الحاكم بهذا الشرع وهو  
يجعل القاضى الاب عن الصغير كما ذكر الامام البرزوي في نكاح الجامع في الباب السادس ان نفعل وتام هذا كذا في  
خرانة الوقعات **الجنس الرابع في اجاز المرأة** وفي الاصل امرأة جاءت الى رجل وقالت طلقه زوجي وانقضت عدتي  
ووقع في قلبه انها صادقة وهي عدلة او لاجل ان تزوجها ولو قال ان نكاحي الاول وقع فاسد الاجل لان تزوجها  
وان عدلة وفي الفتاوى للصغري لو قالت طلقه زوجي ثلاثا فلما اراد ان تزوجها قالت كذبت واخطأ قال  
الصدر الشهيد قال الامام الولاء انه لا يجوز النكاح قال وفي كتاب الرضاع لو قالت لرجل انه ابني من الرضا  
ويثبت على ذلك مع هذا لو تزوجت بهذا الرجل يجوز اذا انكح الزوج ذلك سوء تزوجها قبل ان تكذب  
نفسها او بعد ما كذبت بنفسها ولا يصدق المرأة على قولها في النكاح لان الحقة ليست اليها ولهذا  
لو اقرت بعد النكاح لا يثبت الحقة قال وهذا دليل على ان لها ان تزوج نفسها من جميع الوجوه قال  
وبدق ولوان المقر هو الرجل فقال بانها امي واخوتي او بنتي من الرضاع ثم قال بعد ذلك اخطأت ونسيت  
او كذبت وصدقة المرأة فاما مصداق حتى يجوزها ان تزوجها ولو قال ما قلته حتى ثم اراد ان تزوج  
ليس ذلك وفيه بينهما ولو ان رجلا تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اخوتي من الرضا او بنتي  
ثم قال اوهمت ليس مما قلت لا يفسد النكاح بينهما استحسانا ولو قال ما قلت حق او شهدا المشهور  
عليه فرق بينهما ولو قال هذه اخوتي او امي وليس لها نسب يعرف ثم قال اوهمت صدقة لو كان لها نسب يعرف  
لم افرق بينهما وفي الفتاوى للصغري رجل قال لآخرى اليك حاجة فاقضها لي فقال نعم وحلف بالطلاق  
العقاق ان يقضيه اليه فقال حاجتي ان تطلق امرأتك ولا تصدقني هو فله ذلك لا يخل الصدق والكذب  
وهذا يفرق سائر المواضع لان في كل موضع علق اليمين بشيء لا يقف عليه غيره اذا اخطأ هو يصدق كما في  
الحجة وغيرها وهما لا يصدق لان حاجة الانسان كما يعرف غيره بخلاف المحبة لانه يقف عليه ما غيره وفي  
الايمان النوازل رجل حلف بان يطأ عمة في كل ما يامر به دينها عمة ثم ما بعد ذلك عن جماع امرأته فجامع



لم يثبت اذ لم يكن هناك سبيل عليه **كتاب** **الايان** قال جعلت هذا الكتاب  
على ثلاثة اقسام قسم في الاقوال وقسم في الافعال وقسم فيما لا يكون قولاً ولا فعلاً وبدأت بالاقوال ثم  
ثم بما لا يكون قولاً ولا فعلاً وجملة هذه الاقسام يستعمل على ثمانية وعشرين فصلاً الاول في المفردة وفيه  
كفارة اليمين ثانياً في الفاظ اليمين الثالث في اليمين بالطلاق الرابع في اليمين في النكاح الخامس في اليمين في الشك  
وفي جنس مسائل الفروع السادس في البيع السابع في اليمين الهبة والوصية والعقود الثامن في اليمين في الشك  
والاستدانة والاعارة والاجارة والقمار التاسع في اليمين في الكلام العاشر في اليمين في الاذن الحادي عشر في الطاعة  
وهو ثلثون القسم ثانياً في اليمين في الكل الثالث عشر في اليمين في الشك وفيما ان الخلف اذ الخلف في  
المعقود شرط الرابع عشر في اليمين في الجماع الخامس عشر في اليمين في اللبس السادس عشر في اليمين في المسكنة  
السابع عشر في اليمين في الدخول الثامن عشر في اليمين في الخروج والذهاب في مسائل الفروع التاسع عشر في اليمين في  
قضاء الدين العشرون في اليمين في الشقة والحجاية وفي اعتبار اللفظ والقرض ومن هذا الجنس باب الضم  
الحادي والعشرون في اليمين في الضرب ثانياً في اليمين في الزكوة والثالث والعشرون في اليمين في الزكاة  
وسائر الخرج الرابع والعشرون في اليمين في الافعال المتفرقة الخامس والعشرون في قوله لا اعلم بكان كذا وهو  
ابتداء القسم الثالث السادس والعشرون في اليمين في الصوم السابع والعشرون في اليمين في الرؤية الثامن والعشرون  
في الايان الاوقات **الفصل الاول في اليمين** قال في المحيط ركن اليمين بالله ذكر اسم الله موقراً فبا خبر وحلم  
اليمين وضعاً وجوباً للبر في الخير وحرمة الحنث ثم الكفارة تجب عند الحنث بخلفا عن البر الواجب محل اليمين  
خير من الصدق والكذب قال في الاصل الايمان ثلثة عین كفر فيه ويميز لا يكفر فيه ويميز نرجوان  
لا يؤخذ الله به باصاحبه اما التي كفر في اليمين على فعل المستقبل وادخلت في الكفارة واما التي كفر في  
التي لا تكفر في الحلف على ثبات شيء او نفيه في الماضي متعمداً الكذب لا يجب الكفارة واما التي كفر في  
نرجوان لا يؤخذ الله به باصاحبه بان يحلف على امر في الماضي او في الحاضر او في المستقبل ان كان نفي الحق فيقول والله ان هذا  
الخير غداً فاذا هوام وفي الفتاوى محمد بن الوليد لو قال ان لم يكن هذا فلا فاعل حجة ولم يكن وكان لا يشك  
انه قد ان لم يرد ذلك والقول لا يؤخذ بصاحبه الا في الطلاق والعقاق والندور في التجريد اليمين على  
نية الحالف ان كان مطلقاً وان كان ظاهراً فعلى نية المستحلف وهذا في الماضي مثال الاول ذاك الرجل على بيع  
فحلف الكفر بالله انه دفع الى هذا الشيء فلان معنى ببيع حتى يقع عند الكفر ان ما في يده من غير فلا يكون  
وفي المستقبل على نية الحالف وفي الفتاوى لو كان اليمين في الطلاق وما شاكل ذلك لنية نية الحالف لما كان او  
مطلقاً **جنس آخر في كفارة اليمين** اذا حنث في اليمين بالله وهو مسرا ن شاء طعام وكسا او عتق بالنصر في العبد

يجب عليه لاعتاق وان كان محتاجاً اليه كما في كفارة الظهار وفي الاصل حد اليسار ان يكون له فضل على كفارة وقد  
ما يكفر به يمينه هذا اذا لم يكن في ملكه عن النصوص فان كان في ملكه طعام عشرة مساكين او كسوتهم وعبد  
يجوز له ان يصوم قال ابو يوسف لو كان له درهم قد اشتري به ذلك لا يجوز به الصوم وفي الكسوة يعطى قد  
ما يجوز فيه الصلوة والمكسوة والخف عن هذا لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي التوبة يعطى جلال المقايضات  
كان يصلح للمقايض يجوز ولا فلا قال بعض شيخنا ان كان يصلح لاساط الناس يجوز قال شمس لائمة الشريفة وهذا  
اشبه بالصلوات لو كان عامة تلف بدنه يجوز والسر ويلزم بذكره ثم به والصحاح انه لا يجوز للرجل والمرأة  
قاله ابو يوسف وعن من ان اعطى المرأة لا يجوز ان اعطى الرجل يجوز ولو اعطى عشرة مساكين كل مسكين الف من  
من الحنطة عن كفارة الايمان لا يجوز الا عن كفارة واحدة عند وسع وكذا في كفارة الظهار وهذا في فتاوى  
الضغري وما تقدم في الاصل وفي الفتاوى رجل ادى عن كفارة ست صلوات اثني عشر مثلاً الى مسكين واحد  
ولو ادى احد عشر مثلاً الى مسكين واحد ومنه الى مسكين آخر تكمل فيه قال بعضهم يجوز كما في صدقة الفطر وكر  
بعضهم يجوز عشرة اماء خمس صلوات ولا يجوز للصلوة السادسة وكذا لو ادى اثني عشر مثلاً لاربعة وعشرين  
مسكيناً قال يجوز وقال بعضهم لا يجوز لاصلاً ولا يخذ الفقهاء باليمين فلا كفارة اليمين بفارق كفارة الصلوات  
من حيث انه لو دفع على مسكينين لا يجوز يعني دفع تسعة اماء عن خمس صلوات لفقر ومثلاً الفقهاء يجوز عن اربع  
صلوات ويجوز عن الصلوة الخامسة بخلاف صدقة الفطر انه يجوز ولو اعطى عشرة اماء مسكيناً واحداً كل يوم  
طعام مسكين جاز وكذا لو اعطى مسكيناً واحداً كل يوم ثوباً في عشرة ايام جاز كما لا طعام ولو اعطى ثوباً خلقاً عن  
كفارة اليمين ان امكن الانتفاع به اكثر من نصفه من الجديد يعني اكثر من ثلثة اشهر جاز المسائل في الفتاوى  
نسخة الامام الشافعي لو اطعم خمسة مساكين وكسيت خمسة مساكين اجزأه ذلك من الاطعام ان كل الطعام  
ارخص من الكسوة وعلى القلب لا يجوز وهذا في طعام الاباحة اذا ملك الطعام يجوز ويقام الكسوة ويجوز في  
الطعام التملك والاباحة ولو ادى الى مسكين من هذا من خبطة ونصف صاع من شعير يجوز ويقع من الرقاب يجوز  
في كفارة الظهار ويجوز في الموضعين الرقية العوراء وسوء كانت الرقية صغيرة او كبيرة مؤمنة او كافرة بخلاف كفارة  
قتل الخطاء فانه لا يجوز الكافرة هناك ولا يجوز الرقية العيماء والمقعد ولا مقطوع الرجلين ويجوز الاضمة  
الابق والذى يحن ويفيق حال الفاقة لا يجوز المدبر والمكاتب الذي ادى شيئاً من بدل الكتابة وامن الولد المسكين  
في الاصل وفيه أيضاً كفارة المعصام ثلثة ايام متابعات فلو حاضت المرأة في الثلاثه استقبلت بخلاف كفارة  
صيام رمضان **الفصل الثاني فيما يكون يميناً وفيما لا يكون** هذا الفصل شتم على ثلاثة اجناس الاول  
في الفاظ اليمين ثانياً في البراءة الثالث في اللعن وفي المحيط الحلف باسماء الله تعالى يمين ويجمع اسماء الله تعالى في



ذلك سوء تعارف الناس كلف ولم يعار فوا هو الظاهر من هذا صوابنا من كل اسم لا يسمى به غير  
الله كقوله الله وكالرجل من فريسيين وما يسمى به غير الله كالحكيم والعالم فان اراد به اليمين كان يميناً والا فلا  
والصحيح ظاهر من هذا صوابنا من كل اسم لا يسمى به غير الله كالحكيم والعالم فان اراد به اليمين كان يميناً والا فلا  
انه لا يكون يميناً ثم رجع وقال يكون يميناً الطالعيين وجه الله عين الا اذا قصد به الجارحة وفي الاصل  
وجه الله وغضبه لا يكون يميناً والحاصل ان اليمين يكون باسم من اسم الله تعالى او بالصفات ما كان معارفاً  
كان يميناً كالحلف بقدر الله وكبرياءه وعظمته وعلم الله ليس يميناً ثم الحلف باسم الله يميناً على حروف القسم  
هي الباء والواو والياء لكن التاء في القسم بالله خاصة فلو قال بالله لا يكون يميناً الا اذا نوى به اليمين وهذا في الحلف  
وفي فتاوى النسفة وفي مجموع النوازل وسواء قال الله بالنصب او بالرفع او بالتسكين وكذا برون حرف  
القسم الله وكذا لو قال الله ولو قال له ان عني به اليمين يميناً من قال هذا اذا تكلم بجرور اما اذا تكلمها  
او رفع او نصب لا يكون يميناً لان لم يأت بحرف اليمين ولا ما عجز به ومنهم من جاز على الاطلاق وفي التجريد حق  
الله لا يكون يميناً عند حرم وهو وحدي الروايتين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال شمس نية الحلو في هذا  
بمنزلة قوله وحق الله ولو قال حقاً لا يكون يميناً وعند بعضهم يميناً والحق لا فعل كذا يمين هذا في الخط ولو  
قال اشهدوا شهد بالله او حلف بالله او اعزم بالله او على نذر او على يمين او على عهد الله ان فعلت كذا يكون  
يميناً الكل في الاصل وفي الفتاوى لو قال الفارسية خذ ابراهيم يميناً ان لا افعل كذا كان يميناً ولو قال خذ ابراهيم  
ويغابره ابراهيم يميناً لا يكون يميناً وفي التجريد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قال لا اله الا الله فعل كذا او سبحان الله ليس يميناً  
الا ان يقر به وكذا لو قال باسم الله وفي النسفة رواية ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يميناً فستأمن عند الفتوى ولو  
قال باسم الله يكون يميناً وفي الفتاوى النسفة بالفارسية سوكتد خورم او خورم كذا ان كان يميناً او  
كنتم وهذا تفسير قوله حلف وكذا قوله سوكتد خورم او خورم لو قال خورم ليس يميناً وفي فتاوى  
محمد بن الوليد سوكتد خورم بخدي يمين وان قال سوكتد خورم ام فهذا اخبار فان كان صادقا خشت اذا  
فعله وان كان كاذباً فلا شيء عليه وفي الفتاوى لو قال سوكتد خورم بطلاق ليس تطبيقاً لان الناس لم  
يعارفوا يميناً بالطلاق بخلاف قوله سوكتد خورم بخدي وفي النسفة لو قال من سوكتد اسكت ابراهيم كنتم فهذا  
تفسير قوله علي يمين وفي فتاوى النسفة لو قال من سوكتد اسكت او من سوكتد بطلاق اسكت لا فعل كذا ثم فعل خشت  
وتطلق امرأة ولو لم يكن حلف كنه قال كذا بهل يصدق ديانة قال لا يصدق قضاء وهذا ادب المفتي كذا  
لو سئل الحكم عند الشافعي يكتب على الفتوى عند كذا وفي التجريد قال من حلف لا يحلف بقوله اني قيت  
او فعلت فان قال يمين انطلق ان شيئاً وهو ليس يميناً انما هو خبري وكذلك ان حلفت او طهرت ليس يميناً فهو

تفسير للطلاق السقي انطالق عند او من الشهر ليس يميناً ولو علق بيمين الغدا وبطلوع الفجر وما اشبه ذلك  
يميناً ولو قال من سوكتد خاتمة است فهو اقرار باليمين بالطلاق وفي الفتاوى لو قال اللهم اني عبدك اشهدك  
واشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ثم فعل الكفار عليه ويستغفر الله بخلاف قوله اشهدوا شهد بالله ولو قال  
مسلماني نكروا اسمي ان افعل كذا ثم فعل لا يميناً شيء الا اذا عني ان احصاه وصلى لم يكن حلفاً كانه قال هو كافر افعل  
كذا رجل قال هو يميني كنه خدي يميناً ثم فعلت كذا فميناً ولو قال الرحمن لا افعل كذا ان عني بالسوء  
التي في القرآن لا يكون يميناً لقوله والقرآن لا افعل كذا وان اراد به الله يكون يميناً ولو قال والكعبة والقبة ليس يميناً  
ولو قال الله العظيم كنه بركتكم اني نائم ليس بيميناً او بركتكم اني نائم اسكت افعل او لا افعل يميناً وقوله اني بركتكم لا  
يجعل فاصلاً وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن يقول حلفت ان لا افعل بل حلفت ان هذا اعظم الايمان انه  
لا اعظم من هذا اليمين على قال لا يصدق لانه وصل به نفي الفعل وما ذكر من الاقتصار على الكلام الاول خلاف الظاهر  
وفي مختصر المقدور في اليمين بغضبه لا يكون يميناً كالبنى والكعبة والقرآن وفي مجموع النوازل والكتب الاربع  
ودين الله وطاعة الله وشرايعه وحججه وعبادته وملائكته وانبياءه وعرشه وبيته والصلوة والصيام والصدقة  
والكعبة ليس يميناً وفي فتاوى النسفة ولو قال الحق محمد صلى الله عليه وسلم لا يكون يميناً لكن حقه عظيم ولو قال بركتكم شهد  
ولا اله الا الله لا يكون يميناً ولو قال خدي واذك فلا نكر كدام وقد علم انه فعل عامته على انه يصير كافراً  
وفي قوله هو يهودي ان فعل كذا وحشت لزمه الكفارة وهل يكفر اختلف المشايخ فيه قال الشيخ لا مالم يمسك لا يمسك  
ان اعتقده يميناً يميناً فان اعتقده كافر يكون كفاً على ما في في الفاظ الكفر وكذا قوله اني بركتكم وفي  
مجموع النوازل سئل شيخ الدين عن قول ابن حنبل في الصحيح مع فلان فقال بركتكم وباركتم هل  
يكفر قال نعم لانه لا تعليق لهذا الشرط فيجوز على طلاقه وفي الفتاوى لو قال فعلت كذا فاشهدوا على البصرة  
ففعول لزمه الكفارة وفي مجموع النوازل لو قال الجماعة اكبر من اين زنا بجهنم من اربع خوانيد وجموع خوانيد ورسا  
خوانيد وسكسا خوانيد ثم تزوجها لا يلزم شيء ولو قال الناس من الجوس او قال اذهرب مع بركم ان فعلت فميناً  
وكذا لو قال الناس من اليهود او شريك الكفار ان فعلت كذا يميناً واصله في الاصل ان يهودي ان فعلت كذا او  
نصراني او يهودي من الاسلام نعوذ بالله يميناً ولو قال اهرجه معان معي كره ما نذر كره من ان فعلت كذا او لا  
افعل كذا ليس يميناً وكذا لو قال اهرجه مسلماني كره ما بجا من ادم ان فعلت كذا لا يكون يميناً وفي فتاوى وآراء النهر  
قال ان فعلت كذا ولا اله الا الله في السماء قال عبد الله الكوفي يميناً ولا يكفر **نوع** وفي الفتاوى رجل اخذ السلطان  
فقال له بايند فقال الرجل مثل ذلك ثم قال له كره واذنيه يميناً فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت يوم الجمعة لا يخطب  
امرأة قالت لزوجها اترك اللعب بالشطرنج فقال نعم فقالت فامنتك طالق ان كنت تلعب بالشطرنج فقالت ليس هذا



فقال الزوج ان كنت الغيب بالشرط فقلت ايش هذا فقال الزوج ممان كه نوى كوى ثم لعبد ذلك لا يطع  
وفي الفتاوى رجل مر على رجل فاد الرجل ان يقوم فقال المار بالفارسية والله كبحري فقال لا يلزم المارشي  
وفي المحيط في نوادر سماعة عن عيسى قال الغيرة ان دخلت كذا فلان اسبق قال نعم فقال له السائل والله لقد  
فقال نعم وهذا حالف وكذا لوقال والله ما دخلت فقال نعم روى بشر عن سفيان قال لا خزان كنت فلانا فبعد  
خر قال لا بد انك هذا محبب ان تكلم بغيره من حيث **فمنه** رجل قال لا خزان الله لتفعلن كذا اوقع الواو  
فقال لا خزان فان اراد المبتدئ الحلف والرد المحبب يكون كل واحد منهما حالفا ولا ن قوله نعم جواب و  
الحجب يستدعي عادة ما في السؤال فصار كانه قال نعم والله لا افعلن كذا وان نوى المبتدئ الاستحلاف و  
نوى المحبب الحلف فالحالف وان لم ينو كل واحد منهما شيئا في قوله الله فالحالف هو المحبب في قوله والله مع الواو  
والحالف هو المبتدئ وان اراد المبتدئ ان يكون مستحلفا واد المحبب ان لا يكون عليه عيب وان يكون قوله نعم  
على بعد من غير عيب فهو كما نوى ولا عيب على واحد منهما رجل قال المديون اسئلك طالق ان لم تقض ديني فقال  
المديون نعم فقال الرجل قل نعم فقال نعم واد المحبب اليدين زمة وان خلى بينهما القطع في الفتاوى في مجموع  
النوازل رجل قال لا خزان الله لا ابي المصافق فقال لا خزان الله ايضا فقال نعم بصير لقا في الدنيا ايضا  
**فمنه** تحريم الحلالين فقال هذا التوب على حرام فليس به حنث وهذا على اللبس لا اذا نوى غيره وقال ان  
اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا حنث عليه وفي المحيط وفي النسق اذا قال الغيرة كل طعام كره في منزلك فهو  
على حرام ففي القياس لا حنث اذا اكله هكذا روى سماعة عن سفيان في الاستحسان حنث والناس يريدون بهذا  
ان اكله حرام وفي الحيل ان اكلت عندك طعاما ابدا فهو حرام فاكله لم يحنث ولو قال القوم كل طعام كره على حرام اكله  
منهم حنث وفي مجموع النوازل وكذا لوقال كلام فلان وفلان على حرام وكل واحد منهما حنث وكذا كلام اهل بغداد  
وكذا لوقال هذا الرغيف على حرام فاكل منه لم يحنث وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها انت على حرام وحرمتك  
يكون يينا حتى لو جامعها وهي طاهرة او مكهبة حنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخل فانه لا يحنث وفي طلاق  
الفتاوى رجل قال لا ابي في دين هذه الدار هم على حرام ان اشري بها شيئا حنث وان وهبها او تصدق بها لا يحنث  
العرف ولو قال حرام است من ابني سخي كفتن في ديني ولو قال الحرام ثم شربها اختلف ابو حنيفة وابو يوسف في قولهما  
حجب الكفارة والمختار للقوي انه ارادة التحريم بحجب الكفارة كانه حلف لا يشرب الخمر فلان ارادة الاخبار ولم يرد شيئا  
لا يحجب الكفارة لانه يمكن تصحيحه اخبارا ولو قال الحرام على حرام ليس عيبا الا ان يقول ان اكلته وقيل هو في **فمنه**  
**منه** وفي الجامع الكبير لوقال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا يمينا واحدة ولو قال مع الواو والله والرحمن والرحيم يكون  
ثلاثة ايمان وفي نسخ الامام الشريفة الحلف على امران لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس وفي مجلس آخر ان لا يفعله بل يفعله

ان نوى يمينا مبتدأ او التشديد ولم ينو فعلية كفارة يمين لما اذا نوى بالثبوت الاول فعليه كفارة واحدة وفي الخبر عن  
احمد اذا حلف بيمين عليه وكل من كفارة والمجلس الجالس معه ولو قال عنت بالثبوت الاول لم يستقم ذلك في اليمين  
ولو حلف بحجة او حنثه يستقيم وفي الاصل ايضا لوقال هو يودي هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يودي  
ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فمما يمينان وفي النوازل رجل قال لا خزان الله لا اكله يومه والله لا اكله  
سنة ان اكله بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان اكله بعد الغد فعليه يمينان وان اكله بعد شهر فعليه يمين واحدة وان اكله  
بعد سنة فلا شيء عليه **الحديث الثاني في البينة** وفي الفتاوى لوقال ان فعلت كذا فانابري من القرآن والقبلة والصلوة  
او صوم رمضان فالحكم يمين هو المختار وكذا البراءة عن الكتب الاربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفر او كفر  
انابري من هذه الثلاثين يمينه يمينه رمضان ان اراد البراءة عن فرضه ما يكون يمينا وان اراد البراءة  
عن اجزائها او لم ينو شيئا لا يكون يمينا وفي الاحياط يكون يمينا ولو قال انابري من الصلوة التي صليت ان فعلت كذا  
وحنث لا يلزم شيء ولو قال انابري من القرآن الذي تعلمت ان فعلت كذا فهو يمين ولو قال انابري ما في هذا الكتاب  
ان فعلت كذا ان كان فيما باسم الله الرحمن الرحيم يكون يمينا وان كان في كتاب الحساب الفقه ولو قال انابري  
من المعلقة وما في الخلطة ليس يمين الا اذا عرف ان فيها باسم الله الرحمن الرحيم وعنى بالبراءة عنها وفي مجموع  
النوازل لوقال انابري من الشفاعة الاصح انه ليس يمين ولو قال انابري من الله ان فعلت كذا وقد علم انه فعل كذا  
قد ذكرنا في قوله هو كفارة ان فعل كذا **فمنه** وفي الفتاوى لوقال انابري من الله وبري من رسوله فعليه كفارة ثمان  
وفي فتاوى اهل سمرقند لوقال ان فعلت كذا فانابري من الله وبري من رسوله بريان منه ففعل فعليه كفارة ثمان  
قال في المحيط ما ذكر في الفتاوى اهل سمرقند ليس يصح انما الصحيح في فتاوى ابى اليث ولو قال ان رسوله  
آية قرآن يمين ان فعلت كذا فهو يمين واحدة ولو قال انابري من كل آية في المصحف يكون يمينا واحدة ولو قال انابري  
بري مما في المصحف يكون يمينا وكل في الفتاوى وفي مجموع النوازل سئل شيخ الامام عن حنث ولو قال ان اكلت  
وان شرب الله وان لا اله الا الله يمينان ان فعل كذا او لا افعل كذا فمما يمينان وان ذكره البراءة مرة واحدة  
فهي يمين واحدة المسئلة في فتاوى الامام النسفي ولو قال انابري من الكتب الاربعة يكون يمينا واحدة ولو  
انابري من التوراة والزبور والانجيل والفقران فعليه كفارة واحدة ولو قال انابري من القرآن وبري من النبي  
من التوراة وبري من الانجيل يجب عليه اربع كفارات **الحديث الثالث في الزنح** وفي مجموع النوازل سئل الشيخ  
الامام علي بن الحسين السعدي عن رجل قال يدين بيمينتك ولم ينو شيئا قال يكون يمينا وفي الرخصة لوقال الله  
على ان اصلي في موضع كذا اجاز له ان يصلي في موضع آخر وفي ظاهر الاصول وعن سفيان كان لا يجاب افضل مكان الا اذا  
لا يجوز وعلى القلب يجوز ولو قال الله على ان اصوم غدا او صلي غدا فصام اليوم او صلي في اليوم جاز عندهما



خلاف المحرم ولو نذر ان يصدر بخلافه فصدق بمصداق الاتفاق ولو قال الله على صوم شهر من قال صوم  
شهر بعينه كرجب عليه التابع لكن لو اضطر لا يلزم الاستقبال كما في رمضان لو اضطر يومه لا يلزم الاستقبال  
وانما يلزم قضاء يوم وان قال الله على صوم شهر لم يعين ان قال متابعاً لزم متابعاً وان قال مطلقاً لا يلزم بصفة  
التابع وفي الاحتكاك يلزم بصفة التابع في المعين غير المعين ثم في الصوم والاعتكاف ان اهدى ما ان كان شهر  
معيّن لا يلزم الاستقبال وان كان غير معين لزم وفي التجريد لو طخت المرأة في صوم الشهر لم ينقطع التابع وفي  
الحيط لو ازم بالنذر اكثر مما يملك لزم ما يملك هو المختار ولو قال الله على ان اهدى هذه الشاة وهي ملك الغير لا يقع  
النذر بخلاف قوله لا هدين ولو نوى اليهين كان نبيها قال الطحاوي ولو اضاف النذر الى سائر المعاصي كقوله الله  
ان اقل فلا انا كان نبيها لزم الكفاية باحتشابه على طعام المسكين على عشرة عديج به الله على طعام مسكين يلزم  
نصف صاع من الخطة استحساناً وفي فتاوى النسفة لو قال ان كنت فلا تأخذ ابر من ريك سالكه روك مع الهاء  
لا يلزم شيء ان كلمه ولو قال انك سأل ابر من الهاء لزم واصل هذا في الفتوى لو جعل على نفسه حجاً او صلوة او صدقة  
تماماً اعتد ان يفعل كذا ففعل لزم ذلك الشيء الذي جعل على نفسه ولم يحرك كفاية اليهين في ظاهر الرواية وهكذا  
افق القاضي الامام على الحسين السعدي في الشيخ القاضي الامام على الروزي كان يقول ان شاء صام وحلى او  
حج وان شاء كف هذا في مجموع النوازل وعن جرحه عن هذا قبل موته بسبع ايام وقال بحجية الكفاية قال الشيخ  
ثملى في التخرى في بيان الاصل وهو اختيار اكثر البهلاء في هذا الزمان قال به وهكذا اختيار الصدق  
الشهيد في فتاوى الصغرى وبه يفتى وفي الفتاوى الصغرى لو قال الرجل ان فعلت كذا فعلى الله درهم من مالي  
صدقة لكل مسكين درهم واحد فحنت وتصدق لكل على مسكين واحد جاز ولو قال الله على ان اعتق هذه القبة  
وهو يملكها فعلى ان يفي بذلك ولو لم يفي اثم ولكن لا يجزى القاضيه وفي مجموع النوازل لو قال وهو مريض ان  
برئت من مرضي هذا بحج شاة او على شاة اذ يحتمل ان يكون شاة او على شاة اذ يحتمل ان يكون شاة او على شاة اذ يحتمل ان يكون شاة  
لزم ولو قال الله على ان اذبح خروفاً او تصدق بالحجه فنح مكان سبع شياه حاز في الشرط وفي الفتاوى لو  
حلف ان يفرج امرأة موافقاً ان يكون راضية بما ينفق عليه ما باذلة ما يريد منها من التمتع **الفصل الثالث**  
**اليهين على الحروف والاسماء في الطلاق** هذا الفصل مشتمل على ثلاثة اجناس الاول في شروط الايمان  
وتقديم الشرط على الحرف وعلى القلب الثاني في حلف ان لا يطلق الثالث في التفقات اما الاول وفي التجديد يروى  
الايمان التي تعلق بها الافعال ستة ان واذا ومتى ومتى وكلها وهذه الحروف متعلقة بالافعال المستقبلة  
دون الماض والاسماء ولو مضى الشرع ويستوي على فعله وفعل غيره ولو كان الحرف طلاقاً والشرط بكلمة كما تذكر  
الطلاق يتكرر شرط الحث ولو كان اليهين بكلمة كل فترجح نسوة طلق ولو تزوج امرأة من ازم لم تطلق الا مرة واز

ابن يوسف

ابن يوسف في النسقة الى ان كلما اذا دخلت على العيين والمخاطبة يتكرر كقوله كلما اشريت هذا الثوب فهو هذه  
يلزم في كل دفعة ولو قال ثوباً لا يلزم الا مرة ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فترجحاً طلقتم ثم تزوجها  
ثانياً لا تطلق بمنزلة كل خلاف ما اذا خاطبها وقال كلما تزوجت حيث يتكرر كذا لو قال كلما تزوجت فلا تطلق  
فان عدت المرأة اليه بعد زوج آخر لم يحث عند الثالثة فان اضاف الطلاق الى الملك لكان او الى كل ملك  
ابدل الزوج الفعل نحو يقول كلما تزوجت فدخلت الدار فانت طالق ولو قال انت طالق اذا جاء عدي بن ولو  
قال انت طالق عند اضافه وليس بهين وفي الفتاوى رجل قال لامرأته انك اذا فعلت كذا الى خمس بن تطلقين  
واراد بذلك تخويفها ففعلت قبل انقضائها العقد هذه نيسال الزوج ان خبرته كان حلف بالطلاق بعين خبره او  
اخباره لم يحلف بالقول قوله مع يمينه وفي المحيط وفي فتاوى شمسك سلام الاورجدي ان من قال لامرأته اذا  
دخلت الدار صرت مطلقة فدخلت ثم قال الزوج اردت تخويفها لا يصدر رجل قال الاخر فلان في بيتك فانكر  
فقال زن تو بسه طلاقه فلان بخانه تو نيست فقال بخانه من نيست لا يحث وان كان في بيته رجل قال  
لامرأته انت طالق كما ينكر كرهه ام ونكرهه ام وهذا تعليق مطلقاً قال الفقيه ابو جعفر محملى على التعليق ما لم  
يرد به لا يباع قال الصدق الشهيد وبه تأخذ وما يوافق كذا هذا ما ذكره المحيط روى ابن سبابة عن من اذا  
قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار فلان لم تكن دخلت الدار تطلق وان كانت دخلت لا تطلق فقد اعتمر  
لدخلت شرطاً لان لفظه كرهه لدخلت رجل قال لامرأته انك اذا فعلت كذا الى خمس بن تطلقين فانها  
اكرهه وهي هميشه بمنزلة ميتما ولا يحث فيها الا مرة وهكذا زمان المختار انه وهكذا وهو بمران وهو  
بارف الاول وهو قوله اكرهه ان لا يحث فيها الا مرة وهي اي متى وهميشه بمنزلة ميتما ولا يحث  
فيها الا مرة وهكذا زمان المختار انه يحث مرة وفي قوله هربا يحث بكل مرة وفي المحيط سئل نجم الدين عمز  
قال لامرأته بخانه فلان انك اذا فعلت كذا الى خمس بن تطلقين فقال لامرأته هربا يحث بكل مرة وفي المحيط سئل نجم الدين عمز  
الدار وعنه لو قال لغيره ان لم فعل كذا عدداً بدان كذا انك من بخانه است بطلاق است ولم يفعل عدداً فمضى الطوق  
ولا فرق بين قوله بدان كذا طلاق است وبين قوله فمضى الطوق رجل قال لامرأته هربا كره فلان كره كرهى واذا  
التعليق لا يتعلق الطلاق بذلك الفعل ولو قال اكره فلان كرهى هربا طلاق يتعلق كذا قال صاحب المحيط  
ومن المتأخرين من قال يتعلق بالوجهين لان طريق الصحة عند تقديم الشرط ادراج الخطاب هذا قائم عند خبر  
الشرط ولو قال لها اكره فلان كرهى تو بيل طلاق ففعلت طلقت من غير نية الزوج الكل في الفتاوى وفي الفتاوى  
الصغرى لو قال لاجنية ان طلقك فعدي خرج ويصير كانه قال ان تزوجك وطلقك فعدي خرج ولو  
قال لها ان طلقك فانت طالق ثلاثاً لم يصح هذا اليهين **نوع من** وفي الجامع الكبير باب على حدة رجل قال لامرأته











انزوجها في طلق فمذا على امرأة واحدة الا ان ينوي جميع النساء وهذا بالعقبة ولو قال الفارسية هكذا لم  
ينزل كمن يقع على كل امرأة قال الصدوق الشهيد والمختار انه يقع على امرأة واحدة ولو قال انية امرأة انزوجها نفسها  
منى فهو طالق يتناول جميع النساء ولو قال هرجه زن بزني كمن يقع على كل امرأة واحدة الا ان ينوي التكرار ولو قال  
هرجه كاه زن بزني كمن يقع على كل امرأة واحدة ثم يخل ولو قال كل امرأة انزوجها منى طلق كل امرأة يتزوجها  
لكن مرة فكذا بالفارسية ههنا كمن بزني كمن ولو قال اكر باين جهان زن بودى منى طلق فلا فاما ثم تزوج امرأته  
ولو تزوج امرأة اخرى لا تطلق ولو قال ازين روزها هر سال هر زنك ويراست منى طلق وليست له امرأة فتزوج  
امرأة لا تطلق وفي المحيط اسئل ابو نصر الذبيبي عن قول ان تزوجت فلانة ابدا في طلق فتزوج مرة حتى تطلق  
لو تزوجها مرة اخرى لا تطلق وفي فوائد شمسية المحلوف في لو قال ان تزوجت فلانة في طلق فتزوج لا تطلق  
فان طلقها ثم تزوجها تطلق وفي الفتاوى رجل قال لامرأة كل ما تزوجك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثم  
ودخل بها في كل مرة في امرأة وعليه مهران ونصف مهر قد وقع عليها بتطبيقان في قياس قول ج وسواء على  
ان الدخول في النكاح الاول دخول في النكاح الثاني عند ما وعدهم عليه اربعة اصدقة ونصف وتطلق فلا تطبق  
ولو قال كلما تزوجك فانت طالق بان بثلث تطليقات فعليه خمسة مهر ونصف مهر سئل نجم الدين عن قول اكر  
من نكاح وخرجه من بيتهم فكذا در وقت عقد بستان ان اراد تزوجها حنث وان اراد به حقيقة العقوق لا حنث  
رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها فاحل الله علي حرام فمزوجها تطلق ولو قال لامرأة ان تزوجت عليك ما عشت  
فاحل الله علي حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب ثم تزوج عليها يقع على كل واحد منهما تطليقة باليمين  
الاولى يقع تطليقة اخرى على واحد منهما باليمين الثانية يصرفها الى انها شاء هذا في التنازل قال في المحيط وغيره  
وينبغي ان لا تطلق في اليمين الثانية لان اليمين الثانية تعليقا بالطلاق والتزوج وان لا يقع بخلاف تعليق  
الطلاق وينبغي ان يقع باليمين الاولى والطلاق احدى ما يصرف على انها شاء لان اليمين الاولى انصرف صارا قد قال ان  
ويرطلاق وله امر بان يقع الطلاق على احدهما ولو حلف لا يتزوج عليها فراجع امرأته طلقها طلاقا رجعا لا حنث  
ولو قال ان تزوجت الى خمسين في طلق فتزوجها في السنة الخامسة تطلق لا ترى انه لو اوجده الى خمسين من رجل  
السنة الخامسة رجل قال الاجبية ما دمت في نكاح وكل امرأة تزوجها منى طلق فتزوجها ثم تزوج غيرها لا تطلق ما  
اذا قال الهان تزوجك ما دمت في نكاح فكل امرأة تزوجها منى طلق فتزوجها ثم تزوج غيرها تطلق وفي المحيط يجاب عن  
بان كلمة ما زال وما دام وما كان غاية نيته باليمين فاذا حلف لا يفعل كذا ما دام بخلافه فاذا خرج نيته منه فاذاعا  
وفعل ذلك الفعل لا حنث في القدر وبكذلك اذا حلف لا يشرب البسند ما دام بخلافه فخرج وعاد وشرب لا حنث في قضا  
الفضلي وابو الليث شرط الخروج مع اهله وتوابعه في قوله والله لا اكلمك ما دمت في هذا الدار والفضلي لم بشرط الخروج

مع الاهل وفي طلاق الفضولي رجل قال الاجبية بالفارسية اكر تزوجت منى كمن اوقال اكر تزوجت منى باسد في طلق  
فتزوج امرأة ثم تزوج امرأة طلق الاول والثانية وفي الجامع الكبير رجل قال للمرأة التي تزوجها طلق  
ثلاثا فتزوج امرأة طلق ثلاثا ولو قال هذه المرأة التي تزوجها منى طلق ثلاثا ثم تزوجها لا تطلق وعلى هذا  
لو قال امرأة التي تدخل الدار طلق لم تطلق حتى تدخل الدار ولو قال امرأة فلانة التي تدخل الدار طلق الحار  
برون الدخول ولو قال فلانة طلق ان دخلت الدار وهن طالق ان دخلت الدار لا تطلق حتى تدخل الدار فانت  
معيقة لانه شرط حقيقة كلمة الشرط وهي ان **الحنث الثاني في الفصولة وسائله** رجل حلف ان لا يتزوج امرأ  
تزوجها فضولي فبلغه فاجاز بالقول يحنث فان اجاز بالفعل لا يحنث وعليه كثر المشايخ ههنا قال الصدوق  
في الفتاوى هذا اذا تزوج الفصولي بعد اليمين اما اذا تزوج الفصولي امرأة ثم حلف ان لا يتزوج هو امرأة لا  
يحنث اذا اجاز هذا العقد على قول الكل وفي الفتاوى الصغرى لو قل رجل بان يزوجه امرأة ثم حلف ان لا يتزوج  
فزوجته الوكيل يحنث وكذا الرجل امرها بيمينها ثم حلف لا يطلق وكذا الوكيل بالعقود وفي الزيادات رجل قال لامرأة  
ان دخلت الدار فانت طالق اوقال العبد ان دخلت الدار فانت حرة ثم حلف ان لا يطلق امرأته ولا يعقوب عهده ثم وجد  
الشرط وقع الطلاق والعقود لا يحنث ولو كان اليمين اولا والمسئلة بحالها والدخول بعد اليمين يحنث ولو قال  
لعبد اعق نفسك اوقال لامرأة طلق نفسك ثم حلف لا يعقوب ولا يطلق ثم اعقوب العبد نفسه وطلقت المرأة  
حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت اوقال العبد اعق نفسك ان شئت اوقال لامرأة ان طلق ان شئت  
ثم حلف ثم شاء فلم يحنث والاجازة بالفعل في نكاح الفصولي ان بعث لها شيئا من المهر وان قل والمراد الوصو  
اليها ذكره الصدوق الشهيد في الجامع الصغير كتاب النكاح وبعث الهدية والعطية لا يكون اجازة لانه لا يختص  
بالنكاح ولقبها او ستمها بشهوة يكون اجازة بالفعل ولا يحنث ولكن يكون ذلك الفعل حراما وفي فتاوى النسق  
لو قال الخالف لرجل من برين وجهه سو كدر فانت وبعد ففصو حاجت ففقد ذلك الرجل يكون ففصولا  
اما لو قال انهم مرا عتد ففصو كن فهذا توكيل ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي منى طلق فهذا بمنزلة ما لو قال اكر  
انزوجها ما وكذا لو قال كل امرأة تصير حلالا لي اوقال لامرأة اكر تزوجت منى طلق اوقال كل عبد يدخل في ملكي فهو حرة فشر  
فضولي عبد الله فاجاز هو بالفعل يحنث عند الكل لان الملك اسبابا كثيرة ولو قال لامرأة ان تزوجك فانت طلق ثلثا  
واكرسى ترابى وكذا ومن تحسد تراسبه طلاق واكر فضولي بزني كمن تراسبه طلاق ومع هذا لو تزوجها فضولي  
واجاز بالفعل لا يحنث ولو قال كل امرأة تزوجها او يزوجه اغيري لا يقع في طلق ثلاثا فزوجها فضولي لاجله يقع  
الطلاق قبل الدخول في ملكه ولم تحرم عليه بغيره ما لو طلقها بعد عقد الفصولي لكن لا يثبت هذا العقد الاجازة و  
قال القاضي لا مام يقبل هذا العقد الاجازة بعد ما طلقها قبل الاجازة اما لو قال لها بعد ما تزوجه الفصولي فانت طالق



هذا الجازة اما لو قال انت طالق لا يكون اجازة ولا يبطل التوقف قال صاحب المحیط وعندي حاجة الى تزويج  
الفضولي بل تزويج بنفسه لان اليمين انحلت بتزويج الفضولي وفي مجموع التوازل لو قال كل امرأة اتزوجها او تزوجها  
غيره لا يجزأ فجزءه بالفعل في طالق لا فلا وجه لجوازه فهو شدة على نفسه ولو تزوجته فضولي وهو جاز بالفعل  
ثم تزوجها بنفسه احتياطاً لا يحنث ولو حرمت عليه ثم تزوجها بنفسه فهذا على قياس من سئل ما جامع الصغير اذا  
حلف لا يدخل هذه الدار فادخل هو نفسه هل يحنث وفي اخلاف المشايخ **منع** من نكاح الذي عن تزويج  
بعده الفضولي ثم حلف ما تزوجت واداد في تزوجت بنفسه لا يحنث وفي نوادر هشام عن ثم في حلف بطلاق  
امرأة فلا اذا ان لا تزوج بنتاً الصغيرة فزوجها رجل ولا جاز سكت قبل الزوج ثم جاز لا يحنث لان الذي  
زوج غير غير امره فكذا ان حلف على الله وفي التجديد عن ثم فيمن تزوج امرأة بغيرها ثم حلف لا تزوجها فوضعت لم  
يحنث والمرأة اذا حلفت لا تزوج نفسها فزوجها رجل بغيرها فاجازت وكانت بكر افرزها بالوط  
فسكت في حائض وهذا الرواية مخالفة للرواية المتقدمة وكذا لو حلف لا ياذن لعبد في التجارة فراه ببيع ويشتر  
فسكت وهو حائض وعن ثم انه لا يحنث وهذا عند **منع** ولو حلف لا يؤخر حقه على فلان ثم انفسكت عن تعاضيه حتى  
مضى الشهر لم يحنث وهذا عند **منع** والعبد اذا حلف لا يزويج فزوج مولاه وهو كاره لا يحنث انه لم يوجد الفعل على  
وشرط الحنث الفعل حتى لو اكره المولى على التزويج فزوج نفسه يحنث لوجوب الفعل منه ولو حلف لا يزويج  
فزوج فزوجها بوجه ابوه لا يحنث وفي التجديد عن ثم لو حلف لا يزويج فزوجها فزوجها بوجه ابوه يحنث وفي مجموع التوازل  
لو حلفت لا تاذن في تزويجها وهي بكر فزوجها ابوها ففسكت ثم النكاح ولا يحنث لو حلف لا يزويج امرأة وكل  
غيره فزوجها يحنث وفي البيع لا يحنث بالامر هذا اذا كان يتولى بنفسه اما اذا كان يفوض الى غيره كالسلطان  
فانه يحنث ولو كان بجالي يتولى بنفسه مرة ويفوض الى غيره مرة يعتبر الغلبة وفي مجموع التوازل لو قال والله لا  
فلانة فامر رجل فزوجها لا يحنث بخلاف التزويج قال محمد بن الوليد فاسألت نجم الدين عن الفرق فقال  
التزويج بامر لا يحنث حكمه والتزويج بامر يحنث حكمه وهو كل وحاصله الحنث ثلاث وعشرين ضعفاً  
منها بالنكاح وقد ذكرنا والطلاق والخلع والعقوبات وغيرها والكاتب والهبة والصدقة وضرب العبد وضرب  
الحزن كان سلطاناً او قاضياً او كسوة بان حلف لا يكسوه ولا يحمله على ابنة والحنطة وبيع النساء وبيع  
الذر وقضاء الدين وقبض الدين والصلح عن دم العبد والقرض والاستقراض والايديع والاعارة والاستعارة  
وما لا يحنث بالامر ستة البيع والشراء والاجارة والاستيجار والقسمة والصلح على مال ومن المشايخ من ان الحنث  
هذه الستة ويفوق **الجنس الثالث في النكاح** وفي الفتاوى لو قال والله لا تزوج من اهل هذه الدار  
او من بني فلان وليس الدار اهل ثم سكنها قوم فزوجها منهم اهلها او ولد لها ابنت فزوجها لم يحنث

كن

لكن هذا قول **منع** والمختار انه يحنث وهو قولها وان حلف لا يزويج من اهل الكوفة فزوج امرأ لم تكن ولد يوم  
الحلف يحنث عند الكل ولو حلف لا يزويج من نساء البصرة فزوجت من ولدت ببصرة ونشأت بكنة و  
توطئت بها يحنث عند **منع** والعبرة للولادة عند حلف لا يزويج فزوجة قبل من كان خارج المص فهو موقوف وهذا  
لا يستقيم فيمكن فناء المص ولو كسأل قوط وابط ولبان ولو حلف لا يزويج من شراد فلان فزوج بنت  
بنته حنث ولو قال من اهل فلان لا يحنث الا اذا تزوج بنت بنته ولو قال كل امرأة لي يكون بختار افي طالع فلان  
الصحيح انه يراد بطلاق امرأة تزوجها بختار او من هذا قال الوتر فزوج امرأة في غير خدار ثم نقلها الى بخار او  
يكون هو مما ينفك لا تطلق وهو الصحيح وفي المحيط وفي الفتاوى اني الليث اذا قال كل امرأة اتزوجها في قرية كذا  
فهو في القرية فزوج امرأة في تلك القرية ان كانت من اهل تلك القرية لا يحنث وان كان من غير اهل تلك القرية  
ولو اخرج امرأة من تلك القرية وتزوجها خارج القرية لا تطلق ولو حلف لا يزويج امرأة فزوج صغيراً لم يحنث  
حنث ولو حلف لا يشترى امرأة فاشترى صغيرة لم يحنث وفي مجموع التوازل لو حلف لا يحكم امرأة فحكم صبينة لا يحنث  
رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيباً فمضى طلق وقد وجدها ثيباً طلق فان صدقت  
فها هو ونصف عليها العدة وليس عليه نفقة العدة والسكنى ولا يحل عليها الخدار وان كذبت فها هو واحد ونفقة  
العدة والسكنى وعليها الخدار قال في المحيط قبل ان يقع الطلاق اذا صارت ثيباً بالاصابة فله صارت بالثبوت  
او الظن او من الدم لا يقع الطلاق رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج او قال ثيباً او روى كشاد  
فهو طلق فطلق امرأته بايائهم تزوجها لا تطلق اعتبار الغرض وقيل تطلق في الكل اعتبار اللفظ الكل في الفتاوى  
البعوض طلاق والمبعض في يمانه وفي المنتقى لو قال لا مرة ان طلقك وكل امرأة اتزوجها فمضى طلق فطلقها ثم  
تزوجها لا تطلق وكذا لو قال ان زنت بفلانة او خطبها او قال ان زنت بك وكل امرأة اتزوجها فمضى طلق فزنا  
بها ثم تزوج بالزنية لا تطلق وفي الفتاوى رجل قال لا مرة كل امرأة اتزوج باسكن فمضى طلق فطلق هذه المرأة  
ثم تزوجها لا تطلق وان نواها عند اليمين وفي الجامع الكبير لو قال فلان دخلت دارى هذا واحدا وكذا ونرى نفسه  
صح وان لم ينو شيئاً ودخل الخالف لم يحنث ولا فرق بين ما اذا كانت الدار ملكاً له ولا ولو لم يصف الدار لنفسه  
لكنه قال ان دخل هذه الدار احد فدخلها هو نفسه حنث وبمثل لو قال ان منى هذا احد فدخلها هو نفسه  
المنفسه فقال انه منى هذا الرأس فدخل نفسه الخالف لا يحنث قال **منع** في الرقيات لو حلف لا يسهر اليوم سهر فمضى  
رأسه لا يحنث ولو سهر رأس غيره يحنث وفي المنتقى رجل حلف لا يزويج امرأة الا على اربعة دراهم فزوج على  
اربعة دراهم فاحل القاضى حنث لم يحنث وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على ما لا يحنث ولو حلف لا يزويج بالزنا  
على دينار فزوج بالفضة باكثر من حيث القيمة بل تزويج بماية بقعة لا يحنث **الفصل الخامس في اليمين في النكاح**



**وفي آخر مسائل الفقه** وفي الأصل لو حلف لا يشتري ثوبا ولا يتدله فاشترى كسأخر أو طلسان أو فرفرا أو  
 حنك قال الامام نجم الدين النسفي في الشافعي وفي عرفنا لا يحنك في الكساء لانه لا يسمى ثوبا ولو اشترى سحبا أو  
 او قلنسوة او طنفسة لا يحنك وكذا لو اشترى خرقة لا يكون نصف ثوبا في النصف او اكثر منه يحنك ولو اشترى  
 قدرا يحنك فيه الصلوة يحنك بخلاف الفلنسوة وفي المتن لو حلف لا يشتري ولا يلبس ثوبا جديدا فاحد ثوبا  
 ينكسر حتى يمشيه الحلق قال القدر الشافعي في الفتاوى يجب ان يكون قبل الفصل جديدا وبعده لا يعرف ولو  
 حلف لا يشتري قميصا فاشترى قميصا مقطوعا يحنك لا يحنك وفي الأصل لو حلف لا يشتري سلاحا فاشترى حذرا  
 غير مملوك او سيفا او سيف او سحاحا حلف لا يشتري حذرا او سيفا او سحاحا حلف لا يشتري حذرا او سيفا او سحاحا  
 نصف عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يحنك هذا النصف عليه ولو قال ان اشترى عبد او مسكنا حلفا  
 عتق النصف هذا في غير العتق لو قال ان ملكت مائة درهم فقلت على ان تصدق بها فقلت مائة درهم ملك  
 مائة اخرى لم يجب التصديق وفي العتق يجب في مسألة الشراء لو قال عتبت به الحيلة لم يصدر قضاء ويصدق  
 ديانة في الفتاوى وفي مجموع النوازل حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر احد يشتري هذا العبد فان حلف  
 يشتري عبدا آخر فاذن له في التجارة فيشتري المأذون عند الحلف عليه ثم يحرق عليه المولى فيصير العبد له ولا  
 لعدم شرط الحنك وفي الخط وفي رواية النضر بن حازم قال لا مرة ان اشترى بالخير فانت طالق فاشترى بالخير  
 طلق ولو دفعت الخبز لبحل اليها الماء لا تطلق وتطلق رجل حلف لا يشتري شيئا فاشترى كتابا او تم ولد او  
 مذبذبا لا يحنك لو اشترى شيئا من الاشياء لم يذكر عند هذا الفصل وحكي عن بعض شايخنا انه يحنك كل ما اشترى  
 بالخير وبالخير يروى كشرح الاسلام خواهر زاده في شرح المأذون ان حلف لا يبيع فباع المذبذبا لا يحنك **فوق هذا**  
 وفي الجامع رجل ساءم رجلا ثوبا وطلب منه عشرة دراهم وابي البائع ان ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبدي خذ  
 ان اشترى ثوبا ثني عشر فاشترى باثني عشر درهما ودينا يحنك وفي الفتاوى رجل قال لا مرة اكررت اريك درهم  
 ده درهم جامد خرم فانت طالق فاشترى لها ثوبا بالكر من عشرة حنك قياسا على هذه المسئلة وقوله جامد خرم جامد  
 كتم سوا ثم في مسألة الجامع لو اشترى باحد عشر درهما وزيادة دينارا وحنك فان كان قيمة الزيادة اكثر من درهم  
 ولو ان البائع هو الذي حلف فقال عبدي خذ ثوبا منك عشرة دراهم فباع عشرة دراهم ودينا او باحد عشر  
 درهما لم يحنك وان باع بتسعة لا يحنك ايضا هذا جواب القياس وفي الاستحسان على عكس هذا فان العرف بين الناس بين  
 ان حلف لا يبيع عشرة ان لا يبيع الا بالكر عشرة ولو حلف البائع لا يبيع عشرة حتى يريد باع عشرة ودينا او ثوبا  
 لم يحنك ولو باع بتسعة لم يحنك وبمثل ذلك لو قال عبدي خذ ثوبا منك عشرة الا بالزيادة او بالكر عشرة فباعه بتسعة  
 حنك ولو قال عبدي خذ ثوبا منك عشرة حتى يريد باع بتسعة ودينا لم يحنك وكذا لو باع بتسعة برون الدينار ولو

قال عبدي خذ ثوبا منك عشرة الا بالزيادة او بتسعة ودينا يحنك استحسانا ولو اراد ان يبيع عبدا بالف  
 والمشتري يريده بخمسة اية فقال البائع هو خذ حططت عنك من الف شيئا ثم باعه بخمسة اية قبل المشتري ولم  
 يحنك حنك البائع وعتق العبد ولو قال ان حططت من ثمنه والباقي على الهام لم يحنك ولا يحنك وكذا لو باع بالف  
 او باي ثمن كان والخط عن الثمن يكون بعد وجوبه ولو حلف بعد ذلك لم يحنك ايضا لانه خرج عن ملكه حتى لو  
 كان الخراج عتق عبدا آخر عتق ولو حلف له او وهب كل الثمن لا يحنك ولو اراد من بعض الثمن قبل القبض يحنك  
 بعد القبض لا يحنك **فوق هذا** وفي الزيادة رجل حلف لا يشتري هبا او فضة فاشترى دراهم وديناير لا  
 يحنك ولو اشترى بقرعة فضة او سبيكة ذهب طوقا وفضة حنك ولو اشترى ارا في سوق فاشترى هبا او فضة او  
 مسامير من ذهب لم يحنك ولو حلف لا يشتري حذرا فاشترى درعا او كينا او سيفه او سيفا لا يحنك اما لو  
 اشترى كونا او مساميرا او قفا لا يحنك قال شايخنا في الا فقال لا يحنك في عرفنا وبالبينة يحنك الكل و  
 لو كانت اليدين على المسك حنك في الكل الا في القطر والكتان اذا صار غرغفت الثوب منه لا يحنك وفي القصص لو  
 من حصيد الذي من القصص يحنك اما لو حلف لا يشتري قصبا فاشترى بواي من القصص لا يحنك وكذا لو حلف  
 لا يشتري شعرا فاشترى سحبا او حلقا لم يحنك يحنك وفي المتن رجل حلف لا يشتري جارية فاشترى  
 عجوزا او صبيغة يحنك ولو حلف لا يشتري عبدا من المسلمين فاشترى ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى  
 خراسانيا بغير خراسان لا يحنك حتى يشتري من خراسان وفي الفتاوى لا يشتري بعبدا فاشترى ارضا فيها بقله  
 وقد شرط ذلك يحنك وكذا لو طبع الخلة ان شرط حنك وفي الاجناس لو حلف لا يشتري اليه فاشترى  
 شاة مذبح لها اليه يحنك وكذلك لو حلف لا يشتري اسفا فاشترى شاة مذبحه يحنك ولو حلف لا  
 يشتري حمارا لا يحنك بخلاف ما لو قال لا ياكل كما فاكل اسحا حنك وكذا لو حلف لا يشتري بالاسباح فاشترى  
 دارا لها باب من الاسباح حنك وكذا لو حلف لا يشتري نخلا فاشترى ارضا فيها نخل حنك وكذا في الشجر كما  
 لو حلف لا يشتري حايطا فاشترى ارا ولو حلف لا يشتري لبنا او اجرا او طينا فاشترى دارا مبينة بذلك  
 لا يحنك حاننا ولو حلف لا يشتري خبسا فاشترى ارضا فيها خشب لا يحنك وفي الزيادة لو حلف لا يشتري  
 فاشترى شاة على ظهرها صق لا يحنك والاصل ان الحلف عليه اذا دخل في الشرع بغير الحلف عليه لا يحنك  
 الحنك وان دخل مقصدا يحنك وفي الفتاوى لو حلف لا يشتري من فلان شيئا فاشترى من فلان شيئا فاشترى  
 حلف لا يشتري عبدا فلان فاجر به دان لا يحنك لان الاجارة ليست بشيء مطلق ولهذا لو اجر عبدا بداره  
 لا يستحق السفعة في الدار ولو حلف لا يشتري طعاما للبيع فاشترى لبيته ثم باع لا يحنك وفي المتن لو  
 باع عبدا من رجل وسلمه اليه ثم حلف البائع ان لا يشتري به من فلان ثم اقاله المشتري فيه فقبله لم يحنك



قال وما ذكرنا في المسئلة قولنا بناء على ان عندنا الاقالة فصح اذا كان بالنسبة الاول وعندنا بيع جديد ينبغي ان  
يحت عندنا مطلقا ولو قاله بما يدinar وقد اشتراه بالف درهم حنت وكذا لو قاله بالكر من الشئ او قل حن  
اشترى خبز النوازل في حلف ما اشترى اليوم من خبز قبل حنت وهو خبز لا يبيع الخبز فجاء واعطاه الثمن وهو خبز لا يبيع  
المسئلة في مجموع النوازل في حلف ما اشترى فقال لو حلف لا يبيع الخبز فجاء واعطاه الثمن وهو خبز لا يبيع  
ونقض المسئلة على عدم الحنت قال وهو هكذا الجواب علم الهدى ابو منصور المازندراني وهو هكذا روى عن  
وفي شهادات الفضلاء لا يؤكد هذا فانه قال لا يبيع لم يعلم بهذا ان يشهد على البيع بل يشهد على النوازل  
**جنس آخر** وفي الفتاوى لو قال امرأة ان تركت ادخل ارك ظلم اشترى حليا فانت طالق فتركته فدخل  
فلم يشتر الحلي على الفور فين ابوسم هو الخلاف والاختلاف في حنت لان هذه اليمين على الفور عارة قال  
ومن هذا الجنس صارت واقعة صورته لو قال امرأة ان بعت بقرتك فلم يقرك فانت طالق فباعت البقرة فم  
على الفور فباعتها لا تطلق وفي الاجناس لو قال الاخران فعلت كذا فلم افعل كذا فعبدى حران لم يفعل قال  
على اثر الفعل الحلف عليه فباعت ولو قال ان فعلت كذا لم افعل كذا فم على الابد وكذا قال حن عند  
س على الفور في حران لا اكمل حلالا الى المسئلة لو قال من لم يترك هذا الحائط او لم اشترى دارا او لم  
دخلت البصرة فلم اشترى دارا هذا على الفور ولو قال امرأة ان لم تطلق نفسك فعبدى حران على المجلس كذا  
لو قال ان لم ابعدى هذا فعبدى الاخر على الفور ان كتبت فلم اكتب على الفور فم عليه ان يفعل كذا على  
الميت وفي الزيارات رجل قال من لم يطق ان لم اخبر فلا تأبأ ففعلت حتى يضربك فاجر فلا تأبأ فبضرب  
الحالف واليمين على الخبر خاصة لان الاجناس من رجل والضرب من غيره والاجناس لا يمتد حلف لغيره  
فلا تأبأ على ان يلبسه او بانه حتى تركها فهو لم يلبس لم يركب في المسئلة ابن سماعه قال  
سمعت ابا يوسف فيمن قال لعمر بن وهب والله لا فارقك حتى تقضي اليوم فلزمه ثم قارقه قبل القضاء  
لان الملازمة مما يمتد ولو قال عنت به الملازمة خاصة لم يصدر قضاء ويصدق ديانة ولو قال ان لم  
الارزك لم تقضي ديني فكذا فلا زمة ثم ترك قبل القضاء لم يحن ولو قال ان لم اترك حتى تغدني وقت  
يمتد على الايمان خاصة لان التغدية فعل الغير والامتناع لا يمتد وكذا لو قال ان لم اضربك حتى تضربني  
وقت يمتد عليه على ضرب من خاصة ولو قال ان لم اضربك حتى تدخل الليل او شفع فلان او حتى يصبح وحتى  
تسكني يري وقت يمتد عليه على الامر لان الضرب مما يمتد فيجعل الامتناع لا يمتد له ويشترط وجوب العاقبة  
ولو قال ان لم اترك اليوم حتى تغدني عندك وان لم تأتني حتى تغدني عندى وقت يمتد عليه على الامر لان كلا  
الفعلين من واحد ولو طو فقال ان لم اترك حتى تغدني عندك فانه لم يتعد عندى ثم تغدني عندى في

يوم آخر غير راتية بر وفي الفتاوى رجل قال لامرأة ان اشترى جارية فيدخل غير عليك فانت طالق فاشترى  
جارية ويدخل عليها الغير عقيب الشراء بلا فصل تطلق وان دخلت الغير بعد الشراء بزمان لا وهذا اذا  
ظهرت الغيرة منها بلباسها بكلمة فيحج او حجاب اما اذا دخلت في غيرهما ولم يحكم بها الاطلاق كمن حلف لا  
يعادى فلان افعاد يقره ويحفظ لسانه ويجوز حنه لا يحن وفي مجموع النوازل رجل اشترى محمدا من آخر  
لبس بياض وبغضت درهمها واعطاه بعض الثمن فلما طالبه الباقي فقال اشترى منك لبس بياض واوفيت كل  
الثمن يحلف البايع وقال ابن عقدة تولى كونه من جزي نياقة ام وبهذا السبيل الى ان لا يحن مثل  
يحن الذي لو يكن عمن بيع شيئا بدينارهم ثم حلف ان لا يأخذ عن ذلك الشئ فاخذ مكانها حن  
واشترى ثمن من رجل في يمينه رجل اشترى ثلاث شياه بماية وخمسة دراهم ثم اراد ان يبيع واحدة  
منها فحلف ان اشترى الواحد منها بخمسة دراهم وثلثين درهمها يحن وفي المسئلة عن من في حليل منها  
ثمانون شاة فحلف احد مائة لا يملك اربعين شاة هو حانت وعليه الزكاة وليس هكذا في العبد فانه لو حلف  
لا يملك اربعين عبدا كان صادقا اذا كان ثمانون عبدا يمينها وفي مجموع النوازل رجل قال لا اتفق هذه الدار  
في الدقيق وحلف عليه فاشترى ما اراد ان يحن ثم اشترى بالذنا يرد فيقال لا يحن ولو حلف لا يشترى فلان  
ثوباً قامة فلا يحن لان الصغير والعبد ثوبا فاشترى لا يحن ولو حلف لا يشترى بهن  
الدرهم خبز لا يحن وفي الجامع حن اذا اضاف العقد الى الدرهم مالم يدفع الدرهم الى الخزان  
او لا وقال بعض بهن الدرهم خبز او لو قال قبل الرفع الى الخزان لا يحن وفي الجامع حن اذا اضاف  
العقد الى الدرهم سواء كان قبل الرفع او بعده فانه قال لو قال ان بعت عبدي بهذه الالف درهم  
وبهذا الكدر من الحن فم صادقة فباع بها وضاف العقد اليها وجب التصديق بالحطة دون الدرهم  
**الفصل السادس في البيع** وفي المسئلة رجل قال والله لا يبيع فلان ثوبا ثم باع الحالف  
لمحلف عليه يريد بذلك ان يبيعه له حتى يجوز ويأخذ الثمن فاجاز المحلف عليه البيع جاز والحالف حن  
وكذلك يحن الحالف اذا باع قبل ان يحن المحلف عليه ولو باع الحالف لا يريد به ان يكون المحلف عليه  
وانا باع نفسه لم يحن وفي الفتاوى رجل حلف لا يبيع داره فاعطى امرأته في صداقها حن قال  
الصديق الشامي هذا اذا تزوجها بدينارهم ثم اعطاها الدار عوضا عن تلك الدارهم اما اذا تزوجها  
على الدار فلا يحن رجل حلف لا يبيع هذا الثوب الا بربح كثير فباعه بربح ده وانزله ان قال التجار  
هذا في المتاع الكثير لا يحن وفي مجموع النوازل لو حلف لا يبيع هذه الجارية فباع نصفها ونصفها  
لا يحن وابوس اخذ الجارية بهذه الجملة وروى عن ع انه قال الحسن بن زياد حين يريد ان يعلم







وفي فتاوى النسبة رجل قال لا يقامر ست عاريت داي بحث فعلى هذا كرك مجاوي كرك وقيل في المجاهرة لا يثبت  
يفنى ولو حلف لا يقامر فلا تأفقا مع آخرها المحلف عليه وشركت وي باحث بحث حلف لا يستدين قتر فرج  
لا يثبت وان اخذ منهم في سلم بحث **الفصل التاسع في البيعة الكلام** وهو شتم على رجله اجانس الاول انما  
يكون كلاما وفيما لا يكون الثاني في المسئلة العنيفة الثالث في الاعلام والاجار والبشارة والاستخدام الرابع في  
حلف لا يحكم فلا تأفقا وفيها مسائل الشتم اما الاول في مجموع النوازل رجل حلف لا يحكم فلا تأفقا امرأة وهو يحل  
الطعام فقال لها بحث في ميمنه وفي الاصل لو حلف لا يحكم فلا تأفقا داه من بعيد ان كان بحيث يسمع لوصفي بحيث وان  
لم يسمع بعرضه لم يكن شغولا او كان صم وان كان بحيث لا يسمع صوته لوصفي اليه لشدة البعد لا يثبت وفي  
قال المرأة كرا فلا تأفقا كوفي ترا طلاق فكلمة بعبارة لا يفهم فلا تأفقا طلق كوفي حلف لا يحكم فلا تأفقا فكلمة بعبارة لم  
فلان وهناك بحث وذكر بعد هذا مسئلة تدل على انه لا يثبت بكلام لا يفهم فلان وهو اذا حلف لا يحكم فلا تأفقا  
ابدأ فكلمة بعد ما مات لا يثبت حلف لا يحكم احدا فجاء كافر يدين الاسلام قال بين صفة الاسلام ولا يحكم فلا يثبت  
حلف من عيبه لو بكن كنهه تام وقد قال مع امرأة فلان سكي فوش وسكي خوار بوده است وتوب كره است وقول  
اكرت بايكا نه سخن كوفي فكلت تليد زوجه او رجلا يدينها معرفة او رحم غير محرم بحيث وفيما اذا حلف لا يحكم  
فلا تأفقا لو ناداه وهو نائم فابقظه لاسنك انه بحث كذا ذكر الامام الشريفي فان لم يستيقظ وهكذا في الفتاوى وفي  
التجريد اعتمد عليه وهو الصحيح وقيل هذا قول آخر لان انما يثبت كاليتظان عنده وفي التجريد لو حلف لا يحكم فلا تأفقا  
غيره وهو يقصد ان يسمع لم يثبت رجل قال امرأة ان سكوت مني الى الخيك فانت طالق فجاء اخوها وعندها صبي  
يعقل فقالت المرأة يا صبي ان زوجي فعل كذا وكذا حتى سمع اخوها لا تطلق لانه خاطب الصبي دون الاخ وهذا  
الحايط سوء فلو حلف لا يحكم امرأة فدخل الدار وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا الويل هذا حث وان كان الدار  
غيرها لم يثبت ولو قالت ليت شعري من فعل كذا لم يثبت وان لم يكن الدار غيرها وفي الجامع الكبير رجل قال لا خير عبد  
حر ان ابتدأت بكلام فالنفا جميعا فسلم كل واحد منهما على صاحبه لم يثبت الحالف لان هذا الامر وليس به بداية  
كذا لو قال عبد بن خنك قبل ان يكلف ولو قال الان يكلف فكذا حث الحالف وفي الاصل لو حلف لا يحكم فلا تأفقا  
على قوم وهو فيهم سلم بحث لا ان ينوي غيره فيصدق ديانة لا قضاء وفي الفتاوى وقال السلام عليكم الاعلى وحل  
لا يثبت ولو اتفقوا والمحلف عليه القوم لا يثبت بالسلام وهو المختار بالتسليم الاولى ولا بالثانية وقال  
الاسلام يثبت بالسلام اذا نواه وفي الشافعي يثبت لا ان ينوي غيره وان كان الحالف مؤثما فاجوب عند وس كاجوب  
في الامام وعند غيره لا يثبت على كل حال ولا يثبت بالحكاية والاياء والقراءة والتسليم وفي طلاق الفتاوى لو حلف  
لا يحكم فلا تأفقا فقع الباب جل وقال الحالف كيت يثبت بحث وكذا لو قال كيت ابن اوكيت آن ولو قال كيت يثبت فتاوى

لانه خاطبته بخلافه تقدم وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولو قال اليك او كبر بدون الكاف لا يثبت وفي التجريد لو قال  
بعد ما دق الباب بحث ولو قال له مانه شدي فقال خوليتا ونعم واري بحث ولو اخبره فلان بغيره فقال  
الحمد لله ان بغيره فقال ان الله لا يثبت ولو قال اجارنا الله وآياي لا يثبت ولو قال للمرأة ان لم تسكني فانت طالق  
فقلت لا اسكنك ثم سكت لا يثبت الا ترى انه لو قال لها ان صحبتك فانت طالق فقالت اني صحبتك وهي ساكنة لا يثبت وقولها  
اصحبت ليس بشي اذا تركت ذلك وكذا لو قال لها وقد كلمت في انسان ان عرفت على ذكر فلان فانت طالق فقالت  
لا اعيد عليك ذكر فلان او قالت لما نيتي عن ذكر فلان لا اذكر فلا تأفقا لا يثبت لان هذا القدر يستثنى عن البيعة  
بخلاف ما لو قالت لم نيتي عن ذكر فلان لانهما عنق عن هذا القدر علة ولو قالت لم نيتي عن ذكر فلان وان  
نيتي عن ذكر فلان فقد ذكرته يثبت ولو ذكر اسم فلان بالهجاء لا يثبت ولو قال ان كنت في جميع ما املكه  
صدقة فاحيلة ان يبيع جميع املاكه من ثوب بثوب ملغوف خرقه ثم تكلم بانه لا يملك شي ثم يبيع بخيار الروية  
وحيلة اخرى اذا مر المحلف عليه فقال الحالف يا حيا ط اصنع هكذا يعلم ان مثل هذا وقع لا يثبت وهو واقعه  
الرجل بن عوف مع عثمان وفي فتاوى الفقيه ابو جعفر ولو حلف لا يحكم فلا تأفقا فجاء فلان بطوق اللحم وقال الحالف  
يا لحم يثبت ولو عطف فلان فقال له الحالف يرحمك الله يثبت ولو من بالسوق ويقول تربت او كوست والمحلف  
عليه ان لا يثبت ولو حلف لا يحرم حرم فلان في الفارسية بكوني بكم هذا بمنزلة قوله لا اكلم فلا تأفقا ولو  
اراد المحلف عليه ان يشتم انسانا فاد الحالف ان يقول له لا تفعل فقد ذكر بعد ما قاله بالفارسية من  
فانقطع على الحالف لا يثبت لان الكلام المطوق ينص في ما يفهم ولو قال في الصلوة نفس صلوته وقيل يثبت ايضا  
رجل حلف فقال لآمر اخي امرا او كروير او مايم فكذا ابعث عينا علي رجل وقال قل لآخي حتى يبيعها يظن ان  
قال الرجل لآخ قال الخولك بعها او يايمك اخوك يثبت رجل قال للمرأة اكراموز نكحيه فلان بان وجهه كره  
فانت طالق فكلمت على وجهه لا يسمع لا تطلق ولو قال لها اكر نكحي بامرور وتطلق وفي فتاوى النسبة وهو اجتماع  
وتحدوا وقال رجل منهم من كتم بعد هذا فامرأة طالق فكلمت الحالف يثبت وفي الجامع لو قال من كتم غلام عبد الله  
فكذاب اسمه عبد الله والغلام غلامه وكله حث لان الاعلام وضعت اسمي للعارف وقد تستعمل التكرار لان  
لا يذكر نفسه باسم العلم غالبا ولا يضيف الغلام الى نفسه هذا الوجه بل يشير الى نفسه ويصيرها ليا فذكره على هذا  
الوجه توهم انه اراد به رجلا اخر يعني عبد الله **الجنس الثاني في المعصية** وفي الجامع الكبير رجل قال ان دخلت الدار  
ان كملت فلا تأفقا فبعد خرقه ثم كتم لم يثبت وعلى القول ببحث وهو المسئلة المعصية تقدم المؤخر وتقدم  
ونقل عن استاذ استاذ الشيخ الامام علي الاسيحي ان هذا في العربية اما لو كان في الفارسية تقدم المقدم  
لواناخر المتأخر وعليه لا يثبت لاعتقاد رجل قال كل امرأة تزوجها فاني طالق ان كنت فلا تأفقا فزوج قبل الكلام وبعد الكلام



يقع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام ولا يطلق التي تزوج بعد الكلام وعن سائر نفع الطلاق على التي تزوج بعد الكلام  
ولو تزوج قبل الكلام واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ثم كلم فلا تطلق لان الكلام جعل غاية ولو قال ان كنت فلانا  
وكل امرأة تزوجها فهي طالق فهذا على التي تزوج بعد الكلام ولو قال كل امرأة تزوجها ابداً او الى ثلاثين سنة فهي  
طالق ان كنت فلانا فهذا على ما يكون قبل الكلام وبعد الى تلك المدة المذكورة ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان  
كنت فلانا ثم تزوج امرأة لا تطلق فلو كلمه فلاناً بعد التزوج تطلق هذا في شرح القدوري وفي التجريد أيضاً **فصل**  
**آخر في الاعلام والبشارة والاجاز** وفي الجامع الكبير جازي قال في علمي بشر بكذا فمؤخر فبشر واحد ثم آخر  
عق الا و قال بشر ومعا عتقوا وان سل احديهم رسولاً فان اضاف الرسول الخبر الى المرس عتق المرس وان لم يضيف  
لم يعق ولو قال في علمي بشر بكذا والمسئلة بحالها عتق الاول وثالثا والكاتب المرس الا ان يعين مشافهة  
يجب على نية لا ينوي الحقيقة واما الاعلام ففي بعض نسخ اصل النسوة بين الاخبار والاعلام يحصل الكتاب  
الرسالة كالاخبار اما الاعلام لا يكون من الكتاب لانه لا يتكرر الا ترى انه يقول الخبر في غير واحد ولو قال في علمي بشر  
فعل المشافهة بمنزلة قوله كنه ولحق ان علم بكان كذا الخبر ثم علم جميعاً لم يتر الا ان يخبر ولحق ان علم بكان  
فلم يعلمه لا يثبت عندهما خلافاً لا يثبت وهو نوع مسئلة الكوز ولو قال الاخر ان علمت بقدم فلان فكذا فافخبره  
لم يثبت وكذا لو علم كالف بقدمه ولو قال ان خبرني بقدم فلان فهو كالاعلام حتى لو اخبره كاذباً لم يثبت  
ولو قال ان خبرني ان فلانا قدم فافخبره كاذباً فهو كقوله ان قلت فيحدث ولو قال ان كتب الي بقدم فلان او  
فلانا فهو كالاخبار ولو قال كتب الي ان فلانا قدم فبعد عتق ككتب بقدمه ولم يكن قد علم بصل الكتاب الى حتى  
قدم ثم وصل عتق ولو قال ان كتب الي بقدمه فبعد عتق ككتب بقدمه والكتاب لا يعلم فكتب بقدمه عتق ببلغ الكتاب  
اولم يبلغ الكل في الجامع الكبير وفي الزيارات جازي كلف ليكن سره ولا يظهره ولا يفتشيه ولا يخفيه فان اخبره رسالة  
او كتابة او قل كان كذا الشيء بعينه فاسأله اي نعم حدث لوجود الاظهار وكذا لو حلف لا يعلم احداً بكذا  
فاسأله اي نعم حدث وان عتق في هذه الوجوه الاخبار والكلام والرسالة ذكر الحاكم ابو منصور محمد بن مروي  
انه يصدق قضاء وعامة المشايخ على انه لا يصدق قضاء ويصدق ديانة والاستخدام بالايام والاشارة استعمل  
والخلة كل شيء من البيت من الطبخ والخز والكس وسوا ذلك من فلان ولم يخبره ولو حلف لا يكذب لا يثبت بالاشارة  
وفي الاجناس جازي حلف لا يفتش سره فان خرج الى رجل واحد وكذا له فقد افترق سره فان ظهر هذا السر بين الناس  
او علم جازي واحد فذكره عند جازي لا يثبت لانه لم يقر في التوازل جازي قال جازي على جماعة وذهبوا على كل شيء  
وحلفوا في الاخبار سايهم وهم معي الشك ارام لو كتب بحدث والحيلة ان يكتب سايهم في سره وفيه عليه وقاله  
رجل هل هذا فيقول لا فاذا انتهى الى اسمهم يسكت ويقول لا اقول قطره ولا يثبت لان هذا ليس بخبر وسئل ابو حفص

عن حلقه للتصوير ان لا اخبر احداً بخبرهم فاستقبله القابلة فقال على الطريق ذياب فان اراد بالذباب التصريح  
وان اراد بالذباب الحقيقة وراى الخبر بالكذب لا يثبت وفي مجموع التوازل سئل نجم الدين عن قول آخر ان سئل  
بالس جازي فقال كذا جازي ان توكلهم فكذا باذن ويكف بهود اما كس شيند بود قال لا يثبت وفي المحيط  
وسئل هو عن سكران قال ان بيت كعبه من است واكر جازي كس كعبه است فامرته طالق لا تطلق الا اذا علم انه اشأ  
غيره او يقره هوانه من اشأ غير **فصل آخر** فيمن حلف لا يكلم فلانا وفي مسائل الشتم وفي الفتاوى ولحق لا يكلم اخو  
فلان وله اخ واحد وكلمه ان كان يعلم بحدث وان لم يعلم لا يثبت نظير رجل حلف ان لا ياكل من هذا الجوز ثلاثة اشعة  
وليس فيه الا رغيض واحد وهو لا يعلم وفي التجريد حلف لا يكلم فلانا وفلاناً لا يثبت حتى يكلمها فلو نوى الحث  
باحد ما يثبت وان لم يكن له نية اخلفوا قال صاحب المحيط والمختلانة لا يثبت حتى يكلمها ما ذكره في الفتاوى وفيه  
لحق لا يكلمها او قال الفارسية باليزد وسئل عن كرم ونوى واحد لا يثبت حتى يكلمها ولا يصح نية ويصح  
ان يصح لان المشي يذكر ويراد به الواحد فاذ انوى لك وفيه غليظ على نفسه يصح ثم في قوله ان كنت فلانا  
فلانا الوعد كماله الشرط ذكر في الجامع الصغير ان هذا على ثلاثة اوجه اما ان قدم الطلاق على الشرط او جعل الخبر  
وسط كلام هذا وهذا واخر اما ان قدم الطلاق على الشرط بان قال امرت طالق ان كنت فلانا او وسط الخبر  
ان كنت فلانا فامرته طالق وان كنت فلانا فطلقت بكلام بينهما واحد وبطلت اليمن ولو اخر الطلاق فقال ان  
كنت فلانا وان كنت فلانا فامرته طالق لم يطل حتى يكلمها ولو حلف لا يكلم فلانا او فلانا وكلم احدهما يثبت  
وكذا لو قال فلانا ولا فلانا وفي مجموع التوازل اذا قال والله لا اكلم فلانا يوماً او يومين وثلاثة فهذا على ستة ايام  
ولو قال لا اكلمه لا يوم ولا يومين ولا ثلاثة فهذا على ثلاثة ايام امرأة قالت لا خير بيني وبينك ايام وبنيته نجيم ولو  
فعلت فكذا انكيت باحد الشطين حتى لو دخلت الارض ولم تقط القطع يثبت كذا في الشرح الاستاذ هو في  
المحيط اذا حلف بالطلاق ان لا يذوق طعاماً ولا شراباً فذاق احدهما لا يثبت وقال الفضل بن يونس فان لم يكن  
له نية فالجواب قال في الكتاب في فوائد شمس لاية الحلو في لوقا ان رجلاً فلان روم وبابو سخي كويم فكذا  
فلم يذهب الى بيته لكنه كلمه في موضع آخر لا يثبت لان شرط الحث شيان وجداً احدهما فلا يثبت ولو قال  
بخانة فلان روم وبابو سخي كويم فكذا والمسئلة بحالها يثبت لان شرط البرا ان يذهب الى بيته والكلام به  
وقد وجد احدهما ففارق شرط البرا فيحدث وفي المحيط اذا قال ان اذرى بطلاقا كوسكي خور ومقامي كند  
وكبوتر دار قال الفضلي كل واحد شرط على حدة وغيرهم من المشايخ وجعلوا الكل شرطاً واحداً ولو قال سكي  
مي خور ومقامي كند وكبوتر مي دار وكل شرط على حدة بلا خلاف واصل هذا في الجامع الكبير باب من الايام  
ما يوجب الرجل على نفسه رجل قال ان كنت ضيبت فلانا هذين المسطين الا في دار فلان فكذا وقد ضربه احد المسطين



في دار فلان والسوط الآخر واخرج لم يحن ولو قال ان لم يحن هذا السوطين دار فلان فكذا والمسألة  
حن وفي الجامع الكبير هذا الباب ايضا لو قال ان لم يدخلها بين الدارين اليوم او ان لم يصب فلانا السوطين  
اليوم او ان لم ياكل فلانا اليوم يشترط دخول الدارين وضرب السوطين وكلام الشخصين اليوم فان لم  
يوجب حنث لا نه فاق شرط البرقعين الحنث حلف لا ياكل فلانا ابدا ولم يقل ابدا فهو على الابد في اي وقت كلف  
حنث فان نوى يوما او يومين او ثلاثا او مترا او ما شبه ذلك لا يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
حتى يكلم بكلام مستأنف بعد اليمين يقطع عنها حتى لو كان محصلا بان قال ان كملت فانت طالق فاذهبي لم يحن  
وفي المستق لو قال بعد اليمين اذهبي وواذهبي تطلق ولو قال فاذهبي لا تطلق ولو قال لامرأة ان كملت فلانا فانت طالق  
ثم قالها ان كملت انسانا فانت طالق فكله فلانا تطلق شيئا وكذا لو قال ان تزوجت فلانة فمطلوق ثم قال كل  
امراة ان تزوجها فمطلوق فزوج فلانة تطلق نيتين للسائل في المحيط رجل قال لامرأة كلما كملت كلاما حائفا  
طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلقت واحدة ولو قال سبحان الله والحمد لله ولا اله  
الا الله والله اكبر طلقت ثلاثا **فصل في مسائل الشتم وفي الجامع الكبير** رجل قال لآخر شتمك  
في المسجد فكذا شتمه واكالف في المسجد والمحلو عليه خارج المسجد يحنث وعلى القبل يحنث ومثله قال ان  
ضربتك او قتلتك في المجلس بعث ان يكون المحلو عليه كالمضج والرمح خارج المسجد سواء كان كالمضج او كالمسجل  
وكذلك في كل موضع بذلك الفعل ان في المحلو عليه الشتم والرمي والطحاوي جعل الرمي الشتم والفرق بينهما  
المعروف انه يقال صلى على محمد في المسجد وان لم يكن محمدا في المسجد تجزأ القتل والضرب **فصل في منعه** وفي الفتاوى  
رجل قال لامرأة ان تستقي فانت طالق فقالت لولدها الصغير من يابلا يحنث ان قال لشيء اكرهه من الولد لا  
يبغ الطلاق وان قال لشيء اكرهه من الزوج يقع الطلاق لانها شتمت الزوج رجل قال لامرأة ان شمتي ابي او  
ذكره بالسوء فانت كذا ثم قال لها كانت لك سلام عليك فقالت لا بل امك قالوا ان كان اليمين في موضع يستعمل  
سلام عليك حنث لا نه صار كانه قال لها امك مسكوبة وان كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا  
ذكر اسبق لا يحنث وفيه ان لا يعرفون ذلك شتما ولو حلف لا يشتم احدا فاشتم ميتا يحنث ولو حلف لا يشتم فلانا  
فقال له يا ابن الزانية قال الصدق الشهيد المختار انه يحنث لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله وفي مجموع النور  
لو قال لامرأة ابي غزن يذبح ثم حلف انه لم يشتم اباها يحنث حلف لا يشتم امرأة بشي ثم قال لها اخذ ابي انك توح  
كردي لا يحنث رجل قال لامرأة اكرتوسين مر بمرزب بكذا فانت طالق فذكرت ذلك مع غيره عند غيبته لا  
يحنث اذا كان مراده ذكره بين يديه وبجاشه رجل قال لآخر تارده دشنام ندهي من يدي ندهي ترا حلف عليه  
انه يشتمه عشر جملة وعلى المقارب وهو الشتم ويشتمه في وقت آخر هو الشتم لا يحنث قال نجم الدين لا نه ذكر كل الفا

فانت عليه بوجود عشر شتمات منه ولو قال هركه كرهه دشنام ندهي من يدي ندهي في اي وقت شتمه ولم يكن يشتم  
سابقا شتمه عشر شتمات حنث ولو جمع بينهما لم يحنث قال تارده دشنام ندهي من يدي ندهي من ترادشنام ندهي  
من يدي اليمين بعشر شتمات ولو قال هركه كرهه ملجك او لجاج شوب تارده بار دشنام ندهي من ترادشنام  
ندهي لا يحنث باليمين منه بوجود الشتمات منه لا نه ذكره غاية لكل وقت وقعت الخصم لعموم اللفظ في وقت  
ذلك بهذا الشرط وقوله رجل قال لا اشتم فلانا فحلف عليه ثم قال له لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا  
لعن واللعن شتم عند الناس في طلاق الفتاوى رجل قال لصبره كرهه نوره ادوري كني بهيغ ونيك ما فامر طالق  
فقالت الصبرة الحنث في الغد ما ان تسكها او تطلقها ان لم يكن الحنث استسار الصبرة في ذلك لكنها ابتداء في ذلك  
اخاف ان يقع الطلاق لوجوب الشرط رجل قال لامرأة اكرهه جوابي زكوتي فكذا ثم قال الرجل مع آخرى شتمت  
فقالت المرأة من شتمت تراد نعيم لا يحنث لانهم يجادلها فلم يكن جوابا له المسائل في مجموع النور وبعض  
الشتم من كتاب الطلاق **فصل العاشر في اليمين والاذن** وفي البحر يدين حلف لا يخرج امرأة الابانة  
بان قال ان خرجت بغير اذني فانت طالق فغضبت المرأة وتبقيات للزوج وقال الزوج دعوها خرج ولا نية  
لم يكن اذنا ولو نوى الاذن ثبت بالذلة ولو قال لها في غصبه اخرجي ولا نية له كان على الاذن الا اذا  
نوى اخرجي حتى تطلق وفي الفتاوى لو قال لها اخرجي اخرجي لخيرتك الله او ليرثك ما نكرهين و  
استاذت واخذت فقال لها هركه كرهه رونا الا اذن في الاول ليس باذن والباقي اذن ففعل كلاهما  
ليس باذن ولو قالت ان يردني اخرج حتى اصير طقة فقال الزوج نعم وهذا ليس باذن بان كان قول الزوج على  
التمديد ولو خرجت بعض قدمها فان كان اعتمادها على البعض الداخل لا يحنث وان كان البعض الخارج يحنث  
وان كان عليه ما رجوت ان لا يكون حائطا ولو سمع سائلا سأل الناس فقال لها اعطى السائل كسرة خبز فان كان  
السائل يحنث لا يفدر على دفع ذلك اليه لا يحنث وجماع الدار وهذا اذن بالخروج وان كان السائل ووجه الامر  
بالاعطاء يحنث يقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج وهذا لا يكون اذنا بالخروج وكذا الخروج السائل  
فدعت المرأة فجاء حتى صار حال يقدر المرأة على الدفع اليه من غير خروج حتى انصرف فخرجت فدفع طلق ايضا  
ولو حلف بطلاق امرأته على جارية حتى جارية لا يحنث فقال المجازية شري بهذه الذمهم لحاف هذا اذن  
بالخروج وفي النور ان لم اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم يخرج وخربت لكس الباطل طلق ولو لم يخرج  
حين اذن لها خرجت في وقت آخر اخاف ان يقع الطلاق رجل خرج مع الولي وحلف ان لا يرجع الا باذنه  
فيسقط منه شيء فخرج لذلك لا تطلق ولو اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فاهلها ابوها فان لم يكونوا في الاحياء  
فاهلها كل ذي رحم محرم منها في الفتاوى فان كان لها ابوان لكل واحد منهما منزل على حدة بان تزوجت الام فالأول



منزل الادب هذا الفع في جميع النوازل ولو اذن لها بحيث لا تسمع لا تعتبر القدوري جعل هذا قولاً وم اما على قول  
سبح فغيره في الفتاوى الصغرى لو اذن لها بالعربية وهي لا تعلم لم تعتبر في الفتاوى لو قال لا يخرجها الاضواء  
اولا يخرج غير ضاى فاذن لها وهي لم تسمع او سمعت ولم تفهم فخرجت لا يحسن وفي التجريد لو اذن لها وهي لم  
تفهم وفي النوازل ليس باذن كالاذن بالعربية ولو اذن لها مرة ثم نهاها بعد الاذن بعمل ولو قال لها اذنت  
لك كلما خرجت منها حتى انتقم ايضا عندهم خلافاً لا يسيء وفي المسئلة لو اذن لها ثم قال لها بعد ذلك  
اذن لك فخرجت يحسن وقال ابو بكر لا يحسن في الخروج الاول فان خرجت بعد ذلك بغير اذن يحسن وفي المحيط  
لو قال لا يامري فالا مري لا يسمع بانفسه او يرويه فان شهد فاعاد ذلك لم يكن امراً ولو بلغها وامرهم بالتبليغ  
فخرجت لا تطلق وان لم يامرهم فخرجت تطلق وفي الارادة والهوى والرضى لا يشترط سماعها رضاه وارضائه  
**نوع عينه** وفي الاصل لو قال لامرته انت طالق ان خرجت لا ياذن في اوبى ضاى او بعلى وهذا على كل مرة فان  
عنت به مرة واحدة دين القضاء عندها وهو احدى الروايتين عن س ولو قال لها اذنت لك ابداً او الدهر او  
كلما شئت وادب فتواذنها في كل مرة وكذا لو قال لها اذنت لك عشرة ايام فلما ان تخرج في العشرة فاشاءت  
ولو قال لها ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يكره اذا نوافى روضة الزند ويسى لو قال لها ان خرجت من الدار  
بغير اذن في فانت طالق فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذن حث ولو قال لها ان خرجت من الدار حتى  
اذن لك فاذن لها مرة يتيه اليه ولو خرجت بعد ذلك بغير اذن لم يحسن وان نوى بكلمة حتى الاصحية نيته  
قضاء وديانة وان نوى بقوله لا حتى صحت نيته ديانة لقضاء ولو قال لها كلما خرجت من الدار بغير اذن في  
شروط الاذن في كل مرة ولو قال لها متى خرجت او متى خرجت من الدار بغير اذن في فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم  
مرة اخرى بغير اذن يحسن ولو قال له اني في سورة من دار خاتمة بيرويت في فانت طالق فاذن لها مرة فخرجت ثم  
خرجت مرة ثانية بغير اذن تطلق وقيل في قوله متى ومتى ما شئت الاذن في كل مرة وفي كل كلمة حتى والا اذن يكفي  
بالاذن مرة وفي التجريد عنهم اذا حلف لا يخرج الا بعلمه فاذن لها فخرجت بعد ذلك وهو لا يعلم فخرجت  
ولو حلف على امرته ان لا يخرج من الكورة الا باذنها او حلف المولى على عبده او سلطان حلف رجل ان لا يخرج  
الا باذنه ثم بانته المرأة وخرج العبد عن ملك المولى وغزل السلطان سقطت اليه لا تخرج وان عادت الالة  
الى المولى والسلطان او تزوج المرأة وكذا صاحب الدين اذا حلف المولى على الخروج من البلد الا باذنه فالدين  
مقيد بكل قيام الدين فان سقط الدين بطلت اليه ثم لو عاد لم يعد وعلى هذا العامل لو حلف رجل ان لا يخرج  
اليكرا دعره في محلة فلم يعلمه حتى عزله السلطان سقطت اليه ولو تعاد بدا ولو ان الحالف علم بعض ذلك  
فاخرجه حتى عزله حتى عزله ولم ينفعه رفع ذلك لان معنى المرأة ان رفعه اليه على كل حال ولو حلف لا يخرج

امرته من هذه الدار لا عبداً فانت المرأة وخرج العبد عن ملكه ثم خرجا لا حث ولا يدان في القضاء اذا  
نوى التقييد بحال قيام الزوجية والملك الكل في التجريد وفي الفتاوى لو قالت امرأة لزوجها اذن لي بالخروج  
الى بيتي امي فقال اذنت لك فبعد ختم قال لها اذنت لك بالخروج لا يحسن وليس هذا مثل الزوج لو قال  
لعبد ان اذنت لك بزوج فلانة فكذلك ثم قال له اذنت لك بزوج النساء او بالتزوج حث ولو حلف  
قال العبد ان اذنت لك بزوج فلانة فكذلك ثم قال له اذنت لك بزوج النساء او بالتزوج حث ولو حلف  
قال له اذنت لك بشراء البرق فاشترى هذا العبد بغير اذن في كل ما ياذن له في التجارة فاشترى هذا العبد بغير اذن لا يحسن اما لو  
فتاوى شراء العبد بغيره او باطلاقة اما في المسئلة الثانية فاذن خاص مقيد بكن صار ما ذونا في جميع المقصرات  
وفي مجموع النوازل لو حلف لا يخرج من مصر الا باذن امرته فقالت له امرته اذنت لك ان تخرج عشرة ايام فذهب  
ولم يحمي لتمام عشرة ايام لا يحسن لان الحلف عليه بغير اذن وهما الذهاب باذن اما الملك لاكثر من عشرة ايام  
ليس بداخل في اليقين بل اليقين على الذهاب بغير اذن وهذا باذن ولو قال لامرته ان اذنت لك ان تخرج من هذا البيت  
اذني فانت طالق وقد كانت هنت محمداً فاستاذنت للخروج فقال لها اذ هي وادفعي المذاهم واقضي الزهر  
فخرجت وذهبت فلم تجرد واجتبت الى الخروج من الدار لا تطلق كذا الفتاوى الامام السني **الفصل الحادي عشر**  
**في الصلوة والصوم والقراءة والغسل** وهو ابتداء القسم كما وفي الفتاوى رجل قال لعبد ان صليت بك  
فانت حر فصلي بك ركعة لا يعق ولو صلى ركعتين عتق بالركعة الاولى هكذا ذكر القدوري في شرحه وفي الجمع  
الكبير لو قال عبد حر ان صلى اليوم صلوة فصلي بك ركعة وقطعها لا يحسن ولو لم يقل صلوة يحسن اذا قيل  
بالسجدة ولو حلف لا يصلي صلوة فصلي بك ركعتين لم يعقد قبل يحسن وقيل لا يحسن وقيل ان عقده عليه على النفل  
لا يحسن وان عقده عليه على الفرض وهي من ذوات المشق فذلك وان كان من ذوات الادب يحسن وهو الاشبه  
وفي مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد مادام فلان خيما ويصلي فيه فرض فلان ذلك ايام فلم  
فيه او كان يصلي فيه ثلثة ايام فانه لم يحسن الحالف اذا صلى بهم لانه لم يدع حلف لا يصلي خلف فلان  
فقام عن يمينه وصلى حيث وان لم يكن نيته وان نوى ان يكون خلفه حقيقة لا يدان قضاء ولو قال والله لا اصلي  
فصليا حلف امام يحسن الا اذا نوى الصلوة معه ليس مع غيره ورجل حلف لا يوم احداً فافتح الصلوة لنفسه  
يعني نوى ان لا يوم احداً فافتحه قوم واقعدوا به حث قضاء لاديانه اذا ركع وسجد وكذا لو صلى الحالف لنفسه  
يوم الجمعة ونوى ان يصلي الجمعة لنفسه جاناً لجمعه ولم يستحسن اذا حث قضاء لاديانه ولو شهد في الجمعة  
قبلا ان يدخل في الصلوة انه يصلي لنفسه لم يحسن ديانة وقضاء ولو افتح الصلوة ثم احث فقدم رجلاً  
حث ولو قال عبد حر ان صلى الجمعة امام وقد كان ادرك الامام في الثانية وقضى الركعة الاولى لا يحسن بخلاف



ما لو قال عبد خزان ذلك الظهر مع الامام فادرك الامام في التيمم ودخل فصلى فادركه في صلاة  
الجماعة او سجدة المداوة لم يحن رجل قال لا من ان لم تصلي الساعة كعتين فان طالق فقامت وكبرت فاحسنت  
في يمينه قال نعم الدين هذا الجواب يستقيم على قوله كما في مسألة الكوز والصحح انهما تطلق عند الكل لو جرح  
الحث وهو عدم الصلوة كما لو قالت لله على ان اصوم غدا وغدا يوم حصنها صح نذرهما ولو قالت لله على  
ان اصوم يوم حصني لا يصح وكذا لو قال لها ان تصوم غدا فان طالق فصامت من الغدا فصامت حث في يمينه  
ولو قال لها ان تصلي الفجر غدا فان طالق فاصبحت وشرعت في الصلوة فطلعت الشمس في ركبن الاسلام على  
السعدى انهما تطلق واجاب شمس في الحلو في انهما لا تطلق وكذا لو اغتسلت كل عضو ثلاثا ثلاثا ولو  
مرة مرة امكنها ان تصلي قبل طلوع الشمس لاجل شمس في الحلو في انهما لا تطلق ايضا رجل حلف وقال ما اخرج  
الصلوة عن وقتها وقرانها من صلواتي حتى خرج وقتها فقصها حين استيقظ حث وقيل لا يحن والوقت في حقه  
هذا وقال له هذا اذا قام قبل دخول الوقت ما اذا قام في وقت الصلوة فخرج وقتها فالجواب كما قال الامام الحلي  
ان يحن وفي المحيط قال ان ترك صلوة فان طالق فترك وقضاها قال بعضهم لا تطلق وبقي عبد الرحيم  
وعند بعضهم تطوع وبقي ركبن الاسلام على السعدى وهو لا شبه حلف لا يقر اليوم فاحيلة ان ياتي بغير حلف  
يقر سورة من القرآن فنظر في المصحف حتى اتي آخرها لا يحن بالاتفاق وابوس سوي بن هذا وبين اذا حلف  
لا يقر كتاب فلا يتم بغير حلف لا يقر كتاب فلا ينظر في كتابه وفهم ما يحن في قوله لم يحن المصنوع  
من القراءة وهو علم ما في الكتاب لا يحن على قول من عدم القراءة وعليه الفتوى ولو قال ان قرأت كل سورة من  
القرآن فعلى الصدق بدركهم قال محمد هذا على جميع القرآن ولا يحن بالتسمية الا ان يوى التسمية التي في سورة  
النمل ولا يحن لا يقر سورة فترك حرفا منها حث ولو ترك آية طويلة لا يحن اذا حلف لا يتوضأ من الرعاي  
فرعها وتوضأ او بال ثم عرف وتوضأ فلو وضوءها يحن وكذا لو حلف لا يغتسل من امرته هذه من حث  
فاصابها ثم اصاب امرأه اخرى وعلى العكس يغتسل يكون الاغتسالانها ويحن في جميعه **الفصل التاسع**  
**في ايمان في الاكل** وفي التجريد الاكل ان يصل الى جوفه ما يتأتى في المضع والمضمع سواء مضغه ثم ابتلعه او لم يبتلع  
غير مضغوع والشرب ان يصل الى جوفه ما يتأتى في المضمع في حال وصوله كالماء والبيد واللبن ولو حلف  
لا يأكل شيئا لا يتأتى في المضع بنفسه فاكل مع غيره وهو ما يؤكل كذلك حث بخلاف لا يأكل هذا اللبني فاكل  
بخبر او ترحح ولو حلف لا يأكل هذا العسل فاكله كذلك حث ولو حلف على ماء فشربه لم يحن في قوله لا اكل  
وحث في الشرع ولو حلف لا يأكل الخفيف فحلقه ودرقه وضرب الماء ثم شربه لم يحن وان اكله لم يحن ولا  
السويق اذا شرب بالماء يكون شره لا اكل وان لم يحن حث وفي ايمان الاكل الاصل لو حلف لا يأكل طعاما سماه فضعه

حتى دخل جوفه من يمينه ثم القاه لم يحن ولو فعل هذا الغيب في جوفه الفاكهة وفي الفتاوى الصغرى  
عبارة عن اكل من اد في بقصد الشبع والتغذي كذلك ووقت التغذي من طلوع الشمس الى الزوال  
يتغذى باعتاده حتى ان المصري اذا حلف على ان الغدا فشره لا يحن والبدرى بخلافه وفي المنقذ لو  
حلف لا يتغذى فاكل لقمه او لقمين لم يحن رجل اكل شيئا سيرا فقال له رجل تغذيت فقال عبد خزان ان تغذ  
قال لا يكون حاثا حتى يأكل الخبز من نصف الشبع ولو حلف في رمضان ان لا يتغذى الليلة فاكل بعد انصاف  
الليلة لا يحن والتيمم بعد هاب ثلث الليل الى طلوع الفجر الباقي والتجريد الغدا من طلوع الفجر الى الزوال  
والعشاء من الزوال الى نصف الليل والعشاء ان يأكل اكثر من نصف الشبع والذوق ان يصل الشئ الى فيه رجل  
طعمه سواء بطعمه ولا فان عني بالذوق الاكل لم يدين في القضاء سواء كان مأكولا او مشروبا وفي المحيط  
لا يذوق فاكل او شرب حث ولو حلف لا يأكل او لا يشرب لا يحن بالذوق وروي هشام حلف لا يذوق فيمينه  
على الذوق حقيقة وهو ان لا يصل الى جوفه الا ان يتقدم كلامه يد عليه نحو ان يقول رجل قال تغذ معي فحلف  
لا يذوق بعد طعاما ولا شربا فهذا على الاكل والشرب حلف لا يذوق الماء فتضع في الصلوة لا يحن حلف لا يذوق  
اكل ولا شربا فذاق احد ما يحن ولو قال لا اذوق طعاما ولا شربا فذاق احد ما لم يحن ولو حلف لا يأكل طعاما  
يضرف الى كل طعام حتى لو اكل كل حث واذا عقد يمينه على هو اكل بعينه يضرف الى كل عينه واذا عقد على  
ما ليس اكل بعينه او على كل ما هو اكل بعينه الا انه لا يؤكل كذا للعادة يضرف يمينه الى ما يتخذ من حجاز او بيان  
هذا حلف لا يأكل من هذا الغيب فاكل من زبده او عصير لا يحن لانه اكل بعينه حلف لا يذوق من هذه الخبز فذاقها  
بعد ما صار تخللا لا يحن ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة يضرف الى اللحم وروى ما يحن من هذه الشاة مأكول  
ولو حلف لا يأكل من هذا الكرم فاكل من عنبه او زبيب او عصير حث ولو حلف لا يأكل من هذه النخلة فاكل من ثمرها ومن  
طعمها او شربها حث ولو اكل من ثمرها او من زبيبها او من ثمرها لم يحن ولو اكل الخبز من الكرم لم يذكر في الكتاب قال  
ويبلغ ان لا يحن ولو حلف ان لا يأكل من هذا الكرم فاكل من عصير او خله او زبده او فلاحه وما شبه ذلك لا يكون  
حاثا ولو اكل من عنبه او خوخه او زبيب او كثره يابس او غير يابس حثا لان عين هذه الاشياء يخرج من الكرم  
من غير ان يعلق حوله بصنع العبد اما القسم الاول فلا يخرج من الكرم من غير صنع ولو حلف لا يأكل من هذا اللبني فاكل  
من زبده او سمن او شرب لم يحن ولو حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئا فاكل من مرقه لم يحن ان لم يكن له شاة لرقه اكل  
في الجامع وفي الاصل لو حلف لا يأكل لحما ولا ينة له لم يحن باكل السمك ويحن باكل الابل والنعمة والبقرة والطيور  
مطبوخا كان او مشويا او قويا فذاق من لحمه شاة الى انه لا يحن باكل الشئ وفي فتاوى الليث عن ابن ابي اسحاق  
انه لا يحن وهو لا يظهر وعند الفقيه في الليث يحن ويستوي فيه الحلال والحرام حتى لو اكل لحم خنزير او الانسان حث



وفي كل التمسك ان نرى يحنث ايضا وكما كل شي من الرؤس يحنث بخلاف الحلف لا يشترى لما فاشترى بالشيء  
لا يحنث وفي نسخة الامام الشريفي وفي المشايخ جعل الشراء والاكل واحدا قالوا لا ولا اصح ولو كل شي من البطون  
كالبدن والطحال يحنث هذا في عرف اهل الكوفة وفي عرف الاحنث وكذا في شحم الظهر لا نعلم كنهه سمين ولا يحنث في شحم  
البطن ولا لينة بالاجماع لا يحنث عنده اسم اللحم ولا يستعمل استعمال اللحم في اتحاد الباجا ولو اكل الحرة التي في وسط الالفة  
حنث لا نعلم ولو حلف لا يأكل شيئا فاكل ثم ظهر له اللحم لم يحنث عندنا وهو الصحيح والشواء والطبخ على اللحم  
خاصة فاذا كان له ثمة فعلى ان يرى ولا يدخل في التمسك المشوي والراس على البقرة الغنم عندنا وعند صاحب الفقه  
وعليه الفتوى في هذا الزمان ولو حلف لا يأكل من هذا الشجر فقطع غصنا من هذا الشجر ووصل شجر آخر فاكل من  
هذا الشجر من هذا الغصن لا يحنث وقال بعضهم يحنث في شرح سائر الكبر في الاصل ولو حلف لا يأكل شيئا من الجلود فاكل  
شي من الجلود اكله من خيص او غسل او كرا او ناطق يحنث وقال الامام النسفي في شرح المشايخ هذا في عرفهم اما في  
عرفنا فلا يحنث بالعسل والسكر والخبز ولو حلف لا يأكل خبز فاكل خبز الحنظل او الشعير يحنث ولا يحنث بغيره الا  
ان يبيد او يكون خبز بلدهم ذلك حتى يحنث بغيره لا يحنث بغيره في بلادنا لا يحنث وفي خبر لا رز ولا ذرة ان كان  
من اهل بلاد عاد واد لك خبز يحنث اكله في الاصل وفي الفتاوى ولو حلف لا يأكل خبز فاكل قرضا يقال له بالفاقة  
يلججه او خبز نجا او يسر يقال له بالفارسية نواله برين قال الفقيه في الميثاق في الجوز يحنث وفي الميثاق  
وفي خبر الطائفة لا يحنث وفي فتاوى قاضي خان ولو حلف لا يأكل خبز او اكل ثريدا لا يحنث في عينه لا نعلم خبزا  
مطلقا وكذا لو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فاكله بعد ما تعقت لا يحنث لا نعلم خبزا مطلقا ولو اكل العصيدة والخبز  
لا يحنث ولو حلف لا يأكل خبز سقيا يقال له بالفارسية سنبوه قاله يحنث ولو حلف لا يأكل طعاما فاكل  
دواء كان من الدواء الذي لا يكون طعاما ولا دواء ويكون من اكله لا يحنث اما اذا كان له حلاوة كالخبز  
حنث وفي الحديث لا يشرب ماء فشرابا واستعطه بدهن فليس بدواء وكذا الحماة ليس بدواء فالحاصل ان كل  
شي يسميه الناس دواء فسميته عليه وما لا يسميه الناس دواء لا يقع عليه يمين وان تدلوى به الحالف حلف لا يأكل  
فاكل طعاما ان كان ما يقال له بالفارسية سنبوه حنث وصار كمن حلف لا يأكل الفلفل فاكل طعاما بفلفل وجعل طعاما  
حنث والفقيه يفرق بين الماء والفلفل في الفلفل يحنث لان عينه مأكول وفي الماء لا يحنث ما لم يأكل من الماء مع الخبز  
او مع شيء آخر الا اذا كان وقت اليمين لالة على صرفه الى الطعام الحلال وقال القاضي الامام يحنث في الجبن باعتبار  
عموم الحان قاله بقول الفقيه يحنث ولو حلف لا يأكل من هذا الخبز فاكله حنث ولو حلف لا يأكل  
اللبن فطبخ اللبن مع الارز فاكل لا يحنث وان لم يجعل فيه الماء ويرى عينه كذا ذكر في النسف وفي مجموع النوازل ان كان يرى  
عينه ويجعل طعمه يحنث ولو حلف لا يأكل الزعفران فاكل الكحل وعلى وجهه الزعفران يحنث ولو حلف لا يأكل هذا السم

فجعله خبيثا فاكله يحنث وكذا في كل موضع يرى عينه وان وجد طعمه ولا يرى عينه لا يحنث ولو حلف لا يأكل من ثمر  
البقرة فاكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوق يحنث ولو حلف لا يأكل هذا التمر فجعل عصيدة فاكله لم يحنث  
وفي الفتاوى قاضي خان ولو حلف لا يأكل هذا الدقيق فاكل من خبز يحنث وفي النوازل لو اتخذ من خبيثا فاكله حنث  
ان يحنث وخبز الطمايق يكون كذلك وفي الفتاوى قاضي خان كل عين الدقيق اخلفوا فيه والصحيح انه لا يحنث وفي  
مجموع النوازل والنسفي عنهم فيمن حلف على الاكل لا يأكله فاشترى به فاكل حنث ولو حلف على ان يأكل  
فاشترى به فاكل فاكله لا يحنث ولو حلف لا يأكل اما ولانته له فالادام الحنظل والزيت واللبن والثريد واشباه  
ذلك مما يصطبغ بالخبز ويختلط له اما الجبن والبيض والسمك واللحم فليس بادم في قلع وهو لظاهر من قول  
س واجمعوا على ان الغنم والبيخ والتمر ليس بادم والمخ ادم والمعنى في ان الادم تبع وحقيقة التبعية فيما يختلط  
بالخبز كالحنظل اما اللحم والبيض والجبن فيؤكل بدون الخبز وان نوى ذلك في يحنث لا نعلم في نفسه ولو حلف  
لا يأكل الثمار فاكل البطيخ يحنث ولو حلف لا يأكل هذا يحنث باكله من الكراع بخلاف ما حلف لا يشترى هذا  
ولو حلف لا يأكل سكر فاكل سكر في الفم ومضغه حتى لا يتلعه لم يحنث ولو فعل هذا في المصوفة تفسد صلوة  
وفيما والبقا في فصل الثمن الايمان ولو حلف لا يأكل ثمره ففصره لم يحنث كذا روى عن يوم وفي الخبر  
لو حلف لا يأكل من حلوه الكرم ومضغه فاكل من لسه وعينه يحنث ولو قال لا يشترى اين رز نخود فعلى الذي  
في مجموع النوازل ولو حلف لا يأكل ما يخرج من هذه الشاة فاكل من لبنها يحنث وكذا الزبد لا يحنث في اللبن  
كالزيت في الزيتون ولما كل من شربها او شربها لم يحنث لا نعلم معنى يحنث ولو حلف لا يأكل من هذا المسلخ  
فاذيت البية هذا المسلخ حتى صار دهنًا فاكل لا يحنث وفي مجموع النوازل لو حلف لا يأكل من هذا المسلخ  
السم يعطيه الجوز لا يحنث سئل الزعفران في عينه المسئلة فسأل محمد بن زكريا فاشارة الى هذه الحيلة  
ولو حلف لا يأكل لحم شاة فاكل لحم غير فجاء الجاهل انه يحنث وفي الفتاوى لا يحنث سواء كان الحالف مصريا او قرويا  
قال الصدوق في حديثه وعليه الفتوى وفي مجموع النوازل لو حلف لا يأكل لحم البقرة فاكل لحم جاموس حنث وعلى القلب  
لا يحنث لان البقرة اجماع والجاموس اسم نوع قال الامام القاضي وينبغي ان لا يحنث في الفصلين لان الناس  
يفرقون بينهما وهو كالحلف ان لا يأكل لحم شاة فاكل لحم الغنم ولو حلف لا يأكل لحم فاكل لحم غير مطبوخ قاله  
ابو الليث انه لا يحنث ولو حلف لا يأكل لحم اشترى به فلا يشترى به فلا يحنث فاكله حنث ولو حلف لا يحنث  
**نوع منه** وفي طلاق مجموع النوازل رجل اشترى ثمن اللحم فقال امرته هذا اقل من ثمن وحلف عليه فقال  
الزوج ان لم يكن ثمنًا فانت طالق فانه يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنث الرجل ولا المرأة وفي الفتاوى رجل حلف قال  
ليس مني مرة فاذا في منزله مرة ان كانت قليلة يحنث وعلم لا يقول عندنا انه رجوا ان لا يحنث وان كان



كثيرا فاسد فكذا ذلك وان كانت تسمى للبعض ولا تسمى للبعض تحت ولو حلف لا يأكل من هذا القدر وقد  
اغترف منها قبل يمينه قصعة فاكل ما في القصعة لا يحث ولو حلف لا يأكل من هذا القدر وقد اغترف منها ما لم  
شيئا اكل ما كان الغرض لم يحث لان يمينه وقعت على ما في القدر من رجل قال ما المشتبك بكم يحثم وكحرم  
وحلف عليه وباتحان جوشيد اند وخرجه لا يحث ولو حلف لا يأكل من طين فلا تفسخ حلفه قد روي وقد  
طبخا غيرها لم يحث في التجريد ولو قال لا مرة ازيد من كرهه تخورم فهو كقوله ان تحته توفو وضعت المرأة  
القدر في الشور ان لم يكن الشور راء ووقد تطلق وان اوقدها عذرا لا تطلق وان كان الشور راء وان  
هي قبل الوضع وقع الطلاق وان اوقدها عذرا انكروا في قال الفقيه ابو الليث وعذري انما تطلق فان في السكينة  
كل من وضعت القدر طابحة قال الصدوق الشهيد وعليه الفتوى رجل حلف لا يأكل طين كغايي فان لم يكن طينة  
فهو على الحلف خاصة وذكر القدر وريء ان هذا الاسم يجعل على اللحم الذي يجعل في الماء ويطبخ الا اذا نوى غيره  
القلية التي لم يرقها ليست بطين ولو اكل الرق يحث ولو طبخ الارز بودن فهو طين ولو طبخ السم في زيت فليست بطين  
قال ابن ابي عمير الطين يقع على الشيء ايضا وفي فتاوى الشيخ رجل قال اصحابه زوجهم شارب عذوقهم  
وحلف عليه فمذا على اربعة اليه المتعارف والشرط ان يصنعهم في هذا اليوم في اي مكان وجدهم حيا او ميتا  
ويسمى هو ضيفا او يكنى تلك ضيفا حتى لو طعمهم خبز القفار يحث فلو غابوا في موضع لا يمكن الوصول اليهم في هذا  
اليوم يحث لعدم البر بخلاف مسألة الكوز لان شرب الماء المرقع منقوصها قطع المسافة البعيدة في زمان فحرم  
فصوره اجملة فصان نزله من السماء ولو قال القوم ان كان من ممان برويت فكذا وحلف عليه فذهبوا وله  
يطعم شيئا لا يحث **جنس آخر** وفي المسئلة لو حلف لا يأكل ما يملكه فلان فاكل منه بعد خروجه من ملكه لا يحث  
لو حلف لا يأكل ما يشتره فاشتره المحلوف عليه ثم باعه فاكل منه الحالف لا يحث وكذا لو قال لا اكل من ميراث فلان  
فان فلان فاكل من ميراثه يحث فان مات واثره فاوثر ذلك الميراث فاكل منه لم يحث نسخ الميراث الاخير الميراث  
الاول والشرء الاخر الشرء الاول ولو حلف لا يطعم فلانا من ميراثي وورث طعاما فاطعموا درهم فاشترى ما  
فاطعم يحث ولو اشترى بالطعام طعاما لم يحث ولو حلف لا يأكل من زرع فلان فاكل من الزرع الذي زرع فلان  
عند الزرع او عند من اشترى منه لا يحث لان الزرع لا ينسخه الشرء فان اشترى رجل من ذلك الزرع فبذره  
وزرع واكل منه لم يحث الحل في المسئلة ولو حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان فصنعه وباعه فاكل الحالف يحث  
وفي التجريد لو حلف لا يأكل من كسب فلان فكسب المحلوف عليه ومات فمات رجل فاكل الحالف منه لم يحث ولو انتقل  
الغير بشرأ او اجازة او هبة او وصية لم يحث ولو حلف لا يشترى ثوبا من ثوبه فلان فاشترى ثوبا من ثوبه فلان  
حث **نوع منه** وفي الفتاوى رجل حلف لا يأكل من خبز فلان فاشترى من بائع خبز الحالف عليه لا يحث قيل هذا في

اما في الصنف يحث في يمينه وكذا لو اكل من قسمة بطين فلان وان زرع على بابك ان كان لا يعطى مثلها الفقير  
ولو حلف لا يأكل من اوجه فلان فاكل من جمل فلان ينبغي ان يحث وفي مجموع التوازل لو حلف لا يأكل من  
مال خسته شيئا فرفع اليد عما يحثه فجعل في عجين آخر فخبز واكل لا يحث وكذا لو حلف لا يشرب  
من شرابه او لا يأكل من ملح فاخلط ماء واخلطها في العجين لا يحث لان ذلك قد تلاشى وفي الفتاوى لو  
لا مرة ان اكلت والذات من مال فان طالق فلا فطخت امرأته قد رجاها وجعلت فيه شيئا من الخبز من مال  
زوجها فاكلت والذات من القدر ان فعلت برضى صاحب القدر ورضاهما لا يحث وقيل لا يحث على كل حال  
لان الخبز دخلت في ملك صاحب القدر فلم تكن الولادة اكله مال الزوج ولا حاجة الى رضاه الزوج ولو حلف لا يأكل  
من خبز خسته فساخر الحث وحلف امرأته النفقة فاكل من ذلك لا يحث لانه باق على ملكه قال القاضي لا مام هذا  
اذ لم يفرز كقولها كلى من رقيق بقدر ما يكفيك اما اذا فرز قدر من الرقيق واعطاها صار ملكا لها لا يحث  
وفي كتابي من لو حلف لا يأكل من طعام امرأة فادخلت عليه الطعام وقالت له داز خور فاكل لا يحث ولو لم يقل  
داز خور يحث وفي الفتاوى رجل له امرأة ولها بقرة لبون لحقة وحشة بسبب البقرة ولبنها فقال ان شربت  
من لبنك فانت طالق ينصرف الى ابن البقرة فان باعت المرأة من لبنها ثمة اكل هو لا يحث وفي مجموع التوازل لو  
حلف لا يأكل من مال امرأة ذهبت طيرا فقال زوجها اكرز من دايكي توخورم فانت طالق فوهبت من آخر فاكل  
الحالف يحث قاله وعلى قياس ما ياتي ينبغي ان لا يحث صورته في الفتاوى لو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلان فبا  
غزلها ووهبت الثمن لثمنها ثم وهب ابن الحالف اشترى به الحالف شيئا فاكل لا يحث وهذا اصح من الاول وقيل  
ان اكلت من مال الحالف لا يحث اذا باع واشترى وهو اكل رجل حلف لا يأكل من مال فلان فاشترى به الحالف شيئا فاكل لا يحث  
فاكل الحالف لا يحث وفيه نظر قال الامام قلت للقاضي لا مام لو كان احد الشركاء صبيلا لا يجوز هذا ولو كان كل واحد  
منهم اكل من مال نفسه ينبغي ان يجوز قال نعم استصوبني لكن لم يصح بالحالف **نوع منه** وفي الاصل لو حلف  
لا يأكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشتراه فلان مع غيره حث الا اذا نوى شربه وحده بخلاف ما لو حلف  
لا يلبس ثوبا اشتراه فلان او يملكه فلان فلبس ثوبا اشتراه فلان مع غيره لم يحث لان الثوب اسم لكل فلا يقع  
على البعض وكذا لو حلف لا يدخل دارا اشتراها فلان فدخل دارا اشتراها فلان مع غيره لا يحث وفي الفتاوى  
لو حلف لا يأكل من خبز فلان فاكل خبز ابنه وبين فلان يحث وقال في مجموع التوازل لا يحث لانه كل حصه  
ولو قال غريف فلان لا يحث وكذا دار بين اخين قال زوج اخيهما ان دخلت في نصيبك فانت طالق وهو  
غير مقسوق فدخلت لا يحث لانهما ما دخلت في غير نصيبها ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابنه وبين  
لا يحث ولو حلف لا يزرع ارض غيره فزرع ارضا بينه وبين غيره لم يحث لان نصف الارض يسمى ارضا ونصف



الذم لا يستدرك ولا يحلف لا يأكل من السببه فاكل من حنث خذ به وبينه حنث وفي التجديد قال ابو سفيان  
لو حلف لا يأكل طيبه فلان فاكل ما طبع هو غير حنث ولو حلف لا يأكل من قدر طيبه فلان لم يحث ولو قال لا  
من ماله اشتره فلان فاشترى فلان مع غيره فاكل حنث ولو قال من ماله لم يحث ولو قال لا يلبس من سببه  
فلان ولبس فلان مع غيره حنث ولو قال ثوبا من سببه فلان لم يحث لو حلف لا يلبس من غزل فلان فلبس  
ثوبا من غزل فلان مع غيره حنث ولو حلف لا يأكل من ماله شيئا فاشترى بدينارهم مشتركة بينه وبينه  
قال هذ ابو زيد مسئلة الشاهد **نوع منه** رجل قال والله لا آكل من طعامي والحلوف عليه بيع الطعام فاشترى  
منه فاكل حنث وكذا لو قال لا لبس من ثيابي لو قال ان اكلت من ماله ابوين فعلى حنث فاكل بعد موتهم  
ولو قال لا اكل من ماله بعد موتهم والمسللة بحلفها حنث ولو حلف لا يأكل من كسبه فلان فاصلى له انسان  
فاكل الحالف منه حنث ولو ورث المحلف عليه كل الحالف منه لم يحث ولو وهب المحلف عليه طعاما لم الحالف  
وقبضه ثم اكل لم يحث وكذا الوصى له ولو ورث منه الحالف حنث لا تبقى كسبا الا ان يحث فيه كسب  
آخر والمهر كسب المرأة وكذا الرضا حنث الحنث في الفناوى وسئل اخم الذين عن ابن عمر الى امة اطعمه فقالت اكر  
من يشي جزى توخوه فكذا فاكلت من بعد ما صار طيبا لا يحث لو حلف المبعوث لا يحث لا تأكل من  
شيء ينقسم **نوع منه** وفي النوازل لا يأكل هذه الخوخه فاكل بعد ما صار طيبا لا يحث لو حلف لا يأكل  
هذا العنب كله بعد ما صار طيبا وفي الخوخ اذا ايسر يستحق خوخا ولو حلف لا يأكل هذا الحنث فاكل بعد ما صار  
كسبا لا يحث ولو حلف لا يأكل هذا الصبي او هذا الشاب وكل بعد ما صار شيئا يحث في الجامع الصغير وفي  
لو حلف لا يأكل هذه الدابة فاكلها كلها الاجتهاد ما بر فيمنه الا ان ينوي اكل ولو مضى هاهنا باحسب له  
حنث سواء حلف على اكلها او شربها ولو حلف لا يأكل عنباً فلا يكره ويشرب ماءه وحب حنث ولو شرب  
ماءه فحسب من يشربه وحب حنث لا يشرب ولو حلف لا يأكل جوزاً فاكل منه رطباً او بايساً حنث وكذا  
النوز والفسق واللين واسبا في ذلك وفي الفناوى لو حلف لا يأكل بقل فاكل بصل لا يحث لان بصله عند  
ذلك واسم كرم يقع على كرمه ايضا وفي الحنث لو حلف لا يأكل بقل فاكل بصل لا فاكه ولا نية له اجمعوا انه لو اكل  
او شمساً او خوخاً او سفرجل او اجاصاً او كثرى او قناباً حنث وجميعه ان كل خيار او قد اوجز بال  
حنث ولو اكل عنباً او زيتاً او طيباً لا يحث عند حنث خلافا لما قاله في الاصل التوت فاكهه والبطيخ من الفكه  
ذكره القدوري وذكر شمساً في الحنث في ان البطيخ ليس من الفكه قال ابو حنيفة ليس الباقي والتسميم من النار وكل  
ان العبرة للعرف في كل ما يؤكل على سبيل التفكه وبعد فاكهه في العرف يدخل في اليمين وما الا فلا ولو حلف لا يأكل  
من ثمار الفام فاكل في ايام الفاكهه الرطبة فعلى الرطب حنث وان كان في غير وقتها فعلى اليابس حنثا

بالعرف **جنس آخر** وفي الجامع لو قال ان اكلت اليوم الارغيفاً او ان تغديت اليوم برغيف فبعدى حنثا فاكل  
ثم اكل بعد ذلك ثم اوفاه حنث وفي قاضي خا نجل حلف ان لا يأكل اليوم الارغيفاً فاكل غصفاً  
الحنث او الزيت او اللبن او الفلج الرطب يكون حنثاً لان الاستثناء يقتضي المجانسة في المعنى المطلوب  
وهذه الاشياء لا يجانس الرغيف في المعنى المطلوب وهو لا ياكل ولو قال ان اكلت اليوم اكثر من رغيف فبعد  
حنث فهو على الجبر خاصة وفي الفناوى لو حلف لا يأكل هذه الخابية التي فيها الزيت فاكل بعضها حنث ولو كان  
مكان الاكل بيع فباع النصف لا يحث ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحث حتى يأكلها كلها وكذا لو حلف هاتين  
البيضتين لا يحث حتى يأكلهما ولو حلف لا يأكل هذا الشيء كالرغيف مثلاً فاكل بعضه قال ابو بكر الاسكاف  
ان كان شيئاً يمكنه ان يأكله كله في عمره لا يحث باكل بعضه وقال بعضهم اذا اكل بعض ما لا يمكن اكله كله لم يحث  
حنث في يمينه وهو الصحيح قال ام كل ثمن يأكل الرجل في مجلس واحد او شرب في شربة واحدة فاحلف على  
جميعه لا يحث باكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحد منه حنث في قليله فاذا جمع بين اثنين او اكثر فاحلف  
في قليله قال البرهمي سمعت اباسه فيمن قال اكلت اللحم او كفا شرباً لماء فله عتق على ان تصدق بدينار فاكل  
فعله في كل لقة من اللحم ففقد كل نفس من الماء درهم ولو حلف لا يأكل هذا الرغيف فاكل الرغيف الاشياء قليلاً  
حنث الا اذا نوى كله وهل يصدق قضاء فيه روايتان ولو قال هذا الرغيف على حرام حنث باكل لقة والصحيح  
انه لا يحث وفي قاضي خا ن قال شيئا يحث فيه لا يكون حاشاً لان قوله هذا الرغيف على حرام ثبته  
قوله والله لا آكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لا يحث باكل البعض رجل قال الفير والله لا آكل من طعامي شيئاً  
فان اكلت منه شيئاً فهو على حرام فاكل من طعام لقة حنث في اليمين الاولى فان عاد واكل حنث في قوله على حرام ويلزمه  
كفارة ان رجل حلف ليغذي اليوم بالف درهم فاشترى رغيفاً بالف درهم فغذاه لا يحث وكذا لو قال ان لم  
فاشترى عبداً بالف درهم وهو قليل القيمة فاعتق بر في يمينه وكذا لو قال لامرأة ان لم تغزلي اليوم قطناً  
بالف درهم على هذا **جنس آخر** وفي الفناوى رجل حلف لا يأكل خبزاً فاشترى بدينارهم غصفاً فاكله لا  
وهو آثم ولو اكل خبزاً او حماً غصبة حنث ولو باع الخبز والخبز بدينار فاكله لم يحث ولو اكل لحم كلب او قرد  
قال السدي بن عمرو لا يحث وقال بصيرة نأخذ وقال الحسن كله حرام قال الفقيه ابو الليث ما كان فيه اختلاف  
العلماء لا يكون حراماً مطلقاً وان كان حسن ولو اضطر فاكل الحرام او الميتة اختلف الشايخ فيه واختار انه حنث  
وفي التجديد عن رواتين وفي الاجناس المعقوقة والمكروه اذا فعل شيئاً من الحرام هذا ليس بحلال اللحم وفي الفناوى  
رجل غصب ثراؤه ان اعطاه مثله قبل ان يأكله لم يحث وان اكله قبل ان يعطيه مثله حنث لان الحرمة باقية ما  
لم يؤد الضمان بخلاف ما اعطى مثله قبل الاكل لا يملكها اداء الضمان وفي فوائد شمس في الحنث لو اكل من



الكلم الذي في معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراماً لم يحث ما عندنا فلا يشكول وما عندنا كذلك لأن  
عقد فاسد عند فساد كل ملك نفسه **الفصل الثالث عشر في اليمين والشرب** فيه ان الحالف  
الحق باليمين المعقودة شرطاً وفي الفتاوى رجل حلف لا يشرب البند في هذا من العصب المختار للفتوى انه  
يقع على المسكن من ماء العنب كان او مطبوخاً لان الصالحين يسمون شارب الخمر بنبيذ خوار واسم النبيذ يقع على  
كل مسكن من ماء العنب ايضا وفي مجموع التواريخ على كل مسكن من ماء العنب غير كالبكني كذا الفتوى شيخ الاسلام  
ابو الحسن واسم النبي يقع على النبي من ماء العنب اذا نوى مطلق الشرب منهم من جعل هذا بمنزلة قوله يسكن خمر  
وقال الامام الشافعي في فتاواه انا اقول بهذا القيد ان نوى المسكر حث بشرب كل مسكر ولو حلف لا يشرب  
اليوم شرباً فشر بخللاً وسمناً او زيتاً لم يحث ويحث في النبيذ والماء ولو قال والله لا اشرب اليوم فشر  
خللاً وسمناً او زيتاً لم يحث وكل شيء يشرب فيه شراب في المنق وفي الفتاوى لا يحث بشرب الماء واسم الشرب يقع على  
البكني والاختمة من حيث اللغة وفي الشريعة هذا الاسم يقع على الخمر خاصة في كتاب الحيل وفي ايمان الاصل يقع على  
كل ما يشرب حتى الماء قال الشيخ الامام شمس الدين السرخسي هذا بالعربية اما بالفارسية يقع على الخمر قال في فتا  
المختار للفتوى ما قال في الحيل قال القاضي الامام في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر ولو قال مسكر خمر سئل  
الامام الخالي عن هذا قال هذا يقع على الخمر من الجوز لان شربه لك حلال عندنا والمسكن ليس كحقيقة  
بنزلة النبي وابن الزكوة ونحوهما حتى لو سكر منه لا يجد ولو طلق في حالة السكر ذلك لا يقع **نوع منه** وفي مجموع  
التواريخ والفتاوى رجل حلف لا يشرب المسكر فصب في حلقه فدخل فيه فعله لا يحث ولو شرب بعد ذلك  
هذا اذا لم يدخل حلقه اما اذا دخل حث ولو شرب حلف لا يشرب مع فلان فالشرط ان يضمها بحل  
اختلفت الآنية والشراب مثله لو حلف لا يأكل مع فلان طعاماً فاكل هذا من قصعة وفلان من قصعة اخرى لا  
رجل قال ان قلت هذا من السكر فكذلك هذا على تسمية سكران المستلذان في طلاق الفتاوى وفي مجموع التواريخ  
رجل قال لامرأة اكرمت المشيخة فلان بريم ومي بريم فانت طالق فذهب ولم يسبقها لم يحث ولو قال  
لا تأكل مع فلان على المائدة وحلف لا يشرب اتحاد القصعة كذا سمعت من القاضي الامام سئل الخمر الذي يفسد  
قال كذا بان شراب خوارهم فكذلك اجمعها في بيت فاذا جاء نوبت شرب خرج من البيت وشرب قال يحث حلف  
يشرب بغير ذن فلان فاعطاه فلان وناوله ولم ياذن له باللسان وشرب ينبغي ان يحث هذا ليس بذن  
بل دليل الرضى ولو قال في خورم وبديست كبرم وحلف عليه خذ بريم ونقله الى موضع آخر ان لم ينعقد اليه الشرب  
يحث وقيل لا يحث والفتح انه يحث قاله في الحيل رجل حلف لا يتخذ خمر في حلية ليصير خمرها  
خمر ينبغي له ان يجعل فيه خمر او شيئاً غيره فان لم يفعل ان كان اهل تلك البلدة يخلطون هكذا لا يحث رجل عتب على

شرب الخمر فقال والله لا اشرب ما يخرج هذا الكرم فشر من خمر يحث اعتبار العالم كلام الناس في الفتاوى  
رجل عاتبته امرأة في شرب الشراب فقال ان تركت شرباً بدا فانت طالق ان كان عزم ان لا يشرب شرباً لا يحث وان  
كان لا يشرب ما رجل حلف لا يشرب الخمر من مرة في كل منزل يدخل فيه فذهب ضيفاً الى رجل فشر في داره مرة في  
البستان مرة ان كانت الضيافة واحدة يحث رجل حلف لا يشرب خمر من خمر باغير جنسها كالبكني والاختمة  
شرب بغير ذلك بالغالب انما يعرف الغلبة باللون والطعم فيعقب الغالب منهما ولا يعقب الغلوب كذا روى عن  
ان كان اللون لون اللبن ولو وجد طعمه وان كان اللون لون الماء لا يحث وعن ام انه يعقب الغلبة من حيث القوة  
والكثرة بالاجزاء وان كان اسوأ حث استحساناً واما اذا خطب بحسنه بان حلف لا يشرب لبن هذه البقرة  
فخطب بلبن بقره اخرى عند من هذا كالجنيين بغير الغالب عند من يحث بكل حال لان الجنيين لا  
يغلب الجنيين بل يتكثر بحسنه وهذا الاختلاف فيما يتخرج اما فيما لا يتخرج بالمرج كالدون حيث لا يقع  
اذا عذب يمينه على الدهن الاصل ولو حلف لا يشرب الخمر فزجه بالدبس الذي يقال بالفارسية سدا  
يعقب الغلبة وفي الفتاوى بعبارة اخرى وقال لو حلف لا يشرب شراباً ليسكر منه مع شراب ليسكر منه فشر  
ان كان المخلوط بحال لو شرب منه الكثير ليسكر حث وفي البحر يدق عند من يحث وان صار يغلب الجنيين لا  
اذا كان على قدر ما يميز من لا يشرب منه فصب شراباً وحوض عظيم وشرب منه لم يحث اما لوصفه في ناء اخر  
من ماء حتى صار يغلب حث عند من ولو حلف لا يشرب هذا الماء فصب في ماء ما ح فغلب عليه فشر به لا يحث  
وكذا لو حلف لا يشرب لبناً فخلطه بلبن غيره ولو حلف لا يشرب لبن الشاة وهي ضأن فخلطه بلبن  
حث ولا يعقب الغلبة **نوع منه** وفي الفتاوى رجل حلف بالطلاق ان لا يشرب الخمر حتى يسكر فشر ما شاهد ان شرباً  
وجراه سكران ووجد شريح الخمر جذاً وابه الى الحاكم على تلك الحالة فانه يحث ويفرق بينه وبين امرأته  
قال الحاكم ابو الفضل يحتمل ان هذا قول من فقد ذكره الاصل لا يحث بالمرج ولا بالسكر وفي الاصل في كتاب  
الطلاق القاضي لا يقضي بهذه الشهادة رجل حلف لا يشرب المسكر ثلاثة اشهر فقالت امرأة ابنة اشهر  
الزوج حراماً كبر المنق شرط الوصل حتى يصير المدة اربعة اشهر وفي التواريخ كذا الخلاف بين نصير محمد بن  
في مثل هذه المسئلة صوت رجل قال لغيره ان امرأتك عندك البامجة فقال الجارية ان كانت امرأتك عندك  
البامجة فامرأتك طالق ثم قال بعد ما سكت ولا غيرها ثم تبين ان كانت عند امرأة اخرى قال نصير حث  
وقال محمد بن سبلة لا يحث وهذا بناء على ان الحالف متى الحق الشرط باليمين المعقودة ان كان الشرط له لا يتحقق  
باليمين بالإجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير اقرب الى قول من فان عند الشرط الفاسد  
يلحق بالبياعات الدائمة والمختار قول محمد بن سبلة انه يلحق الشرط بعد اليمين واليمين بعد الفراغ وكذا ينبغي



الشيخ الامام الاستاذ وعلى هذا القول رجل لا مرة ان غسلة ثيابي فانت طالق فامرت امرأة اخرى تغسل  
فقال وان غسلت هي ايضا لا يلتقي باليمين ولا يحث لغسل تلك المرأة واصل هذا في شرح القدوري عن  
اذ اعطف على يمينه بعد سكوته لا يوسع الامر على نفسه كالاستثناء لم يصح وان كان فيه ما يشهد على نفسه  
صح بصيرة المرأة اربعة اشهر تسديد بيانه فيمن قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق فسكت سكوتهم  
وهذه لامرأة اخرى دخلت هذه الثانية في اليمين وهذا يؤكد قول نصير ولو قال هذه طالق ثم قال هذه  
بعد ما سكت طلقت الثانية وكذا العتق ولو قال وهذه الدار الاخرى لم يصح رجل قال لامرأة ان طالق  
فان اراد ان يقول ان دخلت الدار اخبره فنه ثم خلع عنه ان قال بعد ما خلع موصولا ان دخلت الدار  
لا يقع الطلاق في الحال رجل قال درهم جهاد ما جزيك روضي نخورم وحلف عليه فشر بيمين  
وقت الظاهر الوقت العشاء ينبغي ان يحث واليوم على باض النهار وهذا لان الشرب مما يتدققر هذا  
الاصل في الجامع الصغير **فوق** رجل حلف لا يشرب دار فلان شيئا فاكل منها شيئا قال محمد بن سنان لا يحث  
وقال الصدوق في التهذيب والمحار عندي انه لا يحث براد انوي جميع المأكولات والقاضي الامام هو فوق  
بين الجوابين فقال ان كانت اليمين بالفارسية فكما قال محمد بن سنان وان كانت بالعربية فكما قال الصدوق  
رجل حلف لا يشرب ماء فلان وكان الحالف مجلسا حانوت المحلوف عليه فاشترى الحالف كوزا ووضعه  
في حانوت المحلوف عليه لئلا يستعي اجير المحلوف عليه الماء من المنزل ذلك الكوز ووضعه في حانوت المحلوف  
عليه ليلا فلما اصبح الحالف ثمر الماء من الكوز ان كان الحالف اشترى الكوز لهذا الاحتيا لانه كذا الحث وجو  
ان لا يحث في فتاوى ابى الليث وفي مجموع التوازل ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فاكل من هذا الماء فاكل لا يحث فاذا  
ذاب فشر بيمين حث قال الفقيه ابو الليث هو هذا بمنزلة ما لو حلف لا يحل على هذا البساط فجعله خراجا لمسلم  
عليه لا يحث وان فقعه فصار بساطا ثم جلس عليه حث وفي فتاوى محمد بن الوليد لا يحث اذا شرب من قطع  
النسبة الاولى والنسبة الى الجدة ولو كان هذا في الخلع لا يحث لان نسبه لا يقطع رجل حلف لا يشرب من وسط الدار  
فوسط الدار ما لا يقع عليه اسم الشار وذلك قد ثبت في النهر او ربيعة المسائل في الفتاوى وفيه ايضا رجل حلف  
لا يشرب هذه القرية فشر في كروم هذه القرية ان كانت الكروم في الممران او في كروم متصل بالمران يحث لان القرية  
اسم للممران وفي فتاوى شمس الاسلام رجل حلف لا يشرب لبن بقره فلان فانت بقره ولها عجولة فحيت  
فشر من لبنها لا يحث في التجريد لو حلف لا يشرب من هذه الخبز فشر منه بانه حث في قولهم جميعا ولو حلف  
في خبز آخر لم يحث هذا اذا قال ان هذا الخبز فان قال من ماء هذا الخبز حث وان حلف في خبز آخر لم يحث  
لو حلف لا يشرب من جلة لم يحث حتى يكره منها وان نوى شيئا فهو على ما نوى وان قال من ماء جلة

يحث كيف شرب يدوانية ولو شرب من غير ما أخذ من جلة لم يحث في قولهم جميعا وان نوى في اليمين لم يند  
ثم واختلف المشايخ ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فحبت الدجلة من ماء المطر فشر لم يحث ولو شرب من  
واد او سال من المطر ولم يكن فيه ماء قبل ذلك او شرب من ماء مستقع حث ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز  
فاذا اليس الكوز ماء او كان فيه ماء لكن اهرق والمسلطه معرفة **الفصل الرابع عشر في النجس بالجماع**  
وفي الجامع الكبير رجل حلف لا يجمع امرأة فجامعها فمادون الفرج لا يحث وان نزل فان قال غنيت فيمادون  
الفرج يحث بها وفي العميون امرأة اتهمت زوجها بالعمان فحلف لا ياتي حراما لا يحث بالبقلة والمسك يشتر  
ويحث بالجماع فيمادون الفرج وان لا ط بها قاله ذكر في مجموع التوازل المسئلة في موضعين في موضع قال  
لا يحث وفي موضع قال يحث ويقتضي في الفتاوى لو قال لها الكواكب سال دست بتود رزكم فكذا قال المراد من  
هذا الجماع ولو حلف لا يفتح سراويله على امرأة ان اراد ان يجمعها فهو مولى وان لم يرد ذلك ان فتح السراويل لاجل  
البول ثم جامعها لم يحث لان فتح السراويل عليها ان يفتح بجامعها وان فتح السراويل لجامعها ولم يجمع قالوا ينبغي ان  
يكون حاشا لوجود شرط الحث وهو فتح السراويل لجامعها حلف بان لا يغسل عن امرأة هذه عن جانية فجامعها  
ثم جامع اخرى او على العكس حث في يمينه لا يمينه وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فذلك لانه  
اغسل عنها وعن غيرهما فيحث كما لو حلف ان لا يتوضأ من علف فتوضأ من علف وغيره حث في يمينه ولو حلف  
لا حل التكة في يمينه فجامع من غير التكة ان نوى غير حل التكة لا يحث وصدق قضاء وان لم ينو حث ولو  
قال انك فلا تزن منست ثم ارجا ريد فكذا من ذاع على الوطى ولو قال غنيت به بكاريد بكذا انوي يصدق في الحث  
لا يصدق في حرف اليمين عن الوطى حتى لو وطئها يحث ايضا ولو قال انك راي به بستر توفروكم فكذا حلف بالطلاق  
الثلاث ان لم ينو به الجماع لا يصرف الى الجماع ولا يصير مولى وان نوى القربان صدق في يمينه ما تزن قربانها اربعة  
اشهر لا يصدق في صرف الطلاق عنها بدخوله في فراشها من غير قربان وهل يقع بدخوله في فراشها وهي ليست  
في الفراش ان كان الحال تدل على انه كره استعمال فراشها يحث وان كان لكراهة مضاجعتها لا يحث لا بدخوله في فراشها  
وهي فيه ولو قال الكسري بالين تو برنهم فكذا ينوي ان يجمع الجماع يكون يلاء وان لم ينو بالجماع فهو على وضع الرأس  
على وسادة مملوكة لها سوء وضع رأسه حث او معها ولو وضع رأسه على وسادة نفسه حث او معها لم يحث الكل  
في مجموع التوازل وفي الفتاوى لو قال لها رجل عا امرأة الى الفرج فانت طالق فقال ان نمت معك الى الخريف فكذا ان نام معها  
وجامعها قبل الخريف يحث هذا اذا لم ينو شيئا او نوى الجماع ما اذا نوى المضاجعة حث اذا ضامها ولو قال لها  
اكراني وصحبت كتم المراد بالجماع ولو قال لها ان اغتسلت منك عن جانية فكذا من ذاع على الجماع حتى لو جامعها ولم يغسل  
رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرت طالق فتعلق اجنسية فامني واغسل قالوا يوجب انه لا يكون حاشا او يكون غير



الحام وفي طلاق الفتاوى رجل اذ ان جامع امرته فلم تطاوعه فقال لها الزوج ان لم تدخل البيت معي فان طلق فلم  
تدخل في ذلك الوقت فدخلت في وقت آخران دخلت بعد ما سكنت شهوة ومع الطلاق **نوع منه** حلف لا يغتسل من  
الحرم فهذا على الجماع حتى لو جامع ولم يغتسل او تيمم كحش ولو عانقها فانزل فاعتسل لا يحش وسئل ابو القاسم  
الصقار عن امرأة حلفت لا يغتسل راسها من جنبات زوجها فجامعها زوجها فحلف لا يغتسل قال لا يحش قال الفقيه ابو  
اليثب لان قولها كناية على الجماع فاذا كانت مكرهة في الجماع لا يحش رجل انتمت امرته بالحرام فقال لامرته انك اكره انك  
سأل حرام كنم فانت طالق فمدا على الجماع بعائنه ما بداخل الفرجين ويعرف انها ليست بمكره ولا يزوجها ولا يشهد  
عندها على ذلك امرته ففراقا ويقر مرة لان هذا على الزنا والزنا لا يشب الا بهذا فان جحد عند الحاكم انه لم يفعل وليس  
لامرته شبهة حلفه عند الحاكم فان حلف وسع لقائمته ولو قال لها اكره انك تسكني حرمك كفي فان طلق فاباها بما فيها  
في العدة طلق عندها لانها تعبر عن الملقط واليوس يعبر عن الغرض فعلى قياس قول من لا تطلق وعليه القوي وقول  
هنا ان قبلت احدا فان طلق قبلت تطلق رجل قبل صبيا وقال من باوى فاحطاطي بكرة ام تحش ولو حلف لا يقبل فلا  
فقبل به او حمله لا يحش وهو على الوجه قال الصد الشهد هذا مستقيم اذا كانت اليمين لفانسية ومنهم من فصل  
بين الملتحي وغير الملتحي لا يحش والا قول اخر لا يحلف لا يفعل حراما فزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لا يحش  
ولو في بيمه لا يحش لا يسبقه بان كان الحالف من اهل الرضا فيمضى خلف الزواج ولو قال اكره ان يباها فلا يحش  
بنوده است وحلف عليه فمدا على الجماع ايضا وفي فريد شمس السلام لو قال الاخر اكره ان يباها فلا يحش  
فزا بطلقة ان انقضت عتبه لا يحش وفي مجموع التوازل حلف لا يزوج فلا لا يحش وهو على الزوج وفي المحيط حلف  
لا يباها امرأة وطيا حراما فوطي امرته حايضا وامرته طاهرها لا يحش الا اذا نوى **وما يتصل بهذا** وفي الفتاوى  
رجل انهم امرته رجل فوجد ذلك الرجل في دار مع امرأة في منزل واحد وامرته قائمة في موضع والرجل جالس في موضع  
آخر خلفه السلطان حلف انه لم يباها لهما مع امرته لا يحش والاخذ مع امرته ان يجدا الرجل في عمل ما الوطى وما  
المعانقة وما التحكم وفي فتاوى النسف رجل حلف قال لامرته اكره انك تباها كفي فانت طالق ثم ان هذا الحالف مع  
امرته اجتمعا في ارقان حارضا فافعل كل واحد منهما بالآخر وامرته الحالف تنظر اليها ولا تسعها وليس للدار  
غير هؤلاء الدلائل قال ان كانوا بعدون هذا وطباية تطلق والاصح انها لا تطلق وهذا ليس بطباية رجل قال  
رجل ان بينهما مودة محكة فقبل ان فلا يباها مع امرته فقال اكره ان يباها من فلان مرد يستتر في خديهم مراخذك بايدي  
وحلف عليه لا يحش حتى يقول اكره ان يباها مع امرته فمدا على الجماع لا يحش رجل قال لامرته بعد اصبحت ان اجماعك الليلة  
فانت طالق ان علم انه اصبغ بيقع يمينه وعلى الليلة المستقبل وان لم يعلم لا يعتقد تلك اليمين نوى تلك الليلة او لم ينو  
عندها خلافا لابي س وهو فرع مسئلة الكوز وعلى هذا الحلف الرجل لا يحش امرته في هذا الصنف وهو في الخريف

وسوء علم انه في الخريف اذا قال هذه المقالة ويظن انه الصنف هكذا قال القاضي الامام وعلى قاييسه ليلة ان لم  
يعلم ان الصنف خرج لا يعتقد اليمين ولا يحش خلافا لابي س وقال هذا القول ان لم يباها ليلة في هذه الدار  
لا يعلم انه انجى الصنف على هذا الخلاف ولو حلف بطلاق امرته ان لم يذهب الى منزله ليلة تلك وهي قد ذهبت الى  
والدها في قرية اخرى فخرجت وذهبت الى منزله قبل ان يباها الصنف المختار انه لا يحش وعلى هذا رجل ان امرته  
غايبة من الدار فقال ان لم آت بامرني الى اري الليلة فمدا طالق ثلاثا فلما اصبحت قالت المرأة كنت في الدار لم يحش  
عندها خلافا لابي س ولو قالت كنت غايبة ان صدقها الزوج طلقت وفي نوادر هشام لو قال لامرته في النهار انت  
طالق في محي يوم فمدا على اليوم القابل حتى لو طلع الفجر في اليوم ثم طلقت امرته ولو قال في محي اليوم لا تطلق لان  
محى ذلك اليوم الذي لا يتصور رجل قال لامرته ان وطيتك ما دمت في هذه الحجرة فانت حرة فتخرج من تلك الحجرة  
ثم رجعا الى هذه الحجرة فوطيا لا يعتق ولو قال لامرته ان وطيتك ما دمت معي فانت طالق ثلاثا فاطمها باينا ثم تزوجا  
ووطيا لا يحش امرأة لبسة حبة دياج فقال زوجها ان اجماعك مع هذه الحبة فانت طالق فابت يطوها بفخيرة  
ولا يحش ما دمت الحبة باقية وما حيان فان خاف فخر الحبة فهو لبس حبة وجامعها وان لم يفعل حتى مات احدهما  
وقع الا يباها اي يحش في يمينه وكذلك لو قال رجل لامرته ان اجماعك مع هذه الفتنة فانت طالق ثلاثا فاحلها في  
ذلك ان يباها بفخيرة فتلا الحبة ما دمت الفتنة قائمة وما حيان فان مات احدهما او هلك الفتنة حش في  
يمينه رجل قال لامرته ان لم يباها ليلة مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان يباها مع قبضك  
فجاري حرة فلبس الرجل قبضا وبابا لا يحش ان شرط الحش في جانب المرأة ان تبيت معه وهي لا يباها قبضا وبابا  
في جانب الرجل ان يبيت معها وهو لا يباها قبضا وقد وجد رجل حلف لا يقربا امرأة فاستل على فاجأت امرأة فحقت  
حاجتها منه لا يحش كذا ذكر في مجموع التوازل وفي آخر حدود الفتاوى انه يحش وعليه القوي وان كان يباها لا يحش  
ولو قال لامرته ان قريتك مسية فانت طالق ثلاثا فانه يترون ربه اشهر فاذا بان بالابلا لا يزوجها حتى يمضي  
ثم يتزوجها ولو قال لها ان قريتك فانت طالق ثلاثا ولم يوقت بوقت لاجلة لهذا اما في الاولى فلانها لا تطلق ثلاثا  
قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبيع اليمين اما في المسئلة الثانية فلا حيلة له في بقاء النكاح بغير طلاق  
ثلاثا او بغير ابلا لا تطلق ثلاثا لانه ان قريها تطلق ثلاثا وان لم يقربا يبيع عليها بمضي شهر تطليقة واذا تزوج  
بعد ذلك يكون موليا ولو حلف لا يحش امرته بان قال لها ان اجماعك فانت حرة يبيعها بمضي شهر ثم يتزوجها فوطيا  
ثم يستتر بها فوطيا ولا يحش لانه لا يعتقد اليمين وفي مجموع التوازل سئل ابو القاسم عن رجل قال لامرته ان يباها  
يكسأل في المسئلة كمن صدقة ثم جامعها فمدا دون الفرج لا يحش وان تركها ان يباها فانت منه بتطليقة وفي المحيط  
في نوادر بشر عن رجل حلف الرجل على ان لا يغتسل هذه المرأة وهي غيبها فان قام على حله لم يحش فان خرج الميسل ثم دخل



يحت وفي التوازي ان لم اجتمع الف من على الكثرة والسبعون كية **الفصل الخامس عشر في القيمة للباس** وفي  
الاصل رجل حلف لا يلبس ثوبا قد سماه بعينه فانزله او ارادى واشتمل به حث والقيص وغيره سوء بخلاف  
لو قال لا يلبس ثوبا فانزله او ارادى به لا يثبت استحسانا ولو وضعه على عاتقه يريه الحلف لا يثبت وفي فتاوى  
لوحلف لا يلبس القباء او قباء ولم يبين فوضع على كتفه ولم يدخل يديه لا يثبت وفي العينين يثبت وهذا لان في المنكر  
يعبر اللبس الصادر في القباء اما في العين فلا يعبر اللبس الصادر لان الاوصاف في العينين لغو قال الصدوق في  
الامام الولاء الحث والمنكر ايضا ولو وضع القباء على الخاف فنام تحته عن شئ لئلا يثبت واما الامام  
الاستاذ فينبغي ان يثبت قال في الحيط وارا د بالحق الذي ستر دون الدثار وفارشة فاخذ فانه لو جعل  
القباء فوق الدثار حالة النوم يثبت قال ومما يوافق هذا ما ذكره الفتاوى لو حلف لا يلبس ثوبا فالتوازي عليه  
وهو ان لم يلبس ثوبا في الحث والمختار ان لا يثبت قال فيصير كيتب الى عبد التلحى هذه المسئلة فكتب هذا اللبس  
وانما هو لیس فلان يثبه وجد حرمة الثوب لانه لا يثبت وان ترك يثبت علم انه الثوب المحلوف عليه ولم  
يعلم وكذا لو التوازي عليه وهو ثوبه ولو قال كثر ثوبه في يدهم فكذا يتبدل في ثوبه لا يثبت ولا يثبت  
على فراش من غرها لا يثبت ولو نوى ذلك لا يثبت ايضا ولو جعل الفرائش كالحاف ونام تحته لا يثبت ايضا ولو جعل  
الا اذا كان مقيما بان حلف لا يلبس ثوبا فحلف لا يثبت في الحث وفي الفتاوى رجل حلف لا يلبس من غزل فلانة  
فلبس ثوبا من غزلها فبلغ الذي السرة ذكر فلم يدخل يديه في ثوبه وجعله بعد تحت الحاف يثبت ولو حلف لا  
يلبس الثراويل فدخل احدى رجله يثبت وكذا في الخفين ولو قال لا امرأه كثر ثوبه من يدي فانت  
طالق فوضع يده على غزلها وخطمته فيصير لا يثبت وطال الفتاوى وقد وقعت المسئلة في آخر عمره لم يطع الحج  
فسئل عن هذا فتاوى برأسه ان لا يثبت قال الفقيه ابو الليث هذا دليل على انه يجوز للسائل ان يقبل الاشارة من المفتي  
بخلاف الشهادة والوصية فانه لا يثبت فيهما بالاشارة لان ذلك امر يتعلق باللفظ وفي الحزنة اما في الفتوى فليست  
معركة الجواب قد حصل وفي الفتاوى الصغرى لو قال لا امرأه ان وضعت يدي على الذون فانت طالق فوضعت يدي  
على الذون ولم تغزل لا تطلق **فصل آخر** وفي الاصل لو حلف لا يلبس حريرا او برسم لا يثبت الا بلبس ثوب كله منه  
او حته ولا يثبت فيما سده وعلمه الا ان ينويه قال لم يعبر العلم في الاصل وفي كراهية الجامع المصغر قال كره العلم  
الحري اذا كان قد ابرج اصابع في الشير الكبير بالاشارة في النفل ما يوافق الاصل فقال لو قال لا امرأه ان وضعت يدي  
حريرا فلو فاصاحبة لبنتها من حريرا او ثوبا علمه حريرا لم يكن له ثوب الا ترى انه لا بأس بلبس ثوب الحرير  
القاضي لا ما اخبر رواية السير الكبير قال للتوارث لان العلماء يعمون بعمامة علمه من الحرير والتوارث حجة ولو حلف  
لا يلبس هذا القطع فجعله ثوبا فلبسه حث ولو حثبه ثوبا فلبسه لم يثبت وفي الحيط كذا لو قال لا يلبس من غزل

فلانة ولا يثبه له فلبس ثوبا ليس من غزل فلانة يثبت فان نوى عين الغزل لا يثبت بلبس الثوب لا بلبس من الغزل حلف  
لا يلبس من ثوبها ثم ان الزوج اشترى قطنا وغزلت المرأة القطن ودفع الزوج القطن ودفع الزوج الغزل  
الى النساخ حتى نسجه باجر اعطاه الزوج ثم لبسه فقد قيل ينوي الزوج ان اراد بقوله من ثوبها رثته وفي  
ساخته وفي حث والافلا حلف لا يلبس من غزل المرأة فلبس قباها من غزلها وبطانت من غزل غيرها يثبت  
وهذا ظاهر لو حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا ليس له ثمان حث لان الكمين كاليد ومقطوع اليد ليس حيا  
وفي الجامع الكبير لو حلف لا يلبس المحفة فقطعت قميصا وخيطت فلبس كالحاف القيص لم يثبت وان نقص القيص  
واعيد المحفة فلبسها حث وكذا لو حلف لا يجلس على هذا البساط فخط جانباه وجعل خرجا وجعلها فجلس عليه  
لم يثبت فان قطعت الخياطه وعاد الى الحالة الاولى فجلس عليه يثبت ولو قطع البساط قطعاً حتى خرج عن كونه  
ثم خاطه خرجين ثم نقص الخرجين فخطه حتى صار بساطا فجلس عليه لا يثبت لانه عاد بصنعة اخرى وفي الزيات  
لو قال الرجل ان لم اجعل من هذا الثوب قبا وسراويل فكل فجعله لاحدهما ثم فقه ثم خاطه الاخر في ثوبه قال  
الفضلي ان كان سابقه كذا لم يثبت على انه جعلها معا بان ذكر خذ الخياط اوسع الثوب فهو على ان يجعلها ثوبا  
واحدة بخلاف ما لو قال من هذه المحفة لان اسم المحفة قد زال **فصل آخر** وفي الفتاوى لو حلف لا يلبس من غزل فلانة  
شيئا فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها ان لم يذكر الثوب يثبت وان ذكر بان قال ان لبست ثوبا من غزل فلانة لا  
يثبت وكذا من نسج فلان لا يثبت اذا كان الثوب ثوبا ينسجه واحدا وان كان ينسجه اثنا يثبت وكذا ان غزل فلانة  
هذا اذا كان فلان ينسج يده حتى لا يثبت الا ان يلبس من عمله فان لم يفعل ذلك لكن ينسج ثوبا من غزلها  
يثبت اذا لبس ثوبا ينسجه وكذا هذا في الغزل على هذا التفصيل هكذا في السنة وفي الاصل لو حلف لا يلبس من ثوب  
فلان شيئا وهو ينفق مع غدا فاشترى فلان ثوبا فلبس يثبت والعبرة لوقت اليقين اذا حلف لا يلبس ثوبا  
من ثياب فلان وفلان يبيع الثياب فاشترى ثوبا فلبس يثبت ولو قال لا امرأه وهو لا يلبس من غزلها ان حث  
بوشيه لم يثبت وكذا ان لبست من غزلها فانت طالق فلم ينع ما كان لا يسأطلق امرأه اما لو قال لا  
جرا من يوشم فكذا لم ينع لا يثبت وفي السنة لو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها فقه  
من غزلها حث ولو لبس كالبسج وكذا لو لبس قميصا من غزلها لبسته من غزلها او زبدية او صله في ثوبه او حله  
في خارصيه وكذا لو لبس ثوبا من غزلها ولم يعلم من غزلها حث وكذا لو قطع من هذا الثوب ثوبا من  
غزلها فقصا ففضلت منه رقع صغيرة يثبت ولو لبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها الا ان غزلها في آخر الثوب  
في اوله فقطع غزلها من ذلك الثوب ثم لبس بالقطعة التي هي من غزلها خاصة ان كانت بحال يكون اذا اراد ارتد  
وان كانت لا يبلغ ذلك لا يثبت الكل في السنة وفي الفتاوى لو حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا يخط من غزل



فلانة لا يحنث وكذا لو كان فيه سكة من غزل فلاته ولو لبس ثوبه من غزلها يحنث عند من وعنده لا يحنث وعليه  
لأنه لا يعد لباسا يلبس ثوبه في التجريد بل يذكر الخلاف ولكنه قال لا يحنث في السكة ولو لبس ثوبه من حرير  
بالاتفاق وفي الزر والعمرة التي يقال بالفارسية ثوبها ولا يحنث ولا يكره في الحرير وكذا في اللبنة و  
الزريق لا يحنث في اليمين ولا يكره في الحرير كذا اختاره الفقيه أبو الميثم وينسب مسائل ذكرت عن من يحنث  
في الرقعة يقال بالفارسية سنان إذا كان من غزلها وهذا إذا لم يذكر ثوبا من غزل فلاته فإن قال ثوبا لا  
في الوجه كلها ما لم يوجد نطق عليه اسم الثوب أقله ما يترى به ولو خذ الحالف قدر الشبرين خرقه من غزلها  
ووضع على عاتقه لا يحنث في الخزانة ولو حلف لا يلبس ثوبا بعينه فلبس طائفة منه أكثر من نصفه يحنث لأن  
قد لبس الذاء وبعض جوانبه على الأرض ولا يشبه هذا العلم ولو لبس قلنسوة أو سكة من غزلها يقال بالفارسية  
بالتركية كلبته يحنث وعن من لا يحنث وفي العامة من غزلها ذكر في المنتقى في أربعة مواضع وحاصله عن من لا يحنث  
وعن من يحنث والصحيح عدم يحنث ذكره في السير الكبير وفي التجريد أيضا قال لا يحنث ولم يذكر الخلاف وكذا الحكم  
إذا لم يبلغ مقدار الأزار وان بلغ حنث وفي مجموع النوازل لو حلف لا يلبس من ثوبها فلبس ثوبا اشتريه قوطا  
وغزلت هي وأعطى هو جرح الشاج نطق لم أره أن نوى بقطعه ثوبا رسته وي وفي متفرقات الفقيه الجعفر بن حمزة  
قال والله لا أجعل نفسي من كرابس فلاته ثوبا فيبيع ثوبه فلاته من رجل فجعله ثوبا لنفسه ثم اشتراه كالحلف منه  
فلبسه لا يحنث إلا إذا عني من غزلها ومن لبسها وهو مصدق على أنه لم يعين هذا مع يمينه وفي الفتاوى لو قال  
أكرهية ثوبا كرايد هذا على اللبس لا انتفاع بثمنه وقال القاضي الإمام أن نوى اللبس على اللبس أن نوى لا  
بثمنه فعليه وفي الخزانة ولو قال المرأة أكرهية ثوبا كرايد ما يكره بربرم فكذا فاستبدل غزلها بغزل آخر لا  
يحنث واليمين على اللبس لا يستعمل في الشبكة واصطاد بها قال الكراين رابعا وأمن خرايد يحنث ولو قال الكراين  
توبكا بربرم فكذا فلبس ثوبا من غزلها لا يحنث ولو قال أكرهية ثوبا كرايد توشود وزبان من اندريد فكذا  
فقلت المرأة فكست نفسها وصياها أو قضت بنا على الزوج أو باعت غزلها واشترت بثمنها ما كولا أو غير ما كولا  
فدعت إلى الزوج بغير علم لا يحنث في الكل ولو وهب ثوبا من غيره ثم قال بعد ذلك أكرهية ثوبا كرايد ما كولا فكذا  
فاستعاره ولبسه يحنث وكذا لو قال أكرهية ثوبا كرايد ما كولا قال أن لبس ثوبا من غيره يحنث بعد هذا العهد فكذا  
فإنما العهد أسوع العهد الكل في مجموع النوازل ولو حلف لا يشترى المكعب فاشترى لها الكافيل أن كان لا يشترى  
مكعبا يحنث **الفصل السادس عشر في المسألة الثامنة** وفي الجامع لو قال رجل لأخيه عبد خزان ساكنك في  
هذه الدار شهر رمضان وسنة ولأنيته له فساكنة فيهم ساعة حنث ولو قال عنت به مساكنة في جميع المدة صدق  
ديانة لا قضاء لأنه خلاه الساعة وذكر السنة لبيان نية اليمين حتى لا يقع اليمين بعد مضي السنة وفي الفتاوى

لا يحنث ما لم يساكنه جميع المدة ولو حلف لا يسكن بغداد ولا يسكن فلانا لا يحنث ما لم يسكن خمسة عشر يوما  
قال ما ذكره الجامع جواب الرواية وما ذكر في الفتاوى جواب المشايخ حلف لا يبيت على سطح هذا البيت وهذا  
البيت غرة وأرض الغرة سطح هذا البيت ولو قال والله لا أبيت على سطح فبات على هذا البيت لا يقيم  
بالكوفة شهر لا يحنث حتى يقيم شهرًا تامًا ولو حلف لا ينزل بالكوفة شهرًا أو لا يسكن بها شهرًا ففسكن يومًا يحنث  
وفي المحيط لو قال مريد يبيت في هذه بيته أن لا يعنى ثم عاد وباشى يحنث قالوا هذا إذا عاد للسكنة أما  
إذا عاد زائرًا أو لنقل المتاع لا يحنث فإذا عاد للسكنة يحنث بسكنة ساعة فلا يشترط الدوام ولو قال الكراين  
كوى بروم خرفين صدق يحنث است وباشى يحنث حكم السكنة قد تكرر في مسألة السكنة لو حلف لا يسكن هذا  
المصر فلهنا ثلاث مسائل المصرية والقرية والدار يشترط نقل الامتعة وفي مصر لا يشترط وفي القرية لا يحنث  
المشايخ والمسئلة معروفة قال بعضهم القرية بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة مصر وهو الصحيح ذكره الكرخي  
في مختصره والسكة والحكمة بمنزلة الدار وفي مجموع النوازل سئل أبو منصور لو كان الدار باجارة ونقل متاعه إلى  
السكة قال يحنث ما لم يسكنه إذا أو غيرها وهذا إذا لم يسكن الدار إلى غير فاما إذا راد الدار إلى آخرها لم يحنث  
كانت مكانه أجرها من غيره وسلمها إليه يحنث وإن لم يتخذ دارا أخرى وفي موضع آخر بالاتفاق ولو خرج من  
الدار يحنث ولو قال هذا اردت لم يحنث وإن بقي ساكنًا بعد الحلف ثم خرج وقال هذا اردت لم يصدق في القضاء  
لأنه لم يحنث بعد اليوم صار حاشا فلا يصدق في إبطال الحنث ولو حلف لا يسكن هذا المنزل وهو كان فجعل نقل  
كل يوم شيئا من متاعه أن نقل ما ينقل الناس لم يحنث ولو غلق عليه باب السكة فبقي فيه يوما وليلة لا يحنث  
وفي المنتقى لو قال والله لا أسكن هذه الدار لأكثر من ثلاثين يوما أو لا يسكن هذه الدار لأكثر من ثلاثين يوما لم يفرق  
الأصل لو حلف لا يسكن بيتا ولا شقة ففسكن بيتا من شعرا وفسطاطا أو خيمة لا يحنث إن كان الحالف من أهل مصر  
وإن كان من أهل البادية يحنث وفي الجامع لو حلف لا يصوم رمضان بالكوفة فهذا على جميع صوم رمضان بالكوفة  
ولو قال عبد خزان افطرت بالكوفة فهذا على المقام هناك يوم الفطر على الأكل والشرب كذا لو حلف لا يرى  
هلال الشهر الداخل بالكوفة فاهل الهلال وهو في حنث والمراد به يكون في وقت الأهلال ولو قال عنت  
الرؤية صدق ولو قال عبد خزان ضحيت العام بالكوفة فهذا على حقيقة الضحيت ولو قال عنت به يكون يوم  
الأضحية صدق ولو قال عبد خزان افطرت عندك ففريت الشمس الحالف في بيت نفسه ثم أتى بيت المحلوق عليه  
ففتش عنده حنث ولو شرب ماء في بيته ثم نقض عنده لم يحنث ولو لم يشرب في منزله وذهب إلى بيت المحلوق عليه  
ولم يأكل هناك لا يحنث حلف لا يقبل فلانا بالكوفة فضربه ببغداد وما بالكوفة يحنث رجل حلف لا يسكن هذه  
القرية فذهب على ما هو الشرط ثم عاد وسكن يحنث هذا في الفتاوى الصغرى وافتى القاضي الإمام أن نوى



الفعل لا يثبت اذا عاود سكن وكذا ان كان هناك مقدرة الفوق في الفتاوى رجل نزل في خان وقال اكر من يشب  
ابننا بشم فكذا ينوي وعندئذ النية يصح في الخان وانما حكم النية لا يثبت لانه لا يثبت ان اراد به الخان في الخان  
يحمل ان اراد به المصروف في مجموع النوازل رجل انهم بشي فقال اكر من يشب اكر من اراد به الخان في الخان  
از من يطلق واكر من يشب بشم ولم يفعل ما اثم ولكن سكن المصروف في هذه المدة تطلق لانه جعل فعل الخان  
شرطا لان عقاد الدين بالتزوج وشرط ايضا سكن هذه البلدة ولم يذكره جازا ولو حلف لا يسكن هذه السكة وهو  
ساكن في سكة كوزين بسهم فقد والسكة في سكة عمور فانتقل من سكة الى سكة عمورة في سكة عمورة في سكة عمورة  
فيقال له ليس سكة كوزين من اربعة سكة عمور وتوابعها فقال سكة كوزين ليست زقا الصغار حتى يكون تعب  
لسكة عمور بسكة معتبرة رجل حلف لا يسكن هذه الدار فاشترى صاحبها الى جنبها بيتا من دار اخرى وفتح باب البيت  
الجنب هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد باب البيت الذي كان في الدار الاخرى فسكن في الحالف هذا البيت وجعل  
يدخل من غير ان يدخل الدار بحيث ولو حلف لا يشترى من هذه الدار شيئا فاشترى هذا البيت لم يثبت  
الشراء بخالف للسكنى هذا في الشقة **نوع منه** وفي النوازل لو حلف هذه الدار فوجد باب الدار مغلقا بحيث  
لا يمكن الفتح فلم يمكنه الخروج بحيث هذا جواب النوازل وقد قيل بخلافه ولو قيد الحالف فلم يمكنه الخروج لم يثبت  
قولا واحدا عن من لو قال الرجل لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وباب الدار مغلق وفي الدار حافظ  
في معذرة حتى يفتح الباب ليس ان تتسدر الحائط قال الفقيه وبه فخذ قال الصدوق في الفتاوى في  
بين هذا وبين ما قال ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فامرأة طالق فقيد ومنع من الخروج فانه يثبت ولو قال  
لامرأته وهي في بيت والدها ان يحضر في الليلة فانت طالق فغلبها الولد من الخضوع حاشيا حيث قال  
الصدوق في هذا في فتاوى الفقيه وذكر بعد هذا انه لا يثبت قال والاصح انه يثبت ولا بد من الفرق قال  
وهكذا اراه في الشقة والفرق بين الفعل وعدم الفعل وذلك لان الشرع قد جعل المحرم معدوما بالعدو  
كالاكره وغيره اما لا يجعل العدو من الفعل وجودا وان وجد العدو وفي فتاوى قاضي خان هو لو قال ان  
لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرأة طالق فقيد الحالف ومنع من الخروج ايا ما قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل  
يثبت الحالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن هذه الدار فقيد ومنع من الخروج فانه لا يثبت والفرق  
ما ذكرنا قبل هذا ان في قوله لم يخرج شرط الحث عدم الخروج وقد تحقق وانما في مسألة السكنى شرط الحث  
السكنى وانه فعل والفاعل اذا كان مكرها في الفعل لا يثبت في الفعل فلا يثبت في ماله رجل قال لامرأته ان  
سكنت هذه الدار الليلة فانت طالق وكانت الليلة في معذرة حتى تصبح ولو قال الرجل لم يكن معذرة هو  
المختار ذكره الصدوق في تحقيق العدو بالبص وغيره في معذرة رجل قال بالبارسية اكر من يشب

شربا بشم فكذا افاصابة حتى فصار بحال لا يمكنه الخروج حتى اصبح حيث **جنس آخر** في شرح القدر وغيره رجل حلف  
ليسكن فلانا ولا يئنه له فساكنه في دار وكل واحد منهما في مقصود واحد لم يثبت قال الشيخ الامام الحسيني  
في الاصل هذا اذا كانت الدار كبرية كدار نوح بخارا ودار الوليد بكوفة اما اذا لم يكن بهذه الصفة لم يثبت او  
كانت مشتملة على البيت والمقاصير قال هكذا روى عن من ولو كان في الدار مقصورة فسكن احداهما في الدار  
الاخرى المقصورة يثبت ولو نوى حين حلف ان لا يسكنه في بيت واحد او حجرة واحدة او منزل واحد يكونان  
في جميعا لم يثبت حتى يسكنه فيما نوى وان نوى بيتا بعينه لا يعمل بنية ولو نوى ان لا يسكنه مدينة او قرية  
يثبت في ذلك فان ساكنه في شيء من ذلك لم يثبت ولا يكون المسكنة في ذلك الا ان يسكنها بيتا واحدا او دارا واحدة  
في تلك البلدة وقاية تخصيص اخرج سائر الموضع من ماله ولو ساكنه في حانوت يعلم ان فيه لم يثبت واليه  
على المنازل التي فيها المادى وفيها الاهل والعيال الا ان يكون هناك دالة على ترك المسكنة في السوق او تقول  
عنيت المسكنة في السوق بحيث ايضا لا تشرده على نفسه وفي الفتاوى لو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان  
دارا عسبا ان لم يات اخذ هو النقلة يثبت وفي الاصل لو دخل عليه ذابرا او ضيفا فاقام فيه يوما او يومين لا  
والمساكنة بالاستقرار والاولم وذلك بلهله وساعه ولو سافر الحالف وسكن الحالف عليه اهل الحالف يثبت  
عند بناء على ان السكنى تقوم بالاهل والمنازع وعند من لا يثبت وعليه الفتاوى هذا في الفتاوى وفي الشقة  
لرسا في الحالف اقل من السفر يثبت عند من وفي مجموع النوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع  
زوجته فابتدع فيخرج فعليه ان يجهد في اخراجها فاذا صار غلبة لم يثبت خاصه الى السلطان ولم يخاصه وكذا  
لو سافر واوثقوه لانه مسكن ليسكن **الفصل السابع عشر في التيمم الدخول** رجل حلف لا يضع قد  
في دار فلان فدخلها راكبا او ماشيا حافيا او متغلا حث فان نوى ماشيا فادخلها راكبا لا يثبت ولو دخل  
مكرها لا يثبت فان دخل وهو محال فقيد على المنع ورضي قلبه خلف المشايخ به فيه والاصح انه لا يثبت وهذا  
اذا حمل فادخل فان دخل بقدميه يثبت قولا واحدا لو خرج ثم دخل فيما اذا دخل مكرها هل يثبت خلف المشايخ  
فيه قال السيد الامام ابو شجاع لا يثبت وهكذا في شرح الطحاوي وقال القاضي الامام في شرح الجامع الصغير الاصح  
يثبت فلور كدالة فعلية وادخلته في تلك الدار قال في الفتاوى يثبت وقال الصدوق في الشبهة ينبغي ان لا يثبت  
ان لم يمكنه منع الدابة وعلى هذا الوجه به الراجح والقصة فيه او لو جله فوقع فيها لا يثبت هو الاصح ولو جاء الى  
الباب يريد الدخول فاشتد في المشى فعثر فوقع في الباب يثبت ذكره في الفتاوى وتزوج امرأة قال اكر ويراجها  
آرم في طالق فلم يغيره اليه بغير امره ان عني حقيقة الحمل بنفسه لا تطلق وان عني الامساك في بيته فان خلا  
في بيته ولم يخرجها تطلق كذا قال في **جنس آخر** وفي الفتاوى لو حلف لا يدخل بيتا فقام على سقفه الباب ان كان







ودخلها بغير ان كان كراهة الدخول الى المرأة سقطت اليمن وان كانت الكراهة لاجل الدخول لا يثبت هكذا ذكر في طلاق  
النوازل وفيما نال الجميع لصغير لو حلف لا يدخل دار فلان او لا يتكلم بعد فلان فباع فلان دان او عين فدخل الحكم  
لا يثبت ولو لم يكن ملك فلان بعد وقت اليمن ثم اشترى عبد الحكم الحالف حنث وفي الدار كذلك عند ما خلاها  
لا يمين ولو حلف لا يدخل دار فلان هن فباعه فلان الدار فدخل الحالف لا يثبت عندها خلاها فالحمد ولو حلف  
لا يتكلم امرأة فلان هن فباعه فلان الدار فدخل الحالف لا يثبت عندها خلاها فالحمد ولو حلف  
حلف لا يتكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة فتزوج بينه ان يثبت عندها ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل ارضه  
بينه وبين غيره لم يثبت وفي التبريد هذا اذا لم يكن فلان ساكنا في الدار فكان ساكنا فيها يثبت وفي المنع لوقالا  
ادخل منزل فلان فالتري الحالف والمحل في عليته نزلة واحد الا ان هذا في بيات على حدة والآخر في بيات على حدة  
الساذج واحدة فلو كانت ويكون كل واحد من صاحبة خلاها الدار المشتركة وفي الفتاوى في كتاب الطلاق رجل  
لامرأة ان دخلت دار فلان فانت طالق فان فلان فصار له الدار فدخلت ان لم يكن على الميت دين يستغرقه  
حنث وان كان قال الفقيه ابو الليث لا يثبت ايضا وعليه الفتوى لان التركة ان لم يكن لها الوثيرة لقيام الدين لا يثبت على  
ملك ليس حقيقة وانما بقيت على حكم ملك الميت فلم يكن ملوكه للميت من كل وجه رجل الحالف بيت من المنزل فقال  
ان دخلت هذا البيت طالق قال يمين على حدة ذلك البيت هذا في العربية اما العقد اليمن بالفارسية وقال الكرخي  
خانه اندام فامرأة طالق قال يمين على حدة ذلك البيت فان قال حنث فدخل ذلك البيت صرف ديانة لا قضاء فلو اشار الى  
ذلك البيت فمعه على كل حال رجل حلف لا يدخل الفرات فدخل سفينة في الفرات وجلس لا يثبت ولو حلف لا يدخل  
بعدها فمعه في سفينة عند من يثبت وعند من لا يثبت وعليه الفتوى رجل حلف لا يدخل دار فلان وفلان يسكن  
مع ابنة الدار بغلة والاب هو الذي يستاجر الدار حنث قياسا على ما اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل  
دار المرأة فلان وفلان ساكن فيها ان لم يكن لفلان دار اخرى تنسب اليه من هذه الدار حنث وكذا لو حلف لا  
يدخل دار اخرى لا يثبت وفي المنع يثبت ولم يذكر هذا التفصيل اعتبارا للسكينة الا اذا غلب دار ملوكه لها  
الكل في الفتاوى وفي مجموع النوازل لو حلف لا يدخل دارا اشترى دارا يدرى فاشترى زيد الدار فاشترى الحالف منه فدخل  
لا يثبت ولو وهبها زيد من الحالف فدخل حنث لان الشراء يرتفع بالشراء اما لا يرتفع بالهبة وقد ذكرنا هذا في فصل  
رجل قال لامرأة ان دخلت ارضك وكل امرأة تزوجها فمطلق فدخل دارها ثم اشترى دارا اخرى فمطلق  
بتلك اليمن لانها مع فباضا اليمن اليها فادخل تحت النكحة هذا في مجموع النوازل وفي النوازل رجل قال لامرأة ان  
دخلت الدار فمطلق فدخلت الدار فمطلق عليها وعلى غيرها قال هو والاعتماد على هذا دون ما ذكر في مجموع  
النوازل امرأة اجرت دارها ففرضت بها فقال بان فلان دريخانه است وبقاله در دست وستان دخلي  
الدار

فانت طالق فانفسخت الاجازة بينهما غير ان القبالة ضاعت فلو دخل الدار لا يثبت والشرط اذا كان بغير اعتبار في  
مجموع النوازل وفي طلاق الفتاوى رجل قال لامرأة ان دخلت دار فلان ما دام فلان في تلك الدار فانت طالق فدخل فلان  
من تلك الدار باهله ثم عاد اليها فدخلت تلك الدار لا يثبت وفيه لوقالا لامرأة ان طالق على خولك الدار من قبلت  
طلقت من ساعته ولو حلف لا يدخل دار فلان لا يجزئ شكه بورد ان نزلت به بليته او قتل وهدم او حرق فدخل لا يثبت  
وفي المحيط حلف لا يدخل الحمام ان شرب من فدخل الحمام لم يمسك على التماس ثم غسل رأسه لم يثبت **في الخرج** وفي الفتاوى رجل  
قال ان دخلت بيت فلان او قال ان دخلت بيتي او قال ان تركت فلانا فدخل دار فلان فامرأة طالق ففعله ان دخلت  
ان دخلت على ان دخل امرأته وقوله ان دخل على نفسه الدخول من الحالف لا علم ولا يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول  
يعلم الحالف ان شرط الحنث الترتيب للدخول فمضى علم ولم ينفذ وقد تركه حتى دخل وفي طلاق النوازل لوقالا لابن  
تركك تعمل مع فلان فكذلك افهامه ولم يتبع ان كان الابن بالغ الا يقوى الا بغير علم يثبت وفيما نال النوازل لو اجره  
ثم قال له ان تركت في دارى وحلف عليه فلا قال له اخرج فقد بر في يمينه ولو حلف لا يدع ماله على الغريم اليوم فاذا  
قدمه الى القاضي اليوم وحلف بر في يمينه ولو حلف لا يدع فلا فدخل هن الدار كان لا يملك الدار فنفذ بالقول  
وان كان يملكه فنفذ بالقول والفعل جميعا الكل في الفتاوى وفي مجموع النوازل لوقالا لكره جاحد انه رآه دم  
فكذلك دخل فلان دان قال الامام النسفي يومان سعتك بديد كبريرون كدر ش لا يثبت ولو قال لامرأة الكرخي  
توبدين خانه اندام فانت طالق فدخل من كان خرباله وقرىها يثبت والاصح انه على التفصيل ان دخل اجل  
الزوج لا يثبت وان دخل صلة لها لا يثبت ولو قال الكرخي بر يرخانه اندام يكره كسى را كه من دست كرم اندام  
آدم فكذلك اخذ الحالف يد رجل وادخله ثم دخل هو مرة اخرى يثبت ولو قال كرسى كسى من اندام ولم يعلق سكر  
لا يثبت ولو دخل صبي صغير من غير ان يدخله يثبت ولو ذهب الحالف مع امرأة من مصر ووطن في مصر فدخل  
رجل بيته الذي سار من غير ان يدخله يثبت الكل في مجموع النوازل ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق بغير  
خسران بشرط طوقها عند دخولها الدار وتفسير غير الحسن ان وهبت المهر ثم دخلت الدار **الفصل التاسع عشر**  
**في الخرج والايان والذها** رجل حلف وقال لامرأة ان خرجت من بيتي فانت طالق فخرجت من بيت الى الدار  
حنث ولو حلف لا يخرج لا يثبت الا باخراج الى السكة قال الامام النسفي في شرح الشافعي هذا في عرفهم اما في الفتاوى  
فلا يثبت لم يخرج الى السكة في الوجهين وعليه الفتوى ولو قال لامرأة ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فلا يخرج  
من الدار الى البستان ان كان البستان من الدار حنث وكذا الدخول وكذا الخروج من الدار الى الكرم على هذا وهذا  
اذا كان الكرم مجال بعد من الدار بان لم يكن للكرم باب على حدة ولو حلف لا يخرج امرأة من باب هذه الدار فخرجت  
من غير الباب لا يثبت وكذا لو خرجت من باب آخر ولو نوى الخروج من الدار حنث ولو رفع الباب فخرج وهو نوى بالخبر



لا بحث وان لم يرد باب الحنث ولو قال المرأة ان خرجت من بيتي فانت طالق فصعد السطح فتركت  
دار الجار لا بحث هو لا يصح ذكره في الحيل ولو حلف عليها ان لا يخرج مع فلان فخرجت مع غيره او خرجت وحدها  
ثم لحقها فلان لا بحث وكذا لو حلف لا يدخل عليها فلان فدخل فلان في دارهم دخلت هي فاجتمعوا فيها لا بحث  
وفي المتن لو قال المرأة ان خرجت من هذا البيت الا من يركب بدنه فانت طالق فالامر لا بد ان يخرج حجة الاسلام  
او يدعي رجل قلمها حقا فيخرجها سلطان وهي كارهة ولو ادعت هي حقا على الانسان وهي لا تقدر على ان يتكلم  
بطلت حقوقها طلق ولزجها ان ينمها من الخروج واذ لم تجد من توكل فلها ان تخرج ولا تطلق وفي الفتاوى امرأة  
حلفت لا تخرج الا الى الله فاهلها الا بان ان كانا حين حتى لو خرجت الى ارضي حرم محرم منها حال حيوة الابوين  
حنث وبعدها لا حنث وان كان لها اب وام فكل واحد منهما منزل على حدة وزوج انما يخرجها فالا هل ينكر  
الا ب وقد ذكرنا ما في فصل الاذن وفي الفتاوى لو حلف لا يخرج من هذا البيت وهو قاعد في البيت فخرج قديم  
وبدنه في البيت لا بحث هذا اذا كان قاعدا فان كان سلقيا على قفاه وعلى بطنه او على جنبه فان اخرج الاكثر من  
بحث **حسن** رجل حلف وهو في داره ان لا يخرج الى بغداد فخرج من باب داره يريد الذهاب الى بغداد فخرج  
حنث ما لم يجاوز عمارته من على هذا النية فرق بين هذا وبينه اذا حلف لا يخرج الى خبابة فلان فانه حنث  
اذا خرج من باب داره ولو كان منزلا من داره فخرج ثم رجع قبل ان يخرج من باب الدار لا حنث ما لم يخرج من  
الدار وهذا في الفتاوى واصل هذا في الجامع الصغير لو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد هاتم رجع حنث لا يزود  
الخروج لان الخروج عبارة عن الانفصال من الدار الى الخارج وهمنا بالقصد في الخروج الى مكة كذا في  
الها في حنث قال الله تعالى ومن خرج من بيته مهاجرا الى الله وسو له لاية وفي الايتان لا بحث لان يراى بالوصف  
قال الله تعالى فأتياه فقولا انا رسول ربك وفي الذهاب خلف المشايخ فيه والصحح ان الذهاب لا يتان بسعي  
ان ينوي ذلك ان نوى بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى بالخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يحمل  
على الايتان لان الناس يريدون الايتان وفي الفتاوى لو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج الى مكة ماشيا  
ثم ركب ولو خرج ركباً ثم نزل ومشى لا بحث ولو حلف لا يأتي بغداد ماشيا فركب حتى دنا منها فدخلها ماشيا بحث  
لانها ماشيا ولو حلف لا يشي الى بغداد فمشى بعض الطريق وركب البعض لا بحث بخلاف الخروج رجل حلف لا يخرج  
من الدار الى الكوفة فخرج من الدار الى الكوفة وكان حين خرج من الدار نوى ان لا يمر بالكوفة ثم بدله فمر  
بها لا بحث ولو حلف لا يخرج من الدار الى المسجد ثم خرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك الى غير المسجد لا بحث  
وفي المتن لو قال والله لا اخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد هو حنث في مجموع التواريخ  
اكراد حنث برون على مجاوزة قراها ولو قال لا اخرج من بغداد فخرج الى مكة حلف اكراد ايتان كراوان برون  
نوم

فلان ذهب العير لم يعلم قال ان خرج حين علم ونحوه بالعين والافلا في المحيط اكرامت بالحنث فلان برون  
حادن ما ذن برون حلف بوليه فلان برون بطلب غريم دفعت لا بحث **حسن** آخر فيما يتعلق بالقول رجل خرج من  
بجاري الى سمقند وسأل المرأة ان تخرج معه الى سمقند فانت طالق قال له بالفارسية اكراد ليس من بيرون نياي مع فلانة  
فانت طالق فلا فاعلم خرج تلك المرأة حتى رجع الزوج من سمقند وخرج الزوج مرة اخرى من بجاري الى سمقند  
ان لم يخرج فلانة لا بحث ابدا ان اراد الزوج بذلك ان خرجت فلانة ولم يخرج معها على اثرى اذ رجع الزوج  
قبل خروج فلانة تسقط اليدين وان اراد الزوج بقوله ان لم يخرج مع فلانة ان يكون عدم خروجها سببا لوقوع  
الطلاق فاذا لم يخرج جايق الطلاق رجل قال للمرأة انت طالق ما لم اخرج الى الكوفة فخرجت في وجهه الى الحار  
نكث ساعة ما كنهتم ذهب لا تطلق ولو نكث ساعة لا يطلب الكراه طلق وانقطع الفور بالساعة ولو اشغل  
بالوضوء للصلوة المكتوبة او شغل بالصلوة المكتوبة لا بحث ولو شغل بالصلوة النطق او بالاكل او بالسنة  
لا بحث رجل قال للمرأة عند خروجي من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق فلا فاجلس ولم تخرج من دارها  
ثم خرجت ورجعت يقول الزوج نويت الفور قال في طلاق الفتاوى لا يصدق وتطلق امرأة قال الصدوق  
والظاهر لا يصدق وقال في فتاوى قاضي خن قوله يصدق هو الصحيح وفي فتاوى النسفة سكران ضرب  
امرأة فميت وخرجت وقال لها ان لم تعودى الى فانت طالق فلا فاذ لك عند العصر فسادت اليد عند العشاء  
الاخرة تطلق امرأة لانه على الفور ولا يصدق لو قال لم اربد الفور رجل شاجر مع امرأته فقال لها ان خرجت  
من الدار في هذا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق فخرجت اليوم الى الصلوة او الى غيرهما رجعت ثم رجعت  
ينظر ان كان سبب الخروج السفر لا يقع ذلك على الخروج الى الصلوة ديانه رجل خرجت امرأة الى قرية فقال لها  
رجعي اكراد بيش ارسه روز بيشه ارجع فانت طالق فلا فافضت المرأة اليوم الثالث الى قرية اخرى ثم انصرفت  
تلك القرية واقامت بها اياما ان كان الانصراف من تلك القرية على ان لا يعود لا تطلق وان كان الانصراف على ان  
وعاد فطلق لان الكيف الاول باقية لانها ما لم تخرج لا على غير الانصراف يبقى تلك الكيفية رجل قال لمرأته  
ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت تنكح هناك فمضى الى خارج ثم دخلت وبكت تطلق قال الفقيه ابو الليث  
ان كانت موضع يسوع بكاءها تطلق وان لم يكن ذلك المعنى فاذا خرجت قبل ان تنكح فخرجت من بينه رجل  
قال لمرأته ان تركت هذا الصبي خرج من الدار فانت طالق فشرعت في الصلوة او غابت عنه فخرج لا بحث امرأة  
تخرج من دارها الى سطح جارها فغضب الرجل وقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار والى الباب فانت طالق  
فخرجت الى سطح آخر لا بحث ولو لم يخرج هذه المقدمه بحث لعموم اللفظ ومن هذا الجنس طلاق الفتاوى  
رجل قال لرجل انك تفعل بامرأة فلان كذا وهن المرأة على سطح وامرأة اخرى على سطح اخرى والسطوح متصل بعضها



بعض الليلة مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرته طالق ولم يستمعها واما المرأة الاخرى  
ولم يرد ذلك صاحبه وقد فعل بهذا ذلك وقع الطلاق قضاء لا ديانة رجل مع والدة في الكرم فغضب  
قال كبريتش من آجايكم فلذا يقع هذا على الكرم ان لم يكنه سابقة تدل على القرية فعلى القرية ولو قال آجاي  
نخسب يأتي في فصل النوم سئل الذين عن دعوى الصلح مع فلان فقال الكرم اني استيكم حلالا خذوا من  
حرام فتركه حتى مضت منه ثم صاح قال لا يحسنه انه على الفور ولو قال لا اصالحه حتى يعطيني خمسين رجما  
فاعطاها هل يحل له قال نعم لان له عليه حقوقا فلا يكون رشوة **وما يتصل بها الفصل** رجل قال لامرته  
ان ارتقيت هذه السلم ووضعت رجلك عليها فانت طالق فلما وضعت إحدى رجلها تذكرت فرجعت تطلق  
يعنى في الوضع وكذلك في الارتقاء قال ويبغى ان لا يحسن في الارتقاء بوضع اخرى القدمين لان ذلك  
لا يعد ارتقاء وكذا الوفا لامرته ان خرجت من هذه الدار ووضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت  
القدم في السكة طلقت رجل وامرته على السطح ارادت ان تنزل وتذهب الى بيت اختها فقال لها ان نزلت  
من السلم وذهبت الى بيت اختك فانت طالق فنزلت وما ذهبت لا تطلق ولونزلت من جانب آخر لم يسلم  
وذهبت الى بيت اختها انطلق قال ههنا بيان ان الشرط اذا كان تبعا لا يعتبر رجل قال لامرته اكرمشي يدك  
من نياي فانت طالق فجاء الى الباب لم تدخل تطلق ولو دخلت وهو قائم لا تطلق والشرط ان تجي اليك  
مديون اليها يصل اليها امره نامت في فراشها فدعاها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان تجي الى فراشه  
الليلة فانت طالق فاجتباها الزوج كرهما الى فراشه من غير ان تضع قدمها على الارض قامت مع الليلة  
لا تطلق لانه لما جاءها لم يكن بها الحي فيكون فرع مسألة الكور وفي الفتاوى رجل غاب عن دار ساعة ثم رجع  
فطن ان المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم آتي بامرني الى ادى الليلة فمضى طالق فلا فاما اصبح قالت المرأة ليت  
في هذه الدار لم يحسن عندك ومه المسئلة قد مرت في فصل الجامعة بما فلو قالت كنت غائبة اصبحت  
الزوج طلقت قال ان لم تذهبي وتجي بفلان فلذا ذهبت فجاء فلان من جانب آخر حتى فتوى شمس السلام لا  
اجاء فلان لا بدعوتها حنث وقيل ينظر الى غير الخالف ان كان غرضه اتيان المرأة به حنث وان كان مجيئه لا  
يحسن وفي الجامع الصغير لو قال لامرته ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهو اخلة لم يحسن استحسانا حتى يخرج  
ثم تدخل وفي الفتاوى امرأة ذهبت الى بيت والدها فقال لها ان تجي الليلة الى بيتي فانت طالق فجاءت قبل الفجر  
الصبح لا تطلق ولو حلف ليزور فلان غدا فانه لم ياذن له لم يحسن وان اذاه ولم يسأذن حنث ولو اذاه  
ولم يحسن في بيته حنث لا ان يكن ان تذهبه اليه **الفصل التاسع عشر في قضاء الدين** رجل ادعى على  
آخر القدر هم فقال المدعى امره طالق ان كان ذلك على الف درهم فقال المدعى امره طالق ان لم يكن عليه الف درهم

فقام المدعى البيته عليه بالالف وقضى القاضي عليه بالالف فارقا القاضي بين المدعى عليه وبين امرته كذا نصهم  
وفي الفتاوى جعل هذا قول أبي سريته عند لا يفرق فصار عن روايتان فيفتي بالتفريق ولو قام المدعى عليه  
البيته ان كان اوفاه قبل دعواه كان تفريقا القاضي بين المدعى وامرته ان زعم انه لم يكن له الا هذا الف و  
القاضي بين المدعى عليه وامرته باطل هذا اذا قام المدعى البيته على المال فان لم يتم البيته على المال لكن اقام  
البيته على امر المدعى عليه بالمال المدعى لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وامرته لان شرط الحنث كون الف  
عليه وهذا محتمل والقاضي يقضى بالاقراء لانه يحتمل هذا في دعوى الدين لما في دعوى العين رجلان في يديهما  
دار حلف كل واحد منهما ان الدار ان ثم اقام كل واحد منهما البيته ان الدار ان يكون بينهما ويحشيان ولو كانت  
في يد احدهما حنث الذي كان في يد وان كان ايديهما ولم يقيما البيته لا حنث عليهما وهي بينهما نصفان قال  
ابو سريته في رجل حلف بطلاق امرته فلا فاعلى اراهماه وفي يديهما فقام رجل البيته ان الدار ان قضى  
القاضي له فان الزوج يحنث وتطلق امرته في القضاء وان كان الزوج اقر فقال كانت لفلان لكن اشترى بها منه  
فان فلا فاعلى ما باعها فان حلف قضى بماله والزوج مصدق في يمينه ولا تطلق امرته والمقر في هذا الحلف  
للماحدين في المسئلة ولهذا النوع نظائر وشاهد كتبناها في خزائن الوقفات رجل له على آخر دين وعلم ان المدعى  
بذلك فأتى المدين فشهد العدا لا عند الابن ان اباك قد قضوه هذا الدين لا يسع الابن ان يحلف اني لا  
اعلم ان له على ابي دين لان الشهادة بدون القضاء ليست بحجة رجل مات وخلف وارثا وليت دين على  
رجل جاء وارث الميت فخاصم الغريم فحلف الغريم ان ليس له عليه شيء ان لم يعلم بموت الميت ارجوان لا يحسن  
وان علم بحنث هو الحنث ولو حلف المشتري ليس للموكل عليه شيء بان باعه وكيه لا يحسن الكل في الفتاوى **حنث**  
**آخر** وفي المسئلة لو حلف لغريمه لا افارقك حتى اخذ مالي عليك ففتر منه لم يحسن لان ما فارقوه ولو حلف لا يفارق  
حنث وفي التواريخ لو حلف لا يدعه يذهب حتى يوطئه فقام فذهب لا يحسن فان استيقظ ابتعد لا يحسن  
ان ذهب تركه حنث والزيادة على هذا في ايمان الاصل في باب اليمين في الكلام لو لم يذم لكن كابر حتى اعلنت  
لم يحسن ولو ان المطلوب احال بالمال على رجل وابراه الطالب منه ثم فارق لم يحسن عندهما خلافا لابي سريته  
فرع مسألة الكور فان توى المال على المحال عنه رجع الطالب على المطلوب لم يحسن لان الدين ساقط ولهذا لا  
يعود والزيادة على هذا في ايمان الاصل في باب الوفاء في اليمين لو حلف ليقضين ماله وقت كذا ثم اذاه قبل محكي  
الوقت المستثنى او وهبته او ابراه منه او مات فلان ثم جاء الوقت وليس له عليه شيء لم يحسن عندهما خلافا لابي سريته  
وكذا لو مات احدهما قبله اي رب الدين لم يرضى الى ورثة الطالب او وصيه بر في يمينه والا فتوانت وفي المسئلة  
لو حلف لا يفارق غريمي حتى يسوق في ماله منه ففقد ماله حيث يراه ويحفظه فهو غريمه فارق وان حال بينهما اشترعوا



من اعمدة المسجد في غير مفايقه وكذا الوقف احد ما دخل المسجد والآخر خارجا منه والباب بينهما مفتوح بحيث  
لا يكون فرق وان توارى عنه كايط المسجد والآخر دخل فقد فارق وكذا لو كان بينهما باب مغلق الا ان يكون  
المفتاح بيد الخالف ادخله بيتا واغلق عليه وقعد على الباب ان كان المحبوس هو الخالف والمحبوس عليه هو الذي  
اغلق الباب اخذ المفتاح فقد حث اذا كان الخالف هو الذي فارق ولو قال لا افارقك حتى يعطيه حتى اليوم  
وخلف عليه ونيتة لا تترك لاروم حتى يعطيه حتى مضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطيه حتى لا يحث فان فارق بعد  
مضى اليوم حث وكذا لو قل لا افارقك ابدا حتى يعطيه حتى وكذا لو قال لا افارقك حتى اقدمك الى السلطان  
مضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه لا يحث الا بتركه ولو قدم اليوم فقال والله لا افارقك اليوم حتى يعطيه حتى  
مضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطيه حتى لم يحث فان فارق بعد مضى ذلك اليوم لم يحث لانه وقت الفراق بذلك  
اليوم **نوع منه** ولو قال والله لا اخذ مالي عليك الا ضربة واحدة عشرة دراهم فجعل يركن درهما ويطبق بعد  
ان يكون في ذمته لا يحث اما اذا اخذ في عمل آخر غير ذلك في ذلك المجلس فوجأت كل في المنع وفي الجامع الكبير  
رجله على آخر ما يدرهم فقال عبد حران اخذت ما منك اليوم درهمادون درهم فاحضنها خمسين في المسئلة  
بحالها حث لان حكمه من التبعيض في المسئلة الاولى لها كناية عن المائة هذا اذا وقت وقال اليوم ما اذالم يوت  
وقال عبد حران قبضت ما درهمادون درهم فقبض منها خمسين حث حين قبض وفي طلاق التوابع لو قال لا  
اخذ حتى اجمعها اليوم فاخذ نصفه حث حتى يخطبها في فاذا اخذ حث ولو قال لا اخذ حتى اجمعها  
اليوم فاخذ اليوم نصفه وغدا نصفه لا يحث حتى يخطبها في فاذا اخذ حث وفي فتاوى لو حلف غريزا لا  
يذهب من البلدة تاسم من يدهي فقبض بعضه وذهب حث وهذا اسم الكل وكذا المال اسم لكل حتى لو حلف  
المديون لا يقضي ماله اليوم فقبض ماله الا فلسا لا يحث ولو حلف رب الدين فقال ان لم اخذ مالي عليك غدا  
طالق وخلف المديون ايضا ان لا يعطى غدا فاخذ منه جبر فلا يحث ان وان لم يكن جبره الى باب القاض فاذا  
خاصه بر فيمينه ولو قال ادع مالي عليك اليوم وخلف عليه فقدمه الى القاض فحبسه او حلف بر فيمينه  
وكذا الوقف الى القاضى ولازمه الى الليل رجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا اوليا اخذت بيده ولا  
ينصرف غير اذنه فجاء الخالف وقضى الدين في ذلك اليوم الا انه لم ياخذ بيده وانصرف فغير اذنه لم يحث  
لان اخذ المديون ليس بمقتضى المديون اذا حلف ليوفين حقه يوم كذا فادع رب الدين فلم يجد له حقه  
لا يحث وفي الفتاوى باب التين وفي باب التوت يرفع الامر الى القاض ويذرع اليه وقال القاضى الامام هو  
الصحيح ولو كان رب الدين حاضرا لكانه يقبل ان وضع بين يديه حث لو اراد ان يقبض بصل يده اليه لا يحث  
وبرى وكذا لو حلف لا يقبض الغصب بفعل القاضى لبرى ولا يحث قال في مجموع التوابع لا ترى ان اذا حلف

لا يورى زكوة ماله على العاشر فاخذ منه الزكوة جاز عن زكوة ولا يحث المديون اذا حلف لا يعطيه ماله حتى  
يقضى عليه القاضى فكل وكذا حتى خاصه الى القاضى فقبض على وكيله لا يحث الخالف ولو قال تا بقاضى  
نذهم فسطر البرا حث الى القاضى والدعوى عنده وكذا لا اعطيك تا بقاضى نذرى يكتف باجر الى باب  
لقاضى ولو حلف لا يقضيه حقه الى يوم الخميس فقضاؤه بعد ما طلع الفجر من يوم الخميس حث وكذا لو قال الى  
خمسة ايام لا يحث اذا قضاؤه قبل غروب الشمس اليوم الخامس وقبله وكذا لو جرد ان الى خمسين يخل  
السنة الخامسة في الاجارة وهذا لانه وقت اليمين والاجارة بخمسة ايام وبدون اليوم الخامس يكون  
خمسة ايام فصار كانه قال لا يقضيه حقه قبل خمسة ايام ولو حلف لا يؤخر عن فلان الحث الذي عليه شهرا  
فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحث الكل في الفتاوى سوى مسئلة الاجارة وفي فتاوى قاضى خان  
وهو لو حلف الشفيع ان لا يسلم الشفعة فلم يخاصم حتى بطلت شفعه لا يحث وكذا لو اخرج من كل شهر  
ثم حلف ان لا يوجر هذه الدار فترها عند المسأجر شهرا لا يحث وان كان تقاضا آخر كل شهر جرح  
ما مضى فان سأل آخر شهر لم يسكنه المسأجر فاعطاه المسأجر حث لانه اذا طلب جرح واعطاه يصح حثا  
وكذا لو اخذ الرجل ثوبا من ثوبه وفيه صبغة الى الصباغ وامره ان يصبغ فاتهتم امره في ذلك فقال الرجل  
ان صبغة فالت طالق ثم صبغه الصباغ لا يحث لانه لم يامر الصباغ بعد اليمين بان يصبغ وفي فتاوى النسق  
المديون اذا وعد قضاء الدين عدوا وقال كذا في ايام وتراينهم فكذا فجاء وراه نفسه من بعيد برعيه  
وفي فتاوى شمس السلام لا وزجدي ان لم اقض حقت يوم العيد فكذا فلم يجعل هذا اليوم يوم العيد  
في مصر وفي مصر جعلوه عيدا قال بغير هذا الحكم في مصر الخالف وجمع البلدان اذا لم يختلف المظالم وقد  
ذكرنا تمام هذا في كتاب الصوم وفي فتاوى النسق لو حلف مديون كذا من روى يوشى ولو بوقت وقتا  
اذا طلبه وهو عالم بالطالب لم يظهر حث ولو دخل السوق تحتفيا لا يحث ولو طلبه هو لا يعلم فلم يظهر  
حث ولو كان رب الدين اثنين حلفا هكذا وقضى بن احدهما لم يبق اليمين حقه رجل على باب مديونه  
حلف ان لا يذهب عن هذا الموضع او قال عن باب اراه حتى يقبض حقه الذي عليه فجا المديون وفيه  
بالفارسية استخس حتى ذهب الى موضع آخر قبل قبض حقه حث الا اذا حمله من ذلك الموضع ثم ذهب  
من الموضع الذي لا يسع بابا لا يحث وفي الفتاوى لو حلف لا يقبض ماله من المظالم اليوم فقبض من وكيل  
المظالم حث لان ذابيه وان قبض حقه من مطوع او من كفيله او المحال عليه لا يحث لانه ليس بشايبه ولو  
كان الطالب حال جلا ليس له على الطالب ان يقبض من ذلك الرجل حث لانه وكيل الطالب هذا اذا كان  
الحالة بعد اليمين فان كانت الحالة قبل اليمين لا يحث لانه ليس بوكيل وكذا لو وكل الطالب وكيله قبل اليمين



فقبض الوكيل بعد المين في قفاوى قاضى رجل حلف ان لا يأخذ ماله من غيره اليوم وقد كان وكل وكيل  
بقبضه فقبض الوكيل بعد المين ذكر في المتن انه لا يحث قال ويبنى ان يحث في عينه كالوكل وكيل  
بالنجاح ثم حلف ان لا يتزوج فتزوج الوكيل حلف الحالف ولولم يقبض ويكلمه ولكن احال رب الدين عليه  
له على المحل بن قبل المين فاخذ المحل ماله من الغريم لا يحث ولو اشترى به شيئاً من وقبضه اليوم حث  
ولو اشترى به يوم حلف وقبضه الغد لم يحث ولو حلف على قبضه بعض ما لم يحث لا ندم يقبض ماله اليوم  
لان اسم الكل ولو وهب الكل منه لا يحث ولو اشترى به شيئاً فاسد او قبضه ان كان في قيمته وفاء حث وان  
لم يكن فيها وفاء لم يحث لانه صار قابضاً للبعض ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوباً باهر ثوباً فاخذ منه جراً باهراً  
فيه ثوب هروى قد رده فيه وهو لا يعلم حث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ من درهمها فاعطاه فلو سادس فيها درهم  
فقبضها الحالف ولا يعلم حث لان الدرهم قد يجعل الفلوس عادة وتؤخذ معها وكان اخذ الفلوس اخذ الدرهم  
اما لو قبض منه قفراً فيوقبه درهم لا يحث ديانة وقضاء ولو حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فاحضر  
منه اليوم فماله ان يرضى به لا يحث ولا يكون هذا قبضاً ولو استهلك شيئاً من ماله ان كان المستهلك شيئاً لا  
وليس يقبض وان كان غير شئ فان كان فيه وفاء حث كذا اذا غصب ثم استهلك فان استهلك ولم يقبضه  
يحث ولو كان له على آخر ثمن ساع فحلف لا يأخذ منه فاخذ منه كان ذلك حظه يحث الكل في طلاق الفتاوى  
وفي الجامع الصغير اخذ منه زيوفاً ونهجه او مستحقه يحث ولو اخذ سقماً او صاصاً لا يحث وفي الفتاوى  
رجل حلف على الف درهم بعينه ان لا ينقعه ولا يئله وقضى به ديناً عليه حث لان قضاء الدين ينقعه على نفسه  
القاضى لا ماله لا يحث لانه لا يئله هذا انما عفا ولو حلف ليعطين كل يوم امرأته درهماً فربما دفع اليها  
اليوم وربما دفع في الليل ويدفع بعد الغروب بل برى قال اذا لم يحل يوم ولبية عن دفع درهم بزوج في مجموع التوازي  
رجل حلف ليسا ولا امرأته هذا الشئ فتمتليها من كان قريباً وبعيداً وفي طلاق الفتاوى سكران اعطى امرأته  
درهماً فقالت له انك اذا صبحت اخذت منى فقال ان اخذت منك فانت طالق فاخذ منها وهو سكران لا يحث  
وفي مجموع التوازي رجل اهدى الى رجل شيئاً فقال المهدى اليه ان اعطاك هذا القباء بهذا الهدية فكذا  
فقبض من ان تم اعطاه عشرة دراهم فصالحا على ذلك يحث وقال القاضى الامام لا يحث مادام القباء باقياً و  
الحالف حتى لو اعطاه القباء بعد ذلك برى في عينه الجاني اذا غصب قال الكرمي سيم ان كوى بدستك  
فكذا ودفع ما كان عن الدرهم وبقى درهم في بيته فذهب اخذ ودفع اليه حث رجل قال هرهه رجل  
درهم سيم يرميهم وحلف عليه وقد التزم ذلك الا انه لم يعط شيئاً الى الآن يحث فان اعطى شهر وهو  
يطلب بذلك في المستقبل على العادة برى في عينه ولا بد من تقديم وطيقه شهر للبر رجل حلف وقال من ابلان

جز وبنيم درهم داد في نيست ثم ظهر ان عليه درهمين ودانقاً لا يحث اما لو قال له على درهمان ونصفت حث  
فمنذا يتبع بمسئلة الجامع الصغير قال رجل حلف وقال الامام لا مائة درهم وقد ملك خمسين درهماً لا يحث  
لان المقصود منه عرفان ما زاد على مائة ولان استثناء المائة استثناءً عاماً يجمع اجزاءها فيكون استثناءً  
داخلاً تحت استثناء المائة رجل عنده خمسمائة درهم وديعة فانفق منها ثلث مائة وربعاً مائتين وحلف انه  
لم يحبس من الوديعة شيئاً لا يحث الكل في مجموع التوازي في فوائد شمسى سلام رجل دفع ثوباً الى قصاب فالكسر  
القصاب فحلف الرجل ان لم يكن دفع ذلك فكذا وقد دفع الى ابنه وتلميذه ان كان لابن والتلميذ في عياله  
يحث لا اذا عني الدفع اليه عيلاً **وما يتصل به** وفي الاصل لو حلف ماله مال يضره الى مال الزكاة وينصرف  
الى الوديعة وله ذهب فضة قليل او كثير حث والنصاب ليس بشرط اما لو كان له على احد دين لم يحث سوء  
كان للمدين مفلساً او ثانياً ولو كان له مال قد غصب كان مستهلكاً صار ديناً وحكمه قد مر ولو كان قائماً ان  
كان جاحداً لا يكون ماله او قيل لا يكون ماله مطلقاً قائماً كان وهالكاً او مستهلكاً مقراً وجاهداً **الفصل**  
**العشر في السرة** وفي الفتاوى رجل حلف انه لم يسرق شيئاً سماً ولم يره وقد كان رآه قبل ذلك لا يحث  
هو المختار لان الحال وجب بقيد النظر امرأة حملت الى بيت زوجها وقرأ من الخطب من التلم وقال الزوج  
اكر من از آورده تودانه بخورم فانت طالق فاكل من ذلك اللحم شيئاً طلق امرأته والاصل في حبس هذه المسألة  
اعتبار اللفظ ما امكن وعند تعدد اعتبار اللفظ بقيد الغرض كما لو قال لامرأة اكرت ابيك شيئاً من خرم  
فاشترى بالدرهم لا يحث قال الفضل لا اعتبار اللفظ لانه يمكن وفيما اذا قال انه اذا ورده توخوهم انما اعتبر الغرض  
لان اعتبار اللفظ غير ممكن لان اللحم لا يكون له دانه وفيما صار اللفظ مجازاً عن غيره لا يعتبر اللفظ بحقيقته  
في وضع القدم في الدار وما في وضع اليد على الدونك الا اذا وجد ما يدل على عدم ارادته الجاز في تفسير الحقيقة  
ولو قال ان لم ابعث نفقتك من كرسية الى عشرة ايام فبعث من موضع آخر حث ولم يعتبر الغرض لان اعتبار  
اللفظ ممكن وفي اعتبار المقصود ايضا قال ان وضعت يدي على جاني في فم خنزير ففرض بهما ووضع يدي عليه بان  
كان الحلف لاجل المرأة او لامرئ على انه اراد به الوضع في غير الضرب لا يحث وفي اعتبار المقصود ايضا جاز  
مع الوالي فحلف الوالي ان لا يرجع الا بانه فسقط منه شئ فرج ذلك لا يحث وعلى هذا الحلف لا يعمل اليوم  
فهذا على العمل المعروف سائر الايام وسائر المسئلة في اعتبار المقصود لو حلف لا يسر شعراً ان فلو ثبت  
آخر شيئاً في المسئلة في اعتبار اللفظ لو حلف لا يكفل نصف درهم ففعل بعشرة دراهم لا يحث اعتبار اللفظ وفي باب  
الباء من الفتاوى امرأة اتت بحال ترفع الاستعرة وتخرج فقال زوجها اكرسى اذن خذ من دنانير خالي يروى  
فانت طالق فاخرجت بعد ذلك غير ستمى حث وان لا يحث وفي اعتبار اللفظ ايضا رجل قال اكرشتم من



زمن اقتدا فلا كان كذا في طالق فكلها باو نام في المليل بحيث لم يقع بصره عليها لا تطلق امرته وفي اعتبار  
اللفظ ايضا جل زرع ارض امرته قطنا فقال لطلال المسلمين على حرام اكرز غلة اين زمين خاندن اندريد  
ثم ان امرته وضعت على اسمها قطنا من هذه الارض لذهب الى الخراج فدخلت البيت والقطن على اسمها ثم  
خرجت تحت الرجل جل حلف لا يسرق ان كان الخالف كما راها فخذ الغنم الفوكة ولم يجز صاحب الكرم ولصاحب  
الكرم نصيب فان اخذ للاكل وحمل الى البيت للاكل لا يحث وان كان سوى ما ياكل او حمل الى منزله ولم يجز صاحب  
الكرم وليس من رايه ان يجز تحت واما الاثر في كغلة خازن الجوز كلها اذ اخذ الاكل ولا على الحفظ  
بحث الاكل ولو كمل سواء وغيره اذا اكل من الفوكة جفيا او حمل تحت قصار ذهب حانوته ثوب بلع القضا  
فاته القضا اجبر فحلف الاجبر اكر من ترزبان كرهه فامرته طالق تحتان سرق الاجبر رجل قال الاخر من  
دراهم توخانت نكرهه وحلف على ذلك وهو لم يفعل لكن امرته خالت برضاه واجازته لم يحث وفي مجموع  
النوازل مثل شيخ الاسلام عني قال كرهت ان يركب من زيارت ارضه درهم رايان كنم زن چنين زن  
خوش زن زيارت ارضه درهم زن زن كرهت ان يركب من زيارت ارضه درهم رايان كنم زن چنين زن  
تحت اليدين كحل ان دخل ارضه احد من خول نفسه لم يحث وكذا الوفا لضع مالي في شئت فصرفه في نفسه  
لم يجز هذا قيل في مسألة الدار في نفسه في طرف الشرط وجعل الداخل تحت الشرط نكره فلم يدخل هو فيه وفي  
عزل امرته في طرف الجوز فبقيت في حق الشرط منكره فلما اذا لا يدخل الا في قديمها لان التميز مركبة من الشرط والجوز  
فاذا عرفها في طرف في معرفة في حق هذه اليدين رجل له ثوب فسرقة سارقا وغصبه غاصب فحلف برب الثوب  
وقال ان كان ثوب سارقا الى ذلك الثوب فامرته طالق ان عرفته فامرته طالق وان عرفته هالك لا تطلق ان  
لم يعرف احد الامر بطلاق ونظير هذا لو رجل باع ثوبا لغيره وسلم فاجازته برب الثوب ان كان هالك لا يجوز ان  
كان قايما او لا يدري جاز كذا هذا رجل دفن ماله فطلبه فلم يجد فحلف انه ذهب له ان لم ياخذه انسان اخاف عليه  
الا اذا نوى به الزهاد عن طلب الكثرة الضاوي وفي تنقبات آخر النوازل رجل سرق من آخر ثوبا فقبل ان يطلبه  
دفع السارق اليه درهم ومحمد السرور درهم بعد القبض وحلف ان كان ماسقة ذهب يعني ضاع يعني لا يحث  
وهو صادق وان كان قايما لا اقول بالبحث ايضا قال به هكذا قال والله شكلا ما في المستهلك فلا نة باق على ملكه  
حق يقضي القاضي بالضممان وفي غير المستهلك كذلك وفي المحيط قال بعضهم ينبغي ان يحث كيف كان لان  
الذهب عندنا ان السروق اذا هلك في يد السارق بعد القطع لا يضمن باق الترويات وان استهلك فيه  
رويات فان هلك قبل القطع والضممان موقوف على اختيار المالك ان شاء اختار الضمان وان شاء اختار القطع فقبل  
اختار الضمان غير ثابت كيف كان كيف يقع المقاصة وفي ودعة الاصل اذ اجد المودع الوديعة ثم اودع من ماله

عند المودع مثل ذلك وسع مساهكه قصاصا لما ذهب من ودعة وان كانت الوديعة من غير حقيق لم يسعه كره  
اصل هذا في قضاء الجامع الصغير ان الرجل اذا طهر بداهم مديني وله عليه فاني له ان ياتخذ في رواية وفي شرح  
الطحاوي في كتاب الدعوى قال لا ياتخذ عندنا وفي غصب المشتري رجله على آخر الف درهم فاعتصب الذي له المالك  
من الذي عليه الف درهم قال لم وهو قصاص وان لم يوقض اصا وقال البوس لا يكون قصاصا الا ان يقاضا فان  
مات فهو سوة للغرماء وفي طلاق الفتاوى رجل حلف للصوص ان ليس درهم غير الذي اخذت منه ان كان معه  
اقل من ثلاثة دراهم لا يحث وان كان معه ثلاثة دراهم واكثر ان كانت اليدين بالطلاق لا يحث علم ولم يعلم وان  
كانت باقية من الفوس فلا يحث الكفاية وان حلفوا كراياتود درهمي هست جزاين كه ما كرهتم ان كان معارقل من  
درهم لا يحث وان كان معه درهم واكثر نظر ان كانت عينه بالطلاق لا يحث وان كانت بالبيع الكفاية ولو قالو  
اكراتوسيم هست جزاينك ما كرهتم ان كان كمال الوعلم للصوفى لا اخذوا من تحت وان كان كمال  
لا ياتخذون من لا يحث **جسني** وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين عن ما يضاع في دار خلف كل احد انه لا يخن  
ولم يخرج من هذه الدار ثم طهران واحدا خرج به مع آخر قال ان كان شيئا لا يطبق حمله هو وحده حث لان الخرج  
في مثله باخرجه مع آخر وان كان شيئا يطبق حمله هو وحده لم يحث استدلالا بما ذكر عن صاحبنا فيمن قال العبيد  
انكم يحمل هذه الخشبة فهو حر وهو على هذا التفصيل امره كانت ترفع من مال زوجها وتدرج الى امره لتغرل  
لها القطن فقال لها الزوج ان رفعت من شيئا فانت طالق وهو قد رفعت واشتريت من العاشر شيئا من جوارح البيت  
او جاريها احتاجت الى شيء من الدقيق حين تجوز فاعطيت ما والزوج لا يكره ذلك منها وانما يكره ما تدفع للغير  
ان كانت المرأة تتولى شيء الجوارح بالزوج باذنه لا يحث فان لم تكن تتولى يحث رجل قال امرته ان رفعت شيئا  
من كيسي فانت طالق فحلفت ان لا تكسر وامرته غيرهما بان ترفع ورفع اليها اخاف ان تطلق وقيل لا تطلق و  
لو دفع اليها درهم لينظر اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذا درهم شيئا  
فقال نعم لا على وجه السرقة وردت عليه ان ترفع ما فارقه تطلق وان لم يفارقه ان لم تطلق وان لم تطلق  
لا تطلق رجل قال امرته ان تسرقين من درهمي فقالت بعت فقال لها لو رفعت من درهمي فانت طالق فوجده من  
مطروحة حين كنس البيت فرفعت بالكنيسة في كنس البيت ووضعت ناحية اخرى واخبرت زوجها انها رفعت  
لا لتجسسها ارجوان لا تطلق ولو قال امرته ان تسرقين من درهمي فانت طالق فوجده من درهمي فانت طالق فوجده من  
ان اراد الايقاع يقع وان اراد تخوفها لكي تقبل يقع والقول قوله مع اليدين رجل قال امرته ان رفعت شيئا من  
الخير فانت طالق فدفعت الكبرى والمخ او فضل شعير من كل ما كان ان كان الزوج لا يسأل بمثل هذا لا يحث وان  
كان يسأل ويضيق تحت امرأة حمل ثوبا من ثياب الزوج فقال الزوج ان لم تردى الساعه الثوب فانت طالق فوجده







فصريح لدها فغضبت ان ضربت شي ينبغي ان يؤذبه لا تطلق وان كان على العكس تطلق ولوقال امرته  
ان اذيتك فانت طالق فاشترى جارية ويسر بها تطلق لان المرأة تعد هذا اذى حق لو لم تعد لا تطلق وهذا  
اذا لم يكن هناك مقدمة فان كانت تصرف اليها وفي الفتاوى جرح امرته الى الفرائض فقالت لا احيى فانك تعد  
فقال الزوج ان عدت بك فانت طالق فجاءت الى الفرائض وجامعها وهي كرهته تطلق واجامعها وهي طيلة  
تطلق وفي نوادر مسلم الاسلام رجل قال لآخر ان لم اخرج بيتك فامرته طالق ففقد حتى ضي الغد فمضت  
المساجيح وعلى هذا لوقال الآخر ان لم اضربك عدل فامرته طالق فذهب بضرب فراه مع قوم واتباع له كثير  
يكنه ضربه فلم يضرب حتى مضى الغد ففقد ذكرنا من جنس هذا في فصل المساكنة **الفصل الثاني والعشرون**  
**في ركوب الجمل** وفي الاصل لو حلف لا يركب ولا يركب مراكبا من هذا على الفرس والبغل وما يركبه الناس حتى  
لو ركبه لسان لم يعد له لا يحنث ولو حلف لا يركب مراكبا يحنث بركوب السفينة والمحمل والذابة لان الركوب  
اسم لما يركب عادة والسفينة يركب عليها في البحر عادة وفي الفتاوى ان كان الخائف اهل بلادنا فاليمن على البرذون  
والفرس خاصة ولو حلف لا يركب ذابة لا يحنث الا بركوب الجمل والبغل والفرس والبرذون ولا ينصرف الى كل  
ما يرب على الارض استحسانا وفي قاي القاضى مام وان ركب غير هاتين البيوع ونحوه لا يحنث استحسانا الا  
ان ينوي فان نوى الخيل وحده لا يدين في القصد اذا كان اليمن بطارق وعناق وان حلف ان لا يركب لم يقبل  
ذابة ونوى الخيل وحده لا يدين اصلا ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف ان لا يركب برذونا  
فركب فرسا لان الفرس اسم للفرس والبرذون للبعي وهذا اذا كانت بالعربية فان حلف بالفارسية اسبا لم يشهد  
حنث على كل حال ولو حلف لا يركب سورا فركب الجمل لا يحنث وفي الاصل قال هذا قياس الاستحسان ما ذكرنا ولو حلف  
لا يركب هذا السور فادسيا او نقص فركب حنث ولو بدل الحنا لا يحنث والمقبعة السور هو الحنا الكحل في الاصل  
وفي مجموع التوازل رجل قال كل ما ركبت ذابة فله على ان تصدق بها فركب ذابة يلزم التصديق بها فان تصدق  
بها ثم اشتراها فركب مرة اخرى لزمت التصديق بها مرة اخرى ثم وم بخلاف مسألة التخيير حنث بطل التعليق لما  
لوقال الاجنبية كلما تزوجتك فانت طالق ثلاثا فترجمها فطلق ثلاثا فلو تزوجت بزوج آخر وعادت اليه فترجم  
تطلق ثلاثا ثم **وما يتصل بهذا** وفي الاصل لو حلف لا يقعد على الارض فقع على بساط او غيره على الارض  
يحنث ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها بغير ان يحنث ولو مشى على بساط لا يحنث ولو مشى على ظفر  
حافيا او مستغلا وفي الجامع رجل حلف لا يجلس على هذا الفراش فجلس على فراش فوق الفراش المحلوف عليه لم يحنث  
اذا لم ينو ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش فجلس عليه محبسا فجلس عليه يحنث وهو يقع ولو حلف لا يجلس  
على هذا السرير فجلس عليه سريانا فجلس عليه يحنث ولو وضع سريرا فوق هذا السرير فجلس عليه لا يحنث وكذا لو نوى

على الدكان فكانا آخر على السطح آخر ولو حلف لا ينام على هذين الفراشين يحنث بالجمع والتفريق ولو حلف  
لا يحنث الا بالجمع **الفصل الثالث والعشرون في الحنث والزرعة** وفي مجموع التوازل لو حلف لا  
يكون من كره فلان وفلان غايبه لا يحنث بغير ما بينه من ساعة حنث وان ذهب الى رجا لارض لينقضه لا يحنث  
كذا ان اراد ان يذهب هو في البيت ولم يجد المفتاح لا يحنث مادام في طلب المفتاح وكذا لو منع انسان عن  
الخروج الى صاحبه لرض هو في المرسى لم يحنث من حنث ولو حلف على ان لا يحنث ان لا يعمل بها وقال الكبر  
دست تراينها ثم فكذا فاستمها لا للعمل هل يحنث قال لا وفي الفتاوى رجل قال كرهت ان يركبوا في هذه الفترة  
فامرته طالق فزرع بربر الطيج والقطن يحنث ولو سقى عذرا من غيره لا يحنث وكذا ان كرها او حصدت  
مالم يبدل لا يحنث كسكت كرون فان دفع الى غيره من ارضه او ساجرا جيرا فزرع اجيره لا يحنث اذا كان ذلك  
الرجل على نفسه فان نوى ان لا يامر غيره حنث فان زرع عذرا او جيرا الذي كان يعمل قبل ذلك يحنث لانه  
كان يزرع قبل اليمن هذا الاجر فيدخل هذا النوع تحت اليمن ولو قال رجا لارض والزرع اكراني كسكت كجار  
ايد مرافقته طالق فباع نصيبه او اقرض او هب يحنث ولو استملكه رجل فضمنه المالك واخذ فانفقه  
في حاجته لا يحنث ولو حلف لا يصطاد مادام هذا الامير في هذه البلدة فخرج الامير لا يحنث من فاصطاد الخائف  
ثم رجع الامير فاصطاد ايضا لا يحنث ولو حلف لا يعمل يوم الجمعة فزرع ثوبا الى الخياط فامر ان يخط لا يحنث  
واليمن على العمل المعروف في سائر الايام ولو حلف لا يحنثه فلان فخط فلان فيصنع ان خاطبا جرحه في هذا اليسر  
بخدمته وان خاطبا فغيره جرحه في حنث رجل ساجرا جيرا يعلمون له خلف جيرة ثم بدله ان يعمل قال شرع  
ذلك الشيء الذي يفعل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساء اكرهوا بكسي بكيرم وبياقم الى  
سنة وحلف عليه فلا يشترى الغزل منه ثم تسج ثم وهبه لا يحنث ولو سيج الحار من غير ان يشترى الغزل لا  
يحنث لانه اختص باسم على حرة الكل في الفتاوى وفي فتاوى النسفس رجل حلف وقال من يشكك في فلان  
نكنم ووكيلي ونكنم كذا كذا كذا في ما يدركهم وحلف عليه فنصب الموكل غير على ما عين الخائف ثم امره الموكل ان  
له ففعل يحنث لانه لما عمل عملا واحدا بامر صار وكيا على الاطلاق رجل حلف بالفارسية من كس فلان يمين هو  
من ارضه لا يحنث واسم الخادم لا يتناول واسم السبع يتناول المزارع وفي المحيط قال كبر اذ زخوشا بغير ايمان  
الى عملا فكذا ثم ان الخائف دفع مكعبه الى امرته لتأمر اياه ان يصلح فامرته قال ان كان الخائف ارسلها اليه بهذا  
الامر طلقت امرته **الفصل الرابع والعشرون في الافعال المتفرقة** رجل قال الاخر والله لا ارافقك  
فخرج في السفر ان كان معه في محمل وكرا ومما واحد وقطارها واحد فهو مرفوق وليست المرافقة الا ان يجتمعا في  
طعام وشي يجتمعان عليه ولو قال لا اصاحب فلانا فان كان هو في قطار والاخر في قطار ليست بصاحبه وان



كان في قطار واحد فهو صاحبان كان هذا في قوله وهذا في آخره وكذا ان كان في سفيته هذا في باب هذا  
باب على حدة وطعام كل واحد منهما على حدة وكذا ان كانا هوارا نيد وحلف عليه ان نعلم الحالف انهم كذلك  
فعلوا زعمه لا نذكره في الاشياء وفي فوايد شمس لا سلام محمدا لا وزجدي ولوحلف السلطان لسلطان غيره  
المشرق والمغرب قال ربع الباج فبر لا تـ يصل نفعه الى اهل المشرق والمغرب في طلاق الفتاوى رجل قال لامرأة  
ان لم تكن غسلت القصعة فانت طالق فاستجابته فغسلتها ان كان عادت المرأة انما تغسل نفسها بتطلق  
وان كان من عاداتها انما تار ولا تغسل اصلا لا تطلق وان كانت تغسل مرة وتار اخرى فالظاهر انها تطلق  
الا اذا عني الامر وجهه ما يحث الامر وما لا يحث ذكرنا في فضل اليمين النكاح ولوقال لامرأة اني غسلت  
ثيابي فانت طالق فغسلت ثيابي او ذيله لا تطلق وكذا لو غسلت اللقافة ولوقال لامرأة اني اكرمك في دارى فانت طالق  
فرضت الى غير الياسك ان حلف لا جل اللوث لا يحث وان حلف لا شغالها بالطوق يحث والفتاوى  
الصغرى لحلف بالفارسية دست اس نكته جراس بدت كشيدها ودست اس باي كشيدها يحث كذا نكته  
باسدرد لانه في معناه لا ترى كباي كشيدها يحث وان كان اللفظ لا يتوعدنه ولو حلف لا يضطر فان قلت  
لا يحث امرأه قالت من مشب ابز كوزل را نذر لم فكذا وحلفت عليه فجاوت امرأه اخرى وجعلت الصبي في الهد  
وامسكت الصبي الا ان الحالفة ارضعت تحت ولو حلف لا ياتن فلا نكاح شي فاره دهرها وقال انظر الى هذا  
ولم يفارق لم يحث ولو دفع اليه ابنته وقال الله مسكها حتى اصلح تحت الحلف الفتاوى وفي المتن رجل قال لامرأة  
ان شطت احدا فانت طالق فقعدت شعر امرأة سرت رأسها يحث وفي فتاوى القاضي الامام وكان  
هذا الجواب نظولان ذلك لا يعد مشطا **الفصل الخامس والعشرون في المعرفة** وهو ابتداء القسم  
الثالث رجل حلف لا يعرف فلانا في المعرفة بالاسم والنسب وتعلم هذا في كتاب القضاء في فصل كمال القاضي الى  
القاضي وفي مجموع النوازل رجل ولد له ولد فاخرجه الى جاره ولم يكن بهما بعد فراه الجار ثم حلف الجار انه  
لا يعرف هذا الصبي يحث لان معرفة الصبي هكذا يكون بخلاف البايح لان معرفة بالاسم ولو تزوج امرأه ودخل  
بها ولا يدري اسمها حلف انه لا يعرفها لا يحث وكذا لو حلف انه لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه وهو اسم  
لا يحث وان عوف به معرفة فقد شدد على نفسه رجل حلف السلطان انه لم يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكره فاعلم  
كان يعلم ان لا يحث رجل طلب السلطان لياخذه بتهمة فاخذ رجله واراد استخلافه بان لم يعلم من غير ما  
ولا فربا لياخذه منهم شيئا بغير حق وفيه ضرر كثير للمسلمين لا يسعد ان يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل  
الذي يطلب السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند خفاف وان لم يصح في ظاهر الرواية ولقب المسئلة ان  
الخصوص من العموم هل يصح فان كل الحالف مطلقا فيقول الحالف وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسا

ملا خلفه القاضي الى عليك كذا بعد ما انكر فحلف واسأرا بصيغة كية الى رجل آخر انه ليس عليه شيء ضد  
ديانة لا قضاء وفي التجريد كل من حلف بها رجل ان كانت اليمين بالطلاق والعقاق وما يشاكل ذلك فالنية  
نية الحالف للملكان ومطلوعا وقد ذكرنا في اول هذا الكتاب في الفتاوى رجل حلف في دار رجل حلف صفا  
الذي يدري ان هو ان لا يدري انه في اى مكان هو من الدار لا يحث وفي مجموع النوازل عن بعضهم  
الفتوى انه كان متواريا من الحجاج فخط خطا مدقرا وقال الحاد من قل ليس هذا اى الخطا وفي رواية  
النسب السلطان اذا حلف رجل انك لم تعلم بكان شي من مال فلان وامرأة فلان بقيت شيئا الى الحالف وبع  
والحالف يظن انها ملك المرأة فحلف ثم ان امرأة فلان يقول بان المتاع مال الرجل لا يحث الا ان يصدق فيها  
الزوج او يقضي القاضي بنية عادلة **الفصل السادس والعشرون في النوم والبيت** وفي الفتاوى  
رجل حلف لا ينام حتى يقر ان اقام جالسا لا يحث رجل حلف لا ينام مع فلانة ولا امرأته ان احدهما فلانة  
فلما لم يحلف عليه باع اخرى سرايا بايات فقام الحالف مع اخرى والحالف عليه باع اخرى لا يحث ان لم  
يمسها قصدا وان وضع يده على رجلها يخرجها كذلك لا يحث رجل قال وشي هج تخفم وحشم كرم كرم  
وحشم بر حشم نهادم وحلف عليها وهو قد اضجع على فراشه لكن لم ينام ان نوى حقيقة النوم لا يحث  
ان لم يوشيا يحث اذا وضع جنبه وضام عينيه وحلف لا ينام على هذا الفراش فاخرج الحشوة فنام عليه  
لا يحث ولو نزح الطهارة ونام على الصوف والحشوة لا يحث رجل قال لامرأة ان نمت على ثوبك فانت طالق فلفظ  
على وسادة لها او وضع رأسه على رقبة واضجع على فراشها او وضع جنبه او كثر يدنه على ثوب من ثيابها  
لانه بعد نايك ولو نكح على وسادة لها او جلس عليها لم يحث ما يضع جنبه او كثر حشده حلف لا ينام على هذا الفراش  
فجعل ذلك الفراش على فراش آخر ونام عليه لا يحث وهذا الرجل في ذلك الفراش في فراش ديباح يسمى ديباح  
فوايد شمس لا سلام لو حلف لا ينام على هذا البساط فوضع رأسه عليه لا يحث **باب في هذا البيت** في  
الفتاوى لو قال لامرأة ان نمت الليلة الا في حجرى فانت طالق فباتت في فراشه ولم يلقها في حجره لا يحث  
ولو قال بالفارسية در كرا من لم يذكر في الكتاب قال الصد الشريد يحث رجل كان مع نقر على سطح فاراد  
يذهب فاراد ومنعه فوضع رجله على ناحية السطح وقال اثبت الليلة او كلت ههنا فامرت طالق ويريد برفع  
الذي وضع الرجل عليه فنام او اكل من غير ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته قضاء ولا تطلق ديانة وبعض مسائل  
البيتوتة مرفوعة في فصل الجامعة **الفصل السابع والعشرون في الرؤية** وفي المتن لو حلف لا ينظر الى فلان  
الى رأسه او يده او وجهه قال انه ان نظر في يده او وجهه فلم يره وانما الرؤية على الوجه والراس والبدن جميعا  
وان رأى اعلى رأسه فلم يره وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه مستحي ثوبا يستبرئ منه الرأس والجسد حتى



التي قد عرفت وان لم يستبين أسفه ولا جسده فلم يره وان رأى أقل من النصف فلم يره  
وان رآها جالسة او قائمة او مستقيمة فقد رآها الا اذا عني رؤية وجهها فدين فيما بينه وبين النصف ولا يصح  
في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدرك عليه يد في القضاء وفي الفتاوى قال في حلف لا ينظر اليها الا  
ان نظر اليها في المنقاب ما لم يكن اكثر وجهها مكشوفاً ولو رآها من خلف الزحاج او الستور وبين وجهها خشت  
وفي المرأة لو رأى وجهها الا تحت وفي مجموع النوازل لحلف لا ينظر الى وجهي او راسي فظهر في المرأة الى  
وجهه وأرسله فلو كانت لا تلاحظ على شيء لا يكون ذلك ابداً والذي يرى المرأة والمرأة ليس وجهه وانما  
مثاله ولو حلف لا ينظر الى الحرام فنظر الى وجهه الاجنبية لا تحت ولو قال لها ان نظري اليك فلان بالحيانة  
فلم يخبرني فانت طالق لم يعرف انه نظر بالحيانة قل اذا انضم الى النظر كلام يدل على الحيانة او عمل يدل عليها  
بان يازجها او يشير اليها بشئ او يد او نحو ذلك تعرفه بذلك ولو قال لها ان كشفت وجهي على غير محرم فانت  
طالق فزأها غير المحرم من غير قصد هان سرت في الكفر فاطلع عليها رجل لا تحت وان كشفت في موضع يراها  
الناس طلق وان لم تقصد وفي المحيط لو كان جالساً في الشمس فحلف ما رآيت الشمس فخرحت الا  
اذا عني قرصها ولو كذا السراج والنار وما ينص بهذا رجل قال العبد ان لقيت فلماً ضربك فامره طالق  
فلم على قد رمل او على ظهر بيت لا يصل اليه لا تحت ولو قال لآخر ان ريت فلان فامره طالق فامره طالق  
مع هذا الرجل فلم يعلمه لا تحت وقد ذكرنا شيئاً من هذا الكل في الفتاوى **الفصل الثامن والعشرون**  
**في اللوقت** وقت الحنان من باب اليمين الطلاق وفي الاصل اول الشهر قبل ان يمضي نصفه وعن من  
انه قال لو قال اكلم فلاناً آخر يوم من اول شهر او اول يوم من آخر الشهر تنبأ اول الخامس عشر والسادس عشر  
ولو قال والله لا اكلمك الى العبد فهو على اكثر من الشهر وسبعاً فهو على شهر غير يوم ولو قال لا قضيت حق  
فلان عاجلاً على اول من الشهر او عاجلاً على اكثر من الشهر وفي فتاوى شمس السلام ابن چندر وزد على الشهر  
في مجموع النوازل على اقل من الشهر لان هذه الكلمة يراد بها التعجيل سئل محمد بن عمن قال الكرمي  
ابن چندر وزد شوي يروني ما ذروني من بطلاق ان اختلفت قبل تمام الشهر من مقالة الاب لا تطلق  
امرأة حلف لا يكلم فلاناً الى الموسم له ان يكلمه اذا اصبح يوم النحر عنده وقال ابو سفيان كماله اذا زالت الشمس يوم  
عشر غرة الشهر على الليلة الاولى واليوم الاول من الشهر العرف وفي اللغة عبارة عن الايام الثلاثة والثلث  
عبارة عن التاسع والعشرين في العرف وفي اللغة عن الايام الثلاثة من آخر الشهر اقها الثامن والعشرون  
الغداة من طلوع الفجر الى ما قبل الزوال والسحر بعد ذلك الليل عند صلوة الظهر وقت الظهر كله عند  
طلوع الشمس حين تطلع الشمس من حين تطلع الى ان تبين وقت الضحى حين تبين الشمس ان تزول والليل

ينبغي ان النساء مساءً ان احدهما بعد الزوال والاخر بعد غروب الشمس يوم البيض الثالث عشر الرابع عشر  
والخامس عشر والستاء عنده في غير رواية الاصل ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو  
على حسابهم وان لم يعرفوا الشتاء ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام فعلى قايرو  
هذا الريع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والحر في ما ينكسر فيه الحر على الدوام ومن شايخنا ومن شايخنا من قال  
الستاء ما يحتاج الناس فيه الشيش الى الوقوف وليس المحشو والصيف ما يستغنى عنه ما فيه والربيع والحر في  
يستغنى عن احدهما واليروز على نور من المسلمين لا على نور من الجوس المراد به في الصيف لا ينفي في الصيف  
حلف لا يكلم فلاناً برفيقه ونوى حقيقة اليك فوقع في بلد اخرى القبر بلحق حتى لو كان الحالف في بلد  
يقع هناك لم كانت اليمين باقية بل اذا نوى وقوع اليك حقيقة حقيقة ما يحتاج الى كسبه ما يعبر بطريق  
الهواء وما لا يستمر لارض فان نوى وقت وقوعه اول الشهر الذي يقال بالفارسية اذ مره وان لم ينو شيئاً فالتد  
وقت حلف لا يكلم فلاناً الى قدوم الحاج فقدم واحد من الحاج انتهت اليمين وكذا الى وقت الحصاد فحصد واحد  
انتهت اليمين على هذا اخبر عن المسائل يوم العيد على السبوع العيد وستة على شوال لم ينو شيئاً وان نوى  
ستة ايام متتابعة متصله بيوم العيد وشيأ آخر فهو على ما نوى في عرفنا متصل بيوم العيد ليلة القدر ان  
كان الحالف عامياً لا يعرف اختلاف العلماء فهو على الليلة السابعة والعشرين من رمضان وان كان عاماً باختلاف  
العلماء فعند ح عسى يتقدم وعسى يتأخر وعندهما لا يتقدم ولا يتأخر وانما يظهر في الاختلاف فيما اذا حلف  
في نصف رمضان ان لا يكلم فلاناً الى ليلة القدر عن ح عسى يتقدم ولا يتأخر الى آخر رمضان من السنة الثانية وعندهما الى الليلة  
التي حلف فيها بناء على ان ليلة القدر في رمضان لكن القدر عسى يتقدم وعسى يتأخر فعند تقدم في السنة الاولى  
في رمضان وفي هذه السنة تأخر في النصف الباقي وعندهما لا يتقدم ولا يتأخر بل ليلة بعينها لكن لا تعرف  
فاذا جاء من رمضان القابل ذلك الوقت الذي حلف فيه تحت هذا في الفتاوى الصغرى المبسو لا امام الشري  
وفي كتاب الصوم في آخر الامكان عن القيس بن جعفر ان للذهب عذج به انما يكون في رمضان لكنها يتقدم وتأخر  
وعندهما لا يتقدم ولا يتأخر المسائل في الفتاوى الصغرى لا مسئلة العيد فانه في مجموع النوازل ومسئلة اليك  
فانه في الفتاوى وفي المسئلة اكلمك قريباً من سنة لا يكلمه سنة شهر يوماً **كتاب السبوع**  
**هذا الكتاب يشتمل على ستة عشر فصلاً** الاول في السلم الثاني فيما يكون بيعاً وفيما لا يكون وفيه التعاطي والقبض  
على سوم النساء ومسائل الاقالة الثالث في محل البيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز الرابع في البيع الفاسد الخامس  
البيع اذا كان فيه شرط السادس في العيوب السابعة في خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار الثمين الثامن في بيع الآ  
والوقت التاسع في الوكالة في الشراء العاشر في الوكالة في البيع الحادي عشر في الاختلاف بين البائع والمشتري الثاني عشر



ما يكون قبضاً وما لا يكون الثالث عشر الثمن ما يكون حالاً وما يكون مؤجلاً وفي راجه وكساده وميسائل  
المبيع وتفرق الصفقة ومعرفة المبيع والتمن الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع وفيما لا يدخل الخامس عشر فيما  
على البايع وفيما على المشتري السادس عشر الخطر والاباحة وفيه مسائل الاستبراء **الفصل الرابع في السلم**  
وفي شرح الشافعي السلم عقد جائز بشرطه منها بيان الجنس لحظة أو شعيرة بيان النوع صفيقة أو خريقة  
وبيان الصفة جيداً ووسطاً مردى وبيان القدر وعلام رأس المال وتسليمه قبل الاقرار بالادان وان كان  
رأس المال عيناً فذلك استحساناً ولو كان إلى الليل أو ساراً فسخاً وأكثر ثم سلم جز وفي المحيط ولو نام أو نام  
أحد مما لم يكن فقرة ولو بالي المسلم قبض رأس المال جبر عليه استحساناً في قول جرح وعلى قولها اعلام قدره بعد  
يكون سداداً اليه بشرط حتى لو قال سلمت إليك هذه الدراهم في كرخطة أو هنه الخطة في كذا من أين أعطيت  
ولا يعلم قدر الدراهم والخطة لا يجوز على قول جرح وأجماعاً رأس المال لو كان ذريعاً أو حيوانياً أو عديداً يمتنع أو  
يصير معلوماً بالتعيين في التواريخ رجل أسلم عشرة دراهم في عشرة فقرات خطة ولم يكن الدراهم عنده فدخلت به  
ليخرج الدراهم أن دخل حيث يراه المسلم اليه لا يبطل السلم وإن توارى عنه يبطل في التجريد وينقضي كحواله وكفالة  
والأمانة برأس المال ولا يجوز في قول جرح وبيان مكان الألفاء والأجل عندنا وأقله شهر هو الأصح ذكره في نسخة  
التحسين وفي الإيضاح أن ذلك مفقود إلى المتعاقدين حتى لو قدره بنصف يوم جاز وقال بعضهم أدنى المدة  
ثلاثة أيام كما في خيار الشرط وأما رأس المال أن كان عيناً ماضياً اليه عرضاً أو عبداً أو نحو ذلك شرط اعلامه بالأشياء  
اليه وإن كان مقدراً كحلياً أو وزنياً أو عددياً متقارباً بشرط اعلام قدره عند جرح وبيان النوع فيما لا يقع له بشرط  
وبيان النوع فيما لا يقع بشرط ويشترط التقدير بغير أي شيء من فقره وكذا في الذمعي يعلم بدفعه يعلم قدره  
وحمله هذا أن اعلام الكيل كمال معروف بشرط عند جرح حتى لو سلم في كرخطة بغيره لا يعرف عياناً فاسد  
عندهما جائز وعلام الوزن بالميزان المعروف والذمعي كذلك والعددي المتقارب ببيان عدده وأما العددي  
المقارن فيما أمكن اعلامه بصفاته وغير ذلك وجب اعلامه ويجوز لا يضبط بالوصف ويتبع مجموعاً كجماله  
يفضي إلى المنازعة السلم فيه وتام هذا بين في الجنس كذا وإذا شرط على المسلم اليه أن يحمله إلى منزل من السلم بعد  
ما يوفيه في مكان الشرط لم يجز لأنها صفتان في صفقة واحدة وهو لاجارة والتجارة وهذا على وجوب منها أن  
بشرط الألفاء خاصة أو الحمل خاصة أو الألفاء بعد الحمل والكل جائز وأما الألفاء بعد الألفاء بأن قال على أن  
توفيقه كذا ثم توفي في كذا ما دفعه المشايخ على أنه لا يجوز قياساً واستحساناً ولو شرط الحمل بعد الألفاء  
لم يجز وكذا الحمل بعد الحمل وإذا شرط الألفاء في مدينة كذا فحدث ما دفع اليه في تلك المدينة له ذلك وليس له السلم  
أن يكلف تسليمه موضع آخر وما يبلل مكان الألفاء فيماله حمل وموتة فشرط عند جرح خلافها بخلاف البيع فيما لا يحل له

ولا مؤنة لا يشترط بيان مكان الألفاء فلو شرطاً وبيننا مكاناً لا يقع وعندهما روايتان في رواية كما قال أبو جرح حيث  
لقيه وفي رواية يتعين مكان العقد والشرايط وجوب المسلم فيه من وقت السلم إلى وقت التسليم حتى لو كان جرحاً  
في الحال عدداً وعند التسليم لا يجوز بالاجماع وعلى القليل لا يجوز عندنا وعند الشافعي يجوز ولقد سلم المسلم  
في النقط بابل عندنا وحده أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وفي ذلك المصداق كان يوجد في البيوت والولم  
دراهم ودنا في الطعام وقد علم وزنا حدها دون الآخر لم يجز عند جرح خلافها وكذا لو سلم ما يدرهم  
في كرخطة وكتر شعيرة لم يبين رأس المال كل واحد منهما فاعقد فاسد عند جرح خلافها بناءً على أن اعلام رأس  
شرط عند جرح خلافها ولو سلم ألف درهم إلى رجل في كرخطة خمسمائة نقد وخمسمائة دين على المسلم اليه السلم في  
حصة النقد جائز وفي حصة الدين بطل قال القدر في اشتراط الخيار في السلم يبطل السلم فإذا بطل صاحب  
الخيار خياره قبل التفريق بالادان ورأس المال قائم يد المسلم اليه ينقلب جائزاً وإن كان رأس المال هالكاً وقت  
ابطال الخيار لا ينقلب جائز المسلم فيه لا يدر بخيار الزونية في التواريخ قبل التسليم إذا قبض المسلم فيه فوجبت  
عيباً وحرف به عيب آخر سواء كان بأقصة سمائية أو بفعل اجبني أن شاء المسلم اليه قبضه ويعود السلم  
أن شاء لم يقبضه ولا شيء عليه هذا في الفتاوى الصغرى الورام في السلم ليس ثابت رجل قال الآخر فخرج  
بن ادري كذا بغير سلم فقال الآخر بعت وقال هو اشتريت فهو سلم دون البيع حتى يشترط شرط السلم  
**جنس آخر** فيما يجوز فيه السلم وفيما لا يجوز وفي شرح الشافعي السلم جائز في جميع ما يحال ويوزن مما  
لا ينقطع من أيدي الناس مثل الخطة والشعيرة والسمسم والزيت والتمر والعسل والزعفران والمك  
والعبر وما أشبه ذلك إذا بين الكيل والوزن والصفة والأجل وكذا كل ما يحال من الخاء والورد  
والسومة والذبا حين اليابسة وكذا الحديد والصفرة والتماس والشبه والرمصاص ولا بأس بالسلم  
الوقت وزنا ولاخير السلم في الرطبة ولا في الخطب جزماً أو جزراً أو قاراً ولاخير السلم في جلود الأبقار  
والبقرة والغنم ولا في الأوراق والادام إلا أن يشترط من الورق والادام ضرباً معلوماً الطول والعرض والوزن  
وإذا شرط في السلم التمر جابط بعينه أو قريته أو مصر بعينه لا يجوز وكذا إذا سلم في خطة هرة من صاحبها  
من قال مرده قريته بالعراق نسبت اليه بالتوب الهروي وقريته أخرى هناك فسمي من ونسبت التوب الهروي وليس مرده  
هرة خراسان لأنها ولاية عظيمة لا ينقطع طعامها بخلاف الاسلام في التوب الهروي أنه يجوز إذا بطل بيان الجنس  
لأن التوب الذي يبيع في غير ذلك الموضع على تلك الحياة يسمى هرة ويباح حتى لو كان هذه النسبة لتعيين الجواز  
وبيان ذلك المكان ما يوقعهم لنقطة لا يجوز السلم فيه قال في المحيط فاما نسبة الخطة إلى محل التعيين ذلك  
المكان حتى لو كان ذكر النسبة لبيان الصفة لا لتعيين المكان كالحشم في بخارافاته ذكره لبيان الجواز



فلا يفسد السلم وان كان يتوهم انقطاع حصة ذلك للوضع وعلى هذا اذا السلم في صفة غنم يعنيها او  
البانما وسموها كما في طعام قرية يعينه وكذا اذا السلم في حصة حديث قبل حروشا او من حديث لا  
يدري يكون في تلك السنة الحصة ام لا وهو اليوم منقطع ولا بأس بالسلم في الصف وزنا ولا بأس  
بالسلم في المصك والجبن وزنا ولا يجوز السلم في الزمان والسفر حل وكذا في كل عدد من مقارب نفسه  
ما نقل عن من ما اختلف احاده في القيمة والتفق اجاسه كالبيض والسفر حل ونحوها لانك ترى يطبخا  
بدهم ويطبخا بدانو والتفق احاده في عدد من مقارب كالجوز والبيض عدد او نحوها ويرتفع الجمالة  
بذكر النوع والعذر لانك لا ترى بضية تشتري ويشتري الاخرى بفس ولا بأس بالسلم في الجوز كذا بعد  
يكون بكمال معروف والسلم في الجوز والبيض عدد يجوز ايضا والصغير والكبير سواء ويشترط بيان الصفة  
ظاهر الرواية ويضد الدجاج وسائر البضيا سواء اكل في شرح الشافي ولا يجوز السلم في اللحم عند ح  
بين موضعاً معلوماً وفي موضع العظم واثنان وعندهما يجوز السلم في اللحم اذ اثنان موضعاً معلوماً والمسألة  
والحيلة لجواز السلم في الاجماع بان يرفع الى القاضي حتى يقضى بصحة والاسهل ان يحكم جازاً حتى يحكم فيه  
وطريق آخر ان يجعل اللحم ثلثاً وصورته ببيتها في فصل ما يجوز بيعه وما لا يجوز ولما استقرض اللحم وزنا فال  
في المسئلة ان يجوز عند اصحابنا في شرح الجامع لكثير من معنى بالقيمة وهكذا في الفتاوى الصغرى وفي  
نوادير من رستم عن من ان اللحم مثلي وهكذا ذكر الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير وقال الشيخ الامام  
على الاسيحي ما ذكر في الجامع الكبير ان اللحم من وقت القيمة يحول على ما اذا انقطع عن ايدي الناس وفي  
شرح الطحاوي كل يوم من وقت القيمة حتى ذكره الامام الشافعي والخبر من وقت القيمة في اجازات الاصل في باب ما  
يسأجر جلايل في بيته والحمد من وقت القيمة في اجازات الاصل والذقيق مثلي باي في اجازات هذا  
الكتاب والسلم في الالية وشحم البطن وزنا جاز ولا يجوز في الرؤوس والكارع وحل الطير كل الشاة والسلم في  
السلم عدد لا يجوز ولما وزنا في الملح فيجوز في الطري في حيفه يجوز ولو اسلم في الحنطة وزنا ذكر من  
في الجرد عن اصحابنا انه لا يجوز وذكر الطحاوي عن اصحابنا ان يجوز وقوى الامام لا بأس خالي على  
رواية الحسن انه لا يجوز وفي فتاوى القاضي الامام وروى الطحاوي عن اصحابنا انه يجوز وعليه الفتوى  
للعامل الناس وفي المحيط في المسئلة في باب القرض عن من لا يجوز في الحنطة ان يقض وزنا فان اخذه فأكله  
قبل ان يملكه فالقول قول المستقرض انه كذا فكذا في السلم في الحنطة وقال كذا في السلم في الحنطة وقال كذا في السلم في الحنطة  
استقرض الجوز لا يجوز عند ح لا وزنا ولا عدد كالتسليم وعند ح س يجوز وزنا لا عدد كالتسليم وعند ح يجوز  
وزنا وعدد اليوم القرض في السلم في الجوز ان يجوز وزنا لا حاجة الناس اليه ولكن حطاً وقت القبض حتى

يتقبض المشتري الذي تم كيلا يصير سبباً لا بأس بالسلم فيه يعني اذا استخفى من الحنطة لا يقبض خبر الشافعي في الفتاوى  
الصغرى وفي الفتاوى القاضي الامام جاز في الدارهم الى الجوز لياخذ منه الجوز ينبغي له ان يقول كذا اخذ  
الجوز هذا ما قطعك عليه ولودفع الدارهم الى الجوز وقال اشتريت هذا الدارهم ما تدمن من الجوز وجعل  
ياخذ منه كل يوم خمسة امنا فالباع فاسد وما اكل فهو كره ولا ياكله بعقد فاسد ولو عطاء دراهم جعل  
ياخذ منه كل يوم خمسة امنا بدراهم ولم يقل في ابتداء اشتريت منك جاز وهو حلال وان كانت نيته وقت  
الدفع الشراء لان تجرد النية لا يفقد البيع وانما يفقد عند الاخذ وعند الاخذ البيع معلوم وتعلم  
ولا بأس بالسلم في الدين والاجرا ذابن الملبس والمكان وذكر عدد معلق قال بعضهم كان الايفاء  
تقد فوج وقال بعضهم المكان الذي يضرب فيه اللبن السلم اللبن وقت لا يجوز ولا بأس كيلا يهلكه الغرير  
اذا كانت معلقة واذا كان يعرف ولا خيفه ولو تلفه انسان يضمن مثله وقال البوس استحس في شري الماء بالقر  
لعدم التنازع وفي فتاوى القاضي الامام في السلم في الماء وزنا وبين الشارع جاز واذا جاز في الماء جاز  
في الجوز ايضا وفي الفتاوى الصغرى ذكر الطول والعرض شرط جواز السلم في المذروعات وهل يشترط ذكر الثور  
في الجوز ذكر الامام الشافعي في مسخته انه شرط وهكذا في التجرد استقرض القطر عدد اجاز في النوازل  
والسلم في القطر اجاز عدد ايضا وفي الما زنا جاز عدد اجوز واستقرضه جواز ايضا وفي الثوم والبصل وزنا  
جاز والسلم في البصير اللبن خبيه يجوز ايضا وكذا في الخبز لا وزنا في الدار الجواهر متفاوتة الا الصغير  
الوزن الذي يشتري للذوق ويجوز السلم في الجوز والنورة كيلا ومكانا فاما السلم في الثوب ان طلق ذكر  
الذراع فله ذراع وسط قاله والمعتبر عرفنا الذراع الخاقاني ولا خيفه السلم في الاواني المتخذة من الخزنج  
ويجوز في المسورة وزنا وفي الذي لا يتفاوت كالطابق والكا حل عدد وفي الاواني المتخذة من الخزنج  
نوعا يصير معلوما عند الناس يجوز قال هشام عن من لا خير ان يسلم غزلا في القطن وفي الفتاوى اذا اسلم قطر  
هرري في ثوب هروم جاز واذا اسلم شعرا في مسح شعرا كان المسح بحشم ينقص لا يبع شعرا يجوز وان كان  
يبيع لا يجوز **جسلا** في اختلاف من السلم مع المسلم اليه اذا شرط في الثوب الجيد فجاء ثوب اذ عي اخذ  
وانكر الطالب القاضي يرى من اهل تلك الصنعة وهذا الحوط والوحيد يكفي فان قالوا لا جبر على القول  
رب السلم والمسلم اليه اذا اختلفا في السلم يتحالفان استحسانا ويبدون بهمين المطلوب عند من ثم رجع قال  
سيد ربهين الطالب وهو قول من فان قامت له حجة ما بينة قضيه وان اقاما البينة قضى بنية رب السلم ونفى  
بسلم واحد عند من ويقال هو قول ح فاما المسئلة على وجوه اما ان كان رأس المال عينا او ديناً كل وجه على  
ثلاثة اوجه اتفاقا على رأس المال واختلفا في السلم فيه او على العلب واختلفا فيها فان كان رأس المال عينا واختلفا



في المسلم فيه لا غير فقال لما لهذا التوثيق كرحضة وقال الآخر نصف الكرا في الشعيار وفي الحظيرة الردية واما  
البينة قضى ببنية رد السلم بالاجماع وان اختلفا في رأس المال فقال أحدهما هذا التوثيق كرحضة وقال الآخر  
هذا العبد في كرا شعير واما البينة قضى بالسليم في كرا شعير على أصله وأبو يس يقول كل واحد منهما يذبح على عهد غير  
ما يذبحه الآخر وإن كان رأس المال دراهم أو دنانير أو تنقفا في رأس المال واختلفا في السلم فيه واما البينة فانه  
بنية رد السلم ويقضى بسلم واحد عند من خلافاً للمحمد وإن كان الاختلاف على قلب هذا يعني اختلفا في رأس المال  
واتقفا في السلم فعلى هذا الخلاف ولو اختلفا فيما قفلا أحدهما عشرة دراهم في كرا شعيرة وقال الآخر  
خمس عشرة في كرا واما البينة عند من ثبتت الزيادة فصا خمسة عشر كراين ولا يقضى بسلمين وعند من يقض  
بسلمين عقد بخمسة عشر كرا وعقد بعشرة في كراين ولو ادعى أحدهما أن رأس المال دراهم وادعى الآخر أنه دنانير  
لم يذكر هذا وينبغي أن يقضى بسلمين في التوثيق ولو اختلفا في مكان لا يفياء وفي الحجة والرداءة أو في الاجل  
ففي معرفة وفي الجمع الصغير **فصل آخر** رجل سلم في ثوب شرط الوسط فجاء بلجيد وقال خذ هذا وزد في درهم فخذ  
على وجهه أما كان كيلياً أو وزنياً أو ذراعياً ولا يخلو ما كان فيه فضل ونقصان وذلك في القدر أو في النصف  
أما إذا كان السلم في الكيل بالان سلم في عشرة اقفره فجاء بأحد عشر وقال خذ هذا وزد في درهم جاز لا تبيع فقيل  
بشروطه ولو جاء بتسعة اقفره وقال خذ هذا وارفع عليك درهم فقل جاز أيضاً لأنه قاله بالسلم وقاله  
السلم كاجارة في الكيل جازت في البعض ولو جاء بخطة اجود او ارحى واعطى درهمها او اخذ لا يجوز عند  
وم وقال أبو يس لا يجوز التوثيق ان جاء بازديديع وقال زد في درهم جاز ويكون بيع ذراع من ثوب يمكن  
تسليمه بخلافه مفرقاً وكذا إذا أتى بالزيادة من حيث الصفقة فانه يجوز عندهم وان جاء بالنقص فزده  
درهماً لا يجوز عند من لم يذبحه لا لأنه قاله فيما لا يعلم حصته لأن الذراع وصف وحصة مجزئة وكذا الجاء  
بالنقص من حيث الوصف ولو جاء بازديديع من حيث الصفقة جاز هذا إذا لم يبين كمال ذراع حصته أما يجوز إذا  
يجوز بل اختلف الكل في الأصل **فصل الثاني فيما يكون نفعاً فيما لا يكون** وفيه المقبوض على يوم الشراء  
وسايل التعاطي والاقالة وفيه جنس اتحاد المجلس واختلافه وفي لفظ البيع قال ابو في المشقة رجل قال  
لا خير بعدي هذا بالف درهم فان لم يجني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك فقبل ذلك ولم يأت  
المشتري بالثمن ولقيته الغد فقال المشتري قد بعثني عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته  
شراء الساعة لأن ذلك الشراء قد انتقص ولا يشبه هذا البيع الفاسد ولو قال بعديك بالف فان لم تأتني  
بالثمن المستوفى فلا بيع بيني وبينك فهذا فاسد وليس هذا كالحيار فان شرط إلى ثلاثة أيام فقال ان لم تأتني  
بالثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بيني وبينك جاز استحساناً ولو قال إلى ربع أيام لا يجوز فلو جاء به في الثلاثة فقال

خده فلا أريد تأخير فاني أخيره ولو قال ان أذيتك لي كذا كذا درهم من هذا الثوب فقد بعته منك فاذي  
الثلث المجلس يكون ذلك بيعاً صحيحاً استحساناً في السير الكبير وكذا لو قال في ختم جون بها من سد فاعطى  
في المجلس فهذا بيع صحيح استحساناً وعن س لو قال الآخر عدي هذا لك بالف ان عجبك فقال عجبني فهذا بيع  
ولو قال ان واقعتك لو ان ردت او ان هويت فقال ردتا وهويت فهذا كله بيع في الجواب في الاستدعاء لا يلزم  
وفي المشقة لو قال البائع للمشتري هو لك بالف هي لك بالفين وقال المشتري قبلت البيع الأول بالالف لا ولم  
يجز لان البائع قد رجح عن الكلام الاول فانقص وليس هكذا في الطلاق والعقاق وان قال قبلت البيعتين  
بثلاثة آلاف فتمثل قوله قبلت البيع الآخر بثلاثة آلاف البيع بالالفين ولا لعل الباقي زيادة ان شاء قبلها  
وان شاء ردها في المجلس في الفتاوى لو قال الآخر اشتريت منك هذا الثوب وهذه الدراهم وهذه البطيخة بعشرة  
ولم يقل دنانير ودرهم ان كان في بلد يبيع الناس بالدرهم والدنانير والفلوس فيعقد البيع في الدرهم بعشرة  
وفي الثوب بعشرة درهم وفي البطيخة بعشرة فلس وان كان في بلد لا يبيع الناس بهذه الجملة ينصرف ذلك الى ما يشاء  
الناس من ذلك التقدير وفي اول صلح الاصل الحجة الى بيان صحة بدل الصلح وبيع على نقد البلد وان اختلفت فعلى  
الاغلب ان اشترى لم يخرج حتى يتبع في الفتاوى رجل قال هذا الثوب بعشرين وقال المشتري اخذته بعشرة  
بالثوب فملك في دين فعلية قيمة ولو قال البائع بعد ذلك لا انقص من عشرين فذهبت فملك فعليه عشرون  
رجل قال غيره بعدي هذا بالف درهم فقال اذا اخذه لم يخرج ولو قال ان اخذته جاز وفي باب تنبيه المحب آخر الثوب  
ان كان الثوب بيد المشتري حيناً وبعشرة والبائع يقول عشرين فالبائع بعشرين واذا ذهب وان كان في البيع  
فدفعه اليه ولم يقل شيئاً فالبائع بعشرة وفي باب النون لو قال البائع بعدي بعشرة وقال الآخر اشتريت تسعة فبعضاً  
ومضى على ذلك كان بيعاً بتسعة لا يذبحه الى آخر ما كماله وفي المحط رجل قال الثوب بعشرين فقال المشتري لا  
اريد ثم رجح واخذ ثوب بعشرين ولو استباع ثوباً بتسعة فقال الآخر ضمنت فقال اصلح الثوب لا يبيع فذلك  
لأن قوله به درهمهم ليس بايجاب ليقم البيع به رجل قال الآخر بعدي هذا بالف درهم وقال البائع  
اشتريت منك بالف درهم فالبائع حازر فان قبل الزيادة في المجلس ثم البيع بالف درهم وان لم يقبل خالف ويجعل  
قال قبلت البيع بالف ورددت لك ألفاً أخرى فيصحبها النصف ولو قال المشتري اشتريت منك هذا العبد بالفين وقال  
البائع بعديك بالف جاز البيع بالف كانه قال بعديك بالفين وحطت عنك الف في مجمع التوزل رجل قال الآخر  
بعدي منك هذا العبد بعشرة درهم وهبت منك الفشرة وقال الآخر اشتريت لا يبيع البيع كالبائع بدون الثمن  
في التوزل الشراء حازر ولم يخرج الهبة وفي التجريد لوباعه وسكت عن الثمن ثبت الملك في النصف في القبض في قول  
ولو قال بعدي غير ثمن لم يملك البيع وان قبض لا يملك البيع فيقبض المعاوضة فاذ استسكن عن الثمن كان عرضة فيه



كانه قال بعت بالقيمة وكذا جميع الميسرة الفاسدة يكون مضيق بالقيمة بخلافه اذا قال بعت بغيره من لانه لا  
للمقتض مع التصريح بخلافه هذا في الايضاح **جس** في المجلس واتحاده واختلافه رجلان فمسيان قال احدهما  
لاخر بعت منك كذا بكذا وقال الاخر بعت ما مشى خطوه او خطوتين اشتريت صحه هكذا ذكر في مجموع النوازل  
قال الصدر الشريد في الفتاوى في هذه الرواية لا يصح ولو كان المشتري في صلوة الفريضة وفرغ وقيل جاز ولو كان  
في صلوة الطلوع فقال البايع بعتك كذا بكذا واذا كان في ركعة اخرى ثم قبل جاز ولو كان في ركعة ما وقس  
ثم قال قبلت جاز وكذا بقله واحدة لا يتبدل المجلس اما اذا اشتغل بالاكل تبدل المجلس ولو نام او نام احد  
ان كان مضطجعا في ركعة اما اذا نام جالس لم يكن خرقه في المنع وفي الفتاوى جاز قال الاخر بعت منك كذا  
بكذا فقام المشتري ثم قبل واما البايع ثم قبل المشتري وكان البايع خارج الدار والمشتري الدار فخرج وقال  
قبلت لا يصح قال في المحيط هذا هو المذكور عامة الكتب ذكر شيخ الاسلام خواجه زاده في الباب الثاني من شرح الجامع  
ان اذا باع وهو قاعد ثم قام البايع الا انه لم يذهب عن ذلك المكان حتى قبل المشتري صحه قوله ولو قال بعت من فلا  
الغايب فخره فلا في المجلس قال اشتريت يصح **ما يتصل بهذا** رجل قال لاخر بعت هذا العبد من فلان فبلغه الرسول  
او غير الرسول فقال اشتريت جاز ولو لم يقل بلغه فبلغه فقال المشتري اشتريت لا يصح ولو قال بعت فبلغه الرسول  
فبلغه رجل اخر جاز جاز قال الاخر بعت منك كذا بكذا فقال ذلك الرجل اخر قال اشتريت فقال ذلك الرجل اشترى  
ينظر ان قال ذلك الرجل بطريق الرسالة يصح ولو قال بطريق الوكالة لا يصح لا يباع منه وقيل الوكيل لا يكون  
مقبوله لانه اصل في البيع بخلاف الرسول لانه كالموسل وفي الخلع لوقالت المرأة لزوجها اشتريت نفسي منك بكذا  
فقال الزوج لاخر قبل بعت صحه سواء قال بطريق الرسالة او بطريق الوكالة رجلا كتب الى رجل بعت عبدك هذا انت  
فوصل الكتاب الى رجل العبد فكتب اليه رجل العبد بعتك عبدي هذا لم يكن بيعا وان كتب اليه اشتريت عبدك هذا  
فكتب اليه رجل العبد بعت منك عبدي هذا كان بيعا لوجود الركنين وفي فتاوى القاضى الامام ما يعقد البيع بالخطاب  
من الحاضر ويعقد بالكتاب الى الغايب ان كتب الى رجل غايب كتب بعت عبدي فلا نأمنك بكذا فبلغ الكتاب  
فقرأ فقال قبلت ثم البيع بينهما **جس** في الفاظ البيع وفي مجموع النوازل جاز قال الاخر ان الناس يشترون كرمك  
هذا بالف درهم فقال بعت منك بالف درهم وقال اشتريت ما صح ان لم يكن على طريق الخلل وان اختلفا في الخلل والحد  
فالقول قول من يدعى الخلل فان عطاء شي من الثمن لا يسمع دعوى الخلل وفي المنع في كتاب الدعوى جاز قال  
لاخر كنت بعت منك هذا العبد بالف درهم فقال الاخر لم اشتر منك فسكت البايع حتى قال المشتري المجلس بعد  
ما اقر باقداشترت منك بالف جاز وكذا في النكاح وكل شيء يكون الحق فيها جميعا اذا صح المنكر الى التصديق  
قبل ان يصدق الاخر على ان يزوجا في كل شيء يكون الحق فيه لوحده مثل الهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقرار

بعد انكاره وفي الفتاوى لو قال لاخر بعت هذا الثوب فقال بعت ثم قال المشتري لا اريد له ذلك وكذا لو قال  
المشتري حينئذ بعت فقال البايع بعت ثم قال المشتري لا اريد بتملكه لو قال المشتري اشتريت منك هذا الثوب قال  
البايع بعت ثم قال المشتري لا اريد له ذلك وعلى قايين ما ذكره شمس لا يمة الشريفة في قوله خريدي فيجوز ان  
ينعقد ولو قال الاخر خريدي ان خريلا من بكذا فقال البايع اشتريت ولم يقل بعت لا يتم البيع ونقل عن الامام الحسين  
انه يتم ولو قال بعتي بكذا فقال بعت ولم يقل هو اشتريت لا يتم والا فانه كالباع حتى لو قال لاخر بيع ابنه من  
فقال ادم لا يتم الا فانه ما لم يقل الا فانه قال به هكذا ذكره مطلقا ولكن هذا قولهم وسببنا تام وهذا هو هنا  
مسائل منها الا فانه وقد ذكرنا ومنها النكاح والخلع وقد ذكرنا في موضعها الخامسة الكفالة صورة فصول قال  
الاخر ان لعان على فلان كذا فاكفل له بنفسه فقال له قد فعلت فالطالب غايب فقدم ورضي جاز السادسة  
اذا قال المولى لعبد اشتر نفسك متى بالف درهم فقال العبد فعلت عتق بالف درهم وان لم يقل المولى قبل السابقة  
الهبة اذا قال الرجل الاخر هب هذا العبد فقال قد وهبت تمت الهبة وان لم يقل الاخر الثاني من علي الدين اذا  
قال صاحب الدين برئني عما لك على من الدين فقال قد برأتك تمت البراءة وان لم يقل الاخر الكل في الفتاوى  
وفي فرائد شمس السلام رجل قال الاخر برئني عنك دراهم اسبق عرضك درهم فقال الاخر انا فعلت ايضا صحه وفي  
لو قال الاخر بعت منك هذه الدار واخرجت منك هذه الارض فقال الاخر قبلت يكون جوابا لها وفي طلاق النوازل  
لو قال المشتري خريدي ولم يقل خريدي صحه وفي الاجناس بيعك بمنزلة قوله بعت في شرح الطحاوي لو قال الاخر بعت  
منك كذا بكذا فقال الاخر اخذت وقبلت ثم البيع ولو بدأ المشتري فقال اشتريت وقال البايع هو لك ثم البيع  
وفي هبة الجامع الصغير لو قال الاخر وهبتك هذا العبد بالف درهم وقال الاخر قبلت صحه البيع وفي كتاب المحتجب  
الجامع الصغير لو قال الاخر جعل لك عبدي هذا بالف درهم فقال الاخر قبلت كان ذلك بيعا وفي الفتاوى لو قال الاخر  
بعت عبدي هذا بثلثي كذا فقال المشتري قد فعلت صحه وان قال الاخر نعم لا وذكر بعد هذا في باب السنين قوله  
اشتريت عبدك هذا بالف درهم فقال الاخر نعم وقال هات الثمن صحه البيع وفي الفتاوى لو قال نعم لا يصح **الخامس**  
ما ذكرنا ولو قال الاخر اشتريت منك طعاما هذا بمائة درهم فصدقه باعني على هؤلاء المساكين ففعل ولم يتكلم  
جاز يعني فعل في المجلس انه وجد لاله القبول وان لم يفعل حتى يفرق لا يجوز وفي الفتاوى لو قال الاخر بعتك عبد  
هذا بالف درهم وقال الاخر هو خير لا يعق ولو قال هو خير عتق لا نه جواب عليه لف درهم هذا جواب العتق وذكر  
شيخ الاسلام والصدر الشريد في دعوى الجامع انه يعق في الوجه الاول ايضا وفي فرائد شمس لا يمة الشريفة  
لو قال الاخر بعتك هذا الثوب بعشرة فقطعه فيصا قبل ان يتفرقا ثبت الملك له وفي الفتاوى البيع لا يصح بلفظ الا  
بان قال قلت هذا العبد قال الاخر قبلت وقال ابو بكر الاسكافي يكون بيعا ولكن لا لا في اخذ وفي فتاوى الباقين



رجل قال لا خير في هذا الخطب قال بل قد اقلعت الحمارا يكون بعاما لم يسلم الخطب ينتقد الثمن في مجموع التوازل  
اذ جاء بشعير قد را معلوما وقال للطلاب بغير البلد قال ان كان شعير البلد معلوما وكان معلوما الا  
انما لا يعلم ان ذلك لا يكون بعاما رجل قال لا خير في هذا قال بعت بكذا وقال المشتري اشتريت ولم يسمع  
قول المشتري للمبايع ان ينقص هذا البيع لان النقص هنا امتناع الاتمام في الفتاوى وهذا على سماع كل واحد  
من العاقدين كماله الاخر شرط صحة البيع بالاجماع وفي النكاح المختار ان شرط ايضا وفي الخلع كذلك ايضا وفي مجموع  
التوازل لوسم اهل المجلس وهو يقول ما سمعت ليش اذ نذره ولا يصدق في القضاء وفي العيون رجل قال لا خير  
بعث هذا العبد بالف درهم وقال لا خير في هذا وقال للمبايع رجعت وخرج الكلامان منها معا يعني قولها اشتريت  
ورجعت لم يبيع البيع وهما ثمان في مسائل اختص على هذا **وما يتصل** المقبوض على سبب الشراء وفي الفتاوى رجل  
قبض ثوبا وقال له صاحبه اذهب به ان رضىته اشتريته فضا في يده لا يضمن شيئا ولو قال ان رضىته اخذته بعشرة  
صانعا رجل رفع قارورة من دكان الزجاجي فقال ارفعها خذ اراها او اريها عني فسقطت ان بين الثمن ضمن وان  
يبطل وان اخذ عني غير النظر ثم قال نظر الفضاغ لم يخرج به قوله نظر اليه عن الضمان وهو على اخذ عليه قول  
مرو وان اخذ بغيره ضمن الوجهين وفي شرح الطحاوي رجل اخذ من رجل ثلثة اثوابا احدها ثوبين والاخر  
بعشرين والاخر بعشرة على ان ياخذ منها اياها شاء بثمنه فضاغ الكل عده معا لانه ثلث ثوبين كل واحد منهما ولو ضاع  
واحد بعد واحد لانه ثمن الاول وهو الاخرين ثوبين في المشتري لو ان رجلا بعث رسولا الى ابنه ان يبعث الى ثوب  
كذا فبعث اليه ابنه مع رسوله ومع غيره فضاغ الثوب قبل ان يصل الى الامر وقصارا على ذلك لا ضمان على الرسول  
بعد ذلك ان كان الرسول الامر فالضمان على الامر وان كان رسولا بثلثة ثوبين على الامر حتى يصل اليه فاذا  
وصل اليه الثوب فهو ضمن الا ترى ان رجلا لو ارسل رسولا الى رجل فقال ابعث الى عشرة دراهم قرصا فبعثها  
مع رسوله فالامر ضامن لها ان اقر بان رسوله قد قبضها فان بعث بها مع غيره لا ضمان على الامر حتى يصل اليه وكذا  
لو كان له على رجل دين فبعث اليه رسولا ان يبعث الى الدين الذي عليك فان بعث اليه مع رسولا الامر فيكون  
الامر وفي فتاوى القاضي الامام رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح ارم الى دفع اليه فرفع من يده على  
اقدح فانكسر لا يضمن القايض المرفوع اليه لانه قبضه على سبب الشراء من غير بيان الثمن فلا يضمن وعليه ضمان الاقدح  
التي انكسرت بفعله رجل جاء الى خراج فقال دفع الى هذه القارورة فارها فقال الخراج ارفعها فرفعها فوقعت فانكسر  
لا يضمن المرفوع لانه فيها باذنه وان كان على سبب الشراء والتمس غير كونه المقبوض على سبب الشراء لا يكون مضمونا الا بعد  
بيان الثمن فاهل الرواية رجل اشترى خلا فظف في دنانير فظف قطرة دم من نفه في الدنانير يتجسس ولا ضمان عليه ان  
نظروا ذلك لخلل وان نظروا ان كان ضامنا اشترى فضاغا او شرا واخذ الكوز والقدر من الفتاوى فوقع من يده

فانكسر لا يضمن لانه عارضا كوز **وما يتصل بهذا** مسائل التعاطي وينعقد البيع بالتعاطي بدون الايجاب والقبول في  
رجله على آخر الف درهم فقال الذي عليه المال لذي له المال اعطيك بمالك دنانير فساوم به بالدنانير فلم يبيع بغير  
تجاء بالدنانير فرفعها اليه يريد به الذي كان ساوم عليه ثم فارق ولم يستأنف ببيعها جاز الساعه وكذا لو ساوم  
رجلا بشئ او بشراي منه ولم يكن معه وعاء ياخذ فيه ثم فارق فجاءه بالوعاء بعد ذلك واعطاه لانه لم يحن له  
فقد جاز وفي الفتاوى الضعيف لو قال الرجل لا خير في هذا العبد بالف درهم فقبض المشتري ولم يقل شيئا ينعقد  
البيع بينهما وكذا اذا قال كل هذا الطعام بدرهم فاكل كان بيعا رجل انتهى الى ورق بطيخ وقال لصاحبه بكم عشرة بطيخا  
من هذه البطايخ بغيره فقال بكذا فاشترى لهما ثم عمل بالمبايع عشرة بطيخات فقبلها المشتري ومضى على ذلك جاز  
استحسانا وان كانت البطايخ متفاوتة وكذا الزمان وفي فتاوى القاضي الامام ابي علي النخعي رجل من وسائد  
وسائد وجوه الطنافس وهي غير منسوجة بعد ولم يضر به جلا حتى سلا المخر فلوسنج الوسايد والوسائد  
وجوه الطنافس وسلم الى المشتري لا يصير هذا بيعا بالتعاطي وكذا في كل موضع يكون بعد بيع فاسدا وباطل والتعاطي  
باخذ الجانبين عند البعض منهم الشيخ الامام ابو الفضل الكرماني مع بيان الثمن بيع يعني تسليم البيع على وجه البيع  
التكليف وبدون بيان الثمن الخبر والبيع وفي ما سواها كالصائب وخوجه لا ونقل عن شمس المير الحلواني انه افق  
ان التعاطي باخذ الجانبين لا يكون بيعا وفي مجموع التوازل رجل اشترى وقرين ثمانية دراهم ثم قال للمبايع ايت  
بقر آخر والله في هذا الموضع فاني بقر آخر لقاء في ذلك الموضع له ان يطالب بثمانية دراهم وفي الفتاوى رجل جاء  
الى القصاب قال له كم تعطى من هذا اللحم بدرهم فقال سوين فقال له ان سوين فوري القصاب دفع الى الرجل  
اخذ الدرهم ولم يقل القصاب بعت ولا قال المشتري اشتريت وتفرقا على ذلك فهو بيع جائز وينعقد بذلك الوتر فلو  
وزن اللحم يوما فوجد انقص يرجع عليه بقدر النقص من الدرهم دون اللحم وفي المحيط والمخرج عن جاز اذا قال م  
كيف تباع اللحم فقال ثلاثة اطلال بدرهم فقال اخذت منك ثلثي ثم بدا اللحم ان يزدن فله ذلك فان وزن قبل المشتري  
فكل واحد منهما الرجوع وان قبضه المشتري اجمعه للمبايع في وعاء المشتري بامر تم البيع وعليه درهم وهذا دليل  
انقضاء البيع بالاعطاء من احد الجانبين بل قد تصالح اهلها على سعر الخبر واللحم فشاع ذلك على وجه لا يتفاوت فقدم  
رجل الخبز وقال اعطني خبزا بدرهم واحا فاعطاه قنطارا ببيع ولم يعلم المشتري ثم علم ان كان المشتري من أهل البلد  
له ان يرجع بخصة النقص من الثمن وان لم يكن من أهل هذه البلدة في الخبر يرجع وفي اللحم لا لان الاصطلاح والتسعة  
الخبر متعارف فيظهر حق الكل وفي اللحم من الغريب لا يظهر حق غير أهل البلدة رجل دفع درهما الى قصاب اخذ اللحم  
بعد الوزن هل يحل للمشتري ان يأكله قبل ان يزن ثانيا لا يخلو ما ان اشترى القصاب اللحم بطن الوزن ورجع شاة  
ان اشترى موازنة لا يحل للمشتري حتى يزن ثانيا لا يجوز بيعه قبل ان يزن ثانيا وان دفع القصاب ثلثه للمشتري يرد



الوزن ثانياً والسلف يسكون الموردين في البيت لهذا الحياطا واصله في شرح الجامع الصغير **جواب** في الاقالة في  
المنفعة رجل اشترى من آخر عبد وتقا بضا ثم قال للبائع اقله حتى اخرجك الثمن سنة فقال فعلت جازا لاقاله دون  
التأخير وكذا لو قال اقلني على ان تضع عنك خمسين فقال فعلت جازا لاقاله دون الخط ويذبح كل الثمن هذا قولهم قال  
ابوس جازا لاقاله على ما سأل من الاجل والنقصا واصلا هذا في الجامع الصغير وفي شرح المقدوري في الاقالة ثبت  
احدهما غير بر عن المأخوذ والآخر عن المستقبل كقول الرجل اقلني فيقول له صاحبه قلت وقال له هو كالبائع لا يصح لا في  
يقبضه على المأخوذ وفي الفتاوى واختار قولهم وفي الفتاوى لو قال المشتري تركت البيع وقال البائع رضىت واخرجت يكو  
اقاله ولو طلب البائع الاقالة من المشتري فقال المشتري هات الثمن فقبل البائع وهذا بمنزلة قوله اقلني وفي التجريد  
قبول الاقالة على المجلس كما يصح قبول الاقالة في مجلس الاقالة نصا بالقول صح قبول الاقالة بالفعل كما اذا قطعه قيصا  
فمقالة المشتري في شرح الطحاوي كما يصح الاقالة ان لو كان كل البائع او بعضه قائما ولا يشترط قيام الثمن وما  
ينع الرد في البيع الفاسد والرد بالعيب يمنع الاقالة ولو تبايعا عرضا بعرض وهلك احدهما او تقايلا لا صح الاقالة  
في سائر الفتاوى رجل اشترى ثوبا فقال البائع قد اقلتك البائع في هذا البيع في هذا الثوب فاقطعه قيصا ففعل قبل  
تفرقا ولم يتكلم صادرا لاقاله رجل باع من آخر كرا وسلة ليه فاكل المشتري زله سنة ثم تقايلا لا يصح وكذا اذا هلك  
الزيادة المنفصلة او المنفصلة او ستملكها الاجنبي في غايبه من سلام قوم في السفينة قد اشترى قوم من رجل  
معه في السفينة امتعة فحفظ الفرق ووقع الاتفاق على القاء بعض الامتعة عن السفينة حتى تحفظ السفينة وقال  
بائع الامتعة من طرح منك الماع الذي اشترى نتي وقد اقلت البائع فيه فطرحوا في مقابلة تحت الاقالة استحسانا وفي  
الفتاوى رجل اشترى حمارا وقبضه ثم لم يرض بالحمار فجاء به بعد ايام فلم يقبل البائع مع هذا استعماله با ما تم استع  
من القبول ورنه الثمن له ذلك ولو جاء المشتري الى البائع وقال انه قام على ثمن على فخر البائع عليه ما قبض من الثمن ولكن لم  
يقبض ما باع لا يتم الاقالة والشرط الاطلا من الجانبين **نوع** من رجل اشترى عيسا بعشرة دنانير ودفع اليه الدرهم  
عوضا عن الدنانير ثم تقايلا العقد وقد خصت الدرهم يرجع على البائع بما وقع عليه العقد وهو الدنانير ودفع  
كذا الورقة بالعيب كذا في الاجارة لو فسخت مرجع على الاجر بما وقع عليه العقد وهو دنانير ودفع ولو اشترى  
عبد بالف درهم وتقا بضا ثم كسدت الدرهم ثم تقايلا فانه يرد ذلك الدرهم كاسدة رجل اشترى صابونا  
رطباً ثم تقاسم البائع فيه وقد جف ونقص وزنه لا يجب على المشتري شيء وفي فتاوى الصغري رجل اشترى عسفا  
ثم جرد العقد ان كان بالثمن الاول لا يفسخ العقد وان كان بشئ آخر يفسخ ولو كان البيع الاول بشئ مؤجل والثاني  
بشئ حال او على القبل يفسخ وقوله بشئ آخر يعني الدرهم مع الدنانير وفي المتن في كتاب الدعوى كل صلح بعد صلح  
فالصلح باطل وكل صلح بعد صلح باطل والصلح باطل والآخر حق والاول باطل وان كان صلحا ثم

الشرا بعد ذلك لا يجب الشرا الآخر وبطل الصلح الاول قال القاضي الامام لا ساذ به قوله في المتن الصلح بعد الصلح  
باطل المراد الصلح الذي هو سقاط اما اذا كان الصلح على عرض ثم اصطلحا على عرض آخر فالدائم هو الجايز والفسخ الاول  
كالبائع رجل اشترى ثوبا باثني عشر درهما وخط عنه درهمين ثم جرد العقد بعشرة لا يفسخ العقد والخط يلحق  
العقد اما لا يلتحق به في حق الثمن حتى لو كان جلف لا يشتري هذا العين باثني عشر كسحت بهذا رجل اشترى عبدا  
فلم يقبضه حتى قال للبائع بعه وانك لنفسك هذا على رغبة وجهه الا وان اذ كانا ولو باع جازا وينفسخ البيع الاول  
والثاني لو قال بعد له وانك لا يصح والثالث لو قال بعد ولم يرد عليه الفتاوى وذكر باب المتون رجل اشترى عبدا  
من البائع قبل القبض لا يفسخ البيع ولو وهب البيع ولو قال للبائع قبل القبض عتقه فاعتقه جاز العتق عن البائع ونسخ  
البيع عنده وعند من العتق باطل وفي الفتاوى الصغري جاز ما عدا النكاح فسخ للعقد الرضى والمؤجل اذا  
باع شيئا بالكره فتمت ثم اقال لا يصح وسيأتي في فصل بيع الاب **الفصل الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز فيه**  
جنس الاشجار والاوراق ثم في الزرع والثمر ثم في الخطة والذوق ثم في المتقات وفي الفتاوى رجل اشترى من آخر  
ساحة او ارضا وذكر حردوها ولم يذكر ذرعها الاطولا ولا عرضا جاز البيع والمشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف  
الحدان يجوز ولم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يقع بينهما ما تجاحد وقدر فاجتمع البيع  
رجل قال لآخر بعك نصيب من هذه الدار بكذا ان علم المشتري نصيبه ولم يعلم البائع جاز بعد ان يقبل البائع انما  
قال المشتري وان لم يعلم المشتري عند حقه ولا يجوز علم البائع اولا ولو قبضها وباع صح كالبائع الفاسد في الاقالة  
وفي الفتاوى رجل قال لآخر انك في يدي ارضا خربة لا يساوي شيئا فبعها مني بستة دراهم وقال بعها ولم يقبل  
البائع وهي مساوي اكثر من ذلك جاز وفي فتاوى شمس السلام هو دار بين الاثنين باع احدهما نصفه نصف  
الى نصيبه اما العتين نصفا وقال بعك منك هذا النصف لا يجوز وفيه رجل مات وترك ثلثتين وستين و  
احدى للستين من الهبة الاخرى ان كان نصيبهما معلوما لهما يجوز وفي شرح الطحاوي ان بلغت نصيبهما من كل ثوب  
يجوز اما اذا عينت عينا او باعته لا يجوز في المحيط في نوادر مشر عن من رجلان بينهما دار فباع احدهما نصيب  
منها شاعرا والبيت معلوم قال ابو جاز لا يجوز لان شريكه يتضرر بذلك عند القسمة لو كان بين رجلين عشرة من الغنم  
او عشرة اواب هو ويتم ما يقسم باع احدهما نصف ثوب بعينه قال ابو جاز هذا جائز وفي الفتاوى سكة غير نافذة  
اجتمع اهلها فباعوا السكة لا يجوز وكذا لو قسموها وفي وقف الفتاوى رجل اشترى قرية ولم يستثنى المسجد  
المعتبر ففسد البيع هذا اذا كان المسجد معمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عن لا يفسد البيع ولو ختم الوقت  
مع الملك وباعها الجاني شمس لامة الحلو في انه لا يجوز للمسجد وقال كذا السلام على السعدى يجوز في الملك  
ثم مرجع شمس لامة الحلو في الاصل هذا في الاصل رجل اشترى عبدا من صفقة واحدة فاذا احدهما



خرق البيع فاسد سمي ثمن كل واحد منهما او لا عند خ وعندهما ان لم يستم فاسد وان سمي جاز في القن وكذا  
اذا بلغ ذنين من الخل فاذا اخرجها اخرج بيع بين يمينين فاذا اخرجها اربعة او مائة او مائة وتسعة وعشرون  
اذا قال بعتها فان جمع بين عبد وحر وقال بعت احدهما فقبل رجل صح في القن يصح كالتصديق بخلاف مسألة  
لانه جعل قول العقد في آخر شرط العقد وهذا شرط فاسد فيفسد وكذا في قوله اعتقت احدهما او قلت  
بخلاف قوله احد كاحد كذا خبر وهذا النشاء واذا باع عبده وعبد غيره بالف كل منهما بمائة ولم يحدد لك الغير  
في عبده واجمع انه لو اشترى عبدين فاستحق احدهما او جاريتهين فاذا احدهما ام ولد او مذبذب او مكاتب  
يفسد البيع في القن سواء سمي ثمن كل واحد منهما او لم يستم وفي التجريد لو اشترى مملوكا فباعه مع مملوك له  
قبل ان يقبضها اشترى جاز البيع في الذي عبده عند اصحابنا الثلاثة ولو اشترى مملوكا وفيه طريق العامة لا يفسد  
البيع والطريق في المنته الطريق اذا كان ليس بمجرب ولا يعرف فيه فسد البيع ولو اشترى مملوكا او بطريقها  
ثم استحق الطريق ان شاء المشتري ثم ما بقى من الذم وان شاء مسكه من الثمن وان كانت الطريق مختطبا بما فيه  
لم يذكر الطريق الحرد وان كان ميمنا منها الزمته الذم حصته ما لم يثن ولم يكن الخيار باع القرية وفيها مسجد  
واستحق المسجد في القرية هل يشترط ذكر الحرد في المسجد اختلف المشايخ وفيه واستثناء الحيض على هذا  
وفي القرية لا بد من ذكر الحرد والا اذا كانت ربة ولو باع ارضا في مزارع الغير ان كان البذر من المزارع لا يجوز  
البيع بدون جازته وان كان من ربة الارض ان كان البيع بعد القاء البذر في الارض فذلك وان كان قبل القاء  
البذر جاز من غير جازته وفي الكرم قبل ظهور الثمر يجوز وفي مزارعة التوازل ان باعها مع نصيبه من الزرع برضا  
المزارع والبذر من ربة الارض ولم ينبت لشيء للمزارع من الثمن وان كان البذر من المزارع ولم ينبت فللمزارع حصته  
البذر قيمة مبدورة في الارض وفي الكرم والنخل لم يخرج منه شيء فلا يشترط للعامل وان باع مع نصيبه من  
الزرع وقد ينبت او خرج ثم وازار المزارع البيع جاز ونصيب المزارع فيه قائم واذا لم ينبت الزرع ولم يخرج الثمر  
والبذر من عند ربة الارض لشيء للمزارع لا تملك شيئا وان باع في هذا كله بغير اذن المزارع ان كان بعد  
فذلك وبغير اذن المزارع ان يطل البيع **جس** في بيع الاشجار والاوراق وفي القن او رجل اشترى  
اشجارا ليقطعها على وجه الارض فلم يقطعها حتى جاء قايام الصيف فاراد ان يقطعها ان لم يكن بالارض واصو  
الشجر ضربين له ان يقطع ان كان فيه ضرر يدفع اليه القيمة يعني قيمة شجرة قائم قال الصدق الشهيد انه يدفع اليه  
قيمة شجر مقطوع ولو اشترى الشجر مطلقا له ان يقطع من الاصل ولو ادعى البائع انه كسر غصان اشجاره وقال للمشتري  
لم اقمه لكن لم يكن منه بد ينظر ان كان مما يمكن الاحتراز عنه ضمن نقصان وان لم يكن كذلك فيضمن جازا لغيره  
اشجارا في حقه لخطب فاتفقا على حال من اهل البصر ليعطوا الى الاشجار بعينها انما هم في اتفاقا على ان هذه الاشجار

خمس وعشرون وقرا من الخطب فاشترىها بثمن معلوم فلما قطعها كانت اكثر من المشتري ليس له ان يمنع ذلك عنه  
كالزيادة في الثوب رجل اشترى شجرة فقطعها ووجدها لا تصلح الا للخطب يرجع بنقصان العيب ان باعها  
البائع مقطوعة رجل اشترى شجرة بعروها وقد يثبت من عروها اشجارا فان كانت تلك الاشجار بحيث لو قطع  
الشجرة يثبتت مسعة شجرة جوز اصلها واحد ولها فرعان ان باع صاحبها احد الفرعين جاز ان يبيع موضع  
القطع ولا ضرر للقطع وان لم يبلغ وان قطعها لم يجر ولو اشترى اوراقا لوقت ان اشترى على ان ياخذ من سبعة  
تجوز ولو اشترىها مطلقا فلذلك اليوم جاز وان مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع بمضي الساعا  
لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عقوا وان اشترى على ان ياخذ شيئا فاشترى الجوز لا يزداد فتحطط المبيع بغير البيع  
وكذا لو اشترى بها على ان يتركها على الشجرة وكيلة ان اشترى الشجرة باصلها فاقبل الاوراق ثم يبيع الشجرة من  
البائع فلو هربت الاوراق فاراد الرجوع بالثمن ان اشترى بها مع اعصان وبين موضع القطع لا يرجع وهل  
للعامل من الاعصان واوراق الشجرة حصته ياتي في كتاب المزارعة وفي قاضي خان رجل اشترى رطلين من  
البقول وقاء او شيئا ينمو ساعة فساعة لا يجوز بيع الصق والوبر على ظهر الغنم لان تجرها من ساعته  
والقياس بيع قوي في الخلاف كذلك وانما جاز لمكان التعامل فيه ولا يثبت من اعلاه لامن اسفله وبيع لكثير  
جائز وان كان ينمو من اسفله لمكان التعامل واما فيما لا يعمل فيه وهو ينمو ساعة فساعة لا يجوز **جس**  
في الزرع والتمر وفي النخيل لو قال الرجل اخرج بعتك هذه البطيخة فهذا على البطيخ ان كان في البطيخة وكذا البقلة ولو  
قال بعتك هذا الكرم او هذا النخيل فهذا على الارض فان كانت منه غصنا او رافا كان ذلك ثمن الارض والنخل  
فهو عليها وان كان ثمن التمر فهو على التمر وفي القن او في البطيخة بين الشريكين باع احدهما نصيبه بدون الارض  
برضى شريكه لا يجوز ولو كان الواحد فباع قبل ان يخرج الحصة بهذا اللفظ ان خيارا راد او يوفى ختم مجوز  
البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحصة ثم يخرج من الحصة يخرج على ملكه وان كان البيع بشتر التمر  
لا يجوز البيع ولو اراد ان يترك في الارض ويكون له الولاية الشرعية وكيلة ان اشترى الخشيش واشجار البطيخ  
ببعض الثمن وليست اجر لارض بعض الثمن من صاحب الارض انما معلق وفي الجامع الصغير رجل باع حبشا في  
ارضه لا يجوز وفي القن او ان كان صاحب الارض هو الذي ابتدأ بنسقاها لاجل الخشيش فنبت بكلفة جاز البيع  
كذا ذكره في التوازل ولو باع الزرع ان لم يصرفه لا يجوز وان باع وهو على ان يقطع المشتري او يرسل دابته  
فاكل جاز وان باع على ان يتركه حتى يترك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول ولو اشترى رطلين من البقول فباعا  
زار على هذا هو المختار ولو كان الزرع مشتركا بين اثنين فباع احدهما نصيبه بغير اذن شريكه ان بلغ او ان حصا  
جاز ولا فلا ولو باع من شريكه جاز مطلقا وكذا لو باع نصيبه من الشجر على هذا والرواية لبيع نصف الزرع من شريكه



قبل الادراك في صلح الاصل للشيخ الامام الخسري ولو باع من غير شريك ولم يفسخ حتى ادرك الزرع جاز ولو كان  
كالوباع الجوز في الشقق ولم يفسخ حتى اخرج من البناء جاز ولو كان الارض والزرع مشتركا فباع نصف الارض  
مع نصف الزرع من شريكه واجتنب غير شريكه جاز وقام المشتري مقام البائع في شفيع شيخ الاسلام  
بيع نصف الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار بان يزرع في ملك نفسه اما  
اذا كان متقدما في الزراعة كالغاصب يبيع النصف وكذا اذا باع نصف البناء بدون الارض ولو كان  
الكل له فباع الارض مع نصف الزرع لا يجوز في الفتاوى الصغرى ولو باع نصف الزرع بدون الارض  
ان باع العامل من حيا الارض جاز وعلى العكس لا يجوز وما بقى من الاعمال من السع وغيره ينبغي ان يسقط من  
الزرع ما دامت مدة الزراعة باقية اما اذا باع الدهقان من غير العامل في موضع يجوز ينبغي ان يسقط من  
الزرع ما كان من عمل الزراعة وفي التجريد قال في بناء بين حليين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من  
البناء من غير شريكه لم يجز شراء الثمار على رؤس الاشجار بصفة لا يجوز ونصف آخر بعد الادراك يجوز وما  
قبل الادراك ان لم يتورث لكن لم يصلح للكل وعلف الدولب اختلف المشايخ في قول الشيخ الامام شمس لمة الخسري  
وبني الاسلام خواهر زارة لا يجوز بيعه لانه ليس بشفيع وفي شرح القدر في شرح الطحاوي والايضاح في شرح  
بعد الجوز والظهور جاز اذا لم يشترط الترك وان لم يبدو صلاحها ولم يكن متغابا هو الصحيح والاحكام حتى  
يجوز عند الكل ان يبيع مع الشجر وفي التجريد بيع جميع الثمرة والزرع اذا كانت موجودة جاز وان كان قبل  
بدو صلاح اذ لم يشترط الترك وفسد بدو صلاح يكون مستغابا ولو شرط في العقد تركها فالعقد فاسد  
ولو تهاهى عليها فاشترى بشرط الترك فالبيع فاسد عند ما قال بجواز استحسانا ولو اشترى مطلقا وتركه فان لم  
يتناه عن بيعه والترك باذن البائع جاز وطالب الفضل وان كان بخلافه تصدق بما زاد من ذاته وان تهاهى عليها  
لم يصدق بشئ ولو اخرج الشجرة في هذه الترك ثمة اخرى في البائع فان حل له البائع جاز فان اخلط  
بالجوز حتى لا يعرف ان كان قبل التحلية فسد البيع وان كان بعد التحلية فما اشترى فيه والقول قول المشتري  
في قدره لك ولو اشترى ثمة بدو صلاح بعضها وصلاح الباقي بمقاربه شرط الترك جاز عندكم وان كان  
يتأخر ادراك البعض تأخير كثير اذ البيع جاز فيما ادرك ولم يحز الباقي واما البيعة والباذخان جاز في بيع مظهر  
دون ما لم يظهر ولو باع الاصل بما فيه من الثمر جاز الكل في التجريد وفي نسخة الشيخ الاسلام الخسري اذا اشترى  
ثمار الكرم والمبطخة وقد خرج بعضها دون البعض قال الكرخي لا يجوز وهو ظاهر المذهب قال الشيخ الامام  
الحليل ابو بكر محمد بن الفضل وجد الرواية عن في الرجل اشترى الورج جملة انه يجوز والورج لا يخرج  
وجملة الاشجار ان يكون الخارج اكثر من الباقي في ثمنه الحلو في الامام شمس لمة الخسري عيل الى قول

الكرخي ولو اشترى الجوز لا يشترط لغيره عليه ان لا يزرع الجوز ومع هذا الوساخ ترك الثمار عليها لا يجب الا تطيب  
الزيادة للمشتري ولو اشترى القليل واستأجر الارض لغيره القليل حتى يدرك للزرع جاز ولا يطيب  
الزيادة ويجوز المثل لان اجارة الارض متعارف ولو بين المدة تقع بخلاف استيجار الشجر لانه غير متعارف فلا يجوز  
ان بين المدة فيجوز الاذن فيها فليطيب ويجوز المثل وفي اجارة الثمن لا ينبغي ان يقول المشتري للبائع بعد ما دفع  
الثمن اخذت منك هذا الشجر معاملة على ان ذلك جزء من الفجر وفي الفجر والجزء او اتم باع نصف  
الثمار مشاعا قبل النضج وبدو صلاح من شريكه جاز ومن غير شريكه لا يجوز قال في هذا ابو الفرج نصف  
الزرع من شريكه وفتي من الاسلام على السعد في انه لا يجوز من شريكه ومن غير شريكه وهو ينسب له ببيع نصف  
الزرع ولو باع نصف ترك الكرم والعنب قد اخرج لا يجوز بيع ذلك ان لم يتلفظ بعبارته العنب صار عينا نقلت جاز  
اما اذا كان ذكر بعبارته العنب لا يتلفظ جاز رجل اشترى العنب كل ورق وكذا والورق عندهم معروفا ان كان العنب من جنس  
ان يجوز في ورق واحد عذج في بيع العنب كل فين يدرهم وان كان العنب اجناسا مختلفة لا يجوز البيع اطلاقا  
ايح كالباع قطع الغنم وعند ما يجوز اذا كان جنسا واحدا في كل العنب كل ورق وقال وكذا اذا كان الجنس مختلفا  
او في الصدق الشديد في الفتاوى والفقهاء بوليت جعل الجوز بالجوز فيما اذا كان العنب من جنس واحد متقاربا  
ان كان من اجناس مختلفة قال الفقيه والقوي على قولها تيسيرا للاعلى المسلمين سئل القاضي الامام عن اشترى ترك  
الكرم والمبطخة صفقة واحدة يبيع برباع وبرزمين وخيار زار وذكر في احد ما على انه كذا وقرحت حتى فسد  
البيع فيه هل يفسد في الاخر فتى نعم لان الصفقة واحدة **جنس آخر** في الحطة والذيق اذ في ما يكون مال الذوق  
لصفصاع حتى لو باع من اثنان الحطة بين ونصف من جوز ربيع الحقة بالحقتين بيع الحطة بالحطة ووزن لا يجوز  
الا رواية شاذة عن س وان كانتا ثلثان وزنا وكذا بيع الذيق بالذيق وزنا لا يجوز لانه كيلي وكذا بيع الحقة  
بالحطة مجازة لا يجوز فلو كان بعد ذلك وكانا متساويين لا يجوز عندنا اذ العنب في الجوز العلم بالمساواة وقد  
العقد كذا ذكره الشيخ الامام شمس لمة الخسري وفي فتاوى اهل سمرقند وان كانا ثلثان وزنا لا يجوز وان علم  
انما يتماثلان كذا لا يجوز ولو باع الدرهم بالدرهم كذا لا يجوز وان تساوى في الكيل والوزن وبيع الحطة بالدرهم  
وزنا لا يجوز بيع الفضة بالفضة الكفة بالكفة لا يجوز وان لم يعلم مقدار كل واحد منها الكل في الفتاوى الصغرى لعل  
بلدة اعتادوا بيع الكيل مولد او بيع الوزن كالميلة فانه لا يسلط التقدير في الاشياء الستة بتعارفهم وتساويهم  
وفي الفتاوى الصغرى لو باع صبرة حطة حلة لا يجوز ولو باع ما يترى منها لا يجوز ايضا قال القاضي الامام لا يجوز  
اصلا فما سأل على الروايتين وقد ذكرنا في فصل السلم ان الحطة كيلي او وزن وفي المنسحق رجل اشترى من آخر حطة  
والحطة غير معينة وغير مثابة لكونه ملكه قد باع والطعام بالسود ان كان يباع اشترى في ذلك لا خيار له وان



المعلم فيه الخيار فذكر الخيار يدل على الجوز ولو كان له بعض الخطه في السواد والبعض المصرا لجوز ولو كان كل في المصرا  
لكن في موضعين يجوز من غير إشارة هو الاصح ولو كان الثمن دينا على بيع الخطه فاشترى الخطه به كالنقد ولو لم يكن  
في ملكه وقت البيع شيء فلا يسلك له في بيع المردوم خطه ولم يكن قد تبايع لكن اشترى بعد البيع وسلم الى المشتري  
لا يجوز اما اذا لم يكن في ملكه وقت البيع شيء فلا يسلك له في بيع المردوم لا بطريق التسليم وكذا اذا كان في ملكه بعض  
لا يجوز البيع اصلا لانه جمع بين الموجب والمردوم وهذا في الفتاوى قال اصله في الجامع الصغير اشترى بضعاً واحداً  
البعض فاسد لا يجوز لانه جمع بين الموجب والمردوم كذا هذا وبشبهه لو اشترى جراباً هروتي على ان فيه عشرين  
ثم كل واحد منهما فوجدها تسعة عشر حبة البيع وان كان هنا جمع بين المردوم والموجب ظاهر لان هذا البيع جمع  
حقيق بل هذا غلط منه اهله في الفتاوى وفيه لو باع عبد الله ولم يصف اليه ولم يشتره اليه ان كان له عبد واحد يجوز  
وان كان لها عبدان واكثر لا يجوز وفي العبد الواحد اما يجوز اذا اضاف الى نفسه وقال بعث عبدك منك اما لو قال  
بعث الما واسمه لا يجوز ولو قال بعث الحارثية التي اشترتها من فلان والحارثية التي في هذا البيت يجوز وبيع  
وما لا يكون متفاداً كخطه ونحوها يجوز البيع بدون الإشارة والاصح انهما ان كان في ملكه وفي فتاوى قاضي  
خان رجل قال لغيري بعتك قفيزاً من الخطه التي في هذا الكدر ثم اعطاه خطه من موضع آخر لا يجوز لان ما سوي  
التقوى يعين بالتعيين رجل على آخر كذا خطه فباعها منه واخذ بالثمن خطا بالفا رسته كذا رايها كذا لا يجوز  
البيع لانه بيع الدين بالدين والمجمل ان يبيع الخطه بثوب ويقبض الثوب ثم يبيع منه بدهم وسلم الثوب اليه  
في صلح الفتاوى رجل باع الخطه في سبيلها يجوز وعلى البايع تخليصها بالدوس والذرية وكذا لو باع خطه مكافئة  
وله خطه في سبيلها جاز وبيع الخطه في سبيلها با خطه على الارض لا يجوز ولو اشترى ثوبين من الخطه لا يجوز ولو  
اشترى الثوبين بعد الدوس قبل الذرية جاز في الفتاوى وفي الاصل يجوز بيع الدقيق بالدقيق كذا عندنا وقال الفضل  
اما يجوز اذا كانا مكسوسين واستقرض جاز بالاجماع وفي بيع الدقيق بالدقيق سواء كان احدهما احسن وادق  
وكذا بيع النخالة بالنخالة واما بيع الدقيق بالدقيق فلا يجوز لان الدقيق كلي وهذا لا يجوز بيع الخطه بالدقيق  
وزنا ولو كان وزناً جاز قال وهذا كخطه وفيه رايان وبيع بالدقيق الخطه والسوق لا يجوز اصلاً لا متفاداً  
ولا متفاداً لان الجانسة بينهما ثابتة فلا يجوز الا عند المساوات فانه لا يمكن في الفتاوى باب البيوع الفاسدة و  
الاصل بهذا العبارة بيع الخطه بدينها او سويقها لا يجوز عندنا وبيع الدقيق بالدقيق لا يجوز الا متفاداً وبيع النخالة  
بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عندنا بان كانت النخالة خالصة اكثر من النخالة التي في الدقيق وعندنا لا يجوز الا اذا تساوى  
كيلا وبيع الخطه بالجنز والجنز بالخطه وبالدقيق بغير متساوياً ومتفاداً كذا هذا اذا كانا نقدين فان كان احدهما  
والآخر نسيئة ينظر ان كان النقد هو الجنز والخطه او الدقيق نسيئة يجوز وعلى العكس لا يجوز عندنا كما في التسليم في الجنز بيع

الخطه بالشعيرة يجوز متفاداً وان كان في الشعيرة الخطه لا يضار اذا كان مثلاً يكون بالشعيرة الكل في الفتاوى وبيع  
المقلية بغير المقلية لا يجوز وبالمقلية يجوز اذا تساوى اكيلا وبيع الخطه المبسولة بغير المبسولة جاز عندنا وعندنا  
يجوز وكذا بيع الخطه المبسولة بالمبسولة قال شمس لا يمتنع الخلو في الرواية مخففة عن ان يبيع الخطه باليابسة  
انما لا يجوز اذا استفتى اما اذا ابلت من ساعها يجوز بيعها باليابسة اذا تساوى اكيلا وبيع الخطه بالسوق لا يجوز  
وبيع الدقيق بالسوق لا يجوز لا متفاداً ولا متساوياً وعندنا يجوز تساوياً او متفاداً بعد ان يكون  
يداً بيد ولو باع كره خطه وكسر شعيرة بكري خطه وبكري شعيرة عند صاحبها ثلثة بخلافه اذا باع ثوباً وعشرة  
شوب عشرة دراهم حيث لا يصف الداهم الى الثوب كما يصف الداهم الى الداهم حتى تشتري الثوب بواحدة وفي ثلثة  
الاكراص في الجنس خلاف الجنس والفرق في مسألة الاكراص في الجنس خلاف الجنس يصحح التصريح العقد  
صحيح الحال والحاجة اليه لا يقيته الى الصحة بيع الخطه بالخطه بجازة لا يجوز وكذا كل ما يكال او يوزن فظهر  
التساوي في المجلس كونه بعد الاقرار من المجلس لا يجوز عندنا ثلثة التقاض في بيع الطعام بالطعام ليس بشرط  
الذهب والفضة الكل في الاصل وفي الفتاوى رجل اشترى قطناً بوزن معلوم بثمن معلوم خطه من الترخصة الورام  
وفي فتاوى قاضي خان رجل باع قطناً واراد المشتري ان يذهب منه الورام ولا يعطى للورام ثمنا قال انما لا يبيعه هذا ما  
هو رسم البلد في مثله فان كان رسمه للقطن ورسمه للقطن على المشتري من الثمن بقدر ذلك **وما يشترط** وفي التور  
رجل دفع الى خيار درهم وقال اشترى منك ماية من من الجنز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة اماناء البيوع سدوا  
اكل مكرهه ولو اعطاه درهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة اماناء من الجنز ولم يقل في الاخذ اشترى منك جنز  
وهو خلاف وان كانت نيته وقت دفع الثمن فلا عبرة لملك النية لا ترى انه لا يشتري عبد العتقة ولم يتلفظ بجاز  
ولا يجعل النية كالشرط في البيع كذا هذا قال الفقيه وبأخذ وان دفع الخطه الى الخيار واخذ الجنز متفاداً كما  
هو المعتاد بين الناس فطريقه ان يبيع خاتمه او سكين مثلاً من خيار بقدر ما وقع الاتفاق بينهما من الجنز ويجعل الجنز  
ثمناً ويصف الجنز بصفة معلومة حتى يصير ثباً في ذمة الخيار ويسلم الخاتمة اليه ثم يشتري الخاتمة الذي باع منه الخطه  
التي يريد دفعها اليه وتأخذ الخاتمة ويدفع الخطه اليه فيلزمه من شمس السلام محمود الاوز جدي ولو اشترى الجنز  
من الخيار بالدراهم قد ماية من من الجنز الموجود في كانه ولم يزد ولم يعينه قال الشيخ لانه لم يزد من الخاتمة  
ينبغي ان لا يجوز لانه متفاد **وما يشترط في هذا الجنس من المتفرقات** وفي فتاوى قاضي خان رجل اشترى بكرة  
من بعض السند لا يجوز لانه اشترى الا على كذا البائع فان نقله الى بلد كان عليه ان يصدق على الفقير وفي نسخة الشيخ  
شمس لا يمتنع السرخسي والحديد والراس والقصير والشبه والهرمي مع المروي جنسان مختلفان وكذا الخلد  
من الكنان مع المتخذ من القطن وكذا الذئبة مع الوذاري جنسان مختلفان وفي التجويد انما الخلد جنس واحد



وان اختلفت انواعها وكذا ثمة كل نوع من الشجر جنس واحد كالعنب والكمثرى حتى لم يجز بيع نوع من العنب بنوع آخر  
متفاضلا وكذا التفاح والكمثرى ويجوز بيع التفاح بالكمثرى متفاضلا والخل والعصير جنسان مختلفان وفي  
القناري والمقر والجوز ليس جنس واحد ولا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وكذا الابل بعربها وبجانيها والغنم بعنقها  
ومعها جنس واحد ويجوز بيع لحم البقر لحم الغنم متفاضلا ويجوز بيع لحم الشاة بالشاة بخير مطلقا لا بطريق الاعبا  
عند حرس وفي الاصل وجعوا ان بيع الزيت بالزيتون ودهن السمسم لا يجوز لا بطريق الاعبا ولا يجوز بيع غر القطر  
بالقطن متساويا ولا بابل السك واحد بالثاني لا يوزن وان كان جنس يوزن فلا يخير في يوزن منه الا مثلا مثل  
عن سم ولا خرف في الجوز باللبن لا يابس السمسم الجوز وعن سم ان يجوز بيع لحم الطير بل الطير متفاضلا لا تليق  
في التجرد وفي القناري رجل اشترى لحما وذهب ليحكي القناري فباطل في البيع ان يفسد فباع من خلع لمشتري  
ان يشتري اذا علم بالقصد فبعد ذلك ان باع بالزيادة تصدق بها وان باع بالنقص فهو موضوع وهذا المستحار  
الحسن بن زياد قال واصل هذا في الجامع الصغير رجل اشترى عبدا وعاقد قبل ايقاف الثمن الى آخره في هذا كذا  
قريب من ماء الفرات جازا مستحسنا اذا كانت القيمة معتقة وفي المحيط بيع الماء في الحياض والابار لا يجوز الا اذا  
في وعاءه رجل باع بحجر وفي الحجر تكو فيه والحجارة لا يجوز سواء سلم ولا ثم باع او باع او لا ثم سلم في يومين وان  
سلم بعد ما مضى اليوم الثالث انقضى البيع فان سلم قبل مضي الثلاثة له الخيار اذا ارادها حين سلم اليه وان اهل بعد  
ما سلم اليه لم يكن له الخيار لان في الفصل الاول للنقص اليسير وفي الثاني فاحش هذا اذا وقع التسليم من المشتري  
لتمام ثلاثة ايام فان وقع التسليم قبل ذلك ينبغي ان يبقى خيار الرؤية الى ثلاثة ايام من وقت العقد واستقر الخ  
ونفاصح فان استقر الصفه وسلم في الشتاء خرج عن العهدة ويجوز من وقت القيمة في فوائد الشيخ الامام الا  
بيع الطير الذي يؤكل ان كان يتبع به غير الاكل يجوز وان لم يتبع به غير الاكل قال محمد بن قاتل لا يبيعه ولا يبيع  
الا منفعة الاكل وهو صغير يقبل بيع الصوق على ظهر الغنم لا يجوز وبيع قوائم الخراف لا يجوز بيع الكلاب فرائد شتى  
الكلوي قال لا يجوز وفي القناري الصغير ان يجوز ان اشترى العلق الذي يقال بالفارسية مرغ لا يجوز هو المختار ولو كان  
انسانا ليس عليه العلق جاز بالاتفاق وبيع القرع جاز وكذا جميع الخوات سوى الخنزير وهو المختار لا يبيعه بجلدها  
وفي بيع دود القرع قوله انه يجوز واما بيع دود القرع فجاز عندنا وعليه الفتوى ولو اشترى السباع كان ولو  
اشترى لحم السباع لا يجوز يعني اذا كانت ميتة وبيع الفيل جاز وفي المحيط بيع السمك في الماء لا يجوز فرع وقال القنفر  
في الخطبة من غير احتسابه وضع دخول الماء حتى لا يملكه الخرج وقال بعضهم يجوز رجل قال لا يبيعه جميع  
وهذه القرية من الدقيق والبر والسياف من اخص سائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت للبعد القصد  
الخامسة الجوز وكل على وجهين اما ان علم المشتري في هذه المواضع او لم يعلم ان علم جاز في الكل وان لم يعلم في القرية

والدار لا يجوز وفي القناري جاز رجل دخل الدار واخذوا ثوبا من داره وذهبوا به وجعل المالك يشتريه  
فان استعان برجل ليسترده فقال ذلك الرجل معه من قباعة فجاء الرجل وحلف ان هذا ثوبه لا يبيعه ولا يبيع  
لان بيع المفضو اذا كان الغاصب مقرر وله بنية جاز وفي بيع الجامع بيع المفضو عن الغاصب من غيره يجوز  
وكذا الواجب ولم يذكر هذا التفصيل المسائل في القناري **الفصل الرابع في البيع الفاسد والحكم**  
وفي نظم الزند يستعمل البيع الذي لا يجوز انواع ثلاثة باطل وموقوف وفاسد الباطل لا يجوز كمال وله صور  
منها بيع الدم والخنزير للسلم وبيع المدبر والابو والسمن اللبن والدهن في السمسم والدقيق في الخطة  
والكناس قبل النجس وبيع الولد في البطن وبيع المنقول قبل القبض واما الموقوف فخمسة عشر منها بيع مال الغير  
وبيع العبد المحجور والصبي المحجور وقصره فانه توقف على اجازة مولاه وابيه او وصيه ومنها اذا باع ماله من فاسد  
غيره شيد توقف على اجازة القاضي وبيع الرهون والمستاجر والدي في مزاجه الغير توقف على اجازة المولى  
والمستاجر والمزارع ولو تفاخرا الاجارة لزم ان يسلم الى المشتري وكذا الوقف الذي حتى لو تفاخرا  
البيع لا ينفذ البيع التا لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبل القبض المنقول  
لا وفي العقار على الخلاف المعروف ببيع الرد عند حرج ومنها اذا باع شيئا بقره والبايع يعلم والمشتري لا يعلم  
توقف ان علم المشتري في مجلس البيع نفذ وان تفرقا قبل العلم بطل وكذا الوبايع بما باع فلاك والبايع يعلم والمشتري لا يعلم  
المشتري لا يعلم ان علم المشتري المجلس صح والباطل وفي شرح الشافعي لو باع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ  
به فلا ان لا يجوز وفي نسخة الامام الشافعي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم المشتري في المجلس فصح  
روايتان وفي شرح الشافعي لو باع بمثل ما باع به فلا ان كان شيئا لا تفاوضا في اللحم والخبز قبل جوزه وفيه ايضا  
للمشتري عدل بطريقه او حكمه لم يجر له الجاهل ولو قال المشتري بحكم خريش خريش فهو كالحيار وهو غير  
يفسد العقد والربع عشر والخامس عشر خيار المجلس واما بيع المفضو فقد ذكرتم انه موقوف ان اقر به  
الغاصب ببيع وان جحد والمفضو منه بنية فكذلك وان لم تكن ولم يسلمه حتى هلك ينفق البيع ثم في بيع  
الموقوف اذا اخذ الثمن او طلبه يكون اجازة ولو قال احسنت او وقفت او هببت لم يكن اجازة ولو قال لا يجوز  
رد البيع بخلاف المستاجر اذا قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجاز في نوادر هشام لو قال اجرت باع بانه  
درهم يجوز ان باع باكر ولو باع اقل لا يجوز ولو باع بالف دينار لا يجوز وانما ينظر الى النوع الذي وصفه ولو  
غصب عبد او باعه ثم بقا العبد يد للمشتري ثم اجاز المالك جاز عندنا خلافا للمحمد تسليم المبيع اجازة  
وفي النكاح تسليم المهر اجازة دون بعث الهدية وتسليم النفس من المرأة اجازة وفي القناري لو باع ثوبا بغير  
فضغه المشتري فاجاز ثوبا للثوب ببيع جاز ولو قطعه وخاطه ثم اجاز البيع لا يحد لا نه صار شيئا اخر ولما



يقبل بيع الموقوف الاجارة اذا كان للبايع والمشتري والمبيع قائما ولو كان الثمن عوضا يشترط قيام الاجارة  
ثلاثة ما ذكرنا والبايع قيام العرض وفي النكاح لا يشترط قيام صاحب المتاع خمسة الزوج وفي قسمة الاصل قبل  
قسمة الجوز بطريق الاستئجار قال يشترط قيام صاحب المتاع حتى لو باع متاع غيره فادى صاحب المتاع قبل الجوز  
البيع فاجاز وارثه لا يجوز فصار مع صاحب المتاع خمسة واما البيع الفاسد قال في التجريد ما يفسد البيع فانواع منها  
جهالة البيع اذا كان يتعذر معها التسليم وان لم يتعذر لم يفسد كجهالة كل القصة بان باع صبرة معينة ولم يعرف  
قدر كيلها او باع اثوابا معينة ولم يعرف عددها وفي فتاوى القاضي الامام له لو جعل الجوز والخزير ثوبا لم يتقوم كما  
فاسد الوبايح والخزير كان باطلا باع ما من سلم وسلم رجل سلم خمر بعينه او خنزير بعينه في حنطة وقطن  
بعد حلول الاجل ملك ملكا فاسدا لانه اشترى الحنطة بالخمر والخنزير بملك المبيع وعليه مثلها ان هلك ثوبه كالحكم  
في البيع الفاسد ومنها صفقة في صفقة نحو ان يقول ابيعك هذا على ان تبغينه هذا ومنها ان يشترط شرطاً قال ذلك  
المسائل فصل على حدة ياتي ان شاء الله وفي الاصل في آخر باب العيوب شرع ما باع باقلا ما باع من الذي اشتره او من  
وارثه قبل نقد الثمن لنفسه او لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يرد ولم ينتقص بعينه الثمن لما من حبس الثمن الاول  
او كان هو باع بالفنسة سنة ثم اشتره لسنة سنتين فاسد عندنا ولو باع بالدرهم فاشترى بالدينار لم يفسد  
فاذا انتقل الملك من الاخر يبيع او هبة فاشتره من ذلك الرجل باقلا جاز ولو اشتره باكثر من الثمن الاول قبل نقد  
الثمن او بعد جاز ولو رخص السعر فانتقص من حيث السعر فاشتره باقلا ما باع لم يفسد ولا عبرة للسعر لو كان وكذا  
بالبيع فاشتره لنفسه لم يفسد ولو اشتره عبداً وعليه دين ولا او مكاتبه باقلا لم يفسد ولو اشتره والده او زوجته حجج  
من لا يقبل شهادته لم يفسد وهذا عندنا خلافاً لها ولو اشترى هذا البيع مع عيني آخر ثم حصة اقل من الثمن الذي  
باعه لم يفسد الشراء فيما يباع ويجوز في الاخر ولو باعته ثم وكل آخر حتى يشتري شيئاً له باقلا جاز عندنا وفي الاصل انما  
رجل اشترى شيئاً لا يجوز له ان يبيعه ولا ان يولييه احد الا ان يشترط فيه حداً قبل القبض وهذا في المنقول وفي العقار  
كذلك عندنا وعندنا يجوز وفي التجريد كل عوض ملك يعقد فسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض لم يفسد في  
قبل القبض كالمبيع والاجرة اذا كانت عيناً او شرط تجميعها او بدل الصلح اذا كان معيناً والنصف في المهر وبذل الخلع وبذل  
الصلح عند المهر قبل القبض جاز في الاصل في باب البيوع الفاسدة وسط الباب في الفتاوى لو اشترى شيئاً فلم يقبض  
ففسخ بها البيع ديناً لا يجوز يعني في المنقول ولو تصدق بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو مفعول المشتري كالاجرة  
وبذل الصلح عن دعوى العين لا يجوز عندنا وعندنا يجوز ولو وهبه من رجل وامرأة فقبضت جاز وفي العقار والمنقول  
بخلاف البيع وكذا لو وهبه من رجل وامرأة فقبضه وفي التجريد ولو وهبه تصدقاً او قرضاً او هبة من غير بايع لم يفسد  
عندنا ولو اشترى قبل القبض لا يجوز عندنا او منقولاً في اول باب العين قال وكذلك لو امره بقبضه وقال يجوز له

والقرض والصدقة لغير البايع وكذا الوضعية لغيره ولو وهبه من البايع او وهبه منه لغيره بالاتفاق وفي الجاهل الصغير  
لو تزوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز وفي وقف الفتاوى لو وقف المشتري قبل القبض وقبل نقد الثمن الامر  
موقوف ان ادى الثمن وقبضه جاز قبل هذا على قول من لا يقف صحة الوقف على التسليم الى المتولى ولو مات ولم يترك  
مالاً لبايع الارض ويبطل الوقف وفي بيع الفتاوى في آخر باب النون لو عتق العبد المشتري قبل القبض يجوز وكذا  
لو تبرع وليس للبايع ان يحبس بالثمن ولو كانت قبل القبض فللبايع ان يحبس بالثمن ولو نقد المشتري الثمن  
نقدت تلك الكتابة وفي اول باب العين لو عتق المشتري قبل القبض وهو فليس نقد العتق وليس للبايع حبسه  
لا يسعي العبد عندنا ومختلف عن عبد الله بن وهب وفي بيع الجامع رجل اشترى عبداً ولم يقبضه حتى اعاده من  
البايع او احرم لم يفسد ولو عمل في الاجارة او في الاعادة فغطى من مال البايع وان سلم العمل ليس عليه اجر ولو اعاده  
المشتري من اجتهاد امره بالقبض فقبض صح وفي الاصل الاجرة المستأجر من الاجرة او وهبهما منه وتصدق عليه  
ان شرط تعجيل الاجرة او سوفي المنفعة جاز بالاجماع وان لم يوجد كلامه لم يفسد عندنا الاجرة سواء كانت الاجرة  
عيناً او ديناً ولا اجارة بحالها وعندنا وسى الاول ان كانت الاجرة ديناً جاز قبل المستأجر اولاً وان كانت الاجرة  
عيناً وقبل الهبة بطلت الاجارة وان لم يطل وعادت الاجرة على حالها اذا كانت الاجرة ديناً او وهبهما له  
او ابراهمه قبل المستأجر ذلك ولم يقبل لاسط الاجارة هذا في المنفعة وفي التجريد ولو وهبه بعض الاجرة او ابراه  
جاز بخلاف وهو خط والحاصل انه اذا تصرف في الاجرة بعد وجوبها جاز في الثمن وان لم يجز فعلياً  
من من الاختلاف ولو كانت الاجرة عيناً لم يفسد التصرف فيها قبل القبض هذا في اجارات التجريد وفي بيعه يجوز  
التصرف في الثمن قبل القبض والذين سوى القرض والسلم وكذا في الدين الموروث والموصى به عيناً او ديناً  
وكذا لو ملك المنقول بالوضعية والميراث يجوز بيعه قبل القبض والتصرف في القرض قبل القبض الصحيح ان يجوز وفي الخط  
الاقالة بعد القبض فسخ في حق المتعاقدين حتى لو تقابل البيع بعد ما تقابضا فلم يقبض البايع المبيع بحكم الاقالة  
حتى لو باعه ثانياً من هذا المشتري صح ولو باعه من اجتهاد لا يفسد ولو باع المنقول المشتري قبل القبض من باعه  
من اجتهاد لا يجوز وفيما اذا فسخ المشتري العقد تخيار الشرط فلم يرد على البايع حتى لو اشترى منه ثانياً فصح ولو اشترى  
اجتهاد صح ايضا ولا اصل ان كل موضع انفسه البيع بين البايع والمشتري في المنقول بسبب فسخ من كل وجه في حق  
التاسر كافة فباع البايع قبل ان يقبض من المشتري يفسد باع من المشتري او من اجتهاد وفي كل موضع انفسه البيع  
بسبب فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث ولو باعه من المشتري يفسد ولو باعه من اجتهاد لا يفسد **جنس**  
في بيع الشيء في الشيء ومعه رجل باع صوفاً في فراشه فابى البايع ففقد ان كان في فقه ضرر لم يفسد ان لم يكن له في فقه  
ضرر جاز وان اختلفا في القسوة فعلي البايع ان يفتو شيئاً حتى ينظر اليه المشتري فاذا رآه ورفضه اجبر على قبول البايع



وكذا بيع الحز في الارض على هذا قال القاضي الامام ان كان في حقه ضرر فالباع فاسد كبيع الخبز في السقف وبيع  
في التمر فاسد ولو باع حب هذا القطر يكون في المشتري واختار الفقيه ابو الليث انه يجوز ولو باع بزر البطيخ <sup>الطح</sup>  
ورضى الباع بالقطع لا يجوز ولو كان الباع مكسورا يجوز ولو باع الكرس المسلوخ في المشاة المذبوحة يجوز  
وعلى الباع اخراجه وسلخه والمشتري بالخيار اذا رآه وبيع الفض في الخاتم على هذا ان كان فيه ضرر لا يجوز والخاتم مائة  
يد المشتري ان دفع اليه لا يجبر على فعله وان لم يكن فيه ضرر جاز وتجبر على فعله وعليه ثلث الفض ان هلك الخاتم  
في يد ولا ضمان عليه الحلفة وان كان فيه ضرر فلا شيء عليه ان هلك باع الحاجة وفي بطنها للؤلؤ ان باعها مع  
اللولؤ فالباع فاسد ولو لم يذكر اللؤلؤ في الباع ولو باع اللؤلؤ في بطنه جاز في بيعه جاز في بيعه جاز ولو اشترى  
اللولؤ في صدف فالباع باطل عند من وعليه الفتوى وعن من انه يجوز وله الخيار اذا رآه ولو اشترى العهد  
ولم يسم اللؤلؤ جاز وله اللؤلؤ في الفتاوى **وما يفتي به** وفيه التوازن سئل ابو بكر الاسكاف عن  
رجل اشترى طائوسا الى النيروز وحمله الى منزله فوجده ميتا فاجبر الباع ودفع اليه فلم يقبل فحمله الى منزله فما  
ليس على المشتري شيء من الثمن قال ان الباع فاسد من غشيبا ثم حمله الى الغصون منه وابي المالك ان يقبله  
فحمله الى منزله فضا عنه لا يضمن ثم قال ابو بكر كان ابو نصر يقول اذا كان الباع فاسدا لا اختلاف فيه  
يرأس الضمان سواء قبل او لم يقبل وان كان فاسدا لم يتفقوا عليه لم يبرأ الا يقبل الباع او يقضاه القاضي قال  
الفقيه ابو الليث ان كان الباع والمشتري يعرفان الوقت الذي بقي الى النيروز فالباع جاز وفي الفتوى رجل اشترى  
عشرين ضيافة وقضاهم وجد احدها مائة لا قيمة لها اصلا فالباع فاسد في الكل وكذلك لو اشترى وروبط  
فاذا بعضها فاسد لا قيمة له ولا يقسم لانه جمع بين ما يكون محلا للبيع وبين ما لا يكون الا ان الواحد في هذا  
ذكر الامام الشيخ في الاصل **جاء في** في احكام البيع الفاسدة وفي الاصل لو اشترى شيئا بثمن رجل او  
الذي اس والجداد النحل او القروم الحاج فسد البيع فلو باعه مطلقا ثم اجمعه الى هذه الاوقات جاز واه  
ابن سماعة عن من لو كفل الى هذه الاوقات صح ولو بطل الاجل في البيع ونقد الثمن نقل العقد جاز استحسانا  
عندنا ولو باع الى هبوب الرياح او الى ان غط السحاب لم يخرج من بطل الاجل لا يملك جاز وكذا اذا باع وط  
خيار لا بد ثم اسقطه كذا الى النيروز والمهران الا اذا كان معروفا لا يقدم ولا يتأخر رجل اشترى شيئا بثمن  
الى النيروز في الاصل انه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم الباع والمشتري ببقاء النيروز فان علم جاز وفي  
الحيط اذا شرط الاجل فسد العقد ولو شرط الاجل في الثمن والتمتع بن ان كان معلوما جاز فلو باع الى الصوم  
التصاريح لا يجوز ولو دخل في الصوم فباع الى فطرهم جاز وفي التجريد اذا قبض المشتري بغيره في الباع لا يقبل  
والخليفة القبض في البيع الفاسد في بيع الجامع الكبير وفي الجامع الصغير لو مات الباع وعليه دين آخر في البيع الفاسد

ولا مال له غير البيع المشتري احق به من غير الغماء كما في الرهن فالباع جاز عند الفسخ ولو مات المشتري باع  
احق بماله البيع من غير الغماء المشتري فان فضل شيء يصر الى الغماء وهذا دليل على ان موت الباع ينقطع  
حق الاسترداد وفي الجامع الكبير شهادة اليه ولو اراد ان يسترد البيع من المشتري يحكم الباع الفاسد وفي الاصل  
الوجب البيع الفاسد القيمة ان كان البيع من ذوات القيم والمثل ان كان مثليا وهذا اذا هلك عند المشتري  
او استهلكه ان كان عبدا فاعققت المشتري ووجهه وسكده وينقطع حق استرداد الباع وكذا لو رهن او باع  
المشتري من آخر فلو فسد الرهن او رجع في الهبة وعاد البيع الى المشتري ما يكون مضحا من كل وجه وللباع  
يسترد ولو عاد بسبب هو عقد جديد في حق الثالث كالا قاله والرد يعيب بعد القبض بغير قضاء لا يكون للباع  
حق الاسترداد وهذا اذا لم يقض القاض بالقيمة فان قضى ليس حق الاسترداد فلو كان قائما ولم يقض في يوم  
فلو وصل الى الباع بهبة او عارية او دية يكون في البيع في الاصل وفي شرح الطحاوي في كتاب الكراهات  
من الكره اذا تصرف فيه تصرفا يفسد كالباع والاجارة والكتابة ونحوها ان يفسد بخلاف سائر الباي  
الفاسدة فانه لا يفسد تصرف المشتري فلو ان المشتري من الكره اذ باعه من المشتري آخر وقد اولى لا يرى  
له ان يفسد العقد كلها او يفسد اجزاه جازت العقوق كلها وفي المشتري خطه شراء فاسدا واما الباع فطحا  
فالدق للبايع ولو كان عبدا فقبل القبض عتق عتق فاعققت على الباع وكذا لو اشتراه شاة فاسدا  
وامر الباع بذبحها وفي الفتاوى رجل باع جارية بيعا فاسدا وسلمها الى المشتري ثم قال الباع هي حرة  
لم يعق ولو قال بعد ذلك هي حرة لا يعق ايضا اذا كان الاعتاق الاول غير محض من المشتري اما اذا  
كان محض من المشتري عتقت بالاعتاق الثاني قال به واصل هذا في شرح الطحاوي ان فساد العقد ان كان  
قويا دخل في فساد العقد وهو البطل والمبدل وكل واحد منهما يملك فسخه بحضره صاحبه عند ما عتد  
بمحض صاحبه وبغير حضرته وان كان الفساد ضعيفا لم يدخل في فساد العقد بان كان الفساد شرا يبقدر  
الحذف وانما دخل الفساد بشرط منقعة احد العاقدين وكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض وبعد القبض  
فالذي له الشرط يملك فسخه بحضره صاحبه والاخر لا يملك وفي التجريد جعل هذا قول من اما عتدها  
فكل واحد من العاقدين الفسخ وفي الجامع الصغير للصدر الشهيد بطريقا لا يشهد لا يشترط قضاء القاضي  
في فسخ العقد الفاسد ولا يبطل حق الفسخ بموت الباع في البيع الفاسد ولا يفتي المشتري قال به فقهي بهذا  
وفي شرح الطحاوي هذا اذا لم يرد في يد المشتري ولم ينقض فان اراد لا يخلو ما ان كانت متصلة او منفصلة  
وكل واحد على وجهين اما ان يكون متصلة متولدة من الاصل كالبر والتمتع والجال او غير متولدة كالصنع في  
النوع والتمتع في التسويق والبناء في المساحة والمنقولة المتولدة من الاصل كالولد والعقد والارث والتمتع



والصوفاء وغير المتولدة من الأصل كالسبب الغلة والهبة والصدقة فلما كانت الزيادة متصلة متولدة من الأصل  
لا يمنع الرد والغصب كما في الغصب ان كانت متصلة غير متولدة فانه ينقطع حق البائع نحو المشتري حتى لو رضى المشتري  
بفسخه وفي كل موضع انقطع حق البائع بقدر على القيمة والمثل وكذا لو كان ثوبا ففقط وخاططة وقطعة ففقط او غلا  
ففسخه او حنطة ففسخها انقطع حق البائع الى القيمة والمثل وان كانت الزيادة منفصلة ان كانت متولدة من  
الأصل كالولد فانه لا يمنع الرد وله ان يجمعها ويرد جميعا وان كانت الولادة نفسها انما ينقصان بالحدوث  
كان به وفاء عندنا ولو هلك هذا الزايد في يد المشتري لا يضمن كزوايد الغصب غيرهم نقصان الولادة ولو هلك  
المشتري هذه الزوايد يضمن ولو هلك المبيع والزيادة قائمة فللبائع ان يسترد الزيادة ويأخذ من المشتري  
قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة متصلة غير متولدة كالغلة وللبيع ان يسترد المبيع مع هذه الزوايد  
ولا تطيب له فان هلك الزيادة في يد المشتري لا يضمن وان استهلكها فذلك عندنا وعندنا يضمن ولو استهلك  
المبيع والزوايد قائمة في يد المشتري يقر عليه ضمان المبيع وبقية الزوايد للمشتري بخلاف الزوايد المتولدة  
واما اذا انتقض المبيع في يد المشتري ان كان النقصان آفة سماوية فللبائع ان يأخذ مع ارش النقصان وكذا ان  
كان النقصان بفعل المشتري بفعل العقوق عليه وان كان بفعل الاجنبي فللبائع بالخيار في الاخذ ان شاء اخذ  
من الجاني او لا يرجع على المشتري وان شاء ابيع المشتري ويرجع على الجاني كما في الغصب في شرح  
الطحاوي وفي الفتاوى من اجل ان من آخر غلاما مبيعا فاسدا وقباضا ثم ابراه البائع من القيمة ثم مات الغلام  
بضم القيمة لا تراه قبل وجوب القيمة ولو قال ابراهك عن الغلام برئ لا نهج الغلام وديعة ولو اشترى  
غلاما وقبضه ثم تقابل ثم ابراه البائع المشتري عن الثمن جاز لان الثمن واجب عليه ولو مات الغلام في يد  
المشتري لا شيء عليه انه كان مضطرا عليه بالثمن وقد ابراه والا فانه بطل بموت العبد وفي المحيط لم يبيع الفاسد  
يفسخ عندنا والمالك موقوف على وجوب القبض وبشرط ان يكون القبض باذن المالك وان كان ثبت البيع ففسد  
عندنا فقال القبض به عندنا الا انه مستحق النقصان عدما للفساد ولهذا قلنا بركة المشتري ان يقصر فيه  
بتملك وانسحق وليس للبائع بيعا فاسدا الحق بقض تصرفات المشتري فيما سوى الاجارة والنجاح فان  
هذه التصرفات لا تبطل حق البائع في الاسترداد وللشفيع حق نقض جميع تصرفات المشتري والقاضي هو الذي  
يفسخ كانه مال الى انفسح الاجارة بحكم العذر يختلف فيه فيعتبر فيه القاضي ليصير قاضيا **وما قيل بهذا**  
ما ذكره في فتاوى نجم الدين ان حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقال الشيخ الامام لا ساد ظهير الدين بيع الوفاء بيع قد  
ولو بايعا ثم قال احدهما لصاحب جوسم بر توكرم بيع باز من دة فقال لاخر نعم لانفسد العقلا ما اذا  
قال في البيع شرط كديم كحون بهان من رسد ففسخ كينهم يفسد العقد ولو كان الشرط بعد العقد يلتزم بالعقد

عندنا ولم يذكر انه في محل العقد او في غير محل العقد وفي مختلف الرواية آخر كتاب الاقرار قال في البيع  
التجئة ان شرط التجئة في البيع البيع فاسد ولو نواضا قبل البيع ثم تباعا خاليا عن الشرط عندنا  
البيع جائز الا اذا اصادقا انما تباعا على تلك الموصفة قال في هذا دل على انها اذا نواضا الوفاء قبل العقد  
جائز ثم عقلا خاليا عن شرط الوفاء فالعقد جائز الا اذا اصادقا انما تباعا على تلك الموصفة ولا عبرة للموصفة  
ولو اختلف المتعاقدان فاذا عي المشتري ان البيع بات واذا عي البائع ان البيع بيع الوفاء فالقول قول  
البائع هذا في فتاوى النسخة وفي الفتاوى الصغرى لو ادعى احد ما فساد العقد والآخر الصحة فالقول  
قول من يدعى الصحة ولو اقاما البيينة فيبته مذعي الفساد او في مختلف الرواية فيقول بان السلم من كل  
اليوع لو اختلف رتب السلم مع المسلم اليه فقال رتب السلم بقرقا قبل نقد اس المال فقال المسلم اليه بل بعد  
واقلم كل واحد منهما البيينة فالبيينة بيينة المسلم اليه قال وهذا يخالف ما قال في الفتاوى الصغرى لا تجعل  
البيينة بيينة مذعي الصحة ولم يذكر في الكتاب انه اذا لم يكن لها بيينة ما ذا حكمه وعن س أن القول قول من كان  
رأس المال في دين **الفصل الخامس في البيع اذا كان فيه شرط** وفي الأصل رجل اشترى عبدا على ان لا يبيع  
اولا يملك لا يتصدق فالبيع فاسد ثم الشرط على وجهه اما اذا كان فيما يقتضيه العقد ومعناه انه لا يبيع  
من غير شرط نحو ما اذا شرط تسليم المبيع او الثمن وان كان لا يقتضيه العقد على التفسير الذي قلنا ولكن يلزم  
العقد يعني يؤكد وجوب العقد وهو ان يعطى المشتري كفيلا بالثمن والكفيل معلوم ضرورة ان غايته تحضر قبل  
ان يتفرقا وكفل جاز البيع استحسانا وكذا لو شرط الرهن والرهن معلوم بالاشارة او بالتسمية لانها يؤكدان  
وجوب العقد وفي المنع لو منع عن تسليم الرهن بعد قبض المبيع لم يجز ولكن يقال ادفعوا وافسخ البيع او تجل الثمن  
وهو قولهم به وان كان الشرط لا يلزم العقد لان الشرط من جوارحه كالتأجيل والخيار وانه لا يفسد العقد  
وان لم يرد الشرع جوارحه لكنه متعارف كما اذا اشترى فعلا وشراكا وشرط على ان يخذله البائع جاز وعن  
اذا اشترى فعلا على ان يجزوه البائع ان البيع فاسد وان لم يرد الشرع به في صورة ولا هو متعارف ولكن فيه  
اما ان شرط فيه منفعة البائع او المشتري او المعقوق عليه فان كان الشرط منفعة المعقوق عليه والمعقوق عليه من  
اهل ان يستحق حقا على الغير بان اشترى عبدا على ان لا يبيعه او على ان يعقده او اشترى جارية على ان يتخذها ام  
ولدا ويدبرها لا يجوز العقد ولو شرط في الهيايم ان لا يبيع ولا يملك يفسد وفي شرط العتق لو عتق جارية  
عندنا به وعندنا ما يجب القيمة ولو كان الشرط منفعة لاحد المتعاقدين بان شرط البائع ان يقرض المشتري  
او على العتق يفسد العقد وفي الفتاوى الصغرى لو اشترى جارية على ان البائع لم يكن وطها فاذا اظهره  
وطها لا ترد ولو بايع جارية على انها ما ولدت فطها كانت ولدت كان لا ترد ها وفي مختلف الرواية



للوشرى جارية على ان يطأها المشتري فالبيع باطل ولو اشترى على ان يطأها المشتري جاز البيع وبطل الشرط  
عند من وعى البيع باطل في الموضعين وهكذا في الفتاوى ان البيع باطل ولم يذكر الخلاف وفي التجريد لو شرط  
شرط ليس فيه منفعة لا يفسد العقد هكذا روي عن ج وم وعن من البيع فاسد وفي الاصل لو شرط شرط آخر  
في ضمنه بشرط ان يقض البايع اجيبنا الفقههم لا يفسد العقد وذكر القدر في انه يفسد ولو اشترى  
ثوبا على ان لا يبيعه بذكر في المزارعة ما يدل على انه لا يفسد العقد وهو قول ج وم ههكذا في الفتاوى  
لو شرط شرط ليس فيه منفعة ولا مضرة بخون اشترى طعاما بشرط ان يأكله او ثوبا بشرط ان يلبسه جاز عن ج  
لو اشترى عبد على ان يبيعه جاز ولو اشترى على ان يبيعه من فلان لا يجوز لان له طابا ولو اشترى ساحة  
على ان يبنى فيها مسجدا فالبيع فاسد وكذا لو باع منه طعاما على ان يصدق ولو اشترى شيئا ليس فيه من البايع  
فالشر فاسد ولو اشترى ثوبا يتخذ البايع فالشر فاسد وفي المسئلة قال م كل شيء يشترط على البايع وهو  
يفسد العقد واذ اشترط على الاجنبي فهو باطل من ذلك اذا اشترى امة على ان يربى هو عشرة دينار فهو باطل  
باطل وكذا لو قال على ان يربى فلان عشرة دينار وكل شيء يشترط على البايع فلا يفسد البيع فاذا اشترط  
على الاجنبي فهو باطل وهو الجواز وفي الاصل لو شرط البايع شرطا فاسدا لم يفسد البيع وان كان الاصل باطلا  
عن المجلس التجريد في كتاب الصرف في باب الرابحة في الصرف صورتهما لو باع فضة بفضة وبقاها ثم زاد  
احدهما صاحب شيئا او خط عنه وقوله لا خرفا لبيع فاسد عند ج وعند من البيع صحيح وبطل الزيادة والخط  
وقال م الزيادة باطلة والخط جارية بمنزلة الهبة المستقبلية ولو كان الشرط في العقد باطلا بعد ذلك كان  
المفسد في أصل العقد صحيحا خرف في المجلس ولا يصح فيما وراء المجلس كذا في بيع الجوز في المسئلة اذا لم  
في المجلس صحيح ولو اشترى ثوبا كل ذراع بكذا ولا يعلم عدد ذراعه فالباع فاسد عند ج وم ولو علم في المجلس جاز  
وكذا لو باع بركة وباع فلان ما لو باع التاجل الى المصدا وغيره لا يفسد على المجلس وقد مر هذا في الفصل  
المقدم والصلح عن مال البايع وفي وكالة شح الطعام وتعلق الاطلاقات بالخط جازير كالتمويل واذن العبد في  
التجارة والطلاق والعقاق وتعلق التملكات بالخط لا يجوز كالبائع والهبة والصدقة والاراء عن المدين  
وعزل الوكيل وفي الفصول ذكر رشيد الدين في فتاوه ان تعليق البراءة بشرط كاي يصح حتى لو قال المدين  
مال بركة فقال رشيد الدين ان كان له مال بركة فقال المدين ان كان له مال بركة فقال المدين ان كان له مال بركة فقال المدين  
هذا تعليق البراءة بشرط كاي وكذلك لو ادعى المدين عليه بغير ان سائده ام فقال المدين ان كان له مال بركة فقال المدين  
ببره ان سائده ام فقال المدين ان كان له مال بركة فقال المدين ان كان له مال بركة فقال المدين ان كان له مال بركة فقال المدين  
وهذا كالبطلان لا يصح هذا العقد الا بشرط البطلان المنطوق وينبغي ان يكون معلوما حلا كما جرى فيه نكاح

والملك والفساد الشرط يفسد كالبائع والشراء والاجارة والقسمه والصلح عن مال وعقد لا يتعلق بالملك  
من الشرط والفساد من الشرط لا يبطله كالتحاح والخلع والصلح عن دم العمد والصلح عن مال فمده تصح بغير  
ذكر البطل ويجوز البطل بالجهل والعلوم والحلال والحرام وعقد يتعلق بالاجازة من الشرط والفساد من الشرط  
على نوعين نوع من يفسد ونوع منه لا يفسد وهو عقد الكتابة وان يتعلق بالاجازة من الشرط من حيث انه لا يفسد  
الكتابة الا بالبطل المذكور في العقد فان كان الفساد قد دخل في صلح العقد فاسد نحو ان يكتب على بطل  
حرام او مجهول وذكر هذه المسائل بعبارة اوضح من هذا في زيادات القاض الامام في المديح ان قال العقود  
التي تتعلق تمامها بالقبول قسام ثلثة قسم طله الشرط الفاسد وجماله البطل وهي مبادله المال بالمال كالبائع  
والاجارة والقسمه والصلح عن دعوى المال وقسم لا يبطله الشرط الفاسد ولا جماله البطل وهو معاوضة المال  
بالمال كالتحاح والخلع والصلح عن دم العمد وقسم له شبهه بالبائع والتحاح وهو كتابة يبطلها جماله البطل ولا  
لا يبطلها الشرط الفاسد واذ اجمع بين اثنين فقبل العقد في احداهما ففي القسم الاول لا يجوز سمي لكل واحد منهما  
بدلا او لم يستم وفي القسم الثاني يجوز على كل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهما بدلا جاز ولا فلا ولا بدلا  
في الزيادات وفي الجامع الصغير كتاب الكاتب باب يجوز للكتاب ان يفعل كتابا بشرط عليه ان لا يخرج من الكوفة  
الا باذن سيده فالكتابة جازية والشرط باطل وله ان يخرج كما لو كاتبه على ان لا يكتب في الجامع الكبير بعد كتاب  
الوصايا في باب ما يحتمل النقص اذا كاتبه رجل جارية وهي حامل على ان الولد لا يدخل في الكتابة فهي فاسدة  
قال لان الكتابة بطلت بشرط الفاسد وفي طلاق الاصل يتعلق الرجعة بالشرط باطل وكذا اضافتها الى وقت  
المستقبل كالتحاح يجوز ما اذا قال اذا جاء عذر ففقد اجعت وانما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز ان تحلف به ولا  
تحلف بالرجعة وعزل الوكيل لا يحتمل التعليق بالشرط هذا في نسخة الامام الشافعي وفي الفتاوى للصغري تعليق  
الفرل بالشرط صحيح وفي النوازل الطلاق على مال وبغير مال سواء والعقود على مال كالعقود بدون المال وفي آخر  
حجلا اصل جاز قال لاهل السوق اذنت لهذا البصة في التجارة ولا اجير الا يعلمه الا باقره كان على ما قال و  
بطل الشرط وكذا لو قال للعبد ذلك وفي كفاية الاصل والصلح عن دم العمد والرجعة التي فيها القصاص حلالا  
او مؤجلا لا يبطل الشرط الفاسد وكذا جارية الغصب جارية الوديعة والغارية اذ ائتمن ما رجل وشرط فيها نحو  
او كفاية لا يبطل بالشرط وفي الفتاوى تعليق الوقف بالشرط لا يصح في رواية وتعلق الوصاية والوصية بالشرط  
جاز في كتاب المزارعة للشيخ الامام الشافعي وفيها ايضا تعليق الهبة بالشرط ان ذكر كجدة على ان كان ملائما بان قال  
وهبتك هذا على ان تقضني كذا وصحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفا لصحة الهبة وبطل الشرط وفي شركة الاصل  
لل امام الشافعي الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد وبطل الشرط وفي مضاربة الاصل المضاربة اذا كان فيها



شرط بطل الشرط والمضاربة صحيحة وتعلق الكفالة بالشرط ان كان متعارفاً فصحت الكفالة والشرط يجوز ان يقول  
اذا قدم المطالب انا به كفيلاً وان استحق المبيع فانا بكفيل وان كان شرطاً محضاً كقوله ان دخل فلان الدار او هبت  
الريح او ان جاء المطر لم تقع والكفالة المصنوعة بالشرط جائزة والشرط باطل في شرح القدوري وقال في جاز  
ان يتعلق بالشرط لا بطل الشرط الفاسد كالتطاول والعاق والحالة كالكفالة وفي فتاوى النسب ان  
الشرط اذا لم يكن متعارفاً يبطل الشرط دون الكفالة وقال في شرح الشافعي الكفالة كالنكاح في انه يبطل الشرط  
دون الكفالة وفي نسخة الامام شمس لا يثبت الترخي كالكفالة لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح فيبطل الشرط  
وفي الفتاوى الصغرى تعليق القضاء والامارة بالشرط يجوز ان قدم فلان فانت امير هذه البلدة او قائمها  
صحيح وتعلق التحكيم من اثنين لا من اقل من شرط مضاف الى وقت في المستقبل صحيح وعدمه لا يصح وعليه القوي  
وفي صوم الاصل تعليق الجاني الاعتراف بالشرط لا يصح ولا يلزمه وفي الفتاوى تعليق تسليم الشفعة بالشرط صحيح نحو  
ان قال ان اشتريت لنفسك فقد سلمت الشفعة فان اشتراها غيره فهو على شفعة وفي كفاية الاصل في الباب الاخير  
القرض بالشرط حرام والشرط ليس يلزم بان يقرض على ان يكتب اليه بل كذا حتى توفي فيه وفي هذه الاصل  
الرهون لا يبطل بالشرط الفاسد وفي اصل الاقالة لا يبطل بالشرط الفاسد وابطل الاجل بطل الشرط الفاسد  
ولو قال كلما دخل نجم ولم تؤد فالمال حال صح والمال يصير حالاً في حيل شمس لا يثبت المحل في وفي بيع الشفعة  
الاجارة بالشرط باطل بان قال ان زاد في الثمن فقد اجرت وفي الفصول وسئل القاضي الامام فخر الدين عن  
زوج ابنته البالغة بغير ضلها ثم بلغها الخبر فقالت اجرت ان ضلتي في قال الاجارة باطلة لان التعلق  
الاجارة اعتباراً بابتداء العقد ولو باع محمداً وعاقل الزارع اجرت البيع ان كنت دهقاناً بغير ان  
امضيت المزارعة هذا باطل وفي دعوى الاصل تعليق دعوة الولد من الجارية بالشرط صحيح بان قال ان كان جاري  
حامل فموتى ثبت النسب في اصل الاصل في باب الاستثناء تعليق الاقرار بالشرط باطل بان قال فلان على  
الف درهم ان امطرت السماء وهبت الريح ولو قال له على الف ان مت لزمتك الف عاشر اومات وفي مزارعة  
الاصل المزارعة تبطل بالشرط الفاسد وفي النسب تعليق الرد بالعيب بالشرط وتعلق الرد بخيار الشرط بان قال  
ان لم رد هذا الثوب الميعب اليوم عليك فقد ضلعت بالعيب في خيار الشرط لو قال بطلت خيارى اذا جاء غدا  
وغدا لما في الرد بالعيب باطل وله الرد بالعيب في خيار الشرط صح ما شرطه وفي الزيادة ان ابواب التيسر عقد  
الذمة لا تبطل بالشرط الفاسد صورته الامام اذا صاح على مال معلوم على ان ياخذ من ذلك من اراد من خاتمة  
او من الاراضي خاصة لا يصح الشرط وفي المستق في البيع بالشرط اذا باع بكرة على فلي ما ذكرنا اما اذا قال بعت  
اذا كان كذا فالبيع باطل سواء كان الشرط نافعا او ضاراً الا في صورة وهي اذا قال بعت ان رضى فلان

قال الحاكم الشهيد ابو الفضل اذا وقت ثلاثة ايام على خيار وجب له ان يبتل بالشرط الفاسد ولا ينعقد بها  
بالشرط ثلاثة عشر البيوع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين وعزل الوكيل في رواية  
لا تبطل بالشرط الفاسد فسته وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والعقود بمال وبغير مال والرهون والقرض  
والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم من اثنين عند خلافا  
لا يثبت والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والنسب كخاتبة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن  
دم العمد والجرحه التي فيها العاصي لا او مؤجلاً او جانية الغصبة وبيعها والعارية اذا ضمنها رجل بشرط  
فيما حوالة او كفالة وعقد الذمة وتعلق الرد بالعيب وتعلق الرد بخيار الشرط بالشرط وغرل القاضى والنكاح  
يصح وتعلقه ولا اضافته لكن تبطل بالشرط وبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون لا يبطل الحجر وبطل الشرط وكذا الهبة  
الصدقة والكفالة بالشرط المتعارف يصح الكفالة والشرط وبغير المتعارف يبطل الشرط وتصح الكفالة هذا ما ذكره الام  
النسب في مسئلة وهو ما اذا قل فلان من فلان على ان يكفله فلان يبطل الشرط وصحت الكفالة **في** وفي فتاوى  
النسب رجاء باع فسا وقال بان شرطى فروشم كعارى ليست يعنى لا ترجع على عند الاستحقاق لكن يبيع على ان لا يرجع عليه  
عند الاستحقاق فالبيع فاسد وفي الفتاوى رجاء باع ارضاً وشرط ان احرق المشتري فيها احداً او يستحق فالباع  
ضامن للمشتري البيوع فاسد ولو باع ارضاً على ان فيها كذا كذا تخلوا او داراً على ان فيها الف ذراع فوجدها المشتري  
ناقصة البيوع جائز وله خيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لانه لاحقة للتخييل من الثمن ولو باع ارضاً  
على ان فيها كذا كذا تخلوا ثمرة باعها كلها بثمرها كلها وفي تخلية غير ثمرة البيوع فاسد لان الثمن له قسط من الثمن  
فاذا كانت الواحدة غير ثمرة لم يدخل المردوم في البيوع وصارت حصة الباقي بمجموله فيكون هذا ابتداء العقد في  
الباقي ثمن مجموع فيفسد البيوع كالموابع شاة مذبحة فاذا اجهل من الثمن مقطوعة ففسد البيوع لان الثمن فيها  
قسط من الثمن فاذا لم يجهل حصة الثمن من الباقي مجموعاً فيفسد البيوع ولو باع خانقاً على ان عليه عشرة  
فاذا هي خمسة عشر ان اراد ان يخل فيها مضره كذلك لا يفسد العقد وان اراد بدنه فغلب المستقبل وجعل له  
شرطاً في البيوع البيوع فاسد وان اطلق ولم يرد به شيئاً يفسد العقد ايضا وهو محمول على المستقبل رجل قال اخبرتك  
الذرة خارجة على ان تجعل طريقاً الى ارضى هذه الداخلة جاز فطريقه عرض باب الذرة خارجة ولو شترى بيتاً  
على ان لطريقه في الدار وعلى ان يابنه الذليل ويجوز البيوع ولو زعم ان له طريقاً فطهران لا طريق له رد في الشقة  
وفي مختلف الرواية لو قال اخبرتك ارضى هذه بكذا على ان يهدى البيت البيوع فاسد بخلاف ثمن الذرة يبيعها  
وقال بوس البيوع جائز في الوجهين وفي النوازل شترى ارضاً على ان يهدى بيتاً اخبرتها قال الفقيه ان شترى بيتاً  
فقال ان رضى فلان وفلان الى ثلاثة ايام جاز وان بين الوقت والميلان جاز ان قال فاسد وفي الفتاوى ولو



باع دارا على ان يبنائه فيها فاذا يبنائه البيع فاسد لا يحتاج الى قبض البناء ولو باع دارا على ان يبنائه هاهنا آخر  
 فاذا هو لبن ذكر في التجريد ان البيع فاسد ولو باع على ان يبنائه فاذا ههنا يبنائه هاهنا او شري شجرها وليس فيها  
 شجر جاز وله الخيار وكذا لو باع دارا بعلوها وسفلها فاذا اعلوها وكذا لو شري باعها **نوع** وفيه يختلف  
 الرواية اشري ثوبا على انه هروي فاذا هو لبن البيع فاسد عند اصحابنا الثلاثة وخلافه في الفرع وفي الرواية  
 لم يذكر فيه خلافه ولو شري ثوبا على ان ينسب لوري فاذا هو لبن البيع فاسد على قياسنا وفي المنتقى اشري جارية على ان مولد الكوفة  
 او اشري على ان مولد البصرة يرد هاهنا لان مولد الكوفة افضل ولو شري جارية على ان مولد الكوفة فاسد يرد هاهنا  
 فان تعدد يرجع بالنقص او كانت هالكة لا يرجع بشئ عندنا وفي الفتاوى حل قال ابيكم هذا الثوب الهروي  
 فقال بكذا باع فاذا هو غيره هروي لا يرد به باع ثوبا من آخر على ان مصبوع بالزعفران فاذا هو مصبوع بغيره  
 البيع فاسد ولو باعه على ان مصبوع بغيره فاذا هو بغيره البيع فاسد ولو باعه على ان مصبوع بغيره  
 فاذا هو مصبوع حبل الجوز اشري عبد على ان يخل فاذا هو خصى للمشتري ان يرد له وان اشتره على ان يخل  
 فاذا هو لغيره روى عن عائشة لا خيار له وكان ابو جعفر يقول المصاعف في العبد عيبا في شرط فانما يتبرأ من العيب  
 ابو جعفر المحقق في فضل من الفعل لرغبة الناس منه **نوع** وفي الفتاوى حل باع شيئا في الارض لاسان البصل  
 وغيره وقيل شيئا في موضع وقال البيهقي على ان يكون في كل مكان مثل هذا في كثرته البيع فاسد ولو باع بزر الفلق  
 على ان يهرق في المشتري لا يعلم ذلك فلما خرجت الدودة فاذا هو غير موزن يرد بين الموزن وغير الموزن  
 تفاوت فاخر وكان على البائع رد الثمن ان كان قبض وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كذا لو شري بزر الطبخ فانه  
 فوج من الثمن كان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض حل اشري بقاء او قلنسوة على ان يخلوها  
 قطن فاذا هو صوف جاز البيع ورجع بنقصان العيب ولو شري ثوبا على ان يخلها فاسد ولو باع لاني لاني لاني  
 اشري ثوبا على ان يقطعه البائع قيصا ويخطه لاني ولو شري ثوبا من حلتان ويخرق على ان يخطه ويجعل عليه  
 الرقعة جاز لان العرف جاز بكذا وكذا لو شري خفاوي يخرق على ان يخلها البائع جاز ولو شري قيصا على ان يخلها  
 من عشرة اذرع من الكرايس فاذا هو متخذ من سبعه والمشتري ينظر اليه لا خيار له ولو شري كتابا على ان يكتب الكتاب  
 فاذا هو كتاب الطلاق والطب او قال من ثلثه فانه فاذا هو ثلثه الشافعي جاز البيع ولا خيار لان الكتاب هو السواد  
 على البياض وذلك جنس واحد ولما يختلف النوع واختلاف النوع لا يمنع الجوز اشري ثوبا على ان يخلها لاني لاني  
 لا يجوز ولو باع بالفارسية جاز لان في العربية يعرف بين رجل والا يفاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحمل  
 شرط الا يفاء ولو جله فاما المشتري ليس خيار الرؤية كذا اختاره النقيب ابو الليث الكوفي الفتاوى **نوع** وفي الاصل لو

باع شيئا من الحيوان واستثنى ما في بطنها فالبيع فاسد كاستثناء بعض الأطراف لا تخمين لا يجوز افراده بالعقد فلا  
 يصح استثناءه ولو باع اغناما او عدل بقر واستثنى واحدا غير عين فالبيع فاسد ولو استثنى معيناً جاز ولو  
 شاة على انها حامل فالبيع فاسد في ظاهر الرواية وروى الحسن انه يجوز ولو اشترى بقره على انها لبون وحلقب  
 قال الكرعي لا يجوز وبه كان يقول الشيخ الاستاذ ظهير الدين المخيني وقال الطحاوي لا يجوز لانه مذكور على سبيل  
 الوصف دون الشرط كما اذا اشترى فرساً على انه هالج او كلباً على انه صيود وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبه كان يفتي  
 الصدر الشهيد وعليه فتوى القاضي الامام وكذا لو باع على انها ذات لبن المسائل في نسخة الامام اشترى  
 وفي الفتاوى لو اشترى شاة على انها تحلب كذا لا يجوز بل اخلاف ولو اشترى جارية على انها ذات لبن اخلف  
 المشايخ فيه قال الفقيه ابو جعفر الشرع جاز ولو اشترى على انها حذاة وبالفارسية دايكر قال الصدر الشهيد  
 وعليه الفتوى جاز باع جارية وبشر من اجل يعني باع على انها حامل يجوز سواء كان بها حمل او لا وقال الفقيه  
 ابو جعفر قد يكون الحمل زيادة للظنون بان باع على انها حامل لا يجوز قال هشام عن مـ البيع جاز لا يظهر  
 المشتري ان يشترى بالظنون في لا يجوز وهذا اذا اشترى المبيع ذلك فان شرط المشتري ذلك فالبيع فاسد  
 ولو اشترى جارية على انها مغنية فالبيع فاسد عند مـ وكذا روى عن مـ ولو باع على انها مغنية على وجه الشرع  
 يجوز وعلى هذا لو اشترى قرناً او غيره وشرط ان يصح ويطير او شرط ان يحج من الموضع البعيد او كبساً نظاماً  
 او ديكاً مقانلاً ولو اشترى فهداً او كلباً على انه صيود عن مـ روايان اكل في شرح القدر في الفتاوى لو  
 اشترى عبداً على ان يطعمه جاز ولو اشترى جارية على ان يطعمه جاز لا يجوز وفي نسخة اشترى فرساً على انه هالج  
 فاذا هو غير ذلك يرد وفي الفتاوى اشترى بعيراً على انه خراسي فاذا هو غير خراسي يرد ولو اشترى جارية على انها  
 تحض فاذا هي لا تحض وانفق على ان لا تحض بالاباس يرد ولو اشترى جارية على انها حذاة او كاتبة جاز ولو اشترى  
 على انها تخبر كل يوم كذا او تكتب كذا لا يجوز ولو اشترى على انها حذاة وقبضها وهلكت ثم قرأ المبيع انها لم تكن  
 حذاة لا يرجع بنقص ذلك عند مـ لكن ان كانت قائمة بمرحها قال هذا جاز للجامع وفي الزيادات لومات وقيمت  
 حتى تعذر الرد تقوم وهي حذاة او كاتبة وتقوم وهي غير ذلك فيرجع بالفضل وانما تقوم كاتبة ادخل ما  
 منطلق عليه هذا الاسم وفي المحيط فان قال المشتري اجد مجازاً او كاتبة وقال المبيع سلمة حذاة الكنة نسى عند  
 وقد كان يسئ في مثل تلك اللدة فالقول قول المشتري وكذا لو قال هو الساعة كما شرطك وقال العبد ان كان  
 الا اني لا افعل القول قول المشتري ولو اشترى جارية على انه عشرة اذرع فوجد ثمانية اذرع فاراد ان يرد  
 على هذا وعلى هذا لو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر فخذ لك باقر المبيع كان المشتري ليحار فان  
 تعذر الرد رجع المشتري على المبيع بخصه البقرة فقطوم وهي بكر وغير بكر ولو شرط الثابت فوجد باكر لا خيار



له فان كان لا خلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري لم جدها بكذا فقال البائع بعتها وسلمتها وهي بكر فثبتت  
عندك فاقول قول البائع مع يمينه بالله لقد بعتها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر ان يريها النساء وذكر في كتاب الاختصاص  
انه يريها النساء الا ان وضع المسئلة هناك ان البائع يدعي انها بكر في الحال ويرى النساء ان قلن هي بكر يلزم المشتري  
من غير يمين البائع وان قلن هي بغي يحلف البائع ان المشتري ايضا وان حلف المشتري ان حلف في حلفه وكذا لو خلفا قبل  
القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يريها النساء والامتنان ببيض احكام والذلي قال هو سلع  
ام لا قال سمعت من ثقة ان الامتنان ببيضة الحامة المقشرة فان كان القاضى ليس بخضر من النساء من ثوبها  
لزمت الجارية المشتري من غير يمين البائع حتى تخضر من النساء من ثوبها الكل في الجميع الكبير وفي الاصل ولو اشترى  
شيئا على ان يرهقه رهنا او يعطى كفيلا ان كان مجهولا ففسد البيع وان كان للكيل معلوما كذا غاي لم يجر البيع سواء  
حين علم ولم يقبل وكذا لو كان حاضر ولم يقبل وان كان حاضر فقبل والرهن معلوم يجوز استحسانا فان سلم الرهن  
مضى الامر وان لم يسلم لم يجر البائع في الخبز في فسخ العقد والحالة كالكفالة ولو اشترى سمما على ان فيه كذا  
دهنا او حنظل فيهما كذا كذا دقيقا فباع سد **جنس آخر** فيما يتعلق بالثمن رجل باع شيئا على ان يتلفه كذا او  
بالنسبة كذا او الى شهر كذا او الى شهرين كذا لم يجر وفي الفتاوى الصغرى اشترى ثوبا بعشرة على ان البائع ان  
رد الثمن الى المشتري الى ثلاثة ايام لا بيع بينهما صحيح استحسانا كما اذا اشترى على ان لا ينفذ الثمن الى ثلاثة  
ايام لا بيع بينهما وفي التوال لو قال اخبر بعتك هذا على ان اهلك كذا لا يجوز ولو قال على ان اخط من ثمن كذا جاز  
لان الخط يلحق باصل العقد بخلاف الهبة ولو قال على ان حطت او على ان وهبت لك جاز لان الهبة قبل القبض يكون  
هبة فيكون خطأ ويكون البيع باورا المخطوط وفي الفتاوى الصغرى لو قال اخبر بعتك هذا العبد على الف درهم  
وعلى ان ترضى عشرة دراهم جاز البيع ولا يصح هذا شرط في البيع بحكم الوار ولو باع شيئا على ان يدفع اليه البيع قبل  
ان يدفع هو الثمن فباع سد وفي فتاوى القاضي الامام واختلفوا في العدة قال ابو سريان لان العقد لا يجب تسليم  
البيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤجلا فاذا شرط ما لا يقضيه العقد ففسد البيع وقاله انما يجوز البيع لانه  
يضمن بكذا مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي سلم فيه لم يفسد جاز البيع رجل باع عبد على ان يؤدى اليه الثمن في بلد آخر  
فسد البيع لانه شرط جلا مجهولا هذا اذا كان الثمن جلا فان باع ماله الى شهر على ان يؤدى اليه الثمن في بلد آخر  
جاز البيع بالف شهر وسيل شرط لا يفسد في بلد آخر لانه باع بالف الى اجل معلوم وانما ذكر لا يفسد في بلد آخر ليعين  
مكان الايفاء وتعيين مكان الايفاء فيما لا محل له ولا مؤنة لا يفسد وان كان شيئا له حمل ومؤنة تعيين مكان الايفاء يجوز  
البيع ايضا ولو باع ولم يذكر الثمن او باع بغير الثمن قد ذكرنا في فصل المفاط البيع وفي فتاوى النسفة رجل باع آخى  
شيئا سقدا على ان يوفى الثمن اش البائع بسم قد لا يجوز وفي التجديد لو شرط جلا معلوما وشرط ان يوفى بياه بصره فلو

فاذا حل الاجل فما ليس مؤنة وحل له ان يطلب ان شاء في رواية كتاب الجارات والصفى وعلى السار الى سبيع  
وهو رواية الطحاوى عن اصحابنا لا يطلب البطلان في مكان لا يفسد وماله حمل ومؤنة لا يطلب البطلان بالبرص باتفاق  
الروايات ولو لم يذكر في الثمن اجلا ففسد العقد عنده وهو احد الروايتين عن س وعن س ان القياس ان جاز  
العقد قال الكرخي لو كلفني استحق فيما له حمل ومؤنة ان يفسد العقد وما ليس له حمل ومؤنة ان لا يفسد ويطلبه  
حيث يشاء وفي الفتاوى المشتري معصرا على ان يصنع الثوب ثم يعطى ثوبا او عبد على ان يبيعه ويعطى الثمن فباع  
فافسد وفي المشتري لو باع عبد على ان يؤدى ثمنه يوم القيمة فقال المشتري واذا الثمن اكل جاز وفي الفتاوى  
الصغرى لو اشترى شيئا معلوما من الدين وهما يعلمان ان لا دين عليه لا يفسد لانه سمي بالايضاح ان يكون ثمن  
فصار كالبيع على ان لا يثمن **جنس آخر** في الخراج وفي الفتاوى رجل اشترى رضاء على ان يخرجهما على البائع البيع  
فافسد ولو شرط البعض على البائع ان شرط عليه شيئا من خراج الاصل فذلك وان شرط عليه شيئا زائدا على خراج  
الاصل جاز لانه شرط ان لا يجب على المشتري تحمل الظلم هذا في باب النون وفي باب الرأ اشترى رضاء على  
ان يخرجهما ثلاثة دراهم ثم ظهر انه اربعة او قال اربعة ثم ظهر انه ثلاثة البيع فاسد لانه باع بشرط ان يخرج  
المشتري خراج ارض اخرى معنى وفي باب الباء هذا اذا علم ذلك فان لم يعلم فالبائع جاز والمشتري بالخيار ان  
شاء قبلها بخراجها كله وان شاء ترك ولو اشترى الارض خراجية بغير الخراج او ارضا بغير خراج اشترىها  
مع الخراج بائنا كل البائع ارض خراجية وضع خراجها على هذه الارض وباعها على المشتري فالبائع فاسد هذا  
اذا كانت الارض خراجية في الاصل فالما اذا لم يكن خراجية في الاصل ثم يوضع عليها الخراج فلما فباع يجر ولو  
اشترى رضاء على انها حرة من النوب الدونية وهي ليست حرة قال الامام الاستاذ ظهير الدين البيع فاسد  
كالخراج وقال القاضي الامام فخر الدين خان لا يفسد البيع لكن يخير بين الرد والامضاء وعلى هذا اذا اشترى  
على ان قانونه كذا فاذا هو اكثر ولو اشترى بشرط انك هما كان جاز كسدر فباع فاسد وكذا لو باع بشرط  
ان لا يؤخذ منه الجارية ولو اشترى على ان الجارية الاولى على البائع واتفقا على ذلك البيع وفي خزانة رجل اشترى  
ارضا فقال المشتري الجارية الاولى على البائع فباع على ان ليس على البائع وهو اشترى بهذا الشرط فوق المفاط  
يجوز البيع كالو باع على ان لا مؤنة على البائع وهذا يجب العقد **نوع منه** وفي الفتاوى رجل باع ارضا خراجية  
كانت فارعة وبقي من السنة قدر ثلاثة اشهر خراج على المشتري قال الصدر الشهيد في الفتاوى على هذا وان كانت فيه  
اقاويل فان كان فيما زرع لم يدرك ولم ينعقد الحب فخرج على المشتري بكل حال وان باع وانعقد الحب ففي الارض  
الفارعة ولو باعها من رجل فباعها المشتري من آخر ومكثت عند كل واحد منهم شهر فلا يخرج على واحد منهم فلو  
الصدر الشهيد والصواب ان يخرج على من مكث فيه وبقي لتمام السنة ثلاثة اشهر هكذا ذكر في زكوة الفتاوى و



المزعة الصغيرة اذا اشترى الرجل أرضا لزراعة ما فالحاج على ربا الارض فلو شرط على المشتري في فاسدة في  
النوازل يعتبر ثلاثة اشهر وقت يحصل الغلة ولا يعتبر الشتاء وهذا اذا كان المشتري بحال تمكن من الزراعة اما اذا كان  
او قبضها لكن بعد ان كان من الزراعة لا يجب عليه اخراج السلطان اذا اخذ الحراج من الاكل والمساخر يرجع على  
الدهقان والاجر قال به هذا في مجموع النوازل وفي المزعة الصغيرة من الاصل ووسط الكتاب باب اخراج على  
يكون اذا اشترى الرجل أرضا ليرى بها فالحاج على ربا الارض فلو شرط على المشتري في فاسدة فلم ينظم السلطان  
فاخذ الحراج من غير ان يامر ربا الارض فليس له على ربا الارض شيء ولو قال له ربا الارض ادعني من الاجرة فاذا  
حاز من الاجر والعشر الحراج ارض خراجي ما لكها فالسلطان يوجرها فاخذ الحراج من اجري ما في سيرة واقعات  
الناظر وفي باب الواو ولو اراد السلطان ان يشتري به نفسه يا حريم بان يبيعها ثم يشتري بها نفسه **خمس**  
في البيع بشرط الكيل والوزن وفي الاصل حراج يعدل رطبي او جرد هروي على ان في خمسين ثوبا بكذا فاذا  
احد خمسون وتسعة واربعون ان لم يستم من كل ثوب في البيع فاسد في الوجهين واما اذا استم من كل ثوب بان  
وجعل اريد في البيع فاسد وان وجه انقص جاز البيع وهذا قول الكذا ذكره شمس الايمه السرخسي في نسخة وغيره  
المشتري ان شاء اخذ وان شاء ترك بخلافه اذا علم المشتري حيث يفسد العقد في الكل في الوجهين عند البعض  
على ما ذكرنا في فصل حراج البيع وفساده وكذا في كل عدد من ثوب او ثوبين فلو شرط على الفهم على انها كذا  
هي اقل او اكثر ولو شرط في صفة من ثوبها خمسون ففقد او جرد اريد او انقص في البيع جاز سواء سمي ثوب  
واحد من القتران لم يستم وكذا الوتر والعدديات المتقاربة كالجوز والبغية والزيادة للبايع وهذا  
اذا لم يكن في بيعه ضرر وان كان في بيعه ضرر الكل للمشتري والذي تبعضه ضرر كالطست نحو هذا  
اذا اشترى بغير خمسة فان اشترى بخمسة نحو ما اذا اشترى بقرعة ففقد بكذا من الداهم فاذا اشترى بكذا من البيع  
في القدر الذي ذكره في كراهية فلا هي ما يمان جاز البيع في النصف بانه درهم وان كان في بيعه ضرر نحو  
اشترى بربع ففقد على ان وزنه كذا فاذا اشترى بقرعة لم يعلم قبل القدر في ثوب الجوار وان شاء زاد في الثمن حتى يبلغ ذلك  
القدر واخذ الكل وان شاء انقص البيع وان علم بعد الاتفاق بالبيع باطل وفي الفتاوى حراجي جاز با على  
في عشرين ثوبا فاذا فيه احد وعشرون وغاب البايع بغير المشتري من ذلك ثوبا واستعمل البقية لانه ملكها رجل  
اشترى بقرعة من الخطة على انها كذا اذا كان من الخطة فاذا اشترى بالمشتري بالجوار ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء  
تركها ولو اشترى بيتا من الخطة جازا فوجد فيها وكذا فاشترى بالجوار ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء رد  
فريقين المسلمين وبينما اذا اشترى بيتا من الخطة فاذا اشترى بقرعة فانه ياخذ ذلك النصف بنصف الثمن لان  
الحج ما يحال به فصار اليه مقدرا فاما اخذ بقرعة من الثمن والبيت لا يمكن ان يكون مقدرا لانه وجب اقل مما

الحمد فخير هكذا روى ابراهيم عن عمه ولو اشترى ثوبا بكذا على ان يسداه الف فاذا هو الف ومائة الثوب كله  
له بذلك الا ان اشترى ثوبا بكذا على ان يسداه الف فاذا هو الف ومائة الثوب كله  
جميع الثمن وان شاء تركها وان سواها قبل ان يعلم بذلك وبعد الرد تقوم عشرة اوطال وتقوم بسبعة اوطال  
فيخرج بخصه ما بينهما فان وجد في بطنها طينا او ما شبه ذلك مما ناكل السمكة لزمه البيع ولا خيار له اكل  
في الفتاوى في باب الخيار وفي المحيط عن عمه اشترى طست على ان يسداه الف فاذا هو الف ومائة الثوب كله  
بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك وهذا بمنزلة العيب فان حدث عيب عند المشتري والبايع  
قبوله لاجل العيب فانه يتناول في قيمة الطست فان كانت قيمة الطست على عشرة امانا وعشرين وعلى خمسة امانا عشرة  
والعيب ينقصه على قيمة خمسة امانا درهم فانه يرجع على البايع بنصف الثمن بنقصان الوزن ويرجع ايضا بغير  
التمن لاجل العيب في ذلك درهم **الفصل السادس في العيوب وهو يشمل على اربعة اجناس الاول**  
فيما يكون عيبا وفيما لا يكون اثنا في البره عن العيب الثالث فيما يمنع الرد بالعيب وما لا يمنع الرابع في الرد بالعيب  
وترتيبه اما الاول قال في الاصل الزوج للاقه والزوجة للعبد عيب جل اشترى عبدا فوجد به سارا  
او محتنا او كافرا يرد وكان القاضي الامام ابو علي النسفي حكى عن سادة هذا اذا كان محتنا في الرد من افعاله  
اما اذا كان له نوع رعونته وتحتلن في صوته وتكسر مشيته فان كان ليسر الا يكون عيبا وان كان فاحشا يكون  
عيبا ولو وجد زانيا او ولد الزنا لا يرد قبل هذا اذا تولى مرة او مرتين اما اذا كثر يرد وفي التجريد هذه العبا  
قال ان كان مدنيا على ذلك يرد والزنا في الجارية عيب بكون الغلام وهل يشترط المعاودة عند المشتري لا ذكرها  
في الكتب المشهورة وذكر في كتاب الاحاد انه يشترط المعاودة في يد المشتري في جميع العيوب الا في الزنا وهن رؤى  
م قال وفي الاملاء قال ابو يوسف وكذا الجنون وكما ان الزنا في الجارية عيب فكذا لو كان له ولد الزنا عيب  
والتولول عيب كذا الحال ولكن اذا كان في موضع يستقيم فلم يكن كذلك لا يكون عيبا نحو ان يكون  
تحت الابط او الركبة واما الانف فعيب المصنوع في الشعر عيب فارسيته فوري والشمط وهوان يكون بعض  
شعر الرأس او اللحية ابض والبعض اسود عيب الجارية الجوارى وهو سورج الفم وفي العبد ليس عيبا لا  
ان يكون امرا ولا صغارا ولا مريضا ولا غير سواء وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا  
يكون عيبا في الجارية ايضا وفي الفتاوى الصغرى لو اشترى غلاما امرا فوجد محلول اللحية يرد وشرب الخمر  
في الجارية والغلام اذا كان يتقص الثمن عيب الاذن عيب ملحوظ من الذنير وهو قطر ماء على الارنية دائما ولا  
في الغلام والعفلة في الجارية عيب هي ومم في الفرج والعش عيب هوان لا يبصر الليل والنس الساقطة  
والسوء والخضاء ضرا كان وغيره عيب في الصفراء خالف الروايات والعيب هوان يعمل بساره



الاذا عمل بها والظفر الاسود اذا انقضت القيمة والفق وهو ان لا يسقط البطلان على عيب في الدابة الحرة  
وهو ان يقف ولا ينقاد والجوح ان لا يقف عند التجام وخلع الرأس وهو ان تخلع التجام والعظام من الرأس  
وبل الحذاة اذا كان يقص الثمن وهو ان يبل الحذاة من مفرقها والانتشار انتفاخ العصب عند الاقارب الشتر  
وهو ان لا يجر من الاسفل من العين قبل ان يضع احفانه على الحذاء الكلي عيب الجوارح عيب في البهايم و  
يزول بالولادة على رواية كتاب البوع وتامة ياتي في الحسن الرابع مع ارتفاع الجفون والاستحاضة ناجية عيب  
ريح السيل عيب السعال القديم عيب الذي في العبد والامة عيب ان يقص البائع او يرى الغشاء والخرم  
الامة وعذبة البعير هذا في الطلاق البائن اما العنة في الطلاق النكاحي فعيب الكل في الاصل لا باق ما دون  
السفر وسرقه ما دون النقص عيب تكو افياد ووز السفرة هل يشترط الخروج من البلد وفي الفصول ذكره  
الذين الخروج من البلد ليس بشرط لان العيب ما يقص القيمة وهذا بهذه المتابعة وذكر في فوائد شيخ الاسلام  
برهان الذين اذا ابق العبد من يد المشتري ليس للمشتري ان يطالب البائع بالثمن قبل عود العبد من الاباق  
ان كان البائع والمشتري مقرين بذلك اذا سرق قدر من من الفضة من المولى او من غيره اما سرقه المالكات  
للاكل لا يستحق سرقه اذا كانت من المولى اما اذا سرق من غير المولى بعد عيبا ولو سرقه لاجل البيع عيب المولى  
وغيره كسرقه الدراهم واما في الخطة اذا سرق كثير بحيث يحتاج الى بيع ما عيب سواء كان من المولى او غيره  
نحسب عيبا فابعد ان رجح المولا ليس عيب ان لم يرجع حكمه لم يعرف منزل مولاه كذلك وان عرف  
ذلك وتقوى على الرجوع فموجب لو ابق من يده باجارة او عارية او ودعية فهو عيب **فمنه** رجل اشترى  
جارية تركية وهي الحسن التركية فهو عيب كذا الهندية التي لا تعرف الهندية اذا عده اهل البصرة عيبا قال  
القاضي الامام في المولد ليس عيب عذري ولو علم المشتري انها الحسن الا انه لا يعلم ان هذا عيب التجار  
ثم علم انه عيب نظر ان عيبا بينا له لا يخفى على الناس كالعذر ونحوه لم يكن له ان يرد ها وان كان يخفى برده  
يعلم من هذا كثير المسائل جل اشترى غلاما بركته ورم قال البائع انه ورم حديثا صابرا فلو رم  
فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه قديم ليس له ان يرد ولو اشترى على انه حديث فاذا هو قديم لا يفسد البيع ولا  
يرد وان كان قديما الكل في بيع الفتاوى وذكر القاضي الامام في الدين في مسألة الورم هذا اذا لم يبين  
السبب فاما اذا بين السبب ظهر انه كان بسبب اخيه الذي يترك له ان يرد كما لو اشترى عبدا هو محجوم  
وقال البائع هو محجوم فاذا هو غير ذلك وله ان يرد لان العيب يختلف باختلاف السبب في صلح النوازل  
اشترى جارية وبها قرحه فنظر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب قبضها على ذلك ثم ظهر ان ذلك عيبها ان  
يردها بذلك قال في المحرر هذه المسئلة تفارق مسألة الورم والصحيح من الجواب مسألة القرحه انه اذا

نقد

هذا عيبا بينا لا يكون له الرد وان لم يكن بينا فله الرد ولو اشترى عبدا على عقه كى وقال البائع ليس هذا الخنزير  
فاشتراه فالت علام ظهر انه كان اشترى بصرته واقعة وينبغي ان يرجع على البائع بالنقصان على قبح  
مسئلة القرحه وكذا لو ارى على رجل الفرس ورما فقال البائع مخ حورده است فاشتراه فاذا هو خمار بر  
ونقل عن الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني انه لا يرد وقاسه على مسألة الورم وفي المسئلة اكل الطين خطيب  
الشعر واثار جلد السباع عيب رجل اشترى جارية وقبضها ثم ظهر انها ولدت عند البائع لامن البائع وهو  
يعلم في رواية المضاربة عيب طلقا وفي رواية ان نقصها بالولادة عيب في البهايم ليس عيب ولو اشترى جارية  
على انها صغيرة فاذا هي بالغة لا يرد اشترى امه على فولدت عند المشتري بعد البيع بيوم ليس له ان يخاطم البائع  
في هذا الجمل هذا عيب هكياض عمن قد ذهب هذا قول وجس فلو ماتت الجارية بالولادة في يد المشتري  
ولم يعلم انها جارية ان ماتت نفاسا فانه يرجع بالنقصان ولا يسترد كل الثمن والعنة والحضاء عيب الشفة  
وفي الفتاوى اشترى غلاما فاذا هو غير محجوم في المولد عيب كان بالغوا في الجوب لا وفي الاجناس اشترى  
جارية فوجد بها لا تحسن الخبز الطبخ اصل العيب وكذا في العبد اذا لم يشترط فان كانا يحسان ثم نسيانه  
يد البائع فالمشتري الرد اشترى غلاما ليس له ان يرد اشترى احدى اذنيه ثقب الاذن ان كان واسعا في الهندية ليس عيب  
وفي التركية عيبان عذر عيبا اشترى جارية فوجد بها سواد باصل الحقة لا يرد واما اذا اشترى على انها  
جميلة فوجد بها قرحه يرد وكذا لو اشترى الخنا ونحوه على ان الكمل مثل الجاشنة وليس من جنسه يرد وفي الخطة  
المعينة ان كانت حرة لا يرد اما اذا كانت مسوسة او عسيرة يرد وجع الضر من بعد عيب ان كان قد  
فان ارداد في يده يرد وفي المسئلة اذا كانت الدابة تعثر كثيرا ايما في عيب ان كان في الاحيان فليس عيب الخيف  
عيب هو رد الى القديمين مع تباعد الفخذين وقيل هو خرافا العينين وهو ان يكونا احدهما رقا والاخر  
غير رقا والعرا عيب هو ميلان في الذنب عارة لا خلقه **وما اتصل بهذا** وفي النوازل رجل اشترى بقرة  
فوجد بها لا تحلب ان كان مثلها اشترى للحلب ان يرد وان كان مثلها اشترى للحم لا ولو كانت تأخذ بصرها وتقص  
جميع لبنها هذا عيب لو اشترى ابة فوجد بها قليلة الاكل يقال بالفارسية ناخوران فهو عيب لو اشترى  
كانت بطيشة السير يعني كاهل البعير الا اذا شرط انما يحول في فوائد شمس السلام ولو كانت الدابة كوكا  
خارجا عن العادة ليس عيب في الجارية عيب لها نفس الفرس قال سمعة من ثقة **فمنه** وفي الفتاوى  
رجل اشترى امرا ففرق عند المشتري وقد كانت كذلك عند البائع يرد الا اذا رفع المشتري وجهه لارض  
وعلم ان الثمن من رفع التراب في الفتاوى الصغرى يرد ان كان سبب الترواحا وعلى هذا لو اشترى عبدا فقام  
حتى في يد ففعل اصاب عند البائع ان كانت الحجة التي في يد المشتري لصابته لوقتها الذي يد البائع له ان يرد

هذا الاكل في الدابة  
وكثرة الاكل في الدابة  
عيب



كانت لغزوة قهها ليس له ان ترد ولو اشترى كما وظهر ان شره من نواق وضع على ظهره ان ترد لا تبيع  
والعيب ليس ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوّم مقوم صحيحا بالبيع ومع العيب قبل واخره  
مع هذا العيب والفاحش ما لو اتفقوا على تقويم صحيحا بالبيع ومع هذا العيب قبل رجل اشترى شيئا  
هو سور اخ كذا ان على رجل الغير عيب في القاضى الا ما لم ينع عيب كذا او جرد على جرد تقبلا بعد وند عيبا  
بان كان كبير او يوت النمل ان كان فاحشا في الكرم عيب كذا لو وجد في الكرم تمر الغير وفيه مسيل ماء الغير  
لو وجد مرتفع لا يصل الماء اليه الا بالسك عيب ولو وجد باقى ايه ليس عيب في الفتاوى رجل اشترى ضيقه  
مع غلاته ثم وجد بها عيبا فاداد الدخلة هاتين عتد فان جمع الغلات امتنع الدخلة وان تركها كذلك فامنع  
فيرد العيب ولو اشترى سكنى حانوت في حانوت امتنع الدخلة ولو اشترى رجل مركبا واخره البايع ان جرد  
الحانوت كذا اذا ادهى كذا ليس ان ترد ولو اشترى شجارا فوجد بعضا مغيبا ليس ان ترد العيب خصة ولو  
وجد حياطا واحدا مشتركا فهو عيب لو وجد الحياط دهضا ان كان نوعا بعد وند عيبا فهو عيب في المحيط اشترى  
ارضا ونحلا وليس شرط لم يعلم بذلك فله الخيار **نوع عيب** وفي الاصل رجل قال لا اشترى هذا الشيء فانه لا  
عيب فلم يجد ولم يشتره ثم وجد عيبا له ان ترد على بايعه وبثله لوقال اشترى هذا العبد فانه ليس ببيع  
بالحال لا يرد بعيب باق وفي الفتاوى الضعيف بهذه العبارة لوقال المشتري ليس ببيع كذا يكون اقرارا  
باتفاق العيوب ولو عتق فقال ليس ببيع فلو اقر بانفساء الا باق وفي الجامع الكبير رجل قال لا اشترى  
هذا ابوق فاشتره منى فاشتره وباعه من غيره فوجد ثلثا ابقا فادان يرد محتجا باقراره انه قال له  
البايع اشتره فانه باق لا يقبل هذا منه ولو قال له البايع عند البيع بعثت منك على انه باق فانه لا يرد  
جواب كذا لوقال البايع بعثت منك على انى بى من باقة يكون اقرارا لوقال على انى بى من الباقي لم يكن  
اقرارا لعدم الاضافة وفي المحيط لوقال ببيع هذه الدارهم وادها اياه ثم وجد هازيونا قال استبد  
لها الا ان يقول هي يوفى او تبرأ عن عيبها **نوع عيب** وفي الفتاوى الضعيف رجل اشترى بزر البطيخ وزرع  
فاذا هو بزر القثاء رد على بايعه وبثله وتلخذه القثاء وفي فوائد شمس السلام لو اشترى بزر البصل وبذر  
الارض فلم ينبت قال ان نبت بوسيد بوسيد استرجع بالتمن وفي الفتاوى رجل اشترى ثوبا قبل  
فاذا في جوفه احشيش ان كان نوعا وادها عيبا يكون عيبا رجل اشترى خمسة اقفرة خطه فوجد فيها  
ثلاثة ان كان مثلها يكون في الخطه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان كان بحال لا يكون في الخطه مثل ذلك  
وبعد الناس عيبا له ان يرد الخطه كلها ولو اراد ان يترك التراب والمهيب يرد على البايع ويحبس له ذلك  
فان يتر مع هذا فوجد ثوبا كثيرا بعد الناس عيبا ان مكنته ان يرد هاتين على البايع بذلك الكيل له

الرد ولكن يرجع بنقصان الخطه الا ان يرضى البايع ان يأخذها ناقصة فله ذلك ويسمى نحوه على هذا  
ولو اشترى سكا فوجد فيه هاضا ينزل الرصاص ويتر على بايعه حصصه من الثمن قل او كثر ولو اشترى  
القد يد فوجد فيه لحا كثيرا فهو كخطه ولو اشترى دهننا فوجد فيه لاي فهو كخطه حتى لا يرد الا  
وحده ولو اشترى روين فوجد فيه ترايا يرد من غير تفصيل بين القليل والكثير ولو اشترى خبثه فوجد  
فيها فارة مية فهو عيب فان تعدد الدخلة يرجع بالنقصان وتعد الدخلة باللبس على وجهه بنقصها وقاويل البايع  
اذا كان اخرها ما يوجب النقصان في الحجة فان كان يحتاج الى الخرق لا يكون عيبا ولو اشترى سمنا ذابا  
فاكله ثم اقر البايع ان الفارة وقعت فيه وماتت له ان يرجع بنقصان العيب من روم ووعليه القوى  
اشترى ثوبا فوجد فيه دما ان كان الثوب بحال لو غسل بنقص فهو عيب لا فلا اشترى ليت كفنا ثم  
وجد فيه عيبا لا يرد ولا يرجع بنقصان العيب هذا في الفتاوى وفي التجريد هذا اذا تبرع اجته حتى  
الميت فان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى من التركة يرجع بنقصان العيب كذا لو اشترى  
ارضا وجعلها مسجدا ثم وجد بها عيبا لا يرجع بالنقصان على قول من يقول انه يعود الى ملك المشتري  
اذا صار خرابا ولا يأخذ به رجل اشترى ثوبا فاذا هو صغير فاداره فقال البايع ارجع الحياط ففعل ولم يلقه  
له ان يرد وبثله لوقال له بعد فان اتفق البيع والاخر عليه ففعل ثم اراد ان يرد له ليس ذلك لان  
الاول ليس رضا والثاني رضا الكل في الفتاوى **جنس عيب** في البراءة عن العيوب وفي الاصل رجل باع  
عبدا او مته بشر البراءة من كل عيب جاز وان لم يسم العيوب وكذا البراءة عن الحقوق خلافا للشافعي  
ويدخل تحت هذه البراءة براءة العيب كحدث بعد العقد قبل القبض عند من لا يدخل وهذا  
بناء على انه اذا باع بشرط البراءة عن كل عيب كحدث بعد البيع قبل القبض صح عند من خلافا للمذاهب  
ولو شرط انه يبرئ من كل عيب لم ينصرف الى الحادث في قولهم جميعا وفي الفتاوى لوقال المشتري الجارية  
اليك من كل عيب يعنيها فاذا هي عورة لا يبرئ وكذا لوقال بريت اليك من كل عيب يبرها وهي مقطوعة اليد  
لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لا حال عدمهما ولو تبرأ البايع من كل عيب بغير  
فيه العيوب الادوية فان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكلى والاصبع الزائدة ولا اترق قد  
برأ عن داء المرض الذي في الجوف من لحال او كبد او نحو ذلك رجل باع عبدا او جارية وقال ان يبرئ  
من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرئ عن العيوب لان الداء يدخل في العيوب اما العيب يدخل في الداء  
وان كان اصعبا واحدا مقطوعة يبرئ ولو قال ان يبرئ من كل عيب هذه الجارية يبرئ من العور وغيره ولو  
برئت اليك من عيب يدخل تحت عيب احد فان وجد عيبين يرد **جنس عيب** فبايع الدخلة بالبيع وفي



الاصل ان المشتري اذا تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصفى المالك بطل حقه في الرد وفيه رجل اشترى  
جارية ولم يتبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يمكن ردّها سوا عكمت بكر او شيا نقصها الوطئ لم  
لا بخلاف الاستحواض وكذا لو طئها البهيمية او البهيمية بالبهيمية ويرجع بالنقصان الا ان يقول المبيع اذا  
اقلها وكذلك اذا جعلت الجارية حرة فوطئها الاخر ثم اطلع على عيبها هذا في التجريد ولو كان لها زوج طئها  
الزوج ان كانت ثيبا بغيرها وان كانت بكر لا يردّها سوا عكمت بكر او شيا نقصها الوطئ المبيع او لم يطأها الكفر  
ابتدأ وطئها عند المشتري هو الصحيح ولو طئها غير المشتري وعبر الزوج لم يردّها في التجريد لو كان النقصان  
بغير الاجنبي او وطئها فوج العرق لم يكن له ان يردّها ويرجع بالنقصان ولو زوجها المشتري ثم وجد بها  
عيبا لا يردّها سوا دخلها زوجها او لم يدخلها وكذا لو جنى عليها غيره يمنع الرد ويرجع بالنقصان ولو  
وطئها الزوج فقال المبيع انا اقلها كذلك ليس له ذلك وكذا لو وطئ بشبهة حتى وجب العرق بخلاف  
ما اذا وطئها المشتري فقال المبيع انا اقلها كذلك حيث له ذلك لما ذكرنا انه وجب له روطئ الزوج في  
وطئ المشتري لا يجب لو وطئها المشتري ثم وطئها ثانيا ان علقته بالاول ويرجع بالنقصان وان لم يعلق  
لا لان له ان يقبلها مع انه وطئها اما اذا علقته فلا وفي الزيادة باب الكسب فلو ان المشتري اذا وطئ  
الجارية في يد المبيع صار قابضاً لها والمبيع ان يستردّها او ينعها اذا لم يقبض الثمن فان منعها المبيع ثم يقبض  
المشتري الثمن وقبضها او وجد بها عيبا وقد كان وطئها وطأ لم ينقصها له ان يردّها بالعيب من غير ان  
المبيع وفي هذا الباب ايضا لو تلفت كسب العبد بعد ما علم بالعيب لا يكون فحى بالعيب لا يسقط شيء من الثمن  
وكذا لو كان الكسبية فوطئها او عقمها بخلاف ولد البهيمة فانه لو عقمه يكون رضا اذا كان يعلم  
بالعيب يبطل حق الرد بالعيب بالعرض على البيع واجارة المشتري وهذه وقاية وليس الثوب ركن في البهيمية  
وسكنى المذلة قال الامام الشافعي في نسخة الاستحواض بعد العلم بالعيب من ليس برضا استحواضا والصحة ان  
المرّة الثانية دليل الرضا وحده بسط الثوب انزاله من السطح ورفعها اذا جاوز عرجه الاستحواض فهو  
منه فحى قالوا ذلك السكنى مطلقا وفسره في كتاب القسمة فقال ابتداء السكنى رضا لا دوا ومنه وسبق الارض  
زراعتها وتلقيح الفحل وبيع الكرم ضار ذكر الكرم مطلقا وفسره في الجامع الصغير وقال لو ركب ليردّها او ينعها  
او ينعها لا يكون رضا استحواضا لان المسئلة فيما اذا لم يكن الرد والنسب والعلف الا بالركوب ما كان  
العلف في وعاء واحد فان كان في وعائين فركب فهو رضا ذكره في السير الكبير وفي الركوب الذي قال بعضهم  
هذا اذا كان لا يتقار له بدون الركوب ما اذا قدر فركب رضا في الرواية لم يفصل فلو لم ينظر الى  
سيره وليس ينظر الى قدره فهو رضا ولو اشترى حمارا علفه بآية اخرى وركبها ولم يركبها فهو رضا ولو اشترى جارية

وبها جرح فذاوها فهو رضا وفي الفناوى لو اشترى جارية وقبضها ثم اعتمها او تبرها ثم علم ان بها عيبا لا يردّها  
لكن يرجع بالنقصان بخلاف الوبايع او ذهب حيث لا يرجع بالنقصان وان كان العلم بالعيب البيع والمبيع  
كذلك الوعقة على ما لا يرجع بالنقصان ولو بايع بعضه او وهب بعضه لا يرد الباقي ولا يرجع بالنقصان  
بخصه الزائد ولا بخصه الباقي عند جرح الوبايع وقوله ياتي بعد هذا ولو قبلها ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان  
كالوطئ اغيره ولو كان ثوبا فاستمكه غيره او طعاما فاكله غيره لم يرجع بالنقصان وعن س ومن انه يرجع  
ولو كان ثوبا فخرقه ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وعندهما يرجع وفي نظم الرد وليس ولو وهب او  
تصدق به او استأجر او صاح بالمبيع على ما لم يتم وجبه يعيبا لا يرجع بالنقصان وفي الفناوى جرح بايع من  
اخر عيدا وباع المشتري من اخر فالت العبد في يد المشتري ثانيا ثم اطلع المشتري ثانيا على عيب جرح على بايعه  
بالنقصان وباعه لا يرجع على بايعه عند جرح خلافا لفلو صاح المشتري لا وبيع بايعه لا يصح الضلع عند  
جرح هذا في شرح عصام وفي الاصل لو كانت جارية فوطئها المشتري ثم باعها بعد ما علم بالعيب كانه ان يرجع  
بالنقصان والاصل ان تعذر الرد متى كان يصنع من جهة المشتري يسقط حقه الرجوع بالنقصان اذا ثبت  
تتوالذا باعها بعد ما وطئها بطل حقه في الرجوع لان المبيع ان يقبلها بعد وطئها وتعذر الرد كما يصنع  
بخلاف ما اذا وطئها غيره لانه ليس ان يقبلها على ما ذكرنا ولو اشترى ثوبا فضعفه او قطعه خوطه او طوى الخطة  
لا يمكن الرد فان باعها ان يرجع بالنقصان وفي القطع بدون الخاطئة لو باع بطل حتى الرجوع **فمنع**  
وفي الاصل رجل اشترى خفين او نعلين او مصرعي باب فوجد باعدها عيبا بعد ما باع الاخر لم يكن له ان  
يرد القاييم ولو كانا قاييمين ليس له ان يرد المبيع خاصة بل يردهما او يسكنهما وفي المحيط لو اشترى زوج  
ثوبين ثم وجد باعدها عيبا بعد القبض فان اراد ان يرد المبيع خاصة وظاهر الجواب ان له ذلك قال  
مشايخنا ان الفاحصهما العمل مع صاحبه بحيث لا يعمل الا مع صاحبه لا يرد المبيع خاصة وفي الخزانة من هذا  
الجنس الجامع الكبير قال رجل اشترى من آخر غلاما وباعه من غيره ثم جحد المشتري ثمنه الشراء وحلف  
عند القاضي لزم المشتري الاول فوجد به المشتري الاول عيبا فاراد ان يرد على بايعه لانه لا يرد  
القاضي فنسخ البيع بينهما وعاد اليه بالملك وكذا لو صدق على الشراء غير انها تصادق على ان البيع تلجئة  
وكذا لو تصادق على خيار رد المشتري ولو تصادق على انه لم يكن البيع خيارا ثم جعل احدهما صاحبه  
الخيار فقبض صاحب الخيار المبيع ليس له ان يرد لان الفسخ بتراضيها فصار كالاقالة ولو ادعى المبيع على  
ان انسانا شرا وكذب المشتري فان ترك الخصم بغير قضاء ليس له ان يرد على بايعه وان كان قضاء رد  
المشتري اذا اراد الرد بالعيب قام المبيع البيته على اقرار المشتري انه باع بطل حتى الرد اذا اشترى عبدا



او باع من غيره ثم رد عليه عيب غير نقض ليس له ان يرد على باعه لانه كبيع جديد وكذا لو تقايلا ولو رد  
عليه بقضاء قاض بينه او كولا او اخر عند القاض له ان يرد لانه دفع لان القاضى ولاية النسخ في حق الكل  
ثم ينظر ان رد عليه بالبيعة له ان يرد على باعه اذا ثبت ان العيب كان عند المبيع الاول ولو رد عليه بكونه وادار  
بقضاء قاض ان كان عيبا لا يحدث مثله او يحدث لكن لا يحدث في تلك المدة يرد عليه وان كان يحدث لا يرد على  
باعه الا ان يقيم البيعة انه كان عنده في نسخة الامام السرخسي وهذا بعد القبض ولو كان قبل القبض فهو سواء كان  
الرد بقضاء او بغير قضاء المسائل في بيع الاصل وفي شرح الطحاوي المشتري اذا وجد بالمشتري عيبا بعد ما زاد  
المشتري يخلو ما كانت متولدة من الاصل او غير متولدة ولا يخلو ما كان حروثا قبل القبض او بعد القبض فان  
كان قبل القبض والزيادة متصلة متولدة من الاصل كالكبر والتميم والحسن لا يمنع الرد بالعيب وان كانت متصلة غير  
متولدة من الاصل كالصنع او الغرس والبناء صار المشتري قابضا باحداث هذه الزيادة فصارت كل ما حدث بعد  
القبض يمنع الرد ويرجع بالنقصا وان كانت الزيادة منفصلة متولدة كالولد والثمر واللبن والصف والاد  
والعقر ونحوها لا يمنع الرد وهو بخلاف ان شاء ردهما وان شاء رضى بهما جميع الثمن ولو لم يجد باهلا عيبا لكن وجد  
بالزيادة عيبا ليس له حق رد الزيادة الا اذا كان حروثا تلك الزيادة قبل القبض يورث نقصا في البيع وله  
حق الرد لاجل النقصان المبيع ولو قبضه ما ثم وجد بالمبيع عيبا والزيادة قائمة له ان يرد البيع خاصة بخصة  
من الثمن بعد اقسام الثمن على قيمة المبيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد بالزيادة عيبا دون  
المبيع له ان يرد ما خاصه خصه من الثمن لا زيارها خاصة للثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو كانت الزيادة  
منفصلة غير متولدة من الاصل كالحبة والصدقة والكسب منع الرد فاذا رد فالزيادة للمشتري بغير الثمن ولا  
تطبق عليه عدا ولا اصل عنده ان الزيادة في المبيع الثابت للمشتري ثم البيع او النسخ وفي البيع مع الخيار موقوف  
ان تم البيع للمشتري وان النسخ فللبايع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض اما اذا حدثت بعد القبض فمطلع  
على عيب كان عند البايع ان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل منع الرد والنسخ عدا ومن ويرجع بالنقصا  
ولو كانت متصلة غير متولدة من الاصل منع الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة متولدة من الاصل منع الرد  
ويرجع بخصة العيب الا اذا راضيا على الرد فصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فان كانت  
هالكة ينظر ان كانت هالكة باق سماوية جعلت كان لم يكن وله ان يرد المشتري وان هلك بفعل المشتري ان شاء  
البايع قبل رد جميع الثمن وان شاء لم يقبل وخصه العيب سواء كان حروثا الزيادة يورث نقصانا في الاصل لا  
ولو كان القوت بفعل الاجبة ليس له الرد لوجب الضمان على الاجبة وقيام الضمان كقيام العين ويرجع بخصة  
العيب فلم يرد لكنه انتقص بعد القبض ان كان النقصان باق سماوية او بفعل المعقود عليه وبفعل المشتري

ليس له الرد لانه لو رد به عين ويرجع بالنقصا الا اذا رضى البايع في رد او يرضى المشتري بجميع الثمن  
ان كان النقصا بفعل الاجبة او بفعل البايع يمنع الرد ويرجع بخصة العيب لكل في شرح الطحاوي ولو رد  
حايطا واحدا من الثمن ثم بناءه فهذا يمنع الرد بالعيب **ما يتصل بهذا** مسألة المضرة وصورتها في شرح الطحاوي  
رجل اشترى شاة على ان يالبون فجلها مرة بعد مرة فقتلها بنقصا لهما انها مضرة وهوان جعل البايع ضرها في  
صن اياها لم يجلها باختم اجمع لهما وقتلا اضرها يرجع بالنقصا وليس له ان يرد هاتين العينين ولا بدون اللبنة  
كذا لو وجد به عيبا اخر لا يرد ويرجع بالنقصا ولو اشترى بقره مملوكة الضرع وهو يري انها لبني بغير شرط فجلها  
قتلتها مضرة اختلف الشايخ في ما عند الطحاوي شراء الشاة على ان يالبون لا يجوز وفي الطحاوي هذا مستقيم  
على قول الطحاوي ما عند الكرخي قد ذكرنا ان الشاة على ان يالبون لا يجوز وفي الفتاوى تفسير النقصا بالعيب يقع  
وبالعيب ثم ينظر كم انتقص من قيمة لاجل العيب ان كان النقصا قد غشرت القيمة فخصه العيب عشر الثمن وان كان  
ربعا من الثمن والعيب ما يقص عند التجار ولو كان يقع مقايضة فاذا انتقص قد غشرت قيمة يرجع بعشر لجل ثمنها  
والمقوم لا بد ان يكون اثنين بخلاف بقية الشهادة بخره البايع والمشتري والمقوم من يكون هلا في كل حرفة  
رجل اشترى امين فلم يقبضها حتى وجد باحد ما عيبا ان قبض المعينة لزمناه وان قبض غير المعينة ان ردها  
وليس له ان يرد احد ما ولو بايع التي قبض وهي التي لا عيبا ولم يقبضها لكنه اعتمها لزمته الاخرى كذا لو رد  
الى نفري الصفقة فلو قبضها ثم وجد بها او باحد ما عيبا وقد باع احد ما وكذا لو لم يبع احد ما له ان يرد  
ولو كان قبل قبضه ما يرد ما او يسلم ما وليس له ان يرد المعينة خاصة وكذا لو قبض احد ما دون الاخرى  
فهذا بمنزلة ما لم يقبضها هو المختار ولو كان للمشتري عيبا واحدا فباع بعضه ثم وجد به عيبا لا يرد ولا  
يرجع بخصة نقصان العيب بخصة ما باع بل بخلاف وهل يرجع بخصة ما يبيع في ظاهر رواية اصحابنا لا يرجع  
الصحيح والمشتري طعاما فاكل بعضه ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان عيبا كل ورد الباقي عديم وكذا لو خسر  
نصفه على البايع يرد الباقي ولا يرجع بنقصا ما اكل وكذا لو باع بعضه وهذا قولهم وعليه الفتوى ولو اشترى  
دقيقا فخب بعضه ثم تبين ان الدقيق كان من اريد ما يبيع بخصة من الثمن ويرجع بنقصا العيب بخصة ما استهلك وهذا  
قولهم وبما خسر الفقهاء ابو الليث وفي فتاوى القاضى لا مام رجل اشترى جوزا فخر بعضه ووجد فاسدا لا يتفقد  
ولا قيمة له كان له ان يرد ما يبيع ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد ما يتفقد به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان  
العيب فكالمكسر ولا يرد المكسور ولا الباقي الا اذا اقاما البيعة على ان الباقي يبيع رجل اشترى بغير قبض فلما دخل  
داره سقط فزججه انسان فظروا الى معاينة فاذا هو فاسد فسادا فله ان يرجع بغير المشتري لا يرجع المشتري  
بالنقصا وان رجح بامر رجح عندها بمنزلة ما لو اشترى طعاما فأكله ثم وجد فاسدا يرجع بالنقصان عندها



والفتوى على قولها وكذا في مسئلة الطعام اذا اكل البعض في ذم البايع قولهم والفتوى على قولهم وفي مسئلة اذا  
اذا علم بالعيب ثم خربها ليس له ان يرجع بشئ رجل اشترى حمرا او احلها لا يرد بها بالعيب لو اشترى عبدا وبيع مرض  
فان ارداد المرض يد المشتري ليس له ان يرد وقيل ينبغي ان يرد كافي وجع السن اذا ازداد الا اذا صار صاحب  
الا ان يمنع الرد رجل اشترى مائة ترضع فوجدها عيبا فامرها ان ترضع صبا لا يكون هذا صرا لا ترضع ولا ترضع  
من لبنها فاكل او باع فهو رضا لان اللبن جزء منها واستيفاء جزء منها دلالة الرضا بالعيب في صحة الفكاوي الحلب  
الاكل لا يكون رضا وفي الفكاوي رجل يرضوفا فاحصاه بعد القبض وذلك لا ينقص ثم وجد به عيبا له ان يرد  
ولو خرب في شاة فهو رضا ولو اخذ من عرف القدر لا يكون رضا لانه جزءه لكن ليس يقصود ولو حلب من لبن الشاة  
فهو رضا رجل اشترى ابنة او غلاما فوجد به عيبا فلم يجد البايع ليرده فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه تصرفا  
يرد على الرضا في ذم البايع لو حضر ولو هلك يرجع بالنقص ولو وجد بالذمة عيبا في السفر وهو خاف الظن  
فامضى السفر لا يكون رضا بالعيب في الفضول وفي فكاوي رشيد الذين اذا اشترى جارية من رجل غلب البايع فاطلع  
عابها بكارية فرفع الامر الى القاضي واثبت عند الشراء والعيب خربها القاضي ووضعها على يدي عدل فان  
يد وحضر البايع ليس للمشتري ان يسترد الثمن لان الرد على البايع لم يثبت كحاشيته فكان الهلاك على المشتري قلت  
ان يكون هذا فيما اذا لم يقض القاض بالرد على البايع بل اخذها منه ووضعها على يدي عدل اما اذا قضى على البايع بالرد  
فينبغي ان يهلك من مال البايع يسترد المشتري الثمن لان قضى في البايع هذا قضاء على الغايب من غير خصم ولكن  
القضاء على الغايب من غير خصم ولكن القضاء على الغايب يغني في ظاهر الرواية عن ايجابها وفي شرح السيرك ما يابح  
عليه التي رجل اشترى ابنة في ارض الاسلام وغري عليها ثم وجد بها عيبا وباعها عابك بركها لانه لو ركبها وهو  
عالم بالعيب يكون رضا بالعيب كذا لو ركبها في دار الحرب كذا لو ركبها في دار الاسلام بالركوب في دار الحرب  
ليخرجها الى دار الاسلام لم يلزم ما اذا لم يركبها ولكن امر بالركوب في دار الحرب فان قضى قاض ان ركبها ليس  
برضا فقد قضاؤه والقاضي التامضيه ولو اشترى ابنة في ارض الاسلام لاجل الرد بالعيب ترك الخصم عام  
الى الخصم فقال البايع لم مسكت هذه المدة فقال المشتري لما مسكت لا نظره هذا عيب له ان يرد رجل اشترى  
نقرة على انها فضة الصخرة ثم دار فكتها فلم يكن ربحا دار له ان يرد بها ولو كسرها البايع وراهم الثمن فوجد بها عيب  
ردها ولا شئ عليه وفي الغصب يضمن مثل تلك الدارهم المكسورة له رجل اشترى قدوما فادخله النار ثم وجد  
عيبا لا يرد به ويرجع بالنقص وفي الذهب ادخله النار فذهبه ولو اشترى منسارا وحده ثم وجد به عيبا لا يرد  
وكذا لو اشترى برسم دارا وكره احد ان علم بعد البذل لا يرد به ويرجع بالنقص وكذا في الاديم لو بذر بالفا وبيع  
منه لا يرد به وفي الفكاوي لمام رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجد بها فاسدة وقال الباطل اسم ان علم بفسادها

ولم يستهلك منها شيئا حتى خاتم البايع ولها مع فسادها فمذموم البايع باختيار ان شاء رد خصه النقصا الثمن  
قبل الطبخ وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها او استهلك بعضها  
بان لم يمسها او عيبا لا شئ على البايع وان لم يكن للطبخ قيمة مع فسادها يرجع المشتري على البايع جميع الثمن على كل حال  
اشترى ثوبا ليختار منها بابا او نحو ذلك فقطعهما فوجد بها لا تصلح لاشترائها فانه يرجع بنقص العيب لا يأخذ  
البايع مقطوعه ويرد الثمن **فروع منه** وفي التجديد لو اشترى رصا وبني فيها مسجدا ثم وجد بها عيبا لا يرجع بالنقصا  
وفي الفكاوي جعل هذا قول ربنا على صله انه لا يعود ملكا اذا خرب ما حوله وفي الفكاوي الصغرى لو لم يجعل مسجدا  
لكنه وقفها ثم وجد بها عيبا يرجع بالنقصا وفي فكاوي البايع العيب اذا ازال العيب القديم بوجوب الرد وفي  
الزيادة لو اشترى شاة حاملا فولدت عنده ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يرد بها بالعيب لان الولد فان هلك  
فله ان يرد بها **جمل خرب الذم بالعيب وتنبه** وفي شرح الطحاوي ظهور العيب شرط لصحة الحق والظهور العيب  
اسباب من العيوب ما يكون ظاهرا في العقوق عليه يمكن التوصل الى معرفة بالمشاهدة كالسن الزائدة ونحوها ومنها  
ما يكون في الجوف كالداء الذي يتوصل اليه لا يقول الاطباء الذين لهم بصيرة معرفة ذلك ومنها ما وقف عليه بقول النساء  
ومنها ما يثبت بالخبر فان كان ظاهرا يعرف بالمشاهدة صحت حقوق المشتري في العيب فان كان قبل القبض للمشتري ان يرد  
وينسخ العقد بمجرد قوله ردت ولا يحتاج فيه الى رضى البايع او قضاء القاضي وفي وكالة الاصل جعل هذا العمل  
الوكيل بشرط علمه دون حضرة ومنها فان رضى البايع فيها وان لم يرض واختمها الى القاضي فالقاضي ينظر في  
ذلك العيب وقع عنده انه قديم وحديث لكنه لا يحرث مثله في مثل هذه المدة رده عليه بقوله ولكن يحلف  
المشتري بالله ما رضى بذلك العيب لا عرضه على البيع منذ آه واكثر القضاة على انه يحلف بالله ما سقط حقا  
في الرد بالعيب على الوجه الذي باعه البايع لكن اذا طلب البايع منه عينه وان لم يطلب يحلف في ظاهر الرواية عن  
سن انه يحلفه ولو كان العيب قديما مثله في تلك المدة وقد لا يحرث فان اقر البايع انه كان عنده يرد عليه ان  
انكر فاقام هو البينة فذلك لان لم يبق البينة على ان العيب عنده لكن اقام البينة على ان هذا العيب كان عند البايع لا  
يرد عليه ولما يرد على باعه بتلك البينة عندس وقيل قول جعفر بن محمد فان عجز عن اقام البينة يحلف البايع بالله قد  
باعه وله اليه نحو هذا العقد وما به هذا العيب يحلف برى وان تكلم عليه قال في المحيط وهذا لا يوجب  
لجواز ان المشتري رضى به او برأ عنه والاعتماد على ما روى بشر عن ابن جعفر بالله ما هذا المشتري قبل ان يرد  
بالعيب الذي يدعيه وهذا تحليف على الحاصل وان كان العيب في الجوف ولا يعرفه الا بقول الاطباء فان كان للقاضي  
معرفة يقين نفسه وان لم يكن يدعي جبراعلا لانه باصا وحذا في ذلك فان اتفقا ان به العيب في مال الشاة  
صحت حقوق المشتري وقد الحوط والواحد يكفي وان كان قبل القبض فقد ذكرنا واذا كان بعد القبض سألها القاضي هل



حدث مثل هذا العيب مثل هذه المدة ان قال لا يحدث في عليه وان قال لا يحدث بخلاف البائع على الوجه الذي  
وان كان العيب قبل اليد يقول النساء كالعيب موضع العورة في الجوارح تكتف والاشنان لوط فان اخبر  
امراة واحدة من اهل الشهادة بوجود العيب ان كان قبل القبض ليس للمشتري حق الفسخ بقولها لكن قبل قولها في  
اجاب اليه على البائع فيحلف على ما ذكرنا وان كان بعد القبض فاخبر امراة بوجود العيب صححت الخصومة ويحلف  
البائع على البينات لعدا باع وسلم وبما هذا العيب ان كان العيب قبل القبض لا يوجب كالتسرة والابق والبول في الفرائش  
والجنون لا يثبت لك الاشهادة جليلين او رجل وامرأتين ثم الاباق في الجارية والغلام والتسرة والبول في الفرائش  
عينا اما صغيرين ويزول ذلك عنها بالبلوغ فان وجد ذلك منها بعد البلوغ فهو عيب لازم بذا بياننا اذا وجد  
ذلك في حالة الصغر ثم عند البائع ثم وجد ذلك منها عند المشتري وهما صغيران للمشتري ان يرضى بما به قبل  
ان البول في الفرائش عيب الصغير اذا كان من اهل التمييز والعقل اما فمن ليس له اهل التمييز والعقل لا يكون عيبا وان  
وجد عند المشتري بعد البلوغ وقد كان وجد ذلك عند البائع في حالة الصغر فليس للمشتري حق الرد ولو وجد  
منها بعد البلوغ عند البائع ثم وجد ذلك عند المشتري له ان يرضى بما به ولو لم يوجد ذلك عند المشتري لم يفسخ  
حق الرد بالعيب الموجب عند البائع فذلك لو وجد ذلك العيب في الصغر عند البائع ولم يوجد عند المشتري  
وهما صغيران ليس له حق الرد واما الجنون منها في حالة الصغر والكبر فهو عيب لازم بذا بياننا بالبلوغ ولو  
لم يوجد ذلك عند المشتري ليس له ان يرضى به بالعيب الموجب عند البائع مالم يوجد عنده وقال بعض شائخنا  
ان يرضى به والزوجية للغلام والجارية ثبت بالخبر فلان للمشتري اذا جاء يقول وجد ثوبا بغيره في الفرائش او جارية  
سارقا وقد كان وجد ذلك عند البائع بعد البلوغ لا يخلو انما ان يقر البائع بالامر جميعا او ينكر الامر جميعا  
او اقر بوجوده عند المشتري وانكر وجوده عند المشتري وانكر وجوده عند المشتري فان اقر بالامر  
جميعا له ان يرضى به على البائع وان انكر الامر جميعا لا يفسخ خصومة المشتري الا اذا اقام البينة على وجوده عند  
في صحة الخصومة ثم يحتاج الى اقامة البينة على وجوده عند البائع بعد البلوغ فان اقام البينة يرضى به عليه وان عجز  
عن اقامة البينة على وجوده عند البائع فله ان يحلف البائع بالله لقد باع وسلم وما ابق من مبلغ الرجل  
في التسرة والبول في الفرائش كذلك وفي الجنون بخلافه ما جنى قط ولو عجز عن اقامة البينة على وجوده عند  
البائع لا يفسخ خصومة وله ان يحلف البائع على العلم لاظهار العيب بالله ما يعلم انه وجد عند المشتري فان حلف له  
يظهر ولا يفسخ خصومة من المشتري وان شك في العيب صححت خصومة المشتري ثم يحلف البائع ثانيا على البينات طلبه  
لقد باع وسلم ما وجد ذلك عند من مبلغ الرجل وفي الجنون ما جنى قط ولو اقر البائع بوجوده عند المشتري  
وجوده عند المشتري ليس له حق الرد حتى يظهر وجوده عند امنا باقامة البينة او تحلف البائع على العلم واذا

اقر بوجوده عند المشتري وانكر وجوده عند المشتري صححت خصومة المشتري فيحلف البائع على البينات بالله لقد باع وسلم  
ما وجد ذلك عند من مبلغ الرجل وفي الجنون ما جنى قط الكل في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى في العيب  
شرح الصحة الدعوى يعني لا يحلف البائع للذين يثبتون ما صحح في دعوى العيب لكان المشتري لو ادعى  
قال ان وجدته معيبا بعيب موجود في البائع وهو قائم للحال فهذا الدعوى صحيحة ان اقر بقيام العيب ثبت العيب  
حق الخصومة وفي الرد يحلف على البينات وهل يحلف على العلم على قيام العيب الحال عند حلفه ولا يحلف وعندهما  
يحلف وفي كتاب الاستحلاف شيخ الامام خوله زاده رجل اشترى جارية امتد طهرها لا يرضى بها لم تدع ارتفاع  
الحيض بالداء او اجل والرجوع الى الاطباء في الداء ويشترط اثنان وفي اجل النساء ويكتفي بالواحدة وارتفاع  
الحيض لا يحد هذا بين الشينين ليس بفلو ادعى بسبب اجل عن روايتان في رواية ان كان من وقت سنو الجارية  
اربعة اشهر وعشرة ايام يسمع الدعوى وان كان اقل من ذلك وفي رواية ثمان وخمسة ايام وعليه عمل الناصريين  
وانما يعتبر الباي قضى ما بينتي اليد ابتداء حيض النساء في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند حلفه فاذا بلغ هذا  
المبلغ يحكم ببلوغها وان لم تر شيئا واختلف الروايات عنه في الغلام في رواية سبع عشرة سنة وفي رواية ثمان  
سنة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي التبريد ومختصر المقدوري على ثمان عشرة سنة وعندهما في الجارية  
والغلام خمس عشرة سنة وانما يعرف هذا اذا شك او وقعت المنازعة يقول لامة ولكن حق سماع الدعوى  
بوجه اليدين لا في حق الرد في الجامع الصغير للصد الشهد فلو ادعى انها مرتفعة الحيض عند البائع لسمع الحال  
ولو اقام البينة انها مرتفعة الحيض عند البائع لا تقبل لان الانقطاع لا يوقف عليه ولو اقام البينة انها مرتفعة  
الحيض عند البائع كانت مستحاضة عند البائع تقبل وان عجز عن اقامة البينة حلفه وكيفية التحليف قد ذكرنا ولو اخبر  
امراة انها حبل وامراة او اكثر انه لا حبل لها صححت الخصومة وتقبل قول تلك المرأة على النصف فلو قال البائع ان هذه المرأة  
ليست لها بصادرة فالقاضي يختار من اصابه بصادرة رجل في عليه عيب بعيب قضاء قاض باقرارها بايمن او بالبينة له  
ان يخاطم بغيره ولو رد عليه بقراره بغير قضاء فان كان العيب ثبت مثله في تلك المدة ليس له ان يخاطم بغيره وان كان  
عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة فذلك في عامة الروايات وعلى قاضين ذكره بعض روايات السويع من الاصل  
له ان يخاطم بغيره وفي المتن لو رد المبيع المعيب قبل القبض بغير قضاء كان للبائع ان يرضى بذلك العيب البائع  
الاول وفي الفتاوى للقاضي الامام حبل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فادانها  
على البائع كان للبائع ان لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالبيع لا يرضى بها بغير قضاء لا يكون له ان يرضى بها  
بغيره وفي الاصل تحت كتاب الوكالة الوكيل بالبيع اذا رد عليه عيب قبل بغير قضاء لزمه دون الموكل ان كان كيد  
مثله وان كان عيبا لا يحدث مثله يكون رد على الموكل لا يشكل وان كان لا يحدث في ذلك هو الصحيح وفي بوجع الامل



هذا في الموكل والصحیح هو الاول وان قبله بقضاء ان كان العيب بحيث مثله في مثل ذلك المدة قال عليه يكون  
رد اعي الموكل سواء رد عليه بيته او باقرار او بالنكول وان كان عيبا بحيث مثله ان كان الرد عليه البيته او بالنكول  
كذلك وان كان بالاختار لزم رد دون الامر ولكن له ان يخاصم الامر واما الوكيل بالشراء فله ان يرد بالعيب قبل ان يبيع  
الى الامر مستحفا كما مضى في رد البايع رضا الامر لا يمين على الامر لانه ما جرى بينهما عقد لا يحلف الوكيل لانه  
يذكر في الغير ولو اقام البيته على رضا الامر بطل الرد ولو اقر الوكيل برضا الامر جاز اقراره في حقه ولزمه الجارة  
الا ان يرضى الامر بقوله ويقوم هو البيته على رضا الامر الكلي في الاصل وفي الزيادات ان الموكل اذا وجد بالمشتري  
عيبا بعد ما ات الوكيل بالشراء فالموكل يرد البايع فقام هذا في فصل الوكالة بالشراء يأتي وفي شرح الطحاوي المشتري  
لو وجد به عيبا له ان يأخذ الثمن من الوكيل اذا انقضى الثمن اليه واذا انقضى الموكل اخذ منه والوكيل بالشراء لو وجد  
بالبيع عيبا وسلم الى الموكل لزمه رد الا بوضا الموكل وكذا الاجارة ولا يستجار والمشتري من الوكيل يرد بالعيب على الوكيل  
بالبيع وان فصل الثمن الى الموكل وفي الزيادات الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض فامر البايع عن  
جاز ولزم الامر وان كان بعد القبض لزمه رد ولا امر **فصل** الموكل اذا اشترى من غيره شيئا وهو مؤذن مدني  
دينا مستغفرا ونقد الثمن فوجد به عيبا لا يرد عليه ولا على بايعه وهذا اذا كان الثمن مقوفا فان كان الموكل لا ينفذ  
الثمن وقبض العبد ولم يقبض فوجد به عيبا له ان يرد على العبد اذا كان الثمن من المقود او كان كليا او جزئيا  
بغيره لانه يدفع بهذا الرد المطالبة المأذون عن نفسه وان كان من العوض لا يملك الرد وهذا لنقد الثمن فان لم  
ينقد ملك الرد مطلقا ويرد خيار الرؤية والشرط وفي الفتاوى للقاضي لا مام باع نفس العبد من غيره بجارية ثم  
وجد به عيبا كان للمو ان يرد الجارية وياخذ من العبد قيمة نفسه في قول ج وس وقال لم وهو قول الاول  
يرجع بقيمة الجارية وعلى هذا الرجل اذا باع العبد من غيره ومات فور ثلثه المشتري ووجد به عيبا له الرد  
في دفع الى القاضي حتى يرضى فيه رد عليه ثم يرد على بايع المورث وسواء نقد الثمن او لا هو الصحيح ولو باع المورث  
من مورثه فان مورثه فور ثلثه البايع فوجد به عيبا ليس له ان يرد على احد وهذا اذا لم يكن له غيره سواء ولا يرجع  
بالنقصان ايضا ومن هذا الجنس المحيط رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عبا فقبضه واشهد على ذلك ثم وجد  
عيبا فاراد ان يرد له نفسه على ابنه ثم يرد لابنه على بايعه ليس ذلك ولكن ليس بالقاضي حتى يجعل لابنه الصغير ختما  
يرد عليه ثم يرد الاب لابنه على الذي اشتراه منه وكذا الوبايع الاب من ابنه وفي الفتاوى العبد المأذون اذا اشترى  
شيئا فوجد به عيبا وقدره البايع عن الثمن لا يرد بالعيب لو كان المشتري حرا ان كان بعد القبض فكذلك وقبل القبض  
يرد لانه امتناع عن القبول وعلى هذا لفظ الخزانة ويرد خيار الرؤية وخيار الشرط والعيب ابر بايعه من العيب بعد  
ما وجد المشتري الثمن بالبيع ما قبل الرد عليه حتى لو رد عليه هو لا يرد على بايعه المشتري اذا ادعى ان جازعا

من جرد مع الساباط منكسرا واراد الرد والمشتري قد كان راي الدار والساباط ان كان الكسر ظاهرا حيث لو نظر اليه  
النظر براه لا يصدق رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فاصطح على ان يدفع البايع شيئا فاجازية للمشتري جاز  
ولو اصططح على ان يدفع المشتري اليه شيئا فاجازية للبايع لا يجوز لانه يرد الا اذا ابلغ منه باقل من الثمن الذي اشترى  
وقد كان نقد الثمن كله وشيئا في تمام الصلح تمام الكسرة الفتاوى ومن فتاوى البايع لو اشترى شيئا له حمل وموته  
فقبضه فوجد به عيبا فرده فوثة الرد على المشتري وفي الفتاوى رجل اشترى عبد الجارية وقبضه فوطى به  
الجارية ثم رأى مشتري العبد بعد فوجد به عيبا ولم يرضه فلو جاز ان شاء ضمن المشتري الجارية قيمة الجارية يوم  
قبضه ما مشتري جارية وان شاء اخذ الجارية وليس له ان يضمن النقصان ان كانت بكر ولا العقر ان كانت ثيبا ولا  
الوطى حصل على ملكه جاز ان يرد كله جاز ان يرد بايعا وقبضه ثم وجد احداهما في البعير الذي اشترى عيبا  
ومات من موقد مرض البعير الاخر فله الخيار ان شاء رجع بحصة العيب من البعير الاخر وان شاء رجع بحصة العيب  
قيمة البعير الاخر صحيحا وانما يخير لمرض البعير في المشتري رجل اشترى من آخر عبدا وقبضه فوطى به رجل عبق  
فوجد به عيبا فرده لانه ان عليه في قياس قول ج وهذا ضمان العدة وانه لا يضر عقد ولو ضل به ضمان الشرط  
الا عاق فوجد مسروقا او خرافا وكذا الوضن لا يجوز والعلم فوجد كذلك رجع على الضامن بالثمن ولو مات  
عنه فقضى بنقصان العيب للمشتري ان رجع بذلك على الضامن بالثمن ولو ضل بحصة ما جدي من العيب من  
التمخر جرد وس ان رجع بالثمن كله وان حدث به عيب عند رجع بحصة العيب على الضامن كما يرجع على البايع  
ولو قال قد ضمنتك ما تحتك في الثمن عهدة هذا العيب ان كذلك ايضا عند ج ان استحق ضمن رجل قران  
امته بقت ثم وكل ريكلا يبيعها ولم يبين انها آتية فباعها وكتم ثم علم المشتري واراد ردّها فانكر البايع ليس  
المشتري ان يردّها باقرار الموكل لدفع الضرر عن الوكيل المسائل في المشتري وفي الجامع الصغير رجل اشترى عبدا  
وقبضه فاذا عيبا لم يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البايع او يقيم المشتري البيته على العيب يرد فان قال ثم يرد  
بالشام فيجبر على دفع الثمن ويقول القاضي لا ما ان يدفع الثمن ويحلف البايع ويدفع الثمن اليه ولو ادعى عيبا  
الرؤية بنفسه العقد مجرد قوله رد وت ولا حجة الى القضاء فلا يجبر على دفع الثمن ولا اشترى جارية ونقصا  
فوجد به عيبا فاراد ان يردّها وقال البايع بعثك هذه واخرى بها وقال المشتري بعثني وحل القول قول المشتري  
**الفصل السابع في خيار الرؤية وخيار الشرط** وفيه خيار بسبب استحقاق والمعين ما جاز الشرط قال  
في الجامع الكبير باي بيع المفسد الخيار يثبت في البيع المفسد كما يثبت في البيع الجازي وفي التوازن جاز باع من آخر  
شيئا ومضى على ذلك ايام وقبض المشتري البيع فقال البايع لانه انت باختيار لا تذايام لانه تذايام هو الخيار ولو قال له  
انت باختيار فله خيار ما دام في المجلس رجل اشترى من عبد بن علي ان البايع باختيار فيها وقبضها ثم مات احداهما او نحو



لا يجوز العقد الثاني وان اجاز البايع والمشتري لان العقد يقع لان الخصم من الثمن وان غير معلوم من رجل اشترى  
عبدًا على انه بائع ثلثة ايام ليس للبائع ان يطالب بالثمن بل يبيع بثالث **فصل** في الفتاوى الصغرى  
والشرى للثمن الزكوب ثمانية ايام لا يستلزم مرارًا لا يبطل الخيار وفي موضع آخر الفتاوى الصغرى ايضا قال  
المرق الثانية تبطل وفي المحيط باع عبدًا على انه بائع على ان يخله او يستعمله جاز وهو على خياره بخلاف ما لو باع  
على ان يأكل من ثمره حيث لا يجوز لان المنفعة لا حصتها من الثمن والثمر لا حصته من الثمن والوطى والمنفعة لا حصتها  
الى خرجها بشهوة رضا اذا اقر بالشهوة اما اذا نظر الى فخره بشهوة او قبله بشهوة او مستبشهوة والمشتري  
انما فعله بشهوة لزمه الجارية وهذا قول من قاسه على قولهم لا يبطل الخيار ولو قلها المشتري  
قال كان من غير شهوة صدق في التمسك في رأس البيع وفي الفتاوى من له الخيار اذا ادعى الجارية الى فخره لا يبطل  
خياره وفي الاصل المشتري اذا اراد المشتري قبل الرؤية واخره او باع على المشتري بالخيار وهذا اختيار  
خيار الرؤية ولو فاك الرهن او مضت مدة الاجارة او مضى المشتري البيع بالخيار لم يعد خيار الرؤية ويرد بالعيب  
في الفصل المتقدم اذا اراد المشتري يد المشتري زيادة متصلة متولدة كالحمل والتمتع من الدار ولزم البيع  
والخاططة وبناء الارض وغير الاشجار مع الفسخ والولد والعرق والدم واللبس مع الرد بالاجماع وغير المتولدة كالسب  
والغلة لم يمنع بالاجماع فان جاز البيع فالكسب والغلة للمشتري وان فسخ فكل ذلك عندهما وعند من يكون للبائع اصل  
هذا الخيار في البيع اذا كان لاحدهما لم ينفذ العقد في حق الحكم في حقه واما في حق الآخر فكل ذلك عندهما وعند  
ينفقد وهي معرفة ولو تمت الجارية عند المشتري ثم زالت بردها بالخيار لم يبطل الخيار ان يخرج المشتري ويخرج  
الاجنبي في التجريد وفي الفتاوى رجل اشترى ارضا وله ثمار فلم يردّها حتى نزع الاكار برضاها بان تركها عليه  
الحالة المتقدمة ليس له ان يردّها وفي الاجناس لو بيعت ارجنتها فاحدها بالشفعة لا يبطل خيار الرؤية ويبطل  
خيار الشرط وكذا بالعرض على البيع لا يبطل خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط وفي المنفعة العرض على البيع يبيع البائع الذي  
له الخيار اذا عرض البيع الذي باعه على البيع لم يكن في البيع لان نقضه لا يجوز بغير محضر من المشتري لكن يبطل خيار  
واصل هذا ان من باع عبدًا على انه بائع ثلثة ايام وقال في الثلاثة رده بغير محضر من المشتري لم يكن نقضه وهو  
قولهم وعند من صح لنقض والمراد من الحصة العلم لا نفس الحصة حتى لو علم صاحب الفسخ في الايام الثلاثة  
صح لنقض رضا او بغير محضر وان لم يعلم حتى مضت الايام الثلاثة لا ينتقض البيع لان العقد لم يمتد ثلثة  
ايام والفسخ لا يعمل لان صاحبه لم يعلم وذكره الاسلام اذا فسخ من له الخيار بغير محضر من المشتري فذلك ليس بشئ  
وله ان يردّها هذا قال الفسخ بخيار الجارية وخيار البلوغ يبيع بغير محضر من المشتري فذلك ليس بشئ  
فتاوه لو فسخه بغير محضر من المشتري يردّها عند من علم صاحبه بذلك في مدة الخيار وانه اذا كان الفسخ بالمو

فان كان بالفعل يجوز بغير علم الآخر كما قال ابو يوسف وذكر احمد في شرحه ان الفسخ بالفعل لا يشترط حضرة الآخر  
والفسخ بالفعل ان يتصرف في البيع نحو ان يكون جارية فوطئها او باعها من غيره فان كان الخيار للبائع يفسخ ذلك  
فسخ البيع وان كان للمشتري ذلك الجارة ولو كان الخيار للمشتري ففسخه احداهما بغير محضر من الآخر لا يجوز  
الفسخ وعلى هذا في الاجارة الطويلة اذا فسخ احداهما في مدة الخيار هل يشترط حضرة صاحبه على خلاف غير  
المشايع اخذوا بقولهم في الاجارة الطويلة رجل اشترى كتابا على انه بائع ثلثة ايام ثم انتسج من الكتاب الفسخ  
لا يبطل خياره الا ترى انه لو كتب من كتاب رجل وهو موضوع مبسوط ولم يرفع له يصير غاصبا ولا يضمن في اليد  
اوراقه الا ترى ان تساجا لو اشترى يبلجائكم انه بسطه وجعل نظرا لقوشه وصورة ونسخ مثل ذلك لا يبطل  
يبطل خياره فلو ندرس لم يكتب بطل خياره ولو انتسج لغيره لا يبطل خياره قال الفقيه ابو الليث لوقال قال  
ان الخيار لا يبطل بالدراسة ويبطل بالانتساج منه كان محتمل لان في الدراسة امتحان لا ينظر الى صحة فضا وكما ان  
العبد والامة اما الكتابة فاستعمال قال ابو وهب فاذن وفي الفتاوى الصغرى رجل اشترى عبدًا على ان يبايع الجارية  
ففسخ البيع من يد المشتري لم يكون رضا بسقوط الخيار واما خيار الرؤية وفي التجريد لو اشترى مكيلا  
او موزن او جنس واحد في وعاء واحد او وعية بعد ما رأى بعضه فليس خيار الرؤية وان كان مختلفا فمطلوب  
خياره وكذا العبيد والسيارات كذا الجوز والبيض وفي المنفعة في الكرم خيار الرؤية حتى يرى من كل نوع من شيا  
وفي الخيل رؤية البعض رؤية الكل وفي الاصل في الدار رؤية الخارج تبطل الخيار يعني اذا اراد الجدار ومخمس  
القدوري رؤية صحته الدار لزم ورؤية المطبخ والحجرة والاصطبل والبيت الخ لا ليس بشرط قاله رؤية  
هو المقصود من الدار شرط في الفتاوى كلبية الصنعة والشوى ولو كان الدار بيتان من الشوى وبيتان من الصنعة  
بشرط رؤية احدهما من الشوى ورؤية احدهما من الصنعة ورؤية الحجرة ليست بشرط الا اذا كان هناك بيت  
مقصود كلبية الطابق وفي بيت الغلة نفق بجواب الرؤية انه يكتفى برؤية الجدار خارج البيت الاجناس اذا اشترى  
شيا قد رأى قبل ذلك ثم ان تغير ذلك الشئ له الخيار ولو ادعى المشتري انه تغير وانك البايع لا يصدرق والقول  
قول البايع وفي شرح الطحاوى ولو اختلفا في الرؤية قال البايع انه رأى قبل الشراء وانك المشتري فالقول قول  
المشتري مع يمينه وفي الفتاوى لو اقر بقبض المشتري ثم قال بعد ذلك ان جميع المشتري لا يصدرق وفيه لو اشترى  
شيا مغيبا في الارض كالجوز والبصل والثوم والسلم والفجل ان باع قبل ان يثبت او بعد ما ثبت ثباتا يفهم جوده  
تحت الارض يجوز البيع فان قلغ البعض هل يستلزم الخيار حتى اذا رضى بيلزم البيع في الكل فهذا على وجهين اما  
ان كان البيع المقيبل كالحال او يوزن بعد القلع كالجوز والبصل والزعفران والثوم او باع عدما كالفجل ان  
كان البيع تاما كالحال او يوزن لا يخلو اما ان قلغ البايع والمشتري بذن البايع وكان القلع مما يدخل تحت الكيل او قلغ المشتري



بغير ان البائع ان قلعه البائع او المشتري لا يثبت له الخيار حتى لو مضى به يلزم البيع في الكل ما عدا ان رؤية بعض  
الكل والموزون كروية الكل وان قلعه المشتري بغير ان البائع ان كان الملقح شيئا له ثم بطل خياره حتى لم يكن له  
ان يرد حتى بالملقح او لم يرض وجد في ناحية اخرى من الارض اقل منها او لم يجد فيها شيئا لان بالملقح صار الملقح  
معيلا لانه كان خيارا وبعد القلع صار من الموات لا ينمو العيالجاصل في يد المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية الا اذا  
كان الملقح شيئا له في وجوده وعدله بمنزلة وان كان البيع يباع عددا ان قلعه البائع او المشتري باذن الخيار  
حتى لو مضى لا يلزم البيع في الكل لانه عددي متفاوت فروية بعضه يكون كروية كله بخلاف الكل والموزون لما  
ذكرنا وان قلعه المشتري بغير ان البائع بطل خياره حتى لم يكن له ان يرد رضى به او لم يرض هو المختار ولو اختلف البائع  
والمشتري في القلع فقال المشتري اخاف ان يلقحه لا يصلح ولا قدر على الرد وقال البائع لو قلعه عسلي لا يرضى تطوع انسا  
بالملقح فان تساحف القاضى العقد بينهما ولو اشترى ههنا في قارورة فنظر الى القارورة ولم يصب له من  
راحتة او على اصبعه فذلك ليس برؤية عند جرحه ولو اشترى في حبة مسك واخرج المسك منها ليس ان يرد ههنا الخيار  
الرؤية ولا خيار العيب فان لم يكن الاخراج ضررا يرد بالخيارين ولو اشترى حبة مسكة فرائى بطنها له خيارا وسواء كانت  
البطانة مقصودة بان يعلمها او لم يكن الا اذا كانت الطهارة غير مقصودة بان كانت حقيقة وبرؤية الطهارة بطل  
الا اذا كانت البطانة مقصودة بان يعلمها فزاد في الطهارة والبساطة اذا رأى ظهرها ولم يره وجهها له خيارا وفي القاضى  
الصغير في شاة القنية لا بد من النظر الى وجهها وفي التجريد في شاة اللحم لا بد من الجرح وفي الاجناس الدابة اذا  
راى غنمها وفي هذه اوسا قما وجهها ليس له خيار الرؤية ولو رأى خافها او ناصيتها او ذنبها فليست برؤية  
وفي الدابة اذا رأى وجه الدابة او مؤخرها ليس له خيار الرؤية ولا يشك في بقاء دم لو نظر الى عظامه كلها له خيار  
الرؤية ما لم ينظر الى الوجه ولو نظر الى الوجه ولم ينظر الى شيء سواه بطل خيار الرؤية في قاضى النصفه لو اشترى  
مكعب قد ربط وجهه المكعب الى وجهها ونظر المشتري الى ظهرها لا بطل خيار الرؤية ولو نظر الى وجهها  
ولم ينظر الى ضميرها بطل لان الضمير مع الوجه اصل وفي الاصل جل آية جارية عند جل فساوم بها ولم يشترها  
ثم رآها بعد ذلك بدها فاشترها منه فبطلت ولم يعلم انها هي التي رآها فله خيار لعدم الرضى ولو نظر الى  
جانبه روى وقلبه ورأى كله ثم قطع صاحب الجرح ثوبا منه ثم باع الباقي منه وقد خبره لكن لا يعرف ذلك  
الثوب بعينه له الخيار ولو رأى ثوبين يد فلف احداهما في ثوب وباعه الخيار ولو لفها وباعها منه فاشترى  
وهذا بخلاف الخيار لانه عسلي على الثمين لا ردها ولو باعها بغير احد الخيارين **جدي** وفي التجريد  
خيار الرؤية غير وقت وفي شرح الطحاوى الرد بخيار الرؤية في قبضه قبل القبض وبعد ولا حاجة الى قضاء القاضى  
ولا الى رضا البائع ولكن حصة البائع خلافا لابي اس واما يثبت خيار الرؤية في كل عقد يحمل الفسخ لا جاز

198  
والصلح عن دعوى المال والقسمة والشرع ولا يثبت عقد لا يفسخ كالمروءة بالخلع وبدا الصلح عن دم العمد  
القصاص وكلما الخيارين لا يورث وفي المسئلة ليس الداهم والثاني خيار الرؤية رجل اشترى زنة  
وقطع نبل ثم اراد ان يرد النبل وحده او الزند نجي فصد بخيار الرؤية ان يبين من كل واحد منهما له ذلك  
لانه لما بين من كل واحد منهما ما صار كل واحد منهما مبيعاً على حدة **وما يتعلق بهذا الخيار** بسبب استحقاقه  
المعقور رجل اشترى عبدين فاذا احدهما الغير البائع ان علم المشتري وقت الشراء لزم البيع في الواحد بخصه  
وان لم يعلم المشتري وقت الشراء ثم علم ان علم قبل القبض فله الخيار حتى ينقض البيع كله كذا يؤدى الى تقرير  
الصقفة وان علم بعد القبض فلا خيار له وهذا اذا لم يجر له الغير فان جاز فلا خيار له وفي صلح الفتاوى  
رجلان اشترى ابعا فاستحق نصف العبد قبل القبض فلهما خيارا ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء  
تركا وان اخذ احدهما اخذ ربع الثمن وليس للآخر مدح ولو اشترى عشرة اقفره حظه لغيرها  
فاستحق خمسة منها قبل القبض خيره بعد القبض لا خيار له وفي العبد الواحد والثوب الواحد اذا استحق  
فله الخيار في رد ما قبل القبض وبعد رجل اشترى محمداً وذكراً وحده انه كذا جرباً او بغيره كذا اكل  
بذره فسخها فوجدها النقص الجربى وفي البذر ما اشترى فلا خيار له وكذا لو اشترى محمداً واعلم ان خمسة  
من الكروم ويتن الحردود فوجد الحردود كذلك لكن عدد الكروم انقص ولو اشترى حطة مجازفة وقد بها  
ولم يقبضها حتى جفت ونقصت فلا خيار له وفي الرطبة اصابه قبل القبض فله الخيار لتغير الاسم الكلى في  
الفتاوى ولو اشترى رداً وهي مزارعة الغير قد ذكرنا في فصل ما يجوز البيع ولو اشترى محمداً فاذا اهو احوار  
الغير او ههنا فله الخيار وسواء ثمة كما لا يجازات **الفصل الثاني في بيع الاب والام والوقى**  
**الصغير** في الزيادات لا يجوز بيع الانسان بنفسه ولا شراؤه من نفسه الا الوالد فانه اذا اشترى  
مال ولده الصغير بمثل قيمته او باقل قدر ما يتغابن الناس فيه يجوز في طاهر الرؤية ويكون اصيلاً في حق نفسه  
عن الصغير حتى لو بلغ الصغير كانت العمد على الصغير وفيما اذا باع ماله من اجنى فبلغ الصغير كانت العمد على  
الاب في التجريد الجرد كالا ب عند ثم الاب قبض الاب بنوب عن قبض الصغير اذا وهب شيئاً في الجامع الكبير  
في البيع كتبه باحد الشرطين بعث الى فلان من ابني فلان ولا حاجة الى ان يقول اشتريت وكذا الوفاة اشترى  
عبد الاحاجة الى ان يقول بعث فلان من ابني بشرى شيئاً من ولده لا يبرئ منه حتى ينقض القاضى وكذا  
للصغير ثم بعد ما قبضه يبيع القاضى بالرد على الاب فيكون في يده ودية عن ابنه ولو باع داره منه وهو في اس  
لا يصير الاب قابضاً حتى يفرغها الاب الابن الاجناس الاب اذا وكل جرباً ببيع ماله من ابنه الصغير او بالشرع منه  
ففعلاً لا يجزى الا اذا كان الاب حاضراً ففصل لانه لا يقوم مقام الاب من كل وجه ولو باع الاب مالاً لغيره



جاء بان يقول بعث عبد ابني فلان من ابني فلان فاذا ابلغها فالعمدة عليها هو الصحيح ولو وكل واحد من  
لا يجوز الا اذا وكل جليلين ولو وكل وكيلين بيع مال هذه الصغيرة وكذا البشارة للصغيرة الا ان فعل ذلك كان  
لقيامه بالاشيئ ولو باع الوصي الى احد الميتين من الاخر لا يجوز ولو باع احد الوصيين الى اليتيم من الوصي الى  
لا يجوز في قولنا ويجوز في قولنا في التحل في الزيادة وفي الفساق اذا باع الاب الصغيرة او عقار الابنة للصغير  
القيمة من غيره اكان الاب مجموعا او مستورا يجوز ولو كبر الاب ليس له ان ينقض البيع فلو كان نفسا لا يجوز  
هو المختار ان باع العقار حتى لو كبر الابن له ان ينقضه الا اذا كان خيرا للصغير بان باع بضعف قيمة وان  
باع ما سوى العقار من المنقولات في نفسه وايضا في رواية يجوز ويؤخذ الثمن ويوضع عايدى عدل في رواية  
لا يجوز قال الصدق الشهيد هو المختار وفي المتن عن م بيع الاب المفسد جاز ويؤخذ الثمن منه ويوضع عايدى  
عدل من غير فصل بين العقار والمنقول وفي الفتاوى النسب الاب باع مال ولد له الصغيرة ثم ادعى ان فيه عيبا  
فاحشا اليمين وفي شرح الطحاوي كتاب الوكالة دعيه يمس في الحيوان واكثر من ذلك فالحق وفي العروضة  
يأزده وفي العقار دونه وفي الفتاوى الصغيرة هذا اذا كان شيئا ليس له قيمة معلومة كالعبد ونحوه اما  
في الخبر والتمس بالوكيل بالشراء اذا كان له مال ولا ينفذ على الموكل الا باع مال الصغير وسلم قبل استيفاء  
الثمن لا يملك استرداد المبيع ليحبسه لاستيفاء الثمن بخلاف تسليم الصغيرة قبل اخذ الصداق على امر  
كتاب النكاح وفي الاجناس الاب باع الصغير من ثمنه نقد الثمن لا يرجع عليه الا اذا شهد له  
اشتره ليرجع عليه فان لم ينقد الثمن حتى مات ولم يكن شهدا اخر من ماله لا يرجع عليه ببقية الورثة واختلف  
الروايات في اختبار وقت الاشهاد في بعض ما يقبض وقت الشراء وفي بعضها وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع  
اولم يشهد وفي المحيط عن اذ الم شهد الاب على الرجوع لكن نوى الرجوع ونقد الثمن على هذه النسبة  
الرجوع فيما بينه وبين الله تعالى وفي الفتاوى الصغيرة الاب اذا اشترى الطعام للصغير من ماله لنفسه وللصغيرة  
مال بصيرة واستحفا وفي المحيط في المتن عن م انما اشترى الاب كان شيئا جازيا لا يرجع عليه بان كان طعاما  
او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان شهد الاب بانه يرجع عليه وان كان شيئا لا جازيا لا يرجع عليه بان كان  
المشترى طعاما او كسوة وللصغير مال او كان المشتري دارا او ضياعا ان كان الاب شهد وقت الشراء على الرجوع  
له ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع الاب باع عقار الصبي او ماله لاجل نفسه ذكرنا في التفصّل واما بيع الاب  
وفي الفتاوى امرأة اشترت لولدها الصغيرة من ماله او وقع الشراء للام وليس لها ان يبيع الصغيرة من ماله  
لانها نصيرة لهبة للولد وقابضة لاجله وفيه اشكال وجوابه في كتاب الهبة ولو اشترت لولدها الصغيرة  
على ان يرجع عليه بالثمن هذا انما لهبة امرأة دفعت الف درهم الى رجل وامرته ان يشترى هذه الدار لابنها  
الصغيرة

والصغيرة حتى فاشترى الرجل الدار لاجاز اب الصبي البيع فالدار للمشتري والاجازة باطلة لان هذا  
القبول وان لا يتوقف على ما يأتي في فصل الوكالة بالشراء دار لرجل وله امرأة وبينهما اب صغير فقالت  
المرأة اشترت منك هذه الدار لابنتي بماله وقال الاب نعمما يجوز وهذا اذن من الاب كذا لو كانت الدار  
مشتركة بين الاب والابنة فقالت الام لها اشترت منك هذه الدار لابن ماله فقالا لا يجوز لان الصفقة  
واحدة وكان الاب له ناله بالبشر النصيب واما بيع الوصي وفي الزيادة بيع الوصي مال الصغير من نفسه  
كان في بيع ظاهر يجوز وتفسيره في رد القاضى للحضاف ان بيع الوصي ما يساوي عشرة بدسعة او ثمانية او  
ليشترى ما يساوي تسعة عشرة وفي نظم الزند روي في هذا في وصي الاب ماله وصي القاضى فلا يملك ذلك لا  
وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا ممن لا يقبل شهادته له والقاضى اذا باع مال اليتيم من نفسه او اشترى  
ماله لا يجوز وفي الفتاوى الوصي اذا امر انسان ان يشترى له شيئا من اليتيم فاشتراه له لا يجوز بخلاف  
ما اذا اشترى لنفسه والنفق ظاهر لا نه اذا اشترى لنفسه فحق العقول العقد من جانب اليتيم راجع الى اليتيم  
جانبه راجع اليه فيؤدي الى المضاد واما اذا اشترى لغيره فحق العقول العقد من جانب الوصي والامر راجع اليه  
فيؤدي الى المضاد الصبي المأذون اذا باع مال نفسه من الوصي في بيع الوصي لنفسه القاضى اذا اشترى  
من الوصي مال اليتيم جاز وان كان القاضى جعله وصيا لان الوصي نائب عن اليتيم لا عن القاضى وفي الاقضية لو  
باع الوصي التركة لغيره وهذا على ثلثة وجه ما ان يكون الورثة كلهم صغارا او اكل كبارا او مختلفين صغارا  
وكبارا فان كان الكل صغارا فانه يبيع كل شيء من التركة ضياعا كان وعقارا او عروضا سواء كانوا اخصوا  
او غيبا على الميت دين او لا لكن انما يبيع بمال القيمة او بما يتعارف الناس مثله قال شمس في الحلواني في شرح ادب  
للحضاف وهذا جود السلف وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع العقار باحدى الشرط الثلاث اما ان يرعب  
المشتري بضعف قيمته عشرة بخمسة عشرة او للصغير حاجة الى ثمنها او على الميت دين لا وفاء له لا بهذا ولو  
كانت الورثة كلهم كبارا ان كانوا اخصوا ولا دين على الميت لا يملك الوصي المصروف في التركة اصلا لكن يملك  
دين الميت ويقبض ويدفع الى الورثة وان كان على الميت دين ان كان يحيط بالتركة اجمعوا انه يبيع كل التركة و  
ان لم يكن متغافا يبيع بقدر الدين بالاجماع وفيما زاد على الدين يبيع ايضا عند ج وعندهما لا يبيع وان لم يكن  
التركة دين لكن الميت وصى بوصايا ان كانت الوصية في الثلث او دونه فنقدها وان كانت اكثر من الثلث فنقد  
الثلث وما بقى فللورثة ولو اراد ان يبيع شيئا من التركة لتفيد الوصايا اجمعوا انه يبيع بقدر الوصية  
وما زاد على الوصية فعلم ما ذكرنا من الخلاف وهذا اذا لم يقبض الورثة الدين ولم ينفذ الوصية خالصا  
اذا فعلوا فلا يبقى للوصي ولا يبيع التركة اصلا وفي المتن اذا كان على الميت دين فبيع العقار جازيا كالمشقول



عند ج وعندي ان ترك الميت من العرض ما فيه وقوله بدنيه فيبيع الوصي العقار باجل وان كانت الوثيرة غيبا وحده  
عن ثلثة ايام فان لم يكن التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو خيف هلاك العقار  
اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يملك بيعه وان كانت التركة مشغولة بالدين في العرض يبيعها مطلقا بقدر  
الدين والزيادة على الدين وفي العقار قد ذكرنا وان كانت الوثيرة بعضهم صغارا وبعضهم كبارا وان كانت الكبار  
غيبا والتركة خالية عن الدين وعن الوثيرة فانه يبيع المنقول ومن العقار يبيع بحصة الصغار وهل يبيع  
الكبار فعلى ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مشغولة بالوصية وبالدين ان كانت مستغرة بالدين يبيع العقار  
والمنقول وان كانت غير مستغرة يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع الزيادة على الدين  
فعلى ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حصوا ان كانت التركة خالية يبيع حصص الصغار من العقار والمنقول  
بالاجماع وهل يبيع حصص الكبار فعلى ما ذكرنا من الخلاف ان كانت التركة خالية يبيع وان كانت التركة مشغولة  
بالدين ان كان مستغرا يبيع الكل وان كان غير مستغرا يبيع بقدر الدين وفي الزيادة على ما ذكرنا من الخلاف  
واصل هذا ان استغرق الدين يبيع ملك الوثيرة في الزيادة في كتاب المأذون وفي فوائد شمس السلام اذا باع  
الوصي مال الصبي لينفق منه على نفسه يجوز ويضمن قيمته وفي فتاوى الفقيه الوصي والمولى اذا باع شيئا اكبر من  
قيمتهم اقال لا تصح وفي المسئلة وصي او وكيل او عبد باع من اشرى عبد بالف درهم وقيمته ثلاثة آلاف  
ثم وجد به غيبا ليس له ان يريه بالعيب **الفصل التاسع في الوكالة في الشراء** وفيه شراء الفضولي وفي اهل  
ان الوكيل بالشراء ان نوى عند الشراء لنفسه فالشراء له وان نوى للامر فله ذلك وان اختلفا حكم العقد  
انما نقدر من مال نفسه فله ذلك وان نقدر من مال الامر فله الامر وان اختلفا انه لم يحضر النية عند بيع حكم  
النقد وعند بيع للوكيل وقيل كقول من ذكره شيئا خائفا ومشايخ عراقي جعلوا قوله مع قولهم وهذا اذا اطلق  
العقد طلاقا اما اذا اضاف الى درهم الموكل فله وان اضاف الى درهم نفسه يكون له وهذا اذا كان الموكل  
بشراء شيء بعينه فان وكله بشراء عبد بعينه فخرج الموكل من عهده واشهد انه بشرط نفسه او وكل آخر بشراء  
فاشتراه له فهو الاول وانما يملك الشراء لنفسه اذا اشترى اكبر من الذي وكله به وبخلاف جنس وكله به رجل  
اعطى رجلا عشرة دراهم ليشتري بها طعاما لم يفعل لم ينقد لها حتى دفع الطعام الى الامر ثم نفق العشرة في حقه  
ثم نقدر غيرها جازا ما اذا اشترى بدنا غيرهما ثم نقدر فاني الموكل بالطعام الموكل وقام مع اخواتها في  
كتاب الوكالة في فصل الوكالة بالبيع ولو اشترى طعاما بدنا غيرا الى اجل ونوى لشراء الموكل لم يصدق ولم يلزم  
ولو اشترى جالا ونوى ملك الدارهم صح ولو نقدر بعد ذلك تلك الدنانير او غيرها لا يضره كما لو اضاف العقد  
الى تلك الدنانير نصا وكذا لو وكله اثنان كل واحد بشراء عبد وسمى كل واحد منهما جنسه وثمنه مثل الذي سماه  
الاخر

ودفعها اليه لثمن فاشتراه على تلك الصفة فالقول قوله انه اشترى لفلان فلو ملك ملك على الذي ينبغي لان  
في ضمنه لا يعرف غيره ولو كان الثمنان مختلفين لخدمتهما درهم والآخر فاني فقال اشترى فقال اشترى  
بكذا درهم لفلان يعني صاحب الدنانير فهو الموكل لان ما كان ثمنه درهم لم يشتريه وما اشترى له لم يوفقه  
في ثمنه رجل قال لآخر اشتر عدي هذا من فلان فاشترى منه علم فلان بالامر جاز والافلا كذا قال في الزيادة  
وفي وكالة الاصل قال جاز ولم يشترط العلم من صاحبنا من قال تاويله ذاعلم ولو قال اهل السوق بايعوا عدي هذا  
صار ما ذوقنا والا فلا ولو وصي آخر وهو لم يعلم به يصير وصيا المستحشا في الزيادة في بيع الوالد اذا اشترى  
قبل القبض بخير الوكيل ان شاء رضى وان شاء رد سواء كان العيب سيرا او فاحشا ان رد وان رضى وان  
كان يسيرا انقضى على الموكل وان كان فاحشا انقضى على الوكيل وما ينفق جنس المنفعة كالعمى وقطع اليد فاحش  
قطع احدى اليدين والعوى يسير ولو مات الوكيل قبل الرد بالعيب للموكل ان يريه بالعيب وقد ذكرنا في فصل العيون  
تمامه والوكيل بشرأ عبد بعينه لو اشترى عبدا قطعت يده او عجز جاز على الموكل عند ح لاطلاق اللفظ بخلاف  
الوكيل بشرأ عبد بعينه اذا قطعت وهي المسئلة الاولى نبتنا واول عبد اسلمنا بالاشارة الوكيل بالشراء اذا اخذ  
سلعة على سؤم الشراء وسميها الثمن فارها الموكل فلم يرضها وخرجها على الوكيل فملك ضمن الوكيل قيمة السلعة للبايع  
ذلك ان امر الموكل بالاخذ على وجه السؤم يرجع على الموكل باضمن وان لم يضمن به لا يرجع عليه المسائل في  
الفتاوى وفي بيع الاصل في باب الوكالة في التسليم الوكيل بالتسليم يقبض المسلم فيه وكذا الوكيل بالشراء والوكيل المظالم  
برأس المال والتمن ان شاء اخذ من الموكل واذا ادها الى الطالب ان شاء ادى من له ثم يرجع على الموكل ولا يكون مقبض كون  
هلك عنده لا يضمن له ان يحبس من الموكل حتى يقبض حقه عند اصحابنا الثلاثة فلو هلك في يده بعد ما جبر  
ملك بهلاك الدهر عند من وعنده يهلك هلاك البيع وقولهم مع في بعض النسخ وفي آخر النسخ في باب تسليم  
المجيب رجل وكل رجل بشراء شيء ولم يدفع الثمن اليه فاشترى الوكيل وقبض ولفى الامر غير المصر الذي فيه العقد  
طلب الثمن فقال الامر لا دفع الثمن لم يسلم العبد الى ان طلب الامر قبل هذا التسليم العبد من الامور العبد بخيرها  
وابي المأمون يدفع حتى يقبض الثمن فلا امر ان يدفع حتى يخسر العبد انما منع عن تسليم العبد حال حضر فلا  
ان يمنع الثمن حال غيبته وان لم يطلبه امر فليس ان يمنع عن دفع الثمن لان الثمن صار دينيا في ذمة الامر **وما ينقل**  
شراء الفضولي وفي الفتاوى الصغرى الفضولي اذا اشترى شيئا غيره هذا على وجه ان قال البايع بعث هذا من فلان  
وقال الفضولي قبلت واشترى لفلان ولم يقل فلان يتوقف ولو قال بعثتك فقال الفضولي اشترى او قبلت  
لفلان لا يتوقف وسند عليه لا ينافي ولو قال الفضولي اشترى هذا فلان وقال البايع بعثتك لا يصح انه لا يتوقف  
بلا خلاف ولو قال البايع بعثتك هذا لاجل فلان وقال المشتري اشترى او قبلت او قال المشتري اشترى هذا لاجل  
فلان



وقال البائع بعث لا يتوقف وسبقه بالاتفاق وفي الزيادات لو قال الفصو اشترت هذا فلان على ان يكون  
ثلاثة ايام يتوقف بخلاف الشراء فلان بغير خيار الفصو نقض الشراء والبيع الموقوف بخلاف النكاح وكذا لو ما  
الفصو قبل الاجارة انفسه **الفصل العاشر في الوكالة في البيع** وفي وكالة الزيادات الوكيل بالبيع انما يملك  
البيع بالعرض عند اذاباع بمثل فتمت او بما يتغاب الناس مثله بعد ذلك ينظر ان كان وكله ببيع عبد بعينه  
فباعه بعد بيعه لا يجوز كما لو باع الموكل ولو باع بعد بيعه ان كان قيمة مثل قيمة العبد المبيع او اقل قد  
ما يتغاب الناس وان كان قدرا لا يتغاب الناس لا يجوز بالاجماع هو لانه لا يملك واحد منهما يكون مشتريا  
في المعاينة وكذلك لو باع بعشرة اوابه وروية لا يعمل العبد لما حشوا له كان الغبن الفاخر بعينه او بعينه  
ولو باع بكيلا وموزون بعينه فذلك وبغيره يخلفه في قولنا والاجارة كالبيع وفي النوازل رجل  
دفع الى اخيه الا لبيعة بل اخر فذهب باع بعضه بالنقد وبعضه بالنسيئة فلما حل الاجل حج وبعض الثمن على الناس  
لا يجبر على الخروج ولكن هل الرب المال ان يجبر على الخروج الى تلك البلدة ليقبض ماعا الناس او يوكل ويكفي  
ذلك المال قال ابو القاسم الصفار لا يجبر الوكيل على ان يوكل رب المال ما لم يشأه اذ عدل بخروج الى تلك البلدة  
او اخذ كما يقاضى الى تلك البلدة باع عبد بضائع للناس امروه ببيعها فباعها من رجلين ثم سقى ولها اليتم  
عجل الثمن فله الى اصحابها على ان يصفوا ثمنها الى نفسه اذ قبضها فافلس المشتري قبل قبض الثمن وتوى ما عليه فلما  
ان استرد ما دفع الى اصحاب البضائع لانه اعطى بشرط الرجوع وفي الفتاوى للقاضي الامام ذكرا لاي باع شيئا واخذ  
الدلالة ثم استحق البيع على المشتري ورزق قبضا او بغيره لا يسترد الدلالة ونفس البيع لانه وان انفس  
لا يثبت ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله رجل قال الغيرة اشترى جارية فلان فلم يقل المأمور نعم ولا قال لا حتى  
واشترى قالوا ان قال وقت الشراء اشهدوا اني اشتريتها فلان يعني الامر في الامر لانه وجد منه ما يدل  
على قبول الوكالة وان قال اشهدوا اني اشتريتها لنفسه في المشتري لانه وجد منه ما يدل على رد التوكيل وان لم يقل  
شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشتريتها لغيري فان كانت الجارية قائدة لم يجز بها عيب كان صدقا فيما قال وان  
الجارية قد هلك او حرق بها عيب يصدر لانه منهم رجل بعث اغناما الى سباع لبيعها فباعها في الخطين من  
رجل ومات البائع وترك ولدا فطالبه ارباب البائع ما لم يثبت قبض البائع الثمن لانه لم يثبت قبضه لا يصحح  
للدوية فلا يصح له في تركه وليس له ان يطالب المشتري الا بامر وفي البيع لان البائع كان وكيلا بالبيع والكيل  
بالبيع اذا ما يتقبل حتى قبض الثمن الى وضيه وان لم يكن له وصي رجع الامر الى القاضي حتى يصب القاضيه وصيا  
لا يكون حق القبض الموكل ونظير هذا ما ذكره الاصل احد وصيين اذ باع شيئا معاوضة ولم يقبض الثمن حتى  
مات واوصى الى رجل كان حق قبض الثمن الى وضيه لان وصي الانسان بعد موته يملكه في حق ولو كان البائع

وكل رجلا يقبض الثمن في حق كان حق قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا يصدر المشتري على نقد الثمن الا بنية  
وفي النوازل الوكيل بالبيع في بلد آخر ومحل الذمهم اليه اذ باع وحمل الذمهم من تلك البلدة وكان الطريق نحوفا  
وجعلها في برذعة الحار ونزل في باطن مع العاقلة فسرق الحار مع البرذعة والحار والذمهم فقد حمل بغير اذن  
لا يضمن وفي الفتاوى للقاضي الامام ذكرا لاي باع رجل دفع الى رجل شيئا لبيعة ويدفع ثمنه الى زيد فباعه صاحب المال قد  
طلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن فقال البائع بعث ودفعته اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ان كان البائع بايعا بغير اذن كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بايعا باذن فذلك في قوله  
ح لانه عنده الاحية المشتري امين فذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه رجل  
غاب امر تليده ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع وامسك الثمن عنده حتى هلك لا يضمن الوكيل بالبيع  
باع وسلم المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن وان قال له الموكل لا يدفع العبد قبل قبض الثمن لانه من حقوق العقد  
الوكيل بالبيع اذا دفع الثمن الى السام ليذهب الى بيته ويعرضه على اهله فباع في يده لا يضمن استخفا وفي  
القياس لا يضمن للصدقة الشهيد وعليه الفتوى المسائل في الفتاوى اذ قال الرجل وكفى فلان بالبيع وان  
لا انقص من عشرة ثم باع ببقعة بأي في فضل الخطر والاباحة الوكيل بالبيع اذ باع بالذناير واحدا بعد  
عوضا عن ذناير فحصل العدا في الفتاوى وعلى الموكل ان يترى انه لو هلك في يد الوكيل هلك على الموكل ولو كل  
ولا ية اخذ العدا في كافي لا يترى انه ان يبيعه بالعرض وفي اخره ان سئل الامام ذكرا عن هذا قال ان لم يكن دفع الى  
الموكل فالنقود والنقص على الوكيل وفي الفتاوى للقاضي الامام والوكيل بالشراء بالذمهم اذ اشترى  
بالذناير او بالعرض لا يلزم الموكل **الفصل الحادي عشر في الاختلاف** وفي الجامع الصغير رجل اشترى  
عبد بن قبضة ثمن ما من احد ما ثم اخلفا في الثمن في القول قول المشتري مع اليمين ان يشاء البائع ان يخذل  
ولا يخذل من ثمن الميت شيئا واصل المسئلة ان المتبايعين اذ اخلفا في الثمن ان ذمهم او ذناير او في قد  
انه الف والفقان وفي صفته انه صحاح او مكسرة او جيار او يوف حال قيام السلعة وجب التحالف قبل البع  
وبعد باحدث فاذا هلكت السلعة بعد القبض لم يجز التحالف ويخلف المشتري عند وس ولو كان البيع  
شئين وهلك احدهما لم يتحالف الا عند في القول قول المشتري مع اليمين المسئلة طويلة وفي النوازل  
في كتاب البيوع في باب التسلسل اذ كان للمشتري خيار الرؤية له خيار العيب خيار الشرط لا يتحالفان وفي الفتاوى  
رجل اشترى عبدا ثم اخلف البائع والمشتري في الثمن فقال البائع ان كنت بعته لا بالف درهم فخرج وقال المشتري  
ان كنت اشترته لا بخمسة فخرج فالبائع لازم ولا يعق العبد ويلزم من الثمن ما قر به المشتري لانه منكر الذم  
لان البائع اقرب العبد قد عتق فلا يمكن قبضه بعد العتق ولا يعق لان المشتري منكر العتق وفي الزيادات في



ما يقرب المشتري من بيع بالثمن وما لا يرجع عند رجوعه من ثمنه قال المبيع بعث بغيره ولم  
البيعة على آخر المشتري أنه باع بغيره ولا يقبل المتأخر ولو أراد أن يحلفه على ذلك ليس له ذلك وكذلك  
كان المشتري هو الذي يدعي فساد العقد ونسب المبيع وأصل هذا من سعي في نقض ما تم به لا يقبله في موضع  
احدهما رجل اشترى عبداً وقبضه ونفذ الثمن ثم ادعى أن المبيع باع قبل ذلك من فلان الغايب بكذا قبلت  
بيته وأنها إذا وهبته من نسيان فاستولدها الموهوب له ثم أقام الواهب البيعة أنه كان ذنبها واستولدها  
قبل قبضته ويرجع على الموهوب له بالجارية والعقد المبيع إذا أقام البيعة أن الجارية التي باعها من فلان ماتت في  
وأقام المشتري البيعة أنها ماتت في يد المبيع فبيته المبيع أولى لها تلمز الثمن ولو خاف السابق أولى فلو لم  
يقم البيعة فالقول قول المشتري لا يترك وفي الأفضية لو ادعى المشتري أن المبيع أعقبه قبل البيع وله حق  
استرداد الثمن وكذا لو أقام المبيع البيعة أنه أعقبه قبل البيع تقبل لأن دعوى الاعتاق من المبيع انكار للمبيع  
بيع انكار لا يجوز فصار كالمبيع بالميتة ولو قال المبيع قد بعث بالميتة وقال المشتري بالذمهم القول قول المبيع  
لأنه انكار للمبيع كالموفاً لطلقت وأما جنة وفي بيع الجامع في باب من يبيع التي يرجع فيها بالبيع ما لا يرجع  
إذا قال المشتري بعد ما قبض العبد أن المبيع كان أعقبه وقال كان آخر الأصل وقال بغيره فافترس جاز على نفسه  
ولا يصدق على رفع البيع ويعتق العبد ولاؤه موقوف ولو لم يقر بالعقب ولكنه قرأ أن باعه باع هذا من  
فلان قبل أن يشتريه فان كذب جعل كان لم يقر وإن صدقه أخذ العبد منه وفي الزيادات في باب المبيع المبيع  
المشتري لو أقام البيعة على المبيع أن لاقه المشترة حرة قبلت بيته ويرجع بالثمن على المبيع وأخلف أصحابنا  
فيم باع أرضاً ثم أقام المشتري البيعة أنه باع ما هو وقف ولو ادعى المبيع أنها وقف يأتي في كتاب الوقف ولو  
أقر أن الأرض المشترة مقبرة أو مسجد يأتي في كتاب الدعوى وفي التواريخ امرأة لها جارية مات زوجها أسعها  
ويشتري أخرى فباعها واشترى أخرى ثم قال لها بعد ذلك اشتريتها بنفسه وجعلت من جارية ديناً على نفسه  
أن نقض من مالها في ثمن الجارية فاجارية لها ولا يصدق أنه اشتراها بنفسه امرأة اشترت شيئاً وقالت فالكنت  
زوجي الميك ولا تمن علي وقال المبيع أنا بعثت منك والتمز عليك فالقول قولها وعلى المبيع البيعة المشتري إذا دعى  
المبيع المعقب المبيع ما بعث هذا بل غير فالقول قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية والجامع الصغير المشتري  
إذا أراد أن يرفع المبيع المعقب المبيع بعث هذا العبد وآخره وقال المشتري اشتريته هذا أحد القولين  
المشتري وفي المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فيمن باع طعاماً بعينه بعشرة وقال بعثت جراً فباع عشرة و  
قال المشتري اشتريته كائيلة يتخالفان وكذا كل ما يوزن ولو كان هذا في ثوب قال بعث ولم اسم ثم قال المشتري  
اشتريته مذاعة القول قول المبيع ولو اشتري على أنه كذا ذراعاً كل ذراع بدلهم وقال المبيع لم اسم ذراعاً فالقول قول

المشتري ويتخالفان ويترادفان على قول من روى **حسن آخر** وفي الفتاوى صبي باع واشترى وقال أنا باع ثم  
قال بعد ذلك أنا غير باع ان قال أنا باع في وقت بلغ مثله في ذلك الوقت لا يلتفت إلى محله ووقته أشبه  
سنة وفي المحيط ادعى كذا في يد آخر وقال هو ملكي باع أبي منك حال بلوغه وقال الأب المشتري بل في حال صغر  
القول قول الأب لأنك تتركز والملك وقيل القول قول المشتري قال في المحيط وهذا القول أقرب إلى الصواب عند  
وان أقام البيعة فالبيعة بيته الأب في الصغيرة أقل من صدق فيه ولو قال أنا باع الصغيرين رجل اشترى  
دهناً بعينه في آيينه ما ولي على ذلك أيام وهي كمن يشتد منه من قبض فلما فتح رأس الآنية وجد فيها فارة  
فانكر المبيع أن يكون في يده فالقول قول المبيع لا يتركز النقيب قبل البيع وكو صحت رجل اشترى وقال وقت  
فارة فالقول قول المبيع ويأثم المسلم في كتابه لا يقرأ المسلم البتة من الذمهم وقال وجد  
زبوا فالقول قوله وسيتا في فصل الثمن المسائل في الفتاوى وفي الفتاوى الصغير إذا اختلف المبيع والمشتري  
في الطوع والكفر فالقول قول من يدعي الجواز والصحة ولو أقام البيعة فالبيعة من يدعي الكفر وعليه القول  
فيهما وأصل هذا قد مر في فصل البيع الفاسد وهو لا خلاف بين المبيع والمشتري في صحة العقد وفساده  
ولو ادعى أحد ما حقه العقول والأخر بطلان فان قال المبيع بالميتة أو بالذم فالقول قول من يدعي البطلان لأنه  
منكر العقد لأن البيع بالميتة ليس بيع المبيع إذا انكر الاجل فالقول قوله **الفصل التاسع عشر في قبض المبيع** وفي  
شرح الطحاوي في كتاب الوقف الأصل أنه متى تجانس القبض فإبداً من المبيع أو من المشتري أن يكون كلاهما قبضاً  
أو قبضاً من المبيع أو قبضاً من المشتري عن غير المضمون ولا يوجب قبضاً عن المضمون بيان أن الشيء إذا كان  
في يده بغصب قبضاً بعقد فاسد فاشترى من المالك عقد أصح من قبض المبيع لأن قبضاً لو هلك قبل أن  
يذهب إليه ويصل إليه أو يتمكن من أخذه فالهالك عليه وكذا لو كان الشيء في يده ودعيه أو عارية فهو عليه  
لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب القبض لأول من التمس ولو كان في يده بالغصب أو بالعقد الفاسد فهو عليه المالك لا يحتاج  
إلى قبض جديد فإبداً القبض المضمون عن غير المضمون ولو كان في يده بالوديعة أو بالعارية فله المالك منه فلهما يحتاج  
إلى قبض جديد ولا ينوب لأول من التمس فإذا انتهى إلى مكان يتمكن من قبضه لا يصير قبضاً بالتخلية والرهك كالهبة  
في الجامع وفي الجامع الكبير رجل أرسل غلاماً في حلة ثم باعه من الصغير جازاً البيع فان مات قبل أن يرجع إلى الأب  
من مال الأب انتقض البيع وإن لم يميت ورجع إلى الأب أن كان الأب صغيراً فقبض الأب قبض له ولو كره الولد حرج  
الغلام فالقبض إلى الولد حتى لو هلك يهلك على الوالد رجل اشترى عبداً فلم يقبضه حتى أعاده المشتري المبيع  
أو دعه أو أجرة فاستعمله المبيع في ذلك العمل يهلك العبد يهلك من المبيع ولا يلحق الجرح بالبيد المبيع والعبد  
له ولو استعمله المبيع أو عمل المشتري بأمره صار المشتري قابضاً فصار كالمشتري إذا اشتريه المبيع بطي الخطة







سلكها اليك ففتح الباب ذهب الفرس ان لم يكن اخذها من غيرك كان قبضا وهو اولى مسئلة الطير اشترى ابرو  
البائع واليك علي ما قاله المشتري املحني معك فخلع فخطبت الدابة هلكت من مال المشتري قال له قال القاضي لا  
هذا اذ لم يكن على الدابة سرج فان كان ركب المشتري في السرج والبائع رديفه بصير المشتري قابضا ولا فلا  
لو كان الركيب فلع احد من صاحبه لا يصير قابضا كما اذا باع الدار والبائع والمشتري فيها وهذا التفصيل مذکور  
في المحيط وفي مجموع النوازل حل اشترى وعاء هدي من قروي في السوق وامر بفعله الى حانوته فسقط في  
الطريق فهلك ذلك على البائع وكذا لو اشترى وقر البتن او الخطيب المصطفى البائع ان نقله الى بيته وهلك  
في الطريق فلهلاك على البائع وسيما ما في فضل ما يجب على البائع وما يجب على المشتري وفي الفناوي الصغرى حل  
اشترى عشرة ارطال دهن وجاء بقارورة ودفعها اليه وامر ان يكله والذهبن فيها وزن فيها ارطالين واما  
يعلم بالانكسار فاوون قبل الانكسار فلهلاك على المشتري وما ورن بعد الانكسار فلهلاك على البائع وهذا  
اذا دفع القارورة صحيحة اما اذا كانت منكسرة ومما لا يعلمان فامر البائع بالصبي فذلك كله على المشتري لم  
يدفع القارورة البائع لكنه يسلمها بيده فلهلاك كله على المشتري ولم يكن منكسرة فامر بان يزن فيها ان كانت  
الذهبن غيرتين لا يصير المشتري قابضا سوء وزن خضرة المشتري وبغيبته ولا يصير شيئا فاذا قبض الا ان صار ثلث  
لكن لا يحل له التصرف عند بعض الاشياخ ما لم يزن ثانيا وعند البعض حل وعليه الفتوى وفي العيون حل اشترى عبدا  
بكذا وصف ودفع اليه كرا ولم يكله وصدقه البائع انه كرم ثم ان باعه قبل ان يكمل جاز **وما يتصل بهذا** هلاك المعقود  
عليه قبل القبض قال في شرح الطحاوي هلاك المعقود عليه قبل القبض ان كان باقية سميوية او بفعل البائع او بفعل  
المعقود عليه بان كان المعقود عليه حيوانا فقتل نفسه فان البيع بطل في هذا كله ما اذا كان الهلاك باقية سميوية  
او بفعل المعقود عليه فلا يشك وكذلك اذا كان بفعل البائع لان البيع به مضمون بالثمن قبل القبض بدلالة  
انه لو هلك سقط ثمنه عن المشتري ولا يجوز ان يكون مضمونا بالقيمة اذ الشيء الواحد لا يتولى عليه ضمانان القيمة و ضمان  
الثمن ويستوي ذلك ان كان البيع باثنا او شرط الخيار للمشتري وللبيع ولو سلمت له المشتري فعليه البيع مطلق او  
بشرط الخيار للمشتري وان كان قد سلمت له المشتري والبيع بشرط الخيار للبائع او كان البيع فاسدا لغير ضمان مثله  
ان كان مثليا وقيمة ان كان من ذوات القيمة وان هلك بفعل الاجتهاد فلهلك بفعل الاجتهاد ان شاء فسخ البيع وعاد البيع  
الى ملك البائع وبشرط ان لا يملك في المثل في المثل والقيمة في غير المثل ثم ينظر ان كان الضمان من جنس الثمن وفيه فضل على الثمن  
لا يطيب له وان كان من خلاف جنس الثمن يطيب له ولو اختار للمشتري البيع وابتاع الخبايا الضمان فله ذلك وعليه الثمن  
للبيع ثم ان كان الضمان من جنس الضمان لا يطيب له الفضل وان كان الضمان من خلاف جنسه طاب له الفضل ثم اختار  
ابتاع الخبايا بضمير له القبض عنده وعندم لا يكون قبضا اثر الخلاف ايضا فله ان يتولى على الخبايا والتوى على المشتري

او على

او على البائع على هذا الخلاف واثر الخلاف اذا اخذ المشتري من الخبايا شيئا اخر جاز عند من خلاف المحذور  
كان الهلاك بعد القبض فلهلاك على المشتري الا اذا هلك باستهلاك البائع والمشتري قبض غير ان البائع  
والثمن حال غير منقود صار البائع مستردا بطل البيع وسقط الثمن عن المشتري ولو هلك البعض قبل القبض  
ان كان بفعل البائع طرح عن المشتري حصة النقضان من الثمن سواء كان ذلك النقضان نقصان قد ار  
نقصان وصف والمشتري بالخيار في البقاء ان شاء اخذ بحصته من الثمن وان شاء ترك وان كان ذلك بفعل  
الاجتهاد كما ذكرنا في جميع المبيع وان كان باقية سميوية ان كان نقصان قد يطرح عن المشتري حصة ما فات من  
الثمن وله الخيار في الباقي ان شاء اخذ بحصته من الثمن وان شاء ترك فان كان نقصان وصف لا يطرح عن المشتري  
شي من الثمن لكن له الخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك والوصف ما يدخل تحت البيع بغير كراهة الاشجار  
والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والجودة في الكية والوفرة وان كان الهلاك بفعل المعقود عليه لوجب  
هكذا وان كان بفعل المشتري صار قابضا قد ما استهلكه بالاستهلاك والباقي بالقبض حتى لو هلك الباقي  
في يد البائع قبل وجود الجنس هلك على المشتري وان هلك بعد القبض هلك على البائع ولزم المشتري حصة  
ما استهلك لا غير فان جلس وليس حتى اجلس لزمه ضمانه وعلى المشتري جميع الثمن ولو هلك البعض بعد القبض  
فلهلاك على المشتري الا اذا كان بفعل البائع في ينظر ان لم يكن له حق الاسترداد فهو كاستهلاك الاجتهاد فان  
كان له حق الاسترداد ففسخ العقد في قدر ما استهلكه البائع وسقط عن المشتري حصة الباقي من الثمن ولا يكون  
مستردا للباقي لو هلك الباقي في يد المشتري لزمه حصة الباقي من الثمن ولا يكون مستردا الا اذا هلك الباقي من  
سراية جنابة البائع في صار مستردا بذلك وسقط عن المشتري جميع الثمن واذا اختلف البائع مع المشتري في هلاك  
المعقود عليه فقال البائع هلك بعد القبض وقال المشتري هلك قبل القبض فالقول قول المشتري وايهما اقل من  
قبلت لو اقاما البينة فالبينة بنية البائع وكذا لو ادعى البائع ان المشتري استهلك المبيع وادعى المشتري  
ان البائع استهلكه فاجوب على ما ذكرنا هذا اذ لم يكن للبنتين تاريخ اما اذا كان لها تاريخ تقبل بنية الاستهلاك  
والاستهلاك وهذا كله اذا كان قبض المبيع غير ظاهر فاما اذا كان قبضة هراثم ان المشتري ادعى ان البائع استهلكه  
والبائع يدعى ان المشتري استهلكه فهنا القول قول البائع وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما جميعا البينة بنية  
المشتري ثم ينظر ان كان في موضع للبيع حق الاسترداد للجنس صار الاستهلاك مستردا وفسخ البيع بينهما  
وسقط الثمن عن المشتري وان كان في موضع لم يمكن له حق الاسترداد للجنس فللمشتري ان يضمن البائع قيمة المبيع ولا  
يفسخ البيع بينهما الكل في شرح الطحاوي **الفصل الثالث عشر في الثمن** وفيه جنس الزيادة في الثمن  
وكساده ثم في التأجيل وفي الاصل اذا كان الثمن غير نقضا معا وان كان دينيا كان حاله امر المشتري بفعل الثمن



اولا والبيع ان يبيع المبيع حتى يقبض الثمن لكن يحضر المبيع مجلس القضاء وفي النكاح لا تحضر البنت وقد  
في النكاح ولو قال الزاهر المهر مني حتى اقضي الدين ياتي في كتاب الرهن في المحيط قال اصحابنا للبيع  
حسب المبيع حتى يستوفي الثمن اذا كان الثمن جالا ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حق حبس جميع المبيع وان  
كان الثمن مؤجلا لميسر للبيع منه ولو كان البعض مؤجلا لميسر حتى يستوفي الحال ولو دفع بالثمن هنا او قبل  
له رجل لم يسقط حق الحبس في الزيادات ولو حال للمشتري البيع على غير ما لا يسقط حق الحبس قال القائلون  
هذا قولهم اما عند من فيسقط فاذا استوفى الثمن وسلم المبيع بغير قبض الثمن او قبض المشتري باجازه البيع  
لفظا او قبضه وهو يراه ولا يراه ليس ان يسترده ليحبسه بالثمن وان قبضه بغيره نذر له ان ينقض قبضه  
بطل تصرف المشتري من المبيع والهبة وما يقبل النقص بخلاف العتق والتدبير والاستيلاء فان  
يقبض حتى دفع الداهم وقبضه بغيره نذر ثم وجد الدافع الداهم زيوفا او سوقة او مستحقة له ان ينقض  
القبض ويحبسه بالثمن فان قبضه باذنه في الزيف لا يسترد وفي الرصاص والمستحقة ليسترد ولو لم يجد شيئا  
من ذلك حتى يصرف المشتري من المبيع ونحوه ثم وجد البيع الداهم زيوفا او سوقة او مستحقة لا ينقض البطلان  
لان تصرف المشتري بعد القبض باذن البيع كصرفه بخلاف اذا اخذ المشتري شيئا فاسدا باذنه وتصرف حيث  
يفض النقص فان قبض باذنه لان النقص حتى الشرع في البيع الجائز نحو البيع وان قبض بغيره نذر ثم  
وجد الداهم زيوفا او سوقة تنقض المصروفات ما يحتمل النقص ولا ينقص ما لا يحتمل النقص وان علم  
البيع ان المشتري قبض بغيره نذر فسلم ورضي فمذمومة الاذن في الاستدانة وفي الفتاوى البيع اذا اعلم  
المبيع من المشتري او اودع قبل نقد الثمن يسقط حق الحبس للرهن الموعار الرهن من الرهن لا يسقط حق  
الحبس بعيدا الى الحالة الاولى وفي باب العين لو اشترى جارية فاودعها بالبيع رجلا واجرها قبل قبض المشتري  
فانت يد ليس ان يضمنه لانه لو ضمنه رجع على البيع فيصير البيع المبيع هو الذي انفقها والموعار هامة او هيا  
منه فانت يد للمشتري ان يجبره ويضمن قيمتها لانه لو ضمنه لا يرجع على البيع بما ضمن رجل اشترى ارضا فبقيها  
او غيرها فيها وقد قبضها بغير نقد الثمن وبغير ذن البيع فللبيع ان يخذلها ويحبسها بالثمن وكذلك  
كان ثوبا فصبغه فهلك في يد البيع ضمن ما زاد البناء والصنع ولو اشترى عبدا فاعتقه او دبره قبل القبض فهو  
مفلس ليس للبيع ان يحبس به ونقد العتق ولا يسمي الغلام في قيمة البيع عند حرمه بخلاف اعتاد العبد المهر  
حيث يسمي ولو كاتب قبل القبض واجرته او هبته فللبيع ان يرفع الى القاضي حتى يبطل هذه التصرفات فان لم  
يبطل حتى نقد المشتري الثمن جازت الكتابة وبطل الرهن والاجارة ولو كانت جارية فوطئها ان علفت فولد  
فليس للبيع ان يحبسها وان لم يعلو ولم تدله الحبس فان مات في يد البيع ان احدث البيع منع بعد الوطئ

مات من المبيع وفي الروضة بعد قال المولا اشترى نفسه بكذا فقال المولى بعت ليس ان ينعكس  
التمتع يد نفسه كمن اشترى دارا وهو ساكن فيها ليس للبيع ان يحبسها وكذلك لو وكله غيره بالشاء فاشترى  
نفسه لموكله واعلمه ليس حتى الحبس لان الحقوق عائدة الى الوكيل **نوع منه** وفي الزيادة في ابواب  
الكفالة رجل عليه مال واحد وضامن بيع حال او مؤجل ادى بعض المال فقال هذا من احد الضامين  
يعتبر لو كفل بضيق رجل ادى نصف المال وقال هذا من كفالة فلان يعتبر انه مفيد وفي الاول لا  
يفيد فلا يعتبر وكذا لو كان بكل نصف كفل وكذا لو كان اصل المال مختلفا احدهما فرض والاخر من كفالة  
وفي نذر ابن ماعة اذا كان عليه الف من كفالة والف من ثمن بيع فجاء بالف وقال اودي هذا من كفالة  
قال الطالبي اخذ الا من جميع مالي عليك له ذلك ويجعل القبض على المالكين ويرجع بما يقع على الكفول عنه  
فان قبض ولم يقل شيئا فليطلب بان يجعله من اتي المالكين وفي الفتاوى الصغرى في البيع ثلاثة اشياء  
عائد وعقد وثمن ان اخذ الكل يصير الصفقة واحدة وان تعدد العاقد بان كان البيع اثنين والمشتري  
والعقد والتمتع واحد بان قال البيع للمشتري بعت شيئا او قال ابعنا منك كانت الصفقة واحدة ولو  
تعدد الثمن بان قال البيع هذا الثوب كذا وهذا الثوب كذا او قال المبتاعان للمشتري وهذا الثوب  
بكذا او قال المشتري لك والعقد والعاقد واحد فذلك ولو تعدد العقد لم يمتنع مع اتحاد  
التمتع العاقد وقد تعدد الصفقة ان تفرقت الاشياء الثلاثة تفرق العقد بالاتفاق قياسا واستحسانا  
وان اتحد العاقد وتفرق العقد بان كره فقال بعتك هذا بكذا وهذا بكذا وتفرق الثمن بصيرته فاقا  
واستحسانا وان اتحد العقد وتفرق العاقد والتمتع ذكر في بعض المواضع انه يفرق لرحمان حبه الفرف  
وفي بعض المواضع لا قيل الاول قياسا والكا استحسانا وقيل الاول قولها والكا قولج وبقي في المحيط  
اذا اوجب البيع والبيع في شيئين او ثلاثة فادار المشتري ان يقبل العقد في احد ما فالمسئلة على وجه  
ان كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وان كانت متفرقة له ذلك وكذلك لو قال بعتك هذا العبد  
فقال المشتري بعتك في نصفه لم يبعه قال القائلون الا ان يرضى البيع في المجلس نحو ان يقول بعتك هذا  
العبد بعشرة فيقول المشتري بعتك في نصفه ويرضى به البيع او يقول هذا من الفقيرين بعشرة فيقول المشتري  
بعتك في احدهما ويرضى به البيع ويكفي هذا استئنافا ايجابا من المشتري لا قبولا فاذا رضى به البيع في  
المجلس يجوز قال وانما يصح مثل هذا اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصته معلومة من الثمن كالعبد الواحد  
والفقيرين لان الثمن ينقسم على ما لا جزء فيكون كل فقير ونصف العبد معلوم فاما اذا كان الثمن  
ينقسم على ما باعتبار القيمة نحو ان اضاف العقد الى عبيدين وثوبين لم يبع العقد اذا قبل المشتري العقد



في أحدهما فإن رضى البائع قال القدر ورضي ما يتعين بالعقد فهو مبيع وما لا يتعين فهو ثمن لأن بيع  
 لفظ البيع ثم قال لا بد لهم والدناير أنما بدأوا لايمان التي ليست من ذواتها أمثال مبيعاً بدأ  
 والكليات والموزونات والعدييات المتقاربة بين مبيع وثن فإن قابلهما الداهم والدناير فهي مبيعة  
 وإن كان في مقابلة ما عين فإن كان الكليات والموزونات معينة فهي مبيعة وثن فإن كانت غير معينة فإن  
 استعمل استعمال الأمان جوف الباء أو على بصيرتنا وإن قال شريتك كذا خبطة بهذا العبد لا يصح لا بطريق  
 السلم قال الشيخ الإمام خواهر زاده في شهادات الجامع المكيل والموزون إذا لم يكن معيناً فهو ثمن دخل عليه خبر  
 الباء أولم يدخل والفلس بمنزلة الداهم والدناير في أنها لا يتعين **جس** خبر في الزيادة في الثمن وفي  
 الجامع الكبير الزيادة في الثمن والمثمن جازي حال قيامها سواء كانت الزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه و  
 يلحق أصل العقد ولو ندم المشتري بعد ما راد بغيره المتع وفي الرد بالعيب غير يعتبر الزيادة كأنه  
 باعه مع هذه الزيادة وشرط الزيادة في الثمن من المشتري في ظاهر الرواية بقاء المبيع وكونه محل المقتضى  
 في حق المشتري حقيقة وفي البقاء ويجوز الزيادة في المبيع بعد هلاك المبيع بخلاف الزيادة في الثمن في ظاهر  
 الرواية هذا في المحط ولو كانت تجارة فاعقبتها أو تبرها أو سولها أو كاتبها أو باعها بغيره بعد القبض  
 ثم زاد في الثمن بخلاف المذكور في الكتاب فوطها وما راد بغيره أنه يجوز ولو أجزأها ورهنها أو اشتري  
 شاه قد جها ثم زاد في الثمن بخلاف ما إذا كانت الشاه ثم زاد في الثمن فإنه لا يجوز لأنها لم يبق محل للبيع  
 بخلاف الأول حيث قام الاسم والصورة وبعض المنافع وجملة هذا في كتاب النظم قال أحد عشر شيئاً إذا قيل  
 المشتري ثم زاد في الثمن لا يصح أو لها إذا كانت خبطة فطمحها أو دقيقا فخن أو حافله قليلا أو سكباً  
 أو جعله ربا أو كان عبداً فاعققه أو كاتبه ودبره أو سولها تجارية أو قطناً ففقره أو غرلاً فنتجه  
 الحادي عشر أو كانت تجارة فانت ولو فعل اثني عشر ثم زاد بخلافها المبيع لو كان شاه قد جها جازت الزيادة  
 وإن كانت محل فافقه أو غير محل ففججه أو كداساً فخطه خبطة من غير أن يقطعه أو حديقاً ففججه سفا  
 أو كانت تجارة ففهنها أو أجزأها أو أجزأ لارض ثم زاد في الثمن ومنها إذا باعها ثم انمشتري الثمن إلى البائع  
 فزاد في الثمن جاز ومنها الزارع إذا زاد في الأرض الكدش نصيبه والبذر منه قبل أن يستحصد جاز و  
 لا الكحل في النظم ثم في موضع تصح الزيادة لو زاد بعد العقد بغير جوازها إذا زاد أحد المتعاقدين الثمن  
 لا بد أن يقبل الآخر في المجلس حتى إن المشتري لو زاد فلم يقبل البائع حتى يفرق بطلان التجريد **نوع** في  
 الزيادة من الوتر كما تصح من العاقدين وفي التجريد أيضاً إذا كانت الزيادة مفسدة للعقد التحصيل  
 العقد أيضاً ويقبل العقد وعندهما لا يلحق بأصل العقد ولا يصح الزيادة وفي الجامع الكبير لو زاد الأجنبي

ان زاد بامر المشتري يجب على المشتري ولا يجب على الأجنبي كالمضلع وإن تعين امره ان اجاز المشتري لثمة  
 وإن لم يجز بطلت الزيادة ولو كان حين زاد ضمن عن المشتري أو ضامها إلى المال نفسه لذمة الزيادة  
 بعد ذلك ان كان بامر المشتري يرجع ولا فلا ولا خط جاز في جميع الموضع في موضع جازت الزيادة  
 وفي موضع لم يجز وفي الفتاوى ولو وهب كل الثمن لا يلحق بأصل العقد ولو وهب بعض الثمن يلحق **جس** خبر  
 في كساد الثمن وتغيره إذا باع بالذاهم وأخذ الحط بالدناير الواجب عليه الداهم بينه وبين الله تعالى  
 القاضى في الدناير بحكم الأقرار فلو أقام المشتري البيينة أن العقد كان بالذاهم يقبل هذه البيينة  
 ويقضى عليه بالذاهم وإن لم يكن له بيينة عند من يحلفه وعليه الفتوى وتام هذا في كتاب القضاء يأتي خبر  
 العقد باصمها فإن لم يقرب اصمها أن أخذ الثمن فقال أنه زيف المسئلة في قضاء الجامع الصغير أخذ بكل  
 درهم درهمين من الصغار وقد صار أقل وأكثر وهو لم يعلم ثم علم لا يرجع عليه وفي الفتاوى قال الفقيه  
 أبو جعفر الزيف ما زيف بيت المال البهجة ما لا يقبله التجار والسوق فإرسية معتبة وهي سه تاهه  
 اشترى شيئاً بدينهم نقد البلد فلم ينفقه حتى تغير الثمن إن كان لا يروج في السوق ففسد البيع وإن روج  
 لكن ينقص لا ينقض لبيع وليس للبائع إلا ذلك وفي التجريد هذه العبارة إذا اشترى شيئاً بفلوس ففسد  
 قبل القبض بطل البيع عنده وعند ما لا يبطل ثم عند من يجب على المشتري قيمته يوم العقد وعند من  
 قيمتها آخر ما ترك الناس المعاملة بها وفي العيون أنما يفسد العقد إذا كانت لا يروج في جميع البلاد إن كان  
 هذا قولهم وعند ما الكساد في بلد يكتفى لفساد البيع في تلك البلدة بناء على مسئلة بيع الفلوس بالفلوس عندهما  
 يجوز اعتبار الاصطلاح بعض الناس وعند من لا يجوز اعتبار الاصطلاح الكل ولو خسر الغرل قال الشيخ الإمام  
 الأستاذ ظهير الدين لا يعتبر هذا ويطلب به بما وقع عليه العقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع وفي النظم  
 إذا غلت الفلوس قبل القبض أو خست قال أبو يوسف وقول ج في ذلك سواء وليس غيرهما ثم رجع أبو  
 وقال عليه قيمتها من الداهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض وهو قول من الآخر وعليه الفتوى هكذا قال المحط  
 والذين على هذا والانقطاع والكساد سواء والمنقطع ان لا توجد في السوق الذي تباع فيه وسواء كان المبيع  
 مقبوضاً أو لم يكن فإن كان المبيع مقبوضاً فحكمه باعاً في الفاسدة وفي النكاح بحقيقة تلك الداهم والإجارة  
 ولو نقد بعض الثمن ون البعض ففسد العقد بعد ما لم يبيض وفي باب الثمن في المنقطع عليه قيمة في آخر يوم القطع  
 من الذهب والفضة قال هو المختار ونظر هذا في صرف الأصل إذا اشترى بفلوس ثم كسدت قبل القبض بطل  
 الشراء يعني فسد البيع ولو خسرته وفي المحط دلالة باع متاع الغير بدينه لداهم معلومة واستوى الداهم ففصل  
 ان يدفع إلى صاحب المتاع كسدت الداهم لا يفسد البيع لأن حق القبض له من الخارج **جس** خبر في التأجيل وفي



مختلف الرواية اشترى شيئا الى سنة غير معينة ففعل البايح حتى مضت السنة فالاجل السنة المستقبلية عند  
ولو اشترى الى رمضان ففعل حتى دخل رمضان المال حال وعند المال حال في الوجهين فلو اراد منعه مستقبل  
التميز ذكر المقدور غير انه ليس ذلك في التجريد ولو كان العقد خيارا لهما اولا حدهما والاجل مطلقا فابتدأ  
من حين يلزم العقد في الفسوخ والضرر من له الذي لم يغيره اذا وجدنا فيه وبينه وبأخذها وفي شرح الحكم  
قال لا يأخذها قاله وفي المسئلة روايتان وفي شرح الحكم اي قال يجوز تأجيل كل دين سوى القرض على  
وفي الوصية رجل اشترى عبدًا الى سنة ثم مات البايح لا يبطل الاجل ولو مات المشتري قبل المال فلو اجل واشترى  
لا يصح قاله راي في موضع وهذا لان المتيقن في الذمة وفائدة التأجيل ان يتجوز في ذمة المتيقن من المال فاذا  
من له الاجل عين الترتول لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل وفي الفسوخ لو قال البايح للمشتري والتميز حال  
في ارضي به او يك ما رايه لا يكون تأجيلا للمتيقن فيه رجل اشترى شقصا مغزرا معلوما من ارض وقبضه  
من باع البايح الارض كلها للمشتري بشئ معلوم ولم يستم الشقص فارد المشتري ان يبيع من التميز لجان الشقص  
اقل من التميز الاول او اكثر فعليه جميع التميز لئلا ينقض البيع الاول وان كانت حصته مثل التميز الاول ففي ذلك  
البيع الاول هو المقدر في باقي الارض التميز هو الباقي بوضع منه حصته الشقص رجل باع دارا ببلدة اخرى ولم يسلم الا باللفظ  
ثم امتنع المشتري عن داء التميز يوم البايح ان يخرج مع المشتري الى البلد الذي فيه الدار ويبعث وكذا لا يقبض الدين  
وتسليم الدار رجل اشترى جارية بالف مثقال ذهب وفضة فمما نصفها خمسة مثقال ذهب وخمسها مثقال فضة بخلاف  
ما اذا قال بالف من الدنانير والدرهم فان هناك يكون خمسة مثقال ذهب وخمسها مثقال فضة درهم وزن سبعة وحرى  
قوله وزن سبعة يعني من الدرهم التي يكون وزن عشرة منها وزن سبعة مثقال يعني سبعة دنانير واصلا فيقول  
الدرهم على عمد من كان على ثلاث مراتب بعضا كل درهم اثني عشر قيراطا وبعضا عشرة ووزن بعضها عشرة قيراط  
الدنانير على نوع واحد وكان يقع بين الناس خصومة واختلاف في مبيعاتهم فشا وعمر ذلك فقال بعضهم خذوا  
نوع ثلاثة فاخذوا ثلث العشرة وثلث عشرة وثلث اثني عشر قيراطا ربيعة عشرة قيراطا وبقية وزن الدنانير عشرة قيراط  
حاله فيكون وزن عشرة درهم مثل وزن سبعة دنانير لان عشرة درهم كل درهم اربعة عشر قيراطا يكون مائة والعشر  
وسبعة دنانير كل دينار عشرة قيراطا يكون مائة والعشرين قيراطا لان اهل الحساب يأخذون الدرهم اثني عشر قيراطا  
لانه اقل وكذا **الفصل الثاني عشر فيما يدخل تحت البيع وما لا يدخل** وفيه جنس منه ثم جنس في الضياع والعقار  
وفي الفسوخ رجل باع فسادا دخل العقد تحت البيع قال في المحيط ولم يذكر شيئا من الكتب اذا باع فسادا وعليه يرجع قيل لا  
يدخل الا بالتفصيل وبحكم التميز لو باع حمارا مؤكفا يدخل الاكاف والبرذعة تحت البيع وان كان غير مؤكف فكذلك  
هو المختار اذا قال الصديق الشريد وقيل لا يدخل البرذعة والاكاف اذا كان عربا او اصل المسئلة اذا باع جارية مؤكفا

وعلمها ثانياً التي باع بثمنها دخل ثيابا ثلثها قال في المسئلة في الجارية والعلامة ثيابا مائة لها ولو استحق ثوبان  
او جدي عيال لم يرجع المشتري على البايح شيء وفي الفسوخ الذي دخل تحت البيع ثيابا ثلثها ان شاء البايح اعطاها  
الذي علمها وان شاء اعطى غيره ذلك لان الدخول بحكم العرف والدخول بحكم العرف بكسوة ثيابها لا عينها واذا طرقت  
في ثياب الجارية فكذلك في البرذعة وفي شرح الحكم اي رجل اشترى عبدًا للمال باع المولى مع ماله ولم يستم ماله فالبايح  
ولو قال البيعه مع ماله وتحت اذ كان بالثمن يريد على درهم العبد وان كان اقل ومثله لا يجوز ولو كان له ثياب  
فاشترى بالدرهم وعلى العكس في الشراء سواء كان الثمن قليلا او كثيرا بعد ان يتقابض حصته الدنانير بالدرهم  
ولو لم يتقابض حتى يفرق بطل البيع في حصته الضرف وبقية حصته العبد فلو كان له وبعض ماله دينيا البيعه فاسد  
الذين لا يسلك عند خلافها والمسئلة طويلة في الخزانة **فصل في** وفي الفسوخ رجل باع حمارا فدخل الوح  
الحانوت في العقد سواء باع الحانوت بمرفقها او لا هو المختار هكذا قاله في باب النون وفي باب العين الا لو اوج  
للبيع بخلاف المقام ومن هذا الجنس مسائل منها اذا باع دارا وفيها بئر وعلمها بكرة وعلى البكرة ولو جعل قال ان  
باعها بمرفقها يدخل في البيع وان لم يذكر المرفق لا يدخلان يعني الدار والحمل اما البكرة فيدخل في الوجهين  
منها اذا باع حمارا وعليه طلبة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرفق يدخل والا فلا وفي الجامع الصغير اشترى ارا  
وعلى بما ظلة ان كان بها خارج الدار لا يدخل في البيع من غير ذكره بالاجماع وان كان بها في الدار فكذلك عند  
ح وعندهما دخل من غير ذكره واما العلوة كرهنا ان على ثلث مراتب قال هذا بالعربية اما بالفارسية اكل  
يسمى خانه والعلوة مثل السفلى فيدخل من غير ذكره والشرب والطريق لا يدخلان في البيع من غير ذكره وفي الاجارات يدخلان  
من غير ذكره وفي الفسوخ ولو اشترى بيتا في دارا وترا لا يسكنه المكنى له الطريق لان يقول لكل حتى هو له ومرفقه  
او بكل قليل وكثير هو فيه او منه واذ لم يدخل في البيع قال في المسئلة للمشتري ان يرد ويقول ظننت ان في الطريق علم  
يريد به ان البيت لا يلى الطريق الا عظم حتى لا يمكن ان يفتح الباب اليه وكذا لو اشترى دارا والطريق الخاضع في ملك انما  
او في سكة غير ذمة لا يدخل الا بذكر الحقوق والمرفق لما الطريق الذي سكة نافذة فلا يدخل في العقد اصلا ولكن  
المشتري يتصرف فيه على وجهه لا ينعى احد قبل الشراء ولو باع دارا لها طريق قد سد صاحبها قبل ذلك وجعل لها طريقا  
اخر ثم باعها بحقوقها لا الطريق لما الاقرار والوصية كالبيع في ان الشرب والطريق لا يدخلان الا بالذكر والرهون والصدقة  
الموقوفه كالجارية في انهما يدخلان من غير ذكره ولو باع دارا وفيها بستان ان كان الدار يدخل تحت البيع صغيرا كان او كبيرا  
ولو كان خارج الدار ومختصا في الدار قال بعضهم ان كان صغيرا لم يدخل وان كان كبيرا ومثل الدار لا يدخل وقال بعضهم  
بحكم التميز منها اذا باع دارا وحانوتا يدخل القصاص تحت البيع وان كان منفصلا وقد ذكرنا والعلو يدخل والفصل  
يدخل وان كان على البيت في البيع ومنها اذا باع الحمام لا يدخل القصاص والارز تحت البيع ومنها اذا باع بيتا وبيتا  
دعي



لا يدخل تحت البيع لأنها ليست من جنس البيت ولو كانت في الضيقة تدخل إذا دخل حتى هو لها لأنها من جنسها  
والدالة التي ومنها إذا باع بيتا وفيه سلا لم تكن لصيقة بالبناء تدخل تحت البيع وإن لم يكن لصيقة لا تدخل تحت  
على هذا وكذا إذا دخل البيع وكثير الضائق لا ورق الحد الذي يقع فيه للبايع وجنح القصار الذي يدق عليه  
لا يدخل في البيع وإن ذكره مرفقة ومقالة السقف التي تقع في السقف لا تدخل تحت البيع سواء كان خالصا أو  
وإن كان في البناء لأنه جعلت في البناء للعمل ولم يكن من جنس البناء **جاء في** الضائق والعقد وفي شقة الأصل  
اشترى أضافها زرع أو ذكر الحقوق والرفق لا تدخل تحت البيع إلا إذا شرط ذلك أن يكون للمشتري أو قال لكل  
وكثير لا ينفصل منها وإن قال في آخرها من جنسها لا يدخل وكذا لو قال من مرفقها وفي المحيط وذكر الحكم أحمد  
السمندر في يد زرع والتم في قريح وسع وإن لم يقل لكل قليل وكثير فهو من مرفقها لا يدخل في البيع ما كان في التبايد  
كلها باع أرضا أو كرها ولم يذكر في الحقوق والرفق ولا ذكر لكل قليل وكثير فإنه يدخل تحت البيع ما كان في التبايد  
نحو العرائش والأشجار والأبنية وفي شقة الجريد إذا اشترى أرضا ونحوها فيها شرط التمسك بالبيع المشفع أن  
بأخذ علم أنه يدخل في شرط ولا يدخل في شرط والوصية كالبيع فإنه لا يدخل تحت الوصية في وصية الشجر  
في مزارعة التوازل لو بدع صاحب الأرض ولم يثبت لا يدخل تحت البيع إلا إذا عمن هو المشتري والغيب  
لم يضره قيمة قال أبو القاسم الصفار هو للبايع وقال الفقيه أبو الليث والصفوان لا يدخل في البيع والقطر كالأرض لا  
يدخل ولما أصل القطر فاختل المسايح فيه والصفحة لا يدخل وإنما الكثر لأن ظاهره لا يدخل وما كان مقيما  
فالصفحة لا يدخل هذا في باب البناء قال في المحيط والأصل أن ما كان لقطعة معلقة فهو كالمثل فلا يدخل وليس  
لقطعة معلقة يدخل كالمثل ثم قال في باب البناء البند الذي لم يثبت يدخل وأما الأشجار وإن كانت كالقطر  
في كل ثلاث سنين أو كانت تغلق من الأصل لا يدخل تحت البيع وهي الشجرة التي باع في السوق في أربع وإن كان يقطع  
من وجه الأرض والصفحة أنها تدخل تحت البيع أيضا من غير كثر مرة أو غير مرة صغيرة أو كبيرة للحطب وغيره وكذا  
الطرفاء وشجرة الحلاف فكل ما له سابق والقصب الحطب الثابت والبايع في القول للبايع إذا لم تذكر البيع وفي  
العين وشجرة الحلاف والعرب للمشتري وكذا كل ما له سابق ولا يقطع أصله حتى كان شجرة أو أصل الأسر والغرفان  
للبايع والقصب في الأرض كالمثل والوطبة التي يقال لها رسيبست كالمثل ما عرفت ما يدخل في البيع وقوام الحلاف  
تدخل في البيع وقوام الباذنجان كذلك ذكره الإمام الحنفى والإمام الفضل في جعل قوام الحلاف كالمثل بل إن  
القطع ولا قال ويبيع في ولواج شجرة لا يدخل موضع العروق تحت البيع والوصية كالبيع يعني لا يدخل موضع العروق  
عندس وعندس تدخل قال الصدق الشهيد وعليه الفتوى وفي باب التوازل إذا باع شجرة بشرط القطع من الأرض  
من وجه الأرض ولا باع بشرط القطع من الأصل تغلق من الأصل ولو باع ولم يبين القطع تغلق من الأصل ويدخل تحتها

من الأرض التي تحت الشجرة والهبة والصدقة كالوصية ولو أقر رجل أرضا فيها شجرة قائمة عليها ثم فنى المقله وكذا

من الأرض التي تحت الشجرة والهبة والصدقة كالوصية ولو أقر رجل أرضا فيها شجرة قائمة عليها ثم فنى المقله وكذا  
الزراع وفي الزيادات لو وهب ضا وفيها زرع لا يصبغ ولو أقر أرضا فيها زرع لا يدخل الزرع تحت الوصية وكذا لا يدخل  
في الوصية شيئا كالمثل في الوقف والوصايا اشترى شجرة بعرقها وقد بنت من عرقها أشجارا فإن كانت الأشجار بحيث  
لو قطعت الشجرة يبيست من معية والأفلا لأنها إذا يبيست يقطع الشجرة كانت ثابتة من الشجرة ففي كتاب الحيطان للقص  
المشهد رجل اشترى حائطاً ولم يقل أرضه لا يدخل الأرض تحت البيع ويقال الدافع وهذا عندس وعند الحسن دخل  
واسأل حائط الذي تحت الحائط يدخل عندس والحط على الحائط كالبيع وفي الضلع لا يدخل من غير ذكره وفي الأقاليم  
رجل اشترى دارا وكنت يحرقها فأنه لم يصب منها فوجد فيها رصاصا أو سلجاً أو خشباً إن كان من جنس البناء كالخشب  
الذي تحت الحائط فهو للمشتري وإن كان شيئاً هو مودع في الحائط فله البايع كالمثل لو وجد المشتري في جنح من جنح من ثاير  
أو غيرها يكون للبايع وهذا إذا قال البايع هو فإن قال ليس لي حكمه حكم اللقطة وعن هذا قال أصحابنا لو اشتري  
فوجد في بطنها لؤلؤة إن كانت صدفة تكون للمشتري وإن لم يكن الصدفة يكون للبايع ولو اشتري جملاً أو دجاجة  
فوجد في بطنها دنانير لم يكن للمشتري الكل في الحيطان **الفصل الخامس عشر في بيع البائع وفي بيع المشتري**  
وفي الفتاوى رجل اشترى داراً فطلب البايع أن يكتب صحا على الشراء في البايع لا يجبر وإن كتب المشتري وأمره بالكتابة  
لا يجبر على الخروج إلى الشهود وإن أتى بالشهود جبر على شهادة شاهدين فإن لم يأت به لا يجبر كذا الفتاوى فأن أقر عند كسب حطب  
ولا يجبر على دفع الصك القديم ولو لم يزوج أن يكتب خط المهر لا مئة لا يجبر كذا الفتاوى الصدق الشهيد وأجن النافذ على  
البائع أن قال المشتري ذراهم جيدة والصحيح أنه على المشتري مطلقاً هذا في الفتاوى وفي المتن القول قول المشتري  
أن الدار لهم كلها جميعاً فإن قال البايع هي ذرية فالانقضاء عليه والوزن على المشتري وفي العين لو اشترى حطباً  
فالكيل على البايع وصحة ما في بيع المشتري على البايع أيضاً هو المختار والتمسك بأخراج الطعام من السفن على المشتري ولو اشترى  
حطبة في سبيلها فعل البايع تخليصها بالكدر من الذرية ودفعها إلى المشتري هو المختار وفي باب البيع رجل اشترى  
عيناً جزاً فأقطع على المشتري وكذا كل شيء باع جزاً كالثوم والخمر والبصل إذا خلى بينها وبين المشتري وكذا أقطع  
التمر على المشتري وفي باب العين لو اشترى ثياباً في جراب فقطع الجراب على البايع وأخرجها على المشتري وفي باب البيع لو اشترى  
في المصر حطباً فعلى البايع أن ينقله إلى بيته ولو هلك في الطريق فلهلاك على البايع وكذا كل شيء باع على ظهر الدابة أو الخم  
والثمن إذا منع البايع عن الحمل إلى منزله ففسد البيع وإذا اشترى على أن يوفيه في منزله جاز خلافاً لغيره ولو اشترى حطباً  
في قرية وقال موصلاً إلى منزله لا يفسد وهو قول البيهقي **الفصل السادس عشر في خطأ الباعة**  
هذا الفصل مشتمل على ثلاثة أجناس الأول في الاستبراء الثاني في التفرقة بين الصغير والكبير الثالث في المتفرقات أما الأول  
وفي الأصل علمه وجوب الاستبراء استبراء رجل الوطى بملك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير بشرط توثيق النجم والحكمة  
الولد



رجل اشترى جارية من امرأة اوصى واشترى جارية بكم وحرام على البائع برضاع او مضاهرة او شترى جارية خروا  
من الجارية وتلك الجارية بالاشرا والخلع والصلح عن دم العمد كجلب سبأ وفي الحيط عن سبأ اذا كانت بكر الحاط علم  
المشترى انما لم توطأ لم يجز الاستبراء وفي المسقة وهجارتها لا يثبت الصغر كذا في ملكه اشهر ثم قومها على نفسه واشهرها  
فلا استبراء عليه عند سبأ وقال ابو جهم عليه الاستبراء ولو اشترى جارية فحاضت قبل القبض فبعضها بحجبه عليه الاستبراء عن  
سبأ لا يجزى كحسب برك ولو حاضت يد الرجل الشراء ينبغي ان يحتسب له نسخة الامام الاخرى وان وضعت يد  
عزل حتى نفذ الثمن وحاضت عن الاحتساب لو حاضت عند البائع والاستبراء بشهر لا يستبرأ للصغيرة وفي رواية  
الاقرار بحضتها وفي الحامل بوضع الحمل وفي المرتفعة يعني الممتدة طهرها لم يقدر بشئ وعن سبأ لا يشترى قبل هوقلح  
وعن جهم في رواية الاصل سبأ كما قال غيره وعن رواية اخرى في رواية اخرى عشرة ايام وفي رواية اخرى ثمانية  
ايام وعليه عمل الناس اليوم وكما يحرم الوطئ يحرم الذوق وكذا الطاهر والحرم على هذا بخلاف الصائم والكافض وعن  
المسنية لا يحرم الذوق جارية ثم فسحا العقد لا يجزى الاستبراء على البائع فان ادت بالاقالة بحجبه عليه الاستبراء  
اراد بهذا الاقالة بعد القبض فكذلك في الرد بفساد البيع بعد القبض والرد بالعيب بعد القبض وفي بيع الشقص ثم الاقالة  
فيه بعد القبض يحكم البائع وفي الاقالة قبل القبض لا يجزى البائع استحسانا هذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام  
الاخير لا يخرق البائع احضت عند المشتري حبيضة ثم وجد بها عيبا فزدها لم يقربها البائع حتى يحضر عند سبأ كما  
عودها اليه بسبب وفسخ وانزله عند جديده رجل غصبت جارية وباعها ممن لا يعلم انها غصبت فطهرها ثم قضى بها للمالك  
لا يطأها حتى يستبرأ استحسانا والقياس ان لا يجزى لو علم المشتري لا يجزى الحيلة في اسقاط الاستبراء ان يزوجهما  
البائع من المشتري قبل الشراء ان لم يكن تحته حرة ثم يشترى بها وفي الحيط في المسقة تزوج امه ثم اشترىها قال الحسن ان اشترى  
هكذا عن مروي عن جهم في هذه الصورة لا استبراء عليه وكان الاستاذ ظهير الدين يقول ما ريت في كتاب الاستبراء بالبيع  
انما الجلب استبراء على المشتري هذه الصورة ان لو تزوجهما ووطئها ثم اشترىها فاما اذا اشترى ما قبل ان يطأها فنجب  
الاستبراء فان كانت تحته حرة يزوجهما عن غير ثم يشترى بها ويقضها ثم يطلقها الزوج بعد القبض فيسقط الاستبراء على الروا  
اجمع وان طلقها قبل القبض على رواية الجلب لسقط وعلى رواية السوء لا تسقط الصحيح وان ابى البائع ان يزوجهما عن غير  
ان يشترى بها فيزوجهما قبل القبض ثم يطلقها الزوج فيسقط الاستبراء على الروايتين وحيلة اخرى لو كان بعد القبض بيعها  
من رجل ويسلمها اليه ثم ان المشتري يزوجهما من رجل ثم البائع يشترىها منه ويقضها ثم يطلقها الزوج فلا يجزى الاستبراء  
هكذا نقل عن الصدوق الشهيد فان لا يطلقها الزوج يقول تزوجهما منك على انهما يبريان في الطليقتين طلقها  
شئت او يقول المشتري تزوجهما منك على انك ان لم يشتر اليوم فمطالوتين وهي الحيلة اذا خاف على الحمل ان لا يطلق  
وهي باح الحيلة ذكره الفناوي انها ان طهرت ولم يجمعها في الطهر حتى يجمعها يباح وان وطئها ثم باعها قبل ان يخلص باج

قبل هذا قولهم وعند ما يباح الحيلة وان وطئها البائع في هذا الطهر اصله في نكاح الجامع الصغير او طئ الرجل جارية  
ثم تزوجهما رجلا للزوج ان يطأها قبل ان يستبرأ منها عند ما وعند ما يستحب الاستبراء وكذا لو رأى امرأة تزوجها  
على هذا الخلاف قال متمسكة الحلو في الاخذ بقولهم احوط وعلى هذا الحيلة باسقاط الشفعة واسقاط الزكوة  
**الجنس الثالث** في التفرقة بين الصغير والكبير في الاصل التفرقة بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من الحارم بالبيع  
بالبيع والهبة ونحوهما كرهه والبيع جائز في الحكم وقال ابو سبأ والوالدين والمولودين لا يجوز المبيع وفي رواية اخرى  
يجوز في الكل ولو كان احدهما له والاخر ولد الصغير ولعبد او مكاتبه ولمصاربه لا يكره ولو كان كلاهما له فباع  
احدهما الولد الصغير يكره فان اشترىها فوجد احد ما عياله ان يذره ويسلك الاخر وتام هذا النوع من المسائل في  
الزيادات كتبها في الخزانة **الجنس الثالث** في المنققات وفي المسقة رجل يبيع حتى يبعده فزعه الى القاضي وشهد له  
قال لا يجزى القاضي المولى على بيعه لكن يبي المولى عنك فان عازا ذبه بالضرر في الحبس في الفتاوى لو كان العبد يطلب  
للمبيع من مولاه وهو مقر انه محسن صحبه يغيره بالبيعين اذ اشترى جارية تزوجهما احتياطا **نوع** رجل يبيع ذنير  
غيره ثم مات يشق بطنه والنعام اذا ابتعت لؤلؤة الغرير يظن انها اكثر قيمة امر به فبعه في اخر المسلمين في كتاب  
الحيطان نظائر هذا في كتاب الوديعه وفي التجويد آخر كتاب الخطر والاباح عن رجل يبيع ذرة لرجل ومات  
المبتاع ولم يدع ما لا يشق بطنه وعليه القيمة لان الذرة تقصد في البطن فلا يفيد الشق والذرة لا تقصد وفي  
الفتاوى رجل يبيع البقال درهما وللخزاز ليا خذ منه البقل وقا بعد وقتا والخزاز شرط في العرض ان يأخذ خبزا  
او شرا لا يجوز وان لم يشترط جاز وفي المسقة رجل يستقر من عشرة اقفة خطه وجاءها وقال انها عشرة اقفة خطه  
ولم يعلم المستقر من ذلك الا بقوله يسعون ياخذ ولا يسعون ان يأكله في الشراء وقد ذكرناها تمام هذا في السلم خط  
الجيد بالردى للمبيع او العقب بالتميز في السلم للمبيع لا خيرة ان خله وان لم يخله فلا بأس وفي الخزانة هل تجزى ان  
يختلط الطعام الجيد بالردى للمبيع **نوع** وفي الفتاوى بيع الزنار من المضاري والقلنسوة من المجوس لا يكره لان فيه  
اذ لا لها بيع المكعب المفضض من الرجال اذا علم انه اشترى ليلبس يكره وبيع الغلام لادم من يعلم لا يكره ممن  
الله فيه يكره وفي كتاب الاشربة للشيخ الامام حسن بن السرخسي بيع العصير ممن يتخذ خمرا لا يكره عند جهم وغيره يكره  
ويحجر المبيع بالاجماع وبيع العنب ممن يتخذ خمرا على هذا الخلاف وبيع الكرم ممن يتخذ الخمر لا بأس وفي الفتاوى  
رجل اراد ان يبيع سلعة معيبة وهو يعلم حجب يبيئها ولم يبين قال مشايخنا يصير سقار مردود والشهادة قال  
الصدوق الشهيد ولا يأخذ به التاجر هل يبيئ عند الشراء هو حلال ان كان الغالب عليهم الحلاله اسواقهم لا يبيئ  
وان كان الغالب عليهم الحرام وفي وقت من الاوقات يصير الغالب هو الحرام او كان يكتسب من الحلال والحرام لا بأس  
بالسؤال في الوجوه الثلاثة من رجل يبيئ ثوبا فقال وطئ فلان يبيعه وان لا انقص من عشرة فطلب منه انسان



ان وقع في قلبه انه قال ذلك لئلا يرجع السلعة بعشرة وسبعة ان يشتري وان لم يقع ذلك في قلبه لئلا يسعه الشراء من حرجه  
ويشتري على الطريق ان لم يكن في قلبه ضرر للناس بسعة الطريق لا بأس بشراء منه وان كان في قلبه ضرر لا ينبغي له  
ان يشتري منه وقيل بذكره وان كان الطريق واسعا جلي فيه كبريت فخل منه وباع او حمل من حجره وباع او فطر اشجار  
فستحق فحل الفسوق وباع او حمل او كان الذي اخذ ليس له الاخذ بالاسبق من المسائل في الفتاوى **كتاب**  
**الصف** قال في الجامع الكبير الدرهم المضمون على ثلاثة ارجه اما ان كان ثلثاها صفرا وثلثاها فضة او لم يكن قدر  
الثلثين لكن اكثرها صفرا فان الفضة لا تصير مملوكة بالصفير بل كشيئين فضة وصفير فان بيعت هذه الدراهم بالفضة  
الخالصة كانت الفضة الخالصة اكثر من الفضة التي في الدراهم يجوز وان كانت اقل ومثلها اولاد تدعى بالبيع فاسد  
وفي الوجه الذي يجوز بشرط القبض الفضة والصفير ايضا ويجوز بيع هذه الدراهم بعضها ببعض متفاضلا  
ليشترط التقابض والبيع والاستقراض عند ان كان يرجع عدد يجوز وان كان لا يرجع الا اذا كانت الدراهم  
بايعا منها فيجوز للمبايع بها عدد العدم المنازعة ولا يتعين في العقود حتى لو اشتري بها عرضا وهككت الدراهم  
التسليم بقي العدم بعد مثله التاكيد اذا كان اكثرها فضة فهي كالفضة كلها ولا يجوز التفاضل بدلا بيد ولا يجوز للمبايع  
والاستقراض عند او ما يجوز وزنا ولا يتعين في العقد بالتعيين والدراهم لا تخلو عن الغش الثالث ان كان فيها  
فضة ونصفها صفرا فهي كالفضة وقد ذكرنا في الوجه الثاني وفي شرح الطحاوي بيع المسية بالمستيتين والغالب  
عليها الصفير يجوز ولو كانت الفضة غالبية او مساوية للصفير لا يجوز قال الصد الشريعة في بيع الفتاوى في  
لا يجوز ولم يذكر هذا التفصيل ويجب الزكوة كالفضة الخالصة وفي بيع العطارقة بالعدم بشرط التقابض  
في المجلس البدلين كذا في المنتقى وفي شرح الطحاوي الصفير اسم لعقد ثلثة بيع الذهب بالذهب الفضة  
واحد ما بالآخرى واختص بشرط ثلاث احدى ما وجب التقابض من الجانبين قبل التفرق بالابدان سواء كان  
العقد عليهما يتعين بالعقد كمنقرة الذهب والفضة او بتمها او مصوغهما او ما لا يتعين بالعقد والتقابض مجلس  
العقد ليس بشرط ولكن وجوب التقابض قبل التفرق بالابدان شرط حتى لو تفاوتا ولم يتقابضا حتى مشايكلا  
او اكثر ولم يفارقا احدهما صاحبه ولا غايته ثم تقابضا وافر قاجاز الصفير وكذا في تسليم امس الى السلم التاكيد  
ان يكون عقد الصفير بان لا يسره في خيار الشرط لها في الاخذ مما فلو كان لكن ابطال مع احجاء خياره قبل التفرق ثم تفرقا  
عن قبض الجانبين ان قبل العقد جائز عند اصحابنا الثلاثة وكذا عقد السلم يجب ان يكون بان لا خيار فيه فان اطل  
صالحا خياره فاس للمال قائم على امر الثالث ان لا يكون بدل الصفير مؤجلا فان صالحا اجل قبل التفرق فقد  
ما عليه ثم افرق عن قبض الجانبين ان قبل العقد جائز عندنا وعقد الصفير بشرط الاجل في احد البدلين او بشرط احجاء  
يعقد على الفساد وافر بوجهين اذ انعقد عقد الصفير على الصفة ثم بطل لغوات شرطه وبين اذ انعقد على الفساد

وإلا يتطرح مسألة وهي ان اذا كانت لرجل حارية في عتقها لوقود وزن الطوق مائة فباعها من حرجها  
درهم حاله جاز البيع فيها وبخطة المادى من الجارية بتسعيها ببيع ولو افرق عن غير قبض من الجانبين بطل الصفير  
وبيع الجارية بتسعيها صحيح وبمثلها لو باعها بالقدرة هم الى اجل الصفير باطل بالاجماع وبطل بيع الجارية ايضا  
عند حرجه بخلافها لو بطل بيع الجارية الفرقان في المسئلة الاولى انعقد العقد بينهما جميعا على الصحة غير ان الصفير  
اما بطل لغوات شرط من شرطيه فلم يوجب ذلك ابطال البيع في الجارية كما اذا اشترى عبدان بلفاف تحت احداهما  
المسئلة الثانية اما بطل بيع الجارية لان عقد الصفير انعقد على الفساد فوجب ذلك فساد البيع في الجارية كما اذا  
اشترى عبدان فاذا احدهما من شرح الطحاوي ولو باعها بذهب او فضة بفضة مجازة لا يجوز ويشتر  
التساوي الوزن ولو اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ذهب مع غيرها احداهما اكثر ومع اقلها وزن ثلثي من  
خلافه فالبيع جائز بعد ذلك ان كانت قيمة الخلاف تبلغ قيمة الزيادة او اقل قد مر باعها بالناس فيجوز البيع في غير  
كراهية وان كانت قيمة الخلاف قليلة كما جوزه والبضة والفضة والكاهنة ادخله في البيع لجوز البيع يجوز البيع لكنه  
يكبر كذا روى عن قسطنطين الكيف يجب في قليل في الشل الجبل وان لم يكن الخلاف قيمة كلف من التراب يجوز البيع **جنس**  
علة الزواجر وفي شرح الطحاوي قال اصحابنا علة الربوا الكيل مع الكيل في المكيالات والوزن مع الكيل في الموزونات  
فاذا اجتمع احرم المتفاضل والنساء واذا اختلف احل المتفاضل والنساء وان اختلف احل احدهما وعدم الاخر اما الكيل او  
الوزن حل المتفاضل وحرم النساء واما في الجنس فله في المتفاضل وحرم النساء عندنا فلو باع تفاعلا بتفاضل  
او حصة من الخطة محققين يجوز عندنا عدم الكيل وفي الفتاوى رجل طلب من آخر درهم قرضا بزيادة فباع  
المستقر عرضا من المقر عشرة وسلم اليه ثم باعه المقر من ثلثي عشرة يجوز وان تقدم الشرط بينهما والاحوط  
ان يقول المستقر كل شرط او مقالة كان بيننا قد تركته ثم باعه ودلت المسئلة على ان بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء  
مشروطا في البيع يصح وقد ذكرنا في كتاب البيوع هذا اذا كان المتاع المستقر فان كان المتاع المقر وليس للمستقر  
شيء ويريد ان يقرضه عشرة مثلاً عشرة الى اجل فان المقر يبيع من المستقر سلعة مثلاً عشرة ويسلم السلعة الى  
المستقر ثم ان المستقر يبيع السلعة من اجنبي بعشرة ويدفع الثمن الى الاجنبي يبيع السلعة من المقر بعشرة واخذ  
منه العشرة ويدفعها الى المستقر فيبذل الاجنبي الثمن الذي كان عليه للمستقر فيبذل السلعة الى المقر بعشرة و  
للمقر على المستقر مثلاً عشرة الى اجله من الفتاوى لقاضي خان وفي التواريخ رجل اشترى عشرة دراهم فاراد  
ان يوثقها الى سنة ويأخذ من ثلثة عشرة فاحيلة ان يشتري من تلك العشرة مائة وبعض المتاع منه وقيمة المتاع عشرة  
ثم يبيع من ثلثة عشرة الى سنة وفي حرج الاصل لا بأس بقوله هذه الغريم واجابة دعوى ما لم يشترط وكذا اذا اشترى  
من درهمه وودعه وودعه من ثلثة عشرة لم يجز ولو كان ان حرج الوزن ان كان كبير المجر وادخل في تفاوت الموزن



لم يحرم كدريهم في مائة لا يجوز عليه في الزيادة واختلف في نصفه درهم في مائة قال بعضهم هو كدري لا يجوز وقال بعضهم  
قليل يجوز ولو ان المستقر ذهب الزيادة من المقرض ليصح كدري ما به المسامحة فيما يحمل القسمة رجله عشرة درهم  
صحيح فارد ان يسع باثني عشر درهم مكسرة لا يجوز له ان يردوا فان اراد الحيلة يستقرض من المشتري اثني عشر درهما  
مكسرة ثم تقضى عشرة جياد انهم ان المقرض يرد من درهمين فيجوز ذلك ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة الى  
اجل فلما اخل الاجل جاء المدينون بتسعة صحاح وقال هون التسعة بتلك العشرة لا يجوز له ان يردوا فان اراد الحيلة يأخذ  
التسعة بالتسعة ويبيع درهم الباقي فان خاف المدينون ان لا يبيع درهم الباقي يدفع الى صاحب الدين  
تسعة دراهم صحاح وفسا او شيئا يسيرا عوضا عن درهم الباقي جاز ذلك ونفع الامن من قاي و قاضي خان ولو  
اقرضه على ان يوفيه بالكوفة ففسد ولو استقرض الفلوس ثم كسد عليه في الفلوس وعند ما رقيقة باليوم القبر  
والفصل على هذا ويجوز المقرض كل عدد من مقارب في كل كلى ووزن فلا يجوز فرض الجوك والعقد والخسب  
كان متفاد الكلى في الاصل **كتاب** **الاجارات** هذه الكتاب مشتمل على احاديث  
فصل الاول في المقدمة وفيها مسائل وجوب الاجرة ومسائل وفيها الاطراف حتى احبس لها في صحة الاجارة و  
فسادها وفيها الاطراف التي يقع بها الاجارة الثالث في اجارة الصنائع والعقار الرابع في اجارة الدواب الخامس  
في الاستصناع السادس في الصمان السابع في فسخ الاجارة الثامن في استيجار الطير التاسع في ائتمار المستاجر وما  
على الاجر العاشر في النظر والاباحة الحادي عشر في اختلاف بين الاجر والمستاجر اما الاول في المقدمة في شرح النظم  
عقد الاجارة لا يجوز الا ان يبين البذل جميعا كجانبين اما بيان المنفعة فبا حصة من ثلاثة بيان الوقت وهو الاجل  
وبيان العمل وبيان المكان اما بيان الاجل ان كان دراهم ووزن او نايض فالشرط بيان القدر ويقع على نقد البلد فان كانت  
النقد تختلف يقع على الغالب ان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين نقدانها كما ذكرنا في البيع وان  
كان في البيع وان كان كيليا او وزنيا او عدديا متقاربا فالشرط بيان القدر والصفة وهل بشرط بيان مكان الاجارة  
قد مر في البيع فانه نظير لاختلاف السلم ولا يحتاج الى بيان الاجل لا يصح دينيا في الدقة فان تبيح جاز وثبت وان  
كان ثيابا او عرضا فالشرط بيان القدر والصفة والاجل لان الثياب ليست دينيا في الدقة الاسما فان تبيح جاز كما  
وان لم يبين جاز كالقرض وفي هذا كله اذا كان عينا فالاشارة الكافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل  
وان كان حيوانا لا يجوز الا ان يكون ميعنا وان كان منفعة وان كانت من جنسه كسكنى او ريد او روكوب او تربية كدابة  
لا يجوز وان كان من خلاف جنسه كسكنى او ريد او روكوب او تربية كدابة ثم الاجرة انما يستحق بالتعجيل او بالتأجيل بشرط  
التعجيل او باستيفاء العقد عليه ولا تخرج العقد عندنا وفي المحيط وكما يجب باستيفاء المنافع يجب بالتكليف باستيفاء  
المنافع حتى ان من استاجر دارا او حائطا او من مملوكة ولم يسكن تلك الدقة مع تمكنه يجب اذا كانت الاجارة صحيحة وان

لم يتمكن بان منع المالك واجتبي لا يجب في الاصل لو قال المدة ونك المتزل فانزله وبالفان سبة اينك خائنه يشين  
انه لم يفتح الباب فقال المستاجر آخر المدة لم تنزله ان كان يقدر على الفتح من غير مؤنة يلزمه جاز الا فلا  
قال شمس المنة الحلو في وكسر العلق ليس بشئ حتى لا يكون للاجر اني تجب على المستاجر فيقول هلا كسر العلق و  
دخلت الدار وكذا اذا اجر دارا ولم يملكه فادعه لا يشا كان مشغولا بمتاع الاجر وسلم اليه جميع الدار ثم اشترى  
بيانا منها من بين رفع عن الاجر حصه البيت ولكن بشرط التمكن من استيفاء المنافع في الدقة التي ورد عليه العقد في  
المكان الذي اضيف اليه العقد فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج الدقة لا يجب  
حتى ان من استاجر اية يوما للاجل الركوب نجسه المستاجر منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استاجرها للركوب  
في المصحب عليه لاجر لم تكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه وان استاجرها للركوب خرج المصحب لا يجر  
اذا جسد ما في المصل عدم تمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد فان ذهب الدابة الى ذلك المكان  
اليوم ولم يركب يجب ان ذهب الى ذلك المكان خارج المصحب ما مضى اليوم بالدابة ولم يركب لا يجب في التنازل  
استاجر دابة الى مكة فلم يركب بل مشى رجلا ان كان غير علة في الدابة فعليه الاجر وان كان علة في الدابة ولم يركب  
حيث لم يقدر على الركوب فلا وان استاجر ثوبا ليلبسه كل يوم بدات في فوضه في بيته ولم يلبسه فمضى سنو كان عليه  
دانق في الوقت الذي يعلم انه لولبسه لا يتحقق فاذا مضى يعلم انه لولبسه يتحقق فسقط عنه الاجر لا نه بعد ما مضى لك  
الزمان لا يمكن جعل الثوب متفقا فقد يرأسقط عنه لاجر المرأة اذا اخرجت الكسوة من الزوج ولم يلبس وللبس  
نفسها اذا مضى وقت لولبسه لبسا معتادا يتحقق كان لها دابة المطالبة بكسوة اخرى والا فلا من الفتاوى  
للقاضي الامام ثم ان كانت الاجرة معللة لان يطالب بها وان كانت مؤجلة لان يطالب بها لم يضر لاجل وان كانت متعجلة فاذا  
مضى نجم يجب عليه وان كانت مسكوكة ما ففندج او لا يطالب بها المستوفى والمنفعة كلها وفي قوله لآخر وهو قوله  
عند مضى كل يوم والمواجر اقبض الاجرة كلها ثم انتقضت الاجارة كان له بحساب الشئ من المنفعة ويرد الباقي على  
المستاجر المسائل في شرح الطحاوي سوى مسائل المحيط **كتاب** **الاجارات** فيمن حق الحبس في الاصل الاسكافي ومن لم يملك  
في العين فانه حبس العين لاستيفاء الاجر الا اذا كانت الاجرة مؤجلة وفي التنازل في كسر حطب وحلق شعر العبد حتى حبس  
وللنساء حق الحبس كذا كل ما صار العين بعلة شيئا اخر يجب به الفعل الغاصب يقطع حق المالك واما القصار ان كان  
يقصر بالنساء شيئا او يبيضا للبيضة فله الحبس اما اذا كان يبيض الثوب لا يغيره وقد اختلف المشايخ فيه وهذا كله اذا عمل في  
دكانه اما اذا اخطا الحياض او صنع الصباغ في بيت المستاجر فليس له حق الحبس ولو هلك في يد الاجر من غير ضربه من  
غير ان حبسه في الاجر فان كان له عمله في العين في الحياض والصباغ سقط الاجر وان لم يكن له عمله ان كان له لا يسقط الحياض  
اذا طلب من الثوب بعض الاجرة بعد ما صنع بعض العمل قبل ان يتم لم يكن له ذلك بخلاف مسألة الدار لان بعض العمل



هنا ليس يتفق ولو شرط تجل الاجرة تكون له كحسب الدار حتى تستوا الاجرة ولو لم يرد عن الاجر وهبه قد ذكرنا في كتابنا  
اليوم في فصل البيع الفاسد ثم مؤنة الترتيب في الاجر لشرك على الاجر تاما في كل العارضة وفي الدخيرة الرد في  
الاجر المشترك نحو القصار والصباغ والسياح على الاجر لان الذي يقض القرض فاما يجب على من كان له الثوب من ثمنه  
به ومنفعة القرض هذه الموضع للاجر لان الاجر عينا وهو الاجر ولو لم يرد الثوب من ثمنه ومنفعة القرض وكان الذي  
عليه خلاف الواجب عدا او دابة ورضع المستاجر فانه يجب له على صاحب العبد والدابة لان ثمنه المستاجر من ثمنه  
عينا كذا في الفصول ثم ذكر بعد هذا بابا وراق ورية في القواعد السبعة من صاحب الحيط الاجر المشترك كالحائط ونحوه ان  
يكون مؤنة الدخيلة واقى صاحب الحيط ان يكون على صاحب الثوب على الحائط ونحوه في عرفنا في وجوه الكتاب ذكرنا في  
وكذا مؤنة يكون على صاحب الحطة في عرفنا على الحائط وفوق صاحب الحيط على هذا **الفصل الثاني في صحة الاجارة**  
**وفسادها** هذا الفصل يشمل على خمسة اجناس اولها الفاظ الاجارة الثمانية في الصباغ والعقار وفيه خيار الثالث  
في الدواب والعبيد وغيره الرابع في الاعمال الخامسة في التفرقات اما الاول وفي قواي الصغرى الاجارة <sup>يلفظ</sup> **بلفظ**  
العارية حتى لو قال غيره اعرك هذه الدابة لم يكن كذلك اذ لو قال كل شهر يركب او قبل الحاطب كانت الاجارة صحيحة ما العارية  
فلا تنفذ بلفظ الاجارة حتى لو قال اجرك هذه الدابة بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا يكون عارية ولو قال له  
وهبتك منافع هذه الدابة لم يكن اجارة وفي الفتاوى لو قال لآخر اشتريت منك خدمة عبدك هذا  
شرا بكذا في اجارة فاسدة وعن محمد بن عيسى هذا العبد سنة منك بكذا اجاز ويكون اجارة وفي الحيط لو قال  
منك منافع الدابة لم يكن كذلك اذ في العيون ان الاجارة فاسدة لان المنافع معدومة وهي ليست محل للبيع وذكر  
شيخ الاسلام ان فيه اخلافا للشيخ وقال الخارقد قال غيره بعتك بنفسه شرا بكذا العمل كذا وعن الكرخي ان الاجارة  
لا ينفذ بلفظ البيع ثم رجع وقال ينفذ رجل هب الى الصكالك ليكتبك الاجارة الطويلة المجدولة مع رجل  
وبين المجدود مال الاجارة والاجر امر الصكالك بالكتابة وبنيان الفسخ فكتب القبط بخصه الاجر المستاجر  
كتبوا الشهادة ولكن لم يبينها عقد الاجارة لا ينفذ الاجارة بينهما خلاف خط الامر على ملز في كتاب الطلاق  
بخلاف خط الاخر والبيع على ما في كتاب الاقرار ولا ينفذ اجارة الطويلة بالتعاطي لان الاجرة غير معلقة قد جعلوا  
بكل سنة وانما قد جعلوا طسوجا ولا نقوله بن كركردى وقال الآخر كرم فان كان مرادها الاجارة وفي غير الطويلة  
الاجارة ينفذ بالتعاطي وكالة الاصل في باب الوكالة بالاجارة وفي الفتاوى امام الاجارة الطويلة اجارة  
استخرجها الشيخ ابو بكر بن الفضل فقبلها بعض اهل زمانه وقرها البعض وهي على جميع احوالها ان ارد ان  
يواجر كرم اجارة طويلة والارض وفيها زرع يبيع الاشجار والزرع باصطحابه من الذي يريد الاستيجار ثم يعلم وسلم  
ثم يواجر منه الارض مدة معلقة ثلاث سنين او اكثر غير ثلاث ايام من آخر كل سنة او كل سنة شهر معلوم على ان يكون

اجر كل سنة من السنين الا في غير الايام المستثناة منها من ملك الاجر كذا وبقيته مال الاجارة يكون مقابلة السنة الاخرى  
وان كان لكل واحد منهما ولاية فيفسخ الاجارة في ايام الخار والوجه الثاني هذه الاجارة ان يدفع الاجارة للزرع الذي  
في الارض مقابلة الى الذي يريد الاجارة على ان يكون الخارج بينهما علمية ستم منها للدافع والباقي للعامل ثم يكل  
العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما احب ثم يواجر منه الارض مدة معلقة على نحو ما قلنا من غير ان يكون له العقد  
شرطا في الآخر وبعض مشايخ بخاروا النكر والوجه الاول وقالوا يبيع الاشجار والزرع ليس بيع رغبة بل هو  
معنى التجميع وهذا لا يكون المستاجر ان يقطع الاشجار وفسخ الاجارة يفسخ البيع من غير فسخ وبيع التجميع لا يزيل  
البيع من ملك المبيع وان انفصل من القبض ببقاء الاشجار والزرع على ملك المبيع يفسخ الاجارة في الارض  
بعضهم جوزوا طريق البيع ايضا وقالوا ليس هذا بيع التجميع بل هو بيع رغبة لانها لما قصد ابيع الاجارة ولا  
صحة للاجارة مع بيع التجميع فقد قصد بيع رغبة ويجوز ان يكون الاشجار مملوكة للمشتري ولا يملك قطعها  
لتعلق حق الغير كالرهن يملك قطع اشجار الرهن وان كان يملكها التعلق حق الغير وقال بعضهم ان باع  
الاشجار والزرع ثمن المثل او اكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس صحيحا ايضا فان الانسان قد يبيع ماله  
ثمن قليل عند مساس الحاجة وفي المشتري رجل اشترى دار سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار له  
ان فرغتها اليوم والا فليكن الف درهم كل يوم والمستكرى مقر له بالدار قال بل من ذلك قال هشام قلت لخص  
هنا جعلها في مقدار ما يفعل متاعه ما باجر شيئا فان فرغها الى ذلك الوقت والاعطتها بعد ذلك كل يوم ما  
قال هذا حسن هذا اذا كان مقر الدار له اما اذا غصب رجل دارا فاجأ صاحبها وهي يد الغاصب قال  
الدار دارى فاخرج عنها فان تزلما في حقك كل شهر اية درهم فخرجها على حاله ثم اقام بها سنة عليه بعد  
الشهر فلا اجر له رجل اشترى من آخر غلاما فقال صاحب الغلام بعشرين وقال المستاجر بعشرة فافترقا على ذلك  
قال هو عشرين لا ان يرخص الذي اجر بعشرة وفي الفتاوى رجل اشترى رجلا ليحفظ كرمه ثم باع الكرم فقال  
المشتري للاجير اعلم فاعطيتك الاجر بفقدا الاجارة بالاجر لا وان علم وان لم يعلم يجب اجر المثل وكذا لو مات  
صاحب الكرم فقال الوصي اعلم عملك ونظاير هذا كثيرة قد ذكرناها في خزائن الوقفات **فصل آخر في الضمان**  
والكانوت والمستغل وفي الاصل رجل استأجر راضيا فيها زرع او قصب او غيره مما ينفع في الزراعة لا يجوز والحيلة  
اذا كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه ثمن معلوم وتقابضا ثم يواجر الارض منه وان كان لغيره يواجر بعد  
مضى المدة ولو اجر مع هذا برون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد نقلي جاز قال شيخ الاسلام المعروف بخوار  
زاده في نسخة هذا اذا لم يدرك الزرع اما اذا ادركت لا يضره الحصاد يجوز ويؤمر بالجر بقطع الزرع  
ولو قال المستاجر اشترى منك الارض وهي فارغة وقال الواجر لا بل هي مشغولة بزراعة وهو يحكم الحال



كذلك في المنفعة وفي قواي الفضل القول قول الآخر بخلاف المتابعين لأن ههنا الآخر نكاح العقد لا يشكر  
إضافة العقد إلى محل فإثره مستفاد به فيكون القول فيه قوله ولو اشترى طيبة أرض وما علمتها ثم استأجر  
الأرض لا يجوز له أن يشترى الرقبة بأصلها أو الشجرة بأصلها ثم استأجر الأرض جانبا رجل شاجر أو بعث  
على أن يزرع فيها يوما فليعشر فسد الإجارة وكذا لو استأجر أمة إلى بغداد بعشرة على أن يرجع عن  
الطريق فليعشر أو على أن يزرع قربة كذا ثم بدل الله أن يرجع فليعشر جميع لا يجوز على هذا لو استأجر  
دابة على أن تحمل كذا فاجره كذا أو استأجر رصاعا أن يزرع كذا فاجره كذا أو استأجر دارا على أن يسكنها  
فالأجر كذا وإن تعدى في أحد أو لم يجز فاجره كذا أو هذا عند آفة وهو قولها وفي قوله لا خير يجوز شجر  
دارا على أن لا يسكنها ففي فاسدة ولو استأجر دارا على أن يسكنها جاز ولا يشترط أن يسكنها المعروف بخلاف  
زاده في نسخة هذا إذا لم يكن في الدار ثمر بالوعة أو بئر الوضوء أو بئر الماء للقاء السقيين والكل في أصل  
المسئلات يأتي في كتاب المرافعة اشتراط الخيار ثلاثة أيام في الإجارة جاز ولو اشترط أكثر من ثلاثة أيام فلي  
الاختلاف كما في البيع فلو اشترط ثلاثة أيام وسكن في مدة الخيار ولو لم يندم من خياره لا يصح منه أن يسكن في أكثر من  
وأول المدّة من خياره أو خيار الرؤية والعيوب في الإجارة ورؤية المدرك رؤية المنافع رجل أجر نصف الدار  
أو الأرض مشاعا يجوز وهذا عند سوء كان يحمل القسمة ولا يحملها وعندهما يجوز وكذا لو قال استأجر  
نصيبك من الدار لم يعرف النصب لو كان في الجاهل عندهما وعند الشافعي يجوز ويجوز للمشتري والجو  
لو أجرته شريكه يجوز سواء كان شاعا أو حمل القسمة ولا يحمل وسواء أجر كل نصيبه منه أو بعضه وعن  
أنه لا يجوز أيضا من شريكه وأجمعوا أنه لو أجره من جليلين يجوز ولو أجره من جليلين من رجل يجوز وأجمعوا أنه لو أجر  
داره ثم تقاسم في النصف لا يبطال النصف الآخر بخلاف ظاهر الرواية وعن جوه أنه يبطل ولو كان  
الدار بين رجلين أجر أحدهما نصيبه من اجتناب اختلاف المشايخ على قول والظاهر أنه لا يجوز وكذا لو أقر أحد  
المشاجرين بطل في حصته الميت دون الحي ومثلهما يأتي في فصل الفسخ وأصله أن الشيوخ الطائري  
غير فسد وذكر الصدق الشهيد أن الطائري والمقارن سواء في رواية عن جوه والظاهر ما قلناه ولو أجر البناء  
دون الأرض وذكر في التوابع أنه يجوز وقال القاضي إمام أبو علي النخعي بطلان بيع شجرة وقاسه بالقسط  
وكذا لو كان البناء ملكا والعرض وقفًا فاجر البناء لا يجوز لأنه في معنى الشايح وقيل يجوز ولو أجر الدار  
منها في إجارة الغير جازة الإجارة فيها وراء البيت وفي الجبل الشمس لئلا يخلو في ولو كان البناء لرجل  
العرضة لا خير صاحب البناء بناءه لا يصح جاز العرضة اختلاف المشايخ فيه قال والقوي على أنه يجوز ولو أجر صاحب  
العرضة لا اشكال أنه يجوز ولو أجر العرضة دون البناء يجوز وطريق جواز إجارة المشايخ أن يلحق بها قضاء القاضي

أول عقد على الكل ثم يفسخ في البعض ومسايل الشيوع سح منها الإجارة وقد ذكرنا أوسع المشايخ وأعادة المشايخ  
وهبة المشايخ فيما لا يحمل القسمة بخلاف ما في القسمة لا يجوز عندنا سوء وهبه من شريكه أو من جليلين  
والصدقة والهبة سواء في رواية الأصل وفي رواية جميع الصغير يجوز الصدقة على اثنين وأما وقف المشايخ فعند  
لا يجوز وعليه الفتوى وهو المشايخ لا يجوز عندنا مطلقا وفي الشيوع الطائري روايتان وقامتا في كتاب الرهن  
وفي الفناوي رجل شاجر أرضا ليلين فيها الإجارة فاسدة فإن كان للثلاث قيمه يضمن قيمة التراب للثلاث  
لأنه غاصب وإن لم يكن له قيمة لا شيء عليه والليلين له فإن نقصت الأرض من ذلك من نقصانه ويدخل الجرح في الأرض  
في قيمة النقصان وإن لم يكن فيه نقصان فلا شيء عليه رجل شاجر ما علمها على أن تائه فائيه فلا أجر عليه فسد  
الإجارة وفي الأصل لو استأجر دارا على أن يعمرها ويعطي يوانها يفسد لأنه شرط مخالف مقتضى العقد ولو استأجر  
خامسا بثمانية درهم سنة على أن يحط الجرح شهرين لعطلة يفسد ولو قال على مقدار عطلة وبنى المدة لا أجر  
عليك جاز ولو قال على أن أهلك الجرح شهرين وعطلة يفسد ولو قال على مقدار عطلة وبنى المدة لا أجر  
استأجر جاز ولو قال على أن أهلك الجرح شهرين وعطلة يفسد ولو قال على مقدار عطلة وبنى المدة لا أجر  
ولصاحب الجاني نصف ما ينح فيه يكون فاسدة فإن قبض الجاني وباع فيه التراب وأصابه لا فهو لصاحب التراب  
بينهما فالإجارة فاسدة أيضا فإذا أجر البيت وأجر الجرح كان الجرح لصاحب البيت ولذي الجرح على صاحب  
البيت جرح مثل عمله شاجر جرحا لا استيفاء القصاص لا يجوز عندهما خلافا للمخبر وفيما دون القصاص يجوز  
بالإجماع وكذا إذا زرع الشاة ولو استأجر سطح البيت عليه ماء المطر فالإجارة فاسدة ولو وقت وقفا يجوز  
ولو استأجر من أياها ولم يقل شيئا لم يجز في الماء فالإجارة فاسدة ولو وقت وقفا يجوز ولو استأجر من أياها  
ولم يقل شيئا لم يجز الماء يجوز ولو استأجر أرضا لم يضيع فيها الشبكة جاز ولو استأجر خطبا لم يضر  
الإنسان فيه ذكر في الأصل أن عندنا لا يجوز وعندنا يجوز وفي العيون خارق لها ولو استأجر سطح الخفاف  
فيه الشباب أو بيت عليه يجوز ولو استأجر نخلة ليخفف عليها الشباب أو يترك عليها الشباب لا يجوز وكذا  
لو استأجر من أياها في جائط أو ضواحي أو طي ليطبخ عليها الخبز أو يبنى بئر أو يند وتدا لا يجوز وفي عرف  
ديارنا أن يجوز للموتد ليطبخ عليه لا يرسم استأجر وتدا يند وفي نسخة أنه يجوز وذكر في موضع آخر استأجر  
وتدا لعلق به بعض متعة لا يجوز معاوضة الثيران في الأكداس فاسدة لأن هذه الاستيجار المنفعة بحسبها  
فإن أعطى الميراث لئلا يخذل الحار لا بأس به ولو استأجر حكيلا أو موزة أو ليعبر به ذكر في الأصل أنه يجوز وذكر الكرخي  
أنه لا يجوز ولو استأجر شاة ليس صنع صبيها أو جذا لا يجوز ولو استأجر ثيابا ليس بطنها في بيته ولا يجلس عليها  
ولا ينام لا يجوز لأن الاستيجار لا يجوز إلا لمنفعة مقصودة من العين وكذا لو استأجر أمة ليعملها بين يديه



او لم يطهره اذ لم يظن الناس ان له لا يجوز الفتاوى لقائهم **في الخبر** وفي الفتاوى الصغرى لو  
 دار الى امة سنة او الموت او ابد فالاجارة فاسدة ويجوز المثل فلو كان فساد الاجارة لجهالة السنة  
 بان جعل الاجارة ثوبا او دابة يجوز المثل بالغامط وان كان الفساد لجهالة الوقت والمستحق معلوم يجزى  
 اجر المثل لا يجوز به المستحق وفي الاجارة الفاسدة للمشاخر حق الحبس لا يستفاد الاجرة المعجلة ولو كان  
 الاجر والمشاخر حق بثمنه وفي الاجارة الصحيحة اذا انقضت المدة للمشاخر حق الحبس وهذا اذا كان  
 المشاخر مقبولا للمشاخر فان لم يكن حتى مات الاجر وانقضت المدة ليس ان يحدث بينه وبين المشاخر الاجارة  
 الصحيحة والفاسدة فلو باع الاجر في هذه الفصيلتين باذن المشاخر لمشاخر بعد ما قبض هل ينزع من  
 يده قال الصدوق لا يبرأ من هذا الجارية ولو كان ينزع من يد المشاخر ولكن في البيع في حق  
 الاجر والمشاخر وفي التناول رجل اشترى اراجارة فاسدة وقبضها ليس له ان يوجها ولو اوجها مع  
 هذا السحق الاجر يعني اجر المثل ولا يكون غاصبا ولا ارجا الاول ان ينقض هذه الاجارة **في خبر** في اجارة  
 الوقف المتولى اذا جرد الوقف اكثر من سنة ان كان الوقف شرط في صدق الوقف ان لا يوجر اكثر من سنة لا  
 يجوز وان لم يشترط شيئا جاز مقداره سنة الى ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه بوالثب قال الشيخ الامام ابو  
 حفص الكوفي في الضياع يجوز قدر ثلاث سنين وفي غير الضياع لا يجوز اكثر من سنة وقال القاضي الامام على  
 السغداني لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل صحته الاجارة متولى الوقف اجر الوقف بدو المثل يلزم تمام  
 اجر المثل وفي المحيط وان كتب الاجارة الطويلة على الوقف في ثلاث سنين باجر المثل وابرأ الاجر  
 المشاخر عن الاجر وحكم حكمه جاز لا يجوز له ان يجهده فيه وكذا الوط وكذا الاب لو اجر منزل للضيعة  
 بدو المثل لزم تمامه وكذا الوصي وكذا الوصية جاز للوصي او ارض الوقف او سكنه ارض  
 وهي مدة الاشتغال بجر المثل الا اذا كان انقضاء سكناه وضمان النقصان بضمين فقاوى الفضل  
 قال ههنا ذكر الحنفية في كتابه ان المشاخر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وحكم هذا حكم اجارة فاسدة  
 فيقال له اتفق بهذا قال نعم الاجارة الطويلة للملك البصير لا يجوز وكذا الواجر الوقف طويلة لا يجوز والحيلة  
 اذا كان الملك البصير ان يجعل مال الاجارة تمام السنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو اجره  
 ثم يبرأ والد الصغير المشاخر عن اجرة السنين المتقدمة ويصير براءه مخرج وم كفاي براء الوكيل فان حكمه حكم  
 يصير موقفا ولو شاخر للصبي طويلة يجعل مال الاجارة للسنة الاخيرة ويجعل في السنين المتقدمة اجر قليل لا اجر  
 ارض موقدة بدو المثل يصح من جملة المال لا يملك الاجارة فهذا الواجر المشاخر من متولى الوقف حجة وقف  
 فكسر فيها الخطب والجيران لا يرضون بذلك ان كان الضرب ثوبا والمتولى جرد المشاخر مثل هذه الاجرة له ان يخرجها  
 من يده

**الجنس الثالث في الدواب**

وفي الاصل في اجارة الدواب رجل اشترى دابة للركوب لم يبين من ركوبها  
 عليها ولم يبين ما يحمل او رعا للركوب ولم يبين ما يزرع او قدر الطبخ فيها ولم يبين ما يطبخ او شاخر ثوبا لللبس  
 يبين من لبس فالاجارة في جميع هذه الموضع فاسدة فان اخصها الى القاض ابطال الاجارة وان اخصها حتى لبسه  
 او لبسه غيره جاز المثل قياسا ويجوز المشي استحسانا فلو عين اول لبس والشيخ الامام شمس لامة الشريفي حتى يهذه  
 الجملة اذا اشترى حيا ولم يبين من لبس وهذا بخلاف ما اذا اشترى دابة لم يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق  
 فيه ولان يسكنها وليس يسكن غيره وفي المتن رجل اشترى دابة ليحتملها ولا يركبها او يربطها على باب ان ليس له ان  
 ان لم يركبها او يربطها في بيته يتحمل بها ولا يستعملها او دارا ليلسكنها لكن يظن الناس ان له دارا او عبدا  
 على ان لا يستعمله او دابة لم يبين من لبس وهذا بخلاف ما اذا اشترى دابة لم يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق  
 يكون له ان يشترى ليعتق به رجل اشترى دابة لم يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق هذا بخلاف ما اذا اشترى دابة لم يبين من سكتها  
 يجوز القياس فيها سوا في الفتاوى معروفة في المتن ان في كل ما لا يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق هذا بخلاف ما اذا اشترى دابة لم يبين من سكتها  
 حمارا الى ان يصابه على ان حصل مقصود في الطريق رجوعه فالاجارة فاسدة ولا يحق هذا الشرط بالعقد بل يتحقق عند  
 اذا كان المجلس في البيع وجلان بينهما طالع المشاخر احد مما صاحبه وحار صاحبه ليعمل لغيره الى مكان معلوم فالاجارة  
 فاسدة ولا يجزى له جردا في قفص الطائر فاسد ولا يجزى له كونه شمس لامة الشريفي في اجارات الاصل ولو اشترى  
 حمارا ليعمل طاعة بغيره منه فالاجارة فاسدة ويجوز المثل ولا يجوز له ان يبيع وكذا الوقف الى حاراك لا يبيعه  
 بالنصف قال في المحيط وشايخ بل يفتون بجواز الاجارة في الشاخر ليعمل اهل بلدهم بخلاف القياس لاستصناع  
 هذا بخلاف ما لو تعامل اهل بلد في قفص الطائر لا يجزى له ليعمل اهل بلدهم لانه يكون تركا للنقص وفي فتاوى قاضي خان اشترى  
 رجلا ليعمل كذا ما من القطن او ليقصره كذا ثوبا وليس للمشاخر قطن ولا ثوب لا يجوز له ان ياتي بامة العمل المدة  
 لا يتصرف وان كان القطن والاثواب عنده ولم يرها الا جاز فلا خيارا للرؤية في الشاخر ليس له خيارا للرؤية في القطن وكذا  
 لو اشترى دابة لم يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق هذا بخلاف ما اذا اشترى دابة لم يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق  
 في البعض ما منع عن الباقي بجري العمل لان الاجارة كانت صحيحة فله العمل جردا في كل ما لا يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق  
 الثوب بغيره من عند نفسه ولم يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق هذا بخلاف ما اذا اشترى دابة لم يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق  
 ليعامل الناس وقال القاضي الامام على السغداني هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه ليس في عليه ما اذا لم يكن الثوب موقفا فلا عرف  
 فيه وفي الاصل لو كان دابة الى فارس فالاجارة فاسدة واعلم بان فارس وخراسان قوم وفرغانة وسغداسم والولاية  
 بلخ وخراسان وسمرقند واورجند اسم القصبه وقال الشيخ الامام شمس لامة الشريفي حتى يهذه الجملة اذا اشترى دابة لم يبين من سكتها يجوز له ان لا يوافق  
 فربما ذكر المشايخ على انه اسم القصبه ثم في كل موضع كان اسم الولاية اذ بلغ الادنى له اجتمعا لا يزداد على السنة وفي كل موضع



اسم البلد الذي البلد بحج عليه ان ياتي بينه رجل شاجر عبد ابا جرح معلوم ونطامه لا يجوز وكذا الوساخر ان يعطى  
للمجالة بخلاف الطير الوضوء اجر نفسه او غلامه للمصطفى لا يجوز بخلاف الابن لا يجوز بيعه ويجوز اجارته  
الوضوء انما يجوز البيع اذا كان خيرا ولا يتحقق الخيرة ههنا لانه بدل المنفعة لئلا خذ المال العين الكلية الاصل قاله وثمة  
اجارة البصة باقية في كتاب الوصايا وفي الفتاوى الصغرى اذا اجره ابنه او عبده اجارة طولية يجوز وفي المحيط الوساخر  
عبد الكوفة فستجده ولم يعين كذا للمدينة له ان يستجده بالكوفة دون خارج الكوفة قال شمس لائمة الحلواني  
يعني لا يسافر بالعبد ما له ان يخرج بالعبد الى القرى وافنية المصر وليستجده من السفر الى ما بعد العشاء الاخير وليس  
له ان يضرب بالغلاد المستاجر ولا الذبابة المستاجر للركود ويكفها انواع الخدعة ويخدم صفاته واحرته ولو دفع  
دفع المستاجر الاجرة الى العبد ان كان العبد هو العاقد يرى من الاجرة وان لم يكن عاقد لا يسر ولو كسر الغلام شيئا من  
البيت لا يضمن ولو وضع عاود بغيره عند المستاجر وكسره يضمن ولو عجل الاجرة وما ان الاجر يسلك العبد حتى يرد  
ما يبيع من المدة وما يتصل بهذا الحرف كما بينم شور وفي فتاوى النسف رجل دفع بقرته الى رجل بالعلم مناصفة وهي  
انما تسمى بالعارسية كما بينم شور بان دفع على ان يحصل للرجل والرجل يبيع بينهما نصفان وهذا فاسد والحادث كله لصاحب  
البقرة والاجارة فاسدة ولو اكل اللبن مع هذا والبعض قايما كان في اللبن قايما يرد على ذلك البقرة وما كان كل رذ  
مثله من اللبن والمصل الذي فعل له على المال كقيمة عظمها واجر المثل في قيامه لها وحيلة في تجوز هذا النصف ان يبيع  
البقرة من الدفوع اليه بغير معلوم وبين من الثمن ويسلم البقرة اليه ثم يامر بان يتخذ من لبنها والمصل والسمن وغير ذلك  
فيكون ذلك بينهما وفي المحيط فلان المدفوع اليه دفع الى آخر النصف فمالك المدفوع اليه لا ولا ضمان ولو بيعت  
المدفوع اليه الى السرح فلا ضمان عليه وفي الفتاوى باب النون لو دفع الدجاجة ليكون البيضة بينهما على هذا وفيه  
شور وبدر الغلق الحادث لصاحب البقرة والبذر وفي اجارات الفتاوى لو دفع بدو الغنلق على ان الغنلق بينهما نصفان  
فلما خرجت الدودة قال له انك انك هاتون هاتون فقال له صاحب البذر ادفع الى من البذر وانما يرى منها والشريك  
كاذب فما قال بل قد خرج كلها قال الغنلق كله لصاحب البذر وعليه اجر المثل لشريكه لقيامه عليها واعليه قيمة ورجل الغنلق  
قال شمس لائمة الحلواني فيمن غصب بجا وخرج منه الفرج ان خرج بنفسه فلصاحب البيض وكذا الغنلق البذر **جنس**  
في تعليم القرآن والاعمال والحرف وفي الاصل لا يجوز الاستجارة على الطاعة ليعلم القرآن والفقه والاذان والتذكير  
التدريس والجمع والغزير يعني لا يجب الاجر وعند اهل المدينة يجوز وبه اخذ الشافعي ونصير وعصام وابو نصر والفقيه  
ابو الليث ولواضع الصبي من ادب الوظيفة الى المعلم بجبر على الرسم چون حلوا ويخسبهم عيدي قال في المحيط  
وعلي فتوى مشايخ بل قال الامام جليل الفضل اصحابنا المتأخرون يجوزون ذلك ويقولون بجبر على دفع الاجرة وجبر  
بها وببقي مشايخ بل اقول بغيره المستع عند ذلك الدقة وبوجوب اجر المثل عند عدم ذكر المدة ونقل عن ركاب الاسلام

ابو الفضل الكوفي انه ان كان يكتب على الفتوى بدر هي معلم راخسنى كذا قاله واستاذنا الشيخ الامام فخر الدين  
هكذا كان يكتب والحيلة ان يستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم والوساخر ليعلم ولد الكتابة او  
النجم والطبيب البعير جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفضل له الوساخر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط او  
الطبخ جاز ولو شرط عليه ان يحرق ذكوة الاصل انه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه او غلامه ليعلم الحساب لا يجوز  
ولو شرط عليه ان يقوم عليه اسماء في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا نعم اذا استاجر جلا ليعلم  
حرفة من الحرف ان يبين المدة جاز ويعقد العقد على المدة حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم ولم يعلم وان لم يبين  
المدة يعقد العقد فاسدا حتى لو علم استحق الاجر المثل وان لم يعلم لا وفي الاصل في باب اجارة الرقيق قال فيه واثنا  
والاصح انه يجوز وكذا نص في الجامع في الابواب المتفرقة على الجواز وفي الفتاوى للمعاشي الامام وقال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل انما كره المتقدم الاستجارة لتعليم القرآن وكرهوا اخذ الاجرة على ذلك لانه كان للمعلم  
عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في امر الدين واقامة الحسبة وفي زماننا انقطع عطياتهم  
وانقصت رغبات الناس في امور الآخرة فلو شغلوا بالعلم مع الحاجة الى مصالح تحمل معاشهم فقلنا بفسخ الاجارة  
وجوب الاجر للمعلم بحيث لا يمنع المانع الوالد عن عطاء الاجر حين فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتبسيط قلب  
المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر المعاش وقال الشيخ الامام  
الائمة الشريفة ان شيخ بل يجوز الاجارة على تعليم القرآن واخذوا ذلك بقول اهل المدينة وانا افق بجواز الاستجارة  
وجوب المستر واتفقوا على ان الاستجارة على تعليم الفقه باطل رجل استاجر مؤذبا كل شهر بسبعة دراهم ليعلم له  
صبيين احدهما العربية والآخر القرآن فقال المؤذنب لا يمكنني تعليم القرآن فاستاجر معلم الصبي بايعه  
الناس واعطاه من اجري وسلم الصبي اليه فلما جاء رأس الشهر حبس الوالد عن المؤذنب ثلاثة دراهم فقال المؤذنب  
انا لا ارضى بما حبست لان اجر المعلم كل شهر يكون نصف درهم قالوا يحط عن اجر المؤذنب قدر ما يكون اجر من العلم  
لان هذا الكلام من المؤذنب لانه التوكيل بالاستجارة والعلم جاز استاجر معلم سنة ليعلم ولد القرآن فضت سنة  
ولم يتعلم شيئا كان له ان يفسخ الاجارة وفي مجمع النوار لمعلم اخذ من الحبير الضبي ورضي البعض حاجته والبعض  
في الحبير ثم رفع الحبير بعد استعماله زمانا قال له ذلك ما المعلم اذا اخذ من الصبي شيئا من المال لا بد ويدفع  
ولد المعلم لا يحل له بخلاف من الحبير لان ذلك يملك من الصغير وفي التجريد رجل استاجر قويا يحملون حذاءه او  
يعملون نيتا ان كان في موضع لا يجد من يغسله غير هؤلاء ومن حمله غير هؤلاء فلا اجر لهم ان كان ثمة اناس فلم لا  
والحفا على هذا لان الوجه الاول ان المكنة احد سواهم يجب عليه وفي موضع لا اجر لهم فلو اخذوا الاجر لا يطيب لهم  
وفي المحيط اذا استاجر كتابا ليقراء فيه لا يجوز سواء كان سقرا او قهرا او غير ذلك وكذا اذا استاجر مصحفا او ساخرنا







باطلة وفي الفتاوى لها من رجل ساجد كلبا معمل الصيد لا يجزى له وكذا البازي وفي بعض الروايات  
اذا ساجد الكلب والبازي وبين ذلك وقفا معلوما جاز وانما لا يجوز اذا لم يتبين له وقفا معلوما ولو ساجد  
سجودا ليأخذ الفارة في بيته ذكر في المتن انه لا يجوز لان هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب البازي فان  
المساجد من الكلب البازي فيذهب به اليه ويصيد ولا كذلك السنور ولو ساجد جرد الكلب البازي  
ينبغي ان يجوز اذ بين المدة لان القدر يضرب بعين الضرب بخلاف السنور ولو ساجد قبل ان يكتبه ان يتبين  
لذلك وقفا حتى الاجارة والا فلا ولو ساجد رجلا ليطبخ فيه العصير ثم على ان على المساجد رجلا الى منزل  
الاجر عند الفرج فالاجارة فاسدة لان مؤنة الذئب في الاجارة على الاجر وتام ما في المعارية وكان مخالفا لمقتضى  
العقد فان لم يشترط ذلك جاز واذا فرغ قبل مضي الشهر فلم يرد حتى مضى الشهر يجب عليه ان يجر ولو قال ساجد  
منك كل يوم بكذا فاذا فرغ سقط الاجر وجرها على المالك ولا لان حمله على كذا فاذا فرغ في نصف اليوم  
تماما جاز اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر **الفصل الثالث في اجارة الجارية في المضاع والعقار وفيه ثمانية**  
الاجارة وفي الاصل رجل ساجد اربكذ او لم يستم الذي يسكنه اليه ان يسكنها ويسكنها ما شاء ويضع فيها ما  
ولو كان فيها ما يضرها او يفسد البئر لا يجزى احد على اصلاحها في الفتاوى ولو جرد المساجد  
بئر ما عطي به ضمن ما لا ينقصها الرعي يعني رعي الثور اما لا يمنع من رعي البقر واذا كان تضرع وعليه الفتور  
ولا يسكن فيها الخاد والقصار ولا يمنع من كسر الخطب الدار فان زاد في بيوه البناء ليس ذلك الا برضى المالك  
او يشترط في الاجارة ولو اقرع في القصار فانهم من عمله ضمن ولا يجزى الا جردا في ضمنه ينبغي ان يجزى الجارية  
لم يضمن وهو مساحة فان لم يندم شيء من القصار لا يجزى الا جردا قيسا ويجب المستمي استحسانا واذا ساجد لم يقعد  
فيها اقصارا فله ان يقعد حدا اذا كان مضرحة واحدة وقال المساجد قصدا لك القصار وانك لا جردا لقول  
قوله وان اقل البينة فالبينة بنية المساجد والمساجد ان يربط فيها دابة وبغيره وشاة فان لم يكن هناك  
يربط ليس اتحاد البوط وفي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل بخاراضيق عن سكنى الناس في  
الدواب ويربط الدابة على بابها ولو ضربت الدابة انسانا فأتى او هدمت حائطها لم يضمن وليس للاجر ان يضمن  
يدخل ائمة الدار المساجد بعد ما سكن المساجد وضمن ما عطي به الا اذا فعل باذن المساجد بخلاف ما لو عاردا  
ثم المعير بطر دابته على باب الدار ضربت انسانا لا يضمن هذا اذا جرد الدار فان لم يجر صحن الدار له ان يربط في  
الصحن ولو بنى المساجد السنور الدار المساجدة واحتق شي من الدار لم يضمن المساجد اذا جرد الدار بكثر مما  
ساجد يصدق بالفضل الا اذا صلح فيها شيء وفي المحيط فان لم يرد في الدار شيئا ولا جرد بها شيئا آخر فماله ان  
عقد الاجارة عليه ولا يطيب له ان يخصصها او اجتمع ما ساجد شيئا من له يجوز ان يعقد عليه الاجارة ويطيب له

الزيادة وان كسب الدار ثم اجرا يطيب له وان قال على ان كسب الدار يطيب ان كان رضاء وفعل لها فله مستأجره يطيب  
وكذا هو كل عمل هو قائم وان كذا الامار قال الخصاص يطيب قال القاضي الامام ابو علي النخعي صاحبنا مترددون  
رفع المتراب يطيب ان ينسب لربعة ولو ساجد بين صفقة وزاد احدها يوجرها بالكثر مما فاق كانت الصفقة  
متفرقة لا يوجرها بالكثر ولو جرها بخلاف المساجد جاز واذا عصب صاحب الدار من يد المساجد سقط الاجر عنه  
مدة الفصيص جاز ساجد اربكذ او سكنها ثم استحققت فالاجر للموجر دون المستحق وينصف فيه عند مخالفا لا ي  
والغاصب اجره اجماعا لان المالك يأتي في مسائل الارض ولو ساجد من لا مقفلا فقال له رب المنزل خذ المفتاح  
وافتحه فاستاجر حذرا ليقتحه بنصف درهم فالاجر على المساجد ولا يرجع عا رب المنزل ولو كسر التعليل  
المساجد الحداد ضمن الا اذا عالج خنيفا علم انه لم يكن فعله ولو كسر الحجة المساجد لم يضمن اذا عالجها  
مثله رجل ساجد من دار وفي الدار مكان فادخله الدار وخطب فيه وبين الدار المنزل فقال بعد من خالت  
بينه وبين التزول فيه فلان حكم الحال ان كان فيه الغاصب فلا جرد عليه وان كان فيه المساجد جردا جردا الظاهر  
وان لم يكن فيه احد مما فالاجر لازم لوجوب التخلية وتكاريه اراشها فاقام معه صاحب الدار فيها الى آخر الشهر  
المساجد اعطيك الاجر لعدم التخلية فعليه من الاجر بحساب في يد لانه استوفى بعض العقوق عليه الكل في  
الاصل وفي الفتاوى رجل ساجد حانوتا وادكانا على باب حانوته والدكان على الطريق فيل بينه وبين التزوية  
سقط عنه حصه الدكان ولا يفسد هذه الاجارة بل موقوف على اذن السلطان وفي المحيط ساجد بين يدي  
حانوت رجل في الشارع فاجرهما من رجل كل شهر درهم فباخذ من الاجرة فيل المعاقدة وقال الفقيه ابو الليث  
هذا اذا كان ثمة بئرا حتى يصير بذلك غاصبا لان بدونه لا يصير غاصبا عند ما وعده الصبي هو الاول لا عند ما  
الفصل في ما يتحقق في العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك يتحقق الا ترى انه يتحقق في الرد فكذا في حق  
استحقاق الاجرة رجل ساجد اربكذ او سكنها فاجرهما من رجل كل شهر درهم فباخذ من الاجرة فيل المعاقدة وقال الفقيه ابو الليث  
ابراة بعد سبب الوجوب وان ساجد هائل شهر لا يجوز ولو كانت سنة فقال له وهبتك جميع الاجر عندم يصح  
ويبرأ وعند من لا يصح ولو كانت الاجرة الفاق قال وهبتك الالف لا درهم جاز في قولهم ولو شرط التحجيل  
ثم وهبتك ابراه جاز بالاتفاق رجل قال لآخر اجرتك هذه الدار سنة بالفر درهم كل شهر ثمانية درهم قال بيع الاجارة  
على الف ومائتين قال الفقيه ابو الليث هذا اذا قصد ان يكون الاجارة كل شهر ثمانية اما اذا عطي في القيس ولا  
يلزم الالف ولو ادعى الاجارة قصد الفسخ وادعى المساجد العلق في التفسير لقول الا جردا بواضحا  
على البيع تلحية ثم باشر البيع مطلقا من غير شرط ثب البيع مطلقا الا ان يتفقا على انها باشر على ما توافعا كذلك هنا  
الكل في الفتاوى وفي مجموع التوابل رجل ساجد بيتا سنة فجعل في البيت ثوبا المشاة وكلف البيت ثوبا المطرود



لا يضمن صاحبه بترك تطيب السطح فان ضمت للدار والنسبة الفاسدة فيه يلزمه لاجر رجل ساجر حجرة في خان ووضعه  
فيما لم يمتعه واقفلها وغاب عنها مستقبل الخان وفتح القفل بغير التفات واجبر الملتصق منها ووضع في موضع آخر  
ايام ثم اعاد مئاعه الى الحجرة واقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزم الاجرة من وقت اخرج الملتصق وفي الفتاوى  
الصغرى رجل ساجر دار اشهر اسكن شهرين وحاماً شهر اسكن شهرين لا اجر عليه الشهر الثاني وهذا جواب الكتاب  
وقال خاھر زاده روى عن صاحبنا انه يجب عن الكرخي ومحمد بن ابي نعيم انهما كانا يوقفان بين الروايتين بين اخذ  
للاستغلال وغيره من غير تفصيل في الدار والحكم قال الصدوق الشهيد وبه يفتي المساجر اذا اجر العقار  
قبل القبض لا يجوز بل خلافه فلو سكن المساجر الدار كجبر رجل ساجر دارا وغاب ترك مرة فيها  
ليس للاجر ان يخرجها او يحل ان يوجرها من اجر في بعض الشهر الذي يرد الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر دخل الشهر  
الثاني ففسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فلان له ان يخرج المرأة من الدار في التورل وفيه امرأة لها دار  
اجرها من زوجها ثم سكنها في الاجرة وفيه ايضا دار بين حاضره وغايب ان حضرت الدار ليس للآخر ان يسكن  
جميع الدار والقاضي ان يوجرها اذا اخيف عليها الخراب يسكن الاجرة للغايب وان لم يقسم فسكر ان يسكن فيه  
نصيبه وعنم انه ليسكن جميع الدار اذا اخيف عليها الخراب ان لم يسكن وان كانت الدار نخلة او نخلة وعلمها  
ثمرة يأكل نصيبه ويبيع نصيب الغايب يسكن الثمن عليه فان حضر واجاز فله الثمن والا فمقتضىه والتمسك بالبيع وان  
لم يحضر فهو بمنزلة اللقطة يتصدق وهذا المستحسا وبه اختلف الفقهاء ابو الليث وعاد في ما نحن فيه واصطبل الاخر  
فادار اصطبل ان يغلق باب الدار ويمنع صاحب الحجرة ليس ان ينعاد اذا كان الغلق في الوقت الذي يغلق  
الناس وورهم في ذلك الوقت وفيه رجل ساجر دارا وبني فيها بيتا من التراب الذي كان فيها بغير من صاحب الدار  
ثم راد الخرج عنها وان اخل البناء فاك ان من لبن فانه يرفع ويدفع قيمة التراب ما كان هصايقا قال الفقهاء  
باخره ليس في ذلك شيء انه اذا انقضت بصيرت ابا وبني بيتا مرة فاني في كتاب الحيطان وفي الفتاوى الصغرى  
رجل ساجر دارا للسكنى كل شهر وكذا اجاز ولزم في الشهر الذي يليه ولا يلزم في سائر الشهور والاجماع لانها  
غير محصورة وكانت مجزئة فان دخل الشهر الثاني وسكن فيه يوما او يومين يفسخ لا بعد وكل واحد منهما ان يترك  
الاجارة عند تمام الشهر وعند رؤية الهلال وعند بعضهم يفسخ قبل خرج الشهر فاذا خرج عمل ذلك الفسخ  
اذا دخل الشهر قبل الفسخ ومضى فله فله ولا يملك فسخه ولكن هذا خلاف الرواية وله الفسخ في الليلة الاولى  
ويجوز ان كان العقد في اليوم الاول من الشهر فله شهر فله الهلال انقضت وتم وان كان في بعض الشهر فله ثلثون يوما  
وكذا اذا ساجرها سنة وهو في خلال الشهر يحسب كل شهر ثلثون ثلثون وعندها تعتبر شهور المتخللة بالاهلة  
ويكمل الشهر الاول ثلثون يوما والاخر من اجله من اجله ثم بعد ذلك احرها من آخر لا يجوز ولا

الاجارة الثانية في حق الآخر حتى لو فسخنا الاجارة الاولى وليسقط حق المساجر الا لا يلزم ان يسلم  
الى الثاني بخلافه لو باع المساجر فانه لو فسخنا الاجارة نفذ البيع هو المختار وقال الصدوق الشهيد الاجارة  
كالمبيع ينفذ في يوم الفسخ قال في بيع المساجر انه هل ينفذ في يوم الفسخ روايتان في هذين الجامعين في الباب  
الاول وسياقي في فصل الفسخ وفي المحيط ذكر شيخ الاسلام في كتاب البيع عن ميمون بن اسحاق عن ابي بكر بن خزيمة  
رجل الماجر كرافا جرة المجر من قبل المساجر الاول كرا ايضا وجوز الاجارة فالاجارة هي الثانية والفسخ  
الاول في مقتضى تحديد الثانية وذكر هذه المسئلة عن ميمون بن اسحاق عن ابي بكر بن خزيمة عن ابي بكر بن خزيمة  
ويسلم ان الدار الاولى وهذه الزيادة وبالإضافة ولا ذكر ان الاجارة الاولى تنقضي وهذه زيادة زائدة في الا  
وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنقضي الاولى واذا التجدد لا ينقض ويكون الثانية زيادة  
ولو دفع ارضه من ارضه على ان يكون البذر على المزارع حتى صار ساجرا ثم اجر من اجارة طويلة من غير  
المزارع لا يجوز لانه اجر المساجر اذ ارضه به المساجر حيث ينفذ عليه يعني على المساجر وهما يفسخ الاول  
لحاجة الناس قاي الصغرى وفي فتاوى الفضة رجل اجر حانوته مشاهرة ثم اجر من اجارة طويلة  
وامر المساجر ان يكون هو الذي يقبض الاجرة فما قبض المساجر من الاجرة فهو له الاجرة الشهر الذي وقعت  
الاجارة فيه وذهب الى ان الاجارة الثانية انما تنقضي في رأس الشهر والاولى انما يفسخ عند مجي رأس الشهر  
في الفتاوى الصغرى رجل ساجر دارا اجارة طويلة ان كتب في العقد اجرة ثلث عشر سنين بكذا غير ثلاثة ايام من آخر  
كل سنة فهو جائز ولا نصير اخلا في العقد ولو قال على اني باعها اكثر من ثلاثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند كمال  
يصير مدة الجمار اكثر من ثلاثة ايام وفيه رجل اجر دارا شهر وجعل نفسه الخيار فسكن المساجر الدار قبل ان  
يجريها لاجر عليه في اسكن لانه سكن بغير عقد فله لاجر فيها اسكن بعد الاجارة وفي شرح الطحاوي رجل استأجر  
دارا وقبضها ثم وجدها عيبا فاضرها في سكاها له الخيار ان شاء جبرها والاجارة على حالها وان شاء نقض  
الاجارة والعيب فيها كسر الخرج والحائط وما يؤول البناء ومنع المسكن ولو جرت به عيب بعد القبض بعد عقد  
الاجارة مردد ايضا لان عقد الاجارة عقد المنفعة فاذا حدث العيب قبل استيفاء المنفعة فكانه حدث بعد العقد  
قبل القبض بخلاف البيع وفي الزيارات في ابواب الجارة خيار العيب في الاجارة فارق البيع في انه يفسخ المشتري  
بالدفع قبل القبض وبعد القبض لا يفسخ بل يشترط القضاء او الرضى وفي الاجارة يفسخ المساجر بالرد  
قبل القبض وبعد خيار الرؤية ثابت للمساجر **جسرا** في اجارة الارض وفي من ارض الصغرى رجل ساجر  
ارضا لغيره فمقرعها واصابت النخلة او غرق الارض فلم يثبت فعليه لاجر ما ولو غرق قبل ان يقرعها  
فلا اجر عليه قال في المحيط والفتاوى على انه لا اجر على المساجر فيما يبق من السنة بعد هلاك النخلة الا اذا تمكن من إعادة



زرع مثله او دونه في الضرب بالارض وكذا لو منعها غاصلا في المسئلة الاولى يمكن ان يزرع آخر واذا غرق قبل  
ذلك لا يمكن ولو قبض الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة بحج عليه لم الاجر وفي الفتاوى باب النون رجل استأجر  
ارضا لغيره فزرعها فلم يجد الماء ليسقيها فنبس الزرع سقط عليه سواء استأجرها للشرع او بغيره بها كذا انما  
الفقيه ابو الليث بمنزلة ما لو استأجر الرعي وانقطع الماء وكوثر النهر الا عظم فلم يقدر على سقيها على هذا ولو كان  
تسقيها المطر فانقطع المطر على هذا قل في المحيط وفي فتاوى اهل سمرقند استأجر من اراد ان يحل قرضها فلم  
ولم يبن حتى مضت السنة ثم مطرت ونبت الزرع كله للمستأجر ليس عليه كراء الارض ولا نقصانها واحاله الى  
نادر ابن ابي عمير ولو استأجر ارضا لغيره فاقبل ماؤها وانقطع فله ان يخاصمه حتى يفسخ المأضي العقد بينهما وبعد  
ما فسح ترك الحاكم الارض فيه باجر مثلها الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعها كان ذلك رضا وليس ان ينقص  
الاجارة وفي المتن لو لم يطور ولم يخرج الزرع في تلك السنة فلما مضت من الاجارة خرج الزرع قال هو للزرع  
ويصدق بالفضل فان قال رجل ارض انا افعل ذلك ولو استأجر ارضا سنة فزرعها غلة واحدة قد سماها بغيرها  
فزرع تلك الغلة فلما نبت اصابته الزرع افة من برد او غير فافسد وهي وقت لا يستطيع ان يعيد تلك الزراعة  
بغيرها فادان يزرع غير ما سمي ما هو دونه في الضرر على الارض فعل وان كان من غير ما سمي يزرع ارضه على الارض  
لم يكن له ذلك ويرد الارض على الاجر وعليه الاجر بقدر ما كانت يد رجل غصب ارضا فاجرها سنة من رجل بدارهم  
سنة لغيره ما ماله فزرعها ثم ان ربح الارض اجاز الاجارة فاجرة جارية من يوم اجاز وما مضى ليس للرجل  
اجرة بل للغاصب ويصدق به بعد ما مضى نقصان الارض الى يوم اجاز ولو كان دفعها من رعيه بالنصف فاجازت  
الارض المزاعة جازت وان كان الزرع قد سبل ولم يسبل في الاشغال الغاصب من الزرع ولا ضمان عليه نقصان الارض  
ولو اجاز المزاعة بعد ما سمن الزرع وانتهى لم تجز وكانت المقاسمة للغاصب يتصدق ويضمن بالنقصان لارض  
هذا في المتن وفي التجريد في اجازات بعد سائل الاستصناع ان اجاز المالك الاجارة بعد استيفاء المنفعة  
والجواب ذكر في المتن اما اذا اجاز قبل استيفاء المنفعة جاز والاجرة للمالك وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة  
فالاجرة في الماضي الباقي للمالك عند من وعدهم اجرة ما مضى للغاصب ما بقى للمالك وفي فتاوى الفضل رجل  
استأجر كروما لم يزرعها في يوم الخلاف حكم المالك ان كان موجودا وقت بيع الاشجار دخل تحت البيع ان شرط كذا في البيع  
وان لم يكن موجودا ان حصل على ملك المستأجر يكون للمستأجر ان يشتري الاشجار كل احدى الطوق والاجاز  
احتط بالضمن والمستأجر يضمن في اجارة المستغل وفيه استيجار الحكم والرجح رجل استأجر كروما  
في قرية فوقع الحصاد وبقوا الناس سقط الاجر وان بقى بعض الناس لا يسقط في فتاوى كثر الاسلام على السعد في  
في المحيط فان كان كروما للرجل وحدهما للنساء وحدهما جميعا الا انه سمي في الاجارة حتما اجاز استحقاقا لمشايعتها

اذا كان بالحيامين واحدا والذهيلين واحدا اما اذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز حتى يسماوا اذا  
استأجر رعي ماء على ان يلحق فيها خبطة وطحن غيره ان كان ضرا طحن مثل الخبطة او دونه لا يكون مخالفا  
وان كان فخره يكون مخالفا فيغير احكام الغصب في التنازل ساحتين يد حانوت لرجل في الشارع فلها  
من رجل يبيع لفافه كل شهر يدبرهم فاخذ من الاجر في المعاقلة قال الفقيه ابو الليث اما جبال اجاز لو كان  
ثم بناء او كان يصير الاجر به فاصبا رجل استقرض درهم من رجل فقال له اسكن حانوتي فلم ارد عليك  
درهمك لا اطالبك باجرة الحانوت والاجرة التي يجب عليك هبة لك فدفع المقرض اليه درهمه ولكن الحانوت  
مدة قال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه من المال والاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكر ترك الاجرة عليه  
قبل الاستقراض وبعد فلا اجر عليه رجل له حانوت مستغلة فجاء انسان فسكن حانوت من تلك الحانوت قال  
محمد بن سفيان يجب جبال ولو قال الساكن كنت غاصبا لا يصدق واذا كان الغاصب قرا بالحانوت للمالك اما اذا  
ادعى المالك لا يجبال اجرة عند اقامة البينة من المالك وكذا لو دخل الحمام وقال دخلت على وجه الغصب لا يصدق  
الكل في التنازل وفي مجموع التنازل استأجر ما يبذل معلوم على ان عليه لاجر حال جريانه وانقطع هذه الشرط  
مخالف مقتضى عقد الاجارة فيفسد وفي الاصل رجل استأجر رعي ماء وبنيها ومناعمها مدة معلومة بل لم يعلم  
فانقطع الماء سقط من الاجر بحسابه وان انقطع الماء فسد الاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول  
قول المستأجر وان اختلفا في نفس الانقطاع بحكم الحال فان قل الماء وارض بالطحن وهو طحن فان نحس الضرر بغير  
وان قل فهو لازم وان قال المالك ان منقطع الماء يفسخ الاجارة فاكترى البيت والحجرين والمناعم خاصة فليس  
له فيه بطلان الفسخ بل له ان يفسخ للعيب لو كسر الحجر والذوارة او تهدم البيت فله الفسخ فان اطلعه فليس له الفسخ  
وفي الفتاوى رجل استأجر طاحنة وفي دار خان فاحتاج النهر الى الكرى وصار بحال العمل الا احدي النهرين  
ان كان الحفر على الواجر عادة وكان بحال الوصف الماء اليها بعلان عملا فانقصا يلزمه اجرها وله التجار وان كانا لا  
يعلان يلزمه احدهما وان تفاوتتا فعليه اجر اكبرهما وان كان الحفر على المستأجر فعليه لاجر كما لو استأجر حية  
فانكسر لا وتاد فعليه لاجر ولو انقطع الاطباء فلا اجر عليه رجل استأجر الحمام فانكسر القدر سقط الاجر  
هذا في الاصل والله اعلم طحان ركب الطاحنة سحر ابي ماله وحديد او شيئا اخر ثم انقضت مدة الاجارة هل له  
ان يرفع ما كان له نظرا في فعل ذلك بما صرح بها على ان يرجع في الغلة يرفع ويكون له وان فعل بغيره ان كان  
غيره ركب فهو له وما كان مركبا يدفع المالك اليه قيمته ولو استأجر طاحنة اجارة طويلة ثم اجرها من غير طاحنة  
بقبالة واداد ذلك بالمعارة فانفق في المعارة هل يرجع عليه نظرا ان علم انه مستأجر ليس الطاحنة ملكا له لا يرجع  
وان لم يعلم وظنه مالكا يرجع عليه هو المختار **الفصل الرابع في اجارة الدواب** وفي الاصل لو استأجر ابة ولم



ينبغي العمل عليها فالاجارة فاسدة وقد ذكرنا فان سعى بالعمل عليها فخل ما هو خفا وانقل باقى في كتاب العارية ففي كل  
موضع ضمن العارية لا يجبر الاجر من رجل استأجره ليعمل عليه ان يركبها وان استأجرها لغيره ليس  
ان يعمل عليها ولو عمل عليها فلا اجر عليه لان الكوب سعى حلا يقال له ركب فلان وحمل معه غيره ولا يستحق العمل كونه اصلا  
واذا استأجره فمما مشاة ابل على ان الكاري يعمل عليه من مرضيهم ومن اعياهم فمما فاسد ولو شرط عليها  
الاخر وتفسير ان يركب احد منهم ثم يتركه الاخر ثم يتركه الاخر ثم يتركه الاخر ثم يتركه الاخر ثم يتركه الاخر  
رجلا اولي عليه ارجلا لا يجوز الا ان يعين موضعاً معلوماً لا يجرى له من رجل كل شهر عشرة دراهم  
على ان يمتد بدله حاجته في ليل او نهار يركبها ان سعى بالكوفة ناحية من نواحيها جاز وان لم يستم مكانا لا يجوز  
فالما اذا استأجر ثوبا ليقص به خياجه في البصرة فجاز وان لم يبين مكانا وفي المنفعة لو تكارى اية على دخول  
عشرين يوما الى موضع كذا فادخله الكاري خمسة وعشرين يوما قال بخطه من الاجر حساب ذلك وهذا  
يسقيم على قول من هو اما على قول فيسبغ ان يفسد الاجارة كما لو استأجر رجلا ليخبر له هذه العشرة  
مخاتيم فيقول اليوم بدرهم يفسد عنده قال بوجاهة اذا استأجره ليعمل عليه عشرة مخاتيم فخطه فعمل عليها  
عشرين فيسبغ له الاجارة فان عطبت بعد ذلك فغلبت نصف قيمتها والاجارة وهو قول من ولو استأجره ليعمل  
ليذهب الى مكان كذا فركبها في البصرة خياجه وهو مخالف ولا اجر عليه ولو استأجره ليقصا ليلبسه ويذهب  
مكان كذا فلم يذهب لبسه في منزله فهو مخالف ولا اجر عليه ايضا قال الفقيه ابو الليث يجبره ما لا خلاف  
لاخر ولو هلك لا يصير مخالفا للذات لان الاجارة في الذات لا يجوز الا ان يبين المكان وفي التوابع  
ذكر الوقت استأجره دراهم ليلبسه يوما الى الليل بالجرم لهما ان يلبسه اليوم كله ومن الليل اوله واخره ولا  
فيما بين ذلك اذا كان توفيقا فان لبست الليل فتخرج بضمي وان كان ثوب بذلة لهما ان يلبس الليل كله استأجره  
دابة باربعة دراهم على ان يرجع من يوم فلم يرجع الى خمسة ايام بجعله دراهم وهو مخالف في الرجوع فلا يجزئ  
في التوابع **حسب** فيم يطل عمله في التوابع لو استأجره الدواب ليعمل عليها من هناك حمله فجاء الكاري فقال  
ذهبت وما وجدت حمله ان صدقة المستكرى ذلك فاجر الذهاب لئلا من غير رجل واجب اصل هذا في الجامع الصغير  
رجل استأجر رجلا ليعمل عليه بالبصرة ويحني بعيا له فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء بن بقي فله الاجر حساب ذلك  
ذلك ولو استأجره ليعمل عليه بكتاب الى فلان بالبصرة ويحني بجوابه فذهب فوجد فلان ميتا فله الاجر حساب ذلك  
اجر له عند ما وعده له اجر الذهاب لو استأجره ليعمل عليه بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلان ميتا فله  
فلا اجر له عند ما وعده له اجرا في مسألة الكتاب ان يركب الكتاب لكنه دفع الى وراثته ووصيته يجبر على الاجماع لم  
يذكر انه اذا وجد فلانا غائبا فترك الكتاب هناك ورجع من شايخنا من قال من الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال

هنا ان يجبر الذهاب لا يتفق هذا اذا شرط عليه الجبر بالجرم فان لم يشترط عليه الجبر بالجرم فلم يذكر في الكتاب  
فقول اذا لم يشترط وترك الكتاب حتى يوصل اليه فله اجره وان كان غائبا والى وراثته ان كان ميتا فله الاجر  
كلما وكذا لو وجد فله الكتاب ليه ولم يقرأ حتى يقرأ من غير جبر له الاجر كما لا بد في ما في وسعه ولو لم يجد  
او وجد لم يرفع الكتاب اليه بل رده الكتاب فلا اجر له وقال له اجر الذهاب لاجماع ولو استأجره  
ليبلغ رسالة الى فلان بالبصرة فذهب الرجل فلم يجد المرسل اليه ووجد لكن لم يبلغ الرسالة ورجع فله الاجر  
بين الرسالة والكتاب ان الرسالة قد يكون لا يرضى المرسل ان يطلع عليه غير ما الكتاب فحقهم قال الشيخ لا دام  
شمس ليلة الحوائى لاسلم فضل الرسالة وهو الكتاب سواء فاما في الطعام اذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا  
يعنى عند اصحابنا الثلاثة وفي الاصل رجل استأجر غلاما ليعمل عليه في بغداد فقال الغلام ذهبت وقال  
المستأجر ما ذهبت به فان قام الغلام ليلته قد دفع الكتاب اليه جبره وكذا لو قام ليلته انه لم يجد وفي  
مجموع النوازل رجل استأجره ليعمل عليه في المدين ويحمل طعاما من المدين عليها فذهب فلم يجد الطعام فله  
المستأجر اجر الذهاب لو استأجره ليعمل عليها من المدين ولم يستأجر من موضع العقد الا اجر عليه قال من  
هذا الجنس مسألة صارت واقعة صورتها رجل اشترى اشجارا من آخر ليقطعها وذهب بالجرم فلم يرض تقايل البيع  
في الاشجار هل للرجل متى من الاجر ينظر ان استأجره ليعمل عليه من المدين ليقطع الاشجار ويعلق الاشجار  
فلهم اجر الذهاب ان استأجره ليقطع الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا اجر لهم قال ثم وجدت المسئلة في  
النوازل والجواب على خلاف هذا صورتها رجل استأجره ليعمل عليه في قطع له اشجارا في قرية بعيدة من المدين على ان اجر  
الذهاب الرجوع على المستأجر قال لا ربه اجر الذهاب لا اجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا رجل استأجره ليعمل  
كذا او قرا من الخطه فخل بعض الطريق فموت فوجع واعد العمل الى الموضع الاول لاستحق شيئا من الاجر على هذا  
لو اكترى سفينة من رجل ليعمل فيها طعاما الى معلوم فلما بلغت السفينة ضرب بها الريح فرددتها الى الموضع الذي اكترى  
منه ان كان صاحب الطعام مع السفينة جبر الكراء وان لم يكن صاحب الطعام معها لا يجبر فيضاد كالحياطة اذا خاطم بعضهما  
على الحياطة ولو فقهه غيره لا يجبر هو عليه والاسكان على هذا في العين **حسب** وفي الاصل رجل استأجره ليعمل  
الكوفة الى الجبانة لم يجز لان لها جابتين حتى لو كان في مصر لها جبانة واحدة جاز ولو استأجرها الى موضع صلوة  
الجماعة لا يجوز لانه كثير في كل مصر لو تكارى من الكوفة الى الجبنة ذاهبا وجائيا له ان يبلغ اهله بالكوفة اذا  
رجع وكذا لو استأجره الى الكوفة يبلغ عليه ما منزله وكذا في حمل المتاع فلو نزل في موضع وقال هذا منزلي ثم قال بل الخطا  
بل في ناحية اخرى لا يصدق ولو تكارى اية لغيره في عملها الى بيت زوجها ان كان بغيره يفتن اول ركب  
ويركب لو حبس الذات ليلة حتى اصبح فذهبا ولم يركب الا اجر عليه ولو تكارى لغيره ما ويشع فلا نكاح بينهما من  
الغزو



الى انصاف التمار ثم بدأ فلان ان لا يخرج فز الدابة عند الظهيرة فان كان حبيبها قد ما حبل الناس لا يضمن ولا اجر  
عليه وان حبيبها اكثر من ذلك ضمن ثم في مسألة التسيح انما يصح اذا عين موضعاً لم يعين لا يصح الاجارة  
فلو اراد الحارث ان يحمل على الدابة متاعه او متاع غيره مكره مع متاع المستكرى فله منعه لان الدابة صارت له  
بالاستيجار فان حمل مع هذا وبلغ المقصد لم يكن المستكرى ان ينقص من الاجر شيئاً ولو تبارى من الغدوة الى الغيبة  
يرد بعد الزوال وبالفان تسيحاً كما بعد العصر واليوم من طلوع الفجر الى المغرب وفي قواي الفضل هذا  
في الدواب اما الوساخر اجير العمل يوماً فمن طلوع الشمس يحكم العادة والليله من غروب الشمس الى طلوع الفجر الكل  
في الاصل وفي الفتاوى الصغرى حمل البعير ما يمان واربعون مثاقيل الحمار مائة وخمسون مثاقيل في الفتاوى ورجل الكرى  
دابة وقال ان كتب الى موضع كذا فبدرهم والى موضع كذا فبدرهم كذا فبدرهم درهم جاز استئجاره  
ولا يجوز اكثر من ثلاثة اصد حيار ثلاثة ايام رجل حل جركه الى البلد ففعل كذا حتى يرد الى الموضع الذي  
حمله وكذا في كل حال ومثونه وفي مجموع النوازل رجل كثرى حماراً من بخار الى النصف فلما صار بعض الطريق بقي  
الحمار في الطريق يقال له بالفارسية فرماند وكان صاحب الحمار ينسف فامر هو رجلاً بان يفيق على الحمار ويتبين اجرة  
ففعل ان كان للمأمور يعلم ان الامر ليس لصاحب الحمار لا يرجع على احد الا ان يكون الامر من وان لم يعلم يرجع على الامر الكرى  
ابداً الى بغداد فاختلفا في وقت الخروج فالامر الى المشاجر في الاصل وكذا في تعيين طريقا لا يمكن الطريقان  
متفاوتين ولو كان احدهما اصعب بدينار لبيان وفي المنفعة رجل قال لآخر استاجر منك هذه الدابة فان سئ  
عليها الكوفة فبعثته وان ايتت القصير وهو نصف خمسة جاز ولو قال ان ايتت القصير فبسته فبسته فبسته فبسته  
لواني القصير لا يدرى ما عليه ستة او خمسة وكذا لو قال استاجر منك هذه الدابة من الكوفة فان ركبها الى الحيرة  
فبدرهم وان ركبها او حملت هذه الحيلة الى الحيرة فبدرهم فهذا فاسد لانه لا يدرى ما يعطيه واصل هذا في جامع  
الصغير رجل قال للخياط ان خطه اليوم فلان درهم وان خطه غداً فلان نصف درهم فالشرط الاول جاز عند  
والثاني فاسد وهي معروفة وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل استاجر ابنة من بغداد الى القصير خمسة والى  
الكوفة بعشرة قال ان كان القصير نصف طريق الكوفة جاز وان كان قل من ذلك واكثر لا يجوز وعلى قول لا يجوز  
على كل حال وما يتصل بهذا الوكالة في الاجارة وفي المحيط سلم ثوباً الى خياط وقصار ثم وكل رجلاً بقبضه  
فرفع اليه القصار غير ذلك الثوب لاضمان على الوكيل اذا هلك الثوب بده ولرب الثوب ان يبيع القصار ثوبه  
وفي الفتاوى للقاضي الامام قال اما عدم وجن الضمان على الوكيل فشكل اذا كان الثوب الذي دفع اليه القصار  
ثوباً جل آخر لانه اخذ ثوباً بغير ان صاحب الثوب ذكر في المنفعة رجل عند ثياب دية رجل فجعل  
المودع في ثياب الوديعه ثوباً لنفسه ثم جاء صاحب الوديعه وطلب الوديعه فرفع المودع الثياب الى صاحبها ونفى

ان ثوبه ثياب الوديعه وضاع ثوب المودع عند صاحب الوديعه كان صاحب الوديعه مثلاً ذلك الثوب وجه ذلك الخذ  
ثوباً لغيره غير انه فاجعل في ذلك لا يكون عند راد ذكر ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوباً غير ما اخذ من صاحب  
الثوب على ظن انه له كان ضامناً فان كان صاحب الثوب يعش الى القصار رجلاً لياخذ ثوبه من القصار فدفع القصار  
ثوباً غير ثوب المودع فاضاع المودع ان كان الثوب الثوب المدفوع لو كان القصار لا يضمن الرسول وان كان لغير  
القصار كان صاحب ذلك الثوب اختياراً ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على  
الرسول وفي الاصل للوكيل بالاجارة ان يواجر الغني لفاحش عند خلافها لهما الوكيل بالاجارة اذا اجر الدار  
ابن الموكل وابيه جازاً في البيع ولو اجر من ابنة يفتي الوكيل او تولى يقبل ثمنه لا يجوز عند وعندهما يجوز في البيع  
لا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجوز جركه على المستاجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بالاجارة عند الفسخ  
وفي المحيط ولو وكل رجلاً بان يستاجر له داراً بعينها ففعل والوكيل يطالب بالاجارة والوكيل بالاجارة فاز  
لم يطالبه لاجر فان وهب لاجر من الوكيل او ابرأه منه والوكيل ان يرجع بالاجر على الامر وفي المنفعة رجل امر  
رجلاً ان يواجر داره او ارضه باجر ستمى ففعل ثم ان الماجر يعني الوكيل ناقض الاجارة جاز المناقضة والاضمان على  
الماجر لان رب الدار لم يملك شيئاً هذا اذا كانت الاجارة ديناً فان اجرها بشئ بعينه وعجل ذلك فرب الدار صار  
لذلك الشئ فلا يجوز المناقضة على رب الدار رجل امر رجلاً ان يستاجر له ارضاً بعينها من رجل ثم انه اشترىها من صاحبها  
بعد ما استاجر وكيله وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم فانه لا يكون له ان يرد ما يفتي لا يرد الاجارة ويكون في يد الاجارة  
رجل امر رجلاً ان يستاجر له دابة بعشرة الى الكوفة فاستاجرها بخمسة عشر ثم اناه بها فقال استاجرتها بعشرة كبرها  
لاجر على الامر وعلى المأمور الاجر لرب الدابة رجل امر رجلاً بان يستاجر له داراً من رجل فاستاجرها له سنة ثم  
ان المأمور اثنان يدفعا الى الامر سكنها هو بنفسه قال الرسول لا اجر على الامر وهو على المأمور ويرجع بالاجر على  
الموكل قال صاحب المحيط في تعليق جدي جمال الدين الرعد يوم ان الوكيل في هذه الصورة لا يرجع بالاجر على الامر  
استحسنا قال انه وهو الصحيح فخانه مال الى ان الوكيل بالحبس صاعداً الدار الامر والعصبة غير المالك تصوره الكلمة  
فصار هذا وما الوصية الجنبه سوء وقال الوكيل يرجع بالاجر على الامر في القياس راد به القياس على الوكيل بالشر  
فان الوكيل بالشر اذا حبس فليس له حق الحبس حتى انه لو هلك لا يسقط الثمن عن الامر فكذلك لا يسقط الاجر عن الموكل  
ههنا ولا تالم المأمور صبي سكتى فلا اجر عليه رجل امر رجلاً بان يواجره بعشرة فاجرها بخمسة عشر بالاجارة  
فاسدة ويصدق بخمسة ان اخذها وفي وكالة الاصل الوكيل باستيجار الارض سنة اذا استاجرها شئتين فالبسنة  
الاولى الامر والثانية للمأمور ولو وكله باستيجار دار فسقط بعض ثمنها قبل القبض وبعد فرضي الوكيل دون  
الموكل لم الوكيل كالوكيل بالشر اذا رضى بالعبادة بالاجارة وفي الاصل الكفاية بالاجارة جازية وكذا الحولة ولا

وما يتصل بهذا



يطالب بشئ منها حتى يجلبه لبقاء أو شرط التعجيل وهو لا يضافه إلى سبب وجوبه فإذ وجبت له ان يطالب به ايها الشا  
ولم تجل الكفيل قبل الوجوب يرجع به على الاصل حتى يحل الوقت وليس للكفيل ان يأخذ المستاجر حتى تؤديه  
ان لزمه هو لزم الكفيل عنه لما عرفه كتاب الكفالة وان اختلف في مقدارها فقال الاجرة رهران وقال الكفيل  
درهم وقال المستاجر نصف درهم فالقول قول المستاجر لانكاره الزيادة وقرار الكفيل على نفسه بزيادة  
درهم جائز ولا يجوز على المستاجر فالقول قول الكفيل فيما زاد على درهم لانكاره الزيادة ولو اقام البينة اخذ بالنية  
ايها الشا فلما كان الاجر ثوبا فهل بطلت الكفالة لانه يرى الاصل من تسليم الثوب بالهلال وتوابعه  
او بعد الخدمة فكفل انسان بالخدمة لم يجز لانه يقدر على قيامها ولا يكون خدمة الكفيل خدمة الاجرة ولو كفل  
بتسليم نفس الاجر جاز وكذا لو اشترى ارضاً يسكنها وارضا يزعمها لم يجز الكفالة بالسكنى والزراعة ويجوز  
بتسليم اذار والارض ولو اشترى وادباً ومجلاً باعياً فيها الى موضع كذا كفل رجل بتسليم العيين جاز وتسلم  
الحمل لا يجوز ولو اشترى ابلاً بغير عيانه جاز استحساناً لانه يمكن ايفاء الحمل ماشاء كافي الكفول عنه ولو تجل  
الاجرة واخذ كفيلاً بخدمته ان لم يوفه المنافع صح لانه دين مضمون ولو اعطى ثوباً بخياط او شرط عليه خياطة  
بنفسه فكفل انسان بخياطته لم يجز وكذا كل عمل فان لم يشترط خياطة بنفسه فكفل انسان بخياطته جاز  
فان خاطه الكفيل رجح على الكفول عنه باجر مثله بالعاما بلع ان كان كفل امره الكل في الاصل رجل وكل جاز  
بان يوجر كره اجارة طويلة ففعل وضمن الموكل مال الاجارة عند الفسخ صح لانه اجتنى عنه والحق عايد  
الى الوكيل **الفصل الخامس في الاستصناع** **و استيجار العمل** وفي الاصل رجل اشترى جرداً للبيع او للشراء  
ولم يرق لم يجز ولو بين الوقت جاز ويجز الاجر حصل البيع او لا ولو قال ابيع الى هذا المتاع باجر درهم او شتره  
الى ولم يبين اجله جاز المثل لا يزداد على درهم ولو امره بالبيع او بالشراء ولم يشترط له اجر فمضى سقانه وفي  
التجديد لا يجوز اخذ الاجرة على البيع والشراء ولو باع واشترى جرداً للمثل لا يجاوز درهم ولو دفع الى امرأه  
رجل درهم حتى تسعي في بيع دار زوجها وتحضره على ذلك فمضى شتره وفي التواله رجل قال لذكر ابيع صبيغ على  
ان لك من الاجر كذا فلم يقدر هو على الا تمام فباعه ما دال آخر ليس الا اول شئ يوبه اخذ الفقهاء ابو الميثاق قال في  
الحيط وهو لا يستحسن وعليه الفتوى وهذا موافق لقول من فيما ذكره في القوي رجل دفع الى رجل ثوباً وقال  
له بعه عشرة فما زاد فهو بيبي وبذلك وقال ابو سنان بعه عشرة ولم يبعه فلا اجر له وان تعبد ذلك وان باعه  
باشي عشرة او اكثر اقل فله اجر عمله اذا تعبد ذلك لانه عمل بلجارة فاسدة فستحق الاجر قال القاضي الامام  
وهذا اصح وبقي لان الاجر قابل بالبيع دون مقداره اذا كان المعقود عليه البيع دون التسعي في نوادر  
سماعة عن رجل اشترى ثوباً فقال من لني عليه فله درهم فذل انسان فلا شئ له ولو قال الانسان بعينه ان لا  
عليه

فلك درهم فان دله من غير شئ معه فلك لا يستحق بالاجر وان شئ معه فله اجر مثله مستاجر رجل لا يصيد  
او ليحط بقران وقت جاز ولا فلا فان كان الحطب ملك للمستاجر جاز اشترى جرداً للهدم جاز ولو سئل  
ذراع بكذا جاز رجل يبيع شيئاً في السوق فاستعان من رجل من اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجر المعتبر  
عادة اهل السوق كانوا لا يعينون الا باجر جاز رجل اشترى من رجل من اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجر المعتبر  
كل موضع يجب فيه اخذ الدال الاجر ثم ان المشتري من المشتري بالبيع بطريق هو فسخ ولا يكون فسخاً الا  
يستثنى من الدال ما دفع اليه من الاجر **فصل في جرد** جرد دفع الى حامل غزلاً وامر بان يبيع له ثوباً وبقيت صفته  
على اربعة او ثلثة لحياتك اجر العمل لم يجز وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يفتي بجوازه ينسب حكمه الى  
قال والفتوى على جواب الكتاب الاستصناع بيع او مودة والاضح نبيع والمستصنع بالخيار اذا داه  
ولا خيار للصانع هكذا قال ابو سنان او لا وعليه الفتوى وقامه ببيع الجايص الصغير وفي الاصل اذا دفع الى  
حايك منوبين من غزل وامر بان يبيع له ثوباً سبعة في اربع ففسخ له ثلاثاً في ربع ان شاء ضمنه  
غزله والثوب للحايك وان شاء اخذ الثوب اعطاه الاجر قال الشيخ الامام شمس الدين التستري الاضح عند  
ان يعطيه اجر مثله لا يزداد على ثلاثة ارباع المستصنع ومن هذا الجنس صارت واقعة جرد دفع الى النساج نوعين  
الغزل احد ما ادق من الآخر وفرد شئ كراين بار بكر اشترى باق وان سترى باق يصدى فغزل النساج  
احد ما في الآخر صار الكراين للنساج بلخلاف ويضمن الحايك مثل غزله والصباغ اذا خالف فصنع الاضح  
مكان الاجر ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذ واعطاه ما زاد الصنع فيه ولا اجر له ولو صنع ردياً  
ان لم يكن فاحشاً لا يضمن وان كان فاحشاً بحيث يقول اهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن قيمة ثوب ابيض في الحطب  
ولو امره بان يصنع بن عفران او بقم فصبغه بعين ماستي لانه لم يشغ صبغه وقد امره صاحب الثوب بان يشغ  
فلما كان بالخيار ان شاء ضمن قيمة ثوب ابيض فسلم له الثوب ان شاء اخذ واعطاه اجر مثله لا يزداد على المستصني  
الاصل ولو اشترى جرداً ليعمل له عشرة ايام يتناول اليوم الذي يليه فلما زاد ان يعمل في الصيف ينبغي ان يعين  
عشرة ايام من اول شهر كذا ولا يقول عشرة ايام في الصيف لانه محمول وفي الفتوى رجل قال لآخر اعط رجلاً  
درهم ليعمل له يومين فعمله يوم واحد وامتنع عن العمل في اليوم الثاني قال ان كان سمي له عملاً فالاجارة جارية  
وتخير على العمل فان مضى اليوان ليس له ان يطالب منه العمل ولو سمي له العمل قال يومين من الايام فالاجارة فاسدة  
وله اجر مثل عمله ان عمل جهالة اليومين رجل قال لآخر اقم عشرة اقفرة حنطة فاقضه فاشترى من عمله  
فالاجر على القرض لانه هو العاقد وان قال المستقرض استاجر مني من اجل ذلك فالاجر على القرض وله ان  
يرجع على المستقرض لانه فعل امره وفي مجموع النوادر رجل دفع ثوباً الى خياط وقوله اقطع حتى يصيب القدم



وكذا خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا ان كان قد اصعب ونحوه فليس بشئ وان كان اكثر فليس به وفي الفتاوى  
الصغرى رجل اشترى جردا فاده دسرون سنان فاده زندي نجي الدان كان مينا فصح وان لم يكن مينا لا واما  
يصح التفاوت اما اذا لم يكن متفوتا بان اشترى رجلا العجل له كذا قطنا بكذا يجوز وان لم يكن القطن مينا لكن  
يشترط ان يكون في ملكه ذلك القدر من القطن كما في البيع ويشكل هذا بمسئلة الجايغ الصغير رجل اشترى رجلا  
ليخبر له هذه العشرة محاييم دقيق في هذا اليوم بعشرة ذكر الاشارة مع ان الدقيق غير متفاوت والجواب ان  
قوله هذا وقع اتفاقا فاني رايت مسئلة الدقيق في المسئلة بدون كلمة وفي المسئلة لوقال للمقصر بقصر ما  
توب مروى ووجدت في جاز ان كانت الشياخ عنده وهو ليخبر اذا اراد الشياخ في مسئلة الخراج لا خياره  
والفرق ان بعض الشياخ استقصاه من البعض بخلاف القطن وفي الاصل رجل قال للمقصر اقصر عشرة اوب  
بدرهم لم يجز وان بين جنس التوفيق ان الشياخ جاز فلو ان المقصر توبا غير توبه خطأ او عدا فقطعه  
وخطه ثم جاء صاحبه ان شاء من المقصر ورجع هو على القاطع وان شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على  
احد ولو اشترى خياطاً فاده قباى مرانه بدور دافق الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني انه يصح توبه  
اذا بين الجنس القدر في الاصل رجل دفع الى اسكاف جردا ليخبر له خفين على ان ينقلهما من عنده  
يظنه ووصفه له ذلك كله جاز وان كان هذا بيعا في اجارة للتعامل قال في المحيط وهذا استحسان والقياس  
لا يجوز بمنزلة ما دفع توبا الى خياط ليخطه خبيرة على ان يحسوه ويظنه من عنده باجر مستحق فان ذلك لا  
قياسا واستحسانا فكذا هذا ترك القياس الخفاء للتعامل وفي المسئلة عن دفع الخياط لظهاره وقال بطنا  
من عندك فوجاز وقاسه على الخفاء فصار في المسئلة روايتان ولو قال ظهارتها من عندك فمستحقة  
الروايات انه لا تعامل فيه ثم ان محمد اجاز هذا التصرف في كل ما يربط صاحب الجرد النعل والبطانة وصر في غير  
وبطانة يليق بذلك الجرد وكذا اذا امر رجلا ان يجزى على خفيه اربع قطع ولم يربط الجرد للقطع وكذا لو رفع خرق  
على الخفاف من غير ان يربط اسكاف الرقاع وفي نوادر من جملة شرط الاراءه فاذا في الترفيع والخصف روايتان  
فان خالف في الجرد فان اخذه فله اجر مثله لا يزداد على المستحق وقيمة ما زاد فيه بطلانه ولا يلد منه قيمة النعل  
البطانة بالغة ما بلغت كالبسيع الفاسدة ان جعل هذا سبعا للعل فغير الزيادة فيه دون القيمة وكذا لو عطا  
خرق ليصنع له منها قنسوة وظهرها وحسوها من عنده وفي فتاوى الفضل لو دفع قباء لسد عليه كذا من  
قطن نفسه بكذا من الداهم ولم بين الاجر من التوفيق جاز للتعامل وفي الاصل رجل اشترى خياطاً مافضاع  
ثم وجد بعد ذلك لم يكن عليه الا جردا صدق المالك فان لبسه في يوم آخر ضمن لمضى المدة وان اختلف في  
الصباغ يحكم الحال وفي الفتاوى رجل اشترى توبا ليلبسه كل يوم بدافق فوضعه في بيتة سنين ولم يلبسه رد

لعل يوم دافقا الى الوقت الذي لولبسه الى ذلك الوقت تخرق في سقط الاجر وفي مجموع النوازل رجل اشترى  
رجلا ليلبسه لحوالة الى خضع كذا فلما سار بعض الطريق بدا له فترك ذلك وطلب نصف الاجر قال الجدي  
كان الباقي من الطريق مثل الاول في السمت وفيه ايضا رجل اشترى رجلا يوما الى الليل فجاء رجل الى التجار  
وقال اتخذي دواة بدرهم فاختار فان كان صاحب الدواة يعلم انه اجير فانه اثم وان لم يعلم لم يأتس  
وليس عليه شئ ونقص من اجر التجار قد ما عمل في الدواة الا ان يجعله في محل وفي المسئلة رجل دفع الخياط  
توبا والمذبح اليه اجير عند الحاجة قد ما من ان ينقل عليه العمل فله ان يأخذ العمل ايها شاء وايها مات فله  
ان يأخذ الآخر بذلك العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاد فلم يأخذ التلميذ بالعمل وهو خرو  
عبد ما دون حتى هلك التوفيق خاوت الاستاد وهذا عندنا وان شاء رب التوب اخذ به المستقبل ورجع  
هو بمال الاستاد فاذا اخذ بالعمل فعمل فعمل بقدرى الاستاد بالضمان رجل دفع الخياط توبا ليخطه  
فقطعه ومات لا يجب شئ من الاجرة لان الاجر العادة للخطاطة لا للقطع هو الاصح اذا اشترى نعل  
وشركا على ان يجزى البايغ جاز للتعامل بخلاف التوب اذا شرط الخياطه على البايغ لعدم التعامل بهذا  
في الاصل وفي التجزى في النعل لا يجوز ايضا وفي الاصل ايضا في الاستحسان لا بد ان بين العمق  
والطول والعرض وفي الميزان بين العمق والطول والعرض ولو جفرت رعا فوجد جردا ان كان بطاق حفرة  
اجر عليه وليس بحجر احفر ورايت فوايد شمس الى سلام انه كان كجبان كان في بيت المسافر كذا في الحيا  
وفي فتاوى القاضي المامه واذا استقبل الحفار في حفرة البئر والقبر حفره لا يزداد له في اجره كما لا ينقص من  
اجر بسبب المكان ولو شرط كل ذراع في الجبل بكذا وفي المسئلة بكذا وفي الملاء بكذا جاز ولو شرط حفر البئر  
وطبها بالاجر فعمل ثم انما ربح الطن فله كل الاجر ولو انهار قبل الطن فحسابه ولو كان في غير ملكه فلا  
اجر عليه لعدم التسليم وذكر في المحيط فان كان في بلدة يكون فيها ذلك فوجد اصله ما رأى فان كان يعلم  
سليقاه كان عليه ان يحفره وان قال الم علم خلف بانه انه لم يعلم وكان له الاجر بحساب احفره قال الحاكم ابو  
الفضل هذا خلاف جواب الاصل ولو مات المستاجر له الاجر بحسابه قال في المحيط ان كان في ملكه  
او في يد وان كان ذلك في غير ملكه ولا هو يد فلا اجر له حتى يفرغ منه وسئل عن رجل اشترى من الحسن بن زياد  
اذا اراد مضعاً من الصحن ليحفر فيها بئرا فمنه بمنزلة ما لو كان يد وملكه وهو قيس قول لا شئ  
يد عليه البعدين وعن ام انه لا يصير قاضيا الا بالتكليف وهو الصحيح فان اشترى رجل من فلانة فاصاب المطر  
اللبني فافسده قبل ان يرفعه فلا اجر له وان كان يعمل في داره بخلاف ما اذا خا ط بعضه في منزل رب التوب  
فيسرق سحتي الاجر ولو مضى بعد الخفاف ثم افسد المطر على قول له الاجر وعلى قول لا الاجر فله الم  
يشرح



وفي الاصل الوهم بان يطبخ له في اثنى عشر يوما معلوم فهو بمنزلة الخبز فاجر من الاتون من قاعه  
فلو انك قبل الاخراج بعد ما يطبخ فلا اجر له ولو كان الخبز غير ملكه فلا اجر له لعدم التسليم ولو استأجر  
لغيره بشرط بيان الطول والعرض والعق فان لم يبين جازا استحقاقا واخذ بوسط ما يعمل الناس فيه  
وصفوه له موضع الحفر بشرط موضع آخر ان شاء اجاز للوفاء في الاصل وان شاء تركه للخلاف  
الوصف فان علم بعد ما دفن الميت فهو رضا وفي حق التراب على الميت بقية العرف وفي قواوي القاضى اما  
على الحفار استحقاقا فلان ما روي في الميت اخر قبل ان ياتي للساحر القبر فهو كغيره في فوايد الشمس لا في  
الكلواتي رجل استأجر رجلا ليجعله حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم فحفر خمسة في خمسة حب  
درهم ونصف لان العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع حجة  
فهذا يلزم ربع الاجر وفي قواوي النسخة رجل له غريم في مصر آخر فقال له رجل اذهب اليه وطالبه بالذي  
عليه وهو كذا فاني قبضت فلان عشرة دراهم من ذلك يجب اجر المثل وفي فوايد الشمس ثمة رجل استأجر  
اجيرا ليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلوة الفجر ولو استأجر اجيرا ليعمل له كذا  
ولم يذكر الاجر يجب اجر المثل وفي الفتاوى الصغرى اذا دفع الى قصار ثوبا ليقصم ولم يتم له اجر قال  
ابو حنيفة لا اجر له وقالتم ان النصب القصار لقبول ذلك من الناس باجر كما هو العادى يجب الا فلا قال للصد  
الشمس الفتوى على قولهم رجل دفع جاريت مريضة الى طبيب وقال له عالما بما لك فايزاد قيمته بالصفة  
فالزيادة لك ففعل الطبيب فبرأت يجب اجر المثل وثنى الادوية والمنفعة والكسوة ان اعطاهما وليس  
منهما الاستيفاء اجر المثل رجل وهب من ارضه وقال له هو كاري فهايت همة سال بكى ثم رجع في الهبة  
بعد ما عمل السنة ينظر ان قال وهبتك على ان يعمل في السنة فعلى ان يكون له حتى الرجوع في الهبة وفي المنفعة  
رجل يقبل من رجل ثوبا كرم ان يباه من ابن البناء وطينه وتبته في وقت معلوم كل أربعة اذرع بدرهم فهذا  
فاسد فان يباه ينظر الى قيمة الطين واللبن يوم ادخلها في البناء ثم هي ان كانت ثلثين درهما نظر الى قيم الحائط  
متبينا فان كان اربعين لزمه ثلثون ثمن اللبن الطين وينظر الى اجر مثله على البناء ان كان اقل من عشرة فله  
ذلك وان كان اكثر من عشرة لا يجاوز به العشرة لان الاجر صار من الاربعين عشرة وفي الفتاوى رجل استأجر  
رجلا ليعمله في هذه الساحة نشن ذوى سقفين او سقف واحد وبين الطول والعرض والشرب  
وغذ لك بالايه يقال بالفارسية شكره داد لا يجوز رجل استأجر رجلا ليجعله حنينة الى منزله بدرهم  
فخل احداهما دون الاخر فله نصف درهم ان لم يكونا شرايين العمل قبل ذلك ولو استأجر احداهما البناء  
حائط او حفر بئر ولو كانا شرايين يجب كل الاجر بينهما رجل قال الاخر ان حملت هذه الحنينة الى موضع كذا

فلك درهم وان حملت هذه الاخرى فلك درهمان فلهما جميعا فله درهمان ولو قال احمل اياك شئت هذه  
بدرهم وان شئت هذه بدرهمين فلهما جميعا فله درهمان وفي رواية ابن سبعة على هذا في المنفعة وفي الفتاوى  
القصار او الحياط اذا فعل بغير علمه استحق الاجر ولو قال له فعل ببدك ولا تفعل بغيرك لا يستحق الاجر  
بخلاف الضيق على ما ياتي فلهما رجل استأجر رجلا ليدبره معلومة لعل معلوم ثم استحققت الداهم يجب  
المثل ولو كان مكان الداهم عين من الاعيان يجب قيمة العين لا اجر المثل لان قيمة العين بدل العين وكذلك  
الداهم لانه لا بد لها في مضاربة الاصل بطريق الاستسماة وفي المنفعة رجل استأجر رجلا ليدبره  
كل شهر يكذا فلما مضى نصف السنة وجد الساجر ان يكون استأجر العبد وقيمة يوم جدد الفاد درهم مضى  
السنة وقيمة الف درهم ثم مات العبد بعد السنة قال لا جارة له لانه وضمن قيمة العبد بعد السنة  
فيل كيف جمع عليه لاجر الضمان قال لا يجتمعان هنا قال هشام يعني انما لزمه لاجر هنا لانه استعمله السنة كلها  
فيما استأجره فلما مضى السنة كان عليه ان يرد بعدها فلما لم يفعل صار ضمانا لقيمة وقد كان لزمه لاجر قبل  
ان يضمن القيمة هذا انفسر هشام وفي المنفعة وفي الضمان رجل استأجر ابنة من بغداد الى الكوفة بعشرة دراهم  
فركبها ثم ان الساجر حمد رب الدابة دابة وادعاهما لنفسه قال ان نفقت قبل الركوب ضمنها فان ركبها  
الى الكوفة فرجع من هناك الفصيل كسب الا يرى انه لو غصب دابة ثم احبها اليه بها الى الكوفة بعشرة دراهم خاز  
ويبرء من الضمان كذا في المنفعة القصار اذا جدد المنسوب وطفت ثم جاء به مقصورا واقرب ان قصص قبل الحكي  
فالاجر لزم وان قصص بعد الحكي لا وفي الصباغ ان صبغ قبل الحكي فالاجر لزم وان صبغ بعد الحكي فرب الثوب  
بليخا وان شاء اخذ الثوب اعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب فتمت قيمة ثوب ابيض وفي النسيج ان صبغ  
قبل الحكي فالاجر لزم وبعد الحكي فالثوب للنسيج وعليه غرضه وفي مجموع النوازل لو استأجر ناقدا ليقفده  
باجر معلوم ففعل ثم ظهر انما زيوفا يسترد الاجر وان كان البعض زيوفا استرد الاجر ببقده وهل الضمان الناقد  
في فصل الضمان رجل دفع الى رجل ثوبا وقادره ان يتخذ منها ما يابوا ويجعل القلي معينه وما يحتاج اليه على ان  
يعطيه مائة درهم ففعل الصابون لرب الداهم وعليه اجر مثله وعلمته ما جعل فيه رجل دفع الى اخر عشرة امنا  
من خاس استأجره بربعين درهما ليدققه فصار بعد الدقيق تسعة امنا اعجب عليه عشرة امنا وتسعة امنا قال  
يجب عليها اربعون درهما كما شرط **الفصل السادس في الضمان** وهو على ستة اجناس الاول في الدواب وفيه  
مسائل الدرع والبقار والثالث في الحمام والبراع ومسائل الضرب الرابع في الحمام الخامس النسيج والخيال  
السادس المتفرقات اما الاول وفي الاصل رجل استأجر دابة باكا في ثلثه واسرها فاوكفه باكا في ثلثه واسرها  
كان الاكاف لا يضمن ولو استأجر يسرج واوكفها باكا في يوكفها باكا في لا يسرج مثله فملك ضمن كل قيمة الدابة



عند ذلك لو استأجرها عريانة فاستأجرها أربكها ضمن في المسألة لأن استأجرها من بلد إلى بلد لا يضمن الاستأجر  
لربكها في المصر كان المستأجر من الأشراف لا يضمن وإن كان من العوام الذين يركبون عربا فكلما قلنا أنه يضمن ولو  
تأجره أربكها ولم يذكر السج والأكاف وسلماء عريانة فربكها بهذا وهذا أن كان مثله يركب سرج يضمن أربكها  
بأكاف وإن كان يركب سرجا أحدهما يضمن إذا ركبها بهذا وهذا قالنا وفيه إذا ركب من بلد إلى بلد ولو استأجر  
دابة بغير حزام فالجمل لا يضمن إلا إذا لم يحمها بلحما ولو تأجره أربكها يضمن عليه عشرة فحاشية حظه وزاد ضمن  
بقدر الزيادة ولو استأجر ثورا بطيئا ففقره حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
عليها عشرة فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
الدابة هو الوضع ولو جملها جميعا ضمن ربع القيمة لأن النصف ما ذون والنصف الآخر غير ذون وهو حملاؤه ضمن  
نصف هذا النصف ولو كان الجمل عدلين جمل كل واحد منهما عدلا فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
لأن رب الدابة حامل للزيادة وإن جمل رب الدابة أو لا ثم المشاخر ضمن نصف قيمة الدابة وفي النود القصار إذا  
استعان برجل الثوب حتى في الثوب فخرق ولا يدرى من أي الثوبين فخرق عند من ضمن في القصار نصف قيمة الثوب  
وعند من جمل القيمة لأن الثوبين ولو كان يركب الجمل عليها شعيرا كجملها فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
مثل نصف ذلك من الثوبين لأن الثوبين ضمن وقال الإمام خراجه زيادة لا يضمن حاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
الأصل هو الأصح ولو زاد وبلغ المكان ثم ضاع ضمن بقدر الزيادة لأنه صار غاصبا فلا يبرأ إلا بالرد وفي المحصر  
أن يمتد نوعا وقد أحملا على الدابة مثل أن يقول خمسة أفقره حظه له أن يحملا ما هو مثل الحظه في الضرر أو أقل كما  
والسهم وليس له أن يحملا ما هو ضايع كالحمل والحرير وفي قنواي القاضي الإمام ولو خالف فالحسن بأن استأجر الجمل عليها  
عشرة أفقره حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
الضرر ولا ضرر هنا لأن مثل ذلك من الشعر يكون خاف على الدابة فإن لم تكن الدابة بحسب الجمل المستعير ولا يكون مخالفا  
فإن عطيت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الجمل وإن استأجرها الجمل عليها عشرة أفقره حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
حظه مثل كل الشعر قال الفقيه أبو الليث يضمن قيمة الدابة لأن الحظه أشد من الشعر وأقل فيضمن كل الجمل عليها مكان  
الحظه حذرا ولو تمت من الحظه ونزاعا فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه فحاشية حظه  
وعليه نصف أجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف مخالف المستأجر إذا خالف من حيث الجواز عن المكان  
تأجره أربكها إلى مكان معلوم فإذ زادت ثم رجع فعطيت الدابة يضمن عذرا في قوله الأول وفي قوله الآخر ضمن ما لم يدفع  
إلى مالك وهو قولها وهو خيار الإمام شمس الأئمة الشريفة والعار به على هذا الخلاف بخلاف الموضع إذا خالف في  
الوديعة

ثم عاد إلى الوقي حيث برئ عن الضمان وما قال بعض المشايخ أنه لا فرق بين الوديعة والإجارة لأن الوديعة مطهرة  
أما الإجارة فعلى الذهاب ون الحجة حتى لو استأجرها أربكها لا يضمن الوديعة وهذا ليس صحيح بل الوديعة  
والإجارة فرق على ما ذكرنا وكما سألنا هذا لا يحتمل الفرق ولو استأجره أربكها بنفسه فإن ركب غيره ضمن ولا أجر  
عليه ولو استأجره أربكها ليدفع مكانا فذهب مكانا آخر فسلمت الدابة وهلك فلا أجر عليه ولو ركب  
فأجر غيره فعطيت الدابة وعليه أجره لا أجره لو كان الآخر أهلا وخفيا أما الأجر فلا أنه أسوة بالمنفعة وأما الضمان  
فإنما التفت بركونين أحدهما ذون وأما سوى الأثقل والأخف لأنه قد يكون ركوب الخفيف أضر وهذا إذا  
كانت الدابة تطيق فإن كانت لا تطيق ضمن كل القيمة وإن كان الرديف بسيطا لا يمسك نفسه على الدابة أو متاعا ضمن  
ثقله في أدب القاصد الشمس تمة الحلو في ولو خالف من وجه آخر بأن يبين له طريقا فسلط طريقا آخر كان يسلكه  
الناس لا يضمن فإن بلغ فله أجر وفي الفتاوى زاد على هذا فقال الطريقان أن كانا في السلوك سواء لا يضمن وإن كان  
أحدهما البعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن فإن حمله في البحر ضمن وإن كان يسلكه  
الناس إذا بلغ بحسب الأجر البحر وغيره ويضمن المستأجر بضره الدابة في السير وكذا لو كسرها بالجمام فعطيت كل  
في حق القصار وضرب المعلم الضم وعند من ركبها إذا فعل ما يفعله الناس إذا استأجره أربكها يضمن الجمل معلوم  
رب الدابة فسقطت الحمله وفسد وصاحب المتاع يمشي مع رب الدابة أو ليس معه والمكاري ضامن وفي الفتاوى  
رجل استأجر بعلا ليحمل عليها ذنبا أو متاعا فحمل عليه فركبه هو المكاري فلفق المتاع لضمان على المكاري  
كذلك لو كانا يقدوان البعل أو سقانه هكذا ذكر في التجريد ولو انقطع حبله فسقط الحمل ضمن بالاتفاق أما لو  
أصابته الشمس المطرف ففسد الحمل أو من غير الدابة لا يضمن وعند من يضمن ولو حمل عليها عبدا ففسد  
الدابة فعثرت وعطيت العبد لا يضمن لأن العبد يد نفسه بخلاف المتاع وكذا لو حمل عليها صاحب المتاع متاعا  
وركبها أو ساقها من رب الدابة فعثرت وعطيت الرجل أو فسد المتاع لم يضمن صاحب الدابة ولو كان العبد لا يستمسك  
ضمن في حمل الثوب البهيمه إذا هلك بسوء المستأجر إذا ركب الدابة وقد ليس من الشياخ الأثر ما عليه حين استأجر  
أن ليس مثل ما ليس للناس لا يضمن وإن ليس ما لا ليس للناس ضمن بقدر ما زاد الكل في الأصل وفي التجريد رجل استأجر  
حملا ليحمل عليه فقام من السمن فرفعه صاحب السمن والحال البضاعة على أن الحال وقوع فخرق الفرق وذهب فيه  
لا يضمن الخ إلا أنه في يد صاحبه وفي المسئلة لو حمله ثم وضع في الطريق وأراد وضعه ورفع فاستعان برجل الفرق  
ليضعه فذهب بضاعه فوقع فخرق فالحال ضامن لأنه صار في ضمانه ولو بلغ الحال من صاحب الفرق ثم أنزله الحال  
من هو صاحب الفرق فوقع من أيديهما وتخرق وذهب فيه يجب الضمان على الحال والقياس أن يضمن النصف  
أخذ الفقيه أبو الليث قال في المحيط وكثير من مشايخنا أقنوه وفي التجريد ذكر المسئلة عند الخلاف عند من الحال



ضامه هو قولهم ثم رجع وقال لا يضمن رجل امره ان يحمل الحقيبة الى مكان كذا فان سقطت الحقيبة بنفسها  
وخرج ما فيها لا يضمن بخلاف الحال اذا انقطع الحمل وسقط الحمل وتلف ضمن لان التقصير من قبل صاحب الحقيبة  
في المنسقة الحال اذا كان الحمل على عنقه فحرق وصاحبه فلو لم يرضه الناس حتى انكسر لا يضمن بالاجماع  
بمنزلة الحرق والغالب العرف الغالب لانه هو الذي راح الناس حتى انكسر فانه يضمن صاحبه بالاجماع لانه شأه منه  
وقد الكسر وتخط عنه من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء عنه قيمة وقت الحمل ذلك المكان الذي حمله في شرح الطحاوي  
رجل استاجر حمارا ليحمل له عصيرا على ابنته فحمله واراد ان يضعه على الدابة احد الجوارح من جانب ورجل البعد  
الآخر فاشتق الرق وخرج ما فيه فعلى الحماري ضمن الرق والعصير وفي النصاب رجل استاجر حمارا ليحمل عليه  
وقر حطة الى البصر فحمل عليه وبلغ موضعه فلما انصرف حمل عليه فغير ملح فرض الحمار فاقطع الضم لانه فعل ذلك بغير  
اذن مالكه بخلاف اذا ركب حمارا حيا حيث لا يضمن فان كان يغيره لئلا يركب في ذلك لا يضمن قال الفقهاء لا يضمن  
للمركوب يضمن ايضا وكذا في الدابة المستقادة اذا ركب حال الذر وفي الحائط في الاصل اذا انكسر الى الرجل من غير دابة  
يحمل عليها انسانا باجر معلوم فحمل عليها امرأة ثقيلة فعضبت فان كانت الدابة تطوق حمارا لا يضمن عليه لاجل حسناته  
وان كانت الدابة بحال لا تطوق حمارا يكون ضامنا استاجر حمارا ليحمل عليه ثوبين عشرة وقر من التراب الى امره بدوهم  
وله في امره بدوهم وكلما عاد من امره يحمل عليه وقر من لبن فان هلك الحمار في الرجوع يضمن قيمة الحمار دون الاجر  
ان سلم الحمار حتى تم العمل فعلى المستاجر تمام الدرهم في كل وقر من التراب نصف درهم كما اذا استكرى دابة بمسح فسخ  
فسا بقعة فانه يضمن عليه من الكراء مقدار ما شرط وفيما زاد هو غصب فقاوي الى اللبس الحال اذا انزل في مفازة قريبا  
لله الانتقال فلم يسبق حتى فسد المتاع بطر وسرقه فهو ضامن تأويله اذا كان السرقه والطالب **مستكرى** وفي التوازل رجل  
استاجر حمارا افضل في الطريق فتركه ولم يطلبه ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ لاصمان عليه تركه الطلب  
وان علم فطلبه ولم يطلبه فلا ضمان عليه وكذا الاضمان عليه في ترك الطلب اذا كان اسيا من وجده ولو طلبه بالقر  
في حوالى الموضع الذي ذهبه وقت الحمار وتشرع في الصلوة فزها حمار وهو يراه ولم يقطع الصلوة يضمن وان  
كان الغرض من الحفظ واجب عليه وهو قادر على ذلك وكذا لو كان في بول وغائط او حديد مع غيره فذهب  
الحمار ان يورى عن بصره وضاع ضمن وفي الفتاوى الصغرى ذكر بان لا يكون تارك الحفظ مالم يغيب البصر عن  
بصره وان كان نائما وان غلب كون تارك الحفظ قال ولم يذكر انه فاعدا ومضطجعا او في المسئلة في الزاوت  
في الفتاوى الصغرى اذا قام فاعدا لا يكون تارك الحفظ وان لم مضطجعا يكون تارك الحفظ وفي النصاب قوله  
ضل في الطريق لا يضمن يعني اذا لم يغيب عن بصره اما اذا اشتغل بعمل اخر حتى ضل ضمن كذا الوجه الى الجواز لئلا يتردى  
الخبر وترك الحمار ان كان غلب عن بصره يضمن ان لم يغيب عن بصره لا يضمن وعلى هذا اذا كان له حماران فاشتغل بحمل احدهما

فضاع الآخر والقييد بالبصر النهار والليل سواء غير انه يضمن النهار من بعد ذلك الليل لا وفيها ان يغيب عن بصره قال في  
الحائط وفي المسئلة الاضمان بحال ولو ربط الحمار على رية مسكة نافذة وليس له منزل في تلك المسكة ولا يضمن  
ان استاجر ليركب نفسه وضاع ضمن ولو استاجر مطلقا ولم يبين من يركب هناك اقوام ينام ليسوا في عيال المسئلة  
ولا من اجرة ان لم يستخفهم ضمن ان ضاع وان استخفهم او بعضهم وقبل حفظه وكان الاعلى مثل ذلك  
الموضع ان يؤم من حفظ الدواب فيه لا يكون اضاعة لا يضمن وان كان ذلك موضع عدا يؤم من حفظ الدواب  
اضاعة ضمن يعني اذا لم يستخفهم فاما اذا استخفهم وقبل حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستاجر  
الحمار ولو ترك المستاجر الحمار على باب الدار ودخل الدار لباخذ خسب الحمار وضاع الحمار ان لم يغيب عن بصره لا يضمن  
غالب ان كان موضع لا يعد تضييعا بان لم يكن المسكة نافذة او يكون في بعض القرى لا يضمن وان عدا تضييعا ضمن  
ولو ربط على باب داره ودخل الدار لباخذ شيئا او دخل المسجد ليصلي فذا وما لم يربطه سوء ويضمن هو المختار  
ذكر الشيخ الامام شمس الدين الشافعي في كتاب العارية من الاصل وفي التوازل جماعة اجر كل واحد حماره من رجل وسلاوا  
اليه ثم قالوا لو احدهم اذهب بنت معه لسعا هدر الحمار فانا لا نعرفه فذهب معه فقال المستاجر للمعا هدر ففها  
مع الحمار حتى اذهب حمار واحد وحمل الجوارح فذهب فلم يقدر هو عليه فلا ضمان على المعاهد وكذا لو استكرى دابة  
من القرية الى المصر فبعث صاحب الدابة رجلا مع المستكرى فاشتغل المبعوث في الطريق بامر وذهب المستكرى وحده  
فضاع في دينه فلا ضمان على الرجل المبعوث هذا في الحائط رجل استاجر من آخر دابة اياما معلومة ليركبها في السفر ففقت  
المدة فامسكها في بيته ولم يحج صاحبها باخذها وفقت الاضمان عليه لان مؤنة الدر على الآخر قال في الحائط قال  
مشايخنا هذا اذا كان الاخراج باذن رجل الى ما اذا كان الاخراج بغير اذن رجل فمؤنة الدر على الذي اخرج  
مستغيرا كان او مستاجرا ولو استاجر دابة من موضع الى موضع معلوم فذهب عليها ويحج فان على المستاجر ان  
يرد ها الى الموضع الذي استاجر هانده فان ذهب بها الى منزله فنققت ضمن فان قال اركبها الى موضع كذا وارجع  
منه ليس على المستاجر ان يرد ها الى بيته الدابة في الموضع الذي استاجر هانده وعلى رب الدابة ان ياتي منزل  
المستاجر فيقبضها المسلمان في المسئلة وفي التوازل رجل استاجر حمارا لنقل التراب من جرت فاختار في المنقلة فاما  
فاندمت الجربة وهو المستاجر وهلك الحمار ان اندمت من معالجة المستاجر ضمن وان اندمت لرواوة فيه بغيره  
ولم يقف المستاجر على وهن الجربة لا يضمن المستكرى لا يركب الرجوع في العارية يركب المستغير فلو ان المستاجر اذا  
ركب الرجوع هل يضمن اذا عطبت التوازل عن الفقيه الى اللبس انه لا يضمن استحسانا وكذا في الدابة المستعارة ما  
لو حمل عليها شيئا ضمن ولو جعل يسوقها ليرد ها فملكته لشيء عليه ولو بلغه ان صليها في بلد اخر فساقها فهو ضامن وانما  
عليه ان يرد ها الى الموضع الذي استاجر هانده رجل استاجر دابة الى موضع فاخبر ان في الطريق لصوا فلم يلتفت وذهب







اهل قرية كافر عن دوابهم بالنوبة فذهبوا ببقرة لا يضمنون وكل واحد منهم معتق رعيه كذا قال الفقيه ابو الليث  
 الاجير المشترك حيث يضمن عندها والمسئلة فرع في مجموع النوازل قال لو كان نوبة احدهم فلم يذهب هو لكن ساجر  
 رجلا ليحفظها فخرج الباقورة الى الفلاة ثم رجع الى الاكل فصاعت بقرة منها منظر فصاعت بعد ما رجع الى كل  
 لا يضمن وان ضاعت قبل ان يرجع يضمن فلا ضمان على صاحب النوبة بحال لانه لم يحفظها بل جازا به المبقار اذا دخل  
 السرح في سكن وارسل كل بقرة في سكة صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها وقد كان النعمة فعلا كذلك وقد كان غنم  
 هكذا فعل هذا الراعي كذلك فصاعت بقرة قبل ان يصل الى صاحبها قال ابو بصير الدبوي ضمان عليه وهذا المعروف  
 كالشرط بقدر الاهلية ولم يرضى بغيره لا سيما ان يضمن الكلب بقرة فصاعت بقرة لا يضمن بقرة مرت على قطرة  
 فدخل رجلها في ثقبها فانكسرت او دخلت الماء والماء عتيق والبقار لم يعلم وهو لم يسقط ضمانه في المكنة صوما وفي  
 المحيط واذا خالف الراعي فعلها في غير المكان الذي امره فغطت ضمن ولا جرم له وان سلبت الغنم فالقياس ان لا يجرم  
 وفي الاستحسان الجرم ولو اختلف في مكان الراعي فالقول قول رب الغنم ويضمن الراعي الاجماع راعى الرمال اذا هوى  
 ركة فوقع في غنمها فوجب ما عاتمتهم على انه لا يضمن على كل حال واذا شرط على الراعي ان مات في ثمنها والآدمي ضمن  
 ليس عليه لبيان بالسمية ولا يضمن بهذا الشرط واذا اختلف في العدد فالقول قول الراعي والبيسة بينة صاحب الغنم  
 وليس للراعي ان يشرب لبنها ولا للوحدان رعي غنم غيره فان رعى شواجر الجبل على كل حال منها ما لا يؤاخذ  
 فسدت البقرة رعي رجل عند غيبته البقرة لا يضمن لانه ما تلف يصنع انما تلف يصنع البقرة الا اذا اسلمها في الزرع  
 وخرج العجاء **الجنس الثاني في القصار** وفي الاصل اذ هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ من العمل الاجر له  
 لم يسلم العمل ولا يضمن الثوبان هلك بغير فعله عند جرح احد وعندها يضمن مساندة الاموال الناس وهذا هو  
 عمر وعليه ومنه نصح من عطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من كبار التابعين وبعض العلماء اخذوا بقوله الحسن لما  
 لقوا عمر وعليه وبعضهم اقوا بالصلح على القولين منهم شمس ائمة الاوزجدي وائمة ذرغانة على هذا قال واستاد  
 الشيخ الامام عز الدين الكندي بسمرقند كان يفتي بجواز الصلح وائمة سمرقند على هذا والشيخ الامام الاستاذ طهر الدين  
 كان يفتي بقوله فقلت له يوما من قال بالصلح لو امتنع الخصم هل يجبر قال قال وكنت افتي بما اذا بالصلح فوجب هذا  
 والقاضي الامام يفتي بقوله قال ونحني بغيره ثم عند هان شاء الله فتمت مقصود واعطاه الاجر وان شاء الله  
 غير مقصور ولا اجله فان هلك بفعله بل خرقا وهلك بدو القصار وعصره يضمن عند اصحابنا الثلاثة بخلاف  
 البراع والقصار والحجام على اثنين ولو دفع الثوب الى القصار وقال له اصبر ولا يضيع عن يدك حتى يفرغ هذا  
 ليس بشئ وكذا لو شرط عليه ان يقص اليوم او غدا فلم يعلم وطالبه صاحب الثوب فربطه حتى يسرق لا يضمن وقال  
 في المحيط سئل شمس السلام الاوزجدي عن دفع ثوب الى القصار ليقصه اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن في الجرح

لو جفف الثوب على جبل قرب به حمة فخرقه لاضمان عليه والضمان على سائر الحمة القصار اذا اسعان برب الثوب  
 فخرق الثوب لا يدري بالذي خرق قد ذكرنا اذا وضع القصار السراج في الحانق فخرق ثوبه عن  
 يضمن تلميذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فخرق ثوبا من القصار والضمان على الاستاذ وان لم يكن ثوبا  
 القصار ضمن الاجير ولو وطئ تلميذ المشترك على ثوب من القصار فخرق ضمن ولو كان الثوب ديرة عند الاستاذ  
 فالضمان على التلميذ المسائل في التجريد ولو طفا السراج وترك المسح في الحانق فخرق ثوبه فوقع على ثوب  
 رجل فخرق لا يضمن ولو دخل اجير القصار السراج في الدكان فاصاب هذه ثوبا ضمن الاستاذ اذا دخل  
 بامر له ولو وطئ ثوبا لا يوطئ مثله ضمن الاجير وان كان ثوبا يوطئ لا يضمن سواء كان ثوبا للقصار او لم يكن بخلاف  
 ما لو حمل شيئا في بيت القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب القصار فخرق لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم  
 يكن من ثياب القصار ضمن الاجير وفي الوطئ يضمن الحاليل اذا كان عالما بوطئه مثله ولو ان اجير القصار انفلت  
 منه المارقة وفي الدق فوقع على ثوب من ثياب القصار فخرقه ضمن القصار دون الاجير المستلذان الا ان  
 قال في المحيط واجير القصار لا يضمن ما خرقة من عمله المأذون فيه الا ان يخالف والاستاذ يضمن قصار سلم ثياب الثوب  
 الى اجيره ليشتريها في المقصرة فقام الاجير ثم رجع بالثياب فقصاع فخرق لا يدري كيف ضاعت فلا ضمان  
 على الاجير ما لم يعلم انه ضاع في حال نومه لانه اجير القصار فلا يضمن بالتعدي والضمان على القصار وان علم انه  
 ضاع في حال نومه فالاجير ضامن وصاحب الثوب بالخيار في تضمينهما شاء **الجنس الثالث في الحجام**  
**البراع** اذا حجام الحجام او برع السيطار او خن الختان فان لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يجاوز  
 موضع الفعل فان جاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات فعليه نصف بدن النفس فان برأه فحمل بدل  
 النفس وفي ديات شرج الحماوي لو قطع الحشفة فعليه القصاص لو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر  
 انه ما لجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكومة العدل التحال اذا اصاب اللب واء في عين رجل  
 فذهب ضوؤه كاختان الا اذا غلط فان قال جلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال جلان هو اهل لا يضمن  
 فان كان في جانب التحال واحد وفي جانب الاخر اثنان ضمن وفي جنابات مجموع النوازل لو قال رجل التحال  
 داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن وفي اجازات الاصل لو امر حجاما ان يقطع شقه ففعل ثم  
 فقال امرت بان يقطع غير هذا السن فقال الحجام امرتني بقطع هذا فالقول قول الامر ولو قطع ما امره لم يضمن  
 سن آخر متصل بهذا السن فانفعل لا يضمن مسائل الضرب وفي الاصل الاستاذ في كل عمل اذا ضرب البصير والعبد للعلم  
 فذلك ان كان بغير اذن الاب او الوصي ضمن ولو كان باذن الاب او الوصي لا يضمن ولو ضرب الاب فأتى ضمن وكذا الوصي  
 لان الاب يضر بنفسه لان منفعة ضرب عايدة اليه بخلاف العلم فانه ضرب به باذن من له الولاية وكذا الرجل لو

فان برأه فحمل بدل  
 النفس



الاسماء في النسخ  
لا يثبت منه ويثبت غيره

زوجته وفي العيون في الادب اضربا لا يثبت منه عند <sup>بعضه</sup> ووعده لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة عند  
**الجنس الرابع في النسخ** وفي الاصل رجل ليس ثوبا براء عمن الشياطين فظن الشياطين انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير  
ضمن هو الاصح وفي ودعية التوازل اذا وضع براء عمن صاحب الحجام ان لم يكن له ثوبا على ثوبه فان كان لا يضمن  
الا اذا اتفق على استحباب صاحب الحجام فان قال صاحب الحجام ان يضع هذه الشياطين صار مودعا وقوله يضمن  
ما يضمن المودع قال في المحيط والفتوى على قول ان الشياطين لا يضمن الا بيمين المودع ولو دفع الى صاحب الحجام و  
اشاجر هو شرط عليه الضمان اذا اتفق قال الفقيه ابو بكر يضمن الحجام اجماعا وكان يقول انما لا يضمن الضمان عند ادالم  
ليشرط عليه الضمان والفقيه ابو جعفر سوي بينهما وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ ونحن  
نفق بياضا وفي غصن التوازل لو نام الشياطين في ثوبه فاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن الشياطين اذا  
خرج من الحجام فضاء ثوبا ان تركه ضايعا ضمن وان من الحجام او الحجامي ومن عماله ان يحفظ لا يضمن وتفسير  
العيال يأتي في كتاب الودعية رجل خرج من الحجام فقال كان خبيثا رهم ان لم يقر الشياطين لشيء عليه صلا وان اقر  
ان تركه ضايعا ضمن وان لم يضعه في الحجام وجا بها جوب الصلح قد ذكرنا في جنس القصار في التوازل رجل دخل الحجام  
وقال لصاحبه احفظ هذه الشياطين اخرج لم يجد ثوبا به لضمان على صاحب الحجام ان سرق اوضاع وهو يعلم  
فان شرط عليه الضمان اذا اهلك يضمن فوه جميعا لان الاجر المشرى انما لا يضمن عند ادالم بشرط عليه  
الضمان ما اذا شرط يضمن قال الفقيه ابو الليث الشرط وعدم الشرط سواء لانه امين واشترط الضمان على الاجر  
بأهل **الجنس الخامس في الخياط والنساج** رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفي في قصا فاقطعه  
بدونهم وخطه فقطعه ثم قال انه لا يكتفيك يضمن الثوب لوقال انظر واكتفي في قصا فقال نعم فقال لقطعه  
فقطعه ثم قال لا يكتفيك لا يضمن قال في المحيط ولو قال لقطعه اذا لم تقطعه اذ لا يكتفيك لادرك هذه المسئلة في  
الكسب معلى عن الفقيه ابى بكر البلخي انه قال يضمن ولو قدر للخياط طول الثوب وعرضه فجاء به قصا ان كان  
قد اصنع ونحوها فليس بشئ وان كان كسب منه وفي مجموع التوازل لو ان الخياط اذا فرغ بعد الثوب على  
ابنه الى صاحبه وهو غير بالغ ان كان عاقلا يكتفي فقطعه لا يضمن اذ امره بالطول الثوب الطريق وذهب  
وفي التوازل الخياط اذا اخاط ثوبا من كرايس رجل له بامر فبست منه قطعه من الكرايس فبست عنه يضمن  
وكذا الاسكاف اذا بقيت عنده قطعة حرم اما النساج وفي التوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كرايسا  
فدفع هو الى آخر لينسجه فسر من يد ان كان ثوبا اجيرا ولا يضمن واحد منهما وان كان ثوبا اجنيا  
ضمن الاول دون الآخر وهذا عند ادالم منطلقا وفي الاجنبي ان شاء ضمن الاول وان شاء  
ضمن الآخر وفي مختصر القدوري ذكر المسئلة بهذه العبارة رب الثوب اذا شرط على العامل ان يعمل بنفسه ليس

الشرط وهو المصروف  
سواء كان بالغ

اليسعيل غيره اما اذا اطلق له ان يستعمل غير الحائك اذا كان كساع صهر بعد ذلك كثرى ارا وشغل اليها  
الفرز هنالك فضاء لا يضمن خيخ وكناه بوق بالقرل وعند ما ضامن على كل حال نساج ثوب الكرايس بيت طر فسر  
الكرايس ان كان بيت الطراز حصينا مسك في ثوبه المتاع لا يضمن وان كان بجال لا يسك مثله المتاع ان كان ارباب  
الكرايس ضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا ضمن وليس عليه ان يبيت بيت الطراز لكن اذا غلق الباب القليل وذهب  
لا يضمن فلو فرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا خشي في التوازل نساج نسج  
الثوب جاء به ليأخذ الاجر فقال له صاحب الثوب اسكه حتى افرغ من العمل فوفيك الاجر فاخذ الانسان الثوب  
النساج في الخزة وذهب ليأخذ ثوبا ان كان بجال لو اخذه صاحب الثوب منه لا يمنع عنه ويمنعه ان كان بجال لا يمنع  
لا يخلو اما ان قال المسكه على وجه الزهر او قال على وجه الامانة ان قال على وجه الزهر هلك الثوب بالاجر وان قال  
على وجه الامانة جبالا جرد لاشي على الحائك وان كان في الابتداء لو ادعى صاحب الثوب ان يذهب بالثوب لم يكن  
للحائك ان يدعه فذلك ترك صاحب الثوب عنه اختلف العلماء فيقال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن ولو اصطحا  
على شيء فحسب النساج اذا اخذ الثوب فخلق رقب الثوب به ليأخذ منه الحائك قد رتب الثوب فتخلف الثوب  
من من لا يضمن الحائك ولو تخلف من من يضمن نصف الثوب في مجموع التوازل **الجنس السادس في المسائل النسخ**  
وفي التوازل احد من كرايس في السوق ففتق ثوب رجل فسر منه شيء لا يضمن لان الاموال في يد اربابها وهو حافظ  
للارباب كذا قال الفقيه ابو جعفر وعليه الفتوى قال هذا قولنا ما عند لا يضمن مطلقا وان كان المال في يده لانه جبر  
ولو استاجر واحد من اهل السوق فمذكاته استأجروه لكن هذا اذا كان الواحد منهم وكل له لاجرة قال في المحيط  
وان كره هو ولم يرض به فمذكاته باطله في قد التماس اذا ارد ان يوجرها ويكون مضمو عليه الحيلة ان يبيع القدر  
منه بتمن الكل ويوجر نصفها بالجر الكل ويكون اجارة المشاع من ثوبه رجل استاجر قدرا فلما فرغ حملها على الحمار وذهب  
بها الى بيت صاحبها ففرق رجل الحمار فسقط فانكسر لا يضمن ان كان حمارا يبيعون لك وان كان الدرع على الحمار الا ان  
ان المستاجر حمل عن في رجل دفع الى آخر حاجة يقطعها بالاجر العلوم فقطعها فانكسر وقد قاله الدافع انكسر  
فلا ضمان عليك وقال الدافع اليه هذا لا كاد سلم فقال له الدافع انكسر فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك الفعل  
ان كان لا سلم مثله من الكسر ضمان عليه وان كان لا سلم احيانا او ينكسر احيانا فمضامن رجل قال لصيغ ان قد هذه الالف و  
عشرة درهم فاقدر ثم وجد العشرة بعد ذلك استوفى لا يضمن لكن يرد به بقدره قال في المحيط ولو وجد الكل اربعا  
يرد كل الاجر ويرد الزيادة على البايع فان انكر الدافع ان يكون هذه درهمه فالقول قول البايع الوصي اذا اتفق على با  
الفاضي خصم القصة فاعطى على وجه الاجارة وما كان رشوة ضمن رجل استاجر قباننا ليزن به الحبل وكان ثوبه عود  
ولا يعلم المستاجر فوزن به فانكسر كان لك الحبل بوزن مثل ذلك الثوبان مع العيب لا يضمن قال في المحيط وان كان بخلا



فمنه خلاف ما لوذا الساجر عا لا يعمل على الخياطة ثم بدله ان يأخذ في عمل آخر فهذا ليس بعذر في التجريد  
لو اجر نفسه في عمل وصناعة ثم بدله ان يتول ذلك العمل لم يكن له ذلك فان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو ممنوع  
يعا فيه كل له الفسخ وكذا المرأة اذا اخرجت نفسها طهر او هي ممنوع بذلك فلا هله ان يخرجها وفي الاصل  
ولو قال المساجر انريد السفر وقال الاجرة تجعل ولا يريد الخروج حلف القاضى المساجر بانته انك غرمت على  
السفر وفسخ بينهما والمال الكدحى والقدرى فلو خرج المساجر الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال اني  
ذلك وقال خصمه انك كاذب حلف بالله انك قاصد الخروج الى السفر فان لم يرد السفر لكن وجد بيتا اخر ضمنه  
فهذا ليس بعذر وكذا لو سافر المساجر من لا فارد التحول فهذا ليس بعذر في التحويل لو سافر بلا ائنه  
ثم بدله فارد ان يتكاري بغيره فهذا ليس بعذر ولو اشترى بلا فمذا عذر في الاصل لو سافر ائنه لم يكن له ان يعذر  
فهذا المساجر ان لا يخرج فمذا عذر وكذا لو بدله في بعض الطريق قال في المحيط فان طلب من الاجر نصف الاجر  
كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الضعوف والتموه في ذلك والايستمر بقدره بعد ذلك ان كان  
صاحب الدابة معه يدفع الدابة اليه فلم يدفع وركب حتى دخل المدينة فملكته ضمن وان لم يكن صاحب الدابة معه هله  
بالركوب قد ذكرنا في فصل الدواب فلو قال رب الدابة اني تعطل يقول له القاضى صبر فان خرج فقد الدابة معه  
الاجر وقيل ليس له فهاه وكذا لو مرض اوله غرم او خاف امرا وعثر الدابة او صابها شئ لا يستطيع الركوب  
بعض هذا عيب في المعقود وبعضه عذر للمساجر في الخلف واعذر لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الخروج او  
غرم لم يكن له ان ينقض الاجارة ولكن يرسله جلا آخر ولو مات المساجر في بعض الطريق فله من الاجر حساب  
سافر وبطل حساب باقي ولو مات قبل الابل في الطريق فالمساجر يركبها على حاله في مكة وفي الشروط هذا اذا  
كانت المفارة بحيث لا يقدر على النزح الى السلطان وخلف ان ينقطع به لانه كما يجوز نقض الاجارة بالعدح  
ابقاؤها بالعدح يدفع الضرر في المفارة ينقض قال في المحيط الا يرى ان من سافر سفينة فضت المدة والمشاء  
في وسط البحر منعقد اجارة مستدة فلا يبقى اولى وفي السير الكبير لو اوى الاجران يوجرها منه يوجرها الا فام  
حضرهم ولم يشترط ان يوجرها الا فام ولكن يقول ساجر سفينة بكذا او يوجرها واحد من رفاقه ان لم يكن  
امام فان ابى الاجران عطية السبعين برفقائه اما اذا كان مصر لا يتصرف بالقاضى العقد لا يقع عليه الاجر المستحق  
فان في مكة دفع الامر للقاضى فان سلم القاضى له الكدح الى الكوفة جاز لان المال في يده وان رأى القاضى  
النظر في بيع الابل وبعث الثمن الى وشره جاز وانفق المساجر على الدابة فهو موقوف الا اذا انفق بامر القاضى  
اثبت لك بالبينة وفي المنتقى رجلان ساجران من رجلين بعينه محمله عليه الى مكة ثم مات احدهما وقال  
لا اخرج فان المحاري يورث كل الرجل الاخر نصف الاجر ويقال له حمل معه على حاله مثل الذي اني اخرج وكذا

فمنه هكذا في قواى باليت وينبغي ان يقال ان لم يعلم الاجر والمساجر بالبيع فانه بان يزن به القدر الذي  
يوزن فيه بدونه ذلك العيب او يزن ذلك القدر لا يجزى الضمان ساجر من رجل من وجعله في الطريق ثم صرف  
وجهه الى الطريق ودعا جيرا فلم يرجع عن ذلك المكان ثم نظر فاذا قد ذهبه ان لم يطل تحويل وجهه حتى لا يفسد  
مضيعة المهر لا ضمان عليه والقول قول مع يمينه ان كذبه لاجر وان طال المعانة ضمن في مجموع التحويل رجل دفع عبدا  
له الى رجل على ان يذبحه فقبضه بالشرع وان شاء قبضه بالاجارة سنة بكذا فملك عند بعض القضا ان يهلك بعد الاستعمال  
وهو على الاجارة ولو قال اني املك ان كان قيمة مثل لاجر واكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق وان هلك  
قبل الاستعمال لا يضمن ان لم يقبض على الضمان وفي مجموع التحويل ان كان لاجر من رجل ساجر فساو ودفعه الى  
لكس الحطب وذهب به الاجر ولا يدرى ان هلك ساجر الاجارة لا يضمن ان ساجر يدفع اليه وعلى القليل ضمن  
والخيار ان لا يضمن قال في المحيط وينبغي ان يقال ان كان الناس يتفقون باستعمال الناس فلا بد لصحة الاجارة من  
تعيين المستعمل القاس ولو استعمله المساجر بعد ما دفعه الى الاجير هل يضمن جبان يكون في المسئلة اخذوا المشايخ  
الاجير اذا قلح الاشجار وكسرها بغير اذن في الاشجار في الاجارة الطويلة لا يضمن ولو فعل المساجر لا يضمن  
ولكن ليس له ان يخطب **الفصل السابع في فسخ الاجارة** وهو مشتمل على جنسين الاول فيما يكون عذرا  
في قسم الاجارة وفيما لا يكون كذا فيما يكون فسخا وفيما لا يكون ما الاول وفي الاصل الاجارة تفسخ بالاعذار  
ومن الاعذار في استيجار البيت ان يهدم البيت او شئ لا يستطيع ان يسكن فيه ولا يفسخ بدونه الفسخ وفي التجريد  
فيه وايتان في رواية يفسخ بدونه الفسخ اذا اهدم ما الدار وفي رواية يستحق الفسخ ولو اذ صاحب البيت يبيعه  
فهذا ليس بعذر ولو كان على الاجر دين قاض لا وفاء له الا بهذا وهذا عذر له ان يفسخ ويبيع بنفسه وفي  
الزيارات انه يدفع الامر الى القاضى لان هذا فصل مختلف فيه ويتوقف على القضاء كالتجديد بالبيعة وقال بعضهم  
لا يفسخ ولكن ينبغي ان يبيع المساجر ففسخ الاجارة ضرورة قال في المحيط واما اذا لم يبيع القاضى او يبيع القاضى  
البيع لو باع لاجر ولا جرة واجبة على المساجر كونه طيبا وقال بعضهم ما ذكره الزيارات محمول على من حمل الاجارة  
كما اذا حق الاجر دين وهو يدعي ان وفاء له لا يثبت له الاحتياج الى القضاة ليزول الاشتباه وما ذكر في الاصل محمول  
على ما اذا كان العذر واضحا وان ائتم من منزل الاجير ولم يكن له من آخر فارد ان يسكن البيت المساجر وفسخ  
الاجارة ليس له ذلك بخلاف المساجر اذا اراد سفره الى الفسخ ولو سافر جاز في السوق لبيع فيه وليس له  
تا باز كنه مثل المساجر الذين اوفلس قام من السوق وهذا عذر له ان ينقض الاجارة في القفاوى الضعيف  
لو ساجر كذا في البيع فيه ويشترى ثم اراد ان يتول هذا العمل ويعمل على آخر فهذا عذر له ان ينقض الاجارة في القفاوى  
الاصل ان تمثاله العمل انما عدا ذلك لان ليس له النقض ولو ساجر لبيع العلم ثم بدله ان ينعقد في سوق







الفسخ كاعطاء الثمن يقال لو عطي البائع الثمن وقبل الفسخ بشرط ان يكون جواب الاجر في مجلس المطلب في فسخ البيع ولو  
الاجر وباشد لا يفسخ ولو قال اني افسخ بغيره ففسخه ولو قال اني افسخ بغيره ففسخه ولو قال اني افسخ بغيره ففسخه  
اذ ادى بعض مال الاجارة من غير طلب الاجارة الطولية لا يفسخ الاجارة ما لم يؤد كل المال كذا اختار الصد  
الشهيد وبعض المشايخ اعتبروا الاكثر قال وقال القاضي الامام الاستاذ اذا دفع البعض بطريق الفسخ يفسخ الكل  
قليلا كان المال وكثيرا قال في المحيط وان اخذ من غيره لالة تدل على الفسخ لا يفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض  
المشايخ وبه في الامام طهري الذين فلو كان الاجر واحدا والمستاجر اثنين فادى الاجر الى احدهما انفسخت  
الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان لاجرين والمستاجر واحدا ففسخ مع احدهما انفسخت في حصته دون  
الآخر وكذا لو ادى احدهما قال في المحيط وكذا دفع المقاح الى احدهما وقبل هو انفسخت في حقه الا يرى انه لو كان  
الاجر والمستاجر واحدا ودفع المقاح الى الاجر وقبل ففسخ حقه واذ بعث المستاجر الى الاجر فقال لا  
سيمقدش استبيانا بكري فلما جاء المستاجر قال الاجر انفسخت لاجلهم لا يفسخ الاجارة وكذا لو كان المستاجر  
اثنين فادى احدهما في التجريد في باب اجارة الفاسدة فلو فسخ احدهما في يوم الفسخ ففسخ بغيره الاجر عند  
هو المختار وفي شروط التمسك في دفع مطلقا ولو كان عقد الاجارة بالدينارين ولكنه دفع الدرهم مكان الدينارين  
فعند الفسخ يطالب بالدينارين كذا نقل عن الصدوق الشهيد بخلاف اجارة الفاسدة وفي التجريد انتمت الاجارة  
وفي الارض يقل بترك الزرع باجر المثل الوقت الحصاد ولو مات قرب الارض بقي بالمسكن استحقاقا ولو فسخنا  
الاجارة والزرع بقول قال الشيخ الامام الاستاذ يقطع الزرع وكذا لو باع المستاجر باذن المستاجر له ان يزرعها  
منه وقال في فتاوى الصغرى ليس له ان يزرعها من يده ما لم يؤد مال الاجارة وفي الجامع الكبير في كتاب التجر  
في الباب الاول في اصول الباب حتى المراتن بشرط البدل وهو الثمن اذ الجاز المراتن البيع وفي الاجارة لا يثبت حق  
المستاجر البدل وفي بيع الجامع الكبير في الباب البيع الفاسد والعقود ففسخا الشراء والاجارة والرهن  
كان للمشتري والمستاجر والمرتين حق الحبس ولو ادى البائع والموخر والرهن الذي يده العبد الحق به من سائر  
الغرماء يباع في دينه فان فضل من شيء اخذ الغرماء وفي الفتاوى الصغرى لو مات الاجر عليه من المستاجر حتى  
غرماء الا انه لا يسقط الدين بملكه بخلاف الرهن وهذا اذا كان المستاجر مقبوضا اما اذا لم يقبض حتى مات فليس  
للمستاجر حق الحبس في المحيط وعن بعض المشايخ ان الاجر اذا باع المستاجر بغير رضاه المستاجر وسلم ثم احاز المستاجر  
البيع والتسليم بطريقه في حبس لو جاز البيع دون التسليم لا يثبت حقه في الحبس ثم في بيع المستاجر هذا اذا جاز  
المستاجر البيع فان قال لا اجير ثم جاز ايضا فلو باع المستاجر باذن المستاجر حتى انفسخ ثم ان المشتري رز  
المستاجر على الاجر عين لم يكن طريق الفسخ لا يفسخ الاجارة ولا يشكل وان كان الذي بطريق الفسخ هل يفسخ الاجارة

واقعة الفتوى فقال القاضي الامام الزنجري لا يفسخ قال وافق جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين انه يفسخ وقا  
بعضهم الرهن اذا تخلف بطل حكم الرهن ثم اذا تخلف عا دونهما وقاس بالوكيل عن رجل لا آخر بالف السنة ثم ان الكفيل  
بلغ من الكفول له عبدا بالف قبل مضي السنة وسلم العبد ثم رز عليه العبد بالبيع قضاء فالمالك الكفيل الى اجله  
لان الاجل بطل ضرورة البيع وقد استغنى البيع بهذا كذلك وبه يفتي وقامه قد ذكرنا في خزنة الوقفات وهذا كله  
اذا كان البيع باذن المستاجر فان كان بغيره فانه خلف الغناظم في هذه المسئلة قال في جواهر الاصل البيع باطل  
وقال في مائة من اربعة الاصل البيع جائز وقال في البيوع البيع موقوف وهو المختار وهذا اذا باع في وقت الفسخ وان باع في  
وقت الفسخ قال الشيخ الامام طهري في البيع هذا على الروايتين وانما انفسخ بالاجماع ولو باع في غير يوم الفسخ  
انتمت الاجارة على الروايتين والاصح انه ينقل جائزا فلو ادعى الاجر بعد مضي يوم الفسخ انه باع قبل مضي السنة  
وانفسخت الاجارة في يوم الفسخ لا يصدق كالتوقيع اذا ادعى الرجعة بعد انقضاء العدة وفي الفتاوى رجل  
قال اخر اجرتك هذا الدرهم ثم باعها اليوم وانفسخت الاجارة فلو رزها بالعبد بقضاء القاضي رجعت الاجارة  
على حالها قال وهذا يؤيد ما قال جدي شيخ الاسلام في مسئلة بيع المستاجر اذا اعاد المستاجر الى الاجر بطريق  
فسخ هل يفسخ الاجارة ام لا وقد مر فلو باع بغيره المستاجر في غير يوم الفسخ وفسخ المستاجر البيع ذكر في شرح الطحاوي  
انه لا يفسخ وذكر الصدوق الشهيد في قضاة الصغرى هكذا والمشتري اذا فسخ البيع يفسخ هكذا قال الشيخ الامام  
الايمه الخستي قال يفسخ بنفسه المشتري وفسخ المستاجر لا قال في المحيط وهو الاستحسان وعليه الفتوى وفي  
رواية المستاجر حق الفسخ وهو المقياس وفي الجامع الكبير لو قال الاجر للمستاجر بعهام من فلان فباعها من غير جواز الرهن  
اذا قل الرهن بعهام من فلان فباعها لا يجوز لان ثمن الرهن من والناش متفاوت في الاداء بخلاف ثمن المستاجر ولو  
قال الاجر للمستاجر بعهام من فلان فباعها لا يفسخ في الحال المبيع الرهن اذا باع الرهن بالف درهم بعد  
قبض المراتن الموهوب فالبيع باطل الا ان يجزئ المراتن فان لم تجز المراتن حتى يباعه الرهن من آخر فجاز المراتن البيع  
الثان فجاز البيع الثاني الاول باطله في رهن الجامع وفي هذه ايضا الاجر اذا باع المستاجر ثم باع من آخر ثم جاز المستاجر  
البيع الثاني فجاز البيع لان اجازته باطل حقه ولو كان الاول يباعا والثاني اووهي مع القبض واجارة جاز للمراتن  
الثاني جاز الاول معنى البيع فرق بين البيع الثاني والرهن الهبة والاجارة ان في البيع حقا للمراتن لان حقه تسقط الى  
بدله فجاز ان يتوقف على اجازته اما في ذلك الصور فحقه لا ينتقل الى شيء فلم يتوقف وفي الدخيرة اذا باع المستاجر  
من رجل بغيره المستاجر ثم باعه من المستاجر جاز البيع من المستاجر وهو يقض للبيع الاول قال وفيه من ينسب  
باع الرهن الرهن بعد ذلك المراتن ثم باعه من المراتن جاز البيع من المراتن وهو يقض للبيع الاول ثم فيما اذا باع  
باذن المستاجر قد ذكرنا ان له حق الحبس فلان المشتري اذا ادى مال الاجارة الى المستاجر بغير اجر لم يسلم المشتري



يكون معتبراً بخلاف عين الزهني الذي لا يكون معتبراً بهذا إذا باع المسافر من غير المسافر  
إذا باع من المسافر بنفسه الجارة ولو باع البعض بنفسه بعد هذه حكم البيع فاما حكم الجارة قال في التو  
المسافر إذا جاز المسافر من الجارة لا يجوز وبطلت الجارة الأولى وقال شمس الأئمة الحلو لا يجوز الثانية ولا  
سبل الأولى لأن الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيحه وفيها الاصح وتاويل ما ذكره التو أن الجارة من المسافر  
من المسافر بعد المسافر لا ترفع منه بدون الجارة سقط الاجر عن المسافر فهذا أولى قال في المحيط  
وان لم يقض منه فعلى المسافر الأول الاجر والمسافر من المال إذا أجره من غيره ثم أن المسافر الثاني أجره  
الاجر الأول قال الفقيه أبو بكر الاسكاف بطلت الجارة الأولى والثانية وقال الفقيه أبو الليث وعندى الجارة الأولى  
على حالها والجاره الثانية من المواجه بلطه هذا في التو ازيل وفي قواي الفضل الجارة لا يتقص وهذه الجارة  
كلها صحيحة وقيل في المسئلة روايتان واختلاف الشايخ بناء على الروايتين قال الصدر الشهيد في قواي الضعيف  
المختار أنه لا يجوز الجارة الثانية لأن المال إنما ينتفع بحكم الملك لأن الملك مطلق له وهذا مروى عن عمه فان  
لم يوجهها من الجارة لكن عارها منه لا سبل الجارة بل خلاف بين الشايخ وفي المحيط في نوادر ابن سبعة عن عمه  
استأجر داراً وأجرها من المسافر فيها بناءً ثم أجرها من المواجه عارها منه كان هذا انقضاء الجارة الأولى  
قال في فصل الجارة في نوادر ابن سبعة وعلى رتبة الجارة بناءً المسافر من الجارة قال الحاكم الشهيد هذه المسئلة  
دليل جواز جارة البناء وحده وفي قواي الفضل استأجر من جرد أجرة طويلة ثم أجرها من الجارة مشقة  
لا يبيع الجارة الثانية وما اخذ المسافر الأول من الجارة الأولى فهو محسوب من رأس المال وفي نوادر ابن سبعة من جرد  
استأجر من جرد أرضاً ثم دفعها الى صاحبها من أجرة والبذر من المسافر ومن الجارة قال في نوادر ابن سبعة  
ولو استأجر بذرهم ليعمل له في أرضه فمجاناً وفي شروط السهم قد روي إذا كان البذر من المسافر فندفع الى الجارة  
جاز وفي نوادر ابن سبعة الأرض إذا أخذت من الأرض من أجرة من الزرع لا يبيع الثانية والأولى على حالها وفي المحيط الغاصب  
أجر الغصون من غيره ثم أن المسافر من الغاصب أجره من الغاصب فاحسن من الجارة كان الغاصب يسترد ما دفع له من  
الاجرة إذا استأجر كراماً ثم أن المسافر دفع الكرم الى المواجه معاملة فمذا على جميع ما أن كان الملك باع الانبعا  
كما هو خذ الطريق جاز وان دفع الاستجار معاملة كما هو الطريق الآخر لا يجوز وفي مضاربة الاصل اذا دفع المضار  
مال المضاربة الى جرد المال المضاربة لا سبل المضاربة الأولى ولا يبيع الثانية وكذا لو دفع بضاعة هو على المضاربة  
المسافر إذا أجر المسافر من آخر ثم انفسخ الجارة الأولى يجب ان يفسخ الجارة الثانية تحت مدة او خلفت  
هو الصحيح وفي المسئلة روايتان القناوي الضعيف **فروع** أحد العاقدين إذا قال الآخر فاستخدت هذه الجارة  
رأس الشهر فخرج بالاجماع ولو قال إذا جاز رأس الشهر فقد استخدت بغيره أيضاً وهو اختيار الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي

وفي التو ازيل عن أبي بكر الاسكاف أنه لا يبيع ولو قال إذا جاء عند أفعد أجرتك هذه الدار غداً عن أبي بكر لا يبيع ولا  
وقيل بين القطعين ولا يبعد هذا خطأ في الجارة قال الفقيه ومقول أبو بكر ناخذ وجلة ما يبيع مضافاً الى جردتها  
فسخ الجارة لا يفسخ البيع وقد ذكرنا ومنها الجارة والزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والوصية  
والوصية والقضاء والامانة والطلاق والعاق والوقف وما لا يفسخ مضافاً الى تسعة البيع واجارة البيع  
وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين **فروع** في الجارة  
الطويلة إذا جعلوا بالفسخ في آخر كل سنة والجاره في نصف الشهر عند ربع السنة بالايام وعند ما يعتبر  
الشهر الأول والآخر بالايام والباقي بالاهلة فإذا كان المعبر السنة بالايام عند ربع لا يعرف كل واحد منهما آخر  
السنة والحيلة ان يبيع الجارة المسافر قبل تمام السنة من غير أن المسافر حتى إذا جاء أيام الفسخ بنفسه حيلة  
أخرى يفسخ مضافاً وبعض الشايخ فوق يقول من ومه دفعاً للخرج إذا انفسخت الجارة الطويلة وقد كان  
فيها بيع الاستجار بنفسه البيع في الاستجار ولا يشتري ففسخ البيع نصاً ولو كان وقت الجارة الطويلة في الآخر  
المستأجر زرع فاشترى المسافر الزرع ثم انفسخت الجارة بمقتضى العاقدين وبالفسخ بنفسه الجارة  
في الزرع كما في الشجر والمختار أنه لا يفسخ وهو المستأجر كما لو زرع الاكار في مدة الجارة فانفسخت الجارة وقد  
بنت الزرع هو المستأجر وان لم يصرفه وان لم يثبت ذكر في فرائد الشفة أنه لصاحب البذر ان كان البذر من  
الاجر فهو له وان كان من المسافر فهو له ولو استأجر الكرم بعدما اشترى الاستجار المسافر خيار الرؤية فلو  
اكل الثمار من ذلك الكرم لا سبل خيار الرؤية لأنه تصرف في المشتري دون المستأجر جرداً من آخر  
كل شهر يكذب في أي وقت يفسخه اذا قال في آخره في قواي ولا يصح انه يفسخه في اليوم الأول والييلة الأولى واليوم  
الثاني والثالث لأن خيار الفسخ يثبت في أول الشهر وأول الشهر هذا وقد ذكرنا في فصل الضياع والعقار ولو  
كان للمستأجر حماً أو دكاناً في الجارة الطويلة اذا انفسخت الجارة بموت أحدهما أو بموت المدعي بعد ذلك  
مدة أخرى فاجرة الحكم والمالك لا أجر إذا كان هو الذي أجره فلو أن المسافر يقبض الغلة فإذا ارتفع  
بالفسخ وان كان المستأجر أو ورثته بعد موت أجره والغلة للمستأجر ولو ورثه لا أجر إذا استعمل في الجارة  
الطويلة فاجله المستأجر فصح يعني يلزم وما يلزم من التأجيل وما لا يلزم قد ذكرنا في كتاب البيع وفي فصل الشئ  
ولو كان المستأجر أراً في الجارة الطويلة فبعد الفسخ السكنى جلالاً للمستأجر ولا يجب له أجر وحكم قوامه خلاف  
في الكرم المستأجر بعد الفسخ قد ذكرنا في فصل الضياع والعقار وفي المحيط في قواي أهل سمرقند انقصت مدة  
الجاره ورجل الدار غيب فلم ير المسافر الدار سكن سنة لأنه لا يلزم له الجارة بعد انقضاء المدة ولو لم يزل  
فسخها المستأجر منهم من قال يجب له جرد منهم من قال هو غاصب الشهر الأول بعد الموت ويلزم له الجارة الشهر



اذ اطلب صاحب الدار الاجر قبل الاجر عليه قيل ان اسكن بعد الموت وبعد انقضاء الطلب بعد الطلب سوء الشهر  
الاول والثاني وهذا القائل يقول لا فرق بين الدار المعقودة للاجارة وغير المعقودة والاصح ان يلزم الاجر اذا كانت الدار  
معقودة للاستغلال على كل حال واذا قال المستأجر للاجر عند الفسخ فسحق الاجارة في المحل والذي استأجر  
منه صح وان لم يكن المحل موجودا وكذا الاجر اذا باع المستأجر بعض المسأجر او فاسخا وانتهت الدقة والزرع قبل  
وقد صار حال يجوز بيعه بخلافه وان كان في جواز بيعه مختلف المشايخ فيه وهو المستأجر ولد ابن المسأجر للاجر  
عن جميع التعاوي ثم ادرك الزرع ورفع الاجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وخاصمه لاجر قبل  
ينبغي ان يسمع دعواه وقيل لا يسمع وهو لا شبه ولو كان الاجر رفع الغلة اولا ثم ان المسأجر ابراه عن  
الحصول ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا يسمع دعواه وهذا اذا اجمد الاجر ان يكون الزرع زرع فاما ان يقر  
ان الزرع للمستأجر يؤمر بالرفع وكذا اذا اتى احد الوتر الباقيين ثم ادعى التركة لا يسمع ولو قرى بالتركة  
يؤمر بالرفع اليه **الفصل التاسع في استيجار الظئر** وفي الاصل لو استأجر ظئرا لم يرضع ولد بطعامه او كسوته  
مذموم متجاوز عن حد استحسانا في الظئر وطهاها ولها الوسط وعندنا لا يجوز ولو تفرج جسد الشايب طهاها  
وعرضها وصفتها وبين كل الطعام وصفتها جاز بالاتفاق ويرضع الولد في يدها الا ان يشترط في الرضاع  
منزله وان العرف فيما بين الناس ان الظئر رضع الصبي في منزل الاب لان هذا ذلك فان ذكر المدعي سنيين فله ان  
الولد بعد سنة لها من الاجر كحساد ذلك ولو استأجر ظئرا لم يرضع ولد سنة بكذا على انه ان مات الصبي قبل  
ذلك فالاجر كله للظئر فهذا الشرط يفسد الاجارة ثم في كل موضع جازة الاجارة فعلى الظئر غسل ثياب الصبي  
وما يصلح من الدهن والرجان وفي النوازل ليس على الظئر الدهن والرجان وليس عليها ان يكون كل الصبي  
الطعام ان يشترى الطعام وللزوج ان يبطل الاجارة اذا اجرت نفسها بغير ذنه للظئرة سواء كانت الاجارة  
سنيته ام لا وهذا اذا كان لها زوج معروف فان كان لا يعرف لها زوج الا بقولها ليس له ان ينقض الاجارة فان  
انقضت الاجارة وقد لها الصبي لا يأخذ ثدي الغير ان كانت معروفة بالظئرة لم يكن لها ان تترك الاجارة  
الا من عند وان كانت لا تعرف بذلك لها ان تأتى والاجنية والمحم في سوء وليس لها ان يخرجوها من غير الغدة  
والعذر ان لا يأخذ الصبي ثديها او يغني لثديها او جعلت او ظهرت سائر قدوسية الخلق بذية النساء واطاهر  
الفجور وان زاد واسفر ولا يخرج معهم والعذر من جهتها ان ترضع ولها ان يرضع زوجها وان كان العقد باذن  
الزوج ليس لهم ان يمنعوا من غشائها في يدها ولا كل للظئر ان يمنعوا ما يمنعون في يدها فان الف الصبي تدبرها ولم  
يكن معروفه ليس لها الفسخ على قول من عليه الفتوى اذا كان يخاف على الولد ولو دفعته الى جاريتها لترضع فلها  
الاجرة بخلاف ما اذا ارضعت بلبن البقرة فالقول فيها انما لم ترضع بلبن البقرة والبيته بينهما قال في المحيط قال

شيخ الاسلام ثاويل المسئلة اذ اشهد لها ارضعت بلبن نفسها اما اذا اشهدوا انها ارضعت بلبن البقرة فالبيته  
اهل البقرة وان استأجر امرأة او مطلقة طلاقا جعلت على الرضاع ولها منه اجر ما عليه فاما المعقودة طلاقا  
باين او فلات هل يستحق اجر الرضاع فيه وايضا هذه المسئلة في زنا الفقهاء او في طاهر الزواني يجوز ولو استأجر  
امرأة بعد انقضاء الغدة لا رضاع ولد منها حتى جاز ثم تزوجها قال الشيخ الامام طه الذي لا ترتفع الاجارة ولو  
استأجر الرجل امه وابنته واخوته لترضع صبيها جاز وكذا كل ذات رحم محرم وفي قباوي ان التي تسلمه ترضع  
ولد الكافر بالاجر لا بأس وقد صح ان عليها اجر نفسه من كافر ليس له الماء وكذا اذا استأجر جارية المطلقة او ثوبا  
لا اجر عليه وكذا لو استأجرها للظئر او عمل من اعمال البيت والحديث ولو كان الولد منه لا منها يجوز ولو استأجرها  
لغيره لقطن اختلف المشايخ فيه الكل في الاصل وفي النوازل في باب تيسير المحرم على حمل الذوق الى منزله واستأجر  
امرأة لتجنس ان اراد ان يبيع الخبز لها الاجر وان اراد ان يخبز لها كولو لا يجزى لاجر وفي المحيط القياس اجارة الظئر  
ان لا يجوز كما اذا استأجر بقره ليشرب لبنها وفي الاستحسان يجوز لقوله تع فان ارضعكم فانوهن اجرهن الآية  
وهذا العقد لا يرد على اللبن بل على التربة فيدخل بها كما اذا استأجر قرا لا يكتب له فالجوز يدخل في الاجارة  
ولو رضع الصبي من يدها او وقع فمات او سرق شي من جلي الصبي او ثيابه فلا ضمان على الظئر وطعام الظئر وكسوته على  
الظئر اذ لم يشترط ذلك في عقد الاجارة على المسأجر وما ينظر بالصبي نحو الخروج من منزل الصبي زمانا كثيرا  
او ما اشبهه فلم ان يمنعوا عنه وما لا ينظر ليس لهم منعها عنه **الفصل التاسع فيما على الاجر وفيما على السجل**  
وفي الاصل اذا خرج المسأجر من البيت وفي البيت تراب من ارض ظاهر على المسأجر ايجاره بخلاف المبالغة فانه  
ليس على المسأجر تفرغها استحسانا فان شرط على المسأجر ذلك عند العقد يجوز لانه موافق للعقد واختلف  
في التراب الظاهر والقول قول المسأجر انه استأجرها وهو فيها وعادة الدار وطبيعتها واصلها من اياها على الاجر  
اما تسهيلها التحام وتفرغها على المسأجر قال في المحيط فان شرط على رب التحام نقل الرماد والسقي على المسأجر  
يفسد العقد فان شرط على رب التحام وجب فساد الاجارة فليس لرب التحام ان يمنع المسأجر من الماء ومسيل الماء  
موضع سرقته وان لم يشترطه وكذا كل شيء لا يمكن المسأجر من الانتفاع بالتحام على هذا ولو ان مسيل الماء سارا  
فانه يجب على المسأجر تفرغ ذلك ظاهر كان او باطنا ثم في كل موضع كان على الاجر فان ابى ان يفعل فالمسأجر  
ان يخرج الا اذا رأى عند العقد ورضي به وفي النوازل استأجر محاربا ليعمل له الحظوة الى مكان كذا فاجوز له ان يملك  
الحمل على المحاربي ان كان محله على وانه كان محله على وارب المسأجر وعلى عنقه فذلك على المسأجر قال الفقيه ابو  
الليث العنبري ذلك عادة اهل تلك البلد ولو طلب من المحاربي ان يدخل بيته فالمعبر هو العرف فلوراد ان يصعد  
به السطح فليس على المسأجر الا اذا شرط وفي الذي يحمل على ظهره عليه ان يدخل داره وليس عليه ان يصعد به السطح فليس







اذا نزل في رجل ان كان معروفا بالغلة ويجب الغلة وان لم يكن معروفا قال الفقيه ابو الليث اذا تقاضاه صاحب الخبز  
الاجر اذا سكن بعد ذلك قال في المحط ولكن من حين نزل وبعض شايخنا قالوا القوي على وجوب الاجر لا اذا  
بخلافه بان يخرج او نزل بطريق الغصبا وكان الساكن معروفا بالظلم وما ذكرنا ان الرجل اذا سكن جازوا مستعمل قال  
كنت غلبا لا يصدق بخلاف هذا القول واذا استأجره اراسته ولم يسلمها اليه حتى مضى الشهر وقد طلب التسليم  
ثم كما فليس للاجر ان يمنع المستأجر عن القبض وليس للمستأجر ان يمنع من القبض باق للذة قالوا هذا اذا لم يكن  
في هذه الاجارة وقت يرغب الاجارة لاجله فاما اذا كان قادرا ولم يسلمها اليه في الوقت الذي يرغب الاجارة  
لاجله يتخير في قبض الباقي او يملأه عن ثم استأجره اربع عشرة دراهم فاستحقها اجرا بينية فقال كنت دفعتهما  
الي الآخر امرته بان يوجها فالأجرى وقال الآخر غصبتها وأجرها فالأجرى فالقول قول رب الدار لو اقام  
الاجر بينية على ما ادعى من الغصب لم يقبل بينية واذا اقام بينية على اقرار المستحق اذ ادعى من الغصب قبلت بينية  
الاجر له وكذا في الدابة الاجر المشترك كالقصار وغيره اذ ادعى برده على الآخر لا يصدق الا بينية كذا روي  
هشام عن حم وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى بدل الاجر المشترك يد ضمان فاما من يرى يد امانة وهو يوجب  
قبول قوله كالمودع اليه ما في المحط ولو دخل الحمام ثم اختلفا قال الدار دخلت بغيرهم وقال صاحب الحمام لم يجره  
كالحان وعلى هذا دلالة باع ضيقه رجل بامرهم فقال الامر بغيره بغيره وقال الدار لا بل اجرنا كان الدار معروفا  
بذلك لا يصدق الامر ويوجب عليه اجر الشئ والتجاء والقصار مع رب الثوب اذا اختلفا فمنه على هذا وفي القدر  
جعل هذا قولنا اما على قول لا يجزى لاجره وعند من ان كل من يبيع بغيره بغيره والافلا والقوي على قولنا وكذا  
لو تصادق ان الدفع وقع مطلقا وفي تخارج النوازل اذ لم يذكر الاجر يحمل على الاجارة بالعرف ولو اختلفا في مقدار  
الاجر فالقول قول الدار اذا اختلفا الاجر المستأجر بعد اخرج المستأجر في التجار والرفوف التي عليها  
فالقول قول المستأجر انا احبها الا اذا كان العرف بخلافه وكذا الطحان والقصار وكذا الخاد في دعوى  
القدر والعلاء والكبر ولو اختلفا في بناء من بناء الدار او خشب دخل السقف فالقول قول رب الدار وكذا في  
المفروش والعلق وكل ما كان موكبا اما اللين الموضع والاجر والجحش والبواب الموضع فهو للمستأجر ولو اقاما  
فالبينة بينة من جعلنا القول قول صاحبه وفي البئر المطوية والباب المعلقة المحفورة والنور القول قول رب الدار  
اقر رب الدار المستأجر حصصها او فرشها بالاجر او مركب فيها بابا او غلقا للمستأجر قلعة وان اضر القلع بالدار فعلى  
رب الدار قيمة يوم الخسوف ولو ائتمت بيت بها فنول رب الدار عرفانه نقص بيت ائتمت والا فللمستأجر وان  
كان جبا الدار من البناء فيها بحسبة من الاجر فانفق في البناء واختلفا في مقدار الثقة فالقول قول رب الدار  
والبينة بينة المستأجر وان نكر البينة او الاموال البناء فالقول قول رب الدار فان كان فيها باب ومضى غير سقط احدهما

فاختلفا فيها او في الساقط منها لرب الدار وكذا الوسط جنع في الدار وتصاويره يوافق تصاوير البيت الكل في الحال  
وفي القضية اذا استأجره رضا ليطنج فيها الآخر والفخار باجر معلوم فاختلف هو رب الارض الاقول فقال رب  
الارض انا بينية وقال انا بينية فالقول قول المستأجر وفي بناء الآخر غير الاتون فالقول قول رب الارض وفي الشقة  
اختلف المستأجر مع الآخر فقال المستأجر اني ملك الارض وهي فارغة وقال المأجر هي مشغولة بزرع الحنظل  
قال القاضي القول قول المأجر مطلقا بخلاف المتبايعين تخلفا في جواز البيع وفساده فان القول قول من يدعي  
الصحة وهما القول قول المأجر لا منكر العقد واصل هذا مسئله رب الطاحنة مع المستأجر اذا اختلفا في  
انقطاع الماء وجريانه بحكم الحال ان كان منقطعاً القول قول المستأجر وان كان جاريا فالقول قول الآخر **جنس آخر**  
في الدابة والسفينة رجل ادعى على رجل انه استأجرها اليه مسكة كانه في سفينة من ترمذ الى امل بعشرة دراهم  
رب السفينة انه حمله من ترمذ الى امل خمسة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا اجر لوجدهما  
على صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة الملاح ولا اجر لصاحب السفينة والملاح على صاحب السفينة عشرة دراهم  
وان ادعى رجل على آخر انه كراهه بغلام من ترمذ الى بلخ بعشرة دراهم وادعى الآخر انه استأجره لبيع به الى فلان  
بيع بخمسة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه مع يمينه ولا يجزى لاجر وان اقاما البينة فالبينة بينة  
صاحب البغل رجل دفع الى ملاح كيلا يعرفه فاجعله كل كرمه بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال صاحب الطعام نقص  
طعامي وانكر الملاح فالقول قول صاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله وياخذ الاجر بحسبه هذا اذا لم يدفع  
اليه ما اذا دفع اليه فالقول قول الملاح ويقال لصاحب الطعام كل الطعام حتى تضمنه ما نقص من طعامه يستحق  
من الاجر بقدر ما نقص من الطعام رجل استأجر خالا ليعمل متاعا الى بلد كذا وسلمه الى التمسار ووزن وسلم  
التمسار الخال ان وزنه بالحمة انه نقص ما كتب البازار فاحتججه وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان اختلفا  
بعد ذلك قال التمسار او فيك الاجر وقال الخال اما استوفيت القول قول الخال ولا خصم لكل واحد منهما  
قبل صاحبه انما الخصم بين الخال وصاحب الحمة وفي النوازل رجل حمل خالا بكرا فلما بلغ الموضع نزل في داره وضع  
تلك الخال في موضع من تلك الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها اياها ما على من يجب كذا ذلك الموضع  
وصاحب الدار ياخذ الخال بالكره ارايت لطلبها صاحبها بالوزن ثانيا هل له ذلك قال ان كان الاحال في موضع جرح  
بالعقد بالكره على المستأجر وان كان في موضع اطلق استعماله باجر غير محقق فبعد الوزن والتسليم على التسليم اليه  
قبل ذلك على الخال ولا يجب عليه الوزن ثانيا **جنس آخر** في المتفرقات رجل امر رجلا ان يفتق على اهل عشرة دراهم  
في كل شهر فقال قد انفتقت وكذا لا فارد المأمور بين الامر بفتح الله ما علم انه انفتق على اهل عشرة دراهم القصار  
اذ اجاز بالثوب فقال رب الثوب ليس هذا ثوبي وقال القصار هذا ثوبك فالقول قول القصار وفي الفتاوى وكذا



للقصار هذا في المنع فان قال رب التوب هذا ثوبى ولم يكن بقصره والذي دفعه اليك لم يقص غير هذا الثوب  
فانه ثوب التوب لا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخيطة لم يأخذ لكن بغير خياطة قيمة ويتركه على الخياطة ولم  
هذا الخيار في القضاة ولو لم يكن هكذا لكنا القصار فقال قصر وغسلته وعليك الاجر فقال رب التوب  
انت ولكني انا قصر عندك وفي بيتك او قال قصر غلامى عندك لا يصرف رب التوب القول قول القضاة  
وكذا ما شبه هذا من الاعمال اذا كان يد صاحب العمل اذا اخضاها فانا كما خارجين وفي يد المالك فالقول قوله فان  
طلب القضاة يمينه لم حلف ما قصم ولكن حلف ما له عليك كذا من قضاة هذا الثوب فيما اذا اختلف القضاة مع  
رب التوب فقال القضاة هذا ثوبك وقال رب التوب ليس هذا ثوبى فاخذ رب التوب ونواه عرضا عن ثوبه لايستعنه  
لبسه ولا يبيعه الا ان يقول رب التوب اخذته عرضا من ثوبى فقال القضاة نعم وفي المحيط اذا كان المسافر على  
الاجر يافرض ولا اجر عليه عشرة دراهم حرة البيت قضاة يجوز وان كان اجسنا مختلفا بالترافى **كتاب**  
**القضاء** وهو مشتمل على عشرة فصول الفصل الاول في التقليد الثاني في القاضي الثالث فيما يكون خصما وفيما لا يكون  
وفيه فساد القضاء على الغائب الرابع في حكم القضاء ما يجوز وما لا يجوز وما ينفذ وما لا ينفذ وفيه القضاء  
في المحمدات والقضاء على الغائب في آخره ان القاضي هل يسأل عن النسب الخامس في الحكم السادس في كتاب القاضي  
الى القاضي السابع في اليمين الثامن في نصب الوصي ونصرة فاته التاسع في الحبس العاشر في الخطر والاباحة **الفصل الاول**  
مشتمل على اربعة اجناس الاول في التقليد الثاني في التقليد الثالث في التقليد الرابع في الغزل ما الاول وفي الشقوع  
ان الامير الذي هو السلطان على ناحية وجعل خراجها له واطلقه التصرف في الرعية كما يقتضيه مآله ان ينفذ  
ويغير وكذلك الحال للسلطان مع الخليفة اما لو قال فلان ولايت تجرد ادم لا يملك تقليد القضاء وفي الشقوع ايضا قال  
ابو ساد كان القاضي من الاصل ثم مات القاضي ليس للامير ان يولي قاضيا وان كان امير بغها وخرجهما وان حكم الامير  
بحكمه فان جاء هذا القاضي الذي هو هذا الامير بحكم الخليفة اليه من الاصل لا يكون ذلك مضاء للقضاء السلطان  
لو امر غلاما على بلدة وامر بنبض القاضي جاز له تقليد القضاء بطريق النيابة عن السلطان وصاوكه السلطان بنفسه  
لكن لو قضى بنفسه لا ينفذ وفي الصلوة الوصي هو وامره بالامامة جاز والامام لو اذن عبده بالقضاء فصار حرا  
فانه يقضى بذلك الامر ولا يحتاج التجديد الاذن كالقول الشهادة في حالة الرق ثم عتق وفي فتاوى النسبة اذا  
مات السلطان فاتفقت الرعية على ابي صغير للسلطان وجعلوه سلطانا ما حال تقليد القضاء والخطباء قال لا  
ينبغي ان يكون على اعظم بصير سلطانا لهم ويكون التقليد منه وهو بعد نفسه تبعا لابن السلطان وعظمه لشرف  
اما في الحقيقة الواو هو السلطان اجمع اهل بلدة وقدر القضاء لاجل الجوز ولا يصير قاضيا ولا اجمعوا وجعلوا  
الرجل سلطانا يصح لان فيه ضرورة ولا ضرورة في الاول والى المصيريات فاجتمع العامة على ان يقدوا رجلا يأمرون

الخليفة ولا القاضي ولا صاحب الشرع ولا خليفة الميت ان يصلي بهم الجمعة لاجتماعهم وقال في نوادر ابن ستم  
لومات والى بلدة فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة حتى يجتمع عامل الخليفة حتى سمعهم لا يرى ان عليا جلي  
بالناس وعثمان محصور ولا يكون للقاضي ان يصلي بالناس الجمعة الا اذا كتب لك في منشوره رواه ابن مالك عن  
عن جوهرا ذكر في الاصل في الجمعة ان القاضي ان يصلي بهم الجمعة جاز المشايخ حملوه على ان اذا كان مكتوبا مشي  
قال الامام لاسناد ظهير الدين السلطان اذا قال للولي هر كرامى يد تقضى تقليد كن يصح اما لو قال قلند  
احد لا يصح كالموكل اذا قال للموكل وكل احد لا يصح منه التوكيل ولو قال وكل مشي صح ولو قال السلطان لا  
فلا ولا يتبوء ادم لا يملك تقليد القضاء لان هذا اللفظ يقتضى تفويض المال **الحسن في المقلد** وفي شرح  
لا يباح طلب القضاء بحال عند اكثر العلماء واذا اعطي بغير طلب لم يحل له الشروع مالم يجبر هو عليه وهذا قول اكثر  
والخصاف وعلما العراق وهو اختيار جوهرا وقد امتنع عنه حتى ضرب اسوطا وم حتى قيد نيفا وخمسين يوما  
وقال مشايخ بلاد فانه لا يثبت تقليد فمن كان صالحا له انما من نفسه الجوز ومن غيره المنع لان الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم من علماء الدين قبلوه من غير كراهة وعن علي القضاء ثلاثة اشان النار وواحد في الجنة اما اللذان في  
النار فجل علم فقتل بخلافه وجعل اهل فقتل بعزله واما الآخر فجل فانه الله علما فقتل به فذلك في الجنة  
وعن سروق لان قضى يوما حتى احب الى من ارا بطلان الكلى في ادب القاضي جوهرا وفي الاقضية لا ينفذ للسلطان  
ان يستعمل على القضاء الا لو توثق به في صلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والافار وبوجه الفقه قال في المحيط  
عندنا العلم شرط الاولوية لا شرط جواز التقليد حتى لو قضى بقوى غيره يصح وكذا العدة له شرط الاولوية وعند  
الشافعي والمجاص من شرط لازم واختلف الروايات في تقليد الفاسق القضاء والاصح انه يصح التقليد ولا ينعى  
بالفسق قال في المحيط اما استحق العزل عند عامة المشايخ الا اذا شرط في التقليد انه متى جاز يغيرل وعند الشافعي  
ينفزل والامام يصير ما مع الفسق ولا يغيرل بالفسق بل الخلاف وفي نوادر هشام عن سق القاضي ذاقسوق  
او تدوا عني ثم صلح او سلم وابصر فهو على قضائه وما قضى في فسقه وعاه او ردت لم يغيرل وهذا دليل على انه لم  
ينفزل بفسقه سواء كان فاسقا حين ينفذ او كان عدلا ثم فسق وصار كاخليفة لا يغيرل بالفسق وهذا بناء على ان  
الفاسق هل يصير شاهدا عندنا ولا ولا وان لا يقبل شهادة الفاسق ومع هذا القول وقضى بهانقل القضاء فكذا  
القضاء واذا استبح الشرايط هل ان يتقلد القضاء في اربعة احوال قال بعضهم بكرة وقال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم  
وعلى عامة المشايخ ان التقليد خمسة والترن عن روى الحسن عن جوهرا انه اذا قلند من غير مسألة لا بأس به وان  
سأل بكرة له ذلك ويكون مسيئا وهكذا ذكر في المنع انه لا ينبغي له ان يطلب القضاء كذا روى الحسن عن جوهرا وفي  
قال فان فعل فتمسوى وفي ادب القاضي للخصاف دخل في القضاء قوم صالحون وحبته قوم صالحون وترك الذم



اصح في الدين والدينا وهذا اذا كان البلد قوم يصلح للقضاء فان لم يكن يدخل ولو كان البلد قوم يصلح اذا اتفق  
واحد منهم كما يات في المذاهب وان لم يكن فامتنع بانه اذا كان في البلد قوم يصلح فامتنع وان كان السلطان بحيث فصل  
المختص بنفسه لا ياتون وان كان بحيث فصل ياتون ولو ترك الكل حتى قد جاهر اثم الكل واذا اقلد  
بحوز ان يتقدم من الامير العادل والحاكم فان الصحابة يتقدموا معاً واما معاً واما معاً والحق مع على والتابعون يتقدموا  
من الحجاج قال في الحيط ولكن انما يجوز بقلد القضاء من الفاسق اذا كان كنه من القضاء بحق ولا يجوز قضاء  
بشر ولا مناه عن تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي فان كان بخلافه لا يتقدم وحكم الجائر الصحيح انه يجوز ولا ينبغي ان  
يفي بهذه الشرايط التي ذكرنا الا ان يفرض شي سعة فانه يجوز وان لم يكن علماً بما ذكرنا من الادلة يريد به ان الفقه  
ان يكون عدلاً عالماً بالكتاب والسنة الكل في القضية **فوج** من السلطان لو قد قضى مصر لصبي فادركه القاضي  
له ان يقضي بذلك الامر في السنة في اول كتاب الصلوة وفي الجمعة وفي الاجناس السلطان لو قد قضى مصر على  
المسلمين ثم اسلم قال هو على قضائه ولا يحتاج الى ان يولي ثانياً السلطان اذا قلد قضاء ناحية الى حليل يقضه  
احدهما لا يجوز في الفتاوى الصغرى ولو قد جرح حليل على ان يتقدم كل واحد منهما بالقضاء هل يجوز قال لم ينظر  
بالرواية وصحت من الشيخ الامام الاستاذ قال ينبغي ان يجوز على قياس القاضي من القاضي لان نائب القاضي نائب  
السلطان قال وهذا قياس صحيح **المجلس الثالث في التقليد** وفي الفتاوى الصغرى تعليق القضاء والامام  
بالشرط ومضاف الى وقت في المستقبل يجوز ان قال اذا قدم فلان فانت قاض ببلد كذا وقال اذا قدمت بلداً  
كذا فانت اميرها وقاضيهما جاز بالاجماع وتعليق التحكيم من اثنين بالخط ومضاف الى وقت في المستقبل قال اذا  
قدم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة قال لم يصح وقال ابو بكر لم يصح وعليه الفتوى ولو حاكم رجلاً فلما توجه للقضاء  
على احدهما قال لا ارضى بك فقصي بعد قوله لا ارضى بك لا يجوز القاضي اذا قلد انساناً يوافق ويجوز والقضاء  
سابق السلطان اذا قلد رجلاً قضاء ببلد كذا لا يدخل فيه القري ما لم يكتب منشوره بالبلد والسودا الكل  
في الفتاوى الصغرى قال في الحيط وهذا على رواية التاديس سقيم لا على رواية النور المصلي بشرط لنفاذ القضاء  
فاما على ظاهر الرواية فالمصير شرط نفاد القضاء فلما على ظاهر الرواية فلا يصح بقلد على القري وان كتب منشور  
ولو قد به بالحاكم بغير القضاء وتفيد بذلك الحان ذكره الشيخ الامام شمس الدين في شرحه في كتاب الصلح في باب الحكمين  
وعلى هذا لو ان القاضي اذا قيد الثاني حين نأبه في مسجد معين لا يكون للثاني ان يقضه في غير ذلك المسجد وفي  
النوازل في كتاب الزكوة حكى عن الفقيه ابو جعفر انه قال ان ابوك بن سعيد يقول بان توليه احكام في دارنا صحيح  
لان الذي يوليهم الحكم لا يوليهم بالتقليد وانما يكتب اليهم عهداً وتكتب في منشور في كل فصل ان الله تعالى والاستثناء  
بطل ما تقدم فلو حاكم بعد الكتابة لا يتقبل صحيحاً كما في الطلاق لو حاكم الاستثناء لا يقع الطلاق هذا في فوائد الامام

وفي الحقيقة والسلطان اذا قلد رجلاً القضاء فخر القاضي لك ثم قيل ان قلده شافيه لا يمكنه تقليد قبوله  
التقليد بعد ذلك ولو قلده بطريق الغيبة بان بعث اليه المنشور فخره ثم قيل ان قلده من ماله لو كتب امره الى  
رجل اني زوجت نفسي منك فلم يقبل الزوج في ذلك المجلس وقبل في مجلس اخر ذلك والرسالة كالكتابة والقاضي  
اذا اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً ولو قضى لا ينفذ وفي الفتاوى الكبير للصدر الشهيد الذي تبنى الحكم الذي  
ذكر عن ابى القاسم ان القضاء على قسرين قاض قد وقاض ولو سبب الرشوة او الشفعة فالاول اذا قضى ثم رفع  
قضيه الى قاض يرى خلافه لا ينقض اذا كان فصل بغيره فبما التا اذا رفع قضيه الى قاض يرى خلافه ان  
ينقضه اذا كان قال قال استاذنا الفتوى على ان في تقليد القضاء بواسطة الرشوة لا ينفذ قضاءه اصلاً  
لان الامام اذا قلده رشوة ارتسبها هذا وقى وهو عالم به لم يصح تقليده كقضاء القاضي فيما ارتسب فيه اما الذي  
قلد القضاء بسبب الشفعة فهو الذي قلد القضاء احتساباً على السوء في نفاذ قضائهما في المجتهدات وان كان  
لا يحل للطلب بالشفعة السلطان اذا قلد قاض ببلد كذا الزيد ولعمري لا يصح السلطان اذا قال  
جعلك قاضياً ولم يذكر في اي بلد لا يصير قاضياً في البلد الذي هو فيها والمختار انه يصير قاضياً في ذلك البلد  
ولا يصير قاضياً لجميع بلاد السلطان السلطان اذا قلد اخر جعلك قاضياً ليس ان يستخلف آخر ولو قلد  
جعلك قاضياً القضاء جاز الاستخلاف قال في الحيط قال شمس الدين الاورجاني ينبغي ان يكتب الشجر  
الحاكم ان يكتب فيه خليفة الحاكم من قبل فلان وفلان ما دون بالاستخلاف بحكم المثال الصحيح من جهة الالباق  
اذ اغلبوا على بلد القضاء فضاء على حاكمهم لم يعرفهم الباعى فان غلبهم خرجوا عن القضاء حتى لو انهم لم يباغى بعد  
لا ينفذ قضاءهم ما لم يتقدم سلطان اهل العدل ثانياً وفي ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل البغى لا يجوز  
قضاؤه وشارف في القضية الى ان يجوز كفضا اهل العدل السلطان اذا قلد القاضي لا يسمع حوادث  
فلان حتى ارجع من السفر لا يجوز للقاضي ان يسمع ولو قضى لا ينفذ القاضي اذا قضى في حادثة بحق ثم امر  
السلطان ان يسمع هذه الحادثة ثانياً بمشهد من العلماء لا يفرض على القاضي لك وفي فوائد شمس السلام  
القاضي اذا استخلف رجلاً وشرط عليه ان ترثي ولا يشر باجر ولا يمثل امر احد من القضاة والشرط اذا  
فعل شيئاً من ذلك لا يبق قاضياً السلطان اذا قلد القضاء رجلاً واستثنى خصوه او رجلاً معيناً صح الاستثناء ولا  
يصير هو قاضياً في ذلك الخصو او في حوز ذلك الرجل للقاضي اذا جعل نائباً على الغائب حتى يسمع عليه الخصو  
يسمى هذا المنع والغائب ليس له ان يبق هذا القاضي لا يبق هذه الالباق وليس هذا طريق عند علماءنا وعند اهل  
البصرة اذا كان الخصم مخفياً فالقاضي ختم على باب داره وما بعد ذلك يجعل نائباً عنه **المجلس**  
**الرابع في الغزل** وفي الفتاوى الصغرى تعليق غزل القاضي بالشرط صحيح حتى ان الخليفة اذا كتب اذ وصل اليك



كتابي فانت غرور فوصل الكتاب انظر الخليفة اذا مات ولهم مال وامرهم على حلقهم ذكر في القاض للقضا  
قال في المحيط وفي هذه الناطق لومات القاض انظر خلفاؤه وكذا موت امرئ الناجية بخلاف موت الخليفة  
السلطان اذا غرر القاض انظر النائب بخلاف موت القاض وفي المحيط اذا غرر السلطان القاض انظر نائبه  
خلاف اذا مات القاض حيث لا يغزل نائبه هكذا قيل ينبغي ان لا يغزل النائب بغرر القاض لانه نائب السلطان  
او نائب العامة لا يرى انه لا يغزل بموت القاض وعليه كثير من الشايخ واذا غرر السلطان نائب القاض لا يغزل  
القاض والله اعلم واذا غرر القاض لم يصل الخليفة لا يغزل كما في هذا الوكيل وعن من انه لا يغزل وان  
علم بالمقدم آخر صيانة لحقوق الناس في المحيط وعن من انه لا يغزل وان علم بغرله حتى يفتل غير مكانه  
يقدم صيانة لحقوق الناس واعتبره بايام المحنة اذا غرر السلطان اذا قلد رجلا قضاء بلد ولم يغزل الاول  
هل يغزل الاول ونقل عن القاض الامام صدر الشهيد في اليسر انه لا يغزل وهو الاشبه وفي فوائد شمس السلام  
السلطان اذا شرط في التولية ان لا يمثل امره في القاض ولا يغزل ولكن يبطل ماله من قضايه ولو قلدهم صل  
اليه ان لا يسمع خصم فلان ان يغزل في حق فلان وفي الاقضية القاض لا يترك على القضاء اكثر من سنة كذا  
ينسب العلم وللسلطان ان يغزل القاض ويستبدل مكانه اخر لربية وغير رتبة وهكذا روي عن ج **الفصل**  
**الثاني في ادب القضاء والحكام** وهو مشتمل على خمسة اجناس الاول في المقدرة الثاني في العاطلة مع المدعي  
والمدعى عليه الثالث في التعريف والعدالة والترجم الرابع في تفسير التعديل الخامس في الحيلة واما الا  
في المقدرة وفي شرح الطحاوي للمقنن الجاني ان شاء اخذ بقول ج واثاء اخذ بقولها وفي الاقضية عن عبد  
الله بن المبارك ينبغي ان يأخذ بقول ج ولو كان اثنان احدهما ارجح يؤخذ بقولها ولا يسكن القاض هل  
يفوق فيه اقاويل والصحيح انه لا بأس في مجلس القضاء وغيره في الامارات والمدانيات وفي الاقضية  
ينبغي للقاضي ان يقبل هدية لا يمكن ان يهدي اليه قبل القضاء الاجنبي فيه والقريب به ولو كان يهدى  
اليه بعد القضاء اكثر مما كان قبل القضاء يراد الزيادة وهذا اذا لم يكن له خصم فان كانت لا يقبل هدية اصلا  
فان قيل مع هذا ان لم تكن الدية على صاحب دية هدية والاضعاف في بيت المال وكذا في كل موضع ليس له ان يقبل  
فان كان الممدى يتأذى بالدية يقبل ويعطيه مثل دية هدية واما اذا اخذ الرشوة ثم قضى او قضى ثم ارتضى او  
اخذ ابن القاض ومن لا يقبل شهادة له لا ينفذ قضاؤه فان تاب و ما اخذ فهو على قضايه وقد ذكرنا  
ان الفسوق لا يغزل ذكره شمس في الحلواني في شرح ادب القضا للخصاف وفي الاقضية لهذا ثلاثة انواع  
حلال من جانب الممدى والاخذ وهو لا يهدى للترد ثالثا حرام من الجانبين وهو لا يهدى ليعينه على الظلم  
خلال من جانب الممدى وهو ان يهدى ليكف عنه الظلم وهو حرام على الآخر والحيلة ان يشا جرة ثلاثة ايام ونحو

ليعمل له ثم استعمله اذا كان فعلا يجوز الاستيجار عليه كسليم السالة ونحوه وان لم يبين المدعي لا يجوز هذا اذا كان  
فيه شرط اما اذا كان لا يهدى من غير شرط لكن يعلم يقينا انه انما يهدى ليعينه عند السلطان فشاخا انه  
لا بأس به ولو قضى حاجته من غير شرط وطوع فاهدى اليه بعد ذلك خلال الا بأس به لها وما نقل عن ابن مسعود  
من كراهة الاخذ فذلك توع ولا ينبغي ان يبيع ويشترى مجلس القضاء لنفسه عندنا قال في المحيط والشيخ  
من قال ان كان يكفي المؤنة من جهة بيت المال او يبيع ويشترى ممن يعلم انه من جانبك وعن لا يجانبه لا يكون وفي  
الشفق لا ينبغي ان يشتري ويبيع مادام قاضيا وينبغي ان يترك لك غيره هذا دليل على انه لا بأس ببيع مال  
المدين الميت ومال اليتيم وفي غير مجلس القضاء لا بأس به لنفسه ويشهد بالخازنة وجب الدعوة الى غير خصم  
هذا اذا كانت الدعوة عامة فان كانت خاصة لا يجيب الا صاحب الدعوة لو كان بحال تمتع اذا علم ان القاض  
لا يحضر في خاصة وان لم تمتع في عامة والغريب الاجنبي سوء وفي الفتاوى للقاضي الامام وهذا اذا لم يكن بينه وبينه قرابة  
يجب ان كانت خاصة وفي المحيط اذا اراد القاض ان يكتب السجل ويأخذ على ذلك جريا يأخذ منه مقدرا ما يجوز  
لغيره وكذا الوتو القسمة بنفسه ولو اخذ الاجر في مباشرة نكاح الصغار ليس له ذلك لانه واجب عليه بشي  
وما لا يجز عليه مباشرة جازا اخذ الاجرة عليه واذا باع مال اليتيم لا يأخذ شيئا ولو اخذ واذن بالبيع لا ينفذ  
ويفعل القاض في مال الميت الغائب ما يفعل في اللقطة الا انه اذا حضر المال بعد التصرف يدفع مربي المال **الجواب**  
**الثالث** وفي الاقضية اذا تقدم الرجل الى القاض وادعى قبل حبل حقا ولا يعلم القاضى انه محق او بطل واراد احضا  
خصمه وهو لا يعدل ان كان خصمه في المحضر وكذا لو كان خارج المصروفين من المصرك حيث لو تكبر بيت باهله وان  
كان بعيد من المحضر لم يعدل اى لم يحضر تجرد الدعوى قال الخصاف اير الممدى باقامة البيعة ليكتب له لا يقضى عليه  
فان حضر بعيد البيعة وقيل يحلف للمدعى على ادعاء المرأة المبرزة كالمحل ولو كان المدعى عليه مرضيا  
وامره مخدرة وهي التي لم يعمد الخروج الا لضرورة ليس ان يحلفها الخروج ولكن بعث الخليفة او مستخلفا  
ان كان مأذونا بالاستخلاف ويذهب الخصم عنه ليقضي بينهما قال في المحيط او يذهب القاضى نفسه وقد فعله  
الله كذا النوعين لان في زماننا القاضى لا يذهب بنفسه وتام هذا ذكره خزانة الوقات فان ارسل القاضى  
فلم يجد المدعى عليه وقال المدعى انه توارى عنى وسال اليتيم الباب فانه يحلف اقامة البيعة انه في بيته فان شهد اثنان  
وقال اريانه اليوم او من او منذ ثلاثة ايام فانه يقبل ويأمر بحتم وان كانت الروية قد تقادمت لا يقبل حرم  
مفوض الى اى القاضى ولا يقدر بثلاثة ايام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر ليتيم الباب الذي من جانب السكة  
والباب الذي من جانب السطح وليتم الدار المستأجرة وكذا دار امرئ ان كان ساكنا فيها والعبرة للمساكنة فان قال الخصم  
بعد ما ختم الباب انه جلس في داره لا يحضر قال ابو يوسف بعث رسولك مع هذا عدلان فينادى على اية ثلاثة ايام كل يوم



ثلاث مرات يا فلان ان القاضي يقول ان احضر مع خصك فلان فلان مجلس الحكم والا فنصنا لك وكما لا  
اقبل عليه البينة وينبغي ان يكون وقت جلوس القاضي وعين وم هكذا واما المحجور فقد وسع ذلك بعضنا  
وعين ان لا يفعل ذلك وقت قضائه وصورة انه لو قال الخصم انه توارى عني في منزله وطلب المحجور لم يفت  
معهما اعوان القاضي ونساء فيقوم اعوان القاضي حول البيت من جانب النسكة والسطح ويدخل النساء حرمه  
ثم يدخل اعوان القاضي فيفتشون الدار عنهما وما تحت الشجر وعمره هم على بيت جليل بلغران بينهما  
شرايا فوجد في بيت احد هادون الاخر وهم على بيت ناحية بالمدنية واخرجها وعلها بالذرة حتى سقط  
الحمار عن رأسها وعن هذا قال مشايخنا اذ اسع الفساد من بيت انسان لا بأس بالمحجور عليه وعامة اصحابنا  
لا يجوزون المحجور فلوراي القاضي ان لا يبعث الاشخاص ويعطى الفينة او الحائز الا احضار جاز وهذا في خارج  
المصر وفي مصر بعث الاشخاص وقال الخصاف على قلب هذا فاجاب بالطينة فامتنع خصم يقول له هل يعرف هذا  
خاتم القاضي فان قال نعم لكان احضار شهود عليه شهودين فان شهد بذلك عند القاضي بعث اليه من حضره ويغيب  
او يستعين بالوالي احضاره واجرة الاشخاص بيد المال وقال بعضهم في مال التهم وقال الصد الشهد الاسلام  
مؤنة الموكل على المدعي عليه وقال مشايخنا زمانا على المدعي في الخط وهو لا يصح وهذا كما قلنا في السارق  
اذا قطع بينه وبين جرحه الحد دون من الدهن الذي يحسم به جرحه وفي الفتاوى من اراد ان يستوفي  
حقه من باب السلطان ولا يذهب القاضي في مطلق فيه شرعا ولكن لا يفتي الا اذا عجز عن باب القاضي وبعض مشايخ  
زمانا انما يطلق له في ذلك اذ ذهب القاضي ولا عجز عن الاستيفاء من جهة ما لو اراد الذهاب باب السلطان  
اولا لا يطلق له في ذلك ونفق واذا ذهب باب السلطان والتمس جوب دارة لا حضار خصه واخذ جوب دارة  
من خصمه زيادة على التمس هل للخصم ان يرجع بالزيادة على المدعي ينظر ان ذهب المدعي الى القاضي ولا يحضر عن  
استيفاء حقه فوجه القاضي لا يرجع الخصم بالزيادة على المدعي وان لم يذهب القاضي ولا يرجع وكذا لو قال الخصم  
احضرتم لم يحضر لكن عقوبة دون الاول فان حضر الخصم القاضي جلسهما بين يديه والاب مع الابن وهذا كالاخير  
في حق الجلوس يستويان فان كان احدهما سلطانا او عالما فجلس مجلس السلطان مجلسه والخصم على الارض ينبغي  
ان يقوم عن مكانه ويجلس على الارض ويجلس خصمه في مكانه كيدا يكون تفضيلا لاحد على الآخر ولو كان ميل  
قلبه الى احد الخصمين واجب ان يظهر حجة ولا يؤخذ به ولا يكون قضا غلطا واما امره بالرفق ويقضى وحال  
متكيا او مترجعا ولا يقضى وهو يمشي وافضل ما يجلس المسجد الجامع وفي مسجد حية او بيتة باس من عندنا قال  
الشيخ الامام علي بن ابي طالب هذا اذا كان الجامع ومسجد الحى وبيتة وسط البلدة اما اذا كان طرف من البلدة تحت  
مسجدا وسط البلدة فان كان رأى ان يقعد عنده اهل الفقه قعدوا عنده ولا يشاورهم المحضر الخصوم فان

فان كان شيئا دخل حصر من قعدوا هم مجلس واحد وان كان فيهما عاردا وهل يسلم اخلاف المشايخ عليه ولو سلم عليه  
احد فهو مخير في رد السلام وتركه ولو اراد الجواب ينبغي ان يقول وعليكم وكذا المدرس وكذا المجلس المذكور  
اول قراءة القرآن مخير في رد السلام وتركه ويصلي ركعتين تحية المسجد ومشايخنا على انه ليس له ان يسجد  
المحارب الناس بين يديه يقفون مستقبل القبلة ولا تخرج احد فان دخله هم او غصبه ناس كف عنه ولا  
يتعب نفسه في طول المجلس ولكن يجلس طرفة النهار وكذا الفتى والفقير ولا يقضى وهو جالس قال مشايخنا ينبغي  
ان يقطع بالوصوم في اليوم الذي يريد الجلوس ولا يقضى وهو يدافع احد الاجئين قال مشايخنا في الكوثر ان  
القاضي ان كان شابا ينبغي له ان يقضى شهود من اهله قبل ان يجلس القضاء ولا يسمح من اجل تجديده او اكثر في مجلس  
الا ان يكون الناس قليلا ولا يقدم رجلا غيره ما قبله ولا يصير في المسجد حدا ولا تعريزا **الحبس الملبس** في العامة  
مع المدعي والمدعي عليه القاضي هل يسأل المدعي عن السبب ان شاء الله تعالى وقال المدعي القاضي بنية مع هذا الحلف  
الخصم هذا مع مسئلة قيمة المدعي با في فضل اليه وفي الخبر اذا ادعى منقول لا يحضر مجلس الحكم فان كان الدعوى  
في منقول يتعدى نقله كالرعي والحكم بالخير ان شاء حضر عندها وان شاء غيبا فان محل المدعي مؤنة الاحصاء  
محضر وان لم يتحمل لا يحضر وان قلت المؤنة ذكره في الاضية قال فيها فان كان الدعوى العقار لا بد من ذكر الحدود  
وتام مسائل الحدود ياتي بعد ويعلم المدعي عليه انه يريد القضاء اذ اراد الحكم فطلب المدعي الحكم ليس شرط  
لكنه من ادب القاضي وكذا قول القاضي احكم ليس بمراد من لكنه احتياط وبهله ثلاثة ايام ان قال المدعي عليه  
لي دفعه وانما يملكه هذه المدة لان القضاء مجلس كل ثلاثة ايام وجمعة فان كان مجلس كل يوم مع هذا المهلة  
ثلاثة ايام جاز فان مضت المدة ولم يات بالدفع باء المدعي باحضار المدعي عليه ويقضى عليه وتكتب السجل امره  
القاضي يقضي الدان ان كان الدعوى الدار والقضاء بعض اليد فلو قيمت عليه البينة على انكار ثم غاب المدعي عليه  
او مات ذكر في آخر الباب التام من دعوى الزيادة انه لا يقضى عليه حال غيبته وموت وعين من موته يقضى في  
اجعل له لو اقر به لهذا المدعي ثم غاب يقضى القاضي عليه حال غيبته وهذا اذا اقر عند القاضي اما اذا اقر عند  
القاضي ثم انكر فشهد واعل اقره عند القاضي وغاب فهو كالبينة وقد ذكرنا الخلاف ولو ادعى امرأة  
الطلاق على زوجها وارعتا من العقول على ماله واقام البينة وغاب المدعي عليه لا يقضى عليه بل البينة وفي  
الجامع الكبير كتاب الدعوى في باب الشهادات بالميراث ان هذا اذا لم يكن عن الغائب نائب عن البيت وارث فان  
كان يقضى محض وهذا كله في غيبة المدعي عليه وموت فان مات المدعي بعد ما اقام البينة فالقاضي يقضى وفي  
الزيادة في كتاب الشهادات في الباب الثاني وهو باب شهادة الوقي والوكيل آخر الباب رجل احضر جلا وادعى ان فلانا  
وكله بالخصومة بكل حقه في مصر كذا واقام البينة وغاب المدعي عليه قبل تركية الشهود ثم عدلت البينة فان حضر المدعي







حتى ينقضي ما يقع في القلب انه صادق في التوبة والفاقد لو شهد ثم قال مضي زمان لا يقضي تلك الشهادة حتى  
الشهادة وهذا المبرر القاضى شهادة فان لا يقبل وفي ادب القاضى للحضرة في المسئلة عن الشهود لو شهد  
رجل عند القاضى في حادثة ثم شهد في حادثة اخرى وقد عدل في الحادثة الاولى ان كانت بين الحاديتين سنة اشهر  
وان كان اقل لا قبل سنة واصل هذا العريب انزل بين ظهرانيهم حتى يسعهم ان يعدلوه على هذا وكذا اذا تحللت  
بين التعديل والشهادة وفي الفتاوى للقاضى الامام كان ابو سيقول ولا اذ مضت سنة اشهر ويسعهم ان يعدلوه  
حتى يقيم سنة وقال لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من صلح في مثل هذا ترك التوبة  
والتقوى الى اى المستلزم وتفسير التعديل في الاقضية ينبغي ان يعدلوه قطعاً ولا يقول انهم يعدلون عندى لا الفتا  
اخرى بعد الله ولو قالوا العلم منهم لا خير فالاصح انه تعديل ولو قالوا هم فيما علمناهم عدول لا يصح انه ليس تعديل  
كما لو قالوا شاهدان فلان على فلان كذا فيما علم لا يقبل وكذا في الاقرار ولو قالوا ان على الف درهم فيما  
اعلم لا يكون اقراراً ولو قال الله علم لا يكون تعديلاً وفي التوازل التعديل ان يقول الزكى هذا عدلى عدل مرضى  
جائز الشهادة وفي الاقضية ينبغي للقاضى اذا اخبر الزكى بما يخرج ان يقول للذى في شهودك ويكتب كراسمى  
عدل في السجل ولا ينبغي ان يكتب اسماء جميع الشهود او اسم من عدل وفي التوازل العدل ان يخرج عن الفتاوى  
التي فيها الحدود وفي ادب القاضى للحضرة كذا قيل في تفسير العدل ثم قال شهادة اصحاب الجايز لا يقبل وهو  
سبعة الاشراك بالله والقرآن والزحف وقل الوفير حتى وعقود الوالدين وبمسئلة المؤمن والناوش الحرف  
فيل تسعة سبعة ما ذكرنا والتاثر لكل الربوا والتاسع كل مال الغير يغرق وفي ما فيه حد بنى الكتاب ثم قل  
واصحابنا لم ياخذوا بذلك وانما بنوا ذلك على ثلاثة معان احدها ان تركها كان شيعياً بالمسلمين وفيه حد  
الله والثاني ان يكون فيه منابذة البروة والكرم وكل فعل من فعل البروة والكرم فهو من الجايز والثالث ان ينظر على العا  
والفجور والخيار ما ذكر في ادب القاضى ان العدل من غلب حسنة سيئاته ولا يكون صاحب كبيرة يعني ان لا يكون  
مضراً على الجايز وان كان مضراً عليه بما هو صاحب كبيرة وفي النصاب اثباتا تركها الكبيرة فيكون مرتكب الكبيرة اما لا  
يكون صاحب الكبيرة الا يرى ان من لم يثبت من الاعراب مرة او مرتين ومرا لا يستمع محابيات بل الصحابي الذي خط  
رسول الله وفي الفتاوى الصغرى لو تركت الكبيرة سقط العدالة وفي الصغائر العبرة للعالم بالذم على الصغير  
ففي كبيرة ففق بهذا وفي شهادته التوازل عن نصير الخصم ان يطعن الشاهد بثلاثة اشياء ان يقول ما عدا ان او  
محدود ان العذر وشركان فاذا قال ما عدا ان يقال للشاهد بيمينه البينة انما كان واذا قال ما عدا ان  
في قد فيا وشركان يقال للخصم ان البينة انما كذلك ثم احرته اذا سال القاضى عن الشهود فاخبر المزكوات انهم احرار  
الاصل اخرجت شهادتهم ولا يشترط لفظة الشهادة اما اذا قال المزكوات انهم عبيد فلان اعظمهم وقالت الشهود

عن موالى فلان اعظمنا لا قبل شهادتهم حتى يقيموا البينة على العتق هكذا قال في الاقضية قال فان البينة  
على العتق وقضى بالعتق ثم حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره والمشتبه عليه اذا اقام البينة على  
ان الشاهد سقاوا كل ربوا واخوه او اقر الشاهدان وقال لا شهادة عندنا المذمى عليه وعلى اقر الشهود  
ان المذمى سطل في هذا الدعوى وعلى اقر المذمى ان الشهود شهدوا بوزن لا يقبل ببيته في هذا كما ما لو قال  
المشتبه عليه ما حكمتم على عشرة حتى لا شهدوا على ودفعتم اليهم العشرة وطالهم رد العشرة يقبل هذه البينة  
ولو قالوا حكمتم على عشرة ولكن دفعتم اليهم العشرة لا يقبل وفي ادب القاضى للحضرة اذا اقام الشهود  
عليه بينة ان شهود المذمى مستأجرون لا قبل ان لا يشهدوا على اقر المذمى انهم مستأجرون لا يقبل ولا  
لو اقام الشهود عليه بينة انه شريك والشاهد بيمينه نفسه يزعم انما له هذا جرح ان عدلت البينة وكذا لو اقام  
البينة على انهم عبيد او محدودون في قد في يقبل ولكن ان من حد الشاهد فان قال فلان القاضى يسلم عن الوقت  
ليعلم هو قاض في ذلك الوقت فان قال المذمى ان اقيم البينة على اقر ذلك القاضى انه علم انه مات  
قبل الوقت الذي شهدوا على القاضى اني كنت غائبا عن المصرد لك لا يقبل الكل في الاقضية وفي كتاب التركة  
لو اقام المذمى على البينة على اقر المذمى ان الشهود شهدوا بوزن وعلى ان المذمى اقر ان استأجر الشهود  
على الشهادة او على اقرارهم لم يحضر المجلس الذي كان فيه هذا الامر يقبل وهذا كله قول علمائنا وفيه ان  
الشهادة على الجرح المصرد انما لا يقبل لان فيه اظهار القاحسة من غير ضرورة لانه يمكن ان يعلم القاضى بذلك  
فاذا اعلن به صار فاسقاً ولا يقبل قوله وقال الحضايف البينة على الجرح مقبولة وفي المتن لو قال المذمى عليه  
ان اقيم البينة على الشهود بالناوش والجرحوا حضر شهود قبلت شهادتهم لانهم ارادوا بطلان الشهادة **جس**  
**اخره اجملة** وفي الاقضية رجلان شهدا على رجل ان طلق امرأته المدخول طلاقاً بائناً او ثلاثاً او عتق امته  
فاذا حول بينه وبين المرأة والامة حتى اسال عن الشهود هم عدول ام لا هذا في الامة مستقيم اما في الطلقة في  
الروايات الظاهرة لا يخرج من بيت الزوج لكن يجعل معها امرأة عدلة وثقة يمنع الزوج من الدخول عليها فان  
كان للزوج بيت واحد يجعل بينه وبينها امرأة عدلة وثقة فان طالت المدة في مسلة  
الشهود بغير طهر من الثقة قد مر هذه العدة وسواء ادعت هي الطلاق او جحدت او كتبت فان تركت البينة  
سلم لها الثقة وان لم ترك ردت ما اخذت من الثقة على الزوج لانها كالناتشة لانها ممنوعة عنه وما اكلت  
بازنه لا تعرض القاضى لموتهم فلا يستدعي فان شهد شاهد واحد في الطلاق لا يجزى لانه فان طهرت هذا الشا  
فاسق لا يشك وان طهرت عدل ان قال اقيمت شهودي غيباً فذلك وان قال في المصرد رجل ثلاثة ايام ويحال بينه  
وبينها وهذا مستحب وليس لواجب في الامة اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعواها او ادعت بغيرها على يد



امره عدله حتى يظهر عدله الشهود فان ظهرت العدالة وقضى بغيرها فخذت نفقتها اسمها في ذمة المسئلة  
رجع المولى عليها بالنفقة وكذا ما اخذت بغير ان المولى وما انفق عليها بغير القضاء فهو رجع ولولم يظهر انها حق  
لكنها استحققت واقبت البينة بوضع على يد عدل ويؤمّن الذي يؤمن للانفاق عليها فان زكيت البينة لم يرجع  
المستحق بالنفقة عنده وعند ما زكيت البينة رجح عبد في يد رجل ادعاه اخر لا يؤخذ من يد المدعي عليه  
لكن يؤخذ منه كفيلا بنفسه وبالعبد ولا حال بينهما بخلاف الامة ويؤخذ ايضا وكيل بالخصم اذا رضى المدعي  
عليه ولا يجبر على التوكيل هذا في الاقضية وفي عناق الاصل اذا ادعى العبد القتل واقام البينة وجب الحملولة فان  
كان المدعي عليه فاسقا حتى فاعل ما فيه من اهلنا فوضع القاضي على يد عدل وان اخرج الى النفقة امرقا  
بالعمل والانفاق على نفسه فان كان العبد مريضا وصغيرا لا يقدر على الكسب اجبر القاضي اليد على نفقته ولو كان  
المدعي به ثوبا او دابة فاقام البينة ولم يترك لم يلحقه القاضي من يده لكن اخذ كفيلا كما في العبد لكن لا يجبر على  
الانفاق ههنا بخلاف العبد واصله ان من استع عن الانفاق على بيته لا يجبر ان كان ذواليد ههنا فاسقا حتى فاعل  
على ما فيه ورأى القاضي وضعه على يد عدل فاعل ولا يجبر احد على النفقة لكن المدعي لو قال انا انفق عليه تركه  
في يد المدعي على حاله ولا يؤخذ منه كفيلا فان ابى ان يعطيه كفيلا او قال كفيلا في قبل المدعي الزم على ان يظهر  
عدالة الشهود في الجامع في اموال القضاء **الفصل الثالث فيما يكون وفيه نفاذ القضاء**  
**على الغائب ضمنا** وفي الجامع الكبير بعد كتابا جازا اذا قال الرجل لغيره ادفع الى فلان الف درهم على اني  
ضامن لك به والمدفع اليه حاضر سمع فهذا المستقرض من الامر والقابض وكيل بالقبض فان استملك القابض  
ضمنا وان هلك في يده يملك ثمانه وكذا لو قال اعطه الف على اني ضامن لك به والمدفع اليه حاضر فقال نعم فادفع  
فموقوف على القابض والامر ضمنا ولو قال ادفع الى فلان الف واعطه الف على اني ضامن عنه فهو قرض للدفع  
على القابض والامر ضمنا ولو قال القابض اعطني الف على ان فلانا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو  
قرض على القابض والامر ضمنا ومن هذا الجنس الاقضية والجامع ايضا جل قال اخر ههنا فلان الف درهم  
او تصدق عليه الف درهم على اني ضامن له ففعل وقبضه فلان فهو ضامن وصار الامر مستقرضا وصار كانه قال  
اقضني الف او كن وكيل بالهبة من فلان والصدقة فان دفع اليه يكون دينه على الامر وليس للدفع على القابض  
فان غاب الموهوب له وانكر الامر المدفع وادعى المأمور به وهبه له وقبضه الموهوب له واقام المأمور به  
على ما قال قبلت بيته وان كان القابض غائبا وكذا لو لم يقل ههنا فلان الف درهم على اني ضامن له لكنه قال ادفع  
الى فلان الف درهم على ان رجح على وكذا لو قال الموهوب له هب الف على ان فلانا ضامن فقال فلان نعم  
فالالف قرض على الذي قال نعم لان قوله نعم بقرينة قوله هب الف على اني ضامن ولو لم يضمن ولم يشترط الرجوع

بل قال ههنا فلان الف درهم او قال هب عني فهو رجع عليه والزكوات والكفارات والصدقات الواجبة والنفقة  
واخراج كصدقة الطوع في ظاهر الرواية وليشترط الضمان وشتر الرجوع وفي الامر بقضاء الدين لاجل حجة الى  
اشترط الضمان واشترط الرجوع وفي كتاب اللقيط للامام السرخسي اذا قال لغيره انفق عني فانفق ورجع  
على الامر وان لم يشترط الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدق الشهيد في فتاواه الصغرى كتاب الكفالة و  
قال تجرد الامر بالانفاق بوجوب الرجوع ولو قال القاضي للقط انفق على اللقيط على ان يكون ذلك دينه عليه  
قال بعض مشايخنا تجرد الامر بكفى ولا حاجة الى قوله على ان يكون دينه عليه وقوله انفق على ولدي وعلى اهل  
او في بناء داري وقوله انفق على سوا وفي نفقات الاصل في باب نفقة ذوي الاحكام لو قال آخر انفق على ولدي  
فانفق له الرجوع وان لم يشترط الرجوع ثم في الامر بقضاء الدين لو قال ادفع الى فلان الف درهم قضاء  
ولم يقل عني او قال اقض فلانا الف درهم ولم يقل عني ولا قال على اني ضامن فادفع المأمور ان كان المأمور  
شريك الامر وخليفته ونفيسه ان يكون المأمور السوقي بينهما اخذ واعطاء وموضعه على انه متى جاء رسوله  
او وكيله يبيع او يقرضه فانه يرجع على الامر بالاجماع وكذا لو كان الامر في عيال المأمور وان لم يوجد واحد  
من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عليه وعند من يرجع وهذا اذا قبل القرض عني فان قال مثله حق الرجوع  
على الامر بالاجماع السلطان اذا صادر رجلا فقال المظلوب لرجل ادفع اليه والى عوانه عن جاني فادفع يا  
قال الامام السرخسي والامام البرزقاني يرجع على الامر مادفع بدون شرط الرجوع والضمان لامر بقضاء الدين  
وقال المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية واصل هذا مفاد ان الميسر وهي مسألة السير الكبير وقال عامة  
المشايع لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان وقام هذا في كتاب الوصايا فلو قال المأمور قضيت وفلا  
غائب انكر الامر فادفع اليه والدين فاقام الدافع البينة على الدين والقضاء بغير بيته ويقضى على الامر بالمال  
وان كان القابض غائبا فلو قضى عليه ثم حضر الغائب ادعى على الامر به واجتبه عليه نحو قضاء الدين ليس  
ذلك الا يرى ان رجلا في يد عبد فقال لآخر ان هذا العبد لفلان اشتره لي منه بالف درهم وانقد المثل  
فجاء المأمور بعينه لك وقال قد فعلت فحجده هو فاقام المأمور البينة على ذلك فان القاضي يقضي بالبيع ان  
كان البايع غائبا فان حضر الغائب محجدا يلفقت الى محجده لان الحاضر صار حاضرا عند لفظ حقه ولو ان الامر  
بقضاء الدين اخر انه قد قضى الدين اليه قال لا ادفع اليه بخلاف الغائب فمحجدا ليس ذلك ولو دفع اليه  
الالف ثم قدم الغائب وانكر الاستيفاء فالقول قوله وله ان يستوفى دينه من الامر ثم هو يرجع على المأمور  
كما لو مر غيره شره عبد يد فقال اشتريت فصدقه الامر ودفع اليه الف ثم حضر الغائب فانكر البيع فالقول  
قوله فباخذ عبده ويرجع الامر على المأمور اذ يدى كذا هذا ولو ان عبد في يد رجل قال هو لفلان



هو لفلان اشتريته بكذا ونقدته الثمن واقام البيعة يقضي القاضى على هذا الحاضر ويضيق المقادير على الغايه حتى  
لو حضر ومحمد السبع لا يلتفت الى محجوه فان قيل في مسئلة قضاء الدين ان لم يثبت القضاء في حق صاحب الدين  
لا تخاره لكنه ثبت في حق الامر لا قراره قلنا اقر الامر بقضاء الدين لكن القاضى كذب في اقراره لما قضى بالدين  
عليه في بطل اقراره كالمشتري اذا قال اشتريته هذه الدار بالف فادعى البايع انه باعها بالدين واقام البيعة فان  
الشفيع ياخذها بالدين لان القاضى كذب المشتري في اقراره وكذا من اشترى عبدا من رجل بالف درهم وقد  
كان اقراره للبايع ونقد الثمن ثم استحق العبد من يد المشتري بالبيعة بالقضاء له ان يرجع بالثمن على البايع  
وان اقر انه للبايع لكن القاضى كذب في اقراره حيث قضى به المستحق وهذا اذا قضى بالبيعة اما اذا قضى القاضى  
باصحاب الحال لا يصير كذا كما لو اشترى عبدا واقر ان البايع اعطاه قبل البيع كذب البايع فقط القاضى بالثمن  
على المشتري لم يبطل اقرار المشتري بالعقود حتى يعيق عليه وكذا المديون اذا ادعى الابطال والبراء على صاحب  
الدين ومحمد صاحب الدين وحلف القاضى له بالدين على الغريم ثم لا يصير الغريم مكذبا حتى لو وجد بيعة الابطال  
او البراء يقبل الكل في الجامع الكبير للصد الشريد وسط البيوع في باب الرجل يامر بخرق قضاء الدين **الفصل**  
**البايع فيما يتعلق بقضاء القاضى** وفي قضاء القاضى عمله وفيما يصير مقضيا عليه وفيما لا يصير وفي قضاء  
القاضى المحجرات وفي اخره كجس مسئلة البير المضافة وفي امضاء قضاء اخره اما الاول وفي افعال الناطق  
لو قال القاضى لادعى عليه ما ارى لك حقا في هذه الدار دعوى الدار قبل رجل وهذا ليس بقضاء ما لم يقبل النفقة  
عليك القضاء بكذا قال وهذا اختيار الشيخ الامام طهر الدين الرغيني في انه قال لو قال القاضى بعد الشهادة  
وطلب الحكم المدعى عليه لم هذا الحدود والى المدعى لا يكون حكما وفي كتاب الرجوع عن الشهادات اذا شهد على  
رجل بالمال والزمه القاضى ثم رجع الشاهد ضمن رجع ان الزام القاضى حكم وما يوافق هذا في ادعاء القاضى للمضاف  
لشخص لا ية الحلوى ان قول القاضى ثبت عندي حكم منه قضاء وما يوافق هذا في الفتاوى الصغرى لو قال القاضى  
ثبت عندي واشهد عليه في حكمه وكذا لو قال في عذري او ظهروا عليا لو كسبت القاضى الشهادة على صاحب بيع  
او وقف بائى في كتاب الوقف وفي فوائد شمسى سلام لا يخرج من محله في كسبت شهادة عدلين من اربعة هو  
ولم يذكر اسم العدلين ليصح التجل **نوع** في ابطال القضاء المقضى له اذا اقر بعد ما قضى القاضى له ان ما قضى له  
حرام وامر رجلا بان يشتري له ذلك الشئ من المقضى عليه بطل حكم القاضى اصل المسئلة في الاقضية في ابواب  
الشهادات في باب النافق ولو اقام رجل البيعة على هذا العين له بالشراء او بالارث ثم قال لم يكن قط الم  
يقبل قط لم يقبل بيعة وبطل القضاء اما لو قال هذا ليس ملكي لا يبطل القضاء عبدا دعى الحرية وقضى بالحرية  
ثم قال العبد كذبنا عبدا بطل القضاء بالحرية قال لم نظفر بالرواية وسالت الشيخ الامام طهر الدين الرغيني في

عنك لك فقام ثم قال بعد ان لم ينبغي ان يبطل القضاء بالحرية بخلاف القضاء بالمال والفرق ظاهر لان  
الحرية تتعلق بها حق الناس كافة فلا يبطل ابطال حق الناس كافة اما الملك فحقه محسب في الاقضية اذا قضى  
القاضى في حادثة ثم ظهر له راي بخلافه قال لم يقض قضاءه وقال الوكيل لا يقض القاضى اذا بدله ان يرجع  
القضاء ان كان الذي قضى خطأ لا خلاف فيه رايه وان كان مختلفا فيه امضاه وفي المستقبل يقضى بالذي يرى  
انه افضل فان ظهر له نص بخلاف قضائه يتقض قضاءه بعد ذلك ان كان في حقوق العباد كالمقاصص والطلاق  
والنكاح والعقود ان ظهر ان الشهود عبدا ومحدود في قدره ان قال القاضى بعد من ضمن والضمان ماله وغيره للرجاء  
وان كان خطأ يقضى له الذية وفي الطلاق رد الزوجة الى زوجها وفي العقود رد العبد الى مولاه وفي حقوق الله كخذ  
الزنا والشرب والسرقة اذا ظهر الشهود عبدا وقال تعذر في ضمن الذية وان كان خطأ فضانه في بطل المال وهذا  
اذا ظهر الخطأ بالبيعة او بقرار القضى له اما اذا اقر القاضى بذلك لا يصدق ولا يبطل القضاء كالمشهود اذا شهد  
**جنس** وفي الاقضية القاضى اذا دفع مال اليتيم الى باجر او باع مال اليتيم في دين لا يصدق على القاضى والعهد  
الذي يقع القضاء له فان محمد المشتري للثمن فانه يقضى القاضى بالبيع وبأخذ من الثمن وكذا لو باع القاضى  
ولو ان هذا القاضى واستقضى غيره فشهد قوم انه سمعوا القاضى الاول يقول استودعت فلانا مال فلان اليتيم  
او شهدوا على بيعه مال اليتيم ومحمد الخصم قبل ويؤخذ المشتري بالمال اذا وكل القاضى رجلا ببيع دار او غير  
فانه لا يقضى لو كيله ولا لو كيله ولا لو كيله لبيعه حرة وكذا اكل ما لا يقبل شهادته له والقضاء لنفسه وعلى  
نفسه لا يجوز وفي ادب القاضى لو ان قاضيا وكل قاضيا على مثل خراسان وامره ان يولي قضاة على الكور ففعل ثم  
خام القاضى الاعلى الى بعض من رده فقضاءه جائزه وعليه وكذا قضاء الاعلى للاسفل وعليه لانه لو شهد كل  
منها لصاحبه جاز فكذا القضاء لان القضاء بمنزلة الشهادة واذا مات الرجل وله على القاضى وعلى غيره فاقام  
البيعة بانه وصى الميت فقضى القاضى بوصايته ثم قضى الدين اليه جاز وكذا اكل من لا يقبل شهادته له ولو دفع  
قاضي آخر البطله وكذا الوهم يذبح الوصى الوصاية لكل القاضى جعل رجلا وصيا في تركته ثم قضى دينه الذي له عليه كونه  
ولو قضى الدين اليه او كثر جعله وصيا لا يجوز وعلى هذا النسب القاضى الرجل بالبيعة انه ابن الميت ووارثه ثم قضى  
الدين الذي له عليه كونه ولو قضى الدين اليه ولا ثم قضى بكونه ابنا له لا يجوز وفي الوكالة لو غاب الذي له على القاضى  
دين فجاء رجل وادعى ان ربه الدين وكله يقض الدين من القاضى واقام البيعة فقضى القاضى بوكالته ثم قضى الدين  
او قضى الدين ثم قضى بالوكالة لا يجوز لان القاضى لا يملك نصب الوكيل **جنس** في قضاء القاضى عمله وفي الاقضية القاضى  
يقضى في حقوق العباد بعلمه بان علمه في حال قضائه في مصره ان فلانا غصب فلانا وطلوا امرته وفي التجريد  
في آخر كتاب الحدود وعنه انه رجع عن هذا وقال لا يقضى بعلمه وفي الحدود التي هي حق الله كخذ الزنا وشرب الخمر



لا يقضي عليه الا اذا اتى بالسكون غير انه وفي القصاص وحده لا يقضي عليه واما اذا علم قبل القضاء في حقوق العباد  
عند حقه لا يقضي بذلك العلم اذا رقت اليه تلك الحادثة وعنده يقضي وعلى هذا الخلاف اذا علم في غير المصلحة الذي  
هو فيه قاض ثم خصصه فرفعت اليه تلك الحادثة وفي التجريد جعل قول مع اي حقه ولو علم في سائر مصر يقضي  
واختلف المشايخ على قول حقه سواء كان مقلدا على الراس او لم يكن واصل هذا ان قضاء القاضي القرية والمفاضة لا  
ينفذ عند حقه ولو علم بجارته وهو قاض بمصر ثم غرل عن القضاء ثم اعيد على القضاء بعده لك عند حقه لا يقضي  
وعند حقه يقضي وفي الفتاوى قال اصحاب المال ان عند من ينفذ قضاؤه في السواد وهكذا ذكر في النوادر عن  
انه ينفذ قضاؤه في السواد ولو شهد رجلان على قاض انه قضى فاحية المصريح بحل القضاء او خارج المصريح  
يقبل وعند من لا يقبل وسياق في كتاب الشهادات القاضي هل يعمل بالحد في ديوانه ان كان ذلك الملك الحادثة يقضي  
وان لم يكن ذلك لا يقضي وعنده يقضي واجمعوا انه لا يعمل بالحد في ديوان قاض قبله وان كان محققا ولو شهد  
ان القاضي قضى لفلان على فلان بكذا وقال القاضي لم يقض بشي لا يجوز شهادته ما وعنده يقبل وينفذ لك هنا  
اربع مسائل احدها هذه الثانية مسئلة القطر وقد ذكرنا الثالثة الشاهد اذا رأى خطه ولم يتركه الا بعد اذ  
وجد ما عني كتاب الاخبار ولم يذكر في الكل ما يوجب وضوح الكل حتى قلت رواية الاخبار مع كثرة سماع  
فانه روي انه سمع من الفوماني جاز غير انه يشترط الحفظ من وقت السماع الى وقت الرواية وابو جعفر اذا وجد  
في ديوانه وفي رواية الاخبار ولم يجوز فيما سواها ومسئلة الشاهد اذا رأى خطه ولم يترك الحادثة ياتي في كتاب  
الشهادات **جس** ليس لقاضي الحد ولاية على غير اهل العسكر ومن كان محترفا في سوق العسكر فهو حذر قاضيا  
في مصر واحد كل واحد منهما في نصف الصر لرجل من محلة هذا القاضي على رجل من محلة القاضي الآخر دعوى محدث  
يعتبر حال المدعي ويخصه الى القاضي الذي في محلة المدعي وعنده العبرة بالمدعي عليه وهو الضحي فان خصم  
من اهل ولاية اخرى عند قاضي اهل هذه البلدة قال بطل قضاؤه ويكون ذلك بمنزلة الحكم من اجل وقف وقفا  
على فقهاء خوافد يقضي قاضي خوافد بلزوم ذلك الوقت تنفذ وان كان القاضي من فقهاء خوافد الموت اذا صار  
مقتضيا عليه في حدود ومات فادعي واثرة ذلك الحد وان ادعى بالارث من هذا الموت لا يسمع فان ادعى مطلقا يسمع  
وان كان على القليبان كان الموت مدعيًا والمقتضي عليه جنيًا فلما مات الموت ادعى المقتضي عليه هذا الحد ومطلقا  
على واثرة لا يسمع المشتري اذا صار مقتضيا عليه لبيع البايع مقتضيا عليه ان قال المشتري في جوارح دعوى المدعي  
ملك لي شريتي من فلان يعني من البايع صار البايع مقتضيا عليه حتى لا يسمع دعوى البايع هذا الحد ويرجع  
المشتري عليه بالتمسك بما اذا قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه ببيع البايع مقتضيا عليه حتى يسمع دعوه هذا الحد  
والارث كالمشتر وهو موقوف في الجامع الكبر وهو لا يرد على رجل يبيع اياه آخر ادعى انه له وانه يبيع اياه فاقام البينة

فقضى القاضي عليه بها ثم جازح القضي عليه وادعى هذه الدار كانت له بيه ومات وتركها ميراثا بين الاخ المقتضي عليه و  
يقضي للاخ المدعي نصف الدار لانه الاخ المقتضي عليه لم يعل في الجواب ملكي لاني ورثته ما من اي فلم يصير الاخ الاخر مقتضا  
عليه فيسمع دعوه وكذا لو قرض واليد وهو الاخ المقتضي عليه انه ورثها عن ابيه بعد ما انكر وبعد اقامة البينة ولو اقر  
انه ورثها عن ابيه قبل اقامة البينة لا يسمع دعوى الاخ واحد الموت اما ان يثبت خصما عن الورثة اذا كان المدعي بيقين  
اما اذا لم يكن لا يثبت خصما في شهادات الجامع باب ما يجوز من الشهادة وفي فتاوى الصغرى في دعوى الدين على اخ  
الموت وقد اقر المدعي ان الميت لم يترك شيئا القضاء عليه قضاء على الميت وسياق في كتاب الدعوى وفي الزيارات  
في الباب الاول من البيوع القضاء بحرية العبد قضاء في حق الناس كافة اما القضاء بالملك المطلق فقضاء على المدعي عليه  
وعلى من تلقى الملك من جهة والقضاء بوقفية موضع هل يكون قضاء في حق الناس كافة اختلف المشايخ فيه وسياق  
تامة في كتاب الدعوى وكل من صار مقتضيا عليه لا يسمع دعوه في تلك الحادثة الا اذا كان فيه ابطال القضاء بان ادعى  
رجل على آخر دار في يد بالارث من ابيه واقام البينة وقضى بالدار له ثم ادعى المقتضي عليه هذه الدار انها ملكة لها  
من اب المدعي هذا يسمع ولو لم يبع المدعي الدار بالارث من ابيه لكنه هذا القاضي حتى لو كان المدعي في  
دين له في عين مقول بطل قضاؤه بينهما ولو كانت الدعوى عقار موصوفة ولاية اخرى ليس للقاضي ان يدعي على  
المدعي عليه يقضي به عنه وتسليمه الى المدعي لانه لا ولاية له على هذا بخلاف الذين والعين الحاضر لان ولاية  
ثابتة على ذلك قال القاضي ان قضاء القاضي المحرور يصح وان لم يكن المحرور في ولاية والمسئلة منصوص في  
ادب القاضي للخصم ان يقضي القاضي كسب القاضي الذي هو في ولاية ان يسله اليه ادعى انها ملكة اشترها  
فلان واقام البينة وقضى له ثم ادعى المقتضيه هذه الدار المدعي عليه انها ملكة اشترها من الذي ادعى المدعي  
الشراء منه بتاريخ قبل شراء المدعي يسمع وفي الزيارات في باب الاول من البيوع المقتضي عليه في محروك اذا ادعى  
المحروك ولا يسمع الا اذا ادعى الشراء من المدعي وصار مقتضيا عليه ذاته فادعى الشايح **جس** وفي التنازل  
السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وفي ادب القاضي للخصم ان ينفذ وهو الاصح ويبقى قضاء القاضي العقود  
والفسوخ تنفذ ظاهر او باطنا عند حسن الاول وعند من الآخر وهو قول تنفذ ظاهر لا باطنا وكذا  
الخلاف في البيع والاقالة وفي الهبة روايات عن ج وجمعوا ان في الاملاك المسئلة تنفذ ظاهر لا باطنا  
واجمعوا ان الشهود لو ظروا عبدا او محروكا في قري او كفارا تنفذ ظاهر لا باطنا واجمعوا انه لو اقر  
بالطلاق المثلث ثم انكر وحلف وقضى له بما لا يحل له وطهنا الكل في شرح الجامع الصغير للقاضي الامام في الدار  
خان وهو يشترط ان يكون القضاء بالتنازع بشهادة الزور عند حضرة الشهود اختلف المشايخ فيه هذا في شرح  
ادب القاضي للخصم ولو كان دعوى الشراء في البيع عن فاحش فهو بمنزلة الهبة رجل قال لامرته انت طالق البينة



ونرى بانه واحدة اوجبة وقضى القاضي بكونها ثلاثا اخذ اقبل على تنفيذ القضاء طاهرا وباطنا بعد ذلك  
ان كان الزوج فيهما مجتهدا اسع راي القاضي عندهم وعند من ان كان مقتضى ما سمع راي القاضي وان كان مقتضا  
عليه تتبع اشتد الامرين حتى لو قضى بالرجعة وهو يعتقد بها بانها اخذ الباي وان كان عاليا واستفتى عما افتاه الفتى  
صا عن مكاتبات الاجتهاد وان كان لا راي له في تقديم بعض الفقهاء ولم يستفت باخذ بقضي واذا اختلف الفقهاء  
في مسئلة فتقضى فيها قاض ثم جاء قاض اخر يرى غير ذلك امضى القاضي القضاء الاول ويجوز ان يعلم محل الاجتهاد و  
الاقتضية وفيها ايضا اصحابا لم يعتبروا خلافا مالك والشافعي وانما اختلفوا خلاف الجمهور وهكذا ذكر في كتاب  
الكبير كذا ليس ان القاضي لو قضى في مسئلة الاستيلاء ان الكفار لا يملكونها لان تنفيذ ذلك خلاف في  
الصحة ولو قضى بجواز بيع الدرع بالدين يد ابيد باعيانها اخذ اقبل ببيع سعة لانه لا ينفذ وان كان مختلفا  
بين الصحابة لانه لم يوفق احد من الصحابة فكان مما يجوز في الفتاوى الصغرى المختلف بين السلف كل مختلف بين  
الصحابة حتى لو قضى القاضي في مسئلة المازون في نفع انما دون كما هو في الشافعي يصير مقتضا عليه واما القضاء  
كل من ترك التسمية عند الفايعة وما عند من لا يجوز ولو زنا رجل بامرأة فخلعه القاضي ورأى ان لا يحرم عليه امرته  
واقربا معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه فلو بطله قاض اخر ثم رفع الى قاض اخر ثالث امضى القضاء الاول ولو كان  
القضاء مجتهدا فيه قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز فلودفع الى قاض اخر فزده ورفع الى قاض ثالث امضى الاول  
لو قضى القاضي من طلق امرته ثلاثا جملتها واحدة او بطل لا يقع شيء لانه لا ينفذ ولو قضى بابطال طلاق المكره نفذ قضا  
ولو قضى بجواز النكاح من غير شهره نفذ قضاؤه وانما ينفذ القضاء في المجتهد اذا علم انه مجتهد في ما اذا لم يعلم انه مجتهد  
فيه لا ينفذ هكذا ذكر في الاقتضية وقال في الفتاوى الصغرى هكذا انه لا ينفذ وقال في السير الكبير جملات وله مذ  
حتى عشوا ثم جاء رجل وابته ديونه على الميت فباعهم القاضي على ظن انهم عبيد ثم ظهر حالهم كان قضاؤه بذلك باطلا  
وان قضى في فصل مجتهد فيه وهو القضاء ببيع المدبر لكن اذا لم يعلم كان باطلا قال الصدوق الشهيد ويقتض بخلاف هذا  
القاضي اذا قضى بجواز بيع المهرق والمستاجر نفذ وفي المجتهد اذا انسى مذهبه وقضى خلاف مذهبه نفذ قضاؤه  
عند من لا ينفذ ولا رواية عن من وقال بعضهم اختلف في انه هل يجوز له ان اخذ بقول غير منعه مما لا يخذ  
عند من يأخذ ولو فرض القاضي المغير ليقضى على وقف مذهبه نفذ الاجماع هذا في الاقتضية وفي فتاوى الصغرى في  
كتاب القضاء القاضي اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى بخلاف ذلك ينفذ عند من وعلمه الفتوى وقول  
من معه قال ومسئلة القضاء على الغايب في كتاب المقوق الصبي والعبد والنصر اذا استفتى فتقضى لا يجوز ان  
امضاة قاض اخر والمستفتى المرأة فتقضى يجوز ولو قضت الحدود والقصاص رفع القاض من اخر فامضاة ليس غير ان  
بطله وفي ادب القاضي للحصاف لو ان قاضا قضى بين الناس ما علم انه عبد او ذمي او مجرور في قد فادعى او فاسق

او بر في الحكم فان قضايته ولا ينفذ شيء من ذلك جمع صاحب الكتاب عن الحضاف بين العبد والمرثى والقاسق  
وهذا رواية اخلاف العلماء فيه الصحيح انه يبقى قاضيا مع الفسق ولا ينفذ لكن يستحق الغل ففتق بشهادة الزوج  
لزوجته نفذ قضاؤه ولو قضى لمراته لا يجوز ولو قضى قاض اخر بجوازه ليس له ان يبطله ولو قضى بكونه كالحل  
فستأينفذه في سائر المجتهدات الكل في الاقتضية وتام هذا في خزانة الوقعات وفي فتاوى الصغرى كتاب قضاء  
القاضي اذا نصب مستحقا وهو يعلم انه مستحق لا يجوز الحكم عليه وكذا لو ادعى انسان على اخر والقاضي يعلم انه مستحق لا  
شيء عليه لا يسمع الخصم قال وشارا الامام خواجه زاده في شيها ذات الجماع الى انه يجوز فقال رجل حاضر ورجل غا  
فاذعي حاضر على رجل كونه غريم الغايب ادعى هذا المدعي على ان الغايب كله يقبض جميع حق له على الغريم  
وانك المذعي عليه الوكالة فاقام المذعي البينة يقضى القاضي بالوكالة قال ودلت المسئلة على جواز السخ  
قال كونه غريم الغايب لم يقل هو غريم الغايب قال الصدوق الشهيد هذا عندنا محمول على ان القاضي لا يعلم بذلك  
حتى لو علم القاضي بذلك لا يثبت **نوع** في الدين المصاغة وفي المسئلة قال هشام قلت ل محمد رجل قال ان تزوجت  
فلانة في طلق ثلاثا فترجها فخاصته الى ارض لا يرى هذا طلاقا فادعت الطلاق فحكم بانها امرته فان هذا  
الطلاق ليس شيء ثم اتفقوا اليك قال امضى قضاؤه واذا فسخ الدين بعد التزوج ولا يحتاج الى تجديد العقد  
ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطئ حلالا اذا فسخ فحكم عن الصدوق القاضي بمران  
الاثمة ولو قال كل امرأة تزوجها مني طلق فترجها امرأة وفسخ الدين ثم تزوج امرأة اخرى هل يحتاج الى الفسخ  
في كل امرأة في الفتاوى الصغرى ذكر الاختلاف بين من ومنه عند من يحتاج وعند من لا يحتاج قال الصدوق الشهيد  
كنت افيت زمانا انه يحتاج حتى ما يفتى في الذي به هان الاثمة وفوتى القاضي لاهام حال الذين الزعموا انه  
لا يحتاج فرجعت عما كنت افيت والآن فتى انه لا يحتاج قال الشيخ الامام طبري الدين المرعشي في كان يفتى بقول من  
انه يحتاج ورايت في عماد المسنة قول من على خلاف ما قال في الفتاوى الصغرى فانه قال ان يحتاج وعند من لا يحتاج  
قال ابو الفضل هذا خلاف ما روي به قال قال الامام حالي الجيلة في ان لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة بالاجماع ان  
الرجل اذا فسخ الدين على امرأة فترجها امرأة اخرى ترفع تلك المرأة الامر الى القاضي كخفي وتدعي حرمته باليمين  
فيدعي الزوج انها حلاله يحكم فسخه اليمين فيقبل المرأة ثم يظن الفسخ في حق عند من يفتق القاضي بطلان اليمين  
في حق كل النساء ولا يحتاج الى كرايم المرأة التي فسخ اليمين عليها او ذكر نسبه باحد امضاة هذا القاضي اذا كانت  
المرأة مفسدة فسخ اليمين على امرأة ولو قال بعدة ان تزوجت فانت طالق ثلاثا وهذا هو القول الاجنبية  
ولوعلق تطبيقه واحدة او اثنين بالتزوج في حق الاجنبية يفسخ فسخ اليمين ولو كانت اليمين على امرأة واحدة فكفى  
بالفسخ مرة واحدة وان كانت على جميع النساء على كل امرأة عيناً على حدة يحتاج الى الفسخ في كل امرأة اذا قال كل امرأة تزوج



ففي طلق قتر ورج امرأته ثم طلقها ثلاثا ليس للقاضي الشفعون ان يفسخ هذه الميكنة لو فسخ تبتين ان الطلاق الثلاث واقع ولا يعيد القضاء بالفسخ الا اذا تعلق به حق الغير بان علق بطلانها على العبد او ما تشاكل ذلك وكذا الذين بكملة كل في بفسخ حتى لو تزوجت بزوج آخر عادت اليه بكل ولا يقع الطلاق لا ارتفاع الميكنة بحكم الفسخ ولو حلف بطلاق امرأته بعينها بان قل ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا ثم حلف بطلاق كل امرأة تزوجها بان قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق قتر ورج امرأته وفسخ الميكنة المطلقة عليها لا يفسخ الميكنة حتى المرأة الحلفت بطلاقها بعينها نقل هذا عن الامام الخليل **جس آخر** امضاء قضاء قاض آخر وفي الاقضية القاضي اذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف ليس له ولاية الاستخلاف بخلاف علم الجامع فان له الاستخلاف وان لم يكن منشورا امامة الاستخلاف وبخلاف الوصي فان له ان يوصي الى آخره وما الوكيل في ملكه ان يوكل ان قال له الوكيل ما صنعت من شئ فهو جاز في ملك التوكيل والا فلا فلو قال له اصنع ما شئت حتى ملكه وكل آخر ملك التوكيل ان يوكل آخر والخليفة اذا اذن للقاضي بالاستخلاف فاستخلف رجلا واذن له بالاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم وثم فلو كان مأذونا بالاستخلاف فاستخلف قضي الخليفة جاز ولا يحتاج الى امضاء القاضي الاصل ولو ارادوا بقبول قضاء الخليفة عند القاضي فهو كالشوق قضاء قاض آخر عند هذا القاضي ولو لم يكن مأذونا بالاستخلاف فاستخلف وقضى النائب ثم امضاء القاضي جاز اذا كان النائب هو القضاء فان لم يكن اهلا لا يجوز وفي ادب القاضي للصدر الشهيد النائب يقضي باسمه وعنده الاصل وكذا الاصل يقضي باسمه وعنده النائب في كوفي ادب القاضي للمضاف الخليفة اذا امر القاضي ان يستخلف رجلا سمع من الخصوم ويقوم عند البينة ويكتب له الاقرار ولا يقطع حكما لا يجوز لخليفة القاضي ان يحكم في حادثة يفعل الخليفة ما فوض اليه دون القضاء ولا يحكم القاضي باجاء الخليفة انه شهد الشهود عنده اذ ليس هو بقاض فيفعله ولا يقض القاضي باجاء الخليفة اقراره حل لان شهد الخليفة مع آخر عند القاضي الذي لم ياذر له الخليفة بالاستخلاف ولو استخلف من يصلي القضاء فحكم بحكم ثم اجاز القاضي وانفذ قضاءه جاز كالوكيل اذا اجاز الوكيل انما قال ما ذكرنا في ادب القاضي اشارة الى ان النائب اجيز الاصل ان الشهود وعنده في حادثة كذا يقض الاصل باجاءه وفي ادب القاضي للمضاف ايضا في ابواب الشهادات ان قاضي بلدة حكم على رجل وجعل ثم مات القاضي فاحضر المدعي الحكم عليه عند قاض آخر فاقام البينة ان القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي في هذا السجل للقاضي انما ان يجبره على اداء المال ان كان الحكم الاول وقع صحيحا ولو قالت الشهود عند القاضي الثاني ان قاضيا من القضاة شهد على قضاة بالمال عليه هذا القاضي انما لا يجبره وكذا في سائر الافعال اذا شهدوا على فعل ولم يذكر اسم المفاعل ونسبه لا يقبل وفي التواريخ وان ذكر اسم الاول ونسبه اذا قالت الشهود ان القاضي الاول غير عدل لا يقض لما قضاه وفي النسبة رجل ادعى ان في يد رجل ثمنه له وقدمه الى القاضي يصير القاضي حمله

انما لم يعم البينة فباع المدعي عليه الدار وكل المشتري فيها وكذا بعد قبضها وغاب ثم عزل هذا القاضي ومات وفي آخر فنفذ من اليه فاقام المدعي البينة ان كان خصمه الى القاضي الا انهم باعها جعل القاضي الوكيل خصما للمدعي اذا طلب السجل من القاضي لم يرضه في الحق فانه يجيبه القاضي وكذا اذا اطلب المدعي عليه هذا في قواي النسبة في كذا الاصل في باب كيف القاضي المدعي عليه اذا اطلب من القاضي ان يسأل المدعي من اى وجه يذعي هذا المال يسأل اكثر ان لا يجبر فان رفعت الرتبة البرى الى القاضي قال على هذا لو اطلب الخصم يعني المدعي عليه فانه البينة على القبض العاين يجيبه القاضي لكن لا يجبره هكذا سمعت عن ائمة **الفصل الخامس في الحكم** وفي الاقضية لا يجوز حكم من لا يجوز شهادته كالعبد والصبي ونحوهما ولو حكم امرأه جاز قضاء الحكم في الطلاق والعناق والتخاح والكفالة بالار والنفس والذوق والبيع والقصاص وارث الجنائيات وقطع يد عديم عاينه عاد له جاز اذا وافق راي القاضي وعن ج انه لا يجوز قضاء الحكم في القصاص وهكذا ذكر المختص وفي مختصر القدر في لا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص ولا يجوز قضاء الحكم في شئ من الحدود وبالذات على العاقلة في قتل الخطاء واما حكم الحكم في العيى للضامة وسائر المجتهدات فالاصح انه نفذ لكن لا يقوى كذا ذكر في الاقضية وفي الفتاوى الصغرى **الفصل السادس في كتاب القاضي الى القاضي** وفي الاقضية رجل ادعى ينا على غيبا قالم البينة وادان باخذ الكتاب ان كان المدعي والمدعي عليه والمدعي به معلقا يقبل لانه اذا كان حاضرا فاعرفه بالاشارة وهما ليسا بحاضرين بالاسم والنسب وفي النسبة الى الاب تكفى عندها وعنده لا بد ان ينسبه الى الجد وقلم مع ح في شرح الحاج الصغير فان لم ينسبه الى الجد لكن نسبه الى القبيلة ان كان اد في القبائل فهو كاف وان نسبه الى اهل لا فخذ فقال يقضى بمنزلة ما لو قال بخارى ولا يحصل المعرفة به ولو لم ينسبه الى الجد ولا الى القبيلة لكن نسبه الى اخرة لا يفعله عند ح به وعندهما ان كان معروف بملك الضاعة تكفى ولو نسبه الى زوجه لم ينسبها الى رجلها فكيف ولو ان قاضيا كتب ان فلان على فلان كذا من الدين الى القاضي فندبا طل حتى ينسبه الى ابيه وجن او الى تجارة يعرفها الى ادنى فخذ يعرفها فلو كان بالاسم كافي تكفى به وان لم ينسبه الى الاب الجدة وفي الدار المعرفة لابد من ذكر الجد وعندهما لا يشترط كافي الشهرة في الرجل هذا في ادب القاضي للمضاف في باب القاضي يقضى في السجود ولو نسب الى الجد ولم ينسبه الى الاب لم يجز ولو كانا معا بغير تسمية لا يقبل الا اذا كان مشهورا كافي هو كتب من فلان الى ابن فلان لم يجز الا اذا كان مشهورا كافي في ليل ولو كتب الى ابن فلان لا يجز المعرفة لان الجز ينسب الى الكل الاكل الى الجدة فاذا بلغ الكتاب احضر خصمه فقال انما السجل فلان الذي شهدوا يقال له هات بينة ان في هذه الضاعة والقبيلة رجلا ان نسب مثل ما نسب اليه والا فانه من مشهورا به فان كان ذلك فخذ او في ملك الضاعة ثاب من ذلك الصنف فلو اطل حتى نسب احدهما الى شئ يعرف به انه غير الاول ولو اقام البينة ان في القبيلة رجلا اخر



بذلك الاسم والنسب كان جازيا لا يقضى وان كان يتاينظر ان مات قبل شهادة الشهود بقبل فان قال في كتابه الى  
فلان ابن فلان الفلاني وقد مات فهو على الميت فان جاء بالكتاب عبد او امية موصوف ومنسوق الى جنسهم بالم  
يقض قال ابو سخر اقبل في العبد ويقضى بخلاف الامة لان في العبد كثر الاباق وفي الامة مشا  
لم يعملوا بقبول في وفي الجامع الصغير نحو كتاب القاضي الى القاضي فيما سوى الحدود والقصاص وفي الاصل  
كتاب القاضي الذي والعقار ولا يقبل في المنقول على العموم وقال ابو سخر يقبل في العبد وفي الامة عنه تروا  
قال والقضاء اليوم على هذا في كتاب الابن قال والفتوى عليه هكذا قال الصدق الشهيد في الفتاوى الصغير  
وفي الاقضية وكتب في تركيل دار يقضها وبالحضوة فيها او سعيها او يوجها ولو كان دعوى لدار بالاث  
ذكر من سبق الملك منه بالاث بذكر اسمه واسم ابيه وجنث ثم قال توفي وترك دارا بالكوفة في بني فلان  
ولا بد من ذكر الملك للوث ولو كان الذي به مالا بالغ في علامه بذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره  
وان اراد ان يوجه وكذا يكتب في كتابه هو الوكيل باسمه ونسبه ولو اقام البيعة على حق بدعي او  
كفالة او ميراث ينبغي ان يسال البيعة على ما يدعي الاخره وقد ذكرنا في اخرنا وينبغي ان يبدأ بحكاية عنوان  
الباطن وهو المختار حتى اجاب بكتاب عليه عنوان الظاهر لا يقبل ان لم يكن عليه عنوان الباطن فلو كان على الظاهر  
وابوس وسع والكتب بالعنوان الظاهر والاحتياط ما قالوا ان لم يكن في الكتاب من فلان الى فلان اسم القاضي  
الكتاب نسبه واسم القاضي المكتوب اليه ونسبه لم يجر الكتاب لو كتب اسم القاضي الكتاب ونسبه ولم يكتب اسم  
القاضي المكتوب اليه ونسبه ولكن كتب الى من بلغ كتاب هذا الى قضاء المسلمين وحكامهم لا يجوز وابوس وسع واز  
وعليه عمل الناس اليوم واجمعوا انه لو كتب اسم المكتوب اليه ونسبه كتب الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاء المسلمين  
وحكامهم جاز فلان وعلى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين وحكامهم ان يقبل ويعمل به ولو لم يكتب في الكتاب التاريخ  
لا يقبل له وان كتب تاريخا نظر هل هو كان قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتب بالشهادة ان لم يكتب مكتوبا وكذا  
كونه كتاب القاضي لا يثبت بحد شهادتهم بدون الكتاب كذا الوشيد واصل الحادثة ولم يكن مكتوبا لم يعمل به  
فاذا جاء الكتاب ينبغي المكتوب اليه ان لا يقبل الكتاب الا مع خصمه فان قبل بدون الخصم جاز ولا يقبل اذا وشر  
الكتاب ينبغي ان يحضر خصمه مجلس القضاء اذا حضر واقفا ادعى الزمة وان جحد يقول القاضي للذي يدعي هات البيعة  
انه كتابي لك القاضي فان شهدوا على الخصم وقرأ الكتاب العلامة والوصول وتوقيع القاضي يسال القاضي  
عن الشهود اذ لم تعرفهم بالعدالة ولا يقع الكتاب قبل عدالة ولا بد من حضور الخصم ويسال القاضي الشهود  
عن القاضي الكتاب هو عدل يكون ابعد عن الخلاف اما الفاسق فافصل للقضاء عنه فان كان القاضي لا يدعي  
الذي جاء بالكتاب انه فلان بن فلان يسال البيعة انه فلان بن فلان فان سأل قبل ذلك كان افضل لانه ان لم  
يقدر

على اثبات الكتاب منفسدا فان قبل القاضي الكتاب قرأه على الخصم وكتب اسم الشهود ليسأل عنهم فلم يعمل  
حق ما القاضي الكتاب فانه يقضى في الكتاب بخلاف ما اذا ادعى او خسر او فسق وكذا الوصيات القاضي الكتاب  
بعد ما وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه قبل القراءة وكذا الوعيل ولو مات الكاتب وعمل قبل ان يصل الكتاب  
الى المكتوب اليه لا يقضى ولو لم يمت الكاتب لكن مات القاضي المكتوب اليه وعمل واستعمل مكانه اخرهم وصل الكتاب  
لي القاضي الموالي ان يقضى بهذا الكتاب عندنا وينبغي للقاضي الكتاب ان يدفع الى الشهود نسخة ما في الكتاب  
ليكون عندهم فيمكنهم الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب في كتاب الشروط امام الاجل طهر الدين للمعيا  
وكتب القاضي وقد ثبت غيبته عندي البيعة العادلة اذ اطلب من القاضي ان يكتب الذي هو الموكل بكتب  
يتبين الاجل واذا دعي المطلب بان الطالب ابراه عن كل قليل وكثير واستوفي واقام البيعة وقال انا ودينان قد تم  
تلك البيعة واخاف ان اخذني بالمال ويجحد الابرار والاستيفاء وطلب من القاضي ان يكتب له القاضي تلك البيعة  
عندم يكتب وعندم يكتب اجمعوا انه لو قال محمد في الاستيفاء او الابرار مرة او اراد ان يأخذني بالمال مرة اخرى  
يكتب ولو كان حاضرا واذا دعي عليه الابرار والاستيفاء وطلب من القاضي ان يساله عن ذلك لولا انك تقيم البيعة  
فانه لا يجيبه وههنا مسائل منها ما ذكرنا ومنها اذ ادعى ان الشفيع سلم الشفعة وشروطه واقام البيعة وطلب  
ان يكتب هل يكتب على ما ذكرنا من الخلاف ومنها امرأة ادعت الطلاق عند القاضي على زوجها الغائب طلب  
الكتاب هل يكتب على ما ذكرنا من الخلاف ولو قال ان زوجي طلقني ثلاثا وانقضت عدتي وتزوجت باخر  
فا في اخاف ان ينكر الطلاق فاحضرت زوجها وقالت للقاضي سئله حتى انكرت اقامت البيعة عليه فالقاضي سئله  
من غير خلاف والمقياس الكل سوء وهذا الخطا القاضي هل يكتب بعله فهو قضاء بعله وقد ذكرنا والقبول  
ههنا ان القاضي يكتب بالعلم الحاصل قبل القضاء بالاجماع كذا قال البعض ولو اقام شاهدا واحدا عند القاضي  
وسأل ان يكتب بذلك كتابا الى قاض آخر فعمل رجل وامرأة ادعى ابنا وابنه وقالاهم هو النسب وهو  
يد فلان استرقه في بلد كذا فطلبنا الكتاب فانه لا يكتب في قول ج وم على ما ذكرنا وان ادعى النسب لم يذكر  
الاسترقاق يكتب باقتاف لان هذا دعوى نسب معز او كان كدعوى الذين بخلاف المسئلة الاولى لا بد  
دفع الملك والرق عنه فيكون كدعوى الملك انه عدى **الفصل السابع في التميز** وهو مشتمل على ثلاثة اجناس  
الاول فيميز بحلف وفيميز بحلف وفيميز بسؤال الصبي والعبد والوقف ومسائل الصلح التي فيها يجري فيه الاستحلال  
وفيها لا يجري الثالث في كيفية الاستحلال اما الاول في اقرار الاصل في باب لا قهر يترك اليدين ان الصبي المكتوب  
يحلف كالبالغ قال هناك ولا يجد بهذا رواية لاهمنا قال ووزاد في الاقضية فقال الصبي التاجر يحلف وكذا  
المكتوب كذا العبد التاجر ولو ادعى على صبي محجورا لاوله بنية فحضر الصبي مجلس الحكم ويدعى على ابنة محضرة



ويشترط فيه ويقوم البيعة وهذا في القضية في باب اليمين في ابواب الكفالة بتمامه ولو ادعى الوصي لاجل البتة شيئا قال  
قال الشيخ الامام ظهير الدين يشترط حضرة البتة ايضا ولو لم يكن له بيعة لا يشترط حضرة البتة وفي القضاة الصغرى  
في كتاب الدعوى رجل ادعى على غيره شيئا وله وصي حاضر لا يشترط حضرة البتة وان لم يكن له وصي وطلب نصب  
الوصي نصب يشترط حضرة البتة وسياق ما في فصل نصب الوصي ولو ادعى على عبد محبوس لرجل لا لا سبب له  
او الغصب يشترط حضرة البتة لولا بيع البتة بخلاف العبد المأذون حيث لا يشترط حضرة البتة المولى العبد المحبوس  
كلما ذكروا في ان يحلف في ان كان للدين واجبا عليه سببا يستلزم بيع فيه وان ادعى عليه دين لا يؤاخذ به  
الا بعد العتق كدين الكفالة والنكاح بغير ذن المولى يستحلف ايضا ان حلف برئ وان نكل واقر ثبت وصبر  
حتى يثبوت واختلف ما يخفى في الدين الموقل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل وفي العيوض رجل ادعى على رجل  
شيئا واراد استخلافا قال المدعى عليه هذا الشيء لا ير الصغرى فلا يحلف وهو القائل عن ابنه الصغير وفي  
قواعد الفسقى عليه الغيرة في قولهم جميعا فاذا استحلف ونكل والمدعى به ارض يقضى بالارض المدعى ثم ينظر  
بلوغ البتة ان صرف المدعى كان كافيا وان كذب به ضمن المولى المدعى قيمة الارض عندهم ويؤخذ الارض من كذب  
ويقضى للبقي وهذا منزلة ما لو اقر الغائب لم يظهر حجه ولا تصدق له لا يسقط عنه اليمين هذا كذلك هنا  
**نوع منه** وفي القضية رجل ادعى على اخيه لا فله من السكك فلم يجب اصلا يؤخذ منه فيلزم ان يسأل عنه  
عسى يات في لسانه او سمعه فان اخبره انه لا آفة به حضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب منزله نكرا قال الامام  
الشرقي وهذا قولها اما عند من يوجب حجية انظر انه اخر حجب بالاشارة فان اشار بالانكار وتعرض عليه  
اليمين وان اشار بالاجابة كان يميناً رجل ادعى منزلاً في يد رجل انه ملكه غصبه وان ذلك له وملكه وهو  
عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على حته معلومة صار وقفا وعليه اليمين المدعى ان حلف برئ وان نكل  
ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو قام المدعى عليه لبيته انه وقف على حته معلومة ولم يذكر واقفه  
لا يدفع عنه اليمين وصار وقفا باقراره والبيعة فضل لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف اما اذا قال  
على حته معلومة واراد المدعى ان يحلفه محلف عندهم خلافا لها بناء على مسئلة غصبها لما كان غصباً بحق  
عندهم كان التحليف مقبلاً ولو نكل يقضى عليه بالقيمة مقبلاً وعند ما لم يتحقق لا يحلف لانه لا يكون مقبلاً او  
لوراد ان يحلفه لما اخذ له لا يحلف بالانفاق والقوى على قولهم والمسئلة في قاضي الصغرى **نوع منه** وفي  
ادب القاضى للحضرة وفي القضية ايضا رجل ادعى على اخيه عينا او ديناً فاصطفا على ان يحلف المدعى عليه عند  
غير القاضى وهو برئ فلو باطل فلو قام البيعة يقبل ولو لم يكن له بيعة حلفاً ثانياً ولو اصطفا على ان يحلف المدعى  
ان حلف المدعى عليه فاصطفا على ان يحلف الطالب المطلوب ونصف المال على المدعى عليه وعلى ان يحلف

الطالب اليوم او على ان يحلف الطالب اليوم فعليه اليوم المال وعلى ان يحلف الطالب اليوم ان ما اخذ حتى الفصل  
في جميع هذه المواضع باطل وكذا في كل موضع على خلاف الشرع وفي ادب القاضى للحضرة في باب القاضى يحلف مع غيره  
ولو قال المدعى لبيته حاضراً ولكن مع هذا استحلف فان القاضى لا يجيبه الى ذلك عند وعنده ان قال يميني حاضرة  
لكن لا يقدر على اثباتها فالقاضي يجيبه وفي ادب القاضى للحضرة ايضا بعد هذا باب في العيوض وفي القضية  
لو قام المدعى البيعة بعد ما حلف المدعى عليه يقبل وكذا لو قال المدعى عليه احلف وانت برئ او قال اذا حلفت  
فانت برئ فحلف ثم اقام البيعة يقبل اما اذا قال المدعى لبيته ان يحلف المدعى عليه ثم اتى هو بالبيعة يقبل في  
رواية الحسن عن ج وعنه انما لا يقبل ولو قال المدعى كل شئ فيهم ثم دوزر او قال ليس عند فلان ثم اقامه  
ادعى قبل هذا الرجل او قال لا شهادة لي عند فلان فهو على هذا الخلاف وفي اجناس الناطق وفي كتاب الشهادات ان قول  
الشاهد لا شهادة لي على هذا او قال لو شهدت فمؤذرا وقال ليست بشهادة ثم شهد يقبل لعله نسي ثم يذكر له  
يذكر له شهادة ثم صادرت رجل ادعى على اخيه لا فاقدي يمينه على ذراهم وصالح يمينه على درهم لم يكن المدعى  
ان يحلفه بعد ذلك على تلك الدعوى ولو شترى يمينه بعشرة لم يحلفه بعد ذلك المدعى اذا استحلف المدعى  
عليه وقال انه حلفني عند القاضي فلان على هذا الدعوى او برأى عن هذا المال السمع ولو قام البيعة يقبل وان لم  
يكن له بيعة واراد ان يحلفه ذكر الامام فخر الاسلام على البردوي في نسخة من ادب القاضى ان المدعى انقلب مدعى  
ان نكل يدفع الدعوى عن المدعى عليه وان حلف توجه المال نحوه لان دعوى الاباء عن المال اقرار بالمال على ما  
بيان في كتاب الاقرار وفي ادب القاضى للحضرة في باب اليمين لو ادعى على فلان انك وصي فلان الميت او وكيل فلان  
وهو نكل وادعى الاستصناع على رجل وادعى المستضع لا يحلف لانه ليس بالرازم **جنس اخر** فيما يجري فيه الاستحلف  
وفيما لا يجري وفي الجامع للصغرى لا يمين في هذا لان السارق يستحلف فان نكل ضمن ولا يقطع ولا يمين في نكاح ولا  
رجعة ولا في في ايلاء ولا ورق ولا ولا ادعاء نسب لعان بناء على ان الاستحلاف لا يجري في الاشياء الستة  
والقول قول المدعى عليه من غير يمين وهذا قول ج وقال ابو يوسف في ذلك كونه يمين لا اللعان فان نكل حلف حتى يقر  
يحلف ولا يقضى عليه بالنكول وهذا بناء على ان النكول بذل واقرا عند ج وبذل والبذل لا يجري في هذه الاشياء الستة  
اقرار والاقرار يجري في هذه المواضع وهذا كله اذا لم يقصده المال فان قصد به المال استحلف بالاجماع صورة تامة  
ادعت على رجل انه تزوجها وطلقها قبل الدخول بها ولها عليه نصف المهر وطلبت وانكحلت بالاجماع فان نكل يقضى  
عليه بنصف المهر والزيادة على هذا في الفتاوى قال رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فان الشاهدان وانكحلت المرأة  
النكاح ليس للزوج ان يخاصمها عند ج وقام هذا ذكرناه في كتاب النكاح مع الجواب المختار وضوء النسبة ادعت  
على مولاهما انها ولدته منه هذا الولد والذكر المولى وضوء اللعان امرأة ادعت على زوجها باقرا فاموجبا لللعان وضوء



قد ذكرنا صورة التي في الابداء اذ ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الابداء انه كان فاعله في المدة فانكبت المرأة على  
وصورة الرق اذ ادعى على مجمل النسب عبده او ادعى المجمل ذلك وصورة دعوى الولاء اختصا في ولائها  
او ولاء المولات وفي النسب ايضا لو ادعى على رجل انها ولده او ولد له فان ادعى الميراث بهذه الدعوى بعد موت او ادعى  
التفقه في حال حيوة يستحق على النسب الاجماع فان حلف برئ وان سكت بقضى المال ولا يقضى بالنسب وكل شيء ادعى على  
رجل من عمد دون النفس فنكس وان سكت في النفس بحس حق يقر ويحلف وعنده ما في النفس وغيرها اذا سكت قضى  
بالارش ولا يقضى في التوارث رجل اخراج حكا بقر رجل فادعى القران المقر له رد اقراره واراد ان يحلفه على ذلك له  
ان يحلفه وفي الزيادة ابواب الوكالة في كل موضع لو اقر له فاذ انكر استخلف الا في ثلاث مسائل منها الوكيل بالشراء اذا  
وجد المشتري عيبا واراد ان يرد بالعيب اراد البائع ان يحلفه بالله ما علم ان الوكيل يبيع بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل  
لزمه لك وسطح الحق الثانية لو ادعى على امرضاه لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه الثالثة الوكيل بقبض الذين اذا  
ادعى الدين ان الوكيل برأه عن الدين وطلب بين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر له وفي الاقضية رجل ادعى كفاية  
او كفاية على آخر ولا يثبت له يحلف فان سكت لزمه المال وان حلف برئ ورجع على الاصيل والمجمل رجل ادعى على امرضاه  
ما لا واقام البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعى انه محق وحلفه ان شهده شهده واجتبه لا يحلف وكذا في كل  
موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد به بحق لا يحلف الشاهد وفي فناء الوكيل ولو ادعى  
انه قال له يا فاسق او يا زنديق او يا كافرا او يا منافقا او يا فاجرا او ادعى عبدا انه قال يا زنديق او ادعى امرضا من الامور التي  
يجب التبرير او ادعى عليه انه ضربه او لطمه او ادعى عليه التعزير او اراد استخلافه لان التعزير يحض حق العبد والاستخلاف  
يجري في حقوق العباد سواء كان عقوبة او لا فان حلف لا شيء عليه وان سكت لزمه التعزير لان التعزير يثبت مع الشهادة  
فجاز ان يقضى فيه بالنكول وصحة الاستخلاف ان يحلفه على الحاصل بالله ما علمه عليك هذا الحق الذي ادعاه ولا يحلف على  
النسب بالله ما فعلت لما قلنا وهو ان رجل ادعى على رجل انه حرق ثوبه واحضر الثوب للقاضي مع فساد استخلافه فان  
القاضي لا يحلفه على النسب بالله ما حرق ثوبه لانه يجوز ان يحرق ثوبه ولا شيء عليه بان امرضاه عن ضمان النقض ان امرضاه **عن ضمان**  
وفي الزيادة ان الباب الثامن الشهادات رجل احضر رجلا وادعى ان فلانا وكله بالخصومة معه في كل حق قبله وادعى عليه  
ما لا لو كلفه فحج المدعى عليه المال والوكالة فاقام المدعى البينة على الوكالة فقضى ان يعدل بنية الوكالة او قبل ان يقضى  
بما اقام البينة على المال القياس ان لا يقبل البينة على المال وفي الاستخلاف يقبل ولم يذكر فيه خلافا وروي الحنفية ان رجل  
حج به يقبل وعنده ما يقبل ثم عند من يقضى بالوكالة او لا وكذا لو اقام البينة على المال والوكالة جملة وهما ثلاث مسائل  
احدها هذه والثانية ادعى رجل انه وصي فلان بن فلان وان لم يثبت قبل هذا الرجل الغد هم فاقام البينة على الوصاية  
والمال جميعا الثالثة ادعى رجل ان اباه فلان بن فلان مات ولا وارث له غيره وان له على هذا الرجل الحاصل الف درهم

او ادعى عينا لاسيه في يد رجل واقام البينة على النسب المذموم والذم بعد ذلك ان عدلت بنية المال لا يقضى بشيء وان  
عدلت البينة يقضى بالوكالة ثم بالمال وان عدلت بنية الوكالة دون المال يقضى بالوكالة ولا يقضى بالمال بعد ذلك  
ان عدلت بنية المال يقضى بالمال والا فلا وهذه المسائل في ادب القاضى للخصم ايضا في ابواب الدين ثم ذكر حكم البينة  
ولم يذكر حكم الدين وتام المسئلة في الاقضية صورتها رجل يدعى الغد هم ادعاه رجل وقال كان لابي عليه الف درهم  
وتركه ميراثا او قال هذا الف لا يات وتركه ميراثا لي وقال ولد له ميراثا من ميراثي او قال ميراثي ميراثي او قال ميراثي ميراثي  
والغريم والوكيل والمشتري اما الوكيل فلا يخفى اما ان ادعى ميراثا او عينا او قال انه غصب وقال دعيه او لا يتغير بشيء  
ان اقر ذم والدين جميع ما ادعى الدين والعين يؤمن بتسليمه اليه وان انكر الكل العين والدين ان كان بنية بغيره وان  
لم يكن يستخلف وهذا المستحسان وهو قولهما واليه يرجع ايجبه وقال شمس الدين الحارثي في الاعتماد على جواب الاستحسان  
في هذه المسئلة دون القياس يحلف على حاصل الدعوى وبسنتين في المجلس الثالث ان شاء الله فان اقام البينة على النسب  
دون المال يقبل ويحلف على المال ولو اقام البينة على المال دون النسب الموت لا يقبل وكذا لو اقام البينة على النسب دون  
الموت والمال وعلى الموت دون النسب والمال وفي ادب القاضى للخصم باب الاجابة اليه قال ابوس وغيره من اصحابنا لو ادعى  
بانه يحلف في كل نسب لم يدعى عليه لزمه خوان يدعى انه ابوه او ابنه او زوجته او مولاه اما اذا ادعى انه اخوه او عمه  
وحنف ذلك لا يحلف الا ان يدعى حقا في ضمة دعوى النسب ان ادعى ميراثا من حقه وقال انه كان خاه لان يصح دعواه و  
يسمع بنية ويحلف ان انكر وكذا في دعوى التفقه وهكذا في شرح الجامع الصغير في باب القضاء باليمين واما الوصية  
ادعى على امرضاه اوصى له ثلث ماله وقدمات وفي يد كذا من تركته فعلى ما ذكرنا الا في فصل وهو انه اذا انكر حلف  
ونكس فقصى عليه بالثلث ورفع اليه ثم ظهر ان اباه حتى وحضر ليس له ان يضمن الاب واما الوكالة فقصورها ادعى رجل  
على امرضاه ان فلان عليه الف درهم دين او عند الغد هم ودعيه وانه وكله بقبض ماله فان اقر المدعى عليه بذلك  
الدين يؤمن بالدفع اليه وفي العين في ظاهر الرواية وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يصح حلفه ولا يقبل البينة على  
المال الا ان يقيم البينة على الوكالة لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلب لان اقرار المطلب ليس بحجة في حق الطالب  
وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان الاستخلاف يتربى على دعوى صحته ولم يصح لانه لم يثبت  
كونه خصما لعدم ثبوت الوكالة الا اذا اقام البينة على الوكالة وذكر الخصم ان يحلف على الوكالة وهذا ذكره في الاقضية  
انه لا يحلف اصح ولو انكر الكل فهو كذا انكر الوكالة وحدها وان كان له بنية فاقامها على الوكالة والمال يقبل عنده  
بناء على ان الوكيل يقبض الدين على ملك الخصم عنده واما الوصية فصورتها رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان مات  
واوصى اليه بقبض حقه الذي على هذا الرجل فعلى ما ذكرنا في فصل الوكالة الا ان هذا اذا اقر بالوكيل يؤمن بتسليم اليه  
الدين والعين سواء بخلاف الوكيل ولو اقر بالوصاية والموت وانكر المال يحلف وان اقر بالمال والموت وانكر الوصاية



ان يصب صيا ولين ان يحلفه لما ذكرنا انه لا يستحق في دعوى الوصاية لانه لا يملك الوصاية والو  
والكل لو حلف على كذا في الوصاية وان اقام البينة في جميع ذلك يقبل واما الشرع فصوره رجل ادعى عبد  
في يد رجل انه ملكه اشترى من فلان العايب صدقه بالتسليم اليه ذكر الامام السرخسي وقال في الاقضية اذا حلف  
يقض له به وهذا دليل على انه لو اقر به يؤمن تسليمه اليه لان الشراء كالارث عند الامام السرخسي واما الغرم فصوره  
رجل ادعى ان له على فلان الف درهم وانما قبل ان يؤدبه وفي يد المدعي عليه الف درهم من ماله فيطالبه بتسليمه  
اليه لا يسمع هذه الدعوى لانه ليس بخصم **رفع آخر من هذا الجنس** رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعي عليه فلا  
او دعيتها هاهنا المدعي فلا والله بالبعد الادعاء يحلف المدعي عليه ان نكح بالله ما بعها ولا وهبها منه رجل في  
يد عبده وثمة عن بيه فادعى رجل عليه انه ادعى هذا العبد بالحق على العلم فان كل قضي عليه فادعى اخر بعد ذلك انه ادعى  
اباه لم يحلف الثاني عند ذلك اذ ادعى الغصب لا يحلف الثاني بالاتفاق وسبني على هذه المسئلة اخرى وهي ان الذين  
اذ ادعى عبدا في يد رجل كل واحد منهما يقول انه ملكي ان اقر لاحدهما لا يحلف الثاني وان اقرها ثورا بالتسليم هما ولا  
يضمن لواحدهما شيئا وان حلفا حلفا لهما مينا واحدة عند البعض بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا وقال البعض  
حلف لكل واحد منهما مينا على حدة والرأي القاضى بيد كذا ما شاء وان شاء اقرع بينهما بعد ذلك ان حلفا لهما برئ  
ان كل واحد منهما حلف للآخر بقض جميع العبد للذي حلف اذ احلف احدهما الا انه لا يحلف الا بالاول  
لا يقض له بالعبد ويحلف الثاني ان كل فقضي بالعبد لهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعبد بينهما وبقية العبد بينهما  
ولو اقر الغصب ثورا من تسليم اليها ولا يقض قيمتها ولو ادعى على واحد اشترى من ذي اليد فان اقر لاحدهما  
امر بالتسليم اليه ثم اذ اراد الآخر ان يحلفه ليس له ذلك وان حلف لهما ونكل لاحدهما يقضى به ولا يحلف الثاني  
وكذا لو ادعى عليه لعلن حلف لهما ونكل لاحدهما فاقض بالنكول لاحدهما قبل استحلاف الآخر فادعى قضاؤه ولو  
ادعى احدهما والآخر الاجارة او الثمن فان اقر مدعى الشراء لا يحلف للآخر ولو ادعى الدهن والاجارة  
حلف مدعى الشراء ولو ادعى كل واحد منهما الهبة والصدقة مع القبض فهو مدعى الشراء ولو ادعى كل واحد منهما  
الدهن والاجارة لا يحلف للآخر وفي الجامع الصغير كتاب البودعة رجل في يد رجل الف درهم ادعاه رجل ان كل  
واحدة منهما يدعى انه له او دعياه فاني ان يحلف لهما فهذا الالف بينهما وعليه الف اخرى بينهما كما لو اقرها فاني  
حلف لهما انقطع حقهما وان حلف لاحدهما ونكل للآخر فالالف للثاني وان نكل للاول لا يقضى حق كلف الثاني  
بخلاف ما لو اقر لاحدهما حيث يقضى له ولا يؤخر رجل ادعى ثوبا في تركه واحضر الحق لا يحلف الا اذا كان القوي  
واثرا وكذا لو ادعى على الصغير شيئا لا يحلف ابو المسلم اليه اذ اقر بعض راس المال ثم جاء بالدرهم فقال وجعل  
زيوتك وانك راس السلم انك في ذلك فدرهمه ان كان السلم اليه اقر باجساد او قال قبضت ولم يقل الدرهم لا يسمع

دعوى الزيادة ولو ادعى انها ستوفى او صرح لا يسمع وكذا في البيع اذا ادعى البائع ان ما قبض من الثمن زيف  
وكذا رتب الدين اذا قبض الدين ثم ادعى انه زيف ولو قال اني اقر ان الف درهم ثم قال قضاني زيفا اقول  
او دعنى الف درهم زيفا او قال غصبته الف درهم تصدق وصلام فصل فكل المسئلة في الجامع الصغير  
في كتاب القضاء والبعض كتاب الاقرار وفي الاصل البائع اذا اقر بقبض الثمن ثم قال قبض واراد استحلاف  
المشتري بصدق وحلف استحفا عند من وعندهما لا يحلف قياسا وهذا خمس مسائل احدها هذه الثانية  
رجل اقر ببيع داره ثم قال اقرت بالبيع لكنني ما بعته وطلبتي منه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض البيع ثم  
لم يقض الزكاة اذا قال للمدين اقرت بقبض الدين ولكنني ما قبضت الخامسة الواهب اذا اقرت بالهبة  
ولكنني ما وهبت وطلب بين الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعنه انه يرجع الى قول من وقال الامام السرخسي  
الا حياط في الاخذ بقول من وهب شيئا يخافه خذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء واجمعوا ان البينة انه  
لم يقض الثمن لا يقبل وابوس يستحلف بدون طلب الخصم وفي امر بقبض الا في الرد بالهبة يحلف المشتري  
بالله ما رضيت ويحلف الشفع بالله ما ابطلت شفعك الثالثة المرأة اذا اطلبت النفقة حلفت ما طلقك زوجها  
ولا حلف عندك مالا ولا اعطاك النفقة الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعته ولا هبت ولا  
عندهما لا يحلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسئلة تليق بالشاهد وهو على هذا الخلاف واجمعوا على ان  
من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من الدين الميت ولا  
من احد اذ اهل يد عنه ولا يقض لك قابض بامر ولا ابرأ منه ولا شيئا منه ولا حلف بذلك ولا يثبت على  
احد ولا عندك به ولا شيء من هذه في ادب القاضى للخصم للصدق الشديد عبد في يد رجل ادعى  
رجل قال ملكي اشترى من فلان منذ سبعة ايام وقال واليد ملكي اشترى من ذلك الرجل منذ عشرة ايام قال الله  
البيع الذي جرى بينهما تلجئة له ان يحلفه الحاكم الحاكم اذا حلف رجل ليس المدعى ان يحلف عند القاضى رجل  
ادعى على آخر مالا واقام البينة وقضيه واخذ المال ثم ان المدعى عليه بعد ذلك ادعى عليه لافا فانه يسأل  
عن المال الذي ادعاه ان قال هو الذي دفع اليه لم يكن بينهما خصم لانه صار مفضيا عليه فيه وان قال مال  
آخر فهو مدعى مبتدأ **جنس آخر** في كيفية الاستحلاف وفي قواى الصغرى التحليف بالطلاق والعقاق ولا  
المطلقة لم يجوزكم شيئا فان مستترة ضرورة يفوق ان الرأي الى القاضى فلو حلف القاضى بالطلاق فكل وقضى  
بالمال لا ينفذ قضاؤه وفي الاقضية رجل ادعى على آخر الف درهم قرضا حلفه بالله الذي لا اله الا هو ما لهذا عليك  
الف درهم ما يدعيه من القرض ولا اقل من ذلك والظاهر من مذهب من في جنس هذه المسائل التحليف على جمل الكد  
كما هو مذهبها والذي يروى عن التحليف على السبب بالله ما اقرضه ذلك خلاف مذهب وذكر الخصا ان يحلف له



عليك ولا قبلك وهكذا ذكر في كتاب الصلح وفي القدوري في دعوى البيع يحلف بالله ما بينكما البيع السائل  
بالله ما بعث وفي دعوى الطلاق يحلف بالله ما هي بينك الساعة ولا يحلف بالله ما طلقها وفي دعوى  
النكاح يحلف بالله ما بينكما النكاح الساعة ولا يحلف بالله ما تزوجت وفي الاقضية انما ادعت احتره يحلف  
بالله ما هي حرة الساعة بهذا العتق الذي يدعي قبلك ولا يحلف على العتق عند من يحلف باعتما وان كان  
المدعي عبدا ان كان ذميا فذلك وان كان مسلما يحلف بالله ما عتقه كما ادعى امرأة ادعى على زوجها بتطبيقه  
حلف ما هي طالق الساعة وان ادعت التلقيا الثلث في ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بينك الساعة شيئا  
تطبيقا كما ادعت وان شاء حلفه مطلقا ثلثا وفي هذا النكاح الذي تدعي ولا يحلف مطلقا ثلثا مطلقا  
وكذا لو لم تدعي لكن شهد واحد عدل وجماعة فساق ولو ادعت انها سالته الطلاق فقال امرك بيدك وانما  
قد اخارت نفسها وانكر الزوج حلف مطلقا من ادعى زوج تزوجها امرك بيدك بعد ما سالها الطلاق  
فاخارت نفسها ولو اقر بذلك ثم ادعى النكاح بعده لم يصرف وعند من يحلف على الامر والاختيار كما لو ادعت  
الاذا عرض وقال بعض مشايخنا على الامر والاختيار فمنا عند الكل وان اقر بالامر وانك اخيارها نفسها يحلف  
العلم وفي دعوى البيع يحلف بالله ما لهذا عليك من هذا العبد الذي يدعي انه باعك ولا يحلف على الشرع وعلى  
قياس قول من يحلف بالله ما اشتريت هذا اذا ادعت انه سلم البيع فان ادعى انه لم يسلم حلف ما عليك من هذا  
العبد وقبض العبد منه ولا شيء منه وقال ابو حنيفة لا يحلف المشتري ولا ما استودعت ولا ما عارل ولا ما ساجرت  
ولكن حلفه ماله قبلك ما ادعى وهو قهرها وكذا لو كان المدعي هو المشتري والبايع منكر ان ذكر انه سلم الثمن يحلف  
على الحاصل الا في رواية عن من وان ذكر انه لم يسلم الثمن يقال له حضر الثمن فان حضر حلف القضاء يحلف ما عليك  
قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وفي دعوى الغصب يستخذه الامام التمسني رجل غصب  
جارية ويغيبها فاقام المصوب منه بنية انه قد غصب جارية فانه يحبس حتى يجي بها ويردها على صاحبها وهذه  
الدعوى صحيحة مع قيام الجحالة للضرورة وفي دعوى الغصب لا قضيه حلفه ما لهذا عليك من عبد ولا قيمة عبد  
هكذا ادعها ولا اقل من ذلك ولا يخرج اما ان قال المدعي العبد المصوب قائم في يدي او قال اهالك او قال لا ادري ان قال  
قائم في يدي فامر القاضي باحضار العبد من غير ذكر القيمة وهكذا في سائر المقولات وفي القدوري لا بد من ذكر القيمة  
والصفة وفي الدابة بذكر سنة وقيمتها ثم اذا حضر حلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعي من الوجه الذي  
ادعاه ولا شيء منه فاذا ذكر القيمة فلو حلف على ما سارم وعلى رايه خضاف لا زعم فان ذكر حلفه بالله ما لهذا المدعي  
في يدك هذا العبد الذي يدعيه ولا شيء منه من الوجه الذي يدعيه ولا له عليك ولا قبلك قيمة ولا شيء فان  
اقام المدعي البينة ان هذا العبد في يدي حبس حتى يجي به فان مضى زمان ولم يحضر وقال لا اقر عليه وقال اهالك

فانه يتلقم القاضي ومنه التلقم موكولة الى ارض القاضي ان وقع في قلبه انه صادق وبين التمسني قيمة العبد في  
قضى القاضي عليه بقيمة العبد وان لم يكن له بينة القول قوله مع يمينه فان حلف وحل واعطاه القيمة يقول الغصب  
منه ثم ظهر العبد فهو للغاصب ان حلف الغاصب اخذ القيمة بقوله ثم ظهر العبد فالمولى بالخيار ان شاء رضى بالقيمة  
التي اخذها وان شاء ردها واخذ العبد في الاصل ان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بالنكول او بالاقرار من  
الغاصب لا سبيل للغصب منه على العبد وان كان القضاء بالقيمة نزع الغاصب بعد حلفه في الغصب منه سوء  
كان قيمة مثل ما اخذ وكان بينهما تفاوت هذا اذا قال له المدعي انه قائم في يدي فان قال انه هلك في يدي او قال  
لا ادري قائم وهالك فانه لشتر الصحة الدعوى ببيان القيمة باتفاق الروايات واذا بين القيمة وتسمى  
قد يحلف بالله ما لهذا عليك قيمة هذا العبد ولا شيء منها وهو كذا وان قال لا ادري قائم وهالك يحلف  
بالله ما لهذا السرق في يدك هذا العبد ولا شيء منه ولا قيمة من الوجه الذي يدعيه ولا له قبلك وعليك هذا  
العبد ولا قيمة ولا شيء منه ثم في ظاهر الرواية سواء ادعى الغصب او لم يدع لكن ادعى العبد وعند من ادعى الغصب  
يحلف على الغصب بالله ما غصبته الا اذا عرض فنقول قد غصب الرجل عبدا ثم لا يلزم تسليمه اليه بان اشترى  
منه او وهبه من غير تسليم على حاصل الدعوى بالاجماع وفي دعوى الوديعة والعارية لا يحلف ما عليك تسليم  
هذا العبد اليه بسبب الوديعة بل يحلف ما عليك تسليم اليه وما هذا ملكه وفي دعوى الكفالة حلف ماله  
قبلك كفالة بذلك المال وفي قياس قول من يحلف على السبب كلف له وفي ادب القاضي للمخضاف ادعى على آخر  
انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه الى القاضي لا يحلفه ما خرقه ولكن نظر في الحق ان كان يمسح حتى وجب ان  
قوم الثوب صحيحا ومتحرقا فيضمنه ذلك النقصا فاذا حلفه يقول بالله ماله عليك هذا القدر من الثوب  
التي يدعي ولا اقل منه فان لم يكن الثوب حاضرا فان القاضي يحلف ان بين قد قيمه الثوب ومقدار النقصان ثم  
مرت عليه المين وكذا هذا في دعوى هدم الحائط او فساد متاع او ذبح شاة او نحو ولو ادعى على اخر انه قار  
له بافا سق او يار يدي او ياكاف او ياماف او يافا جرا وما يجبه التعزير لا يحلف بالله ما قلت هذا لك حلفه  
بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعي ولو ادعى على اخر انه وضع على حائط له خشبة او جري على سطح ماء  
او نصب ميزابا او في داره او وضع على حائطه بناء او رمى التراب ارضه وادب ميتة او شيئا مما يكون فيه فساد  
الارض ويجب على صاحبه ان يرفع حلفه على اصل الفعل بخلاف ما تقدم لان هذه الافعال لا يبرأ عنها بالابراء  
وهو كالا عارة وهو غير لازمة اشترى جارية وتعاوضا ثم ردت على البايع بالعيب بالنكول ثم جاء البايع وقال ردت  
علي وهو جلي ان اخر المشتري لزمه وضمن البايع نقصان العبد الاول وان انكر برضا النساء فان قل حلف المشتري  
بالله ما خدعت عندك هذا الجمل ان حلف اندفع وان كل ان شاء البايع استكمل ولا شيء على المشتري وان شاء ردت



مع نقصان العيب قول ولودعي على اخراية درهم ولودعي عليه عند المدعي من وخاف لواقرب المال حمد الله  
ينبغي ان يطلب من القاضى حتى يسأل المدعي هل هذا الدين من فان اقر امره باحضار الدين واخذ المال او  
انكر حلف ما له عليك هذا المال بل حلف ما لفلان عليك الف درهم لا رهن به عنده فيمكنه ان يحلف على ذلك و  
قال شمس لامة الخواصي اما يجب اداء الدين على الراهن اذا احضر المهرن درهم فاذا لم يحضر يمكنه ان يحلف ليس  
عليه شيء من مسائل الدين في الاقضية رجل ادعى على اخوان له على ابيه الف درهم وانتهت وفي يد تركه طالبه  
بعضاً الذي ليس له هل له ابوه فان اقر بالدين والموت يستوفي من نصيبه لانه يتين على ليس بحجة على باقي  
الورثة وهو الاقرار وان اقر بالموت لكن انكر الدين ثبت كونه خصماً بعد ذلك ان اقام البيعة يستوفي الدين  
بعد ما حلف المدعي ما قبض شيئاً من هذا الدين ولا ابراه وقد مر ولو قال الابن لم يصل الى شيء من تركه لاني  
صدوق هذا اراد استحلافه ليس له على ابيك كذا له ذلك ان اقر وكل ثبت الدين وان كذب لم يستحق على  
كل واحد منهما ما يسأل على حقه وفيه اخذ شياخنا ولو اقام البيعة على الدين مع ان الابن مقرب قبل وتمام هذا في  
كتاب الدعوى وفي التوارث رجل مات وعليه دين يحيط بجميع ماله فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن قايمة البيعة  
ليس له ان يحلف الورثة او الغرماء وهذا قول الفقيه ابو جعفر ولو اقام البيعة يقبل على القولين فان كان في  
المال فضل عن الدين يحلف الوارث والخصم في اقامة البيعة الوصي فان لم يكن وصي وجعل القاضى وصياً  
ولو كان الدعوى على الابن ادعى الابن على انسان انه كان لاهيه على هذا الرجل كذا فاقرب بالموت والنسب  
انكر الدين يحلف على البنات ولا يحلف ما قبض ابوه منه شيئاً بدون طلب المدعي بخلاف ما تقدم لان الميت  
عاجز وهو قادر على اقرار رجل بماله وذكر اسم ونسبه فحضر رجل بهذا الاسم والنسب قال المقر انه ليس بفلان و  
ليس له بنية حلف على الحق ولا يحلف انه ليس بفلان وفي الجامع الصغير رجل ادعى على رجل عبد في يد ان وصل  
اليه بشراء او هبة حلف على البنات وان وصل اليه ميراث حلف على العلم قال وفي نوادر الامام ظهير الدين الغني  
من له حق التكليف على البنات اذا حلف القاضى خصه على العلم بقول المدعي عليه حق التكليف على البنات حتى لو نكل  
عن الدين على العلم ففرض القاضى بالنكول لا ينفذ قضاؤه وعلى العكس يجوز بخلافه والحلف على فعل الغير على  
العلم الا في موضع يريد بالحلف دفع التهمة عن نفسه كالمودع اذا ادعى ان رب الوديعة قبض الوديعة من  
داري ويجوز ان يحلف على فعل الغير على البنات كقول ابي لم يدخل فلان الدار اليوم فامرته طالق ثم قال  
انه دخل يحلف على البنات بانه انه دخل هذه الدار اليوم وفي ادب القاضى للخصاف في الدرر العتيبة انكر البائع  
العيب يحلف على البنات وفي الزيارات كتاب البيوع في باب التسليمة الدعاوى اذا اجتمع من واحد على واحد  
يكفي بين واحد وهكذا ذكره التوارث وفي الفتاوى للقاضى الامام رجل ادعى على رجل الف درهم فاقربه ثم انكره

هل حلف على اقراره بانه ما اقرب له هذا المال اختلف الشايع فيه قال ابو نصر الدبوسي له ان يحلف بانه  
ما اقرب له به وقال ابو القاسم الصغار ليس له ان يحلفه على الاقرار وانما يحلفه على نفس الحق وذكر شمس لامة  
الشرايع شرح الحيل فقال اختلف الشايع في هذه المسئلة وانما اختلفوا لاختلافهم ان الاقرار هل هو  
للمالك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاقرار ليس بسبب الملك واستدل بمسئلتين احدهما ان المرص  
الذي ليس عليه دين اذا اقر بجميع ماله لا يخفى صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجادة الوارث ولو كان  
تليك لا ينفذ الا بعد الثلث عند عدم اجادة والثانية العبد المأذون اذا اقر لرجل بعين في يده فحلف  
ولو كان الاقرار سبباً للملك كان تبرعاً من العبد فلا يصح وقال ذكر في الجامع ما يؤيد هذا قال اذا اقر المسلم  
لرجل بخرصه اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار تليكاً لا يصح وكذا لو اقر الرجل لرجل بعين بملكه  
صح اقراره حتى لو ملكه المقر يوماً من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار تليكاً لا يصح لانه لا ملك  
ما ليس للمالك **الفصل الثاني في نص القاضى والوصي** وهو مشتمل على الله اجناس الاول في الاقضاء  
والفاظه وترتيبه الثاني في اثبات الوصاية وهو هل الوصاية الثالث في تصرفات الوصي اما الاول ففي قواي  
اهل سمرقند اذ كتب صلت الوصاية او التولية ولم يذكر جهة وصايته لا يصح ولو كتب انه وصي من جهة الحكم  
ولم يسم القاضى الذي نصبه والذي ولاه جاز وعلى هذا في كتبه القضاء في التجهيزات ولو كتب انه وصي من  
جهة الشرع فهو قوله من جهة الحكم سواء وسياق تمام هذا في كتاب الوقف وفي الفتاوى الصغرى رجل قال  
لاخر وكلت بعد موتي بصير وصياً ولو قال جعلت وصياً في حال حيوتي فهو وكيل بناء على ان كل واحد منهما  
مستفقد بلفظ الآخر ولو قال اكرنت وصي مالى صار وصياً بعد موتي وكذا امر القاضى بان قال جعلت وصياً  
في تركه فلان وفي التوارث غرماً ورتبه بعد موالي القاضى فقالوا ان فلا مات ولم يوص الى احد والحكم لا  
يعلم بذلك فيقول لهم ان كنتم صادقين هذا فقد جعلت هذا وصياً يصير وصياً وفي ادب القاضى للخصاف  
رجل قال ان ادرك ابني فلان فهو وصي في كذا عند لا يكون وصياً اذا بلغ وعند ما يكون وصياً بناء على  
انه اذا وصى الى صبي فبلغ الصبي لا يكون وصياً وعند ما يكون وصياً وان قال وصيت الى فلان فان بلغ ابني فهو  
وصي دون فلان وهو وصي مع فلان لا يكون وصياً عندئذ وعند ما يكون وصياً ان اقرده وهو مفر دون  
اشركه فهو على ما جعله ولو جعله متوكلاً في وقف هكذا عن ابن ابي عمير وقال شمس لامة الخواصي للقاضى ان نصب  
في موضع منها اذا كان في التركة دين ومنها اذا كانت الورثة صغاراً ومنها اذا كان في التركة وصية وفي الجامع الكبير  
في كتاب الوصايا في الباب الاخير بنصب الوصي لا يوجد لهذا رواية الا هيما ولو شري الوارث  
من موته شيئاً فجد به عيباً بعد موته فالقاضى ينصب الوصي حتى يرت عليه العيب كذا لو قال الوارث انا لا



ابيع التركة في الدين بنصف القاضى وصيًا وكذا لو كان ابو الصغير مدبراً مسراً فأنصب قايماً ليحفظ ماله وفي  
القناوى الصغيرى ان كان في التركة دين فباع ادى العقار والعروض كقضاء الدين لم يكن له ذلك فخر بين  
الحذر والوصى فالوصى لا يبيع التركة لقضاء الدين ونفذ الوصايا وليس للحذر ذلك قال شمس المنة  
الحلوى في حفظ هذا فان محمد لم يذكره في المبسوط وفيه فائدة فانه اقام الحذر مقام الاب فانه قال اذا ترك  
وصيًا واما الوصى او الوصى عليه وفي ادب القاضى للحضاف اذا دعى ينافى تركه والوراثه كبار  
كلهم غيب ان كان البلد الذي فيه ورثته منقطعاً عن البلد الذي توفي فيه فعلى لا يذهب الغيبة الى امة ولا يابا  
بنصب القاضى وصيًا وان لم يكن قطعاً لا وللقاضى ان ينصب المفقود وصيًا لطلب حقوقه من الغماء ولا  
نصب الغائب انما ينصب القاضى وصيًا اذا كان نازلاً بالاستحلاف وانما يجعل الرجل وصيًا اذا كان  
امينا كافيا ويعرف هذا بجبر رجل واحد وباتى تمامه في الجنس انما القاضى اذا نصب متولياً في وقف ليس  
في ولاية لا يبيع فان كان الوقف عليه في ولاية بل كان فاطمة العلم او باطما او مسجد في مصر ولم يكن  
ضيقه الوقف في ولاية جازب كن الاسلام انه يبيع اذا كان المقتضى عليه حاضراً او قال شمس المنة الحلوى  
يعتبر الرفعة والنظام وهذا قريب من الاول وما يوافقه في مجموع النوازل قال القاضى سمرقند بنصب  
قائماً في محدود وقف بخار والمسمى عليه بسم قد صرح الدعوى والسجل القاضى اذا نصب وصيًا في الميراث  
صح وكذا اذا اذن لرجل بقسمة التركة في الرضا صح لان القسمة ليست بقضاء ليستط المصروف في الالة  
ليستط احض الصبي هذا الايصاء وهكذا في قسمة الاصل للامام خواهر زاده هكذا في الفتوى الصغير وفيه  
القاضى اذا اراد ان يقضى على الغائب كحضرة وكيله او على الميت كحضرة وصيه يقضى على الغائب الميت كحضرة  
وكيله وصيه **الجنس الثاني في اثبات الوصاية على الخصم** اذا كان للميت وارث بالغ وهو مقر بالدين قبل  
البيثة على الدين وبيثة الوصى على الوصاية واصل هذا في الاقضية انما يمكن اثبات الوصاية على الخصم والخصم  
للموصى له ومريى الميت والوارث والذي له على الميت دين خصم في قول الحضاف وقال بعض مشايخنا  
لا يكون خصماً فان اقام البيثة على واحد من هؤلاء ان الميت اوصى اليه بنظر ان كان المدعى عنه مرضى السبع  
مهدداً في التجارة يقضى به وان عرفه بالفسق والحيانة لا يقضى به وان عرفه بضعف الراى  
قلت الهذلية في التصرف يقضى بوصاية ويضم اليه شرف اميناً وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه انهم بسد  
مسرفاً ويضم اليه وصيًا آخر وقام هذا في كتاب الوصايا هذا اذا ثبت الوصاية بالبيثة اما اذا اقر  
مدعى الميت انه وصى لا يثبت باقراره ولا يؤمر بتسليم الدين اليه وكذا لو ادعى اذا اقر بذلك ولو ثبت الوصاية  
بالبيثة ففي كتاب الوصاية ان الميت لا يورث من يورثه ووصايا الاناس ووصايا ابائهم البر خضر الغماء

وقضى له بحقه ثم حضر آخر هل يقضى بتلك البيثة في الوصية بانواع البر كفى بتلك البيثة بالاجماع وفي الغماء  
الوصايا هل يقضى بتلك البيثة قال ابو جرح لا يقضى بتلك البيثة عند من يقضى ثم انما يبيع دعوى الايصاء  
اذا كان المدعى اهلاً للوصايا اما اذا لم يكن فلا يابا كان عبداً اوصياً ولا ينفذ تصرفها هو لا يصح وان كان الصبي  
قبل ان يخرج القاضى من الوصايا الا يكون وصياً عند من وقد مر وقد اضى الى عبده ان كانت الورثة او بعضهم  
كبار لا يتم ملكه وان كان جميع الورثة صغاراً فذلك عند ما قاسوا وبيع جواز ذلك استحساناً ولو وصى الى  
مكاتبه جاز ولو وصى الى ذمى ومثامن خرجهما القاضى من الوصاية قبل الاخراج صح تصرفها الوصى او الوصى بالغير  
من الجذ فان لم يكن له وصى تلك الجذ التصرف اذا كانت التركة خالية عن الدين فان كانت التركة مستغرقة بالدين  
لا يملك الجذ بيع التركة ولكن الوصى يفعل ذلك فان لم يكن له وصى ينصب في وصيًا هذا في القناوى الصغير  
وما تقدم في الاقضية الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر الوصى اذا اراد ان يخرج نفسه عن الوصاية في غير  
محلس القضاء ليس له ذلك كالوكيل ويحضر القاضى لا ينبغي له ان يخرج ان كان اهلاً كافياً وان غلبه مع هذا  
سفر وفيه اختلاف المشايخ وسياتي تمام هذا في كتاب الوصايا **الجنس الثالث في تصرف الوصى** وفي الاقضية  
اذا جعل القاضى وصياً على يمين حازه على مال اليتيم ما يجزى الوصى من جهة الاب لان القاضى اذا استثنى التصرف  
في العقار يعمل هذا الاستثناء حتى لا يملك التصرف في العقار بخلاف الاب فانه لا يعمل استثناءه والوصى يملك الحفظ  
مالاً يملك ان يبرأ غمماً الميت اذا لم يجبهده فان وجبهده فعلى الخلافة في الوكيل ولا يصالح احد الغنى عن  
الميت اذا كان الخصم اوله بيثة فان لم يكن هذا جاز ولو كانت الدعوى على الصبي ان كانت له بيثة جاز  
وكذا الوصى يورث من لم يكن له بيثة ولا يقضى به لا يبيع وفي ادب القاضى للصبي الشيد الوصى يضع ويبيع  
ويبيع بالنسيئة اذا كان لا يخشى المحو فان اضر بالصبي لم يخر ويبيع ماله بالف اذا كان المشتري ملياً وان  
استباع غيره بالف ومائة والمتولى على هذا وفي الاقضية واذا اضر الوصى بالذل خل واخرج قبل قوله فيما يحتمل  
ويختلف على كل حال فلو خبرته انفق على اليتيم او على الضبعة جميع ائزال الارض وغلاتها ولم يفسد ذلك وفي  
القاضى الا ان يبين شيئاً فشيئاً ان كان الوصى معروفاً بالامانة يحس على التفسير معنى حضره بين او ثلاثة ويخوف  
فان لم يفسر بكفى باليمين ولا يحسنه وينبغي ان يحاسبه سنة فسنة ادعى الوصى ان القيمة ان القاضى الغزو  
اجزئها مساندة او مشاهدة كل شهر يكره ان القاضى الوصى لا ينفذ ذلك وكذا الوصي الموقوف فان اقيمت  
البيثة انه حال كونه قاضياً ففعل ذلك قبلت البيثة ثم يقرر ان كان قد اجر المثل او اقل ينفذ وان كان اكثر  
اجزئ مثل عمله وابطل الزيادة وان استثنى ذلك امره برد الزيادة على اليتيم وفي ادب القاضى للصبي الشيد اذا  
كبر اليتيم فقال الوصى ضاع مئى والقول قوله مع اليمين ولو قال انفق عليك انما اصدق في نفقة مثله ولو



فقال الابواب الى منذ عشر سنين وقال الوصي منذ عشر سنة فالقول قول الابن ولم يذكر الخلاف قبل هذا قوله  
وعند من القول قول الوصي وهذا الرابع مسائل احدها هن الثانية اذا ترك الميت رقيقا فانفق عليهم ان كان العبد  
موجودا فالقول قول الوصي بالاجماع وان لم يكونوا موجودين فعلى هذا الخلاف الثالثة اذا ادعى الوصي انه انفق  
عليه واعطى الجمل اربعين درهما واكثر الابن فعلى هذا الخلاف الا ان يأتي الوصي بينة على ادعيه ولو قال انما  
رجلا حتى تم الغلام يصدر الرابعة اذا قال الوصي ادتي خارج ارضك عشر سنين وقال الغلام خمس سنين فعلى  
هذا الخلاف وهل يقر من القاض مال اليتيم مع اخواته باي في كتاب الوصايا **الفصل التاسع في الحبس وهو**  
مشمول على اربعة اجناس الاول فيما يحبس وفيما لا يحبس الثاني في معاملة القاض مع المحبس الثالث في مسائل  
الملازمة الرابع في الحجر اما الاول وفي كفاية الاصل حبس الدرهم واقل من ذلك وفي كتاب النفقات لشمس  
الكلواني حبس يدان ويحبس كل دين مالا لدين الولد على احد من ابوين وكجة غير انه حبس نفقة الولد الصغير  
ولا يحبس المحتاج العبد المأذون بدين المولى والمحبس بينهما هذا اذا كان للمأذون مديونا وفي الكتاب  
هذا اذا لم يكن الدين من حبس بل الكتابة ما اذا كان من حبس بل الكتابة فقد ظفر المولى بحبس خقه فيلقين  
فصا ما وفي الاضحية ايضا الكاتب العبد التاجر والصبي الحر المأذون بحبس اما الوصي المحجور فلا يحبس  
بدن الاستدراك ولكن حبس الوصي وابوه فان لم يكن له اب لا وصي ايم القاضى رجلا حتى يبيع ماله في الدين  
وفي كفاية الاصل لا يحبس لعاقلة في دية ولا ارض ولا يؤخذ من عطيتهم فان لم يكونوا من اهل العطاء واستغوا  
من الاداء يحبس والدعار حبس ابدا حتى يعرف ثوبتهم وحبس المسلم بدين الذمي والذمي بدين المسلم  
كذا المستأمر الكفيل اذا حبس فهو حبس الكفول عنه واذا اذمه الطلب فهو ملازم المكفول عنه ان كانت  
الكفاية ايم ولا ياخذ قبل الاداء وهذا يدل على ان حبس الكفيل والاصيل له ذلك وهي وقفة  
الفتوى وكذا حبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كرهوا وفي الاضحية اذا حبس رجل بدين ثم جاء الآخر يطالب بالدين  
فان القاضى يخرج حتى يجمع بينه وبين المدعى فان اقام المدعى البينة كتب اسمه فلو ظهر بدين آخر كتب اسم الآخر  
اسم المحبوس انه محبوس بدين فلان وفلان ويكتب التاريخ وحبس الحرد والقصاص من التركة وفي  
المستقى رجل خرج رجلا لاهل حبس حتى يبرأ ان كان الحجج فيه القصاص حبس وان لم يكن فيه قصاص ان لم يحبس  
لستوفيه وفي التواريخ ضمان تسانا بين يدى القاضى في مجلسه فنهاها فلم يتيها فالقول قول القاضى احبسها  
او يقرها كما لا يتقدي ما غيرها فيذهب حرة مجلس الحكم وان غنى فحسن وان فعل احداهما بصاحبها لم يطالب  
خصمه لا يقره رجل شتم الناس ان كان ذلك مرة فقط وان كان شاما ضرب حبس حتى يترك ذلك رجل خلع  
امرأة رجل حتى وقعت المفرة بينا وبين زوجها او بين زوجها وبين غيره او خلع صبية وزوجها من رجل حبس حتى يتركها

او يترك لا تساع في الارض بالفساد المرأة اذا حبست زوجها فقال الزوج للقاضى احبسها هي فان لم يضعافى  
الحبس لا يحبس ولكن حبس بيت الزوج ويصل عن قاض لا مس وقت قصاية لصلحه راني ذلك وهو سائها  
عن العجز رجلان لها على رجل من لان لا احدها اكثر فلصاحب القليل ان حبسه وليس لصاحب الكثير ان  
يمنعه ولا حبسه ان ارد احدها الطلاق فلا خلاف يمنع **حبس آخر في المعاملة مع المحبس** وفي كفاية  
الاصل لا يضرب المدين ولا يغفل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤجر  
وفي السنة يقيد المدين اذا اخفا القدر ولا يخرج المحبس جمعة ولا عيد ولا حج ولا صلوة الجنازة ولا عجا  
الريض وحبس مريض حبس لا بسط له فراش ولا وطا ولا يدخل عليه حد ليسانس يذكره الامام الشافعي  
وفي الاضحية انه لا يمنع من دخول الجيران واهله عليه لانه يحتاج الى المشورة معهم لاجل الدين ولا يكون  
ملك كس طوبى له حتى لا يستأنس بهم وعن مخرج في موت ولد وولد له اذا لم يجد احدا يغسله وكفنه  
واما اذا كان ثمة من يقوم لا يخرج وفي غير الولدين والمولودين لا يخرج مطلقا وفي القضاوى والقاضى قيل  
يخرج الكفيل بجنازة الولدين والاجداد والجدات والا ولد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولو خرج  
المحبس قال ابو بكر الاسكاف لا يخرج به الحاكم وفي واقعات الناطق لومرض الحبس اضناه ولم يجد من يجده  
مخرجه من الحبس هكذا روي عن م هذا اذا كان الغالب هو هلاكه وعن م انه لا يخرج به والهالك في الشجر  
وعنه سوء والقوى على رايه م وانما يطلقه بكفيل فان لم يجد الكفيل لا يطلقه فان كفله رجل يطلقه فانكفله  
رجل يطلقه فحضره الخصم ليس بشرط ويتقرر لا يخرج الى الحمام اما الحاجة الى الجاع يدخل عليه امرأته او دية  
حتى يجمعها لكن موضع لا يطع عليه حد فان لم يجد كافليا لا يجمع عن م انه يمنع من الجاع بخلاف الكفيل  
لضرورة مة وهل منع من الكسب السباح فيه والاصح انه يمنع ولو خاف ان يفترق السجين تحوله الى السجن  
وتفريق القاضى الامام فخر الدين لا رسا بندي قاضى القضاة بخاسان ان المحبس ان جلس السجين متعنتا يطعن  
الباب يترك ثقب يعطى له الخبز والماء قال ويترك له سجن الشيايب يباع الباقي في الدين فان كان ثيابا حبسه  
يباع ويشترى له بقدر الكفاية ويصرف الباقي الى الدين ولهذا قال مشايخا يباع ما لا يحتاج في الحال حتى قالوا  
يباع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء ولو كان له كانون من حديد يباع ويخذ من الطين وعن شرح م انه يباع مة  
المحبس وعن م هكذا وفي فوايد الامام الخالي اذا اطلق المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضى البيع لاجل الشراء  
قال وهذا قولها اما عتق م فلا يبيع العروس ولا العقار بناء على مسألة الحجر على الحر عتق م لا يبيع وقال الاصح  
وسا ما م في آخر هذا الفصل هذا في الجاع الصغير في شرح عصام لا يبيع العقار بالاجماع والحلاف في القول  
وفي شرح القدرى في كتاب النفقات الخلاف في الكاخر ما في الغائب فلا يبيع العقار ولا العروس ولو ظفر



بذاتين مديون وله عليه درهم هل يأخذ في شرح الجامع الصغير فيه روايتان وفي شرح الطحاوي اعتماد على  
لا يأخذ وفي الفتاوى الصغرى مال الرواية الاولى اخرى انه يأخذ وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء  
لوقال المديون ابيع عبدي واقض الدين عنه لا يجلس القاضي ويؤجله يومين او ثلاثة فان كان له عقار حبس  
ليبيع ويقضى للدين وان كان لا يشتري الا بشئ قليل وعزم انه لو وجد المديون من يقضه فلا يستقر من  
ظالم رب الدين اذا انطلق المديون من الحبس من غير ان القاض له ذلك **فروغ** اذا حبس القاضي رجلا  
يسأل عن يساره ان كان موسرا ابد الحبس حتى يقضى الدين وان كان معسرا خلا سبيله وفي كفاية الاصل  
اذا حبسه شهريا وثلاثة يسأل عن حاله هذا اذا كان امره مشكلا اما اذا كان امره طاهرا عند الناس  
وعند القاضي يقبل البيعة على الافلاس على ذلك ويجلي سبيله واذا كان امره مشكلا اهل البيعة قبل الحبس  
فيه روايتان في رواية يسأل ويقبل البيعة على الافلاس قبل الحبس وهو اختيار الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل  
وفي رواية لا يقبل البيعة قبل الحبس وهو اختيار عامة المشايخ واختلفت الروايات في المدد التي يجوز للقاضي  
ان يسالها بعد الحبس رواية كتاب كفاية شهرين او ثلاثة كما ذكرنا وفي رواية الطحاوي ستة اشهر وفي  
رواية الحسن بن سعيد الشهر الصحيح انه مفوض الى رأي القاضي وفي ادب القاضي للخصاف ان رأي القاضي سحايا  
برواية الاول وان رأيه متفتنا خذ الاكثر ثم سأل اهل الخبر من جيرانه ومن خالطه في المعاملة وانما يسأل الفتا  
والواحد يكفي ولا يشترط من لفظة الشهادة هذا في الاقضية وفي كتاب الفتاوى للصغرى يشترط فان قام  
المديون البيعة على الافلاس واقام الطالب البيعة على اليسار فينبه الطالب الى ذلك ولا حاجة الى بيان ما ثبت  
اليسار وفي بيعة الافلاس لا يشترط حضور المدعى وفي فتاوى القاضي الامام واذا سأل القاضي عن الحبس  
بعد مدة فاجابته مفلس صاحب الدين غايب فابا القاضى لا يخذله كفلا بنفسه ويخرجه عن الحبس اذا كان  
لميت دين على رجل وللميت ورثة صفار وكبار فحبس كبير المديون ثم اراد ان يطلقه لم يطلقه القاضي حتى يستوفى  
للمصغار ثم في بيعة الافلاس كذا لخصاف انه ينبغي ان يقول الشهود انه فقير لا تعلم له مالا ولا عرضا من العرف  
يخرج بذلك عن حال الفقر وعن القاسم الصفار ينبغي ان يقول الشهود انه مفلس لعدم ان تعلم له  
مالا سوى كسوة التي عليه وثياب لينة وقد اخذنا امرأة في السر والعلانية فلونه لم يخرجه احد عن حاله لكن  
قال المديون انما مفلس وقال الدين انه موسر ذكر في التجويد انه لا يصدق المديون في المهر المعجل في انه  
معسر كل ما هو بذلك حصل فيه ثمن بيع او قرض وكذا في كل دين وجب عبده والتمه كذا في كفاية  
والمرجع الجامع الصغير للشهيد قال لا يصدق في انه معسر في المهر المعجل اما في المهر المؤجل فصدق  
في الاقضية وكذا يصدق في ان الاقارب الزوجات وارثي الخليات وضمان الممتلكات انه معسر في كتاب  
الاصول

لا يصدق في المهر من غير فصل بين المعجل والمؤجل رب الدين اذا القى ان له مالا بعد ما قام المديون البيعة  
على الافلاس كلف عند وعده مالا بناء على ان الافلاس لا يتحقق عند وعده ما يتحقق فان كان المديون  
ببيلة اخرى مطلقا بكفيل فلو علم القاضي عسره كذله دين على موسر فانه حبسه حتى يتقاصا غيره فاجب  
غريمه الموسر لا يجلس القاضي المعسر القاضي اذا اطلق المحبس بسبب الافلاس فادعى عليه حلا مالا وادعى انه موسر  
لا يحبس القاضي حتى يعلم غناه **الحبس الثالث في الملازمة** وفي الاقضية المحبس بعد ما خرج بكذا  
المدعى وتفسير الملازمة ان يدور معه اينما دار ولا يفارقه ولا يلائمه في موضع معين كانه حبس في  
التمه المدعى اذا اطلب من القاضي ان يأخذ من المدعى عليه كفلا او ابى للمدعى اعطاء الكفيل فالقاضي يأمر  
المدعى بملازمة ولا يمنع من الدخول في بيته لغايط او غداء الا اذا اعطاه واعده موعدا بالغايط وان  
كان المديون تمكنه العمل ولا يمنع الزوم من ذلك بان كان عمله السقي له ان يلائمه الا اذا اعطاه بنفسه ونفقة  
عيله فله ان يمنع من العمل وله ان يلائمه ببائنه واجيره او غلامه فلو قال المديون انا لا اريد ملازمة العلاء  
لا احبس الام مع المدعى له ذلك ثم ليس للطالب ان يقيم الزوم في الشمس وعلى الثلج وفي موضع نضره فلو قال  
الغريم احبسني وابي الغريم الا الملازمة يلائمه واما ملازمة المرأة بامر امرأة حتى يلائمها فان لم يجد امرأة  
ان شاء جعلها مع امرأة في بيته وهو على ما بهما والمرأة في بيت نفسها وهو على ما بهما هذا في المشتق وما تقدم  
في الاقضية وفي التوازل فقير لا شئ له ولا يجد من يكفله بنفسه لا يحبس القاضي ويحبس بين الغريم  
شاء لازمه وان شاء تركه رجل ادعى على آخر ما لا ولم يحبس القاضي لئلا يلائمه المدعى خصمه وان طال  
**الحبس الرابع في الحجر** قال ابو جعفر الحارثي لا على الملازمة النوبة الماحن وهو الذي يعلم الناس الجمل حتى  
الشفقة والذكوة ويعلم المرأة حتى تبين من زوجها والتمس الحارثي المفسر وهو قبل الكراء ولاجل الثالث  
الطبيب كاهل وهو الذي يسهو دواء من المريض وعنده ما صنع الحجر على الكل وهذا الاخلاق بناء على صحة القضاء  
بالافلاس عند ما يصح وعند لا يصح فابو جعفر قاس على الاعتاق والاستيلاء والتزويج وعند ما لا ينجر بدو  
حجر القاضي فان حجر بصير كل مريض مرض الموت والحجر بسبب الفساد باطل ايضا عند وعده ماض وعنه على توبين  
احدهما كتحفة في عقله بان كان سليم القلب لا يهتدي الى المنقذات وانما ان يكون معسرا مضيقا ماله واجمعا  
علا انه لا يظهر الحجر في التنازع والطلاق والعناق والاستيلاء والتدبير واجمعا على انه يمنع عنه ماله ما لم يبلغ خمسا  
وعشرين سنة فاذا بلغ قال ابو جعفر لا يمنع بل يدفع وعند ما دام البيع ما دام الشفعة فان بلغ هو واشترى ان كان  
فيه نفع حجر القاضي كالبصاة اذ باع واشترى والنظر فيما يابى الصبي الا انه من القاضي المشتري عن دفع التزويج فان لم  
يسلفه من القاضي ودفع الثمن اليه برئ وكذا لو دفع المالك اليه وهو يتحجر بغير الصبي اذ دفع المالك اليه لا يضر



وفظاها رواية ينفرد بها **الفصل العاشر في الخط والاباحة** وفي فتاوى الشيخ على القاضي خذ الاجرة على كسبه  
التجارات والمحاضر وغير ذلك الف درهم خمسة درهم وان كان دون الف فكر من جهة من الشقة مثل ذلك  
فيه خمسة ايضا وقيل بجوابه المثل هو المختار ولو بولي القاضي لا يحل له اخذ الاجرة لكن تجل له الاجرة على  
الكسبة ولا يحل له اخذ شئ على النكاح ان كان كاحا جع عليه مباشرة ككاح الصغار وفي غيره محل الاجرة على  
اجارة بيع مال اليتيم ولو اخذ لا ينفع البيع وتحل المنة اخذ الاجرة على كسبه الجواب بقدره لان كسبه الجواب  
ليس بواجب عليه ولا يحل له الفتوى حتى يكون صوابه كثر من خطايه **جنس** جاز غاب فزوجا مرة فقام  
الزوج البينة انها امه لا يغيرها القاضي لانه يمكن ان يقول وجدت البينة على الطلاق وهذا اذا دعت  
حين تزوجت في فوايد شمس السلام محمدا لا وزجدي وفي الفتاوى قاضا خبرا فلا تطلق امرته ثلاثا  
وهو سكرها في البيت واسترق الحرا وان كان المخبر جليل عدا ليس يطالبه القاضي استد الطلب ان كان المخبر واحدا  
ان لم يكن عدلا لا يجب عليه الطلب ان كان عدلا ان لم يصدق فكذا للزوج ان يصدق بطلبه وان لم يطلبه فهو وسعة  
المسائل في الفتاوى وفي المتن امرأة ادعت ان زوجها طلقها وعاد القاضي نظرا عنهما امرأة رجل منهما  
من النكاح وان لم يعرف واقام بينه على ذلك لا تعرف بها اليهود والنصارى معون من احداث المقبرة و  
البيع والكنائس في فوايد الامام طه الدين الرغيني في الغريب ما يترن ما لا للقاضي ان يتبين صدق  
حتى يحضر الوارث فان لم يحضر بضعه بيت المال ويصرفه الى القنطرة ويصفه لا يتام فلو عرف ثم حضر الوارث بضعه  
ماله من بيت المال اذا قال القاضي عليه للقاضي خذ الرشوة من خصمي وقضيت على غيري القاضي اذا لم يقع له  
الاعتماد على فتاوى اهل مصر فبحث الفتوى الى مصر آخر لا ياتهم بتأخير القضاء اما اذا اخرج حكم خواف من الدعوى  
عليه او لم يدرى الصلح ففعل فضاخ بالحق القاضي المحض انتم من الفتى وجه الحلال في الدعوى فكذلك المحض  
بدون الحلال الاثم عليه ولا ياتم المنة وفي التنازل الدجل اذا كان لا يحسن الدعوى فالحاكم جليل بعلمه كيف  
يدعي ثم اشهد ما على تلك الدعوى لم يكن على الحاكم ان يبين فيما قالها علماء ولا يصير الرجلان مطعونين في  
شهادتهما فشهداها جارية ومن اخذ من السلطان ما احراما ففي القيامة حق الخصم لصاحب المال على السلطان  
وعلى القاضي اذا لم يخلطه السلطان مع ماله وتام هذا ليلي في كتاب الغصب في النصاب من اراد ان يرفع  
الى باب السلطان ولا يذهب الى القاضي بطلوه شرعا لكن يفتي به وقال القاضي لا مام لا يطلوه ولكن يذهب  
الى القاضي فان عجز القاضي فلا يذهب الى السلطان القاضي اذا كان يلجأ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا  
بالاجر بل يكون عاملا لله وسنوخه من مال الله وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يعملون القرآن  
وروي ان بابكر لما استخلف باخذ الزرق من بيت المال وكذا عمر بن الخطاب واما عثمان كان صاحب ثروة وسار

وكان يحتسب لا يأخذ القاضي اذا خرج ثلثون درهما في اوراق كتابته وثنى صحيفه وقطاسه فاعطى الكاتب  
ذلك عشرين درهما وعشرة لرجل يقوم وحلف الخصوم قال ابن ابي نصر في كتابه غير ما سمي واحب  
بصرف الى الموضع الذي سمي له القاضي اذا سئل على مسئلة حكم فظهر رواية ان الحكم خلافه فالخصم يملك  
عليه يوم القيمة على القاضي وعلى المدعي ان القاضي اثم بالاجتهاد لانه ليس احد من اهل الاجتهاد في زماننا والمك  
ائم باخذ المال **كتاب الشهادات** هو شتم على سبعة فصول الاول في المقدمة وفيها  
مسائل الشهادة على السامع والثاني في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل الثالث في الواقف بين الدعوى  
والشهادة الرابع في الاختلاف في الشهادة بين الشهادتين والخامس الشهادة في النكاح السادس في الشهادة في  
السبيل والسابع في الشهادة على الشهادة **الفصل الاول في المقدمة** وفي تحمل الشهادة وفي نظم الزند  
عن الامام الفقيه والرجل اذا شهد على شئ ثم امتنع عن اداء الشهادة ان علم انه لو لم يشهد يذهب بغيره في الشهادة  
له فلم يشهد بصيرا فسقا وفي الاجناس ان كان هو يصدق عليه وغيره شهد له فهو سعة من ان لا يشهد وهذا قريب  
من الاول وفي المتن هكذا وفي النصاب الشهادة في المدائنة والبيع فرض على العباد ان لا يخاف تلف المال الا اذا  
كان لا يخاف خسرهم كقاربه وفي التنازل الشاهد اذا دعي له الشهادة وهو في الساق قد فرسخين  
او ثلاثة ان كان حاله لا يمكن له ان يحضر مجلس الحكم وشهد بيمينه ان يرجع الى اهله في يومه يجب عليه الحضور وان كان  
حاله لا يمكن له ان يحضر ان كان الشاهد شجاعا لا يستطيع الشئ بالقدام وليس عنده ما يركب فان تكلف الشهود  
له بدلية يركب بخضره باس به اما اذا كان للشاهد قوت المشي وفقره ما يستاجر الدابة لا يقبل شهادته ان  
تكلف للدابة لان هذا بمنه الرشوة هكذا روي عن سقمه وان اكل الشاهد طعاما فيه اقاويل قال الامام  
الفقيه ابو الليث ان كان الطعام ممتعا يقبل اما اذا هيا للشاهد فكل لا يقبل وقال له لا يقبل في الوجين و  
قال ابو يوسف يقبل مطلقا الشاهد اذا علم انه لو شهد لا يقبل القاضي شهادته اجوان يكون في سعة من لا يشهد  
رجل اقر بين بين يدى قوم ان لفلان عليه كذا مضت فقه ثم جاء رجلان او ثلاثة الى هؤلاء الشهود فقالوا  
لا يشهدوا واعلموا ان بالدين فانه قضاه الدين كله الشهود بالخيار ان شاءوا التسعوا عن اداء الشهادة وان شاءوا اجروا  
الحاكم بشهادة الذين اجروهم بالقضاء ان كان المخبرون عدولا لا يقضي القاضي بالمال هذا قول الفقيه ابو جعفر وهو قول  
ابي نصر محمد بن سلام الكل في التنازل وفي واقعات الناطة اذا حضر الرجل نكاح رجل او قريدين او بيع او قتل  
فلما اراد ان يشهد عنده شاهد عدل ان الزوج طلقها ثلاثا او قال لا عينا امرأة ارضعها او قال لا اعق العبد  
قبل ان يبيعه او قال لا في القتل عني الولى عنه لا يسعد ان يشهد بالنكاح او البيع او القتل وان شهد عنده واحد  
يسعه ان يدع الشهادة رجلان عينا في يد رجل تصرف فيه تصرف المالك ان يشهد بالملك له اخبر عدلان

مطل



ان الملك لما لا يجوز له ان يشهد بالملك الاول والخبر عدلان ان يباع من ذي اليد ان يشهد باعلم ولا يلتفت  
قوله **انواع** الشهادة على امرأة لا يعرفها سال بن محمد الحسن اباه سليمان الجوزجاني عن هذه المسئلة قال لا  
يجوز حتى يشهد عنده جماعة انما فلانة اما عند من وعندك فمجرد ان يشهد عنده عدلان انما فلانة وهل  
لشطر رؤيته وجهها اختلف المشايخ فيه منهم من لم يشترط واليه مال الامام خواجه زاده وفي التوازي قال يشترط رؤيتها  
وفي الجامع الصغير شطر رؤيته وجهها قال وراية امام خالي امها بكشف الوجه واخر بالخروج وفي المنهاج لو تحمل رجل الشهاد  
على امرأة ثم انما مات ثم شهدا عنده ان المفقرة فلانة جازله ان يشهد عليها وفي القاضى للحضاف لو ان رجلا في بيت  
علم الشاهد ان ليس البيت غير واحد ثم خرج وقعد على الباب ليس له بيت سلك الاهد الباب فوجد الرجل الذي هو  
دخل البيت بشئ والجالس على الباب يراه وسعد ان يشهد عليه بما اقرب وفي اليونان رجلا جازا قوما الرجل سله  
عن شئ فاقرب به ومن يرويه ويسمع كلامه ولا يراهم هو جازت شهادتهم وان سئلوا كل امرؤ لم يروه لا يجوز قال وهذا  
يؤيد ما احتاره الامام خالي في اصل الشهادة بالسمع لا يجوز الا في اربع مواضع الموت والنسب النكاح والقضاء  
اما القضاء بان كان قضى مصر وراه الناس وسمع الناس يقولون انه قاض يسع له ان يشهد على كتابه القاض مصر  
وهذا استحسان واما النسب فصورته اذا سمع من انسان ان فلان بن فلان الفلاني وسعد ان يشهد بذلك وان لم  
يعين الولادة على فرسه الا يرى ان يشهد ان اب بكر الصديق ابن اب جاف وما رونا خاف واما النكاح اذا  
راى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسعد ان يشهد انما زوجة وان لم يعين عقد  
النكاح الا يرى ان يشهد ان عايشة فرز وجه النبي م وان لم يعين النكاح واما الشهادة على الدخول في المحلوة  
بالسمع جازة في مختصر القدوري قال وفي فوائد استاذنا طاهر الدين لا يجوز ان يشهد على الدخول بالسمع ولو  
اراد ان يشهد على الدخول بنسب المحلوة الصحيحة واما الموت اذا سمع الناس يقولون ان فلانا مات او ارم صغوبة كمنع  
بالموت لسعد ان يشهد على موته وان لم يعين ذلك فانما يشهد ان رسول الله م توفي ولم ندر لموت فانه واما في الوقت  
فالصحيح من الجواز الشهادة على اصل الوقت لا ينعى بعد انقضاء قرون وانما يشهد على شرط الوقت لا يجوز  
ولا يشترط ان يلفظ الخبر بالموت بلفظة الشهادة عند من يشهد انما الذي يشهد عند القاضي تلفظ بلفظة الشهادة  
واما في الفصول الثلاثة التي شرطنا فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهد عنده بلفظة الشهادة قال استاذنا طاهر الدين  
في الاقضية وهذا اختيار الصدوق الامام السعيد برهان الائمة وفي مختصر القدوري انما يجوز له الشهادة بالسمع  
اذا اخبر من يثوبه فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط وفي الموت مسئلة عجبية وهي انه اذا لم يعين الموت  
الا واحد ولو شهد عند القاضي لانقضى شهادته وحده ماذا يصنع قالوا خبر بذلك عدلا مثله فاذا سمع حله  
ان يشهد على موته فيشهد به مع ذلك الشاهد فيقضى شهادتهما فاذا اجاب خبر موت رجل من ارض اخرى وضعه

ماذا يصنع بالموت لم يسمع لاحد ان يشهد على موت الا ان يشهد بموت او سمع ذلك ممن شهد بموت بعد ذلك لو شهد  
القاضي وقال ان شهد ان فلانا مات اخبرنا بذلك من يثوبه جازت شهادته اهلوا لاصح والخصاف جوزه لك ايضا  
وفي اختلاف المشايخ وكذلك لو قال ادفعناه او شهدنا جنازته والقتل كالموت وفي شرح الطحاوي الشهادة على الشهد  
لا يجوز الا في خمسة اشياء والخامس بعد هذه الاربعة الوقفا اذا اشترطت وقف فلان حل له ان يشهد على الوقف  
وان لم يحضر ايقافه ولم يذكر في ظاهر الرواية لكن شيئا جازا حله كالموت وكذا يجوز الشهادة ان قاض بلد كذا وان  
لم يعينوا المنشور والتقليد وكذا يحل له ان يشهد ان هذا والى بلد كذا وان لم يعين العهد والمنشور وما سوى ذلك  
لا يجوز الشهادة فيه بالشهرة وفي النصاب في الشهادة على النكاح بالتسامع يشهد على النكاح دون المهر وفي الوقف يشهد  
على اصل الوقف دون الشرايط ثم في الموت اذا شهد جنازته او دفنه واخبر بذلك رجل وامرأة حل له ان يشهد على  
وان لم يعين موته وكذا الشهادة على النكاح بالشهرة تقبل اذا شهد بقرنيه ونزاهة واخبر بذلك رجلان عدلا  
ان هذه امرأة فلان حل له ان يشهد على البتات ان هذه امرأة فلان وكذا في النسب اسمع الناس يقولون ان هذا ابن  
فلان او اخ فلان حل له ان يشهد على ذلك وكذا الخبر بذلك رجلان عدلان والنسب النكاح مخالف الموت هنا  
اذا اخبر رجل وامرأة حل له ان يشهد وهما لا يحل حتى يخبر بذلك رجلان عدلان وكذا قال رجل امرأة رجل  
سمعت الناس ان زوج فلانا مات جازها ان يتزوج وان كان الخبر عدلا ولو ان المرأة اذا تزوجت بزوجه اخرتم  
اخبار الجماعة ان زوجها حي ان صدقه لا قول النكاح جاز هذا في قوى النسب وفي المشتق لم يشترط تصديق المرأة  
لكن بشرط العدالة في الخبر وفي التوازي ان كان الخبر عدلا لكنه اعلم ومحمد في قذف فهو جاز في خبرها واحد يثبت  
الغايب اخبرها اثنان يحكي ان كان الخبر بالموت يشهد انما يعين موته او شهد جنازته وكان عدلا وسع للمرأة ان تزوج  
باخر بعد انقضاء العدة هذا اذا لم يوطأ اما اذا ارتخا فابح شاهد الحيوة بعد شاهد الموت فشهاده شاهد  
الحيوة اولى ولو شهد عند المرأة ان تزوجت اريد والعياذ بالله هل لها ان تزوج فيه روايتان المسلمين في كراهية  
قوى الفضل وفي الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب بطريقتين الحقيقة والحكمة فالحكمة ان يسمع  
من قوم كثير لا يتصور توطؤهم على الكذب في هذا لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة والحكمة ان يشهد عند رجلان  
او رجل وامرأة عدلان بلفظة الشهادة وفي الشهادة على الموت لا يقولون سمعنا من انسان لكنهما يقولون دفناه  
وصلىنا عليه حتى تقبل ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا المعين لكن اشهد عندنا بخلافه وقالوا الشهد  
بهذا الملك له لا ناراينا تصرف فيه تصرف المالك فانه لا تقبل هذه الشهادة وهل يجوز ان يشهد ذكر في الجامع الصغير  
اذا رأى شيئا في يد رجل جازله ان يشهد انه له لا في العبد والامة وهذا اذا كانا بالغين او صغيرين يعين عن نفسها







اعلم بان الكتابة على وجوه من اهل البيت المسمون وهوان يكتبها على صحيفة واحدة وعنون على وجه يكتب  
 الى الغائب قال ان ائمة الطلاق ولم اورد به الا قرائن فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدعى القضاء حتى يجوز للشاهد  
 ان يشهد عليه وعلى ما فيه سواء قال للشاهد ان يشهد على ذلك ولم يقل ولوراه قم كتب كحق على نفسه لو جل  
 ولم يشهد به على نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي ان علم ان يشهد به لانه يحتمل ان يكون المتجرب بخلاف  
 الكتابة المرسومة بخلاف خط التمسار والضرف فانه حجة لان هناك عرفا جازيا على ما ياتي في كتاب الاقرار فان وجد  
 الكتاب فقلت عليه بنية انه كتب او املا جاز كالوادعي قرائنه ويجوز كذلك سائر التصرفات على هذا بخلاف الحدود  
 والقصاص المرسوم وغير المرسوم فيه سواء ولو اقر بالسرقة في كتاب مرسوم يضمن المال ولا يقطع واما الكتاب الذي  
 هو غير مرسوم نحو ان كتب على الارض او في صحيفة او خرقه او لوح او كتبه بغير مداد في صحيفة الا انه يستبين فان قال  
 لم يشهدوا وسعهم ان يشهدوا عليه والا فلا واما غير المستبين نحو ان كتب على الماء او على الهواء لا يستبين كل كلام  
 الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذمي في سواء ولو كتب رجل سالة عند امين لا يفهم ولا يكتبان فامسا  
 الكتاب عندهما وشهدا بذلك لا يجوز وعند من يجوز **الفصل الثاني في الشهادات ما يقبل منها وما لا يقبل**  
 وفي نظم الزند روي في ستة عشر الشبهة لا يقبل شهادة العبد والكاتب والمذنب ولم يولد والحدود وفي المقدس  
 وان تاب عند فاء الشريك لشريكه فيما هو فيه شر كالمفاوض والذي يجر اليه نفسه شهادة معقاة وشهادة التماس  
 التي تقوم على النفي وشهادة اهل الكفر على المسلمين وشهادة المولى المأذونه وكاتبه وشهادة الاعمي والخنثى المسك  
 قبل شهادة مع رجل وامرأة ولو شهد مع رجل وامرأة قبل ومضى رد في شهادة له ثم زالت العلة الا في أربعة  
 مواضع احدها اذا كان عبدا ورددت شهادته ثم عتق فشهد في تلك الكاذبة قبل ان كان عبدا الثاني الكافر اذا شهد  
 على مسلم فرددت ثم اسلم فشهد في تلك الكاذبة قبل الثالث الاعمي اذا شهد فرددت شهادته ثم صار بصيرا فشهد في  
 تلك الكاذبة قبل وفي النصاب ذكر في الاجناس المولى اذا شهد بعد فرددت ثم شهد به له بعد العتق لا يقبل لان  
 الرد وشهادة بخلاف المسائل الاربعة ولو شهد فاسق فرددت لنفسه ثم تاب فشهد لا يقبل لما روي في الاصل  
 للامام السرخسي اذا تحمل المملوك شهادة لمولاه فلم يرد حتى عتق ثم شهد بها جاز كالصبي اذا تحمل ثم شهد بعد  
 البلوغ وكذا الزوج اذا بان امرأته ثم شهد بها جاز ولو كان بصيرا عند التحمل ثم عتق عند الاداء لا يقبل في الحدود  
 وفي غيرها كذلك عندهما وعند من يقبل وفي النصاب شهادة الاعمي لا يجوز الا في النسب الموت وما يجوز الشهادة  
 عليه بالشبهة والتسامع والشهادة لها ثلاث احوال حالة التحمل وحالة الاداء وحالة القضاء فاذا وجد الاعمي في  
 احل الاحوال الثلث منع القضاء وعند من ان وجد في حالة التحمل منع الاداء واجمع ان الموت بعد الاداء قبل  
 القضاء لا يمنع القضاء والخنثى ينع الا قلف اذا شهد في حادثة قبل ان ترك الختان بعد و

تأخرت الشهادة في كل من هذه الحالات  
 وروى في النصاب في كل من هذه الحالات

ان ترك بغير عذر لا يقبل والعذر الكبر وخوف الهلاك والذي اذا سمع اقرار رجل فاسلم الذي وشهد جاز  
 كالصبي والعبد اذا سمعتم ادرك وعتق وفي الاقضية يجوز شهادة الرجل من ارضعة امرأته ولا يوجب من الرضا  
 ويقبل شهادة الاخ لاجنه من النسب وان كان ابوها حيا ويقبل لامرأته وابنتها وزوج ابنته وامرأة ابنه ولا  
 امرأة ابيه ولا اخت امرأته ولا يجوز شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة المرأة لزوجها وفي ادب القاضى للخصاف لا  
 يقبل شهادة الرجل المعتدة عن طلاق باين ولا يجوز للزوج دفع الزكوة اليها ويجوز للشهادة على ابويه وعلى  
 اولاده ولا يجوز للشهادة الرجل لولد ولا لولد وان علم من قبل الاب الام وطاعة وان سفل ولا يجوز لاد  
 على الرجل اذا كان بينهما عداوة يعنى من امور الدنيا فان كان من امور الدين يقبل ولا يجوز شهادة من ترك  
 الصلوة بمجاعة الا اذا ترك عن تأويل ولا تارك جمعة الا عن تأويل ولا تارك الصلوة وعن ثم فبين لم يحج وهو  
 موسر ولم يؤذ كونه ماله يكون جرحا وبأخذ الفقيه ابو الليث ولا يجوز شهادة الفاسق ولو قضى بشهادة فخذ  
 ولو تاب الفاسق لا يقبل شهادته ما لم يحض زمان ستة اشهر قال بعضهم سنة ولو كان عدلا فشهد بزوج ثم  
 تاب فشهد يقبل من غير علة وفي واقعات القاطنة اذا شهد رجل فعده ثم شهد بعد ذلك لا يستعمل  
 ثانيا الا اذا طال وقت من شهر وابوس وقت سنة ثم رجع وقال ستة اشهر ولا يجوز شهادة الاجير لساذه  
 اراد التمسك الخاص والتلميذ الخاص الذي كل معه وفي عياله وليلى اجرة معلومة اما الاجير المشترك اذا  
 شهد المستاجر يقبل ولما الاجير الواحد وهو الذي استاجر مياومة او مشاهرة او مساهمة باجرة معلومة  
 لا يقبل استحسانا وفي العيون قال لم يجز رجل استاجر رجلا يوما فشهد الاجير ذلك اليوم القياس ان الاجير  
 ولو كان اجيرا خاصا فشهد فلم يعدل حتى ذهب الشهر ثم عدل قال البطلماني بمنزلة رجل شهد لامرأة ثم طلقها  
 فلو شهد ولم يكن اجيرا ثم صار جيرا له قبل ان يقضى فاني بطل شهادته ولم يطل شهادته حتى يطلب الاجارة ثم  
 اعاد الشهادة جاز كالمرأة اذا طلقها قبل ان ترد شهادته ثم اعاد جاز والوكيل والمشفقة القرينة كالاجير  
 المشترك ولا يقبل شهادة الوكيل للصبى بعد الغزل ولو شهد للوثة الكبار يقبل وان كان في حال الوصاية  
 وفي النصاب شهادة البخل لا يقبل هكذا رواه ابوس وعبد الله بن المبارك عن ابي ج لا يخله يستقضى فيما  
 يقبض الناس فاحذر الزيادة على حقه فلا يكون عدله وشهادة الصكاكين لا يقبل لانهم يكتبون هذا ما  
 استرى وسلم وقبض ومن ذلك وان لم يكن شئ من ذلك موجب فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكلمة  
 وبين الكذب بالقول والصحح انه يقبل اذا كان عالما بحالة الضلاح وما ذكر من الكذب بقوله انهم يحققون ما  
 كتبوا **جنس آخر في القاطنة الشهادة** وفي الفتاوى للصغرى اذا شهد احد الشهود على الحق ففسر الشاهد  
 على شهادته او على مثل شهادته لا يقبل ولو قال الشاهد مثل شهادة صاحبه لا يقبل عند الخصاف وعند عامة الشايع







الاقتية لوقالت الشهود ان الدار التي في بني فلان وذكر حدودها الا بقرعة ملك هذا المدعى  
لكن لا يعرف حدودها ولا يقف عليها وقال المدعى انني شاهدت من آخرين يشهدون ان هذه الدار المدعى بها  
على هذه الحدود في بعض الروايات لا يقبل هذه الشهادة وفي بعضها يقبل وهما ثلاث مسائل احدها هذه  
والثانية اذا قالت الشهود ان الدار يقف عليها وليس في حدودها اذا كانت لا يكون يد من حيزها فالروايات  
مضطربة وبعضها سبقت القاضي امين من امته مع المدعى والمدعى عليه الى الدار حتى يشهد الشهود بحضرة الدار  
وليس في الحدود وانما تعرف الامين اسماء الجيران ويجوز ان القاضي ان واقف ما قاله المدعى حكم القاضي ملك  
الشهادة وفي بعضها سبقت القاضي الامين مع الشهود حتى يشيروا الى الدار وحدودها فتعرف اسماء الجيران  
ثم تشهد واجمع عند القاضي الثالثة لوقالت الشهود نحن نعرف ان هذه الدار ملك هذا المدعى وقالوا ملكه  
بسبب ما نرى من هذا الموضع في دعوى الارث لكن لا يعرف اسماء الجيران ما نعرف انما في محله كذا في سكة كذا بحضرة  
مسجد كذا لا يصح دار فلان في قرية كذا وجاء المدعى بشاهدين يشهدان على الحدود فان القاضي يفتي بشئ  
وفي النوازل ان يعرف الشهود حدود سائر التقات وفسر وعند الحاكم ولا يجوز ان يشهدوا على اقراره وذكر الحدود  
لكن شهدوا على اقرارهم بالدار ثم يفسر الحدود من ان نفسه ووقال احد حدودها الزواجر ضريان دهي لا  
حصل المعرفة بهذا واختار ان ذكر اسم ذي اليد ونسبه كفي به ووقال الزبيح الارض ورثه فلان قبل القسمة  
لا يقبل وقبل يقبل ووقال الزبيح الارض للوقف لا بد ان يتبين المصروف ووقال الزبيح الارض للملكة يتبين اسم مير الملكة  
ونسبه ان كان الامير ثنتين وفي رواية اسنادا ظاهر للدين **نوع** في الشهادة على الشراء وفي الاقتية رجل ادعى  
دارا في يد رجل وقال انما ملكي اشترتها من فلان منذ سنة وشهدوا كما ادعاه ولم يقولوا قبضها بامر لا يقع  
الي حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البايع ثم رجع ثم وقال يؤخذ الدار من يدي ولا تدفع من المدعى حتى يؤخذ منه  
الثمن وفي المتن لا يصح هذه الدعوى حتى ينقد الثمن عند القاضي فلو حضر الذي ادعى الشراء منه وانكر البيع منه  
ذكر في الاقتية في موضع انه يؤخذ الدار من المدعى ويدفع الى البايع وذكر موضعين انه لا يلتفت الى انكاره  
وهذا الصريح لان الغايبة مقضية عليه فان قالت الشهود اشترها من فلان ولم يذكر الثمن كقولنا ان قبضها  
يسأل قبضها بامر او بغيره فان قالوا نحن لا نزيد على هذا لا يقبل شهادتهما فان ما قبل ان يسألهما عن هذا على القبض  
بامر البايع بناء على الظاهر فلو جاء الغايبة خصم المستحق قضيت له بالدار وهذا كله اذا لم يشهدوا على نقد الثمن فان  
شهدوا على نقد الثمن وهذا دعوى ملك واذا كان دعوى ملك مطلقا لا يكون اقرارا بالملك للغايبة لا يقضي له  
رواية واحدة تشهد الشهود بالملك للشراء لجل بعد ما شهدوا له بالملك المطلق يقبل شهدوا ان هذه المدعى  
عليه ثمن دار مقبوضة ولم يذكر الحدود يقبل **نوع** في شهادة الوديعيين والمكاتبين والمساكين والغائبين

الآخر وفي الجامع الكبير والاقتية اذا شهد المودع ان يكون الوديعه ملكا للمدعى يقبل ما لو شهد على اقرار ملك المودع  
لا يقبل ولو شهد على اقرار المدعى يكون ملك المودع بعد ما رد الوديعه على صاحبه يقبل ولو شهد المالك المدعى  
قبل ولو شهد بعد هلاك الدار لا يقبل ويضمن قيمته للمدعى لا تارة بالغصب ولو شهد على اقرار المدعى  
بكون الدار ملك الراهن لا يقبل سواء كان الراهن قايما وهالك الا اذا رد الراهن على الراهن فيقبل ولو انكر المالك  
فشهد الراهنان بذلك لا يقبل ويضمن قيمته للمدعى لا ذكرنا ولو شهد الغائبان بالملك للمدعى لا يقبل ولو شهدا  
بعد الدار على الغصب من يقبل ولو هلك في يدهما ثم شهد المدعى لا يقبل ولو شهد المستقرضان بكون المستقرض ملك  
المدعى لا يقبل لا قبل الدفع ولا بعد الدفع وكذا الوديعه ومثله سواء وعن من انه ان كان مدعى الاستقرض يقبل  
الشهادة المشتريان شراء فاسدا اذا شهدا بكون المشتري ملكا للمدعى بعد القبض لا يقبل وكذا لو نقض القاضي  
العقد بينهما او تراصوا على ذلك والعين في يد ما فان ادعى البايع ثم شهدا يقبل شهدا المشتري بما اشترى لا نسا  
بعد ما تقايلا العقد او رد بالبيع لا يقبل كالبائع اذا شهد بكون البيع ملك المدعى بعد ما باع ولو كان الرد  
بطريق يكون فتحا قبلت شهادته وشهادة الغريم بالدين الذي علمه ما ان الدين للمدعى لا يقبل وكذا لو قضيا  
الدين ولو شهدا المستاجر بكون الدار للمدعى يسأل المدعى ان قال الاجارة بامري لا يقبل وان قال بغير امري يقبل  
ولو كان ساكنا في الدار بغير اجارة فشهد الذي المدي يقبل ولو شهد عليه يقبل ايضا في قول ح ورس وعند من يقبل  
بناء على مسئلة غصبه لما كان يحقق الغصب عنه يكون في ذلك تحويل الضمان فلا يقبل ولو شهدا بعد  
العقود على ان الثمن كذا عند اخلاف البايع والمشتري لا يقبل المسئلان في المتن واما شهادة الوكيل فلو كان  
خاصة وعامة اما الخاصة اذا وكل رجلا بطلب الف درهم قبل اجل معين واخصه فيها اذا خاصه عند القاضي  
ثم عزل الوكيل قبل الحصة في مجلس القاضي ثم شهد بهذه الاف لو كله جازت شهادته وعند من لا يجوز بناء  
على ان عند من بنفس الوكالة فاقام الموكل فلو ان القاضي حمله خصما ثم اخرج الموكل من الوكالة فشهد له  
بعد ذلك بحق كان له يوم وكله او حدث له بعد ذلك عليه قبل ان يخرج من الوكالة لم يجز شهادته قال  
جعل له وكلاهما يحدث والمسئلة محفظة انه لو وكله بالخص في كل حق له وقبضه قبل اجل معين فانه لا  
يتناول يحدث اما اذا وكله بطلب كل حق له قبل الناس اجمعين واخصه في الحقوق للقيامه وما يجز  
استحسانا فيجعل ما ذكرنا على الوكالة العامة اذا خاصه الوكيل المطلوب في الف درهم للموكل عليه واخرجه الموكل  
من الوكالة ثم شهد له بالف دينار لم يجز شهادته اذ بهذا الوكالة العامة في هذه المسئلة وفيما تقدم هذا  
اذا كانت الذانير واجبة قبل الغل اما اذا شهدا بدينين وجبت له بعد الغل يقبل شهادته لجل وكل رجلا  
بالخص في كل حق له وقبضه من الناس مطلقا او في مصرفهم الوكيل رجلا وانما عليه البينة ويجعله خصما ثم اخرج

مطل



الوكيل من الوكالة لم يجز شهادته له لا على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان الموكل عليه حق يوم وكله ولا ما حذر ذلك  
على الناس الحيوم خرج من الوكالة ولو شهد ببناء الموكل ان باهما وكل هذا الرجل بمقتضى دينه لا يقبل اذا  
جحد المطلب بالوكالة فكذلك الوكالة بالخصم وشهادة ابني الوكيل على الوكالة لا يقبل وكذا شهادة ابويه وجدا  
واحفاده شهدا على الشاهدين على الوكيل والآخر على الموكل وقد ذكرنا في كتاب القضاء واما شهادة الوصي بعد ما  
اخرج من القاض من الوصاية وهو قبل الوصاية لم يجز شهادته صورة شهادته الوصي جاز على الميت وسواء خالف الوصي  
اول ما خصه بخلاف شهادة الوكيل على ما ذكرنا وهذا المسئلة رواية المسئلة الاخرى ان القاض اذا اخرج وصي  
من الوصاية ينفذ وقد ذكرنا في كتاب القضاء في فصل الوصي ولو شهد الوصي جاز على الميت بعد ما ادرته الوصي لا يجوز  
ولو شهد لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز بالاتفاق وان كان بالغاً فذلك عند ج  
عندهما جازت ولو شهد للكبير على الاجنبي يقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير جميعا في غير الميراث  
لم يجز ولو شهد الوصيان على امر الميت بدراعيته لوارث بالغ يقبل وهذا النوع من المسائل كثير **خبر** في الشهادة  
على فعل نفسه ففي القضية كان اربع جيز شهادة القاسمين على قسمتها وهو قول من آخر وقال محمد لا يجوز وهو قول  
ابن ابي الاول وفي قاض الامام وقال لا يقبل شهادتهما بصورة ذلك اذا اقتسما الدارين الوارثين ثم شهدا  
ان هذا النصف هذا الوارث وهذا النصف هذا الوارث الاخر وقع ذلك في قسمتهما وانما يقبل الشهادة في قول من  
وابن لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يرضيا على ذلك المستعمل الفرقة وذكر الخصام في قول من ارجح ونظير هذا  
لو شهدا انهما فلان ببلغ فلانا قد وكله ببيع عبده وهو قد علمنا او من ان يبيع امرأته ان جعل امرأته  
وبلغناها وطلق نفسهما جازت شهادتهما اما لو قالوا لا نشهد ان فلانا قال لنا خيرا لم نرى خيرا فاختار بينهما  
لا يقبل وفي المتن لو شهدا على رجل ان قبضه من فلان وهو يكره فشهدا على قبضه وقال الخ وزنا عليه ان كانا  
ان زنا بالان كانا جازت شهادتهما وان لم يكن خاضرا عند الوزن لا يقبل وذكر بعد هذا لو وزن له الغريم القدر  
ووضعه وقال خذ مالك وقال المقتضى الرجل ناولني هذه الدراهم فناولها ثم شهد على المقتضى انه هو الذي دفع اليه  
الدراهم جازت شهادته وذكر هلال في الشروط انه لا يقبل شهادة الذي كان في الكيل وفي المزرع يقبل شهادة الذي  
زرع ولو شهدوا بالخطبة للمدعى وقالوا نحن انما اورد وما كركش بديم يقبل انما شهادة على فعل الغير وليس فيه  
تحويل الضمان على انفسهم ثم في شهادة القاسمين اذا لم يطلب الاجرة على القسم اما اذا طلبا لا يقبل شهادتهما  
بالاجماع وفي العيون رجل اشترى غلامين واعتقهما ثم شهد الغلامان لولاهما على البيع انه قد اشترى الغلامين جازت  
شهادتهما رجل قال العبد لو دخلت دار هذين الرجلين ومسيتهما فانت خرجت فذلك فشهد الرجلان وابناهما  
على انه دخل او من قبل اما لو قال ذلك الرجلين ان كل واحد عبيدي ومسيتهما ثوبه فذلك فشهدا على الكلام وعلى المس

لا يقبل شهادتهما ولو قال العبد ان كلت فلانا وفلانا فانت خن فشهد فلان انهما كلما لا يقبل رجل حلف بعبد  
ان لا يستقرض شيئا ابدا فشهد رجلان انهما اقضاه لا يقبل ولو شهدا ان طلب منهما الاقراض الا انهما لم يقضا  
يقبل وفي النصاب رجل قال ان استقرضت من فلان درهما فبعدي خن ثم دعى فلان ان اقضاه فشهد هذه الشهادة على  
المال ولا يقبل العبد لان العقد شهادة الادلة لا يثبت رجل قال ان شربنا خمر فمكنا هذا فشهد رجل وامرأتان  
شربنا خمر بعق العبد ولا يثبت لان هذه الشهادة لا يحال لها في الحدود وكذلك لو قال ان سرق من مال فلان شيئا فشهد  
رجل وامرأتان على هذا بعق العبد ولا تقطع وفيه رجل قال ان دخل عبيدي هذه الدار فهو خرق فقال نصراني ان  
هذه الدار وامرأتان قالوا فشهد نصرانيان ان العبد مسلمان لا يقبل وان كان نصرانيا يقبل على طلاق ولا يقبل  
العقود لان الموالي مسلم ولو حلف بعق عبيد ان لا يقضاهما فشهدا انهما اقضاهما جاز رجل ادعى ان فشهد له  
بما وانه كان استأجرهما على بياضهما ونحو ذلك يقبل وكذا الاستأجرنا على عهدهما فشهدنا لا يقبل وضمانا للميت  
للمدعى عليه الكل في القضية وفي الفتاوى والقمان والاخوان اذا شهدا بعد ما زوجا ابنتهما ان زوجها باطما  
ثلاثا والمرأة تدعى او سكرت شهادتهما وكذا لو شهدا انهما منكوحة تقبل شهادة الوكيلين والدلائل اذا  
بالتحاج فشهدا على الشيء لا يقبل وكذا الوكيلان بالتحاج او الخلع اذا شهدا بابتداء ذلك التحاج او ذلك الخلع  
لا يقبل اما اذا شهد الوكيلان بالبيع انهم ملك المشتري او شهد الوكيلان بالتحاج انهما منكوحة يقبل في الاجماع  
وفي العيون الاخوان اذا زوجا اختها وهي صغيرة فادركت فشهد الاخوان انهما اختارت نفسها يقبل رجل  
قال ان دخل دارى هذه احدا فامرته طالق فشهد ثلاثة نفرهم دخلوا لاج اما ان قالوا دخلناه وهو معنا او  
قالوا دخلنا ان قالوا دخلنا لا يقبل وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يقبل وكذلك لو كانوا اربعة نفر فان كان  
الشاهد اثنين لا يجوز وعندهم واجاب ابن ابي س في الدلائل والاربعة انه يجوز مطلقا سواء قالوا دخلنا او  
او قالوا دخلنا ودخل هو معنا وفي الاثنين لا يجوز قال له الحسن بن زياد اصب وخالفنا بال قال ابو س لو قالوا دخلنا  
جميعا لا يجوز وان كانوا ثلاثة او اربعة وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يجوز رجلان شهدا على رجل انه قال لهما  
مستجيبا فبعدي هذا فشهدا انهم مستجيبان لا يقبل لانهما شهدا في امرهم بما بخلاف ما لو شهدا انهما  
مستجيبا فبعدي خن وقد مثل لا يقبل ويعتق الغلام لان الشياخ غيرهما وفي قاض الامام قالوا اذا اراد  
الشهود في هذه المسئلة ان يشهدوا بالعق فطلبهم ان يشهدوا بالعق لا غير وكذلك رجل شهد على  
كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه ابو بكر البجلي ينبغي ان يقول ان شهد على جميع ما في الكتاب لا يرفع  
على ما وصي له وعن القاسم اذا دعت امرأة على ورثة الزوج من مهرها فانكر الورثة نكاحها وكان الشاهد  
تولى تزويجها قال الشاهد على النكاح ولا يذكر العقد عن نفسه رجل قال عبيدي هذا خن ان كان فلان وفلان في اخر



هذه الدار فشهدوا له ان له دخل لا يقبل حتى يشهد شاهدان سواء على رؤيتهما وفي ثلثه نفر قتلوا رجلا عمدا  
ثم شهدوا ان عفا عتلا لا يجوز ولو شهدا ان منهم ان عفا عتلا في اقبل عن هذا الوجه وهو قول **شيخنا**  
وفي الفتاوى رجل وقف وقفا على كسبه قرية وعلى علم ذلك المكتب فصب رجل هذا الوقف فشهد بعض اهل هذه القرية  
ان هذا وقف فلان بن فلان على كسبه هذا وليس له ولا لوالديه ولا لغيرهم فشهدوا انهم صبيان  
المكتب فذلك هو الاصح وكذا لو شهد بعض اهل المحلة للمسجد شيئا من شهادات التواريل وكذلك شهادة الفقهاء  
على وثيقة وقف على مدرسة كذا او الشهود من تلك المدرسة يقبل وكذا لو شهدوا ان هذا المصحف وقف هذا المسجد  
ولو شهدوا ان اوصى بقرية جيرانه وللشهود اولاد محتاجين في جوار الموصي قال ام لا يقبل للابن وبطل الباقي  
في الوقف على قرية جيرانه على هذا وفي وقف هلال قال يقبل شهادة الجيران على الوقف ولو شهدوا ان اوصى بثلث ماله  
للفقراء واهل بيته فقرأ لا يقبل ولو شهد بعض اهل القرية على بعض اهل القرية بزيادة الخراج لا يقبل وان كان خراج  
كل ارض معينة او اخرج للشاهد يقبل وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعاتهما من قرية لم يقبل وكذا اهل سكة شهدوا  
بشيء من مصالح السكة ان كانت غير نافذة لا يقبل وفي النافذة ان طلب حقا لنفسه لا يقبل وان قال لا اخذ شيئا يقبل  
وكذا في وقف المدرسة على هذا في فتاوى الشافعي وقيل ان كانت السكة نافذة تقبل مطلقا وفي الاجناس الشهادة  
على الوصية للفقراء واهل بيته الشاهدين الفقراء لا يقبل لها ولا لغيرها وفيه لو شهدوا ان اوصى بثلث ماله لفقراء بنحيم  
ومما من بنحيم فقران الشهادة جائزة ويعطيان منه شيئا وفيه لو شهدوا ان جعل ارضه صدقة لله على فقرائه قرابته  
ومما من قرابته ومما غنيان يوم شهدوا او فقير لم يجز شهادتهما **جنس آخر** في شهادة النساء وفي الاقضية يجوز شهادة  
النساء وحدهن فيما لا يطعن عليه الرجال كالولادة ونحوها ولا يشترط العدد ويكفي بشهادة امرأة حرة مسلمة عا  
والشأن حوط ويشترط الحرية والعقل والبلوغ والاسلام ولفظة الشهادة عند مشايخنا ومساجيل خلافا  
لما يقوله مشايخ عراق والعدو نرى اعتمادنا على الاول وعليه الفتوى لان النص ورد بلفظة الشهادة وفي لفظها  
زيادة تأكيد وفي الخبر خلافا لذيقات حيث لا يشترط لفظ الشهادة واما شهادة رجل واحد على الولادة والعيب  
في هذا الموضع فقد اختلف الشايخ فيه والاصح ان يقبل ويحل على انه وقع بصره على امرئ غير قصد او قصد تحل  
الشهادة ولا يضره كافي الشهادة على الزنا وفي اسمي لا يصح لا يقبل شهادة النساء الا في الصلوة عليه وفي  
الميراث لا يقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعند ما يقبل في ذلك كله شهادة الحرة المسلمة والشهادة  
على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذر والرقا على هذه المرأة المنكوبة اذا جاءت  
بولد وقال الزوجان انهما منك فانكر الزوج ولا تقبل قولها بدون شهادة القابلة فان شهدت يقبل وبسبب  
والشأن حوط واما ويل المسألة اذا كان زوجها يملكها اذ كان يصيد قمارا ولم يكن لها بيت الولادة تجزى قولها

بدون شهادة القابلة **جنس آخر** في اثبات العيدين والرضائية الشهادة على هلال رمضان وهذا عديد قد كثرنا  
في كتاب الصوم والذي يختص بهذا الكتاب اثبات الرضائية والعيدين والوجه فيه ان يدعى عند القاضي بوكالة  
معلقة بدخول رمضان يقبض دين فخر الخصم كالوكالة وشكر دخول رمضان فشهد الشهود بذلك فيقتضى عليه  
القاضي بالمال فثبت محجى رمضان لان اثبات محجى رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو اجبر رجل على اللقاضي محجى  
رمضان يقبل واما الناس بالصوم ولا يشترط لفظ الشهادة وشروط القضاء اما في العيد يشترط لفظ الشهادة  
وهو يدخل تحت الحكم لا بد من حقوق العباد **الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة** وفي الجاهل  
في كتاب الدعوى باب التارجل ادعى ملكا على رجل بالشرع وشهد الشهود له بالملك المطلق لا يقبل ولو ادعى الملك  
المطلق والشهود شهدوا على الملك بسبب عيونا السبب يقبل وفي الاجناس القاضي يسأل المدعي الملك انك  
السبب الذي شهدوا او بسبب قال بهذا السبب يقضي بالملك بهذا السبب الذي شهدوا وان قال بسبب لا يقضي  
بشيء اصلا وفي الاقضية لو ادعى المدعي الملك بالشرع وشهدوا على ملك المطلق انما لا يقبل الا ذكر في الدعوى  
رجلا معروفا فقال ملكي اشترته من فلان بن فلان وذكر شرطه المعروف اما اذا قال ملكي اشترته من رجل او  
قال من محمد والشهود شهدوا على الملك المطلق يقبل ولو ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه الى ابيه وجزء غير  
انه ادعى الشراء مع القبض وشهدوا على الملك المطلق يقبل وفي فوائد شمس الاسلام دعوى الذين بمنزلة دعوى  
العين وهكذا في شرح الحيل الشمسية الحلو في اما في النكاح لو ادعى رجل على امرأة انها امرأت بسببها  
تزوجها بذلك والشهود شهدوا على انها منكوحة ولم يذكر انه تزوجها يقبل ويقضي به المثل ان كان قد رضى  
او قل فان زاد على المسته لا يقضي بالزيادة وفي المسته رجل ادعى ملكا مطلقا موخرا على رجل فقال قضيتني  
منذ شهر والشهود شهدوا على الملك مع التاريخ لا يقبل ايضا والتخا ان يقبل ودعوى الملك بسبب الاث  
بمنزلة الملك المطلق ولو ادعى بسبب الشراء منذ سنة وشهدوا على الشراء ولم يذكر التاريخ يقبل على  
القلب ومضى الشراء لو ذكر تاريخ الشراء وشهدوا بالشراء لا يقبل المسائل في المسته رجل  
ادعى ملكا احدهما ادعى موخرا والاخر لم يذكر التاريخ عند دعواه لا عبرة بالتاريخ فيما كان عقدا لم يحدث  
وفي المسته في اول كتاب الدعوى رجل ادعى ان له نصف هذه الدار مساعا والدار في يد رجلين فاقسما  
بعد الدعوى وقبلها وغاب احدهما فادعى المدعي الحاضر منها وفي يد نصف ارضه فشهدوا ان له نصف  
الذي يد الحاضر وقد ادعى المدعي نصف الدار مساعا فشهدوا بانهم باطله لانهم شهدوا بانهم ادعاه رجل  
ادعى البانحة واستثنى ديرة منها وطريق الدخول فيها وحقوقها ومنفقها فشهدوا بانها المدعى ولم يشهدوا  
الحقوق والمراهن في الشهادة لا يقبل ومن هذا الجنس رجل ادعى دارا واستثنى بيتا منها والشهود شهدوا على



الذم عن استثناء البيت لا يقبل الا اذا وقع فقال صدق الكتيبت البيت في يقبل رجل ادعى ان في يد  
رجل ما كانت ملكا بيه مات وتركها ميراثا له منذ سنة والشمس وشهدوا على ان اشترها من المدعى عليه  
منذ سنتين لا يقبل الا اذا وقع فقال اشترتها من منذ سنتين ثم بعتهما من ابني ثم ورثتهما منذ سنة وقام  
البيت على هذا التوفيق في الاقضية رجل ادعى ان في يده بيتا وشهد قوم على موافقة المدعى  
ثم ادعى المدعى ان هذا القاضى الكا واستثنى ذلك البيت وشهد اولئك الشهود على موافقة المدعى  
واستثنى البيت لا يقبل الا ان يقولوا في الشهادة ان البيت ملك غير **جس** رجل ادعى ان رجل ادعى ان رجل ادعى ان  
من ثم جارية باعها منه فقال البياع انه قد اشترىها عليه والذي عليه من المتاع اجرت شهادتها وتاويل المسئلة  
اذا شهد على اقرار المدعى عليه بشئ الحارثي فان للمسئلة مسطورة في الكتاب ان من ادعى على آخر فدرهم عن  
بيع والشمس وشهدوا على الالف من ضمان جارية غصبها وقد هلك لا يقبل الشهادة وبمثله في الاقرار يقبل وكذا  
في الكفالة لو شهدوا ان اقرانه كفل بالفر درهم عن فلاك فقال الطالب اقر بذلك لكل الكفالة كانت عن فلاك  
كل له ان يأخذ بالمال لانها التقاها هو المقصود فلا يضرهما الاختلاف في السبيل قال الطالب انه لم يقر بها  
وان اقرانه كفل عن فلاك آخر فالشهادة باطلة لانه كذب شهادة ادعى على آخر ان يقر ان منه فقبض مال  
الاجارة ومات ثم انفسخت الاجارة بموت وطالب الاجارة فشهد الشهود ان الاجارة فقبض مال الاجارة  
لا يقبل ولو وقعت الخلفه بين الدعوى والشهادة ثم اعادوا الدعوى والشهادة ووفقوا هل يقبل ما  
في كتاب الدعوى في فصل دعوى الاجارة رجلان شهدا بالفر درهم لرجل على آخر وشهدا انه قضاه خمسمائة  
منه وقال المدعى عليه لالف وما قضاه شيئا وشهودى صرة في الشهادة على الالف وهما في القضاء يقبل  
شهادتهما ولو قال شهودى بالالف حق في القضاء باطل وزور لا يقبل وكذا لو شهد الرجل على آخر بالفر درهم  
وشهدا ان المدعى عليه على المدعى ثمانية دينار رجل ادعى استملاك فريس على آخر فشهد قوم على هذا غير ان  
القاضى ليسا للمدعى عن كيفية الاستملاك وقال وتبرأ برئسا ندين بين استب هلاك شد لا موافقة بين  
الدعوى والشهادة هذا في فرائد الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني وهو ما تقدم في الاقضية وفي فرائد  
ايضا ادعى عشرة امنا من الدقيق مع النخالة فشهد الشهود على الدقيق من غير نخالة لا يقبل ولو ادعى دقيا  
منخولا فشهدوا على غير النخول لا يقبل ايضا ولو ادعى النقرة الحقة وبين الوزن فشهد الشهود على النقرة و  
الوزن ولم يذكر الصفة انها جيدة او ردي او وسط يقبل هذه الشهادة ويقضى بالردى لانه ادنى لان الجودة  
والرداة حقة في النقرة بخلاف النخالة رجل ادعى على آخر مائة قفص خبطة بسبب سلم يستجها شرط وشهد  
الشهود ان المدعى عليه اقرانه اعلمية قفص خبطة لا يقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكر في الشهادة انه

اقر بسبب السلم وبين السلم ودين آخر قفاوت **الفصل الرابع في الاختلاف بين الشهادتين في الاقضية**  
شهد شاهدان لرجل على رجل الف درهم قال احدهما ببيض وقال الآخر سود وللبيض فضل على السودا شهدا  
بكر خبطة فقال احدهما جيد والآخر ردي او شهد احدهما بالالف والآخر بالالف وخمسمائة والفر  
عبد والالف وثوبان ادعى المدعى فضلهما قضى باقهما وان ادعى اقلهما بطلت الشهادة الا اذا وقع  
وقال كان لي عليه الف وخمسمائة كما شهد كتي ابراة عن خمسمائة او قبضت خمسمائة ولو شهدا على ما يدر  
شهدا حدهما ان المائة نيسابورية والآخر انبجارية وللنيسابورية فضل على البجارية على هذا ان ادعى  
المدعى النيسابورية يقضى بالبجارية وان ادعى البجارية لا يقبل اصلا ولو اختلف الجس بان شهدا  
على كخر خبطة والآخر على كسر شعير لا يقبل اصلا ولو شهدا على ما يدر والآخر على ما يدر ان كان المدعى يدعي  
اقل المائتين لا يقبل بالاتفاق ولو ادعى افضل المائتين عند لا يقبل ايضا وعند ما يقبل وعلى هذا الخلاف  
لو شهدا حدهما على الطلقة والآخر على الطلقتين او شهدا حدهما على العشرة والآخر على خمسة عشر عند لا يقبل  
كافي الالف والالفين وعند ما يقبل على العشرة والمقتضى القاضى الامام لان خمسة عشر حقة واحدة  
يذكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يبقا على شئ لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الف وخمسمائة فشهد  
احدهما بالالف والآخر بالفر وخمسمائة فانه يقضى بالالف لان الف وخمسمائة يذكر حرف العطف وكان الالف  
مذكورا في شهادتهما ويقضى بها اتفاقا عليه ولو شهدا حدهما على عشرين والآخر على خمسة وعشرين يقبل على  
العشرين بالاتفاق وهذا اذا ادعى المدعى خمسة وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا يقبل بالاتفاق فلو وقع  
في هذه المسئلة وفي الالف والالفين فقال كان لي عليه الفان كتي ابراة عن الالف يقبل ولو شهدا حدهما  
انه قر هذا المدعى بالفر درهم قرض وشهدا لآخرانه اقرانه او دعه الف درهم يقبل تأويله اذا ادعى هو لا  
مطلقا اما اذا ذكر احد السببين الدعوى فقد كذب احد الشاهدين فلا يقبل هذا اذا شهدا على اقراره  
واختلفا في الجهة اما اذا شهدا حدهما ان هذا المدعى عليه الف درهم قرض وشهدا لآخرانه لعهذه الف درهم  
ودعية لا يقبل وفي شرح الجامع الصغير هذا اذا لم يدع عقدا فان كان ذلك في دعوى العقد في ثمان مسائل  
البيع والاجارة والكتابة والرهن والعقود على مال والخلع والصلح عن دم العمد والنكاح اما في البيع اذا شهد  
احدهما انه اشترى عبد فلاك بالفر درهم وشهدا لآخرانه اشترى بالفر وخمسمائة لا يقبل هذه الشهادة  
سواء كان المدعى يدعي الشراء بالفر وخمسمائة وسواء وجد الدعوى من البياع او من المشتري واما  
الاجارة ان كان في اول اللقعة فمضى البيع وان كان بعد مضي اللقعة والمدعى هو المستاجر فهو كالمبيع ايضا وان  
كان المدعى هو الاجر فهو دعوى الدين وقد ذكرنا حكمه والكتابة كالمبيع ان كان الدعوى من العبد وان المدعى هو



لا يقبل لان الكتابة غير لازمة في حق العبد وفي الزمان كان الدعي من الراهق لا يقبل لانه غير لازم في حق المدين  
ان كان الدعي من المدين فهو دعي الدين فثبت الزمان باللفظ فثبت الدين في العلق على مال والخلع ان كان  
الدعي من العبد والرهانة فهو دعي العقد وان كان الدعي من الزوج والمولى فهو دعي الدين لان العلق  
الطلاق واقع باقرار المولى والزوج بقامد عيا المال والصلح عن المهر والخلع وفي النكاح ان كان الدعي هو  
الزوج والمرأة منكدة فهو دعي العقد بالاجماع وان كان الدعي من المرأة فمذد دعي الدين عندئذ وعند  
دعي العقد في نسخة العهد الشهد من الجامع الصغير لم يفصل بينهما اذا كان الدعي من الزوج او المرأة فقال  
سواء كان المذني الزوج او المرأة اذا اختلف الشاهدان في قدر المهر والمذني يدعي الاقل والاكثر فيقضي بالنكاح  
باقول المالكين لان المال تابع في النكاح وعندئذ قد لا يقضي بالنكاح اصلا هذا كله بخلاف الاقرار فان تكرر  
المقر له المقر في بعض ما اقر به لا يمنع صحة ما اقر به الباقي **فروع** وفي الاقضية رجله على آخر الف درهم فادعى  
المدين انه اوفاه وشهد شاهد على اقرار الطالب بالاستيفاء وشهد الاخر انه ابراه صاحب الحق من المال لا يقبل  
وكذا لو شهد احداهما انه اقر استوفى الالف وشهد الاخر انه اخله او هبه او تصدق عليه الشهادة  
باطلة ولو ادعى المدين الاداء والشهود شهدوا ان صاحب الحق ابراه من دينه وطله يقبل الا يرى ان احدهما  
لو شهد على الفصيص الاخر على الاقرار بالفصيص لا يقبل ولو ادعى هو الفصيص شهد الشهود على الاقرار يقبل ولو ادعى  
المدين البراءة بان قال هو ابراه فيشهد احداهما عليه والآخر يشهد انه هبه او تصدق به عليه وطله واخله جاز ولو  
ادعى المدين البراءة فيشهد احداهما بالهبة والآخر بالصدقة لا يقبل ولو ادعى هو الهبة وشهد احداهما بالبراءة والا  
بالهبة وان اخله جاز الكفيل بالامر اذا ادعى الايفاء والشهود شهدوا بالبراءة تقبل فانما وضع المسئلة  
الكفيل لعلم ان الايفاء ليس يقضي به ولهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل فالطالب يرجع على الاصيل كانه ابراه  
الكفيل وابن الكفيل يوجب برائة ذمته اما لا يوجب برائة الاصيل ولو ادعى الكفيل الهبة فشهد احداهما بذلك  
فشهد الاخر بالابراء جاز ونثبت الابراء دون الهبة لانه اقلهما ولا يرجع الكفيل على الاصيل **فروع** وفي الاقضية  
رجل ادعى على آخر الف درهم في صلته فجاء المذني عليه بالبراءة هذا اليق بنكاح الدعي تذكر في مسائل الدفع  
رجلان شهد الرجل على رجل انه اقر له بالف درهم ثم متاع اشترى منه وقبض منه وشهد آخر ان انه اقر له في  
موطن آخر ان له عليه الف درهم ادخل الالف في الالفين وهذا لا يخفى اما ان اقرهما مطلقا او بين السبب فان اطلق  
فقال في موطن لفلان على الف درهم ثم قال في موطن آخر لفلان على الف درهم فمما لان باخذ المقر لهما  
وعندهما مال واحد واجمعوا انه لو شهد شاهد في موضع وشهد آخر في موضع آخر فمما لان واحد ولو اقر في  
موطن واحد وشهد شاهدان واقف في موطن آخر وشهد شاهدان آخر في موطن آخر فمما لان واحد ولو اقر في

الشاهدان لاولين الموطن الثاني فمما لان واحد وان شهد شاهدان آخر في موطن آخر فمما لان كذا ذكر الخصماء كذلك  
وان كان الاقراران في موطن واحد عندهما لا يشكل انه مال واحد وعندئذ كذلك استثنى ولو اقر بالف درهم  
واشهد على نفسه ثم قدمه الى القاضي فاق له بالف درهم كان الالف هو الاول لا اتفاق وكذا على القليبان اقر  
او لا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاضي وكذا الوقال في المجلس الثاني كنت اشهد على نفسي بالف درهم  
فاشهد وان له على ذلك الالف فمما لان واحد لا اتفاق هذا اذا لم يذكر سبب في ذكر السبب فان كان متحد كذا  
اقر له بالف درهم هذا العبد ثم اقر له بالف درهم هذا العبد ثم اقر له بالف درهم هذا العبد ثم اقر له بالف درهم  
بالاجماع وان كان السبب متعلقا بان اقر له بالف درهم هذا العبد ثم اقر له في ذلك او في موطن آخر بالف درهم هذا العبد  
يلزم للمالان وكذا الواقع لرجل بالف درهم في صلته ثم اقر بعد ذلك بالف درهم ان اقر بذلك الالف الذي في  
ذلك الضمان مالا واحدا وان اقر له بالف درهم في صلته بآخر كانا مالين وكذا لو اختلفت صفقة المال نحو ان  
اقر او لا بالف درهم بصلته ثم اقر بعد ذلك بالف درهم بصلته بآخر كانا مالين ولو ادعى المقر له الاختلاف السبب  
وقال المقر كلا الموطنين من هذا العبد فالقول قول المقر وكذا لو ادعت المرأة مهرين في نكاحين واحد  
يقول جري بيننا النكاح واحد ولم يقع في بيننا القول قول الزوج ولو كان السبب متعلقا والمال الثاني اكثر  
بان اقر او لا بالف وافرثا نينا بالف وخمسائة عندئذ الجواب قد ذكرنا انه يجب كلا المالين وعندئذ لا يقل  
في الاكثر ويجوز اكثر وكذا الواقع على عكس هذا اقر او لا بالف وخمسائة وافرثا نينا بالف فاحصل ان عند  
مالا واحدا حتى يحكي الدليل بخلافه وعندئذ ما لان حتى يحكي الدليل بخلافه **فروع** وفي فتاوى القضاة  
اذا اختلف الشاهدان لا يخفى من ثلثة اوجه اما ان اختلفا في الزمان والمكان والاشياء والاقراء لا يخفى  
من اربعة اوجه اما ان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة او حكما او في القول او في فعل ملحق بالقول او في  
قول ملحق بالفعل اما اذا كان الاختلاف في الفعل كالجناية والفصيص منع قبول الشهادة في الوجود الثلاث  
واما في فعل ملحق بالقول وهو القرض فانه وان كان لا يتم الا بالفعل وهو التسليم لم يكن حمل على قول المقر  
اقرضت فصار كالطلاق ونحوه واما القول الملحق بالنكاح يمنع قبول الشهادة لانه ان كان قوله لا يثبت  
احضار الشهود وان كان الاختلاف في قول محض كالطلاق والبيع والشراء والوكالة والوصاية والرهان و  
العناق والدين والبراءة والكفالة والحالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجود الثلاثة وفي الاقضية لو شهد  
الشهود على بيع ولم يثبت الثمن ان شهدوا على قبض الثمن يقبل وكذا لو بين احداهما وسكت الاخر ولو شهدا على  
علا الهبة مع القبض والاخر على الصدقة مع القبض لا يقبل رجل ادعى عبد في يد رجل واقام البينة فشهد على  
اقراره انه ملك المذني يقبل ولو شهد على اقراره انه اشترى من المذني وقال المذني انه اقر بهذا ولكنني ما بعته



ياخذ المدعى لان الاقرار بالشراء اقرار بالملك له وكذا الاستيلاء على رواية الجامع وعلى رواية الزيادة وان  
لم يكن اقراره بان ملك البائع لكنه اقراره بان ملك له فيه وليس هنا متعرض فيما أخذ المدعى كذا لو شهد  
احدهما انه اقراره ملكه وشهد الآخر انه اقراره اشتراه منه وقال المدعى هو اقراره كذا لم ينع وكذا لو شهد احدهما  
على اقراره انه وهبته هذا العبد وشهد الآخر على اقراره انه اشتراه منه بمائة دينار وكذا لو شهد احدهما انه اقر  
بانة آجره بكذا وكذا لو شهد ان المدعى عليه قال بعبه بكذا وكذا لو شهد انه اودعه ولو شهد على اقراره ان الملك  
دفع اليه يقبل ولو شهد انه اقراره بعبه وشهد الآخر بانه مرهنة يقبل ويقضى بالعبد للمدعى **في الاقرار**  
ايضا لو شهد احدهما انه اقراره بعبه من فلان وكذا لو شهد الآخر انه اقراره بعبه من فلان فانه يقضى بذلك للمدعى  
ولو شهد احدهما انه اقراره بعبه من فلان وشهد الآخر انه اقراره بعبه من فلان لم يقض للمدعى شيء ولو شهد  
احدهما انه اقراره بعبه من فلان وشهد الآخر انه اقراره بعبه من فلان للمدعى اودعه هذا العبد يقبل  
ولو شهد احدهما ان له عليه كذا من الدين وشهد الآخر على اقراره بكذا من الدين يقبل بخلاف ما اذا شهد احدهما  
انها جارية وشهد الآخر على اقراره انها له ولو شهد احدهما انها جارية وشهد الآخر انها كانت جارية يقبل بخلاف  
ما اذا شهد انها كانت يده لا يقبل وفي الشهادة على الغصب ينبغي ان يقول الشاهد عاينته اخذته ولا يسعه  
بشهادة غصب لو ادعى هو الغصب وشهدوا على اقراره بالغصب وشهد احدهما على الغصب الاخر على اقراره بالغصب  
قد ذكرنا في هذا الفصل ولو شهد احدهما انها له وشهد الآخر انها كانت يده لا يقبل ولو شهد احدهما انها ولدت  
منه وشهد الآخر انها جلت منه وشهد احدهما انها ولدت منه غلاما وشهد الآخر انها ولدت منه جارية يقبل الكل  
في الاقضية وفي المسئلة لو شهد احدهما انه اقراره بدين المدعى سكن هذه الدار وشهد الآخر ان الدار له لا يقبل ولو شهد  
احدهما بانه هذه الدار له وشهد الآخر انه ساكن هذه الدار قضى بالدار له ولو شهد احدهما انه اقراره بانه اخذ منه  
العبد وشهد الآخر انه هذا العبد له لا يقبل وفي القتاوى الصغرى لو شهد احدهما ان قيمة الثوب الهالك كذا  
وشهد الآخر على اقراره بذلك لا يقبل ولو شهد احدهما على الشرع مع العيب الاخر على اقراره بالبائع لا يقبل وكذا  
لو شهد احدهما على الملك للمدعى والآخر على اقراره المدعى عليه وقد مر هذا ولو اكره المولى الاذن للعبد فشهد  
احدهما على الاذن في الشايع والآخر على الاذن في الطعام يقبل ولو شهد احدهما على صريح الاذن والآخر على انه  
راه يبيع ويشترى فلم ينع لا يقبل **الفصل الخامس في الشهادة في النكاح** وفي قتاوى النسب رجل ادعى على  
نكاح امرأة فشهد احدهما انها زوجت نفسها منه وشهد الآخر ان وليها تزوجها منه لا يقبل فلو ادعى هو عليها ثانيا  
انها تزوجت نفسها منه فشهد هذا الشاهدان على ذلك يقبل فلو ادعى عليها انها تزوجت نفسها منه وشهدوا  
ان وكيلها فلان بن فلان تزوجها منه يقبل ولو شهدوا انها كانت امرأة فساها القاضى عن النكاح فقا لا ينع لان ذلك

في الحال هل هو امرأة ام لا او قال لا لشهده كالحال انها امرأة يقبل وقد ذكرنا في الاقضية لا يجوز شهادة الاعيين  
والحدود بين قذف والفاستين وابنى الرجل ليهما بالنكاح فلو قضى القاضى بشهادة العبد والصبين  
نفذ ولو شهدوا بالنكاح وقالوا بهن العادة بالفارسية ما ايسانرازن وشوى مى دانيم اودانستهيم اجبا  
باشده اندك نزان باشويان مى باشد لا يقبل لانهم شهدوا على الوصى النكاح وما شهدوا على النكاح وقال القاضى  
الا فاقبل لان هذه شهادة على النكاح وعلى الرضا ولو شهدوا وقالوا جوت پدر او را باين شوى اده است روا  
داشته است او رضا اده است لا يقبل والمختار انما يقبل رجل ادعى على امرأة انها زوجت نفسها منه بخمس مائة  
والشهود شهدوا على النكاح ولم يذكر المهر يقبل لان المال باع في النكاح ويقضى به المثل ولو كان للمدعى  
من المرأة فمضى عوى المهر وقد ذكرنا **الفصل السادس في الشهادة في النسب** وفي الاقضية اذا شهد الشهود  
انه قال ولدت هذه الامة منى ولم يزد على ذلك عقتت هذه الشهادة وكذا لو شهدوا انه قال احدهم ولدني  
ابني من هذه الجارية جاز رجل ادعى على آخر انه ابنه وهو كذا وشهد ولد بشفه لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل  
امرأتين وكذا لو كانت المدعية هي المرأة وهذا اذ كذب الابن اما اذا صدق فشفه يولد مثله ثبت بالنسب  
فان كان الابن حتى رجل ومات وبشره هذا الابن وولد له اما اذا كانت المدعية امرأة لا يثبت النسب وان صلا  
الابن فان كذبها الابن لا يثبت النسب منها الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين امرأة جاءت بولد فقالت  
لزوجها هذا ابني منك وصدقها الزوج ثم جاءت امرأة اخرى يدعى انها فاشهدت امرأة على الولد  
لم يقبل بشهادة المرأة على ذلك ودلت للمسئلة انه ثبت النسب بها بحج الدعوى من غير شهادة القابلة اذا  
لم يكن لها زوج امرأتان ادعت كل واحدة منهما نسب لولد والولد في ايديهما لم يثبت النسب واحدة منهما حتى  
يشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان فان قامت كل واحدة منهما بينة يعنى رجلين او رجل وامرأتين  
ثبت النسب سواء كان الولد في ايديهما او في يد ثالث ولو كان الولد في ايديهما تدعيانه ولا مانع لها فثبت  
النسب بدون البينة فان ادعى المدعى على اثنين قال ابوس لا يثبت من اكثر اثنين وقال لم يثبت من الثلاثة  
ولا يثبت من اكثر من ذلك وقال بوج يثبت من الكل وان كثر **في الاقضية** اذا شهد شاهدان ان هذا  
الرجل وارث فلان لا اعلم له وارثا غيره ولم يذكر نسب ايرتبه او شهد انه مولاه او اخوه او عمه او جده او جد  
فالشهادة في هذه الوجوه باطلة والقاضى يسألها عن ذلك حتى اذا شهدوا انه مولاه ووارثه لا اعلم له وارثا  
لا يقبل حتى تشهدوا انه مولاه عتقه لان المولى اسم مشتق تساول الاعلى والاسفل فان بقوا انه مولاه عتقه  
الشهادة وانما يشترط ذكرها انه وارثه لا وارث له غير لا سقاط التلوم من القاضى وقول الشاهد لا اعلم له وارثا  
غيره بمنزلة قوله لا وارث له غير عتقا ولو قالوا لا وارث له بارض كذا غير فلان يقبل ويجوزها لا يقبل وكذا



لو شهدوا أنه أخوه لا يقبل حتى يفسر الأخوة لا ينفردون من الرضاة وقد يكون من القبيلة وقد يكون من النسب  
وكذا لو شهدوا أنه عمه أو ابن عمه لا يجوز حتى ينسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى الأب واحد وبيننا أنه عمه لأبيه  
لأنه لا يورثه ويذكر أيضا أنه وارثه وكذا لو شهدوا أنه جده أو جنة أو جنة إذا فسر وأجازت شهادتهم لكن لا يبدان  
يذكر أنه وارثه وكذا لو شهدوا أنه ابنه ووارثه وكذا لو شهدوا أنه أبوه وأمه وهل يشترط قوله ووارثه في الأب  
الأم والولد قال بعضهم يشترط لاحتمال أنه ابنه وأبوه وأمه من الرضاة وقال بعضهم لا يشترط وعليه الفتوى  
وكذا كل من لا يجزى لا يشترط ذكره أنه وارثه ولو شهدوا أنه ابنه أو بنته لا يبدان يقولوا وارثه ولا يشترط  
ذكر اسمه حتى لو شهدوا أنه جد الميت أو بويه ووارثه ولم يستو الأب الميت قبلت شهادتهم ولا يشترط ذكر اسمه  
**نوع من شهادته** إذا شهد الميت وقضى القاضى بذلك ثم جاز رجل واحد على أن الميت وأقام البيعة يقضى به وهو  
أحق بالثبوت ولو شهدوا أنه أخ الميت ووارثه وقضى القاضى بذلك ثم شهدوا الآخر أنه الميت ووارثه لا يقبل  
يضمنان للابن ولو شهدوا في غير ذلك يقبل ولو شهدوا الفرع الأول ويعتبرها أن الثاني الميت دون الأول  
إنما يقبل الشهادة الكل في القضية **نوع من** وفي الزيارات جاز أن شهد أن قاضى بذلك فلا بد من فلا يقضى  
فلا بد من فلا بد وأما إذا شهد الميت لا وارث له سواء فإن القاضى يسأل المدعى عن نسبه وسؤاله للاختيار  
أنه بين أمضى القاضى الأول فإن أمضى القضاة الأول بناء على أنه لا منادع له في حال ثم جاء آخر وأدعى  
وارثه لا يجزى أما أن يكون أقرب من الأول أو بعدا من الأول أو بين ما هو بعد لا يقضى له وإن بين ما هو أقرب  
من الأول يقضى للثاني وإن كان من الأول لا يقضى للثاني بما هو حقه وللأول بما هو حقه يعني الثا لو كان أباً والأول  
ابناً يقضى للثاني بالسدس ولو كان القضاة الأول ابنه والثاني أخته أمه أو بنته يقضى  
ويقضى للثاني بينهما لا مكان العمل بينهما وقس على هذا نظائره والباقي في الخزانة **الفصل السابع في الشهادة**  
**على الشهادة** وفي الجامع الصغير لا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون الشهود على شهادة في مسبق ثلاثة أيام  
ولما لم يكن مريضاً لا يستطيع إتيان القاضى وعن من أن كان مسافة لو عدل إلى القاضى للشهادة لا يستطيع  
أن يبيت بأهله جازت الشهادة على الشهادة وفي القضية عنهم أنها يجوز مطلقاً واختلاف بناء على مسئلة التوكيل  
من غير رضى الخصم وفي القدرى لو كان الأصغر غنياً فخصى وأعدوا الفرع أو سكتوا جاز ولو نكروا إلا أنها  
لا يجوز شهادة الفرع وفي القضاوى الصغرى لا تشهد على شهادة نفسه يجوز وإن لم يكن بالأصغر عند حلقه  
حل بهم العذر من مرض وسفر أو شغل **نوع من** وفي الأصل لا يجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين  
وأما بين وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا ولو شهد رجلان على شهادة رجلين جاز عندنا وإذا خلاص الأصلان  
أو عيا أو فسقا أو ارتداداً بالله أو جماً لم تجز شهادة الفرع وفي القضاوى الصغرى شهادة الابن على شهادة الأب  
جاز

وعلى قضائه وإتيان والصحيح هو الجواز أيضاً ويقبل على الشهادة في النسب كذلك القاضى شهود الفرع يجب أن  
يذكر اسم الشهود والأصول واسم أبيهم وجدهم وفي الأصل لو شهد رجلان على شهادة رجلين وشهد أحدهما على  
نفسه في ذلك الحق فمما يطل أن شهادة الأصل الحاضر على شهادة الأصل الغائب غير مقبولة لأنها لو قبلت أدى إلى  
أن تثبت شهادة الأصل الحاضر ثلاثاً رابعاً حتى يضاف الحق بشهادة واحد ويرجع الحق بشهادة مع آخر على شهادة  
الأصل الغائب لا يجوز أن تثبت بشهادة الواحد ثلاثاً رابعاً حتى هذا في نسخة الأمام الحسنى وفي شرح السامى  
قال شهادة بشهادة نفسه أصل وشهادته على غيره بدل فلا يجتمعان ولو شهد أحدهما على شهادة نفسه و  
شهد الآخر على شهادة رجل آخر يقبل وفي الجامع الكبير أبو جريح الشهادات لو شهدا على شهادة رجلين  
اعتق عبد فلم يقض بشهادتهما حتى حضر الأصلان وفيها الفرع عن الشهادة وضع النوى عند عامة المشايخ و  
قال بعضهم لا يصح والأول أظهر وفي الجامع أيضاً في الباب العاشر من الشهادات آخر الباب أن الشهادة على الشهادة  
وإن كثر وأقبل وفي القدرى صفة الشهادة أن يقول الأصل للفرع أشهد على شهادتي أنى شهد أن فلاناً آخر  
عندى وأشهد على نفسه وإن لم يقبل شهد على نفسه جاز ويقول الفرع عند الأداء أشهد أن فلاناً أشهد  
على شهادة أنه شهد أن فلاناً أقر عندى بكذا وقال الحاشد على شهادتي بذلك وفي الجامع لو قال لا أشهد أن فلاناً  
أشهد أن فلاناً عليه الف درهم فاشهد على شهادتي بذلك كان صحيحاً وفي القضية المختار ما  
شمس الأئمة المحققين ينبغي أن يقول في الأداء أشهد على شهادة فلان أن فلاناً على فلان كذا الشهادة فلان  
على شهادة وأمرنا بأن يشهد ما يكفي خمسة سنين وفي شهادة النواز عن الفقيه جعفر أنه قال إذا شهد على شهادتي  
فلان بكذا وكذا فإنه يكفي لاحتياج الزيادة وفي موضع آخر خالفه أهل عصره وهذا قال فاريهم الرواية في السير  
الكبير فاقادروا وفي الجامع في كتاب الشهادات لو سمع الشهود قاضياً يقول رجل قضيت عليك هذا الدخيل بالفرع ثم  
ثم عزل واستقضى آخر هل يسمع ما الشهدان القاضى قضى عليه لو سمع في طرفه فيصير أو سألتهما في رواية الحسن  
زيد عن جرح يجوز وعن من أنهما لو سمعا في غير مجلس القضاء لم يسمع ما الشهادة وقول من أقيس في الجامع الصغير  
شهادة الرجل مع النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى جاز في الحقوق كلها إلا في الحدود  
القصاص عندنا **ما يفتل بسائل الكتاب وأية الأجر** وفي التوكل لو قال الراوى ليس هذا حديثي ولا  
يروا عني لا يسمع الرواية ولو لم يقبل ليس هذا حديثي لكن قال يروا عني يسمع الرواية ولو أقر رجل عند رجل  
عمل الإنسان ثم قال أشهد على ما سمعت لشهادة ولوارث الرواية عنه والعياذ بالله ليس عه الرواية  
وكذا لو سمع ما من نضرتي ثم أسلم النصراني كان أبوح هو القراء على العالم أحب إلى السماع وروى عن جرح  
سيفان قال أما سؤره وفي استحسان المتن قال هشام سالت أباس مع جرحي فآذته على رجل حتى إذا فرغ عنه



قال الرجل اريد هذا كذا عنى هل يسعني في هذا ان اقول حدثني فلان قال نعم وهو قول ابي ج قلت له فالرجل  
حدث القوم جميعا هل يسع لاحد ان يقول حدثني ولا يقول حدثني رجل قرا على رجل كتابا الا انه ذهبن معه  
من وسطه كذا فلما فرغ منه قال له الراوي اروي عنك ما قرأت عليك هل له ان يروي ذلك وكذا الشاهد  
قرا عليه الصك وسمعه بعضه دون البعض جاز له ان يشهد بما في الصك الا على اذ سمع الاحاديث له ان يروي  
فان قاده ولدا على وقد روي الاحاديث كثيرة عن انس بن مالك وعن غيره من قبله وقبله عنه بخلاف الشهاد  
حيث لا يجوز شهادة الا على ان لا يحتاج الى الاشارة والصوت يشبه الصوت **كتاب الرجوع**  
**عن الشهادات** وفي شرح الشافعي اذا شهد الشاهدان على انسان فيقتضي به ثم ادعى المشهود عليه انهما  
رجعا عن شهادتهما وادعى عليهما لا يبين عليهما في ذلك ولا يقبل عليهما البيعة على ذلك ولا حكم للرجوع عند غير  
القاضي وكذا هذا في سائر الحقوق والحجود وكذا اذا رجعا عن شهادتهما او شهدا بمال على انفسهما لاجل الرجوع  
ثم جدد ذلك فشهد عليهما المشهود بمال من قبل الرجوع لم يقبل اذ انقضى عند القاضي على ان لا يكرر بهذا  
السبب فالقاضي لا يكررها الضمان ولو لم يقض القاضي لشهادتهما حتى يحل لهم القضاء ولا يضمنها شيئا واذا رجع  
الشاهدان عن شهادة شهادتهما عند القاضي او مرة وجدا الرجوع فقامت عليهما البيعة بالرجوع ويقضي  
القاضي الضمان فانه نفذ ذلك عليهما ويضمنهما المال وكذا لو رجعا عند القاضي الذي شهدا عنده فضمنهما  
ثم اخصموا اليه الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما رجوعا مقبلا يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمن  
المال الذي شهدا به وهذا قول ابي ج والآخر وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقتضى له المال الذي قضى به او لم  
وكذا العقار بعد ذلك ان كانت الشهود ثلاثة نفر ثم رجع احدهم لم يضمن شيئا ولا اصل في هذا انه يعتبر في هذا بقا من  
بقية لا رجوع من رجوع فان بقي من يحفظ نصف الحق فالنصف على الذين رجعوا على قدر حقوقهم فلو رجع ههنا اثنا  
فعلية النصف ولو شهد رجل وعشرة نسوة بمال ثم رجعوا فعلى الرجل السدين وعلى النساء خمسة الاسدين  
بثلاثة خمسة رجال شهدوا وعندهما على الرجل نصف الضمان وعليهم جميعا النصف ولو رجع ثمان نسوة لاضمان  
عليهم فان رجعت بعد ذلك فعلية ما وعلى الثمانية ربع المال ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فالضمان على الرجلين  
دون المرأة **كتاب الرجوع** اذا شهد رجلان على رجل ان يبيع عبدا هذا من فلان بالف درهم والبايع بمحمد المشتري يدعي  
وقضى القاضي بالبيع وامر المشتري بدفع الثمن ثم رجع الشاهدان ان كانت قيمة العبد الف الف او اقل لم يضمن  
شيئا للبايع لانهما عتقاه مثل ماله واكثر وان كانت اكثر فضمن الفضل لعدم العوض فيه ولو شهد بالبيع وقضى  
الثمن ثم رجعا فضمنه وان كان رجل على رجل دين فشهدا انه وهبه او تصدق به عليه وابراه ثم رجعا بعد  
القضاء فضمنوا ولو شهدا انه اخذه منه ثم بقيا القضاء قبل الحل او بعد ضمنوا المال المطلوب رجعا على المطلوب **الرجوع**

فان توى على المطلوب ومفلسا لم يرجع على الطأ النجاة في الحوالة ولو شهدا على هبة بين والتسليم جع  
بعد القضاء فضمنوا وان كان الوهبة تلك الرجوع لانه فسخ واذا ضمنوا لا رجوع لهما ولا رجوع للوهبة ايضا لان  
العوض ولو لم يضمن الوهبة الشاهدان فله الرجوع في الهبة والله اعلم وفي المحيط يحتاج الى بيان شرط صحة الرجوع  
وبيان حكمه ما بيان شرط صحة على الخصوص مجلس القاضي حتى لا يضيح الرجوع في غير مجلس القاضي وثمة يظهر فيها  
اذا ادعى المشهود له عند القاضي رجوع الشاهد في غير مجلس القاضي وانكر الشاهد ذلك فان اراد المشهود  
عليه بانه بالبيعة او اراد استحقاق الشاهد ليس له ذلك واذا اقر الشاهد عند القاضي انه رجع عنده  
صح اقراره وطريق صحة ان يجعل هذا رجوعا مستمدا من الشاهد لان يعتبر ذلك الرجوع الذي كان عند غير  
القاضي وما بيان حكمه فيقول رجع الشاهدان كان قبل القضاء وفي حق نفسه وفي حق غيره حتى يجب على الشاهد  
التعزير ولا يقضي القاضي لشهادتهما على المشهود عليه وان كان بعد القضاء كان اوجه ولا يقول ينظر الى حال الرجوع  
ان كان حاله عند الرجوع افضل من حاله وقت الشهادة في العدة فله رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى  
وجب عليه التعزير ونقض القضاء برؤ المال على المشهود عليه فان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة  
في العدة او دونه وجب عليه التعزير ولكن لا ينقض القضاء ولا يرد المشهود به على المشهود عليه ولا يجب القضاء  
على الشاهد وهو قول السادة حماد ثم رجع عن هذا القول وقال لا يضيح الرجوع في حق غيره على كل حال  
حتى لا يرد القضاء ولا يرد المشهود به على المشهود عليه وهو قول ابي ج وادعى رجوع الشاهد ينظر بعد  
هذا ان لم يكن المشهود به مالا بل كان قصاصا او حكا فالا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد  
متلفا لذلك بشهادته وان كان مالا فان كان الاثر في بعض عاقله فلا ضمان على الشاهد ايضا وان كان  
بعض لا يعاقله فبقدر العوض ضمان وجب الضمان فيما وراءه وان كان الاثر في بعض عاقله فبغير عوض اولا يجب ضمان  
الكل **كتاب الدعوى** وهو شتم على سبعة عشر فصلا الاول فيما يكون خصما  
وفما لا يكون وفي الشاقص ما رفع بالتوفيق وما لا يرفع التا في دعوى الضياع والعقار والثالث في دعوى  
الاشياء المتفرقة الرابع في دعوى الدين الخامس دعوى الشراء السادس في دعوى الاجارة السابع في دعوى  
الوكالة الثامن في دعوى الكفالة التاسع في دعوى الصلح العاشر في دعوى النسب الحادي عشر في دعوى القوالة  
عشر في دعوى النكاح الثالث عشر في دعوى العتق يتنازع فيها اثنا عشر في الرابع عشر في دعوى النكاح  
عشر في الاستحقاق السادس عشر في دعوى ما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون السابع عشر في دفع من المدعى عليه  
**الفصل الاول** وفي شهادة الاصل في ما يكون خصما وما لا يكون قال بشرط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى  
عين منهن والعارية والاجارة كالأرض وما حضرة المزارع هل هو شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من  
المزارع





فبأن المستاجر شرط حضره وان لم يكن البذر منه ان ثبت الزرع كذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوى المالك  
الطلق اما اذا ادعى على آخر غصبية فانها في يد المزارع لا يشترط حضره المزارع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت  
الدار بيد البائع بعد البيع فما مستحق واستحق الاقتصار بالدلالة لا بحضرة البائع والمشتري في الزيادات و  
كذلك يشترط حضره البائع والمشتري عند القضاء بالسفقة اذا كانت الدار بيد البائع في شرح التماوى وفي  
الاقتضا اذا كانت الدار في يد رجل تركه فاسد لم يضمن لم يدينه ما وفي شهادت الاصل عن من في حال اقام البيعة و  
له ولقد ان الغائب على هذا الرجل الف درهم ثم حضر الغائب بحلف اعادة البيعة وقبل حضوره يقضى نصيب الحاضر  
دون الغائب وعند من يقضى نصيب الحاضر والغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة اذا حضر وعن من مثل قول ابى سريته وذكر  
بعد هذا ما يدل على جوع ابى سريته الى قول ابى سريته هو على هذا الخلاف لو ادعى انه اشترى وهو فلان الغائب من هذا الرجل  
هذه الدار بكذا واقام البيعة ولو اقام رجل البيعة انه كان لبيته على هذا الرجل الف درهم وان مات وتركه  
ابنا آخر غائبا واقام البيعة وطلب نصيبه يقضى له نصيبه وهل يقضى نصيب الآخر ذكر في الاقتضا انه يقضى له  
لانه الغائب عادة البيعة اذا حضر ولم يذكر الخلاف وفي ديات الاصل لو احدث الوارث اثبت القصاص قبل ابيه  
رجل هل يثبت حق الكل على اذكر من الخلاف لا ثبت عند من وعندهما يثبت وذكر المسئلة في الجامع الصغير  
القضاء او وضع المسئلة في الدار ولم يذكر الخلاف كما ذكر في الاقتضا في الدين وصورة رجل ادعى على رجل دلا  
في يديه وقال انها كانت ملك ابى سريته وتركها ميراثا بين اخي الغائب فانكر ثم اقام البيعة يقضى نصيبه ويترك نصيب  
غيره حتى يحضر الغائب وعندهما ان كل المدعى عليه فراقها قال ابى سريته وان كان منكر لو خذ منه ويوضع في يد رجل وفي  
المقول اختلف المشايخ على قول ابى سريته وعلى قولها الاسهل انه لو خذ منه فلو حضر الغائب هل يحتاج الى اعادة البيعة في طاهر  
المذهب لا وروى الحنفية انه تكلف وما ذكر في ظاهر الرواية اصح فان الواحد من الورثة ينصب خصما في ابيات الميت  
وما على الميت وفي شهادت الاصل لو ادعى في تركه واحضر الورثة واقام البيعة عليه وقضى القاضى بكي نصيبه  
على جميع الورثة وفي شهادت الجامع الكبير انما يكون قضاء على جميع الورثة ان كان المدعى يد الوارث احدا  
ولو كان البعض في يده ينفذ بقدره وفي الفتاوى الصغرى رجل ادعى بيا على ميت واحضر  
احدهم الورثة البيعة وقضى القاضى بكون قضاء على الميت وان اقر المدعى ان الميت لم يترك  
شيئا حتى اذا ظهر شيء فآخذ والموصى له ليس خصم في هذا الباب اما هو خصم في ابيات الوارث  
والوكالة وفي ابيات النسب الخصم خمسة نفر الوصى والوارث والموصى له والغريم الذي لميت عليه  
والغريم الذي له على الميت دين وسيا هذا في دعوى النسب لو كان المدعى واحدا والمدعى عليه اثنين بل ادعى رجل على  
مالا في صلح احدهما حاضر والاخر غائب فاحضر واقام البيعة قال ابى سريته يقضى للمال على الحاضر والغائب وذكر المسئلة في  
الاصول

وقال القضاء مقصود على الحاضر وفي الاقتضا شوش الجواب انه ذكر قول من مثل قول ابى سريته وقارة يذكر قول  
مع ابى سريته وقارة مع ابى سريته وفي بعض القضا مقصود على الحاضر عند من وفي بعضها على الحاضر والغائب فكان  
عن ابى سريته روايتان وعن ابى سريته روايتان وعن محمد روايتان في القضا كلها وفي الجامع قيل الجوابات في باب يكون  
المولى عن عبد خصما رجل ادعى على آخر انه قطع يد عبد فلان وقية كذا او ادعى عليه حرية وصدره المدعى عليه  
وابى ان يدفع اليه فحلف ان يحضر الغائب فان القاضى لم يرد دفع الارش والمهر اليه ولو كان للعبد الغائب مائة  
هذا الرجل وغصب هذا الرجل منه الف درهم وعليه ثمن بيع او قرض فاقترض الذي في يد المالك الذي دفع اليه  
وصدره المولى فانه لا يجبر الذي قبض المال على الدفع اليه ولو كان الف درهم من قرض او غصب ستمائة او مائة  
مستمائة فاقضى قيمته للمولى بخلاف المثل وفي الاقتضا رجل ادعى على آخر عبد الغيبه واقام البيعة فذكر المولى  
يركوا حتى اقر في اليد انه خروا ببيعة غيره او وهبه يقضى في حق المدعى ما التصرف في حق المقر فصح حتى لو لم  
يظهر على الله الشهادة على اقراره وكذا لو اقام شاهدا واحدا ثم بصر المدعى عليه هذه التصرفات لم تجز في حق  
المدعى في الشاهدين ولم يثبت شاهد اطلاق اقراره والخصم هو المقر له ولو لم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات  
ولكنه اقر بالعبد المدعى به للمدعى بعد ما اقام البيعة فالقاضى يقضى عليه بالقرار بالبيعة كذا في الاقتضا  
انه يقضى بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضى بالبيعة وفي مجموع التوازل في مسائل المستغنى ولو شهد احد  
على رجل بان فاعتر المشهود عليه بالزمانه هل يقضى القاضى بالنسب بالبيعة اختلف المشايخ فيه والامام الرضا  
مال الى ان القضاء بالبيعة الى انما اتفقوا وسيا في فصل دعوى الدين وفي المسئلة لو باع المدعى عليه المدعى  
به بعد ما اقام المدعى البيعة قال ان قدرت على المشتري ابطلت البيعة وان لم اقدر عليه وعملت البيعة  
خيرت المدعى ان شاء اخذ من البائع قيمة ان شاء وقف الامر حتى يحضر المشتري وفي مجموع التوازل لو باع المدعى  
عليه قبل اقامة المدعى البيعة ولم يسلم الى المشتري حتى اقام المدعى البيعة على المدعى عليه وقضى القاضى وسلم  
الى المدعى ثم ان هذا المشتري اقام المشتري على المدعى على ان العبد ملكه بسبب اشترائه من المدعى عليه وفي  
غيره حتى وشهد المشهود بذلك فانه يقضى به المشتري فلو باع العبد من المدعى عليه بعد ذلك او وهبه من جاز  
وهي الحيلة ليرجع العبد او الدار الى المدعى عليه وفي الفتاوى للقاضى الامام رجل ادعى عينا في يد رجل انه له  
فانكر المدعى عليه فقيل ان يقيم المدعى البيعة على عوايه باع المدعى عليه من رجل فاشهد عليه فلو اقام  
المدعى البيعة بعد ذلك على المدعى وقضى القاضى له بالعين اقام ذلك المشتري البيعة على المقضى له العبد  
وفي غير حق فقضى له ثم ان المقضى له المتأ وهو المشتري باعه من بايعه ووهبه له جاز ويحق العين اليه  
وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم لانه انما يصح هذه الحيلة اذا لم يدع التام من المقضى عليه الاول فلما



ادعى ملكا مطلقا اما اذا ادعى الشراء منه سعى دعوى المشتري لا المشتري صار مقضيا عليه بالقضاء على ما يعرف  
وضع المسئلة فيما اذا باع المدعى عليه قبل ان يقيم المدعى البيعة لانه لو باع بعد ما اقام المدعى شاهدين وعمل  
الشهود ابطال القاضي بيع المدعى عليه وفي الاقضية رجل ادعى نصف ارض يد رجل فاقوله المدعى عليه ولم يدفع  
اليه وغاب حضر رجل آخر وادعى على هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فخصم  
ادعى على ميت الف درهم لم يكن خصمه الا الورث او الوصي او الغريم ليس خصم وكذا الموصى له وتام هذا في  
الجامع الكبير كتاب الوصايا في الباب الاول من هذا النوع من المسائل كتابنا في كتاب القضاء في فصل الوصي والبعض  
يأتي في فصل دعوى الورثة والنسب والبعض دعوى الكفالة دعوى دفع الغرض هل هو صحيح اختلف الساج في  
والفتوى على انه صحيح وفي الجامع الصغير كتاب القضاء اسارة الى الصحة فانه قال ارض ادعيها رجلان كل واحد  
منها يقول في يدي لا يقضى باليد لو احدهما ولو اقر احدهما باليد لا خرم بقض له باليد ولو اقام احدهما البيعة  
انما في يدي يقضى باليد له قال لان البيعة قامت على الخصم لانه تنازع في اليد فمذا يدعى على ان دعوى دفع الغرض  
مسموع لان اليد ليست ثابتة لاخر رجل ادعى حايته يعني ما وصية ميت وقض له بها فقبضها فاقام الاخر البيعة  
ان الميت اوصى له بتلك الحايته يعني ما فاقام الموصى له الاول خصم سواء ذكر ذلك الجوع عن الوصية الاولى ولم يذكر  
غلب الموصى له وحضر ابنه فليس خصم **جس في المناقص** وفي آخر ما دلت الاصل في باب الخلاف  
الشهادة اذا كانت ارض يد رجل ادعاها رجل واقام البيعة انما له وفيه بناء يقضى القاضي له بالدار بيناها  
تعاللوا فلو ان القاضي له اقر ان بناها المقضى عليه صح ولا يكون تناقضا وكذا لو اقام المقضى عليه البيعة على القضا  
له ان البناء له قضى له به ولو كان الشهود والدار بيناها اقر المقضى له بالبناء للمقضى عليه بطل الشهاد  
ورز الدار على المقضى عليه ولو لم يقر هو لكن اقام المقضى عليه البيعة على ان البناء له لم يقض له به لانه اصل النخل  
والشجر والحائط والسيف والفض والحلية على هذا ارض يد رجل قال هذه الدار لفلان ثم اقام البيعة ان الشجر  
هو غرسه لا يقبل وهذا الخاتم والسيف اذا اقام البيعة ان الفض والحلية له لا يقبل بعد اقراره ان السيف والخاتم  
له ولو ادعى بينا اوجانوا في يد رجل واقام البيعة وقض له به ثم اقام المدعى عليه البيعة ان البناء له لا يسمع دعوى  
وكذا الوار المقضى ان البناء للمدعى عليه فهذا الكذب للشهود وفي المتن لو شهدوا بالدار للمدعى ثم ماتوا وغابوا  
ولم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يقضى بيناها قال المدعى عليه اقيم البيعة ان البناء بناى فانبيته لم يقبل ذلك  
منه وقضى للمدعى بيناها رجل ادعى شراء الدار من ابيه فلم يزل شهود الشراء فادعى الارث منه يقبل وعلى العكس  
يقبل ولو اقام البيعة على انما له بالشراء او بالارث ثم قال لم يكن خطا ولم يقبل قط لم يقبل بيته وبطل القضاء  
فدفع في كتاب القضاء ولو اقام على الصدقة من سنة ثم ادعى الشراء من سنة ثم ادعى البيعة لا يقبل الا اذا وفق

فقال بصدقه ما على فقضته باثم وصلت اليه بسبب لا سببا فحذر الصدقة فاشترى بها منقوتين لان الصدقة  
هي السبب الشراء كان تخلفا ملكه رجل ادعى على آخر انه استهلك عليه عينا من اعيان ماله وبين صفته قيمته  
وادعى القيمة ثم قال بعد هذه ظنت انه استهلك فان قام وادعى حضاره كما هو الرسم يسمع وعلى القلب ذلك  
وهذا الاولى ولو ادعى ان هذه الدار لفلان وكله بالخصم فيها ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان رجل اخر فانه  
وكله بالخصم فيها واقام البيعة على ذلك لا يقبل الا اذا وفق فقال كانت لفلان وكلني بالخصم فيها ثم ادعى  
من فلان اخر وكلني هو بالخصم فيها ثم ادعى انها له لم يقبل بيته بخلاف ما لو ادعى اول مرة انها له ثم ادعى  
انها لفلان وكله بالخصم فيها واقام البيعة يقبل الا اذا وفق في المسئلة الاولى فقال كانت لفلان وكلني بالخصم  
فيها ثم اشترى بها منه وصارت لاقام البيعة على ذلك في يقبل ولو ادعى على انما له ورثها عن ابيه ثم ادعى هو  
مع آخر انها ورثها من الميت واقام البيعة على ذلك يقبل الكل في شهادات الاقضية وفيه ايضا في ابواب الدار  
رجل ادعى على آخر نصف دار عينا ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى القلب يسمع وفي الاجناس رجل  
ادعى على آخر محرودا في يد ملكا مطلقا وقد ادعى هذا الملك قبل هذا الشراء او بالارث لا يسمع وهكذا اذكر  
الصد الشهد في قباله الصغرى وهذا اذا قال فلان هذا القاضي فان قال ذلك عند غير القاضي فمذا  
الاول سواه قال سمعت من الشيخ الامام ظهير الدين المغيناني وفي الاقضية رجل ادعى الشراء من رجل معروف  
ونسبه الى ابيه وجده اما اذا قال الشريته من رجل وركب معلوم يذكر نسبه ثم ادعى ملكا مطلقا لسمع  
وهكذا اذكر في المتن فلو كان دعوه المحرور بالشراء او بالارث لم يقع صحيحا بان لم يكن للدعاه في يد المدعى  
عليه ثم اعاد الدعوى وصحها غير انه ادعى مطلقا لا يسمع فلو قال المدعى عليه المدفع انه ادعى هذا العين على  
بايعي بالشراء او بالارث لسمع هذا المدفع ولو ادعى بعد القضاء هل بطل القضاء ياتي في فصل المدفع وفي الا  
لو قال هو لي ثم قال ملكي بالشراء او بالارث واقام البيعة لا يقبل الا اذا صدق المدعى البيعة في يقبل ولو ادعى  
بالشراء ثم ادعى مطلقا ثم ثالثا بالشراء لسمع وفي الفتاوى الصغرى المناقض كما منع الدعوى لنفسه منع الد  
لغير نوع **منه المساواة** وفي التنازعات آخر كتاب البيوع في باب المساواة رجل اشترى طيلسا او مساواة ثم  
ادعى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساواة او كان لابيه مات وترك ميراثا لا يسمع هذه الدعوى اما لو  
ادعى ان هذا كان ملك ابيه وكله بالبيع ثم مات وترك الثمن ميراثا لسمع ويقضى بالثمن له او قال عند  
المساواة ان هذا الطيلس الا في ذلك يبيعه فبعضه مني فلم يبق بيننا بيع ثم ادعى الارث من ابيه يقبل  
ولو ادعاه او مساواة ثم ادعى مع آخر له والمسئلة تجاها لا يسمع دعواه في نصيبه ويسمع في نصيبه غيره  
في نصف الطيلس المقر في الصفة عليه ولو اشتراه وجده وقبضه او لم يقبضه ولم يشتره لكن سلوه ثم جاء ابوه وذ



ان الطيلسان له يسمع ويرجع المشتري بالثمن على البايع وكذا اذا قضى لبايع ولم يقبض له حتى مات وتركه  
ميراثا سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البايع اما اذا لم يقبض القاضى حتى مات ابوه لا يقضى للاب لان دوام  
الخصومة شرط ولم يوجد له لا يصح خصما وعلى هذا رجل ادعى الطيلسان بالشراء فشهد به رجلان له فقط  
اولم يقض ثم ادعى احد الشاهدين الطيلسان لاسمع دعواه الا اذا قال عند الشهادة ان هذا الطيلسان الى ابى  
وقد باعه فلان بن فلان قبل شهادتهما على البيع ولا يقبل قولها انه لا يلى ثم اذا اقام البيعة ان الطيلسان  
له ورثة من ابيه يقبل له بعد ان تناقض ولو قال اقله ولم يذكر لفظ الشهادة ثم ادعى الطيلسان او ادعى انه  
وكله ابوه تسمع وكذا لو شهد بالاجارة او الاستداع او الاستعارة ولا يسمي باب من المدعى بطل دعواه سواء  
ادعى لنفسه او لغيره ولو قيمت البيعة على انه سواء في مجلس القضاء خرج من الخصومة وخرج موكله من الخصومة  
ايضا ولو كانت المساواة في غير مجلس القضاء خرج الوكيل من الخصومة دون الموكل بناء على ان الوكيل اذا اقر على موكله  
في مجلس القضاء نفذ على الموكل وفي مجلس القضاء لا يخرج الوكيل من الوكالة ولو استثنى الاقرار ثم ثبت المساواة  
من الوكيل بطل دعواه سواء كانت المساواة في مجلس القضاء او في غير مجلس القضاء والموكل على حجته وفي الافضة  
رجل ساءم رجلا بولد جارية او ثمة نخلة او ثمن في دية او ثمن في دية غير ثم اقام البيعة ان الامة او النخلة والارض  
يقضى له بالامة والنخلة والارض دون الولد والثمة والنخل لو ادعى الامة مع الولد والنخلة مع الثمة والارض  
مع النخل لا يسمع دعوى النخل والثمة والولد وفي باب القاضى للحضاض الذي شرجه شمس لائمة الشري  
في باب الرجل يدعى الشئ في يد رجل من المشاع والرفيق رجل ادعى على اخيه ان هذا الشئ له ولا يبيعه او يخلقه ولا  
وارث له سواء ولم يقبل ملكه اختلف المشايخ فيه من ههنا ومن قال ان القاضى يقضى كالواقف والشهود ان لهوا اكثرهم  
على انه لا يقضى ما لم يقبل انه اقر به وهو ملكه وهكذا قال في الافضة لاسمع هذه الدعوى وعليه الفتوى وفي المتن  
في كتاب الدعوى ان القاضى اذا ادعى ان المالك اقر له بعد ما اقام المالك البيعة على الغصب هل يقبل منه الحجة والغصب  
يدين او يامر بتسليم الغصب اليه الحجة قال اذا ادعى بيته حاضرة قبلت حجته واقرت بالغصب يديه وفي المتن  
ايضا فتجاب الدعوى عن ثم في رجل ادعى دارا او متاعا واثبت البيعة عند القاضى فقبض له بذلك فلم يقبض حتى قام  
ذو اليد البيعة ان المدعى اقر عند القاضى انه لاحق له فيه قال ان شهد شهود على اقرار المدعى بذل الغصب للقاضى  
بطلت شهادته شهود المدعى وفي اخر الجامع الكبير انما ياب من القضاء الذي يكون للورث ان ابا لشهود وليس بعد  
هذا الباب الا ثلاثة ابواب رجل ادعى ارا ميراثا عن ابيه واثبت البيعة واثبت المدعى يد البيعة ان المدعى  
اقر في حق ان الدار ليست له واثبت البيعة على اقرار المدعى قبل موت الاب لم يكن له بطلت بيعة المدعى وفي كلة  
الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اقام ذو اليد البيعة على اقرار الوكيل انما ليست له بطلت بيعة الوكيل لو اقامها

السائل يدل على ان دعوى اقرار بطريق الدفع مسموعة ولو ادعى رجل على اخيه درهم واثبت البيعة فقال للمدعى  
عليه في الدفع ان المدعى اقر باستيفاء هذا المبلغ متى واثبت البيعة لاسمع لا بهذا الطريق الاستدعاء لما عرفت  
الذين يقض بها لها دعوى الغصب المشاع تسمع وغصب الشايع يأتي في كتاب الغصب **الفصل الثاني في دعوى الضمان**  
**والعقار** وفي فرائد الامام الشريفي رجل ادعى محمدا في موضع كذا او بين المحمدين كذا ولم يذكر ان المحمدين واحد  
ارض او كرم او دارا يصح الدعوى وفي فرائد شمس الاسلام يصح اذ بين المصرو المحلة والموضع والمحمدين واحد وقيل  
ذكر المحلة والسوق والسكة ليس بلانهم وذكر المصرو القرية لانهم ولو ادعى ساحة وذكر المحمدين واحد ولم يذكر  
طولها وعرضها بالدفع يصح الدعوى فرائد شمس الدين المصنف في فرائد شمس الاسلام رجل ادعى محمدا  
واحد المحمدين او جميعهم متصل بملك المدعى لا يحتاج الى ذكر الفاصل بخلاف الاتصال بملك الغير وهكذا في  
فرائد الامام الشريفي والشجرة لا تصلح فاسدا اما المسنات فصل فاصلا والشجرة اذا كان محيطا بجميع المدعى بها  
يصح فاصلا والزم بصلح احدا خلافا لما يقوله اهل الشرط وهل بشرط ذكر طول النهر وعرضه وقد ذكرنا في كتاب  
الشهادات وقوع القاربه هنا انه لا بشرط والصور يصح احدا هو لاصح وعرف ان لا يصلح الطريق بصلح احدا  
ولا بشرط بيان طول الطريق وعرضه هو المختار خلافا لما يقوله الامام الشريفي وفي المتن رجل ادعى دارا او  
الدار التي ربيع كذا في سكة كذا احد حرد ودها كذا والثالث والرابع في فانكر المدعى عليه قبله وذلك عند  
القاضى فلما قام عنده جاء المدعى بيته شهدوا على المدعى عليه بعد ما قام من عند القاضى انه اقر بسلعة  
الدار التي ربيع كذا في سكة كذا التي في يد محاصم فيها قال ان له قالوا ولا يعرف الدار ولا احد ههنا كذا  
ولم يجدوها هو اقراره جاز ويقضى بالمدعى وكذا لو شهدوا ان الدار التي خاصة فيها وقالوا ان شهدوا ان الدار  
الدار التي ربيع كذا في سكة كذا في يد فلان داره فانى قضى بالمدعى رجل ادعى دارا في يد رجل فقال له القاضى  
هل يعرف احد من الدار ان قال لا ثم ادعاهما وبين المحمدين الحرد لاسمع اما اذا قال لا عرفنا ساعى صاحب المحمدين  
الجيران ثم ذكر في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى التوفيق **فصل في** في ايثبات اليد ارض او دارها رجلان كل واحد  
منها يدعى انها في يد انا كان احدهما قد بين او حفر فيها بئر اعمى للذى احدهما هذه الاغال ولو اقام احدا  
البيعة يقضى بكونها في يد بناء على ان دعوى اليد بانفرادها مسموعة ولو اقام البيعة على اليد يقضى باليد لها  
ولو اراد اقسمتها لم يقسمها للقاضى بينهما حتى يقيم البيعة انما لها والمسئلة معروفة عقار او ضياء في يد رجل  
جار رجل وغلب عليه واحد يد عليه الا يصير هذا اليد واليد على العقار لا يثبت الا بالبيعة في ادب القاضى لخصا  
ولو علم القاضى نايم بالتسليم اليه فلو ادعى اليد على هذا التغلب ان هذا العقار في يدي وانك احببت اليد  
فانك تحلف في فرائد شمس الاسلام وفي النصاب فلو ادعى عليه لاقرا انك اقرت ان العقار في يدي هل تحلف قال نعم



قال القاضي الامام الخليل غير مستقيم لرجاء النكول ولو اقر باليد لا ثبت اليد على العقار بالاقرار فكيف يحكم  
هذا مستقيم في المنقول ولو اقام البيعة ان هذا الحرد في يد من عشرين سنة وانما احسن اليد كما يقضي له قاب  
ويأمر القاضي بالتسليم اليه لا يصير المدعى عليه مقضيًا عليه حتى لو اقام البيعة بعد ذلك انه ملكه قبل ولو اقام  
البيعة ان هذا الحرد وكان في يد من عشرين سنة او قبل عشرين سنة لا يستحق بهذا شيئا وعن من قبل هذه الشك  
واجبوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يد من اسلم من القاضي باليد وكذا لو شهدوا ان المدعى  
عليه اخذ من المدعى الكحل في الافضية وفي الفتاوى الصغرى آخر كتاب القضاء اذا ادعى على الخصم فاقترن له  
عليه انها في يد من اقام المدعى البيعة انها ملكه وقضى القاضي بذلك لا ينفذ قضاءه ما لم يعرف القاضي انها  
في يد من اقامت البيعة عليه وفي الفتاوى الصغرى ايضا اول كتاب الدعوى لو قال المدعى عليه هذه الضيقة ليست  
في يدي فاراد المدعى ان يحلف ذلك حتى يقر فاذا اقر باليد يحلف انها ليست ملكه حتى يقر بالملك المدعى فان  
اقر بامر القاضي بترك التعرض لكن اذا اراد المدعى اقلت البيعة على الملك المورخ لا بد ان تثبت اليد بالبيعة  
بعد هذا باسطر جمل ادعى المنقول فاقترن له في يد من قبل اقراره اما اذا ادعى العقار فاقترن في يد  
لاقبل حتى يقيم البيعة فان لم يكن حلفه **فوق** وفي الافضية لو شهد الشهود في الاجمة والغضه انها في يد من  
ان لم يسألها القاضي على تفسير ذلك فان سألهم فيو حوط كما في ملك الرقبة واليد على الاجمة والغضه انها  
ثبت بقطع الشجر وسعيها من غير منافع ولو قالت الشهود راياد وانه وعلمانه في هذه الدار من خلل الدار  
يقضي بكون الدار في يد من حتى يقولوا كانوا ساكنين فيها وعن ابن سنان رجل له بحر ماء الى ارضه والى كرمه  
فقال هذا حق ولم ينزل بحر ماء في اقل بيته وبيع لا يجيزها حتى يسميها له بالملك ولو كان له ميراث في  
دار رجل فباع صاحب الدار الميراث له ذلك ولكن ليس له ان يقطع الميراث على ما ياتي بيانه في كتاب الخط  
لو ادعى على آخر حق الميراث ورقة الطريق في دار القول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البيعة انه كان  
من في هذه الدار لم يستحق هذا شيئا ولو شهدوا ان له طريقا فيها وسوا حرد وروى وبنوا طوله وعرضه بالدار  
يقضي له بذلك وان لم يتبينوا طوله وعرضه وحرد لا يقبل هذا في رواية الامام ابي سليمان وفي رواية الامام  
ابو حفص الكبير ان لم يتبينوا طوله وعرضه وحرد كان جواز وهذا مقتضى باب الدار **الاعظم جمل آخر**  
وفي دعوى الاصل رجل ادعى على آخر ادعى في يدي وقال ملكي في يدي فانكر المدعى عليه انها ملك المدعى لكنه  
مقر انها في يد من اقام المدعى البيعة فان القاضي لا يقضي بهذه البيعة ما لم يسميها وانما في يد المدعى عليه قال  
بعض الحكماء اذا قال المدعى انها ملكي في يدي لا يسمع هذه الدعوى ويقول له القاضي اذا كان ملكك في يدك  
اليس ينبغي فاجوب ان يقول ان هذا الذي لم يكن من تنازع اما اذا كان من تنازع فيها او في احد ما يقبل

وسمع الدعوى في ادعاء القاضي للحصا لو اقام حرد ما البيعة انها في يدي و اقام لآخر البيعة انها له في لصاحب الملك  
دون اليد قال المشايخ انه نصفه على وجه القضاء ونصفه على وجه التملك لان الكلام فيما اذا كانت في يديهما  
والظاهر ان كله على وجه القضاء وفي الاصل اول كتاب الدعوى ادعى رجل ان دارا اكل واحد منها يقول هي  
يدي فعلى كل واحد منهما البيعة فاذا اقام البيعة قضى لكل واحد منهما باليد في النصف وان اقام احدهما البيعة  
انما له قضيت كلها له وان لم يقر لها بيعة وطلب كل واحد منهما عين صاحبه ما هي في يد حلف كل واحد منهما  
ما هو في يد صاحبه على البينات فان حلفا لم يقض لها باليد ولا لآخرها فان حلفا قضى باليد لها فان كل احد  
قضى باليد له فاذا كانت في يد غيرهما لم يتبرع من يد ولوا دعي الملك اذا حلفا قضى لكل واحد منهما بالنصف  
الذي يدعيه صاحبه وان حلف احدهما وكل الاخر قضى كلها ملكا للذي حلف نصفها كان في يد ونصفه الآخر  
الذي يدعيه صاحبه جاز للمالك بكون صاحبه واذا اقام احدهما البيعة قضى كلها ملكا له نصفها باليد ونصفها  
الذي كان في يد صاحبه بالبيعة جمل ادعى على آخر ادعى في يد وقال ملكي رهنما الي منك فانكره وشهدوا  
ان هذه ملكه وفي يد فلان بغير حق يقبل وصار يد بغير حق لما انكر الدهن وفي الفتاوى الصغرى ارض في  
رجل ادعى على رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة فلان على جهة معلومة وانه موثق بذلك  
الوقف وذكر الشرايط وابنت بالبيعة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذا الارض ملكه و  
تسعى بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا تسع  
لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف قال القدر الشريعة لم يزل هذا رواية لكن سمعت  
فتوى السيد الامام ابي شعاع على هذا وفي فوايد شمس لاية الحلو في وركن الاسلام على السعد في ان الوقف  
كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما صرح بشرائطه لا سئل الا  
موضع مخصوص وهكذا في النوازل جمل باع داره من رجل وسلمها اليه في السر بخفية الثقات ثم وقفها  
في العلانية بحضور من الشهود فالوقف صحيح الظاهر فلو ادعى المشتري الشراء بعد ايام واقام البيعة على  
صح دعواه وبطل الوقف فلو وهب المشتري الدار من الوقف وبيعها منه جاز وهي حيلة لدفع الظلم في جميع  
النوازل وفي الاجناس ارض يد رجل ارض رجل ان هذه الدار التي هي في يدي انا بعتها منه بالف درهم وحصل  
الكلام وانكره والميد الشراء فاقام المقر البيعة ان الدار داره ويقبل بيته ولو قال هذه الدار له وسكت فلم  
انابعها منه واقام البيعة لا يقبل جمل قال هذه الدار ليست لي ثم اقام البيعة انها له جاز ويقضي به اليه وتمام  
هذا ياتي في آخر هذا الكتاب كذا لو قال هذا الولد ليس مني قلنا نعم قال هو بنى بصدق وفي الفتاوى الصغرى  
رجل باع دارا وابنه البالغ حاضر ساكت ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك انما ملكه في اليوم ملكها ولم يكن وقت البيع







وفي الذهب الفضة يحتاج وفي خصر المقدور في كتاب السبع ان اطلق الثمن بغيره الى المهر وكذا في دعوى  
ولو كان في البلد نقد واحد لا شكل لا يصح ويصرف الى الا لو ذكره هنا حرمه وفي البلد نقد حرمه والوحيد من  
الجملة ارجح يصح ويصرف الى الادنى وفي الافراج على البيان ولو ادعى مطلق الذهب والذهب المهر ونحوه لا يصح  
انواع ولو ادعى عشرة دنانير نيسابورية او بخارية ولم يذكر الامر يصح وفي دعوى الدنانير لا بد ان يقول دهنه  
اوده في النقرة كذلك بين ان دهنه هشت اوده هفت فان ذكر الطفاحي يصح وفي بيع مطلقا وفي البيع رجل  
ادعى على آخر انه امر فلان حقا اخذ في كذا ان كان الا سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن  
على الامر شي وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لانه جعل آله كمن يتبع السعاية اما القول  
فان عمر كرم مرنا ريان كرم ندمر ابظالمان مجرم هذا لا يصح للدعوى وكذا لو ادعى انه اخس فلان بغير حق ولو  
ادعى انه ارشى لا يصح ايضا بدون التفسير فان فسر على الوجه يسمع والا فلا وفي النصاب رجل فخر ظالم فاخذه  
الناس حتى ادركه الظالم فاخسره على قايي قول محمد بن يعقوب في الفقه والفتوى في هذه المسئلة على هذه الروا  
بخلاف مسئلة السعاية وكذا رجل يطلب رجلا فذله رجل فاخذه واخسره هل يضمن ذلك على هذا والسعاية  
الموجبة للظمان ان يقول شيئا هو بسبب لخد المال وهو لا يكون به قال شمس السلام لو قال عند ظالم فلان وجد مال او  
لفلان مال ويعلم انه يقصد بهذا فمذا سعاية وهذا يختلف باختلاف الزمان وفي وقت قدوم عسكر خورهم فافق  
الامام بجوب الضمان على من قال عند ان لفلان فسا جيدا وما لا نوع منه وفي الاضيعة لو اقام البيعة على  
مديون مديون لا يقبل ولا يملك اخذ الدين عنه اما اذا ثبت الدين تركته عند القاضي واقر رجل عند القاضي ان  
لميت عليه دين كذا يامر بالدفع الى من الدين وفي العمى في كتاب داب القاضي لو قضى هذا الذي عليه الميت الف  
درهم الالف الذي على الميت ولميت وهو بغير امره قال ثم ان كان من قضى هذا الالف الذي لفلان لميت على من  
الالف الذي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاه لالف عن الميت فهو متبرع ولو كان لرجل عند رجل الف  
درهم ودعيه ولا خر على هذا الرجل الف درهم فقضى هذا الذي عنده الوديعه الرجل الذي له الدين قال ثم ثبت  
المال بالخيار ان شاء ضمن الوديع وسلم المال للذي قبض وهو منقطع وان شاء اجاز القضاء ولو ادعى على رجل بيعت  
اليه كذا بدين فلان لم يقضى دينه الذي عليه لانيته وهو ما وقال ان وصل اليك ولم تدفع اليه ما اودع اليه سمع  
هذا المهرين اذا ثبت الدين على الراهن حبسه ثم قال المهرين بعد ذلك الراهن لم يقبض المال من يدي وانما قبض  
فلان ان قال قبض بامر لاخرجه القاضي من الحبس وان قال بغير امره خرج من السجن رجل ادعى على آخر كذا ما لا  
بسبب ان كذا ميان من وتوبوده است ذكر هذا السبب ليس يصح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال رجل ادعى  
على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال في عشرة دراهم ولم يرد على هذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم للدعوى

صحيته وقال بعضهم لا يصح ما لم يقل للقاضي حتى يعطى في هذا في النوازل وقال ابو نصر الضبيح انه يسمع الدعوى  
**خمس** في دعوى الدين في التركة وفي الفتاوى الصغرى في اول كتاب الدعوى رجل ادعى على ميت ديناً  
او ادعى على ورثته وليس ايديهم شي يقبل البيعة ويحلف الوثرة على العلم وكذا لو لم يكن الميت مال متروك  
اقر المدعى يحلف الوثرة لان الحاجة الى اثبات الدين رجل ادعى ديناً في تركة واقام البيعة على ان التركة نوبته  
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقبل ما لم يثبت التركة ولو كانت التركة ضاعاً او عقاراً لا بد من بيان الحد  
اما لو ادعى قرض الوارث فان التركة في يديه واقام البيعة على ان يقبل وقال بعضهم بكتفي وقيل مطلقاً  
وهذا اصح وعليه الفتوى ولو اثبت هذا الغريم التركة واستوفى دينه ثم حضر غيره آخر لا يحتاج الى اثبات التركة  
ولو حضر الغريم الثاني فافكر الوارث الدين وصدق الغريم الاول فاخذ الغريم الاول من المال فهو دينه لانه اقره التركة  
في الالف وحققها سوا رب الدين اذا اقام البيعة على ان الوثرة باعوا عبداً من التركة والتركة مستغفرة بالدين  
وقالت الوثرة ان ابانا باع هذا العبد حال حيته واخذ الثمن واقاموا البيعة فبيته رب الدين او لانه  
ثبت الضمان عليهم وهم ينفون والبيعة لا اثبات التركة المستغفرة بالدين اذا جاز غيرهم وادعى المدعي فالحكم  
هو الوارث وللوثة حق الاستخلاص التركة بقضاء الدين وكذا الاحد الوثرة اذا امتنع الباقي ولو امتنع  
الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي يصيب وصيا والمسئلة مرت في كتاب القضاء وفي ادب القاضي للحق  
في باب اثبات الدين والحقوق رجل ادعى على ميت حقا فخصه الوثرة او الوصي فلو قضى القاضي على احد الوثرة  
يكون قضاء على الكل وان لم يكن في يد ذلك الوارث شيء من التركة بخلاف دعوى العين على ذكرنا في اول  
هذا الكتاب لو اقر الوارث بالدين لازمه في حصته حتى يستغرق جميع حصته عندنا قال شمس الآمق في الخواص  
قال مشايخنا يحتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى القاضي عليه بقرانه اما بمجرد الاقرار لا بجل  
الدين في نصيبه قال حنيفة هذه الزيادة وفي ادب القاضي ايضا رجل ملى وترك الف درهم وعليه الف درهم  
وترك الابن فقال الابن كان هذا الالف وديعة عند ابى لفلان فجاء فلان وادعى وصدة غمها الميت  
ذلك او كذبوه او قال لا ندرى لمن الالف فان القاضي يقضى بالالف للغريم ولا يجعله المدعى الوديعه لان  
اقرار الوثرة لا يصح لانه لا يملك لهم والتركة لا تستغرقها بالدين وكذا تصديق الغريم ايضا صادق ملك الغريم  
لان التركة لم يصير ملكا لهم اتمامهم في الاستيفاء من التركة الا ان في التصديق اذا اخذ والالف فالقول  
يرجع به عليهم قال القاضي الامام اذا اقر الوارث بالدين لا يصح في حق الغريم انما يصح في حقه حتى لو ظهر  
مال الميت باخذ المقله وفي ادب القاضي ايضا ادعى على ميت ديناً بحضور وارث واحد فاقربه واراد الظاهر  
اقامة البيعة حتى يكون رجوعه على جميع الوثرة جاز لما فيه الفائدة كالوكيل يقض الوديعه اذا اقر الذي الوثرة



عنه انه وكل يقضيها فانه لا يملك اقراره ويقع البيعة على اثبات الوكالة وكذا لو ادعى وصيه على الميت واقر  
بها فاقام الموصي له البيعة على الوصية تقبل كذا هذا وعلى هذا الوكيل بالشرع اذا اقر بقبض الثمن مع هذا اقام  
البائع البيعة على الثمن يقبل **الفصل الخامس دعوى الشراء والبيع** قاله وفي الاقضية في دعوى الشراء  
اذا اشتدوا واشترى اهلان من فلان ونقد الثمن ان كان البيع في يد البائع لسمع هذه الدعوى ويقبل الشراء  
من غير ان يذكر وملك البائع وان كان في يد غيره البائع وهو يدعي بالنفسه ان ذكر المذبح الشهود ان البائع  
او قال اشترى بها وسلم هو الى قبضته او هو قبض او قال ملكي اشترى بها من فلان وهو ليسم الدعوى تقبل  
البيعة ولو شهدوا على الشراء ونقد الثمن ولم يذكر القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري  
لا يسمع الدعوى ولا يقبل الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون الملك اختلف الشايخ فيه ثم في كل موضع  
كان البيع في يد غيره البائع وقضى بالملك للمشتري اذا حضر الغاييب نكح البيع لا يقبل ولا يحتاج الى اعادة البيعة  
هذا اذا كان ذو اليد نكح الملك البائع اما اذا كان مقرا لا يقبل هذه البيعة لانها المانصادا على انها كانت  
لغيره بصادقا على ان يد يد خصم يد ودية فلا يكون خصما على ما ياتي في باب المدفع وفي الاقضية في موضع  
آخر ان ذا اليد لو ادعى بملك من الرجل الذي يدعي المذبح الشراء منه لا حاجة الى ذكر الملك للبائع  
للمشتري لانه لما ادعى التلق من الشراء او الارث فقد اقر بالملك له صورة المسئلة في الفتاوى الصغرى  
رجل في يد دار يقول ورثتها عن ابى واذا ادعى اخر انه اشترىها من ابى رجل ادعى على اخر شهدوا بالبيع مجزا  
وقالوا انها باعها منه الميت ولم يقولوا انه ملكها تقبل رجل ادعى على اخر المدعوم من جارية باعها ولم يذكر  
تسليم الجارية ولا قبضها لا يسمع الدعوى ولو ادعى على رجل انه باع دارا ثمانية عشر ذابرا حر وسلم الدار  
ولم يذكر حرودها تسمع وفي المتن رجل اشترى خبيصة بالعراق والضيعة بخراسان فذبح المالك وركله بالقبض  
والحق فرجع وقال لم يدفع الى الضيعة لا يقضى له بالثمن حتى يقيم البيعة رجل ادعى على اخر المدعوم ببيع بشرط  
ولم يكن اثباته فادعى ان ذلك ودية لا يسمع ولو ادعى على اخر المدعوم ودية ولم يكن اثباته فادعى ان  
ذلك الالف فرض لسمع **الفصل السادس دعوى الاجارة** رجل ادعى على اخر ما لا معينين بسبب  
اجاره محددا وسلم اليه ولم يذكر انه اجر وهو ملكه فكذا الشهود لم يذكر واضح الدعوى والبيعة بخلاف دعوى  
الوقف لان الغرض من الغرض لستحق الاجر وفي الفتاوى الصغرى رجل ادعى اني اذ رجل وقال الشاهد من الدار التي  
يذكر من فلان تاريخ كذا قبل ان يستاجرته وادعى واليد انها في اجارة اجاره من ذلك الرجل ان ادعى المذبح فلان قال الشاهد  
هذه الدار فلان قبل ان يستاجرته وقد لم يسمع لان المساجر لا ينصب خصما لا في اثبات ملك المطلق ولا في اثبات الاجارة  
بدون الفعل قال قال الامام ظهير الدين الغنياني لسمع هذه الدعوى مطلقا لان ذا اليد يدعي ملك المنافع بالاجارة وكان خصما

وقضى  
في  
من  
فان  
م

دار في يد رجل ادعاهان جلال فاقام كل واحد منهما البيعة ان الدار ان اجرها من ذي اليد عشرة دراهم  
الدار بينهما والعشرة بينهما استحسانا **الفصل السابع** في دعوى الاجارة المنسوخة ينبغي ان يذكر قول المدعي  
اخرها وتسليم المستاجر فلو لم يذكر واحدا منهما لا يسمع الدعوى فلو لم يذكر المدعي في الدعوى ثم اعاد الدعوى  
بعد مدة وذكر تسليم المستاجر وقول المدعي واخرها صح وكذا في دعوى ثمن البيع اذ لم يذكر تسليم المبيع ثم  
اعاد الدعوى وذكر التسليم بان تعلم من عالم في مجلس القضاء وذكر المدعي وكذا لو ذكر المدعي اول المدعي  
واخرها وذكر التسليم وشروط اخر ولم يذكر الشاهد ثم ذكر قبض شهادته المتعة ولو اقام لآخر البيعة انه  
سلم المستاجر الى المستاجر بعد ما اجره منه واقام المستاجر البيعة ان المستاجر كان في يد الاجر هذه المدعي  
ولم يجب على الاجر فبيته الاجر او على المدعي على اخر ما لا مقدار مال الاجارة المنسوخة حكم الضامن معلقا  
بفسخ الاجارة والمستاجر اثنان وقد مات احدهما وانفسى الاجارة في حصته ولزم الضامن تلك الحصة  
لا يسمع هذه الدعوى لان مال الاجارة معلق لزمه على الضامن بفسخ الاجارة فلا توجه على الضامن بفسخ  
الاجارة **الفصل السابع في دعوى الوكالة** وفي الزيارات كتاب الشهادات رجل وكل رجلا يطلب الحق  
هو له قبل فلان او يقاضى منه او خصم عند القاضي فانه يقبل منه وان لم يكن معه خصم ان عرفه القاضي باسمه  
نسبه وان لم يعرفه لا يقبل منه حتى لو غاب الموكل وحضر الوكيل رجلا واراد اثبات حق الموكل عليه لا يمكن ذلك  
ما لم يسم البيعة ان الذي سماه ونسبه قد وكله بذلك لانه اذ لم يعرفه القاضي عسى يحضر رجل الى القاضي يسمى  
باسم غيره بنسبه بنسبه فلو كل عند القاضي ويعيب في حق الوكيل وبأخذ غير ذلك السمع وبأخذ المال  
من حكم الوكالة هن ولم يكن لو وكله عليه حق فله وهذا فصل القضاء عنه غافل في فلان القاضي لم يعرف  
الموكل باسمه ونسبه فغاب الموكل وحضر الوكيل رجلا للموكل عليه مال واقام البيعة اى الذي وكله فلا  
ين فلان قبلت بيته وكيفية اقامة البيعة على الموكل فلان بن فلان وانما لا يقبل بدون هذا لان القاضي  
انما يقضى للموكل بخبرة الوكيل فاذا لم يعرفه القاضي باسمه ونسبه ولم يذكر هو فلو قضى يكون قضاء بالجهل  
هو اذ لم يحضر الموكل خصما عند القاضي وقت التوكيل فان حضر خصما فقال وكلت هذا الرجل لخاصم عوف  
هذا الرجل ومع كل من في عليه حق بالكوفة فان القاضي يقبل التوكيل ويجعله خصما ولم يعرف الموكل باسمه  
ونسبه وفي الاقضية البيعة على الوكالة انما يقبل على خصم احد عن فلان فلو قضى القاضي بوثب الوكالة عن  
خصم جازبا على ان القاضي اذا قضى على الغاييب بنفسه وسيا في كتاب المقفود وفي الفتاوى الصغرى لو اقام  
الوكيل بقبض الوديعة البيعة على الوكالة ان المودع صدقة تقبل وقد ذكرنا في دعوى الدين ولو قضى بالوكالة  
على خصم جلد بعد ظهور عدالة الشهود ثم حضر الوكيل غريبا فانه يقضى بذلك البيعة وكذا لو كان بهذا الموكل



ويكفي آخر فخر قد ذكرنا تمام هذا في كتاب القضاء وكذا لو قام شاهد واحد على غيرهم وشاهد آخر على غير  
آخر وارتأى رجل فقام البينة على رجل أن فلان بن فلان وكله فلان بن فلان بقبض المال الذي له  
عليه فحضر الغريم الذين والوكالة أو حذر الوكالة خاصة فقام الوكيل البينة على الوكالة والذين جملة هل يقضي  
بوكالة ما وبلايين عندهم يقبل ويقضي وعندهما لا وقد ذكرنا في كتاب القضاء ولو حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة  
البينة لأن أحد الوكيلين لا ينفرد بقبض الدين واحده فاضطر إلى ان يتصحبهما عن الغائب إذا ثبت لم يكن له  
ان يقبض حتى حضر الغائب بمثله لو قام الوكيل البينة ان صاحب المال وكله فلانا الغائب لمحضق مع فلان او  
قبض الذين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضي بوكالة الحاضر دون الغائب لو وصى لواقام البينة ان فلا  
اوصى اليه والى فلان الغائب عندهما يقضي بوصايته وبوصاية الغائب عندهم يقضي بوصايته وحده لان احد  
الوصيين يفرم عنده قال في فوائد استاذنا ظاهر الذين رجل من وكلاء باب القاضى اذ عي قبل القاضى على رجل انه  
ويكل من جهة فلان الغائب ببيان حقوقه وديونه على الناس والغائب على هذا كما علم بحسب المدعى عليه يكون  
آخر من وكلاء باب القاضى اجاب بحضرة المدعى عليه قال ان موكل يقول ليس على هذه العشرة وليس علم بهذه الوكالة  
فاقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضى فقبض القاضى بثبوت وكالة المدعى عليه كانت لا يصح  
الحكم ولا يصير هو وكيل لان شرط قبول البينة انكار الخصم ولم يوجد رجل اذ عي على انه وكيل باستيفاء الدين  
رجل واحضر مجلس الحكم فادعى المدينون الابرار والايقاء قال المدعى عنى لى الوكيل ان كان التوكيل بالناس الخصم لا  
سمع هذه الدعوى انه لا يملك عمله وان كان التوكيل بغير الناس من جهة بكن انما ثبت اذا قام البينة على  
الخصم اما بدون البينة فلا ولو لم يقبل هكذا ولكنه قال ليست بوكيل وصدة الخصم لا تقبض واثر هذا انه لو صالح  
مع الخصم ثم قال ليست بوكيل واراد استرداد ما دفع وصدة الخصم لا يسمع **الفصل التاسع في دعوى الكفالة**  
في دعوى المال بسبب الكفالة بين المال لان الكفالة في الدين وبديل الكتابة لا يصح وفي الجامع الكبير رجل فقام البينة على ان  
له الف درهم وهذا الرجل كفيل به فامسلة على اربعة وجها ما ان يدعى كفا له بمائة بان قال مالك على فلان فهو  
على امسلة بان قال لالف الذي لك على فلان فهو على وكل وجه على وجهين اما ان كانت الكفالة بامر او بغير امر  
ان ادعى كفا له بمائة واقام البينة انه قال مالك على فلان فهو على وقال المدعى قبل هكذا وان على الغائب العتق  
نقضى بالالف على الغائب الحاضر المدعى بالخيار ان شاء اخذ من الكفيل ان شاء اخذ من الاصيل فان اخذ من الكفيل رجع على  
الاصيل ان كانت الكفالة بامر ولو كانت الكفالة مفترقة بان شهدوا انه كفيل لالف الذي له على فلان الغائب لم  
يشهدوا انه كفيل بامر فان القاضى يقضى على الكفيل الحاضر خاصة حتى لو حضر الغائب يحتاج الى إعادة البينة عليه وفي  
الاقتية رجل بايع من رجل مائة الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بمائة الف درهم على الحاضر بالف درهم فلهما

والمالك على فلان فهو على وكل وجه على وجهين اما ان كانت الكفالة بامر او بغير امر ان ادعى كفا له بمائة واقام البينة انه قال مالك على فلان فهو على وقال المدعى قبل هكذا وان على الغائب العتق نقضى بالالف على الغائب الحاضر المدعى بالخيار ان شاء اخذ من الكفيل ان شاء اخذ من الاصيل فان اخذ من الكفيل رجع على الاصيل ان كانت الكفالة بامر ولو كانت الكفالة مفترقة بان شهدوا انه كفيل لالف الذي له على فلان الغائب لم يشهدوا انه كفيل بامر فان القاضى يقضى على الكفيل الحاضر خاصة حتى لو حضر الغائب يحتاج الى إعادة البينة عليه وفي الاقتية رجل بايع من رجل مائة الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بمائة الف درهم على الحاضر بالف درهم فلهما

واقام البينة عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بمائة الف درهم على الحاضر بالف درهم  
منه عليه بالاصالة وخمسائة منها من الغائب فان لم يأخذ الطالب منه شيئا حتى لقي الغائب لا يحتاج الى إعادة البينة رجل  
اذ عي على آخر انه كفيل له هو وفلان الغائب على الحاضر بالف باخذ به ايتها شاء رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه  
البائع فطلب البائع الثمن فقام المشتري البينة انه احاله بالثمن على فلان الغائب فحضر الحال عليه المال لازم على السائل  
في الاقتية رجل اذ عي على آخر الكفالة عن آخر مال الاجارة معلقا بالفسخ ويدعى على الكفيل وقال اني فسخت  
الاجارة في ايام الفسخ واقام البينة عليه بغية الاخر يقبل بعد ذلك ان شاء اخذ من الكفيل والكفيل رجع على الاصيل  
ان كانت الكفالة بامر وان كانت بغير امر لا يرجع وان لم يأخذ من الكفيل حتى حضر الغائب بالفسخ ماض لا نه لا لازم  
الكفيل النفسى الاجارة ضرر رجل اذ عي على آخر الكفالة له عن رجل واقام البينة وقضى القاضى ان المدعى  
اخرج الكفيل من الكفالة وبراءة ذمته ثم علم ان الدعوى كانت باطلة والحكم لم يقع بحكمه فادعى المدعى ان يعيد الدعوى  
ويقيم البينة على ذلك الرجل بالكفالة لا يكون له ذلك لانه براء ذمته امرأة اذ عي على رجل انه كفيل لها بدنيا وصلة لها  
الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدى متى غاب عي ثم اوفد غاب  
وطلقت نفسها في مجلسه واقام البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضرة الكفيل يقبل وان كان الزوج غائبا ونقض  
الكفيل خصما عن الزوج رجل اذ عي على آخر انه كفيل له وقال ان مات فلان الوعد بمجهول لا يقضى وهي كذا في على انه  
مات بمجهول واقام البينة عليه سمع هذه الدعوى **الفصل التاسع في دعوى الصلح** وفي شرح الشافى رجل ادعى  
دارا فأنكر المدعى عليه فصالحه على نصف تلك الدار ثم وجد المدعى ثبته فاقام ما يأخذ النصف الباقي وكان يقضى  
الشيخ الامام ظهير الدين ان الصلح اسقاط ومقاطا حتى لا يصح هكذا اجاب الامام خالى وذكر الامام خروجه  
زاده في نسخة ان هذا رواية ابن جماعة اما في ظاهر الرواية لا يسمع دعوى الباقي ولا يأخذها وقد ذكر وجه كلا  
القولين الخزانة رجل ادعى حقا في ارض صالحه على مال ثم استحققت الدار بالبينة وقضى بها المستحق كان ذلك  
الميدان يرجع على المدعى وبأخذ منه ما دفع بدل الصلح ولو استحققت الدار الاذرا لا يأخذ منه شيئا ولا يرجع  
بشيء رجل ادعى دارا فادعى المدعى عليه انه صلح من هذه الدعوى فلم يجد البينة وقضى بالدار للمدعى فلما  
وباعها ثم ان المدعى عليه اراد ان يستخلف المدعى بالله ما صلح قبل دعوى الدار له ذلك فان كل من نظر  
ان اجاز البيع يأخذ الثمن والا يضمنه في رواية هو المختار وان لم يبع الدار ما أخذ هو الدار وكذا لو قام البينة  
على الصلح بعد القضاء بطل القضاء اذ جرى الصلح بين المدعىين وكتب الصلح فيه وبراء كل واحد منهما صاحبه  
الدعوى ثم بين ان الصلح وقع باطلا لنقص الاية واراد المدعى ان يدعى اذ عي لا يصح الابرار السابق والمختار  
انه يسمع لان هذا البراءة في ضمن صلح فاسد فلا يعمل **الفصل العاشر في دعوى النسيئة** وفي الاقتية فصر في اقام



بينه من المضاري ان فلا فاقوت في وهو ابنه وواثره لا وارث له غيره ولم يحضر احد الابيه قبله حق فانه لا يمكن  
اثبات نسبه وموت لان شرط سماع البيته والقضاء بها ختم واحد والختم اثبات النسب المورث والوصي او من  
لميت عليه بن او عند وديقه او غيرهم له على الميت بن او الوصي له وليس في ان كان مقررا باحتيا ومنكر له رجل  
ادعى على اخيه اخوه لايه وامه ان ادعى بنهما الميراث والنفقة لسمع الدعوى ونقض بانه اخوه لان هذا في  
الحقيقة اثبات البنوة من الاب لا من الام فكان هذا دعوى على ابى المدعى عليه لا على المدعى عليه ولو اقر المدعى عليه اخوه  
لا يصح وكذا لو ادعى انه ابنه والا بنها ميت فان ادعى بسببه مالا من النفقة وغيرها فينتصب خصما على الغاية  
لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على الغايه حتى لو حضر الاب وانكر لا يلتفت الى انكاره اما لو ادعى على رجل انه ابنه  
او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت امرأة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على غيره  
انه عتقه وهو موكله او ادعى الغريم ان هذا كان عبدا له وانه عتقه او المرأة ادعت على رجل انها امه او ادعى  
ولا المولات والذى ادعى قبله منكر اقام المدعى البيته بغير سواء ادعى بسبب الاشياء مالا او لم يدع شيئا  
دعوى الاخوة لانه دعوى على الغير وهذا الواقع انه ابوه او ابنه او زوجة او زوجة منه ولو اقر انه اخوه لا يصح  
في دعوى المرأة على اخيه انما اعني اني سانه لا يصح من الدعوى وهكذا روى عن تم في الفرائض وهذا قياس  
ما ذكره الا قضيه انه لسمع استحشا امرأة ادعت على رجل لقيطاني يد انه اخوها وهو يدعى انه عبد بغير البيه  
ويقتضى لها لانها تريد حق الحصانه **نوع** وفي الاصل في كتاب الدعوى في باب الفرائض بالولد وفي آخر كتاب  
الافراد من محض القدر في رجل له عبد في محله فاقرب في مرض موته من ابنه وليس له ميراث وشبهه بولد له  
فانه ابنه ويرثه ولا يسمع في شيء سواء كان اصل العلق في ملكه ولم يكن وعقته من جميع المال وكذا لو كان عليه دين يحيط  
بجميع ماله وليس فيه بطلان حق الغراء والورثة وكذا جارية ولدت في محله واقرب من ابنه ما وسواء كان اصل  
العلق في ملكه ولم يكن وفي الجامع الصغير في كتاب البيوع رجل له غلام ولد في ملكه فباع من رجل وبعه المشتري  
من آخر ثم ادعى البائع بنسب الغلام يصح الدعوى ونسب النسب بسط البيوع استحشا والقياس ان لا يسمع الدعوى للتناقض  
والجواب ان التناقض متحمل في مثل هذا الوضع لان النسب كافي بحفاء وصار كالمختلفة اذا اقامت البيته ان الزوج  
طلقه فلا فاقبل الخلع يسمع وكما كانت في اقل البيته ان المولى عتقه قبل الكتابة يقبل وفي ايضا في كتاب الدعوى  
يقبل البيته وفي الجامع الصغير في كتاب الدعوى رجل باع جارية قد جلبت عنده فولدت في يد المشتري فادعى البائع  
الولد يصح دعواه وتصير جارية ام ولد له وبطل البيع استحشا فلون المشتري اعق الولد ثم ادعى البائع فدعوه  
باطل فلون عتق المشتري لام فهو ابنه ويصح دعواه ويرده على المشتري حصته من الثمن هذا اذا ولدت لاقل من ستة  
اشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشترى من الجارية وبعها بعد سنتين حتى علم ان العلق كان ملك البائع فان كان

مشكلا باجاءت بالولد المسته اشهر فصلا من وقت البيع ولا قل من سنتين فادعاه البائع لا يصح دعوه لا يتصدق  
المشتري ولو ولدت لكثر من سنتين من وقت البيع فادعاه البائع وكذا المشتري لا يصح دعواه ولا يثبت النسب  
ان صدق المشتري ثبت النسب بسط البيع ويجوز للمدعى على الامسلة ان يحكم النكاح وفي القدر في ان ولدت  
من ستة اشهر من وقت البيع فادعاه البائع وادعاه المشتري مع دعوى البائع او بعد فدعوه البائع اولى وانما  
الولد فادعاه البائع وقد جاءته لاقل من ستة اشهر ثبت النسب في الولد وانما لاقل من ستة اشهر فادعاه وقد جاءته  
لاقل من ستة اشهر ثبت النسب في الولد واخذ البائع ويرد الثمن عذبه وعنده ما يرده حصته الولد دون الام في  
المتعة رجل باع امه له وبها جعل فقال البائع ليس هذا الرجل مني وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقل من ستة  
اشهر فادعاه البائع جازت دعوته وقرت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام او عتقها المشتري  
باطل ويرد ها الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع جميع الثمن على البائع وفي الجامع الصغير في يد رجل قال هو  
ابن عبد فلان الغايه والميت ثم قال هو ابني لا يكون ابنه ابدا وعنده ما اذا كذب الغايه فيما اقر ثم ادعى المولى انه  
ابنه صحته دعوته رجل في يد يرب غلامان ثولمان ولد لعنه فباع احدهما فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع الغلام  
الذي في يده انه ولد له فما ابناهما وبطل العتق من المشتري وفي المتن ان العالج الرجل جارية في يد دون الفتح فادعاه  
فاخذت الجارية ما به في شيء فاستدخلت فرجها في حدثان ذلك فعلق الجارية وولدت ولدا للولد ولد  
الرجل وتصير جارية ام ولد له وفي الفتاوى رجل قال احد هذين الصبيين ولدي صح ويحرم علي البيان فان لم  
يتبين حتى مات جبر وشره على البيان ولا يثبت نسبه حتى يتبين على شيء **نوع** رجل ادعى على امه انه ابوه لا  
يصرف الا بيته او تصديق من المدعى عليه ولو ادعى انه ابنه ان كان يعترف بنفسه فذلك وان كان صغيرا لا يعترف  
عن نفسه بصرف استحسانا والبيته شهاده رجلين او رجل وامرأتين وفي الزيادات في كتاب الفرائض ان من قال  
لعبد هو ابني ان كان يعبروا بالغايه جمع الى تصديقه ان لم يقر بالرق على نفسه انه حر حكم الولد في شرط الصديق  
اما اذا اقر بالرق على نفسه فهو بمنزلة من لا يعبر حتى يثبت التصديق ولو ادعت امرأة على رجل انه ابنها لا يثبت  
بشهاده القابلة وقد ذكر في كتاب الشهادات رجل قال غلام هذا ابني ثبت النسب من غير ان يقول ولد لي  
على فراشي ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال مني يصح ولو قال مني ثم قال ليس مني لا يصح الثمن في رجل ادعى على اخيه  
اخوه وطلب منه النفقة فانكر ثم ملأ المدعى في المدعى عليه بطول الميراث ويدعي انه اخوه لا يسمع لان هذا ليس  
باقر بالنسب حتى لا يضره التناقض بل هذا دعوى المال وفي دعوى الاخوة لاجل النفقة او الميراث لا يشترط ذكر الجد  
كذا نقل عن الامام الشافعي وفي ابن العم بشرط ذكر الجد وذكر نسبه الاب لا من الجد الى الجد رجل ادعى على اخيه  
ابن عم الميت فطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك انه اخوه لا يسمع فلو ادعى انه ابن عمه يسمع **جنس آخر** وفي الاصل



رجل مات وترك في يد رجل درهم ودنانير وغير ذلك فادعى رجل انه اخو الميت لبيه وامته فادعى في اليد  
فان القاضي ثانی في ذلك ولا يعجل وكذا لو ادعى رجل الوصية من الميت وفهنا ما لو ادعى رجل انه ابن الميت  
صدقة ذليلة فانه ما لم يقاضى برفع المال اليه لان الابن وارث على كل حال الا انه فيه احتمال مشاركة الغير وانه  
موهوم فلما استحقاق الاخ بشرط عدم الابن ولم يثبت وفي الوصية جعل مقرا على غير لانه اقرانه ليس خلف عن  
الميت فلا يصح اقراره على الميت بدون الثاني فاذا اتى ان حضرة وارث اخر دفع المال اليه لان ذلك خلف عن الميت  
وكان القول قوله في الوصية وان لم يجز وارث اخر اعطى كل مدعى اقر به لكن لاخذ منه كفيلا لثقة وان لم يجز كفيلا  
اعطاه المال وضمنه وان كان ثقة حتى يهلك امانته وان كان غير ثقة تلو من المدعى القاضي حتى يظهر انه وارث  
لميت او اكثر رايد ذلك ثم يعطيه المال ويضمنه ولم يقدركم التلوم شئ لكنه مذکور في المراسم القاضي في  
اشبه بالصواب وعندها مقدم على وعي ابن شهم هذا اذا قال ذواليد وارث له غير فان قال له وارث  
لكن لا ادري ام لا ولم يمتا تم لا يعلو للميت وارثا غيره وكل من يرث بحال دون حال الاخ والاخ لا  
والنبت كالابن ولو ادعى انه اخ الغايبة مات وهو وارث لا وارث له غير او ادعى انه ابنه او ابوه او  
امولاه اعتقه وكانت امرأة فادعت انها غمة الميت او خالته او بنت اخيه وقالت لا وارث له غيري وادعى  
آخر انه زوج او زوجة للميت وان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدقه ما ذواليد وقال لا ادري  
لميت وارثا غيره الا ولم يكن مدعى الوصية شئ بحكم هذا الاقرار ويدفع القاضي المال الى الابن والاخ  
ومولى العتاقه والعتقه والخالة او بنت الاخ اراد به مدعى البنوة او الاخوة اذا انفرد اما عند الاجتماع  
لايزاحم مدعى البنوة مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذ ان احده مدعى الزوجية او الوصية بجميع او ثلث  
المال يستدل باقرار ذواليد مدعى الاخوة او البنوة او ثلثه قال بعد ما يستخلف الابن هذه المرأة الميت او  
زوجة الميت او موصى له وهذا اذا لم يكن للمرأة اول للزوج او للموصى له بنية اما اذا اقام واحد منهم بنية اخذ  
بنيته وهل باخذ منه الكفيل قد ذكرنا ولو اقر ذواليد ان صاحب المال كان رجلا وانه اقر ان هذا ابنه وابوه  
امولاه او اوصى بجميع المال او ثلثه او هذه زوجته فلما لا الابن والمولى ما لو انما انه اقرب هذه الاشياء بخلاف  
النكاح ولا المولات والوصية بان ذواليد اقرب بسبب ما مر ولو حض صاحب المال حيا بعد ما ادعى حيا  
مات وهو اخوه او ادعى البنوة وتام هذا ما في الكجاء الكبير الباب الاول من الصايا **فصل** في يد رجل قلم  
رجل البينة ان اباه مات في هذه الدار لا يقبل هذه الشهادة واصل هذا انهم ان يشهدوا ان الذكركان لبيه  
ولم يريو على هذا من ميراث لا يقبل وقال ابو اسحق في غير هذه المسائل احدها ما ذكرنا الثانية  
اذا شهدوا انما كانت لبيه ولم يقولوا مات وتركها ميراثا منهم من قال هذا ايضا على خلاف ذكرنا في الوجه الاول

او في يديه مات وترك ميراثا له وهمنا يقبل الثالثة لو شهدوا انما كانت لبيه او في يديه يوم مات فقبل  
هذه الشهادة ايضا الرابعة لو شهدوا انما لبيه ولم يقولوا مات وتركها ميراثا منهم من قال هذا ايضا على خلاف  
الذي ذكرنا في الوجه الاول ومنهم من قال همنا لا يقبل بالاجماع وهو خيار المام الفضة وهو الاصح الكل  
في الاقضية وفي الجامع الصغير لو شهدوا ان هذه الدار كانت لبيه اجرها ذواليد او ودمها سدا واعرانها  
او ههنا منه يقبل من غير ذكر الجذرا بالاجماع رجل مات وله في يد رجل امرعة آلاف درهم ودعته فقال المودع لرجل  
هذا ابن الميت الذي اودعني لا وارث له غير فان القاضي باين ان يدفع المال اليه ولو قال هذا ابنه واخر وقال  
المقر له ليس له بن غيري فقضى القاضي بجميع المال ميراث قسم بين الغنماء او بين الورثة قال لا اخذ من الغنم  
لان الوارث كفيلا فمذا امر حاطب القضاة وانه ظلم عنده ما اخذ كفيلا ولما راد الآبق واللقطة ان  
دفع اللقطة بالبينة لا بالعلامة لا ياخذ كفيلا وان كان الدفع بالعلامة او في الآبق بالعبد ياخذ كفيلا  
بالاجماع **فصل** في فوايد شمس السلام رجل ادعى ان ذواليد رجل بالارث عن ابية ثم طهر ان الدار لم يكن  
يد المدعى عليه باقرار المدعى ثم ادعى المدعى هذه الدار على رجل اخر سمع وقيل لا يسمع وادعى رجل قال هذه  
الدار كانت ملك والدي فلان بن فلان مات وترك ميراثا في ولاختي فلانة لا وارث له غيرنا وترك ايضا  
ودواب وقسمنا الميراث فصار هذه الدار لقسمه نصيبى واليوم ملكي بهذا النسب في يد يغير حتى يسمع  
لو قال مات والدي وتركها ميراثا في ولاختي فلانة ثم ان اخق فلانة اقرب بجميع نصيبها من هذه الدار  
فمنه دعوى الاقرار وقد ذكرنا في اول الكتاب رجل ادعى محرودا واقام البينة فادعى المدعى عليه فقضى  
على الوارث بملك البينة ثم ان الوارث اقام البينة على الملك المطلق هل يسمع ان قال الوارث عند القضاة ملكي  
بالورثة صار مقضيا عليه فالسمع هذه الدعوى وقد ذكرنا هذه المسئلة بتمامها في كتاب القضاء **الفصل** في  
**عشرة دعوى القربى** وفي الاقضية عبد في يد رجل قام العبد البينة انه حر وقال ذواليد انه عبد فلا  
اودعيته او اجره في بيته ذواليد او بخلافه اذا اقام العبد البينة على مولاه انه حر الاصل واقام مولا البينة  
انه عبد فبينة العبد او لان المولى يصح خصما لا يثبت بينة العبد بالحرية ما ههنا فامدع ليس خصم ولكن حال  
بين العبد وبين ذواليد اصل المسئلة الوكيل ينقل المرأة اذا قامت البينة المرأة على الطلقات لا يقبل لكن حال بينهما  
وبين الوكيل استخنا كذا هذا ولو قال العبد انه اعتقه فلاك وذواليد لم يقيم البينة على الايداع والاجازة  
حال بينه وبين العبد لا نه اقر بالرق ثم ادعى العتق ولو قال ناخر الاصل كان القول قوله حكم الاصل والرقام  
ذواليد البينة على الايداع دون الملك للغايب حين اقام العبد البينة على الحرية لا يقبل بخلاف ما لو اقام العبد  
البينة ان فلانا اعتقه يعني الذي اودعه انه يدفع عنه خصم العبد لانه اقر بالرق في نفسه وسياتي تمام هذا



السائل في فصل الدفع اصر في يد رجل قالت ان انا ولد فلان او مديته او كاتبته او عتقني فقال ذلوا ليدانها  
ملكه فالقول قد ذل يد ويد وقال ابو بصير في القول قول الامه ولو صدقته المقر له في اتمامه له وكذا في الاستيلاء  
او العتق فالقول قد ذل يد ويد وقال ابو بصير في المديته ما من فلان وقالت الامه اعتقني فلان واقام كل واحد  
منهما بيته فيينة العتق او لا اذا كان اليد المشتري قبض معاين ولو ان رجلا قدم ببلد ومعه رجل و  
وصيان يخدمه وهم في يد فادعى انهم ارقاقه وادعوا انهم احلوا لواله الحر ارا ما لم يقر له بالملك بكملا  
او بيع او بقوم له بيته وان كانا من الهند والسند والترك والروم وفي الجامع الصغير في كتاب العتق فلا  
في يد رجل قال انا حر وقال الذي يدين هو عبدي ان كان لا يعترف بالقول قول الغلام ذي اليد وهو كالمساع  
وان كان بالغاً او صغيراً يعترف بالقول قول الغلام ولو اقام البيته هذا على الرق وهذا على الحرية فيينة الغلام  
اولى هذا في الاقضية ويجوز ان يكون القول قوله والبيته بيته كالمودع اذا قال مرددت الوديعه كان  
القول قوله ولو اقام البيته فالبينه بيته وكذا الرجل اذا قال للبيتر ارضعت ولدي بلبن البقرة فادعى  
لا بل لبني فالقول قولها ولو اقام البيته فالبينه بيته وامسألة اخرى من سائل السلم اذا قال في السلم  
اجلكت شراً او قد مضى قال المسلم اليه لم يمض انما اخذت منك السلم المساعة فالقول قول المطلوب  
على الطالب البيته ولو اقام البيته فالبينه بيته المطلوب ايضا في الكافي وفيه ايضا في كتاب النكاح اذا بعث  
الزوج اليها فقالت هذا هديتي وقال الزوج هو من كسوة فالقول قول الزوج والبيته بيته فان اقام  
البيته فالبينه بيته ايضا وفي الزيادة رجل باع عبداً من رجل فلما طلب منه الثمن قال المشتري انك بعبت  
احراً لانك اعتقته البتة او قال انك حلفت وقلت ان اشتريت العبد فموجي وعقوت بعتي وادعى  
البيته يقبل ولودفع الثمن ليسترد وكذا لو لم يقيم المشتري البيته لكن اقام البايع البيته انه اعتق قبل البيع  
يقبل بناء على ان الساكن في العتق وفي الاجناس دعوى المشتري انه حراً واعتقه البايع عتق عليه  
لا يقبل بيته المشتري على البايع وعند من يقبل وكذا في المشتري ان الارض المشتراة مبيعة او مسجد وانقد  
القاضي اقراره ثم اقام المشتري البيته على البايع يرجع بالثمن يقبل العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق  
سمع والساكن لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا يشترط الدعوى وفي الاعناق المبدأ يشترط الدعوى  
عند ارجاع وعند ما ليس بشرط واجمعوا انه لا يستلزم بدو الدعوى في باب التسلسل من بيع الزيادة  
واجمعوا على ان دعوى الامه ليس بشرط وفي الجامع الصغير في كتاب البيوع عبد قال لرجل اشتري في فاني عبد  
فاشتره فاذا هو حر ان كان البايع حاضراً او غائبا غيبة معروفة لا يرجع على العبد بشئ وان كان غائبا لا يدري  
مكانه يرجع على العبد بالثمن والعبد على البايع وعن من لا يرجع على العبد كقول الراسني فاني عبد وقوله

فاذا هو حر يجمل حرية الاصل ويجمل الحرية بالاعتاق المبتدأة فان كان المراد الحرية الاصلية فالدعوى فيها ليست  
بشرط والساكن لا يكون مانعاً وان كان المراد الاعناق المبتدأة فدعوى وان كانت شرطاً عند ارجاع كاذكرا الا ان  
الساكن لا يمنع صحة الدعوى العتق المبتدأة لان المولى يفر به وقد ذكرنا نظائر هذا في فصل دعوى النسب لارث  
عبد اقام البيته على مولاه انه قال ان عتق فلان عبد فغيري حر وقد عتق فلان عبد لا يقبل هذه البيته ولو  
الشرط دخول الدار يقبل بالاجماع وكذا في ابيات كل شرط سطر به الغير رجل ادعى في عبد اشترط حضرته وكذا  
لو ادعى وكيل العبد حرية بشرط حضرته ولو قضي العتاق بالجزئية الاصلية لا يشترط حضرته عند الرجوع بالثمن  
على البايع المسائل في فوايد الامام طهري الذين المغيث في **الفصل التاسع عشر في دعوى النكاح** وفي مختصره  
رجلان ادعى نكاح امرأة واقام البيته لا يقضي لواحدهما الا اذا اقربت المرأة لاحدهما قال وحكي عن كرام الله  
على السغدري انه قال لا يترجح احدهما الا باحد من ثلاث احدها اقرار المرأة ان تكونها في يد احدهما الثالث  
دخول احدهما بها الا ان يقيم الآخر البيته ان نكاحه سبق وهذا الم يورخ او اقرارا تاريخا واحدا فان اقرارا  
تاريخ احدهما سبق فهو اولى وان كان تاريخهما سواء ولا حدهما يد فمليه وان ارجع احدهما دون الآخر فصا  
التاريخ اولى وان كان لاحدهما تاريخ ولا لآخر يد فصاحب اليد اولى فان اقربت لاحدهما ولا لآخر تاريخ فمليه الذي  
اقربت له وهذا كله في حق المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما سبق يقضي له وان كان تاريخهما سواء اولم  
يورخا يقضي بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف الميراث ميراث زوج واحد فان جاءت بولدت  
النسبها وميراث من كل واحد منهما ميراثا كاملا وميراثا من الابن ميراثا واحد وفي النسبة لو اقام البيته  
على النكاح في حال الحيوة غير ان احدهما اقام البيته على النكاح وعلى اقراره حاله بالنكاح لا يترجح هو ببيته  
اما لو اقام احدهما البيته على اقراره بالنكاح بعد الممات يقضي له بالنكاح كالموعينا اقراره لاحدهما بعد  
البيتين رجل ادعى نكاح امرأة واقام البيته وقضى له به ثم ادعاهما الآخر وقال انها امرأته واقام البيته يقضي  
وكذا لو ادعى بسبب لود واقام البيته وقضى له ثم ادعاهما الآخر واقام البيته لا يثبت اليه في اول كتاب الحق للام  
الشخصي وفي الملك المطلق اذا قضى بعبد لرجل ثم ادعى آخر ان العبد له واقام البيته يقضي له في الزيادات  
وقد ذكرنا المسئلة في كتاب القضاء **نوع منه** وفي النسبة امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الزوج ثم ادعى  
انه تزوجها بعد ذلك واقام البيته يقبل بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بخلافها ولو ادعى على امرأة انه تزوجها  
فانكرت المرأة فادعت الزوج فجاءت المرأة تدعي ميراثها الميراث وكذا لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر  
ثم ماتت المرأة وطلب الزوج الميراث له الميراث قال وهذا قول لا قول له فان لم يذكر في اقراره الاصل في  
باب الاقرار بالنكاح اذا اقر الرجل انه تزوج فلان بكذا في صحة او مرض ثم حذره منه المرأة في حيوته او بعد موته



وان اقرت امرأة بالنكاح ثم تحدد وماتت ثم صدقها الزوج بعد موتها جازعدها وعند ابي حنيفة لا يجوز لانه لا  
عقد عليه ولهذا لا يترفع باخيه واربع سواها وفي الشئ امرأة ادعت على زوجها انه طلقها فانكر الزوج فيمات  
فطلبت ميراثا او ميراثا رجل ادعى على امرأة نكاحا وقال ان زوجك الغائب طلقك وانقضت عدتك وانا تزوجتك  
فاقرت بنكاح الغائب انكرت الطلاق فاقام المدعى البينة على طلاق الغائب قبل البينة ولا يحتاج الى اعادة  
لو حضر الغائب رجل ادعى بنكاح معتدة بشرط حضوره زوجها سواء كان الطلاق رجعيًا او باينا رجل ادعى  
نكاح امرأة فقالت المرأة انا امرأة فلان واقامت البينة لا يصح هذا الدعوى رجل ادعى على امرأة نكاحا فقالت من  
سكنوه اين مدعى بويهم كنه غائب اخر في بوفاته فترجعت هذا بعد انقضائه عذقي فالمرأة للمدعى اما لو قالت  
من زنا اين مدعى بويهم لكن بيش ازين ان مدعى اول بويهم المرأة للمدعى اصل هذا في الفتاوى كتاب النكاح امرأة  
قالت زوجت نفسي من زيد بعد ان زوجت نفسي من عمرو والزوجان يتدعيان في امرأة زيد عند ابي حنيفة وعليه  
الفقوى رجل ادعى نكاح صغيرة وقال زوجها ما سني قاضي جند ولم يذكر اسم القاضي ونسبه لا يصح هذه الدعوى  
ينبغي ان يذكر هل للصغيرة ولي ام لا وهل للقاضي جند ولاية تزويج الصغير ام لا امرأة ادعت النكاح على رجل  
فقال الرجل انك اقرت انك في عدة الغيب لا يسمع هذا الدفوع لاحتمال انها اقرت ثم انقضت عدتها ثم زوجت نفسها  
منه وان اقرت بعد ما زوجت نفسها منه لا يصح غير ان دعواه فساد النكاح اقراره بالحكمة فيحكم عليه وفي  
ادب القاضي للخصاف ابوب الدعوى يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباه مات يوم  
فقصي به ثم ادعت امرأة على هذا الميت انه تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يقبل البينة ويقضي بالنكاح ويوم  
القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل على آخر انه قتل اباه يوم كذا وقضى القاضي به ثم ادعت امرأة بعد  
هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا يسمع وفي الفتاوى للقاضي الامام اذا قالت المرأة تزوجت بغير الشهود  
او في العدة او حال ما كنت محيية او امته فانكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا فان اقر الزوج  
بشي من ذلك وكذبته المرأة يكون طلاقا حكما وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ه اذا كان للمرأة زوج  
معروف طلقها فترجعت باخر وقالت تزوجت وانا في العدة ان كان بين الطلاق الاول ونكاح الثاني اقل من  
شهرين كان القول قول المرأة وان كان مقدار شهرين لا يقبل قولها عند حنيفة وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى  
الزوج الاول بعد شهرين قال لم اترفع غير ان كان القول قولها وليس هذا كالعدة وما يصل هذا ادعى

**المراة ادعت مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسته سمي وعلى القلب لا يسمع امرأة ادعت على وارث زوجها مهرها**

فانكر الوارث بوقف قد شهدا بقوله القاضي كان مهرها كذا اعلم ذلك ان قالوا لا قال كان كذا دون ما قال  
في المرة الاولى الى ان انتهى في قتل مهرها وفي الاضحية رجل قال بعد موت امرأته انه بقي مهرها مهر البعانية  
درهم

شهد على هذا رجلان وشهد آخران انه تزوجها على الف وخمسة الف وخمسة الف ويدخل الان بعيانية في هذا  
**الفصل الثالث عشر في الغش في النكاح** وفي الاصل تفسير النكاح ومسايله وفي الجامع الصغير هو رجل  
الى جنبه مستاة وخلف تلك المستاة ارض رجل بلزقه اليه شي وليس المستاة في يد احد من اهلها  
فالمستاة لصاحب الارض عند ابي حنيفة وعند ما يقضي صاحب النهر يكون حرا للملح طينه وغير ذلك من اصحابنا  
جعل هذه المسئلة فرع المسئلة اخرى وهي ان من حفر في ارض موات هل يستحق الحريم كالاستحقاق في البئر عند  
ابو حنيفة لا يستحق وعند ما يستحق ومنهم من قال هذه المسئلة مبتدأة والنهر حريم بالاجماع كالسبب واختلفوا  
في مقدار الحريم ثم ذكر في مختلف الرواية ان عند ابي حنيفة مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعند ما مقدار بطن  
النهر من كل جانب وهذا اذا لم يكن المستاة يدا حدها فان لم يكن المستاة مشغولة بجوهر ما فيكون مواتا  
للارض فان كانت مشغولة بل كانت لا حدها عليه غراس فهو لصاحبها واختلف المشايخ في ولاية القاء الطين  
لصاحب النهر عند ابي حنيفة وكذا اهل الصحاح لا يرض ان يمنع صاحب النهر من المرو عليها اختلف المشايخ فيه دار  
فيها عشرة ابيات في يد رجل ويثبت منها في يد آخر اختلفوا في المساحة فهي بينهما نصفان وكذا ثوب يد رجل  
طرف منه في يد رجل اخر ادعياه فهو بينهما نصفان علو رجل وسفل اخر للصاحب السفل ان يتدف حايطة  
وتدأ ولا ينقب كوة الا برضا صاحب العلو وعند ما يتصرف فيها لم يضر لصاحب العلو وكذا الوتر في صاحب  
العلو لا يمنع الا بضر من من قال اما لا تفسير قول ابي حنيفة ومنهم من قال الخطر اصل عند والاطلاق معارض  
عند ما على عكسه رايقة مستطيلة يتسقف بها رايقة اخرى مستطيلة غير نافذة فليس هل الرايقة الاولى  
ان يفتح بابا في الرايقة القصوى فان كانت القصوى مستديرة فذلك طرفها كان لهم ان يفتحوا بابا ولو  
ادان يفتح بابا في الشارع لا في السكة له ذلك عند ابي حنيفة رجل اقام رجل البينة انه عهد مغصبه منه الذي  
في يديه واقام آخر البينة انه عهد اودعه الذي في يديه فانه يقضي به بينهما رجل ادعى دارا في يد رجل انها  
وهي له في وقت كذا فاسفل البينة فقال محمد بن الهبة فاشترى بها منه واقام البينة على الشراء قبل الوقت الذي  
يدعى فيه الهبة لم يقبل وفي شرح الطحاوي رجل ادعى دارا في يد رجل انها له وادعى الآخر انها له والذي في  
يد الدار منكر لدعوى ما فاجله في هذا ان يقول اذا تنازع اشان في عين لا يخ اما ان كان ايدى او في يد احد  
او في يد ثالث ادعياه ملكا مطلقا او شرا من واحد او من اثنين ارتخا وتارخا واحدا او اثنين وتاريخ احدهما سبق  
او تاريخ احدهما ولم يورخ الاخر اما اذا ادعياه ملكا مطلقا ان كان في يد ثالث ولم يورخا او تاريخا واحدا  
فهو بينهما نصفان وان ارتخا وتاريخ احدهما سبق فعند حنيفة لا يسبقها تاريخا ولم يذكر الخلاف في الاصل  
وان ارتخ احدهما ولم يورخ الاخر فعند حنيفة لا يسبق تاريخا ويقضي بينهما نصفين هذا اذا كان في يد ثالث وان كان



في يد احدهما يقضى للخارج الا انهما تاريخ احدهما ذي اليد السابق يقضى له وان ادخ احدهما ولم يوزع الا  
لا عبرة للوقت عندئذ للخارج ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا ميراثي من ابني ان كان العيش يد ثالث  
ان لم يوزع او تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان وان كان احدهما سبق تاريخا يقضى له عندئذ وسع وقال يقضى  
بينهما النصفين وان اخرج ملك للميراثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع وان ادخ احدهما ولم يوزع الا يقضى  
لنصفين بالاجماع ولو كان يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد السابق فهو عندئذ وسع وان ادخ  
احدهما ولم يوزع الا يقضى للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما  
اسبق فهو ولي ولو ادعى الشراء والدائر يد ثالث ان ادعى كل واحد منهما الشراء من ذي اليد ولم يوزع واقاما البينة  
يقضى بينهما نصفين لكل واحد منهما النصف نصف الثلث وان شاء ترك فان ترك احدهما ان ترك قبل القضاء فالآخر  
يقبض بجميع الثلث بالخيار وان ترك بعد القضاء لا يقبض الا النصف بنصف الثلث وان ادعى من غير صاحب اليد فهو بينهما  
نصفان هذا اذا لم يوزع تاريخا واحدا فان تاريخا واحدا سبق فاسبقهما تاريخا بالاجماع وان ادخ احدهما  
ولم يوزع الا يقضى لصاحب التاريخ بخلاف ما اذا ادعى ملك من جليلين فهو بينهما نصفان ولو شهد شهود الذي  
لم يوزع على القبض فهو ولي من الذي ادخ وكذا لو اخرج جميعا تاريخا واحدا وسد شهود احدهما على القبض فهو  
لصاحب القبض الا اذا كان تاريخ الآخر سبق هذا اذا كان يد ثالث فان كان يد احدهما فهو ولي لان هذا يقتر  
عيان سواء ادخ الآخر ولم يوزع ذكر شهود القبض ولم يذكر والآن قبض العيان ولي من قبض الخمر والتاريخ بخلاف  
ما اذا ادعى ملك للملك من جليلين والدائر يد احدهما فانه يقضى للخارج سواء ادخ او لم يوزع او ادخ احدهما ولم  
يوزع الا اذا كان تاريخ صاحب اليد السابق ولو ادعى احدهما الشراء والآخر الهبة او الصدقة والرهن وكل  
ذلك من رجل واحد فالشراء اولي بالاجماع هذا اذا جهل التاريخ فان علم ايها اول فهو ولي ولو كان كلاهما هبة او  
صدقة او احداهما هبة والآخر صدقة فالذي يذكر الشهود القبض لا يفتح وان ذكر والقبض ولم يوزع او ادخ تاريخا  
واحدا فهو بينهما اذا كان لا يحمل القسمة كالعبد ونحوه وان كان يحمل القسمة كالذر ونحوها يقضى لهما بالاجماع ولو كانت  
الذات يد رجلين عندئذ وعندهما يقضى بينهما نصفين ولو كان في يد احدهما يقضى له بالاجماع ولو كانت الذات  
يد رجل ادعى احدهما انما له وادعى الآخر ان نصفه له واقاما البينة عندئذ يقيم بينهما اربعة بطون المنازعة وعندئذ  
ان لا يطريق العود والمصارفة ولو كانت في ايديهما يقضى بالذات لصاحب جميع النصف قضاء الترتل والنصف الاستحقاق  
وفي الاقضية اذا اقام الرجل البينة على هبة مقبوضة من رجل واقام الآخر البينة على الشراء من آخر واقام الثالث البينة على الارث  
من آخر واقام الرابع البينة على الصدقة المقبوضة قضى بينهما اربعة ولو اقام احدهما البينة على الارث من بيه واقام الآخر البينة  
على الشراء من بيه فالشراء اولي والهبة والصدقة كالشراء والرهن مع القبض اولي من الهبة مع القبض وهذا اذا ادعى

تلقى الملك من واحد ولو ادعى تلقى الملك من اثنين فاذا كثر في الميراث فهو جوابك في هذا سواء ادعى باسب وجواب  
بسيين مختلفين ويقع الفرق بين هذا وبينها اذا ادعى ملك للملك من واحد في فصلين احدهما ان هذا اذا ادعى او  
ادخ احدهما ولم يوزع الا يقضى بينهما اذا كان الشيء يد ثالث واذا ادعى ملك للملك من واحد يقضى لصاحب التاريخ  
الملك اذا كان يد احدهما يقضى للخارج الا اذا كان تاريخ صاحب اليد السابق واذا ادعى ملك للملك من واحد يقضى  
لصاحب اليد الا اذا ادخ تاريخا خارجا سبق وان لم يكن لها بينة حلف لها فان حلف صاحب اليد لم يترك في يد قضاء ترك  
وان نكل لها قضى بينهما وان ادعى احدهما الشراء والارث والآخر الملك المطلق والعين يد ثالث واقاما البينة  
المطلق اولي ولو كانت يد مدعي الشراء والارث وادعى الخارج انه ملكه مطلقا يقضى للخارج لان المشتري نزل منزلة  
البائع والارث نزل منزلة الميراث والبائع والميراث لو حصل فالحاج اولي كذا هذا **فرض** وفي الاقضية دار في يد رجل  
اقام رجل البينة انما كانت لبيته وترها ميراثا له واقام ذو اليد البينة كذلك قضى بالدار للخارج بخلاف النتائج  
اذا ادعى ذو اليد حيث يقضى لذی اليد عند اصحابنا وذكر الامام جواهر زاده في كتاب الولاء في باب الشهادة في قوله  
ان ذی اليد اذا ادعى النتائج فاذا ادعى الخارج انه ملكه وغضبه ذو اليد او ودعه او اعاره منه كانت بينة الخارج اولي  
وانما يخرج بينة ذي اليد على النتائج اذا لم يدعى الخارج فعلا على ذي اليد لما اذا ادعى كالشراء وغير ذلك فبينة ولي  
لانه اكثر انا لا يثبت الفعل عليه ولو ادعى كل واحد منهما الملك مع الحق والتدبير فصاحب اليد اولي ولو ادعى  
الشراء من ثالث فبينة ذي اليد اولي وتفسير النتائج وصورة نتائج ما ذكر في الاقضية ان الخارج وذو اليد لو  
اقاما البينة على ثوبان ثوبان في ملكه يقضى لذی اليد اذا كان ثوبا لا يعاد نسجه بعد النقص اما ما عدا ذلك  
بعد النقص فانه ينقص ويغير ثم ينسج ثانيا فلا يكون نسجه دليلا على اولى الملك فلم يكن معه النتائج وفي وصف  
الغنم اذا اقام كل واحد منهما البينة انه صوف جرحه من غنمه يقضى لذی اليد وفي الثمن اذا قال سلام من بيه او في حصن  
من سمعته او نورة او آجرة او سوق او دق طح في ملكه وجلد سح في ملكه فنتائج وان كان كوزا او صفيلا او طستا  
او آنية من حديد او صفر او نحاس او شبه او صاغر او مصرع من سراج او اقواح او قابو او صندوقا او سريرا او حمله  
او قبة او سيفا او خفا او فلاس يقضى بها للخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد يقضى لذی اليد اما السيف فبينة نصيب  
مرتين ومنه ما يضر مرة واحدة فيسأل علما الضياقة ان قالوا يضر مرتين يقضى للمدعي وان قالوا مرة واحدة يقضى  
لذی اليد والبناء والتخل يعاد وكذا القطن والكتان يعاد زرعهم باحوالة وهو ان يبلغ الناله ثم يغرس موضع آخر وكذا  
الحظية وكل ما يكال او يوزن لانه يمكن ان يغربل ترابا لارض ويجمع جات الحظية وزرع ثانيا رجلا ان اقام البينة كل  
واحد منهما على ان الزرع والارض له يقضى بالارض والزرع للمدعي اما الارض فلا يسكل وكذا زرع يعاد فان كان  
زرعا لا يعاد وكذلك بيع الارض وفي المبقاء المحسود اقام البينة على انه قباؤه خاطه وحشاه وبطنه في ملكه يقضى للمدعي



وكذا لو اقام البينة على ان صنع هذا النوح كذا في المذمة سواء وكذا في المحض ان كنه وكذا لو اقام البينة على ان  
انه صاغه او لبن ان صنع في ملكه فان اشكل عليهم او اختلفوا في رواية ابي سليمان فيقضي لذي اليد وفي المذمة  
ابي حنيفة فيقضي للخارج اقام البينة انه من موص شاة او ثمة نخلة فيقضي لذي اليد وفي الفتاوى للقاضي الامام والحياتة  
له صاغه لم يكن هذا الدعوى النتاج لان الحلي يصاغ مرة بعد اخرى وكذا النخيل يغير مرة بعد اخرى ولو تنازع  
في موص اقام ذو اليد البينة انه ملكه جزء من موص وهو ملكها واقام الآخر البينة انه ملكه جزء من موص فيقضي لذي اليد  
لان جزء الموص لا يكثر فجزء البينة ولو اقام الخارج البينة على شاة في يد غيره انما شاة وجزء هذا الموص منها واقام  
ذو اليد البينة ان الشاة التي يدعيها له وجزء الموص منها فانه يقضي بالشاة للمدعي لانها اذ عيا في الشاة ملكا فيقضي  
بالشاة للخارج ثم يبيعها الموص لان الجز ليس من اسباب الملك وفي الاصل لو شهد المدعي ان هذه الخطة من موص  
او هذا الذي يرب من كده او هذا التمر من نخلة فيقضي للمدعي وجزء شاة وموص شاة وحلم شاة الصحيح هو التسوية في  
كلها وعنهم لو قال هذه الخطة من موص فلان والتمس نخل فلان فانه يستحق صاحبه التمر والنخل بهذا الاثر  
ولو قال هذه الخطة من ارض فلان لا يستحق صاحب الارض بهذا شيئا وعنهم في موضع آخر انه اقر انه اخذ من  
ارضه فترقه عليه وهذا في ارض الاصل حل نتجت في ملكه دابة فاقام البينة انما له نتجت ملكه واقام الخارج البينة  
ان الدابة له يقضي للخارج اراد به اختلاف في ملك الام ولو اقام المدعي البينة ان الولد نتج في ملكه من دابة في يد  
واقام ذو اليد البينة انما دابة نتجت ملكه من هذه الدابة التي هي ملكه فذو اليد اولى لان البينة قامت على ملك  
الولد بالنتاج وفي الاصل على الملك المطلق وكان الخارج اولى واذا استحق الام تبعه الولد في الملك ضرورة حل  
اقام البينة على عبد في يد غيره انه عبد واقام ذو اليد البينة انه عبد ولد في ملكه يقضي لذي اليد وكذا لو اقام  
اليد البينة انه ملكه من قبل ملكه بشرا او ميراثا وهبة او صدقة مقبوضة فانه ولد في ملكه الذي ملكه من قبله لا يملك  
الملك من جهة فحانه حضر واقام البينة على النتاج وكذا الدواب ما يبيع مرة واحدة من الثياب فلولم يبيع  
اليد البينة على النتاج والولادة والنسب وقد اقام المدعي البينة على الملك المطلق يقضي بالمدعي فلو قضى بالمدعي  
ثم جاء رجل وادعى انها دابة نتجت ملكه قضى به له لا يرى ان ذا اليد لو وجد بينة على النتاج بعد ما قضى عليه  
بالملك المطلق للمدعي قبل فلان يقبل بينة النتاج من غيره اولى وان اعاد المقضي له بينة على انه عبد ولد في ملكه  
قبل ان يقضي للمدعي انما لم يقض للمدعي انما لان المقضي الاول صار ذا اليد ولم يعد البينة على النتاج حتى قضى بها  
لنما على المقضي له الاول ثم اقام المقضي له البينة على النتاج لانه لم يفسد القضاء لانه انما صار ذا اليد بحكم القضاء الاول  
وقد استقض تلك اليد بالقضاء الثاني وصار المقضي له انما ذا اليد وكان بينة اولى ولو اقام المدعي الاول البينة على  
النتاج ولم يقض له حتى اقام لنا البينة على النتاج ايضا قضى بينهما نصفين الشاهد لو عاين الولد رضع منها

ويقول انه ولدي جاز له ان يشهد على النتاج وعلى هذا لو شهد شاهدان على النتاج لزيد وشهد آخران لغيره وشهد  
هذان اربع الشاهدين ان رضع من لبن ابنين كانت في ملكه والاخران رايا انه رضع من لبن ابنين ملكا  
فيحل الشهادة للمفترعين جلا ان تنازع في دابة في يد غيره واقام كل واحد منهما البينة انما دابة نتجت في ملكه  
ووقت كل واحد منهما وقتا نظر الى سن الدابة والى ما وقت السنة فيقضي لمن وافق توقيته سن الدابة ولا  
عبرة للاول وان كانت مشكلة الاقدام ولو كان على غير الوقتين مثلا دونه او اكثر بطلت البينتان وان كانت مشكلة  
للامر من قضى به للاقدام وفي الاصل ان كانت مشكلة والسنة على غير الوقتين يقضي بينهما نصفين قال بعض اخنا  
هذا الجواب لحد الفضلين وهو اذا كانت مشكلة اما اذا كانت مشكلة على غير الوقتين بطلت البينتان ومن  
من فتح الجواب بينهما ولوله يوقا يقضي بينهما نصفين وكذا ان وقت احدهما دون الاخرى اذا اقام رجل البينة  
على عبد في يد غيره انه عبد ولد في ملكه ووقت البينة وقتا والعبد اكبر من ذلك او صغر فانه معروف لا يقبل  
هذه الشهادة امة في يد رجل اقام رجل البينة انما امة فان قضى ببلد كذا قضى به له على هذا الرجل واقام  
ذو اليد البينة انما امة ولدت في ملكه وهذا على ثلاثة اوجه ان شهدوا ان فلانا القاضي قضى به له ولو  
لم يبينوا سبب القضاء فانه يؤخذ بالقضاء ولا يقبل بينة ذي اليد لانه يحتمل انه ملكها من جهة فلا ينقض القضاء  
الا يبين ولم يؤخذ انما اذا بينوا سبب القضاء بان شهدوا ان القاضي اقر عنهم انه قضى على هذا الشهادة ثم شهدوا  
عنده انما له او اقرانه قضى له بالبينة بالنتاج فانه ينقض القضاء بالاتفاق لانه لا يكون اعلى حال من الحائنة  
وذو اليد لو اقام البينة على النتاج بعد ما قضى القاضي عليه بملك المطلق او بالنتاج قبلت بينة وقضى له به وطل  
القضاء فكذا اذا قضى عليه بالنتاج واما الثالث فيفسد خلاف وهو اذا بينوا سبب القضاء بان شهدوا انه قضى  
له بالنتاج بالبينة ولم يشهدوا ان القاضي اقرانه قضى بالبينة بملك المطلق او بالنتاج عند ذلك ولا ينقض القضاء  
لاحتمال القضاء بالشراء من ذي اليد او بالاقرار اذ لم يذكر اقرار القاضي وقال لم يفسد القضاء كما لو شهدوا على  
اقرار القاضي الكل في القضية الولد اذا كان في يد غيره المدعي عليه وقد قضى بالام بالبينة المدعي على يقضي بالولد  
للمدعي لا بحضرة الذي الولد في يد غيره بخلاف النخلة في يد رجل والتمر في يد اخر حيث لا يشترط حضرة الذي التمرة  
في يد وفي الجامع الصغير القضاء بالام هل يكون قضاء بالولد قال لا يكون قضاء بالولد ويشترط القضاء بالولد  
وقال بعضهم القضاء بالام قضاء بالولد **جواب** رجلان اذ عيا دابة كل واحد منهما يقول ملكي وصار اركان عليها  
ان كان في الشرح يقضي لها فان كان احدهما في الشرح والاخر في يد غيره يقضي بها للمدعي الشرح والاخر كالتنازع ذكر  
في المتن والاحسان وفي شرح الطحاوي جعل هذا رواية عن من وفي ظاهر الرواية الدابة بينهما نصفين وفي الفتاوى  
رجل اشترى قطا وجوز فاقضت واخذت اخت المرأة لها قطا وجوز فاقضت ورجعت كرايا ثم ماتت المرأة



اذا كانت المرأة التي دفعت الغزل الى النكاح بغير من الزوج فالذكر بائنه ولو تزوج في ما لها غزل مثل ذلك ولو  
كان الزوج هو الذي دفع بغيره فاما الذكر بائنه وعليه مثل غيرها فان دفعها او دفعه احد هاتين صاحبهما فالكفر  
بينهما الكل واحد منهما بغير غزله ولا ضمان لو احدهما الصاحبه وفي بيع النوازل رجل اشترى قطنا فغزله المرأة  
بازنه او بغيره كان ذلك للزوج قال الشيخ الامام ظهير الدين الرغيني في كتابه هذه المسئلة بخطه وبعث الخ  
فقال اذا غزلت المرأة قطن زوجها هذا على وجه اما اذا اذن لها زوجها بالغزل او بهاها عن الغزل ولم ياذن  
لها ولم ينهها ولم يعلم بغيرها ان اذن بالغزل فهذا على وجه ان قال لها اغزليه الى ونفسك او يكون للزوج  
لو كان واغزليه مطلقا ان قال اغزليه الى فالغزل للزوج ولها ما سقى من الاجرة وان لم يذكر فهو مستأجر وان  
اختلفا فقالت المرأة اغزليه باجر وقال الزوج لم اسم شيئا فالقول قول الزوج مع اليمين وان قال اغزليه  
فانظر لها ولو اختلفا وقال الزوج انما اذنك لغزليه الى وقالت بل قلت اغزليه لنفسك فالقول قول الزوج  
ولو قال اغزليه ليكون الثوب ولك فالغزل للزوج لانه صاحب الاصل وللرأة عليه اجر مثل ان هذا استجار  
فاسد لانه استجار ببعض الخارج وان قال اغزليه مطلقا فالغزل له فان بهاها عن الغزل فالقول لها وعليها اجر مثل  
ذلك القطن لا تصاربت غاصبة للقطن مستمكة بالغزل كمن غص حبة فطمها ان الدقيق للغاصب عليل  
ذلك الحبة للمالك عند خبز وان لم ينهها ولم ياذن لها ان كان الزوج بايع القطن فالغزل لها وعليها مثل ذلك القطن  
لان الطاهر انما اشترى للتجارة لا لغزله فصارت مستمكة بالغزل وان لم يكن بايع القطن فالغزل للزوج كذا  
اخرت دق الزرع او طخت لحم الزرع فطبخوا اللحم والرقعة للزوج كذا هذا وفي الفناوى امرأة معلمة زوجها  
بعضها احيانا فاحصل منها وفي طلاق فداوى النصف ان كان الزوج زارعا والمرأة مخبر وبطنه فالكسب له  
وفي النكاح السنبلة اذا التقطها فبنيها والتفان غير معتبر رجل استاجر رجل السبع البزلة او لخطبه  
ثوبا فادعى لاجر الثوب الذي فيه وادعاه المستاجر ان كان في حانوت المستاجر فهو له وان كان في السكة  
او في منزل لاجر القول لاجر اخر كان وعبد اما ذونا كان او كائنا كان بيت رجل على عمقه قطيفة  
فادعاه الكاس وصاحب البيت فهو لصاحب البيت حال عليه كان وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان  
الكان ملكه وقال الحال ملكي فالقول قول الحال ان كان الحال رجل البر والكان تماثيل والقياس يكون لصاحب  
الدار كما في المسئلة الاولى عبد ملك رجل مولى بيت ميسر ليس ببيته الا حصير وعليه غنى العبد بدينه في عشرة  
الاف درهم فادعى كل واحد منهما البدية في الذي عرف بالبسار اشترى راوية فمات ثم قال اشترى راوية  
مع الماء يحكم الثمن انصارا بعت اربع قطع كرايس الى صاحبه ما يبدل من صاحب الثوب فجاء الى المالك بشا قطع  
فقال انصارا دفع اليه بغيره والراوية فادعى على بغيره ان قال له انصارا دفع اليه فادعى انصارا انصارا  
بري

وتوجه اليمين نحو انصارا ان نكل لزمه انصارا وان حلف برى من الاجرة فذلك الثوب كذا اذا صدق القضا  
بري ووجه اليمين على الرسول ويجب عليه اجر انصارا اذا حلف على ذلك وصدق صاحب الثوب المسائل في الفناوى  
وفي ايضا في كتاب اللقطة اجتمع الدهان باقطر من الاواني من الدهن اناية ان كان كمال السيل من خارج الاواني  
ولا يسيل من داخلها يطيبك وان كان يسيل من الداخل ان كان خرا لعل واحد من المشتريين شيئا له ذلك وان  
لم يزد ليس له ذلك ويصدق به الا ان يكون محتاجا وكذا اذا السيل من الداخل والخارج او لا يعلم انه من الداخل  
او من الخارج الا من الفناوى **فصل في حايطة رجل فله اشجار على صفه من فنت من عرقها في الجانب الاخر**  
التم اشجاره ورجل اخر في ذلك الجانب كرومين الكرم والنه طريق فادعى صاحب الكرم لاشجاره وادعى الآخر  
وقال انها من عروق اشجاره ان علم انها من عروق اشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا عرف لها  
غارس فله اشجاره لا مال له الا ما لا يستحق احدهما هذا في شرب الفتاوى وهذه المسئلة فرع باقى في كتاب  
المراعاة وبعض هذا النوع من فناوى البيوع ولو نبت نزع او شجر فخر من انسان من غير انبات فهي لصاحب الارض  
لان تولد من ارضه وصاحب الارض مضى بخلاف الصيد يدخل دار انسان او طار الطير ارض انسان فاحذر رجل  
انه للآخر والسيل لوجبا بالثوب الطين ووضعها في ارض رجل او نذر فهو لصاحب الارض والنه لانه صار من  
اجزائه كالشجر والزرع وكذا ما اجتمع في المطاوعة من دقا الطهي لصاحب المطاوعة وقال بعضهم لمن سبق يد  
اليه ليس من اجزاء المطاوعة وهذا الصنع وكذا في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالزنا والسرقة اهل سكة يروى  
بالمداد والسرقة والتراب ساحة هي ملك لرجل فذلك لمن سبق يد اليه وكذا من بني حايطة وجعله موضع  
يجمع فيه الدواب يكون من سبق يد اليه وقال بعضهم العتق لتهيئة المكان وذكر في كراهية الفناوى رجل  
دار يواجر صاحبها رجل بايل واناخما في داره فاجتمع فيها بغير كثير ان رجل صاحب الدار ذلك ولم يكن من ارب  
ان يجمع فكل من اخذ فهو اولى به وان كان من اربان يجمع فصاحب الدار اولى **الفصل الرابع عشر في الابن**  
**الدعوى** وفي الاجناس كتاب الدعوى عن رجل قال مالي بالبري حق في دار واراض ثم ادعى واقام البيعة  
في دار في يد انسان بالبري انما له يقبل ولو قال ليس بالبري دار في رستاق كذا في يد فلان ولا ارض ولا حق  
ولا دعوى ثم اقام البيعة ان له في يد في ذلك الرستاق وعزم له لو قال الرجل لا خير برأى عن هذه الدار حاز  
ولا حق له فيها وفي واقعات المناظرة رجل قال لا خير برأى عن هذه الدار وخصمتي في هذه الدار وعزم  
هذه الدار فهد ملكه باطل حتى لو ادعى بعد ذلك هذه الدار لسمع ولو اقام البيعة يقبل بخلاف ما لو قال برئ  
من هذه الدار وقال برئ من دعوى في هذه الدار فانه يجوز حتى لا يسمع دعواه وبيئته بعد ذلك لان بقوله  
ابرايك مخاطب الواحد فله ان يخافه اما قوله برئ فاضافة البري الى نفسه لو قال انما برئ من هذا العبد  
هذا







بالتراضى خلاف الاول لان البايع لم يرض ان يرضى المشتري حيث يرجع عليه الثمن ولو لم يرض البينة على الشئ من المستحق  
لكن اقام البينة على انها يتجوز عنده فهذا وما اقام البينة على الشئ من المستحق سواء اذا استحق البيع من المشتري  
وهو لم يؤد الثمن او ادى البعض كجبر على اداء الباقي بخلاف ما اذا طعن بعيب حيث لا يجبر على اداء الثمن لانه لو دفع  
لست قد اينا اما في الاستحقاق فثبت ولو ثبت حمل ان يجبر البيع على المشتري مسألة العيب الجامع لمصغري  
كتاب البيوع المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن على البايع عند الاستحقاق فقال استحققت الجارية التي اشتريتها منك  
لا يسمع هذه الدعوى لم يقصر الاستحقاق انه ادعى المستحق الشئ او الملك المطلق وقيل لسمع وبقي الرجوع  
ولو نزلت الايدي الكثيرة ولم يكن الاستحقاق عند هذا القاضي فالحاج هو الى اثبات الرجوع على المشتري اذا  
صالح مع المستحق لانه يرجع على بايعه بالثمن يعني بعد ما قضى عليه المستحق واختلف العلماء في ان القضاء بالملك  
المطلق قضاء بقصر اليد وقضاء بالملك والصحيح انه قضاء بالملك المشتري اذا اراد الرجوع على البايع فوجع  
الثلث ان صدقه على الاستحقاق وقيل السجل كجبر على دفع الثمن وان لم يقرب الاستحقاق لكن وعده ثم خالف  
كجبر وفي الزيادة ايضا لو اقر المستحق او استحق فكل وقضى به المستحق ثم اراد ان يرجع على بايعه ليس له ذلك  
ولو اقام البينة على اقرار البايع انه المستحق يرجع عليه ولو لم يكن بنية فاراد ان يحلف ما قرب به المستحق يحلف ولو استحق  
بالبينة فلاراد المشتري ان يرجع عليه بالثمن وانكر البايع الاستحقاق واستحلف فكل فاراد ان يرجع على بايعه ليس  
ذلك ولو استحق البيع من يد المشتري فاراد الرجوع على البايع فانكر البايع البيع فاقام البينة انه اقر قبل الاحتقا  
انه باع منه يرجع على بايعه اما لو اقر بعد الاحتقا انه باع منه او اقر قبل الاحتقا وصرف المشتري بعد  
الاستحقاق لا يرجع البايع على بايعه ولو تصادق قبل الاحتقا ثم استحق رجوع المشتري على الذي اقر البيع  
منه ورجع بايعه على بايعه هذا في الزيادة في كتاب البيوع في باب جبر واربعهم **حسين** في الضياع والعقار وفي  
شرح الطحاوي اذا امتلك سائلا يرجع على بايعه بقيمة البناء والثلث كما اذا اشترى أرضا وغرس فيها اشجارا  
او دارا فبني فيها بناء ثم جاء مستحق واستحقها فانه يأخذها ويعلق الاشجار وينقض البناء والمشتري يرجع  
بايعه بالثلث وهو الخيار ان شاء سلم النقص الى البايع ورجع بقيمة مغروسا غير مقلوع ومينا غير منقوض  
ان شاء حسب نفسه ولا يرجع بالنقص في ظاهر الرواية الا اذا كان باقيا فاما وكذا في الجارية يرجع المشتري على  
البايع بالثلث وبقيمة الولد ولا يرجع البايع على بايعه بما رجع المشتري عليه من قيمة الولد عند البيع وكذا الرجوع  
بنقصان العيب لا يرجع في الفناوي وكذا لا يرجع البايع على بايعه بقيمة البناء عند خلع خلافها وعلى هذا الخ لا  
لو اشترى عبدا فاشترى يد فاطلع على عيب رجع على بايعه بالنقصان ولم يرجع على بايعه هذا اذا امتلك بيد ما اذا امتلك  
بغير يد كالعبد والصدقة الوضعية لا يرجع على احد باعهم من قيمة الولد الا في الميراث فان الميراث اذا عزم رج

على بايع الامة من مؤثره باعهم الى ههنا في شرح الطحاوي في كتاب الدعوى وفي ايضا في كتاب الشفعة قال في بناء مؤثر  
لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة والماسورة ومسألة القسمة وصورتها دار بين اثنين اقسماها بقضاء وقضاء  
فبني احدهما في نصيبه بناء ثم استحق نصيبه وينقض عليه البناء فانه يرجع على شريكه في الدار فشارك فيها حصل له بالقسمة  
ولا يرجع عليه بقيمة ناقص من بناء لان كل واحد منهما مجبور على القسمة وبشبه لو كانت داران فاقسماهما واخذ  
كل واحد منهما دارا بغير قضاء والمسألة بحالها يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء مبيئا والنقص بينهما نصفان عند  
وفي المضايك ثلاث مسائل لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة صورة الشفعة اذا اخذ الدار بالشفعة فبني  
ثم استحق الدار وينقض عليه البناء ورجع الشفع على الذي يرضى الثمن اليه بالثلث خاصة ولا يرجع بقيمة البناء  
الثانية مسألة الماسورة فاما اذا استحققت في يد المولى بعد اخذها من المشتري باقاة عليه وبعد  
استقلالها واقام المستحق البينة انها ام ولد له او مدبرة وقضى عليه بالجارية والعقار فقيمة الولد فالملوك لا يرجع  
على المشتري بقيمة الولد وانما يرجع بالثلث الذي دفع له لثالثه القسمة دار بين اثنين الى تمام المسألة وفي  
بيوع الفناوي رجل اشترى دارا وبني فيها وغاب ثم ان البايع باعها من انسان آخر وينقض البناء الاول ويؤخذ  
فيها ثم جاء الاول واستحقها لا يخرب ان بني الثاني بالاق هو ملكه ضمن المشتري لثالثه لاول حصة البناء العام والنقص  
للمشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة النقص ان استهلك المشتري الثاني وان بني بقصر لا يضمن المشتري الثاني  
ما قبله والمشتري الاول ان سلك البناء لانه مكنه رفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة  
ذلك اعطاه قيمة الزيادة من غير ان يعطيه اجر العامل لان الزيادة بينهما مال متقوم والعمل لا تقوم الا بالعقد  
ولو لم يوجد وفي الاجناس رجوع المشتري على البايع عند الاحتقا بقيمة يوم سلمه الى البايع وان يعين وصار قيمة  
الفاو هو قديق عشرة الاف وكذا ان غلا وصار عشرين الفا فان استحققت والبايع غاب عنه فقال المشتري هو  
عزى وغاب قال ابو حنيفة لا انظر الى قوله واخذه يهدم الدار ويدفع الدار الى المستحق فان جاء البايع ولا يرجع به عليه لانه  
يرجع بقيمة البناء اذا كان قائما ويكون البايع هو الذي يهدم ويأخذ بعضه فان هدم بعضه رجع عليه بقيمة ما بقى  
فان كان المشتري يقض كله فنقصه له ولا يسلم البناء الى البايع عند الرجوع رجل اشترى دارا وهو يعلم انها لغير البايع  
وقال البايع وكلني صاحبها بالبيع فهذا وما لو اشترى من مالكها سواء ولو قال البايع ان صاحبها لم يرض البيع  
ام جاز ان يرضى فلم يرض جاز اشترى بها وهو قد بني لا يرجع بشئ لاجل البناء ولو جاز البيع بعد ما بناها المشتري ثم  
البيع فان استحققت من وجه آخر لا يرجع على البايع وقيل له اهدم بناءك اما اذا بناها بعد اجاز البيع ثم استحققت  
رجع وفي الاجناس ايضا لو رجع المشتري في الارض لا يرجع على بايعه بشئ عند الاحتقا ويقال للمشتري طعن جميع  
الرجوع الذي في الارض فان كان زرعها ضرب بالارض للمستحق ان يضمنه النقصان لا يرجع على بايع الارض الا بالز



ولو كان المشتري كرى في الارض نهرا او حفرة فيها ساقية وقطر على الميزرة قطرة ثم استحققت الارض للمشتري ان  
يرجع على البايع ببقية ما احرق من بناء القنطرة ولا يرجع بالنفق من كرى النهر والساقية وان بناها من آخر النهر  
او قبضه من ههنا فقيمة يرجع بذلك عليه واخذ البايع بقلعه وفي مزرعة الاصل المستحق للارض وقد  
نزع فيها بقلع الذرع ويؤمن تسليم الارض للمستحق اذا ثبت انه ملكه والمشتري يرجع ببقية مزرعة ما يفتقر  
الارض مبدرة او غير مبدرة فيرجع بالفضل وفي مجموع التنازل المستحق للارض وقد ادعى المشتري خراجا  
يرجع بالخارج على البايع وفي الاجناس رجل اشترى ارضها فيها اشجارا او بنية في الارض ثم استحققت الارض فمضى له  
وقيل الذي يلد على الشجر الذي غرسه فان كان بقلعه ضرر قبل المستحق انت بالخيار ان تشتت غرسه ببقية الشجر  
مقلوعا وكان ذلك وان شئت اخذت بقلعه وغرسه ما نقص القلع من ارضه فاذا اظهر ذلك بالبايع يرجع عليه  
دون قيمة الشجر ولكن المستحق ان يرجع على البايع ولا على المشتري بقصان الارض فان لم يستحق حتى اثر الشجر  
بلغ اول مبلغ حتى استحق فطالبه بقلعه له ذلك فان كان البايع حاضرا قال الواسي للمشتري ان يرجع ببقية الشجر والتحل  
الناتج في الارض وسلم ذلك للبايع ببقية الثمن ويجبر على قطع الثمر ببلغ اول مبلغ ويجبر البايع على قلع ذلك من ارضه حتى  
رجل اشترى ارضا وتقا بضا ثم باعها رجل ثم اشتراها ثم استحققت رجوع المشتري بالثمن على البايع الاول  
والمختار انه يرجع على الذي اشتراها ثم هو يرجع عليه ثم يرجع على البايع المستحق اذا قال المشتري الثمن  
الذي دفعه الى البايع خذ مني فاخذ يكون قاضيا دين البايع بغير امره فلا يرجع عليه **جس** في الجارية والافلا  
وفي الجامع الصغير رجل اشترى جارية فولدت عنه فاستحقها رجل بالبيسة فانه ياخذها وولدها ولو اقرها  
لرجل لم ياخذها وكذا رجل كان له نخيل وعليه ثمار فاقام رجل البيسة ان النخيل له فانه يقضي بالنخل  
الثمار جميعا وهل يشترط القضاء بالولد قال بعضهم لا يشترط وهذا ذكر في الاضية والمنع وقال الصدوق  
في الجامع الصغير لا بد من القضاء بالولد ولو كان الولد في ملك رجل آخر بشرط حضرة ذلك الرجل هذا كله  
اذا ولدت عنه ولم تلد منه فان ولدت منه ثم استحقته ذكر في الجامع الصغير والمأذون الكبيسة يقضي عليه  
الولد يرجع على البايع ببقية الولد يوم اخذت عندنا ولو مات الولد لاشي على المشتري اما لو قتل واخذ المشتري  
الدية غرم المشتري للمستحق القيمة ولو مات الولد ونزل عشرة آلاف درهم لا يغرم شيئا والميراث له وانه  
العقر ولو اكتسب الجارية كسبا او وهبها هبة ياخذها المستحق بالاكساب وما وهبها ولا يرجع المشتري  
على البايع بالاكساب وما وهبها وفي مجموع التنازل بيع جري بين رجلين جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء  
وطالب المشتري الثمن من البايع وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفقوى لايمة واخذ البايع الجارية فيفسد المستحق  
للمستحق عليه ان يشتري ذلك الجارية مع البايع لانها تقا ببالبيع وتفسخا حيث يرجع المشتري عليه بالثمن رجل

اشترى جارية فظهرت تاهرة وقد مات البايع ولم يتزل شيئا ولا وارث له غير ان بايع الميت حاضر جعل القاضى بيا  
حتى يرجع هو عليه والقيمة يرجع على من باع من الميت استحققت جارية اسمها دبر وكتب اسمها في السجل دبر فاجاب  
ان يرجع المشتري على البايع قال استحققت على جارية اسمها بنفسه اشترى بها منك فقال البايع بعث منك جارية  
اسمها دبر ليس له ان يرجع عليه الثمن وقيل غلط الاسم بقوله فاذا قال استحققت على جارية اشترى بها منك لمسمع وقيل  
البيسة وان لم يذكر اسمها فاذا ذكره لا يعلق الحكم به لا يكون لها كغيرها وهما بالنسبة لغيره لا يجوز ان يكون لها اسمان  
وعلى هذا لو قال المذموم عليه في الدفع ان المذموم غلط اسم جنة وفي المشتري اذا باعها من انسان والمشتري لهما وهما  
آخر وآخر فاستحققت الجارية من بين رجوع المشتري على البايع بالثمن ولو كان كان الهبة بيع مالم يؤخذ منه الثمن  
يرجع هو على بايعه ولو وهبها المشتري من رجل ثم باعها الموهوب له من آخر فاستحققت من يد المشتري فان المشتري  
الاول لا يرجع على بايعه حتى يرجع المشتري التام على الاول في البايع ولو من يبيع الزيادة وفي مجموع التنازل  
رجل اشترى جارية قيمتها ثلاثون ثم صادف قيمتها اليوم الاستحقاق وخسين والمشتري ان البكر ما فانه يضمن  
نقصان ضمان البكارة للمستحق وليس له ان يرجع على البايع كالا يرجع عليه بالعقر الوارث يرجع على بايع المورث ببقية  
اذا استحققت من يد بعد ما استولدها والموصى له بالجارية لا يرجع ببقية الولد على بايع الموصى ولا يرد عليه العيب  
**جس** في الدواب في مجموع التنازل رجل اعطى حمارا بعنا في موضع القرطيس بسبعين وقيمة اربعون فعند  
الاستحقاق يرجع المشتري على البايع بسبعين وفي شرح الحاوي في كتاب الشفعة في رجل بيع ما لساوي الفا  
بالدين ففقد الثمن الفا الا عشرة درهم ثم بيع بالف وعشرة عرضا لساوي عشرة الا حوط للبايع ان يشتري ببقية  
الثلث وهو الف وعشرة ذهبا لساوي عشرة حتى لو استحققت المبيع من يد المشتري يرجع المشتري عليه مثل  
ما اعطاه ولو اعطاه بالف وعشرة عرضا لساوي عشرة فعند الاستحقاق يرجع عليه بالف درهم رجل  
استحق حمارا من يد وقبض المستحق عليه السجل فوجد بايعه يسرقه فاقرب بالبيع ان يكون هذا سجلا قاضي حاري  
فاقام البيسة ان هذا سجل قاضي حاري لا يجوز لقاضي سرقه فدان يقضي بالثمن على البايع وانما يقض ان لو اقام  
ان قاضي حاري قضى للمستحق واخذ الحمار منه وانما لشروط قوله فادخل الحمار منه لو لم ياخذ يودى الى الجماعة  
المبدل والمبدل في ملك واحد فلو قال البايع في الدفع ان الحار نتي في ملكي بايعي فليس لك الرجوع على وا قام البيسة  
قبل ان كان حضرة المستحق وشروط الحمار قاله وقال الامام طهري الدين لا يشترط حضرة الحمار وكذا في عوى  
العبد الحرة اذا رجع المشتري على البايع بالثمن لا يشترط حضرة العبد ولا يشترط حضرة المستحق عليه في حمار اذا  
استحق المبيع وكفيل بالبدل لا يرجع على الكفيل مالم يجبر على البايع بعد ذلك بخير ان شاء رجع على البايع وان  
على الكفيل ولا يرجع على الكفيل ببقية الولد والبيسة فلان للمشتري ادى الثمن على البايع فان كان البايع فعند الاستحقاق



ان شاء خرج على البائع وان شاء على المحال له ولو كان الشراء على الوكيل فعند الاستحقاق يرجع عليه هذا الذي  
التمن الى الوكيل اما اذا دفع الثمن الى الموكل فعند الاستحقاق يقال للموكل طالب الموكل وخذ الثمن وادفع الى المشتري  
وفيما اذا دفع الثمن الى الوكيل يقال له اذ الثمن من نفسك ولا تنتظر اخذ الثمن من الموكل وهنا ينتظر هذا  
هو المتفاوت بينهما البائع اذا انكسر بيع الحمار منه ثم جاء فادعى على ابنه انك بعته الحمار متى سمع وهذا اذا ادعى ان  
البائع باع ملك الابن هو صغير لا يجزى له ولا يملك من الوكيل ومن اشترى من الوكيل وادعى على الموكل لبيع اما اذا كان الابن  
بالغا فلا يجزى في حقه وفي الاجنبي لو ادعى على جده انك بعته الحمار على الاخر لا يسمع بدون التوفيق والتوفيق  
ان يقول باعني وبعده من فلان فاشترى منه ولو صدق المشتري البائع وقال لي ما بعته الحمار لكني غلبت  
بطل الرجوع اصلا اما في مجموع النوازل وفي فوائدها لا تظهر الدين الحمار اذا استحق مع البرزعة يرجع بجميع الثمن  
وان استحق بدون البرزعة تملك البائع من الثمن بقدر البرزعة وكذلك لو باعته البرزعة ولو كانت قايمة فاد  
ان يردها على البائع ويرجع بجميع الثمن ولم يقبل البائع البرزعة وجب له ذلك وفي الكرم المستحق للكرم ومن  
الاشجار يرد الاستحار على بائعه ويرجع بجميع الثمن وفي الفتاوى كتاب البيوع قال لاحصه البرزعة من الثمن  
بيع فلهذا لا يكون للمشتري حصه من الثمن وكذا لو كان ما يكون بغيره اذا انكسر البيع فلما اقيم عليه البيعة ورجع عليه الثمن  
فادان يرجع على بائعه بالثمن ذلك وكذا لو لم ينكر لكنه قال نجت الدابة في ملكي فلم يمكن اثباته فقصى عليه الثمن ثم  
اقام البيعة على بائعه بالشر وتقبل البيعة لانه صار مكرها فاشترى الحمار ودعاه للتناج بالهدم حيث قصى عليه الثمن  
المستحق عليه اذا اراد ان يجزى المستحق على عطلة السجل فليس ذلك لان كنية السجل لم يعين لاحد فحقه لا يمكن اقامته  
على البائع بدون السجل **جواب في الدفع** استحق حمار فقصى عليه واخذ المستحق ثم ان المستحق ادعى انه اشترى  
المستحق سمع ونشئ طحضر الحمار استحق الفرس من رجل فلما اراد ان يرجع الثمن على البائع وبقيت الفرس فقال  
ديره فذلك مع الكو وقال البائع الذي بعته منك كيت بغيري فيبيته المشتري او المستحق اذا ادعى التناج وادعى المدعي  
عليه انه اشترى من فلان لسمع هذا الدفع **الفصل السادس عشر في طرف المدعي عليه** ما يكون جوابا وما  
يكون وفي الاقضية المدعي من لا يكون مجبرا والمدعي عليه من يكون مجبرا فقال بعضهم المدعي من يشتمل كلامه على اثبات  
ولا تكفي بالنسبة حتى لو قال هذا العبد ليس لي لا يكون هذا مدعيا والمدعي عليه من يكفي بالنسبة فانه يصير حقا بقوله  
ليس لي وهو جواب المدعي عليه اذ الزم السكوت فلم يجبه بل اقر نعم وقد مر في كتاب القضاء وفي فصل الدين ولو قال المدعي  
عليه ملكي ولكن يدي ان كان المدعي منقول لا شرط احضاره وان كان ضامنا او عقارا فالمدعي مثبت له البيعة  
ثم يقيم البيعة على الملك ولو لم يكن له بيعة هل يحلفه على اليد فذكرنا في فصل دعوى الضياع والعقار بتمامه وفي فوائده  
الامام ظهير الدين الغزنوي **جواب** اذا ادعى على اخيه الا بشرطه فقال المدعي عليه تا مائل كنم وبينم او قال في دعوى العبد

لا بد من هذا العبد ملكي لا او قال ابن مدعي به حتى منست او قال ترادى حتى منست او قال لم اعلم منست ابن  
او حتى منست الكل ليس جواب لان الجواب قوله نعم ولا اما لو قال انه ضرب علي رأسه وذهب صر وقال هو الجواب  
لا علم لي بذهاب صر هذا جواب ولو قال في دعوى العبد من استولى عليه من استولى عليه من استولى عليه من استولى عليه  
دادني منست وهذا العبد ملكي في دعوى العبد على جواب رجل ادعى ارا في يد رجل وقال المدعي عليه انه ادعى  
ثم قال انها وقف لهذا جواب تام يقبل بيته المدعي عليه وكذلك لو قال في الاستدعاء هذه الدار وقف وفي يد حكم  
التولية وهذا جواب تام لو قام المدعي عليه البيعة بالملك لنفسه يقبل وبعد افضه القاضي للمدعي لو اقام للثمن  
عليه البيعة على الوقفية لا يقبل بيته لانه صار مقضيا عليه **الفصل السابع عشر فيما يكون دفع المدعي عليه**  
**وفيما لا يكون** هذا الفصل مشتمل على سبعة اجناس الاول المقادير الثمانية في المسئلة الخمسة وخمسة والثالث في دعوى  
الدين الرابع في دعوى الارض الخامس في دعوى الشراء السادس في دعوى الضلع السابع في النكاح والنفقة والاجارة  
والضرب غير ذلك اما الاول وفي فتاوى الصغرى في كتاب الدعوى المدعي عليه اذا ادعى البرزعة عن الدعوى قال  
ابن بنية حاضرة في المصنف انه يؤجل ثلثة ايام ولا يستوفى منه الحال فلن اجله الى المجلس الثاني اجاز وفي الجامع الصغير كتاب  
الكاتب ما يوفق هذا فانه قال اذا قال الكاتب اخرجوا ان كان له مال حاضر وغايب يرجى وجوده بخبرين او ثلثة  
ايام قال في الشرح لا يري ان المدعي عليه اذا ادعى الدفع يؤخر هذا القدر لا يرد الدفع في الحاوي بما خلف هذا  
قبيل كتاب الصلح قال سئل الفقيه عن مطلوب اقام البيعة ان الطالب يراه من الدين والقاضي يسأل عن الشهود  
والتالي يطلب المال من المدعي القاضي المطلوب بقضاء الدين واثبات حتى يجي جواب الشهود بلزوم المال عند ادعى  
وعند ابن ابي ليلى سأل في فوائدها ثلث سلام المدعي عليه اذا ادعى الدفع لا يكون تقديره للشهود حتى يطمئن  
او في الدعوى صح ولو قال لا دفع لي ثم ادعى المدعي صح كما لو قال البيعة لي ثم اقام المدعي عليه اقام البيعة ان  
المدعي قال انما سئل في دعوى او شهودي كذبه او ليس عليه شيء وقد مر في الفصل الاول وسيأتي من هذا  
لو قال انا اقيم البيعة على ان المدعي قال لا دفع لي كذا هو ان ارم لا سمع هذا الدفع وفي فتاوى النفقة دعوى نفقة لانه  
على فسادها مع هذا ان المدعي عليه بالدفع على وجه لو صح الدعوى كان الدفع صحيحا ومن الشايخ من قال لا يبيع  
والاول صح الدفع قبل اقامة المدعي البيعة صح الدفع ودفع الدفع وان كثر صح هو المختار الدفع من غير المدعي عليه  
لا يبيع الا اذا كان المدعي عليه احد الوثره صورته رجل ادعى ارا في يد رجل فقال الوثره قال الاخر ان المدعي  
قال انما سئل في الدعوى لسمع وفي النصاب الدفع بعد الدفع بعضهم اقوا بان لا يسمع بعد الثالث والمختار لا يبيع  
صورته ادعى الملك المطلق فقال المدعي عليه اشترى منك فقال المدعي قد اقلت البيعة فلو قال الاخر انك اشترت  
اني ما اشتريت لسمع اذا ثبت العدالة في دعوى الارث قال الاوثره لا يري فقال المدعي عليه الدفع لك ان اخذت



وقد اذعنني وارثه غيري قال ان اقر المذعي بطل المدعى والشهادة والقضاء **الجبلي في مسئلة الخمسة**  
**وفروعها** وفي الفتاوى المتألفة الامام وانما سميته هذه المسئلة بخمسة لانه خمسة من العلماء اقول فيها قال  
ابن شبرمة وهو قاضي بغداد لا يدفع عن ذي اليد الحق وان اقام البينة على الوديعة من آخر وقال البرقي  
سندفع عن الحق برون اقامة البينة على الوديعة وقال البوس اكان الرجل صالحا فاجاب كقولنا انه يدفع عنه  
الحق عند اقامة البينة وان كان معروفا في الجبل لا سندفع عنه الحق وان اقام البينة وقال ان قال الشهاب  
يعرفه بوجهه ولا يعرفه باسمه ونسبه لا سندفع عنه الحق وان عرفه ان دفع الحق عنه اذا عرفه الشهاب بوجهه  
وان لم يعرفه باسمه ونسبه وقول ابن سنان كذلك وفي الاقضية دارني يد رجل اقام رجل البينة انما داره فقال  
دو اليدين انما دار فلان وادعينا اوقال غصنيها او كان دابة فقال سرق فلانة واخذها من انا وانزعها من يدي  
او ضلت من فوجها فما فعل علي حبيب انما ان ادعى ملكا مطلقا بان قال هذا العين ملكي ولم يذكر سببا وادعى عليه  
فعل اخوان يقول غصنيها وهو لا شريته منك فان ادعى ملكا مطلقا لا سندفع عنه الحق بمجرد قوله تعالى  
فلان وادعينا لم يبق البينة عند علمائنا فاذا اقام البينة ان فلان بن فلان وادعينا اياه ولم يشهدوا انما  
لفلان فانه سندفع عنه الحق لان المقصود دفع الحق لا اثبات الملك للغايب حتى عين القاضي وصوله اليه  
من جهة الغايب وافر المذعي بذلك سندفع الحق برون اقامة البينة و برون علم القاضي اقرار القاضي  
لا بد من البينة وهذا اذا حاله الى رجل معروف وشرط ثلاثة من اسباب التعريف على ما ذكرنا في كتاب القضاء حتى  
لو قال الشهاب وادعه رجل لا يعرفه لا سندفع عنه الحق لانه لا يحمل ان ذلك الرجل هو المذعي ولو قال لا يعرف  
بوجهه اذا اذينا له لكن لا يعرف اسمه ونسبه قال لا يقبل البينة ولا سندفع الحق وعندهما سندفع عنه الحق  
علم انه وصل اليه حقه غير المذعي ولهذا اقر المذعي انه دفع اليه رجل دفع عنه الحق وليس لشرط ان يحل  
الى رجل يحقق الحق معه فانه لو حاله الى رجل كان بعيدا عن القاضي لولا ان البينة الغايب سندفع عنه الحق  
ولو قال لا يعرف اسم سببه لكن لا يعرف وجهه ان دفع عنه الحق وقال البوس اكان المذعي عليه معروف فاجاب  
الابليل لا يسمع منه هذا وهذا استحسان ذهب اليه حين بنى القضاء وعرف احكام الناس في المنفعة لو اقام  
البينة انما وديعة عنده من جهة فلان الغايب ان دفع عنه الحق ثم حضر الغايب فادعى المذعي العين عليه قال هو  
ايضا كونه وديعة عندي من جهة فلان الغايب اقام البينة سندفع عنه الحق فلو قال البينة او دعها فلان  
لاندي لم يفي ذلك الشيء ونسبه على اقرار المذعي ان رجلا دفع اليه او قال المذعي كان هذا في يد فلان لكن لا بد  
دفعه اليه لا وقال ذو اليد دفعه الى فلان ان دفع عنه الحق ولو شهدوا ان الدار هذه لفلان الغايب ان اسكن  
فيها هذا او شهدوا على ذلك والدار يومئذ في يد المذعي والدار بيد الساكن اوقالا لا لا بد في يد من كان الدار

يومئذ لكان لا يعلم انما اليوم في يد الساكن او لم يتعرضوا ان الدار يومئذ في يد من كانت البينة وسندفع  
الحق وان شهدوا ان الدار هذه انما اسكنها والدار في يد ثالث لا يقبل هذه الشهادة فلو اقام المذعي البينة  
ان هذه الدار كانت يومئذ في يد فلان الغايب في يد فلان رجل غير الساكن في الساكن لا يقبل ولو حضر ذلك الرجل  
ادعى وشهدوا على ذلك الوجه لا يقبل عند ما خلا لا يبرهن وهو معروف ولو ادعى والميدان دفعه اليه رجل  
وهو لا يعرفه ومن شهدوا ان فلان دفعه اليه لا يقبل ولو شهدوا ان فلان ولم يشهدوا بالايداع لا يقبل  
اما اذا شهدوا على اقرار المذعي انما للغايب ان دفع عنه الحق ولو قال له المذعي وجهها لك بعد الايداع  
حلف الذي يدعيه باعها ولا وجهها منه وقد مر في كتاب القضاء الا يرى انه لو اقام البينة على البيع او الهبة  
من ذي اليد يقبل ولو شهدوا ان ذا اليد باعها من فلان ودفعها اليه ثم ادعينا اياه لا يقبل هذه الشهادة ولو  
لم يبق البينة لكن المذعي صدق ان باعها وسلمها ثم ادعينا لاختص بينهما حتى يحضر المذعي ان كذب لكن القاض  
علم بالبيع والايداع الى آخرها في الزيادة في الوجه الاول ان المذعي سندفع الحق يقضي المذعي الزيادة ايضا  
ولو اقام المذعي البينة ان ذا اليد ادعاه لنفسه لم يقبل من ذي اليد البينة على الايداع اصلا الثاني  
اذا ادعى الفعل لا يخفى انما ان ادعى عليه وعلى غيره او ذكر بفعل ما لم يسم فاعلم بان قال غصنيها واخذ  
منها ما ادعى على غيره ذي اليد بان قال غصنيها من فلان وسرها من فلان فاجوب فيه كاجوب في  
اذا ادعى ملكا مطلقا ولم يدع فلا بأس واما اذا ذكر بفعل ما لم يسم فاعلم بان قال اخذ مني او غصني  
فهذا بنزله دعوى الملك المطلق ولو قال سرق مني كذلك عندم وهو القياس وفي الاستحسان لا سندفع  
عنه الحق وهو قاطع وهو بنزله قوله سرق مني بخلاف قوله غصني والفرق في الحرانة واما اذا ادعى  
الفعل على ذي اليد ان قال غصنيها مني او قال اودعناك او شريته منك فاقام ذو اليد البينة على وصوله اليه  
جهة الغايب بسبب كيد له ملك الرقبة لا سندفع عنه الحق بخلاف دعوى الملك المطلق والفرق ان  
دعوى الملك المطلق انما يقع على المالك او على نائبه المالك في الحق ولم يوجد ما ادعى الفعل فلا شرط  
ان يكون ذلك الشيء في يد فانه دعوى الغصني صح على غيره ذي اليد ولو ادعى الشراء انما لا سندفع عنه الحق  
اذا ادعى الشراء برون القبض اما لو ادعى الشراء من ذي اليد مع القبض فهذا دعوى الملك المطلق سندفع  
عنه الحق وكذا في دعوى الشراء مع القبض اذا صدق ذو اليد ولم يكن له بينة سندفع عنه الحق  
قول المذعي ملكي وفي يد غيره حق لا يكون دعوى الغصني صح على آخر محدودا في يد مطلقا او قال ذو اليد  
اجزئني فلان واقام البينة سندفع عنه الحق فلو ادعى المذعي بعد ذلك ان ملكه غصنيه ذو اليد سمع  
واصله ما ذكرنا في الفصل الاول انه اذا ادعى الملك مطلقا ثم ادعاه بسبب سماع وانما المنفعة لو قال المذعي عليه



استحق هذا العبد متى بالبيته والقضاء فاحذر ثم أجر لا يندفع الدعوى عنه لانه اقرب اليه وكذا الوقال  
بعده من فلان وسلمته اليه ثم اودع عنه لا يندفع عنه الخصم عبد في رجل ادعاه رجل وقال اشتريه  
ذو اليد واقلم البيته واقام ذو اليد البيته ان فلا فادع عنه لا يندفع عنه الخصم وقد ذكرنا قولنا بقض  
القاضي بالعبد المدعى حتى حضر الغائب صدق ذو اليد لم القاضي العبد المقر له لان اقراره وحده في حال كونه  
العبد ملوكا له ظاهر ثم يقضى القاضي بالعبد المدعى الشراء ولا تكلف عادة البيته على المقر له وان اقام من العبد  
البيته انه عبده وان اودع ولم يقبل اودع قبلت وبطلت بيته المدعى لا يثبت انه اقام البيته على غير خصمه ولو  
اقام رد العبد البيته ان عبده ثم اعاد مدعى العبد البيته على رب العبد ان العبد كان لذي اليد وان اشتهر  
منه بكذا ونقد الثمن ان اعاد البيته بعد ما قضى لرب العبد لا يقبل بيته لان مدعى الشراء كان مقضيا عليه من جهة  
رد العبد وان كان قبل ان يقضى يقبل وهذا ثلاث مسائل احدها ان مدعى الشراء اقام شاهدين على ذي اليد  
بالشراء الثاني اذا اقام شاهدا واحدا على الشراء من ذي اليد ثم اقر ذو اليد بالعبد للغائب ثم حضر الغائب صدق  
مدفع العبد للمقر له ولا تكلف المدعى عادة الشاهد الاول لما قلنا في الشاهدين ويكون المقضى عليه اليد  
المقر له وان اقام شاهدا آخر على المقر له لكن جعل تابعه له وما ذكره ان القاضي يقضى البيته على العبد  
اراد به القضاء فحق لاخذ ولا نزاع من بين لا القضاء بالملك فانه ذكر بعد هذا ان المقر له لو اقام البيته  
ان العبد عبده يقبل فلو صار مقضيا عليه قبل بيته والثالث مدعى الشراء اذا لم يقم البيته على ذي اليد حتى  
اقر ذو اليد انه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدق دفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البيته على المقر له  
وقضى به كان المقضى عليه المقر له بخلاف ما تقدم الكل في الجامع في الغائب المدعى وفي اقراره بالبيع عبد  
في يد رجل ادعى رجل انه قتل ولتاليه خطا واقام ذو اليد البيته ان العبد لفلان اودع عنه لا يندفع عنه الخصم  
**نوع منه** وفي الاصلية رجل في يد دارين ثم اشتراها من فلان الغائب امسا ومنه عشرة ايام اودع الغائب  
صدقه مقبوضة وهبه مقبوضة واقام البيته ولم يقم فادعى رجل ان ذلك الغائب رهنها اياه بالف درهم منده  
وقضى بها بامر او ساجر هامة او عار هامة فانه يقضى بها المستاجر والمدين ولا يندفع الخصم عن ذي اليد  
ذلك ذو اليد بالخيار ان شاء سلم الى المدعى ويرضى حتى ينقض مدة الاجارة او يقبل الداهن الرهن وان شاء  
نقض البيع وان خاف النقص فادعى البايع الدين واقفك الدهر قبل ان ينقضه ثم البيع ولو كان المدعى اقام  
البيته ان الداهن عارها ذلك الغائب او اجر هامة او رهنها او اشتريها منه قبل ان يشتريها ذو اليد منه فانه  
يقضى بالمدعى الوجه كلها اما الاعارة فلا تباغيلا رنة واما الاجارة فلان هذا عذر في دفع الاجارة لانه  
يريد ان يملكه من حكم الحكم واما في الشراء فله حق الاسترداد لا يستيفاء الثمن فان دفع القاضي الداهن الى المدعى

فان آجرها ولم يقبض جرت اخذ منه كغيره اليه انقضت مدة الاجارة وان قبض الاجرة اودعها المدعى  
الى المدعى ونصفها على يدي عدل دار في يد رجل ادعاه رجل وقال اشتريتها من عبد الله بكذا ونقد الثمن  
واقام البيته وقال ذو اليد اودعها عبد الله الذي يدعى الشراء منه لا خصم بيته ولكن اناس دفع الخصم  
اذا حلف ان عبد الله اودعها بعد ما سال المدعى عنه ولو قال اودعها عمر وكيل عبد الله لا يندفع الخصم  
بذون البيته ولو شهدوا ان عمر اودعها اياه وقالوا لا ندرى من دفعها الى عمر وقال ذو اليد دفعها عبد الله  
لا خصم بيته ولا يمين على ذي اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمر ولكن لا ندرى من دفعها الى ذي اليد وقال  
ذو اليد دفعها الى عمر ولا يندفع عنه الخصم فان قال ذو اليد حلف المدعى ما دفعها الى عمر وكلف على العلم  
ولو قال المدعى للقاضي حلف ذو اليد لا دفعها اياه عمر ويحلف على البتات رجلان تنازع في اقراره والدار في يد  
احد هما فسال القاضي البيته من كل واحد منهما هاتما من عنده ومكان ما نائم انهما انفردا الى القاضي فاقام المدعى  
البيته انما داره واقام ذو اليد البيته انه وهبه لفلان او يصدق به عليه وابعها منه ولها او اودعها بعد  
ما قاما من عند القاضي فانه يقبل بيته المدعى ويقضى له والمسئلة على ثلاثة اوجه احدها ما ذكرناه  
الثاني اذا علم القاضي بصنعه والثالث اذا ادعى بذلك واقام المدعى عليه البيته على اقرار المدعى فانه يندفع  
الخصم في هذين الوجهين ثم في الوجه الاول اذا قضى به المدعى ثم حضر المشتري واقام البيته على الشراء  
لا يثبت اليه ولو قدم المشتري قبل القضاء له واقام البيته دفع العبد الى المشتري ولو ان المدعى اقام  
شاهدا على البايع وشاهدا على المشتري فانه يقضى للمدعى ورجع المشتري على البايع بالثمن ولو باع او قر  
المدعى في الشاهدين يكون خصما وفي مسئلة اول الباب سوى بين الشاهدين وبين شاهد واحد  
وكذا بنا هذا الاحتمال الفرق رجل ادعى ارا في يد رجل فادع ذو اليد انها كانت للمدعى ثم بعد ذلك انما لفلان  
اودعها ان اقام البيته على الايداع ان دفعته عنه الخصم سواء بدا باقرار المدعى ثم ثنى بالايداع او على القيد  
ولو لم يكن له بيته ان بدا باقرار المدعى وثنى بالايداع يؤمر بالتسليم الى المدعى بعد ذلك ان حضر الغائب وصدق  
لا يترج الداهن من يده ويقال له قم البيته على ان الداهن وان بدا بالايداع وثنى بالاقرار يؤمر بتسليم الداهن  
الى المدعى ايضا ولو لم يقم بيته على الايداع ولكن علم القاضي ان الغائب رهنها اياه او اقر المدعى بذلك فلا  
خصم بيته حتى حضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب رهنها من المدعى او اودعها ذو اليد فانه يأخذها  
من ذي اليد وسلمها الى المدعى **نوع منه** عبد في يد رجل اقام البيته على انه عبده لفلان وانما عتقه واقام ذو اليد  
ان فلا فاذ ذلك اودعها اياه او اجره او رهنه لا يقضى بالجرية ولكن بحال بين ذي اليد والعبد استخشا ويؤخذ من  
العبد كغيره لانه يمكن احضاره عند حضور الغائب كذا لو اقام ذو اليد البيته ان فلا آخر اودعها ولو قال العبد  
خرا لاصل



واقام ذو اليد البيته ان فلانا اودعه اياه واجره او هبته لا يقضي بالحق لكن بحال بينه وبينه ولو اقام ذو اليد  
البيته ان فلانا اودعه ولم يشهدوا له بالملك لا يقبل البيته وفي دعوى الملك لو اقام البيته ان فلانا اودعه  
ولم يشهدوا له فلان يدفع الخصم الكل في القضية وقد تفرقت هذه المسائل في فصل دعوى القسوة وضربها  
ههنا **الجنس الثالث الدعوى** وفي الجامع الصغير رجل ادعى على آخر الف درهم فقال المذموم عليه كان لك  
على شيء فاقام المذموم البيته على الملك ثم ادعى المذموم عليه لا يفاء ولا يبرأ تسمع ولو اقام البيته بسببها  
التوفيق لم يكن عليه ومع هذا قضاء ودلت المسئلة على ان مكان التوفيق يكفي وفي بعض المواضع التوفيق شرط  
وقد ذكرنا في الفصل الاول والامام خواهر ادة شرط التوفيق في الكل ولو قال مكان لك على شيء قط ولا يملك  
قط وباقي المسئلة على حالها لا تسمع الدفع وروى القدر وغيره عن اصحابنا انه لا يسمع ولو ادعى على رجل اتبع منه  
جارية وعين وقال بها اصبح زانية واراد ان يرتد عنها عليه فانكر البايع فلما اقام المذموم البيته على البيع وادعى  
المذموم عليه انه بريء ليس كل عيب يسمع هذه الدفع وفي ادب القاصي للخصم جعل هذا قول بايع وانما عذر  
فالعين والدين سوء وسمع وفي شهادتي الاصل رجل ادعى على آخر انه اشترى منه هذه الدار فانكر البايع فلما  
اقام البيته المذموم على الشيء ادعى المذموم عليه انه ردها عليه يعني اقامها تسمع هذه الدفع ولو لم يرد على الاقالة  
ولكن ادعى ايفاء الثمن والابراء اخلف المتأخر وادعى ومن هذا الجنس صارت واقعة بسم قد صورتها  
امراة ادعت على رجل انه تزوج بها على كذا من المهر وطالبته بالمهر وانكر الزوج النكاح اصلا فلما اقام المرأة  
البيته على النكاح ادعى الزوج انه خالها على المهر تسمع لانه محتمل انه تزوجها منه ابوه وهو لم يعلم ومن هذا  
الجنس الاقضية رجل ادعى على آخر الف درهم وديعة فانكر فلما اقام المذموم البيته على الايداع وادعى المذموم  
عليه الرد او الهلاك لا يجزى اما ان قال في الجواب لا نكار ليس على شيء او قال ما اودعني صلا ان قال له ليس  
لك شيء يسمع الدفع والتوفيق ممكن ليس لك على شيء لانه هلك او رد عليك اما لو قال ما اودعني صلا  
تسمع هذا الدفع لعدم الامكان لان رد الوديعة او هالكها استدعى وجودها اذ عرفنا هذه الجملة عندنا الى  
مسئلة الجامع الصغير فقول هذا اذا قال مكان لك على شيء قط وليس على شيء قط اما اذا قال على لكن اوفيته  
ثم جاء بالبيته انه قضاه قبل ذلك منه استخفا والقياس لا يقبل المتناقض اقرار الاصل في باب اقرار الرجل في نفسه  
ولو اقر ان كان لك على شيء لكن اوفيته بصرف وصل لم فصل وفي مجموع التواريخ ادعى على آخر فقال المذموم عليه انا  
اجي بالدفع فسل له على الايفاء او على الابراء فقال عليه ما يسمع ان وفق والتوفيق ان يقول ابرأ عن القصص  
اوفيته البعض او ابرأني فلما جحد اوفيته رجل ادعى على آخر ثيابا قال وهكذا اقر فقال المذموم عليه كنت مكرها في  
الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المذموم ونسبه رجل ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المذموم عليه الدفع انه اقر

باني دفعت اليه لعدا لي نيار لكن لي خط بالدنانير صح الدفع ولو لم يدفع هكذا لكن ادعى الايفاء وعين موصفا  
في المصنف لم يكن اثباته فبعد ذلك ادعى انه اوفاه لا يسمع رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فادعى عليه انه اوفاه  
لا يسمع رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فادعى المذموم عليه الدفع انه اوفاه فلم يكن اثباته ثم قال بعد ذلك  
حواله كره له لم يفلان وروى سائيد است لا يسمع ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المذموم عليه الدفع اذ قال  
مراجي سه دنانير زخواستني ليست لا يسمع هذا الدفع لانه لا يجوز ان يكون له عليه عشرة دنانير سبعة منها  
مؤجلة وحق الطالبة في ثلاثة دنانير في فوايد الامام عليه السلام فادعى على آخر عشرة دنانير فقال المذموم  
عليه الدفع هو دفع الى وقال المذموم الى فلان وقد دفعت صح الدفع وفي دعوى الدين اذا قال المذموم عليه  
انما ادعى على مال القمار او ثمن الخمر تسمع ولو اقام البيته تقبل ويدفع الدعوى **الجنس الرابع في دعوى الميراث**  
رجل ادعى تركه امراة ميراثا وقال كانت امرأتي في وقت الموت فقال الورثة ان المذموم قال اكر من مردة  
من بودي ميراث بردي صح الدفع ولو لم يقولوا هكذا ولكنهم قالوا انه قال طلقها لا يسمع هذا الدفع لانه  
ان يكون الطلاق حقيقا وانه لا يزيل الملك فلا يخرج من الميراث امراة ادعت المهر المستحق على زوجها فقال الزوج  
في الدفع انها اقرب ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صح في دعوى المرأة المهر تركه زوجها اذا قالت وثرة  
الزوج انها حرام على ابنها قبل موت بسنتين فاقامت المرأة البيته بعد ذلك ان الزوج اقر في مرض موته بانها اشترت  
صح دفع الدفع في دعوى الارث اذا قالت المذمومة ان ابنته لا وارث له غيري فقال المذموم عليه الدفع بانها  
اقرت ان له اخا واخات صح الدفع في فوايد شمس الاسلام رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب الكفاية من فلان  
بابه او بغيره من فحاش الاصيل فقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا  
الدفع وسيا في الجنس السابع رجل ادعى على آخر كذا دينارا بالاجارة المنسوخة بحكم الارث من ابية المذموم  
عليه في الدفع ان اباه استوفى من هذا المال واقر ان بعد موت ابية واقام البيته فشهد الشهود انه اقر بان اباه  
استوفى ولم يذكر وان اقر بعد الموت يسمع رجل ادعى دينا في تركه فقال المذموم عليه لم يبق منه شيء فاشتت  
المذموم ان عينا من الاعيان تركه واقام البيته واقام المذموم عليه البيته ان الموت باع هذا من رجل يدفع الدعوى  
وان لم يذكر اسم المشتري ونسبه وتقرير هذا في الاجناس رجل ادعى على عبد في يد رجل واقام البيته واقام المذموم  
عليه البيته انه باعه من فلان الغائب يعني المذموم باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال المذموم عليه اني  
بعته من فلان وفلان باعته مني ولم يكن اثباته يبيع فلان منه لانه عرض ابطال الدعوى لا اثبات الملك لنفسه  
وفي دعوى الشفعة لو اقام المشتري البيته ان الملك الذي استحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام  
انه اقر بانه لفلان تسمع رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات تركها ميراثا لاخته فلا تملك  
فلانة



وانا واثرها واقام البيعة تسمع ولو قال المدعي عليه الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان يعني موتهما مع الدفع  
**الحبس الخامس البيع والشراء** رجل ادعى على آخر ضيعا ببيعته منه وقال في آخره وهكذا اقر المدعي عليه  
بالبيع منه واقام المدعي عليه البيعة انه كان نكها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع لانه يحتمل ان يبيع طابعا ثم اقر  
مكها وفي المنتهى رجل ادعى دارا في يد رجل بالارثا وبالبيعة فقال المدعي عليه الدفع اني اشتريتها لدار  
من المدعي فادعى المدعي فقال قلنا البيع الذي جرى بيننا مع دفع الدفع جازا انه اقر في ملك ثم ادعى  
ذلك الملك لا يسمع الا اذا وقع فقال كنت اكارا ثم اشتريتها رجل ادعى على آخر عينا في يد امة ملكه اشتراها من  
فلان بتاريخ كذا فادعى المدعي عليه انه ملكه لانه اشتراها من ذلك الرجل بتاريخ اسبق من تاريخه ثم قال المدعي  
في دفع الدفع ان شريك في ذلك التاريخ باطل لان هذه العينة في ذلك الوقت كانت رهنا في يد فلان من فلان  
فلم يصح شراؤه لا يصح هذا الدفع **الحبس السادس الضلع في الدار وغيرها** رجل ادعى على آخر دارا بالارث من  
ابيه فاصطلى على مال ماله ثم ادعى المدعي عليه ان يباعي اشترى ذلك من ابيه لا يسمع وكذا في دعوى الدين لو كان  
ثم ادعى الايفاء والبراء قبل الضلع وفي اصل الاصل ادعى المدين القضاء وانكرت الدين وحلف ثم ان المدين  
صالح ربه الدين عن ذلك على شيء ثم اقام البيعة انه كان قد قضاه الذي اختلف المشايخ فيه وفيه لو سقا  
من آخره انه وهلك فانكرت الدابة لاعارة فصالح المستعير على ارجاز فلو اقام المشتري بعد ذلك بيعة  
على العارية وقال انها نفقت قبل بيئته وبطل الضلع وفي المنتهى اذا صالح المدعي عليه دعوى الشوب على عشرة  
درهم ثم ان المدعي عليه بعد ذلك اقام بيعة للشهادة باطلة والصلح جائز ولو اقام المدعي عليه البيعة على اقراره بعد الضلع بان  
على اقراره بذلك قبل الضلع فالشهادة باطلة والصلح جائز ولو اقام المدعي عليه البيعة على اقراره بعد الضلع بان  
لم يكن له في الشوب حق ابطلت الضلع فان كان القاض قد علم بان الرجل قد كان اقر عند ان الشوب ليس له قبل الضلع  
ابطل الضلع وعلم القاضى ههنا بمنزلة الاقرار بعد الضلع اذا كان اذ ادعاه بملك واحد بان كان قد اقر عند القاض  
بانه لم يكن له قط ولم ير منه من ابي بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وان كان ادعى بملك غير الورثة فصالح عليه  
لم يطل الضلع بذلك الاقرار وفي موضع ثقة تكذيب المشهود له الشهود وتفسيره يوم قبل القضاء مع القضاء وبعد  
يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشار الجامع والاصل وحكي عن القاضى في على المنتهى ان يفسق المشهود له الشهود  
بعد القضاء لا يجب بطلان القضاء رجل ادعى ديناء وارثه تركته ميت واقام البيعة ثم ان وارثا اخر غير الذي  
عليه البيعة صالح المدعي عليه على بعض ما ادعى بان ادعى ما ديار والصلح على عشرة فيلما لم يبدل الصلح اني بالدفع  
وقال نا اقيم البيعة ان موثا او قال هذا المال قد عول بالجل ولم يقع صحيحا ان كان مدعى الايفاء غير المصالح يسمع  
الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان اقيم البيعة على الدفع لا يسمع وتام هذا ذكرنا في اخره **الحبس السابع في التفرقات**

في دعوى وقف ضيعه قال المدعي عليه هو لم يسلم الى المتولى وقد قضى فلان فلان القاضى بطلان هذا الوقف  
هذا الدفع ليس صحيح لان بيعة المدعي ثبت التسليم وبيعة المدعي عليه نفية وقوله قضى بالبطلان لا بد من ذكر  
لفظ الوقف لانه عسى يكون الوقف موصى به وهو لم يذكر المحضر لك القاضى واقرض النفقة على الزوج  
الزوج انما حرام على وقت القرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة تسمع رجل جعل  
امرأته بيد هاء على ان لا يوصل اليها النفقة في وقت كذا فامر هاء في تطبيقه بيعة فقال الزوج وصلى  
اليها فقالت في الدفع انه اقرانه لم يوصل اليها لم يسمع اما لو قالت اني لم يدفع لا يسمع رجل ادعى على آخر انه اشترى  
فلان محمدا ودين حروده جارة طويلة واجر من المدعي عليه مقاطعة بعد الاجارة فطلب منه مال الاجارة قال  
المستاجر المقاطع في الدفع انا اشتريت هذا المحمدا من الاجر ونفذ البيع بمضى المدة وسقط الاجارة لا يصح هذا  
الدفع بغية الاجر وقيل بقبه والخيار ما ذكرنا رجل ادعى دارا في يد رجل فقالت اشتريت من وصيتك في صغر  
نصفه اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك اما لو قال اشترى وكيلك منك لا يصح رجل ادعى  
على آخر الف درهم بسبب كذا له عن فلان بامر او بغير امر قال الاصل في الدفع المالم ليس بواجب على وكنت مكها  
في الاقرار بصحة الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصل اذى هذا المال وبراء المدعي مع رجل ادعى على آخره  
ضربا منه ومات بضربه فقال المدعي عليه الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام  
البيعة انها صحت بعد الضرب بصبه ولو اقام البيعة على هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبيعت الضحية  
ادعى على آخره كسنة العلي فقال المدعي عليه الدفع انه لم يكن السل على لا يسمع هذا الدفع **كتاب**  
**ادب القاضى** هذا الكتاب مشتمل على اثني عشر جرسا الاول في المقدمة التا في المحاضر يتعلق بالوصي والبيعة الثالثة  
في دعوى الذم والدين بالقرض والغصب في الرابع في دعوى البيع الخامس دعوى العرض والاغيا  
السادس دعوى الضياع والعقار السابع في دعوى الاجارة ومال الاجارة الثامن فيما يتعلق بالنكاح والمهر  
التاسع في الارث العاشر في الاستحقاق الحادي عشر في الوكالة والكفالة الثانية في الدليات اما الاول اصل  
في المحاضر والتجارات ان بالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحضر ان يكتب حضر  
واحضره فلانا فادعى هذا الذي ذكره حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه وكذا يكتب  
عند ذكر المدعي عليه لفظه المدعي هذا والمدعي عليه هذا قال الامام النسفي في فتاواه من المحاضر والتجارات الاشياء  
في مواضعها من اتم ما يحتاج اليه في الدعوى وذكر هناك حكاية كل بارام الى اخرها قال ومما ذكره هذا اني في كتاب  
حدود هذا الكتاب في فصل القذف وكذا لا يكتفى بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستسناد ما لم يذكر عقيب  
دعوى المدعي هذا وكذا لا يكتفى بقوله عقيب دعوى المدعي من المدعي عليه هذا الا ان يقره والجواب لا يحار



من المدعى عليه وهذا لازم ولا بد ان يتبين تفسير انكار وهل يشترط ان يقول الشاهد المدعى به في يد المدعى عليه  
بغير حق قد ذكرناه في كتاب الشهادات وينبغي ان يكتب في السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتب  
مكتبة السجلات ثبتت عندى على الوجه الذي ثبتت الاحداث الشرعية ما لم يذكر على وجهه لان مقتضى السجل  
وكذا لا يكتب بقوله وشهد الشهود على موافقة الدعوى وذكر الامام النسفي في نسخة حكايته شمس في الحلوى قاضي  
عسره ورده المحاضر والسجلات بها ونقل شمس سلام انه كان يقول كيف مكتفى بقوله وشهد واعلى موافقة المدعى  
والمدعى يقول المدعى به ملكي والشاهد يقول المدعى به ملك المدعى فلا يكون بينهما مراقبة فالتحذير في هذا الباب  
ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصر اخر فلا يكون في التدارك حرج اما في المحاضر فكل  
التدارك **جلس** في المحاضر التي تتعلق بالوصي والوصية محضر فيه دعوى صبي على رجل فدعوه غير صحيح ولو كان  
مدعى عليه فغير صحيح وقد اختلف المتأخرون في ذلك فاقى البعض ذكرنا والبعض بالصحة اذا كان الوصي  
مأذونا محض اخر ادعى الوصي ديناً للوصي والكل انه لا بد ان يتبين ان الذي للصغير ياتي سبب الورثة والسبب  
آخر فان كان بالورثة لا بد ان يشهد الشهود على موت الاب ايضاً محضر اخر ادعى بالادب الحكمي على آخر ان تدار  
التي في يد ملك هذا الوصي لانها كانت ملك والده اشترها من نفسه لابنه الصغير ثم علم وهو مثل قتيبة التدار  
وابراه عن الثمن فأتى ابوه والتدار ملك الصغير والكل من وجوه ثلاثة احدها ينبغي ان يتبين ان القاضي اذن له  
والقبض على ما يتبين التامح ان يقول الثمن مثل قيمة المعقود عليه يوم العقد الثالث قال ابراه عن الثمن ولم يذكر  
ان الثمن اذا وجوز ان يكون الثمن عروضا والابرا عن الاعيان لا يصح ويحتمل ان يكون الثمن الاكاليصة محضر  
وفيها صغيرة لها والد ليس في رشده حتى يتولى بابوها واحتاجت هذه الصغيرة الى كذا وكذا فاستاذنت من القاضي  
ان تصرف ما يتبناه من سبابع الصغيرة فقد القاضي نفقتها وبين في الكل لا بد من ان يتبين السفاهة فانه لو فرض  
مال نفسه الى الخير والشر ولا تصرف الاب مال ولد ويحفظ لا يكون سفيهاً في مال الولد والثالث لا بد ان يشهد الثمن  
انه سفيه والثالث ذكر في المحضر انها محتاجة الى جرة المعلم وانما ليس بواجبة خصوا اذا لم يكن الوصي رشيداً وسبب  
في كتاب الوصايا واما بقول اجرة تعليم الجاهل والخط والاعراب لاجرائه ذكر مرة الكسوة ستة اشهر وهذا في النساء  
اما في الصبيان فذكرها اربعة اشهر محضر اخر امرأة ادعت على فلان بن فلان وهو قديم في تركه المسمى بملك بن عبد الله  
الخاقاني مالب القوم من جهة الحكم وادعت كذا من المهر على هذا القيم فاحلل وهو ان يملك لو كان غلاماً للخاقاني فخصه  
الخاقان وبعد موته اولاده فان كانوا اكابر لا يصح نصب قيم عنهم وان كانوا اصغار لم يذكر هل لهم ولا يهذه القام  
حتى يصح منهم نصب قيم عنهم وان كان الزوج خالماً ذكر انه معقود حرم الاصل فان كان معقوداً هل ترك حصته حرة  
النسب لا وان كان خراً اصلها فانه ليس له المال وانما يصح نصب قيم من القاضي اذا كان المال في يده محضر اخر في رجل

مات وترك بنتين ابنتين صغيرين وترن محدوداً باععت البنات جميع المحرور وغايباً فقال قيم صغيرين محضر  
الحكم انه وقف فمهل يصح دعوى الملك بحجة الارث للصغيرين بعد دعوى الوصية قال يصح لان الدعوى للقيم  
فلا يكون التناقض مانعاً حتى لو بلغ الصغيران وادعيا الآخر يصح ولو نص القاضي وصياً اخر حتى يدعى بحجة  
الارث يصح ايضاً محضر اخر ادعى القيم في المصبي فلان المازون من جهة الحكم بالدعوى واقامت البنات  
ان محدوداً كذا في يد ملك الصغير فلان وفي يده هذا بغير حق فواجب عليه قرض من هذا المحدود وتسليمه  
القيم هذا والكل انه ما لم يقل الواجب عليه تسليم الى هذا القيم بقضيه مستد اجتهاد الحكم لا يصح لان القيم لو قيل  
والوكيل بالخصم وان كان ملك القبض عند اصحابنا الثلاثة مكر الفتي على انه لا يملك فلا بد من ذكره لان  
او يقول ما دونها بالخصم والقبض وصي القاضي اما وصي الاب فيملك ذلك **الجنس الثالث** في دعوى التدار  
والذي انين محضر دعوى التدارهم لسبب القرض والدين والكل انه لم يذكر المحضران لانهما كانت راجحة  
الاقرض والاستقراض ولا بد من بيان ان كانت راجحة بحج المستقرض مثلاً عداً ان كانت لوحيد وفيها ان  
كانت لا يوجد وان لم يكن راجحة لا يصح استقراضها عداً فلا يجب عداً وكذا ذكرنا راجحة وقت الدعوى  
والثاني ان في دعوى الغطريفي والعدا في القلوب لا بد من بيان السبب الموجب بخلاف الذهب الفضة لاحتمال  
ان يكون السبب غير ما لم يقبض العدائي والغطار فحتى كسدت فان البيع نفسه على ما ذكرنا في كتاب البيع  
ولا يصح هذه الاشياء محبة وكذا الوادعي خبر من غير بيان السبب لا يصح لان الخبر لا يجب لانه بطريق البيع السلم  
وانما يجب ثبوتها وكذا في دعوى الخط والسعي وغيرهما من الكليات لا يصح من غير بيان السبب لانهما **السبب هو**  
الغضب انما يطالب المثل في ذلك المصراً ما في صراخ القيم مختلفة فلا على ما يتبين في كتاب الغضب محضر اخر فيه  
اقراره بالف دينار هروى رضى جيد وكان في الشهادة ذكر الجيد وليس في الدعوى ذلك والكل ان الشهود  
شهدوا بالكثر ما ادعاه المدعى فلا يقبل والثالث التفاوت القايم في النقد فان الدناير كانت انواعاً له وهي  
دهن وغير ذلك قديمة وحديثة ولا بد ان يتبين انها مضمونة اي سلطان كان حتى لو كان في مصر كان السلطان  
واحد يصح محضر اخر في دعوى دين في تركه وذكر فيه كذا دينار ملكاً والكل ان نقد المكي من الملك انواع  
الثالث انه كان في المحضر ترك الميت مائة وفاة وقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ما لم يتبين ان التركة ما اذا لا يصح  
وقد مر في كتاب الدعوى محضر اخر ادعى على فلان انه قبض منه كذا درهماً بغير حق واستملكه فواجب عليه اداؤه  
هذه الدارهم ان كانت بوجد والاداء قيمته بايوم القبض والكل انه ذكر قبض هذه الدارهم بغير حق ولكن لم يذكر  
انه استملكها بغير حق او بغير ما صاحبه او يحتمل ان المالك مرضى بقبضها والمسئلة مسطورة في كتاب الصرف للام  
خواجه زاده ان القاضي اعطى وصياً للمالك بقبضه وهو قبض المحضر برى عن الثمن قال في الجامع الصغير



في كتاب البيوع هذا اذا قبض لفظ اما اذا انتفع به الغاصب جاز للمالك حفظه لا يبرأ عن الضمان شيئا في كتاب  
الغصب لا يبرأ اذا ذكر القبض بعينه ولم يذكر الاستهلاك ينبغي ان يطلب بطلان ذلك الذي كان المدعى عليه  
منكر القبض بعينه لانها ان كانت قايمة بحجب على المدعى عليه تسليمها فان عجز فليس له التمسك  
الصواب ان يطالب المدعى عليه باحضارها ان كانت قايمة لتقيم البينة عليها **الجنس الرابع** في دعوى ثمن البيع محضر  
في دعوى ثمن البيع والخلل انه لم يذكر قبض المبيع وهذا لازم لان على تقدير الهلاك قبل القبض ففسد البيع  
قال والصواب ان يقال لم يذكر المبيع تعيين المبيع وحضرته مجلس القضاء وان شرط على اذكارنا في كتاب البيوع  
انه قال المشتري سلم الثمن ولا وقبض المبيع ليس بشرط لاداء الثمن بل بشرط هو المحضر محضر آخر ادعى على آخر  
انه باع من فلان ثمن الشئ لا يفي بكذا من الثمن وكان ينبغي بين فلان واني اجزى البيع فواجب عليه تسليم نصيب  
التي والخلل انه لم يقل ان الشئ هو قايمة في يد المشتري وقت الاجارة وان شرط وانما لم يقل ان الثمن يراج  
وقال الاجارة محضر آخر في دعوى ثمن دهن باعه وسلمه والخلل انه لم يذكر ان هذا القدر من الدهن هل كان في  
ملك البائع وقت البيع محضر آخر في دعوى ثمن ثياب يوري باعها منه وسلمها اليه وقال المدعى عليه الدفعة  
اقران ظالما اخذ هذه الثياب منه الدفعة ليس يصح لانه يحتمل ان اخذها ثم دفعها اليه **الجنس الخامس** دعوى  
العروض في دعوى الغايبة ليس يصح لانه لا دعوى كانت في قدر من الغيب ذكر نوعه وصفته واثبت  
لونه انه طائفي سبيد او على محضر آخر في دعوى اعيان مختلفة والجنس والنوع والصفة وذكر قيمتها  
جملة ولم يبين قيمته كل عين وقد اختلف المشايخ فيمنهم اكتفى بالاجمال ومنهم من شرط التفصيل ولكن هذا يستقيم  
اذا ادعى قيمة اعيان مستملكة ويشترط ان يبين قيمة كل عين لانه عسى يترك البعض ويقر البعض اما اذا كان  
قايمة بشرط احضارها ولا حاجة الى ذكر القيمة والمسئلة المذكورة في لافضيه في باب البيع ان المدعى اذا  
ادعى عينا وقال انه قائم لا بشرط ذكر القيمة وفي محضر القدر بشرط والاول اصح محضر آخر في دعوى المالكين بين  
صفة احدهما ونوعه وجنسه ولم يبين الاخر حتى فسد المدعى الذي لم يبين بهل يفسد في الذي يتركه  
المساخرين محضر آخر ادعى على آخر انه غصب عبدا ولم يذكر قيمته ولا صفته بفتح الدعوى ويشترط احضاره  
في غصب الاصل وقد ذكرنا هذا في كتاب القضاء في فصل البيع محضر آخر في دعوى الديار والجوهر والخلل انه لم يذكر  
الوزن وان شرط قال وهذا بشرط في العين اما اذا ادعى عينا ويشترط احضاره ولا حاجة الى ذكر الوصف والقيمة  
على اذكارنا محضر آخر في دعوى رجل على آخر اعيان اموال منها قبض وسراويل ولم يبين انه مردانه وزنه قد  
ذكرنا ان هذا ليس بخل اذا اطلب احضار محضر آخر جازا جلس على مكانه رجلا لبيع الخبز من الناس وقد له ثمن  
من الخبز ونصف من اللحم وعلى ذلك ما رواه في دعوى الخبز على ذلك الجبل ان سرق من ثمان الخبز كذا وقد

اقرت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعثت منهم الا اني احبس مالك  
وهو منك لا قرار وكل شئ والخلل ان حق الدعوى لا صاحب المذاهم لانه لا ينقص الخبز ان قد ذلك عليه  
الهم والحق لهم محضر آخر اهل سكة ادعوا على ورثة المولى مسجد كذا من الداهم من الوقف والخلل ان الدعوى  
انما السمع من المولى لا من غيره محضر آخر في دعوى الف دينار بسبب ستمالك اعيان بسرقه والخلل انه لم يبين ثبوتها  
في موضع الاستهلاك وانما تغير قيمتها في موضع الاستهلاك وقد يكون بين المبلدين تفاوت وسيات هذا في كتاب  
الغصب البينة ان لم يبين الا اعيان وقد يكون من ذوات القيمة وقد يكون من ذوات الامثال وهو لم يعلم ذلك  
ولا يبين ان يبين حتى ينظر انه مثلي او من ذوات القيمة **الجنس السادس** دعوى الضياع والعقار ادعى ضا  
وذكر انما نقد خمس مكيال بذرة وبين خدودها واصاب اخطا في بيان قد عشرة اقفر بذر ان لم يبين  
لان مع صحة الدعوى فان اخطأ هل يمنع صحة الدعوى قال الامام النسفي لا يمنع وعلى هذا الواضح اذ اذكر ان  
فيها كذا شيئا فاذا هو نقص محضر آخر في دعوى احد وثلاثين سهما من بين وسهما من البرث في المحذور والخلل  
انه لم يذكر المدعى ولا في الشهادة كون المحذور في يد المدعى عليه حتى تثبت كون نصفه يد مشت  
بناء على ان غصب المشاع هل يتحقق فيه اختلاف المشايخ محضر آخر امره اذ عت على رجل منزلا وقالت  
ان هذا المنزل وذكر في المحذور ونقصه كان ملكا وحقا فلان وان باع متى بكذا في يوم كذا الخ والخلل  
ان الشاهق قالوا الشاهد انه اقر بالبيع ثم قالوا واليوم جميع هذا المحذور ملك هذه المدعية بالسبب المذكور  
في المحضر والسبب المذكور المحضر البيوع اذا لا قرار لا يصلح سبيبا ولا شهادة لهم على البيع وكانت باطلة **الجنس**  
**السابع** في الاجارة وماها محضر آخر دعوى مال الاجارة المنسوخ ادعى انه اجرها والد المدعى عليه موت  
وانفسخت الاجارة وصار مال الاجارة دينيا في تركته والخلل انه لم يذكر التقاض وعسى لم يقبض الاجر مال  
الاجارة ولم يصير دينيا في تركته ثم في دعوى مال الاجارة شريطة بيان تاريخ اول مدة الاجارة وتاريخ  
لانه يحتمل ان مدة الاجارة طالت ثلاثين سنة واستحققت جميع مال الاجارة بمضي جميع المدة ولم يتوكل الاجارة  
واجبا في التركة ولو لم يضمن جميع المدة احتمال ان معنى النصف الثلث فلا بد من البيان حتى يعلم ما مضى وما  
بقي محضر آخر استاجر دارا وقبضها وسلم الاجر ثم ان الاجر حدث به عليه والمساخر طلب ثمن التعرض  
والخلل انه لم يذكر ان المستاجر ملك الاجر قال وهذا الخلل ليس يصح لانه ادعى الاستيجار من المدعى عليه المسئلة  
منصوفا ان المدعى ان ادعى الشراء من المدعى عليه لا حاجة الى ذكر الملك واذا ادعى الشراء من غير المدعى عليه  
لشترط ذكر الملك اما اذا قال انه سلم فهذا بمنزلة ذكر الملك وهذا ذكر التسليم والخلل الصحيح انه لم يذكر ان  
المساخر في يد الاجر يوم الاجارة ولو كان ملكه ولم يكن بينه وبين لا يصح الاجارة محضر آخر استاجر ضيعة للغير



ويقول قاضي القضاة بالشركو الملكة بآراء التي لا تثبت انفسا في ولا قضائه التام انه لم يذكر في المختار  
قضا، قاضي نفسا لم يقر ان علا الدين هو كان قاضيا في ذلك الزمان ام لا والثالث قال قاضي قاضي بسنة  
ولم يذكر ان البينة كانت على الاقرار من المشتري وعلى غيره محض آخر كتب المحضر جري الحكم للقاضي فلا  
باستحقاق الحار والخلل فيه ثم لم يذكر ان الاستحقاق باي سبب الملك المطلق والملك بسبب الحكم بخلاف  
وكذا لو لم يذكر ان البينة قامت على الاقرار وعلى الدعوى وذكر في ان المستحق عليه رجوع على بايعه قبل قاضي  
فلان ولم يذكر الرجوع بقضا، او بغير قضا، لجواز الرجوع كان عند القاضي لكن بالتراضي وذكر في آخره ان  
البايع فلا ناهو المستحق اقر ان هذا الحار المشار اليه ملك ابيه فلان لا دعوى له فيه ثم ان المستحق فلا ناهو  
البايع الاول في استحقاق هذا الحار بعد ما صدر منه الاقرار بسط فوجب عليه رد هذا الحار الى الذي  
احضره معه ورتل النقرة والخلل ان الدفع غير صحيح لان لم يذكر في الاقرار تاريخا قبل البيعة كلها عند  
الاطلاق مضى الى اقرب الاوقات والاقرار حجة قاصرة لا لوجوب الملك في زمن سابق فلم يظهر عدم  
بطلان البيعة **الجنس الحادي عشر** في دعوى الوكالة. محضر دعوى عين لرجل آخر على آخر بالوكالة  
مساومة وقال الدعوى على الوصي من جهة نائب الحاكم والخلل ان الوكالة بالمساومة وعسى لا يعرف القاضي  
الموكل وهو غائب عند القاضي ولا يجوز للقاضي ان يقضي له ما لم يعرفه وهذا في الزيادات في الباب الثاني من  
الشهادات والثالث ان الشهود لم يسموا وان البينة ابن الميت والقاضي لا يعرفه ثم ان البينة لم تثبت كونه خصما  
عند القاضي والدعوى لا يسمع الا على الخصم **الجنس الثاني عشر** في دعوى الزيادة محضر دعوى السن والخلل  
لم يبين ان السن كانت سوداء او خضراء او بيضاء ولو كانت سوداء لا يجب فيها الدية ولم يكتب ان ثبت الاقرار  
او بالبينة ولو ثبت بالبينة تحمله لعاقلة وهم لا يتحملون الاقرار ولو اقر بعض العاقلة يتحملون دون المنكرين ولم  
يذكر انه عمد اخطا واذا اقر فاختار الى القاضي ان شاء قضى بالنقرة وان شاء قضى بالذهب باي السن والحكم  
يمنع وجوب الدية ولو ادعى الخطا وشهدوا على الطلق لا يقبل ولو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي اقر  
لم يكسره السن صحيح الدفع محضر آخر ادعى على آخره وكن خطا واصاب جبهه فاكسرت شيعة من شياها التام  
من ادنى اللثة من الاصل وجب لهذا على جسمه درهم والخلل ان الضرب اذا كان خطا فوجب على العاقلة لا على  
الضارب وحده وان اختلفوا انه هل هو من جملة العاقلة ولما السجرات فالاصل فيه ان اذا كتب السجل ينبغي ان  
يكتب قبل النائب والقاضي فلان ما دون بالاستحقاق حكم المثال الصحيح في فوايد شمس سلام وسين اسم السلطان  
المعد ونسبه قال هذا في شرط الامام ظهير الدين وكتب اسم المدعي ونسبه واسم المدعي عليه ونسبه بحالة  
فلو لم يعرفوا اسم جدهم فكيف محمد بن عبد الله لا يكتب به وان لم يكن الوقوف عليه تحققت الضرورة وفي الحق

أجارة طويلة لا يبيع وقد ذكرنا في كتاب الأجرات وكذلك الإيجار للصغير طويلة يعني إذا كان يفتقر  
وإذا بطلت الأجارة في العضة سطل بيع الأشجار لا نه حوز هذا البيع تبعاً للأرض محض آخر دعوى مال  
الأجارة ادعى ورثة المستأجر مال الأجارة المفسخة بحكم الأرض والخلل أنه لم يستين أن المستأجر مال ينظر  
صحة الأجارة أم لا وإذا لم يبيع الأجارة لا ملك الآجر ما قبض وإذا بقي المستأجر يد المستأجر فله عليه الأقل  
من المستأجر ومن أجل مثل ويقدره تقاضا إذا كان مال الأجارة من جنسه ويقدره وقت المقاصة لا يمكن  
المستأجر من الاسترداد محض آخر دعوى مال الأجارة والخلل أنه لم يكتب استأجر رضا صاحبه للزراعة وإنما  
أنه كتب استأجر على أن يزرع المستأجر كذا وهو ليس مستحق عليه فيفسد العقد **الجنس الثاني في دعوى الأثر**  
**النكاح والمهر** والخلل أنه لم يذكر أن الشهود سمعوا النكاح وهذا شرط نص على هذا في التجريد محض آخر دعوى  
على امرأة أنها منكوحة بشرطه فقالت طلقة ثلاثا وانقياده ليس بواجب على فادعى الزوج في دفع الدفع  
مبطله في الدفع من قبل أنها أدت قبل عواها الدفع أنها اعتدت عن الطلاق الثلاث وتزوجت بزواج آخر  
ودخل بها ثم تزوجها فتنقض البينة أن دفع الدفع ليس صحيحا لأنه دعوى الأثر وأنه ليس بصحيح قال في الشيخ  
الامام الأستاذ عز الدين الكندي وسيد الامام أبو القاسم ناصر الدين أن دفع الدفع صحيح وبني لأن دعوى  
الأثر في مقام الدفع مسموع وقد مر في كتاب الدعوى **الجنس الثالث في دعوى الأثر** محض آخر دعوى الأثر  
من غير ذكر الجحد وهذا خلل ظاهر وخلل آخر أنه لم يستين الأثر أنه من أبيه وإليه أو من أمه بيان ذلك أنه قال  
في المحضرين محذور ملك فلا أن بود وحق وكره من ترك ومرد وفلان أميراث فأنزل ولا بد أن يقول ميراث  
ما ندان محذور وترا قال الامام النسفي في نسخة كتبت جبر الميراث وبالغت فيه غير أني كتبت وترك ميراثا فافقت  
استاذي أنه غير صحيح ولو قال لي اكتب وترك ميراثا قال وهذا ليس بخلل وإن المسئلة مسطورة في الأقيسة  
لو ادعى الأثر وقال كان هذا ملك أبي وقت الموت أو في يد أبي وقت الموت لأحاجة إلى ذكر الجحد فجعل هذا  
على أن الشهود قالوا كان ملك والد مات وترك ميراثا ولم يذكر أنه ملكه الموت ثم في قوله كان ملكه ولم يقل  
الموت كفتي بقوله مات وترك ميراثا ولا حاجة إلى قوله وترك كافي قوله فلما انصف ما ترك **الجنس**  
**العاشر في دعوى الاستحقاق** محض في استحقاق غلام هندي والاستحقاق سمرقند ثم نسيف لم يكن شيء من  
ذلك إثبات الاستحقاق بالبينة عند القاضي وإنما كان فيه مجردة الشئ وقت الخصم عند القاضي بخلاف  
أقوال المحض والخلل أن القاضي لا يقضه برز الشئ ما لم تثبت الخصم الاستحقاق بالبينة عند محض آخر من نسخة الامام  
النسفي قال فليس مستحق فلان ذابته من فلان بين يدي القاضي فلان بر فلان نسيف فأنقض القضاء بين أهلها ثم جهة  
قاضي القضاء علاء الدين في يد الموتى عمل القضاء بكونه سمرقند والخلل أنه لم يذكر أن علاء الدين ولا ذابته



لو ذكر محمد بن عبد الله ان علم القاضي ان الكاتب اعطاه هذا الاسم لا يكفي به ولا بد من قرينة اخرى وهي ذكر القو  
وغيره وفي نظم الزند روي في كتاب التاريخ اليوم والشهر المحاضر والسجلات وكذا المجلس وذكر الشاهد  
بالعدالة ويذكر اسمها ونسبها وحمل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له خمس من السجلات لا يحمل القاض على كل  
ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة وفتح النكاح بالغة وفتح البيع بالابق وتفسير الشاهد  
اذ كتب القاضي في السجل ثبت عندى ثابت به الحوادث الشرعية قال الامام النصف في قفاوه هذا ليس صحيح وما لم يتبر  
الامر على وجهه لا يفتى بالصحة فلعل القاضي يظن انه ثبت وهو غير ثابت ولو ذكر انهم شهدوا على موافقة الدعوى  
لا بد من بيان لفظة الشهادة سجل آخر في مودع محمل الا تقول فلان ابن فلان القاضي كتب هذا السجل على امر  
وجرى الامر على ما بين يدي وعندي ومضمون حكمي نفذة وقضائي لمضته حجة لاحقة وكسب التوقيع في  
والاسطر السنة في آخره بخطي قال الامام الاساذ ظهير الدين الميرغني في مضمون حكمي ليس صحيح لان مضمون هذا  
المحضر الدعوى والشهادة وانكار الخصم فقول مضمون حكمي يكون هذا جعل الدعوى والانتكار حكمه وانما يحال لكن ينبغي  
ان يكتب القضاء الذي كتب فيه قضائي او يقول في مضمون حكمي انما قوله حكمت في وجه المتخاصمين ليس تمام لانه لم يقل  
في مجلسي قضائي بخارا وان كان كتب المحضر حضر مجلس القضاء بكورة بخارا فان ذلك اشارة الى ان الدعوى بخارا  
اما لا يقتضي ان يكون القضاء بكورة بخارا ويحتمل ان يكون القضاء خارج الكورة والرساق والثالث لم يذكر ان  
قمته كم كانت يوم مات ويكون محتمل ان يكون يوم الموت اكثر ويوم الخصم والقضاء اقل والواجب عليه ان يفتي  
يوم موته محتمل للوديقه ويحتمل ان يكون الموت ببلدة اخرى والقضاء ببلدة اخرى والقيمة متفاوتة سجل آخر في مودع  
الكفالة والخلل انه لم يقل من ماله ولكنه قال من ماله من ماله وقوله من ماله من ماله لا يقتضي ان يكون السجل ادعى على  
بعضها شئ وبعضها من ذوات القيمة ولم يذكر الاعيان فمضى يكون ثلثا وهو لا يعلم فلا بد من البيان سجل آخر في مودع  
من وجوه احدها انه قال حضر مجلس القضاء ولم يقل بين يدي انما قال ثبت الوكالة ولم يذكر انها ثبت بالبيعة او  
بالمشاهدة فلو كانت ثابتة بالمشاهدة يجب ان يذكر علم القاضي الوكيل والموكل باسمها ونسبها وقد ذكرنا في كتاب  
الدعوى والثالث قال الداد وكيل الواقف الرجوع ومنعه وكيل الموتى وقوله اذ امر باطون لا يدخل تحت القضاء  
هذه العبارة في هذا المقام ليستقيمة ولكن يكتب في السجل ويعرض له فلان وقاله القاضي لا يتعرض والداع  
هو اقوى من الكل انه قال في السجل وقد قضيت بقية هذا الوقف وهو غير صحيح لان الوقف صحيح جائز بالاتفاق والاختلاف  
في الذموم على ما بين في كتاب الوقف سجل آخر في مودع من قضيت بقية هذا الوقف والخلل انه قال يقول القاضي الامام نايب القاضي الامام  
علاء الدين ولم يذكر ان هذه القضية هل دخلت تحت مشورته ام لا ومنها انه قال حضر مجلس القضاء ولم يقل القاضي  
حضر في او بقضية نور قال خلل آخر انه لم يقل ببلدة نور لان القضاء انما ينفذ اذا كان في المصر

عالم ذكرنا في كتاب القضاء فلا بد ان يكتب في السجل قضاء وهو في مصر كذا **كتاب** **الافراد**  
هذا الكتاب مشتمل على اربعة فصول الاول فيما يكون اقرارا وفيما لا يكون ثانيا في الاختلاف الثالث الافراد  
في المرض الرابع في الاقرار للورث في المرض وفيه اقرار الوارث لوارث آخر اما الفصل الاول وفيه العيون  
في كتاب الدعوى ارفى بدجل اذ عاها رجل فاقرا الذي يدعيه ان اشترى هامن المدعي القياس ان يتبرع  
الدار من يديه ويدفع الى المدعي حتى يقيم البيعة انه اشترى هامن المدعي في الاستحسان يترك في يديه  
ثلاثة ايام ويؤخذ منه كفضل حتى يقيم البيعة على الشراء وكذا في دعوى الدين اذ ادعى المدعي عليه الاتباع  
يؤمر بالاداء اليه قياسا ولا امام ظهير الدين كان يفتي بوجه القياس المستلزم للمدعي عليه اذا قال  
ليس او المدعي به ليس ملكي هل يكون اقرارا به للمدعي كالمسئلة في الاقضية في موضعين باب الاختلاف  
في الاقضية انه لا يكون اقرارا او هكذا ذكر في شهادات الاصل في باب الشهادة في البيع والشراء وفي ثانيا  
الجامع والجامع الكبير للسيد الامام في شجاع وفي العيون ايضا في كتاب الاقرار وفي كتاب الاجناس كتاب الدعوى  
وهذا اذ ادعى عينا في يد رجل فقال المدعي عليه ليس ملكي اما اذ لم يدع احد فمذا الاقرار لغو وفي قفاوي  
القاضي الامام عيسى بن يدجل فاقرا به رجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل صح قراره حكما ولا يحل للمقر له ذلك وان اراد المقر بهذا الاقرار فليكن مستأد فقال لا ملكها لان الاقرار  
اخبار وليس تملك ولو قال هذه ليست لي ثم اقام البيعة انما الله قبلت بيعة لانه لم يقر لرجل معروف وفي شرح  
الطحاوي وكل من ادعى في يد غيره لنفسه فهو مدعي وكل من ادعى ما في يد نفسه لغيره فهو مقر وكل من ادعى  
ما في يد غيره لغيره فهو شاهد رجل ادعى على آخر انه قبض منه كذا رهنا بغير حق فقال المدعي عليه ما قبضت بغير  
حق فيكون اقرارا ولو قال دفعته الى اخيك بملك اقرارا عليه ثبات الامر ولو لم يقل هذا اقرارا ولكن قال  
باني سببت فموقوفه وفيه نظر ولو قال سوكند خورك بتولي سائده اند فموقوفه وفي دعوى الاتقاء  
في فوائد الامام ظهير الدين خالي وفي العيون من عليه الدين للرجل اذ احلف بالله قبله اليوم شئ لا يكون اقرارا  
بالمال المدعي وسعدان يحلف هكذا ان لم يفصل ان يذهب بحقه وهذا اذا قدم المدعي الى القاضي قبل اجل  
الاجل رجل ضمن الاجر ما يجب للاجر على المستاجر من الاجرة فموقوفه يكون المستاجر ملكا للاجر اما لو ضمن المستاجر  
مال الاجرة في الاجرة الطولية لا يكون اقرارا بكون المستاجر ملكا للاجر رجل ادعى على آخر ما الا فقال القضية  
لكنه ملكي امر بالرد اليه وفي الاصل في كتاب الاقرار رجل قال لاخر اقصي لاني الذي عليك او غلة عندى فقال  
نعم فموقوفه وكذا لو قال اعطيتها او غدا اعطيتها او اوقعت فانتقدها او زناها او اوقعت فاقضها الا  
اذا تصادقا انه قال على وجه السخرية وفي النوازل لو قال بالفارسية ليس به او ليس بدور لا يكون

الكتاب المذكور في كتاب الدعوى



اقراراً ولو قال خذها مني اليوم او قال حتى يدخل علي مالي او حتى يقدم علي فلا يفي هذا اقرار ولو قال  
فقال اعد فانعدا واقبض فليس باقرار ولو قال لم يحل من اقراره وكذا لو قال اخرها علي اوصالي فافترس ولو  
قال برأ عن هذه الدعوى او صالحني عن هذه الدعوى لا يكون اقراراً وهكذا في دعوى الذار ولو قال ابرأني  
من هذه الذار لا يكون اقراراً ولو قال في دعوى بل ادعيتي فيها اولا ولا اقبضتها اولا والله لا قبضتها اولا ولا اقبضتها  
فاقراره ولو قال اقبض فليس باقرار عامه الشيخ ولو قال اخل عن مالي علي او قبضت منهم او شئت منهم  
او اضمنها له او كمال بها علي او قبضتها او قبضت فلان عنى ابرأني وابرأني او اخلتني او قبضتني او اضمنتني  
علي او فعلت كذا يوم اقبضتني مائة درهم فاقراره ولو قال له اقبضت مائة درهم ما استقبضت من احد سواك  
غيرك او قبضت او قبضت لا يكون اقراراً ولو قال اقبضت مائة درهم فاقراره ولو قال مالك علي الامة  
درهم او سوي مائة درهم او اكثر من مائة درهم هذا اقرار ولو قال لا اقبض من احد سواك او اقبضت من احد سواك  
فاقراره بالالف ولو قال اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار بالمائة ولو قال اقبضت مني فلا تجبر ان له علي  
الف درهم لا يكون اقراراً اما اذ لم يبدأ بالنسبة لكنه قال لا تجبر فلا ان له علي الف درهم ولا عليه يكون اقراراً من صاحبها  
من قال الصحيح في الاخبار انه ليس باقرار وفي فتاوى القاضى الامام ولو قال لا تجبر فلا ان له علي الف درهم بحقه  
من حقه كان ذلك اقراراً ولو قال اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم كان اقراراً ولو قال لا اقبض من احد سواك  
علي الف درهم لا يكون اقراراً ولو قال اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولم اقبضه لاصدق وصل  
ام فصل وعنده ان وصل صدق وعلى هذا الخلاف ولو قال اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولم اقبضه لاصدق وصل  
قال هو مال القمار لاصدق وصل ام فصل عندنا فيجوز ولو قال اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولم اقبضه لاصدق وصل  
ولو صدق لم يقر له صدق ولا يلزم شيء وفي كفاية الاصل للامام الحسين في باب ادعاء الكفيل انه من ثمن الخمر ان  
الكفيل لو قال بعد ما اقبل اصيل ان المال الذي كفله ثمن الخمر فهو ليس بخمير وهو من اقصى ولو ادعى الكفيل المال  
وحضر الكفو عنه وادرك الكفيل ان يرجع عليه فقال هذا ثمن خمر وجاء بالبيته لم يكن بينه وبين الكفيل خصومة  
يدفع المال الى الكفيل فيقال للكفو عنه اطلب صاحبك فحاصد قال وهذا دليل على انه اذا اقام البيته على انه من ثمن  
خمر قبل ولو قال اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم فيما اعلم وفي علي فهو باطل عندنا فيجوز ولو قال لا اقبض من احد سواك  
او اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم وهو باطل ولو قال لا اقبض من احد سواك او اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم  
ساكن هذه الدار فاقراره بالدار اما لو قال فلان زرع هذه الارض او غرس هذه الكرم او بنى هذه الدار وكلها  
في يد المقر وصون فعله معينا او باجر وادعى الآخرة ملكه فهو باطل الكل في الاصل وفي الشيخ لو قال هذا الطعام  
من زرع فلان ولم يقر هذا اقرار من نخل فلان او من ارضه او من سبانه او من صنوفه في يد هذا من غنم فلان الكل في الارض

ولو قال لا اقبض من احد سواك او اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم او سوي مائة درهم او اكثر من مائة درهم  
او من سبانه او من صنوفه في يد هذا من غنم فلان او من ارضه او من سبانه او من صنوفه في يد هذا من غنم فلان الكل في الارض  
ثم قال نزلت فينا ومعنى اقراره في ارضه الا اذا اقام البيته ان الارض باجر **جنس آخر** رجل قال  
وجدت كتابي ان فلان علي الف درهم او كتبت يدي ان له علي مائة درهم والكل باطل واني لم اقبضه  
ياذكر اري البلاء اذا وجد مكتوباً بخط البياع فهو لازم عليه لا يكتفي باذكاره الا ما كان له على الناس  
وما لالناس عليه فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في يدي كتابي ان فلان علي الف درهم كان اقراراً بذكره  
الامام الحسيني وخط الصراف والتمسار حجة ايضا كما ذكرنا وقيل ان الصديق القاضى في هاتين الآيتين كان يفتي  
هكذا في خط الصرافانه حجة ولو قال للصالح ان كتب فلان خط اقراره بالف درهم على ان يكون اقراراً ويجعل للصالح  
ان يشهد بالمال هذا في مجموع النوازل قال وكذا لو قال للصالح ان كتب خط بيع هذه الدار بهذا وكتب الصالح  
اولم يكتب في اقراره بالبيع وكذا لو قال له كتب في مرقاها ولو قال للصالح ان كتب خط اقراره بالالف درهم او سوي مائة درهم  
او اقبضت مني فلا تجبر هذا اقرار على الف درهم او سوي مائة درهم او اكثر من مائة درهم او من سبانه او من صنوفه في يد هذا من غنم  
فلان او من ارضه او من سبانه او من صنوفه في يد هذا من غنم فلان الكل في الارض



فقال الآخر في عليك مثلما اوقال الآخر طلقت امرتك واعتقت عبدك فقال الآخر فانه طلقت امرتك واعتقت  
عبدك عن ابن عباس عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله في ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاستاذ في الحديث  
كان يفتي بجواب ابي جعفر ولو قال بالفارسية ما يزار توحيدي اذ توحيدي لا يكون اقرارا اما لو قال مرا  
ناري توحيدي لا يكون اقرارا امرته قالت لزوجها هر چه مرا مي نايست از تو يا قسم لا يكون اقرارا لغير  
المهر كذا نقل عن الصادق عليه السلام ولو جعلت زوجا في حلي من الزوج عن المهر في الوارث غنما الا اذا كان هذا  
سابقه رجل قال برأت جميع غنماي لا يصح الا براء الا اذا نزع على قوم يخصون قال الفقيه ابو الليث وعندي انه  
صحح وسيأتي كتاب لجهة الاقرار والبراء لا يحتاجان الى القبول ويريدان بالرد لان لكل واحد ولاية على نفسه  
وليس له لغيره ان ينعقد ولكن المقر له ان لا يقبل صياغة لنفسه عن المنه وكذا لو قال الآخر وقلتك سبع ههنا فقلت  
بصير وكذا لو قال لا قبل بطل وفي الوقف على فلان اذا سكنت جاز ولو قال لا قبل بطل وفي وقف الاصل  
قال لا بطل لو صدقة في هذا كله ثم رده لا يرد ولو قال فلان عندي وديعة الف درهم او على الف درهم  
فرض ثم قال لم اقبضها منها ولو قال ودعني الف درهم او اعطيني ثم قال لم اقبض ان وصل صدق وان  
فصل لا استحسانا ولو قال فلان على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولم اقبضه لا يصدق وصل الفصل  
وعنده ان وصل صدق وان فصل لا وقد مر ولو قال على الف درهم من ثمن هذا العبد الذي يد المقر له فان  
صدقة الطالب سببه اليه بطل وان كذب لم يلزمه شيء فان كان العبد يد المقر صدقة المقر له لزمه المال  
وان قال لم ابع هذا وهو لي وبعته لغيري حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو قال العبد عبدك لم ابع  
منك وانما بعته لغيري لزمه المال رجل قال فلان على الف درهم ان مت فعليه المال عاش او مات وكذا لو قال ان  
افتر الناس وان جاء رأس الشهر او عيد الاضحى العيون ان كان هذا ليس بتعلق بل ضرب من اجل فليزمه المال كما  
اما تعليق الاقرار بالشرط في بطل وفي الاصل لو قال فلان على الف درهم ان شاء الله فالاقرار باطل ولو قال  
هذا العبد ان شاء الله لم يلزمه شيء استحسانا ولو قال فلان على الف درهم ان شاء الله فلان فليزمت له  
شي ولو قال ان دخلت الدار وان تطورت السماء وهبت الريح واصبت لا يضرني شيء ولو اقر بدين رجل  
وفيها شجرة قاية وعليها ثمره فمقر له والزرع على هذا ولو اقام المقر البينة قبل القضاء وبعد على الزرع  
له يقبل ولو اقام البينة على الشجرة له لا يقبل وفي التنازل رجل قال الآخر عليك الف درهم وقال للثاني عليك  
على الف درهم ما بعدك من ذلك لا يلزمه شيء ولو قال ما بعدك من الثمن لا يلزمه واصل هذا في كتاب السير خوفي  
قال الامان الامان فقال المسلم الامان سترى واستعلم لا يكون ما فاقا ولم يقل سترى واستعلم كان اما **جنس**  
**آخر** وفي التنازل رجل قال جميع ما في يدي وجميع ما يعرف اجمع ينسب لي فهو فلان وهذا اقرار ولو قال

جميع ما لي وجميع ما املك وهو فلان هبة لا يجوز الا بالتسليم رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان كل شيء له  
فهو فلان وجميع ما املك فهو فلان قال هذا هبة رجل اقر لابنته في صحة جميع ما في منزله من الفرس و  
الاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك فلما اقره في الرضا وادب وغلان وهو ساكن في البلد قال اقرارا على ما  
في منزله الذي هو ساكنه وما كان ايضا من الدواب بعثها الى الباقورة بالهنا و يرجع الى وطنه الذي اقره بانيته  
وكذا عبيد الذين يخرجون في حواجر ويأوون الى منزله فم داخلوا في اقرار رجل اقر على مال والدية ثم قال لها جميع  
في يدي من المال في ذلك ان كان مال الولد الذي اقرها فاما بعينه فاما المال الولد وان كان الابن قد استهلك  
والمنتهى ملك ما لا يحال ولا يورث وقد ترك الابن درهمين ودينارين فالولد في سعة من ان يتناول من الدرهم  
والدينارين مقدرا ما استهلك الابن بعد قوله رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله  
غير ما عليه من الديار متوفي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن ان ذلك من تركه ابيه وكل شيء علمت المرأة انها  
بتمليك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة صحيحة او كان لها عليه مهر فمضى سعة من ماله واحتجاج بهذا الاقرار  
وما لم يكن لها ملك لا يصير لها هذا الاقرار فيما بيننا وبين الله وهو تركه المتوفى واما في الحكم فلما شهد في الشهود  
عند ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الذاريوم الاقرار **جنس آخر** رجل قال فلان على درهمين ثلاثه وكذا  
لو قال على درهمين ثلاثه ولو قال له على درهمين كثيره فعليه قيس قولنا يلزم عشرة وعندهما ما درهمين ولو  
قال له على دينين كثيره يلزم عشرة عنده وعندهما عشرة ولو قال له على كذا كذا درهمين ايلزمه احد عشر ولو  
قال له كذا وكذا ايلزمه احد وعشرون وفي النصاب لو قال له على كذا دينارا ايلزمه ديناران لان هذا اقل ما يعقد  
لان كذا السعيل في العدد واصل العدد اثنان ولو قال فلان على مال عظيم عندهما ما درهمين ولم يذكر قول  
فيل نظر الى حال المقر رجب رجل يستعظم المائتين ورجل عشرة الاف ولو قال على الف درهم مال وكذا لو قال  
على مال قليل المسائل في الاصل وفي المشتق لو قال على مال قليل وكثير فعليه ايتا درهمين ولو قال فلان على درهمين  
اضعافا مضاعفة يلزمه ثمانية وهذا قول ابو يوسف ولو قال على درهمين مضاعفة في القسوة يلزمه ستة درهمين  
ولو قال فلان على اكثر الدرهم فعليه عشرة درهمين وعندهما ايتان ولو قال فلان على شيء من الدرهم  
فعليه ثلثة درهمين ولو قال له على مائة عظام فعليه ستمائة في السنة وفي الجامع الصغير لو قال فلان على مائتين  
الى عشرة فعليه تسعة وان قال مائتين عشرة الى عشرة فعليه تسعة عشرة عندنا رجب وعندهما ايلزمه عشرة في الوجه  
الاول وعشرون في الوجه الثاني ولو قال فلان على درهمين درهمين فعليه درهم واحد عندنا **جنس آخر**  
وفي الاصل رجل قال غصبت من فلان شيا فالاقرار صحيح ويلزمه البيان ولا بد ان يبين ما يجري فيه التنازع بين الناس  
لو فتر حجة خطة لا قبل ذلك ولو استوى ابي يمين شيئا يصنع بالخصم ولا يصنع حقا لو بين وقال الله وارضع



إذا اختلف المولى  
والورثة  
العول للمولى

واختلف المشايخ في ما إذا قال الموصي زوجة أو ولد الصغير واكثرهم على أنه لا يقبل بيان بهما والورثة  
أنه غصبي قال قول قوله في تعيينه أن كان قائما وفي قيمة أن كان هالكا ولو قال فلان على ما يدبرهم ثم قال  
ه وزن خمسة أو ستة وأقراره بالكونه فعليه درهم وسبعة أو فصل وكذا الدنايو وان وصل صدق  
لأنه مغير وكذا الدنايو وفي مجموع التوازل الأقرار تضمن ثلاثة أشياء المقر والمقر له والمقر به أن كان التحل معلوما  
صح وأن كان المقر والمقر له معلومين والمقر به مجهولا صح أيضا وأن كان المقر مجهولا صح أيضا بأن قال رجل  
لآخر ما على أحدنا الف درهم لا يصح فكل واحد منهما أحدهما لا يحلف ولو كان المقر مجهولا بأن قال رجل لآخر لك  
على أحدنا الف درهم لا يصح رجل قال فلان على أرا وعبد لا يلزم شيء سواء كان بعينه أو بغير عينه عنده  
ولو قال فلان على من شاء المقر لا يلزم شيء سواء كان بعينه أو بغير عينه وفي فداوى النسق لو قال فلان ابدا  
دادنيست لا يلزم شيء ما لم يقل هو على أو في قتي أو في ذمتي أو دين واجبا وحقا لازم ولو قال أعطني ألف ألف  
لي عليك فقال صبر لا يكون أقرارا ولو قال سوف يكون أقرارا فهل ولو قال سوف يأخذها لا يكون أقرارا **آخر**  
وفي العيون رجل قال قتل فلان ثم قال قتل ابن فلان يكون هذا أقرارا بقتل ابن واحد وفي فداوى  
اهل سمرقند لو قال آخر لم قتل فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا أو قلت عدي فمواقر بالقتل ويلزم للذات  
في ماله أن لم يقر بالعقد وكان لا يكون أقرارا **الفصل الثاني في الاختلاف** وفي الفداوى الصغير  
في كتاب الدعوى إذا أقر الرجل لورثته ومات واختلف المقر له والورثة فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة  
في مرضه القول قول الورثة ولو أقام البينة في صحة المقر له على الصحة أو في ذلك لم يكن بنية له أن يحلف الورثة وقد  
ذكرنا شيئا في كتاب النكاح في فصل المهر وفي الأصل إذا أقر الرجل أنه كان أقر وهو صغير فلان بالف درهم وقال  
الطالب بل أقرت بها وانت بالغ فالقول قول المقر مع يمينه رجل قال الآخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال  
الآخر أخذت مني عارية فالقول قول الآخر وهذا إذا لم يلبسه أما إذا لبس وهل يضمن ونظير هذا في كتاب الوصية  
رجل قال الآخر أخذت منك هذه الدراهم وديعه وقال الآخر أخذت ما مني قرضا فالقول قول المقر ولو قال قرضي  
فلان الف درهم وقال فلان بل غصبه فالقرض من فداوى كذا كانت الدراهم قايمة فليقر له أن يأخذها في الجامع الصغير  
قال الآخر أخذت منك الف درهم وديعه فملك عدي وقال صاحب المال لا بل أخذتها غصبا فمقر والمقر ولو قال أعطتها  
وديعة أو دفعها إلي وديعه وقال صاحب المال أخذتها غصبا لا يضمن المقر ولو قال هذا ألف وديعة عند فلان فأخذت  
منه وقال فلان كذبت كذا في المقر له أن يأخذها ولو قال العدة بتي هذه فلان أو كذا بياضه ما عدا وقال فلان كذبت بل لا  
لفالقول قول المقر وفي القياس القول قول المقر وهو المقر على الفداوى على الفداوى ثم قال هو يوفى بيمينه  
وصل المصل عندهما أو يصدق ولو قال فلان على درهم يوفى ولم يذكر السبب اختلف المشايخ في علي حلق ولو قال غصبت الف درهم  
أو أودعني الف درهم أو أقر الدينونة فحينئذ الف درهم إلا أنها يوفى بيمينه وصل المصل

ولو قال هذا كله الف درهم إلا أنه مقتضى كذا أن وصل صدق وإن فصل لا كالاقتضاء ولو فصل بالقطع  
عن السبع أنه يصح إذا وصله بعد ذلك وعليه القوي رجل مات وله على رجل مائة درهم وله بئان فقال  
مما قبضتني منها خمسين شيئا للمقر وللابن الآخر على المدين خمسين درهم **آخر** وفي العيون رجل قال لآخر  
غصبتك الف درهم ورجحت فيه عشرة آلاف درهم وقال المقر له قد أمرت بك به فالقول قول الموصي منه ولو  
قال لا بل غصبتني العشرة إلا آلاف كلها القول قول الغاصب رجل صبت ثيابا وهذا الرجل بعانية الشهود فقبل  
له في ذلك وقال وقت في ما فارة وماتت فالقول قوله لأنه منكر الضمان والذي يسمع للشهود أن شهدوا  
على الغاصب لا يسمعهم أن يشهدوا على أن ليس بخمس ولو عمد إلى رجل يطوف في السوق بالتم فاستمرك له  
ثم قال هي مئة لا يصدق وللشهود أن يشهدوا على كونه ذكيا حكم الحال وقعت المسئلة واختلفت الآمنة وفيه  
القاضي لا مأم لا يضمن قلت له هذا شك في المسئلة الاستحسان رجل قتل رجلا فلما طلب من القصاص قال لا  
فأنه لا يسمع قال الصدوق في ذلك يؤدى إلى فتح باب العذر لأن العداوة بين الناس متحققة وأمر الذم  
عظيم بخلاف المال وكذا القول قوله لأنه قل أو لا يسمع ذلك منه وفي الأضحية الموصى إذا قال قبضت  
مال فلان لليت على الناس فجاءه عنهم وقال للموصى أتى دفعنا إليك كذا درهمها وقال الوصي ما قبضت منك  
شيئا فالقول قول الوصي مع يمينه والوكيل يقبض المدين والوديعة والمضاربة على هذا وفي المنتقى رجل له  
أمة أقرته وطها فاشترها أبوها وابنه لم يحل له وطها ولو أقر بعد ما اشتراها الأب والابن لم يصدق قايما  
وصدق استحسانا وإن كان مأموئا في الأصل رجل قال دفع إلى هذا ألف فلان وهو فلان وأدعى ألف فلان  
منها فمولى دفع ولودفع إلى فلان بقضاء يضمن وبغير قضاء يضمن ولو بدا فقال هذا ألف فلان دفعه إلى فلان  
فهو المقر له الأول فلو دفعه إليه بغير قضاء يضمن وبقضاء لا يضمن عند من خلافا لمحمد ولو قال هذا ألف فلان  
أقرضته فلان رجل آخر وأدعاه كالأمة فمولى الأول والمقرض عليه الف درهم ولو قال هذا العبد الذي في يد  
فلان بأعينة فلان بكذا فإن أنكر صاحب العبد إلا أن يبيع فالقول قوله مع يمينه ويأخذ العبد والكاتب  
بأخذ الثمن من المقر وكذا المقرض على هذا إذا أقر أن هذا العبد فلان غصبت المقر له من فلان فإنه يدفع  
ولا يضمن للثمن شيئا بخلاف ما تقدم إذا أقر أنه اقتضى من فلان الف درهم كان عليه فقبضه فقال فلان أخذت  
من هذا المال ولم يكن لك على شيء فالمقرض من بعد ما يحلف المقر له أنه لم يكن عليه شيء واجناس هذا وقد ذكرنا  
من الجامع الصغير رجل قال لآخر أنا عبد لك فقال الآخر لا ثم قال بل أنت عبد لي فإنه عبد ولا يكون نقيصة  
اختلاف مسألة الجامع الصغير لأن الرق لا يبطل بحج المولى ما أقر به المدين والعيون بطل التكريب في الظل  
والعاق لا يبطل وإن رفا ولو كان يد رجل عبد فقال ذواليد رجل هو عبدك فلان فقال فلان لا ثم قال



بل هو عبدى وقال ذ والميد بل هو عبدى فهو لذى اليد ولو قال ذ والميد هو عبدى وقال الآخر بل هو عبد  
ثم قال بل هو حواء بالبيته لم يقبل للتناقض واذ اقر الرجل بالرق لرجل ثم باعه جاز فلوزى العتق او  
ادعى انه كان حراً من الاصل لم يقبل للتناقض ولو قام البيته على عتاق البائع قبل البيع او على انه حراً الاصل  
بيته استحقاقاً وان كان المدعى مثلاً في العبد عند ذ لان العتق لا يحتمل النقض رجل وامرأة مجبولان لهما  
ابن صغير ليحكم اقرار بالرق على انفسهما وعلى انهما جاز فان كان الابن يتكلم فقال انا حراً فالقول قوله ولو كان له  
انتهات الاولاد والذبرون فاقرار بالرق لا يعمل في حتمها **الفصل الثالث في الاقرار بالمرض** و  
الاصل اقرار الرجل في مرضه بدين غير وارث فانه يجوز وان اخطأ ذلك بماله فان اقر لوارث فهو باطل  
الا ان يصدق الوثرة واذ اقر بدين ثم مات مرضه تخاصاً واصل لم فصل ولو اقر بدين ثم بوريه تخاصاً  
وعلى القلب الوديعة او في دين الصحة مقدم على الاقرار بالدين والوديعة في المرض عندنا ولو استقرض  
مرضه واشترى شيئاً او عاين الشئ او غصب فانه حاقض غمماً الصحة ولو قضى ديناً حراً من انظر ان قضى  
الدين الذي استقرض في المرض لم لا ترى انه لو لم يستقرض وفسخ البيع له ذلك لما ازاله يؤذون  
ان كان عين استقرض او عين ما اشترى قائماً وليست التركة الا هذا فانه بيع غمماً الصحة والمرض البائع انما  
يكون احق بالبائع اذ لم يسلم المبيع اما اذ اسلم فقد ابطأ حقه في الاختصاص كما لم يكن اذ اراد الرهن كان مساوياً  
لسائر الغنم وفي المنفعة لو اقر في المرض الذي فيه انما يجعده هذا من فلان في صحة وقضى الشئ واذ نفي ذلك  
فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الشئ لا بعد الثلث ولو اقر في المرض ان العبد لفلان يصدق فاولا  
شبه الاقرار بالبيع لان المشتري قد اقر ان العبد ملك للمريض والاقرار بالعبد كالاقرار بالدين والوديعة  
المريض ولو اقر بقبض دين كان له في المرض صدق من الثلث وفي الجامع الكبير جعل كاتب عبداً له في صحة على الف درهم  
ثم مرض فاقرب باستيفاء فهو صدق وهذا بخلاف ما لو باع عبداً من وارثه في صحة ثم اقر باستيفاء الثمن في اثر  
فانه لا يبيع وفي فتاوى القاضى الامام رجل اعتق احد عبدين في صحة ثم بين العتق لهما في المرض في كبر القيمة كان  
العتق من جميع ماله رجل اشترى عبداً في صحة بغير حش على انه على انه باجبار ثلثة ايام ثم مرض فاجاز البيع او  
سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المحاباة من الثلث رجل اقر في صحة انه غصب رجل جارية ثم قال في  
مرضه مائة درهم ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو صدق وكذا لو اقر في صحة ان لفلان عنده الف  
وديرة ثم قال في مرضه مائة درهم الف بعينها صدقة واجل صاحب الوديعة او في صحة الدين وفي الفتاوى  
القنبري رجل اقر لامرأة بمائة الف درهم في مرضه وماتت ثم اقامت الوثرة البيته ان المرأة وهبت مائة الف درهم  
في حياة الزوج لا يقبل لان الركن باقراره وفي المرأة اذ اقرت باستيفاء الصدق من زوجها في مرضه موته بعد الطلاق

ظلمها

ان كان الطلاق حقيقاً والنقص  
عندها يقع وان لم يقع

ان طلقها بائناً وانقصت عدتها او لم ينقص من عدتها في الطلاق الرجعي لا يصح وفي التجديد ان طلقها قبل الدخول  
بها وقد اقرت باستيفاء المهر من زوجها وهي مرضية ثم ماتت فان ذلك بين غمماً ما ولا شئ على الزوج من المهر  
ولا يضره الغمماً بنصف المهر ولو كان دخلها واقرت باستيفاء المهر ثم طلقها وانقصت عدتها قبل ان يموت صح  
الاقرار سواء كان التزوج في حالة الصحة او في حالة المرض ولو لم ينقص عدتها حتماً ماتت وقطعها بائناً  
وقد اقرت له باستيفاء المهر فاصحاب دين الصحة او في حقه استوفى حقوقه ثم ينظر الى الباقي فحصل للزوج الاقل  
مما اقرت له بالاستيفاء وما نصيبه من الميراث وفي العيون لو ان مرضياً اذعى على رجل الا وابنته وابنه لا  
يجوز ابراءهما ان كان عليهما دين ولو ابرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليهما دين او لم يكن ولو انه قال لم يكن عليهما هذا  
المطلوب شئ ثم مات جاز اقراره في القضاء ولا يقبل من بيته على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين ابنته  
لا يجوز اقراره وفي آخر الجامع الكبير في الابواب المتفرقة بعد كتاب السرة في باب يجوز التيسير ان يفعلها ان كان  
للغلام على الوارث دين من ميراث امه فاقرب بقبضه من ابنه لم يصدق وان كان ما دونها ولو اقر لا يجنيح  
وكذا لو اقرت ليس لامة على ابنتي صح بخلاف ما لو ابرأه او وهبه وفي جيل الخصاى لشمس لا يخلو في  
في باب الوصى والوصية المرضية ليس على زوج صدق بغير اذن او عند الشافعي لا يبرأ واما المريض اذ  
قال لم يكن علي فلان شئ قط يجوز وان كان عليه دين الصحة ولو اقر باستيفاء دين الصحة في المرض يصح سواء  
كان عليه دين الصحة او لم يكن لما اذا اقر باستيفاء دين وان من المريض لا يصح ان كان عليه دين الصحة وان لم  
يكن عليه دين الصحة جاز وفي العيون رجل مرض يوماً ووصى يوماً ومرض يوماً ووصى يوماً فاقرب لا يبرأ  
هل يصح نافي في كتاب الوصايا انه هل يشترط كونه صاحب الفرائض ام لا **الفصل الرابع في الاقرار بالوارث**  
وفي الاصل لو اقر المريض بدين لوارثه فلم تمت حتى صار غير وارث صح صورته اقر لغيره بدين ثم ولد له  
ابن ولو اقر بغير وارث ثم صار وارثاً عند الموت كان بسبب القرابة لم يصح صورته اقر لابن كافر فاسلم  
عند موته ولو كان لمولى المولادة او لاجنية فصارت زوجته لم يطل اقراره بخلاف ما لو وهبها في مرضه  
او وصى لها بوصية ثم تزوجها ثم ماتت بطل الهبة والوصية الاقرار بقبض الدين من الوارث لا يصح اذا كان  
في مرض الموت المريض اذ اقر لرجل بال فقره ثم مات المريض ووارث المقر له ووارث المقر لا يجوز  
اقراره عند موت ثم رجع وقال صح الاقرار وهو قولهم وعلى هذا الخلاف لو اقر بغيره لاجني وقال لا يجوز  
هو لفلان احد ورثة المريض ولا يجوز الاقرار لعبد واثرة او لعبد قاتله ولو اقر في مرضه بدين من  
لامرأة يصدق الى تمام مهرها ونحوها الصحة المريض اذ باع عبداً من اجني فباعه المشتري من وارث  
المريض وهو صح اذا كان بعد القبض اذا كان دين الصحة يحيط بالمرض فاقرب المريض انه اقر في المرض خلا



الف درهم ثم قال استوفيته لم يصدق الكل الاصل وفي التواريل رجل مات وترك ابين فاحد ما بين  
على ايها القياس قال اصحابنا ان ما اخرج من نصيبه وقال ابو الليث وعندي اخذ منه نصف ذلك  
بعض ما حصه وعلى هذا لو ان رجلا مات وترك ابين والف درهم دينار والف درهم عينا على رجل فاحد  
ابنه ان الاب استوفى ما على الغريم في حقه ومحمد الابن الآخر وحلف له ان يبيع الغريم بنصيبه ولا يرجع الغريم  
على المقر في ميراثه بشئ وفي الزيادات في الباب الاخير من كتاب الاقرار انه يرجع الغريم على المصدق بالخمس  
التي اخذها المكذب من قال في الزيادات وهو ظاهر الرواية وما ذكرناه لا يرجع الغريم على المقر رواية لا  
**وما يتصل بهذا** اذا مات رجل وترك ابين فاحد ما بين والف درهم دينار والف درهم عينا على رجل فاحد  
ولو اقر ان اباه وصى بهذا بالف درهم وكذب اخوه ياخذ ثلث ما في دينه ولو اقر بدين على ابنه وكذب الاخ  
ياخذ كل ما في دينه وفي مختصر القدوري اقرار الرجل بصدقة باربعة واقرا المرأة بصدقة ثلثة اما اقرار الرجل  
بالابن والاب والزوج ومولى العتاق واما اقرار المرأة بصدقة بالاب والزوج ومولى العتاق والمعنى في  
الصحة وعدم الصحة فيما ذكره فربما اختلف في الاقرار بصدقة مع وارثا المعروف  
شركة في الميراث وفيما ورثه الاربعة لا يرث مع الوارث المعروف اما الاقرار بصدقة نفسه حتى لو لم  
يقوله وارثا كان الميراث له ليس المال **كتاب الوكالة** وهو مشتمل على سبعة  
فصل الاول في التوكيل والغرض الثاني في التوكيل بالخصم الثالث في التوكيل بمقتضى الدين الرابع في الوكالة  
بالبائع الخامس الوكالة بالشراء السادس الوكالة بالتسليم السابع في الوكالة بالطلاق والعتاق واما  
الاول وفي السنة قال في رجل قال لرجل انت وكيلي كل شيء هذا توكيل بالحفظ دون غيره ولو قال انت  
وكيلي في كل شيء جازا من هو وكيل بالحفظ والبائع والشراء فان وهبا وبصدقها جاز وهكذا في  
الفتاوى الصغرى وعن جاز ان وكيل بالمعاينة والعتاق وفي التواريل لو قال له وكلت في جميع اموري فكل  
له طلق امرتك ووقف جميع ارضك الاصح انه لا يجوز وهكذا في باقي القاضى **نوع** وفي الرواية  
رجل قال للآخر فوضت امرتي اليك يصير وكيل في حفظ ماله ولو قال فوضت امرتي اليك قال بعضهم هذا  
باطل وهذا بعضهم هذا اول سوء ويصير وكيل بالحفظ ولو قال فوضت امرتي اليك امرت على وله استقلال  
اعلم ان الناس صاروا وكلاء بالتقاضى وقبضها ولو قال فوضت امرتي اليك صار وكيل بالتقاضى ولو قال له  
فوضت امرتي اليك صار وكيل بالحفظ والرجوع والتقليف ولو قال فوضت امرتي اليك صار وكيل بالحفظ  
الاتفاق عليهم ولو قال فوضت امرتي اليك صار وكيل بالطلاق ويقصر على المجلس **حاشا** في الغرض وفي  
شرح الطحاوى تعليق الوكيل بالشرط باطل وتطبيق الوكالة بالشرط جائز وقد ذكرنا المسئلة في كتاب البيوع

التواريل لو قال لوكل الموكل لوكل في الوكالة فقال رد الوكالة مغفل وكذا لو لم يقل الموكل رد على الوكالة  
لكن الوكيل قال رد الوكالة وعلم الموكل مغفل وفي السنة رجل وكل رجلا ببيع عبده او خصوه او  
تقاضى في سنة قال له لا والله ما وكلت بشئ فقد عرفت انها وقلت قال هذا اخراج منه في الوكالة  
وفي الفتاوى الصغرى اذا وكل رجلا وكالة علقه بالشرط ثم عزله قبل وجوب الشرط عند من لا يبيع  
عند من يبيع وعليه الفتوى وفي التواريل رجل وكل رجلا بان يطلق امرأته ان لم يرجع من هذا السفر الى وقت  
كذا خرج الى السفر بعد ذلك كسبه ان اخرجت من الوكالة قال الضمير في يخرج من الوكالة وقال محمد  
بن سلمة لا يخرج وفي فتاوى السنة امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من نفسها بعد انقضاء عدتها ثم عزله  
في العدة اختلف المشايخ فيه الزوج لو وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها ثم عزله المختار مغفل وفي فتاوى اهل  
سمرقند لو كان التوكيل لسؤال الخصم لملك عزله وفيه ايضا لو قال لآخر كل ما عندك فانت وكيلي ثم قال لها  
كلما عدت وكيلي فقد عزلتك اختلف المشايخ فيه والمختار انه ملك اخراجه بخفض الوكيل ما خلا الطلاق  
والعتاق وما خلا توكيله بسؤال الخصم قال وسعدت من الشيخ الامام ظهير الدين انه يحكى عن شمس الاسلام  
محمود الاوزجندى انه سفل عن ابيه وهو جندى القاضي الامام عبد العزيز بن عبد الرزاق المرخياني انه سفل  
عن ذلك من الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالة العلقه فاذا قال هكذا مغفل وبه يفتى اذا رسل  
رسولا ونهاه قبل تبليغ الرسالة بغير علم الرسل امرأة قالت لزوجها اذا جاء عند فطلقه على كذا او  
قال العبد لمولاة اذا جاء عند فاعتقه على كذا فانها قبل مجي العبد جاز التوكيل الى عشرة ايام هل يتبع في  
العشرة فيه رايان والاصح انه لا يمتد وقد ذكرناه في كتاب الطلاق مع اخوانه في فضل الامر باليد **نوع**  
رجل وكل رجلا ببيع عبده ثم باعه الموكل او وكله رجلا بان يكتبه عبدا ثم كاتبه المولى او وكله بان يبيع  
عبدا ثم وهب او وكله بان يزوجه امرأة معينة ثم ان الموكل تزوجه او وكل رجلا بان يطلق امرأته ثم  
طلقها او وكل الوكيل وسيا ما في وضعها اذا مات الموكل او جرح جرحا مطبقا خرج الوكيل من الوكالة  
واذا ارتد الموكل والعيان بانه والوكالة موقوفة عند جرحه وعندها فان جرحه جرحا مطبقا خرج  
الوكيل في التجديد وفي التواريل وكل رجلا ببيع شئ وشراؤه فقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل رجلا باليد  
ثم مات الوكيل الاعلى الوكيل الاسفل على وكالة وقام هذا في فصل الوكالة بالشراى وفيه ولو اخرج الوكيل  
الذي وكله جاز ولو اخرج الوكيل الذي هو في المال كان اخراجه جائزا ايضا سواء كان الوكيل الاو اجيرا  
او ميسرا ولو اشتري الوكيل الثمن بعد ما انزل الوكيل الاول وهو يعلم بعزله ولم يعلم والوكيل الاول دفع الثمن  
او لم يدفع فشرأه جائز على ما بال وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشتري الثمن جاز وفي السنة عن من في رجل



قال لا اخرجت وكيلي في اقتضاء ديني وكل من شئت بذلك فوكل الوكيل بذلك رجلا فللوكيل ان يخرج  
من الوكالة ان شاء ولو قال انت وكيلي في اقتضاء ديني وكل فلا يثبت ذلك لم يكن للوكيل ان يعزله لانه صادر من  
الرسول حين سمي له الامر ولو قال للوكيل وكل فلا يثبت فوكله كان للوكيل ان يعزله الا بذا وكل رجلا  
بيع متاع البعثة ثم مات الاب والوصي انزل الوكيل اذا كان الاب وارث البعثة وهذا عند اصحابنا الثلاثة  
في الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء وفي المتن رجل امر رجلا بشراء حنطة بعينها او بيعها فحمله يقيما  
او سواها خرج الوكالة **الفصل الثاني في التوكيل بالخصم** اذا اقر على موكله في مجلس القضاء ببيع وفي غير مجلس  
القضاء لا يصح وقال ابو سفيان ولا يصح اصدانتم رجوع وقال يصح في مجلس القضاء وغير مجلس القضاء ولو وكله  
بالخصم غير جاز الا اقر عليه صح في ظاهر الرواية وانما يصح الاستثناء اذا كان موصولا واختار في الاقيسة انما  
يصح مفضولا كان او موصولا ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا صح ومفضولا لا يصح ولو  
وكله غير جاز الا انكار صح عندم خلافا لابي من فالقر في غير مجلس القضاء لم يصح عند الماذكرنا ونخرج من وكالة  
كالا ب الوصي اذا لم يصر اقرارها لا يمكن الخصم في تلك الحادثة المدعى عليه اذا وكل رجلا بالخصم المدعى  
بطيله لا يملك عزله لما ذكرنا ولكن هذا اذا غلبه بغيبة الخصم اما اذا كان خصمه صح وقال بعض شايخنا لا يملك  
عزله الا اذا رضى الخصم بذلك لكن هذا خلافا لظاهر الرواية التوكيل من غير رضى الخصم والوكيل يبيع مقيم لا يبيع  
عند ما يبيع والفقهاء ابو الليث كان يفتي بقولها قال شمس ائمة الحلواني في ادب القاضي المفتي بخبر هذه المسئلة ان  
شأ افتى بقول الشيخ وان شاء افتى بقولها ونحن نفتي ان الرأي للقاضي واما المريض والمسافر فصح توكيله بالكر  
والتيب والمسلم والذمي وفي هذا وقال مشايخنا في الحذرة يبيع توكيله من غير رضى الخصم وفي ادب القاضي  
لشمس ائمة الحلواني المرأة التي تخرج في حوائجها ليست بخبرة التوكيل بالخصم توكيل بعض الدين عند اصحابنا  
الثلاثة وقال في لا يكون توكيله بالقبض وقال الصدوق في الجامع الصغير لا يفتى بقول اصحابنا في هذه  
المسئلة والقوي على قول في التنازل اختار الفقهاء ابو الليث انه لا يملك القبض قال وهكذا اختار المأخوذون  
وبناخذ في النصاب ان كانت لا تخرج من البيت فوكل وكيل بالخصم فوجب عليها اليقين ان كانت لا تعرف بالخروج  
من بيتها ومخالطة الرجال في الحوائج بعث الحاكم اليها رجلا عدلا مستظله او شهيدا على ذلك التوكيل بالخصم وكذا التوكيل  
بالقاضي وليس للوكيل بالخصم ان يصالح اذا وكل متاعا بالخصم وهو عقل وهو وكيله ولو وكل رجلا بقبض الدين  
فاقام الغريم البيعة انه قضاه الطالب قبلت وعندنا لا قبلت بنا على ان الوكيل بقبض الدين يملك الخصم عند  
وعندهما لا يملك والمسائل عشرة منها الوكيل بقبض الدين ومنها الوكيل بقبض العين وليس له ان يتجاوز الاجماع  
ومنها الوكيل بالخصم هل يملك بقبض الدين قد ذكرنا والوكيل بالارزاقه وليس له الخاصة والقبض والوكيل بالقبض

والوكيل باخذ الدار بالسفعة والرجوع في الهبة فله ان يخاصموا بقبضها والوكيل برقبضها بقبضها  
الوكيل بالحفظ فليس له الخاصة الكل في شرح الشافعي وفي الفتاوى القصرى لو قال الرجل لآخر وكلتك بالخصم  
في كل حق له قبل اهل بلد كذا فهو وكيل بالخصم في كل حق يكون موجودا يوم التوكيل رجل وكل رجلا بالخصم  
واخذ حقوق من الناس على ان يكون وكيل فله ان يخاصموا بقبضها والوكيل بالمال ثم ان المدعى عليه يريد  
الدفع لا يسمع الدفع على الوكيل وفي فتاوى قاضي الامام واجمعوا على ان الموكل لو كان غايبا مدة السفر او كان  
من يضا في المصر لا يقدر ان يمس على قديمه الى باب القاضي ان له ان يوكل مدينا كان او مدعى عليه وان كان لا يستطيع  
ان يمس على قديمه ولكن يستطيع ان يمس على طهر ائمة او على ظهر انسان فاذا راض به بذلك صح التوكيل وان كان  
لا يزداد اختلاف فيه قال بعضهم هو على الخلاف ايضا وقال بعضهم له ان يوكل وهو صحيح كما يجوز للمسافر ان يمس  
السفر ان يوكل بغير رضى الخصم يجوز ان ياد ان يخرج الى السفر لكن لا يصدر عنه ان يمس السفر ولكن القاضي ينظر  
الى زيارته وعدة سفره او لسان عن برديان يخرج منه فيسأله عن رقائه كافي في منع الاجارة **الفصل الثالث**  
**في الوكالة بقبض الدين** وفي المتن الوكيل بقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضر وكيل اخر بقبض الدين ليس له ان  
يقبض من الوكيل ولو وكل التا بقبض كل شيء له ان يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الاول ان يقبض من التا شيئا  
ولو وكل رجلا بقبض دار فقال وكلتك بقبض ادى التي في موضع كذا في يد فلان فقبض الوكيل ثم وكل اخر  
بمثل ما وكل به الاول في قبض هذه الدار بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل ان يوكل التا فلما ان قبضها  
من الاول وان وكل التا قبل ان يقبضها الاول فليس للتا ان يقبضها منه والشيء الذي بعينه لا يشبه باليسر  
بعينه وفي الاصل الوكيل بقبض الدين ليس له ان يوكل غيره ولو وكل رجلا بقبض كل دين له ثم حله دين  
فله قبضه استحسانا وهذا لو وكله بقبض غلة الدار سنوا والحادث الوكيل ان يقبض الدين لا ينفرد احدا  
ولو قبض احدهما لا يبرئ المطالب حتى يصل الى الآخر والوكيل ان يقبض الدين لا ينفرد احدهما قياسا ونفرد  
استحسانا وفي منرفة الجامع الوكيل بقبض الدين اذا وكل من عياله صح حتى لو قبض فهلك وفيه لا يضر ولو  
قال الموكل خذ هذا المال يا فلان او انت يا فلان فادفعه الى فلان فانه يفتى جاز قياسا واستحسانا واحوات هذه  
المسائل في الفصل السابع المدين اذا قال للوكيل لا آمن من ان يحل الطالب في حضرة فاضن لما يقبضه الطالب  
فضن بوجه وكذا لو لم يضمن لكنه قال قبض منك على ان ابرئك من فلان فان نكل الطالب وقبض المال من الطالب  
له ان يرجع على من اخذ منه وان كان مصدقا اياه بانه وكيل وكذا الاب اذا قال للختن حين قبض لها قبض منك على  
ان ابرئك من مهر بنتي فلو جعت على الزوج فالزوج يرجع على الاب في شرح الطحاوى في باب الدعوى جاز  
لاخر وكلني فلا يبرئ عليك من الدين لا يخرج اما ان يصدره المدين او وكيله او ليسكت ان صدره جبر على ان يصدر



اليه وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذبه او سكت لا يجبر على دفعه لكن لو دفع مع هذا ثم اراد ان يسترد  
ليس ذلك بعد ذلك لان جاء الموكل ان اقر بالوكالة مضى الامر وان انكر الوكالة ما اخذ منه من الغريم والغريم  
يرجع على الوكيل ان كان قائما وان سكت منه بضمين مثله وان هلك في دين ان صدقه لا يرجع عليه وان صدقه وشروط  
عليه الضمان او كذبه او سكت فانه يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم ليس له ان يرجع على الوكيل ثانيا ولو اراد  
الغريم ان يحلف بالله ما وكله كان ذلك فان دفع عن كونه ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق  
فان دفع عن كونه ليس له ان يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق او لم يعد لكنه يرجع على الوكيل والوكيل  
ان يحلف الغريم في الحذف والسكوت بالله ما تعلم انه وكله ان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على الوكيل وان  
شأ لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب بالله ما وكله فان حلف استقر الضمان على الوكيل وان نكل رجع الوكيل على  
الطالب هذا اذا ادعى انه وكيل وهذا كله في الدين فاما في الوديعه اذا قال فلان عندك وديعه فوكلت بقبضها  
فصدقه المودع ثم امتنع من دفعها اليه ذلك لان قراءه لا في ملك غيره وهو الوديعه وفي الدين ملك نفسه  
فان قال لم يوكلني ولكن ادفع الدين اليه سيجبر قبضه وعلى ضمانه ان يدفع الدين لا الوديعه فان دفع  
ضامنا ولا يرجع على المودع اليه وان شرط عليه الضمان وفي المستعارة اذا علم المدين انه ليس بوكيل بالقبض مع هذا  
دفع فاما عندئذ بمنزلة الوديعه للدفع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغايه ذلك وان صاع في يد المودع  
صاع من مال الدافع ولم يكن على الغايه ضامن فان قدم الغايه فجاز القبض ان صاع بعد الاجارة كان الطالب  
وصار كانه وكيل يوم قبض المال وفيه ايضا رجل له على آخر الف درهم وصح فوكل آخر قبضه منه واعلم ان له  
عليه وضحا فقبض الوكيل منه الف درهم غلته وهو علم انها غلته لم يجز ذلك على الآخر ولو صاع في يد الوكيل ضمنها  
الوكيل فلا يلزم الامر شيئا من ذلك وان صاع في يد مكانها صاع من يد الامر ولا يرجع شي في قياس  
قول ابو ج رجل استقرض من رجل الف درهم فقال ادفعه الى سولي فلاذ فقال المقرض قد دفعته وقال الرسول  
قد قبضته منه ومحمد المستقرض ان يكون المقرض قد دفع لا يلزم المستقرض شي وفي الاقضية لو امر آخر قبضا  
الدين فقال قد قبضت فلا يغالب انكر الامر واقر قد ذكرناه بهما في كتاب القضاء في الفصل الثالث من الفصل  
**خمس** وفي الاصل الوكيل يقبض الدين عن رجل اذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب فقت للمقاصة والوكيل  
يقبض الدين من الغريم اذا برأه وان كان لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع ولو اخذ به كيف اجاز ولو امر بالمديون  
ماخذ الرهن فقال له خذ هذا رهنا حتى اعطيتك المال المثلثة ايام فملك الرهن لضمان على الوكيل وكذا لو امر  
لو اخذ الرهن والوثيقة كلهم كبار في الاجناس كتاب الرهن ولو اخذ به كيف لا على ان برأه لا يجوز لا بها حولة  
والوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير شيه ولا كتابة برأه لا يضمن الا اذا قال له لا دفع الا لسمو وتوكل

الوكيل اشهدت وانكر الموكل فالقول قول الوكيل الموكل اذا دفع المال الى الطالب ثم دفع الوكيل ان علم بدفع  
الموكل ضمن الا فلا وفي المستعارة لو مات الطالب لم يعلم الغريم فدفع المال الى الوكيل لا يبرأ وله ان يسترد  
لو علم بموت الوكيل ان يضمن الوكيل ان ضاع عنده وعند الغريم وكذا لو وهب الطالب المال وابراه ثم دفع  
الوكيل ضمن ان علم به ويرجع الموكل على الطالب ان علم الوكيل ولا يجوز ان يكون الواحد وكذا في القضاء  
الاقتضاء وفي التصاب رجل ادعى ان فلانا وكله بقبض دينه على فلان فلم يقر فلان ولكن دفعه على وجه  
الانكار ثم اراد ان يسترد ليس له ذلك لانه انما دفعه على وجه القضاء ويجوز التوكيل بقبض الدين  
وقبضه من غير ضامن ولا يضمن هذا الوكيل بقبض المطلب اما من قبل الطالب فلو قال الوكيل كنت  
المال حال حيوة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الا بالحقه فان حال الطالب بالمال على ابراء المطلب ليس للوكيل  
ان يقبض المال من المحتال عليه فان تولى المال على المحتال عليه وعاد الدين الى الجبل فالوكيل على وكالة ولو  
اشترى الموكل بمال عبدا فاستحق او بغيره بالعيب بطريق الفسخ فالوكيل على وكالة ولو اخذ الطالب كسيرا  
ليس للوكيل ان يقاضي الكفيل ولو وكل رجلا بقبض دينه على اب الوكيل وابنه او عبدا او كفل من  
لا يقبل شهادته اذا قال قبضت وهلك عندي فالقول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبد  
دين وفي كتاب المأزون لا يصح التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين او لا فلو اقره من عبده بدينه عبدا  
من الوكيل والوكيل يقبض الدين ملك قبضه بعضه الا اذا قال لا يقبض الا جميعا الكل في الاصل وفي الفتا  
الصغرى اذا وكل المدين ببراء نفسه صح ولو وكله بقبض الدين من نفسه او من عبده لا يصح **الفصل**  
**الرابع في الوكالة بالبيع** وفي التجريد الوكيل بالعقد ينقسم الى قسمين منهما ما لها حقوق قبل الفصل الحكم  
كالبياعات والاشترية والاجارات والصلح الجاري مجرى البيع فالوكيل اصل في الحقوق يعني بطالب الثمن  
وطالب قبض المبيع ويرى بالعيب منها ما لا يقبل الفصل عن الحكم كالنكاح والصلح عن دم العمد والخلع و  
الكتابة والعقود على مال والصلح عن نكاح والوكيل فيه بمنزلة السفير لا يتعلق به شيء من حقوق العقد حتى لا  
يطالب بتسليم البدل والمنكحة والوكيل بالهبة والصدقة والاعارة والايداع والرهن اذا قبض فعمل  
ما امر به ليس للوكيل ان يرد شيئا من ذلك الى دين ولا ان يقبض الوديعه والعارية والرهن المقرض من عليه  
كذا لو كان وكيفا بالاستعارة والارتيقار والاسم بحد الحكم والحقوق تعلق بالموكل كذا الوكالة بالشر  
والضاربة والتوكيل بالاستعارة لا تثبت الملك للامر في الاستعارة الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فقول  
ارسلني فلان اليك المستقرض منك كذا وفي الجامع الصغير متاع بين رجلين باعاه من رجل وضمن كل واحد منهما  
الثمن لاخر لا يصح ولو باع بصفقتين وبين كل ثمن حصه ثم ضمن كل واحد منهما الصلح صح والوكيل بالبيع اذا



صم الثمن للموكل لا يبيع بخلاف الوكيل بالتفاح من جانب المرأة اذا ضمن المهر لها بخلاف الوكيل بالبيع ثم وكل  
وكيلا بالقبض فضمن الوكيل الثمن للامره في الجانب الكبير كتاب الوكالة في باب ضمان الوكيل وفيه الوكيل بالبيع  
لو احيل عليه الثمن بان احال المشتري الامر على الوكيل على ان يبرأ المشتري فالحالة باطلة ولا يبرأ المشتري و  
لو صالح الوكيل البائع على جارية له يبيعها جاز وببرأ المشتري وهو متبرع ولا شيء له على الامر ولا على المشتري  
ولو صالح على جارية على ان يكون الثمن الذي له على المشتري للموكل البائع لا يجوز وهو عليك الدين من غير  
من عليه الدين ولو ان وكيل البائع احال الامر على المشتري في وكالة وليست بحالة لانه لا شيء له على الامر على الوكيل  
ولو دفع المشتري الثمن الى الوكيل البائع او الى الامر براء فلو نوى الوكيل البائع المشتري بعد ذلك ان لا  
يدفع الثمن الى الامر فله ان يتعسف من دفعه فان دفعه مع هذا براء استحسانا ولو امر الامر الوكيل بالبيع وقال  
له لا تدفع البيع بعد البيع حتى يقبض الثمن فادفع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عند خلافه لا يبرأ وهو مسئلة  
الوكيل بالبيع اذا قال وسيا هذا اذا دفع الامر المبيع الى الوكيل ما اذ لم يدفع فجاء الوكيل واخذ المبيع من الامر  
واي الامر ان يدفع قبل قبض الثمن لانه لو باع الوكيل النسبة ليس للامر ان يمنع من الدفع قبل نقد الثمن  
بل يجبر عليه ولو كان المبيع مدفوعا الى الوكيل لكن الامر اخذ المبيع من الامر فادام الامر ان يأخذ من الامر  
ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ليس له ذلك ولو لم يكن البيع مدفوعا الى الوكيل ولم يمه عنه الدفع قبل نقد  
الثمن فاخذ الوكيل من بيت الامر بعد باع فذلك في يد الوكيل لا يضمن ولو اخذ من بيت الامر قبل ان يبيع وقد  
نما عن القبض فذلك في يد يضمن ولو لم يملك حتى باعه جاز فلو مات قبل ان يدفع الى المشتري انقص البيع  
الكل في الجامع **جواب آخر** وفي النصاب الوكيل يبيع من اذ اراد ان يشتريها لنفسه فالتسليم فيه ان يبيعها  
من اجل ان يشتريها لنفسه لانه لا يمكن ان يشتريها بنفسه لنفسه لان الواحد لا يصلح قابضا للثمن و  
دافعاله وفي وكالة الاصل في باب القيام على الدار الوكيل بالبيع لو باع من غيره المأذون او مكاتبه لا يبيع بالاجماع  
ولو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالاجماع ولو باع من ابنه البالغ او من ابنه او كل من لا يقبل شهادته لم يجز  
عندنا وعندنا يجوز وفي المضاربة من الاصل البيع من هؤلاء لو كان مثل القيمة يجوز في الاصل في باب الوكالة  
بالبيع والشرء لو باع الوكيل من اب الموكل وابنه او مكاتبه او عبده المديون جاز وكذا وكيل العبد لو باع من  
مولاه وفي بيع الاصل في باب الوكالة بالسلم اذا عقد الوكيل بالسلم التسليم وقبض الامر التسليم فيه صح وقال  
الموكل التسليم فيه لانه لو ابراه بغير شيء صح التسليم اليه من دفعه الى الموكل لانه في فقاوى يقال  
البائع اذا ابرأ الموكل عن الثمن صح كذا روى عن ام للوكيل البيع ان يبيع بالنسيئة وناخذ الثمن منها واخذ  
كفيلة اما الحوالة والاقالة والابراء والتجوز بغير حصة تجوز عندهما ويضمن وعندنا لا يجوز الوكيل بالبيع

ملك الاقالة حق لو باع ثم اقال لنم الثمن للموكل والوكيل بالشرء لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل  
بالسلم والحق والادب المتولى كالموكل ولو قال الموكل للموكل ما صفت من شيء فمما يملك الحوالة بالاجماع  
والاقالة على الخلاف المذكور وكذا الوكيل المشتري الوكيل عن الثمن صح عندهما لكن يضمن وهذا اذ لم  
يقبض الثمن اما اذا قبض فلا يملك الخط والاقالة والوكيل بالبيع لو احال رجلا على المشتري لما اخذ الثمن  
ثم اقال لا يضمن كالموكل هذا اذا كان المحال له على الوكيل المحل دين فيصير قاضيا دين نفسه فيضمن للموكل  
فاذا اراد اسقاط ضمان عن نفسه فلا يضمن اما اذ لم يكن عليه دين في وكالة فلا يمنع صحة الاقالة عندنا  
وفي موضع ثقة الوكيل اذا قبض الثمن ثم قال للمشتري وهبنيك الثمن واحطت ان اضاف الى المقبوض  
بان قال وهبت منك هذا الثمن لا يضمن بالاجماع وان اطلق وقال وهبتك ثم هذا العبد فهذا وما لو كان  
قبل قبض الثمن سواء وفي وكالة الاصل في باب الوكالة بالاجارة والوكيل بالاجارة اذا اجر ثم فسخ يضمن على  
الاجر ولو فسخ بعد مضي المدة لا يضمن وكذا الوقف الوكيل بالاجر لا يجوز سواء كان الاجر دينيا او عينيا ولو  
ناقض وكيل المستاجر لرب الارض بالاجارة والارضة يد الموجه جاز فان دفعها الى الوكيل والى الموكل لم  
يجز استحسانا كما في الوكيل بالاجارة وفي كتاب الوكالة في باب القيام على الدار الوكيل بالبيع يملك البيع بالنسيئة  
وفي النسيئة قال ابو سفيان اذا كان للتجارة فان كان الحاجة لا يجوز كالموالة اذا دفعت غرة الى رجل  
ليبيعه لها قال هذا على ان يبيعه بالنقد وبه نفق وهذا اذا باع بما يبيع الناس فان طول المدة لا يجوز  
وفي العيون لو قال بعه بالنقد فباعه بالنقد او بالنسيئة يجوز وقال المقيد باليث والقوى على قولين  
ولو قال لا تبع الا بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز ولو قال بالنسيئة فباعه بالنقد بالفسخ يجوز فان ابراه  
باقول من الوكيل لا يجوز وفي الاصل في باب الوكالة بالبيع والشرء الوكيل بالبيع اذا باع النصف فحرم النصف  
يجوز ولو باع النصف لا غير فذلك عندنا وعندنا لا يجوز والوكيل بشرء عبدا اذا اشترى نصفه  
جوز الا ان يشتري الباقي قبل ان يختم الوكيل بالبيع اذا كان صبيانا كان مأذونا فالعبد عليه استحسانا  
فان كان محجورا فعلى الامر وكذا في العبد المحجور اذا قال للموكل اخرجك من الوكالة فقال بعه امرسا  
نصدق ولو قال الوكيل اولادك من هذا وهو يدعيه فقال الموكل علك لم يصدق الامر الوكيل ببيع العبد  
اذا باعه منه لا يجوز ولو باعه من ابنه يجوز وان عتق وفي الزيارات في باب الامن بالبيع وشطر خيار الوكيل  
اذا خالف امر الامر ان كان خلافا الى حين الحبس بان وكله ببيع عبده بالف درهم فباعه بالف ومانية  
نفذ ولو وكله ببيع عبده بالف درهم فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا ولو امر بان يبيعه  
برهن بعه فباعه بغيره هو او وكيل لم يجز ولو اختلفا في اشتراط الزهر والكفارة فالقول قول الموكل وكذا



لو قال له الأمر منك بغير هذا الثمن فالقول قول الأمر ولو قال له بعه بشئ فباعه بغير شئ جاز ولو قال  
له لا تبع إلا بشئ أو قال هذا لي بشئ فباع بغير شئ لا يجوز ولو قال له بعه هذا السوق فباع في سوق آخر  
جاز ولو قال لا تبع إلا في هذا السوق فباع في سوق آخر لا يجوز ولو قال له بعه من فلان فباع من غيره يجوز  
الوكيل ببيع العبد إذا قال بعه من هذا وقبضت المثلث وهلك في يدى وادعاه المشتري صح فان مات الأمر  
فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعه وقبضت المثلث وهلك غدى وصرفه المشتري إذا كان العبد هالكاً  
فالقول قول الوكيل استحساناً وإن كان قائماً لا يصرفه إلا بئنه يقوم على البيع في حياة الأمر وفي الباب الأول  
من وكالة الجامع إذا قال للمأمور ببيع الجارية بعد قبضها بعت وقبضت المثلث وسلك إلى المالك وهلك عند  
قبل قوله في رة المشتري ولم يلزم شئ فإن وجد المشتري بغيره فبذره لاشئ على الأمر ولكن يباح كجائز  
وبو في ثمن المشتري والنقصان على الوكيل فان فضل شئ فهو للأمر وإن كان الأمر لم يدفع الجارية إلى المأمور  
فإن ادعى المأمور أنه باعها وقبض المثلث وهلك أو دفع إلى الأمر وانكر المالك له حبس المبيع حتى تستوفى الثمن  
ويقول للمشتري أن شئت فادفع اليه المثلث أو شئت فافض المبيع والحق إذا أقر بالبيع وقبض المثلث  
وبلغ اليمين وانكر البيع أو قبض المثلث خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون الزام اليمين شيئاً الخلف الجامع الكبير  
وفي الأصل الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بالخير فهو مصدق وقبض المثلث أو للأمر جاز ولو قبل خيار الرؤية أو  
الشرط جاز على الأمر وكذا الورع بالعيب قبل القبض وفي الجامع الصغير الوكيل بالبيع إذا باع وقبض المثلث ولم  
ينقص حتى وجد المشتري بالمشتري عيباً فبذره على الوكيل إن كان قبضاً القاضى باليئنه أو بالنكول يكون رداع  
الموكل وإن كان الرد بالقرار يكون رداعه ولكن خالص الموكل وقد ذكرناه فانه في كتاب السويع رجل وكل بيع  
ثم باعها بنفسه انزل الوكيل وكذا لو وهبها وسلمها وكذا لو سئلها أو كاتها ولو وهبها أو أجزها لا ينزل  
وكذا لو استخدها أو وطئها وفي البيع لو عادت اليه فسحقاً فلو كان يبيعها ولو عادت اليه بملك جديد بشرأ  
أو رد أو بعت بغير قبض بغير قبض لم يكن للوكيل بيعها الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بيعاً فاسداً لا يضمن بالبيع  
والتسليم والوكيل أن يسترده والمأمور بالبيع الفاسد إذا باع بالبيع الجائز استحسننا وقال لا يجوز  
قياساً فلهذا خلاف لو قال له بعه إلى الجبل فباعه بالنقد قال لا مام السرخسي لا يقع له لا يجوز إلا بإجماع ولو من  
بان يزوجه امرأة بغير شئ فوجه بشئ جاز على الأمر عند ج وعندهما لا يجوز **خمس** وفي الفناوى الضعفة  
رجل وكل جاز ببيع عده فوكل الوكيل الآخر أن قال له الموكل ما صنعت من شئ فهو جاز بفتح التوكيل والآفلا  
وفي الأصل في باب كالة البتة والمجنون لو وكل رجلاً بقبض الدين وقال له ما صنعت ما شئت فوكل الوكيل آخر  
وقال له ما صنعت ما شئت ولا صنعت من شئ فهو جاز لا ملك الوكيل الثاني أن يوكل ثالثاً وكذا في شفعة الأصل في باب

الوكالة بالشفعة وفي كالة الشفعة السلطان إذا قلد رجلاً القضاء وأجاز له الاستخلاف ثم إن التخاصي  
رجلاً وأجاز له الاستخلاف فللمخلفه أن يستخلف ثم وثم والوكيل بالخصم والوكيل بقبض الدين والوكيل  
بالبيع سواء وكما لا يسمع الدعوى من وكيل الوكيل فكذلك من وكيل الوكيل فلو وكل رجلاً بالبيع ولم يقل  
له عمل برأيك لا يصح توكيله فلو باع الوكيل الثامن مع هذا أن باع بحضرة الوكيل لا وأجاز وفي الجامع الصغير  
فالعبد على الوكيل الثاني في الجبل والوكيل الأول لو باع بحضرة الموكل فالحمد على الوكيل وحضرة الموكل وعينه  
سواء ولو باع الوكيل الثاني بعينه الوكيل الأول ولم يقل الموكل له عمل برأيك أن جاز الموكل جاز وإن لم يخرج ابن  
التميز جاز والآفلا وفي التناول لو وكل رجلاً بأن يطلق امرأته فطلقها رجل آخر بحضرة الوكيل وكذا في باب  
فأجاز لا يجوز وكذا العتاق والتخاح والخلع والكتابة وفي النسخة قالم التخاح والخلع والكتابة بالبيع  
بخلاف الطلاق وهكذا ذكره العيون وفي قباوى القاضى لا مام الوكيل بالتي وج ليس أن يوكل غيره فان  
فزوج الثاني بحضرة الأول جاز ولو أوصى الوكيل الثاني بعينه الوكيل إلى آخر عند الموت فهذا كالوكيل جاز  
رجلاً ببيع عده ولو قال له ما صنعت من امر فهو جاز فوكل الوكيل آخر فباع الوكيل الثاني بعينه الوكيل الأول  
لم يخرج **خمس** الوكيل بالبيع مطلقاً يبيعه بقبض المثلث وكثيره وبالعرض عند البيع والمسئلة معروفة أما  
التوكيل ببيع الديار بالديارهم إذا باع بما يتعابن الناس مثله لا يجوز إلا بإجماع وفي النوازل رجل وكل رجلاً  
بأن يبيع عبد الله بالف درهم وقيمة الف بغير السعر وصارت قيمة الفين ليس للوكيل أن يبيعه بالف  
ولو باعه بالخيار ثلاثة أيام فازدادت قيمة في مدة الخيار حتى صارت تساً وى الفين له أن يبيع  
عند البيع لأن عده ابتداء البيع بعد ما ازدادت قيمة جاز خلافاً لها بناء على مسئلة العيون فلو لم يفسد  
الوكيل البيع لم تكن سكت حتى مضت الخيار والبيع باطل عند ج وعندى من يجوز ولو كان البايع وصيا لير  
له أن يبيع البيع عندهم جميعاً رجل وكل آخر للبيع مطلقاً ثم قال له لا تبع اليوم فباع في الغد غير  
تجديد الوكالة جاز وكل جاز ببيع عده بما يندى فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بابعه فقال الأول  
بعث العبد فقال الوكيل جاز ببيع بالف وفي النسخة الوكيل بالبيع إذا وكل موكله بقبض المثلث له أن يخرج  
من الوكالة إلا أن يكون الموكل خاصه إلى القاضى وامن القاضى بقبضه فح لا يكون للوكيل أن يخرج من الوكالة  
ثم رجع ج م وقال ليس له أن يخرج من الوكالة في الوجه الأول أيضاً وهكذا في الجامع الكبير وفي شرح الطحاوى  
يصح منى الوكيل لكن لو قبض الموكل بر المشتري **وما يتصل بسائل الفصل** وفي قباوى النسخة الوكيل  
إذا استأجر رجلاً ليعرض العين على من كان أهلاً أو على من أحب فعاذ الجير أو ضاع في يد الجير لا يضمن وقيل  
يضمن هو المختار الدال المعروف إذا كان يد نوب فظهر أنه كان مسروقاً فاطل المسروق منه فقال ردته



على الذي اخذته منه برأى القضاة وهذا اذا ثبت بالبيته اما بخر قوله فلا كفا الصاحب ان قال رد  
على الغاصب العبد المحجور اذا اكتسب مالا واشترى وقر حنطة وامر انسانا ببيعها فباعه وسلمه وغاب المشتري  
فلم يقد عليه من الوكيل لان كسبه بولاه وامر المحجور باجل فقد قبض هو مالا مولاه بغيره انه ولو  
العبد الضمان له ذلك وواجب عليه تسليمه كفا الصاحب برأى برودة الغاصب رجل دفع الى رجل ثمنه  
وقال له ادفعها الى فلان ليصلحها ثم نفى المأمور لا يدري الى من دفعها لا يفهم كالموضعها في داره ونسبها  
في النوازل **الفصل الخامس الوكالة بالشراء** وفي بيع النوازل الوكيل يشترى عبد حبسه اذا انفق الدائم  
على نفسه واشترى مأمور من عند يكون المشتري للوكيل دون الامر وهو المختار وفي الاصل لو اشترى  
مالم ينفق الدائم بعد ما سلم ما اشترى الى الامر ثم نقد البائع غير حازر وفي الاصل لو اشترى  
بذناين غيرهما ثم نقد ذناين الموكل فالشراء للوكيل وضمن الموكل ذناين للتعدى وفي مختصر القدر  
الوكيل بالشراء اذا اشترى ونقد الثمن من ماله وقبض المبيع رجع على الامر فان هلك المشتري في يد  
قبل الحبس يملك على الامر وان حبسه لاجل الثمن له ذلك فلو هلك هلك الثمن عندئذ وعند  
يملك هلاك المبيع وفي الجامع الكبير اذا دفع الى انسان الف درهم وامر بان يشتري به جارية فاشترى  
التمن قبل ان ينقد البائع يملك من مال الامر وان دفع الامر الى الوكيل بعد ما اشترى فملك قبل ان ينقد  
البائع يملك من مال المأمور وفي مضاربة الجامع الصغير هذه العبارة ولو وكل انسانا بالشراء ودفع اليه  
المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن حتى هلك يرجع عليه مرة اخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بعد ذلك في  
المضاربة يرجع مرة بعد اخرى ويصير الكل من مال المضاربة والوكيل يبيع الذناين اذا امسك الذناين  
باع ديناره لا يصح وفي النوازل لو امر ان يقض دينه بهذا الدينار فقضى من ماله نفسه وامسك الدينار حازر  
استحسانا وفي الجامع الصغير كذا الوهم ان ينفق هذا الدينار في بيته فانفق من ماله نفسه جاز استحسانا  
والوكيل لا يتفادى البناء سواء والوكيل بالانفاق في البيت سواء ولو امر بان يصدق بهذا الالف فصدق  
بالف من ماله ان انفق الوكيل ولا على نفسه ثم يصدق بالف من ماله لا يجوز ويضمن الالف وان كان الدائم  
عنده فتصدق من عنده جاز استحسانا كذا ذكر في العميق وفي المشتق رجل امر رجلا بان يقبض من فلان  
الف درهم له عليه ويصدق باعنه فتصدق المأمور من ماله عن الامر مثل ذلك الالف لرجع في مال  
الامر اذا قبضه من الذي هو عليه استحق ان يجزم وفي الجامع الصغير رجل امر رجلا بان يشتري له جارية بالف  
درهم فاشترى جارية فقال الامر شريتها بخمسة مائة وقال المأمور بل اشتريتها بالف فالف قول المأمور ان  
كانت الجارية ليساوي الف درهم فان ساوت خمسة مائة فالف قول الامر هذا اذا دفع الثمن اليه فان لم يدفع

فالف قول الامر مطلقا ولو امر بان يشتري له هذا العبد بالف درهم ولم يذكر الثمن فقال الامر شريتها بخمسة مائة  
وقال المأمور شريتها بالف وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور رجل امر رجلا على آخر الف درهم فامر المأمور  
بان يشتري له ما عليه هذا العبد فاشترى حازر ويلزم الامر وكذا لو قال له اسلم ما لي عليك في كرخة الى فلان  
بعينه فاسلم حازر على الامر ولو امر بان يشتري له عبد ابغى عينه فاشترى فهو المأمور عنده وعند  
للامر وكذا لو قال له اسلم ما لي عليك في كرخة ولم يقل الى فلان فاسلم فهو على هذا الخلاف بخلاف ما  
لو قال للمدين لصديقك عليك على المساكين وبخلاف الامر لاجر المستاجر ثمنه الحام من الاجر  
بحسب مطلقا وفي بيع الجامع الصغير الوكيل يشترى العبد مع المالك اذا اختلفا فقال الموكل اشترى العبد لنفسك  
وقال الوكيل اشترى بتيه لك ان كان الثمن منقودا فالقول قول الوكيل سواء كان العبد قائما او هالكا وان لم  
يكن منقودا ارفها كفا فالقول قول الامر وان كان قائما ان كان بعينه فالقول قول الوكيل وان كان بغيره  
فالقول قول الموكل وعندنا القول قول الوكيل في الوكيلين جميعا **جنس** وفي الاصل المجفالة انواع ثلثة احدها  
ان يكون فاحشة وهي كانت في الجنس كالتوكيل بشراء ثوبا ودابة او مملوك ولا يصح بين الزوجين والثانية  
اذا كانت تسيير وهي جهالة النوع كالتوكيل بشراء حمار او فرس او ثوب او شاة او كذا فين خطه  
وهذا يصح بين الثمن ولا وفي التجريد ذكر الشاة في القسمة الثالث وفي شراء الحمار يصير نصفه معلوم  
الموكل والبقير كالحمار وفي قواي القاضي الامام لو قال اشترى حمارا او فرسا صح وان لم يبين الثمن ونصف  
ذلك الى ما يليق بحال الموكل حتى ان الموكل لو كان فالنزيلا فاشترى حمارا مصريا او قال واحدا من العوام  
اشترى فرسا فاشترى فرسا يليق للملوك لا يلزم الامر والثالثة بين النوع والجنس كالتوكيل بشراء عبد  
او جارية او ولولة او دار وفي هذا ان بين الثمن حازر ولا وان لم يبين الثمن ولكن بين النوع بان قال  
عبد اتركيا او حبشيا او سنديا وهذا جاز وفي الخطه ان بين الثمن او المقدار حازر ولو قال لاف  
اشترى طيلسانا بمائة درهم ولم يسم جنسه جاز وان قال اشترى اربا بالف درهم فالوكالة باطله  
وان قال اشترى دارا بالكون في موضع كذا او شئ موضع استقرار باعوضه جازت الوكالة سمي له الثمن  
او لم يسم وان قال اشترى دارا بالكون بالف درهم جاز وعن ابي ساد قال اشترى اربا بالف درهم فهذا  
على دار في البلد الذي هو فيه من مسئلة الطيلسان الى هذا في التسع ما تقدم في شرح الشافي وفي النوازل  
رجل وكل رجلا بان يشتري له دارا بثلث فاشترى نخجانا ان كان الموكل من اهل البلدة لا يجوز وان كان من  
اهل الرستاق يجوز وفي الزيادات رجل دفع الى رجل درهم وقال اشترى بها شاة لم يخبره ولو قال له اشترى  
بها شاة على ما يرى وتجار جازت الوكالة ولو دفع في بضاعة وامر بان يشتري بها حمارا وكل ما جازت المضاعة  
بحسب المضاربة



غير ان المضارب على ما اشترى في المستضع لا يملك ولو وكله بشراء الثوب لا يجوز ولو قال له اشترى  
اي ثوب يشترى ولو دفع الدرهم اليه بضاعة وامره ان يشتري بها ثوبا صح ولو امره ان يشتري له ثوبا  
او الثياب صح ولو امره ان يشتري له ثوبا لا يصح **جنس آخر** وفي الزيارات ايضا النفقة لا يتعين التوكيل  
قبل التسليم الى الوكيل ويتعين الشركات والمضاربات على كل حال وفي الهبة يتعين وفي الوكالة بعد دفع  
الى الوكيل هل يتعين قال بعضهم يتعين حتى يطل الوكالة بمالكها وقال عامة المشايخ لا يتعين وان كان لا يطل  
الوكالة بمالكها او ارضه الجملة ذكرناه في الخزانة وفي الاصل كل رجل وكل رجل بان يشتري له ثوبا يوثق  
بين ثمنه فاشترى بزيادة على هذا الثمن لا يجوز ولو اشتراه باقل من ذلك صورها لو قال له اشترى حمارا بآ  
درهم فان اشترى حمارا بتسعين يساوي سبعين لم ينفذ على الامر وان اشترى بتسعين يساوي مائة  
يجوز هذا اذا بين الثمن ولو لم يبين الثمن فاشترى بالدرهم والدراهم صح للامر ان اشتراه بغير عين او غيره  
عين او عرض عين من الوكيل وفي شركة الفتاوى جيل قال لا اشترى جارية فلان فلم يقل المأمور نعم  
لم يقل لا وذهب فاشترى ان قال اشترى به بالامر فهو الامر وان قال اشترى به بنفسه فله ولو قال اشترى  
ولم يقل بالامر او لنفسه ثم قال اشترى به فلان ان قال قبل ان يملك او يحدث بما عيب يصدق فان قال  
بعد لفلان او بعد العيب يصدق وفي فتاوى القاضى لاهام رجل اشترى عبدا واشهد انه يشتريه لفلان  
وقال فلان رضىت كان للمشتري ان يمنع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن وكيل صار مشتريا لنفسه فلا  
يتعين عبده بالاجارة لان الاجارة تعمل في الوقوف دون النافذ فان دفع المشتري الجارية اليه واخذ  
منه الثمن كان بيعا بينهما بالتعاطي وفي الاصل لو وكله رجل بان يشتري له عبدا وسعى جنسه وثمانه ووكله  
آخر بمثل ذلك ودفع اليه الثمن فاشترى على تلك الصفة وقال نويت لفلان فالفعل قوله وان دفعه  
فعلى الذي سعى وان كان الثمنان مختلفين فالذي قال اشترى به بالدينارين ثمنه درهم فالشراء للوكيل والوكيل  
بالشراء اذا اشترى بالنسيئة والتأجيل حق الوكيل والموكل ولو اراد الوكيل ان يكون الاجل له اشترى  
بالتقديم البايح بوجهه الى هذه معلومة فالاجل حقه وهو طلب الثمن من الموكل ذكره في كحل **جنس آخر** وفي  
فتاوى الصغرى جيل اشترى قال لا اشترى جارية بالف درهم وهذه الجارية كانت مستورة اما الوفا  
اشترى جارية بالف درهم وهذه الجارية واشترى جارية بالف درهم وفي بيع الجامع الصغير  
رجل وكل عبدا لغيره بان يشتري نفسه له من ماله فذهب فاشترى ان اضاف الى الموكل فالشراء له وان لم يضيف  
فهو عتاق والولاء للموكل وفي وكالة الجامع الصغير عبد دفع الى رجل الف درهم وامر بان يشتري نفسه له  
من ماله فذهب فاشترى ان لم يضيف يكون الشراء له وان اضاف الى العبد فهو عتاق وما دفع من الف درهم

للموكل وعلى العبد الف آخر من العبد رجل دفع الى آخر الف درهم ليشتري له ثوبا به وبين نوعه فاشترى بعض  
وانفق البعض الحمل والكل لا يضمن ولو اشترى الكل فانفق من ماله صان متطوعا وفي الاصل كل رجل وكل  
بشراء كمر حنطة من الفرات فاشترى واستاجر بعيرا فحمله الكل على الامر مستحسنا ولو امره بالشراء في السوق  
فاستاجر من حمله فهو متطوع وفي شرح الشافى الوكيل بشر العبد اذا جاء الى مالك العبد فقال مالك العبد  
هذا العبد من فلان معنى الوكيل فقال الوكيل قبل لا يلزم الموكل وفي التيسير كبير باب الوكيل والرسول في كساح  
والطلاق والعتاق والبيع نصف المصدق الى نفسه الى الموكل او الى المرسل قال الرسول في كساح والطلاق  
والعتاق والبيع اذا خرج الكلام مخرج الوكالة بان اضاف هذه التصرفات الى نفسه فقال روى فلا تملك  
طلقتك عتقتك بعقتك لا يجوز هذه التصرفات لانه رسول والرسالة لا تقتضي معنى الوكالة فوق الرسالة وان  
اخرجه مخرج الرسالة فقال ان فلا نقول طلعتك بعقتك ان جاز ذلك كله على المرسل والوكيل بالبيع اذا  
اخرج الكلام مخرج الرسالة وقال ان فلا نقول لا ينفذ بعبه والوكيل بالطلاق والعتاق اذا اخرج الكلام  
مخرج الرسالة وقال ان فلا نقول ان طلق ان عتق ان فعل ذلك فنفذ تصرفه على الموكل لان هذه التصرفات  
على الموكل على كل حال ولو اخرج الوكيل الكلام في كساح والطلاق والعتاق مخرج الوكالة بان اضاف هذه التصرفات  
الى نفسه صح الا في كساح والفرق بين الوكيل في كساح وبين الوكيل بالطلاق والعتاق ان في الطلاق والعتاق  
اضاف الى الموكل معنى لانه سعى على ملك الرقبة وان لم يملك الرقبة في الطلاق والعتاق ما في كساح فله الوكيل قابله  
للمر حتى لو كان الوكيل في كساح من جانب المرأة واخرج الكلام مخرج الوكالة يقول بانه لا يصح مخالفا لانه نصيب  
مضيفا الى المرأة معنى لان صحة كساح باعتبار ملك الموضع والبضع ملك المرأة فصار كانه قل ملكك بضع موكلة  
بخلاف جانب الرجل وفي وكالة الجامع قيل الحولة الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا له ان يرد من غير استئجار  
الامر ان كان المشتري في يده وان سلمه الى امر لم يرد له الا بامر فان رضى الوكيل بالعيب لم يرد العبد والامر  
بالخيار ان شاء رضى به وان شاء الرضا للمأمور وقبل ان يرد له لو هلك ملك على الموكل ومن هذا الجنس الزيادة  
الوكيل بالشراء اذا مات ثم وجد الموكل عيبا يرد وارثه او وصيه وان لم يكن وارث ولا وصي يرد الموكل  
الوكيل بالبيع اذا مات فوجد المشتري عيبا يرد على وصي الوكيل او على وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث  
على الموكل وفي الفتاوى الصغرى الوكيل اذا كان غايما مادام حيا لا تستقل الحقوق للموكل **جنس آخر** وفي الاصل  
رجل وكل جليلين بكساح او طلاق بال او عتق بال او كتابة او بيع او شراء ففعله احدهما لم يجر فان لم يسم في الطلاق  
والعتاق قدر المال ففعله ذلك على درهم جاز عندنا في خلافها ولو جعل امر امرتين جليلين لم ينفذ لهما  
ولو وكله بيع عبد يرد له فباع احدهما بغير اذ لم يكن فيه ضرر فان كان احدهما جوهرا على ما ذكرنا من الخلاف



رفع سئلة العيس ولو وكل بيعها بالفلج احد ابا بعاية ان كان حصته الثمن او الكسار وان كان قلا  
عند حيفه وعند ما ان كان ليسر اقد ما يتعار الناس فيه جاز ولو وكله بان يشتري له عبد من باعياها  
بالف درهم فاشترى احداهما البسمانية ان كان في ذلك حصته الف وقل جاز **جنس** وفي بيع الزيات  
الوكيل بشره الجارية اذا اشترى اخذ من الرضاع نظرا ان قال له الموكل اشتر لي جارية طاهها لا تنفذ على الامر ونفذ  
على الموكل وان قال اشتر لي جارية ليستعملها او يبيعها جاز للامر وله ان يستخدم اخذ من الرضاع ولو امره  
بشترى له جارية فاشترى له جارية وقد حلف بعتها ان ملكها واشترى له اخذته نفذ على الامر ولو كان فكر  
اشترى جارية طاهها او استخدمها لا تنفذ على الموكل ونفذ على الموكل فلو قال له اشتر لي جارية طاهها فاشترى  
اخذته ولد او اخذته او جارية في عهده جاز وكذا كل من حلف فاشترى اخذته او جارية طاهها من رضاع  
او نسب كان مخالفا وكذا لو اشترى جارية لها زوج او في عهده من زوج من طلاق باين او حلف ويلزم المأمور وهذا  
كله قياس وهو قول زفر بن خلد الحسن وعند من ان كانت العدة بالشهر يلزم الامر ولو وكله بان يشتري له دابة  
يركها فاشترى مهر او عيما او مقطوعة اليد لم يلزم الامر رجل وكل رجل جارية طاهها لا تنفذ على الخطة و  
دقيقا ثم الدائم ان قلت بنصر في الخطة الا اذا اتخذ الرجل ولية في علم ان مراده الجوز وان كثرت الدائم  
والدق في الخطة وفي رواية كالحزب المسئلة في الاصل **وما ينص هذا الفصل** في الفقه في البيع والقبض وفي الزيات شراء  
القبض لا توقف ولو امر آخر بالشراء بشرط الجواز فاشترى الوكيل بغير شرط الجواز او شرط الخيار لنفسه لم يبر  
المشترى جاز له على اخذ درهم فاجابه وقبض لك من غيري واشترى خبطة بتلك الدائم قال ايضا  
الشراء الى صاحب الدائم نفذ عليه ان جاز ولو لم يصف اليه لا يتوقف في فوايد الامام طهري الذي للمعاني و  
في قاي الصغرى ولو وكل رجل بشراء عبد بعينه فخرج الوكيل من غيره واشهد انه يشتري لنفسه او وكل آخر  
بشراؤه فاشترى فهو الاول وانما ملك الشراء لنفسه عند غل نفسه ولا يمكنه ذلك عند غيبة الامر الا  
اذا اشترى بالكثر ما وكله به او خالف جنس وكله به **الفصل السادس في الوكالة بالنكاح** وفي الاصل رجل  
وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه بنتا ان كانت صغيرة لا يجوز فان كانت كبيرة فذلك عند ج و عند ما  
يجوز وكذا كل من لا يقبل شهادته له على هذا الخلاف ولو تزوجه الوكيل معتدة رجل او منكوبة رجل او  
ام امرأة فدخل بها ولم يعلم الموكل بذلك يجب مهر المثل ولا يرجع على الوكيل علم ولم يعلم ولو وكله بان يزوجه  
امرا فزوجه حرة لم يجز وان زوجه مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز ولو امره بان يزوجه فلا تراه فاذا هي منكوبة  
رجل فانت منه وانقضت عتقها فزوجه مباح ولو لم يكن له زوج فزوجه الوكيل لنفسه ودخل بها ثم طلقها  
وانقضت عتقها ثم تزوجه من الموكل جاز بناء على ان الوكيل تزوجه امرأه معينة ليس يجوز عن التزوج لنفسه

والوكيل بشره شيء معين يجوز عن الشراء لنفسه وقد مر الا اذا خالف بان يشتري بالكثر ما وكله به او جاز  
جنس وكله به في النكاح خالف لان الاضافة دون الموكل شرط في النكاح فاذا لم يصف فقد خالف ففصله و  
الوكيل بالشراء الاضافة ليست بشرط فقد قصد غل نفسه فيما وافق الامر وعمله يكون بالخلاف لا بالموافقة  
ولو لم يتزوجها الوكيل لكن تزوجه الوكيل بنفسه ثم ابانها فزوجه الوكيل منه لم يجز وكذا لو تزوج الوكيل  
ام تلك المرأة او ذات رحم محرم منها او اربعها سواها انزل الوكيل ولو قال لها ان تزوجه فاني طالق ثلاثا  
فهذا ليس بغير ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة قد علق طلاقها بها نكاحا مباح وطلعت امرأة  
وكلت رجلا بان يزوجهما من رجل فزوجهما من نفسه او من ابن له صغير لا يجوز ومن ابن له بالغ اوبه فعلى ذكرنا  
من الخلاف ولو وكل الرجل امرأته بان تزوجه امرأة فزوجه نفسها منه لم يجز في قولهم جميعا امرأة وكلت رجلا  
بان يزوجهما من رجل فزوجه نفسها من رجل انزل الوكيل منكوبة رجل قال الاخراني اريد ان اخلع نفسه  
من زوجي فاذا اخلعت وانقضت عتقي فزوجه من فلان صح لان التوكيل بحمل الاضافة ولو قالت للموكل  
ما صنعت من شيء فهو جاز فقول الوكيل آخر او اوصى جاز الكل في الاصل **الفصل السابع في الوكالة بالطلاق**  
**والعاق** وفي الاصل الوكيلان بالطلاق والعاق منفرد احدهما اذا كان بغير المال وكذا الوكيلان بالجنس  
والوكيلان برذ الودايع والعيور والغصب والذ في البيع الفاسد اما الوكيلان في البيع والخلع والقبض  
على مال والذي جعل امرأته بيد رجلين قد ذكرنا في فصل المتقدم انه لا منفرد احدهما الوكيل بالطلاق  
او الامر باليد اذا امتنع عن التطين لا يجبر ولو وكله بطلعها بجبر وكذا الوكيل بقبض الدين جبر رجل  
اكرهه السلطان ليؤكله بطلاق امرأته فقال مخافة الضرب انت وكيلي ولم يرد على هذا وطلق امرأته فذكر  
الموكل لم ارد به الطلاق بطلاق امرأته لان كلام الرجل خرج جوابا لكلام السلطان وكلني بطلاق امرأتك  
ولو وكل وكيلان بطلاق امرأته فطلق هو وانقضت عتقها ثم تزوجهما فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو طلقها  
ثلاثا وانقضت عتقها ثم تزوجهما فطلقها الوكيل واحدة واحدة فاية فالوكالة على حالها في التجريد الوكيل  
بالطلاق اذا طلق في حال سكره لا يقع قال الفقيه بالبيت هذا خلاف قول الصحابي رجل وكل رجلا عتق  
فقال الوكيل اعتقته مس وكذب الموكل لا يقع لان وقوع الطلاق حالة السكر جعل عقوبة عليه من النص  
والوكيل بالبيع لو قال بعت وكذب الموكل فالقول قول الوكيل ولو عتقه اجنبه فجاز الوكيل لا يقع والطلاق  
على هذا رجل وكل آخر بان يكاتب عبده ويقبض بدل الكاتبة فقال الوكيل كاتبت وقبضت البدل وانكر الموكل  
فالقول قول الوكيل في الكاتبة دون قبض بدل الكاتبة ولو كاتبه ثم قال قبضت الكاتبة ودفعت اليك فهو  
مصدق الكل في القناوى **كتاب الكفالة** وهو مشتق على خمسة فصول الاولى







ما يظنه العوام فانه يقولون اذا قال الرجل بالفارسية لاخر من فلان ربي فتم ترا تا يكسال انه يطالبه  
بتسليم النفس السنة قبل مضى الاجل ولا يطالبه بعد مضى الاجل قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب  
على العكس لان يزيدوا فيقولوا في الكفالة هركه كه خواجه بتوسيع رشح في طالبه في السنة وبعد ولو  
قال هركه كه خواجه سس از ان بتوسيع رشح لا يطالبه في الحال في السنة ويطالبه بعد السنة ولو قال هركه  
كه خواجه سس از ان بتوسيع رشح في طالبه بتسليم النفس السنة قال والحيلة ان يزيد الكفيل في كفالة فيقول  
انا كفيل لك بنفس فلان لو كان من اجل ثم لكفالة لك به على بعد ذلك وانا بري فاذا قال ذلك فاعلم  
لا يطالب في الحال ولا بعد مضى الاجل والحيلة حتى يبر الكفيل بعد ما كفيل بالمال الذي ان شفع للطالب  
ويقول لما اعطاك كفيلة بالمال فانه يبره فاذا كان لا يعلم يبري غريمه عن الدين لما كفيل هذا بالمال فاذا  
ابرا غريمه يبري الكفيل الكل في شرح الجمل في باب الجمل في الضمان على من وكفيل **خبر** وفي الاصل اذا كفيل رجل  
لرجل والكفيل له غايب فهو باطل وقال ابو اسحق بن عمار في رواية اخرى ان قال بطريق الاخبار جاز ولو  
كان للكفيل عنه غايبا والطالب حاضر فاجاز الطالب جاز فان قال الطالب انه اخرج الكلام مخرج الاخبار  
وضعه وقال الكفيل لا بل انساني فالقول قول الطالب هذا اذا لم يقبل عن الغايبة المجلس رجل فان قيل و  
حاطت القضاة عن الطالب بان قال الضمان فلان واخص لفلان فقال قد فعلت يتوقف على جارة الغايبة  
والكفيل ان يخرج عن كفالة قبل جارة الغايبة القضاة لو فسخ الموقوف لا يصح المدين اذا قال الرجل كفيل  
عني لفلان فقال فعلت والطالب غايب كان المدين صحيحا لا يتوقف وان كان مريضا قال الوثرية اضموا  
عن ديني بغرماني فضموا والغرماء غيبوا استخفا واختلف مشايخنا فيما اذا قال المريض ذلك لا يجزي  
فضموا الاجنبي بالتماسه ثم هذا من المريض يصح وان لم يستم الذين ولا صاحب الدين والكفالة بالامانات لا  
يجوز وفي التجريد لا يجوز الكفالة بمالك الكفالة وكذا بالالسعاية عند وعندهما يصح بالسعاية ولا  
يصح الكفالة من الضمان واما العبد لا يطالب الحال يطالب بعد العتق وليس للكفيل ان يطالب الكفول عنه بالمال  
قبل اداء الدين وان كانت الكفالة بالامر فلو طالب مع هذا واداه ثم اراد ان يستني ليس له ذلك فلو ادعى  
الكفول عنه الا ان يستني فلو صرف الكفيل ونجح ان اداه على وجه الرسالة لا يطالبه سواء كان المال من القود  
او من العروض المسئلة معروفة وان كان اداه على وجه القضاة ان كان المال من القود بطيلا وان كان من العروض  
فغرمه يطالبه واختلفت الروايات في صحة في رواية البيهقي في رواية عنه بطيلا ثم بعد هذا  
في المسئلة روايتان في رواية تصدق بالتح وفي رواية يدفع الى الكفول عنه واذا ثبت ان ليس للكفيل ان  
الدين الا انه اذا طوّل الكفيل طالب الكفول عنه بالخلاص وان حبس كان له ان يحبس الكفول عنه ولو حبس  
الدين

لا حياء

لا حياء فمدا واداء المال سواء وكذا لومات للطالب فوثرية احدهما ولو ابرى الاصيل يبرى الكفيل ولو ابرى  
الكفيل يبرى هو صاحبه والمال على الاصيل على حاله وكذا الوثرية الاصيل وهو اخير على الكفيل بخلاف العكس  
وفي فتاوى القضاة امام رجله على رجل مال وكفيل فابرا الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابراه يبرى الاصيل  
والكفيل جميعا وان را الاصيل ابراه صح رده في حقه وبقي المال عليه هل يبرى الكفيل اختلاف المشايخ فيه ولو  
ابراه الاصيل فات الاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك قبولا ولو ابراه المدين بعد موته فز الوثرية ابراه يبر  
الابرا في قول من ولا يبر في قول من وفي الكفالة بالنفس يؤخذ الكفيل باحصاء الكفول به ما لم يكن فاني بطلت  
الكفالة وبحسب ان لم يظهر عجزه فان ظهر عجزه لم يحبس والكفالة الى الخصم والديانة جازية وكذا الذي قد  
الحاج والنيروزي ويتناول اول من جسد واول حاج قدم وكفيل الى ان تظن السماء او سب النجم لا يصح  
لومات الرجل ولم يترك شيئا فلكفيل رجل عنه بالدين لا يصح عند من لان المطالبة ساقطة وعندهما يصح ولو  
استاجر رجلا ليخطه واستكرى دابة او بغداد فلكفيل رجل بخياطة او بحمالة لا يصح اما لو كفيل بالخطاة  
والحمولة مطلقا صححت والاصل انه اذا امكن تحصيله من الكفيل يصح الكفالة واذا لم يمكن لاحق لو كفيل  
بالتمتع يصح ولو كفيل بالبيع لا يصح والكفالة بالعمد باطلة وبالخلاص كذلك عند من وعندهما يصح وعندهما  
عبارة عن تسليم المبيع **الفصل الثاني في كفالة المعلقة** وفي الاصل رجل قال للمودع ان اتركك لودع  
وديعتك او محمل فان اضا من لك صح ولو قال ان قمتك او ابتك فلان خطأ فان اضا من الذي صح  
قوله ان اكلت سبع ولو قال ان غصبتك ان مالك واخذ من هؤلاء القوم فان اضا من لك صح ولو عم  
فقال ان غصبتك انسان شيئا فان اضا من لك يصح الكل في الاصل وفي السنة رجل قال لآخر ان لم يعطك  
فلان مالك عليه فان اضا من ذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصيل فان تقاضا  
فقال لا اعطيك لزم الكفيل ولومات المطلوب قبل ان يتقاضاه لزم الضمان ايضا ولو لم يمت لكنه قال  
اذا اعطيتك ان اعطاه مكانه او ذهب الى السوق فاعطاه او قال اذهب الى المنزل حتى اعطيتك مالك  
فاعطاه فهو جاز فان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل المال ولو قال ان تقاضيتك فلان مالك عليه  
فلم يعطك فان اضا من ذلك عليه ضمن ذلك فاقط المطالب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان رجل قال لآخر ضمن  
مالك على فلان ان اقبضته وادفع اليك قال هذا ليس على ضمان للمال ان دفعه من غمنا اما هذا على ان  
يتقاضاه له ويدفع اليه وفي رواية شمس السلام لو قال لآخر هجرت ابر فلان بشكرك فموت على لا يصح  
الكفالة وقال القاضي الامام صح ان قال على لك رجل قال للطالب ان عجزت عنك على الاداء فموت على  
العجز نظر بحسب ان حبسه ولم يؤد لزم الكفيل وفي فتاوى النسخة رجل قال لآخر ان عجزت عنك على الاداء فموت على  
بكذا



من المال فلم يكفل فلان فالكفالة لازمة وليس خيار في ترك الكفالة وفي الأصل كقولنا انه باختيار عشرة أيام  
صح خلاف البيع عند ح لان معنى الكفالة على التسعة رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به يوم كذا  
فعليه المال فتواوى الكفول له فلم يجد الكفيل رجوع الامر الى القاضي لنصب وكيله ففسله اليه وعلى هذا لو  
باع شيئا على ان المشتري باختيار ثلاثة ايام فتواوى البايح حتى مضت ثلاثة ايام فرفع الامر الى القاضي  
لنصب القاضي للبايع وكذا لو رده عليه قال الفقيه ابو الليث هذا خلاف قول اصحابنا غير انه روي في بعض النسخ  
عن من ولو فعله القاضي فموجب وفي الفتاوى رجل قال لا خرم اقرب لك فلان فهو على فاني الكفيل  
ثم اقر فلان بالمال ان لم يترك الكفيل وكذا ضمان الذي وفي مجموع التوازل جماعة طمع الوالي ان يأخذ  
منهم شيئا غير حق فاختفى بعضهم وظفر الوالي بعضهم فقال المحقق للذين وجدهم الوالي لا تطعموهم علينا  
وما اصابكم فهو علينا بالخصص فلو اخذ الوالي منهم شيئا فلم يرجع قال هذا مستقيم على قول من يجوز  
ضمان الجناية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح ولو كفل بالخراج يصح بالاجماع وفي الجامع الصغير وفي الاصل  
رجل له على آخر مال فكفل رجل بنفسه المطلوب فان لم يوافق به وقت كذا فعليه اليه الذي عليه فمضى الاجل  
ان يوفيه فالكفالتان جائزتان والمال لا يرد له عندنا استحسانا فان لم يوافق نفسه حتى لازمه المال لا  
يبرأ من الكفالة بالنفس وكذا لو قال فعلى مالك عليه ولم يسم كم هو واذا كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق  
به غدا فعليه الف درهم ولم يقل الا الف الذي عليه فمضى غدا ولم يوافق به وفلان يقول لا شيء على والطالب  
يدعي الف درهم والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل الف درهم عند ح وسن الاول وفي قوله  
الاخر وهو قوله لا شيء عليه ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فالمال الذي للطالب على فلا  
رجل اخر فهو كذا على الكفيل جاز عند ح وسن الاول وهذا ثلاث مسائل احدها ان يكون الطالب و  
المطلوب احدا في الكفالتين وانه جائز استحسانا والثانية ان كان الطالب احدا والمطلوب اثنين  
المختلفين رجل كفل بنفس رجل الى غدا فان لم يوافق غدا في المجد فعليه المال الذي له عليه واشترط الكفيل  
على الطالب ان لم يوافق غدا ليقبضه متى فانا برئ منه فالتيقا بعد الغد فقال الكفيل قد اوفيت انا و  
قال الطالب قد اوفيت انا ولم يوافق انت لم تصدق واحد منهما على الموافقة فلو قال المطلوب البيعة على الوفاء  
برئ من الكفالتين اذا كفل بنفس رجل بامر فان لم يوافق به غدا فعليه المال فادعي الكفيل انه وافي به لا صدق  
رجل قال لا خرم بايع فلانا فابايعته به من شيء فهو على صح وان قال الطالب ببيعة متاعا بالف وقبضه متى فاق  
به المطلوب جحد الكفيل يؤخذ الكفيل به استحسانا بدون البيعة ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان و  
عن المبايعه صح حتى لو رجع بعد ذلك لم يلزم الكفيل شي ولو جحد الكفيل والمكفول عنه المبيع فاقام الطالب

كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين

البيعة على احدهما انه باع نفسه اليه لزمهما واذا كفل رجل عن رجل الف درهم على ان يعطيه من ورديته المكفول  
عنه التي عنده جاز اذا امره بذلك ولم يكن له ان يسترد الورديته منه فان هلك برئ الكفيل والقول  
قول الكفيل انها هلكت فان غصبها رب الورديته او غيره او استهلكها برئ الكفيل والحالة على هذا وتناق  
في كتاب الحوالة ولو ضمنها له الف درهم الى ان يعطيه اياه من ثمن هذه الدار فلم يبعها لم يكن على الكفيل ضمان  
ولا يلزمه بيع الدار ولو كفل على ان جعل الطالب له جعلا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل و  
ان كان مشروطا فالكفالة باطلة الخ وقد ذكرنا في اخرنا **الفصل الثالث في التسليم** وفي الاصل اذا سلم  
الكفيل المكفول به الى الطالب برئ قبل الطالب ولا كالمدين اذا جاء بالدين فوضعه بين يدي الطالب لا شرط  
في الكفالة ان يوافيه في السجل الجامع فرفع اليه السوق او شرط الدفع في مجلس القاضي فرفع اليه السوق  
برئ قال الامام الشرح والمناخر ومن شايخنا قالوا هذا على عادتهم في ذلك الوقت اما في زماننا اذا سلم  
التسليم في مجلس القضاء لا يبرأ بالتسليم غير ذلك المجلس وفي التجريد بهذه العبارة لو شرط في الكفالة  
بالنفس التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في الموضع مكان بقدر على احضاره مجلس الحكم فهذا التسليم ولو  
سلم اليه الشخص لا يكون تسليما ولو شرط ان يدفع اليه في مصر فسلم اليه في مصر آخر برئ عند ح وعند ح  
لا يبرأ ولو سلم اليه السواد او في موضع ليس به قاض لا يبرأ في قولهم جميعا ولو شرط ان يدفع اليه عند الا  
فرفع عند القاضي او عزل ذلك الوالي وولي غيره فرفع اليه عند الحاكم وفي الاصل لو دفع المطلوب نفسه  
الى الطالب قل دفعت نفسي من كفالة فلان برئ وكذا لو دفع رسول الكفيل او وكيله وفي الفتاوى اذا  
كفيل من المدعي عليه نفسه بامر الكفيل ولا يبرأ من الكفيل اذا سلم الى القاضي والى رسوله برئ وان  
سلم الى المدعي لا وهذا اذا لم يصف الكفالة الى المدعي فان اضاف بان قال الكفيل للمدعي فاجاب على العكس  
**جنس آخر** وفي المتن رجل كفل بنفسه مجوس ينبغي للقاضي ان يخرج حتى يدفع الكفيل الى المكفول به ثم يعيد  
الى السجن وفي الفتاوى لو ضمن رجل وجب المطلوب في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمنه وهو في السجن برئ  
ولو خلى عن الحبس ثم حبس ثانيا فرفع اليه وهو الحبس ان كان الحبس من امور التجارة ونحوها صح الدفع و  
ان كان امر من السلطان لا يبرأ اذا حبس الطالب المطلوب ثم اخذ الطالب الكفيل وقال ادفعه الي فرفعه  
وهو في الحبس قال محمد برئ اليه تسليمه اليه وهو حبه ولو قال المطلوب في السجن دفعت نفسي اليك  
عن كفالة فلان كان جائزا وبرئ الكفيل **الفصل الرابع في صلح الكفيل** وفي فتاوى القاضي الامام رجل  
كفل عن رجل الف درهم فصالح الكفيل الطالب من الف على خمسة اية صلح و برئ الاصيل والكفيل عن  
الخمسة اية الاخر وفي الاصل الكفيل اذا صلح من الكفالة بالنفس على ان يبرأ عنها لم يخرج الصلح الا عن



مما وضه ما باليسال ولا هو في معنى المال فيبطل ولم يبرأ ولو اذاه يرجع فيه ان يراه من الكفالة على  
فلالكفيل ان يرجع عليه باقتضاه وعلى هذا الوصاح المشتري الشفيع على ان من غير ان يسقط الشفعة منها  
وفي الكفالة لا يجب المال ولا يبرأ وكذا الزوج الوصاح المرأة على مال في خيار البلوغ والعاقبة ولو كان كفيلًا  
بالمال فقتضاه المطالب على ان يبرأ من الكفالة بالنفس او فضي بعضه على ان يبرأ عنها جازا اذا كان لرجل على  
الغدرهم وبما كفيل فصاح الكفيل الطالب على اية درهم على ان يبرأ الاصيل من الالف والكفالة بامرهم يرجع  
الكفيل على الاصيل على اية درهم لا بالف ولو صاح الكفيل على اية درهم على ان يبرأ الكفيل التسعماية يرجع الكفيل  
بالالف كاهبة الكل وهبة الكفيل ترد بالرد وفي الزيادة في باب الغصب الخيانة وكذا الوصاحه على عشرة  
دنانير كان للكفيل ان يرجع جميع الالف لانه ملك الالف بالذاتين لان الصلح على غير جنس حتى يكون ملكا  
كالبيع وكذا الوصاحه على ملك الموروث بعينه او عوض الكل في الاصل وفي الزيادة بعد كتاب الاقرار  
في باب الغصب الخيانة الطالب اذا برأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والمبايع لو برأ الوكيل عن الثمن يرجع  
الوكيل على الوكيل لان برأ الوكيل لا يكون اسقاطا ولهذا الورده يرتد والكفيل لو رد لا يرتد وفي التجريد اذا  
عن رجل برأهم صحاح جواد فاعطاه كسرة او زيوفا وكون بارجع على الاصيل مثل ما ضمن لا مثل ما ادى  
وليس هذا كلاما مريدا الذي **الفصل الخامس تكفيل القاضى المدعى عليه** وفي الاصل اذ ادعى  
قبل رجل دعوى فاخذ منه كفيلًا بنفسه ووكيلًا في خصوص ضامنًا لما اذابه عليه جاز ومنه القاضى فاخذ  
المدعى عليه كفيلًا ثقة اذا طلب المدعى وقال الى بينة حاضرة فالتقدير بثلاثة ايام لانهم كانوا يجلسون للقضاء  
في كل ثلاثة ايام ولو قال يتبين غيبا واقام شاهدا واحدا وقال لا يخرجني لا ياخذ الكفيل ولو منع  
المدعى عليه من اعطاء الكفيل بامر القاضى الطالب بالملازمة ولا بحسبه القاضى وفي ادب القاضى للحضرة  
اذا كان المدعى عليه مسافرا وعرف ذلك لا يؤخذ منه الكفيل او حقه في اليمين واذا انفق انه مسافر فاجله  
الى آخر المجلس فان امكنه في آخر المجلس اقامت البينة والاخلى سبيله ولو قال لا اخرج غذا الى ثلاثة  
ايام يكفه الى وقت الخروج وان انكر الطالب خروجه ينظر الحزبه او يبعث من يشوبه الى رفقاءه يسألهم  
ذلك فان قالوا نعم اعد الخروج معنا يكفه الى وقت الخروج وكذا في فسخ الاجارة بعد السفر في موضع  
ياخذ الكفيل ياخذ في الغد وفي بعض الروايات الى آخر المجلس وفي بعضها الى ثلاثة ايام ولو لم يجلس القاضى  
في كل خمسة عشر يوما الا مرة واحدة ياخذ الكفيل في ذلك الوقت وياخذ كفيلًا ثقة وهو ان يكون له  
دار ملك او نحوه وفي دعوى المسقول ياخذ كفيلًا ثقة وهو ان يكون له دار ملك او حانوت ملك او نحوه  
في دعوى المسقول ياخذ كفيلًا كذلك الشئ ايضا وفي دعوى العقار لاجل الكفالة بالعقار فان اعطى

كفيلًا بالمسقول ويقول انا او كل رجل على ما قضيه بالقاضى يقبل ذلك منه ويكفله ان يعطى كفيلًا بنفسه  
كمن ياخذ الكفيل من الوكيل بنفسه ولو فعل ذلك بالدين لا يذان ياخذ من الوكيل ايضا وليس له ان يمنع  
من اعطاء الكفيل بخلاف ما لو كان المدعى بعينه **كتاب** وفي الاصل اذ ادعى الكفيل ان الالف الذي  
كفل من ثمن خرفانه ليس خصم كذلك حتى لو اقام البينة على اقرار الطالب بذلك لا يقبل ولو اراد ان يكفله  
ليس له ذلك لانهم يعطى الدعوى ولو صدقه الطالب يقبل ويصح لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار الا يري  
انه لو كفل بالالف واقر ان لفاد عليه الف وانكر المكفيل عنه يجب المال على الكفيل وكذا الوادى الكفيل  
المال واذا ادعى عليه بحكم الامر فقال المطالب بالمال من ثمن خرفانه شهد شاهدان على رجل انه كفل  
بنفس رجل لا يعرفه بوجهه ان جاء به فهو جازي بمنزلة ما لو اقر عند القاضى انه كفل بنفس رجل ثم يقال  
ان رجل اثبت به فقلت هو هذا وحلفت عليه برأت من الكفالة لان الجهالة في المقربة لا يمنع صحة الاقرار  
ولو قال لا اعرفه بوجهه يؤخذ الكفالة ايضا في باب الشهادة واليمين وفي الاقضية في التفقات اجمعوا  
ان في الذين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المدينون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفل  
بنفس رجل وبالمال بامرهم فلا رد الخصم ان خرج من البلد ان كان ضمانه الى اجل ليس للكفيل ان يمنع وان لم  
يكن الى اجله ان يطالبه اما بآداء المال وبسليم النفس وفي الفتاوى الصغرى المدينون اذا اراد ان يغيب ليس  
الدين ان يطالبه باعطاء اليمين وقال ابو س لو قال قائل بان له ان يطالبه قيا ساعا على نفقة شهر لا بعدد  
في المسئلة رب الدين لو قال للقاضى ان مديوني فلا يبريد ان يغيب عنى فانه يطالب الكفيل وان كان الدين  
وفي الفتاوى الصغرى يجب المدعى عليه باعطاء مجرد الدعوى وسواء كان المدعى عليه معروفا او هذا اقل  
يكن في ظاهر الرواية وعزم انه لا ياخذ ان كان المدعى عليه معروفا وهذا اذا كان المدعى عليه بالمصرات  
كان غريبا لا ياخذ منه الكفيل وفي الزيادة في الباب الثاني من كتاب الدعوى يجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا  
وان اعطاه كفيلًا بنفسه وامنع التوكيل لا يجبر القاضى ولا يأمره بالملازمة وان اعطاه وكيلًا بالخصم  
وكفيلًا بنفس الوكيل قبل ذلك منه في ما يبر الحق ولا يقبل الدين وان اعطاه كفيلًا بنفس الكفيل وكفيلًا بالمدعى  
المدعى لا يقبل ذلك الا ان يرضى المدعى وان كان المدعى عينا بلخ من كفيلًا بالعين المدعى به وفي  
عائده على **كتاب** وفي الفتاوى للقاضى ان لم يصححه الحوالة يعتمد على قبول  
الحال عليه والحال له ولا يصح الحوالة في غيبة المحال له في قولهم وفي الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة  
لغايب لا يستطع حضرة المحال عليه لصحة الحوالة حتى المحال على رجل غايب ثم علم الغايب قبل صحة الحوالة  
وكذا لا يستطع في حضرة المحال حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان بفلان فلان الف درهم فاحل



على قرضي الطالب جاز تحت الحوالة حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك ولو قال رجل لزيد ان فلان  
فلان عليك الف درهم فاحل له بها على فقال المدين احلت ثم بلغ الطالب جاز لا يجوز قول الرجوع  
اختلف المشايخ في ان الحوالة نقل الدين او نقل المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة  
هكذا ذكر في بعض شروح الجامع الكبير وفي نسخة الامام خواهر زاده الاختلاف بين ابي بن وم وعند  
ابي بن نقل الدين وعند نقل المطالبة وثمة اختلاف فيما اذا برئ المحال له المحيل عن الدين بعد الحوالة  
عند من لا يصف لانه انتقل الدين منه الى المحال عليه وعند من يصفه وفي التجريد اذا اخل وقيل برئ المحيل  
عند الثلاثة وكذا لو كفل على ان لا يصل برئ ولو ابرئ المحال له المحال عليه من الدين وقد احواله بدنه مقبلا  
فللمحيل ان يرجع على المحال عليه ولو وهبه من المحال عليه فليس للمحيل ان يرجع على المحال والهيبة لا تسبأ  
ولو ورث المحال عليه من المحال فهو كاهبه وفي الجامع الكبير ابواب الحوالة وضع الحوالة المسئلة في يد  
وعمر وفي التجريد اذا اراد المحال عليه المحال له او وهبه او تصدق به عليه او مات المحال له فبطل  
المحال عليه يرجع في ذلك كله على المحيل ولو نقد الدنانير عن الدين او باعه بها عرضا يرجع على المحيل  
الكفالة به فالحوالة به جائزة وفي الجامع الصغير لو قبض المحال له المال من المحال له عليه فقال ما قبضت  
مالي لانك احلته علي بالدين الذي عليك وقال المحيل لا بل ما قبضت مالي وانت وكيلي في القبض فالقول قول  
المحيل ولو اختلف المحيل مع المحال عليه فقال المحال عليه ادبت دينك بامر فلان يرجع عليك وكر  
المحيل انما ادبت من الدين الذي عليك فالقول قول المحال عليه وفي التجريد لو كان للمحيل على المحال عليه دين  
فاحل به مطلقا ولم يشترط في الحوالة ان يعطيه تمامه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله ان يطالب به  
ولو احواله بالالف الذي ليس له ان يطالب به ثم صحت الحوالة بعد قبول المحال عليه حتى لو جاء رجل للمحيل  
وقال انا فلان عليك بكذا وصدة المحال عليه وقبل صحت الحوالة وان كان المحيل غائبا وعلى القليل ان كان  
خطر رجل فامسك المحيل فاعطاه الرجل واحاله على صاحب الخط والمحال عليه لا يصفى الحوالة رب الدين اذا  
احل رجلا على رجل ليس للمحال له على المحيل دين فبطلت وكالة وليست بحوالة المحال له اذا اخذ الخط من المحال  
عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قال للمحيل انه مفلس فقال المحيل ابعث الى الخط الذي اخذته منه وتركت الحوالة فبعث  
الخط ولم يقل بلسانه شيئا انفسحت الحوالة ولو لم يقل ببعث الخط لكن اخذ المال منه بالتقلب وادى المحيل باختيار  
رجع المحيل بماله على المحال عليه وقال في التجريد بهذا العبارة لو ادى المحيل جاز ولا يكون متبرعا ولو ادى المحيل  
فلم يقبل المحال له بجزء الجامع رجل اخل رجلا على رجل على ان يؤدي من الف الذي عنده وديعة ثالثة  
ما فقال الورع ضاعت ديعة بطلت الحوالة ولو كانت الحوالة مقيدة بالفصل بطلت الحوالة في الجامع الصغير وفي  
الاصل

اذا باع عبدا من آخر وحال البائع غمالة على المشتري بالقرن ثم استحق العبد وظهر حراً وقد فسخ الامر والقائه  
فانه بطل الحوالة اما اذا اراد عليه بيع بقضاء او بغير قضاء لم يطل الحوالة وكذا اذا اهل المبيع قبل التسليم الى  
المشتري وفي المنقح رجل قال لا اخل حلتني على فلان وسكت ثم قال لم اقبل فالحوالة جائزة من رجل على رجل  
الف درهم وكان بينهما ان المحال عليه اخل الطالب بها على الذي عليه المال برئ منه وان توى المال على الذي  
عليه لا يصل لم يعد للمال اليه ولو مات المحال عليه ولم يترك شيئا وقد اعطى كفيلا بالمال ثم ابرأ صاحب المال الكفيل  
منه له ان يرجع على صاحب الاصل وفي الزيادات المحال له اذا اخذ الكفيل من المحال عليه بالمال ثم مات المحال  
عليه فلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء كفل عنه با من او غير امره والكفالة حالة او مؤجلة او كفل لا  
ثم اخله المكفول له ولم يكن له كفيل ولكن رجل سعى به ورهق به رهنا ثم مات المحال عليه مفلسا عاد له  
الى ذمة المحيل ولو كان المروءة مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن ثم مات المحال عليه بطلت الحوالة و  
التمن لصاحب الثمن وفي الاصل في باب الكفالة على المكفول عنه برئ ولو جحد المحال عليه وحلف ليس  
للتالب بينة عاد المال الى ذمة المحيل وفي التجريد اذا توى المال جحد المحال له على المحيل والتوى عنده ان  
يحد المحال عليه الحوالة ويحلف او يقر مفلسا وعند ما اذا حكم الحاكم بافلاسه فهو توى ايضا واذا اختلف  
الطالب والمطلوب بعد المحال عليه فقال الطالب لم يترك شيئا وقال المطلوب قد ترك فالقول قول الطالب  
مع يمينه في مختصر عصام وفي الزيادات اذا مات المحيل بعد ما اخل غريمه قبل قبضه المال من المحال عليه عليه  
دينون كثيرة فالمحال له وسائر غرماء المحيل سواء فيما على المحال عليه ولا يكون هو او ولي الحوالة وكذا لو احواله  
المحيل على ان يؤدي المحال عليه ما عليه من الدين وهو الحوالة المقيدة بالدين رجل عليه الف درهم حال الطالب  
بها على رجل على ان يؤديها من الف التي له عليه ولم يؤد المحال عليه حتى مرض المحيل فادى المحال عليه مات  
الريض من مرضه وعليه دين ولا مال له سوى ذلك الف على المحال عليه سلم الف للمحال له وليس للغريم في  
ذلك حق وغريم المحال عليه غريم المحيل والمحال عليه ياد الف من غرماء المحيل وصان مستوفيا الف  
الذي ذمته بدنه فلا يخفى به بل يشترك فيه الغرماء وسلم له حصته رجل باع جارية بالف واحل غريمه  
على المشتري فقبل المشتري ان يأخذ الجارية من البائع وان لم يصل الثمن الى البائع ولا الى المحال له بخلاف  
ما اذا اخل المشتري من البائع على رجل انه ليس له ان يأخذ الجارية حتى يأخذ البائع الثمن من المحال عليه  
في الزيادات وفي التجريد جعل هذا قوله وعند من سقط حق الحبس في الوجهين جميعا الحوالة اذا كانت  
فاسدة وقد ادى المحال عليه المال هو بالخيار ان شاء رجوع على القابض وان شاء على المحيل هذا في الجامع الكبير  
على هذا الاجر اذا باع المستاجر باذن المستاجر وحال المستاجر على المشتري فاستحق الرجوع من يد المستاجر وهو



قد اذى الثمن الى المستاجر فهو مختار ان شاء رجع على المستاجر وان شاء على الاجر كذا في كل موضع ورث  
الاستحقاق وفي قاي المقاضى الامام ومن صور فساد الحوالة ما اذا كانت الحوالة يشترط ان يعطى المحتال  
عليه الحوالة من ثمن دار المحيل او من ثمنه كانت الحوالة فاسدة لان هذه الحوالة بالاعتدال على الوفاء  
بما هو مبيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا ببيع دار المحيل بخلاف اذا قبل المحيل عليه  
الحوالة بشرط ان يعطى مال الحوالة من ثمن دار نفسه او من ثمن عبد نفسه فانه يجوز الحوالة ولكن لا يجوز المحال عليه  
على بيع داره ولا بيع عبد وهو بمنزلة مال الوقيل الحوالة على ان يعطى المال عند الحصاد فانه لا يجوز على ذلك المال  
قبل الاجل **كتاب الضلع** وهو ممل على سبعة فصول الاولى المقدمة والثانية في الضلع  
الحايض والفاقد الثالث في الضلع في الضلع والرابع في الضلع في الوديعة والعارية والخامس في الضلع في الغيب السار  
في صلب الاب والوصى وسائر ما يتعلق بالتركة وفي مسائل التجار والسابع في الخطر والاباحة الفصل الاول  
في الضلع الضلع انواع ثلاثة ضلع مع الاتجار وضلع مع الاقرار وضلع مع السكوت وكل ذلك جائز عندنا وجميعه  
على ان صلب الضلع جاز بان قال اجنبي للمدعي ان يقر عليه اقر معي السر وان محق في دعوى فضاخ  
على كذا ونحو ذلك فضاخ صحيح وصورة ضمان الضلع بان يقول الضلع للمدعي صاحب فلان من دعوى عليه  
على كذا على اني ضامن له او على كذا من مالي او قال صاحب من دعوى فلان على فلان واصناف العقد الى نفسه او الى  
ماله نفذ الضلع والبذل على الضامن سواء كان بامر او بغير امر ويرجع بما ادى على المدعي عليه ان كان الضلع  
والامر بالضلع والخلع امر بالثمن ثم الضلع ان كان عن دعوى في حدود فضاخ على درهم ودينارين او كذا في الخطه  
والشعر او وزن في الحديد والصفه لا يشترط قبض بدل الضلع في المجلس ثم في المحيل والموزون اذا كانا متغيرين  
واضاف العقد اليهما او غائبين كتهما في ملك المدعي عليه صح الضلع ويقع على طم من الكيل والوزن فلو  
اليهما ولم يستم الكيل والوزن جاز ويعين ذلك الذي في العقد وان كان موصوف في الذمة فالشرط بيان  
المقدرة والوصف والاجل ليس شرط ولو بين الاجل مبيت ثم وقع الضلع يكون عوضا فاصح عوضا في البيع  
صالح ان يكون عوضا في الضلع ولو كان البذل دراهم يحتاج الى بيان المقدرة والوصف ويقع على نقد البذل  
ان ذكر الدراهم والدينارين وان اختلفت فعلى الاغلب ان استوف لم يخرج حتى تبين ويجوز الضلع عليه ما حاله  
ومؤجلة هذا اذا كانت الدراهم غير معينة وان كانت معينة جاز ولا حاجة الى بيان المقدرة والوصف لكن  
لا يتعلق العقد في نسخة الامام الشرعي ان كان على منفعة فحكمه حكم الاجارة وكل منفعة يجوز استحقاتها  
بحكم الاجارة يجوز استحقاتها بحكم المنفعة وما لا فلا حتى لو صاح على سكني بيت بعينه الى مدة معلومة يجوز  
وان قال ابدا حتى يموت لا يجوز ولو كان الدعوى دار فضاخه على بيت منها او من غيرهما يجوز ولو صاح على

منها

منها او من غيرهما يجوز ولو صاح على بيت منها ثم وجد البينة قد ذكرنا في كتاب الدعوى في الفصل التاسع لو  
كانت الدعوى في دين فضاخه على بعض ذلك لكن له طلب الباقي بالجهة دار في يد ورثه ادعى رجل فيها حقا وبعضهم  
غايه فصاح الشاهد منهم المدعي على شئ مستحق من جميع حقه جاز وهو متبع في حق الورثة وقد ذكرنا ان صلح  
الفضولي جاز والدار الورثة على حالها ولو صلح على ان يكون حقه له خاصة دون الورثة جاز ثم يقوم الضلع  
مقام المدعي فيما بينه وبين شركائه على حجة المدعي فان اشتهر ملك شئ معلوم بالجهة ثبت ملكه في ذلك بالشراء  
وان لم يكن له بينة يرجع على المدعي بحصة شركائه **الفصل الثاني في الضلع الحايض والفاقد** وفي الاصل  
اذا صاح عن دعواه حقا في دار على عبد عين الى اجل لم يجز وان ذكر عبد موصوف في الذمة لا يجوز ايضا فاذا بطل  
الضلع فان كان صاحبه من حقه فقد اقر له بالحق فيرجع عليه والقول في المقدار قول المدعي عليه وان صاحبه من  
دعواه لم يكن اقرارا وقد ذكرنا في كتاب الاقرار رجل ادعى عبد افضاله على خديته شرا جاز وعليه غلته شرا لم يجز  
وكذا غلته الدار وثمره النخل رجل ادعى عبد افضاله على دراهم ودينارين حاله او مؤجلة جاز سواء كان العبد  
قائما او هالكا وان صاحبه على طعام ان كان مقبوضا قبل الفرق جاز عينا كان او دينيا وان كان مؤجلا ان كان  
العبد قائما يجوز وهو عين دين وان كان هالكا لا يجوز لانه يكون دينيا بدنيا وفي الثياب المؤجلة ان كان  
العبد قائما يجوز وفي الهالك لا ما مر وان كان المدعي كليا او وزنيا كالحطة والشعر والحديد والصفه  
فضاخه على درهم ودينارين ونفقا من غير قبض ان ادعى حطة معينة وقال غصني هذه الحطة فتح الضلع  
وان ادعى دينيا لا يجوز ومسئلة الضلع بعد الضلع ذكرنا في البيوع في جنس لا قاله **الفصل الثالث في الضلع**  
**الدين** وفي الاصل رجل ادعى على رجل الف درهم فضاخه منها على عشرة دينارين مؤجلة لم يجز ولو ادعى  
الف درهم سود فضاخه على الف حبة الى سنة بعد الاتجار لم يجز لانه معاوضة الجوده بالاجل وان حرم  
وكذا لو ادعى الف درهم حبة فضاخه على الف سود حاله لم يجز ايضا لانه ترك الجوده بمقابلة الاجل ولو  
ادعى الف سود الى اجل فضاخه على الف درهم حبة حاله جاز لانه اصطناع من المدعي عليه النجدة الجياد ولو  
ادعى الف درهم حبة حاله فضاخه منه على الف درهم سود او اقل حالا او مؤجلا جاز لانه اصطناع  
من المدعي ولو باع عبدا بالف درهم سود فضاخه على الف ومائة بنه حبة لم يجز وكذا الوصله على كذا او  
وزن موصوف لانه مبيع لانه قبل الدين وبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز وان نفق في المجلس وان ذكر  
شرائط لا يجوز لان رأس المال دين وان كان له قبل رجل الف درهم غلته فضاخه على خمسين حبة نقد هائلا  
لا يجوز وفي قول من الاول وان نفقا قبل ان يقبض فله خمسين غلته الكوفة صاح عن الف على مائة على ان يبيع له  
ثوبا معين لا يجوز لانه صفقة في صفقة وانتهى اذا كان له على آخر الف درهم فضاخه على عبد عين جاز



ادعى على آخر الف درهم فرفع المذموم عليه خمسة مائة من جهة الصلح من غير ان يذكر لفظه الصلح ثم اراد ان يسترد  
الخمس مائة له ذلك ولو دفعه فضا لا يسترد وفي التنازل عن رجل ادعى على آخر الف درهم فانكضت الحجة  
على مائة منها جاز وبرئ من الباقى سواء قال ابرأ بك عن الباقي او لم يقل لكن هذا في الحكم اما فيما بينه وبين الله  
لا يبرأ وعلى هذا الوجه المذموم لفضاء فانكضت الحجة على اقل منها وفي الفتاوى الصغرى رجل له  
على آخر الف درهم معلوم الوزن فقصاه درهمهم بمجولة الوزن لا يجوز ولو عطاها على وجه الصلح يجوز ويجعل على  
انه اقل وفي التنازل لو ان رجلا قضى رجلا درهم فقال القابض انما ذنبى فقال له انفقها استحسانا بخلاف  
ما اذا باع جارية فوجبت المشتري لها عيبا بعد القبض فاداردها فقال البائع اعونها على البيع فان نفق البيع  
والاداردها على فرفضها على البيع بطل حتى البيع وقد ذكرنا في البيع رجل اقضى من رجل درهم فانفقها ثم ردت  
عليه بالزيادة وهو لا يعلم له ان يرد وان علم انه زيف ولم يرد عليه رد شلها عند ابي من وعندها الاشئ عليه  
في آخر بيع الجامع الصغير عن رجل استقرض من رجل درهم بخارية بجمادى او اشترى منه شيئا بدرهم  
بخارية فالتقى في بلدة لا يقدر على البخارية فوجدها قد المسافة ذاهبا وجاميا واستوفى منه بكفيل رجل  
على آخر دين فاعطاها في الطريق وفي وقت غلب اللصوص وياخذون اموال الناس قال الفقيه ابو الليث اللصوص  
اذا استولوا عليهم له ان يمنع من القبض رجل باع من آخر ابريما ووزنه عليه وقت البيع وحمله المشتري  
ثم رجع اليه بعد وقال وجبة فاقصا ان كان النقضان من الهواة فلا شئ على البائع وان كان النقضان نقصا  
يكون بين الوزنين بذلك وان كان اكثر ينظر ان لم يسبق من المشتري اقراره بقبض كذا من اقله ان يمنع  
التمن بازاء النقضان ولو نقد رجح بذلك القدر وان اقره بقبضه ليس عليه شئ الكل في التنازل **جاء**  
وفي الاصل اذا كان لرجل على رجل الف درهم الى سنة فصالحه على ان اعطاه كفيلا بها واخرها سنة  
وكذا لو كان به كفيل فابراه على ان اعطاه به كفيلا آخر وآخر سنة بعد حلول الاجل ولو صالحه على ان يعجل  
له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقى سنة اخرى فهذه مبادلة الاجل فانه ربه او كذا كل ما يعجل مؤجل  
بأخير شئ آخر معجل ولو ان المطلوب قضى للمال ثم استحق لم يرجع عليه حتى كحل الاجل وكذا لو وجب ربه  
او بجهة او ستوقه ولو صالحه على عبد فوجبه عيبا فانه ان عاد اليه الفسخ يعنى الاجل وان عاد بالمال  
فالمال حال ولو كان بالمال كفيل على هذا ولو كان بالمال هين والرهون يد المثلين والرهون كاله كيف ربح  
ولو صالحه على ان يعجل دينه حالا فمجال وليس صلح لان الاجل حتى المطلوب وقد ابطله وكذا القول  
ابطل الاجل او تركه او جعله حالا ولو قال برئت من الاجل بضم الباء لم يطل اما اذا قال ابرأ بك او برئت  
بالفتح بطل الاجل ولو كان لا حاجة لي في الاجل لاسل الاجل رجل ادعى على آخر الف درهم فانكضت حجة

على ان باعه بها عبدا جاز وهذا اقرار بالدين منه بخلاف قوله صالحك هذا العبد فانه لا يكون قرا  
وفي الزيادات في باب البيع وشروط الخيارات اذا وكل رجلا بان يشتري له جارية تشتط الخيار للام فاشترها  
كذلك ثم قال الامر للوكيل بالخيارية لا حاجة لي فيها لا يكون هذا ذال البيع لان هذا امر بالنقض والامر  
بالنقض لا يكون نقضا قوله لا حاجة لي فيها استثناء منه ذلك فلا يكون ردا ونقصا **جاء** وفي الاصل  
اذا كان لرجلين على رجل الف درهم من بيع فاقرا أحدهما انه كان المطلوب عليه خمسة مائة قبل دينها برئ  
المطلب من حصته ولا شئ لشريكه عليه بخلاف ما لو قبض شيئا انه يشاركه ولو ابرأه من نصيبه او هبه  
او جنى عليه جناية عمدا موجبة الارش حتى سقط الدين لم يكن لشريكه ان يرجع عليه وكذا لو صالحه على العبد  
الموجب للقصاص على حال ولو فسد تعا له ليس لشريكه ان يشاركه عند من وعندهم يشاركه كما  
لو غصب شيئا يساوي خمسة مائة الاختلاف في رواية الامام ابي جعفر الكبري اما في رواية ابي سليمان الجوزي  
اطلق الجواب انه لا يشاركه ولم يذكر الخلاف ولو استقرض من مالا او اشترى به شيئا بعد ثبوت هذا المال  
فلشريكه ان يشاركه فلو كان لرجلين على امرأ مال فتن وجها احدهما على حصته لا يرجع عليه بشئ من الكل  
في الاصل **جاء** وفي الاصل في النصاب رجلان لهما على رجل دين فاداردها ان يأخذ نصيبه على وجه  
لا يكون لشريكه منه نصيب الحيلة فيه ان يبيع من المطلوب بالدين شيئا ويسلمه اليه  
خمس مائة درهم ويطلبه بمن ذك الشئ فلا يشاركه وفي الاصل اذا كان لرجل  
على آخر الف درهم فقال ابرأ بك عن خمس مائة او حططت عنك خمس مائة على ان يعطى الباقي ولم يوقت وقتا فاعطاها  
الباقي في هذا اليوم ولم يعطه برئ عن خمس مائة وفي الجوامع الصغيرة كالمسئلة على ثلثة اوجه ان قال اذ ادى عدي  
على انك برئ من الباقي على انك لم تعط عديا خمس مائة فالالف عليك على حاله فالامر كما قال ولو قال اذ ادى خمس مائة عديا  
على انك برئ من الفضل فاعطاها برئ مطلقا وان لم يعطه فعدي ربح وم لا يبرأ وعند من برئ ولو قال ابرأ بك عن  
خمس مائة على ان يعطيني عديا خمس مائة فانت برئ من الباقي او منى اذ ايت او اذ ايت فهو باطل لان تعليق البري وان  
بالشرط باطل **الفصل الرابع في الصلح في النكاح** والوديعه والعارية وفي مختصر القدوري ويجوز الصلح على  
كل دعوى لا يوجب اوتفريق ولا يجوز عن دعوى الجيد رجل ادعى على امرأة نكاحا فانكضت ثم صالحت على ان  
بذلته جاز وهو في معنى الخلع والوديعه امرأ على رجل انه تزوجها فانكضت لرجل فصالحها على ان بذلت لها الصلح  
ادعى على رجل مجهول النسب عبدا وصالحه على ان يبرأ ولا يقبل بنية المدعى على ربه فانه ذلك الاصل المودع  
اذا ضاعت الوديعه او ردها عليك فهو صدق فلو صالحه بعد هذا على ان يبرأ لم يجز الصلح والمسئلة على ربه اوجه  
الاول اذا ادعى صاحب المال الوديعة وجحد المودع وقال ما اودعني شيئا ثم صالحها على ان يبرأ لا خلاف والكتا



ان اذ عي صاحب المال لا يدع ولا يستهلك والمودع اقر بالوديعة ولم ينع الرد ولا الهلاك ثم صاحبه على كل معلوم  
فقد الصلح جازر بلا خلاف والثالث ان اذ عي صاحب المال لا يدع ولا يستهلك واذا عي المودع الرد والهلاك فقد  
على مال هذا الصلح باطل عند وس الاول لان البرة حاصله بقوله رددها والحكم الثاني بحسب لا سطل بدوي  
صاحب المال لا يرى انه لو صاح قبل الدعوى لم يجز فذلك بعد وعنده وس الاخر جاز واجمع ان المودع  
لو حلف على اذ عاه ثم صاح على مال لا يصلح هذا اذا قال المودع اولا صاعنت الوديعة او ردت ما اذا قال المالك  
اولا استهلكه فقال المودع صاعنت او ردت يجزى لا جماع هكذا نقل عن القاضي الامام على السعدي وعاد المشايخ  
لم يفرق بينهما اذا بدل المالك بدعي الاستهلاك ويترى اذا بدل المودع بدعي الرد والهلاك ولو وجد المالك  
ان يكون المودع قال هذه العاملة قبل الصلح يعني ردتها والمودع يقول لا بل فلهما القول قبل المالك وهذا  
التفريق على قول وس الاول فان قام المدعي البينة على اقل قبل منه والبيع اذا قال المودع هكلت الوديعة  
او ردتها والمالك لم يقل شيئا بل سكت ذكر الكرخا فلا يصح عندهم بصر ولو كانت الوديعة قائمة بعينها  
وهي ايتا درهم فصاح المودع منها على اية درهم بعد اقرار او تكاير لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة لانها مبادلة  
فما ردوا وان لم يقم البينة على الوديعة جاز لا نه قطع الخصم ولو صاح على عرض جاز الصلح مطلقا ولو صاح على عشرة  
دنانير فان صاح وهو جازر الوديعة فالصلح صحيح اذ انفق بقدر قبض الدنانير سواء كانت الدنانير حاضرة في مجلس  
او غايبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع مقرا بالوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا حدد المودع  
القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غايبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل وفي الجاهل الصغير اذا استهلك ثوبه لبيان  
فصاحه على اكثر من قيمته جاز وعندهما لا يجوز الزيادة على قيمته لا بقدر ما يتغابن الناس فيه واجمع على انه لو صاح  
على عرض جاز سواء كان كثير القيمة او قليل القيمة واجمع على انه لو قضى القاضي عليه القيمة ثم صاح على اكثر من قيمته  
لا يجوز واجمع على انه في الذمة لو صاح على اكثر من عشرة اذ درهم او الف ذرا لا يجوز واجمع على انه لو كان العبد  
بين جليل واعتقه احدهما وهو من فضاحه الاخر على اكثر من نصف قيمته من الداهم والدنانير لا يجوز الفضل واجمع  
على ان الشفع لو صاح مع المشتري على اكثر من الثمن لا يجوز وفي الاصل مرة اذ عت رجلا وديعة كانت عندها ثوبها  
ثم قبضها ثم اودعها احر وقبضها منه فعدت متاع منها فقال ذهبيها ولا ادري من اصابه وقال لاندري ما  
كان في وعليك لم نفسه ورددناه عليكم فصاحتم من ذلك على مال معلوم قال هي صامنة لصاحب المتاع قيمة الصلح  
فيما بينهما وبينها جائزة ثم صلحها الا ان كان بعد ما ضمتها المالك قيمة المتاع جاز على ان يترك ان كان قبل ان  
يضمها الا انها حلتها بمثل قيمة المتاع واقل على قدر ما يتغابن الناس في جاز وبيع من المتاع حتى اقام صاحب المتاع  
بعد البينة على اذ عي من المتاع لم يكن لها على المودع عيب ولو صاحتم على قل على قدر ما يتغابن الناس في لا يجوز الصلح

والصالح

والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن المودع ان قام له بينة على المتاع فان ضمن المودع جاز على المرأة بما  
اليها وان ضمن المرأة نفذ الصلح عليها والعارية كالوديعة وكذا كل مال اصله امانة كالضاربة وما يتصل بمسائل  
الفصل صلح العامل القصار اذا خرق الثوب بدقه فصاحه رب الثوب على درهم على ان يكون الثوب المقصود او على  
ان يكون ثوب الثوب والدرهم حالة او مؤجلة جاز ولو صاح على دنانير ولو هلك الثوب عند القصار فصاحه  
على درهم حالة او مؤجلة لا يجوز عند وكذا في كل موضع كان لمانه وعندهما جاز وبهذه المسئلة عفا ان قول  
مثل قول وس الاول في مسئلة الوديعة ولو ادعى القصار انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الجهر وكذبه رب الثوب  
فصاحه من الاخر على نصفه جاز وكذا لو ادعى بعض الثوب اذ عي انه اوفاه الاخر وانكر القصار فاصطلى على نصف الاخر  
جاز والصلح والفساخ وغيره يعرف من هذا **الفصل الخامس في العيوب** في الاصل جاز المشتري  
من آخر عيبا او تقابضا ثم وجب بيعا فانكر البايع كون العيب عنده او اقر فصاحه على درهم حالة او مؤجلة  
ولو صاح على دنانير بشرط التقابض وكذا لو حدث به عيب عند المشتري او مات او اعتقه المشتري وكذا لو  
صاحه على كيلي او وزني بعينه صح وبغيره لا واذا اظهر عيبا قبل قبض البايع الثمن فخط عنه بعض الثمن او زاده  
ثوبا فبقي جاز المشتري اذا اظهر عيبا بياض عن الذابة فصاحه على ان خط عنه درهم فان ذهبا بياض فذلك  
رد الدرهم عليه وبطل الصلح لان الخطو قد زالت وكذا الحبل وزواله وكذا لو ادعى على انسان فصاحه على  
بدل معلوم ستن انه لم يكن في ذلك المالك ان الصلح باطلا ويكون لدفع حق الاستداد رجل اشترى امه بخمسين دينارا  
فتقبضا فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلى على ان يقبلها البايع ودر عليه تسعة واربعين دينارا ان اقر البايع  
ان العيب عنده رد الدينار الباقي وكذا انك زعميا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري فان قال لم يكن عندي  
او لم يقر ولم يذكر ويحدث في يد المشتري مثله جاز له الدينار الباقي وهذا عندنا وعند من جاز في الوجهين  
على ان الاقالة بيع جديد عنده وهذا كالاقالة ولو اصطلى على ان يخط البايع بعض الثمن والعبد المشتري  
جاز وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب البيوع في فصل العيوب وفي التجديد اذا طعن المشتري بعيبه على  
او خطه عن ثمنه شيئا فان كان يقدر على البيع او المطالبة بارش العيب جاز وان لم يقدر فالصلح باطل  
نحو ان باع المشتري العبد من آخر رجل اشترى امه باللف وتقابضا وطعن المشتري بعيبه فاصطلى على ان يخط كل  
واحد منهما عشرة درهم وناخذها رجل اخيه رضي بذلك ورجلهم واخذها وراة الخطوط فالبيع من الاجبي  
جائز وخط المشتري ايضا جائز وخط البايع لا يجوز والاجبي ان شاء اخذ الجارية تسعة اية وتسعين واثنت  
**الفصل السادس في صلح الاب الوصي ومسائل التركة** والتمساج وفي الاصل اذا كان للصبي ار فادعاه  
رجل فصاحه ابوه ان صاح على نفسه يجوز قليلا كان او كثيرا وان صاح على الاعمى ان لم يكن للديعة بينة لم يجز



وان كان له بئنة جازوا اذا كان بعد الدعي به او اكثر ما يتغابن الناس فيه كالشراء ولو كان المصبي دعوى على  
 انسان فصالحه على ذلك ان لم يكن له بئنة والدعي عليه كذا جاز وان كان له بئنة او الخصم مقرا جاز ما  
 يغابن الناس فيه ولا يجوز فيما لا يتغابن الناس فيه وهذا عند من كيف كان الذين وعدهما صح مطلقا ونضمن  
 مقداره ان كان ذلك بما بعد الاب وان لم يكن يجوز وفي مسألة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن وكذا الوصي  
 والمجند عند عدم الاب قد مر في كتاب البيع وكتاب القضاء اذا مات الرجل وترك ابنا وامراة وترك مالا كثيرا  
 ثم صاحبه المرأة على درهم حاله او مؤجلة جاز فان كان في التركة دين وعين فصاحته في ذلك كله ما خلا الدين  
 الذي لم يمت على الناس جاز ولو كتبت اى عجلت لك ميراثك من كل دين على الناس من عين او شرط له على الابن  
 وبراء الغرماء من حصتها وان جعل ذلك شرطا فالصالح باطل واذا بطل الصلح بعد الدين فوليح وبطل في الكل قبل  
 هذا قولح وفي فوائد شمس السلام الخارج لا يصح اذا كان على الميت دين ايضا وقوله باطل اى يبطل ميت  
 الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة ثم في الموضع الذي صح الخارج وارادت الورثة ان  
 يدعوا في يد رجل بعد الخارج يقولون كان نصيبا كذا والآن صار الكل لنا فلو ظهر عين بعد الخارج  
 هل يكون داخل تحت الصلح حتى يكون للورثة عن ابوك لا عمنه انه قال لا يعرف لهذا رواية فلقائل ان يقول  
 يدخل ولقائل ان يقول لا يدخل وان احب الورثة جواز الصلح في مسألة الدين فاحيلة استثناء الدين وان  
 يتبرع انسان بقضاء دين الغريم ويكون مطوعا وسقط الدين عن الغريم بقدره ثم نصالحوه عما بقى من  
 التركة قال الخفاف والوجه ان يقرض الصالح بعد الدين ثم يحلهم بذلك على الغرماء حتى يكون لهم  
 وكذا اخذ نصيبه من الغرماء ولو شرط في الخارج انه لو يقرض السلطان قطع شيئا من التركة لميسر عليهم  
 ذلك شئ وقيل صح وفي قفاوى الصغرى في موضع يصح الخارج بقسم الباقي بينهم على سهامهم التي ظهرت  
 قبل الخارج ببيان امرأة ونبت تحت اصل المسئلة من ثمانية للمائة سهم وللنبت اربعة والباقي للاخ وللزوجة  
 ثلاثة فاذا خرجت المرأة بقسم الباقي بينهما سبعة سهم ولو جعلت المرأة كان لم يكن كوني المالا بينهما نصفين في  
 مختصر القدوري اذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا واحدهم منها بما اعطوه اياه والتركة عقارا او  
 عروض جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا وان كانت التركة فضة وغيرها فصاحوه على فضة جاز اذا كان  
 ما اعطوه اكثر نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابله غيره من الاجناس ويشترط قبض  
 ما بازا الفضة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه من الفضة او اقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فاعطوه هبا  
 او ذهباً فاعطوه فضة جاز سواء كان ما اعطوه قليلا او كثيرا الا ان القبض شرط في المجلس وان كانت ذهبا  
 وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب وفضة ان كانت ما اعطوه اكثر نصيبه من ذلك الجنبس جاز وان  
 كان

مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان كانت التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه يكون  
 الذين لهم فالصلح باطل فان شرط ان يبرأ الغرماء منه ولا يرجعون بنصيب الصلح جاز اذا اقر الوصي ان عند الف  
 درهم لم يمت ولم يمت ابنا فصالح احدهما حصته على رعايته لم يخرج وان كان استهلكها ثم صالح جاز

للقاضي الامام هذا اذا علم وان كان لا يعلم ان  
 المشايخ فيه قال بعضهم يفسد العقد على  
 هذا عقد لشك  
 الفقيه ابو جعفر ان الشك ان كان في وجود  
 يجوز العقد لان الثابت هنا شبهة الشبهة وشبهة الشبهة لا يعتبر  
 اختلاف  
 جنس بدل الصلح او لم يعلم

**الفصل السابع في الخطر والاباحة** وفي التنازل عن الفقيه ابي الليث رجل دخل ارض انسان جميع السنين  
 والسوق ارجوا ان لا بأس به وكذا لو دخل ليحس او ليلتقط المسئلة ان تركها صاحبها وتركه كالا باحة و  
 ارض اليتامى ان كان جبالا واسناجرا جيرا سقى للبصق بعد موت الاجير بشئ طاهر لا يجوز تركه وان كان لا يفضل  
 منه او فضل منه شئ قليل لا يقصد اليه لا بأس بغريمه ان يلقطه دار بين شريكين اراد احدهما ان يسكن في مكان  
 له ذلك والارض المشتركة اذا اراد احدهما ان يزرع عن ابني ليس له ذلك هذا في اوقات الناطقة  
 وفي منازعة التنازل ارض بين رجلين مات احدهما شركه ان يزرع نصف الارض ولو اراد في العام الثاني  
 يزرع نصف الذي يزرع وفي الدار المشتركة بين قوم لاحد هم ان يربط الدابة وان يتوضأ وان تضع الحبة  
 فيها ومن عطبت بهذا الايض في مجموع التنازل امرأة وقت بينهما وبين زوجها ساجرة فوسط المتوطنون  
 بينهما للمصالحه فقالت المرأة لا اصالحه حتى يعطيني خمسين درهما يحل لها ذلك لان لها عليه حق من المهر  
 غيره **كتاب الرهن** وهو شتمل على ستة فصول الاول في المقدمة الثانية

في نفقة الرهن وموته والثالث في الضمان والرابع في عارية الرهن والخامس الشهادة والسادس  
 في قبض الرهن اما الاول وفي الاصل القبض شرط جواز الرهن خلافا لما يقوله الامام خواجه زاده انه شرط  
 اللزوم وهذا القبض يقع بالتخلية في طاهر الرواية ومن شرطه ان يكون مقسوما حتى ان رهن المساع  
 عندنا لا يصح سواء كان ما يحتمل القسمة ولا يحتمل وسواء رهن من شركه او من اجنبي والطارق لمقارن  
 هو الصحيح ذكره الامام الشيخ وذكر الصدوق الشهيدان فيه رأيين بخلاف ما اذا رهن اثنان من واحد  
 او واحد من اثنين فانه يجوز هذا اذا اجملا اذا رهن من النصف من هذا والنصف من هذا والنصف من هذا



وكذا اذا رهن ثوبا واذن له باللبس او اذنه بالركوب في التصاحب كذا المودع اذا لبس الثوب ثم ترفع ان  
هلك لا يضمن وكذا الخفاف اذا اخذ الخنق لينقل فلبسه ثم ترضه فهلك لا يضمن وكذا القصار اذا لبس الثوب ثم  
ترضه لا يضمن وفي بيع الجامع في باب ما يكون اجازة المالك لو اذن الغاصب ليقبض فهلك من العمل او بعد ما فرغ من العمل  
هلك على المالك وفي العيوت اذا رهن عند رجل سيفين او ثلاثة ان يقاتل ثلاثة لا يضمن وان يقاتل سيفين يضمن وفي  
التصاحب ان التقط بالثلاثة غير متاد فكل من حفظ وفي الاثنين متاد في الحروب فكان استعلاء وفي الخاتم لو ختم به  
منه ضمن وان لبس فوق خاتم لا يضمن وفي غضب قباوي الضعيف لو جعله في خصمه يضمن في هذا منه استعمال اليقين واليسر  
سواء ولو جعل في خصمه لا يضمن وهو خيار الامام الشريفي هكذا قال في التجر يد بين العادة ولو جعل في غير خصمه  
لا يضمن وفي بعض نسخ الفتاوى هذا اذا كان المهرين رجلا فان كانت امرأه ضمت في اصبغ كانت ولو جعل الخاتم  
فوق الخاتم يرجع الى العادة ان كان اللبس من يتحمل اللبس يضمن وان كان لا يتحمل لا يضمن وهذا في التجر يد ايضا  
وجواب العيوت ما ذكرنا **فصل آخر** وفي التوازل رجل اعاد رجلا شيئا له حمل ومؤنة ليرهنه فنهضه فزده على المعير  
على المستعير كانه ضمن المستعير عند الهلاك فكان فيه منفعة المعير ولو ان رجلا رهن عند رجل ثوبا ليساوي في قيمته  
فقبضه المهرين فاستعار منه الراهن فاعاره اياه فآخره منه او ودعه عند الراهن كانت الاجارة باطلة وكان بمنزلة  
العارية فلم يضمن ان يسترده ولو رهنه الراهن ان يودعه ناسا او يعيره او يواجه ففعل فان ودعه فهو رهن  
على حاله فان هلك في يد المودع بطل الدين ولو عاره خرج عن ضمان الراهن والمهرين ان يرضه ولو اوجه للراهن و  
ليس للمهرين ان يعيده في الراهن كانه رهن جديد والمهرين ان يبيع ما يخاف الفساد عليه اذن الحاكم ويكون ثمنه  
رهنا كما كان الاصل وفي الاصل اذا استعار من آخر ثوبا ليرهنه وسمى ثوبا فنهضه باقلا او باكرة او حبس آخر او  
سمى رجلا فنهضه من رجل آخر ضمن وكذا لو قال له رهنه بالكوفة فنهضه بالبصرة وفيه ايضا استعار ثوبا ليرهنه  
ففعل كذلك فهلك سقط الدين وعلى الراهن المير عشرة فان كانت قيمة الثوب عشرين يرجع بعشرة ولو لم يهلك  
لكنه يعقب سقط من الدين بقدره وعليه للمعير ذلك القدر ولو عسر الراهن حال قيام الراهن فلم يمكن الانفكاك و  
اذا المعير ان يفتكه بقضاء الدين لا يكون متبرعا ويرجع على الراهن ولو هلك قبل الراهن لا يضمن وان خلفا فاقول  
قول الراهن انه هلك قبل الراهن وفي شرح الطحاوي عن الراهن مائة في يد المهرين بمنزلة الوديعة ففي كل وضع  
لو فعل المودع بالوديعة يضمن فكذا المهرين اذا فعل الا ان الوديعة اذا هلكت لا يغرم شيئا والراهن اذا هلك  
الدين على التفصيل الذي ذكرنا وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذا المهرين اذا فعل ثم الوديعة لا  
تودع ولا تعار ولا توجر فكذا الراهن ليس للمهرين ان يواجره الراهن وليس له ان يعيره وليس له ان يرهنه وليس له  
ان يودع من لبس عياله في قباوي القاضى الامام رجل له عليه الف درهم عند الطالب لا يتم اخلافه فقال الراهن

كان الراهن بخسماية وقال المهرين بالف فالقول قول الراهن لا ينعكس زيادة تعلق الدين بالرهن ولو كان الراهن يدعى  
بالف والمهرين بخسماية والرهن قائم تساو والفا تخالفوا ولذا فان هلك الراهن قبل التحالف فالقول قول المهرين  
لا ينعكس سقوط الدين **الفصل الخامس في ائحة الرهن** وفي الاصل لو قام الراهن البيعة على المهرين نهضه  
رهنا وقبضه ولم يعرف الشهر سئل المهرين عن ذلك والقول قوله فيما سمي مع يمينه ولو اقر اذ ان رهنه ثم  
قال هو على هذا الثوب فالقول قوله مع يمينه وان ادعى الراهن زيادة على ذلك قال بعض اصحابنا المسئلة  
وثاويله شهدوا على اقر المهرين بزيادة هذا في شرح الشافعي والامام الشريفي نسخة اخرى المسئلة على الا  
وقال قبل من ثاويل اذا قام البيعة على الراهن ثم غريم هذا العين وهو في يد المهرين واقام المهرين البيعة على الراهن  
غيره وعين والذين واحد فبيعة المهرين اولى وفي الجامع الصغير رجل له عبد اقام رجلان كل واحد منهما البيعة  
انه رهن عنده هذا بدينه الذي عليه وقبضه لم يقبل بيعة هذا اذا كان حيا فاذا غنى لك بعد موت الراهن  
اقام البيعة قبل بيعة ما وبكى نصفه رهنا بدين هذا والنصف بدين الآخر وهذا استحسان وهذا الرجلان اجمعا  
على امره نكاح واقام البيعة لم يقبل ولو قاما البيعة بعد الموت لم يقضى لكل واحد منهما النصف للميراث رجل وضع  
على يديه رهن وامر ببيعه اذا حل الاجل اذ ابدى العدل والى العدل ان يبيع والراهن غايب فانه يجبر على البيع وكذا  
اذا وكل رجلا بالحق بطلت المذمة في غايب الموكل والى الوكيل فانه يجبر على البيع **الفصل السادس**  
**قبض الراهن** وفي الزيادة المهرين اذا حضر ترديد قبض الدين فقال الراهن احضر الجارية الموهنة حتى اعطيك  
مالك وهما في مصر الذي رهن الجارية لا يؤمر الراهن بايقاض الدين الواجب على المهرين ان يحضرها ولا يدفع الراهن  
حتى يعطيه الدين ولو قال المهرين الجارية في منزلي فادفع الدين الى حتى يذهب معي المنزل ليس ذلك وثمرا  
بالحضر الذي لا نه مؤنة الرهن على الراهن فاذا ادعى الراهن الهلاك عند المهرين له ان يحلف المهرين بالله اني  
الراهن واذا رهن عند رجل عبد بن الف درهم فضاة خمسمائة فاراد ان ياخذ احد العبد بن ليس ذلك و  
رهنتك هذين العبد بن كل واحد منهما بخسماية فضاة خمسمائة واراد ان يقبض احدهما له ذلك في رواية  
الزيادات وفي كتاب الراهن ليس له ذلك ما لم يرض جميع الدين قل ما ذكر في الزيادات قوله وما ذكرنا في كتاب  
الراهن قوله وكذلك لو كان هذا رهن كل عبد على حدة فاذا قضى احد المالكين كان له ان يسترد الراهن الذي  
قضى ماله التكل في الزيادات **كتاب المضاربة** وهو شتمل على ثلاثة فصول الاول في  
المقدرة التكميل المصاريف فيما لا يملك الثالث في نفقة المصاريف ما الاول وفي الاصل المضاربة  
رب المال في البيع ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف وصحة المضاربة شرط منها ان يكون المال من المال  
الاثنان فكل ما يصح رأس المال الشركة يصح رأس المال المضاربة وما يصح في كتاب الشركة ومن ابيان نصيب المضارب من الربح



وهنا ان لا يستحق ما قطع نحو دفع الى آخره الا مضاربة على ان البيع بينهما نصفان والمضاربة مائة درهم وعلى ان  
المضاربة مائة درهم واكثر منها التولية حتى لو شرط عمل ربح المال في المضاربة فسدت المضاربة وحكم هذا العقد  
ان المال في يد المضارب بان يعمل فيه امانة فهو غاصب في الجامع الصغير جلد دفع الى آخره فدرهم مضاربة على ان  
يباع ويشترى بالكوفة فخرج الى البصرة واشترى بها مضارب مع الفان فقال له المال دفعته الى الفاء وبحث  
الفاو وقال رب المال ابلد دفعته اليك الفين مضاربة فالقول قول رب المال عند حقه او لا وهكذا عن ستم ثم قال  
القول قول المضارب لوقال الذي في يده مال دفعته الى الفاء مضاربة بالنصف فبحث الفاء وقال رب المال دفعته  
اليك بضاعة وبحث الفاء وقال رب المال دفعته اليك بضاعة وبحث الفاء وقال قول رب المال المضاربة  
عمل في المضاربة الفاسدة فخرج المال والنزح لرب المال وعليه وضيقه وللعامل اجر مثل عمله ربح او لم يربح اطلق  
المثل في الاصل لكن هذا قولهم انه يجب بالغام مبلغ وعند ابى يوسف لا يجاوز السعي ولو تلف المبلغ منه له اجر مثل عمله  
ولا ضمان عليه وعن من انه يضمن عند حقه وعند ابى جعفر المذكور الكتاب في قول ح بن بقاء على مسئلة الاجير  
المشترك انه لا يضمن عند حقه وعند ابى يونس هذا في نسخة الامام الشافعي وفي الشافعي قال لا يضمن لم يذكر الخلاف  
المضاربة الصحيحة والفاسدة سواء في انه لو هلك المال لا يضمن واذا دفع اليه الف درهم وقال خذ هذه الف  
مضاربة بالثلث والنصف جاز وما شرط في المضاربة ما بقي فهو لرب المال **الفصل الثاني فيما يملك المضارب فيها**  
**لا يملك** وفي الجامع الصغير مضارب مع الف درهم اشترى بها ثيابا فقصها وحملها بمائة من عند نفسه وقول  
له رب المال اعمل فيها برأيك ولم يقل فهو طوع لانه لو اذن لك على رب المال حار المضارب سبيها عليه ورب المال  
لم يأمره بذلك وقوله اعمل فيها برأيك لا اثر له جملة هذا على ثلاثة اقسام قسم هو من المضاربة وتوابعها وهو  
ملك بملك المضاربة قال له اعمل فيها برأيك ولم يقل وهو لا يبيع والاعارة والابضاع والاجارة والاستيحاء  
والهبة والارتمان وقسم ليس من المضاربة لكن يحوها فاذا قال له اعمل برأيك يملك وهو الدفع الى غيره او  
تخلط بماله او بمال غيره كما اذا صبغ الثياب حمرا وقسم ليس من المضاربة ولا يملك ذلك سواء قال له رب المال اعمل  
فيها برأيك ولم يقل وهو لا يستدان على المضاربة والاقرض والعق والتكابة والهبة واجر المستاجر اذا استأجر  
اذا حملها بمائة من عند نفسه فقد استدان على المضاربة وكذا اذا قصرها ولا يصير شيئا في المال لان القصد ليس قائم  
الشوب في الاصل في المضاربة المطلقة له شرط السفوف وفي المقيدة ليس له ذلك وله الاستيحاء ولو امره ببيع  
فلان جماعة من غيرهم ولو امره بالشراء من خلاف فاشترى من غيرهم لا يضمن هذا رواية الكاكة وقال في المضاربة  
يضمن الوجهين اذا دفع الى آخره درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الف اخرى اليه مضاربة بالثلث ولم يقل  
في كل واحد منهما اعمل فيها برأيك فخلط المال بين المضاربين واذا وضع او تولى ليس بخالفه وان يربح فيها اقساما بضعه  
نصفين

فان كان  
المضارب  
يملك  
المضاربة  
فان كان  
المضارب  
يملك  
المضاربة

ونصفه اثلاثا وهذا الخلاف ما دفع الى آخر مضاربة فانه اذا لم يقل له اعمل فيها برأيك ليس له ان يدفع الى آخر مضاربة  
ولا يضمن بنفس الدفع الى الثاني فان عمل الثاني بالبشر والبيع صا والاول مخالف او لرب المال الخيار في تضاريفه الاول وان  
الكار جاع على الاول وان ضمن الاول ربح على الثاني وصحت المضاربة بين الاول والثاني **الفصل الثالث في نفقة الصا**  
**وموته** وفي الاصل المضارب يدارم في المصرفة نفقة في ماله وان كان المصركم وهو قائم جانب آخر للتجارة اما  
اذا انفصل عن عمره المصروء كان مسير سفره وورنه نفقة في مال المضاربة وكسوة كطعامه وورنه وما  
يعسل به ثيابه ومركبه وعلف دوابه للركوب واجرة من يخدمه في السفر من الخبز والطبخ وغسل الثياب نفقة  
غلمان الذين يعملون في المال وعلف الدواب وحمل المتاع والطلاء والحضاب وكل الفاكه مثل ما يصنع التجار على اقل  
قول ح ومن وعى ابن سينا الحلم كماله عتق به معاده والتيسيل في النفقة ان يحتسب من الربح وان لم يكن في الربح  
ولو سافر فلم يسقوله شر المتاع فالنفقة في مال المضاربة ولو خرج المضارب بالغ المضاربة عشرة آلاف من مال  
نفسه في المليون على احد عشر جزء وفي المضاربة الفاسدة لافقة له وفسخ المضاربة ونفى المضارب عن العمل وللمالك  
عروض في كاد الشركة **كتاب المزارعة** وهو مشتمل على ستة فصول الاول في صحة المزارعة  
وشرائطها والثاني في اعمال المزارعة ما يكون على المضارع وما لا يكون والثالث في فسخ المزارعة والرابع في المزارع يدفع  
الى آخر مزارعة والخامس في المعاملة والسادس الضمان **الفصل الاول** في صحة المزارعة قال في الاصل المزارعة فاسدة  
عند ح وكذا المعاملة والخارج لصاحب الارض ان كان البذر منه واذا كان من ربا الارض فعليه اجر مثل ما عمل العامل  
وكما يجب اجر مثل الارض في المزارعة الفاسدة يجب اجر مثل البقر والمردم قوله يجب اجر مثل الارض والبقر يعنى يجب  
اجر مثل الارض مكروبة اما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة واجر المثل يجب بالغام مبلغ عند حقه وعند من  
لا يربح على المشرط والمزارعة جائزة على قولها والقوى على قولها ثم ان ابا حنيفة فرغ المسائل على قول ح في المزارعة  
لعلم الناس لا ياخذون بقوله ثم المزارعة شرط وركن وحكم وصفه اما ركنها فالايجاب والقبول واما الشرط  
فمن جملة ذلك كون الارض صاحبة للمزارعة وكون ربا الارض والعامل مهل العقد وبيان المدة سنة وستين  
في المزارعة وفي المعاملة يجوز تغيير بيان المدة استحسانا ونفع على اول ثمره يخرج في تلك السنة وفي المتأخر عن محمد  
بن سينا المزارعة من غير بيان المدة جائزة ايضا ويبيع على سنة واحدة يعني على ربح واحد وبه اخذ الفقيه ابو  
الليث هو قال انما شرط اهل الكوفة ببيان الوقت لان وقت المزارعة عند حقه متفاوت وتبدل كما وانما هو اجماع  
ووقت المعاملة معلوم فجاز والمعاملة ويقع على اول السنة ولم يجز والمزارعة اما في بلادنا فوق المزارعة  
معلوم فجوز وان لم يوقت للمعاملة ولو دفع ارضه من مزارعة خمسة ايام سنة فهي فاسدة ومن شرطها التولية حتى  
في العقد ما يتعدى التولية مثل عمل ربا الارض يفسد المزارعة ومن شرطها بيان ما يربح في الارض قياسا



الاستحسان ليس بشرط ومن شرطها بيان من عليه البذر وعن بعض ائمة بل انه ان كان في موضع بينهم عرف ظاهر  
ان البذر يكون على احداهما بعينه لا يشتط بيان من عليه البذر ومن شرطها بيان النصف ففئة لا تقطع الشك  
بينهما في الخارج بان يقول بالنصف او الثلث او الربع او الشبه ذلك فان يبين انصيب احدهما بنظر انسان نصيب  
لا يذم جهته جازت المزارعة استحسانا ومن الشرائط في المعاملة ان يكون العقد واقعا على ما هو في حق  
بجانب يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا ينفع المعاملة واما بيان حكمها فيقول حكمها بثبوت الملك في منفعة  
اذا كان البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج واما بيان صفة المعاملة والمزارعة فيقول المعاملة لا  
من الجانبين ولو اراد احدهما التسفير ليس له الفسخ لا بعدد المزارعة كانه من قبل من له البذر قبل لقاء البذر  
في الارض حتى يملك الفسخ من غير ذلك لان فيه تلافيه وهو البذر ولا انسان لا يجبر على تلافيه بخلاف  
المعاملة لانه ليس الوفاء بها ما يؤدي الى تلف المال على احدهما فلزمه المضي فيها الا بعدد البذر ان يرضى  
او لم يرض صاحب الفسخ ان يضطر الى بيعه لان فيه ضررا ظاهرا اما ترك التسفير فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبعد  
التي البذر في الارض بصيرة لا زمة للجانبين قال في شرح الشافعي بعد هذه المزارعة على سبعة اوجه احدها ان يكون  
الارض من احدهما والبقر والعمل والباقي في الآخر وهذا جائز وصاحب البذر مستاجر الارض لئلا يكون العمل من احدهما  
والباقي من الآخر وهذا جائز ايضا وصاحب الارض مستاجر العامل ليعمل له بالاقعة الثالثة ان يكون الارض والبذر  
من احدهما والبقر والآلات والعمل من الآخر وهذا جائز ايضا الرابع ان يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب  
الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن من انه يجوز الخامس البقر من واحد والباقي من الآخر السادس البذر  
والبقر من واحد والباقي من الآخر السابع البذر من الواحد والباقي من الآخر فاسدة في هذه الوجوه  
الثلاثة لحديث الغدان وهو حديث معروف في كتاب المزارعة وعلى هذا الوجه جاز الارض رجل مزارعة على ان  
البذر من احدهما والبقر والعمل من الآخر فالمرارة فاسدة ولكن لو ذهب الربح لا ينضم صاحب البقر البذر وعلى  
هذا اكل ما يجوز اذا كان واحدا فكذا اذا كان اثنين رجل قال للعامل عمل بذي وارضى بنفسك وبقر  
واجراك فاخرج فكلها الى جاز والعامل بعينه له ولو قال على ان اكل لك جاز ايضا وصاحب الارض معين لارض  
منه مقرض له ببذره ولو دفع بذرا الى صاحب الارض على ان يزرعه فيها فاخرج بينهما نصفان فسد المزارعة  
على ذكرنا والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض وعمله اخر جاز لا يخرج فان قال لا في هذا على ان  
الخارج لصاحب البذر جاز وهو جاز ورضه ومعين نفسه ولو قال على ان الخارج لرب الارض جاز والبذر  
عليه ولو قال لا يخرج الى ارضك على ان الخارج لك لم يخرج والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض والعامل  
لانه لما قال ازرع لي بذر على ملكه ولو قال ازرعه في ارضك لنفسك على ان الخارج لي لم يخرج والخارج لصاحب  
الارض

وعليه مثل البذر لصاحبه لانه لما قال ازرعه لنفسك صار واهبا للبذر منه ولو دفع اليه ارضه لغيره بغير  
وتقره وعمله هذه الاجتناب على ان الخارج بينهم اثلاث لم يخرج بينهما وبين الاجتناب ما يجوز بينهما وثالث الخارج  
لرب الارض والثالث للعامل وعلى العامل اجر مثل الاجتناب ولو كان البذر من قبل رب الارض جاز بين الكل ولو  
قال له ازرع في ارضي كرام من طعمك على ان الخارج لي لم يخرج والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض طعن  
عيسى وقال ينبغي ان يكون لصاحب الارض وحمل العامل مقرضه بذره مقيضه لنفسه واجازه الانسان  
في الاصل عمل نفسه فلا يقع لغيره الا بجعله لغيره ولم يوجد فلو قال ازرع في ارضي كرام من طعمك لي على ان  
يكون الخارج بيننا نصفين جاز على ما قال والبذر من قبل رب الارض جاز لا يخرج جاز ولو  
شرط ان يزرع صاحب البذر بذر من الخارج والباقي بينهما نصفين لم يخرجها كان صاحب البذر ولو شرط  
ان يزرع صاحب البذر عشرة الخارج والباقي بينهما نصفان ولو شرط ارفع خراج الخليفة والباقي بينهما نصفان  
فسدت المزارعة ولو شرط ارفع العشر اخرج المقاسمة جاز الكل في الاصل وفي الاصل اذا شرط في المزارعة  
او على رب الارض ليس من اعمال المزارعة فيفسد المزارعة وعمل المزارعة ما ينبت وينمي في الخارج ولا ينبت  
ولا ينمي ولا يزيد في الخارج فهو من اعمال المزارعة اذا نبت هذا فقول اذا شرط على المزارع او على رب الارض  
الحصاد والذباين والتذرية ورفع اليد فسد المزارعة في ظاهر الرواية من اهما البذر وفي المزارعة  
المزارعة جازة على قول من اذا اشتط المزارع ان يحصل ويجعه جاز وفيه كان محذورين بطله ونصرتي  
بحر ان المزارعة شرط الحصاد ولا عرفا في زمانها خالفها في ذلك قال الفقيه ابو الليث وبه ناخذ محمد  
في هذه المسئلة وانما ما اخذ بقول من في التسقيف والحمل الى بيت رب الارض كشر الحصاد وخوزه  
مشايخ بلج ولو شرط كرى الانهار والمستاة على احدهما ان شرط على المزارع فالمرارة فاسدة سواء كان  
البذر منها ومن رب الارض وجميع الخارج للمزارع ان كان البذر منه وللعامل اجر مثل عمله في كرى الارض  
واصلاح المستاة ولو شرط على رب الارض جاز من اهما كان البذر ولو شرط في عقد المزارعة كرى الارض  
على احدهما ان شرط على المزارع جاز من اهما كان البذر ولو شرط على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع  
فالمرارة فاسدة لانه شرط بعض العمل عليه فيمنع التحلية وتسليم الارض الى المزارع بشرط صحة المزارعة  
وصار كشر الحفظ على رب الارض وان كان البذر من رب الارض لم يمتن الكرا في العقد وقاسد  
لجمله وقت المزارعة لان التسليم بعد يقع وان يمتن وقت جاز لان المزارع يقبلها مكره وبه والمزارع يقع  
من ذلك الوقت وهو معلوم وعمل رب الارض من قبله فلم يكن شرط عمله في المزارعة بخلاف ما اذا كان البذر  
من قبل المزارع لانه يجبر على التسليم من حين عقد فيقع شرط عمله بعد في حال الشك فلا يجوز وفي اجازت



الجامع الصغير شرط السنة وكما انما اراد على المستأجر قيل هذا اذا كان حصل الخارج بالكرب بدون  
اما اذا كان يحصل بدون السنة فاشترطه غير مفسد ولو شرط احدها كرى الجداول اختلف المستأجر فيه  
ولو شرط في المزارعة على احدها القاء السريقين ان شرط على المزارع فالمزارعة فاسدة من ايها كان البذر  
والخارج كله للمزارع ان كان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يفهم رقب الارض شيئا للمزارع من قيمة البذر  
الذي طرحه في الارض وان كان البذر من رقب الارض فالخارج له وعليه اجر مثل عمل المزارع في ارضه  
ما طرح من السريقين وان شرط السريقين على رقب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة والخارج  
للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة السريقين وان كان البذر من رقب الارض فالمزارعة جائزة وان شرط القاء  
السريقين رقب الارض لم يذكره الكتاب حكى عن القاضي امام عبد الواحد انه قال ان شرط على المزارع جاز  
من ايها كان البذر وان شرط على رقب الارض ان كان البذر من العامل لا يجوز كما لو شرط الكارب على رقب  
الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من رقب الارض يجوز ولو شرط في المزارعة ان لا يجرها ولا يسميها  
احدها فالمزارعة جائزة على ايها شرط والبذر من المزارع او من رقب الارض وفي تفاوت السرقين ولو شرط  
القاء السريقين في المزارعة او المعاملة بفسد العقد ولو لم يشترط لا يلزم العامل فاحيلة ان يستأجر  
على اصلاح المستنيات وحفر الانهار والقاء السريقين باجره ليس شرط في العقد ونقل السرقين  
عن البلدة ونواحيها ان كان تفاوتها وليكون تفاوت ذلك قليل ولو شرط الدواب والدالية على احد  
فهو كشرط البقر على احدها واشترط البقر على المزارع جائز مطلقا وعلى رقب الارض ان كان البذر منه  
ايضا وان كان من المزارع لا يجوز ولو شرط العلف مع الدابة ان شرط الدابة مع العلف على المزارع جاز من  
ايها كان البذر وعلى رقب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة وان كان من رقب الارض جاز  
فهذا كله اذا كان للشرط نفعا لاحدها اما اذا شرط شرط ليس بنافع كما لو شرط ان لا يبيع احدها حصلا  
تفسد المزارعة ثم فيما اذا كان الشرط مفسدا لوطلا الشرط ان كان في صلب العقد لا ينقلب جائزا اما اذا لم  
يكن في صلب العقد ان كان الفساد بحكم جهالة الاجل ينقلب جائزا ولو شرط بعض العمل على المزارع او على  
ان كان البذر من رقب الارض فله ثلاثة اوجه اما ان شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي  
او على رقب الارض وسكت عن الباقي او شرط البعض على رقب الارض والبعض على المزارع ان شرط البعض  
على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه ان يكرها وينزعها وسكت عن ذكر السنة فهذا على وجوه ان  
كان لا يخرج شيئا بدون السنة او يخرج شيئا لا يغني فيه فالمزارعة فاسدة في هذين الوجهين وكذا لو  
كانت خرج ككتبة بدون السنة وان كان بحيث يخرج شيئا مرغوبا ولا يبس بان كانت الارض في بلد كبير المزارع

فالمزارعة جائزة وكذا ان كان السنة بجال يزيد في الحجة او كانت بجال لا يزيد ان السنة هل يؤثر في جودها  
وان شرط رقب الارض معنى العمل على نفسه كالسنة مثلا وترك ذكر الباقي فهذا على ما ذكرنا من الوجه ان علم  
بعض ان السنة لا يؤثر فالمزارعة جائزة وفيما عدا ذلك فاسدة ولو شرط بعض العمل على رقب الارض والبعض  
على العامل والبذر من المزارع فهذا وما لو كان من رقب الارض سواء **جنس آخر** وفي الاصل اذا شرط السنة  
في الحب والبذر في المزارعة جائزة ولو شرط البذر في حبها والحب لا يجوز ان شرط ان يكون الحب لاجل  
بعينه والحب بينهما فكذلك وان شرط الحب بينهما والحب واحد ما بعينه ان شرط لصاحب البذر جاز وان  
شرط للآخر ففسد وعن سنان لا يجوز الوجهين وان شرط الحب بينهما وسكت عن البذر جاز في ظاهر الرواية  
والحب لصاحب البذر وعن سنان لا يجوز واليه رجوع وعن بعض مشايخ بل ان الحب بينهما ولو شرط ان  
يكون الحب بينهما وسكت عن الحب لا يجوز المزارعة وفي الايضاح اذا دفع ارضا الى آخر لم يغيرها على ان الغرس  
والارض بينهما فاقعد باطل فان غرسها فالغرس لصاحب الارض وعليه قيمة الغرس واجر مثل المغارس  
في الاصل لو دفع ارضه من ارضه على ان يزرعها ويغيرها فالزراع والغرس كله بينهما نصفان ولو شرط  
ان التمر بينهما نصفان فالتمر بينهما كما شرطوا والغرس للغارس ولو شرط ان يكون الاغراس لرب الارض التمر  
بينهما ففسد قلنا شرط يقطع الشراكة لانه يجوز ان لا يخرج الاغراس لرب الارض فادفع ارضا وتخلها فغيرها  
المزارع على ان يقوم على الخيل بالنصف فهذا مزارعة شرطت فيها المعاملة فيظن ان كان البذر من المزارع  
فسدت المزارعة والمعاملة لانه صفقة في صفتين وان كان من رقب الارض جاز كلاما لانه اجرة  
ان المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول دفع اليك هذه الارض فزرعها ببذر وادفع اليك ما  
فيها من الخيل معاملة جاز مطلقا وفي التنازل جاز له ارض اراد ان يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها  
ويكون ذلك بينهما فاحيلة ان يشتري البذر بنصف البذر ويقبضه ويبس البايع عن ثمن ويقول له  
ازرعها على ان الخارج بينهما نصفان وفي النصاب من اراد ان يسارك اجير من اهل السلطان او من له  
في قرية حتى يسوق الماء في موضع بعد الماء ما يطيقه قال القاضي الامام دفع اليه معاملة بالنصف  
على ان يسوق الماء من كوفتن بنصف البذر والمقابلة السنبلة بدو نيم او دة يارده في معنى قبض الطمان  
فلا يجوز وقالوا رتب في موضع ثمة انه جود مشايخ بل **جنس آخر** اذا انتهى التمرع فدفع الارض مع  
الزراع المتناهي مزارعة بالنصف للحفظ لا يجوز ولو دفع الكرم معاملة وفيه اشجار لا يحتاج فيها الى عمل  
سوى الحفظ ان كانت بجال لو لم يحفظ ذهب ثمها قبل الادراك جازت المعاملة والحفظ زيادة في الثمن  
وان كانت بجال لا يذهب ثمها الى وقت الادراك لا يجوز المزارعة في تلك الاشجار وفي تفاوت الفضل



يخبره مع شجرة الجوز عاملة وللعامل حصه من الثمر لا تحتاج الى التسقي والحفظ حتى لو لم يحتاج الى اهل  
لا يجوز واذا طلبت الارض من العامل ان يكون الارض مزرعة والبذر من العامل وقال العامل انا ان  
يعبركم ابني في ذلك ان كانت تزرع بعينكم ارب يحصل الزرع الا ان الكرابا جود لا يجبر وان كانت لا يخرج  
اذا بالكرابا جبر عليه وكذا الوزير وقال لا اسق حتى يسقيها السماء على هذا فان شرط الكرابا العقد لم يكره  
تركه وكذلك لو كان البذر من ثياب الارض هذا كله ولو قال ان زرعها بعينكم ارب فان خارج بيننا اربا عاوان  
زرعها بكمال فينبينا اثلاثا وان زرعها بكمال بتمسه فينبينا نصفان جازا في قوله ان خطه روميا فكذا  
وان خطه فارسي فكذا وكذا لو شرط ان زرعها بخطه فله كذا وان زرعها سمسما فله كذا جاز ولو  
دفعها اليه ليس زرعها بذره على ان مزرع ان كان خطه فان خارج بينهما نصفان وان كان شعيرا فان خارج  
للعامل فله نخس بين مزرعة صحيحة في الخطه وبين عارة الارض في الشعير وان قال في هذا او مزرع  
من شعير فولي في الخطه دون الشعير واذا شرط في المزرعة من البذر من احداهما ان المزارع ما اخرج  
هذه الناحية وللدفع ما اخرجت تلك الناحية فسدت وكذا لو شرط ان لا يحددها اقله معلوم الكل  
والاصل في التنازل رجل دفع الى رجل ارضا من اربعة سنه فزرعها ورفع ترها ثم زرع السنة الثانية  
بغيره زرع الارض فبنت الزرع اولم يثبت فبلغ ذلك زرع الارض فلم يجر ان كانت العادة بين اهل تلك القرية  
انهم يزرعون المدة بعد اخرى بغير مزرعة جديده فذلك جاز وفي قواي السنة رجل زرع ارضا بغير  
امر منظر الى العرفان كانت مناصفة يكون بينهما نصفين قال وهذا اذا كانت مدة ذلك بان كان صاحب الارض  
من لا يزرع بنفسه يدفع مزرعة وفي قول مزرعة التنازل رجل زرع ارضا بغير امره فعليه نقصان الارض  
قول بغيره ينظر لم يستاجر قبل استعمالها وبكم استاجر بعد استعمالها فيجب عليه نقصان ذلك قال ابو ابي  
المسئلة انه زرع بطريق الغصب في التنازل ايضا رجل زرع ارضا بغيره فله فله يعلم صاحب الارض حتى  
استحصد الزرع ثم علم ورضي به يطيبه فان قال مرة لا ارضي ثم قال رضى يطيبه وفي قواي القاضي الامام  
رجل زرع ارضا بغير امره صاحب الارض فانقصت بالزراعة ثم زال النقصان قال بعضهم ان النقصان  
قبل ان يزرع الارض لصاحبها يبرأ عن النقصان وان زرع بعد ذلك لا يبرأ وقال الفقيه ابو الليث وقد قيل بغير  
في الوجهين وجعلوا هذه المسئلة نظير العيب المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد  
لا يفي له حق الخصم وكذلك المشتري اذا  
ان يرد ما قبض وفي السنة عن في رجل غصب ارضا ودفعها الى اخر مزرعة بالنصف سنة على ان البذر من  
المزارع فزرعها ولم يثبت حتى اجازت ثياب الارض المزرعة فالزراعة جازية وما خرج منها بين العامل ورجل الارض

على ما شرطه عليه الغاصب الغاصب هو الذي يتولى قبض حصه من ثياب الارض وما نقصت الارض من الزرع لاضا  
على المزارع فيه الا ما نقصها قبل ان يجزى ذلك ثياب الارض فانه ضمن المزارع ذلك النقصان لرجل الارض عند  
ولونبت الزرع وصارت له قيمة ثم اجازت الارض المزرعة فبني جازية وليس ان ينقصها بعد ما اجازها ولا  
شي لرجل الارض من الزرع وما يحدث فيه من كبت وجميع ذلك للغاصب المزارع على شرطها ولو دفع الغاصب  
مزارعة بالنصف على ان البذر من الدافع فبذرها ولم يزرعها وبذرها فخرج زرع فصار بينهما نصفين ثم  
اجازت ثياب الارض المزرعة فاجازته باطله وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب المزارع ورجل الارض ان جمع  
فيما اجاز من ذلك ما لم يكن بذر الزرع الذي بنت بعد اجازته فان كان شي من ذلك لم يكن له ذلك ان ينقص  
الاجارة استحسانا فان كان اجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجع على الاجارة واراد اخذ ارضه بعد  
ما سبل الزرع ولم يحصد ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب ان يزرع له ارضا من ثياب الارض حتى يحصد الزرع  
وسلت الزراعة بين المزارع والغاصب العيون رجل غصب ارضا وزرعها خطه ثم اختصا وهي بذر  
لم يثبت بعد فصار لرجل الارض باجرا ان شاء تركها حتى يثبت ثم يقول له قطع زرعتك وان شاء اعطاك زاد لئلا  
فيه وتفسيره عن م يقوم الارض وليس في ثياب الارض والمختار انه يضمن قيمة بذره لكن يزرع في ارض غيره وفي  
التنازل رجل زرع شعيرا فاجازت ثياب الارض فخرج عليه خطه بغير امره صاحب الشعير فبني ارضا لاصحاب الشعير  
وهو لاصحاب الخطه وعليه لاصحاب الشعير زاد الشعير يقوم الارض مزرعة وغير مزرعة وفيه عن رجل  
زرع في ارضه بزا فله بنت حتى جاء آخر وبذر فيها شعير ثم سق زرعها الارض فبنت الزرع فعلى الذي يزرع الشعير  
قيمة بزمبذو الارض ثم على ثياب الارض قيمة البذر والشعير مخرجا مبدورا الا انه استهلكها بالسق وفي  
قواي الفضة رجل زرع ارضا بنفسه فجاء آخر والى بذر فيها وسقى الارض والى بذر فيها واولى قلب الارض  
قبل ان يثبت صاحب الارض فبنت البذر ان فابنت يكون للاخر عند سق وعليه الاول قيمة بذره فلو جاء صاحب  
الارض والى فيها بذر بنفسه بالتمه وقلب الارض قبل ان يثبت فيها البذر ان اولم يقلب سقى فابنت من الارض  
كلها له وعليه للغاصب مثل بذر مبدور في ارض غيره هذا اذا لم يكن الزرع ثابتا اما اذا زرع المالك ونبت  
ثم جاء آخر والى بذر ان لم يقلب بنت فالجواب ذكرنا وان قلب كان الزرع الثابت اذا قلبت مرة اخرى  
منبت فكذا ذلك وان كان لا نبت فالزرع للمالك وعلى الثاني قيمة زرع ثابتا وفي متفرقات الفقيه ابو جعفر رجل بذر  
ارضه بذر فاجاء آخر فسق تلك الارض حتى ادرك الزرع فان الزرع في القياس للساقى وعليه قيمة كحب مبدور  
في الارض على شرط القرار ان سقى قبل ان يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد فسد البذر في الارض قبل  
ان يثبت يافا له قيمة فبنت لسقيته فان القياس عليه نقصان الارض يقوم الارض مبدور او قد فسد حاجتها وتقوم



غير مبدورة في غير النقصان والزرع وان سقاها بعد نبت الزرع وصار له قيمة فعليه الزرع يوم سقاها وان سقاها  
ما استقر الزرع عن التسعة لكن التسعة اجوده فان زرع لصاحب الارض ولا شيء للسائق وهذا جواب الفقيه اجماع  
وجواب الفقيه بالليث الا جنى السائق منقطع ولا شيء له وسياتي في فصل ما يكون عليه رضى بين شركتي بحدها  
لشركته ان يزرع نصف الارض فلوراد العالم ثلثا ان يزرع زرع النصف الذي كان زرع وروى ابو يوسف عن ابي  
انه ليس للحاضر ان يزرع بقدر حصته هذا اذا كان احدها غائبا فان كانا حاضرين فزرع احدها الارض لشركته  
بغير ان يشركه وسقاها وفي التنازل ان كان الزرع لم يدرك لشركته ان يقاسمه الارض فوقع من ذلك في نصيب  
الزرع اقره وما وقع في نصيب آخر بقلعه ونقصه النقصان ان ادرك الزرع او قرب من الادراك غير نقصان  
نصف الارض وان لم يقاسمه وتراضيا ان يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان كان بعد ما نبت الزرع جاز قبل  
النبات لا يجوز هذا في آخر غصب التجريد وفي قواي الامام قالوا ان كان الارض تنفعها الزراعة ولا ينفع ولا يضر  
لا ينقص فله ان يزرع فاذا حضر الغائب فله ان يتنفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون للعاصب نصيبا  
دلالة فان علم ان الزرع ينقص الارض وكان ترك الزراعة تنفعها وزيد هاقه لا يكون للحاضر ان يزرع منها  
شيئا اصلا رجل زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع الى يدي فاكون اكادرا لك ان كان البذر مستمرا  
لا يجوز وان كان قائما يجوز **الفصل الثاني في اعمال الزراعة** ما يكون على المزارع وما لا يكون الاصل ان كل  
عمل لا بد للمزارع منه للحصول المرجو فيه من الارض المدفوعة فان المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك مشروطا في  
العقد او لم يكن كالتسعة والتبذير فكل عمل للمزارع منه بد في تحصيل الزرع الا انه متى عمل يزيد في جودة الخارج ان  
كان ذلك مشروطا في عقد الزراعة يجبر عليه وان لم يكن مشروطا لا يجبر اذا ثبت هذا القول اذا انتفع المزارع  
من الكراب والبذر والكراب مشروط في العقد ان كان الكراب يؤثر في الخارج لا قدره ولا جودة لا يجبر عليه  
كان يؤثر في المقدار والجودة يجبر وان لم يكن الكراب مشروطا ان كان لا بد من الكراب لتحصيل المرجو يجبر عليه  
ان كان منه بد ويزيد في الجودة لا يجبر وفي المنفعة الجواب التسعة كالجواب الكراب قد ذكرنا شيئا من هذا في الفصل الاول  
وموضع هنا وحفر النهر واصلاح المستنقعات على ربا الارض وسوق الماء بالفارسية آو من على ربا الارض  
ايضا وفتح فوهة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل الا ان بعدا ويكون في موضع ثم ظلمة ينفق الماء ويكون  
على ربا الارض قال هكذا افتى الشيخ الامام ظهير الدين وحفظ الزرع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك عليها  
وان شرط الحفظ على المزارع بعد الادراك او شرط مؤنة الماء على المزارع ينبغي ان لا يفسد الزراعة واذا ادرك الباد  
والبطيخ فالالتقاط وحمل عليه واذا صار الزرع قسيلا فاراد ان يقصلاه ويبعاه قسيلا كذلك فالفضل بينهما  
**الفصل الثالث في كون عدمه في فسخ الزراعة** وفي الاصل السفر والموت من قبل المزارع عند ولو كان

المزارع سارقا تخاف عليه الزرع والتمه هذا عذر ولو اراد صاحب الارض البيع بعذر الدين والبذر من المزارع  
ان عمل المزارع في الارض من الكراب لتسوية المستنقعات واشباه ذلك الا انه لم يزرعها لصاحب الارض ان يبيعها  
ولا شيء للعامل على ربا الارض وان كان المزارع قد زرع الارض ونبت الزرع ليس لرب الارض ان يبيعها حتى يستحصل  
الزرع فلو حبسه القاضي بالدين حتى يسيله ولو زرع المزارع ولم ينبت حتى حرق ربا الارض من قارح اختلف  
المشايع في جواز البيع وفي مراعاة التنازل جاز في ارضه من ارضه فزرع الارض ثم ان ربا الارض باع الارض  
منزوعة فلا يجز اما ان باعها برضى المزارع او بغير رضاه واما ان نبت الزرع او لم ينبت واما ان يكون البذر  
من جهة ربا الارض او من جهة العامل فان باعها برضاها ولم يكن نبت الزرع والبذر من ربا الارض فلا شيء  
للمزارع من الثمن لانه انما ثبت له حق بعد الثبات اما قبله فلا حق له فيه فان كان البذر من قبل المزارع ثابتا فان  
اجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم وان كان ذلك بغير رضاه فللمزارع ان يبطل البيع وكذلك لو دفع الكرم  
معاملة ثم باعه ان لم يخرج منه شيء فلا شيء للعامل لا تملك له في حق فان خرج واجاز جاز ونصيبه فيه قائم  
ان كان بغير رضاه فله ان يبطل البيع **وما يتصل بهذا** اذا مات ربا الارض بعد ما نبت الزرع قبل ان يستحصل  
البذر من المزارع بيقع العقد الى ان يستحصل الزرع استحسانا ولا يجب شيء من الاجر على المزارع هذا اذا قال  
المزارع انا لا اقلع الزرع فان قال انا اقلع فانه لا يبق عقد الزراعة واذا اخار المزارع القلع لورثته ربا الارض  
خيارات ثلاث ان شاء واقلعوا الزرع والمقلوع بينهم وان شاء انفقوا على الزرع باثر القاضي حتى يرجعوا على  
المزارع بجميع النفقة وان شاء واغرموا حصص المزارع والزرع لم فان مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الارض  
كرتبا الارض حفر الامهار انتقضت الزراعة ولا يغرم ورثته ربا الارض للمزارع شيئا ولو مات بعد الزراعة قبل  
النبات اختلف المشايخ فيه ولولم يميت لكن المزارع اخر الزراعة حتى انتقضت السنة والزرع بقل فاراد ربا  
الارض ان يقلع الزرع وراي المزارع ليس لرب الارض ان يقلع وبسبب بينهما اجازة في نصف السنة حكما حتى يستحصل  
والعمل عليها نصفين حتى يستحصل وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فله ربا الارض خيارات ثلاث على ما ذكرنا واذا  
انفق بعد انتهاء المدة بامر القاضي رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انتقضت مدة المعاملة والتم لم يدرك  
وإلى العامل الضرر يترك في يد غيره جازة اذا هرب الزرع في وسط السنة والزرع بقل فانفق عليه ربا الارض  
حتى يستحصل رجع على العامل بما انفق بالغام بالغ والقلع قبل المزارع في قدر النفقة مع عيونه على عمله وان مات المزارع  
والزرع بقل فقال ورثة المزارع نحن نعلم على حالها حتى يستحصل الزرع فذلك لهم ولو قالوا اقلع الزرع ولا علم  
لا يجرون على العمل **وما يتصل بهذا** وفي التنازل بطلت بغيره فانه يبيعها الناس ان ترك لياخذ من  
لا بأس به كالحصد منه وفيه هناك سنابل لا بأس بقطعها من زرع يوما فان قطعها من الارض وفي بعض



معلوماً وغير معلوم حتى ينبت فهو بينه وبين رب الأرض على المشرط فان قلعه وضع الزرع وكان يشترى  
الأرض فبنت زرع آخر فهو بين الأكل ورب الأرض لما ذكرنا لكن يجب ان يتصدق الأكل بالفضل من نصيبه وان  
ينبت بسقى رب الأرض وموته فهو له بعد ذلك ان كان للحب قيمة ضمن والآفة شيء عليه وان بنت ذلك بسقى الأجنبي  
كان هو متوطناً والزرع بين الزارع ورب الأرض على المشرط قال هذا جواب الفقيه في المثلث وجواب الفقيه في  
جعفر ذكرنا في الفصل الأول وفي مزارعة مبسوطة الامام الطحاوي سقى اذا دفع الزرع فتناثر في الحيات فجاءت النساء  
وسقاها واخرها حتى نبت فانه يكون كله للساق لانه بالنسبة صار مستملاً كما حتى لو سقته السماء او نبت بغير سقى  
يكون مشتركاً بينهما شجرة في أرض نبت من عروقها شجرة اخرى ان بنت بسقى صاحب الأرض وابناؤه فهو له وان ينبت  
وهو لصاحب الشجر ان صدق رب الأرض انه من عروق شجرة وان كذب فالقول قوله نواة رجل لقاهم الزرع في أرض  
رجل هبت منها شجرة تكون لصاحب الأرض المستلطان في التنازل لان النواة لا قيمة لها وكذلك ان كان الواقع فوه  
لان الشجر انما ينبت من النواة اما لحمها فيفسد ويذهب **الفصل الرابع بدفع الى اخر مزارعة** وفي  
الاصل اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى اخر مزارعة وان لم ياذن له رب الأرض صلاً فلو دفع المزارع  
مزارعة بالنصف الى اخر على ان يعمل ببذره والمشرط في المزارعة الاولى والنصف الخارج بين رب الأرض  
والمزارع الثاني نصفان ولا شيء للاول من المزارع ولو وزع شطر المزارع الثلثا لثلاث الخارج فالثلاثان للثالث  
لرب الأرض وبغير المزارع الاول لرب الأرض اجز مثل ثلث الأرض ولو دفع الأرض الى غيره عارية ليزرعها  
لنفسه فلو وزعها المستعير الخارج له وبغير المزارع لرب الأرض اجز مثل جميع الأرض ولو كان البذر من رب  
الأرض ليس له ان يدفع الى غيره مزارعة لكن له ان يستأجر لاجراءه فلو دفع مع هذا مزارعة من غير رب الأرض  
فالمزارعة جارية بين المزارع الاول والثالث والخارج بينهما على المشرط ولا شيء لرب الأرض ولو رد الأرض والبذر  
يضمن انهما شاء ان الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني خرج على الاول فان انتقصت الأرض ضمن الثاني النقصان  
بالإجماع وهل يضمن الاول عند رجوع الثاني الى المزارع وهذا اذا لم ياذن له رب الأرض اما اذا اذن له في ذلك اماناً  
ودلالة قل له عمل فيه برأيه ان يدفع الى اخر مزارعة الكل في الاصل **الفصل الخامس المعاملة** وفي  
الاصل اذا دفع كدراً معاملة بالنصف ولم يسم له سنين جاز استحساناً ويقع على سنة واحدة وقد ذكرنا  
لو دفع الى اخر شجرة او كدراً معاملة سنة واحدة وقد ذكرنا ولو دفع الى اخر نخلاً او شجرة او كدراً معاملة شراً معلوماً  
يعلم يقيناً ان النخل والشجرة والكدر لا يخرج ثمره في مثل تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان كانت مدة قد خرج الثمر  
وقد اخرج فالمعاملة موقوفة ان خرجت الثمرة في المصروفة صحت المعاملة وان لم يخرج ففسدت وهذا اذا خرجت  
شيئاً في السنة المصروفة لا يرد في المعاملة لا يجوز المعاملة وان لم يخرج النخل شيئاً في تلك السنة ينظر ان خرجت

بعد مضي السنة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم يخرج في تلك السنة لعلة حدث بها فالمعاملة جارية  
واذا دفع الى رجل نخلاً فيه طلع معاملة جاز وان لم يسميها وقتاً والاصل ان المعاملة متى عقدت على ما هو في  
حد النخل والزيادة صحت واذا عقدت على ما هو عليه وصار حاله لا يزيد في نفسه بسبب العامل لا يصح المعاملة  
وانما يعرف خروج الاشجار عن حد الزيادة اذا بلغت وانثرت وهذا اذا زرع الرجل أرضه ونبت الزرع الا  
انه لم ينشأه فدفع الى غيره مزارعة حتى سببه العامل وليسقيه جاز وان ينشأه فدفع الأرض مع الزرع مع التنازل  
مزارعة بالنصف ليحفظه ويحصده لا يجوز العامل ان يترك الكدراً بعد ما قام عليها اياماً فلما ادرك الثمر جاز  
ان يطلب الحصه ان ترك في وقت خروج الثمر وفي وقت صار العنب قيمة لقطع فتركه لا يبطل الشجرة وان لم يكن  
له قيمة لقطع صحت التنازل ولا يبطل العامل اذا غرس اشجاراً في مدة المعاملة ان غرسها للدهقان متبرعاً فهو  
للهقان وان امر الدهقان بشراؤها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان المالك الذي اشتري به  
الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للأكاد والدهقان يأمر بالبيع وتسوية الأرض وفي قواي  
القاضي الامام جرح دفع الى رجل رضاً مدة معلومة على ان يغرس المذرع اليه فيها اغراساً على ان يحصل  
الاغراس والثمار يكون بينهما وغيره ان كان البذر من جهة الأرض جاز المزارع اذا لم يعمل في الأرض شيئاً بعد ما  
زرع من الترتيب السعة وغيره ان كان البذر من جهة المستحق المحقة وان كان من رب الأرض ينبغي ان لا يستحق  
وفي المعاملة اذا دفع كرمه معاملة فلم يعمل الرجل في الكدراً فانه لا يستحق شيئاً وكذا ان عمل انه يحفظ الاشجار  
والثمار حتى صاعت الثمار لا يستحق شيئاً اذا دفع الى رجل نخلاً معاملة بالنصف ولم يقبله عمل فيه برأيه  
فدفع العامل الى اخر معاملة فعمل فيه فخرج فهو لصاحب النخل وللعامل اجر المثل على العامل الاول ولو هلك  
الثمر يد العامل الاخير من غير عمله وهو على رءوس النخل لا يضمن وان هلك الثمر من عمل العامل الاخير في خلاف  
فيه امر الاول فالضمان لصاحب النخل على العامل الاخير ولا يضمن العامل الاول **فصل آخر** وفي مجموع التنازل الفصل  
في الاصل على الدافع والعمل وضرب آلة الشق حتى ينسحق الشجر وتامة على العامل وكذا في التعريس على العامل والفصل  
من اعصان الشجر لا يحل للعامل والعصية على رب الكدراً والعمل الذي يصير به زراع على العامل **الفصل السادس**  
**في الضمان** الاكاد اذا ترك السعة حتى فسد الزرع يضمن نصيب رب الأرض ويعتبر قيمة الزرع يوم ترك الزرع  
وان لم يكن للزرع قيمة في ذلك الوقت يقوم الأرض من روعة ويقوم غير من روعة فيضمن فضل ما بينهما هذا  
اذا ترك السعة وان اخرج السعة ان كانت تأخير لا يفعل الناس ضمن وان حصده الزرع وجعه من غير ان الدافع  
من غير ان يشترط عليه حصه الدافع ولو شرط عليه فستعمل حتى هلك الزرع ضمن المالك نصيبه في التنازل وفي  
مجموع التنازل الحربيين رجلين ابي احدهما ان يسقيه بجره على ذلك فان فسد الزرع قبل ان يرفع الامر للقاضي



لا ضمان عليه وان رفع الامر الى القاضي فامره فامتنع ضمن اذا فسد وعلى هذا اذا شرط الحصاد وعليه قيل حتى  
هلك لانه وجب عليه بقوله فان تركه فقد ضيعه وفي فتاوى اهل سمرقند اذا ترك سد شجر بغيره البرد كشجر  
التي والكم فاصاب البرد او اخر حتى صاب البرد ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المنة وترك التشذيب منزلة  
ترك الشجرة ولو ترك حفظ الترع حتى افسد الدواب ضمن وان لم يطرد الجراد حتى اهلك الزرع ان كان الجراد يحل  
يكن طرده ودفعه فاذ لم يدفع ضمن وفي فتاوى الشافعية اذا كان بقر المالك في ديار لا ترفع الى الراعي الى الشجر فضا  
لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستاجر على هذا قاله وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة  
فبقي بهذا لان المورع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في الشجر فكذلك بقر الوديعة وترك  
البقر رعى فضاع اختلف المشايخ فيه والفتوى على انه لا يضمن رجل دفع كرا معااملة فلما اثم الكرا فالدافع  
واهلكه يدخلون ويأكلون ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا ان كان ذلك بغير ذلك الدافع لا يضمن الضار  
على الذين ياكلوا وان كان باذنه وهم ممن يجب نفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان كان ممن لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن  
التوازل وان كانوا قبضوا باذنه وهم ممن لا يجب نفقتهم عليه ضمان ايضا **كتاب الشرب**  
وهو مشتمل على رتبة فضول الاول في حكم المياه والثاني في مسيل الماء ومسائل السطح والثالث في الضمان والاربع  
في الارض الويت اما الاول وفي فتاوى القاضي الامام الاصل فيه قوله عم الناس شربا في ثلاث الماء والكلاء والنار  
لم يرد به شركة الملك وانما اراد به لا باحة في الماء الذي لم يجر نحو الماء في الحياض والعيون والابار والانهار وكل واحد  
ان يشرب منها ويسقي واثبه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء ولا يسقي بها ارضه ولا غيره وفي الاصل المياه ثلاث  
في نهاية العموم كالانهار والعظام كدجلة والفرات وحيون وحيون وهي ليست بمملوكة لاحد ولكل واحد ان يشرب  
منها ويسقي واثبه منها وارضه ويشرب ويتوضأ به ولكل واحد نصيب الطائفة والسائنة والدالية واتخاذ المشعة  
واتخاذ النهر الى ارضه بشرط ان لا يضر العامة فان ضيق من ذلك ولكل واحد من اهل الدار مسلم او ذمي او امرأة  
او مكاتب مغفلة في نهاية الخصوص كما يجب ان يكون وليس لحدان ينفع به الا باذن صاحبه وفي الفتاوى في كتاب  
الصلوة توضأ ماء جبان انسان يقال له ملا فان اضطر اليه في متنع بغيره من احد الثالث للتوسط وهو ماء الابار و  
الانهار المملوكة والحياض وكل واحد ان يشرب دابة الا اذا كان له جمال وبقر كثيرة يخاف صاحب النهر فساد السنين  
وتحريب النهر فيجوز له منع هذا في الفتاوى ولكن الحوض دار رجل وفي بستانه فاستسقى آخر منه ليس لصاحب الدار  
البستان ان يأخذ ذلك منه الا ان لصاحب الملك ان يمنع من الدخول في ملكه وكل واحد ان يقول ان الحق في دار  
فاما ان توصلي او مكنى من الدخول وهذا اذا كان له مستسقى غيره لك فان لم يكن فله ان يدخل ارضه بغيره الكلى في  
نسخة الامام التستري وفي فتاوى القاضي الامام من يقوم ورجل ارضه بجنبه ليس شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض

الذي ليس له شرب منها ان يشرب ويتوضأ ويسقي واثبه من هذا النهر وليس له ان يسقي ارضه او شجره او غيرها ولا  
منصب ولا على هذا النهر ارضه وان اراد ان يرفع الماء عنه بالقرب والاواني ويسقي زرع او شجره اختلف المشايخ  
والاصح انه ليس بذلك ولا هل النهر ان يمنع وفي شرح الشافعي لا يجوز بيعه ولا صلح له ليس لاحد نصيب الطائفة  
ولا غير هاء الانهار المشتركة لا قوام مخصوصين وليس للسلطان ان يأذن لهم بذلك وان اذن لم يقهر اذ نهى عنهم  
عليه رضون لم يعرف كيف كان اصله اختلفوا فيه قسم بينهم على قدر اراضيهم فان كان الاعلى لا يشرب حتى يسكر النهر لم  
يكن له ذلك الا برضى الآخرين والمختار ان اذا لم يكن سقي ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي فامرهم بالمساواة  
فان اصاب على ان يسكر كل شارب يومه جاز وليس لحدان يكرى منه نهر الا برضا الآخرين وكذا نصيب الحرم  
الا ان يكون موضع الرعي ارضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء ومن كان له شرب ارضه في اسفل الدرع ففتح ذلك اعلاه  
ليس له ذلك ومن جعل باب داره في اعلى حيطه ذلك في عصلم وفي قسمة شرح الحماد وفي كتاب الشرب للامام  
خواجه زاده لو اراد ان يجعل شربا اسفل او اعلاه ذلك وهكذا ذكر الامام التستري نسخة وذكره الشهيد  
كتاب الحيوان ولو اراد ان يسوق شربا الى ارضه لم يكن لها شرب فيما مضى لم يجز وهو كطريق بين قوم اراد احدهم  
ان يفتح في طريقا لمتهم اراخى لم يجز بخلافه اذا كان له طريقا الى داره فتر في الطريق الهيايم منها الى اراخى  
رجل اصغى شرب رجل اى غصب اقطعها رجلا لم يجز الكل في الاصل وفي العيون من مشرك بين قوم اذ نوا رجلا  
بالسنة عن الا رجلا فانه لم ياذن ليس له ان يسقي حتى ياذنوه كقوله روى هشام عن ابى بن سفيان وفي مزارعة النوازل  
عن محمد بن قاتل رجل سرق ماء فساقه الى ارضه وكرمه فلا يطيب له ما خرج وهو بمنزلة رجل غصب شعير اوتيا  
وسمى دابة فعليه قيمته العلف وما زاد في الدابة فهو طيب له قاله فعلى قاتل هذا السارق اوراق الثوب اعطى دوة  
الغليق فالابر يسيم بطيبه وعليه قيمة لاوراق **الفصل الثاني في مسيل الماء ومسائل السطح**  
وفي النوازل رجل له داران مسيل سطح احدهما على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليها المسيل فانسأ  
كل حق هو لها وباع الدار الاخرى من آخر فاد المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني من سالة الماء على سطحه  
قال لا يمنع لان يكون شرط عليه وقت ما باعه اني لم يبع منك مسيل الماء الدار التي بعت وفي النوازل ايضا  
رجل له داران متلاصقتان احدهما عامرة والاخرى خربة فباع الخربة كان مصيب الدار العامرة وملتصقة  
بها الدار الخربة فاد المشتري مغفلة قال الفقيه ابو الليث ان له ميزاب مسيل سطوحه الى هذا الجانب عرف  
ان ذلك قديم فمسيله على حاله وان لم يشط وكذا لو كان مسيل سطوحه الى ارض رجل وله ميزاب قديم فليس  
لصاحب الدار الخربة منع قال الفقيه وهذا استحسان وبه نأخذ واما اصحابنا فاخذوا بالقياس وقالوا ليس  
ذلك الا ان يقيم البينة انه له حق المسيل وفي التجديد في كتاب الدعوى لو شهدوا انهم راوه مسيل الماء فليس



الشهادة بشئ ولو شهدوا الماء المطر ولو شهدوا الماء مسيل ماء دايماً للفضل والوضوء والمطر  
من جازوا ولم يبينوا القول قول الله وان لم يكن له بنية يستخلف بها الماء ويقضى فيه بالنكول وفي التنازل  
رجله مجرى على سطح جاره في سطح الجار فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة التسفل مع العلو ولا يجزى  
يقال الذي له حق الاجراء في موضع ما وفي موضع المجري على سطح الجار لتفيد الماء الى مضميه قال سيأتي تمام هذا في كتاب  
الحيطان **الفصل الثالث في الضمان** وفي فتاوى القاضى الامام جلال الله عليه ارضه وزعم من مجرى  
له فجاره رجل وسفعل الماء ففسد من غير ما قالوا الاشئ عليه كالوضع الراعى حتى ضاعت المواشى رجل له نوبة ماء في  
يوم معين من الاسبوع فجاره رجل وسقى ارضه في نوبته فذكر الشيخ الامام على الهزدي ان غاصب الماء يكون ضامناً  
ذكر في الاصل انه لا يكون ضامناً وفي متفرقات الفقيه ابو جعفر رجل سقى ارضه فعدى الماء الى ارض جاره فجرى الماء  
اجراء لاستقرا ارضه بل يستقر في ارض جاره يضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك  
ان كان جاره قد قدم اليه بالسد والاحكام فلم يستد يضمن استحساناً وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كان ارضه  
مصدرة وارض جاره في هبطه يعلم انه لو سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره يضمن ويؤمر بدفع المستياه حتى يحوط  
بينه وبين القدي ومنع من التسقي حتى يضع المستياه وان لم يكن ارضه في مصدرة لا يمنع قال والمذكور في  
الكتب انه ان سقى غير معتاد ضمن وان كان معتاداً لا يضمن وان كان ارضه ثقب وجرحه فان علم بالثقب ولم يسد  
حتى فسد ارض جاره يضمن وان كان لا يعلمه يضمن هذا في نسخة الامام الشريفي وفي التنازل نهج مجرى في ارضه  
فانبثق النهر وخر بعض ارضه قوم اصحاب الارضين ان يأخذوا اصحاب النهر بمعاودة النهر دون عمارة الارض  
وفيه رجل القى شاة ميتة في نه الطاخونة فخرت الطاخونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج  
وعلم انها خربت من ذلك يضمن رجل سقى ارضه وامسك الماء في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طرح رجل  
منه في النهر تراكب الماء عن النهر حتى خرب نهجاً وخرق قطن رجل فالضمان على من أحدث في النهر تراكباً  
ليس على من سقى الماء شئ ان كان له في النهر حتى ومنه رجل قلع شجرة له على صفة نه فانقطع النهر واخذ التراب في  
القاء في موضع الشجرة حتى سواه وتركه ثم ان اصاب النهر استاجر وارجل لا يكس النهر فاجرى فيه الماء ليسل  
النهر حتى يميل على ارباب جعفر فارسل الماء في النهر ونام في الطريق وكان ذلك في الليل فلما انبثج وجد الماء قد  
خرج من موضع قلع الشجرة وعرف كدس خطه لرجل اما الاجير فلا يضمن واما قانع الشجرة ان كانت الشجرة قلع  
النهر حتى صارت جانباً لا يضمن وان كانت الشجرة لم تبلغ جانب النهر فقلع الشجرة فاند من جانب النهر رجل سقى النهر  
المشرك فانبثق الماء وخر بعض ارضه ضمن وقد ذكر قبل هذا اذا كان السك بالتراب اما اذا كان السك بالخشب  
واحتشيش له ذلك باذن النهر وبغير اذنه وفي فتاوى القاضى لوقع الماء وتركه فازداد الماء وفتح النهر وليس فيه

ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن اذا ارسل الماء على وجه لا يحتمل النهر وقد ذكرنا انه اذا سقى غير  
يضمن وتفسير الضمان ان يقوم من روعة ويقوم غير من روعة فيضمن الفضل ولو استدانها الشك حتى اشق  
وامتلاؤه وخرق قطن رجل وارسل الماء في النهر وعلى النهر ارضها صغار مفتوحة القوهات وفسد زرع غيره  
ضمن الوجهين وفي الفتاوى الصغرى رجل تلف شرب الانسان فان سقى ارضه بشرب غيره قال الامام الهزدي  
ضمن وتفسير الضمان الشرب شرباً لاصل الامام الشريفي انه سقن بكم شربى لو كان بيعاً جازاً وقال الامام خواجه  
زاده لا يضمن وعليه القوي **الفصل الرابع في الارض الموات واجارها** وفي الاصل من احيى ميتة  
بلاذن السلطان ملكها وبرون الاذن لا وعند ما ملكها برون اذن السلطان ايضاً والارض الميتة كل ارض القو  
من ارض السواد والجال لا يبلغها ماء الانهار وليس لها حدين ملك واراضى بحار ليست بموات لا تها دخلت  
القسمه ويقصر الى أقصى ملك او بايع في الاسلام او الى وشته وان لم يعلم في القصر القاضى قاله هكذا قال  
الامام طهري الدين المغيثاني **كتاب الاشربة** وفي فتاوى القاضى الامام  
الاعيان التي تتخذ منها الاشربة اربعة العنب وطية وبابسة وهو الزبيب النمر والجوز والخوخة والشعير  
والدخن والفواكه نحو الفرساد والاحاض والفاصد والشهد والالبان وتخذ ذلك جعلوا هذه الاشياء  
نوعاً واحداً وان اختلف اجناسها لا تخاد حكمها وفي شرح الطحاوى لا يحل شرب الخمر الا عند ضرورة العطش  
شرب قدر ما دفع عطشه وفي فتاوى القاضى الامام فلون المضطر شرب من الخمر مقدار ما يرويه ففسد لا  
حد عليه لان السكر حصل بالمباح فان شرب مقدار ما يرويه ومنزاه ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو  
شرب هذا المقدار حاله الاختيار ولم يسكر ومن شرب منها قدر ما يصل الى جوفه حد ثمانين جلد ان كان  
خراً او ربعين ان كان عبداً ومن وجد منه رايحة الخمر او قاء خمر لا يحل له ولا يخلط الخمر بالماء ان كان الماء قليلاً  
او سواً يحل شربه اذا وصل الى جوفه وان كانت الغلبة للماء لا يحل شربه الا اذا سكر ولو شرب بدرجة الخمر  
لا يحل له ولو طرح فيها السمك او الملح حتى صارت خلائج في ظاهر الرواية والخمر اذا صارت خلائج دخل فيها  
بعض الخمرية ولكن فيها بعض المارة لا يكون خلائج حتى يذهب المارة وعندنا تعليل الخمرية محل  
لان من اصلح تعليل التغير بصير العصير خراً وعندنا بصير فكذا على القلب بغير التغير خلائج وعندنا  
بصير هذا اذا اخلت بنفسه اما اذا اخله بعلاج بالماء او بغيره محل عند الكل في شرح الطحاوى وفي شرح الشافعي  
لوصف الخمر في الخمر بكونها كانت الغلبة للخمر او الخمر بعد ما صار حامضاً وعلى قياس قول من ان كان الخمر  
الغالب فذلك اما اذا كانت الغلبة للخمر او في مجموع التنازل لا يحل من سقته ما لم يضمن ان علم انه صار  
خلائج ولو بل الخلطة بالخمر فانه يغسلها فاذا اجفت وطخت فان لم يوجد منها طعم الخمر لا يفسد الخمر لان الخمر



ولا راحة يتحلل أكلها وان وجد لا يحل رجل له خل فضة فيه خمر فقد أساء حيث حل الخمر لا يفسد الخمر لأن  
الواقعة يتحلل إذا كان الخمر هو الغالب ولو سقى المشاة خمرًا ثم ذبحها من سائمة حل من غير كراهية وان مضى عليها  
يوم أو أكثر تحل مع الكراهية هذا في شرح الطحاوي ولا يجوز سقى الدواب بالخمر وذكر الكرخي أنه لا يحل القطر في  
الخمر على وجه التلويح لأن بل به الطين الرقيق خمرًا بل يخرتم وقع في الخمر بطرقه يصيبها خمرًا ثم يقع في  
الخمر لا بأس بها وكذا الرقيق إذا وقع في خمر ثم وقع في خل يظهر خلاف ما لو عجن الخمر وخمرًا فإنه يكون نجسًا  
ولا يلزم في العجين من اجراء الخمر لم يصر خلًا وشرب البنج للنداء لا بأس به فان ذهب عقله لم يحل وان  
منه لا يجزئ عند خلافه الحمد ومن زنا في رمضان فادعى شبهة سقط الحد عز وجل ومن افطر في رمضان  
فادعى شبهة عز وجل ولا يحسب المسلم الذي يبيع الخمر أو ياكل الدواب بغزو الخمر والمناجحة والغنية يعزرون  
ويحبسون حتى يحدثوا التوبة الكل في شرح الشافعي في كتاب الشربة وفي العيون المسلم إذا باع عصيرًا ثم تجدد  
خمرًا لا يكره عنده قال هذا إذا باع من الجوى المسلم إذا شرب خمر مسلمة لا يضمن الخمر ولا يشكول وأما  
الرق فقد سعى لا يضمن أيضًا وعندهم يضمن ولو كان كافر يضمن لها وفي النوازل قال الفقير أبو الليث شرب  
الاشربة على خمسة أوجه في وجه هو حلال الإجماع وفي وجه هو حرام بالإجماع وفي وجه هو حرام عند  
أصحابنا حلال عند بعض الناس في وجه هو حلال عند أصحابنا حرام عند بعض الناس في وجه خلاف  
بين أصحابنا أما الوجه الذي هو حلال بالإجماع وهو كل شراب لم يعض عليه ثلاثة أيام وهو حلو وأما الذي  
هو حرام بالإجماع هو الخمر بعينها والسكر من كل شراب وأما الذي هو حرام عندنا فهو ما العنب الطبخ على النصف  
واشند عندنا لا يجوز شربه وهو قول عامة فقهاء الأصاغر وقال الشافعي يجوز شربه دون السكر وأما  
الرابع فهو العصير جعل في الشمس حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يطبخ ولكن عوج بالخمر فإنه يجوز شربه عند  
علمائنا ولا يجوز عند بعض الناس وأما الوجه الخامس فهو نبيذ التمر ونبيذ الزبيب إذا طبخ في طنجرة ثم  
اشتد فإنه يجوز شربه دون السكر في قول الشيخ وسال آخر إذا اراد به استمراء الطعام ولم يرد به الكهو  
قال لا يجوز شربه وقال لا يجوز شربه بقليله وكثيره سواء حرام بالاتفاق وعن محمد بن قيس قال لا يرى  
أنه قال لو عطيته الدنيا بخدا فيها ما شرب السكر يعني نبيذ التمر والزبيب لو عطيته الدنيا بخدا فيها  
ما اقتست به حرام وهذا إذا كان مطبوخًا أما إذا كان غير مطبوخ أو عطيته قبل أن يطبخ على التلويح  
لم يختلف أصحابنا في حرمته وأما الأشربة من الشعير والذرة والقمح أو العسل إذا اشتد وهو مطبوخ  
أو غير مطبوخ فإنه يجوز شربه ما دون السكر عندنا وعند حرام شربه قال الفقير وبه نأخذ  
الكل في النوازل وفي الجوامع الصغير المطبوخ في طنجرة أو طنجرة ما دون التلويح إذا اشتد وغلا وقد

بالزبد لا يحل شربه بالإجماع إلا عند ضرورة شربه وقد كثر أنه قال يحل شربه إذا طبخ في طنجرة ولا حد  
على شربه حتى يسكر ولا يكفر مستحله عندنا وان أصاب التوب أكثر من قدر الدرة هم منه بمنع جوار الصلوة  
في رواية وفي رواية لا يمنع ويجوز شربه عندنا ويكره عندنا لا يجوز وتصرفات السكران قد ذكرنا في  
كتاب الطلاق في الفصل الأول والله أعلم وفي الفتاوى القاضى الامام وأما فلبس الماكول حلال  
ولبن التمر كذلك في قول س و م ويكره في قول أبي ج و اختلفوا في كراهية قال مكرهه كراهية التمر  
لا كراهية التمر وذكر شمس الأئمة الحسيني في إنشاء الكلام أنه مباح كالبنج وعاء  
الأنه لا يحد وان ذلك عقله كما لو تنا

بحم ذلك ولا يحد فيه **كتاب الأكرام** وفي التجديد إذا كره على فعله  
تحل في دينه من شراب الخمر أو كل الميتة وكان الأكرام بوعيد التلف أو ذهاب عضو من أعضائه أو كبرائه  
ذلك فإنه يسعه ذلك وكذا لو أكره بوعيد ضرب بخاف منه على نفسه أو عضو من أعضائه أو كبرائه  
رأيه ذلك قبل الضرب أو كره ولو خرقه بضر بسيط أو سوطين لا يخشى منه التلف لا يسعه أن يفعل  
ذلك وكذا لو تعدد بالحسن يدا أو بالقيدر ولو قال بحسنك لم يسعه أن يفعل حتى يحل الجمع  
ما يخاف منه التلف وفي شرح الطحاوي الأكرام على تناول المخطور على ثلاثة أوجه في وجه مباح و  
لو تركه كان مؤاخذة وفي وجه مباح وان امتنع فهو جوار وفي وجه لا يسعه فان اتى على نفسه أمانة  
الأول فإنه يكره على شربه خمرًا أو كل ميتة بأكرامه يخاف منه التلف أو تلف عضو أو قال لا يحسنك أو  
بالسياط يحل له أن يشرب ويأكل ذلك ولو امتنع يأثم وهذا إذا كان يعلم أنه مباح له تناوله فأكاذ  
لا يعلم لا يؤاخذ به وهذا إذا كان أكبر رأيه أن يقتله لو امتنع ولا عبرة للتحذير وفي الفتاوى الصغرى  
لو أمر رجلًا بقتل رجل ولم يقل له قتله ولا لاقتلته لكن للأمر يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتله  
فقتله أو قطع يده كان مكرهاً ثم في شراب الخمر هذا إذا كان الوعيد بقتل أو قطع فان كان بالحسن والقيدر  
أو بضر لا يخاف منه التلف لا مباح له ذلك وأما الوجه الذي مباح وان لم تفعل فهو جوار وهو  
يكره بشئ يخاف منه التلف على أن يتحل بالكفر أو يشتم مسلماً أو يستهملك مال مسلم فان فعل فهو  
وان لم يفعل حتى قتل فهو جوار ولو أجرى كلمة الكفر فوعيد الحس والقيد وبما لا يخاف تلف النفس  
أو العضو فإنه يكفر ولو قال كنت مطمئناً بالآمان لا تصدق وأما الوجه الذي لا مباح له الأقدام على ذلك  
وهو أن يكره على القتل أو الزنا وفي فتاوى القاضى الامام والوجه الرابع أن يكون الأقدام على الفعل  
والامتناع على السواء بخلاف الأكرام على تناول مال الغير ولو قيل له ليس من هذه المأكولات فله المية



والا لقتل اياك اوسيد لا يسعه ان يشربا ويقتل ولو قيل تكفرت بالله والا لقتل هذا الرجل لا يسعه  
كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسعه ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف عضو منه ولو اكره  
على عقد من العقود ان كان عقدا لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق والعاق جاز العقد وكذا الرجعة و  
التدبير والعفو عن دم العمد واليمين والنذر والظهار والفي في الابداء والاسلام والا لكره لا يعلم  
هذه الموضع لو اكره على الاسلام فاسلم صح ولكن لو ارتد حبس ولا يقتل استحسانا وهذا كره على  
تحقيق ما اكرهه ولو اكره على الاقرار به فاقربه لا يلزم شيء يعني كره على الاقرار بالطلاق والعاق  
ونحوها وان كان عقدا يبطله الهزل كالبيع والشرء والاجارة وغيرها لا يجوز وبطل بالكره سواء كان  
الاكره بشئ يخاف منه التلف او الخاف واما حكم الضمان فكل شئ لا يصلح ان يكون آلة لغيره فالضمان على  
العاقل كالاكره على كل مال الغير وكل شئ يصلح ان يكون آلة لغيره فالضمان على المكره كما اذا اكرهه على المدة  
او استملاك مال الغير فالضمان على المكره خاصة والمستكره بمنزلة الآلة للذي اكرهه ان في الاكره في  
القتل حبس القصاص على المكره عندها وعند سرجب الدية على المكره في الاصل في الباب الثاني من الاكره اعتا  
المكره بتعدي التلف فاعذنا ونضمن المكره موصرا كان او مفسرا والولاء للعتق يعني للمكره لانه هو العتق  
وانما يضمن المكره قيمة لان الاعاق صار منقولا الى المكره ان لا فاسيانا من جهة ولو اكره بوعيد تلف على ان  
ينطق امرأته ثلاثا وقع عندنا فانكست غير مدخولة وجعل عليه نصف المهر وان لم يكن في النكاح تسيمت  
المنعة ورجع به على المكره ولو كان بعد الدخول لم يرجع عليه بشئ وفي التجريد لو اكره على الاقرار بالف  
فاخر بضمائنه فالقرار باطل ولو اقر بالعين لزمه الف وبطل في الف ولو اقر بالدينار ونصف غير  
اكره عليه فهو جائز لزم ولو اقر له ولغايب فالقرار كله باطل في قول ابي ج وسواء صدق الغايب بالشركة  
او كذبه قال ان صدق الغايب بالشركة فالقرار باطل وان كذبه بالشركة فالقرار جائز في حق الغايب  
هذا الاكره بما ذكرنا اما لو هده بضرب سوط او الحبس او القيد يوما حتى نفر فليس هذا باكره ولو اكره على  
ان تهبط رية لفلان فهو برفع فهو باطل سواء ذكر له دفعه او لم يذكر واو اما البيع فلا بد من  
الاكره على الدفع حتى لو باعه مكرها وسلم طايعا فالبيع جائز ولو اكره على هبة جارية لعبد الله فهو هبة  
من عبد الله وزيد جازت حصته زيد وبطلت حصته عبد الله ولو كان مكان العبد الف فالهبة كلها باطلة  
في قولهم ولو اكره على البيع فباع باقل القياس ان يجوز وفي الاستحسان هو باطل ولو اكره على البيع فهو باطل  
ولو اكره على بيع جارية ولم يستعمل احد فباعها من انسان كان البيع باطلا ولو طابوه بمال هو باطل و  
اكرهه على ادائه ولم يدرم المبيع الجارية فباعها فالبيع جائز ولو اكره على ان يبيع بالف درهم فباع برباين

قيمة الف البيع جائز في القياس وفي الاستحسان البيع باطل ولو اكره على البراء عن الحقوق والكفالة  
بالنفس او تسليم الشفعة او على ان لا يبطل الشفعة كان باطلا وفي المنع اذا ضرب امرأته حتى اقرت  
باستيفاء مهرها فاقراها جائز عند ابي ج وعند ابي س باطل ان هدها بشئ محل بالدم اشار اليه بالسلا  
او نحوه مما تقع موقعه فاقراها باطل وان اشار عليه ما يغني لك فاقراها جائز وعندم اذا خلد بها في موضع  
لا يقدر على ان تمتع منه فهو بمنزلة السلطان اذا هدها بضرب وعيد فاقراها باطل قال والقوى على  
قولها في الاكره بغير السلطان ذكره الصدق الشهيد في شرح الجامع الصغير الزوج اذا اكرهها على الخلع وقع  
الطلاق ولا سقط المهر ولو اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقة بالف فالطلاق واقع ولا شئ عليها والطلاق  
رجعي وفي الفتاوى الصغرى المشتري في يد المشتري كره اذا اهلك من غير تعد لا يضمن ويهلك امانة والله اعلم  
**كتاب المأذون** وفي شرح الفتاوى وجائز للرجل ان يأذن بعبده وامته والغنم  
كانا وغير الغنم في التجارة بعد ان تعقلا البيع والشرء وعرفا التجارة وكذا لو اذن لها ان يعمل في الحياطة  
ونحوها او سقى الماء على حمار وسبعه يكون اذنا في التجارة اذا قال له اجر نفسك والاذن في الاجارة اذن  
في التجارة وفي الاصل الاذن في الاجارة انما يكون اذنا في التجارة اذا قال اجر نفسك في البقالين او الحياطين  
لا تاذن له مرة بعد مرة اما اذا قال اجر نفسك من فلان لا يكون اذنا في التجارة ومتى اذن له في عقد تكر  
يكون اذنا له في التجارة كما لو قال له ذهب فاشتر ثوبا لسبعه وان قال اشتر طعاما فاكله او ثوبا فلبسه او  
اشتر طعاما للاهل او اشتر حجابا درهم او خبز بنصف درهم وما اشبه ذلك فهذا استخدام وليس باذن ولو  
راى عبده يبيع ويشترى فسكت كان اذنا له في التجارة الا ان ينهه عن ذلك لان ما باع العبد من مال المولى لا  
يجوز لك حتى يحيره المولى بالنطق ومن اذن لعبده في التجارة يوما او شهرا او سنة كان اذنا له في التجارة ابدا  
وفي الفتاوى الامام اذا اذن لعبده في التجارة وكذا اذا قال اذن  
لك في التجارة في مكان كذا او في وقت كذا يصير اذنا في الاماكن والازمان كلها بخلاف التوكيل فان ذلك قبل  
التخصيص والتوقيت وبخلاف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل واذا اراد المولى عبده ببيع عينا من اعيان المالك  
فسكت لم يكن اذنا وما اذا اراد عبده في حانوته ببيع فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا ولا نفد  
على المولى بيع العبد في ذلك المتاع ولو امر عبده ببيع متاع غيره بصير اذنا القاضي اذن للصغير في التجارة و  
ابوه باي صح اذن القاضي القاضي اذا اراد عبده ببيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا والاذن على ضربين خاص  
وعام فالخاص ان يقول العبد اذن لك في التجارة ما يكون اذنا ولم يشتر ذلك فيما بين الناس والعالم ان اذن  
بين اهل السوق كلهم واكرههم والمحج العالم بعمل في الاذن الخاص والعالم والمحج الخاص في الاذن الخاص ولا



على في الاذن العام وانما يصح الحجر اذا علم العبد بذلك اما اذا لم يعلم فلا فلو اخبر بذلك واحد غير عدي فصدقه  
يصير محجورا وان لم يصدقه فصدقه كذلك وعند ابي جراح لا يصير محجورا وهي معرفة ولا يصير مازونا الا بالعلم قال  
باب عبيد فاني اذنت له في التجارة فباعوه والعبد لا يعلم بذلك من اصحابنا من قال في المسئلة روايتان واذا  
وجع المأذون له في التجارة ديون فطلب غمما به بعد كان للقاضي ان يسو لهم ولو كان في يد المأذون كسب  
يباع كسبه في الدين فان فضل عن الدين كان ذلك للمولى وان فضل الذي يطالب المولى ولكن يباع العبد بقدر  
اذا كان الذي كله حالا فان كان بعضه موقفا فانه يعطى حصته النقد ومسك حصته الاجل فهذا اذا باع الماع  
فان باع المولى بغير اذن الغرماء كان للغرماء حق الفسخ الا اذا وصل الثمن اليه فكان فيه وفاء بالدين او قضى او  
ديونهم او ابراء والعبد من الدين بطل الفسخ وان كان الدين موقفا لم يفسخ حتى يوفى الدين وهذا اذا كان العبد قايما  
فان كان هالكا بطل حق الفسخ ولم يجر خيار ان شاء وامنوا المولى فيجوز ذلك العقد حتى كان المشتري ان يتركه  
بالعيب المولى يرجع على الغرماء وان شاء وامنوا المشتري القيمة فاذا امنوا بفسخ العقد ويسترد الثمن  
ولو اعتق عبده الذي عليه الدين كان لغرمائه ان يضموه الاقل من قيمته ومن الدين والعقوبات بخلاف الجنا  
ان العبد اذا اجنى فاعتقه المولى ان كان عالما بالجناية صار مختارا للفداء وان كان غيما لم يلزم القيمة لا غير  
مسئلة الدين ان اخاروا ابتاع المولى لا يكون ابراء ولو اتبعوا العبد لا يكون ابراء للمولى **حسين** وليس  
للمأذون ولا الكاتب ان يقرضوا ولا يجوز للمأذون ان يكون كفيل بنفسه او مالا الا باذن المولى فان اذن المولى  
جاز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لا يجوز والكاتب لا يجوز كفالته وان اذن للمولى ولو كفل لا يؤخذ  
الحال ويؤخذ به بعد ائتماره ان كان بالغوا للمأذون ان يطعم الطعام ويتصدق بالدينهم وفي شرح الجمع  
الصغير للإمام الوالد رواية للصدقة وقال بعضهم لا يملك وقال بعضهم يملك من فليس الى اذني قال  
الفقيه ابو الليث لو تصدق بجهة اود ائق او خوذ لك يجوز ولا بأس بجأبه دعوة العبد المتاجر  
واعادة ثوبه ودائته كسرى الثوب هدية الدارهم والدائير في شرح الطحاوي لو باع عبدا من رجل  
ثم خط من ثمنه ان كان الخط بغيره جاز ان كان مثل ما خط التجار وان كان اكثر من ذلك كان فاحشا فكل  
الخلاف كما في البيع بغير قليل كالكليل بالبيع وان كان الخط بغير عيبا والبراء لا يجوز الاجماع وفي باب  
تأخير العبد المأذون من الاصل اذا وجب للعبد المأذون الف من ثمن بيع او غصب او غير ذلك فاجز العبد  
عنه سنة فمجازير واقرار العبد بالدين والغصب واستملاك الودائع والفوارى والجنايات الى  
جائز وامر العبد بالدين المحجور يؤخذ بافعاله دون قوله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص  
الزنا وحل الشرب والقذف فانه يصح اقراره فيها والمولى ليست بشر فان لم يقر لكن اقيمت عليه البيعة

فخضة المولى شرط عندهما وعند من ليست بشر ولو استهلك مالا يؤخذ به في الحال اما الاقرار بالجناية التي  
يوجب الدفع او الفداء لا يصح محجورا كان او مازونا واقرار المحجور بالدين والغصب عيب مالا يصح  
المأذون يصح ويؤخذ به في الحال ولو اقر المأذون بمهر امرأة وصدقة المرأة لا تصح في حق المولى ولا يؤخذ  
الا بعد ائتماره وللمأذون ان يرضى ويرضى ولو اقر المأذون في مرض الموت جاز ودين الصحة مقدم وكذا  
الدين الذي ثبت بالبيعة وللمأذون ان يأذن لعبده في التجارة وليس له ان يكاتبهم وليس له ان يزوج  
عبده بالانفاق وكذا لا يزوج الامه عندهما خلافا لابي س وفي باب توكيل العبد المأذون من المأذون  
الكبير وتوكيل العبد المأذون بالحق له وعليه جاز مثل الخرج وجوز ان يوكل بالبيع والشراء واعلم  
**كتاب القسمة** هو مشتمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما يقسم المالك  
في دعوى الغلط والثالث في الاستحقاق والرابع في قسمة التركة اما الاول في الاصل قال لا تقسم طعاما ولا  
والبيت الصغير والدكان الصغير وهذا اذا كان بحال لو قسم كالبقي لكل واحد بعد القسمة مخرج يعلى فيه فان  
بحال بقي يقسم وفي الفتاوى الصغرى دارين اثنين لاحد ما كثير وللآخر قليل لا تستفع بنفسه بعد القسمة  
ان كان طالب القسمة صاحب الكثير او صاحب القليل يقسم بالانفاق وعلى القليل ان يقسم ذكره الامام  
الشريفي في نسخة من الاصل وذكر في شرح الطحاوي وذكره الامام خواهر زاده يقسم وقال القصد الشهيد  
وعلى القوي والطريق لا يقسم ان كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم واخشى الباب والرحى والدابة والكلوة  
لا يقسم الا برضاها وفي التجريد وكذا الفص وكل شيء يحتاج الى شقة وكسره وفي ذلك ضرر والحوض  
لا يقسم سواء كان عسرا او قسرا او بئر فوصرة او دن تخل بين رجل يقسم وكذا الخشبة الواحدة  
اذا كان في قطعها ضرر لا يقسم البئر والقناة والنهر فان كان مع ذلك ارض قسمت الارض وتترك البئر  
والقناة على الشركة ولو كانت اهاد الارضين متفرقة او عيون او ابار اقسمت العيون والابار وما  
يجري فيه القسمة لا يجبر احدهما على بيع نصيبه علوه سفل له او على القليل بحسب القسمة ذراع في السفل  
بذراعين من العلو وفي التجريد العلوي دون السفل يقسم زرع بين ورثة في ارض غيرهم ارادوا قسمته وهو  
بقل او مدرك في المدرك لم يجز وان تراضيا وفي السفل جاز بالتراضى اذا انفقا على ان يجز كل واحد اصابه  
وان لم يشترط فقد لم يجز كالباع بشرط الترك والغنم والبقر والابل والشاء الهروية والموتيرة والكلاب  
الوثنية تقسم وان كان المال من اجناس مختلفة بعضها ابل وبعضها بقر وبعضها غنم لم يقسم بائنهما واما  
الرقيق فنجد لا يقسم الا بالتراضى وعند ما يقسم بطلب احدهما كما في البقر والغنم ولو كان في الميراث رقيق  
غنم وشاة فاقسموا واخذ بعضهم الرقيق وبعضهم الغنم جاز بالتراضى وفي الجامع الصغير كتاب الوصايا يقسم  
القاضي



كل شيء بين رجلين من صنف واحد اذا اطلب احدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والذئب المختلفة عند جمع وجعلوا  
اصحابنا ان التركة اذا كانت جنسا واحدا كالابل والبقر والغنم والخطبة والشعر والسياب المحروقة و  
المروية والدار الواحدة التي تحمل القسمة اذا اطلب احدهما القسمة والى آخر فان القاضي يقسم بينهما فلو  
كان مع الرقيق شيء آخر يحمل القسمة نحو الغنم والسياب غير ذلك فيقسم ويجعل الرقيق تبعا لغيرهم  
وعندهما القاضي ان يحار ان قسم الكل قسمة واحدة فدفع عبد الى هذا وعبد الى هذا وان شاء قسم كل عبد  
على حدة وفي الاصل ان كانت الدارين قوم اراد احدهم ان يجمع نصيبه منهما في دار واحدة الى البعض قسم  
القاضي كل دار منهما على حدة ولم يضم بعض الانصاء الا ان يصطلي على ذلك وهناك ثلاث مسائل للدارين  
واليتان والمنزلان للدارين قد ذكرنا وما ذكرنا قولنا واما البيتان وكما قال واما المنزلان فان تلاقيا  
فهو كالبيتين وان تباينا فكل الدارين الثوب الواحد لا يقسم بالتراضي ويقسم طولا وعرضا اذا كان  
بالرضا ثياب قوم اذا اقتسموها لا نصيب كل واحد منهم ثوب بل لم يقسم ذلك لا بالتراضي **الفصل**  
**الثاني في دعوى الغلط في القسمة وفي فقاوى القاضي لا مام اذا دعى احد الشركاء غلطا في القسمة**  
القسمة تجرد الدعوى ولا تعاد زرع من ذلك ولا مساحة ولا وكيله ولا وثيرة لا تحجة لان الظاهر  
وقوع القسمة على وجه العادلة فلا ينقص وفي الاصل دعوى الغلط في القسمة على ثلاثة اوجه احدها  
دعوى الغلط في القيمة بان يقول قيمة الف وانهم قومتموه بخمسماية وهذه الدعوى غير صحيحة لدعوى  
العين البيع فانها لا يصح هكذا ذكر في شرح الشافعي وقال الفقيه ابو جعفر البلخي ان هذا غير مذکور في الاصل  
وان قيل لا يسمع فله وجه صحيح بخلاف العين في البيع وان قيل لا يسمع فله وجه صحيح ايضا كما في البيع في الام  
خاها زاده ذكر هكذا في نسخة ولم يخرج احد الوجهين على الآخر وهكذا اكله في القسمة بالتراضي فان كانت  
القسمة بقضاء القاضي فله الفسخ التام لو قال نصيبى النصف وما وصل الى التام الثلث والباقي في يدك و  
اكثر الاخر حالها وتراد اكل البيع الثالث اذا ادعى احد على صاحبه ان اخذ من نصيبه شيئا بعد القسمة  
يقسم البيعة وان لم يكن خلف الاخر وهذا اذا لم يقرب بالاستيفاء والابل اما اذا اقرب بالاستيفاء والابل  
او شهد شاهدان على ذلك لم يصح دعواه **الفصل الثالث في دعوى الاستحقاق** وفي الاصل  
دار بين رجلين احدهما الثلث من مقدارها وقيمة شمائية واخذ الاخر الثلثين من مؤخرها وقيمة ما  
شمائية ايضا ثم استحق نصف في يدى صاحب المقدم هذا على ثلاثة اوجه في وجه بطل القسمة وفي  
وجه لا يبطل وفي وجه اختلفوا فيه اما الوجه الذي يبطل القسمة اذا استحق نصف الدار مشاعا واما  
الوجه الذي لا يبطل ويجعل المستحق عليه فهو ان يستحق نصف في يد واحد ما مقسقا فسخ له ان يبطل  
القسمة

ان شاء وان شاء جمع ربع ما في يده واما الوجه الذي اختلفوا فيه وهو ان يستحق نصف نصيبه شاعا  
فعندهما لا يبطل القسمة ويختار المستحق عليه كما في الوجه التام وعند من يبطل القسمة **الفصل الرابع**  
**في قسمة التركة** وفي شرح الطحاوى اذا كان الدارين ورثة بكار اصحاء فاقروا عند القاضي انهما  
ميراث بينهما عن ابيهم فارادوا منه قسمة فلهذا لا يخفى اما ان كان منقول او غير منقول ولا يخفى اما ان كان  
ملكهم بالميراث والسبب اخر كما هبة والصدقة والشرع ونحو ذلك ولا يخفى اما ان كان فيهم غائب ولو  
يكن فيهم صغيرا ولو لم يكن اما اذا كان الملك بغير الميراث ولم يكن فيهم غائب فله قسمة ما بينهما بقولهم وتكتب انه  
قسم باقرارهم ولا يطلب البيعة منهم على اصل الملك في المنقول وغيره وان كان فيهم غائب لا يقسم بينهم سواء  
كان الغائب احدا او اكثر وان كان الملك لهم بالارث فان قالوا ليس فيه غائب يقسم المنقول بينهم بالقول  
ولا يقسم غير المنقول حتى يقيم البيعة على اصل الميراث عند جمع وعند من المنقول وغير المنقول سواء يقسم  
بينهم بقولهم فان كان فيهم غائب يقسم ولا ينظر حضور الغائب بعد ان يكون احدا من اثنين كبيرين او احدهما  
صغيرا فنصيب عن الصغير وصيا ويقسم له في احد الورثة خصم عن الباقي ويضع حصته الغائب على يد  
عدل بعد ذلك ان حضر الغائب ان اقر بما اقره امضى الامر وان نكره القسمة في المنقول وغيره عند ما وعند  
في المنقول كذلك وفي غير المنقول لا يرد القسمة لان قسمة ما بالبيعة تقبل البيعة على الغائب لا يلتفت الى قوله في  
الاصل اذا قسمت الورثة الدارين بينهم واشهدوا عليه ثم ادعت امرأة الميت مهرها او دينها او غيرها الى اذ  
دينا واقام البيعة تقبل ويثبت ولا يكون قسمة ابطال للدين ولو ادعى بعد القسمة وصية لابن صغير بالثلث فقام  
البيعة لم يبطل حتى ابنه بالقسمة لكن ليس ان يطلب نفسه وان يطلب وان يبطل القسمة لا يرد الا الاول انه لا  
حق لاحد فيه اذا قسمت الا ولاد دار الميت ثم ادعى احدهم ان اخاه لم يلد له ولم يورث معهم حين مات ولهذا  
المدعى ميراث من هذه الدار واقام البيعة لم يقبل ولم يفسخ القسمة وكذا لو ادعى عينا انه اشترها من ابيه او غيرها  
منه حال حيته او ورثها من امه لم يقبل البيعة ودعوى العين يفارق دعوى الدين **كتاب الفرائض**  
وفي نسخة الامام الشافعي اعلم بان تعلم علم الفرائض قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموا الناس ووقروا كبريتكم  
اصحاب رسول الله اذا اجتمعوا في علم الفرائض وعن ابي موسى الاشعري انه قال اذا لهوتم فلهوى بالزمر واذا  
تحدثتم فتحدثوا بالفرائض وانما سمي بهذا هذا الكتاب كتاب الفرائض وانه كتاب الموارث بقرآن كتاب الله تعالى  
قال الله تعالى فريضته من الله ثم ابدل ميراث الاولاد فقال بنت وبنت ابن واخ فالتصنيف للبنت ولبنت الابن  
السدس والباقي للاخ فان اختلف الذكور والاناث فالماثل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين والاولاد  
يقومون مقام اولاد الصلبي جميع ما ذكرنا فان اجمع اولاد اولاد الابن ان كان اولاد الصلبي في كل سنة



لا ولد الابن كوراكنا او مختلطين فان لم يكن له اولاد الابن ذكر فان انفرد الذكر من اولاد الابن فالباقى  
بعد نصيبها كان وثلاثين وان اختلف الذكر بالاناث من اولاد الابن ان كانت بنات الصليب بنتين فصاعدا  
فلمن الثلثا والباقي بين اولاد الابن المذكور مثل حظ الانثيين وان كان من اولاد الابن دون الانثى بدرجة فان  
اجتمع مع بنتي الصليب بنت ابن وابن ابن فظاهر المذهب ان الباقي بعد الثلثين بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين  
وقال بعض المتأخرين الباقي المذكور خاصة فالى بنت لا يصير عصبة بابن ابن لابن وكذا لو بقيت واحدة صليبية بنت  
ابن وابن ابن ابن لا يصير بنت الابن عصبة بابن ابن الابن ولكن للبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي لابن ابن  
الابن هذا في شرح الشافعي وفي قفاوى الصغرى بنت وابن ابن واخت النصف للبنت والباقي لابن لابن ولا شئ  
للاخت واخذ بالاب يقوم مقام الاب عند عدم الاب في فصلين زوج وابن وزوجة وابوين فان للامثالث  
ما بقى والباقي للاب لو كان مكان الاب جد للام ثلث جميع المال والباقي للجد والصد الشهد في نسخة الشيخ الفقيه  
ذكر في المسئلة روايتين واما الام ففرضها الثلث والسدس لا يزداد الا عند الرد ولا ينقص الا عند العول  
اما الجدة ففرضها السدس وان كثرت ليستوى في ذلك ام الام وام الابن وروى عن ابي بكر الصديق انه قال  
لام الاب جد لك في كتاب الله نصيبا ولا اسمع من رسول الله ولكنى ارى ان السدس بينهما ان اجتمعا وهى الميراث  
مكنا واما السدس السدس اذا كانت تدعى الميت بعصبة او صاحب فرض اما اذا كانت تدعى من ليس بعصبة ولا  
صاحب فرض فهى ليست بوارثة وهذا قول علمائنا وهذا معنى قول الفقهاء كل جرة دخلت نسبتها الى الميت بين  
اسين لا يورث لان الام ليس صاحب فرض ولا عصبة وعن عمر بن الخطاب عن اربع جدات متحاربات فوترين  
الواحدة منهن مضمومة الاربع المتحاربات ام الام وام الابن ام الابن ام الابن فوترين الا هذه الواحدة  
ثم القرى من الجدات اول بالسدس من البعدى سواء كانت من جانب الام او من جانب الاب هو مذهبنا ثم الام  
تجب الجدات من قبلها ومن قبل الاب الكلام فيه ان الجدة ام الاب هل تجب بالام عند صاحبنا محب واجمع انتم  
الام يورث مع الاب لو اجتمعا ام الاب مع الام ام الام فعلى قول على السدس لا ام الام والاكثر على ان الميراث  
كله للاب لان البعدى يحوز بالقرى والقرى ليست بوارثة مع ابها والجدة اذا كانت لها قرابة مع جرة لها قرابة  
واحدة السدس بينهما نصفان على قول الجس وعندم بينهما اثلاث واما ميراث الاخوة والاخوات فقول الشافعي  
فصاعدا من اولاد الام الثلث المذكور والانثى فيه سواء وللواحد منهم السدس واما ميراث بنى الاعيان فهم يقومون  
مقام اولاد الصليب عند عدمهم في التوريث ذكورهم مقام ذكورهم واناثهم مقام اناثهم واما ميراث بنى العلات وهم  
الاخوة والاخوات لا يورثون اولاد الابن عند عدم بنى الاعيان يقومون مقامهم ذكورهم واناثهم مقام اناثهم حتى  
ان الاخت لا يورث مع الاخ لا يورث مع الام ولا يصير عصبة مع البنت اذا كان معها اخ لا يورث مع بل النصف للبنت والباقي

لاخ ولا شئ للاخت فان كان بنوا الاعيان انا انما منفردات ان كانت واحدة لها نصف ولبنات العلات اذا كن انا  
منفردات السدس من ثلثين وان كانوا مختلطين فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان مات وترك بنتا  
او بنتين واخا لا يورث امه اولاد النصف للبنت الثلثان للبنتين والباقي للاخ فان كان مكان الاخ اخت لا يورث امه  
اولاد باقى نصف او ثلثا فلاخت ولو كانت هناك بنت واخ واخت لا يورث امه عندنا الباقي للاخت لا يورث امه  
ولا شئ للاخ والاخت لا يورث كذا لو كان مكان الاخ والاخت لا يورث الباقي للاخت ولا شئ للمعم والاخت لا يورث  
وامه مع البنت كالاخ لا يورث امه قال وقد وقعت هذه المسئلة فافق جدي الشيخ الامام عبد الرشيد بن الحسين هكذا  
وفي نسخة الامام الشافعي هكذا **جنس آخر** في ذوى الارحام وهم صنفان اربعة صنف ينتمى الى الميت كاولاد البنات واولاد  
بنات الابن وصنف كالميت بنشى كالحزن الفاسد وصنف ينتمى الى ابوى الميت كاولاد الاخوات لا يورث امه اولاد  
اولادهم وبنات الاخوة وصنف ينتمى الى جد الميت كالاخوات والخالات والعمات والاعمام وبنات الاعمام و  
اولادهم كاولادهم ولا يورث الصنف الاول وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن ولا يعتبر فيه اسباب الترحيم  
كالقرى وغيره حتى كان الصنف الاول اولى سواه كان اقربا وبعدهم التام ثم الثالث ثم الرابع وفي الصنف الواحد  
اذا اجتمعوا فاولادهم بالميراث اقربهم الى الميت فان استووا في القرب فمن كان ولد بعصبة او صاحب فرض فهو اولى  
فاما ولده ولد الوارث هل هو اولى فالصحيح انه ليس باولى مثاله بنت بنت بنت وبنت بنت ابن اخ فبنت ابن الاخ اولى  
لانها ولد بعصبة ولو كان احدهما صاحب فرض والاخر ولد بعصبة كبنت الاخ مع بنت الاخت فهما سواء والميراث  
بينهما نصفان ولو كان احدهما اقرب فهو اولى وان كان الابعد ولد بعصبة او صاحب فرض كبنت بنت الميت بنت  
بنت ابن ابن فبنت بنت الميت اولى وكذا بنت بنت الاخت مقدرة على بنت ابن ابن الاخ لقرنها بنت بنت بنت  
وبنت بنت بنت الابن فالما بينهما نصفان هو الصحيح لما ذكرنا ان ولده ولد الوارث ليس باولى وان اختلفت بطون  
فعدا الى من يعتبر بدارتهم وعندم يؤخذ العد من ابدانهم والوصف من البطن الذى اختلف ويجوز ان يكون البطن  
بعد ولده ويقسم المال عليه فاصاب كل بطون فهو لولده هكذا ذكر الصد الشهد في نسخة وكذا الامام الشافعي  
قول الجس مع م وكذا قول الجس الاخر معه قال وكان ابو يوسف اولا يقول بعصبة القسمة على الابدان للذكر مثل  
حظ الانثيين بالاجماع وان اختلف الاء والتقت الاجداد فالقسمة على الاء ثم ينقل نصيب كل ذكر من الاء الى  
ولده ذكر كان وانثى ونصيب كل انثى الى ولدها ذكر كان وانثى وان اختلفت الاجداد تقسم ولا على الاجد  
ثم يجمع ما نصيب الذكر منهم فيقسم على اولادهم بالتسوية ان كانوا ذكورا كلهم واناثا وان اختلفت فلاذكر مثل  
حظ الانثيين ويجمع ما نصيب الاناث فيقسم بين اولادهن كذلك وكذا يفعل في الاء مع الابدان وان اختلفت  
الاء والاجداد فعلى الابدان عند من على كل حال وعلى قولم وهو قول الجس الاخر فهو قول الجس على الاجداد



لحدان الصلابة في اتفقوا على ان الاموال بين المعة والحالة اثنان فلو كان المعبر الا بدران كان المال بينهما نصفين ولا  
 اجمعنا ان احدهما لو كان ولد عصبة او صاحب فرض فهو اولى من الآخر وانما يتخرج المعنى في المدي بفاذا كان في  
 الحرمان يعبر المدي به ففي نقصان اوله وبهذا يتبين ان المعبر اولى من يقع به الخلاف لان في هذه المسئلة استويا  
 في الاصل وهو المنسوب الى الميت وفي الابدان وانما وقع الخلاف فيما بين ذلك ثم اعتبرنا من وقع به الخلاف في ترجيح  
 احدهما على الآخر بخلاف العدد فان المعبر فيه ابدانهم دون المدي بهم وابي من اخرج بهذا في ان العدد يعبر فيه  
 فكذلك في الوصف بخلاف التمتع الحالة لان الجهة اختلفت بخلاف ما اذا كان احدهما ولد عصبة او صاحب فرض  
 لان العصبة والفرضية بسبب استحقاق وهذا اذا المكن اعتبار الابدان في حق الاولاد فان قدر ذلك يعتبر من  
 هو اقرب الى الابدان اذا عرفنا هذا فقول اختلفت الابدان وانفقت الابدان صورة بنت بنت ابن بنت فاما مال  
 بينهما اثنان اما اذا اختلفت اباؤهم وابدانهم وانفقت اجدادهم فصورته بنت بنت بنت وابن بنت بنت  
 ابن بنت وابن ابن بنت فعند ابي من المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على ستة اسمهم اربعة للانثيين وثمان للذكور  
 وعند محمد على ستة اسمهم ايضا لكن القسمة اولا على اباؤهم ثم ذكر قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على ستة  
 اسمهم اربعة للانثيين وثمان للذكور ثم قسم المال بينهم اثنان للذكر مثل حظ الانثيين انكسر الحساب بالاثلاث وثمان  
 للذكور ثم قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اثنان انكسر الحساب بالاثلاث في الموضعين لكن اخرج عن الآخر  
 ففرضت في ثلاثة فصادرت ثمانية عشر للذين يدلان ذكر ثمانية عشر ثمانية لابن ابن الميت واربعة لبنت ابن  
 وستة للآخرين اربعة لابن بنت الميت وثمان لبنت الميت واذا اختلفت ابدانهم وابدانهم وابدانهم فصورته  
 بنت بنت بنت وابن ابن بنت بنت وابن ابن بنت بنت فعند ابي من التخرج ظاهر وعند  
 يعتبر القسمة الاجداد اولا وابدانهم ثم ذكر قسم على ستة اربعة لبنت ابن ابن الميت ولابن بنت ابن الميت وثمان  
 الاخرين ثم ما اصاب الابنين بقسم على ولدهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا ما اصاب البنين بقسم اصاب الابنين  
 بقسم على ولدهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا ما اصاب البنين بقسم على ولدهم في البطن الثالث اثنان ثم تنقل  
 الى اولادهم فينقسم التخرج على القياس المتقدم فان اختلفت الابدان والاجداد دون الابدان صورته بنت بنت بنت  
 وبنت ابن بنت وبنت بنت ابن بنت فعند ابي من القسمة على الابدان بينهم بالتسوية وعند محمد  
 كان الاجداد وابدانهم ثم ذكر قسم على ستة اربعة للابنان المذنين في البطن لثان وابدان البنين وقسم لاربعة على  
 ولدهما نصفين للبنين على ولدهما في البطن لثالث اثنان وكذا ما اصاب البنين على ولدهما اثنان فانكسر الحساب  
 بالاثلاث في ستة سبعة ثمانية عشر وقسم على اولادهم ويورد بالرفق الى تسعة فلبنت بنت بنت الميت منهم واحد  
 لبنت ابن بنت الميت وكذا البنت ابن الميت ولبنت ابن الميت اربعة وفي نسخة المصدر الشهيد بنت ابن بنت

فعند من ظاهر وعند من قسم بينهم اخماسا خمس المال لابن بنت الميت واربعة اخماسه لبنتي ابن الميت كانت مات  
 عن ابني بنت وبنت بنت فاصاب بنت الميت فلولدها وما اصاب ابني الميت فلولدها بناء على اصل وهو ان يولد  
 الوصف من البطن الذي اختلفت والعدد من الذي بعده واما النصف لثان وهو النصف الفاسد فالجذر الفاسد من  
 يتصل الى الميت بأم والحجة الفاسدة من يدخل في نسبته الى الميت ابين امين ومن هو اقرب الى الميت فلولده  
 بالميراث يعني من يتصل الى الميت ببطن هو اقرب من يتصل ببطين ومن يتصل ببطين فهو اقرب من الذي يتصل  
 بثلاثة والذي يتصل ببطن لا يكون الا واحدا وهو اب أم والذي يتصل ببطين ثلاثة اب أم وام اب الأم  
 واب اب الأم بحد آية من الجذات الفاسدة اب واحد وهي ام اب أم ولم يذكر محمد من هؤلاء الا واحدا  
 وهو لا ب هو اب أم ام اب أم الاب الميراث بينهما اثنان لثالثان لاب أم الاب الميراث لاب أم ام اب  
 أم الاب اب أم اب اب ام اب ام اب أم ام اب أم فعند عيسى المال كله لام أم ام اب أم  
 اب أم اب اب اب أم الاب على قيس قول المال بينهما اثنان لثالثان لاب أم اب اب ثلثة لاب أم الا  
 واما النصف الثالث فللولد من اولاد الاخوات فصاعد كل المال المذكور الا اثني فيسوء وهذا النصف  
 ذر قارب اما ان يكون كلهم لاب أم اولادهم او مختلطين ولا يخ اما ان كان بعضهم اقرب من بعض او متساوين  
 في الدرجة فان كان بعضهم اقرب من بعض فهو الميراث حق وان كانوا متساوين في الدرجة وان كان بعضهم  
 صاحب فرض وعصبة فهو اولى وان استوا في ذلك فان نقرروا وكانوا اب أم اولادهم فعلى قول ابي من  
 بينهم على الابدان وعند من على اباؤهم حتى اذا ترك ابن اخ وبنت اخ وهما لاب أم اولادهم فعند ابي من الثلث  
 لابن الاخ وبنت الاخ وعند من على عكس هذا بمنزلة الاخ والاخ لاخت ما لها ولولدها وان كانا جميعا  
 لام ففي ظاهر الرواية بينهما نصفان وعند من بينهما اثنان وان كانا مختلطين بان ترك ثلث بنات اخوة  
 متفرقين فعند ابي من المال كله لبنت الاخ لاب أم وهو الظاهر من قول ابي وعند من لبنت الاخ لا تسد  
 والباقي لبنت الاخ لاب أم ولا شيء لبنت الاخ لاب أم هو رواية عن ابي ج كان ترك ثلاث اخوة متفرقين في نصيب  
 كل اخ لولده ولولده ترك ثلاث بنات اخوات متفرقات فعند ابي من وهو الظاهر من مذهب ابي ج المال كله لبنت  
 الاخ لاب أم وعند من بينهم اخماسا كانت ترك ثلاث اخوات متفرقات فان ترك ثلاث اخوة متفرقات  
 وثلاث اخوات متفرقات فعند من المال كله بين بنت الاخ لاب أم وبين بنت الاخ لاب أم نصفين  
 اعتبارا بالابدان وعند من الثلث لبنت الاخ لام مع بنت الاخ لام بينهما نصفان والباقي بين بنت الاخ  
 لاب أم وبين بنت الاخ لاب أم اثنان لثالثان لثالثان اب أم وبنت بنت ابن اخ فاما المال كله لبنت بنت الا  
 لثالثان اقرب ابن اخ وبنت اخ وابن اخ لاب أم فاما المال كله لابن الاخ لا لعصبة والاثنى في درجة لا لعصبة







كلها الاثرية والامه بالام والاجداد بالاب كذا الجدات من قبله ويسقط جميع الاخوة والاخوات الابن  
الابن وان سفل وبالاب لا يتفارق وبالجد عند حبه ويسقط جميع الاخوة واو لا بالاب بهؤلاء وبالأخ ب  
وامه ويسقط اولاد الام بالولد وولد الابن والاب الجد لا يتفارق واذا استتمت البنات الثلاث سقطت  
الابن لان يكون معهن او بان أمهن او بالاسفل منهن ذكر فيعصمن واذا استتمت الاخوات لامب وامه الثلاث سقطت  
لابن لان يكون معهن اخ فيعصمن وفي نسخة الامام الشريفي الحجب نوعان حجب حرمان وحجب نقصان فحجب حرمان  
ما ذكرنا وحجب النقصان حجب الام بالاخوة من الثلث الى السدس والزوجة بالولد من النصف الى  
الربع ومن الربع الى النصف ولا خلاف ان حجب الحرمان لا يثبت من هو غير وارث بسبب القتل والرق واختلاف  
الدين واما حجب النقصان فعند بعض الصحابة يثبت من هو غير وارث لا يرى ان الام مع الابن والاخوات حجب  
الثلث الى السدس من الاخوين وان كانا غير وارثين بالاب عند اكثر الصحابة وهو مذهبنا لا يثبت بغير الوارث حتى  
لو كانت الاخوات قراء وكفالات لا يحجب لانهن غير مستحقين **نوع آخر** وفي فرائض الصمد الشهيد ما يحرم عن الميراث  
خمس الرق والردة والقتل مباشرة بغير حق وفي النوازل المحق اذا قل باه لا يحرم عن الميراث والمنايم اذا انقلب  
على موته فان يحرم عن الميراث وحجب الذرية والكفارة ولو سقى امرأة دواء لاجل الحمل فشربت وماتت اكلن لا  
يعلم ان الذوة تقتلها لا يحرم عن الميراث ولا يائمه وان كان يعلم محرم ولكن هذا اذا اوجرها اما اذا اخذت الذوة  
بيدها وشربت لا يحرم مطلقا والحاصل ان المحرم عن الميراث مباشرة القتل بغير حق سواء كان عمدا او خطأ اما العتق  
او المحق اذا قل موته لا يحرم عن الميراث والقتل تسييا لا يحرم عن الميراث حتى لو صلب على الطريق ولزقه  
موته او حفر بئر في الطريق فوقع فيها موته لا يحرم عن الميراث وكذا اذا كان القتل مباشرة لكن حتى بان حال على  
وارثه فقتله دفعا عن نفسه لا يحرم عن الميراث والمحرم ايضا خلاف الدين والخامس اختلاف الدين حقيقة  
او حكما بان يكون احدهما ذميا والآخر حرييا او يكونا حريين كل واحد منهما من اهل دار يستحل القتال مع اهل دار  
اخرى **جنس آخر** وفي فرائض الصمد الشهيد الغرق والخرق والهدم جعلوا كأنهم ماتوا معا لا سوارثون  
جميعا والمفقون لا يرث ولا يورث منه ما لم يضمن مدة لا يعيش افرانه في تلك المدة او ثبت موته ببينة واستعرف هذا  
في كتابه والخين يرث ان كان مولودا في البطن بان جاءته به لا قل من ستة اشهر من موات المورث وطريق معرفة النقصان  
حيثما استهل وسمع عطاس او يتحرك بعض اعضاءه فان خرج اكثر اعضاءه حيا ومات يرث وان خرج اقل اعضاءه  
ومات لا يرث قال الصمد الشهيد لستة اشهر فاشكل على ان النسب يثبت في سنتين بعد الموت فرجعت الى الشيخ  
فرايت نسخة الامام خواجه زاده في باب ميراث الابن قال ابو جهم اذا كان الولد يولد لقل من سنتين بعد موت الزوج  
ولم يكن وقت النقصان العتق والذي جاء به ثبت وله ولد ذكر فان المال بينهما المذكور مثل خط الانثيين لا يثبت النسب

الى سنتين فيرث وذكره بعد هذا ثلاثة اوراق لو ان عبد اتخذه حرة ثبت النسب اليه سنتين حرة وولده منها ابن وله  
اخر من غيرهما ومات ابن العبد ولا يدعى احلى هي امه لان جاءته بالولد لا قل من ستة اشهر او ستة اشهر من  
مات ابن العبد ورثا خاه لان الوطى ههنا حلال فحلال بالعلق الى ستة اشهر وان جاءته بكثر من ستة اشهر لم  
يرثه وفي نسخة الصمد الشهيد اذا مات عن امرأة حامل يوقف الحمل ميراث اربعة اشهر من اقسمت التركة عند ح  
ميراث ابنين وهو قولهم وعن ابن عمر بن الخطاب واحد وعليه الفتوى في النوازل وفي المسئلة في الموضعين موضع  
قال عرض المرأة على امرأة ثقة او على امرأتين ان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه بين الوترين وان وقف  
يوقف ميراث ابنين وقال في موضع رجل مات وترك امرأة وابنتين وبنتين والمرأة حامل قال للمرأة خمسة من اعيان  
وللبنتين سبعة وكل ابن سبعة ويوقف للحمل اربعة عشر وقال ابو الحسن لنصيب واحد وفي العتق منظر الولد  
ولا يقسم قال وهكذا اختلفوا في ميراث **جنس آخر** امرأة حامل حرت لولدها من الشباب والولد في بطنها  
بعد مولدت ووضعته على الشباب لا يكون الشباب للولد حتى لا يصير ميراثا عن الولد بخلاف شباب البدن لان الولد  
صار مستقرا له اما بالوضع فلا يثبت للولد وقد قرنا هذه القاعدة في الشهادات اذا خرج رأس المولود  
صحة ثم مات قبل ان يخرج لا ميراث له ولا يصلى عليه لم يخرج اكثر البدن رجل فمات امرأة الى منزله واسكنها مع  
فولدت بنتا واولادها بنته ثم مات بقضى عليها ما بالميراث وفيما بينهما وبين الله ان لم يكن بينهما نكاح لا  
لسمع ان يأخذ في النوازل **جنس آخر** في ولا العتقة وفي نسخة الصمد الشهيد من الفرائض الموقوف لا يرث من  
الموقوف اما الموقوف فيرث من الموقوف ولو مات العتق عن عصبته من جهة النسب فماتت كماله للعصبه من جهة  
النسب لا يثبت للعتق ولو مات عن صاحب فرض وعن عتق فلصاحب الفرض فرضه والباقى للعتق ولو مات عن عتق  
لا يرث كماله للعتق والوكلاء لا يرث فيكون الولد اقرب عصبته الموقوف مثالا اذا مات العتق عن ابن وبنت فالوكلاء  
كله لابن ولو مات عن بنت لا يرث فالوكلاء لست المال وفي فرائض القاضي الامام عبد الواحد الشهيد في نهانها  
يعطى البنت الموقوف لان بنت المال صار في يد الظلمة وعند ابراهيم النخعي الولد كالمالك وهكذا روي عن ابن ولوما  
بعض عصبته العتق فالوكلاء لا يرث عصبته الموقوف مثاله مات العتق عن ابنين ثم مات احد الابنين عن ابن فلو  
لا يرث الميت لان الابن الميت الورث من العتق من هو اقرب الناس عصبته من العتق فنظر عند موت العتق انه لو كان  
حيئا في هذه الحالة ومات مكان عصبته فيرث منه حتى لو مات العتق وترك ابن العتق واباه فاليراث لابن  
وعند من سدد الولد الابن الباقي لابن كل ملك عتق على ملكه فوله لا يتخلى عنه فمات مثاله رجل زوج  
من عبد ثم اعتقت الامه ثم جاءت بولد لا قل من ستة اشهر ثم عتق الابن بخر ولا ولد الى نفسه لا ينعق على ملك  
موقوف الامه ولو جاءت بالولد لتمام ستة اشهر فضا عتق بخر ولا ولد الى نفسه ولو عتق الجد لا يخر ولا النافلة



من كل ذي رحم محرم منه عقوق عليه ويكون ولاؤه له مثاله بنتان اشتريا باها عتق عليهما فان مات الاب  
فالتثان لها حكم الفرض والباقي للمشتري بحكم الولاية وفي الفتاوى الصغرى الميراث لعنق الاب وثمة لا لعنق  
الأم فان كان الاب عبقراً او ميتاً وله أم قد عتقت فالميراث لعنق الأم لان الاب ليس من اهل الولاية عصبه  
يرث العنق اما عصبه عصبه العنق اذ لم يكن عصبه العنق يثبت العنق به انه امرأة عتقت عبداً وماتت وترك  
ابن أو زوجاً ثم مات العنق فالميراث كله لابن العتقة ولو مات الاب وترك الاب الذي هو زوج العتقة مات  
العنق لا يرث الاب ان كان عصبه عصبه العنق لانه عصبه الابن والاب عصبه العتقة لكن الميراث من الزوج عصبه  
العتقة لا يرث عنق العنق وان ترك ميراث مثاله رجل عتق مملوكاً وعنق آخر وعنق ثالثاً آخر ثم مات  
العنق الاخير وترك عصبه العنق الاول لا يرث منه وان كان في صورة عصبه عصبه العنق لان العنق الاول  
جرح ولا هذا الميت فصار مولى له ثم يرث عصبه عتق لا ول لقيام مقام موته **كتاب الوصايا**  
هو شمل على ثمانية فصول الفصل الاول في المقدمة وفيه ما يقع من الوصية وما لا يقع وبما مرض الموت  
الثاني في الوصية في الكفالة والثالث في الوصية للاقرباء والرابع في الوصية بالدين والكفون وما ينقل به او  
الخامس الايصاء والغزل والسادس تصرف الوصي والسابع في الدعوى والشهادة والثامن من الضمان وفيه  
مسائل صادرة الفصل الاول يستعمل على ثلثة اجناس الجنس الاول في اوصو هذا الكتاب بالجنس الثاني  
الفاظ الوصية والجنس الثالث في ابطال الوصية والرجوع عن الوصية اما الجنس الاول وفي شرح الطحاوي  
الافضل لمن كان له مال ان لا يوصي بشئ اذا كانت له وثرة ولا افضل لمن كان له مال كثير ان لا يتجاوز من الثلث  
فيما لا يعصيه له ويوصي في الامعية فيه وعن الامام الفضلي ويستحب ان يوصي لانسان بدون الثلث شئ  
كانت الوثيرة اغنياً او فقراً لان في النقيض صلة القريب ترك ماله عليهم بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء  
تمام حقه فلا صلة ولا من ترك الهديا ويوصي فيما لا يعصيه فيه وعن الامام الفضلي اذا كانت الوثيرة صفاراً  
فترك الوصية افضل قال هكذا روى عن ابن عباس وان كانوا بالغين ان كانوا فقراء ولا يستغنون بثلثي التركة فترك  
الوصية افضل وان كانوا اغنياً او يستغنون بالثلث في الوصية افضل وقد الاستيفاء عن ابي ابي اذ ترك  
لكل واحد من الوثيرة اربعة آلاف دون الوصية وعن الامام الفضل عشرة آلاف وفي الموضع الذي اراد ان يوصي  
ان يبتدأ بالقرابة فان كانوا اغنياً فبالجيران **جنس آخر** وفي شرح الطحاوي ثم الوصية بشرط فيها القبول وذلك  
بالصريح او بالدلالة ويحذر ذلك بان يموت الموصي بعد موت الموصي في التجريد والدلالة ان يموت الموصي  
قبل القبول فيفسد موت الموصي فيكون موهبة قبول الوصية ويكون ذلك من اهل الوثيرة وقبل الموصي وثرة قبل  
الموصي لا تعتبر ثم الوصاية على ربة وجه منها ما يجوز اجازة الوثيرة او لم يجوز وان اوصى لاجنبي ثلث ماله او لغير

ماله ولا وارث له ومنها ما لا يجوز وان اجازت الوثيرة وهي الوصية للغير بخلاف المستامن الذي فانه يجوز  
لها الوصية استحساناً ومنها ما يجوز ان اجازت الوثيرة بان اوصى باكثر من ثلث ماله لاجنبي او اوصى لواحد  
من الوثيرة لا يجوز الا باجازة الوثيرة اذا كانوا بالغين ولم يتخاء ومنها ما يكون مختلفاً فيه وهي الوصية للفقير  
وان اجازة الوثيرة فعندهما يجوز وعند ابي حنيفة لا يجوز اذا كان الجرح من اهل الاجازة بان كان عاقلاً بالغاً صحيحاً  
فاذا اجاز فان الموصي له يملكه من الموصي لا من الجرح وهذا في التجريد وفي فتاوى القاضى الامام رجل اوصى بجميع ماله للفقير  
او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا بالثلث وان اجازة الوثيرة في حياة الموصي لا تعتبر اجازة وكان لهم الرجوع فان  
اجازوا بعد موت صحته الاجازة ثم الوصية ثلثة افعاء في وجهه يكون الموصي له كالمودع والوصية في يد الموصي  
او في يد الوثيرة كالوديعة بخوان اوصى بعين لا قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك من غير قصد لا يضر  
وفي وجهه يكون الموصي له كالشريك مع الوثيرة بخوان اوصى بثلث ماله او بربع ماله يكون مال الميت مشتركاً حتى  
ما هلك هلك بالحساب ما بقي بقي بالحسنة وبهذا الوصى لرجل بثلث ماله ولا ماله له ثم انه استفاد ماله  
مات فانه يعطى ثلث ذلك للموصي له والعبرة لوقت الموت وفي وجهه الموصي له كالغريم بخوان اوصى بدينهم  
مرسلة وله دينهم وليس دينهم ثم مات فانه يعطى للموصي له تلك الدينهم ان كانت حاضرة وان لم تكن سباع  
تركة ويعطى تلك الدينهم وصار كالدين والفرق بين هذا وبين اير الدين انه سبأ بدين الصحة ثم بدين  
المرض ثم ما يقع بدين الوصية وفرق آخر ان سائر الدين لا يعتبر الثلث ودين الوصية يعتبر الثلث  
ثم تبرعات المريض تعتبر الثلث كالهبة والصدقة والعنق والتدبير المحاباة بقدر ما لا يتعابى الناس فيه  
وكذا الوارث غريمه او عفي عن دم الخطأ ولو عفي عن دم العبد يجوز ولا يعتبر من الثلث لان ذلك ليس مالاً وكذا  
المريض على ثلاثة اوجه في وجهه كدين الصحة بان كفله حالة الصحة وعلو ذلك بسبب ذلك في المرض قال  
ماذا بلك على فلان فهو على اوما على وجب لك على فلان فهو على فبنت له على فلان في المرض وفي وجهه بمنزلة  
دين المرض بان اخبر المرض اني كنت كفلت فلان في حالة الصحة لا تصدق في حق عمله الصحة والكفول  
مع غرماء المرض وفي الاول مع غرماء الصحة وفي وجهه كسائر الوصايا بان انشاء الكفالة في المرض الذي مات  
فيه ثم المريض الذي يعتبر بقدر فانه من الثلث اذا صار صاحب الميراث لا يبطو القيام الى حلجته ويجوز له الصلوة  
قاعداً وخاف عليه الموت اما اذا طاله المرض ولا تخاف عليه الموت كالفالج والسهل وكما اذا كان منماً او  
او بالسنن الشق فمذا لا يكون في حكم المرض الا اذا تغير حاله في ذلك ومات من ذلك التغير فافضل حاله التغير  
يعتبر الثلث ومن كان مجوساً في حق ليقفل قصاصاً او حجاً لا يكون حكمه حكم المريض فاذا اخرج ليقفل فحكمه  
تلك الحالة حكم المريض اذا قل في تلك الحالة والذي في السفينة حكمه حكم الصحيح فان بارش الحرج فحكمه حكم المريض



ولو كان صفاً القتال في حكم الصبح ولو بان في حكمه حكم المريض تلك الحالة ولو أعيد إلى النجس ولم يقتل أوجب  
عن المنازعة أو سكن لا مواج صار المريض إذا برأ مرضه نفذت تصرفاته من جميع ماله المرأة إذا أخذها الطلق  
فأفعل في حالة الطلق يعتبر من ثلث ماله ولو سلمت من ذلك جاز ما صنعت في ذلك كله قال هكذا ذكر في شرح الطحاوي  
وقال الامام الفضل بن عمر بن الخطاب في الموت لا يخرج إلى حوائجه بنفسه وفي الخبر يدايم عليه وقال لو خرج المريض  
من البيت لا يبق له حكم مرض الموت وقد سمعت من الشيخ الامام ظهير الدين الغرياني أنه كان يحكي عن استاذة شمس الاسلام  
أن المعبر في حق الفقيه أن لا يقدر على الخروج إلى المسجد والسوق أن لا يقدر على الخروج إلى المكان ففي المرأة  
أن لا يقدر على الخروج إلى السطح ولو كان المريض يقوم بجوجه في البيت كالمشي إلى الحلاء ولا يقوم بجوجه خارج البيت  
على التفصيل الذي ذكرناه هو في حكم مرض الموت عند عامة مشايخ بخارا وعند مشايخ بلخ هو في حكم الصحيح وافر  
الفقيه أبو الليث كونه صاحب الفراش ليس بشرط كونه مريضاً مرض الموت بل العبرة للعلية أن كان الغالب من  
المرض هو الموت فهو مرض الموت وإن كان يخرج من البيت ويكره في حق الشهيد **جنس آخر** في الفاظ الوصية  
وفي فتاوى الفضل بن عمر لا يقدر على الكلام لضعفه فاقوى أشار برأيه وعلم أنه يعقل أن مات قبل أن يقدر  
على النطق جازت وصيته وقال في التنازل هذا قول محمد بن قيس لا يجوز عند أصحابنا وفي واقعات المناظرة  
أصابه فالج قد هلبس أنه لم يقدر على الكلام فاشار بشئ أو كتب وقد تقدم وطال أراد به مدة سنة فهو  
بمثلة الآخر في التنازل قيل لمريض أوصى بشئ فقال ثلث مالى لم يزد على هذا أن قال على أثر سؤالهم خرج ثلث  
ماله إلى الفقراء وقال محمد بن عيسى ثلث ماله للفقراء ولم يذكر هذا التفصيل قال وهذا موافق لما يأتي في بعد هذا  
فأنه لو قال ثلثى لفلان أو قال سُدس أو ربع لفلان في الاستحسان هذه وصية جازية وكذا لو قال بعد موت  
بخلاف ما لو قال في صحته ثلث مالى لفلان ولو ذكره في خلال الوصايا أو أضافه إلى ما بعد الموت وكان ذلك  
الصحة يكون وصية وفي المرض على هذا وكذا لو قال في مرضه أخرجوا الف درهم من مالى أو لم يقل من مالى  
لم يزد على هذا أن كان في ذكر الوصية جاز وصرح في الفقراء ولو قال ثلث مالى وقف ولم يزد على هذا أن كان ماله  
درهم أو دينارين فهذا القول باطل وإن كان ضياءاً صادراً وقفاً على الفقراء الكل في التنازل وفي نوادر هشام  
لو قال ثلث مالى لله فالوصية باطلة عند الخ وندم بصرى إلى وجوه البر ولو قال انظر وإلى ما يجوز أعطوا  
فهذا على الثلث ولو قال صدق درهمي بخشك فمذمومة وصية باطلة وفي الفتاوى للقاضي الامام قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل هي الباطلة لأن هذا يكون للأغنياء والفقراء جميعاً ولو قال صدق درهمي من مالى أو كسيت  
كانت الوصية جازية لأن هذا اللفظ يراد به لفرقة وقال القاضي الامام أبو الحسن علي بن حسين السغدري قوله  
روان كسيت ليس لساناً **اعرف** هذا رجل أوصى بوصية مرتبة ثم قال عرضاً وصيتي على فلان فلا جاز في جواز

وما رد فهو مرد ولم يعرضوا شيئاً أو عرضوا عليه ولم يقل شيئاً حتى مات فالوصية جازية ولو قال ثلث مالى في سبيل  
فسبيل الله لغيره وفا في إعطائه جازاً منقطعاً جاز وفي التنازل لوصى في سراج المسجد يجوز لكن إلى سراج واحد في  
رمضان وغيره ولو قال ثلث مالى حيث ما ترى الناس أو حيث ما ترى المسلمين في عرفنا هذا ليست بوصية ولو أوصى  
بالثلث في وجوه الخير بصرى إلى القنطرة أو بناء المسجد أو طلب العلم رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موت ليضع  
ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الأصل في صحيح فريز فلان فالوصية باطلة رجل جعل أن خادماً ينزل في الناس بعد وفاته  
لا يجوز بسبيل الأشياء المنقولة في حالة الحيوة لا يجوز عند ج وبعد الموت أن كان فيه ثلث مالى بان يوصى بالغة لفلان  
بان يقول جعلت ثلث مالى لفلان يجوز وفي الجامع الصغير رجل أوصى بثمره بستانه لرجل ثم مات وفيه ثمن فمضى له  
وحدها ولو قال له ثمره بستانى ما عاش أو أبداً فله من الثمرة وما حدث استحساناً ولو أوصى له بغيره بستاناً  
فله الغلة الموجودة وما حدث ما عاش ولو أوصى بصفى غنمه أبداً أو أبداً ودها وبالباقى مات فلما وصى  
مأ على ظهر هاتين الصفين وما في ضمهما للبين وفي بطونهما من الأولاد يوم يموت الموصى استحساناً رجل أوصى بمائة  
درهم وبمائة أخرى للآخر ثم قال الثالث اشركك فيما أوصيت لثالث ثلث مائة استحساناً ولو أوصى لرجل بمائة  
درهم وللآخر مائة درهم ثم قال الثالث اشركك فيما أوصيت لثالث ثلث مائة استحساناً ولو أوصى لرجل بمائة  
لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدد مالى لفلان ليس إلا السدد للوحد ولو قال سدد مالى لفلان وصية  
ثم قال في ذلك المجلس وغيره ثلث مالى لفلان وصية فله الثلث بخلاف الطلاق إذا ذكر في مجلس واحد حيث  
نفع الثلاث واليمين على هذا ولو أقر باللف ثم أقر باللف قد ذكرنا في الشهادات رجل أوصى لولده ولا جنى فلان  
نصف الوصية وبطلت الوصية للورث ولو أوصى لحي وميت فجميع الوصية للحي والمريض إذا أقر لولده ولا جنى  
بدين بطل ذلك كله رجل أوصى بالف درهم من مالى رجل ثم مات الموصى فجاز صاحب المال الوصية بعد موت فاف  
دفعه جاز وإن منع له ذلك بخلاف ما إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله فجازت الوصية بعد موت ثم استغنى  
من التسليم ليس لهم ذلك إثباتاً اقتسمات ترك الأب وهو الف درهم فآخذ كل واحد منهما خمسمائة ثم أقر  
لرجل أن الأب أوصى له ثلث ماله أن صدق صاحبه يعطيه ثلث لالف من نصيبهما وإن كذبه يعطيه ثلث مائتي  
وهذا استحسان والقياس أن يأخذ نصف ما في يده وهو قول زفر كالأقارب أحد الابنين بدين عليهما أو لكل واحد  
الآخر يأخذ جميع ما في يد المقر وفي أقارب التنازل قال الفقيه أبو الليث وعندي بأخذ منه حصته رجل أوصى  
بثلث ثلاثة دراهم فمات درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث فله الدراهم كله وكذا لو أوصى بثلث ثلاثة  
من جنس واحد وكذا الأغنام ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه فمات اثنتان لم يكن له إلا الثلث الباقي الكل في  
الجامع الصغير وفي الأصل لو قال في وصيته سدد مالى لفلان يكون وصية ولو قال لفلان سدد مالى لفلان يكون  
أقارباً



وعلى هذا القول لفلان الف درهم من مالي كان وصية ان كان في ذكر الوصية ولو قال في مالي يكون اقراراً ولو  
عبدى هذا لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر الوصية ولا قال بعد موتى كان هبة قياساً واستحساناً فان قبضه  
حيث صح وان مات قبل القبض فهو باطل وان ذكر في خلال الوصية لا يكون وصية استحساناً ووفق على الاستحسان  
بينما اذا ذكر كل لداهم وبينما اذا ذكر البعض فقال سدس اري وما شبه ذلك لان هبة المشاع فيما يحتمل  
القسمه باطله فان كان في ذكر الوصية يكون وصية وان لم يكن في ذكر الوصية يكون هبة وبطل وعلى هذا القول  
نصف عبدى لفلان يكون هبة ولو قال وصيت بان يوهب لفلان سدس اري بعد موتى يكون وصية **وقد**  
وفي مجموع التوازل الوصية للعبد معين من اعيان ماله لا تصح اما لو وصى ثلث ماله مطلقاً يصح ويكون وصية القوق  
ان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كله بغير عناية وان خرج بعضه عتق وسعي في بقية قيمته ولو وصى له بثلث  
الدرهم او الدنانير المرسلة وقال لا مالم النسبة الاضمانه لا يصح كالوصية بالعين في الجامع الصغير رجل اوصى  
ماله لامهات اولاده وهن ثلاث والفقراء والمساكين بقسم الثلث بينهم على خمسة اسهم سهم للفقراء وللمساكين  
وثلاثة لامهات اولاده وعندهم بقسم الثلث بينهم على سبعة اسهم لامهات اولاده وثلاثة واثان للفقراء واثان  
للمساكين ويجوز الوصية لما في البطن بما في بطن الجارية ولا يجوز الهبة للجنين والوصية لاهل الحر بالجملة وفي  
السيرة الكبر ما يدل على الجواز والتوفيق بينهما انه لا ينبغي ان يفعل ولو فعل بثلث الملك حر في دخل دار الاسلام  
بما ان اوصى ماله كله بمسلم او ذمى صح وصية الذمى فيما زاد على الثلث لا يجوز ووصايا الذمى على وجوه  
اربعة ان اوصى بما هو فيه عندنا وعندنا كالمصداقات وعتق الرقاب والاسراج في بيت المقدس وانعز  
به الترك والذليل صحت سواء اوصى لقوم باعيانهم او لم يسم كالوفعل في صحته وثلثا لوصى بما هو معصية  
وعندهم كالوصية للغبية والناجحة ان اوصى لقوم باعيانهم صحت الوصية ويكون تملكاً وان اوصى لقوم  
كحصول لا يصح والثالث اذا اوصى بما هو طاعة عندنا معصية عندهم كالوصية ببناء المسجد وبارساجه فيه والرجح  
فان يسمي لقوم باعيانهم صحت ويكون تملكاً منهم وبطل الوجه التي عتقها ان شاء فلعول ذلك وان شأ وتركو  
وان كانوا لا يحصون لا يصح والرابع اذا اوصى بما هو معصية عندنا طاعة عندهم كالوصية ببناء البيعة او الكنيسة  
ان كانت لقوم باعيانهم صحت بالاجماع وان كانت لقوم لا يحصون يصح عندنا يصح وعندهما لا تصح والذمى لو عمل  
دان بيعة او كنيسة في حقيقته ميراث عنه اما عندنا يصح فلانه كالوقوف عندنا في حق المسلم واما عندنا  
فلان وصية الذمى ما لا يكون فيه عندنا لا يجوز **جنس آخر** في الرجوع عن الوصية وفي شرح الطحاوى اذا  
اوصى بالامة لرجل ثم باعها الموصى واعقها او ذبحها او كاتبها او باعها من نفسه ما فذلك يكون باطلاً للوصية  
بخلاف ما لو وصى بغيرها فلانه فانه لا يكون رجوعاً وفي مجموع التوازل وكذا لو اخرجها عن ملكه باى طريق كان

بطلت

بطلت الوصية ولو عاد الى ملكه لا تصح الوصية ثم الوصية على اربعة اوجه في وجه حتمل الفسخ بالقول والفعل في  
وجه لا يحتمل اهما وفي وجه يحتمل باحدهما دون الآخر اما الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية  
بالعين لرجل والفسخ بالقول والفعل فهو التدين واما الوجه الذي يجوز الرجوع بالقول دون الفعل فهو  
بطلت ماله او ربع ماله ان يرجع عنها بالقول صح وان اخرجها عن ملكه بالبيع لا بطل الوصية وينفذ من ثلث الباقي  
واما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التدين بالمقيد وهو ان مت مرنى كذا فانت حر  
موتى ان رجع بالقول لا يصح ولو باع المدين بالمقيد صح الكل في شرح الطحاوى وفي التجريد لو اوصى بشئ ثم قطعه  
وخاطه او بقطن فخر له او بغيره ففسخه او بحد يد ففسخه انما اوصى بقطن ثم حشى به او ببطانة فبطن بها او بشئ  
فدبر بها ان يقيص ففسخه وجعله قابلاً بطلت الوصية في جميع ذلك ولو وصى بدار فهدمها فهذا ليس برجوع  
ولو اوصى لرجل ان يشتري له عبد بعينه فلكه الموصى هبة او ميراث نفذت الوصية فيه فلو اوصى بعبد فخر  
من ثلثه ثم اوصى به لآخر فهدمها ففسخ وان اوصى للعبد الذي اوصيت له فلان فهو لفلان يكون رجوعاً  
قال ابوس اذ اوصى بوصية ثم قال لا اعرف هذه الوصية او قال لم اوص بهذا فهذا رجوع وقال لا يكون  
رجوعاً وفي الجامع الكبي لو قال شهد وان لم اوص بشئ لم يكن رجوعاً ولو قال كل وصية اوصيت لفلان فهدمها  
ففسخ رجوع ولو قال في حرام او مباح ليس برجوع وعن من اوصى بوصية فقيل له انك استمر فاجرها  
فقال اجرتها فهدمها ليس برجوع ولو قال ركنتماء من رجوع الكل في التجريد وقد ذكرنا في كتاب البيوع ان رجوع  
البيع فسخ وذكرنا ايضا في الوكالة ان انكار الوكالة عزل وقد ذكرنا في كتاب الاقرار ان المرأة اذا قالت لم يكن علي زوجي  
بشئ فهو ابراء عن المهر انكار الكفر اسلام وسيا في الفاظ الكفر في الزيادات لو اوصى لآخر ما في تحيله من الكفر  
فصار لغيره او العيص فصار حراً ففسخ او بالعنق فصار زنياً او باجل فصار كبشاً او باليقول فصار حراً او بفصل  
فانعقد الحب وصار شعيراً او بالبيضة فوضعت تحت جاحه فخرجت فرحاً او بالخطبة او بالخطبة فاضاً  
ما فست بطلت الوصية في هذا كله والطيب اصاب ثم اكد ذلك في القياس وفي الاستحسان لا بطل وهذا كله اذا  
غير قبل موت الموصى اما اذا كان بعد موت فلا بطل بعد ذلك منظر ان كان التغير بعد القسمة فهو للموصى له خاصة  
بعد ذلك ان كان الترك على النخل باذن الورثة طالب الفضل وان كان بغيره فانه يصدق بالزيادة وان كان  
قبل القسمة لا بطل الوصية وبغير خروج الكل من الثلث فان يغير بعض كل شئ ان كان ثراً او ثنتين لا يعتبر وان كان  
اكثر كان لكل حصص حكم نفسه بطل الوصية فيما لا يتغير ولا بطل فيما لم يتغير **الفصل الثاني في الوصية**  
**في الكفارة** وفي التجريد اذا اجتمعت الوصايا والثلث يضيّق عن الجمع ان كانت متساوية سدى بما بدأ به الميت و  
اختلفت الدوايات عن سنج والركوة في ولاية سداً بالحق وفي ولاية سداً بالركوة والركوة نقدان



على الكفارات والكفارات مقدرة على الاضحية والواجبة على النافلة وفي النافلة تقدم فيها ما بدأ به الميت على  
صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدرة على النذر والنذر مقدرة على الاضحية ولما الوصايا بالمعق فان كانت كفارة  
فحكمها حكم الكفارات وان كان غير واجب حكمه حكم النفل فان كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حق الله وصية  
لا تدعى صرفها الوصية له جعل كل جهة من جهات القرية منفردة بالصرف بخوان بقول ثلث مالي في الحج والزكاة  
والكفارات ولزاد قسم على رقبتهم وفي التوارث لو قال في جامعته امرأتي في هذا رمضان متعل فاسئلوا  
اهل الفقه ماذا يجب علي فاعطوا عني ما يجب علي من ثلث من الثلث مع سائر الوصايا بعق عند القرية  
وطعم عند النصف صاع من الخطة وان لم يخرج قيمة الرقبة والى الوثيرة اجاز الوصية اطعم عند اثنين مسكينا  
لكل مسكين منوان من الخطة ومنوان ايضا مسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله ولو اوصى بالطعام عن فوات  
صلوة يطعم لكل صلوة نصف صاع من الخطة هو الصحيح مريض اوصى بان يعطى من كفارة يمينه لولد ولد وهو  
وارث يعطى كما امر لا يجوز عن كفارة **خمس آخر** وفي العيوش رجل اوصى ثلث ماله للمساكين وهو بلد و  
في بلد آخر ان كان ماله صرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان ثوبه صرف الى فقراء وطنه كما في الزكاة  
ولو اوصى بان يصدق ثلث ماله في فقراء بلج فالأفضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابي  
وعلي الفتوى وقال لا يجوز وكذا الوصى بان يصدق على فقراء الحاج فتصدق على غيرهم وفي التوارث لو  
اوصى بان يصدق عشرة ايام فتصدق في يوم جاز وفيه ايضا الوصى بان يعطى كل فقير درهم فاعطى الوصية  
نصف درهم ثم اعطاه النصف الاخر وقال استهلك الفقير النصف الاول وجوان لا يضمن وفيه عن اقسام امر  
بان يكتبوا مساكين مسجدين فكتبوا وافرغوا لاسماهم اليهم وقد اخرجوا الدرهم على عدمهم فوات احدهم قال ابي  
ان يعطى في ذلك وثمة اذا كان اسم قد فرغ قبل ان يموت رجل اوصى لاهل السجدة واليتامى والذين اولادهم  
او الغانمين وابناء السبيل فانه يعطى فقرائهم دون غنيائهم ولو اوصى ثلث ماله لرباط قال الفقيه ابو الليث  
ان كان هناك دلالة عرفانه اراد بالمقيمين في الرباط صرف اليهم وان لم يكن هناك دلالة صرف الى العمارة  
اما الوصية لسجد كذا او بقطرة كذا فحاجته وهو لم يمتها واصلا كما ذكرنا وروى عن من انه باطل الا  
ان يقول تنفق على المسجد ولو قال لبنتي المنفق تنفق على المسجد في سراجة وكذا ذلك ولو قال وصيت ثلث مالي  
بجوارى مكه وهم لا يحصون فالوصية جائزة ويصرف الى اهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قسم على رؤسهم  
قال اوصي فلان بثلث مالي وهو الف درهم والثلث اكثر فله الثلث بالغام بالغ وفي الفتاوى الصغرى يعفى  
تنفيذ الوصية وفي الثلث القيمة وقت القسمة رجل من عمال السلطان اوصى بان يعطى للفقراء كذا حطة قد  
اخذها من الناس كخطان خطها بماله فلا بد ان وان لم يخطها لاجل ان اعلم انه مال غيره وان لم يعلم انه مال غيره  
غيره

في الرجال حتى يتبين هذا قول ابو القاسم الصغار وقال الفقيه ابو الليث ان كان يخطط فقه قول من هو على ملك  
صاحبه لا يجوز اخذه الا ان يأخذ ليرده على صاحبه وفي قول الجرح صان ملكا بالخط ولا يجوز لاحد ان يأخذ الا  
اذا كان ببقية مال الميت وفاقا بقدر ما يرعى خصماه رجل اوصى بان يدفع الى فلان درهم ليشترى بها  
الاسارى فاخت ذلك الرجل قبل موت الوصي رفع الى الحاكم ليؤتى الامر الى احد من الناس حتى يفسخ ذلك رجل  
قال ه يتيم لاجله كينت فذبح الوصى لكل يتيم من الكرياس قدر ما يتخذ ثوبا قال هذا على المحيط ولو اوصى  
بلن يعطى الناس الف درهم فالوصية باطلة ولو قال تصدقوا الف درهم جاز ولو قال تصدقوا بهذا الثوب  
ان شاء تصدقوا به وان شاء اباؤه واعطوا ثمنه وان شاءوا اعطوا قيمته واسكوا التوبة قال الفقيه  
ابو الليث وبه فاخذ الكل في التوارث **الفصل الثالث في الوصية للاقارب** وفي الزيادة لو اوصى  
بثلث ماله لاقربائه فعندنا غير الاستحقاق على هذه الوصية شرط ثلاث احدها لا يعطى كل الوصية  
لواحد والثانية المحمية كما في النفقة والثالثة الاقرب لا قرب ولا شيء لا بعد مع الاقرب كالميراث  
ولا يدخل في هذه الوصية من كان وارثا ولا يدخل والد ولد الصلب يدخل فيه الجدة الحرة ولد الداء  
وروى الحسن عن ابي جاز انه لا يدخل وفي التجريد لو اوصى لذي قرابته وله ثمان وخالان فعندنا في الثلث  
للعين وعندنا ما يقسم ان باعوا ولو كان له غم واحد كان له نصف الثلث ولو اوصى لذي قرابته فجميع الثلث  
للمعم وفي فتاوى الشنف لو قال خوليتان من يادك اري بهيت المقدير ذلك لمن خاطبه يعطى من ماله  
قدر ما سطق عليه اسم التذكير ولو كان له غم وخالان للمعم نصف الثلث والنصف للخالين عندنا في  
ولو اوصى لذي قرابته ومم كفار وهي مسألة الوصية للكافر وقد ذكرنا في الفصل الاول ولو اوصى لغيره  
في القياس الوصية للمجرب المستلزمين وهو قول ابي جاز وقال في قول ابي جاز ان يدخل كل من كان كافيا  
دار يستحق الشفعة لو كان مالكا فكان له الوصية وان لم يكن مالكا وعندنا الوصية لاهل مسجد سوى  
فيه الساكن والمالك والاقرب لا بعد والمسلم والكافر والبالغ والجن والرجل والمرأة والحرة والكتاب  
وان كان الساكن غير المالك كانت الوصية للساكن دون المالك وكل من سمع صوت منجاره ولا يدخل  
فيه امهات الاولاد والمذنبون بخلاف الكاتبين هذا في الزيادة وفي التوارث سئل ابو القاسم عن رجل  
اوصى بثلث ماله للشيعة ومجنى آل النبي المقيمين ببلد كذا قال في الحقيقة كل مسلم من الشيعة ومجنى آل  
الرسول ما ما يقع عليه الوصية فله الذي يعرفون بالميل اليهم والقياس منهم ان الوصية باطلة اذا كانوا  
لا يحصون وفي الاستحسان يكون للمفقراء منهم على قايي اليتامى وفي العيوش رجل مات ولم يدع وارثا غير امرأته  
واوصى بثلث ماله لرجل فان اجاز المرأة فمالا كله للموصى له وان لم يجز فالسندس ثلثة وخمسة اسداسه للموصى



ولو ان امرأة ماتت ولم تدع وارثا غير الزوج واوصيت بماله كله لرجل لم يحز الزوج فللزوج ثلث المال وللوصي  
ثلثاه فان اجاز الزوج فللمال كله للوصي له وان اوصيت لرجل نصف ماله ولم يحز الزوج فللموصي له النصف و  
للزوج الثلث والسدس لبيت المال الكل في العيون وفي الزيادات المرأة اذا اوصيت بنصف ماله او كلها للزوج  
المال كله للزوج النصف بحكم الارث والنصف بحكم الوصية **الفصل الرابع في الدين والكفن وما يتعلق**  
**به** وفي التوازل رجل اوصى لقارئ القرآن بقراءة عند قبره شيء فالوصية باطلة رجل اوصى بحمل يده في القبر  
كذا وفي حال وبني هناك باطل من ثلث ماله فاق ولم يحل هناك قال وصيته بالدرج حايثه وحمله  
موت الى موضع كذا باطلة وسئل ابو القاسم رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال ان مت فاعلمي قبري خمسة  
درهم لك واشترى بالباقى حنطة وصدف بها قال اما الخمسة لها فلا يجوز ونظر الى القبر الذي امرت بها  
ان كان يحتاج الى عناية للتخصيص عمن بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعنى التزويج فالوصية باطلة ونقد  
بالباقي على الفقراء ولو اوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيها ابنا السبل والفقراء ولم يبين اى المقابر  
فالوصية باطلة ولو اوصى بان يتخذ ان مقبرة فاق وان لم يحفر فيها ولو اوصى بان يتخذ ارض خائفا  
ينزل فيه الناس يجوز للوارث ان ينزل فيها بخلاف ما اذا اوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث ان يشترتها  
قال الوصية باحسان لا يجوز كما ذكرنا وما ذكرنا ههنا في قناوى اهل سمرقند وما ذكرنا في الفصل الاول في قناوى  
الفضل في صان غير روايتان وفي التوازل الوصية بتطين القبر وان يضرب على قبره باطلة امرأة اوصيت  
زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في كفنها باطلة وكفنها في بيت المال اذا لم يكن لها  
مال هكذا اجاب ابو بكر الاسكاف وقال ابو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن ابي سنان ان الكفن على الزوج  
كالسكوة وعن ابي سنان ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول ابي سنان ماخذ وفي قناوى البيوع رجل مات  
ولم يوص الى احد فباع امرته دارا من تركته باذن سائر الورثة فالباع في نصيبها جاز ان لم يكن على الميت  
محيط بعد ذلك منظر ان كفتها كفن مثله رجع في مال الميت وان كفتها باكثر من كفن الميت لا يرجع ولا يرجع  
بعد كفن الميت ايضا وان قال قائل انها يرجع بعد كفن الميت فله وكفن الميت ثيابه مخرج العيدين ما يوافق  
هذا في العيون الوصى والوارث اذا اشترى كفن الميت لها ان رجعا في مال الميت والاجنوا اذا اشترى لم يرجع  
فان علم بالغيب الكفن بعد ما دفن ان كان المشتري الوصى والوارث يرجع على المبيع بالنقص اما الاجنب  
فلا يرجع ولو اوصى بان يكفن بغيره فلا يرجع بغيره وبقيده حله قال ابو نصر كفن كفن مثله ويدفن كما يدفن بغيره  
رجل اوصى بان يكفنه من ثمن كذا فلم يفعل الوصى من ثمن كذا وقد وجد المشتري ولم يجد لا يضمن الوصى  
فذلك الشيء بعد دفن الوصى ثمن الكفن للموت اذا مات الرجل ولم يترك شيئا ينبغي ان يسئلوا من الناس قد

واحد ولو ترك ثوبا واحدا يكفن في ذلك الثوب لا يسألون من الناس اكثر من ذلك رجلا كان او امرأ  
وقال ابراهيم بن يوسف اذا مات الرجل بغير وصية وكان له قليل يكفن في ثوب واحد وقال محمد بن بكير  
في ثلاثة اوثاب قال الفقيه ابو الليث كلا القولين حسن ان يكفن في ثوب واحد وان يكفن في ثلاثة اوثاب  
لا يضمن وعن ابي سنان في رجل اوصى بثلث ماله لا كفان موقى المسلمين او كحف القبور او لسقاية المسلمين فهو  
باطل ولو قال في كفان موقى المسلمين جاز وفي الروضة لو اوصى بان يكفن في ثوب واحد يكفن وسط ولو اوصى  
بان يكفن في ثوبين لا يرعى شرط الوصية ولو اوصى بان يكفن خمسة اوثاب او ستة اوثاب يرعى شرطه  
ولو اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان ان اهدى الى عيطة ان لم يلزم في التركة مؤنة الحمل ولو اوصى  
بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا يرعى شرطه وفي التوازل لو اوصى بان يدفن في بيته لا ينعى ويدفن  
مقابر المسلمين ولو اوصى بان يدفن كسبه لا يجوز الا ان يكون فيه ما شئ لا نفقه احدا وفيها فساد فينبغي ان  
يدفن ولو اوصى بان يصلى عليه فلا صلوة الجنازة فالوصية باطلة هو الاصح والمسئلة قد مرت في كتاب  
الصلوة ومسائل الوصية باحج فذكرناها في كتاب المناسك ومسائل الوصية بالعقبات في كتاب العقار  
**الفصل الخامس في الايصاء والغزل** عن ابو طيع البخاري انه قال اقي من ذنوب وعشرين سنة فارتبتم اعد  
في مال ابن اخيه هذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصاية فهو اسلم اذا عرفنا هذا جازنا الى المسائل فنقول وفي قناوى  
النسفة رجل قال لآخر تبارداي ابن فرزدان خذ مني ثوبا من اوقاف البعثة بعد موتهم وطمع بامرهم  
او ما يجري مجراه بصير وصيا وكذا لو قال غم فرزدان من بخور او قال استاذي كن وفي التوازل لو قال  
المريض لرجل اقص في صا وصيا عند ابي محمد لا يصير وصيا ولو قال اقص في ثوبي ونفذ وصاياي  
صار وصيا ومن ثم اذا قال الرجل لغيره وهو حي انت وصي فهو وصية بعد الموت رجل قال لآخر لك مائة  
درهم على ان يكون وصي الشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي رجل قال لآخر استأجرتك بمائة درهم  
لنفذ وصاياي فالمائة صلة لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهي المكثفة  
هو وصي ولو قال لآخر استأجر فلانا حتى نفذ وصيتي بصير وصيا والاجارة باطلة ولو خاطب المريض  
اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتي من الاعمال التي يصير الرجل وصيا فالكمل وصيا ولو كانوا  
ثلاثة مات المريض ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين واكثر صار وصيين وان كان واحدا رجع  
الى القاضي حتى يضمن اليه آخر كانه اوصى الى رجلين لا منفرد احدهما الا في شيء معدودة المسائل في التوازل  
**جمل في الغزل** وفي شرح الطحاوي الاوصياء الباعون الاحرار على ثلاث مرات ما ان يكون الوصى  
قوما امينا يمكنه القيام على مال الميت فليس له ان كان امينا لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف



فللقاضي ان يضم ثقه آخر ولا يغزله الثالث ان يكون خائفاً ويظهر خبايته فللقاضي ان يغزله وينصت  
آخر ايامنا حتى لا يتوكل اليتيم وقد ذكرنا شيئاً من هذا في كتاب القضاء وفي التجريد لم يعلم القاض  
ان له شيئاً فصباً فليس هذا الفعل اخر احواله من الوصية والوصي ان يوصي الى آخر عند الموت وفي  
نسخة الامام حنيفة الوصي اذا كان عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي ان يغزله لكن مع هذا الوعد له تغزله  
وهكذا في الفتاوى الصغرى انه يغزله وفي الاقضية ذكر فيه اختلاف المسائل وفي قسمه الفتاوى الوصي  
اذا عجز عن القيام بامر الميت فاقام الحاكم فيما آخر لا تغزله الا اذا اقام فيما آخر بعد تغزله الوصي فاذا  
ادعى ميتاً على الميت لا يخرج القاض عن الوصاية ولو ادعى شيئاً من الاعيان مخرجه قال الفقهاء الميت  
المختار في الذرية ايضاً ان يقول له القاض ما ان يقيم البيعة على الدنيا وتبرئ عن الدين او يخرجك عن الوصاية  
وان ابرأه والاخرجه من الوصاية وجعل مكانه آخر الوصي لا يقرض مال اليتيم على ما ذكره فلو فرض مع هذا  
لا يكون هذا جائزاً حتى لا يستحق الغزل **المسألة السادسة في نفي الوصي** وفي وكالة الاصل للوصي  
ان يوكل بالحق اما الوكيل هل يوكل وقد ذكرنا في كتاب الوكالة بيع الوصي مال الصبي وقد ذكرنا في كتاب البيع  
وصلى قد ذكرنا في كتاب الضلع والقضاء ايضاً الوصي لا يقرض مال اليتيم والقاضي يقرض ويحكم في الاب  
والاصح انه كالوصي هذا في الجامع الصغير في كتاب القضاء وفي ادب القاضي للمخاض القاضي انما يملك  
الاقرار اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة ويشتري شيئاً والوصي يبيع مال اليتيم بسنة اذا كان  
لاخاف المحو والوصي لو استقرض لنفسه ضمن وعنه انه ضمن والاب لو استقرض لنفسه لا يضمن  
في رهن الاصل ضمن والمستوفى اذا اقرض ما فضل من الوقف صح اذا كان حراً من ماله لا مساك ولو استقرض  
ان شرط الوقف فله ذلك ولا يرضع الامر الى الحاكم ان احتاج والعبد المأذون والمكاتب لا يقضيان  
الوصي اذا رهن مال اليتيم يدين استدان عليه وقبضه المهرن ثم ان الوصي استعاره من المهرن فحمله يستعمله  
في حاجة الصبي وهل في يد من ضمن الوصي الحاجة اليتيم فضاء في يد الوصي هل من مال اليتيم ولو غصب  
الوصي عيناً واستعمله في يد من ضمن الوصي وهل في يد من ضمن الوصي ولو غصب الوصي عبد المهرن واستعمله في  
حاجة الصبي وهل في يد من ضمن قيمته لا يرجع بذلك في مال اليتيم واذا اجر الوصي الصبي او عبده او ماله  
فاذا بلغ الصغير له ان يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس ان يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الو  
اذا اجر نفسه للصبي لم يخر ولو استاجر الصبي لنفسه ينفرد بحجته عند حرج وفي النصاب الوصي اذا اراد ان  
يستاجر ان اليتيم ولا يكون غاصياً لوجرا لدا من امة ثم سكن فيها وكتب له مقدار الاجرة فتؤدى  
المرة الاجرة قال القاضي الامام الوصي يملك ان يستاجر دابة لانه يجعله ليس على اماله الا ما لا ياتخذ اجرة

طويلة وهل يجر ارض الصبي لا يجوز في التستين الاولى وفي السنة الاخيرة  
يجوز ولو استاجر لاجله الجواب على العكس فسأل وهذا على قياس ما روي ان الاجارة طويلة عقود اما على  
الرواية التي قال بانه عقد واحد لا يجوز اصلاً وفي الفتاوى الفضل للوصي ان يواجر شيئاً من التركة اجراً  
طويلة ليقتضيه بذلك دين الميت وقد ذكرنا شيئاً من هذا في كتاب الاجارات الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين  
نفسه جاز استحساناً وقال ابو بكر لا يجوز قياساً واستحساناً وجعوا انه لو اراد ان يوفى دينه من مال الصغير  
ذلك فله ذلك المهرن بدينه هلك بما فيه وضمن الوصي للصغير قيمة الدهرن اذا كان مثل الدين او  
اقل وان كان اكثر يضمن قدر الدين ولا يضمن الزيادة والاصل فيه فصل البيع الاب والوصي اذا باع مال  
الصبي من ماله على الاب والوصي يدين بصيصاً صاعداً في حرج وم وللوصي ان يدفع مال الصبي مضاربة وصفاً  
وان يشارك به غيره وفي المسئلة الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة وفي ادب القاضي الوصي يودع مال  
اليتيم ويعير ويضع الوصي اذا اخذ ارض اليتيم من اربعة قال الفضل ان كان البذر على اليتيم لا يجوز له  
جعل الوصي على نفسه فعلاً قياساً على الاب في جواز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز في  
المسئلة دليل على ان الوصي يملك الاستقراض من مال اليتيم وفي المسئلة ما يدل على انه لا يملك وثمن اليتيم  
الحوائج ذكر فيه اختلاف المسايخ وفي الحيل لشمس ثمة هذا الوصي اذا استعار دابة ليعمل بها عملاً من  
اعمال اليتيم فعل وجاز الحد الذي ذكر حتى صار مخالفاً وعطبت الدابة فالضمان في مال اليتيم وفي الجامع  
الصغير مقاسمة الوصي الوصي له على الوثيرة جازية ومقاسمة الوصي الوثيرة على الوصي له باطلة وتفسير المسئلة  
اذا كان الوارث غائباً فقام الوصي الوصي له بالثلث بمصر فالثلث الى الوصي له وامسك الثلثين للوارث  
فهذا شيء من الثلثين هلك من مال الوارث ولو كان الوصي له غائباً فقام الوصي الوارث وصرف الثلثين  
للوارث وامسك الثلث للوصي له فضاء الثلث الثلث في يد لا يملك من مال الوصي له وله ان يشارك  
الوارث في اخذ ثلث ما في يده وفي الاصل الوصي لو قسم بين الوثيرة وعزل نصيب كل انسان فهذا على  
خمس اوجه ان كانت الوثيرة كلهم صغاراً لا يجوز قسمته اصلاً كما لو باع مال احد اليتيمين من الاخر والاب  
لو قسم مال اولاده الصغار جاز كالباع والحيلة للوصي اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصته احد الصغيرين  
مشاءاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصته الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم تشتري حصته الصغير الذي  
باع حتى يشاركوا من الاخر والوجه الثاني ان كانت الوثيرة كلهم كباراً وبعضهم حضور وبعضهم غيب  
فقام حضورهم واخر نصيبهم جازت القسمة ان كانت التركة عروضا ما في العقار فلا لان القسمة كالباع  
وليس للوصي ولا يذ بيع على الجوار الغيب العقار بخلاف الموقوف والثالث ان يكون الوثيرة صغاراً وكباراً



والكبار غلب لا يجوز قسمته في العقار لما مر وكذا في العروض لأن الوصي ليس له ولاية القسمة في العروض على  
الكبار الغلبة البيع فصار كان الكل صغاراً ولو كان الكل صغاراً قد ذكرنا أنه لا يجوز قسمة هذا وهذا  
الرابع إذا كانوا صغاراً وكانوا حصواً فغلب نصيب كبارهم وحضور فدفعه إليهم وعزل نصيب صغارهم  
جملة ولم يعزل نصيب كل واحد من الصغار جاز والخامس إذا عزل نصيب واحد من الصغار والكبار قسم  
بين الكل فالقسم الكل فاسد أما إذا دفع إلى كبار نصيبهم وأمسك حصص الصغار جملة ثم قسم  
الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم تجز القسمة فيما بين الصغار وأما وصي لأم  
والعم والأخ نقاسم لولد الصغير مقولة التي ورثها من لأم إذا لم يكن للصغير زوج لا وصي الأب  
لأنك قسمته عقاراً على كل حال ولا ملك قسمته ما ورثه الصغير عن غير لأم للعقار والمنقول جميعاً وفي  
الجامع الصغير وصي لخال باليتيم إن كان خيراً لليتيم جاز بأن كان الحال عليه ملاء من المجل وفي النسخة  
الوصي لا يملك عن تركيبة اليتيم إلى بلد تقاضي دينه كذا روي عن أمه وفي الفتاوى الفضة وصي يخرج  
في عمل اليتيم ويستأجره من مال اليتيم وسبق على نفسه من مال اليتيم ما لا بد منه له ذلك وفي التوازل  
عن نصير هذا وقال بعضهم لا يجوز قال الفقيه أبو الليث إذا كان الوصي فقيراً يجوز كله قد مر لا بد منه  
يركبه هذا استحسن القول به ومن كان فقيراً فليأكل المعروف الوصي لو استملاك مال اليتيم كيف يشاء  
قال الشري له شيئاً ويعطيه ثمنه من مال نفسه ولو وضع هناك من غير هذا الكلف أرجوان ليس استحسن  
وفي التوازل الوصي إذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار في واقعات التناظر  
وفي الأيضاح في باب مقاسمة الوصي الوثيرة وعليه دين الوصي مصرف في كف المثل وكذلك لو كفته من ماله  
واراد الرجوع فله ذلك وكذا لو استراه من ماله له أن يرجع وقد ذكرنا وكذا الوارث لو كفته من ماله وكذا  
لو قضى الوارث والوصي شيئاً من ماله كان له أن يرجع في مال الميت وكذا لو اشترى الوصي طعاماً للفقير  
أو الكسوة بشهادة الشهود له أن يرجع في مال الصغير وإنما اشترط شهادة الشهود لأن قولاً للصبي معتبر  
في الانفاق ولكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم إلا بالبينة وفي التوازل إذا انفق الوصي مال اليتيم في تعليم  
القرآن والأدب يجوز إذا كان الصبي رشداً استكف قد يصلح لذلك وهو جوارح إن لم يكن رشداً يتكلف  
قد مر ما يقرأه من رجل وصي ابن يتصدق بثلث ماله فلو وصي أن يجعل ما على الغاصب قد عليه ولو وصف  
الوصي إلى أولاده الكبار جاز وكذا يدفع لامرأته ولا يدفع إلى أولاده الصغار ولو قال وصيت ثلث  
مالي إلى فلان بضعه فلان حيث شاء لا بضعه في نفسه وفي أولاده الصغار رجل وقف ولم يجعل قياً وورثته  
وصي أوقافه الوصي من دفع المال إلى اليتيم قال إذا بلغ وظهر منه الرشدة وفي المسئلة حكايه نصير جاز

الرشدة ومعه صبي فقال له أن هذا الصبي وصي لي وإن هذا قد أدرك وطلب ميراثه قال لا يدفع إليه حتى  
تستأنس منه الرشدة ثم عاد الرجل إلى المشداد فقال أني أردت أن اتخذ له مقيماً في هذه الأيام فقال الصبي  
لا اتخذ في هذه الأيام فإن هذه أيام العيد والحياط يطلب الأجر أكثر فقال شذاد أرفع اليد عنه يصلح  
**حكم** أحد الوصيين لا ينفرد إلا في ثمانية مواضع تجوز الميت وشراً ما لا بد للصغير منه كالطعام  
الكسوة وبيع ما يخصه عليه التلف وينفذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه الخصم وشر  
المغصوب والودائع وقبول الهبة وجمع الأموال الضائعة وفيما عدا هذا الموضع على الخلاف فعند من  
ينفرد وعند من لا ينفرد وسواء وصي إليهم ماعاً أو على التناقب هو الأصح هذا في الجامع الصغير وفي  
الأيضاح إذا مات الرجل وفي يده ودايع وديون على قوم شتى وعليه دين وصي إلى جليلي فقطض أحد  
المال والودائع من منزل الميت بغير صاحبه وقبض لك الوثيرة بغير الوصيتين وبغير ما سائر الوثيرة  
منه في يده فلا ضمان عليه قال لأن أحد الوصيين ينفرد بقضاء الدين ومنه الوديعة وكذا أحد الوثيرة  
ولو لم يكن على الميت دين فقطض أحد الوصيين التركة فضاة في يده لا يضمن ولو أخذ أحد الوثيرة  
ضمن حصته أصحابه من الميراث ولو كان المال في موضع يخاف عليه الضيعة استحسن لا يضمن ولو كان  
المال وديعة عند اثنين وعليه دين يحيطوله وارث واحد فدفع المستودع إلى الوارث بغير القافي  
فضاع في يده فضا حياً الدين بالخيار إن شاء ضمن المستودع وإن شاء ضمن الوارث يعني إذا كان للمال في  
يد محصنة ولو كان المال في يد الغاصب كذلك لأن له يداً صحيحة وكذا أحد الوثيرة لا يملك الأخذ  
من المستودع والغاصب إنما يملك الأخذ إذا كان من منزل الميت وفي الجامع الكبير آخر الكتاب باب من  
القضاء أحد الوثيرة إذا قبض شيئاً من التركة فضاع ضمن ما كان حصته غيره إلا في موضع يخاف الضيعة  
الوصي يقبض مطلقاً وأحد الوثيرة لو قبض شيئاً للميت على رجل أو وديعة له عند رجل فضاع عند  
يضمن **الفصل السابع في الدعوى والشهادة** وفي التوازل سئل أبو القاسم عن رجل وصي  
وقال في وصيته من ادعى علي شيئاً أو راء الوصي أن يعطى لك ففعل قال كان مشايخنا يقولون هذا  
الحكام باطل وقال نصير جاز ولو قال في وصيته ما ادعى فلان بن فلان من مال الذي في يدي وهو  
أو قال فصدقه فمات الرجل قال أبو القاسم إن لم يسبق من فلان دعوى شيء معلوم لا يلزم بهذا القول  
شيء وإن سبق دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت قال الفقيه أبو الليث إن قال في وصيه فلان علي  
حتى فصدقه بصدق إلى الثلث عند أصحابنا وبه نأخذ فإن قال فصدقه فلا راية عن أصحابنا وينبغي أن  
يكون الجواب قال أبو القاسم مريض قال إن جاء رجل يدعى علي ما بين الدوام إلى التسمية فاعطوه قال



ان لم يقيد اعطاء برأى الوصى او برأى رجل معين كانت الوصية باطلة المرأة ياخذ من هاهنا التركة عن  
رضى الوثيرة ان كانت التركة دراهم او دنانير وان كانت التركة شيئا يحتاج الى البيع مبيع ما كان اصله يستوي  
صدقا وان كانت وصية من جهة زوجها او لم يكن ولو مات رجل ولم يوص الى احد فجعل الحاكم رجلا  
وصيا فادعى عليه رجل يئام ووديعة وادعت المرأة مهرها قال الفقيه ابو الليث ان كان الزوج بنى لها  
من مهره ما جرت العادة في التعجيل فالقول قول الوثيرة في ذلك القدر وفيما زاد على ذلك القول  
قول المرأة ثم تؤدى اليها باقى المهر وان ادعت قدر مهرها وكفى بالشاح شاهدا ولا يؤدى للدين  
الوديعة الا ان ثبت عند الحاكم وهكذا ذكر في نكاح الفناوى ان القول قول المرأة عند وفاة الزوج ان قالت  
عليه الف درهم ان كان مهرها قوم ادعوا على الميت دينها ولا يثبت لهم والوصى يعلم ببيع التركة من الغريم  
ثم يحل للغريم نصيبه قصاصا فان كانت التركة كلها صامتا ودعمهم ثم يحدون هذا في النوازل والفناوى  
الصغرى مدين الميت اذا دفع الدين الى وصى الميت يبرأ ولو دفع الى ورثة الميت يبرأ بحجته وفيه التواضع  
خاصهم غمما الميت الدين للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين او لم يكن وهل له ان يقبض ان كان على  
دين خاص ولا يقبض ويقبض الوصى وان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصى او لم يكن  
يملك الورثة بيع التركة المستغلة بالدين المحيط الا برضى الغمما وفي المستق عن رجل وصى الى رجل  
وله ابن صغير فادرك الصغير للميت حق على رجل يقبض الوصى الدين بعد ما ادرك الصغير وان لو كان لابن  
نمائه عن القبض بعد ادركه فقبض لم يخرجه من قبضه وفي كتاب الكاتب باب كتابة الوصى اذا قبض للميت بعد  
ما خرج من الوصاية ان وجب بعد الوصى عقد يرجع فيه حقوق العقد الى العاقد بخبر قبضه وبرأ  
المدين ما اذا كان موثقا للميت او وجب بعد الوصى عقد لا يرجع الحقوق فيه الى العاقد لا يبرأ  
المدين الوصى اذا ابرأ غريم الميت فهو رفع مسألة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن وقد ذكر  
في باب الوكالة **الفصل الثاني في الضمان** وفي ادب القاضي للخصاف السلطان اذا طمع في مال اليتيم  
فصانعه الوصى بعض مال اليتيم لدفع ظله ان مكنته دفع ظله من غير ان يعطى شيئا فاعطى ضمن وان لم يكن  
من غير ان يعطى فاعطى لا يضمن وان خاف على نفسه الحبس او القيد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من  
ماله لو لم يدفع اليه مال اليتيم ان علم انه يأخذ بعض ماله فيه كفا له لا يسع ان يدفع من مال اليتيم  
فان دفع ضمن وان خشي اخذ ماله كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصى هو الذي دفع اليه فان  
السلطان هو الذي بسط يده واخذ الضمان على الوصى رجل مات وخلف ابنتين وعصبته فطلب السلطان  
التركة ولم يقبل بعضه من الوصى السلطان الداهم من التركة بامر الابنتين حتى ترك السلطان التعرض

قال الم يقدّر على تحسين التركة الا بما غرم السلطان فذلك محبوب من جميع الميراث وليس لها ان تجزأ  
من نصيب العصبه خاصة هذا قول الفقيه ابو جعفر وفي فتاوى النسف الوصى اذا طوّل حياة دار اليتيم وكان  
بحيث لو امتنع ازاد الموت فدفع من التركة حياته وان لا يضمن في النوازل وصوى ماله اليتيم على سلطان  
وخاف ان لم يبرأ منعه من يده لا يضمن وكذلك للضارب قال الفقيه ابو بكر الاشكاف ليس هذا قول علماء  
بل هذا قول محمد بن مسلم اخذ برواية ابى س والشر المشايخ اخذوا بهذا القول وفي اجازة فتاوى الفقيه  
الوصى اذا اتفق على باب القاض فاعطى على وجه الاجارة لا يضمن في اجرة الشل وما اعطى على وجه الرشوة  
**وما يتصل بهذا مسألة المصادرة** سئل الامام النسف عن صود فقال رجل دفع اليه والى اخوانه شيئا عن  
فدفع اليه هل يرجع عليه قال له وعامة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع قال الامام النسفي ولا  
اليزدوى يرجع وان لم يشترط الرجوع وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب القضاء وفي النوازل فهم وقعت لهم  
المصادرة فامر رجلان بان يستقرض لهما الا وسفوق في هذه الموفات ففعل فامر من رجوع على المستقرض  
والمستقرض هل يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع اختلف المشايخ فيه وقد ذكرنا  
**كتاب الديارات** وهو مشتمل على اربعة فصول الاول في قتل العمد وثانيا في قتل الخطأ والثالث  
في الاطراف والرابع في الجناية على غير بني آدم وما يوجب الضمان من ذلك وما لا يوجب الفصل الاول في قتل  
العمد وفي الخبر يد بقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر واخر العبد والعبد بالحر والمسلم بالكافر الذي  
الذي يؤذى الجنية ويجرى عليه احكام الاسلام ولا يقتل المسلم بالمستأمن لا يقتل والد بولده ولا جد  
من قبل الرجال والنساء وان علا وبولد الولد وان سفل وبقتل الولد بالولدة ولا تقتل المولى بعبد ملك  
بعضه او كله وبقتل سليم الخواجر ساقط لاطراف والبالغ والعاقل البصير والمجنون وبقتل الجماعة بالواحد  
والواحدة بالجماعة قصاصا ولا يجب مع القود ثمن من المال ولا قصاص من الاحرار والعبيد ولا يبرأ المذنب  
والافان فيما دون النفس وليس للجنة والمجنون عمد وهو خطأ منهما وفي المستق لو قتل صبيًا خرج رأسه فاستعمل  
ولم يخرج منه شيء غيره لا قود عليه لان كون مع الرأس نصفه او اكثر القاضى اذا قبض بالقصاص على القاتل فقتله  
ان يدفع الى ورثة القاتل من القاتل لا قصاص عليه استحسانا ويجوز عليه الدية وان جن بعد الذبح بقتله وروى  
الحسن عن ابي ج انه يقتل وفي الفتاوى الصغرى من جن ونفق اذا قتل انسانا في حالة الافاقة فقتل القاتل  
فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا عبد قتل مولا عمدا لا رواية  
هذه المسئلة وعن الفقيه ابو جعفر انه يقتل رجل قتل خنثى وبنته كاحه سقط القصاص قال سمعت من ثقة  
رجل قتل عبد الرقة عمدا لا يجب القصاص **حسن آخر** في الموجب للقصاص وفي الجماعة الصغير رجل ضرب رجلا من



قتله فان اصابته الحدين قتل عند الكل وان اصابه بظهره ولم يخرج فعندهما لا شك انه يجب القصاص وكذا عند  
ابن ابي شيبة والرواية وفي رواية الطحاوي عن ابن ابي ابيح انه لا يجب القصاص ففعل هذه الرواية تعتبر كجرح سواء كان  
حديدا او عودا او حجر بعد ان يكون له قصد بهما الجرح قال الصدوق الشهيد في نسخة وهو لا يصح ان يعتبر  
عند ابني ابيح وبخلاف الميزان من الحديثين وان اصابه العود فقتل عند ابني ابيح لا شك انه لا  
يجب القصاص وعندهما كذلك لانه في معنى العصا الصغيرة فان كانت عصا عظيمة عند ابني ابيح لا يجب القصاص  
وهو قول الشافعي وعندهما يجب جل احى ثورا والقي فيه انسانا او لقاها في نار لا يستطيع الخروج عنها  
فعليه القصاص بغيره السلاح وكذا كل ما لا يلبث عادة كالسلاح الا انه لا يجعل النار كالسلاح في حكم الذكاة  
حتى لو توقد النار على المزج وانقطع بها العروق لا يجل كذا ثم كيف يستوفى القصاص قال في نسخة الامام  
الوالد من الجامع الصغير عندنا يستوفى بالسيف وعند الشافعي حرق بالنار ولو غرق صبيا او بالغيا في البحر لا  
قصاص عليه عند ابني ابيح وعندهما يجب القصاص والحج العظيم على هذا الخلاف ولو ضربه بالسوط والى الميزان  
لا يجب القصاص عندنا ولو فرج رجلا بلبطة القصب عليه القصاص وكذا لو غرزه بابرقة بقتل به وفي شرح الطحاوي  
اذا شق رجل بطن رجل واخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الذي ضرب العنق  
يقتص ان كان عمدا وان كان خطأ يجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان المشق نفذ الى الجانب الآخر ثلثا  
الدية هذا اذا كان قاتلا يعيش بعد شق البطن يوما او بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحيوة معرو  
ببقه مع الاضرار الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتص العمد ويجب الدية في الخطأ والذي ضرب بالعلامة  
يغزو وكذا الجرح رجلا جراحة مثخنة ما لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة اخرى فالقاتل هو الذي جرح  
الجراحة المثخنة هذا اذا كانت الجرحتان على النعامة فان كانا معا فكلما قاتلان وكذا لو جرحه رجل عشر  
جرحات والاخر جرحه جراحة واحدة فكلما قاتلان لان المدة قد بينت بجراحة واحدة وسلم من الكثير وفي  
التجريد لو لقاها من رجل اوسط لا قصاص فيه وعندهما يجب في المشقة رجل قطر رجلا فطرجه فقتله سبع لم يكن عليه  
قود ولا دية ولكن يغزو بحبس حتى يموت وعن ابني ابيح عليه دية ولو قط صبيًا والقاء في الشمس وفي يوم بارد  
حتى مات فعلى قاتله الدية رجل قتل آخر وهو في النزع قل ان كان يعلم انه لا يعيش ولا قصاص في اللطمة والكر  
والجاءه والدفعة المسائل في المشقة وفي التوازل رجل ضرب رجلا بعد سيف فشق السيف العمد فاصابه قتل  
لا قصاص فيه ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس كل الله يتعلق بها الذكاة في البهائم يتعلق بها القصاص وفي  
بالادى وما لا يابى لا يجب القصاص ولو قتل رجلا بابرقة لا قود فيه الا اذا غرزه في القمل ولو ضربه بالسوط  
القصاص **نوع آخر** وفي التوازل رجل قال لا خير بينك وبينى فلف درهم او بفس فقتل بجب القصاص ولو قال له قتلني

فقتله لا يجب القصاص وجب الدية وفي التجريد لا يجب الدية في صحيح الروايتين عند ابني ابيح وهو قولهما وفي رواية يجب  
ولو قال له اقطع يدي فقطع فلا شيء عليه وكذا في جميع الاطراف وفي المشقة لو قال لا اقطع يدي على ان يعطيني  
الثوب او هذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم وبطل الصلح ولو قال لا اخرجن علي فمأخوذ  
فجرحه جرحا لا يعيش من مثله فمأخوذ قاتل ولا يستحق جانيا وعليه الدية ولو جرحه بالجرح جرحا يعيش من مثله لا يستحق  
قتلا ولو مات من ذلك لا شيء على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتهما رجل قال لا اخرجن ابي اقبضه وكسبه  
فمأخوذ فاصابعه فذهب ضوؤها الايض شيئا وفي التجريد لو قال لا اخرجن ابي فقتله وهو صغير فقتل بجب القصاص و  
كذا لو قال له اقطع يدي فقطع فعليه القصاص وفي العيون لو قال لا اخرجن ابي فقتله فهو وارثه القياس ان يجب القصاص  
وهو رواية عن ابني ابي روى هشام عن ابن ابيح انه قال يجب الدية وفي الكفاية للبيهقي جعل الاخ كالا بن  
وقال القياس ان يجب القصاص في الكل في الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح بهذه العبارة في الابن يجب ان  
يكون هذا وجه القياس ولو قال اقل ابي فقتله يجب الدية ولو قال اقطع يدي فقطع بجب القصاص ولو قال اقل عبد  
او اقطع يدي فقطع لا شيء عليه **جلس آخر** وفي شرح الطحاوي لو قتل الرجل عبدا وله ولي واحد فله ان يقتل القاتل  
قصاصا سواء قضى العاقبة او لم يقض ويقبضه بالسيف ويضرب على رية وينقله ولو اراد ان يقتله بغير السيف  
منع من ذلك ولو فعل ذلك بغيره الا انه لا ضمان عليه وصار مستوفيا حقه سواء قتله بالعض او بالجرح او ساق عليه  
دائنه او حفر بئرًا والقاء فيها او باى نوع من انواع القتل وله ان يقتله بنفسه ويامر غيره بقتله فاذا قتل غيره  
بامر صان مستوفيا ولا ضمان على ذلك الرجل هذا اذا قتل بالامر ظاهرا ما اذا قتل فقال الولي كنت امرته فانه لا  
يصرف في ذلك ويجب القصاص على القاتل وفي التجريد القصاص مستحقه من يستحق ماله على ارض الله ويدخل  
في ذلك الزوج والزوجة وليس بعضهم ان يقصد دون البعض اذا كانوا كبارا وليس لهم ان يوطئوا باستيفاء  
فلو كان القصاص بين رجلين فعلى احدهما قتل الآخر يجب نصف الدية في ماله في ثلاث سنين وقيل الاخر فلم يعلم  
او علم لا قود عليه عند اصحابنا الثلاثة واذا قتل عبدا عمدا فالقصاص على القاتل السيد وكذا المولى ان قتل  
احدهما فهو المولى من الوثيرة ولو صاح احد الوثيرة او المولى القاتل من حقه على مال جان وله على القاتل ما شرط  
في عقد الصلح في ماله ولم ينصح حصته من الدية والقيمة وفي الجامع الصغير القصاص حق الوثيرة ابتداء وعندهما  
حق الميت ثم ينتقل الى الوثيرة ويقضى ديون الميت من الدية ويدل الصلح **وما ينصل مسائل الفصل** وفي الجامع الكبير  
آخر باب الشهادات الاخ العاد لا يقتل اخاه الباني ويقتل بنى الاعمام والاخ المسلم يقتل اخاه المشرك وفي التوازل  
ولا يقتل باه المشرك وفي التوازل الخناق والساحر يقتل ان اذا اخذ لائما سا عيان في الارض بالفساد فان بابا  
ان كان قتل الظفرهما قبل موتيهما وبعد ما اخذ الا ويقتلان كما في قطاع الطريق كذا الذي يدين المعروف والدعي











الاف من مئتين خمسة درهم فكذلك جناية دون النفس قد قال ابو جعفر في الحجب من العبد والاذن والليحة ما  
وفي الاصل لا يزداد على الف درهم وفي سنة ما نقصه فان بلغ خمسمائة تنقص نصف درهم **نوع آخر** رجل امر  
رجل بان يوق فائق من مائة وكذا الامر بان يقل نفسه فقتل والعبد صغير وكبير ولو امره بان يفسد ثياب  
مولا ففعل لا يضمن الامر اصل هذا في شرح الطحاوي انحر البائع اذا امر عبد صغيرا او كبيرا ما ذوقا في الجاني  
او محجورا عليه لقتل رجلا خطأ فقتل محجورا بالموافاة بالدفع والغذاء في كل موضع لا يكون محجورا بالموافاة  
ثم رجع مولى العبد باقل من قيمته ومن دية المقتول على الامر في ماله حالا وهذا التوقف في حاله استعماله  
والعبد المقتول لو جنى جناية عند الغاصب بخير مولا بين الدفع والغذاء ثم يرجع بذلك على الغاصب كذا  
هذا لان الامر استعماله وغصبه كذا لو كان الامر صبيًا اخر ما ذوقا ولو امر رجلا صبيًا بذلك لا يلزم الامر شيء  
لو كان الامر محجورا لا يضمن شيئا من ضمان الغصب الجناية ولو كان الامر عبدًا ان كان ما ذوقا وهو صغير وكبير  
والما مائة ذوقا او محجورا صغيرا وكبيرًا لم يضمن مولا ما ذوقا بالدفع والغذاء ثم رجع باقل من قيمة الما مولى  
وارث الجناية في قيمة الامر **وما يتصل بهذا الفصل** مسألة صارت واقعة وهي استعمال العبد الحلال  
في الحكم لا يوجب الضمان فلو كان للمأمر عبدًا فامره بان يهلك عينا من ذلك حتى لو استعمل عبدًا آخر ضاع عبد  
الحكم اقل من سقي فقلع بغير ان المولى يضمن وامر لا يضمن وكيفيته الضمان قد ذكرناها **الفصل الثالث في**  
**الاطراف** بدأ بمسائل الليحة ثم بالعين ثم باليد والرجل والا اصابع وفي شرح الطحاوي رجل  
حلق لحيته رجل اوراسه او تنقها بوجع سنة فان مضت السنة فلم يثبت جبا لدية ولا قصاص الشعر ولو  
مات المحلق او المستوف قبل الحول فلم يثبت فلا شيء عليه عند دفع وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكنف بموقع  
الشعر وبغير الشعر فحجب القصاص ثم في الليحة انما يجب لدية وفي الماشاء ان كانت متصلة او حبيصة واقعة  
اما اذا كان كسحا حجب حكومة العدل وفي الماشاء اذا حلق ولم يثبت حكومة العدل قال الفقيه ابو جعفر  
ان كانت الليحة كحاله مناعيب سدا لا يجب شيء ولو حلق نصف الليحة حجب نصف لدية اذا علم انه نصف وان  
لم يعلم ان الغايب كحاله حجب حكومة العدل وفي الفتاوى الفضل اذا انتف بعض الليحة حجب حكومة العدل وفي  
الليحة اذا اصالح ثم نبت رجع بما دفع ولو نبت ايضا وهو ثابت لا يجب شيء وعندهما حجب حكومة العدل والفقيه  
ابو الليث كان يفتي بقوله اذا نبت ايضا حجب القصاص وفي العيون حجب حكومة العدل اذا انتف بعض لحيته  
نقسم لدية على اذ هب على ما يوجب الجاني حسنا ذلك والعبد ان لم يثبت بخير المالك ان شاء تركه وان شاء  
دفع العبد واخذ القيمة واما العين ففي شرح الطحاوي القصاص العين انما يجب اذ هب ثوبها والعين قامة  
اما اذا قلع الحديقة قلعت وجبا لسكين حجب لدية دون القصاص لا نعتى يؤدى الى استيفاء الزيادة

لان فيها من العروق ما منع التساوي وطريق استيفاء القصاص ان يدعو لقااضي بالبراءة فوق عليها النان فحجبها  
ونقرها من العين التي تقتض فيها وعسل الاخرى بحرقه او قطنه مبلولة فاذا سال فاطر كف عنه وتم القصاص  
واذا انكر الضارب في كره العذر وعلمه عرف ذلك منظر لا طباء اليه وقيل قال ابو جعفر انما يستقبل العينين  
مفتوحة العينين لمعت عينه علم ان الضارب وان لم يعلم بذلك يعتبر ذلك الدعوى والافتراء والقول  
قول الضارب مع يمينه على البتات ولا يقتض اليمين باليسر ولا اليسر باليمين وان عين المحجور عليه حولا  
لضرب بصره ولا تقتض منه شيء فاذا هب ضاربها قيل اقتض منه وان كان الحول سديا لعين المحجور والحول الجاني عليه  
بخير المحجور عليه ان شاء اقتض وان شاء ضمن نصف لدية في ماله رجل اذ هب العين اليمنى من رجل ويسر  
اليمنى اذ هبته ويمينا صحيحة اقتض له وترك اعني ولو ضرب العين اليمنى ضربا يفيض بعض الناطر لم يكن فيه القصاص  
وفيه حكومة العدل ولو ضرب عين رجل عمدا باصبعه ضربا خفيفا فذهب ضربه فيها القصاص ان  
من ذلك فدية النفس على العاقلة ولو قصد بان يضرب يدا آخر خشية فاصاب عينه وذهب بصره حجب  
الدية لانه شبه العمد وفي العيون عن اذ انعت شيئا من انسان فاصبت ثمانية سوى ما تعمدت فهو عمد  
ولو اصبت بذلك غيره يعني غير من قصد به فهو خطأ وفي الضارب في تفسيره اذا قصد بان يضرب يدا  
بالسيف فاخطا فاصاب عنقه وابان رأسه فهو عمد ولو اراد رجلا فاصاب غيره فهو خطأ وفي المتن رجل  
في اللعب وكما احدثا صاحبه فذهب عينه او انكرسته فهو عمد ولو ضرب رجل امرأة او على القلب القصاص  
لا يجري بين اطراف الرجل والمرأة وفي عين الاعور نصف لدية وقال بعض العلماء كل لدية لان العين  
له كالعينين المصبة اذا رمى سهما فاصاب عين امرأة والرمي ابن سبع سنين او نحو في النوازل عن ابى بكر  
الاشكافي انه يجب مال الصبي ان كان له مال فان لم يكن له مال فنظر الى الميسرة ولا ضمان على والده فلو  
الفقيه ابو الليث انما قال يجب ماله لانه لا يرى العجم عاقلة قال الفقيه لو كان للمصبة عاقلة حجب عليهم  
اذا شهدوا اما اذا اقر الصبي او شهدوا بالصبي لا يجب شيء وذكر الناطق ان ضمان العين على من اقره  
احديهما ان يكون احديهما نصف بدل لدية وهو الاخرى في اخر نصف لدية وفي المملوك نصف القيمة  
والثانية ان يكون في احديهما ربع بدل لدية كاليهايم ثم التي حمل عليها وركب نحو الفرس والبغل والا  
والبقرة والثالثة ان يكون الواجب احدي العينين ما نقص من قيمته كالشاة والكلاب المستور وغير ذلك  
واما السن وفي شرح الطحاوي في السن القصاص الشاة بالثنية والثاني والثالث الضرب بالضرر ولا  
تواخذ الا على الاسفل ولا الاسفل الا على الاجماع ولو كسر او نزع من اصلها حجب القصاص ولو كسر  
بعضها فاسق الباقية او احرقت او اخضرت او خلعها عيب بوجه من الوجوه بالكلية القصاص ويجب لدية



ولو ضرب من رجل حتى تحركت وسقطت اذ كان خطا بحسب ما عليه على العاقلة وان كان عمدا نقص وفي التجريد  
لو كسر بعض السن فاستحق الباقي او دخله عيب بحسب حكومة عدل ولا قصاص فيها وفي الجامع الصغير قال بحسب  
السن خمسة مائة ولو كسر بعض السن فسقط الباقي لا بحسب القصاص المشهور من الروايات وروى ابن سنان ان  
رجل لطم رجلا فكسر بعض سنانه يستحق من سن المضارب ذلك المقدار واذا كسر ربيع سن انسان والسن  
مثل ربيع سن الكاسر لا يكون على الصغير والكبير بل على قدر ما كسر من السن فان كسر نصف سن او ثلثها او ربعها  
كسر استوفى الاستطاع في مثله القصاص نقص منه بغيره وان كسر اشلها ليس مستوفى بحسب الاستطاع ان يقتصر منه  
فعليه رش في كل سن خمس من الابل او من البقر ولا يردية الا في شئ او شئ من الادنى على عشرة الا  
درهم او على ما من الابل الا الانسان والمقدم والمؤخر والانياب والشايات والاضراس وفي السن اذا  
نبتت ثلثة على الفالغ وان نبتت معوجة بحسب حكومة العدل وان نبتت سوداء يجعل كل ثلثة لم ينبت ولو نبتت  
المفلوج سنة في كانها بجلة رش كما لا وكذا في الاذن المقطوعة اذا عارها الى مكانها فالناتية تعتبر  
في شرح الطحاوي وفي نسخة الامام خواجه زاده لو نبتت بلا تفاوت لا شئ على الفالغ وفي التواريخ عن من  
قلع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك في الصبي ولكن ينظر حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضرب من رجل  
فتحركت تنتظر حولا وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال لا يؤجل في البالغ وفي الزبايات في كتاب البيع  
اشارة الى انه يؤجل وفي نسخة الامام السرخسي سألني حولا في الكبير لا يرجع بناه في الكسر الفلع وهكذا  
في شرح الشافعي وهكذا في الشافعي قال وبالا فلو بقي انه لا يؤجل حتى ضرب من صبي حتى انتقم عما ينظر  
بلوغ الصبي ان بلغ ولم ينبت بحسب عاقلة خمسة مائة درهم وان كان من العجم ففي ماله ولو قلع سن رجل  
لا يقطع سنه ولكن يؤخذ باليد من سنة الى ان يشفى الى اللحم وسقط ما سواه وهكذا في شرح الطحاوي  
وفي فتاوى الصغرى وفي الجامع الصغير وهكذا ذكر القدر في الامام السرخسي والامام خواجه زاده  
فالحاصل ان الترع مشرع والخذ باليد احياط وفي الايضاح رجل ضرب من رجل فخرها او  
اضطربا ان كان حرا لا شئ فيها وان كان عبدا ففيه حكومة عدل فلو انتظر حولا فاحررت او اختص  
او اسود بحسب الدية وان اصفرت اختلف للساج فيها والمختار انه بحسب الدية كالا سوداد فلو لم  
تغير لونها لكن تحركت فجاء آخر وقلعها بحسب عاقلة وحسب حكومة العدل فيما اذا اخصرت او اسودت  
او اخصرت انما بحسب الدية اذا فالت منفعة المضع فان لم يبق ان كانت من الانسان التي حري بحسب الدية  
ايضا وان لم يكن فيه رواية والصحح انه لا يحسب شئ في فتاوى الصغرى واما اليد والاصابع وفي شرح  
الطحاوي اذا قطع اصباها ثلاث فاصل ففي احد هاتيك الدية وان كان فيها مفصلا ففي احدها

نصف يده الا اصبع وفي الاصابع في كل اصبع عشر الدية اصابع اليدين والرجلين الشواء واذا قطع اصبع  
رجل فشلت اخرى الى جنبها او قطعت يد اليمن فشلت اليسرى فلا قصاص فيها وفيها الارش عند  
وعند ما عليه القصاص الاول والارش الثانية هذا في الساق وفي مجموع التواريخ رجل اراد ان يضرب  
آخر بالسيف فاخذ الاخر بالسيف بيد فجدد صاحب السيف سيفه من يد فقطع نصف اصابعه ان كان بين  
فعله القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه يده الا اصابع واما الظفر رجل قطع ظفر غير ان ينبت كان فلا  
على القاطع وان لم ينبت او نبت متقبيا ففيه حكومة العدل لكن المتعيب ون لم ينبت وفيه ارش مقدرا  
قصاص واما اليد وفي شرح الطحاوي اذا قطع اليدين من نصف الذراع خطاف الكف والاصابع نصف  
الدية وفي الذراع حكومة العدل عند وم ولو قطع من العضد والرجل من الفخذ بحسب نصف الدية و  
فوق الكعبين ودية اليد بحسب مؤجلة في سنتين ثلثاها في السنة الاولى والباقي في السنة الثانية و  
اذا كسر رجل يد عبدا ورجله لا يحسب الحال شئ هذا في الفتاوى الصغرى ولو ضرب يد رجل فشلت  
ان لم ينقبض ولم ينسبط بحسب يده اليد في شرح الطحاوي قال وفي اليد المشد حكومة العدل وفي الاصل  
لا يقطع طرف عبدا بطرف اخر وكذا العبد بالعبد وكذا بين الرجل والنساء وكذا بين الصبي والنساء  
وفي العيون قال عشرة في الانسان في كل واحدة الدية كاملة الانف واللسان والذكر والعقل والرأس  
اذا حلق فلم ينبت والحية والصدية اكرس وانقطع اللسان اسلس بوله وفي الذبذ اظعن فلا يمسك  
الطعام وعشر اخرى بحسب كل اثنين الدية العينان والاذنان واللحمان والحجبان والتشقاق واليدان  
والرجلان والانيان والايستان وفي اليدين الدية وفي احدهما نصف الدية وفي الخمين الدية وفي  
احدهما نصف الدية وفي ثدي الرجل حكومة العدل وفي احدهما نصف ذلك وفي حمة تدية حكومة  
العدل دون ذلك وفي قطع الذكر من اصله ان كان خطا بحسب الدية وان كان عمدا اختلفت الروايات  
اي من انه بحسب القصاص وعن ابي حنيفة لا يحسب لو قطع من الحشفة ففي العمد القصاص وفي الخطا الدية فان  
بشئ من الحشفة لا يحسب القصاص بحسب حكومة العدل وهذا كله اذا تحرك الذكر فاما اذا قطع ذكر  
مولود لم يتحرك ففيه الحكومة وفي ذكر العينين والحشى الحكومة وكذا السان الاخرس والعين الباقية الذبا  
ضوها واليد المشد والرجل المشد حكومة هذا في التجريد ولو خذ خصية رجل فشد هاذن هبت الحية  
بحسب الدية ولو ضرب امرأة حتى صارت مستحاضة بحسب الدية وفي الخزانة ينتظر حولا ان برئت لا يحسب شئ و  
ان لم ينفع الدية وفي الضلع اذا كسر حكومة العدل وفي الصلابة اذا رقت كمن بقدر على ان يجمع فحكومة  
العدل وان لم يقدر او صار احد ففيه دية كاملة وان عاد الى حاله ولم ينقصه لكن في اثر الضرب حكومة



وان لم يكن فيه اثر الضرب فلا شيء فيه وهي معرفة وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع الماء الدية وفي الرقبة  
اذا كسر حكومة العدل وان كسر كل عظم من حكومة العدل بقدر ما يرى الحاكم بعد نظر ذوي عدل  
متى يعالج الكسر لوطن بطنه بالرمح فصار كحال الاستمسك بالطعام ففيه الدية ولو قطع فرج المرأة و  
صار كحال الاستمسك البول ففيه الدية ولو قطع ذكر من اسفل فسقطت بحيته ففيه تلك الديت في  
الذكر دية في الاثنين ودية العتية ودية الخية ولو قطع لسان صبي ان استعمل بحك الحكومة وان تكلم بحب  
الدية في الخطا ولا قصاص العمد وعن سائر حكاية اذا قطع الكحل وفي عين المولود ان البصر الدية في الخطا  
والقصاص العمد وان لم يضر حكومة **جنس آخر في القصاص** وفي النسب عن من س في حليل بيت ليس معها  
احد مما فوجدا حدها مقتولا قال ابوس اضمنه الدية وقال ام لا ضمنه لعله قتل نفسه وفي الفتاوى القصر  
كلا بازي ودر وازكي اقتلوا فانه جعل قتل مكان فوجب القسامة والدية على اهل تلك المحلة وحمل هذا  
في شرح الطحاوي اذا وجد الرجل قتيلا لا يخ اما ان وجد في غير الملك كالمقاورة او في الملك ثم لا يخ في ذلك  
خاص كالدار والحان وفي ملك المحلة اما اذا وجد في غير الملك فدمه هدر ولا قسامة فيه ان كان كحال الا  
يسمع الصوت في مصر من لا مصار وان كان كحال السمع فعلى اقرب القرى اليه الدية اما اذا وجد في الملك  
الحاضر بخوان وجد قتيلا في دار رجل فعلى قلته القسامة والدية وان وجد في الملك العام بخوان  
وجد قتيلا في محلة ففيه القسامة والدية بخوان الاولياء خمسين رجلا منهم فحلف كل منهم بالله ما  
قتل ولا علم له قاتلا فان لم يتم اهل المحلة خمسين كبرت الايمان عليهم ولو وجد في غير عظيم محرم  
الماء ولا ملك لا حدي فيه فدمه هدر وان كان مربوطا على شط النهر وهو ليس بملك لا حدي فدمه هدر  
اذا كان كحال لا يسمع الصوت في مصر من لا مصار ولو كان يسمع فعلى اقرب القرى اليه وان كان الشط  
ملكا ان كان خاصا فهو كالدار وان كان عاما فهو كالمحلة وان كان في غير صغير لقوم معروفين محرمين  
الماء او كان مربوطا في جانب فعلى عاقلة ارباب النهر والنهر الصغير ما يقص فيه بالشفقة واذا وجد القتل  
في الملك ففي معرفة وتام الشرح في الخزانة **جنس آخر في القصاص** ذكر الكرخي في مختصر ان الفروع على القاتل  
افضل رجل قتل عمدا وله وليان فصالح احدهما القاتل من الدم على خمسين الفا جان الصلح في نصيبه  
خمسين الفا وللآخر نصف الدية خمسة آلاف وعن ج الصلح في نصيبه خمسين الفا وللآخر  
نصف الدية خمسة آلاف وعن ج الصلح على اكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد من نصف الدية  
والرواية المشهورة هي الاولى بخلاف قتل الخطا حتى لا يجوز الصلح باكثر من جنس الدية قبل قضاء القاضي  
بنوع آخر منه ويجوز ان يجنبه وان كان اكثر وكذا يجوز حبه ان كان بعد ما قصه القاضي بنوع آخر منه

اذا اصالح على اية بغير او على الف دينار او على عشرة آلاف درهم جان وفائدة الصلح تعيين ذلك النوع كما  
بدون ذلك الخيارات الى القاضي وان صالح على شيء بين هذه الانواع باقل يجوز وبأكثر لا يجوز الزيادة و  
ان صالح على شيء ما لم يقرض فيه الدية كان اذا دفعه اليه لانه لو لم يدفعه كان دينيا بدنيا وهذا اذا لم يكن  
قضى عليه بالدية فان قضى عليه بأية بغير مثلا فصالح القاتل الولى من مائة بغير على اكثر من مائة بغير  
هي عنده ودفعها اليه جان لان بالقضاء تعيين الواجب هذا عندهما اما عند ابي ج فالبقر والغنم و  
الحمل الم يقرض فيه الدية فيجب ان يجوز الصلح بالقليل منها والكثير قبل القضاء بغيرها وبعد جان في  
صلح الاصل قوم اجتمعوا على كلب عقور فزموه بالسهم فاحطاسهم فاصاب جان بية صغيرة فانت وشهد  
قوم ان هذا سهم فلان ولم يشهدوا ان فلا فارقاه فصالح الادب صاحب السهم على شيء ثم طرد الصالح  
رد الصلح ان كان يعلم ان المصالح هو الخارج وان الصية ماتت من تلك الجراحة فالصلح جائز فان لم يعلم  
عين معرفة السهم فالصلح باطل فان كان يعلم ان صاحب السهم هو الذي مرهاها فاستقبلها ابوها  
فلطمها فسقطت وماتت ولا يدري من اللطمة ماتت او من الرمي فان كان صالح لا بد من سائر الورثة  
فالبديل لسائر الورثة ولا ميراث للادب ان صالح بغيره منهم فهو باطل وللادب لاية استيفاء القصاص  
لابنه الصغير في النفس ومادونها وصالح عنها والوصي يستوفي فيما دون النفس في النفس ويصح  
فيما دون النفس وهل يصالح في النفس فيه روايتان واما القاضي فهو كالادب كره اكثر المتأخرين في  
شرحهم واستدلوا بما ذكر محمد في الكتاب ان من لا ولي له اذا قتل عمدا فليست سلطان ان يستوفي القصاص  
وصالح ولا يعفو فكذلك القاضي **الفصل الرابع في الجناية** في غير بني آدم ما يوجب القصاص في الدية  
وما لا يوجب انه يشتمل على سبعة اجناس الجنس الاول في الذوات وثلاث في النار وما يولد منها والناس  
في المرو وما يحرق منه والرابع في اشراع الجناح والخامس الاشهاد على الحايط المايل والسادس في  
السعاية والسابع في الرجل يسهل سلاحه على انسان **الجناح في قول** وفي شرح الطحاوي ان كانت الدية  
تسير وعليها رجل فتمسك به رجل فالقتل للراكب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحي شيء وان كان غير  
اذنه فعليه كل الدية وان ضرب الناحي فدمه هدر وان اصاب جلا آخر بالذنب وبالرجل او  
كيفما اصاب ان كان بغير اذن الراكب فالقصاص على الناحي وان كان باذنه فالقصاص عليها الا في النخبة  
بالرجل والذنب فانهما جاران الا اذا كان الراكب اقفا في غير ملكه فامر رجلا فتمسكها فنفتحت رجلا فاقفا  
عليها وان كان بغير اذنه فالقصاص كله على الناحي ولا كفارة عليه وفي المتن رجل واقف على ابنته  
الطريق فامر رجلا بالخنس فسارت عن موضعها ثم نفتحت رجلا على الناحي من الراكب ولو كانت



الدابة مربوطة في غير ملكه فان ذهب من ذلك الموضع وفتح الرباط فقد زالت الجناية فاعطيت شئ  
من ذلك فكله هدر فان حالت في رجليها فاذا اصاب شئ اعطيت ذلك كله مضمون سواء ضربت يديها او  
رجلها او برؤسها وبوقها فذلك سواء وان كانت الدابة غير مربوطة فالت عن موضعها بعد ان وقعها  
ثم جئت على رجل كان هدر من رسل بهيمة فاصابت في فورها شئاً مضمون كذا لو لم يكن لها قائد ولا سائق  
ولا زاجر ولو عطف عن ذلك الطريق وكان لها طريق آخر فاصابت شئاً منه لا يضمن ولو عطف ولم يكن  
لها طريق غيرها بان مستقبلها حايط عن يمينها طريق آخر وعن يسارها طريق فاخذت يمينه او يساره  
وقد كان السائق كف عن ساقها وزجرها فذلك مضمون على المرسل ولو سكت ساعة ثم سارت فهذا هدر  
ولو غرى كلباً حتى عض رجل لا يضمن لو اسل باناً وعند ابى يضمن سواء كان يقوده او ليسوقه او  
يقوده ولا يسوقه كما اذا اسل البهيمة وعند من ان كانت سائقة او قائداً يضمن وان لم يكن له وبيد الخطا  
والفقيه ابو الليث كان يفتي بقول ابى س وهذا اختيار ابى حنم قال الصدر الشهيد في الجامع الصغير وفي  
الزيادات اشارة الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معلماً لا يشترط ان يكون سائقة او  
مطلقاً وفي غير المعلم يشترط السوق وفي الجامع الصغير رجل ساق دابة وعليها سرج فوق السرج على  
رجل فقتله من لساق كافي الحمل رجل سار على دابته فوقفت رؤسا وبول فغضب انسان برؤسها او بولها  
لم يضمن فان وقعها صاحبها الغيرة لك فرأيت او بالث فغضب انسان برؤسها او بولها مضمون رجل سار على  
فاصابت يديها او رجلها حصاة او نواة او فارت عياراً ففقت عين انسان لم يضمن وان كان حجر كبير  
ضمن ويضمن الراكب كل شئ اصابته الدابة بيدها او برؤسها او كمرتها وخبطت او نحتت برجلها او ذنبها  
لم يضمن وان وقعها او اخذ شفة الرجل والذنب ايضاً وكل شئ ضمنه الراكب ضمنه السابق والقائد وما لا  
ضمنه الراكب لا يضمنه القائد والسائق رجل قاد قطار فوطئ البعير انساناً فقتله فعلى عاقلة القايد الدابة  
ولو ربط رجل بعيراً في القطار فوطئ المربوط انساناً فقتله فالذية على عاقلة القايد ويرجع عاقلة القايد  
على عاقلة الرباط ان لم يعلم بربط العين ولو قاد انسان اعشى فوطئ الاعشى انساناً فقتله لم يذكر هذا قال  
الفقيه ابو الليث ينبغي ان لا يجب على القايد شئ وفي المشتبه اذا وقف دابة في سوق الدواب لضمان علي  
صاحبها وعلى هذا السقينة المربوطة على المشط وقال من وقف الدابة على باب السلطان يضمن ايضاً  
ولو وقف دابته على باب المسجد الاعظم والمسجد الاخر فهو مشافراً لما نعتت برجلها الا اذا جعل الامام  
موضعا يوقفون عليه وابهم فلا يضمن وفي غضب الفتاوى رجل ساق حماراً عليه وقرح خطب كان رجل واقفاً  
في الطريق او سير فقتل بالسائق بالفارسية كوست كوست او برت فلم يسمع حتى اصابه الخطب فخرق ثوبه

او سمع لكن لم يمتاله ان سمع عن الطريق لصيق المذمة ضمن وان سمع وتبعها لكن لم يستقل لا يضمن ولا فرق في هذا  
بين لاصم وغيره ونظير هذا من اقام حماراً على الطريق وعليه شاة فجارى راكب كوست زد وخرق الثياب  
كان الراكب يتحرك حماراً والثوب يضمن وان لم يتحرك يضمن ان لا يضمن فعلى هذا اذا كان الثوب على الطريق  
الناس يمرون عليه وهم لا يسمرون لا يضمنون وكذا رجل جلس على الطريق فوقع عليه انسان فلم يبرح  
الجالس لا يضمن ثم في اذى ساق حماراً الخطب اذا كان لا ينادي برت او كوست حتى يعلق الخطب  
انسان وخرق يضمن ان مشى حماراً الى صاحب الثوب اذا كان صاحب الثوب مشى الى حمار وهو يراه ولا يتبعه  
عنه لا يضمن في التوازن رجل ادخل بعيراً معتماً في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها فوقع عليه المعلم  
قال الفقيه ابو الليث ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه يضمن وان يضمن غيره  
المعلم كالمعلم ولو ادخل بغير اذن صاحب الدار لم يضمن ففرض حبساً فقتله لا يضمن رجل ادخل غنماً او  
ثوراً او حماراً كرها او بستاناً او ارضاً فافسد ما وصاحبها معها بسوقها فهو ضارفاً فسد وان لم يكن معها  
لا يضمن قيل يضمن وان لم يكن يسوقها على قياس المعلم وفي غضب الفتاوى اذا وجد بقرة في زرع فاحبس  
صاحبها بالخروجها فاحبسها صاحبها فافسد الدابة الزرع عند الاخراج ان اخبره ان دابته في الزرع فلم  
يأمره بالاخراج يضمن ان امره حين اخبره لا يضمن ولو لم يخبر صاحب الدابة ولكن صاحب الارض اخبرها  
من الزرع فادبت فاكلها في غضب المشتبه انه لا يضمن وفي غضب الفتاوى المختار ما قاله اكثر المشايخ ان  
اخرجها وساقها مضمون ان اخرجها وما ساقها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة الغيرة عن زرع الغير رجل ادخل  
دابته في دار رجل فاحبسها صاحب الدار فهلكته لا يضمن في الزرع ولو وضع ثوباً في بيته فزحى به  
صاحب البيت ضمن الراعي اذا وجد في السرح بقرة فطردوها فادبت ما خرج من حرجه لا يضمن ولو وجد  
مرطبة فاحبسها فاكلها ذئباً او ضاعت ضمن قيمتها ولو وجد في زرعه او كمره دابة وقد افسدت زرع  
فحبسها فهلكته ضمن صاحب الكرم رجل ربط حماراً على سارية فجاو آخر حماراً وربط حماراً على تلك السارية  
ففض احد الحمارين الاخر فملك فان ربطاً في موضع لها ولاية الربط لا يضمن وان لم يكن لها ولاية الربط  
ضمن وان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً لا يضمن واذا كان في الملك سعة وفي الطريق يضمن  
شاة لا انسان دخل وكان رأسه قد دخل صاحب الدابة الدكان لمخرجها فكسر الشاة قد الرأس يضمن  
**وما يتصل بهذا البحث** على الدواب في الجامع الصغير شاة فقتلت بعيراً فقتلها ما نقصها وفي عين بقرة  
البحار وجزء من ربع القيمة وكذا في عين حمار والبغل والفرس ربع القيمة وفي المشتبه ما جعل على ظهره  
فقتلته ربع القيمة وكذا البقرة ما لا يحمل عليه لصغيره كالفصيل والحش إذا قتلت عين واحدة ففيها  
ربع قيمتها







فقطب انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب النون انما يضمن ذراش كل الطريق وفي باب السين ان لم يبر  
يضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى ولو امر الأخير برش فناء الدكان للامر فأنكر منه يضمن الامر ويغيره يضمن  
الامر ما لو امر بالوقوف في الطريق فتوضا في الطريق فالضمان على النوى رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة والماء على  
رجل او متاع فافسد ضمن الرجل والمرأة آله وفي الفتاوى الصغرى رجل مر رجلا بوضع الحجر على الطريق فغضب  
الامر ضمن الواضع وكذا لو قال الله اشترع فناء من ذلك او برن كانا على باب فغضب الامر او غلامه وكذا اذا بنى كما  
للمأور يابره ثم غطى الامر ضمن **المجنس الرابع في اشرع المذاب** وفي شرح الطحاوى اذا اخرج الرجل من داره  
ميرابا الى الطريق فسقط على رجل فقتله ان اصاب الطرف الداخل لم يضمن شيئا وان اصاب الطرف الخارج ضمن وكذا وسطه  
وان اصاب الطرفان ضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئا وان استاجر رجل رجلا ليسنى له او لحدث له شيئا في الطريق  
او خرج جناحا وكان البناء جانا فاعطى من احد ومال فذلك على المستاجر دون الاجير استحشا اذا سقط من يده  
لبن فاصاب انسان فقتله بحب لدية على عاقلة الذي سقط من يده وعليه الكفارة وفي الفتاوى الصغرى استاجر رجلا  
لخرج له جناحا في فناء داره او حانوته ان احترق له حق الاشراع في القديم فسقط فقتل انسانا جانا فالضمان على  
الاجير ولو كان قبل الفراغ او بعد الفراغ ورجع الاجير على الامر وان علم لاجير ان ليس له حق الاشراع باحار او  
بغير احار ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير ولا يرجع على الامر قياسا واستحشا وان سقط بعد  
الفراغ مرجع استحشا وفي غصن الفتاوى رجل قال لآخر احفر لي بيا في هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغير ضمن كافر  
يرجع على الامر وكذا لو قال له احفر لي حائط او كان ساكنا في ذلك الدار انما من علامات الملك وكذا لو استاجر رجل  
ذلك ولو قال احفر لي بئر ولا قال لي حائط ولم يكن ساكنا فيها ولم يسأجر عليه لا يرجع على الامر وعلى هذا لو  
استاجر اجير لبحفر بئر في فناء داره ان اجبر ان له حق احفر فالضمان على الامر وان لم يجبر فذلك بخلاف  
ذبح الشاة واشراع الجناح وفي الجامع الصغير رجل جعل قطرة بغير اذن الامام فغدر رجل المرو عليها فغضب الامان  
على الذي جعل القطر وكذا لو وضع خشبة في الطريق فغدر رجل المرو عليها فغضب الامان على الواضع مستحب  
علق رجل منهم فيه قديلا او بسط حصيرا فغضب انسان لا يضمن ان فعل ذلك رجل من غير العشرة ضمن عندنا  
خلافا لها ولو فعل رجل من غير العشرة باذن واحد من العشرة لا يضمن كالفعل باذن القاضي ولو جلس رجل من العشرة  
فغضب رجل ومات لم يضمن ان كان الجالس الصلوة وان كان في غير الصلوة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقا **المجنس الخامس**  
**في الاشهاد على الحائط المأبل** وفي شرح الطحاوى الحائط اذا مال لا يجر اما مال الى ملك عام كالطريق وخوم والى ملك  
خاص ان مال الى الطريق العامة فالخصم الى واحد من الناس مسلما كان او ذميا بعد ان يكون بالغ او صبيا اذن  
وليه بالخصم او عبدا اذن له مولاه بالخصم فاذا تقدم الى صاحب الحائط فقالت ان حائطك مال فارفعه لك

والاشهاد

والاشهاد للتمتع عن المحو وفي مجموع التنازل لو قال له ينبغي لك ان تهدم ما يكون اشهاد او انما هي مشورة لو  
اشهد على حائط فانهدم الحائط ففقد منه دابة فقتل رجل لا يضمن وكذا لو وضع على الطريق شيئا فقتل منه  
دابة ووقعت على انسان وقلة لا يضمن الواضع **المجنس السادس في السعاية** وفي نسخة القاضي الامام صدر الاسلام  
ابن اليسر من المبسوط في كتاب اللقطة من سعى رجلا الى السلطان حتى غرمه لاج من وجوه ثلاثة احدها ان كانت  
السعاية بحق نحو ان كان يؤذيه ولا يمكن دفع ذلك الا بالرفع الى السلطان او كان فاسقا لا تمتنع عن الفسق  
بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي التماس ان يقول ان فلانا وجد كنزا ولقطة قطران كاذب ضمن لا  
اذا كان السلطان عادلا لا نغرم بمثل هذه السعايات او قد يغرم وقد لا نغرم لا يضمن الساعي الثالث اذا وقع  
في قلبه ان فلانا جاني الى امرته اجارته فرفع الى السلطان فغرم السلطان ثم ظهر كذبه عندهما لا يضمن الساعي و  
عند يضمن والفتوى على قول لم لغلبة السعاية في ماننا قال القاضي الامام علي السغدني والحاكم عبد الرحمن  
بوجوب الضمان على الساعي قال الصدق الشهيد في غصن الفتاوى وعليه الفتوى والفقيه بالليث كان لا يفتي  
بوجوب الضمان على الساعي ولو فقه رجل حائط انسان حتى سرق آخر من البيت الاصح انه لا يضمن الجاني اذا امر العوان  
باخذ المال فاخذها الصدق الشهيد باعتبار الظاهر لا بحسب عليه الضمان وباعتبار السعاية بحسبنا من عند الفتوى  
اما اذا لم يأمر العوان لكن اراد به فاحذر من يتيه شيئا لا يضمن قال وقال الشيخ الامام طهيري الدين المغناني  
الجاني لا يضمن مطلقا والساعي يضمن لا يمكن دفع العوان واما لا يمكن دفع السلطان رجل قال عند سلطان القلا  
فرسا جيدا واجارته جيدة والسلطان باخذ فاحذر يضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق في مجموع  
التنازل وسواء اجره الساعي عند السلطان او عند غيره اذا كان ذلك العنصر حال بقدر على اخذ المال منه  
ولا يمكن دفعه رجل اشترى شيئا فقتل له ان اشترى بئرا ثم غل ففسد الباع عند ظاهره واجبر ان قال صدق  
لا يضمن وان قال كذبا ضمن مسائل المجنس السابع ياتي في كتاب الحدود **كتاب الحيطان**  
وهو شتم على ثلاثة فصول الاول في اشرع الجناح والثاني في عمارة الحائط وممرته والثالث في الحائط تتنازع فيها  
اثان الفصل الاول وفي الاجناس قال هشام قلت لمحمد ما تقول في رجل له داران احدهما مينة والاخرى يسيرة وفيها  
طريق المسلمين فبنى ظلة فوق الطريق عليها قال في قول ان كان البناء لا يضر بالطريق لا بأس به وان خاضع للبناء  
احدا لا يهدمها وان خاضع قبل البناء فله منعه وفي غصن الفتاوى زقاق فيها دور عطي احدا رباها بضمها و  
عمودا ملاصقة بجدار رجل وبني فوقه عرفة فاشترى رجل في تلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت البناء في  
الزقاق دار له ان ياخذ برفعها وعلى هذا لو استاذن رجلا في وضع الجذوع على الحائط او حفره في راسه  
داره ففعل ثم باع صاحب الدار له وطلب المشتري رفع الجذوع له ذلك الشرا ب الاذا شرط وقت البيع زقا

الطريق



غير نافذة واراد انسان ان يتخذ طينا ان ترك من الطريق قدر المتر للناس ويرفعه سريرا ورفع في الاتحاش  
مرة لا يمنع من ذلك وكذا لو اراد ان يتخذ فيها اربابا او دكانا رجله حايط ووجهه في ارجل فارد ان يطين  
حايطه ولا سبيل له الى ذلك لا بدخول ارجاه وصاحبه منع من الدخول والندم الحايط ووقع الطين في  
داره جاره فارد ان يدخل ويصل الطين فنع صاحب الدار وله مجرى ماء في ارجاه فارد ان يخرق واصلاحه  
لا يمكن ذلك لا بدخول ارجاه وهو منع يقال لصاحب الدار اما ان تركه حتى يدخل ويصل او يفعل صاحب الدار  
بما له كذا روى عنم وبه اخذ الفقيه ابو الليث في صلح النوازل وفي وقعه دار مشتركة بين قوم بعضهم ان  
يربطوا الدابة فيها وان يضعوا الخشبة على وجهه لا يضر بصاحبه وان يتوضؤوا يعني لا يضيق عليهم الطريق بمروهم  
ولو عطي احد لا يضر من لو حفر الارض مؤمرا بلسوى فان نقض الحفر يضمن التقصا وكذا لو كان الطريق بين  
وهو غير نافذة غير ان في الطريق لا يضمن نقصان الحفر سكة نافذة في وسطها منزلة اراد احد منهم ان يرفع منزلة  
وتجولها الى ههنا ويأذي الجيران به لهم منفعه وكذا الكفل واحد من عرض الناس وانما يختص بذلك اهل السكة اذا  
كانت غير نافذة وفي صلح النوازل رجل ان يتخذ ارجاه لبستانا ليس له ان يمنع من ذلك ان كانت الارض صلبة لا تعدى  
ضرب الماء الجيرانه وان كانت تعدى ضرره الى جيرانه له ان يمنع وعلى هذا اذا جعل مكانه طاحنة او جعله للقصاص  
وعلى هذا لو اراد ان يبنى حماما او اصطبلا او كتابا لحيطان للصيد الشهيد ان الرجل اراد ان يبنى حماما او اصطبلا  
فيما شئت الخبز الدائم كما يكون للدار كين او رحي الطحن او مدق القصارين لم يخبر قال الصدر الشهيد والقوى  
عليه قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية انه لا يمنع وصورتها في اول قسمة الاصل قيل باب قسمة الدور  
رجل اصابه ساحة في القسمة فارد ان يبنها او يرفع بناءها واراد الاخر منع قال سيد علي البرج والشمس له  
ان يرفع بناءه وان يتخذ فيها حماما او تنورا وان كفت عما يؤدى جاره فهو حسن ولكن لا يجبر على ذلك ولو فتح  
صاحب البناء في علو بناءه بابا او كوة لم يكن لصاحب الساحة منعه ولصاحب الساحة ان يبنى في ملكه ما يشاء  
ولو اتخذ رجل ثوبا في ملكه او كراسا او بالوعة فمنها حايط جاره وطلب منه جاره نحو يله لم يجبر عليه فان  
سقط الحايط من ذلك لم يضمن الشيخ الامام طهيد الدين كان يفتي بجواب الرواية واصل هذا في مناقب ابي جعفر  
ذكرها في الخزانة وفي الفتاوى الصغرى وفي كتاب القسمة دوخانه است هر كني سبه ويكي را وزن نيست بابها  
بروي بام خانه شريك است فارد الشريك ان يبنى على هذا السطح حتى يصير اسقفين منع صاحب الطاق لانه  
يُسند الضوء وان كان في القديم سقف واحد له ان يمنع وان كان اسقفين لا وحده القديم ان لا يحفظ اقرانه  
وراهذا الوقت كيف كان جعل الصبي وقت الذي يحفظه الناس حتى لا يقدروا وكذا اذا وقع البناء لاجلها  
والساحة لاخر فلا بد ان يبنى بسند به الريح والشمس ذلك في ظاهر الرواية وقد ذكرنا هذا وما ذكر في  
القدم

في غاية الحسن لو اختلفا فاقام احدهما البينة وعلى القدم والآخر على انه محدث فبينة القدم اولى وشهادة  
السكة في هذا غير مقبولة **فروع اخرى في سبل الماء** وفي التجديد باب الدعوى في الطريق اذا كان له سبيل  
في قفلة قفلة صاحب القفلة ان يجعله من بابا او كان له من بابا فارد ان يجعله قفلة ليس ذلك وهذا اذا اتفق  
في الضرر وكذا لو اراد ان يجعل من بابا اطول من من بابا به او عرضا او سبيل ماسطح من ذلك المنزلة ليس ذلك  
وكذا لو اراد اهل دار ان يبنوا حايطا ويسدوا مسيله واراد ان ينفقوا المنزلة عن موضعها ويرفعوا السطح  
لم يكن لهم ذلك ولو بنوا اهل الدار بناء ليسيلوا من بابهم على ظهرهم لم يكن ذلك ولو كان له طريق في ارجل اراد  
اهل الدار ان يبنوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا من ساحة الدار عرضا بالدار  
وفي فتاوى الشافعي داران جارين سطح احدهما اعلا ومسيل ماء العليا على الاخرى فارد صاحب السفلى ان  
يرفع سطحه او يبنى على سطحه لانه ذلك وليس للجار منعه لكن يطالبه حتى يسيل ماءه الى طرف المنزلة ان السطح  
او هذه المالك ليس للآخر ان يكلفه بالعارة لاجل اسالة الماء لكن ينبغي هو ومنع صاحب من الانشاع **فروع**  
السكة اذا كانت غير نافذة وهي على الطريق الا عظم ليس لصاحب ان يبيعه ولا ان يقسمه فيما بينهم وكذا  
ليس لاحدهم لان المارة فيهم حقا فانه ان زحمت الناس الطريق لا عظم لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يتراموا  
وكذا ليس لاحد ان يحفر فيها بئر المصفاة وان جمعوا على ذلك كله ولا يدخلوها وروى اما لهم ان يروا في الاجابة  
وفي المسئلة في السكة التي هي غير نافذة اذا وضع فيها حجرا او ربطا دابة او وضعا فطبعه انسان لم يكن عليه شيء  
وان حفر فيها بئر او دفع فيها انسان بمنزلة دار بين اثنين وفي الفتاوى ما يح مقيد بشرط السلامة وفيه يضارفا  
ليس بنا فدا شري رجل الدار القصوى منه في ظهرها طريق نافذة فارد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس  
ذلك وان اراد ان يجعلها مسجدا له ذلك ولم يشأ ان يدخله ويصل في فيه وليس لهم ان يتخذوه طريقا يرون فيه  
وكذا لو اتخذها خانقا نزل الناس وجعلها بابا بين يديها من شئ وليس لهم ان يتخذوه طريقا يرون فيه  
اذا كان لرجل اظهرها في سكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار  
كان جعلها مسجدا ان كان الجدار الى الطريق الا عظم جان ولا فهو مسجد ضرر لرجل له دار وله علم بابا اراد ان  
يفتح بابا اخر اسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة له ذلك وان ابنى اهل السكة ولو اشترى بيتا من سكة اخر  
هي على ظهره واراد ان يفتح بابا في داره في هذه السكة يفعل ما دام هو كذا اما اذا صار هذه السكة  
لرجل والبيت لآخر ليس لصاحب البيت ان يفتح هذه السكة رجل اشترى بيتا من منزل جدره وحقوقه  
صاحب المنزل منع من الدخول وبامر يفتح الباب الى السكة ان يبين البايح له طريقا ليس له منعه وان لم يبين  
اختلف المشايخ فيه المختار انه ليس له المنع وما يضمن مسائل الفصل وفي كتاب الحيطان رجل اراد ان يهدم دار



ولا هل السكة ضرر لا نه خرج السكة المختارة منع فلو هدم هذا وانه يضرب الجيران ان كان قادرا على البناء  
يجري على البناء قبل والاصح انه لا يجبر ولو هدم دار فانهدم دار الجار في غضب هذا الكتاب يأتي في فتاوى القضا  
في كتاب الدعوى رجل بنى للسقف لانه في منزله ثم اراد هدمها ليس له الدفع والبناء لها وكذا كل من بنى  
في دار غيره بغيره يكون له وان بنى بغيره له ان يرجع الا ان يضربها في منع وفي الوصايا ان بنى لها يكون لها  
النصاب حايط بين اثنين يسقط ولا حد ما بنات وعورة وطلب من جاره ان بنى لا يجبر قال الفقيه ابو الليث لا بد  
من بناء يكون ستر ابيهما لان الزمان الاول كان زمان صالح اما الآن فسد الزمان قال القاضي الامام لا  
يجبر على العمارة غير القاضي بامرها بائنا حاد السترة حسبته وهي فزيد الفضل رجل هدم منزل امرته برضاهم  
بناء بنقصه وسفقه وخشب آخر اشتراه بالماله ان بنى لمرته لم يكن له في البناء حق وذكر فقيهنا ابو اسحق انه ان شهد  
وقت البناء انه بنى لمرته عليه ما كان البناء له وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليه بالشيء وعلى هذه العمارة  
في كرمها وما يتصل بهذا الفقه في غصن الفناوى رجل غرس شجرة الفصاد في الطريق ان كان لا يضرب الطريق لا  
بأس به ويطيب لذي غرس فصاده وورقه وان كانت الشجرة في المسجد لا بأس باكل ثمرها ولا يجوز اخذ ثمرها  
ولو غرس على صفة من جارة رجل ليس له شركة في الثمر يريد اخذ بقطعها له ذلك ان كان يضرب الناس والاولى النفع  
الى الحاكم وفي صلح الفتاوى اذا كانت لرجل نخلة في ملكه فخرج سعتها الى ملك غيره فادار الاخر قطعها له ذلك  
وفي بيع النوازل رجل باع ضيقة وللبائع اشجار غصنها مستلثة في هذه الضيقة فليست له ان يأخذ البائع ببيع  
ما كان في الضيقة السبعة من الاعقان وكذا لو ورثها حايط عليه جذوع شاخصه دار جاره فاراد صاحب  
ان يقطع رؤس الجذوع ان امكن البناء عليها الطول لا يقد على القطع وان كانت صغيرة يقطع فلو قطعها صاحب  
وهو كالاجل عليها ان اعلمها من غيرها او قطعها لا يضمن وان لم يعلم من الغصن وفيه رجل له دار قد دلت اغصان  
شجرة لرجل واخذت هواء دار فقطع صاحب الدار الاغصان ان امكن لصاحب الشجرة ان يفرغ هواء داره من غير  
ان يقطع بان يجمع الاغصان وشدها بجبل ضمن وان كانت غلاظا لا يمكن ان يقطعها من الموضع الذي يقطعها  
الحاكم ولو رفع اليد يضمن وان قطع اكثر مما يقطعها الحاكم ضمن غصن الفتاوى **الفصل الثاني في الحايط وعمارة**  
وفي النوازل حايط بين اثنين يسقط ولا حد ما بنات وعورة فطلب من جاره ان بنى لمرته لا يجبر وان بنى احدهما  
في ملك نفسه فقد قال الفقيه ابو الليث هذا قول علمائنا وقال بعضهم لا بد ان يكون ستر ابيهما قال الفقيه  
ناخذ لان ذلك كان زمان الصلاح وفي بيع الفتاوى رجل اشترى حجرة وسطها ووسط جاره مستويا فان  
جاره حتى يتخذ حايطا بينه وبين جاره ليس له ذلك فلو اراد ان يمنع من الضيق حتى يتخذ ستره ان كان اذا بعد  
نفع بصره في دار جاره له المنع وان كان لا يقع لكن يقع اذا كان على السطح ليس له المنع ولو كان الدار بين الصغرى

لكل احدهما وصى انهدم الدار وابى احدهما العمارة فان الوصى رفع الامر للقاضي حتى يجبر على العمارة  
طاحنة او قام مشترك انهدم وابى الشريك العمارة يجبر وهذا اذا بنى شيئا اما اذا انهدم الكل وصار محلا لا  
يجبر فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون ديننا على الشريك واكثر اذا كان بين شريكين في احدهما  
ان لم يقبض جبر وفي ادب القاضي من الفتاوى لا يجبر ولكن يقال اسقه وانفق ثم ارجع في حصة بنصف ما انفق  
في دعوى النوازل عن في الحكم بين اثنين انهدم منه حايط بيت واحتاج الى مرته فابى شريكه المدة لا يجبر لكن  
يقال للآخر ان شئت ابنه انت ثم آجره فاذا آجرت فخذ من الاجرة قدر نفقتك ثم يصيران فيسوء وفي الخبر  
في كتاب الدعوى في البئر المشتركة والدار المشتركة جبر كل واحد منهما على ان يسفل لرجل وعليه لغير  
انهدم ما لم يجبر صاحب السفلى على البناء ويقال لصاحب العلوان شئت فابن السفلى والعلوان ذلك فامنع صاحب  
من الانتفاع به حتى يرضى عليك قيمة البناء وذكر خصاؤه انه يرجع بما انفق وفي الحايط بين اثنين لو كان لهما  
خشب فبنى احدهما للثاني ان منع الآخر من وضع الخشب على الحايط حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيا وفي الاقضية  
حايط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحايط وابى الشريك ان كان بحال لا يخاف السقوط لا يجبر وان كان  
بحيث يخاف عن الامام ابى بكر محمد بن الفضل انه يجبر وان هدموا واراد احدهما ان يبني وابى الآخر ان كان الحايط  
عريضا لكنه ان بنى حايطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان يمكن جبره كذا حكى عن الامام ابى بكر  
محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الجيران انه ان لم يوافق الشريك فلو سق في العمارة ويرجع على الشريك  
بنصف ما انفق وان كان اس الحايط لا يقبل القسمة وفي شهادات فتاوى الفضل لو هدمه وامنع احدهما من  
البناء يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكن يمنع عن الانتفاع به ما لم يستوف بنصف ما انفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء  
القاضي وان كان بغير قضاء بنصف قيمة البناء وانهدم او خاف الوقوع فهدم احدهما لا يجبر الشريك على البناء  
ان اراد الآخر البناء كما لو هدمه وان هدم بغير إذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد الارض قيمة  
الحايط فانه يضمن قيمة نصف شريكه من الحايط بالقيمة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من  
شريكه الا اذا اختار ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه في لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب ان  
كان الارض يزداد قيمة ببناء الحايط تقوم الحايط بارضه وبناءه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن  
نصيب الشريك ما بقى من بناءه وفي دعوى النوازل ان كان نصيبه قدر ما بنى فهو منقطع وان كان لا نصيبه قدر  
ما بنى يرجع على شريكه بنصف ما انفق وعن محمد بن سلية ان كان لهما حجرة وانهدم وابى الآخر العمارة فبناءه حل  
منع الآخر من وضع الحجرة حتى تؤدي نصف ما انفق وان لم يكن له عليه حولة لا يجبر على العمارة ولا يرجع شي  
لانه بمنزلة السترة وهذا كله اذا انفق في العمارة بغير إذن فان انفق باذن صاحبه او بامر الحاكم يرجع عليه بنصف  
انفق



وفي البناء المشترك اذا كان احدهما غائبا وهدم باذن القاضي او هدم بغير اذنه لكن بني باذن القاضي فهذا  
بمثلة اذن الشريك لو كان حاضرا او بيع عليه انفق لوضعه في صلح التوازل جدار بين اثنين لو كان  
لكل واحد عليه حمل فانهدم واحدهما غايب فبناء الآخر ان بناء منقوض الحائط الاول فهو منطوق وليس له  
ان يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلين او خشب من نفسه لم يكن للذي لم يكن ان يحمل عليه حتى يؤدي نصف  
قيمة جداره وفي قناتوى الفضل في الشهادات جدار بين اثنين اراد احدهما نقضه فقال للآخر اذنت  
وانا ضامن لك ما نهدم من بيتك الضمان ليس بشئ **جواب آخر** جدار بين اثنين ولا حدهما عليه حمله  
اراد احدهما ان يزيل عليه حمله ليس له ذلك بغير اذن صاحبه جدار بين اثنين اراد احدهما ان يبنى عليه  
سقفا آخر او اراد ان يبنى عليه بالقباض مستحاضا منه منع ولو كان له قوة مربعة على هذا الحائط المشترك  
اراد ان يجعلها ممتدة يمنع لان هذا النقل ولو اراد احدهما ان يضع عليه سقفا يمنع الا اذا كان القديم كذلك  
جدار بين اثنين لها عليه حمله غير ان حمله احدهما انقل فالعانة بينهما نصفان ولو كان احدهما عليه حمله  
وليس للآخر عليه حمله والجدار مشترك بينهما قال الفقيه ابو الليث للآخر ان يضع عليه مثل حمله حمله  
ان كان الحائط يحتمل ذلك الا يرى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جدار بين اثنين احدهما اكثر فلا خلاف  
ان يزيل في جداره ان كان يحتمل ولم يذكر وانما قد مر او حديث ولو كان احدهما عليه جدار بين اثنين  
للاخر عليه جدار فارد ان يضع فالجدار لا يحتمل جدار الاثنين ومما قرأنا بان الحائط مشترك بينهما  
يقال لصاحب الجدار ان شئت فارفع ذلك عن الحائط استوى لصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن  
لشريك من الحمل جدار بين اثنين لا حدهما عليه عشرة جدار ولا آخر جدار واحد فلصاحب الجدار وضع  
جزوعه والحائط للآخر وسياتي في الفصل الذي يلي هذا الفصل تمامه جدار بين اثنين وفيه فارد احدهما  
ان يصليحه والآخر ينبغي ان يقول له ارفع حمله بعد اذني في رفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل  
فهما وان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمله لا يضمن في الصلح التوازل لو كان حمله احدهما في  
الجدار وحمله الآخر في اعلاه فزيد صاحب الجدار وسطا في رفع حمله ووضعها في اعلى الجدار ان كان الجدار من  
الاسفل الى الاعلى بينهما ولا يدخل على صاحب الجدار على مضرة فله ان يفعل وان كان له مضرة لا يفعل وذكر هذا  
مطلقا انه ليس له ان يرفع حمله لانه لا يضر الحائط اما لو اراد ان يستقبل الجدار من اعلى الحائط الى اسفله لا بأس به  
ولو اراد ان يحولها من الامن الى اليسار ومن اليسار الى الامن ليس ذلك وفي شهادات قناتوى الفضل جدار  
بين اثنين نقضاء فارد احدهما ان يبنى طول ما كان لشريكه له ان يمنع ذلك حائط بين اثنين ونصيب احدهما  
ارفع فهدمه وانفق في إصلاحه فلما بلغ البناء الى موضع سقف هذا البني ان يبنى لا يجبر والزيادة قد فرغ

او رعين لا يعتبر ان كانت اكثر اعتبر حائط بين اثنين لا حدهما عليه حمله مال الى احدهما فهدم الذي ليس  
حمله برفعه واسمده عليه فلم يرفع حتى انهدم او اقر بان الحائط بينهما وانما مال نحو وانما تقدم اليه وانما يرفع  
معه فافسد على شريكه فهو ضامن من نصف القيمة وما انفق الشريك في الحائط بغير اذن صاحبه ليس بمطالبة  
صاحبه الا ان يشاء ان يحمل عليه وقد ذكرنا المسائل في صلح التوازل **الفصل الثالث في الحائط يتنازع فيه**  
وفي لاقضية حائط اذا عاه رجلان وعلق الباب الى احدهما نقض الحائط والباب بينهما نصفان عند وعندهما  
الحائط بينهما والباب للذي العلق اليه واجمعوا انه اذا كان الباب علقا في كل جانب احد فهو بينهما رجلان  
اذا عيا حائطا وليس الحائط بمقتضى بناء احدهما وليس احدهما عليه جدار او غيرهما نقض بينهما نصفين فان كان  
لاحدهما عليه هراوى او بواقي فذلك ولو كان لاحدهما عليه جدار وليس للآخر كذلك فان الحائط لصاحبه  
الجزوع وان كانت لاحدهما عليه جزوع واحد ولا شئ للآخر اوله عليه هراوى لم يذكر في الكتاب قال بعضهم  
تنجح بجزوع واحد وقد روي عن ابي ابي بصير انه يقضي ولو كان لاحدهما عليه خشبة واحدة ولاخر عليه خشبات  
ذكر في كتاب الاقرار انه يقضي لصاحب العشرة ولاخر موضع جزعة هكذا في كتاب الدعوى وفي كتاب الصلح الحائط  
لصاحب الجزوع ولا ينزع الاخر هو الصحيح وعن ابي ان الحائط بينهما على احد عشر سهما ولو كان لاحدهما عليه جدار  
ولاخر عشرة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم جزعان بمثلة جزع واحد وقال بعضهم بمثلة الثلاث ولو  
لو كان لاحدهما ثلاثة ولاخر عشرة فهو بينهما وكذا لو كان لاحدهما عليه خمسة ولاخر عشرة فهو بينهما نصفان  
وفي كتاب الصلح بينهما اثلاثا وان كان متصلا بينهما احدهما يقضي لصاحب النصال والاتصال نوعان تربع وملائة  
فانصال التربع ان يكون النصال بين كل واحد من الحائطين اخلة في انصال بين الآخر كان الحائط من مدر  
او آجر وان كان من الخشب ان يكون ساحة احدهما مركبة في الآخر فان كلا الاصلين يقضي لصاحب التربع وان  
كان لاحدهما النصال تربع ولاخر عليه جزوع فصاحب النصال اولى وصاحب الجزوع اولى من النصال الملائة  
ثم في انصال التربع هل يكفي من جانب واحد ضلع رواية الطحاوي وكفى وهذا الظاهر وان كان في ظاهر الرواية شرط  
من جوانبه لاربعة ولو اقام البيئته قضى لها ولو اقام احدهما البيئته قضى له وفي النصف الذي يديره قضى  
الترك حتى لو اقام لآخر البيئته قضى به له ولو كان لاحدهما عليه خضم ولاخر جزوع استويا وكذا اذا كان  
من ناحية احدهما وان اقام الثالث البيئته ان احد الزوجين اقر له بالحائط يقضي بحقه له وان كان لاحدهما  
عليه جزوع اكثر من جزوع الآخر فلصاحب القليل ان يزيل في جزوعه مثل الآخر اختلفا في خضم القط الى احد  
او في الحائط انصال اللين والطاقت لاحدهما قال ابو جعفر يقضي بينهما وعندهما نقض لمن له القط فانصاف اللين  
اذا كان لاحدهما عليه رجب من لبن واخر الحائط لصاحب الرجب ولو اقاما فان الحائط لاحدهما بيعته والخشب



لآخر فلصاحب الجايط ان يأمره برفع الخشب ذكر الخشبة انه ليس له ذلك قال ابو س في الظلة يكون على الطر  
على حايطين احدهما في ملك صاحب الظلة والاخر في قائله عليه خشبة الظلة فاحتم في صاحب الظلة وصاحب الدار  
ان تنازعا في الحايطة ذكر في القضية انه لصاحب الظلة وهكذا اشارهم وقال بعض المشايخ انه بقض صاحب الدار  
وان اتفقا على ان الحايطة ملك صاحب الدار ولكن اختلفا في وضع الخشب قال صاحب الدار ارفع خشبك  
فظاهر المذهب عن صاحبنا ان القول قول صاحب الدار خلافا لما نقوله فاحتم صاحب الجايط بين جليين اراد احدهما  
ان يقسم لا يقسم **كتاب الغصب** وهو شتم على فصيلين الاول في المقدرة والثاني في غصب الضياع  
في انقطاع حق المالك اما الفصل الاول فشم على سبعة اجناس الاول في المقدرة والثاني في غصب الضياع  
العقار والثالث في الدواب والرابع في الغلام والخامس في الجارية والسادس في البهيمة والسابع في الثوب  
الثوب السابغ في المتفرقات **المجلد الاول** وفي مختصر المقدرة في الغصب فعل في العين حتى لا يتحقق غصب  
عند البيع والبيع والغصب اذا تغير بفعل الغاصب على وجه زوال الاسم وبطل عظم منفعة زوال ملك الغصب  
عنه ودخل في ملك الغاصب وجب عليه الضمان ولا يحل التناول حتى تؤدى الضمان مثاله اذا غصب فطحنا  
او حديدا فجعله آنية ولو غصب ذهب او فضة فجعلها دنانير او دراهم لا ينقطع حق المالك عند البيع ولو غصب  
ثوبا فصبغه احمر او اصفر او غصب سويقا فلتته لسمي بالغصب منه بالجوار ان شاء ضمنه فتيه ثوبا بيضا وان  
شاء اعطاه ما زاد الضبع فيه وما زاد السم فيه وولد الغصب وثمن البسطة امانة في يده الا اذا تعدى  
او طولب منع بخلاف ولد ظبية الحرم ثم ضمن بالجوار الا اذا تعدى جزء الام نقصان الولادة يتخير بالولد  
اذا كان بالولد وفاء ومن تلف خمر الذمى وخمر برص ضمن ولو تلف خمر السلم لا يضمن وفي الاجناس الغصب  
عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه متعلق بالضمان اما من غير فعل في المحل لا يصح  
غاصبا حتى يوضع رجلا من دخول دار او لم يكن من اخذ ماله لا يكون غاصبا وكذا الوضع المالك عن الموضع  
حتى ضاعت الموشة لا يضمن ولو نقلها عن موضع بصير غاصبا وفي شرح الطحاوي الغصب لا ينجح اما ان يكون  
منقول كالدار والكانوت والطاحنة وغيرها او يكون منقول والمفقود على ضربين اما ان يكون مملوكا كالكلية  
والوزن الذي ليس بتعريضه بغير غير المصوغ والعددي المتقار كالبسوط والجود والفلوس وما شابه  
ذلك من العددي الذي لا يتفاوت او يكون غير مملوك كالجوانات والذريات والعددي المتفاوت  
والوزن الذي في تعريضه وهو المصوغ منه اما اذا كان غير منقول فانه مدم بافة سماء وفي احوال  
فذهب المنياء والاستجارا وعلى السبل على الارض ففقت تحت الماء وانه لا ضمان عليه عند من الاخر واجهوا  
انه لو تلف من مكانه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن بالاجماع ولو هدم رجل آخر او قطع شجرة رجل  
آخر

فان للمالك ان يضمن الجارم والمقاطع دون الغاصب الجارح وس ولو زرع الغاصب الارض المغصوبة فخرج له  
ويضمن نقصان الارض وفي الجاع الصغير يرفع قدر ما بذروا النقص ويتصدق بالفضل واما اذا كان الغصب  
منقولة فملك في يد الغاصب او ستملكه ان كان الغصب مملوكا فملكه وان كان غير مملوك فملكه يوم الغصب  
في الجاع الصغير ان كان مملوكا فانقطع المثل عن ايدي الناس يضمن قيمته يوم الغصب عند الجارح وعند يوم الغصب  
عند يوم الانقطاع ولو استملكه غير الغاصب يد الغاصب فملكه بالغصب منه بالجوار ان شاء ضمن الغاصب يرجع  
الغاصب عما ضمن على المسمى ملك وان شاء ضمن المسمى ملك ولا يرجع هو على الغاصب كذا لو غصب الغاصب آخر  
وهلك في يده المالك او ستملكه فان الغصب منه بالجوار وقرار الضمان على المالك ولو ودعه عند رجل وهلك  
عنده فالغصب منه بالجوار ان شاء ضمن الغاصب لا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع المودع  
على الغاصب بما ضمن ولو استملكه المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان على المودع وكذا لو اجر الغاصب  
رهنة فملك كان الغصب منه ان يضمن ان شاء فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المساجر ولا على المالك  
ولكن سقط دينه بهلاك الرهن في يد المالك وان ضمن المالك او المساجر يرجع على الغاصب بما ضمن له  
اذا استملكه فلا يرجع به على احد والله اعلم ولو اراد الغاصب ان يملك عند كان الغصب منه بالجوار ان شاء  
ضمن لا يرجع على صاحبه ولو استملكه الصغير فقرار الضمان عليه ولو باعه الغاصب فهو بالجوار يضمن  
فان ضمن الغاصب جاز بيعه والتمن له ان ضمن المشتري يرجع البايع بالتمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن  
عليه قاله تاء ويله اذا باع الغاصب وسلم اما بدون التسليم فلا يجب الضمان ولو نقص الغصب في القاب  
ضمن الغاصب النقصان الا ان يكون ذلك النقصان بجناية غير الغاصب الغصب منه بالجوار والنقصان  
ان شاء ضمن الغاصب يرجع الغاصب على الجارح وان شاء ضمن الجارح ولا يرجع الجارح على احد ولو اراد الغصب  
في يد الغاصب فلصاحبه ان يسرده مع الزيادة ولو ارادت قيمته في شعر او بدن او انتقصت فتهلك  
عنده ضمن قيمته وقت الغصب فكلهم جميعا ولو لم يهلك ورتده على صاحبه ان كان النقصان في البدن ضمن  
قيمة النقصان ولو كان النقصان في الشعر لا يضمن ولو استملكه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب  
وان ستملكه بعد الزيادة نحو ان يبيعه ويملكه المشتري فملك في يد المشتري فالغصب منه بالجوار  
شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب جاز البيع والتمن للغاصب ان شاء ضمن المشتري قيمته وقت الغصب  
بطل البيع وله ان يرجع على الغاصب بالتمن وليس ان يضمن الغاصب وقت التسليم في قول الجارح وفي خزانة  
الاكل اذا غصب سافداه يضمن عليه بغيره والتمن على الجارح ولو اراد كسر انسان يضمن قيمته لكل  
ونظر ان كان البراقل قيمته بغيره الجارح والسبل اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان خارجا اكثر



فعلية مثله وعليه في محل القيمة وفي نظم الزند ويستحق ضمن المسلم المسلم في ستة اشياء منها اذا غصب  
منقص يد وقدر ومنها الزيت والسمن اذا وقعت فيما فانه ثم اذ هما مسلم على مسلم ضمن  
قيمتها ومنها الكحل الجمل والمباري المعلم والفهد المعلم اذا تلفت متلف ضمن عندنا ومنها الشترين  
اذا خرقه والقاء في رصده وفي الفتاوى رجل غصب من رجل ما لا ثم غصب ذلك المال عن رجل الغصب  
منه فاختار ان المالك بالخيار بين تضمين ايتهما شاء ان ضمن الغاصب براء وان ضمن الثا برئ الاول  
في الجامع في باب غصب الصبي قبل البيوع عن محمد بن كافي ان تضمين احدهما انما يوجب البراءة للآخر اذا  
رضى من اختيار تضمينه بذلك او قضى القاضي عليه اما بدون الرضا والقضاء لا براء الغاصب وللغاصب  
الاول ان يضم الثا قبل ان يضم المالك ذكر بيع الجامع الكبير باب الغصب ضمان القيمة اذا غصب  
الرجل من آخر جارية فغصبها منه آخر فرفع الغاصب الا قول المالك الى القاضي وقضاء قواعلي الامر على وجه  
فان للغاصب الاول ان يضم الغاصب الثاني قيمة الجارية الا يرى ان له ان يسبرتها فاذا دفع الثا الضمان الى  
الاول برئ كالوثر عينها **نوع آخر** وفي الاصل المشتري من الغاصب اعققت ثم اجاز المالك البيع  
نفذ العتق عند البيع ومن وعدهم لا نفذ ولو ان المشتري من الغاصب باعه ثم اجاز المالك الاول  
لم نفذ البيع الثا بالاجماع اما بنفذ البيع الاول ولو باعه الغاصب من رجل ثم اشترى ثم اجاز المالك  
البيع الاول لا نفذ البيع الثا بالاجماع ولا يشك وكذا البيع الاول همنا لانه انفسخ البيع الاول  
لما عرف ان في البيع الفاسد اذا وصل البيع الى البائع باي وجه وصل بنسخ البيع والفضو في ذلك فسخ  
البيع الموقوف ولو لم يجر المالك ولكن ضمن الغاصب ان البيع ولا نفذ العتق هذا في الجامع الصغير وقال في  
الاصل عن ابي ج رويان ولو ملك الغاصب جبهة الغص من بيع او هبة وارث بعد ما باعه من  
غيره بطل البيع لظن بان الملك البات على الملك الموقوف المشتري على ان البائع بالخيار اذا باع اعققت  
ثم البيع لم نفذ بالاجماع والمشتري من الذهن اذا باع او اعققت ثم اجاز المالك من البيع او العتق نفذ البيع  
لا يعقق بالاجماع وكذا المشتري من الوارث والتركه مستغرة بالدين الغاصب اجر الغص فالاجر له  
فان هلك الغص من عمل الغاصب من غير عمله وضمن المالك قيمته له ان يستعين بالاجر في ضمان القيمة ثم  
تصدق بالباقي ولم يفصل بين اذا كان الغاصب غنيا وفقيرا والصحيح انه انما يجوز اذا كان فقيرا ولو باع  
الغاصب الذابة الغص واخذ ثمنها واستهلكه وابتاع الذابة عند المشتري وضمن المالك المشتري وجع  
المشتري على الغاصب لا يستعين الغاصب بفعله اذا اشترى وليس على الغاصب سكنى الدار وركوب الذابة  
اجر كذا في كل عين وكذا في تعطيلها ولقب المسئلة منافع الاعيان لا يضمن بالغصب ولا في عندنا

**نوع آخر** في رد الغص وفي فتاوى النسخ بقره غصبه با رجل ثم غصبه با غاصب آخر عن الغاصب الاول ثم  
سرقها المالك الاول من غاصب الغاصب لعجز عن الاسترداد منه مجاهرة بنفسه او بقضاء القاض بالبيعة ثم  
ان غاصب الغاصب سرقها منه بالسلطنة وعجز المالك عن محاصنته ليس له حق محاصنة الغاصب الاول  
رد الغص او القيمة وفي الفتاوى رجل غصب عن صبي شيئا ثم رد عليه ان كان الصبي بعقل الاخذ  
الا عطاء براء عن الضمان وان كان لا يعقل لا يبرأ وفيه ايضا رجل ستملك ثوبا لرجل ثم جاء بقيقته  
فقال للغص منه لا اريد بها بحجة على القبلي وفي الوديعه وغصب العين الرد بتحقيق بالتخليه حتى يبرأ  
بالهبع بين يدي صاحبه ولو وضع في حجر المالك وهو لا يعلم انه ثوبه فجاء انسان فاخذ من حجره وذهب  
وهلك المختار انه براء عن الضمان ولو وضع بين يديه لا يبرأ وفي الاصل رجل غصب ثوبا ثم اكسى الثوب  
رثا الثوب فلبسه حتى حرق ولم يعرفه او كان طعاما فذفقه حتى اكله برئ عن الضمان عندنا وفي الاصل  
ايضا لو اقام الغاصب البيعة انه رد الذابة للغص على المالك لو اقام المالك البيعة انما ماتت عند الغاصب  
بركوبه على الغاصب قيمتها وكذلك لو اقام المالك البيعة انه هدم الدار واقام الغاصب البيعة على الرد  
والامام السرخسي اعاد المسئلة في آخر الكتاب ذكر في الخلاف فقال لو اقام المالك البيعة انه غصبها  
ونفقت عنه واقام الغاصب البيعة انه رد هاهنا فمقدم لا يضمن وعند ابي بصير فمقدم بين ههنا المسئلة  
وبين ما تقدم **نوع آخر** في كقيمة الضمان وفي التجريد لو غصب له ثم بطل او ردنا بغير طلبه بها في بلد اخر  
فعليه تسليمها وليس ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب منه عينا ثم لقيه في بلد اخر والعين  
يدم والقيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب كذا فلو غصب منه ان يأخذه وليس ان يطالبه  
بالقيمة وان كان قيمتها اقل من مكان الغصب فلو غصب منه بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغصب  
وان شاء انظر حتى يأخذها في المكان الذي غصب له وجب في البلد الذي غصبه وقد انتقص السعر لم  
يكن له خيار ولو كان العين الغص هالكه وهي ذوات الامثال ان كان السعر في المكان الذي بقيت  
مثل القيمة في المكان الذي غصب اكثر برئ برئ المثل وان كان في المكان اقل فالغص منه بالخيار ان شاء  
اخذ قيمة العين حيث غصب الغص ان شاء انظر ولو كانت القيمة في مكان الحصى اكثر فالغص منه بالخيار  
ان شاء اعطى مثله حيث خاصم وان شاء اعطى قيمته حيث غصب ان يرضى الغص منه بالتاخير وكان  
القيمة في المكانين سواء فلو غصب منه ان يطالبه بالمثل في غصبه والضياع وما يتعلق به رجل قطع  
من ارض رجل وغرسها في تلك الارض فاحية فكبرت فالشجرة للذي غرسها وعليه قيمة الثا لانه يوم قلعها  
فان كان قلع الشجرة يضر بالارض عطية صاحبها قيمتها وان لم يضر يوم القلع رجل قطع شجرة انسان كره



القيمة ومعرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة فمقتضى ما بيننا  
وان شاء امسك الاشجار ونضيف قيمة التقصا قايما وان كانت قيمة ما مقلوعة وغير مقلوعة سواء لا شيء عليه  
رجل اراد سقي أرضه ففعل انسان حتى فسد زرعها لم يضمن من مخصص اراد انسان التوضي او الشرب من  
حول النهر عن موضع يكره وان لم يحول لا يكره رجل غصب الحق واجرى في بياها في ارض غيره من غير حياطة  
الارض لا يحل للسيل الا ستفاد هذه الطائفة اذا علموا بذلك لا شر ولا جادة ولا طمنا باجر ولا عارة  
ولو غصبنا ناعا وعمل فيه بريح يطيل الريح لان الريح حصل بالتجارة رجل اراد ان يزرع ارض الغير ان كان له  
طريق اخر ليس له ان يزرع وان لم يكن له طريق اخر له ان يزرع لم يمنع من ذلك لانه راض لانه واذا منع  
ليس له ان يزرع لان الدلالة بمقابلة الصريح لغو وهذا في حق الواحد لما في حق الجماعة فليس لهم ان يزرعوا  
رضاه وانما الموضع الطريق المحرث ان صاحبه هو الذي جعل ملكه طريقا جازله المرو وان لم يعلم ذلك لم  
علم انه غصب ذلك الجواب كذا نقل عن مشايخ بلج بناء على ان المرو في ارض الغير اذا لم يكن فيه ضرر هل يباح  
اختلف المشايخ فيه لاكل من ارض الجوز وهي التي تسمى بالفارسية زمين سان وهي طيب للاكرة وفي الكرم  
والاشجار ان كان يعرفها رباها لا يطيب للاكرة ولا لغيرهم وان لم يعرف طاب هذا في نصيب كذا اما في نصيب  
بيت المال ينبغي للسلطان ان تصدق وان لم يفعل الايام الشبهة الى الحرام اقرب كذا قال ابوس والكره يكلو  
فيه والمختار ما قال ابو حنيفة وابوس انه في الحرام اقرب وعن كل مكره حرام ما لم يقم الدليل بخلافه وفي الفتا  
القاضي الامام رجل مزرع الطريق المحرث قال الفقيه ابو الليث ان علم صاحب ارض احد الطريق في ملكه ساج  
له المرو في الطريق المحرث وان لم يعلم بخبر فيه المرو حتى يعلم انه غصب عن المشايخ قال راي في بعض الكتب  
عن ابي حنيفة ان الرجل اذا مزرع ارض انسان ولها حياطة وحائل لا يحل فيها المرو ولا النزول وان لم يكن فيها حياطة  
او حائل لا بأس بالمرو فيها وعن ابى القاسم رجل خفي عليه الطريق فاذا اراد ان يمس في الارض المزرعة قال مشيخنا  
ولا يطأ الزرع ولا يفسد **نوع آخر** رجل هدم بيته فالتقوا كثيرا الذي الجدار الذي بينه وبين جدار  
ورضع فوقه لبنا كبير احتياط الحائط وهدم بنقصه ان كان الذي شربا على الحائط متصلا بحيث دخل الد  
في الحائط من فعله فمضوا من جدار هدم داره فانهدم بذلك منزله ان لا يضمن رجل بني حياطة في كرم رجل  
بغير ام صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فالحائط لصاحب الكرم وان كان للتراب قيمة فالحائط للساو عليه  
قيمة التراب فان غصب صاحب بني حياطة نجا صاحبه واخذ الارض فاذا اراد الغاصب النقض ان بني الحياط من  
تراب هذه الارض ليس له النقض فيكون لصاحب الارض وان بني الحياط لا من تراب هذه الارض فله النقض حتى  
وقع في حجة هدم انسان داره بغير ان صاحبه او بغير ان السلطان ضمن رجل حفر قبر اجد آخر دفن القبر

لا ينشئ القبر ويجب قيمه حفره وهذا اذا كان في ارض مباحة اما اذا كان في الملك فينبش المسائل في الفتاوى وفي  
المنع رجل غصب دارا واستاجر هام الغصون منه والدار ليست كحضرتها حيث استاجرها فاذا سكنها او قد  
ذلك برى الغاصب ضمانها ولو غصبته فروجها الغصون منه من الغاصب برى ضمانها غصبتا هل تحقق  
ذكر ابن الدين ابو الفضل الكرماني في اشارات الجامع انه لا يتحقق وفيه لا قضية قال يتحقق وعليه الفتوى  
**خلاف في الدواب** وفي الفتاوى رجل غصب رجلا الى ماشية فاخذ المبعوث رابطة الامور وكما فعلت الدابة  
في الطريق ان كان بين الامر والمبعوث انسا لا يضمن وان لم يكن يضمن رجل كره دابة الغير بغير الامر فانت الدابة  
اختلفت الروايات والصحيح انه لا يضمن عند حقه نحوها عن موضعها كذا ذكره شرح الشافعي في نسخة الامام المستفي  
في كتاب القطة قال عند زفره ضمان عليه وعند ابي حنيفة يضمن رجل على دابته بغير امره فمروم ظلم الحارس  
صاحب الحمار ذلك الورم فانقص من ذلك قيمة الحمار ان اندمل من غير نقصان لاضاى عليه وان انتقل لغيره ان  
انتقص من الورم ضمن النقصان وان انتقص من المستوى يضمن وكذا لو اخطأ الحمار ولو اخطأ فقال الغاصب ما بالستو  
وقال صاحب الحمار مات من الورم فالقول قول الغاصب بمسئله الكل في الفتاوى المراجع اذا بعث حماره الى رب  
الارض على يد ابن له فنع صاحب الارض الابن ان يذهب بالحمار واستعمل الابن حاجته فضاع الحمار ان كان الابن  
بالغا لا يضمن وان كان صغيرا ضمن وهذا موافق ما تقدم عرج الحمار الغصون في يد الغاصب كان مشي مع العرج  
ضمن التقصا وان كان لا يمشي فهو منزلة القطع وقد مر في كتاب الجنائيات وفي الفتاوى رجل دفع الى اخر حماره  
لعلمها الى بلدة اخرى فذهب الرجل بالحمار حتى اتى نهر عظيم وفي النهر حديد كبري فيه الماء كما يكون في الشتاء  
فركب الحمار حمارا واحدا لاخر دخل على شدة هذا فبقى حمل من الحمار في الماء من جريان الجهد فسقط الماء وكان  
الناس يسلكون في مثل هذا ولا نكروا على احد ضمان عليه رجل غصب من رجل سفينة فلما ركبها وبلغ وسط  
البحر حرقها صاحب السفينة ليس ان يرد هاهنا الغاصب ولكن يوجب هاهنا من ذلك الموضع الى الساحل وفي فتا  
شمل لا سلام اصطبل مشرك بين اثنين وكل واحد منهما فيه بقرة فدخل احدهما الاصطبل وشد بقرة الآخر  
بالجمل حتى لا يضرب بقرة ففعلت البقرة وتحتو بالجمل ومات لاضاى عليه اذا المنقلبه من مكان الى مكان اخر جمل  
جاء الى حمار مشدود باري في كفة فحمله ففعل الحمار لا يضمن وعن ابن زبير في نسخة الامام الشافعي وفي  
الفتاوى رجل جاء الى سفينة مشدودة فحملها في اليوم الريح الشديدة فغرق السفينة ان كسبت بعد الحمار وان  
قل لا يضمن وان لم يكن وغرقت على الفور يضمن رجل جاء الى قطار ابل فخل بعضها ليس عليه شيء رجل قتل ديبا  
او اسد الرجل لا يضمن وان قتل قرصا يضمن الكلب رجل غصب دابة بالكوفة فزها بخمارسان هذا بمنزلة غصب  
العين فنظر الى قيمتها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الدابة فذكرنا في المقدرة **خلاف في البعير** وفي الجمل



اذا غصبته فاقبض يد الغاصب او سرقته او انت ولم يكن فعله قبل ذلك فعلى الغاصب ان ينقص الالباق  
السرقه والزنا وكذا ما حلت من النقصان من عور وشلل فان نقص النقصان ولو حلت يد الغاصب من الزنا  
اخذها المالك نقصان القيمة فان زالت يد العيب يد المولى ثم ما اخذ بسبب النقصان على الغاصب وقال  
ابو يوسف ينظر الى ما نقصها الجبل وارث عيب الزنا فضمن اكثر ويدخل الاقل فيه وهذا استحسان وعنه  
انه يضمن الامرين وهو القياس فلو غصبها الغاصب مالا فانت من الولادة وبقي ولاه في يد الغاصب فبقيت  
الغصب لم يجزئ من الام بالولد ولو غصبها حاملة على المالك فحلت فانت بالجسد ضمن النقصان  
ولو حلت لا يضمن الغاصب ما نقصها الحي فلو غصبها ية محمودة او حلي وبها مرض فانت من  
ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب لو غصبها ية شابة فصارت عجوزا اخذها المالك  
ضمن الغاصب ما نقص من قيمتها وكذا الغلام اذا هم ولو غصبها ية فاذا نكسرت يدها عنده فهذا  
ويضمن النقصان والشيخوخة عيب لو غصبها ية فصار شيخا ضمن النقصان ولو غصبها ية قارنا او ختلا  
ففسد القارة او الخنزير او عمل كمال الاعمال ضمن النقصان بتمامه وهو لا يحسن ضمن النقصان رجل  
غصب عبد صغيرا فالتحق به لا يضمن النقصان في الفتاوى الصغرى وفي المتن رجل غصب عبد فوجله  
منه واخذه وفي يد مال فقال الغاصب هو مالي وقال المفسر منه هو مالي ان كان العبد في منزل الغاصب  
المال في حله فله الغاصب ان لم يكن في منزل الغاصب فالل مال المفسر منه وفي الفتاوى جارية انت الى تجار  
بغير ان مولاهما فطلبت البيع فذهبت لا يدعي ان ذهابها قال النحاس ردتها عليك فالقول قول  
النحاس ولا يضمن وثا ويله اذ لم يأخذ النحاس ومعنى الرد ان يأمرها بالذهاب الى منزلها فكان النحاس  
مسكرا فطابت له اخذ النحاس الجارية من الطريق وذهب بها من منزل مولاهما بغير ان مولاهما لا يصدق  
رجل اودع عبده عند رجل فبعه في حاجة صار غاصبا وفي المتن رجل استملك جارية بغيره فعليه قيمتها  
غير مغنية وكذا لو استملك انا فضة وعليها يثل فعليه قيمته منقوبة ان لم يكن للثا يثل رؤس قل فاخته  
او حامة بقر فعليه قيمتها مفرقة ولو كان حامة بجي من اوسط لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذا في كمال  
الطيارة يضمن قيمتها غير طيارة وفي الجارية اذا كانت حسنة الصق كتمها لا تغني عنى على حسنة وفي  
فوايد شمل سلام رجل دفع غلاما الى امر مقيدا بالسلسلة وقال له اذهب الى بيتك مع السلسلة  
بدون السلسلة فاقبض العبد لا يضمن **جواب في الطير** وفي الفتاوى رجل غصب بئتين فحضر احداهما  
تحت دجاجة له وحضرت دجاجة اخرى له على البئتين الاخرى فخرجت من كل بئته فخرج فالفخاخ له وعليه  
البئتان ولو كان مكان الغصبة فالتحق حضنت الدجاجة لصاحب البئته وفي الاصل في كتاب القيط رجل

360  
فتح باب فقص حتى طار الطير وفتح باب اصطلح حتى خرج الحمار وحل قيد عبد حتى ابق العبد وفتح الزنق  
التمن جلد فذاب حتى لا يضمن وهذا كله عند ما وعده يضمن قال الامام الحسن في نسخة في حل  
العبد المقيده اذا كان مجنونا وان كان عاقلا لا يضمن لا تقاوم مسألة السعاية على هذا الخلاف  
قد مر في الجانيات بتمامها وجمعوا انه لا يضمن في الدهن والذهن سابل او قطع الجبل حتى تلف القندل  
ضمن وفي الفتاوى زنا ففتح فم به رجل فاخذه ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان كان غائبا يضمن وكذا  
لو تعلق رجل باخذ فسقط منه شيء بفعله ان وقع بحضرة المالك لا يضمن **جواب في الثياب** وفي الاصل رجل  
غصب ثوبا فخرقه ان كان الخرق ليس اخذه المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحشا يصير الخياطة مستغفرا  
استغفار الثوب فله الخيار ان شاء اخذه وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه القيمة وان كان بجلا لا يتنفع بالنقصان  
الثوب لا يصلح بالخياطة يضمن قيمته بلا خيار وفي الفتاوى الصغرى الخرق اذا وجب نقصان ربع الثوب  
هضاعدا فهو فاحش رجل قال الآخر خرق ثوب فلان فخرق فالثوبان على الذي خرق لا على الامر والذي يضمن  
بالامر السلطان والمولى اذا امر عبده رجل دفع ثوب كبرياى الى قصار ليقصره فذهب القصار ولف فيه  
وحمل الى موضع بقصر فيه الثياب فسرق ان لفق المندبل على ما جعل فيه يضمن وان عقده بان جعل الثوب  
تحت ابطه وديره يضمن فيه لا يضمن رجل دفع الخياط كبرياى ليخيط له قميصا فحاطه قميصا ففسد علم  
صاحب الثوب بالفساد وليس له ان يضمنه رجل دفع القلسوة من رأس ووضعها على رأس آخر وجرها  
الاخر من رأسه فضاعت ان كانت القلسوة بملى غير صاحبها ومكنه فغما من ذلك الموضع فلا ضمان  
على الطارح ولا يضمن ولم يذكر حكم الذي رفع القلسوة وحكمه حكم الطارح ومن هذا علم جواب ما ذكرنا  
من مسألة المتعلق وسقوط شيء من ماله عند الخسوف الكلى الفتاوى وفي فتاوى الشافعي رقب الدين  
نقاسا المديون فلم يقضه فرفع العامة من رأسه وقال القضاة يني حتى اردوها عليك فذهب بها فجاء المدين  
بعدايام بدنيه وقد هلك العامة يهلك هلاك الرهن قال هذا مستقيم اذا امكنه استردادها فترها  
اما اذا عجز وتركها العجز فيه نظر وفي المتن رجل دخل دار رجل واخرج منها ثوبا ووضع في منزل اخر  
منها فضاع الثوب بان لم يكن بين البيتين تفاوت في الحر لا يضمن وان كان بينهما تفاوت يضمن في الاصل  
لو دفع من ناحية الدار ووضع طرف اخر لا يضمن في الفتاوى الصغرى اذا هلك العضو في يد الغاصب ان  
كان يباع ذلك الشيء في السوق بالذمهم يقوم بالذمهم وان كان يقوم بالذم لا يبري يقوم بالذم لا يبري وان كان  
يباع بهما فالقاضي بالخيار **جواب في المتفرقات** وفي الفتاوى رجل املا منقوش خاتمة اسمه فغلط  
فنقش اسم غيره له ان يضمنه الخاتم اذا لم يقبل الاصلاح عند من وعده لا يضمن رجل اخرج من اصبع رجل خاتم



ثم اعاده في هذا اليوم براء عن الضمان وان استيقظ ثم قام فاعاد لا يبرئ عن الضمان لان في الوجه الاول التوا  
الد الى هذا التام وقد وجد وفي الوجه الثاني الواجب الرد الى المستيقظ ولم يوجد ولو غصب من غير اية  
ثم اعاد الى ظهرها لا يبرئ عن الضمان ولو غصب من غير اية من كيس رجل ثم ردها في الكيس وصاحبها لا يعلم  
وقد شجرة الجوز اذا خرجت جوزات صغار طرية فالتفتها انسان يضمن نقصان الشجرة بكم تشتري مع  
تلك الجوزات وبغير تلك الجوزات فضمن فضل ما بين ما رجل كس حوزة رجل فوجدها فاسدة لا يضمن وكذلك  
كسر درهم انسان فاذا هو سوقيه ولو هشم آنية من صفا وخايس ان كان سباع وتافضا حبة بخيار ان شاء  
تركه وضمنه القيمة وان شاء اخذه ولا يضمن شيئا وان كان سباعا فله الخيار ويضمنه النقصان لانه في الفصل  
الاول لو ضمنه يكون الضمان براء الجوزة وانه ربيع وفي الفصل الثاني لا يؤدي الى الرد رجل من قوتك  
انسان المختار انه يضمن قيمة الصك مكتوبا وهو قول اكثر ولا ينظر الى المال وكذلك لو حرق دفا تر حشا  
انسان ثم ينظر بكم تشتري رجل الى سباع الحرق فاخذ النقصان باذنه فسقطت فانكسرت لا يضمن ويضمن  
سواها رجل تلف احد مصرعي باب انسان واحد خفيه واحد كعبه فلما لك ان يسلم المصراع الآخر  
اليه ويضمن قيمته وفي بيع الجامع في باب بيع الشئين رجل غصب شيئا وقضى لحفظه فاجاز المالك حفظه  
كما اخذ برئ من الضمان فان انتفع به فامر بالحفظ لا يبرئ وعلى هذا لو ادعى الرجل مال الغير فاجاز المالك  
براء عن الضمان وهذا ما تقدم في الفتاوى وفي بيع الجامع في وسط الكتاب باب ما يكون اجارة وقال  
هناك مسألة ثم قال فعلى هذا اذا قال الغصون منه للغاصب عتقك وامرتك بحفظه ثم هلك في  
لقايل ان يقول يجب ان يضمن وفي الفتاوى رجل نظر الى دهن غيره وهو طالع حين اراد ان يشتري فوج  
ن في الدن من ينفه قطرة من الدم فتجنس الدن ان كان باذنه لا يضمن وبغيره ان يضمن ثم ينظر ان كان الدن  
غير مأكول يضمن النقصان وان كان مأكولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك وفي نوادر من  
رجل دخل الحمام فاخذ فحانه فاعطاها غيره فسقطت من يدها فانكسرت لا ضمان على الاقل ولا  
الثا وفيه ايضا اذا ذهب الضيف وترك شيئا عند المضيف فتعده المضيف به فغصبه صاحب الغصب في  
المدنية لا يضمن وان اخرج من المصغر فضمن ما يتصل بمسايل الفصل وفي الاصل اقام الغصون  
البينة ان قيمة الغصون كذا واما الغاصب البينة انه كذا فبينة المالك اولى جاء الغاصب بثوبه قال  
انا غصبت هذا وقال المالك لا بل غصبتك باخر غير هذا الثوب هو رياء او مريتا فالقول قول الغاصب  
اذ عي على اخر انه غصبتك فبينة فقال غصبتك لغيره فالقول قوله ولو قال غصبتك لغيره ثم قال  
او البتة اني اوقال غصبتك الخاتم الا ان الفص او قال غصبتك هذه الدار ثم قال البينة اوقال غصبتك  
الارض ثم قال لا تجار لي لم يصدق في هذا كله

فان لم يكن المالك متبعا

فان اراد الغاصب بينة البينة فقال المالك اخلفه ولا اريد البينة له ذلك اقام الغصون من البينة فشهد  
احدهما بالقيمة والاخر على اقرار الغاصب بالقيمة لا يقبل **الفصل الثاني في انقطاع حق المالك**  
**يتعلق بالخل والحرمة** وفي الجامع الصغير رجل غصب حبة وادخلها في بنية منقطع حق المالك عندنا  
ولو غصب حبة وبني عليها لا ينقص حق المالك وقال الكرخ اذا كانت قيمة البناء اكثر منقطع قال  
وبعض المتأخرين اقول يقول الكرخي وان جرس ونحن نفق بجواب الكتاب ابتاعا لشيئا فانهم لا يكون  
جواب الكتاب اجمعوا انه لو غصب لوحا فادخله في السفينة او ابريسما فحاط به بطرفه او بطرفه  
عبد منقطع حق المالك ولو غصب خر اخلها بالمالك ياخذها بغير شيء هذا اذا اخلها بشئ لا قيمة له  
كان اذا اخلها بالنقل من الظل الى الشمس ومن الشمس الى الظل اما اذا اخلها بالقاء المالح فيها فقد اختلف  
المشايع فيه ولو اخلها بالقاء اخل فيها ان صار خلا من ساعده منقطع حق المالك بالاجماع وان صار خلا  
مضى الزمان ففعل قول الخ كذا وعلى قولها بقية مشتركة بينهما على مقدار الخل ولو غصب حبة ميتة قد  
فالمالك يعطيه ما زاد الزناج فيه وبأخذ الجلد فان تلفه الغاصب فلا ضمان عليه عندنا قال وجلة هذا  
ما ذكره نظم الزندوسقي قال ما يوجب المالك بالضمان اذا غتبه عن حاله خمسة عشر منها اذا غصب  
وخاطه قيصا او حديد فضاعه افاء او سيفا او سكينا فعليه مثله او غصب خطه فخطها وعليه مثله او  
ساحة فادخلها في بنية وعليه القيمة او غصب لحا فطبخه مرقه يضمن المثل والقيمة على اختلاف الروايات  
او غصب شاة قد نجما وسلمها فجعلها ارباريا ملكها وعليه قيمتها حية او غصب حمارا وبغلا فقطع يديها  
او جملها ملكها وعليه قيمتها صحيحة او غصب حوبا فبذرها في ارضه او غصب عصيرا فصار عذرا  
او خر اخلها او غصه ففسده او قطنا فغزله او دقيقا فخنز وما يلحق به اذا غصب شيئا فكتب عليه  
بيضة فضمنها تحت حاجة واربعة عشر لا يوجب المالك فيها ان غصب شاة قد نجما وسلمها كما  
للمغصون منه ان يسترده وضمنه النقصان وان شاء تركها واخذ قيمتها حية ومنها اذا قطع ثوب  
غيره او غصب قلب فضة فكسره ان شاء اخذه مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه عليه واخذ قيمته  
من الذهب ان كان القلب من الذهب يضمن من الدرهم او غصب نقر فضة فسبكها ثم ملكها وبأخذها  
ولو ضربها وذرها فذلك عندنا وذرها على صاحبها ومنها اذا غصب ثوبا فصبغه بعطية المالك ما زاد  
الصبغ فيه ولم يملكه الغاصب لو هبت الريح بثوب انسان والقيمة في صبغ الغير او غصب ثوبا فاقب عنه  
لم يملكها وصاحبها بخيار ان شاء ملكه حتى يرجع وان شاء رفعه الى القاضي حتى يضمنه او غصب ثوبا فافسد  
او حلقه فافسده او قطنا فحلقه او دقيقا ففلسه او سويقا ففلسه او سويقا ففلسه او سويقا ففلسه او سويقا ففلسه



فطبخه مصرقة او غصبت خبزاً فثرداه او لحاً فجعله ربالاً او دراهم او دنانير فكسرها وفي الفتاوى رجل  
افسد تاليف حصيد رجل ان امكنه عادته كما كان امرته بالعادة كمن اخذ سلم انسان وورق اسنانه  
ولو حل شرائه نفل رجل ان كان النفل مثل الذي يستعمله العوام لاشى عليه ولو نزع باب رجل عن  
او حل سرج انسان على هذا **جنس آخر في الكل والحكمة** وفي المستعجل غصبت الفاقس فوج بها واشترى  
جارية وثوباً وسعة وطى المرأة والجارية ولبس الثوب ولو اشترى جارية بالثوب المصنوع لاجل  
وطئها ولو نزع فوج رجل وفي الجامع الصغير لو اشترى بالدرهم المصنوع شيئاً قال الكرخي هذا على وجه  
اربعة اما ان اضاف اليها ونقدتها او اضاف اليها ونقد من غيرها او اضاف اليها غيرها او اطلق لطلاق  
نقدتها الجواب ان كان في الكل باج الا في فصل واحد وهو ما اضاف للمرأة اليها ونقدتها ما و كان  
نفى الفقيه ابوالليث وقال للصد الشريد في نسخة الكل مكره وقال ثمة والطلاق الجواب الجامع وروية  
بدل عليه رجل غصبت الفاقس فاشترى بها جارية فباعها بالدين تصدق بالبرج وقال البوسني لا يتصدق في اصل  
هذا ان الغاصب المودع اذا تصرف في المصنوع او في الوديعة فوج عنده يطيب وعند باج وم لا يطيب  
واجمعوا انه لو غصبت الفاقس فاشترى طعاماً ليساوي الدين فاكله او وهبه من انسان لا يتصدق بالبرج وفي  
فتاوى اهل سمرقند رجل غصبت طعاماً فضعه حتى صار سماً لمكافلاً ابتلع صار حلاً عند باج وشرط الطبيب  
وجوب البدل وعند ما اذا بدل والفتوى على قولها وفي التنازل لو غصبت فطبخه او حطه فطبخها  
بصير ملكاً للغاصب ليجل له تناوله لانه استفاد به فعل لا يجزى فصار كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض  
الا اذا جعله صاحبه في حل حكمي عن الشيخ الامام الزاهد النسفة انه كان مصححاً لا يصح فذكر عن باج في فتا  
المستليين وكان ينكر ان يكون ذلك قول باج وكان يقول الصحيح عند المحققين من مشايخنا عاصدة مذهب  
اصحابنا ان الغاصب لملك المصنوع الا عند اداء الضمان وقضاء القاض بالضمان وترضى الخصمين على  
الضمان واذا وجد شيء من هذه الاشياء الثلاثة ثبت الملك وما فلا وفي المستعجل غصبت فطبخه  
او طبخه اكرم ان ياكله حتى رضى صاحبه وفي الخطة لو طبخها في القياس حل وفي الاستحسان ليس ان ياكله  
رضى صاحبه واصل هذا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان ناكل عن الشاة التي ذبحها ذلك الرجل على  
قصد ان يؤدى عنها وقال لم اطعمها الا ساري **كتاب الوديعة** وهو مشتمل على فصول  
الاول في حفظ الوديعة والثاني ما يكون قضياً وما لا يكون وفيه موقوف المودع بمجتهل او مجتهد الوديعة والثالث  
في دفع الوديعة الى الغير وفيه تفسير العيال والرابع في طلب الوديعة والخامس في اختلاف السارق والسادس في  
المقرقات اما الاول وفي شرح الطحاوي الوديعة والعانة والستاجر في يد المستاجر امانة اذا قال المودع

المودع احفظ الوديعة في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في تلك الدار فهلك لا يضمن قال وفي بعض شروح  
الجامع الصغير لو كان ظهر البيت الممنوع من السكة يضمن ولو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار  
اخرى يضمن ولو كانت الدار الاخرى مثل الاولى واحرز منها لا يضمن قال وهكذا ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى  
وذكر الامام خواهرزاده في الاصل انه يضمن وان كانت الدار الثانية احرز من الاولى والمودع ان يحفظ  
الوديعة على حسب حفظ مال نفسه في داره وحافونه وفي التنازل اذا قال المودع لا تضع الوديعة في مكان  
فوضعها فسرق ليك ان لم يكن بهية احرز من الحانوت ولم يكن له مكان آخر احرز منه لا يضمن ولا يضمن ولو نها  
عن الرفع الى بعض من في عياله فدفع ان لم يجد يد من الدفع لا يضمن ولا يضمن ولا يضمن ولا يضمن ولا يضمن  
كانت الوديعة شيئاً مسكناً في البيت فقال له لا تدفع الى زوجتك فدفع لا يضمن كذا وقال له لا تدفع الى  
الى غلامك فدفع لا يضمن في الاصل لو وضع كيس الوديعة في صندوق فيه كيس له وانشق الكيس ففسد  
فاختلطت بغيره لا يضمن والمختلط بينهما فان هلك بعضها هلك من مالها والباقي على قدر مالها ولو  
اجتبه او من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخاطيء صغيراً كان او كبيراً ولا يضمن ابوه لاجله وفي قضاء  
الجامع الصغير الخطة على اربعة اوجه منها ما يمكن الوصول اليه على وجه اليسير كخط الحوز بالوز والدرهم  
السود بالبيض فانه لا يقطع حق المالك بالاجماع انما خط مكن الوصول اليه لكن مع التعسير كخط الحنطة  
بالحنطة ودهن الحوز بدهن الحوز وانه ينقطع حق المالك عند باج وعند ما ان شاء ضمنه وان شاء شرا  
في المخلوط هذا اذا كان الخط يغير اذنه فان كان يادنه فجو اباج لا يختلف وعند سركه بكل حال  
وعند سركه بكل الغلوب تبعاً للغالب **نوع آخر** وفي الفتاوى المودع اذا دفن الوديعة في ارض ان جعل  
هنا علامة لا يضمن وان لم يجعل يضمن وفي المفازة يضمن بكل حال جعل علامة او لا وفي الكرم ان كان حصيداً  
بان كان له باب مغلق لا يضمن وان وضعه ولم يدرفه ان وضعت في موضع لا يدخل عليه احد الا بالاسناد  
لا يضمن ايضاً ولو كان في الجاهة دفن الوديعة خوفاً لسارقا الذين توجهوا نحو حقه باخذوا منه  
وفر من خوفهم ثم جاء فلم يجد ان امكنه ان يجعل ثمة علامة ولم يفعل صار ضماناً وان لم يكن ان جاء  
على فور لا مكان لا يضمن ولو اخر ضمن المودع اذا وضع طبق الوديعة في الخف فضا طعنه على رأس الدن  
ان كان الدن دقيقاً يضمن وان لم يكن فيه دقيقاً لا يضمن وكذا الوضع ثوب الوديعة على العجين يضمن اذا  
جعل دراهم الوديعة في خف فضا طعنه ان جعل في الخف لا يضمن وفي اليسار لا يضمن وقيل لا يضمن  
فيها ولو ربط دراهم الوديعة بطرف الكم او جعله في الاذن او في العمامة باسج بر حديد لا يضمن ايضاً  
ولو وضع في الكم سائل عند الفتوى وفي فتاوى النسفة السكران اذا جعل دراهم الوديعة في الحبيب

المؤنة الفتاوى



وحضر مجلس الفتى فست منه او سقطت لا يضمن القدر المودعة في الجيب فلم يقع في الجيب وهو وطن  
وقعت فضاغت ضمن في فتاوى النسب ايضا رجل دفع خقه الى خفاف ليصلحه فتركه في خانوته لم يلافت  
ان كان في الخانوت حلقا او في السوق حارس لا يضمن قاله وقد ذكرنا الجواب المختار في كتاب الجارات ان  
الحافظ والحارس والحاصل ان العبرة للعرف حق لو ترك الخانوت مفتوحا او غلق السكة على بابيه وذهب  
اليوم فليس يتضييع بخار او في الليل يتضييع وفي خزانة اليوم والليل ليس يتضييع اذا وضع ودعيته في حجر  
في خان وفي حجر لا قوام وربط سلسلة بابها بجبل ولم يقفله وخرج فترقت الوديعة ان عذرت الموضع  
واعفا لا ضمن وان عذرت ثوبا لا يضمن وفي الفتاوى سوقا مخرج من خانته الى الصلوة وفي خانة ودائع فضاغت  
شئ جانبة لا ضمان عليه وفي فتاوى الفضا ان من خرج الى الجمعة وترك بابا نوبة مفتوحا واحبس على  
باب الدكان ابنا له صغيرا وفي الخانوت ودائع فضاغت ان كان الصبي يعقل الحفظ وحفظ الاشياء لا  
يضمن ولا ضمن ولو بعث بقرة الوديعة الى السرح بعبر العرف وقد ذكرنا في كتاب المارة انه لا يضمن  
مطلقا ولو ربط على رأس الفاليز والكور ان غاب عن بصره يضمن الا فلا وان ربط على بابها في الموضع  
وفي القرية لا ولو جعل حارس الوديعة في الكور ان كان الكرم حايط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم وعلق  
الباب لا يضمن وان لم يكن ضمن له حايط او كان كنه غير رفيع نظرا ان المودع ووضع جنبه على الارض يضمن  
ان ضاعت الدابة وان نام فاعدا لا يضمن في السفر لا يضمن ان نام مضطجعا وان جعل ثياب الوديعة تحت  
جنبه في بعض الطريق ان اراد به حفظ لا يضمن وان اراد به الترفيق يضمن ولو جعل الكيس تحت جنبه لا يضمن  
مطلقا ولو دخل الحمام ودرام الوديعة في جيبه فتركه في الساكرة قبل يضمن **الفصل الثاني في ما يكون**  
**تضييعا وفيما لا يكون** وفي الاجناس المودعة اذا مات محمدا يضمن في ثلاثة مواضع احدها المتوكل  
اذا مات ولا يعرف حال غلاتها انه اخذ ولم يتبين يضمن ثلثا السلطان اذا خرج الى الغزو واودع بعض  
الغنمة بعض الناس ومات ولم يتبين عند من اودع لا يضمن الثالث عن م القاض اذا قبض مال يقيم ووضعه  
بينه ومات ولا يدري اين المال ولم يتبين يضمن الضمان في تركته وان عرف انه دفع الى قوم ولا يدري الى  
من دفع لا يضمن ولو قال حال حيوة ضاع او انفق عليه لا يضمن المودع انما يضمن بالتجمل اذا لم يعرف الوارث  
الوديعة اما اذا عرف المودع يعلم انه عرف مات ولم يتبين لا يضمن ولو قال الوارث انما علمت الوديعة وانكر  
الطالبان فتر الوديعة وقال الوديعة كذا وانا علمتها وقد هلك صدق هذا والمالك ان كان له عند فقار  
هلكت سواء الا في حصلة وهوان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن  
في وصايا الجامع للامام فله زيادة المودع اذا دل انساغا على الوديعة انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليها

من الاخذ حاله الاخذ اما اذا منعه لا يضمن قال في شرح الجامع الصغير للامام الولد في كتاب الناسك في اخرا  
جزء الصيد في الحرم اذا دل حلالا على قتل صيد الحرم فقتله بجبره استحقاقا وهذا اذا لم يكن المدلول  
عالميا كان الصيد اما اذا كان عالميا كان الصيد ولم يأخذ به لانه بان لم يصدق في ذلك حتى دل  
عليه آخر قصده واحدة لا يجب على الاول شئ اذا اختلف الطالب ورث المودع فقال الطالب انه مات  
بجهل او قالت الورثة الوديعة كانت قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت فالقول قول الطالب  
هو الصحيح لان الوديعة صارت دينيا في التركة ظاهر فلا يقبل قول الورثة اذا قالوا اردت الوديعة حتى  
لم يقبل قولهم ولو قالوا البينة انه قال حال حيوة رددتها قبل المضارب لو قال قبل ان يموت او دعت  
المضاربة فلا يصير ثم مات لا شئ عليه ولا على ورثته ولو قال للصير اودعني شيئا هناك فالقول  
قولهم مع يمينه ولا شئ عليه ولا على الورثة ولو مات الصير قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعه  
الى الصير الا بقوله لا يصدق على الصير في وان دفعه الى الصير في يمينه او اقرار من الصير ثم مات المضارب  
ثم مات الصير ولم يبينه كان دينيا في مال الصير ولا شئ على المودع ولو مات المضارب والصير حتى قال  
رددته عليه في حيوة فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت **حسن آخر في الجحود** وفي كفالة الاصل  
اودع رجلا مودعا ومات في دين ثم اقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود فقصى على المودع بقيمة يوم  
الجحود فان قال السمود لا يعلم قيمته يوم الجحود لكن قيمته يوم لا بداع كذا قضى عليه قيمته يوم لا بداع وفي  
النسبة اذا قال المودع للمودع وهبت الوديعة متى اوبعتها مني وانكر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن المودع  
ولو جحد الوديعة ثم ادعى انه رده هاجد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه رده قبل الجحود  
قال غلط في الجحود او نسيت او نطست اني دفعته وانا صادق في قولي ولم يستودعني قبلت ببيته ايضا في  
قول الجحود وسوفي لا قضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد والهلاك لا يصدق ولو قال ليس علي شئ  
ثم ادعى الرد والهلاك يصدق وفي الفتاوى جحد الوديعة عند غير المالك لا يوجب ان اهلك كذا  
روى عن ابى س وفي غصب الاجناس اذا جحد الوديعة انما يضمن اذا قبل الوديعة على الموضع الذي كانت الوديعة  
او العارية تما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها وفي نسخة الامام الشريفي اذا جحد الوديعة في وجه المالك  
لا بناء على الطلب من المالك فان قال له المالك ملحال وديعة لسكره على الحفظ فقال ليس لك عذري وديعة  
لا يضمن في قول ابى س وفي نسخة لو جحد الوديعة في وجه العذر بحيث يخاف عليه التلف اذا قرأ ثم هلك  
لا يضمن كذا روى عن ابى س وعيسى لو جحد هاتم اخرجها بيمينها واقرها وقال لصاحبها قبضها فقال  
دعها وديعة عندك ان تركها عندك وهو قادر على حفظها ان شاء من يري وهو وديعة وان كان لا يحد



على اخذها من على الضمان الاول وكذا قال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المنقول اما في العقار فلا يضمن  
عند البيع واي من آخر وقال شمس لا يملك الخواص فيه روايتان عن ابي ج ومن المشايخ من قال في العقار يضمن  
بالجود بالاجماع **جنس آخر** وفي النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة بالفارسية بيقضاد ان من لا يضمن  
ولو قال سقطت بالفارسية فيمكنه يضمن قال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني لا يضمن المودع  
لان المودع لا يضمن في السقاط اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب اليه ولا يضمن والقوى عليه ولو قال لا ادرى  
الوديعة او لم يضع يضمن ولو قال لا ادرى اضاعت الوديعة او لم يضع لا يضمن ولو قال اضاعت قاله  
قوله ولو قال لم يذهب من مالي شيء لا يضمن ايضا ولو قال ذهبت الوديعة ولا ادرى كيف ذهبت قاله  
قوله ولو قال لا ادرى كيف ذهبت اخلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعثت الوديعة  
ثمها لا يضمن ما لم يقبل دفعها ولو قال رصفت الوديعة بين يدي فقمت بنسبتها فاضاعت يضمن ولو قال  
بين يدي في داري والمسئلة بحالها ان كان مالا لا يحفظ في عرصه الدار وعرصه الدار لا يكون حصيا  
كصره الذهب نحوها فذلك وان كان مالا بعد الدار حرز الله لا يضمن ولو قال لا ادرى وضعها في داري  
او في موضع آخر يضمن ولو قال دفنت في داري او كرمي ونسيتها يضمن ان كان للدار او للكرم باب لو  
قال دفنت في موضع آخر ونسيتها يضمن **نوع منه** وفي فتاوى الشافعي طحا خرج من الطاحنة ليستظر الماء  
ففرط الخطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحنة يضمن بخلاف مسئلة الخان صورتها خان قيد  
ويؤت ولكل بيت مقل مقام مقل في الليل وخرج وترك باب الخان مفتوحا فجاء سارق ونقب بيتا  
مرفقة مالا فانه لا يضمن في فتح الباب هو نظير من فتح باب القفص بخلاف مسئلة الطاحنة لانه لما قل الوديعة  
وجع عليه الحفظ ويتركه يضمن في النوازل الوديعة اذا افسدت بها الفارة وقد طلع المودع على القفص  
ان اخبر صاحب الخطة ان هذا نقب الفارة لا ضمان عليه لان صاحب الوديعة رضى به وان لم يخبر ولم يصدق  
وان كانت الوديعة شيئا من الصوف وخب الوديعة في ثيابها الفاسا قال رفعها الى القاضي حتى يبيعها فان  
لم يفعل ولم يحل في دفع ذلك لا يضمن بآية الوديعة اذا اصابها شيء فامر المودع انسانا بان يعالجها اضبط  
من ذلك فضا حبال الدابة بالجوار يضمن بها شيء وان ضمن المودع ولا يرجع على العالج وان ضمن العالج ان  
علم انها دابته ولم يعلم شيئا رجع عليه ولو قال لا ادرى اخبر في دار خفي او ضمن لا يرجع على العالج يعني اذا لم يكن  
هنا كذا في الدار رجل اودع فامساها با فوضعا في حانوته وكان للسلطان باخذ الناس ما في ذلك فوكل  
شهر وظيفة عليهم فاخذوا السلطان ثياب الوديعة لاجل الخليفة ووضعها عند رجل هنا فسرقت  
فالمودع لا يضمن ان لا يقدر على منع السلطان من دفعها اما يضمن المالك اذا كان طايغا ولصاحب الوديعة  
الخيار

بين يمين المالك والسلطان وكذا الجا اذا اخذ الجناية درهم طايغا يضمن كذا الصراف كانت  
طايغا والنجار والصراف مجروحين الشهادة وفي عضب الفتاوى رجل قام من اهل المجلس وترك كتابه  
وذهب القوم ايضا فتركوا وضاع ضمو لا ن الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استحقهم فاذا  
قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فضمنوا جميعا وان قام واحد بعد واحد ضمن الاخير لا  
الاخير يضمن الحفظ فحين للضمان اصل المسئلة رجل جاء بثوب الى رجل وقال هذا الثوب عندك وديعة  
او وضع الثوب عندك ولم يقل شيئا فاعاد صاحب الثوب ثم غاب الى اخر بعد وترك الثوب هناك ضمن لا يذبح  
عرفا والاخر قبل عرفا ولو قال المجلس لا اقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب ضاع الثوب لا يضمن لانه  
منج بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول رجل دفع آخر را وقال له اسق به ارضي ولا يسق به ارض غيري  
فسق ارض الامر ثم سق ارض غير فضا المراضع قبل ان يفرغ من الشقة انما ضمن ان ضاع بعلمه فاع  
لا يضمن اصل المسئلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق برئ من الضمان عندنا بخلاف  
ما اذا جحد الوديعة او منعه حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح انه لا يبرأ عن  
الضمان بالعود الى الوفاق وفي الروضة الوكيل بالاجارة والاستيحاء بالبيع اذا خالف فاستعمل العبد  
عاد الى الوفاق فباعه بما امر به جاز وكذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستيحاء والمضارب  
المستضع اذا خالف دفع المال سق في حاجته ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستضعفا اما مشاء  
الدابة اذا نوى ان لا يبردها او المستعير ثم ندم وترك تلك النية ان كان سايرا عند المينة فعليه الضمان  
اذا هلك الدابة بعد المينة اما اذا كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد امينا والشريك شركة  
معاوضة او عيان اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا وفي الجامع الصغير المودع اذا سافر مال الوديعة  
فهلك لا يضمن عندنا والاب الوصي اذا سافر مال الصبي فهلك لا يضمن ان لا اذا تركه كان وصيه ما هبها  
والوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر به يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حل وثبة  
فان كان يضمن في المودع اذا سافر انما يضمن اذا لم يكن له حل وثبة فان لم يكن له بد من السفر لا يضمن  
وان كان له بد من السفر فذلك عندنا لا يضمن **جنس آخر** وفي الفتاوى رجل له على آخر خمسة دراهم  
فاخذ غطاء ستين فلما علم انه اخذ العشرة ليردها فملك يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك  
القدر فرض والباقي امانة وفي غضب مجموع النوازل علم قال الصوق خذ هذا الثوب واجعله في نقب الجدار  
ففعل وضاع والثوب لغير لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بتضييع لانه حاضرون امره غلبت  
ثوب رجل بالاجر وعلقت على حصن سبطها للتحفيف وطرف من الثوب من الجدار الاخر فضا ضمنت ولو



على السطح ان كان للسطح حصن لا يضمن في أصل الوديعة ان كانت دراهم ودينار او كيليا فانفق بعضها  
وهلك الباقي يضمن ما انفق دون الباقي فان جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضمنا لجميعها المودع  
اذا اخذ بعض الوديعة لسفقه في حاجته ثم بدله فذه الى موضعه ثم ضاع لا يضمن في الفتاوى الفضل  
مودع غاب عن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة لا يضمن ويدفع المفتاح  
الى غيره لم يجعل البيت بيد غيره **الفصل الثالث في الدفع الى الغير** وفي فتاوى النسب انما اشتر  
اساو بر من ذهب كالكتبت في دار المولى واودعت رجلا فملكك يضمن المودع لانها مال المولى رجل  
دفع حماله الى آخر فقال المودع لصاحب الحمار خذ حمالي واسقني حتى ارد عليك حمالي فضااع في يده ثم  
ان المودع رد حماله لا يضمن لان ما دون القبض وفي مجموع النوازل خلاف خرج الى القرى ليخرج الحمار  
فاعطاه رجل خفين للحمار فوضعهما في دار رجل وضاعا ان اخذ الدار لكنت لا يضمن وان وضع في دار رجل  
لا يسكن يضمن لا يضمن المودع وفي وديعة الاصل المودع اذا دفع الوديعة الى من اودعه ثم استحققت  
لم يضمن ولو قال له ادفعها الى فلان فدفع ثم استحققت يضمن المودع اذا دفع الوديعة الى غيره فملكك  
عندنا ان لم يفارق الاول لا ضمان على واحد منهما وان فارق ضمن الاول عندنا ولا يضمن الثاني وعندنا  
يضمن ايها شاء لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني يرجع على الاول ولو دفع المودع الوديعة  
الى آخر باذن المالك او بعينه ثم اجاز المالك خروج المودع من البيت كأنه دفع الى المالك هذا اذا  
دفع الى الغير ضرورة فان دفع لضرورة بان احترق بيت المودع فدفعها الى جاره لا يضمن وكذا فيما  
هذا قال شمس لامة الحلواني في صلح الاول هذا اذا لم يجد بدا من الدفع الى الاجنبة اما اذا امكنه الدفع  
الى من في عياله فدفعها الى اجنبي يضمن وقال الامام خاھر زاده في كتاب الصلح ايضا هذا اذا كان الحريق  
غالبا احاط بمنزل المودع اما اذا لم يكن محيطا يضمن بالدفع الى الاجنبة وفي القدوري لو قال المودع  
وقع الحريق في بيتي فدفع الوديعة الى غيري للضرورة لا يصدق عندنا وس في المسئلة ان علم انه  
وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وفي النوازل امرأة حضرتها الوفاة وعندنا وديعة فدفعها  
الى جاره فملكك عندها ان لم يكن وقت وفاته بحضرتها احد من عياله لا يضمن **نوع آخر في الاذن**  
المودع اذا اجر بيتا من ارضه من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستأجر اذا كان لكل واحد منهما غلوة على  
يضمن وان لم يكن فكل واحد منهما يدخل على صاحبه من غير حشمة لا يضمن واصل هذا في الاصل المودع  
دفع الوديعة الى من في عياله نحو امرأة او فقية او ولد او والديه او اجيره لا يضمن وفي الاجير اذ به  
المشاهدة والمساومة دون المساومة واذا ابتاع المودع ان يضع الوديعة لمن في عياله هل يقع عند

من عياله وذكر الامام خاھر زاده في شرح الجامع الكبير في كتاب السرقة ان له ذلك وفي شرح الطحاوي  
تفسير العيال الذي يسكن به ويجري عليه نفقته فان نفاه عن الدفع الى من في عياله مع هذا دفع اليه  
قد ذكرنا في الفصل الاول والابوان كالاخيه حتى يشترط كونها في عياله في سرقة الجامع الكبير  
لا يشترط في حق ولد الصغير وزوجة حتى لو كانت الزوجة تسكن في محلة والزوج في محلة اخرى  
وهو لا يسقط عليها ولا يحل اليها ودفع الوديعة اليها لا يضمن وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لا يضمن  
وان لم يكن هو في عياله والولد الصغير كذلك لا يشترط في حقه ان يكون قادرا على الحفظ رجل غاب  
حلف امرأته في منزله الذي فيه ورايع الناس ثم رجع فطلب الوديعة فلم يجدها ان كانت المرأة امينة  
لا يضمن وان كانت غير امينة وعلم الزوج بذلك مع هذا ترك الوديعة في البيت يضمن وعن هذا قالوا  
في ضمان اذا ذهب ترك الخان على عبد فذهب رايح الناس يضمن ان كان سارقا وهو علم به النيا  
اذا ترك ثياب الناس في الحمام وخرج من الحمام او ترك حلائق في الحمام وذهب فضااع ثوب الرجل لا  
يضمن بمنزلة الشركاء وكذلك من لا يمكن الحفظ عنه المودع اذا رد الوديعة الى منزل المودع او الى  
احد من عياله المودع فضااعت لا يضمن كما في العارية هكذا ذكره الجامع الكبير وفي التجريد قال  
يضمن بخلاف العارية هذا رواية القدوري والفتوى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ اما اذا اخذ  
لسنق على نفسها وهو دفع يضمن في مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الفخانة الى صغيرة  
وقالت ادفعها الى بيتي وهي الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املائي من الماء واحملها الى  
فلان فسقطت وانكسرت ان كانت المرأة في عيال لام لا يضمن وان كانت في بيت زوجها ان اعطتها  
الام فكذلك وكذلك لو قالت صبي عاريتك وان بعثت الى البيت للحفظ ضمنت البنت واذا اعطتها عن  
قال وهذا مودع اودع وقد ذكرنا الخلاف فيه **نوع آخر** رجل استأجر رجلا ليجعله ثياله حمل وموئله  
بعدد ليدفعه الى رجل فوجد الرجل غائبا فتركت لاجير المحمل على يد رجل لموصلة الى ذلك الرجل  
ينبغي ان لا يضمن اجارا الاصل في مسألة استئجار الرجل حمل الكتاب فلو وجد الرجل كنه لم يضمن  
فدفع الى القاضى ولطلب منه القاضى وهو لم يدفع لاجير في المسئلة رجل دفع الى رجل الف درهم و  
قال له ارفعه اليوم الى فلان فلم يدفع حتى ضاع لم يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كرم بين ضررهما  
او بين بالغ ويقيم صغير يدفع البائع الامر الى القاضى ولو لم يرفع وفي الارض زرع حصته بطيب له وفي  
الكرم يقوم عليه فاذا ادرك الثمر يبعه فاخذ حصته ويوقف حصته الغاية له ففسده ذلك انشاء الله  
تعا فاذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء اجاز يبعه فان ادعى خراجا كان متطوعا لانه ادعى



دينه بغيره الوديعة اذا كانت شيئا يخاف عليها الفساد وقد غاب المالك يرفع الامر الى القاضي  
حق بيعه وان لم يرفع لا يضمن لان الحفظ على قدر ما امن **الفصل الرابع في طلب الوديعة** المالك  
اذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني ان احضر التساعه فتركها وذهب ترك عن رضى مالك  
لا يضمن لانه لما ذهب فقد اساء الوديعة وان كان عن غير رضى يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة  
وكيل المالك يضمن لانه ليس انشاء الوديعة بخلاف المالك وتام هذا في كتاب العارية يأتي وفي  
العين اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند فجاء صاحبها عنده فقال المودع ضاعت الوديعة  
سأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك او بعد اقرارك فان قال قبل اقرارك يلزمه الضمان للمناقض  
لان قوله اطلبها عند اقراره منها ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت  
بعد اقراره لا يضمن لانه لا مناقض للمالك اذا قال المودع اذا جاء اخي اليك فادفع الوديعة اليه  
فجاء اخوه اليه وطلب الوديعة فقال اطلبها عند فلما عاد اليه عند قال هلكت ضمن المالك اذا قال  
للمودع احملى الوديعة اليوم فقال نعم ولم يحمل حتى مضى اليوم وهلكت عنده لا يضمن لان مؤنه الذي  
ليس عليه وفيما وى للنفس رسول المودع اذا جاء الى المودع وطلب الوديعة فقال ارفع الالي  
الذي جاء بها فلم يدفع اليه حتى سرق يضمن قال وهذا على رواية ابن سبويه وفي ظاهر المذهب لا يضمن  
المالك اذا قال للمودع من جاءك بعلامة فادفع اليه فتيقن تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفع اليه  
حتى هلكت لا يضمن مصري خرج الى قرية والطريق مخوف فترك العامة عند قرية وقال له اذا بعثت  
اليك من يقبض منك فادفع اليه فبعث اليه بعد ايام فطلبها فلم يدفع اليه حتى ضاعت لانه بالمنع صار  
غاصبا الا اذا كذبه انه رسوله وفي الاصل ليس للمالك ان يقبض الوديعة عند ما ذوقا كان وجوب  
ماله بحضه ونظما من كسبه لانه لا يمكن ان يمال الغريم بيد العبد وديعة فان ظهر انه للعبد بالبنية  
نعم ياخذ **الفصل الخامس في اقرار المودع** وفي الاصل اختلاف اقرار احد المالكين بالآخر اخذت منك درهم وديعة  
قال الآخر اقرضتك لا يضمن في الجامع الصغير كتاب الاقرار رجل قال لآخر اخذت منك الف  
درهم وديعة فضاء وقال الآخر اخذت غصبا ضمن المقر ولو قال دفعته الى او اودعني وقال الآخر  
اخذت غصبا لا يضمن ولو قال لي عندك الف درهم وديعة فدفعته الي وقال المقر له كذبت وهو  
فالمقر له قال المقر له لو قال له كان لي عندك ثوب عارية فلبسته ثم مردته على او عندك ذاة  
فركبتها ثم دفعها الي وقال المقر له كذبت هي لي فعلى قولها هذا ولا بأس وعلى قول ج الف  
قول المقر وفي الفتاوى رجل اودع عند رجل الف دينار ثم استرقها بعد ذلك فقال ان فيها ثوبا

وقال المودع لا ادري ما فيها لا يحلف للمودع لانه لم يدع عليه فعلا وكذا لو اودعه دراهم ولم يزنها  
ثم ادعى عند القبض انها اكثر رجل اودع عند رجل الف درهم فانفق ثلثا منه وخرج ما بين وحلف  
انه لم يحبس شيئا من الوديعة فالقول قوله ولا يحث لانه صار ديناً عليه وفي وكالة الاصل في باب  
الوكالة يقبض الوديعة رجل استهلك وديعة انسان فالمودع ان يخامم المستهلك في القيمة **الفصل**  
**السادس في المتفرقات** وفي آخر كتاب الرهن من شرح الطحاوي المودع اذا شرط الاجر للمودع على  
حفظ الوديعة منع ولو شرط الرهن على حفظ الرهن لا يمنع ومن هذا الجنس صارت واقعة لم يصدق  
الفاصل في اودع المصنوع عند رجل وشرط له الاجر على حفظه فتوابعه بانه يصح وفي الاصل رجل اودع الف  
درهم عند رجل فانكر ثم اودع الف درهم عند المودع له ان ياخذ بالالف الذي صار ديناً عليه  
ياحكي ولو كان بخلاف جنس حقه ليس له ان ياخذ عندها وفي التوازل في باب تبنيه الجيب رجل له على  
رجل دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم قال جعلتها قصاصا بدينه ان كانت الدراهم في يده  
او قرينه منه لا يكون قصاصا بحيث يقدر على قبضها خاز وصارت قصاصا وان لم يكن قرينه منه لا يكون  
قصاصا ما لم يرجع اليها كذا روى عنم وفي الاصل لو حمل على اية الوديعة فلا فائدة فهو للمالكها  
ولو اجرها فالاجر له ولو غاب رب الوديعة ولا يدري ما هي هولم ميت بمسكها حتى يعلم موته وورثته  
فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق في الوثيرة وان كان يدفع الى وصية المودع ان اذ اقتضاها  
وهي تقسم او تبتلى للحفظ فيما لا يقسم لا يضمنان ولو تباينا فيما تقسم فقبض احدهما كله ضمن نصفه  
الشريك الذي سلم الى صاحبه عند البيع ولا يضمن القايض لانه مودع المودع وعندهما لا يضمن اعتبارا  
فيما لا يقسم **كتاب العارية** وهو يشمل على اربعة فصول الاول في المقدرة والثاني في عارة  
الدواب والثالث في طلب العارية والرابع في الحل والحكمة اما الاول العلم بان شرط العارية كون  
العين قابلا للانقاع مع بقاء العين حتى كانت عارية الدارهم والدنانير والفلوس وقضاها  
اذا عتبت انقاعا ما في مع بقاء العين بخلاف غير من صيرت دراهم لتعمل بها ولو قال لا خا عتبتك هذه  
من الشريد فاخذها وكله فعليه مثل اوقية وهو فرض لا اذا كان بينهما باسطة يكون ذلك دالة  
وفي العيون قال حلف بن ابي ثوبان محمد بن علي استعار من رجل رقة برفع بها قصبة وخشايل  
في بناءه قال لا يكون هذا عارية وهو صانع كذلك كله وهو بمنزلة القرض فان قال اردت عليك عارية  
وفي شرح الطحاوي علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او موقوفة وفي الفتاوى نفقة  
العبد كذلك اما كسوة فعلى المير ولو قال لآخر عدي او سعلد او سعلد من عيني لستعيره المرفوع اليه



فقفة هذا العبد على مولاة وفي شرح الطحاوي مؤنة على المستعير وفي الغصب على صاحبها  
وفي الاجارة مؤنة الدار على الاجر وفي الرهن مؤنة الرهن الدار على الرهن وفي الفنا والقصري لا  
المشرك كالحياض ونحو مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب في شرح الطحاوي لو كانت العارية مقيدة  
الوقت مطلقة في غير نحو ان يعين يوماً فهذا عارية مطلقة لا في حق الوقت حتى لو ردها بعد مضي الوقت  
مع الاحكام من اذ هلكت سواء استعملها بعد الوقت او لا ولو كانت مقيدة في المكان فحكمها حكم المطلقة لا  
من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن وكذا لو خالف في المكان يضمن وان كان هذا المكان اقرب اليه  
من المكان المأذون وكذا لو امسك الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها  
اليه يضمن وكذا في الاجارة ولو كانت العارية مقيدة في محل مطلقة في غير محلهما حكم العارية المطلقة لا في  
نحو ان يعيد ابنته على ان يحمل عليها عشرة مخاضات فمحلها محلهما آخر او حديد مثل وزن الحنطة يضمن ولو  
عليها مخاضات شيعر او دخن او ازر ما يكون الحنطة واخف لا يضمن استحساناً ولو حمل عليها اكثر من عشرة مخاضات  
الشعير انه في الوزن مثل الحنطة ذكر الامام خواجه زاده انه لا يضمن وهو الاصح ولو استعار دابة لم يعمل بها  
عشرة مخاضات شيعر فمحلها عشرة مخاضات فمحلها محلهما آخر او حديد مثل وزن الحنطة يضمن ولو زاد في  
القدر قد ذكرنا في كتاب الاجارات قاله والامام التستري نسخة ذكر المسئلة على ربعة اوجه احدها ان يحمل  
عليه ما غير ما عينه المالك لكن هو مثل ما عينه في القدر بان عين حنطة فمحل حنطة غير لا يضمن الثاني ان يخالف في  
الجنس بان استعار ليعمل عليها عشرة مخاضات فمحلها عشرة مخاضات شيعر لا يضمن استحساناً اما التستري قد  
من الحنطة وزناً فمحل مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن الثالث ان يستحق حنطة فمحلها آخر مثل وزن الحنطة  
يضمن وكذا لو حمل عليها مثل وزن الحنطة ثبناً والاربع ان يخالف في القدر بان يستحق عشرة مخاضات فمحلها  
عشرة يضمن **نوع آخر** وفي الفناوي والد الصغير لا يملك اعارة مال ولدان الصغير والعبد المأذون ملك ان يعير  
الصغير اذا استعار من صبي شيئاً كالقدوم ونحوه فاعطاه وكان الشيء للغير المذاع فملك في يده ان كان الصبي  
الاول مأذوناً فانه يحجب الضمان على الاول دون الثاني وان كان ذلك الشيء للاول لا يضمن الثاني رجل استعار  
امرأة شيئاً ما كان من ملك الزوج فاعارته فملك ان كان شيئاً في داخل البيت وما يكون في ايديهم عادة فلا  
ضمان على احد اما في الفرس والثور فضمن المستعير المرأة رجل استعار من رجل شيئاً فاعاره وقاله لا يدفع  
عزل فرفع فملك ضمن فيما يتفاوت وفيما لا يتفاوت وبدون النهي عارفاً لا يتفاوت وكذا الدار والارض  
فيما يتفاوت وحملته ان العارية لا يجره ولا يره وهل يجر وهل يره وهل يجر وهل يره في العارية قد ذكرنا وفي الودعية  
المشايع قال المشايخ على ملك لان هذا دون العارية وبه اختلف الفقهاء اهل البيت وهو خيار الصدق الشهيد

وقال بعضهم لا يودع الا يرى انه لو بعث بيد اخيه ضمن لبيع هذا الايداع والودعية لا تودع ولا تغار ولا  
ولا ترهن فان فعل شيئاً منها ضمن المستاجر بوجوه عار وودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان يره ونحو  
التجر يد وليس للمرتب ان يصرف شيئاً في الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يواجر ولا يعير ولا يبيع ولا يتخذ  
فان فعل كان متعدياً ولا يسطر الرهن وفي الاصل اذا اقام المستعير البيعة ان رده العارية واقام المعلن البيعة انما  
نفقت بعد ما جاوز الموضع المستعير فبيعة العير او في رجل قال لا اخرج بي ابنتك فقفت قال المالك غصبها  
لا يضمن ان لم يكن ركبها لا تملك يقر بفسادها لا تملك ذكر فعل نفسه ولو قال ركبها يضمن لا تملك الضمان ولو  
قال اجرتها فالقول قول الركب مع يمينه لانها انفق على ان الركوب كان بذنه وهو يدعي عليه اجر وهو ركب  
وهذا بخلاف العين اذا هلك في يد رجل فقال وهبتها لي وقال المالك بعتهامك يكون ضماناً لان العين مال  
مقوم فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاطه اما المنفعة فانما تملك المالك المالية نحو حكم الاجارة والركب  
مكدر فلا يضمن شيئاً ولو هلك المستعار بعد الاستعمال فجاء رجل وادعى انه كان له دابة ببيعة بائنة فان شاء المستحق  
ضمن المستعير ثم هو لا يرجع على المير لا يضمن بفعل نفسه وان ضمن المير فلا يرجع على المستعير لا تملك بالضمان  
اعار ملك نفسه وفي الاجارة اذا ضمن المستاجر فالمستاجر يرجع على الاجر واعطاه الاجر الى الموضع الذي  
لانه ضمن له السلافة بالشرط البدل بخلاف المير لا تملك من يبيع والودعية عارية والمسائل مرفوعة في الغصب  
**الفصل الثاني في اعارة الدواب** وفي الاصل رجل استعار دابة فتوجايعه حاملاً فانزلت يمينه فاسقطت  
من غير عهده لا يضمن ولو كسرها بالانجام وفقاعينها بالضرر يضمن ولو زلزل من الدابة ودخل المسجد وتركها في  
السكة يضمن اذا هلكت وقيل لو ركبها ثم دخل لا يضمن والا فمحلها يضمن ذكر الامام التستري في نسخة رجل استعار  
دابة ليركبها في حاجة الى ناحية سائمة فاخرجها الى الفرات ليسقيها وهي غير تلك الناحية فمحلها اذا هلكت رجل  
رجلاً الى آخر المستعير ابنته الى العيرة فعلى الرسول ان فلا تملك المستعير من الدابة الى المدينة فركبها المستعير وبذلك ان  
الى المدينة ولا تسعر بقول الرسول لا يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا يرجع على الرسول بالذي وكذا الاجارة  
رجل استعار ثوراً الى كرم ارضه وعينها فركبها ثوراً اخرى يضمن اذا عطيت الفناوي رجل استعار من رجل ثوراً  
ليساري خمسين فركب ثوراً ليساري مائة فطعن كان للناس بعلوك ذلك عادة لا يضمن والا فمحلها من رجل استعار  
من رجل ثوراً على ان يعير ثوره يوماً ثم جاء المستعير بفرس فلم يكن فاستعار من امرأته فذهب فملك يضمن ولو  
طلب من رجل ثوراً عارية فقال ركب الثور اعطيتك غذا فلما كان غذا ذهب الرجل واخذ بغيره نه واستعمله فملك  
يضمن لا تملك بغيره ولو فرقت فملك يضمن رجل استعار دابة من انسان فقام المستعير بالفارة ومعه  
ندين فحارب انسان وقطع المقود وذهب الدابة لا يضمن ولو مرق المقود من يده واخذ الدابة ولم تسعر بذلك يضمن



قال الصدق الشهيد في الفتاوى هذا اذا اذ ان لم مضطجاً فان نام جالساً لا يضمن الوجين ولو استعار من رجل مراً  
ليسته بوضعه ففتح النهر ووضع المذبح لاسه ونام مضطجاً فسرق لا يضمن لا يحافظ وهذا الوصف من تحت رأس  
النائم يقطع وان كان في الضيق وهذا في غير السفر فان كان في السفر لا يضمن نام قاعداً او مضطجاً والمستعار تحت رأسه  
او موضوع بين يديه او نحو ذلك بحيث بعد حفاظاً عاده استعار ثوباً واستقله ثم فرغ ولم يحل الجبل عن الثوب فسد  
البقر الى السرج فصار الجبل غنقه فسد ومات يضمن هذا في فوائد الامام ظهير الدين وفي فوائد شمس السلام  
لوربط الحمار المستعار على الشجر بالجبل الذي عليه فوقع غنقه فمات لا يضمن وفيما الاستعار دابة الى موضع  
كذا وسلك طريقاً ليس بالجادة يقال له بالفارسية رسته يضمن ان ضاعت او عطبت ولو عثر طريقاً فسلك طريقاً  
آخر كان اسوأ لا يضمن وان كان العبد او غير مسلول يضمن رجل استعار دابة وجعلها في الربط وجعل تحت الباب  
خشباً حتى لا يخرج الحمار فسرق لا يضمن رجل بعث اجير لبيعه من رجل فاعار وعلم باعباء فسقطت الطريقان  
من غنى الاجير الضمان عليه خاصة رجل استعار دابة للركوب او ثوباً لللبس فاعار غيره قبل ان يركب او يلبس ثم ركب  
او لبس قال الامام الزهري يضمن وقال الامام الشافعي والامام خواجه زاده لا يضمن المستعير ان تزل المستعار في  
البحر ليرعى ان كانت العادة هكذا لا يضمن ان لم يعلم وكانت العادة مشتملة يضمن لو جعلته القربة وليس للقربة  
باب يضيح لا يضمن نام قاعداً او مضطجاً **جسار** رجل استعار من رجل حماراً فقال انك تترك الحمار في  
الاصطبل فخذ احداهما واذ هب فلخذهما وذهب يضمن اذا هلك ولو قال خذ احدهما انما شئت لا يضمن رجل  
باع من آخر عصيراً واعان من المشتري ابة حتى يحل عليها فلما حمل عليها واراد سوقها فقال له خذ هذا الحمار  
وسقه كذلك ولا حل عنه فانه لا يضمن الا هكذا فقال نعم فلما مضى ساعته حل عن غنائه فاسرع في المشي فسقط  
فانكسر رجله يضمن لا يخالف شرطاً مفيداً اذا محمد العارية والودعية وهي ما يحول عن مكانه يضمن ان لم يحولها بخلاف  
ما اذا ركب ابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقدها آخر الضمان على صاحب الذي عقدها دون الذي ركبها  
ومسائل المحرمات في الودعية رجل قال لا خراجك ثوبك فان ضاع فانما له ضامن قال لا يضمن المسئلة في المسئلة  
**الفصل الثالث في طلب العارية وقرها** والمعين يسترد العارية متى شاء سواء كانت العارية مطلقة او موقتة  
لانها غير زنة وفي الاصل اذا اطلب الميعر العارية فلم يرد عليه حتى هلك يضمن في الفتاوى لو قال دعها عندى  
فتركها فهلك لا يضمن لو اطلب الميعر ان يبيعها فالمستعير نعم ارفع وفرط حتى يضيئ ثم سرق من المستعير ان كان  
عاجزاً من رد وقت الطلب لا يضمن وان كان قادراً فان اظهر الميعر الخط والكرهية في الامسك يضمن المستعير وكذا  
ان لم يظهر الخط ولا الذم لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن ان لم يطلب  
هو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن ان كانت موقتة بوقت فمضى الوقت ولم يدفع يضمن وكذا

لو كانت موقتة بمنفعة بان استعار قدوماً لكسب الخط فكسر لم يرد حتى ضاع يضمن رجل استعار كتاباً من رجل ففقد  
لجأ صاحب الكتاب فطلب فلم يجبه بالضياع ووعده الرد ثم اخبره بالضياع قال ان لم يكن ايسار من وجوده يضمن قال  
الصدق الشهيد في الفتاوى هذا التفصيل خلافاً لظاهر الرواية فانه نقص الكتاب اذا وعده الرد ثم اخبره بالضياع  
يضمن للتناقض **فوق** في رد العارية ولو وردت العارية بيد اجير اعين يبر عن الضمان كما ذكرنا في الودعية وكذا لو  
ردها الى عبد قبل الدابة واجيره او من عياله يبر عن الضمان ذكر العبد ولم يذكر انه يقوم عليها ولا يقوم فان  
كان يقوم عليها يبر عن الضمان قياساً واستحساناً وان كان لا يقوم عليها يبر عن الضمان استحساناً ولا يبرها قياساً  
واصل هذا الرد الى الاصطبل او الى منزل رب الدابة وهناك قياساً واستحساناً فاما الغاصب اذ رد الى عبد لا يبر  
عليها الا يبر فان رد الى عبد يقوم عليها هل يبر قال الصدق الشهيد في الجامع الصغير لم يذكر هذا في الاصل قال  
مشايخنا وجب ان يبر وفي الجامع الصغير للقاضي الامام فخر الدين الساري والغاصب يبر بالرد الى منزل المالك  
ولا الى مرطبه ولا الى اجيره ولا الى عبد مالم يرد الى المالك قاله ولو كانت العارية عقد جوهراً وشياً نفيساً ائذ  
الى عبد الميعر الاجير يضمن **الفصل الرابع في محل والمحرمه** وفي الاصل رجل اعار ارضه للبناء او للغرس فله ان يجمع  
وقت واطلق ويهدم البناء ويعلق لا يتجار ولا يضمن الميعر المطلق ويضمن الوقت عند اصحابنا الثلاثة لانه يجره  
ولو زرع يترك في يد المستعير باجر المثل استحساناً ولو بني حائطاً في اذار المستعارة يقال له بالفارسية باخه  
فلما استرد الميعر اذار واراد المستعير ان يرجع عليه انفق ليس ذلك وليس له ان يهدم الحائط ان كان البناء من  
تراص حائط الارض رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لاسبى بهذا الجور  
ان لا يكون بئس ولو دخل منزل رجل باذنه واخذ انا من بيته بغير اذنه لينظر اليه فوقع بين يده فانكسر يضمن  
رجل دخل الحمام فاستعمل قصاع الحمام فانكسر لاضمان عليه وكذا اذا خذ كوز الفخار ليشر بفسطاط من يده  
فانكسر لاضمان عليه لانه عارية في يده ولو ان سوقا يباع فيه لانه فاحذ بغير اذنه المالك انما ينظر فسقط من  
يده فانكسر يضمن رجل اراد ان يستمد من حجر غيره ان استاذنه فله ذلك وهو حسن الا ان مناه وان لم يستاذنه  
ولكن علمه فذلك ان لم يمه وان لم يفعل شيئاً من ذلك ان كان بينهما انبساط لا بأس به وان لم يكن لا بأس به  
المسائل في الفتاوى وعن ابن المبارك ان رجلاً استاذنه ان يستمد من حجره فقال ما هذا الورع السار وفي الفتاوى  
الصغرى رجل استعار من آخر كتاباً ليقراه فوجد فيه خطأ ان علم انه يكره اصلاحه لا يصلحه وان علم انه لا يكره  
اصلاحه يصلحه وان لم يصلحه لا يثم **كتاب الشركة** وهو شتم على ثلاثة فصول الاول في صحة  
الشركة والفسا وثالثها فيما يملك الشريك وفيما لا يملك والثالث في فسخ الشركة اما الفصل الاول وفي الاصل  
الشركة الجائزة على ثلاثة اوجه شركة بالمال وشركة بالاعمال وشركة بالجوهر وفي الايضاح الشركة بالاموال لا يكون



ألا بال حاضر عناناً كانت الشركة أمفاضة ولا يصح بال غايبة لا دين أراد بذلك عقد الشراء لا عند  
يعني عقد الشركة لأنه إذا لم يوجد ذلك عند عقد الشركة جاز قال لا يرى أنه كودفع المخرج لقا وقال له خرج  
مثلهما واشترى ما وجع فمأرجحت فمؤبينا وقام المأمور بالبينة أنه قد فعل ولم يكن المال موجوداً وقت العقد وإنما  
وجد عند الشراء جاز وأما شركة الأعمال فاشترى الصافي كالمخاطبين والعقارين ونحو ذلك وتسمى شركة  
التقيل وأما شركة الوجوه **باب** يشترى ثلثان بغير المال يشترى بالنسبة ويبيعا نقداً ولكل واحد منهما يكون  
عناناً ومفاوضة للعنان ما يكون تجارة خاصة والمفاوضة ما يكون في كل شيء وفي شرح الشافعي في شركة العنان  
يجوز شرط التفاوت في الربح مع الشاوي في الحال وعلى القليل في بعد هذا في الفتاوى الصغرى الشركة  
هل يقبل التأقيت فيه روايتان كالوكالة حتى لو قال ما اشتريت اليوم فهو بيننا وما اشتري بعد اليوم فللمشتري  
خاصة الصحيح من الرواية ذكره في الشافعي ولودفع المال مضاربة شهر ببيع والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد  
الشريكين لصاحبه أخرج إلى نيسابور ولا تجاوز ولا جاوز فمهلك بضم حصة شريكه والتقييد بالتقديس صحيح حتى  
لو قال لشريكه لا تبع بالنسبة صح التقييد ولو اشترى شركته عنان على أن يبيعا بالنقد والنسبة ثم نهي أحدهما  
صاحبه عن البيع بنسبة صح التي كذا قال الفقيه أبو الليث النوازلي وفي الفتاوى الصغرى الشركة تبطل ببعض  
الشرائط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا تبطل الشركة بأشراط ربح عشرة  
قال والمظاهر أنها لا تبطل بأكثر الشروط فأنما إذا وقع شركة الوجوه بفتح فهل يتوقف فيه روايتان فعلى الرواية  
قال لا يتوقف كان شرطاً مفسداً ومع هذا لم يفسد واعتبر بالوكالة وفي نسخة إلا ما لم تخسره الشركة أنما صح  
بالدرهم والدينار والبر لا يصح راسل الشركات في ظاهر الروايات وفي رواية كتاب الصرف للبركة النقود  
المعتبر في العرف حتى لو كانت في بلد المبايع بينهما بالبر فهو كالنقد وفي بيع الجامع نقرة الفضة كالبر والفلوس  
لا يصح راسل الشركة خلافاً للحدباء على مسألة الفلوس بالفلسين والقطارفة إذا راحت جاز بها الشركة في  
شرح الشافعي في باب المضاربة بالعرض لا يجوز المضاربة بالبر من الذهب والفضة ولا بالسوق ويجوز بالزيت  
والبنهرجة لأنها دراهم وإذا اشترى بالعرض وباعها بثلث واحد فتمت الشئ على قيمته متاع كل واحد منهما يوم  
باعتها وكما لا يجوز أن يكون رأس المال عرضاً لا يجوز أن يكون رأس المال عرضاً وراهم ودينار ورأس المال الآخر  
عرضاً في مفاوضة وعنان الكل في الأصل وفي الفتاوى لو كان لأحد ماعرض ولا آخر درهم فباع أحدهما  
نصف العرض من الآخر نصف تلك الدراهم وتباعا واشترى شركة مفاوضة وعنان جمع وصار هذا شركة  
ملك وكذا لو كان لكل واحد منهما عرض فباع أحدهما نصف عرضه ونصف عرض الآخر نصفاً واشترى  
مفاوضة وعناناً **باب** وفي الأصل يكتب رأس مال كل واحد منهما ويكتب أنه في أيديهما لشريكين جميعاً وشئ

يعل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسبة وما كان من ربح فهو بينهما على كذا من وضعية فعلى قدر رأس  
مالهما النسبة بينهما في الوضعية إذا اشترى المملان والتفاوت عند تفاوت المالكين فإن اشترطوا غير ذلك  
فسد بغير الشرط وإن جاء أحدهما باللف والآخر بالهين اشترى واشترط الربح والوضعية بينهما نصفين  
بحر الشرط حتى لو هلك بعضه هلك عليه ما أثلاثاً ولو اشترط الوضعية أثلاثاً والربح نصفين والعمل عليهما جاز  
ولو شرط العمل على صاحب اللف والربح نصفين جاز ولو شرط الربح والوضعية على قدر رأس المال لكل واحد  
والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب اللفين والربح نصفين لم يخر الشرط والربح بينهما أثلاثاً  
لأن صاحب اللف يشترط لنفسه ببعض المال الآخر بغير عمل ولا مال والربح إنما يستحق بالمال والعمل وبالضمان  
وفيما تقدم أنما لم يخر لثلاث صاحب اللفين يريدان يتحمل ربح ما لا يضمن عليهما بغير ربح هو مخالف مقتضى الشرع  
لأنفسد الشركة لأن النهي عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع لأن هناك النهي عن البيع مع الشرط نفساً جميعاً  
**نوع منه** وفي الفتاوى معلمان اشترى لحفظ الصبيات وتعليم الكتاب والقرآن والمختار أنه يجوز قال الصدق الشهيد  
بناء على مسئلة الاستبحار على تعليم القرآن وقد ذكرنا في كتاب الإجازات وإذا اشترى الرجلان وقال لا نشترك  
في قليل وكثير من أنواع التجارات كلها وعمل في ذلك برأينا واشترى بالنقد والنسبة فارتزقوا الله فهو بيننا فهذا  
شركة عنان والمفاوضة لها شرط أحدهما إنما لا يثبت إلا بلفظة المفاوضة فنقول فافوضتك في كذا وكذا  
رجلًا اشترى شركته عنان وعمل أحدهما وغالب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه نصيبه من الربح ثم غاب الجاهل بعد  
حضر ربح وبنى أن يدفع حصة شريكه من الربح أن كان الشرط أن يعمل جميعاً وشئ ما كان في تجارتها من الربح فهو  
بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على حدة أو على فأن مرض أحدهما أو لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما وفي  
النوازل ثلاثة نفر اشترى كواً بال معلوم شركة صحيحة على قدر رؤوس أموالهم فخرج أحدهم إلى ناحية من النوا  
لشركة ثم أن الحاضر يشترك رجلاً آخر على أن تثلث الربح له والثلثين بينهما أثلاثاً للحاضرين وثلثه للغائب  
فعمل المدفوع إليه بذلك المال سيق مع الحاضرين ثم جاء الغائب فلم يتكلم ببيع واقتسموا ولم يزل يعمل مع  
هذا الربح حتى خسر المال واستمكه فإراد الغائب أن يضمن شريكه قال الربح على الشرط ولا ضمان عليهما وعلمه  
بعد ذلك رضا بالشركة **جنس آخر** قال شركة أخرى وهو شركة فاسدة وفي الأصل ومن جعلها الشركة في  
الاحتساب والاحتشاش فأنما فاسدة ولكل واحد منهما ما احتطب ما احتش وإن أخذه منفردين وظل  
وباعه قسم الثمن بينهما قدر ملكهما فإن لم يعرف ملك كل واحد منهما انصرف كل واحد منهما إلى النصف وفي  
الزيادة على النصف على البينة لأن هذه الشركة بعت الوكالة ولو وكل إنساناً فأن احتطب له لا يصح التوكيل  
ويكون الخطب للخطيب لا للوكيل ولو باعاه فكل واحد منهما ثمن خطبه وحشيشه ولو احتطب أحدهما وأعان الآخر



فلمعير مثل عمله وجب ما بلغ عندهم كما ذكرنا في المزاغة وعند من لا يجاوز نصف المجموع وكذا الشركة  
في نقل الطين من ارض مباحة وكذا الشركة في اجتناب الثمار من الفسق والجوز ونحو ذلك من احوال  
البراري ونقل الخبز والماء والكل يطلب الكثير ولا يصيد الا سؤال الناس والتكدي وكذا لو اشترك على ان  
من طين غير مملوك او طبخا آخر فان كان الطين والنورة او سلة الخراج مملوكا واشتركا ان يشتري  
ويطبخاه وسقا جاز وهو شركة الوجه الكلي في شرح الشافعي واذا اشترك في الاصطياد ونصب شبكة او  
ارسلا كلبا في الصيد بينهما نصفان ولو كان الكلب حرا فارسلا جميعا فالصيد لصاحب الكلب خاصة لان  
ارسال غير المالك لا يعتبر مع ارسال المالك فان اصاب احد الكلبين صيدا فاخته ثم ادركه الآخر فالصيد لمن  
اخته من ان يكون صيدا وان اختاه جميعا كان بينهما نصفين لو جردا لا اشترك في السبب لو اشترك في  
لا حدهما دابة ولا اخر كاف وجواش اشتركا على ان يواجر الدابة على ان الاجر بينهما نصفان كانت فاسدة  
لا تبايعة الشركة بالعروض فان ارسل كل واحد منهما كلبا فاصاب كل كلب صيدا على حدة كان ذلك  
لصاحبه وان اصابا صيدا واحدا فهو بينهما بفعل رجل ولا يخرج اشتركا ان يواجر ذلك فمارزقا فهو  
لم يجر وهي شركة العروض فان التزمت في عمل معلوم فاجرهما على اجر مثل كل واحد منهما ينع من الدابتين  
رجل له دابة القصارين ولا اخربيت فاشتركا على ان يعمل اداة هذا في بيت هذا والكسبيها جاز  
كذا سائر الصناعات وهي شركة التقيل ولو كان من احدهما اداة القصارين والعمل من الآخر فاشتركا على  
هذا فالشركة فاسدة والرجل للعامل وعليه جر مثل اداة ولودفع دابته الى انسان يواجرها والاجر  
او البيت والسفينة لم يجر والاجر لصاحب الدابة والبيت السفينة ولذوي اجرها اجر مثل عمله ولودفع  
اليه الدابة او البيت والسفينة فيه البر والطعام كذا والرجل بينهما لم يجر والرجل للبايع وعليه جر مثل الدابة  
والبيت والسفينة وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا في عمل وهو حرام لا يصح الشركة  
**وما يتصل بهذا** وفي الفتاوى رجل قال لآخر ما اشتريت من الدقيق فهو بيننا وبينك فمعه  
لو قال ان اشتريت عبدا فهو بيني وبينك لا يصح ولو قال ان اشتريت عبدا آخر ساينا فهو بيني وبينك فمعه  
لان هذا توكيل صحيح رجل امر رجلا بان يشتري له عبدا بينه وبينه شيئا فقال المأمور نعم فذهب فاشترى  
كله لنفسه لم يكن له بل بينهما وقام المسئلة بان بعد هذا في الفصل الثالث رجل قال لآخر اشترى عبدا فلان  
بين وبينك فقال نعم فذهب فاشترى فقال له رجل اخر اشترى لك العبد بيني وبينك فقال نعم فاشترى  
فهو لآمرين وقال له الثالث اني اخذت المأمور نعم فهو بيني وبينك ولا شيء للاول ولعمري ان الاول  
حاضر حتى قال له الثالث اشترى لك فقال نعم فالعبد للاولين ولا شيء للمشتري ولا الثالث رجل اشترى

عبدا واشترى فيه آخر فهو بينهما نصفان ولو اشترى رجلين فهو بينهما الثلث **الفصل الثاني فيما يملك الشريك**  
**فيما لا يملك** وفي شرح الفتاوى شركة العنان تقتضي التوكيل ولا تقتضي التكفل حتى لو اشترى احد  
الشركين يطالب المشتري خاصة وفي المفاوضة يطالب كل واحد منهما ولهذا جازت شركة العنان فيمن هو  
اهل التوكيل وليس باهل الكفالة بان كان احدهما صبيا ما ذوقا في التجارة او كلاهما او احدهما مقبوضا  
بعقل البيع والشراء او كلاهما او احدهما عبدا ما ذوقا له في التجارة او كلاهما فانه يجوز شركة العنان  
بينهما ولو باع احدهما مال الشركة معاخرهما فهو كالوكيل بالبيع وقد عرف في موضعه وشركة العنان  
تكون عامة وقد تكون خاصة فالعامة ان يشتركا في جميع انواع التجارات والخاصة ان يشتركا في شيء  
خاص كالشاي الرقيق وكل واحد منهما ان يبيع بالنقد والنسيئة ويشترى ان كان في يد مال الشركة  
وان لم يكن فاشترى بدينهم او دناير فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو جاز على شريكه يصير  
مستدينا على شريكه وانه لا يملك ذلك وعج ان كان في يد دناير فاشترى بدينهم جاز لانهما كالشرك  
الواحد وله ان يبيع ويدفع المال مضاربة في رواية الاصل وعز الجرح انه لا يدفع ولا حدهما ان  
يوكل بالبيع والشراء ولورهن متاعا من الشركة بدين عليه لم يجر وكان ضامنا بدينه ودينه عليه  
بعقدتهما لان الرهن ايقاء وهو لا يملك ايقاء دينه من مال الشركة فكذا لو ارهن بدين ادا لانه  
استيقاء وهو لا يملك استيقاء مالا صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض ولو اقر احدهما بدين لم يجر على  
صاحبه وفي الفتاوى الصغرى قال احد الشريكين شركة عنان اذا اخذينا وجبنا قال في كتاب الشركة  
لا يجوز مطلقا وذكر هذه المسئلة في كتاب الصلح وجعلها على ثلاثة اوجه ان كان دينا وجب عقد توكيل  
هذا او توكلا اخر او كلاهما ففي الوجه الاول جاز في الكل عندهما لان كل واحد منهما يعقد الشركة اذ  
لصاحبه بان يعمل ما عمل التجار وهذا من صنع التجار وعند من لا يجوز الا في نصيبه خاصة في الزه  
الثاني والثالث لا يجوز عند من لا في نصيبه ولا في نصيب صاحبه ولقب المسئلة احد من الذين اذا اخذوا  
عند من لا يصح اصلا الا باذن شريكه وعند من لا يصح في نصيبه لانه يملك اسقاطه فيما يملك تأخير  
ولا يجر انه لو جاز ذلك كان قسمه الذين قبل القبض وذلك باطل لانه متى نصيب احدهما فيستأجل نصيب  
احدهما ويتعجل الآخر فكانت قسمته قبل القبض فلا يجوز في المفاوضة يجر في الكل وفي الكافي اذا اقر احد  
بدين من تجارتهما وانكر الآخر لزم المقر جميع المدين ان كان هو الذي تولاه وان اقر انما تولياه لزمه  
نصفه ولا يلزم المنكر شيء وان اقر انه تولاه لم يلزمه شيء احد الشريكين شركة مفاوضة وشركة عنان اذا  
اشتركا على ان يضرعا معا وشي فان احدهما العبد مشترك في التجارة جاز وانما تجر صاحبه يصير محجورا



عليه ولو قال أحد الشريكين ما باعه لآخر جازت لاقالة ولو باع أحدهما متاعا فخر عليه بغير قبلة  
فضاء جاز عليها وكذا الوضوء من ثمنه وأخر لا جل العيبان خط بغير عيبان من حصته وكذا الوضوء  
ولو أقر بغير متاع باعه جاز عليه وعلى شريكه ولو قال كل واحد منهما لصاحبه أعمل فيه برأيك فكل  
واحد منهما أن يعمل فيما يقع في التجارة من الارتهان ودفع المال المضاربة والسفر والمخلط باله والشركة  
مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان تلافيا للمال أو ملكا بغير عوض فانه لا يجوز وإن قال كل واحد  
منهما لصاحبه أعمل برأيك لا إذا نص عليه وإن أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة ليس للمقرض  
أن يرجع على شريكه لأن التوكيل بالاستفرض لا يقع وهذا في الفتاوى وما تقدم في الإيضاح وفيه أيضا  
ولشريك العنان والمضارب المودع أن يسافر وبالمال وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومثله  
السفر والكراء من رأس المال وقاله حسب النفقة من البرج وإن لم يبرج كانت النفقة في رأس المال وهذا  
هو الحكم في المضارب ولو باع أحدهما لم يكن للآخر أن يعقب شيئا من الثمن وكذا كل دين وليه أحدهما  
والمديون أن تمتع من الدفع إليه فإن دفع إلى الشريك برئ من نصيبه ولم يبرأ من حصته المدين شيئا  
يعني برأه من حصته القابض والقياس أن لا يبرأ من حصته القابض أيضا وليس كذلك إذا كان يخصم  
فيما باعه الآخر وأما المخصوم الذي وكف لك وأما استأجر أحد الشريكين بشيء من تجارتها  
جاز عليها بمنزلة ملك الأعيان ولو أقر بجارية فيه لاخر لا يقع في نصيب شريكه وفي التنازل  
ثلاثة نفر ليسوا شركاء بقبول عمل من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل ذلك كله فله ثلث الأجر ولا  
شيء للآخرين وهو متطوع في الثلثين إذا تعد الصانع رجلا في كانه يطرح عليه العمل بالنصف جاز  
استحسانا للتعامل إذا اشترك في عمل بقبولانه من الناس جميعا وشئ ويعمل كل واحد منهما برأيه أو  
في عملين مختلفين يعمل أحدهما القضاة والآخر الخياطة جاز عندهما استحسانا لأنه توكيل بقول العمل  
إذا قبض كان عليه ما إذا عمل أحدهما أو عملا استحق الأجر وكان العامل معين لا لآخر وهذا جائز  
لأن الشرط مطلق العمل لا عمل العامل بنفسه فإن القضاة إذا استعان بغيره أو استأجر غيره حتى عمل  
استحق القضاة الأجر ولو شرط البرج في هذا لأحد مما أكثر ما شرط للآخر جاز عندنا لأن العمل متفاوت  
قد يكون أحدهما أحرق فان شرط الأكثر لهما عملا اختلف المشايخ فان غاب أحدهما أو مرض أو لم  
يعمل وعمل الآخر فلا أجر بينهما لأنه كعملهما وقد ذكرنا شيئا من شركة التقبيل في الفصل الأول في مسائل الشر  
الفاصل **الفصل الثالث في الفسخ** وفي الفتاوى الصغرى أنكار الشركة فسخ وقد ذكرنا في كتاب  
اليوم في فصل ما يكون فسخا وما لا يكون وفي شرح الطحاوي أي الشريكين ما إذا فسخ عقد الشركة

بينهما علم صاحبه بوقول لم يعلم ولو لم يمت لكن فسخ أحدهما الشركة بينه وبين شريكه ولم يعلم شريكه  
لا يفسخ الشركة ولو علم أن كان رأس مال الشركة دراهم ودنانير ففسخ الشركة ولو كان عرضا وقت  
الفسخ لا رواية عن أصحابنا في الشركة إنما الرواية في المضاربة وذكر الطحاوي أنها لا يفسخ كالمضاربة  
قال وذكر الإمام خواهر زاده إذا فسخ المضارب ورأس المال عرض يجوز أن يفسخ أحدهما فلا يجوز  
إذا كان المال عرضا وعامة المشايخ فرقوا وقالوا يجوز فسخ الشركة وإن كان المال عرضا بخلاف المضاربة  
وهكذا اختاره الصدوق الشهيد صورتهما رجلان اشتركا واشترى أمتعة ثم قال أحدهما لشريكه لا أعمل  
معك بالشركة وغاب فعمل الحاضر بالامتنعة فاجتمع فهو للعامل وهو من بقيمة نصيب شريكه لأن  
قوله لا أعمل معك في الشركة بمنزلة قوله فافسخ شركتي الشركة وأحد الشريكين إذا فسخ الشركة ورأس المال  
أمتعة يفسخ هو المختار بخلاف المضاربة وفي شرح الطحاوي إذا انتهى رتب المال المضارب عن النصيب  
أن كان رأس المال دراهم كان له أن يصرف الداهم إلى الدنانير وإن كان رأس المال دنانير صرف إلى  
الداهم وليس أن يشتري بها عرضا وعمل الذي وإن كان رأس المال عرضا وقت الفسخ لا يقع فيه  
والطحاوي جعل الشركة كالمضاربة أحد الشريكين إذا قال لصاحبه أنا أريد أن اشتري هذه الجارية  
لفسخ شركتي فاشترىها لا يكون له ما لم يقبل شريكه نعم ولو قال الوكيل بشرأى بغيره بالموكل  
أنا أريد أن اشتري هذه الجارية لنفسه فشركته فاشترىها يكون له والفرق أن الوكيل يملك غرض نفسه  
إذا علم الموكل رضى لم يخط بخلاف الشريك فإن أحد الشريكين يملك فسخ الشركة إلا برضى صاحبه  
**كتاب الصيد** وهو مشتمل على خمسة فصول الأول في المقدمة والثاني في صيد الكلب  
والثالث في الترمي والرابع في السمك والخامس في الجبن ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وفيه الحلاله أما الأول  
الصيد هو الحيوان المتوحش الممتنع عن الأذى ما كوله كان أو غير ما كوله وفي شرح الشافعي في اصطلاح  
الصيد إذا كان للتلقي وإن أخذ حرفة ويكون هذا بالكلب نحوه وما بعد والباري ونحوه مما يطير أو يمشي  
ونحوه مما يخرج والشبكة ونحوها مما يسك وأما كل الصيد خمسة عشر شرط خمسة في الصيد  
أن يكون من أهل الذكاة وإن يوجد منه لارسال وإن لا يشاركه في لارسال من لا يحل صيده وإن  
يترك السميمة عامدا وإن لا يستغل بين الأرسال والأخذ بعجل آخر وخمسة في الكلب من أن يكون  
معلما وهو أن يذهب على سنن الأرسال وإن لا يشاركه في الأخذ ما لا يحل صيده وإن نقله جارا  
وإن لا يأكل منه وخمسة في الصيد من أن لا يكون مقبولا بآنيابه أو نخيله وإن لا يكون من الحشرات  
وإن لا يكون من نبات الماء سوى السمك وإن يملك نفسه بجناحه أو قوامه وإن يوفى بهذا أن يصل  
إلى بيته



وفي نسخة الامام الشريفي بهذه العبارة ان يكون الصيد مما يباح تناوله ويكون متمسكا وحيا وان لا يتوارى عن بصره وان لا يقعد عن طلبه حتى يجلب لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آفة فلا يحل لقول ابن عباس كل ما اصبحت ودع ما انميت **الفصل الثاني في صيد الكلب** وفي الاصل لا يباح بصيد المسلم بكلب الجوهري وبازيم كما يذبح بسكينهم اما الجوهري اذا صاد فلا يحل صيده وكذا ذبيحته واليهودي والنصراني فيحل صيدهما وذبيحتهما اذا اشارت في قتل صيد كلب غير معلم او الذي لم يسم عليه او الذي ارسله بجوهري او مرقد لم يحل وكذا المورقة عليه الصيد حتى اخذ او رده عليه سبع وكذا البازي فان رده بجوهري حتى اخذه لا بأس بآكله بخلاف السبع والكلب لان فعل الجوهري من جنس فعل الرسل فيكون عانة بعمل السبع ليس من جنس فعل الرسل فيكون عانة للمسلم فيكون عانة للكلب فحرم وفي الجامع الصغير ان الرسل السلم كلبه على صيد ثم زجره بجوهري فان زجره فقتل الصيد حل وعلى القلب لا يحل وليس هذا كالموانع الكلب وزجره صاحبه انه يحل كارساله حتى يحل استحسانا **نوع منه** من هذا الفصل ولو ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسمه ثم زجره بجوهري فزجره واخذ الصيد وقيل لا يحل لان الرسل من نازك النفقة عند افطار محرم فلا يفسح الا بمثله يعني بان يسكه ثم يرسله مع التسمية فاذا انفلت الكلب المعلم وجارحه اخرى كلب فاخذ الصيد وقيل لا يحل فلوان صاحبه صاح بعد الانفلات ان لم يزد في الطلب لم ينزجره زجره لا يحل وان انزجره زاد في الطلب حل اكله لان ذلك يكون بمنزلة الرسل صيد الكلب المعلم وما المشبه من الجوارح السباع وغيرها يرسله المسلم او الكتابي ويسمى عليه في اخذه وبقته جرحا لئلا ياكل كل من لم يسمه حرم فان شرب من دم الصيد لم يكره عند عامة العلماء والاصل هذا ان ترك اكله شرط لكونه معلما فان ترك الاكل مرة لا يدل على المعلم ما لم يكثر ولم يقدربا ورفضه الى اهل هذه الصناعة وعندهما اذا ترك ثلاث مرات فقد تعلم فان صاد ثلاثة او اكثر من الصيد ولم ياكلها لم يؤكل الا ولثا لانه غير معلم بعد وفي الثالث روايتان والاصح انه يحل الثالث اخاره الفقيه ابو الليث في مختلف الرواية فان اكل من الصيد بعد ما حكم بحكمه عند ابي حنيفة حتى لو صاد صيدا قبل هذا وهو في عنده محرم وعندهما لا يحرم ولا ينظر هذا فيما اكله والكلاب المتقاربة والمتباعدة سواء بسك كلب من الصيد بضعة في حالة اخذها لقاها ثم قتل ولم ياكل منه فلما اخذ صاحبه تلك البضعة فاكلها لم يكره ولو انتمش الكلب من الصيد بعد ما اخذ صاحبه فاكله ولو اعطاه بعضه فاكله وفي البازي لا يشتط ترك اكله لم يصير محل اكله باجابه عند الدعوى **نوع منه** اذا توارى الكلب الصيد ثم وجه بعد ذلك قتلته وليس فيه اثر غير حل اذ لم يترك الطلب ثم طلبه بعد ذلك لم يحل ان غاب عن بصره او ما تبعه ولم يستعمل عمل اخر حتى وجه قد مات حل استحسانا وكذا البازي فاذا كان

جرحه اخرى لم يؤكل ترك الطلب لا اذا ارسل كلبه او بازيه على صيد فاخذ ذلك الصيد وغيره او عدا من الصيد حل كلها مادام في وجهه ان ساله عندنا ولو ارسل كلبا فاخذ صيدا فقتله وحتم عليه ثم اتبع اخر فاخذ ان طال كنه على الاول القطع الا سأل محرم والا فلا وان عدل عن سنن الارسل اربعة او سيرة ثم اخذ صيدا لم يحل اذ كان الكلب والفهد في ساله حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فقتله حل الكل في الاصل وفي الفتاوى رجل ارسل كلبه المعلم فاخذ صيدا وامسكه فأتى الصيد من اخذه او صدمه لم يؤكل رجل ارسل كلبه على صيد فاخطأ ثم عرض له صيد اخر فقتله يؤكل وان رجح فعرض له صيد اخر في جوعه فقتله لم يؤكل لان الرسل بطل الرجوع وبدون الرسل لا يحل **نوع منه** وفي الاصل كل جرح من السباع يحل صيده وفي اللب قاله لا ادري انه تعلم ام لا فان تعلم لا بأس به وعند اصحابنا في الاسد والذئب من عادتهما ان يسكاهما ولا ياكله في الحال فلا يستدل بالامساك على العلم فان تصور العلم جاز فاحاصل انه لا بد من الجرح في الصيد كان ذلك الاصطياد بالكلب وبالري وليس شرط ان يكون السهم جارحا فان كان معرضا ان يخرق يؤكل وان لم يخرق لا يؤكل الا ان يكون رأسه محذرا فاصاب الصيد بجرحه يؤكل واما البازي ان قتل الصيد حل كله ان لم يجرح **وما يتصل بهذا** وفي الاصل فليكن الكلب المعلم بالبيع والهبة والوصية وغير العلم كذلك حتى في التوارد انه يجوز بيع الجرح واما بيع العقور فلا يجوز كالذئب والفهد والبازي يجوز بيعهما ومع السهم في ابوس يجوز **جنس اخر** اذا الف الصيد في ارض انسان وادبض فيها او دخل ارضه او عقل بفسطاط او كنس الطير او دخل السمكة لجة او كنس الطير لم يملكه ومن اخذه فهو له ولو دخل داره فاعلمها عليه وصار محال على اخذه او ارضه فسقط طه مملكه ولو وقع في حفرة حفرة المالك للماء لم يملكه ولو حفها لاصطياد مملكه اذا وقع منها وكذا السمكة والنحل اذا غسل في ارض انسان فهو لصاحبه ارض وهذا الخرافة ونظاير قد ذكرها في كتاب الدعوى رجل ضرب صيدا بالسيف فابان ثلثا من قبل الرأس حل كله ولو ابان ثلثا من الخلف او عضوا غير الرأس ان النصف المحل المبان عند الفقيه ما بين من الحي فموتت وحل الباقي لوجوه ذكوة لا يضطر ولو قطع بغيره واستولى في الموت حل الكل وكذا اذا ابان بعض الرأس ولو ابان اقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه متوهم بعد الابانة فحل الباقي ولو قطع عضو ولم يمس ومات حل ولو ابان اللحم وتعلق بجده فموت مبان ولو ضرب بسيف على سمكة قطع بعضها يؤكل ما قطع بخلاف الصيد لان الميت من السمكة حلال **الفصل الثالث في صيد** اذا اصاب السهم الصيد فاشنخه حتى لا يستطيع براحته وما اخر فجله انه اذا رماه انسان وما اخر فباعا واشنخه الاول وان مات بالاول حل وان علم انه مات بالثاني حرم ومن ثلثا للاول ولو رمياه وقتله لم ياكله حل لها ولو رمياه ولم يثنخه الاول مملكه ثلثا حل رجل رمى صيدا فسقط على الارض ومات كخلاف ما اذا وقع في الماء



او على الجبل او على شجر او حيط او ربح منصوب او لبنة منصوبة ثم وقع على مكان آخر فمات حرم ولما الطير اذا  
وقع في الماء ان كان برأ لا يحل سواء كانت الجراحة فوق الماء او كان بنفسه في الماء ان يكون الجراحة بحال لا يتوقع بها  
الصيد منها كما اذا ذكاه ثم وقع في الماء وان كان الطير ما ان كان الجراحة فوق الماء يحل لا ند علم انه مات من  
الجراحة وان كانت الجراحة بحال يتوقع بخرجه من الماء في الجرح فلو وقع على الجبل واستقر  
عليه او وقع على الارض ومات حيث يحل فان كان ثمن من ذلك محددا اما اصابه وجرحه لم يحل وفي الفتاوى  
للقاضي الامام ولورى صيدا فاصاب السهم وخرقه فوقع في الماء ومات قال بعضهم ان كان مرجح جيتو حين  
وقع في الماء لا يحل اكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرجح جيتو حين وقع في الماء حل اكله لانه مات بغير الماء  
والمرافق كالسهم رجل في صيد ففقد منه واصاب اخر حل كلاهما ولورى في البيع السهم عن سنه فاضا  
صيدا لم يحل ولو فواه فاضاه على سنه حل ولو من السهم على سنه واصاب شجر ولم يفتق واصاب الصيد حل  
ولورى سهما ورى رجل اخر جرحا فاصاب صيدا فانكسر الصيد بسبب اخر ثم اصاب الصيد فقتله حل اكله لان  
العبء لوقت الذي وفي الزيادة مسلم سهما وسما فاصاب سهما موضوعا فاصاب الموضوع الصيد فقتله حل  
حل مسلم سهما فاصاب سهما مسلم اخر فاصاب الصيد فقتله ان كان يعلم ان سهما لا يحل ولا يبلغ  
الصيد ولا اصابه السهم ثلثا فالصيد للثلاث وهو حلال وان كان يعلم انه نصيبه كان للاول وكذا اذا رمى المحجوب  
بعد رمى المسلم فان زاد قوه ولم ينقطع عن سنه فالصيد للمسلم وهو كونه ولا يحل صيد البندق والمعرض  
والعصا والحج في الاصل **نوع منه** رجل رمى صيدا فوقع عند محجوب قد مات على وجهه فاقام يحل لانه  
قادر على الذبح بتقديم الاسلام رجل رمى سهما صيدا واخذ صاحبه ولم يكن من الوقت قد مات على وجهه  
يؤكل هو المختار وفي الاصل هذا رواية عن ابي جهم اما في ظاهر الرواية لا يحل لانه بمنزلة وقوعه عند **نوع**  
رجل رمى صيدا فقتله على ساعته من غير جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة فمضى فاخذ الآخر فهو لا يخرج بخلاف ما اذا  
جرحه جراحة لا يستطيع معها التمسك فلبث كذلك ما شاء الله ثم برى وجهه آخر حيث كان فالصيد للاول  
الفرقان في المسئلة الاولى لم ياخذ الاول فصار بمنزلة من نصب شبكة فوقع فيها الصيد والمالك غائب ثم  
عن الشبكة فمات رجل واخذ منه وفي المسئلة الثانية اخذ الاول بقاء اثر فعله فلكه حل لم يمسك  
او ذبنا او خنزيرا وما اشبه ذلك مما قصد به الاصطبار وسمى فاصاب صيدا ما كوال اللحم وقوله حل اكله قال  
زاد الجبل وان جردا او سمكة وترك التسمية فاصاب صيدا عن ابي بن روايتان روى ابن سريج انه لا يحل لان  
ما اصابه لا يحل بدون التسمية والمختار انه يؤكل ولورى الى آدمي اوبل او بقرا وشاة او مغراة وسمى فاصاب  
صيدا ما كوله لا رواية في الاصل ولا يبي قولان في قول حل وفي قول لا يحل واليه اشار في الاصل ولورى

الى صيد وهو بطن انه شجر وانسان وسمى فاذا هو صيد يؤكل وفي الاصل سمح حشا فحق انه حق صيد فيها او  
ارسل كلبه فاصاب صيدا ان كان ذلك الحش من صيد لا بأس به وان كان حش انسان او غيره من الاهليات لا يحل  
ولورى حتى يرى اهليا او طيئا موقفا فاصاب صيدا لم يؤكل وان كان لا يعرف انه اهلي او حش يحل هذا اذا  
رمى طيرا اما اذا رمى بعيرا ولا يدري انه اهلي او حش لا يحل لانه في الاصل ليس يوحشي والاول في الاصل  
**نوع منه** وفي الفتاوى وجاجة لرجل تعلقت بشجرة لا يصل صاحبها فماتها ان خاف عليها الموت يؤكل وان  
لم يكن بهذه المثابة لا يؤكل واصل هذا في صيد الاصل ما يتوخى من الاهليات يحل ما يحل به الصيد حتى لو نزل  
البعير والبقر فمات باله جراحة واصابة الجراحة شيئا منها فمات بها حل وفي الشاة خارج المصحلي في المص  
وفي الفتاوى في بلب النون رجله حامة فماتها او مملها غيره فمات على وجهين اما ان كانت لا يمدى الى النون  
او كانت يمدى ففي الوجه الاول يحل اكلها اصاب الذبح او اصاب وضعه اخر لا نه عجز عن الذكاة الاختيارية  
وفي الوجه الثاني ان اصاب الذبح حل وفي موضع آخر قال محل مطلقا والشاة لو سقطت بين فطبت حل وقال  
الحسن بن زياد لا يحل وفي فتاوى القاضي الامام مطلقا من غير ذكر الخلاف وقال المتردي في البير اذا ماله حل كله  
وهو ما لو نذ سواه فان اصاب السهم ظلفها او ورنها فادى حل ولو اصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم اكلت  
الجراحة كبيرة حلت وان كانت صغيرة قيل حل وقيل لا يحل **الفصل الرابع في السمك** وفي الاصل السمك  
الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطافي لا يؤكل وان مات بآفة وهو ان يخسر عنه الماء او طفا على وجه الارض  
او وجد في بطن طير او سمك او ربطه احد في الماء او اضطر الصياد دون جاعة منها الى مضيق فتركه فملك  
او لدغته خنجر او اصابته حديد او الفخ في الماء شئ فأكله ومات يؤكل ولا يحل كل ما في الماء الا السمك وفي  
الفتاوى اذا قتله حرس الماء او برده لا يؤكل عند ابي جهم كالتافي وعندم يؤكل وهذا رفق للناس في التجريد  
لم يذكر الخلاف ولكن قال فيه روايتان سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة ان كان الرأس خارج الماء  
اكلت وان كان في الماء ان كان ما في الارض قدر النصف او اقل يؤكل وان كان ما على الارض اكثر من النصف  
الشيت اذا رمى الرجل في الماء فتعلق به سمك ان رمى خارج الماء في موضع بعد على اخذ فاضطر  
فوقع في الماء ملكه وان انقطع الجبل قبل ان يخرج من الماء لا يملك وعلى هذا اذا ارسل الكلب او رمى به في هذا  
**الفصل الخامس في يؤكل وفيما لا يؤكل** وفي شرح الطحاوي كل ذي ناب من السباع وذو خلب من الطيور  
بيان انه الاسد والذئب والثمر والفهد والشعب الضبع والكلب المستور الاهلي والبرني والعل والسباع  
الهام ايضا الضب البربرع وابن عرس والسبخاب القنك والسمور والدلق والهام التي سكناها في  
الارض بيانها الفارة والورغة والفتقد والحيات وجميع هوام الارض فانه يحل اكله وذو خلب من الطيور



بيان الصقر والعقاب الباري والشاهين ما شبه ذلك وفي الفتاوى الصغرى ما لا دم له كالشجر  
ونحوه لا يؤكل إلا السمك والجراد والعقرب ونحوه يؤكل ويكره الغراب هو الذي يأكل النجاسات وفي  
فتاوى الولول الجي كل الهدد لا بأس به لأنه ليس يذى مخلب من الطيور وفي فتاوى القاضى الامام ولا يأكل  
الخفاش لأنه ذوات لا بأس بالمخاطف والقمري والسوداني والزورور والعصافير والفاخرة والجراد  
كل ما ليس بمخلب يحفظ بخلبه ولا بأس بدود الزنبرق قبل ان ينفع فيه الروح لانها لا روح له لا يتيسر منه حمار  
الوحش يؤكل بخلاف الابل والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند الحاج وفي الكراهية روايتان والاصح كراهية الخيل  
ولسبه كحمه **وما يتصل بهذا** ويكره لحم الابل للحلاله وفي التوارد لوان جرداغى لبن الخنزير لا بأس  
بأكله فعلى هذا لا بأس بكل الذبابة لان لحمه لا يتغير وما غذى به نصيرته لمكالم لا يضره فعلى هذا قالوا لا  
بأكل الذبابة لانه مخلوق ولا يتغير لحمه والذي روى عن رسول الله انه حبس الذبابة ثلاثة ايام كان للثمنه  
وانما يشترط ذلك في الحلاله التي لا يأكل الا الحيف واما ما خلط كما اذا تناول النجاسة والحيف ويتناول  
غيرها على وجه يظهر اثر ذلك في لحمها لا بأس بأكلها وفي شرح الشافى في لا بأس بحبس شهر وفي البقر عشرين وفي  
الشاة عشرة وفي الذبابة ثلاثة ايام وقال الامام السرخسى الاصح انها تحبس الى ان يزول الداء المستنث وفي  
النتف المذروه الحلاله التي تعرف بوجودها في مستنث فلا يؤكل لحمها ولا يشترط جليتها والعمل عليها وتلك حالها  
ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وفي الفتاوى البقالي عرقها نجس **كتاب الذبائح** وهو مشتمل  
على فصلين الاول في مسائل الذبح والثاني في التسمية اما الفصل الاول وفي مختصر الفتاوى ذبيحة المسلم  
الكاتبى حلال ولا يؤكل ذبيحة المجوسى والمرتد المرتدة والوثني والمجوس من الصيد وفي الاصل تنوز المجوسى  
او تنزحل ذبيحة المولود بين الكاتبى والمجوسى ذبيحة حلال وفي فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى و  
النصرانى حلال وان كان حربيا الا ان يسمع منه انه يستحق عليه المسح فاذا سمع ذلك لا يحل لانه اهل به غير الله وقال  
بعض اصحاب الشافعى انها يحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب المرأة كالرجل الذبح و  
الغيبه الذي يعقل ويضبط كالبالغ ويحلى يستحب توجهها في الذبح الى القبلة ويكره ان ينزع الشاة اذا ذبحت ولا  
باس بأكل الذبيحة من المملوك والابن منى ان ينزع الشاة اذا ذبحت قبل ان يكسر قبل ان يترد وقبل ان يبلغ في  
الذبح حتى يبلغ النضاج وهي عرق في العنق فكسره لان فيه زيادة مشقة من غير حاجة ويكره ان تجرها الى ذبحها  
وان تجرد الشفرة بعد ما اضجعها **نوع منه** وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله اعلاه او وسطه واسفله  
ولا بأس بأكل الجوز اذا ذبح ذكرا ولم ينحر والشاة والبقرة اذا اخربا ولم تذبحا ويكره ذلك وفي بعض النسخ  
يستحب وفي فتاوى القاضى الامام ثم السنة في الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة

والبقرة الذبح فان ذبح الابل ونحر الشاة والبقرة جائز لقوله ما من الدم وافرى الاوداج وكل شاة ذبحت من  
ان قطع الحلقم الاوداج والمرى قبل ان يموت الشاة لا بأس بأكلها واذا ذبح الشاة بسن اظفر غير منزع لا يحل  
أكلها وان ذبحت بظفر منزع او بسن منزع او قرنا وعظم فانها الدم وافرى الاوداج يحل عندنا شاة ذبحت  
فقطعت منها نصف الحلقم ونصف المرى لا يؤكل وان قطع الاكثر من الحلقم والاوداج والمرى يؤكل واختلفوا في  
تفسير الاكثر فعن ابي ابي اذ قطع الثلاثة من العروق الاربعية ثلاثة كانت تحل وعندنا اذ قطع الاكثر من كل  
من هذه العروق الاربعية وان ترك قطع واحد منها لا يحل وعندنا ايضا اذ قطع الحلقم والمرى والاكثر من كل  
الودجين يحل وما لا فلا قال الشافعى واصح الجواب قال ابو اسحاق ان قطع الحلقم والمرى واحد الودجين يحل  
**جنس آخر** وقال الامام السرخسى لو ذبح الشاة من الذبح فلم يسيل الدم منها اختلف المتأخرون قال ابو القاسم  
الصفا والاحل وقال ابو بكر الاشكاف لا بأس به وفي التوارد لرحل ذبح شاة او بقرة ان تحركت بعد الذبح و  
خرج منها دم مسفوح يحل وكذا ان تحركت ولم يخرج الدم اى خرج الدم ولم يتحرك ولم يخرج الدم ولم يتحرك  
لا يحل هذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح وان علمت حلت وان لم يتحرك ولم يخرج الدم وفي شرح الطحاوى و  
خروج الدم لا يدل على الحيوة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عندنا في وهو ظاهر الرواية رجل ذبح  
شاة مريضة ولم يتحرك منها شيء الا انها قال محمد بن سنان ان فتحت فاهها لا يؤكل وان ضمت يؤكل وكذا في العين ان  
فتحت لا يؤكل وان ضمت يؤكل وفي الرجل ان قبضت رجلها لا يؤكل وان منبت لا يؤكل وان نام شعرها لا يؤكل  
وان قام يؤكل هذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم يتحرك اما اذا وجد خروج الدم او التحرك  
فقد ذكرنا الصيد اذ بقى فيه من الحيوة قدر ما بقى في الذبوحه بعد الذبح فيها ربيع مسائل احديها ما ذكرنا والثانية  
الذبح اقطع بطشاة وبقى فيها من الحيوة ما بقى في الذبوحه والثالثة الكلب المعلم اذا اخذ الصيد وخرج وبقى  
فيه ما بقى في الذبوح بعد الذبح الرابعة اذا رى صيدا فاصابه وبقى فيه من الحيوة قدر ما بقى في الذبوح بعد  
الذبح الاولى والثانية عندهما لا يقبل الذكاة حتى لو ذكاهما لا يحل واختلف المسايخ على قولين والاصح انها  
تقبل الذكاة حتى لو ذكاهما يحل ذكره الفقيه ابو الليث يختلفان في الثالثة والرابعة لا يقبل الذكاة يعني يحل  
حتى لو وجد المالك فلم يذكر لا يحرم ابوجه فرق بين الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية وذكر الامام  
السرخسى اذا علم انها كانت حية حين ذبحه حل كلها سواء كان الحيوة فيها يتوهم بقاءها ولا يتوهم وقال ابو  
ان كان يتوهم انها تعيش يوما او اكثر يحل رجل شق بطشاة فاخرج ولدها وذبح الولد ثم ذبح الشاة ان  
كانت الشاة لا تعيش من الشق لا يحل وان كانت تعيش حتى بقره تعسر عليها الولادة فادخل رجلين في موضع  
الولادة وذبح الولد اخرج في موضع الذبح ان ذبح يحل ولا يشك وان حرقه ان كان لا يقدر على ذبحه يحل



رجله شاه حامل راد ذبحها ان تقارب الولادة يكن ذبحها وهذا عندنا بح بناء على ان الحين لا يتذكر كذا  
الام تصاب بح شاه في ليلة مظلمة فقطع الاعلى من الحلقوم واسفل منها يحرم ويحل الذكوة قد ذكرنا والله  
**الفصل الثاني في التسمية** وفي الجامع الصغير يذكر ان يذكر اسم الله مع اسم غيره يعني عند الذبح وهي على ثلاثة  
اوجه منها ما يحل ومنها ما لا يحل ويكره ومنها ما لا يحرم ولا يكره واما الاول فهو ان يذكر اسم واسم غيره على وجه  
العطف والشركة نحو ان يقول بسم الله واسم فلان اي بسم الله ويحمد رسول الله والمكروه ان يذكر اسم الله وغيره  
مفردا بغير الظاهر من غير عطف ولا شركة نحو ان يقول بسم الله ومحمد رسول الله واما الذي لا يكره ولا يحرم نحو  
ان يكون منفصلا عنه صورة ومعنى قبله ويعرف بان يقول اللهم تقبل عن فلان وفي الفتاوى لو قال بسم الله ومحمد  
رسول الله بالخفض لا يحل وبالرفع يحل ولم يذكر النصب في روضة التذوق وسق النصب بالخفض لا يحل ولو قال  
بسم الله صلى الله عليه وسلم يحل والاولى ان لا يفصل ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد واله او يحل ولو قال بسم الله  
واسم فلان وباسم فلان لا يحل هو المختار وفي الروضة لو قال بسم الله بنام فلان قال ابو بكر الاسكاف يجوز مطلقا  
ذبح ولم يظهر لكفاء في بسم الله ان قصد ذكر اسم الله يحل وان لم يقصد قصد ترك الهاء لا يحل رجل سمي عند الذبح  
ان اراد به التسمية على الذبح يحل وان اراد به التسمية على غير الذبح لا يحل كانه اذا سمع الاذان فقال المؤذن  
الله اكبر فقال هو الله اكبر وشرع في الصلوة لا يصير رعا في الصلوة وان لم يكن نية في التسمية يحل وكذا اذا ترك  
التسمية ناسيا وشتر التسمية ذبح الحمار للطهارة وقد ذكرنا في كتاب الطهارة وفي الاصل التسمية عند  
الذبح شرط وفي الاصطيا عند الارسل والرمي واذا انصب الحدين لاخذ الطهي بشرط التسمية عند الوضع  
ذكر صاحب المحيط نصيبا لصيد حمار الوحشي ثم وجد حمار الوحشي مجر وحابثيا لا يحل قال الشيخ الامام وهذا  
الجواب انما يحل عام اذا اعد على الطلب لانه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب ولو اضع شاه واحد  
السكين وسمي ثم تركها وذبح شاه اخرى وترك التسمية عامدا عليها لا يحل ولو رمى سهم الى الصيد وسمي فاضا  
اخر او ارسل كلبه الى الصيد وسمي فترك الكلب لك الصيد واخذ غيره حل ولو ذبح تلك الشاة ثم ذبح بعدها  
اخر فظن ان تلك التسمية كفي لا يحل والسهم اذا اصاب الصيد وغيره واخذ الكلب لك الصيد وغيره حل الكل  
ولو نظر الى قطع من الغنم فاخذ السكين وسمي ثم اخذ شاهها وذبحها بذلك التسمية لا يحل ولو ارسل كلبه على  
جماعة من الصيود وسمي فاخذ احدها حل **نوع** ولو قال كان التسمية الحمد لله وسبحان الله يريد التسمية  
اجزائه ولو قال للشكر لا يجوز كافي مسئلة الاذان وقد ذكرنا ولو اضع شاه ليدبح وسمي ثم اكل وشرب او  
تكلم ثم ذبح ان طال فقطع الغور حرم والا فلا في الاصل قاله ذكر الاصل ان طال ولم يذكر حرمه ورايت موضع  
ان الطويل ما استكثر الظاهر وفي اناحي الزعفراني اذا احدث الشفرة بنقطع التسمية غير فصل وكذا لو نفل الشاة

وقامت من مضجعتها ثم اعادها الى مضجعتها انقطعت التسمية **كتاب الاضحية** وهو مشتمل على فصول  
الاول في المقدمة الثانية في نصاب الاضحية الثالثة في وقت الاضحية الرابعة في حاله مدخل في الاضحية وفيما لا يكون  
وفيما يجوز عن الاضحية وفيما لا يجوز الخامس في بيع جواز الاضحية وما لا ينع السادس في الانقاع  
بالاضحية السابع في التضيعة عن الغير اما الاول وفي نسخة الامام الاضحية واجبة وذكر الطحاوي ان هذا  
قول الجرح واما عندنا ففي سنة وفي نظم الزندوستي الاضحية اجبة الى من التصديق بمثل قيمتها وفي الموسر  
واجب عليه في ظاهر الاصول وشرائط وجوبها الفناء وان يكون مقيما في مصر وقريه ولا يكون مسافرا وان يكون  
في الوقت **الفصل الثاني في نصاب الاضحية** وفي اجناس الناطق قال ابو جعفر الموسر الذي له مؤاخرهم او عرض  
يساوي ما في درهم سوى المسكن والخدم والحيات التي تلبس ومتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا  
يقوله الى ان يذبح الاضحية وفي الهاد ونيان جاء يوم الاضحية وله مؤاخرهم او اكثر ولا مال له غير فملك  
لم يجب عليه الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين ولو جاء يوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد ما في درهم ولا رية  
عليه وحيث الاضحية الفقر والفناء والوفاء انما يعتبر في حق الاضحية آخر ايام النحر ولو كان له عقار مستغل اختلف  
المأخرون ففي اناحي الزعفراني يعتبر قيمته لادخله حتى لو كانت قيمة ما في درهم فعليه الاضحية وقال ابو  
الرفاق يعتبر دخله لاي قيمة تفسيره ان كان دخله من ذلك ففوت سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال  
فوت شهر فان فضل من ذلك ما تادهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر وفي اناحي الزعفراني ان كان غلة  
المستغل بكيفية عياله فهو موسر والا فهو معسر عدم وعند ابى بن موسى لو كان الضياع وقفا وله عليه ان  
وجبه في ايام النحر فمات في درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان ختازا عند حنطة قيمتها ما تادهم او  
بلغ قيمة ما تادهم او فقرا عند اشنان وصابون قيمة ما تادهم فعليه الاضحية ولو كان له مصحف او  
كتب الفقه او الحديث كان يحسن ان يقرأها وقيمها ما تادهم فلا اضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية  
الكل في الاجناس وفي الفتاوى الصغرى الفقهاء لا يصرغونها الا ان يكون له من كل كتاب ثمان ومما رواه  
عن وان كان احدهما بر رواية الامام ابي حفص والآخر رواية ابي سليمان لا يصير غنيا ولا يصير غنيا بكتب الا  
والتفاسير وان كان له من كل كتاب ثمان فضا ح كسب الطب والعلوم والادب غني بها اذا صار ما في درهم  
وفي الاجناس حلاله زمانه اشترى حمارا بركبه وسع في حواجيه وقيمة ما تادهم فلا اضحية عليه ولو كان  
دار الكراء فاشترى قطعة أرض ما في درهم فبقي دار سكنها فعليه الاضحية ولو كان له دار فيها بيتان شق  
وصنفي لم يكن بها غنيا فان كان له ثلاثة وقيمة الثالث ما تادهم فعليه الاضحية وكذا الفرائض الثالث  
الغازي بفرسين لا يكون غنيا وبالثالث يكون غنيا لا يصير الغاري بالسلحة غنيا الا ان يكون من كل سلاح ثمان



رجله شاه حامل راد ذبحها ان تقارب الولادة يكن ذبحها وهذا عند ابي حنيفة بن علي ان الجبين لا يتذبح بكاة  
الام تصابح شاه في ليلة مظلمة فقطع الاعلى من الخلقوم واسفل منها يحرم ويحل الذكوة قد ذكرنا والله اعلم  
**الفصل الثاني في التسمية** وفي الجامع الصغير يذكر ان يذكر اسم الله مع اسم غيره يعني عند الذبح وهي على ثلاثة  
اوجه منها ما يحل ومنها ما لا يحل ويكره ومنها ما لا يحرم ولا يكره واما الاول فيكون ان يذكر اسم واسم غيره على وجه  
العطف والشركة نحو ان يقول بسم الله واسم فلان اي بسم الله وبحمد الله والمكروه ان يذكر اسم الله وغيره  
مفروقاً في الظاهر عن عطف ولا شركة نحو ان يقول بسم الله ومحمد رسول الله واما الذي لا يكره ولا يحرم نحو  
ان يكون مفصلاً عنه صورة ومعنى قبله او بعد ان يقول اللهم تقبل عن فلان وفي الفتاوى لو قال بسم الله ومحمد  
رسول الله بالخفض لا يحل وبالرفع يحل ولم يذكر النصب في روضة الزند وسنن النصب كالحذف لا يحل ولو قال  
بسم الله صلى الله عليه وسلم لا يحل والاولى ان لا يفعل ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
واسم فلان وباسم فلان لا يحل هو المختار وفي الروضة لو قال بسم الله بنام فلان قال ابو بكر الاسكاف يجوز مطلقاً  
ذبح ولم يظهر لكفاء في بسم الله ان قصد ذكر اسم الله يحل وان لم يقصد ترك الهاء لا يحل رجل سمي عند الذبح  
ان اراد به التسمية على الذبح يحل وان اراد به التسمية على غير الذبح لا يحل كالرجل اذا سمع الاذان فقال المؤذن  
الله اكبر فقال هو الله اكبر وشرع في الصلوة لا يصير رغاء في الصلوة وان لم يكن نية في التسمية يحل وكذا اذا ترك  
التسمية ناسياً وشتر التسمية ذبح الحمار للطهارة وقد ذكرنا في كتاب الطهارة وفي الاصل التسمية عند  
الذبح شرط وفي الاصطياذ عند الارسل والرمي واذا نصب الحريد لاخذ الطير بشرط التسمية عند الوضع  
ذكر صاحب المحيط نصب الحريد لا الصيد حمار الوحشي ثم وجد حمار الوحشي مجزئاً بنية لا يحل قال الشيخ الامام وهذا  
الجواب انما يحل عاملاً اذا قصد من الطلب لانه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب ولو اضع شاه واحداً  
السكين وسمي ثم تركها وذبح شاه اخرى وترك التسمية عاملاً عليها لا يحل ولو رمى سهماً الى الصيد وسمي فاصا  
اخر او ارسل كلبه الى الصيد وسمي فترك الكلب لك الصيد واخذ غيره حل ولو ذبح تلك الشاة ثم ذبح بعدها  
اخر فظن ان تلك التسمية كفي لا يحل والسهم اذا اصاب الصيد وغيره واخذ الكلب لك الصيد وغيره حل الكلب  
ولو نظر الى قطع من الغنم فاخذ السكين وسمي ثم اخذ شاهاً منها وذبحها بملك التسمية لا يحل ولو ارسل كلبه على  
جماعة من القيود وسمي فاخذ احدها حل **فروع منه** ولو قال كان التسمية الحمد لله او سبحان الله يريد التسمية  
اجزأه ولو قال الشكر لا يجوز كافي مسئلة الاذان وقد ذكرنا ولو اضع شاه ليدبح وسمي ثم اكل وشرب او  
تكلم ثم ذبح ان طال فقطع الغنم حرم والا فلا في الاصل قاله ذكرنا الاصل ان طال ولم يذكر حذره وراي موضع  
ان السوط لم يستكثر الظاهر وفي اصاحي الزعفراني اذا حذرت الشفرة سقطت التسمية غير فصل وكذا لو نفلت الشاة

وقامت من مضجعتها ثم اعادها الى مضجعتها انقطعت التسمية **كتاب الاضحية** وهو يشتمل على سبعة فصول  
الاول في القذبة الثانية في نصاب الاضحية الثالثة في وقتها الاضحية الرابعة في حاله مدخل في الاضحية وفيما لا يكون  
وفيما يجوز عن الاضحية وفيما لا يجوز الخامس في بيعها جواز الاضحية وما لا يبيع السادس في الانتفاع  
بالاضحية السابع في التضيعة عن الغير اما الاول وفي نسخة الامام الاضحية واجبة وذكر الطحاوي ان هذا  
قول ابي حنيفة واما عندنا ففي سنة وفي نظم الزند وسنن الاضحية احب الى من التصديق بمثل قيمتها وفي الموسر  
واجب عليه في ظاهر الاصل وشرائط وجوبها الفناء وان يكون مقيماً في مصر وقريته ولا يكون مسافراً ولا يكون  
في الوقت **الفصل الثاني في نصاب الاضحية** وفي اجناس الناطق قال ابو حنيفة الموسر الذي له مئاديرهم او عرض  
يساوي مائتي درهم سوى المسكن والخدم والسيارات التي تلبس ومتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا  
يقوله الى ان يذبح الاضحية وفي الهاد ونيات ان جاء يوم الاضحية وله مئاديرهم او اكثر ولا مال له غير فملك  
لم يجب عليه الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين ولو جاء يوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد مائتي درهم ولا ريب  
عليه وجب عليه الاضحية الفقراء والفناء والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر ايام النحر ولو كان له عقار مستغل اختلف  
المأخرون ففي اصاحي الزعفراني يعتبر قيمته لادخله حتى لو كانت قيمته مائتي درهم فعليه الاضحية وقال ابو  
الرفاق يعتبر دخله لقيمة تفسيره ان كان دخله عن ذلك قوت سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال  
قوت شهر فان فضل من ذلك ما زادهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر وفي اول اصاحي الزعفراني ان كان غلة  
المستغل بكيفية عياله فهو موسر والا فهو مسرور وعندي من هو موسر ولو كان الضياع وقفاً وله غلة ان  
وجبه في ايام النحر فمات في درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازاً عند حنطة قيمتها مائتي درهم او  
مخ قيمته مائتي درهم او قفاً راعده اشنان وصابون قيمته مائتي درهم فعليه الاضحية ولو كان له مصحف او  
كتب الفقه او الحديث كان يحسن ان يقرأ منها وقيمتها مائتي درهم فلا اضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية  
الكل في الاجناس وفي الفتاوى الصغرى العقيقة الكتب بصير غنياً الا ان يكون له من كل كتاب ثمان ومائة رواية  
عن ثم وان كان احدهما رواية الامام ابي حفص والآخر رواية ابي سليمان لا يصير غنياً ولا بصير غنياً بكتب الا  
والتقاسير وان كان له من كل كتاب ثمان فصاحب كتب الطب والنبوءم والادب غني بها اذا صار مائتي درهم  
وفي الاجناس رجل له زمانه اشترى حماراً بركبه وسعى في حواجيه وقيمة مائتي درهم فلا اضحية عليه ولو كان  
دار الكراء فاشترى قطعة أرض مائتي درهم في دار سكنها فعليه الاضحية ولو كان له دار فيها بيتان شوي  
وصيفي لم يكن بها غنياً فان كان له ثلاثة وقيمة الثالث مائتي درهم فعليه الاضحية وكذا الفرائض الثالث  
الغازي بفرسين لا يكون غنياً وبالثالث يكون غنياً لا يصير الغنار بالاسلحة غنياً الا ان يكون من كل سلاح ثمان



واحد ما يساوي ما في درهم وفي الفتاوى لا يقان ليس بغني بغير واحد واحد وان كان له فرس  
او حمار واحد ما يساوي ما في درهم فهو نصاب الزرع بتورين وآله الفدان ليس بغني وبقرة واحدة  
غنق وبثلاثة ثيران اذا ساوى واحد ما في درهم صاحب نصاب صاحب الثياب ليس بغني بثلاثة سجاد  
احد بالبذلة والاخرى للمهنة والثالثة للاعياد وهي غني بالربعة وصاحب الكرو غني اذا ساوى ما في درهم  
والمرأة تعتبر سراً بالمعجل الذي لها على الزوج ان كان ملياً عندهما وعند الخ <sup>لا يعتبر</sup> قال <sup>ورأيت</sup> في موضع  
ثقة رواية عن ابن سماعه عن <sup>م</sup> عن ابي ج <sup>انه لا يجب الاضحية الا على من له ما سادهم</sup> فضاء على هذا الرواية  
بين غني الاضحية وغني الزكاة وفي فتاوى القاضى الامام والمرأة تكون موسرة بالها على الزوج من المصدق اذا  
كان الزوج ملياً في قول الخ لا يكون موسرة وهذا اذا كان المهر معجلاً وان كان مؤجلاً لا يكون موسرة  
**في قولهم جميعاً الفصل الثالث في الاضحية** وفي الاصل ايام النحر ثلاثة افضلها ويجوز التضحية في الليالي <sup>المختلطة</sup>  
ويكون اذا طلع الفجر <sup>من يوم النحر</sup> فلاهل السودان يضحي واهل مصر لا يضحي الا بعد صلوة العيد ولو ضحي بعد  
صلوة اهل المسجد في مصر قبل صلوة اهل الجاه حاز استحساناً وكذا الفروع اهل الجاه دون اهل مصر وفي  
الاجناس لو ذبح بعد صلوة الامام قبل الخطبة حاز في املا محمداً ولو ذبح بعد تشهد الامام قبل السلام حاز  
وقد استاء وقبل التشهد لا يجوز ولو لم تستر اضحية حتى مضت ايام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للاضحية وفي  
اصاحي الزعفراني اذا صلى الامام يوم العيد ثم تذكر انه صلى على غيره وضوا وكان جنباً وقد ذبح الرجل اضحية  
بعد صلوة الامام وقد تفرق الناس لا تعاد الصلوة ويجوز للاضحية وان لم تنقرق الناس حتى علم بعيد الصلوة  
واخبرنا الاضحية لان الناس من قال لا بعيد الناس لصلوة وبعيد الامام وحده لو علم الامام بذلك نادى  
بالصلوة ليعيد هاتين ذبح قبل ان يعلم اجزاه ومن علم بذلك لم يجز الذبح اذا ذبحه قبل زوال الشمس وبعد الزوال  
يجزئ في الاجناس وفي الفتاوى لو تبين ان هذا اليوم اليوم التاسع من ذي الحجة يوم إعادة الصلوة  
والاضاحي كذا ذكره في اصاحي الزعفراني وقال في الفتاوى ان شهد عند شهود على هذا ذى الحجة حاز  
الصلوة والاضحية وان لم شهد عند الشهود لا يجوز ومتى لم يجز لوفى الناس اليوم العاشر من ذي الحجة  
وهو اول يوم العيد ان صلى الامام في اليوم ثلثاً لا يجوز وان لم يصل صلى قبل الزوال ان كان رجلاً ان الامام  
يصلح لا يجوز وان كان لا يرجو يجوز وان ضحى بعد الزوال <sup>مطلقاً</sup> ثم في مسئلة التضحية هذا اذا تبين  
يوم عرفة وان لم تبين انه يوم عرفة لكن شك ان شهدوا عند لهم ان يضحي من اول الغد وان لم يشهدوا فالا  
ان يضحي من الغد بعد الزوال الامام ذاب الصلوة يوم العيد ينبغي ان يؤخر التضحية الى وقت الزوال  
فان فاتت صلوة العيد اتموا بصلواتهم التضحية في هذا اليوم ولخرج الامام الى الصلوة في الغد

او بعد الغد من ضحى الغد وبعد الغد قبل ان يصلي الامام اجزاه لانه فات وقت الصلوة على وجه السنة  
بلد وقتها الفترة ولم يكن فيها وال يصلي بهم صلوة العيد فضحوا قبل صلوة الفجر حاز هو المختار كذا ذكره  
الصدر الشهيد في الفتاوى وفي الاجناس لا يجوز حتى يزول الشمس في فتاوى القاضى الامام واذا كانت  
بلد لا يصلي فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لغلبة اهل الفتنة فانهم يضحيون في اليوم الاول بعد  
الزوال ويجزئ اليوم ثلثاً والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم في جميع الايام يجوز التضحية في هذا  
المكان في اى وقت كان لوقوع اليأس عن الصلوة وهذا هو الحكم في اهل الامصار اذا شك في يوم لا ضحي  
واجب الى ان يؤخر الذبح الى اليوم الثالث وان اخرج فاحب الى ان لا يؤكل منها ويتصدق بذلك كله  
ويتصدق بهائين المذبح وغير المذبح لانه انما يخرج عن العمد بذلك ولو اشترى اضحية في اليوم  
الثالث والمسئلة بحالها ليس عليه شئ اذا سرق الاضحية ولم يجدها حتى مضت ايام النحر فعليه ان يتصدق  
بها اذا وجدها ولا يذبحها فان ذبحها ويصدق بلحماً حاز ويتصدق بفضل ما بينهما ان يفضله الذبح  
والصدق بها حجة احسن الكل في الفتاوى **جنس آخر** وفي الفتاوى المصري اذا اراد ان يعجل له اللحم  
يوم الاضحية باخر باخراج الاضحية الى بعض هذه القصور فيضحي قبل صلوة العيد وفي الفتاوى القاضى الامام  
واذا اخرج اضحية من المزدح قبل صلوة العيد قالوا ان يخرج من المزدح من اسباح للمسافر قصر الصلوة  
في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد مصري وكل وكيلاً بان يذبح شاه له وخرج الى السودان فخرج  
الوكيل الاضحية الى موضع لا يعد من المزدح بها هناك ان كان الموكل في السودان حاز وان عاد الى مصر علم  
ان الوكيل بقدره الموكل لا يجوز بلا خلاف وان لم يعلم كذلك عذره وعند من يجوز هو المختار ذكره  
الصدر الشهيد في الفتاوى الاضحية في الرثاق والرجل في مصر يعتبر مكان الاضحية حتى يصر في الضيق  
ذلك الموضع اما في صدقة فطر ولد ورفيقه فعتبر مكانه لا مكان الولد والرفيق وعليه الفتوى وعند  
يعتبر مكان الرفيق والولد وفي الزكاة يعتبر مكان المكان ويصرف في فقره ذلك الموضع **الفصل الرابع**  
**فيما يجوز من الاضحية وفيما لا يجوز** وفي الاصل الاضحية من اربعة اصناف من الحيوان الاول البقر والثاني من  
افضل ولا يجوز منها الا الشئ وهي التي على خمسة احوال وطعنت في السادسة وفي الطيلة ما تمت لها  
اربعة احوال والثاني البقر لا تنق منها افضل ولا يجوز منها الا الشئ وهي التي على ما ستان وطعنت  
الثالثة والثالث الغنم والذكر منها افضل اذا كان خصياً والشئ منها فاضلاً جاز ولا يجوز طارداً  
ذلك من كل شئ الا الحذع العظيم من الضأن والشئ من الغنم التي على ما ستان وطعنت في الثانية  
والحذع التي على ما ستان اشهر في الاجناس من الضأن ماتم له ثمانية اشهر وطعنت في التاسعة وفي



اصاحي الزعفراني ما تمت له سبعة اشهر وطعن الثانية ثم قال في الاجناس اما يجوز المجزع اذا كان عظيم  
اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا تم له سنة وطعن في الثانية والرابع المعز والذكر منه افضل ولا يجوز  
منه الا النقي وهو الذي اتى عليه سنة وطعن الثانية كالغنم والعنق من المعز كالجذع من الضأن وهو الذي  
اتى عليه اكثر الحول الكل في الاصل وفي نظم الزند ويسي المولود من الوحشي والاهلي اذا كانت امه وحشية لا  
يجوز ولونز اكله على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الحارثي ان كان يشبه الام حارز  
لونز شاة على ظني قال الامام الحارثي ان كان يشبه الام يجوز ولونز اكله على شاة قال عامة العلماء يجوز  
وقال الامام الحارثي العبرة بالمسابقة الجاهل من يجوز في الضحايا والهدايا استحسانا ثم لا بل افضل  
البقرة الغنم من المعز وفي اصاحي الزعفراني قال الشيخ الحنفي البقرة افضل من الشاة اذا استويا في القيمة  
لانها اعظم واكبر والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم والاصل فيها انهما اذا استويا  
في القيمة واللحم فاطمها الحما افضل وان اختلفا الفاضل اولي حتى ان الفحل بعشرين وهو قيمته افضل من خشي  
بخمسة عشر والبقرة افضل من ستة اشياء اذا استويا في القيمة وسبع اشياء افضل من البقرة وفي الفتاوى  
شاة واحدة للاضحية ثلاثين درهما افضل ام شراء سائتين قال شاة واحدة وشاة بعشرين من افضل  
من شراء سائتين بعشرين وفي اصول التوحيد للامام الصغار الضحية بالذبيح والدجاجة في أيام التضحية تسمى  
اضحية عليه عساره تشبها بالضحية في كونه لانه من رسوم الجوس وفي الفتاوى لو ضحيت شاة واحدة فكيفه  
ولو ضحيت باكثر الواحدة فريضة والزبادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لحم والمختار انه يجوز كلامها  
والجوز والبقر يجوز عن سبعة ولو نوى احدهم اللحم بطل الكل ولو اشترى جارية بقره ليضحي بها ثم اشترى غيرها  
جاز استحسانا والبعير البقر جزي عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجده مع اتفقت جهة القرية واختلفت  
كالاضحية والقران والمنقة والتقدير بالسبع لمنع الزيادة لمنع النقصا حتى لو كانت الشاة في البدنة  
او البقرة ثمانية لم يجزهم ولو كانت اقل من ثمانية الا ان يصيب احدهم اقل من السبع لا يجوز ايضا ما نزلت  
الذبل وترك ابنا وامراة وبقرة فضحيا بالاجوز وفي اصاحي الزعفراني اشترى ثلاثة نفر بقره على  
يدفع احدهم اربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير واشترى بها بقره على ان يكون البقرة بينهم على قدر  
ما لهم وضحا بها الاجوز ولو كانت البدنة والبقرة بين اثنين فضحيا بها اختلف المشايخ فيه والمختار ان يجوز  
ونصف السبع بيع فلا يصح قال المصدر الشهيد وهذا اختيار الامام الولد وهو اختيار الفقيه في البيع  
وفي الاصل سبعة اشترى كوا في بدنة وبقرة ثم مات بعضهم قبل ان يذبحوا فقال ورثته اخوها عنكم وعن  
اليتيم جزمهم استحسانا وكذا لو ان احد الشركاء بضعي عن ولد الصغير وعن ام ولد سبعة حتى البقرة وارادوا

ان يقسموا اللحم بينهم ان قسموها ونزاجا وان اقسموها جزا فان جعلوا مع اللحم شيئا من التسقط كالزبد  
والاكارع يجوز وان لم يجعلوا لا يجوز وان فعلوا مع هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يجز ولو باع  
درهما بدرهم واخذها النور ونزاجا فحل صاحبها لا يجوز لان هبة المساع فيما لا يحتمل القسمة وفي الاولى  
يحتمل والفرق ان تحليل الفضل هبة في مسئلة اللحم وهبة المساع فيما لا يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز وبمسئلة  
الدرهم الدرهم الواحد لا يحتمل القسمة فجاز ولو جعلوا اللحم والشحم سبعة اشهر وقسموا بينهم جزا فجاز القسمة  
فهذا في الفتاوى **جنس آخر في الغنم** وفي المنتقى رجلان غلطا وبيع كل واحد منهما اضحية الاخر يجوز لكل واحد  
منهما استحسانا ويجعل كل واحد منهما ذابحا اضحية صاحبه بامر دلالة فيجوز عن كل واحد منهما اضحية  
وبكل واحد واحد منهما مسلوخة من صاحبه وان كانا قد كلاتهما علما فيجعل كل واحد منهما صاحبه ويجز  
وان تشاحا على ذلك ضمن كل واحد منهما صاحبه قيمة شاة وتصدق كل واحد منهما بمثل القيمة ان  
كانت انقضت ايام النحر وفي الدررضة رجلان ادخلا شاتيها من بطائم غلطا فاذع كل واحد منهما  
شاة واحدة تعينه وترك شاة لا يدعيها فالتى لا يدعيها بالبيت المال والتي تزارعها بينهما نصفان  
ولا يجزي الاضحية عنهما ان كانت شاة ولو كانت بدنة او بقره جاز بينهما هو الاضحية اربعة نفر لكل واحد منهم  
شاة حبسو في بيت فاتي واحدة ولا يدري لمن هو ساج هذه الاغنام جملة ويشتري ثمنها اربع شاة  
لكل واحد منهم شاة لم يؤكل كل واحد منهم صاحبه ببيع كل واحد منهما ويجعل كل واحد منهما صاحبه  
ايضا حتى يجوز عن الاضحية وفي الفتاوى شاتان بين الاثنين ضحيا يجوز بخلاف ما لو كان عبدان بين  
رجلين فاعتقاهما عن كفارتيهما لا يجوز والفرق ان الجوز على القسمة في الشاة يجزي فاما كسرها حتى  
واحدة منهما في الشاة ولا كذلك الرقيق عن فتاوى اللؤلؤ **جنس آخر** وفي المنتقى رجل عضب فضحية  
وذهبها عن نفسه ومن القيمة لصاحبها اجزاء ما صنع لانه ملكها سابقا لعضبها فالفاسد انما اعتق  
المفصوب ثم ملكه بالاداء بخلاف ما لو ادع شاة فضحيت بها لانه يضمن بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد  
الذبح وفي شرح الطحاوي اذا عضب شاة وضحي بها لا يجوز وصاحبها بالخيار ان شاء اخذها فاقصد  
النقصا ولا يجوز عن الاضحية وان شاء ضمنه قيمة ما حية فقيمة الشاة ملكا للغاصب من وقت العضب  
عند الثلاثة استحسانا وكذا لو اشترى شاة فضحيت بها ثم استحقها رجل ان اجاز البيع جاز وان اشترى  
الشاة لم يجز ولو اشترى الشاة بيعا فاسدا فضحيت بها جاز وان ضمنه بالبيع قيمة ما حية جاز وان اشترى  
مذبوحة يجب عليه ان يشتري ببدلها اخرى وكذلك لو وهبه هبة فاسدة فضحيت بها فالواهب بالخيار ان  
شاء ضمنه قيمة ما حية ويجوز الاضحية وبما كل منهما وان شاء اشترىها واسترق النخلة ويضمن الموهبة



ويصدق اذا كان بعد مضى وقت الاضحية وكذا مريض وهب شاة لرجل في مرضه وعليه ينسحق ففضله  
ظلماء بالخيار ان شاء استرد واعينها وعليه ان يتصدق بقيمتها وان شاء اضمنوا قيمتها ويجوز له الاضحية  
ولو وهب رجل من رجل شاة فضتي بها ثم اراد ان يرجع في هبته فعندنا ليس له ذلك وعندم له ذلك  
ولا يجب على المضحي ان يتصدق بشئ وفي نظم الزند وسق خمسة احوال اذا اخذها من ملك الغير  
يجوز بها الاضحية ومن قيمتها او لها من عضبها وضحي بها والساووسق وضحي بها والثالث لو غصب  
من ولد الصغير والكبير والرابع لو غصب عن عبد المأذون المديون ديناً مستغرقاً والخامس الشراء  
الفاقد وقد ذكرنا تمامها قال وسنة لا يجوز اولا المورع اذا اضحي بشاة الوديعه والمستعير والمستضع  
والمرتبن والوكيل بشراء الشاة والوكيل يحفظ ماله اذا اضحي شاة موكله والسادس الزوج او الزوجة  
اذا اضحي بشاة صاحبه لنفسه بغير ذنبه والاضحية تدخل في ضمانه بالذبح ولم يتقدم ملكه على وقت  
المباشرة وفي الفتاوى عن نصير فحين في الجملة الاولى يتقدم ويسد الى وقت القبض ولا يقتصر على وقت  
الذبح فافترقا وفي الفتاوى عن نصير فحين دعا قضا بالضمحي عنه فضحي القضا بغيره قال هو لا  
ولو قال القضا تركت التسمية عند المضحي قيمة الشاة لشري بقيمتها اخرى وضحي بها ويتصدق  
بلحمها ولا ياكل اذا كانت ايام النحر فانه لم يكن فيصدق بقيمتها على المساكين ولو كانت الاضحية  
حية ومضى ايام النحر بصدقها حية كذا هذا رجل اشترى خمسة ايام الاضحية فاراد ان يضحي  
براحلة لكن لم يعينها فذبح رجل واحد منها يوم الاضحية بغيره بنية الاضحية عن صاحبها فلو لم  
رجل امر آخر بان يذبح شاة له فلم يذبحها حتى باعها الامر ثم ذبحها المأمور فمضى ولا يرجع على الامر  
علم بالبيع او لم يعلم وفي الاجناس لو لم يعلم بالبيع لا يضمن **حين آخر** وفي الفتاوى الفقير اذا اشترى الاضحية  
فسرقها اشترى كما كانا اخرى ثم وجد الاولى فعليه ان يضحي بها وفي الغنى لا يجب الا واحدة والفرق  
ان الوجوب على الفقير بالشراء والشراء قد تعدد فتعد الوجوب على الغنى الوجوب لا يجب بالشراء  
الشرع لم يجب الاضحية واحدة وفي اضاحي الزعفراني ان اوجبها بدلا عن الاولى لمان يذبح ايتها  
شاء ولم يفصل بين الغنى والفقير ما اذا اوجبها ايجاباً مبتدأ بغير شراء الاولى فعليه ان يضحي بها  
وفي الفتاوى للقاضي الامام الفقير اذا نوى ان يشترى شاة للاضحية لا يلزمه شئ بهذه النية ولو  
اشترى شاة للاضحية فانت باعها لا يلزمه اخرى وكذلك لو ضلها اذا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم  
اشترى اخرى فضحيا ثم وجد الاولى فعليه ان يضحي بها ينظر ان كان هذا الفقير قال اكره بشئين كم شد  
اينك ديك لا يلزمه وان قال اكره بشئين كم شد اينك ديكري بدل ويلزمه ان يذبح الثانية لانها

بدلاً عن الاولى رجل ضحي ولم ينو الاضحية قالوا يجوز لانه لما اشترى الاضحية فقد تعينت للاضحية الى  
ههنا واصل هذا انه لو نذر الاضحية بان قال الله على ان اضحي بهذه الشاة يجب عليه بالاجماع واجمعاً  
لا يصير واجباً بمجرد النية بان نوى ان يضحي بهذه الشاة ولم يذكر بلسانه وبالبشر بنية الاضحية  
كان المشتري عينا لا يجب له اتفاق الروايات حتى لو باعها واشترى اخرى بتمتها والثانية شر من الاولى  
جاز ولا يجب عليه شئ وان كان المشتري فقيراً قال في شرح الشفاء من شري شاة ليضحي بها تعينت لها بالنية  
عند الطحاوي قال ومنه بجمهورنا لا يصير لها الا ان يقول على ان اضحي بها لان نفس النية غير موجبة  
وهكذا ذكر شمس المنة الحلواني وذكر الامام خواهر زاده في ظاهر الرواية عن صاحبنا نصير واجبة وهكذا  
ذكر الطحاوي وفي التباينات في كتاب الهبة رجل اشترى شاة فاجبها الاضحية وجبت عليه موسراً كان او  
معسراً واختلف الشايخ في قوله فاجبها الاضحية قال بعضهم اوجبها بلسانه بعد الشراء فقول الله  
ان اضحي بهذه الشاة وقال بعضهم اراد به ان يشترى بها بنية الاضحية وقوله اوجبها اي بذلك الشراء قال  
وظاهر المذهب هذا والفقير لو سرق شاة ولم يشترى اخرى ليس عليه اخرى والغنى يجب عليه اخرى لان  
الوجوب على الفقير بالشراء والشراء سائر هذا العين فوجب التضحية به فنسقط الواجب بهلاك هذا  
المعين والواجب على الغنى بايجاب الشرع والشرع لم يوجب تضحية هذا العين فلا يسقط الواجب  
هذا المعين وفي اضاحي الزعفراني في مسائل الجوهري اذا اشترى شاتين للاضحية فصاعت اخلاهما  
ثم ضحي الاخرى في ايام النحر وبعد ايام النحر لا شئ عليه سواء كانت هي ارفع من التي ضحي او ادون ولو  
اشترى شاة للاضحية ثم اشترى اخرى للاضحية ثم صاعت الاولى فضحي الثانية ثم وجد الاولى  
كانت مثل الثانية او ادونها فلا شئ عليه وان كانت افضل بصدق بفضل ما بينهما اذا لم يذكر بلسانه  
شيئاً اما اذا صرح بلسانه وقت الشراء انه اشترى بها ليضحي بها قال شمس المنة الحلواني الان يصير  
وفي اضاحي الزعفراني لا يجب لم يوجب على نفسه بعد الشراء بلسانه وفي الاصل اشترى الاضحية ثم  
باعها جاز كما في الرواية ولو اشترى مثلها وضحي بها ان كانت الثانية مثل الاولى وخير منها جاز ولا  
يلزمه شئ آخر وان كانت دون الاولى بصدق بفضل القيمتين قال الامام السخري من صاحبنا من قال  
هذا اذا كان المشتري فقيراً فان كان غنياً ليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة قال الاصح عندي ان  
الغنى والفقير سواء لان الغنى يمكن من تعين الشاة وفي شرح الشفاء عند سق لا يجوز البيع اذا اوجبها  
على نفسه ثم باعها وعندنا يجوز سواء باعها بشاة اخرى او بالثمن واشترى بالثمن شاة اخرى فانه  
يتصدق بالفضل **رفع منه** رجل اوجب على نفسه عشر اضحيات لا يلزمه الاثنان لان الامر



بالاشيين والظاهر انه يجب كلها لانه اوجب على نفسه ما لله يغفر من جنسه ايحاب وقال الصدوق  
في الفتاوى والظاهر انه يجب عليه العشر كلها شراء الاضحية بعشرة اولى من ان يتصدق بالف لان القرة  
التي يحصل ببارقة الدم لا يحصل بالصدقة وفي اضافي الزعفراني لوقال الله على ان اضحية بشاة في يوم النحر  
ان كان موسرا فعليه ان يضحي لبشاةين الا ان يعنى ما وجب لوقال على حجة وان كان فقيرا يجب عليه شاة  
فان كان يسرا فعليه شاةان ومسايل الجوسني اذا اشترى شاة للاضحية في يوم النحر وهو فقير وضحي بها  
ثم ايسر في يوم النحر قال الجوسني عليه ان يعيد ومن المتأخرين من قال لا يعيد وبه نأخذ ولو نذر ان  
يضحي ولم يستم شيئا يقع على الشاة ولا ياكل الناذر منها ولو اكل فعليه قيمتها في الاجناس **الفصل الثاني**  
**في العيوب** وفي نظم الزندوستي خمسة عشر من الافات لا تمنع جواز الاضحية منها ان لا اسنان لها  
ان كانت تعطف في ظاهر الاصول وعن من انه لا يجوز مطلقا وفي التجريد عن من ان بقي من الاسنان ما  
يعطف جان وفي الاجناس لا يجوز مطلقا والتي لا اسنان لها في الغنم يجوز وفي البقر والجربا ان كانت  
سمنة والتي لا قرن لها من الاصل يجوز فان انقطع او انكسر بعض قرنها يجوز الا اذا بلغ النخ وصغيرة  
الاذن والتي في اذنها ثقب وشقاق من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها احدى الاذنين وروى  
الحسن عن ابي جرح ان لم يخلق لها اذن وهكذا روى عن من والثولاء وهي المجنونة ان كانت سمنة  
والعرجاء ان كانت ثلث قوائم ويحايي الرابعة عن الارض لا يجوز وان كانت تضع الدابة على  
الارض وتستعين بها الا انها تامل مع ذلك ونصها وضعا خفيفا يجوز والمجرب العاجز عن الحمل  
والتي بها السعال والعاجزة عن الولادة ككبر سنهما والتي بها كلى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة  
والتي لها ولد وفي الاجناس ان كانت للشاة اليه صغيرة خلقت شبه الذئب يجوز وان لم يكن اليه  
خلقت كذلك قال لا يجوز وفي التسبع من العيوب لا يجوز منها العمياء والعوراء فان كانت الذاهب  
بعض عينها الواحدة او بعض اذنها او بعض اسنانها في رواية الاجناس وان كان اكثر من النصف لا يجوز  
بالاجاع وان كان اقل من الثلث يجوز وبقد الثلث وما كان دون النصف فهو قليل عندهما وقد  
التصنيف ظاهر من ههنا انه كثير وفي شرح الجامع الصغير للصدوق الشهيد في النصف عنهما روايتان في  
الظاهرهما ان النصف كثير وفي مختلف الرواية ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عندنا وبقد الثلث  
يجوز عندنا وعليه عتمد في الجامع الصغير عن ابي جرح انه لا يجوز وهل يجمع الخروق في اذني الاضحية  
المستأخر فيه في كتاب الصلوة في الاجناس ولو كانت صحيحة العينين فاعوت عند بعد ايجابها  
على نفسه او كانت يتيمة فصارت عرجاء او عرجاء ان كان موسرا لا يجوز ان يضحي وان كان فقيرا جاز له

ذلك في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حفص يجوز معسر كان او موسرا ولو اصابته آفة فكسرت جلها  
او ذهب عينها في معالجة الذئب ان لم يرسلها جاز وان ارسلها بعد اصابة الآفة ثم ضحى بها في وقت آخر  
في يومه او في يوم آخر لا رواية لها في الاصول وفي العيون والمنتهى واصاحي الزعفراني عن ابي سنان بن جابر  
وقال الزعفراني في كتابه انه لا يجوز قال بعض العلماء ولا تأخذ به والعجفاء التي لا ينفع لا يجوز ومقطوع  
رؤس ضرعها فان ذهب من واحد اقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي  
في الشاة والغراذالم يكن احدى حليتها خلقه او ذهبت باقية وبقيت واحدة لم تجز وفي الابل والبقر  
ان ذهبت واحدة يجوز وان ذهبت اثنان لا يجوز **الفصل السادس في الانتفاع بالاضحية** وفي الاصل  
يكبر ان يحلب الاضحية وتجزئها قبل الذبح وتستفع به فان فعل ذلك تصدق به من اصحابنا ما قال  
هذا في الشاة التي اوجبها على نفسه وفي قواي القاضي الامام وان اخذ شيئا من الصوف في طرف من  
اطراف الاضحية للعلامة في يوم النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يهدى احد بل يتصدق  
بذلك الصوف والشعر على الفقراء وان اخذ من جلده الاضحية جربا ان يستعمل الجرب في اعمال من له  
جاز ولو اجره لا يجوز وعليه ان يتصدق بالاجر وان اشترى بجلدها شيئا من الجوب لا يجوز و  
لو اشترى اللحم الاضحية جوبا جاز والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول لغير المأكول وبيع المأكول  
بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول لغير المأكول فان كان في ضرعه اللبن  
وهو يخاف عليه بالنضج ضرعه بالماء البارد وهو الحيلة في الاستبراء ينضج فحبه بالماء البارد وهذا  
انما ينتفع اذ كان يقرب يوم النحر فان كان منعقد لا ينفذ لكن يحلبها ويتصدق باللبن وما اصاب  
لبنها تصدق بمثله او قيمته وكذا الاوبار الا ان يعلقها بقدرها ويجوز الانتفاع بجلده الاضحية  
هدى المتعة والتطوع بان يتخذ فروا او سباطا او جربا او غرابا وله ان يشتري به متاع البيت  
كالجراد والغرابل والخف ولا يشتري به الخل والمرى واللحم ولا باس بيعه بالدرهم لتصدق  
بها وليس له ان يبيعه بالدرهم لتستفعها على نفسه ولو فعل ذلك تصدق بثمنه ولو اراد بيع  
لحم الاضحية ليتصدق بثمنه ليس في اللحم الا ان يطعم او ياكل في الاجناس وفي نسخة الامام نحو  
زاده الجواب في اللحم كالجواب في الجلد ان باعه بشئ ينتفع به بعيه لا يجوز وفي نوادر هشام سباع ما  
يؤكل بما لا يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل واعطاء الجلد الى الجزار كالببيع واذا اشترى بقر او بعيرا  
او حية اضحية يكره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك ونقصه تصدق بما نقصه فان اجر تصد  
باجره وفي اضافي الزعفراني فان ولدت ولدان جها وولدها معها من اصحابنا من قال هذا في المعسر الذي



وجب عليه ما في المورث فلا يلزمه ذبح الولد فان ذبح الولد في يوم لا يصح قبل الام او بعد ها والى  
ذبحه وتصديق به حيا جاز في ايام الاصح وفي المنتهى لو تصدق بالولد حيا في يوم النحر فعليه ان يتصدق  
بالولد حيا واذا ذبح الولد مع الام ما كل من الام والولد وعن ح انه لا يؤكل من الولد فان اكل تصدق  
ما اكل والتصدق بالولد حيا احب الى المعسر اذا اشترى شاة واوجبها اضحية فماتت في ايام  
النحر واخرج منها جني حتى تصدق بالولد استحسانا والاكل من الاضحية ياتي في الفصل السابع  
**الفصل السابع في النضحية عن الغير** وفي التجريد الغني يصح عن نفسه وعن ولده الصغير غير راتب  
واما عن ولاده الكبار فلا يصح عنهم ولما ابن الابن في نفسه واما ابن فان كان للصغير مال يصح عنه ابوه او وصيه  
عند ح ولو س وعندهم ومنه يصح من مال نفسه وفي الاصل قال الامام الحسني زعم بعض اصحابنا ان على  
الاب ان يصح من مال الصغير وكذا الوصي على قايص صدقة الفطر عند ح والاصح انه ليس لك وهذا  
لا يملك عتق عبده وهبته ماله والقاضي في مال الصغير على هذا والمجربون كالصبي وعلى الاب ان يؤدي  
خراج ارض الصبي وغيرها ويؤدي دينه وفي الفتاوى الوصي اذا صح عن الصغير ماله يعني مال الصغير  
ولم يتصدق جاز فان تصدق ضمن وفي التنازل لو صح شاة نفسه عن غيره بامره او بغيره لا يجوز تجارة  
العتق عن غيره فانه لو عتق عبده عن كفارة رجل بامره يجوز وذكر بعض هذا في التنازل سئل نصير عن  
رجل فصح عن الميت ما يصنع قال لا ياكل منه ويصنع ما يصنع باضحيته فيقول له نصير عن الميت قال الاجر  
والمالك لهذا وقال محمد بن سبله مثل لك وقال محمد بن قاتل مثل لك وابو طيع شله وقال عصام بن  
يوسف تصدق بالكل وفي الروضة ان اوصى ان يصح عنه من ثلث ماله كل عام جاز بائناق الروايات  
ويصنع ما يصنع بالاضحية يعني يتناول من لحم اضحيته قال الصدوق الشهيد في الفتاوى ان كان بامر  
الميت المتخارئة لا يتناول وقال في باب التنازل ان يصح بغيره المتخارئة يتناول وفي صاحي الزعم في  
لو صح ببقرة عن نفسه وعن بنته من اولاده ان كانا صغارا جاز واخرامهم وفي الكبار بامرهم جاز  
وبغيرهم لا يجوز وفي الروضة لو عتق عبدا من تركه ابوه بامرهم جاز وبغيرهم لا يجوز ولو عتق عبدا  
عن كفارة بين ابيه بعد موته بابه لا يجوز وكذا لو وقف داره عن ميت لا يجوز وفي كتاب الاضحية  
للإمام خواهر زاده اذا ذبح اضحية غير بغيره ان ذبح في غير ايام الاضحية لا يجوز ويضمن الذابح ان  
ذبح في ايام الاضحية جاز ولا يضمن الذابح والبقر والارعي اذا ذبح شاة لا يرجي صوتها لا يضمن ولا  
الاجني اذا ذبحها ذكره الفقيه ابو الليث في كتاب الشركة من التنازل ورفق الصدوق الشهيد في المقارن  
الاجني وقال في الاتقي يضمن البقر والارعي لا يضمن وقال في باب اجارة الارعي من الاصل انه يضمن وهو

القياس وقد ذكرنا المسئلة في كتاب الجارات ومن هذا الجنس سائل ذكرها الامام خواهر زاده في  
كتاب الاضحية منها اذا طبخ لحم غيره ان كان بغيره ولو جعل صاحب اللحم اللحم في القدر ووضع القدر على  
الكانون ووضع تحتها الحطب او قد النار فجاء رجل وطبخ لا يضمن استحسانا ومنه القضاة في الشرع  
شاة فجاء انسان وذبحها ان اخذها القضاة شد حبلها لا يضمن وقيل يضمن ومنها اذا طبخ لحم غيره  
بغيره يضمن ولو ان صاحب الحنطة جعل الحنطة في الدرق وربط عليها الحمار فجاء آخر وساق الحمار وطحن  
لا يضمن والاصل ان العمل اذا كان كمال لا يتفاوت الناس بهت الاستعانة بكل واحد من اجد الناس لاله اما  
اذا كان متفاوتا كالسنة فلا فائدة اذا علق شاة للسنة بعد الذبح فجاء آخر وسبل بغيره يضمن ومنها اذا  
رفع حجرة غيره بغيره فانه انكسر ضمن ولو ان صاحب الحجرة رفع الحجرة فلما لها الى نفسه فجاء انسان واعانه  
على الرفع فانكسر فبما ينسب لك لا يضمن ومنها لو حمل على ابغيره بغيره فملك الدابة يضمن ولو حمل المالك على  
الدابة شيئا ثم سقط في الطريق فجاء انسان وحمل بغيره فانه فملك الدابة لا يضمن وفي شرح كتاب الزاوية  
الاصل **كتاب الكراهية** وهو مشتمل على تسعة فصول اول في العلم والثاني  
في العبادات والثالث في المعاصي والرابع في المال والخامس في الاكل والسادس في الجماع والسابع في اللبس والثامن  
في القتل والتاسع في المتفرقات اما الاول وفي الفتاوى مع الاحاديث وهو لا يفهم فكبر جاز له ان  
يروي عن الحديث ولو سمع الصلوات ولم يفهم وكبر لا يجوز له ان يشهد بعلم علم الكلام والنظر في المناظرة  
وراء قدر الحاجة منتهى ويعلم علم النجوم قدر ما يعلم مواقيت الصلوة والقبلة لا بأس به والزيادة حرام و  
التوبة والحيلة في المناظرة في ان يكلم متعلما مسترشدا ويكلمه على الانصاف بلا تعنت لا يكره وكذا اذا اكلم  
غيره مسترشدا على الانصاف بلا تعنت فان تكلم من زبد المتعنت ويريد ان يطرحه لا يكره وتحال كل حيلة  
لدفع عن نفسه لان الحيلة لدفع التعنت مشروعة قاله وسمعت القاضي الامام ان ارد تجيل الخصم كيف قال  
رايت في موضع وعند لا يكره ويخشى عليه كسر **كتاب جنس** رجلان وقعت بينهما حصة فاخذ احدهما حظ  
المفتين فقال الآخر ليس بكاتبوا ولا يعن بهذا الجيب التفرير عليه يقبل يد العالم والسلطان العادل جاز وكلوا  
في تقبيل بغيره ما قال بعضهم ان ارد به تعظيم المسلم لا سلامه فلا بأس به والاولى ان لا تقبل هذا وما تقدم  
في الفتاوى وفي الجامع الصغير يكره ان يقبل الرجل من الرجل او يد او شيئا منه او عانقه وقال ابوس لا بأس  
واجمعوا على انه لا بأس به بالصافحة وفي حدود مجموع التنازل عن خلف بن النوب انه وقعت الزلزلة في زمانه  
فامر صلبه بالدعاء وقال خيركم خير من خير غيركم وشركم خير من شر غيركم ومنه قبل له هؤلاء الذين يختلفون  
اليك يفعلون كذا وكذا وقال خلف او يفعل هذا غيرهم قالوا نعم قال فهم خير من غيركم ومنهم جامع للصغير يكره ان



يقول الرجل في عايد بحق نيتك ولكن يقول بدعوة نيتك وفي بعض النسخ لا ينبغي ان يقول بحق نيتك و  
لم يذكر لفظ الكراهة والصد الشديد لم يذكر هذه المسئلة في نسخة ويكره ان يقول في عايد بعد الف  
من عرشك مقعد ومقعد عمارتان وعن ابى سانه لا بأس به في قوله مقعد وبه اخذ الفقيه بواللث و  
الفتاوى سئل ابو بكر عن قراءة القرآن للمتقدمة هي افضل ام درس الفقه قال حكى ابو طبع انه قال النظر في كتب  
اصحابنا من غير سماع افضل من قيام ليلة وعن الامام في بكر محمد بن الفضل البخاري انه سئل عن الفقيه هل يصلي  
صلوة التسبيح قال تلك طاعة العامة فيقول فلان الفقيه يصلي صلوة التسبيح قال هو عندي من العامة و  
الروضة الشاب العالم مقدم على الشيخ الذي هو غير عالم وقال الزندوستي سالت الامام الخيرة عن حق  
العالم على الجاهل والاستاذ على التلميذ قال كلاما واحدا وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس كانه واعايد  
ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه شئ من الكثرة الروضة وفي السير الكبير رجالا اسرافا في رضى الحق احد  
غاز والآخر عالم فجاء رجل واراد ان يشترى ما فله ففهم باله بشئ ما وفيه ثمن احد ما قال شترى الغازی وبيع  
هذا الفضل العالم لا تدور ان الغازی هناك عسى خذع الكفار الغازی فدخل في دينهم ولا يقدر ان على  
الخداع في حق العالم **الفصل الثاني في العبادات** وفي الاجناس قال ابو ج ليس للجن ثواب قال ام كن ان  
يقول لا ياتي كما يمان جبريل ولكن يقول انت بما من جبريل وقال ام ان باج ينف في اطفال المسلمين  
وفي الفتاوى لا بد من غسل الايدي قبل الطعام ان يبدأ بالبشاة ثم بالشيوخ واذ اغسل لا يمسح باليد  
والادب غسل بعد الطعام ان يبدأ بالشيوخ ويمسح باليد ولا يستعين بغيره كالوضوء واما الصلوة و  
الفتاوى رجل صلى على الارض وسجد على خرقة يضعها بين يديه حتى لا بأس به وعزايح انه فعل ذلك فنه  
رجل فقال لا تفعل مثل هذا قال ابو ج ومن اين انت قال من خوارزم قال ابو ج الله اكبر حجة التكبير من ورأى  
من الصف الاخير على العكس يعني محل علم الشريعة من هذا الخوارزم لاس خوارزم الى ههنا ثم قال اني  
مسجدكم حيث قال نعم قال يجوز التنجيد على الخيش ولا تجوزها على الخرقة على خرقة رجل ام قوموا وكم كاهو  
ان كان كراهتهم لغساد فيه ولا تهم احق بالامانة فهدمكروه وان كان هو حق ولا فساد فيه لا يكره وقد  
في كتاب الصلوة تمامها رجل صلى ومعه درهم فيها ثمانين ملك لا بأس به لصفرها رجل ما في غير ذلك فصلى عليه غيره  
ثم حمل الى منزله ان كان الاول صلى باذن السلطان والحاكم لا يصلى عليه نيا رجل له امرأة لا تصلى عليها قال الامام  
ابو حنيفة كبير ان لقى الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يلقى ومعه امرأة لا تصلى امرأة في بطنها ولد خرجت احد  
يديه وهي يخاف خروج الوقت ان امكنها ان يجعل يدها في شئ تفعل وانا انا حاجت الى ان يضع عن يمينها  
وعن يمينها او اما يمسك سادة او شيئا مكنها من اداء الصلوة فعلت لان الجمع بين حق الله وبين حق الولد مكن

لم يصرف نفسا منذ ولا بأس بالتجارة في طريق الحج ذاهبا او جايئا ولا بأس بصوم السبت وقد ذكرنا تمامها في كتاب  
الصوم واما القراءة وفي المتن الترجيع بالقراءة هل يكره كان يقرأ عند الحج واني سمع بالاحياء وقال اكثر  
الشايع مكره لا يحل ولا يجلب استمتاع ولهذا المعنى يكره هذا النوع في الاذان ولو قرأ رجل القرآن ويجوز  
قراة ان علم السماع انه لولقته الصواب لا يدخل عليه الوحشة والعداوة يلقنه ولو علم انه لولقته تبع العداوة  
فهو في سعة من ان لا يجزى وفي الفتاوى ينبغي كمال القرآن ان يجتم في كل اربعين يوما لان الاثر جاء به والاول  
ان يقول عوذ بالله من الشيطان الرجيم وقد ذكرنا تمام هذا في كتاب الصلوة ولا بأس باخذ الاجرة لتعليم القرآن  
في زماننا قال الفقيه بواللث كنت اتي بثلاثة فرجعت عنها اتي ان لا يحل اخذ الاجرة على تعليم القرآن  
وافتي انه لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وافتي انه لا يخرج العالم الى الرستاق فرجعت عن الكل تحزا  
عن صنيع علم القرآن وكاحاجة الناس وجاهل اهل الرستاق ويجب على المولى ان يعلم ملوكه من القرآن قدر ما يحتاج  
اليه رجل من رجل سمي نبيا وهو فقير لا يحب عليه الصلوات ومن يوسد بخبر طبع فيها اخبار النبي عم ان قصد  
الحفظ لا يكره وان لم يقصد يكره ويكره ان يجعل شيئا في قفاس فيداسم الله في سوء كانت الحكامة في ظاهره  
او باطنه بخلاف الكيس كتب عليه اسم الله لان الكيس يعظم والخرقة والقرطاس ستمهان ومن سمع اسم النبي م مرارا  
لا يحب عليه الصلوة في كل مرة لان الصلوة عليه فرض في جملة لا عند كل سماع وفي بعض شروح الجامع الصغير يجب  
عليه عند كل سماع ولو سمع اسم الله حين يعظم ويقول سبحان الله وتبارك الله لان يعظم اسم الله ويجب  
كل زمان ومن سجد في مجلس العشق على وجه الاعتبار او قال بسم الله الرحمن الرحيم او نوى ان الفسقة تستغلو  
بالفسق وهو شغل التسبيح ثياب كذا اسم الله في السوق وان سجد على الله بفعل الفسوق يثم كالمناجزة  
اخرج التوفيق فتح سجد اوصلى على نبيه او الفقاع اذا قال عند فتح الفقاع لا اله الا الله او قال الحارس قد او  
صل على النبي لانه باخذ بذلك ثمانا اما العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا والغازي اذا قالوا كبر لا يثاب لو اخذ  
قدح الخمر ليشرب فقال بسم الله الرحمن الرحيم باي في كتاب الفاظ الكفر **نوع منه في السلام** السائل اذا سلم  
يجب رسلامه لان هذا السلام ليس بتحية بل سؤالهم فلا يجب الرد في الفتاوى رجل من رجل يقرأ القرآن  
لا ينبغي له ان يسلم فان سلم هل يجب عليه ر السلام تكلموا فيه والاختار انه يجب خلاف ما اذا سلم والخطبة  
وعلى هذا اذا امر المؤذن يؤذن او الفقيه يكرز الروضة لاسلم في خمسة مواضع عند قراءة القرآن جمرا  
او عند ذكر العلم وعند الاذان والاقامة والخطبة يوم الجمعة والعيدين وعند الاشتغال بالصلوة وليس  
فيهم احدا لا يصلى وفي الحام وان كانوا مستورين يسلم عليهم بالاتفاق وان كانوا عراة او في الخلاه عزايح  
يسلم وعندهم لا واختلف الناس في المصطفى والقروى قال بعضهم يسلم الذي حيا من المصطفى الذي يسلمه  
من المصطفى



وقال بعضهم على القلب يسلم الذاكب على الماشي والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير  
يقوم ناكولان كان محتاجا ويعرف انهم يدعون يسلم والافلا استقبله رجال ونساء يسلم عليه الحكم ولا  
يسلم عليه في الطريقة الكل في الروضة وفي الجامع الصغير ويكره اللعب بالنرد والسطرنج والاربعه عشرون  
يقوم يلعبون بالسطرنج عند حاج يسلم عليهم وعندهما لا يسلم عليهم رجل جالس مع القوم يسلم عليه رجل فتره  
بعض القوم بنوب لك عن الذي يسلم عليه وسقط عنه الجواب هذا اذا لم يستمع اما اذا استمع فقال للسلام عليك  
يا عمر فاجب غير عمر لا يسقط عنه بخلاف الاشارة وجواب السلام اذا لم يكن سموا لا يسقط عنه الفرض لان  
الجواب لا يجب عليه الا بالسماح وان كان الردود عليه منبغى ان يرد عليه تحريك شفوية وكذا جواب العباس اما المسلم  
قال للذي طال الله بقاءه لا يجوز الا اذا نوى ان يميل الله بقاءه يسلم او ثوردي بخبرية لان هذا دعاء له الى الاسلام  
والمنفعة للمسلمين وفي سير الفتاوى لا بأس برؤس سلام اهل الذمة والهدى عن البداية اذا كان محتاجا لا  
بداية ويكره مصافحة اهل الذمة وفي شرح التحاوي يكره البداية ولا بأس بالرد ولا يزيد على قوله عليكم و  
اما العباس امره عطست ان كانت عجوزا يرد عليها وان كانت شابة يرد عليها في نفسه وهذا كالسلام ان  
المرأة الاجنبية اذا سلمت على الرجل ان كانت عجوزا ردة الرجل عليه بالسلام بلسانه بصوت لسمع وان كانت  
شابة يرد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية والجواب فيه يكون على العكس في العطاء  
فوق الثلاث ان شتمت فحس من ان لم يفعلوا فلا بأس والعاطس بحمد الله تعالى رجل عطس خارج الصلوة ينبغي ان يحد  
الله فقول الحمد لله رب العالمين او قول الحمد لله على كل حال وينبغي لمن حضن ان يقول بحمد الله ثم يقول  
العاطس غفر الله لي ولكم او يقول يهديكم الله ويصلح بالكم او يقول غير ذلك رجل رأى رؤيا اعجبه ينبغي ان يحمده الله  
لان ذلك نعمة فيشكر على ذلك وان رأى رؤيا يكرهها فستغفر الله من شرها ثم ان شاء قضاها على شئ  
وان شاء لم يقض واما العبادة وفي الجامع الصغير لا بأس بعبادة اليهودي واختلف المشايخ في عبادة الجوثي  
واختلفوا في عبادة الفاسق ايضا والافصح انه لا بأس بها واما الامر بالمعروف وفي التنازل سئل نصير عن رجل  
يختلف الى رجل من اهل الباطل والشر ليدفع عنه نفسه ان كان هذا الرجل مشهورا ممن تقديروا بركه ان  
يختلف فيه ويعظم امره بين يدي الناس وان كان الرجل لا يعرف لا بأس من غير ان ياتم رجل يدعو له لا يبر  
يسأله عن اشياء ويتكلم بما يوافقه فلا يوافق الحق مخافة ان يناله مكروه قال نصير ليسعه لان يكون موضع القتل  
او ضررا على نفسه او على بعض نفسه او خاف ان يأخذ ماله رجل اظهر الفسق في داره ينبغي ان يتقدم اليه ابتداء  
للعذر وان كف لم يقرضه وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء جرحه وان شاء اذله سوطا  
وان شاء ان يحجبه عن نفسه لان الكل يصح للتغريب وعن عمر بن الخطاب انه احرق بيت الخمار المعروف وعن الامام الزاهد  
الصفا

انه امر بتجريبه والفاسق بسبب الفسق وفي فتاوى الشافعية انه مكسر فان اخرج ولا يكون بالقاء للمخافة ولا  
على الكاسر شئ من ذلك وهكذا في العيون وكذا من اراق خمر اهل الذمة وكسرها ما وشقها فاقها اذا اظهرها  
فيما بين المسلمين فلا ضمان عليه وفي سير العيون تضمن ان يكون اماما يرى ذلك فيجوز له ان يضمن في نفسه وفي  
المسلم يضمن الرق وفي المسئلة قال هشام سالت محمد بن عيسى عن الرق فاجاب ان ابا يوسف قال لا يضمن ما شق و  
قال لم يضمنه قال فان كسرها فيه خير لمسلم في بيته يريد ان يتخذ خلا قال في هذا الضم الجب عند من واكان  
لا يريد ان يتخذها خلا لا يضمن الرق ويغفر له يضمن قال واصل هذا في الجامع الصغير قال مسلم كسر مسلم بطلا  
او دقا او مزمارا فهو من وجوب بيع هذه الاشياء وقال لا يجوز بيعها ولا يضمنها عند ابيس وفي القاض  
للخفاف قال ان كان باذن الامام لا يضمن الرق ويغفر له يضمن وعلى هذا الخلاف اذا اراق المنصف المشكر  
لمسلم وعنده لا يضمن في الظل ان كان الله واما اذا كان طبل الغزاة او الصيادين يضمن وقوله في الكتاب يضمن  
عند ابي ج اذا كان غير الجوف فصار كالواستملك جاريه يضمنه قال الامام ابو اليسر البرزوقي الفتوى على قولها  
مسلم غصب خمر من مسلم فخلها ففلسا حبه ان يأخذه بغير شئ هذا اذا اخلها بالنقل من الشمس الى الظل ومن الظل  
الى الشمس اما اذا صبها خلا ان كان كثيرا فصارت خلا ساعته يكون له ولا يضمن كذا روى عنهم وان صبها  
خلا قليلا فصارت خلا بغير الزمان عند من ان اخل مشترك بين الفاصب المفسوب وعند ج هو ملك القاض  
فلو خلمها بالقاء الملع فيه خلاف المشايخ عبيد اهل الذمة لا يؤخذون باظهار الكسجات وكسجات اهل  
النصارى فليسوة سوداء من اللبد مضرة ومن ثمة من الصوف اما لبس العامة ومن ثمة راي ابراهيم حفاء حتى  
اهل الاسلام وفي فتاوى الشافعية المحتسب ان يلبس العامة من الصوف اما لبس العامة فلم يمنع فاقول المحتسب  
النار على فطنة واحرق يضمن الا اذا علم فسادا في ذلك وراى الصلحة في احراقه رجل رأى منكرا وهو مت  
يرتكب هذا المنكر يلزمه النهي لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عن المنكر فاذا ترك احدهما لا يترك الآخر  
في الفتاوى الامر بالمعروف في محل وان كان يلحقه الضرر ظاهرا وغالبا او يعلم يقينا وفي فتاوى القاضى الامام  
اذا رأى الرجل منكرا من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يسعه ان يسكت ويترك وان كان  
يعلم انه لو نهاهم لا تمتنع وسعد ان يترك والنهي افضل ولو علم انهم يضربونه او يشتقون لو نهاهم وسعد  
ان يترك ولو اسكت في بيته شئ من المعازف والملاهي كرهه ويأثم وان كان لا يستعملها لان اسكان هذه  
الاشياء يكون للتعمدة رفع الطين والشراب من طريق المسلمين ان كان في يوم الردع والاحوال لا بأس بان  
لم يكن في ذلك الوقت وفيه مضرة بالمادة لا يسعه ذلك رجل داره شجرة فصاد قديح اغصانها واذا اراد  
المستوى طلع على عورات المسلمين برفع جاره الى الحكم حتى يمنع عن ذلك وقد ذكر في كتابي الحيطان والختار



ان خبرهم وقت لا تقامرة او مرتين حتى تستروا انفسهم فان لم يفعلوا فالآن رفع الامر الى الحاكم وراى  
النع له ذلك **جس** وفي الفتاوى رؤيته الله وتقدس المنام تكلموا فيها قال بعض المشايخ يجوز منهم  
الامام الزاهد كن الذي الصغار الانصارى قال المصنف رحمه الله لا بأس بسلام عبد الرشيد بن الحسين و  
اكثر مشايخ سمرقند لا يجوزون ذلك حتى قال الشيخ الامام ابو منصور المازندراني من قال هكذا فهو شرعيا بدلا  
وعليه المحققون من مشايخ بخارا منهم جزي ابو امير الامام ظهير الدين الكيرجى رجل يعمل اعمال البر فوقع في قلبه انه  
ليس مؤمن لم يعرف الله واشتد قلبه على ذلك فهو كافر وان خطر هذا على قلبه فوجد انكار ذلك من نفسه  
فهو مؤمن رجل تقي الموت لضيق عيشه او غضب عدو يكره لقوله لا تمنين احدى الموت بغير ترك  
وان كان لغرض زمانه وظهور العاص فيه مخافة الوقوع فيها لا بأس بما روى عن النبي في مثل هذه الصور  
قال فبطن الارض خير لكم من طهرها الشفقة في حق الاولاد اذا اراد امر ان يقول خيرا يراى سيرا كروا  
كاربوري احتراما عن الحقوق لانه لو امر بما تعارض الابن فصيلا فاستحق عقوبة العاق وفي الختان  
ولم يقطع الجذبة ان قطع اكثر من النصف يكون خنا فالشيخ الضعيف اذا سلم ولا يطيق الختان قال اهل  
البصرة لا يطيق ترك لان ترك الواجب بعد جازين فترك السنة او القبي اذا كانت حشنة ظاهرة  
ولا يمكن ان يدجله ذكره لا بتشد يد وطهر حشنة بحالة لو رآها انسان يراها كانه ختن لا تشدد عليه  
وترك ولا تعرض منظر اليه الشقات واهل البصر والحجامة ان قالوا هو على خلاف ما يمكن اختارنه لا تشدد  
عليه وترك ولا تعرض ويكون ذلك عذرا لان الواجبات تسقط بالاعذار السنة او الى اهل بلدة  
اجتمعوا على ترك الختان يجازيهم الامام وفي الفتاوى للفاضل الامام وينبغي ان يخن الصبي اذا بلغ تسعين  
فان ختموه وهو صغير من ذلك فحسن وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا بأس به وبيع لم تدروا في الختان  
قال شمس المي الحلواني وقت الختان من ختن تحمل البصنة ذلك الى ان يبلغ رجل وقت تقلم اظافيره او كل  
راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى يوم الجمعة تأخيرا فاحسا كان كرو  
لان مكان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاجاز فمستحب لما روت  
عائشة عن رسول الله لم تراه قال من قلم اظافيره يوم الجمعة عاذ الله من البلايا الى الجمعة لاخرى وزياده  
ثلاثة ايام واذا قلم اظافيره او خشن شعره وينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر المحترق في ماء بارد فلا بأس  
فان القاء في الكنيف او في الغسل بكبر ذلك نورث ذرا وينبغي ان يأخذ الرجل من شاربه حتى يورى  
الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير مثل الحاجب **عنه** السجدة عن الفقيه ابو جعفر عن هشام عن ابن  
خزيمة ان جعل شيئا من الطريق سجدا وجعل شيئا من المسجد طريقا للعامة ذكره الامام خوارزمي في آخر كتاب

والامام التستري في الشرب في الفتاوى يعلم القبي في المسجد لا بأس به وقد ذكرنا تمامه في كتاب الصلوة المجلد  
في المسجد ثلاثة لاجل المصيبة مكرهه وفي غير المسجد جاءت الرخصة للرجال وتركه احسن ولا يباح الى النساء  
الضيافة عند ثلاثة ايام لان الضيافة تتخذ عند السرور رجل يبيع القنود في المسجد الجامع لا يخلو بيع  
الطعام وغيره كذلك وينبغي ان يكون للسقاء هذا الحكم اذا عجز عن الكسب كن بقدر ان يطوف على ابوابه  
عليه ذلك حتى لو لم يفعل ذلك ومات كان ثما ولو عجز عن الخروج ففرض على الناس بقدر ما يتقوى على الطاعة  
ان يعينوه وكذا ان لم يكن عند من يعلم بحاله ما يعطيه كونه قادر على ان يخرج على الناس ليجعل حاله نفرض  
عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الباقي وفي هبة الفتاوى المصدق على المساكين ومم ما يكون اسفا  
فيستألفون الحاقا فهو مأجور ما لم يعلم واحدا بعينه بهذه الصفة ولا ينبغي ان يتصدق على السائل في  
المسجد الجامع وفي سائر المساجد ينبغي ان يكون كذلك وقد ذكرنا في كتاب الصلوة ولا بأس للزوجة وتم  
البيت ان يتصدق بالمطعم رجل له درهم اراد ان ينفقها فالا نفقا على نفسه افضل ان كان حاله لا ينفق  
على الفقراء نصير هو في الشدة اما اذا كان حاله لا يصير الشدة فالتصدق افضل لقوله تعالى ووزرهم على  
انفسهم ولو كان بهم خصاصة **وما يتصل بهذا** قال الكسبي مراتب فقر ما لا بد لكل واحد منهم ما يقيم به صلبه  
نفرض على كل واحد انفسه وكذا لو كان له عيال من زوجة واو لا فانه نفرض على الكسب بقدر كفايتهم  
وكذا لو كان له ابوان معسر نفرض على الكسب بقدر كفايتهم فاذا زاد على قدر كفايتهم وكفايتهم عياله ما باح  
اذا لم يرد به الفخر والرياء المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء ان جميع انواع الكسب الاباحة على السواء  
وهو الصحيح واختلف المشايخ في ان الزراعة افضل ام التجارة قال بعضهم التجارة افضل واكثر مشايخنا  
على الزراعة افضل ومن امتنع عن الاكل حتى مات دخل النار لانه قتل نفسه **نوع منه** البقر الفقير على القبر  
لا ينبغي ان يفعل لما روى عن بعض مشايخ المتقدمين لان احبس على الجرح حبلى من ان احبس على القبر  
ولو وجد طريقا في القبرة ان وقع في قلبه انهم احدثوه لا يشي رجل احبس على قبر اخيه رجلا فقرا القرآن عند  
البحر يكون وعندم لا يكون ومشايخنا اخذوا بقولهم ثم هل تنفع قالوا يرحمك الله مردد بين ما لا بأس  
والاحتار انه تنفع لانه ورح الاخبار بقراءة الكرسي وسورة الاخلاص والفاحة وغير ذلك شكوكه وحش  
نبت على القبر ان كان طيبا يكون قلعه وان كان لا بأس به مستدق في غير ملكه لا ينش القبر لكن ينفذ  
قيمة الحفرة ولودفن في الارض غير فاما المال بالخيار ان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى وذرعه فوقه  
امرأة ماتت وبها جمل يعلم انه حتى شق بطنها من الجانب اليسر ولودفت مع ان الولد يتحمل في بطنها  
ثم رويت في المنام انها تقول ولدني لا ينش القبر نقل الميت من بلدة الى بلدة لا يكون في العيون وهكذا ذكر الامام  
خوارزمي



مطلوب في استماع  
صور الملائكة

وفكر الامام الشريفي انه ذكره الا قد مر ميل او ميل في الكل في الفتاوى **الفصل الثالث فيما يتعلق بالمعاص**  
وفي الفتاوى استماع صوت الملائكة كالتصديق بقبول غير حرام لان من الملائكة وقال صلعم استماع الملائكة  
معصية والجلوس عليها فسق والتكلم بها من الكفر هذا على وجه التمديد ولكن الواجب عليه ان يجهد  
حتى لا يسمع لما روي عن النبي انه اذا دخل اصابته اذنه ذكر اشعار العرب ان كان فيها ذكر الفسق بكثرة  
بالعصية ان عزم عليها عليه الا ثم يجوز الكذب في ثلاث مواضع في الضحك بين الناس وفي الحروب مع امرأته  
في اول حيل الخصاف واما المعاملة مع الكفار اذا كان لرجل وامرأة والذان كافران فعليه نفقة ما في  
مؤنتها وخدمتها وزيارتها فان كان في حبلها الى الكفران زادها جازان بزوجها هذا في الزوجة والا  
والشرب او الى المشركين مكره ولا بأس بطعام الجوس كله الا ذبيحتهم وفي الاكل معهم لم يذكرهم وعنكم  
عبد الرحمن لو استولى به المسلم مرقا ومروني لا بأس اما الذوا عليه مكره ولا بأس بالذهاب الى ضايف اهل الذمة  
ولو اجر نفسه من ذمة ليصرفه فيخذل خرايكة لقوله لم لعن الله في آخر عشر ولو اجر ليعمل في الكنيسة فلا  
باس لان ليس في العمل معصية وفي فتاوى القاضى الامام جل اجر نفسه من التصاريض بالنافوس كل يوم  
محمسة ويعطى عمل اخر كل يوم دهما قال ابراهيم بن يوسف لا ينبغي له ان ياجر نفسه منه واما عليه ان يطلب  
الزرق من موضع آخر وكذا الاسكاف او الخطا اذا استقر على خياطة شئ من زعم الفسق ويعطى ذلك  
كثيرا لا يستحب له ان يعمل لا تداعى على المعصية وفي كتاب الشريعة للامام الشريفي لا بأس ببيع العصير بغير  
خرا وعنده ما يكره وعلى هذا ببيع الغنم ببيع الكرم لا بأس وفي قبول الهدية من الكفار وان كان بجالي يفسد صلاته  
لا يجوز رجله ان يفتي وامرأة ذمية ليس له ان يقوده الى البيعة له ان يقوده من البيعة الى منزله لان الذمة  
الى البيعة معصية والى المنزل لا ولا يحمل الخمر الى الخمر لا يحمل الخمر ولا يحمل الخيفة الى الخمر وكذا  
يحمل الخمر الى الخيفة وكذا العذرة الى التراب هذا في صلوة الفتاوى وما تقدم في سيرها وليس للرجل ان يبيع  
امرأته الذمية من شراب الخمر ونحوها من ادخال الخمر بيته ولا يجبرها على الغسل ذمي ما لم يسلمها عن طريق البيعة  
لا ينبغي له ان يذره وهل يجوز ان يقال استجاب عا الكافر اخلف للشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز منهم الامام  
ابو الحسين المستغنى لانه لا يدعوا الله لانه لا يعرفه لانه ان عرفه لما وصفه بما لا يليق به فقد نقص قدره  
وما روي الحديث ان دعوة المظلوم وان كان كافرا يستجاب له اذ به كفر النعمة لا كفران الذين كقولهم من  
ترك الصلوة متعمدا فقد كفر عنه كفر النعمة وقال ابو القاسم حكيم وابو نصر الدبوسي انه مستجاب لقوله تعالى  
حكاية عن النبي صلى الله عليه وآله انك من المنظر **اجابة** قال الصدوق الشهيد وبغنى **الفصل الرابع**  
**في المال من الاهل** والميراث وغير ذلك وفي الفتاوى رجل هدى الى انسان واضافه ان كان غلبا للميراث  
من حرام

لا ينبغي له ان يقبل ولا يأكل من طعام ما لم يخبره ان ذلك المال حلال او شر او سقرضه فلو كان غلبا له حلالا  
باس به ما لم يبين انه حرام وقد ذكرنا شيئا في كتاب الوصايا وفي شرح حيل الخصاف شمس الاية الكلواني ان الشيخ  
الامام ابو القاسم حكيم انه كان ممن باخذ جائزة السلطان وكان يستقرض جميع حوائجه ومانا خذ من الجانية  
كان يقضي به من دينه والحيلة في مثل هذه المسائل ان يشتري شيئا ثم ينفق منه من اى مال احب ثم قال ابو  
سالت ابا حنيفة عن الحيلة في مثل هذا فاجابني بما ذكرنا وسئل ابو عن كل طعام السلطان والطلبة واخذت  
عنهم فلا ينبغي ان يتجسس عند الاخذ والاكل فان وقع في قلبه انه حلال ماخذ ويتناول ولا فلا وفي الفتاوى  
رجل مات وكسبه من بيع البازق ان تورع الوارث عن اخذ ذلك فهو اولى ويرد على رايه ان علم وان لم يعلم انما  
يتصدق ولو كان ثمن الطبخ اذ في طبخة لا يرد على رايه وما قلنا في ثمن الخمر وعن ابي سفيان قوم ورتوا  
وهم مسلمون لا يقسم الخمر بينهم ولكن يخلل ثم يقسم ولو اخذ موثر رشوة او ظلم ان تورع الوارث فهو اولى  
ولو علم الوارث انه اكتسب من حيث لا يحل فان لم يعلم ذلك بعينه ليرد فاليرث حلالا لا يتصدق وهذا  
من حيث الحكم فان تصدق فهو اولى ويتصدق بذية الخصم امرأة وضعت ملائمتها فجات امرأة اخرى وضعت  
ملائمتها ثم جاءت الاولى واخذت ملاة الثانية وذهبت لا يسع للثانية ان تنفع ملاة الاولى والحيلة  
يتصدق بهذه الملاة على بنتها ان كانت فقيرة على ثنية ان يكون الثواب لصاحبها ان رضيت ثم هد البنت الملاة منها  
فيسمها الاستقاع بها كاللغة وكذا الوسر الكعب ترك عوضا رجله على امرأة حق له ان يلازمها و  
ذيلها وطر فملاها ويقعد على يها فان دخلت خربة فلا بأس بان يدخل اذا كان باس على نفسه ويكون  
منها حفظها وقد ذكرنا تمامها في كتاب القضاء رجل اخذ من جوف رجل ثوبا وهرق فيه هذا حتى دخل داره  
باس بان يدخل هودان وكذا لو كان له الغدرهم وقع في دار رجل وخاف ان لو علم صاحب الدار منه ان  
يدخل داره لكون علم الصلح انه يدخل داره لهذا رجل طلع على حايط رجل وعلى الحايط ملاة في اى صاحب الدار  
لو صاح به اخذ الملاة وذهب هل له ان يرميه قال بعضهم له ذلك ان كانت تساو عشرة فصاعدا قال  
الفقيه ابو الليث اصحابنا لم يقدروا هذا التقدير اذا سرق عن ابيه ثم مات ابوه وهو وارث لا يؤخذ  
في الآخرة وانتم في السرقة **نوع ثمة الدين** رجله على اخذ من قضاة نفعه ظمنا ومات صاحب الدين قال  
اكثر الشايخ لا يكون للاول حق الخصومة لان الخصومة سبب الدين وقد انتقل الدين الى الورثة وفي صلح الورثة  
لومات المطالب المطلوب احد فالاجر له في الآخرة دون الورثة سواء استخلفه او لم يستخلفه فلو قضى المطوب  
ورثة برى من الدين رجله على اخذ من فاخذت ثمة فقال جعلت في حل ثم ظهر انه حق ليس ان يأخذ  
المدين اذ قضى جود ما عليه لا يجبر على القبول هو لا يصح رجله غير جارة انسان وانما عن يده غير ذلك  
عليه



الحل في الفناوى وفي الجامع الصغير المديون اذا باع الخمر وقضى الدين بكن لصاحب الدين ان يقضى ان كان المدين مسلما وان كان نصرانيا فلا بأس به مسلم غصب الذي اوسر في الآخرة وظلام الكافر وخصوصية الدين  
اشد وفي قفاوى القاضى الامام المستقر اذا اهدى الى المقرض شيئا ذكر في الكتاب ان لا بأس بقوله هدية  
لان هذه منفعة لم يكن مشروطة في القرض فان توزع ولم يقبل كان ذلك افضل قالوا انما يتوزع اذا علم  
اهدى لاجل الدين اما اذا علم انه اهدى لاجل الدين واشكل عليه انه اهدى لاجل الدين فانه لا يتوزع لان  
قول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا يمنع عن القبول والتسليم الظاهر في مقام العلم وهو ان يكون بينهما  
مهدة قبل القرض لقربة او صداقة او غيرها او كان المهدى رجلا معروفا باجود والسخاوة فانه يقوم مقام العلم  
انه اهدى اليه لاجل الدين **فروع منه في البيع** يكره بيع العذرة قال الشافعي اذا كانت خالصة اما اذا كان  
مختلطة لا بأس به ولا بأس ببيع السرقين اذا كان الاحتكار والتلف في رضى لا يضر باهلها لا بأس به وان كان  
بل يضر باهلها فهو مكره ثم الاحتكار على وجه منها ما هو مكره ومنها ما ليس بمكره ومنها ما هو مختلف  
المكره اذا اشترى طعاما في مصر ونقله الى بيته وامسكه وذا ان يضر باهلها اما الذي لا بأس به بان يذهب  
الى مصر واشترى ونقله الى مصر وامسكه ولنا حاجة اليه فعندنا ان يكره وعندنا استحباب ان يبيع  
كذا لو حصل له من زرع فلا بأس بمسكه واما المختلف اذا اشترى من رستاق مصر فقله الى بيته وامسكه  
ولنا حاجة به لا بأس به عندنا وقال كل قرية تحلب طعامها الى مصر فهي من ارض مصر ثم الاحتكار المكره  
يتحقق عندنا في الامن وقت الناس كالحظ والذرة والدخن والذرة اذا كان موضع يتخذون الخبز من الارز  
وعلف الدواب لقت والبن ولا يتحقق فيما سوى ذلك وقال ابو بكر ما يضر بالناس مسكه كالقطن والذرة  
وتحذر ذلك في الاحتكار ثم من الاحتكار اذا قلت لا يكون احتكارا وان طالت كان احتكارا وعن اصحابنا انهم  
قدروا بالشهر واذا رفع الى القاضى بامر المحتكر يبيع ما فضل عن قوته وعن قوة عماله على اعتبار السعيل  
القيمة او يبيعن ليس ولا يسعر فان باع بضعف قيمته يمنع وفي نسخة الصدق الشهيد حنبله الامام وهذه  
وعنه ولا يبلغ به اربعين سوطا فان امتنع عن البيع بعد ما تقدم اليه باعده الامام وهذا قول الكل فاما قولها  
فلا يشكل وابوح يرى الحجة اتم الضرر ويلي الركان مكره اذا كان ذلك ضررا وان كان لا يضر فلا بأس به  
هذا اذا لم يلبس على هؤلاء التجار سعر البلد فان لم يلبس عليهم فهو مكره وفي الوجهين فلا بأس ببيع بنات بيوت مكة  
ويكره بيع ارضها عندنا وعندنا لا بأس به رجل علم بجارية انها رجل فرأى اخر انه يبيعها ويقول وكلنا  
بيعيها وسعدان تباعها منه ويطأها لان قول الواحد للعاقل مقبول في المعاملات سواء كان مسلما او كافرا  
علا كان وغيره من غير ان كان وعبد او على هذه المنة جازي الى رجل وقالت يعقوب مولاى اليك هدية وهذا

اذا وقع في قلبه انها صدقة الكل في الجامع الصغير وفي الفتاوى السلطان اذا قال للجزارين ببيعوا عشرة امنا  
بدرهم ولا تنقصوا من ذلك شيئا فاشترى رجل عشرة امنا بدرهم والجزار يخاف لو نقص ضربه السلطان لا  
يحل والحيلة ان يقول المشتري معنى كما يجب فلو باع كالمه السلطان ثم اجرت البيع يصح ويحل الكل حتى  
جاء الى القاضى فنجى فليس لا بأس بالبيع منه اذا اطلب شيئا نتفع به البيت كالمخ وغيره ولو اشترى جوزا او  
فستقا الاولى ان لا يبيع منه حتى يسأل هل اذن له ابو ام لا يجوز الذي يليه الضياع **فروع منه في البيع**  
وفي الفتاوى رجل اشترى فوقع في حجر رجل واخذ رجل اخر جان فان فتح صاحب الحجر فليقع فيه السكر  
يكون لصاحب الحجر وعلى هذا الوضع طساع السطح لاجل ماء المطر فاجتمع فيه فهو له وكذا لو دخل حمام  
برى دار رجل فخرج منها فخا آخر واخذ ان في الباب سدا لكونه فلصاحب الدار وكذا لو كان له حمامة فخا  
آخر ففجج فالفرج لصاحب البيت رجل دفع السكر الى رجل لينش على العروس ليس له ان يحبس لنفسه شيئا  
وليس له ان يدفع الى غيره وله ان يلقط ولو كان المدفع درهم لا يحبس لا يدفع الى غيره ولا يلقط  
اختلف المشايخ في ثمن الدرهم والدنانير والفلوس لو كتب عليها اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم من  
لم يكره واذا نثر السكر فحضر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قل ان نثره في الشوارع اراد به ان يأخذ منه هل  
له ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يأخذه وقال الفقيه ابو جعفر ليس ذلك اذا دخل الرجل  
مقصودا بالجامع ووجد سكر جازله لا خذلا لا على قول ابو جعفر ولو من بسوق العامين فوجد فيها سكر  
ملقى لم يسعه ان يأخذه **الفصل الخامس في الاكل** رجل عصى الى روية او طعام فوجد فيه لعبا او غنا لا  
باس بان يقعد ويأكل وهذا اذا لم يكن في ذلك على المائدة بل في المنزل فان كان ذلك على المائدة او بسرو  
الخمر على المائدة لا تقعد وهذا اذا كان الرجل خادما للذكر فان كان ممن يقدره لا يقدر ان لم يقدر  
على الثمن في الوجهين وقال ابو حنبل ببيتك بهذامة كان ذلك قبل ان يصير مقدي به وهذا اذا لم يكن يعلم  
بذلك قبل الدخول في البيت فان علم ان كان محتمرا لم يعلم انه لو دخل عليهم لم يكون ذلك اكرا فاعليه ان يدخل  
وان علم انهم لا يتركون لا يدخل وقولهم وجدتم لعبا او غنا دليل على ان الضرب بالقضيب والتغني  
حرام ولا بأس بقول هدية المملوك للتاجر واجابة دعوته واستعارة دابته ويكره كسوة الثوب  
هدية من الدرهم والدنانير وما دون الدرهم فلا بأس وفي الجامع الصغير للامام والذوالارواة  
للصدقة قال بعضهم لا تملك من فليس الى انق وقال الفقيه ابو الليث من جنة الى انق وفي شرح الطحاوي  
يطعم الطعام ويتصدق بالدرهم ونحوه وقال الفضل بن غلام سالت اباس عن كل التوبوا ان اعلم يدعون  
الى طعامه قال اجه في التوادرو في روضة الرزق وليست بجوز للرجل ان يجيبه هوة الفاسق والاورع

قال

وقال بعضهم



الكل في الفتاوى وفي الجامع الصغير المديون اذا باع الخمر وقضى الدين يكن لصاحب الدين ان يقبض ان كان المدين  
مسلماً وان كان نصرانياً فلا بأس به مسلم غصبه الذي اوسرق يعاقب في الآخرة وظلامه الكافر وخصوصاً  
اشد وفي فتاوى القاضي الامام المستقر اذا اهدى الى المقرض شيئاً ذكره في الكتاب لا بأس بقوله هدية  
لان هذه منفعة لم يكن مشروطة في القرض فان توزع ولم يقبل كان ذلك افضل قالوا انما يتوزع اذا علم  
اهدى لاجل الدين اما اذا علم انه هدى لاجل الدين او اشكل عليه انه هدى لاجل الدين فانه لا يتوزع لان  
قول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا يمنع عن القبول والسبب الظاهر في مقام العلم وهو ان يكون بينهما  
مهلة قبل القرض لقربته وصداقته او غيرها او كان المديون حاكماً معروفاً باجود النخوة فانه يقوم مقام العلم  
انه هدى اليه لاجل الدين **نوع منه في البيع** يكره بيع العذرة قال شيخنا اذا كانت خالصة اما اذا كان  
مختلطة لا بأس به ولا بأس ببيع السرقين اذا كان الاحتكار والتلف في رضى لا ينظر باهلها لا بأس به وان كان  
بلد يضر باهلها فهو مكره ثم الاحتكار على وجه منها ما هو مكره ومنها ما ليس بمكره ومنها ما هو مختلف  
المكره اذا اشترى طعاماً في مصر ونقله الى بيته وامسكه وذلك ينظر باهلها اما الذي لا بأس به بان يذهب  
الى مصر واشترى ونقله الى مصر وامسكه وللتاسيس حاجة اليه فعند ذلك يكره وعند ما استحب ان يبيع  
كذا الحاصل له من زرع فلا بأس بمسكه واما المختلف اذا اشترى من سواق مصر فقله الى بيته وامسكه  
وللتاسيس حاجة به لا بأس به عند ما قال كل قرية تحلب طعامها الى مصر فهي من بلاد مصر ثم الاحتكار المكره  
يحق عند ايج الامن فوق الناس كل خطه والارز والدخن والذرة اذا كان موضع يتخذون الخبز والارز  
وعلف الدواب كلفت والبن ولا يتحقق فيما سوى ذلك وقال ابو بكر ما يضر بالناس لمساكه كالقطن والذرة  
وتحذر ذلك فهو احتكار ثم من الاحتكار اذا قلنا لا يكون احتكاراً وان طال كان احتكاراً وعن صاحبنا انهم  
قدروا بالشهر واذا رفع الى القاضي بامر الاحتكار يبيع ما فضل عن قوته وعن قوة عياله على اعتبار الشغل  
القيمة او يغيب ليس ولا يسعر فان باع بضعف قيمته يمنع وفي نسخة الصدق الشهيد حبسه الامام وهدره  
وعزله ولا يبلغ به اربعين سوطاً فان امتنع عن البيع بعد ما تقدم اليه باعده الامام وهذا قول الكل فاما قولها  
فلا يشكل وابوح يرى كحرا اتم الضرب وبلغ الركبان مكرهه اذا كان ذلك مضر وان كان لا يضر فلا بأس به  
هذا اذا لم يلبس على هؤلاء التجار سعر البلد فان لم يلبس عليهم فهو مكرهه في العجمين فلا بأس ببيع بنات بيوت مكة  
ويكره بيع ارضها عندئذ وعند ما لا بأس به رجل علم بجارية انها لرجل فرائى آخر انه يبيعها ويقول وكلني  
بيعيها وسعد ان تباعها منه ويطأها لان قول الواحد للعاقل مقبول في المعاملات سواء كان مسلماً او كافراً  
علا كان وغيره من الناس كان او عبداً وعلى هذا ما جاء في الخبر وقالت بعض مولاى اليك هدية وهذا

قال

اذا وقع في قلبه انهما صادقة الكل في الجامع الصغير في الفتاوى السلطان اذا قال للجنابين ببيعوا عشرة امنا  
بدرهم ولا تنقصوا من ذلك شيئاً فاشترى رجل عشرة امنا بدرهم والجناب يخاف لو نقص ضرب السلطان لا  
يحل والحيلة ان يقول المشتري يعني كما يجب فلو باع كاهم السلطان ثم اخذت البيع بفتح ويحل الكل حتى  
جاء الى القاضي فحضر فليس لا بأس بالبيع منه اذا اطلب شيئاً ينتفع به البيت كالحل وغيره ولو اشترى جوداً او  
فستقاً الاولى ان لا يبيع منه حتى يسأل هل اذن له لونه ام لا يجوز الذي يليه الضياع **نوع منه في البيع**  
وفي الفتاوى رجل نشر التار فوقع في حجر رجل واخذ رجل آخر جان فان فتح صاحب الحجر حجره لم يقع فيه السكر  
يكون لصاحب الحجر وعلى هذا لو وقع طستاً على السطح لاجل ماء المطر فما اجمع فيه فهو له وكذا لو دخل حمام  
بري دار رجل فخرج فيها فخا آخر واخذ ان في الباب من الكوة فلصاحب الدار وكذا لو كان له حمامة فخا  
آخر ففجج فالفخ لصاحب الفخ رجل دفع السكر الى رجل لينثر على العروس ليس له ان يحبس لنفسه شيئاً  
وليس له ان يدفع الى غيره وله ان يلقط ولو كان المدفع درهم لا يحبس لادفع الى غيره ولا يلقط  
اختلف المشايخ في نثر الدرهم والدنانير والفلوس لو كتبت عليها اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم من  
لم يكره واذا نثر السكر فخر رجل لم يكن حاضراً وقت النثر قل ان نثره في الشوارع اراد به ان يأخذ منه  
له ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يأخذ وقال الفقيه ابو جعفر ليس ذلك اذا دخل الرجل  
مقصوداً بالجامع ووجد سكر اجاز له لاخذ الا على قول ابو جعفر ولو من سوق العاميين فوجد فيها سكر  
ملقى لم يسعه ان يأخذ **الفصل الخامس الاكل** رجاء عي الى وليمة او طعام فوجد فيه لعباً او غناً لا  
يأبى ان يتعد ويأكل وهذا اذا لم يكن ذلك على المائدة بل في المنزل فان كان ذلك على المائدة او في  
الخمر على المائدة لا يتعد وهذا اذا كان الرجل خامداً الذكر فان كان ممن يتعدى به لا يتعد ان لم يتعد  
على النوى والوجهين وقال ابو جعيب بغير امره كان ذلك قبل ان يصير مقتدى به وهذا اذا لم يكن يعلم  
بذلك قبل الدخول في البيت فان علم ان كان محترماً لم يعلم انه لو دخل عليهم سركون ذلك كراهية فعلية ان  
وان علم انهم لا سركون لا يدخل وقولهم وجدته لعباً او غناً دليل على ان الضرب بالقضيب والتعني  
حرام ولا بأس بقبول هدية المملوك للتاجر واجابة دعوته واستعارة دابته ويكره كسوة الثوب  
هدية من الدرهم والدنانير وما دون الدرهم فلا بأس به وفي الجامع الصغير للامام الولد قال الرواية  
للصنفه قال بعضهم لا تملك من فليس الى انق وقال الفقيه ابو الليث من حبة الى انق وفي شرح الطحاوي  
يطعم الطعام ويتصدق بالدرهم ونحوه وقال فضل بن غلام سالت اباس عن اكل الزبور وانا اعلم يدعون  
الى طعامه قال اجه في الفوادرو في روضة الرند وبستي يجوز للرجل ان يجيبه قوة الفاسق والاورع

وقال بعضهم مكره



ان لا يجيب دعوة الذي اخذ لا رضى من اعز او دفع على هذا ولا فضل ان لا يأكل طعاما لان المذمة  
فاسدة عند ابي ج وفي الفتاوى السلطان اذا قدم شيئا من المأكولات ان اشتبه بغيره وان لم يشتره وكثر  
الرجل لا يعلم ان في الطعام شيئا مغصوبا بعينه سباح اكله وفي شرح الفتاوى لا ينبغي التحلف عن اجابة دعوة  
العامه كدعوة العرس والختان ونحوهما فان اجاب فقد فعل ما عليه فان لم يأكل فلا بأس به ولا فضل ان  
يأكل لو كان غير صائم **نوع من** ولا بأس بالدف في ليلة العرس الضيف اذا اعطوا اللقمة بعضهم لبعض  
في ذلك تعامل الناس ويتركون القياس لا يستحسنون ولا يخدمون الذي على رأس المائدة او ناول المهرج جاز  
استحسانا ولو ناول الكلب ليجوز الا الخبر المحرق ولو دخل عليه انسان لا يجوز له ان يعطيه شيئا  
رفع الزكوة حرام بكل حال الا اذا كان من اذن ويكره وضع الملمحة على الخبز والخبز تحت القصة ولهذا قال ابو  
القاسم الصفار لا احد في اية الذهب الى الضيف سوى ان يرفع الخبز من الخبز ويكره مسح السكين واليد  
بالخبز وقليل الخبز عن الخوان وانما موضع بحيث لا يتعلق كرامة الخبز ولا بأس بالاكل شيئا او كشوف الرأس  
هو المختار والاكل يوم لا يصح قبل صلوة العيد المختار انه لا يكره المساء في الفتاوى وفي كتاب الكسوف الاسراف  
في الطعام متى ومن ذلك الاكل فوق الشيع مكره الا اذا اكل لاجل الضيف حتى لا يخل او يريد صوم الغد  
واذا اكل اكثر من حاجته لستقا قال الحسن البصري لا بأس به قال رايث بن مسكين يا اكل الوانا من الطعام  
لكثر ثم تقيا ونفع ذلك ومن السرف الاكثار في الباجات لاعد الحاجة بان يمل من باجر فستكثر حتى  
ستوفي من كل نوع شيئا فتجتمع له قدر ما تقوى على الطاعة او قصد ان يدعوا الاضيف قوم بعد قوم  
الى ان ياتوا الى آخر الطعام فلا بأس به ومن السرف ان يأكل وسط الخبز ويدع جوانبه او يأكل ما يقع من الخبز  
فان كان نجسا يأكل غيره الجواز لا بأس به وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت ابا س عن النفع في الطعام هل يكره  
قال لا الا ما له صوت مثاق وهو تفسير النوى ومن السرف ان يترك لقمة سقطت من يده بل ينبغي ان يبدأ  
بتلك اللقمة وينبغي ان لا ينتظر الا دام اذا حضر الخبز ولا يؤكل طعام حر ولا يشتم ولا ينبغي في الطعام والشرب  
ومن السنة ان لا يأكل الطعام من وسطه في الابتداء ومن السنة ان يعلق اصابعه قبل ان يسبح بالمذيبل والسنة  
لعن القصة ومن السنة ان يبدأ بالمح ويختم بالمح وفي مختلف الرواية دجاجة ماتت وخرجت منها بيضة فحرف  
اكلها عند اشتداد قشرها وفي الفتاوى اكل الطين مكره لانه تشبه بفروع فان فروع لم يكن الا اكل الطير  
والشعير الذي يوجد في بعر الابل والشاة يغسل ويؤكل ويباع ايضا وفي اثناء البقرة لا يؤكل لان البعشي  
صلب لا يتداخله النجاسات الا قليلا والاختلاف بخلاف خبر وجد في خلافة سرقين الفارة ان كان على صلا  
يرى ويؤكل الخبز جنة من قد الفارة اذا سقطت في قارورة الدهن او خبطة فطحنت فاختطت يؤكل الا ان

يكون كثيرة فاحشة بحيث تنفر عنه الطبع ولو طحن من آد حتى مع الخطة لا يؤكل لمن المرأة الميتة والبقارية  
والشاة الميتة طاهر في صلوة الامام خواهر زاده اكل خبز الحام في الدف لا بأس به وشرب بول ايوكل  
لمه للدواء معروف في كتاب الصلوة واكل الترياق يكره اذا كان فيه شيء من الحيات فان باع ذلك جاز  
ان لم يعلم ان فيه شيئا من الحيات لا بأس به وفي فتاوى القاضى الامام رجل بر حله جرحه قالوا ليكره له ان  
يعالجه بعظم الانسان والخبز يكره لانه محرم الاستفاح ولو وضع العجين على الجرح ان علم به الشفاء قالوا  
لا بأس به لانه دواء والذي عرف ويرقاده فاراد ان يكتب بدمه عجمه شيئا من القرآن قال ابو بكر  
الاسكاف يجوز قيل له لو كتب بالبول قال لو كان به شفاء قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفاء  
وعن ابي نصر بن سلام معنى قوله ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وانما قال ذلك في الاشياء التي  
لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان شفاء فلا بأس به قال لا يرى ان العطشان يحل له شرب الخمر حاله  
الاضطرار **نوع من** رجل اكل خبز مع اهله فاجتمع كسرت الخبز ولا يشتمى كلها فله ان يطعم الدجاجة  
او الشاة او البقرة هو الافضل ولا ينبغي ان يلقمها في النار وفي الطريق الا اذا وضع لاجل الملل كذا  
فعل بعض السلف رجل قال لا حرم اكلت من تمرى فقال خمسة وهو قد اكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا  
لو قال بهم اشتريت هذا الثوب فقال خمسة وهو قد اشترى بعشرة لا يكون كاذبا امرأة يطبخ القدر  
فدخل زوجها باقده من الخمر فضرب القدر فصببت المرأة في القدر خرا حتى صارت المرققة في المحوقة  
كاخل لا بأس به الاب في الاحتاج الى تناوول ولد له ان كان في المصر احتاج لفقرة اكل بغير شيء وان كان  
المفارة واحتاج لعدم الطعام كل بالقيمة ان كان موسرا يعني لا يحل له اخذ الصدقة رجل وابنه في السفر  
او في المفارة ومعهما من الماء ما يكفي لاحدهما الابن احق بالماء وقال محمد بن مسلمه يصرف الى الاب هو  
المختار لانه حق تملك مال الولد ون العكس شره الماء من السقاية جاز للفقير والفقير ولو حمل  
الى منزله يكره اذا خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفوقه طعام ذكر في الروضة انه جاز له  
ان يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الضمان وكذا لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع  
رفيقه ماء يجوز له ان يقاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان  
الرفيق يخاف الموت بأخذ منه بعضه ويترك البعض ولو خاف المسافر الموت من العطش ومعهم خمر حل  
له ان يتناوله بها بقدر دفع العطش ان كان يعلم انه يدفع العطش رجل مضطرا لمجدية وخاف الهلاك  
قال له رجل اقطع يدي وكل لا يسعه ذلك امرأة تأكل شيئا للتمن لا بأس به ما لم يأكل فوق الشيع ولا  
لا بأس بالحقنة لاجل السمن كذا روى عن ابي بن **نوع من** الجوز الذي يلعب الصبي يوم العيد يؤكل



وهذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة فان كان فهذا الصنع حرام رجل من الثمار في أيام الصيف فارد ان يتناول  
منها ان كانت الثمار ساقطة ان كانت في المصلا يسعه ان يتناول الا ان يعلم نضاً او دالة ان صاحبها  
اباحها وان كانت في الحائط ان كانت من الثمار التي بقي كالجوز وغيره لا يسعه الاخذ وفي التي لا يسعه  
بلا خلاف ما لم يظهر انه من الثمار التي لا تسحق عليه ذلك يسعه الاكل ولا يسعه الحمل وما ورك  
كانت في موضع كانت الثمار كثيرة وعلم انه لا تسحق عليه ذلك يسعه الاكل ولا يسعه الحمل وما ورك  
الشجر اذا سقط في الطريق فاخذ انسان شيئاً منه بغير اذنه اربابه ان كان شجرة منتفع بورقه كالنوت  
في أيام القر ليس ان يأخذ وانما خذ من وان كان لا ينتفع به فله ان يأخذ ولا يضمن رفع القحاح و  
الكثير من الثمر الجاري واكلها حرام وان كش وكذا الحطب الذي يؤخذ من الماء ان لم يكن له قيمة حين  
اخذ حلال **جنس آخر** التدوي بلين الا ان اذا استأثر اليه لا بأس به قال الصدر الشهيد في الفتا  
وفي نظر وكذا يكره المعالجة في الجراحة بعظم الحزير ادخال المرأة في الاصبع للتدوي قال ابو ج  
لا يجوز وعند من يجوز وعليه الفتوى رجل استطلق بطنه او ممدت عينا فلم يعالج حتى اضعفه ومات  
لا اثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا اصام ولم يأكل وهو قادر حتى مات حيث ياتم والفرق ان الاكل قد  
قوة ففرض لان فيه شعباً يقيض فاذا ترك كان سلفاً لنفسه وكذلك المعالجة لان الصحة بالمعالجة  
غير معلقة **وما يقتضيه هذا** رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال له فتناول فلان من ماله عن غير  
ان يعلم باباحة جاز ولا يضمن ولو قال كل انسان تناول من مالي فهو حلال قال لا يجوز وانما  
ضمن ويجعل هو هذا ابراء عما تناوله والبراء عن الجمل لا يجوز وقال ابو نصر محمد بن سليله جاز ويجعل  
اباحة للجمل والاباحة للجمل جاز وقال الصدر الشهيد وبه يفتي ولو قال اخرج جميع ما اكل من مالي  
فقد جعلت في حلة فهو حلال له ولو قال اجمع ما اكل من مالي فقد ابراءك لا يبرأ قال الصدر الشهيد  
والصواب انه يبرأ على قول محمد بن سليله **الفصل السادس في النكاح الحلال** وفي نكاح الجامع الصغير رجل له  
امه قد وطئها فترجح اختها جاز النكاح ولا يطأ المنكحة حتى تحرم وطئ الاخرى على نفسه ببيع او  
نكاح ولا يطأ المملوكة وان لم يطأ المنكحة وفي الجامع الصغير كتاب الكراهية رجل له اماتان اختان  
فقبلها بشهوة لا يجمع واحدة منهما ولا يمسهما ولا يقبلهما ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يملك  
فرج احدهما غير شجاج او يعقب واذا حاضت الامه لم تعرض في ازار واحدة ياتي في كتابه لا يستحسن رجل  
تزوج بمطلقة الثلاث ليحلمها على الزوج الاول قبل المرأة على الاول لكنه يكره عندنا ان تزوج  
بهنه النية ولم يشهد لا يكره بل يشهد هكذا قال في كتاب الجمل وفي المسئلة امرأة ادعت ان زوجها طلقها

وقد غاب الحاكم ينظر ان كان يعرفها امراة رجل يعرفه منها من النكاح وان كان لا يعرفه وانما قام بذلك  
بيته عنده لم تعرض لها واخوات هذا قد ذكرناها في كتاب الطلاق لا بأس بخطبة المقتدة عن الموق  
بطريق التعريض ويكره بالتصريح في نكاح شرح الطحاوي وفي المسئلة اذا كان للمرأة خطاب خطبونها  
لا بأس بان خطبها رجل غيرهم وان كان واحد او مالت اليه كره ان يدخل عليها آخر **جنس آخر** وفي ذ  
القاضي اشتمل على الحلواني رجل اشترى جارية فاشترى فاسداً لا يحرم عليه وطئها ولكنه يكره وفي ذ  
فضل بن غانم جامع الرجل امرأة وعندها سنيام اذا علم انهم لا يعلون وفي الاجناس قال ابو س سالت اباح  
عن الرجل من فرج امرأة وهي تس فرجه ليتحرر كآله هل ترى بذلك بأساً قال لا وارجوان يعطى  
الاجر وفي الفتاوى عزل عن امرأته بغير اذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان قال السعد وان  
كان ظاهر الجواب على خلاف هذا واشترط رضاها وفي الامه المملوكة لا يشترط رضاها وفي الامه المملوكة  
الاذن الى المولى عند خ وعندهما اليها وفي الاجناس رجل منع امرأته من الغزل له ذلك وفي الفتا  
غمر الاعضاء في الحام كرهه الا عن ضرورة **الفصل السابع في اللبس** وفي مجموع التوازل  
خرج رسول الله ص ذات يوم وعليه رداء قيمته الف درهم ونزاه قام الى الصلوة وعليه رداء قيمته  
الف درهم وابوح كان قد يريد يرد رداء قيمته اربعمائة دينار وكان يقول للملازمة اذا جئت  
الى اوطانكم فعليكم باللباس النفيسة وقال الامام لخرسي في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس عامة الاوقات  
الغسيل ولبس الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعمة لله ولا يلبس جميع الاوقات لان ذلك  
يؤذي المحتاجين وفي الفتاوى لا بأس بلبس الشياخ الجميلة اذا كان لا يتكبر وكذا جمع المال اذا كان  
حلال لا بأس به اذا كان لا يتكبر ولا يضيع الفريض ولا يمنع حقوق الله تعالى وفي العيون ابوح لا يكره  
باساً بلبس الخن للرجال وان كان سداً ابريسماً او حريراً ولا يرى بأساً بالجملة المحشوة بالقز ويكره ان  
لبس الرجال الشياخ المصنوعة بالعصفرة والزعفران والورس وكان لا يرى بأساً بجملة المنطقة و  
حامل السيف بالفضة ويكره ذلك بالذهب في الجامع الصغير يكره بلبس الحرير والذهب للرجال  
ولا بأس بتوشده والنوم عليه وقاله يكره وقول ابى س مثل قوله ذكره الصدر الشهيد وتعليق  
السقور من الحرير على الابوان والحيطان على هذا الخلاف والرجل والمرأة في ذلك سواء بخلاف  
اللبس فان كان الثوب من غير الحرير وعلم من الحرير ان كان قد اصابه مضيق لا بأس به للرجال فا  
زاد على الاربع يكره ويكره لبس كان الحمة من الحرير وسداً من غير الحرير في غير الحرير لا بأس بذلك  
في الحرير وما كان حريراً يكره لبسه في الحرير عند ما لا بأس به وفي السنين الكنية باب العمام للرجال



سحب ومن اراد ان يجرد الذهب لعمامة ينبغي ان سقها كوراكورا وهو احسن من القاءها على الارض  
والمستحب ان يقال ذنب العامة بين كنفه الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع الجلوس ومنهم من  
قدّم بشير وفيه لباس بلبس القلائس وقد صح انه كان الرسول الله عم فلا ينس لبسها ولا يجمع  
الصغير لا يتختم الا بالفضة وهذا نص على ان التختم بالحجر الذي يقال له يشم حرام والاصح انه لا بأس  
والتختم بالذهب حرام ومن الناس من لم يرب به بأسا وهذا غير صحيح وانما يتختم بالفضة اذا احتاج اليه  
كالسلطان والقاضي ونحوهما وعند عدم الحاجة الترتيب افضل واذا تختم بالفضة ينبغي ان يكون  
الفض الى باطن الكف بخلاف النساء ويجعله في اليد اليسرى في الخضر وقوله ام اجعلها في يمينك  
كان في الابتداء ثم صار ذلك من علامات اهل البغي والحلف هي المعبرة ولا بأس بفسار الذهب  
انما يجوز التختم بالفضة اذا كان على هيئة خاتم الرجال اما اذا كان على هيئة خاتم النساء باكثر  
له فضان وثلاثة يكره استعماله للرجال اتخذ خاتم فضة وجعل فضة معقيقا وفيه زوج او  
ياقوت ونقش عليه اسمها واسم من اسماء الله لا بأس به ويشد الاسنان بالفضة ولا يشدها  
بالذهب قال لا بأس به واختلف المشايخ في قول ابي بن منبه من جعله مع ابيح ومنهم من جعله مع محمد  
واذا سقط لا يعيدها الى مكانها ويشدها لكن لا خدس ثاة ذكية ويضعها مكانها وقال ابو يوسف  
ياخذ سن نفسه ولا ياخذ سن غيره وبينهما فرق لم يحضر قال لم يجوز الصلوة مع سن غيره اذا كان  
مشدودا بالذهب والفضة ويكره الخرق التي تسمى بها العرق قبل هذا اذا كانت متقومة اما اذا  
لم يكن متقومة لا يكره وكذا الكلام في الخرق التي يتخط بها وحاصله ان كل ما فعل على وجه التكبر يكره  
وما كان للحاجة لا يكره ولا بأس بان يربط الخيط في اصبعه او خاتمه لينذكر الحادثة ويسمى هذا  
الخيط الدرم واما الاكل والشرب الادهان في آنية الذهب يكره وكذا الاكل بملقعة الذهب  
الفضة وكذا الاحتفال بميل الذهب الفضة وكذا احراق العود في حجر الذهب الفضة والرجال  
النساء فيسواء اما الاثاء المفضض والمذهب لباس بالاكل والشرب ان وضع فيه على العود دون  
الذهب الفضة وكره ابو يوسف ومن ذلك وكذا الاختلاف في المصيب من كل الاواني وكذا الاختلاف  
في المصيب بالذهب الفضة اذا لم يجلس على موضع الذهب الفضة وكذا الاختلاف فيما اذا جعل ذلك  
في السجدة وكذا الاختلاف في حلية المرأة وكذا الاختلاف في الصحف المفضض اما السج المفضض  
فمن ابيح انه لا بأس به وكذا الثغر المفضض والحمام المفضض والركاب المفضض وعن ابي بن اكرم  
ذلك وعن رواته ان واما التوبير الذي لا يخلص منه شيء لا بأس به بالاجماع وكره ابو حنيفة ان يترك

مباح

على خوان الذهب الفضة وفي سبل الفتاوى لا بأس بان يستريح الرجل حيطان البيت باللبس ونحوها  
او البرد ولزينة يكره ولا بأس بان يكون في بيت الرجل سرير يباح وفرش يباح لا يقعد عليها  
ولا ينام عليها وكذا الاواني من الذهب للتخيل ولا يشرب منها ولا بأس بان يكون في بيت رجل سرير  
لبساط او مصلى كتب عليه في النسخ الملك لله يكره بسطه والعقود عليه واستعماله ولو قطع حرفا من الحرف  
او خط على بعض الحروف حتى لم يبق الكلمة متصلة لا ينبغي الكراهة وفي كراهية فضل برغلم اتخاذ  
الاقيّة للجواري اذا كان قبالة تقطيعه مثل اقيّة الرجال كرهت ذلك اسكاف امران يتخذان خفا مشهور  
على ذى خفا المجوسى او الفسقة فزاد في اجرة لا ارى ان يفعل وكذا الخياط اذا امر بان يخط ثوبا  
على ذى الفساق وكذا مكعب الرجال مع تشريفه قال القاضي الامام وكسوة اهل الجنا وسرورهم  
لحامهم على هذا ولا ينبغي للصغير ان يخطب بده او حمله **الفصل التاسع في القتل** وفي قتال المشركين  
قتل الاعنة والسجاعة والظلمة في الفترة مباح وقال السيد الامام ابو شجاع يقاتل قتلهم وكان يقتل  
بكره الاعنة قال المصنف ليس هذا اختيار شيوخي ولا يقتل بكفرهم امرأة طلفت زوجها ثلاثة وانكره  
لا يئنه لها اهل بقتله مرة وقد مر كتاب الطلاق وفي الفتاوى اسقاط الولد قبل ان يسبين خلفه  
لا يائنه قتل النملة تحكوا فيه والمختار انها اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها وان لم يبدأ بقتلها  
واقفوا انه يكره القاءها في الماء قتل القملة يجوز بكل حال واحراقها بالنداء يكره وكذا احراق  
العقرب كروه وطرح القملة حية لا يفعل من طريق الادب لكنه مباح قتل الجراد المجرى اذا كانت  
مؤذية لا ينبغي ان يضربا ويغربا اذ هما لكن يذبح بسكين حادة قرية فيها كلاب كثيرة ولا اهل الفترة  
ضربا يؤمر باب الكلاب بان يقتلوا كلابهم فان ابوارفع الحاكم حتى يأمرهم بذلك ولا ينبغي ان  
يتخذ في داره كلبا الا كلبا يحرس ماله وفي الاجناس لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من اللصوص وغيرهم  
وكذا الاسد والفهد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول ابي يوسف وفي الفتاوى رجل له كلب عقر  
كل ما يمر عليه يعضه فلا اهل القرية ان يقتلوا هذا الكلب فان عض ان كانوا قد عوا على صاحبه يضمن  
الا فلا وفي صيد الفتاوى ان امسك في بيته كلبا وهو لا يحتاج اليه ولجئ من كلبه ضرر ليس له  
فان ارسله في السكة فلم يمنع فان ابى يرفع الى الحاكم او الى صاحب كسبه وكذا الذجاجة والحش  
والفحول والفيلق لوالق في الشمس ليموت الذين لا بأس به امساك دود القرحايزر اما خروج  
الطير ليرزق لا يجوز هذا في مجموع التوارى **الفصل التاسع في القتل** وفي قتال مشايخ الغيبة  
رجل اغتاب اهل قرية لم يكن غيبة حتى يستي قوما معروفين رجل يصلي ويصلي الله على يديه واللسان







يضاً في المسجد الأعظم وشهد آخر فقال لايته يصلي في مسجد آخر لم تقبل إذا رتد وكفر على الإسلام  
**جنس آخر** مسلم تزوج امرأة يعرفها بالإسلام لا بأس بان لا يسألها ما دلت على معرفتين لها صفة الإسلام  
ويقبل لها هل تقرين بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصف الإسلام الصغير يبلغ قال لا تعرف هل  
هذا دليل على انه لم يسلم بعد البلوغ قال لا والمراد به ان عرفت تفصيله وكنت معتقداً لجملة المسائل في مجموع الأصول  
رجل قال لا اخصف مسلماني بكوي فقال لا اعلم فهدى اليه يسلم وفي الجامع الكبير لو قيل ليهودي هل تعرف صفة  
اليهودي قال لا فليس يهودي فكذلك المسلم على هذا **جنس آخر** ايمان البأس غير مقبول وتوبة البأس  
انها مقبولة اذا اكره على الإسلام فاجري كلمة لا سلام على الناس تكون اسلاماً فان عاد الى الكفر لا تقبل  
يجبر على الإسلام وفي نوادر بن رستم السكون اذا اسلم يكون اسلاماً فان رجع عن الإسلام يجبر على العود ولا  
تقبل وقال لا يجبر على الإسلام ان شهد مسلم وحدث على نضري ان النضري اسلم قبل موته وهويت جعلته مسلماً  
وان شهد على مسلم ميت انه كان رقد ومات هو على رتد لم يقبل وفي السير الكبير يصلي المسلمون على ميت يقول  
واحد بعد ان يكون عدلاً شهد نضريان على نضري انه قد اسلم وهو محذوم بخبر شهادتهما وكذا لو شهد رجل  
وامرأتان من المسلمين ويتركان على يده جميع اهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نضريان على نضري انه اسلم  
قد اسلمت جان وقد اجبرتها على الإسلام ولا تقبل وهذا كله قول ابي حنيفة وفي نوادر بن رستم يقبل شهادة رجل وامرأتين  
في اسلام رجل نضري ويجبر على الإسلام ولا تقبل في قول ابي حنيفة وكذا شهادة النضريين على نضري انه اسلم  
قال لا تقبل شهادتهما ولا يجبر على الإسلام كما قال ابو حنيفة الكل في الاجناس وفي مجموع النوازل متى دخل في الحرم  
وسرق شيئاً وادخله دار الإسلام حكمه باسلامه ولو اشترى البعثة لا حكمه باسلامه لانه ملكه بالشرع **وما يتصل بهذا**  
الرافضي اذا كان سب الشيخين وبلغه ما كافر وان كان فضل علياً على بكر وعمر لم لا يكون كافراً الكنه مبتدع  
والمعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فهو كافر والمعتزلي مبتدع فان اراد باليد الحاجة فهو كافر  
والمبتدع صاحب الكبيرة والبدعة الكبيرة وفي السنة سئل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان يفضل  
الشيخين ويحتمل الخنئين ويرى المسح على الخفين ويصلي على خلف كل نبي وفاجر والله الهادي **الفصل الثاني**  
**الفاظ الكفر ما يكون كفراً وما لا يكون كفراً** وهو مشتمل على أحد عشر جنساً الاول في بيان المقدمات التي  
يحتاج اليها والثاني فيما يقال في الله سبحانه وتعالى والثالث فيما يقال في الانبياء والرسل فيما يتعلق بالإسلام والمسلمين  
والرابع في اقرار الكفر صريحاً وخفياً والسادس في التشبه بالكفار والسابع في كلام الفسقة والجهال ما  
يكون كفراً وما لا يكون والثامن في الاستخفاف في العلماء والتاسع فيما يتعلق بالقرآن والمصحف والموذن و  
الاذان والصلوة والجمعة والنجس والعاشر فيما يتعلق بالمرض والموت وما يقال في المغرنة وماية لق بامر القبا

لان المرتدة لا تقبل

فيصير تبعاً له

وامور الآخرة والجنة والنار واحادي عشر السلاطين والحيابة اما الاول في المقدمة جمع في هذا الجنس  
اصولاً يخرج عليها اكثر مسائل هذا الكتاب منها انه ينبغي للمسلم ان يتقوى ذكر هذا الدعاء صباحاً ومساءً فانه  
سبب العصمة عن هذا الوطء بوعده النبي ص واللعنة هذا اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئاً وانما اعلم  
لما لا اعلم ومنها اذا كانت المسئلة وجوه بوجوب التكفير ووجه واحد منع فعلى المفتي ان يميل الى ذلك الوجه اجماعاً  
اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كافر قال بعضهم لا يكون كفراً او بعد ما يجمل وقال بعضهم بصير كافراً ومنها ما  
ان من اتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم انها كفر الا انه اتى بها عن اختياره ككفر عن عامة العلماء خلافاً للبعض ولا  
بعد ما يجمل اما اذا اراد ان يتكلم فخرى على لسانه كلمة الكفر والعياذ بالله من غير قصد لا يكفر ومنها ان من خطب  
ببالة ما وجب الكفر لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان ومنها اذا غرم على الكفر ولو بعد ما  
سنة يكفر في الحال وفي النضاب بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلماً بالغرم على الاسلام ونظير هذا  
مسئلة الزكوة ولو نوى ان يصير العبد للتجارة لا يصير العبد للتجارة ما لم يتجبر ولو نوى ان يكون الخدمه بصير  
للخدمة تجرد النية في نسخة الامام الجواني وتقرير هذا مع التقريب ان الكفر ترك التصديق بالقلب  
وانه يحصل بمجرد الغرم اما الاسلام فتصديق بالقلب اقرار باللسان ومنها ان من ضمن عن تكلم بكلمة الكفر  
يكفر الا ان يكون الضم ضرورياً نحو ان كان الكلام مضحكاً والكلام في الضحك مع الرضا بالكفر ومنها ان  
حجج الكفر قوية ومنها ان من اعتقد الحرام حلالاً او على القلب يكفر اما لو قال الحرام هذا حلال لا يوجب المسئلة  
او يحكم الجمل لا يكون كفراً وفي الاعتقاد هذا اذا كان حراماً بعينه وهو يعتقد حلالاً حتى يكون كفراً  
اما اذا كان حراماً غيره فلا وفيما اذا كان حراماً بعينه انما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به  
اما اذا كانت باخبار الاحاد لا يكفر ومنها ان من ارتد ثم اسلم وهو قد حج مرة فعليه ان يحج ثانية وليس عليه  
قضاء سائر العبادات الكل في سير الاجناس ومنها ان رده احد الزوجين بوجوب الطينة بينهما في  
الحال بدون قضاء القاضى ثم بعد ذلك ينظر ان كانت الزدة من الزوج فهي فقه بغير طلاق عند ابي حنيفة  
ولا يجبر المرأة على ان يرجع اليه حتى تتزوجها وعليه من المثل والمستم بعد الدخول ونصف المستم والمستمة  
قبل الدخول وعليها العدة ان كانت بعد الدخول وارتدت المرأة قال مشايخ نيل منهم ابو جعفر والواقف  
الصفار ردها لا يؤثر في افساد النكاح ولا تؤمر بتجديد النكاح حسماً لهذا الباب عليهم في القاضى  
قد مر ما يرى حتى ترجع وتسلم واليه ان يميل الحاكم الشهيد ومن مشايخ سمرقند افي هكذا واسمعيلاً الذي  
مشايخ بخارا كان نفق هكذا وعامة علماء بخارا يقولون كفراً بعمل في افساد النكاح لكن ما يجبر على النكاح  
مع زوجها وهذه فقه بغير طلاق بالاجماع وعليها العدة ولا شيء لها عليها ان كان قبل الدخول وبعد الدخول



بجای ال مستع و المثل و لها التکلیف لکن لا نفع لها فی هذه المدة قال المص و بهذا کلمه یقتی و هذا الجواب یؤی  
ما ذکر فی الاصل و فی المستع قال اذا ارادت المرأة ان یحرم علی زوجها فکتبت بالکفر و الايمان مستقره قلبها  
و هی مشرکة بهذا الکلمة **الحسن** فیما یقال فی الله اذا وصف الله فیما لا یلیق به و سحر باسم من اسماء  
الله او باسم من اوصافه او انکر و عد و کفر و لو قال من خدام غیر الخمره یرید به من خود ایم کفر  
امراة قالت لزوجهما تو خدای که سر بدانی قال نعم کفر قال آخر الا خشی الله قال لا لا کفر و قال الامام العظمی  
ان کان فی معصیه فخره فقال لا اخاف کفر و ان قال امر لا یخاف من الله لا یکفر رجل قال امرأته ان لم  
تکونی احب الی الله فانت طالق فهو یستسلم هذا فی مجموع التوازل و ما تقدم فی الفتاوی و فی ذلک لوقال  
لاخر کخر خدای شود وی از وی حق خود بستانم کفر رجل قال لاخر ترا حق من سایه نمی باید فقال لا  
فقال لها ترا حق شوی نمی باید فقال لا فقال لها ترا حق خدای نمی باید فقال لا کفر و لو قال امرأته فی  
الغضب انی روسی که ترا زاد آن خراب کن که ترا کشت و آن خدای که ترا فرید قال ابو نصر الدوبوسی لا یکفر ان لم  
یصف الله و لو وصف عسی یصفه با یلیق به و رجل قال لاخر خدای را تو نشانده که من آن کذ که تو می گوی  
یکفر و لو قال خدای باز یان تو بس نیاید من چگونه بس ایم کفر و لو قال البصه بدی تو الله می کذ لا یکفر  
لان مراده حدیث الله می کذ و لو قال استغفر الله او قال ای استغفر الله بجه لا یکفر و لو قال تأما می  
شویم بد تو خدای های شود بد تو تاملای شویم نیکوتر با ما می شود نیکوتر یکفر و لو قال ابن کار رسی که خدای  
را افتاده است فهدا لیس کفر و لکنه شیع و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ نباشد نصف  
هذا الکلام توحید و وصفه کفر الکلی فی مجموع التوازل و فی هذا قول لفظا الجذ و المنار و محمدا الف النضر و هو  
قوله و ما من منما یخرجین و فی نسخه الجوانی و لو قال لاخر و با خدای جنک کن افتی القاضی ابو علی  
التستی ان لیس کفر و لو قال زید بان بنه و با سمان برای و با خدای جنک کن یکفر و لو قال پای خدای باید  
گرفت در یوحا دته ان اعتقد ان الله رجلا هی حارجه یکفر و ان اراد به انه لا نجاة له الا بالاعتصام بالله  
لا یکفر و لو قال خدای از برتری عرش بر آید لیس تشبیه و لو قال از برتری عرش می داند فتشبه و لو قال  
مر بر آسمان خدایست و بر زمین فلان کفر و کذا لوقال از خدای هیچ مکان خالی نیست و لو قال علم خدای  
در هر مکان هست فمذا خطا و لو قال خدای مردار را ایستاده است یا نشسته است کفر لا نه وصفه  
بالقیام و القعود و لو قال دست خدای دراز است قال الامام عبد الرحمن لیس کفر رجل مات ابنه فقال خدای  
را بالیسته بود یکفر فی الفتاوی و لو قال لاخر خدای بر توستم کما دچنانک تو بر من ستم کردی یکفر و لو قال  
حین یظلم ظالم یاری از وی پندیرا که تو بدی رفیق من پندیرم فمذا کفر کانه قال ان رضیت فانا لا ارضی

و لو قال فردا از کل که چون تو بسانم ان کان مراده ضعف لکن الرجل و کونه ذلیلا لا یکفر قبل فلا  
قضاء بد رسید قال رجل قضاء خدای بدینود فمذا من هب الله تیر ان الخیر من الله و الشری من الله و لو قال لاخر  
ای عدا لله بل یکفر و لو قال لخصه من بالو حکم خدای کار می کنم فقال من خدای بدانم او انما حکم نمی رو  
او انما حکم نیست او یجاد بوس است حکم چه کذ کفر و فی نسخه الجوانی و لو قال من برسم من حکم قال  
الحاکم عبد الرحمن ان کان مراده فساد الخلق و شرع الشرع و اتباع الرسم لا رد الحكم لا یکفر و لو قال انا بری من  
التوازل و العقب یکفر و فی مجموع التوازل و لو قال لاخر با فرید مگوی یعنی ناکفته و نا بوده حیدر یکفر و لو  
قال لاخر ان شاء الله انکا ربکی فقال من بی انشاء الله بکنم یکفر و لو قال الله ای سکیا خدای یکفر و انما خدای  
انه لا یکفر رجل قال هذا بقدر الله فقال ظالم انا افعل بغیر الله یکفر قبل من لم مرض ای فراموش کرد خدای  
یکفر رجل قال لاخر لا ترک الصلوات فان الله تعی بواخذک بذلك فقال ذلك الرجل لو فنی الله مع مالی  
من المرض و مشقة الولد فقد ظلمت کفر امرأة قالت فی مرضها و ضیق عیشها باری بدانی که خدای من  
چرا آفرید است چون از لذتها دنیا را چیزی نیست لا یکفر لکنه خطا عظیم و الصبی حملها علی هذا رجل  
لاخر خدای بد دل تو بخشاید فقال بد دل تو بخشاید بد دل من ان عنی به الاستغناء من الذم یکفر فان  
عنی به ان قلبی ثابت بالنبات الله تعی مضطرب لا یکفر **نوع** رجل قال رهو را که کنیم و ارادوا ان یخیم  
هذان کلان المحبوس و فی هذا رؤیة الرزق من الکسب و انه محال لان الرزق من الله تعی برزق یکسب و بغیر  
کسب لوقال الرزق من الله لکن از بند جنیش خواهد داشت لان حرکة العبد ایضا من الله و لو قال  
تا این دستما زین من بامست او باروی بامست مر ایچ روزی کم نیاید هذه مخاطرة و لو قال الحق  
سر بر کرم یکفر فانه ظاهر رجل قال لاخر یکسب من خدایا کن و یکسب من الله لا یکفر المراد من السجدة  
همنا الشکر یعنی اشکر الله و اشکر لی رجل رای اعمی و مریضا فقال له خدای ترا دید و مراد دید ترا چنان  
آفرید مرا چه کناه الصبی انه لا یکفر **و ما یصل** رجل تزوج و لم یحضر شاهدا فقال خدایا و رسول  
خدایا کواه کرمیم و فرشتگان را کواه کرمیم یکفر فی الفتاوی لانه یعتقد ان الرسول و الملك عالم بالغیب  
خلاف قوله فرشته دست راست و دست چپ کواه کرمیم حیث لا یکفر لانهما یعلمان فی النصاب و فی  
مجموع التوازل صاحب الهامة فقال یوفی المیزان و قال خوار یار کران خواهد شد ان اوصاح العقق فقال  
رجع من السفر اختلف المشایخ فی کفره و لو قال خدای می داند که بشادی و غم تو همچنان ام که سادری  
غم خویش قال بعضهم کفر و قال البعض انکا یقوم بساتیه و سته بالمال و البدن کا یقوم بامر نفسه  
یکفر و لو قال خدای می داند که افعل کذا و لا افعل او بری من الانبیاء او من الملائکة و هو علم انک کاذب  
یکفر



الكل نسخة الخرواني وفي فتاوى القاضي الامام رجل حلف وقال الله يعلم اي فعلت كذا وهو يعلم انه قد  
فعل خلف المشايخ فيه حكمي عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر وكذا  
لوضلي مع الامام في غير القبلة عمدًا قال بعضهم اذا قال الله يعلم اي لم فعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون  
كفرًا ولا ولاصح وفي الفتاوى رجل قال ان كنت قلت كذا فانا كافرا ويهودي او نصراني على الاستقبال كافر  
وليس هذا مذهب علمائنا بل هو من عندنا وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل قال هو يهودي او نصراني او  
بري من الله ومن الاسلام ان فعلت كذا كان مينا فان باشر الشرط هل يصير كافرا اختلفوا فيه وكذا لو حلف  
هكذا على امر باض بان قال هو يهودي او نصراني او بري من الله ومن الاسلام ان كنت فعلت كذا مسروق كان  
فعل فان كان ناسيا لا يعلم انه كان فعل ولم يفعل لم يصير كافرا عند الكل وان كان يعلم انه قد فعل ذلك هل يصير  
كافرا قال اكثر المشايخ انه يصير كافرا وقال شمس الدين التستري لا يصح ان الرجل ان كان يعرف هذا مينا ولا يكفر  
به لم يصير كافرا في الماضي ولا في المستقبل وان كان جاهلا او كان عنده انه كفر ففي الماضي بكفر في الحال  
في المستقبل اذا باشر الشرط يصير كافرا لا نه لما باشر الشرط وعنده انه يكفر فقد روي بالكفر والرضي بالكفر  
رجل كفر باللسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا رجل قال استقبلني امرأت  
ان كافر يصير كافرا وفي التوازل رجل قال ان كان الله يعلم اي فعلت كذا فهو غير عالم وقد فعل ذلك الفعل ان  
قال لا على وجه الكفر يكفر وان قال على وجه الكفر ما ينبغي ان يحلف هكذا وان حلف فهو عاصي والحاصل ان  
كل كلمة سوجب الكفر اذا ذكرت غير معلقة بالشرط فان علقته بالشرط الماضي وهو كاذب فيما اخبر بكفرو  
روى الحاكم الشهيد عن ابن عباس والحسن بن زياد عن ابي جراح انها لا توجب الكفر اذا علقته بشرط في المستقبل لا توجب  
الكفر اذا حدث فيها ويكون مينا والتخار ما ذكره الامام التستري والامام خواهر زاده ان كان الخائف جاهلا  
نظن انه كافر بهذا يكفر وان كان عالما لا يكفر وقد ذكر في كتاب الايمان رجل قال الاخر بخداي وبخال باي  
يكفر ولو قال بخداي وبجان سرتو واختلف المشايخ **في المسألة الثالثة** ما يتعلق بالانبياء رجل قال لو كان فلان  
نبيا لا اؤمن به او قال لو امر الله بعشر صلوات لا اصلي او قال لو كانت القبلة الى هذه الجهة لا اصلي هذه كلمة  
كفر ولو تخي ان لا يكون نبيا من الانبياء لا يستحق بذلك التثيم او عداوة يكفر ولو عدا نبيا يكفر ولو قال  
لو بعث فلان نبيا لا اؤمن به لا يكفر ولو عدا في الاولين لا يذهب على موحدين وامر لا يكفر وفي مجموع النوازل  
رجل قال لا اسمي نبيا فقالت امرأتك كذبت فقال الرجل لو شهدت الانبياء والملائكة ان لا مال في الاصل ففهم  
قال نعم لا اصدقهم تكفروا لو قال الرجل لو لم يكل آدم الحنطة ما صارت اسقيا يكفر ولو قال ما وقعنا في هذا اختلفوا  
ولو قال رجل ان آدم نبي الكواكب فقال رجل ليس ما جوله بكم ان نؤمن بك كفرة لانه استخف بنبي الله ولو قال

ان كان ما يقول الانبياء حقا نحن نكفروا لو قال لقاول على حلقاء ملك الموت قال الحاكم عبد الرحمن ان كان  
لكراهة الموت لا يكفر ولو قال لعداوة ملك الموت يكفر ولو ادعى رجل النبوة وطلب الرجل المحجة حال  
بعضهم يكفر وقال بعضهم ان كان عرضه عجزا لها رده وافصاحه لا يكفر وعن ابي بن ابي ان قال ان النبي هم كان  
تحت الفرع هكذا قال الجحفة فقال رجل ان لا احبه فقال ابوس هانوا بالقطع بالسيف فقال الرجل  
استغفر الله فتركه وتاويل هذا انه قال بطريق الاستخفاف ولو قال السعدي محمد صلعم شعير يكفر وتاويله  
هنا انه قال بطريق الاهانة وكذا لو قال درويشك بود او جامه وييم ناك بود او طوبيل الطفر وتاويله  
الكل ما ذكرنا ولو روي حديثا قال بعض مشايخنا كافر ومن المتأخرين من قال هذا اذا كان نواترا ولو قال الابن  
اي حرم زاده وهر چه خدايا بنام تو بند است واسم لابن محمد لا يكفر رجل قال اكل رسول الله خمس  
اصابعه فقال السامع اينج ادبيست يكفر ولو قال الاخر اقلم لا طغرافانه سنة النبي م فقال ذلك الرجل  
لا افعل وان كان سنة كافر بعض السائل في نسخة الخرواني والبعض الفتاوى وفي مجموع التوازل حبل  
قال چه بكار آيد سلسلت نس كفر **في المسألة الرابعة** ما يتعلق بالايمان والاسلام وفي الفتاوى رجل قال  
انا مؤمن ان شاء الله يكفر ان قال من غير تاويل ولو قال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا او لا لا يكفر رجل  
بعضه ويقول مسلماني اشكارا بايد يكفر وفي مجموع التوازل وفي فتاوى القاضي الامام مسلم دعي على غيره  
فقال بلغارسيه خدای جان وی بکافری ستاناد اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان يكفر  
ذلك كافر رجل ضرب امرأته فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل هب اني لست بمسلم قال الامام الفقيه  
لا يصير كافرا لان معناه ان افعاله ليست كفعال المسلمين رجل كذب فقال له رجل هذا قول لا اله الا الله  
يكفر رجل قال لا اله الا الله فقال له لعنت بر تو بر مسلمان تو يكفر مجوسى اسلم فاعطى شيئا فقال مسلم  
ليته كان كافرا فاسلم حتى يعطيني شيئا مكفر نصراني اسلم فأتى ابوه فقال ليت لم اسلم الى هذا الوقت يكفر لانه  
تمنى الكفر وذلك كافر كما فراسلم فقال له رجل تراجه بر آمد بود اردین خود يكفر وكذا لو قال روزگار  
كافر لست روزگار مسلمانى ورزیدن نیست كافر المستلثان في الفتاوى كافر جدا الى رجل وقال عرض  
على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلازم العالم كفر وقال الفقيه بولكيت لا يكفر **في المسألة الخامسة** الاقرار  
**بالكفر صريحا وكفاية** رجل قال الاخر مغنى يا خوارى فقال منع او قال لست بمسلم فقال لا او قال لا امرأته  
يا كافره فقال مجيبين ام طلاق ده مر او قالت انك مجيبين نبي يا تونباشى او قالت مراندارى كفر ولو قالت  
انك مجيبين مدارى لا يكفر وفي فتاوى القاضي الامام رجل قال العبد اعني مع او قال اى ترسا او قال اى هو لا يكون  
كفر عند اكثر العلماء فان قال المخاطب توبى او كنت المخاطب لا يكفر المخاطب ان قال المخاطب مجيبين كفر المخاطب



ولو قال لا خير يا كافرا فقال لا بل انت لا تكفر ولو قال الولد اى مع يحبه او يكره يحبه قال اكثر اهل العلم بكفر  
ولو قال الدابة اى كافرا ونذلا بكفروا ان نتجت عنه رجل قال لا خير يا يهودى فقال لبيك وقال جمهور ككفر  
ولو قال لا خير فبض الله روحك على الكفر عن ابي سارة لا تكفر واليه بالصدق القاضى برهان الدين رجل علم  
امراة الردة لستين عن زوجها بكفر المعلم قال الفقيه ابو الليث يعنى علمها وامرهاب ذلك في التوازل رجل قال  
انا ملحد كافر ولو قال فرج كافر او قال مراك كافر بى بى لا يكفر ولو قال النضرية خير من اليهودية كافر  
ويبقى ان يقول اليهودية شر من النضرية رجل دعى الى الصلح بين فقال بيت راسخ كنتم وان صلح كنتم ولو قال  
فلان ارس كافر ترست او قال چنان دلتك شره است كه خواستى كافرتين كافر **الجنس السادس**  
**التشبه بالكفار** رجل وضع فلسفة الجوس على رأسه قال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين  
وان كان لصورة البرد اولان البقرة لا تعطيه اللبن لا يكفر ولا يكفر ولو شذ الزنا وعلى وسطه ودخل  
دار الحرق قال القاضى ابو جعفر الاسودى شى ان فعل التحليص لا سارى لا يكفر ولو دخل للتجارة بكفر امرأة  
شدت على وسطها حجابا وقالت هذا زنا كافر ولو وضع على رأسه شبه فلسفة الجوس من العلماء المختار  
انه لا يكفر وليس السواد والشرائح وتعلق المارة لا يوجب الكفر ما لو قال سراج بدم لفظ حقه وظن ان كافر  
يكفر وكذا وليس السواد والشرائح وقال بيشى آمد بكفر رجل من سكة النصارى ومم يشربون مع الطغ  
فقال رسن درميان بايد بستن وبايشان در زده وديا خوش خورده واولئك القوم نصارى  
كفر معلم قال اليهود خير من المسلمين كثير يقضون حقوق على صيانهم بكفر ولو قال كافرى كرهن بهتان  
خانت كرون افعى ابو القاسم الصفار انه يكفر بحوسى تحذ عوة لاجل ولده فاهدى مسلم لا يكفر بخلاف  
اهل البضة الى الجوس يوم النير وحيث كفرة مجموع التوازل وفي نسخة الخروانى اجتمع الجوس يوم  
النير فقال مسلم خوب سيرت نهاده اند يكفر وكذا الوصال محوسيا چه سوديت اما لكفر **الجنس**  
**السابع في الكلام الفسق والجماع** وفي التوازل رجل تبنى ان لا يكون حرم الله الخمر ولا يضر الله فهو  
رضان لا يكفر ولو تبنى انه لو لم يحرم الزنا وقتل نفس بغير حق او الظلم يكفر وكذا كل ما لا يكون حدا  
في وقت من الاوقات رجل تركب صغرة فقال له رجل تب فقال من چه كرده ام تا تو به مى پيد كرون كافر  
ولو قال الظالم يؤذى الله وخلق الله فقال خوش مى آرم يكفر رجل تصدق من الحرام ورجو الثواب بكفر  
لو علم الفقير ودعاه وامتن العطي كافر ولو قال لا خير كل من الحلال فقال الحرام احب الى كافر ولد فاسق شر  
الخمر فاجره اقراؤه ونش الداه عليه كافر او لو لم يشروا ولكتمهم قالوا مبارك باد بكفر ايضا ولو قال حرم الخمر  
لم يثبت بالقرآن يكفر ولو قال هر كه مست كرده نخورد مسلمانى نيست يكفر ولو قال كسى از شما را كيند  
لا يكفر

لان هذا استفهام وتسوية بين الخمر واللبن احب المسائل في نسخة الخروانى وفي كتاب الحفص الامام الحنفى  
لو استحل وطئ امرأة الحايض يكفر وكذا المستحل للواطئة من امرأته وفي التوازل عن م لا يكفر في السنين  
هو الصحيح **الجنس الثامن استخفاف العلم والعلماء** وفي النصاب من انقض الما من غير سبب ظاهري  
عليه الكفر وكذا اذا قال رجل صلح دينار روى بنز من چنانست كه دينار حوت بخاف عليه الكفر ولو قال  
سبليت كرهه وكردوى بكر دن دراكند او قال از چه زشتى وناكوارداست اين سبليت كرهه  
ودستار بنزير كلو بستن يكفر وفي نسخة الخروانى رجل جلس على مكان المرتفع وسيا لون عنه مسائل  
بطريقا لا شتمه ثم يضربونه بالسوايد ومم يضحكون يكفرون جميعا وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع قال  
المص ونقل عن استاذي الشيخ الامام عز الدين الكندي سيمر قدان التشبه بالمعلم على وجه السخري ياخذ  
الحشبة ويضرب الصبيان يكفر رجل رجع من مجلس العلم فقال له رجل اخر ان كنت امدى يكفر وكذا لو قال  
مرابا مجلس علم چه كار او قال من بقدر على اداء ما يقولون او القى الفتوى على الارض او قال هر چه عشت  
اين اوجه باين نامه فتوى آوردى كفر رجل قال من طلاق ملاق ندانم مراد كچنان بخانه بايد  
يكفر قال المص رايت بخط القاضى الامام ابو على السغدنى على الفتوى هكذا امرأة قالت لعنت بر شوخ  
باد او قالت ذكر بحار في است علمك ان ارادت به علم الدين يكفر ولو قال للفقيه دانستند او قال  
العلوى علويك ان لم يكن قصده الاستخفاف بالدين لا يكفر وان كان يكفر ونقل عن الامام الفضل ان  
يقمها شكاليه وقال قال رجل في دستر اينجا ما ندى ورفتى قال الكتاب تركه فام الفضل بقتله ولو قال  
فعل دانستند ان مان وفعل كافران ممان يكفر في الفتاوى وفي مجموع التوازل لو قال الرجل درهم بيد  
علم كچرايد وقال علم بكاسه اند شكن او قال اينها كه مى آموزند دستا نه استا وباداست او تزوير  
او قال من علم جيل را مى كيرم الكل كفر رجل قال لا خير اذهب معى الى الشرع فقال لا خير تا ساره نيازى برو  
كفر ولو قال اذهب معى الى القاضى فقال تا پايه نيازى نروم لا يكفر ولو قال من شريعت چه دانم او ديو  
هست مرا شريعت چه كنم كفر ولو قال انكه سيم سدى قاضى وشريعت كجا بود يكفر ومن المتأخرين من قال  
ان عنى به قاضى المبلدة لا يكفر وفي النصاب رجل قرأ القرآن على منب لدن والقضيب يكفر لا استخفاف بالقرآن  
رجل قال للعوذ فان ليست من القرآن لا يكفر هكذا روى عن ابن سعود وابى بن كعب انها قال لا يستامن  
القرآن وقال بعض المتأخرين يكفر لا نفقدا الاجماع بعد الصد الاول على انها من القرآن والصحيح القول الاول  
لا يكفر لان الاجماع المتأخر لا يرفع الخلاف في الصد الاول **الجنس التاسع فيما يقال في القرآن** معلم  
قال اقرآن آفريد شده است بچ سبهي نهاده شده است يكفر وقيل لا يكفر وقال من ذكر كراهه كير كافر



رجل يدخل آية القرآن في الدعاء ويقرأها ويقول وكاسادهاقا او قال خاند بان كرهه است جوت السما  
 والطارق قال الامام ابو بكر محمد بن يحيى يكفر العالم دون الجاهل ولو قال ما في القدر والمباقيات الصالحات  
 يكفر في نسخة الخرواني وما يتصل بهذا ولو قال ازحول جيزي سادهاقا او قال بكاسه اندر نتوان سكستر  
 يكفر رجل شرب الخمر وقال بسم الله او قال عند التزنا يكفر وكذا لو قال عند كل احرام ولو قال بعد كل احرام  
 الحمد لله اختلفوا فيه ولو قال حين جاء بالعمرة والحج وقال عمر بفلان زن اندكيري ولم يرد به الاستحفا  
 بالعمرة والحج لا يكفر ولو قال صليت كثيرا وقرأت القرآن فارفعت الجبابة عنك فقال بخداي كرهيشن غار كنم  
 وقرآن خوانم او قال فطبان بودا كونا كند وكار بر خود را ز كند او قال ان الله نقص من مالي وانا نقص  
 من حقه ولا يصح يكفر الكل في مجموع التوازل وفي نسخة الخرواني قبل الاخر صل وهو في وقت الصلوة فقال  
 لا اصلي يكفر ولو قال لا اصلي بامر لا يكفر وقيل لو قال لا اصلي ولم يؤذ فرضا يكفر وهو لا يصح ولو قال  
 حرك كذا قدم او قال مردمان از من را مي كند او قال از من غار وروز استا بخ است يكفر ولو قال لم يضنا  
 آمدن ماه كرك او قال عند دخول رجب بعثها اندر اقدام ان قال بها وفا بر مصان او بالموسم يكفر  
 ان اراد به لعن نفسه لا يكفر والجواب حسن ولو قال الامر المعروف غوغا اور دست على وجه الرد تخاف  
 عليه الكفر ولو قال لاخر ما نا فلان را معروف كينم فقال وي مراجه كرهه است او چه آورده است  
 چه جفا كرده است او را امر معروف كينم يكفر **الجنس العاشر فيما يتعلق بالبرزخ والموت والقيامة** وفي  
 مجموع التوازل رجل قال لمدونه اعط در امي الدنيا فانه لا در امي في القيامة فقال ده مي ديكن بر ج و  
 آن جهان باز خواه او باز دم يكفر كذا اجاب الفضل وكثير من اصحابنا وهو لا يصح ولو قال ما با محشر كاه  
 او لا اخاف القيم يكفر رجل قال من بر ام مرصه فلان حرداد فرستاد يكفر ولو قال مات حيوان نجوا به  
 داد هذا من ذهب اهل التماسخ رجل قال الغنم اعط حقه والا اخذتك يوم القيمة فقال المحاطب تورا  
 كجا يابي در ان ابو هو قال الامام ابو بكر البجلي لم يكن هذا كفرا فلو قال كره اخذاي بهشت هدي تو  
 نخوام او دنيا خواهم وبهشت يكفر ولو قال از اهد بنيسين تا ان بهشت از ان سونيقي قال اكثر اهل  
 العلم يكفر ولو قال لا اخر دع الدنيا لسا والآخره فقال لا انك انتقد بالنسبة ولو قال با تو دالب و فز  
 روم ولكن اندر نام يكفر ولو قال در فز وراه رخنه يكفر عند البعض نسخة الخرواني **الجنس الحادي عشر**  
**في السلاطين والامراء** وفي الفتاوى سلطان عطف فقال له رجل بريك وقال له رجل لا يقال للسلطان  
 هكذا يكفر ومن قال السلطان زماننا عادل يكفر لانه جائر ومن سعى الجور عدلا يكفر من النصاب كذا  
 قال الامام علم الهدى ليس منصور الماتريدي وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لا احد من الجبابرة اي خذاي  
 يكفر

مطلبه وحق السلطان  
 زماننا عادل يكفر لانه  
 جائر

ولو قال اي بار خدای اكثر المشايخ على انه لا يكفر هو المختار واما السجدة فهو لا الجبارة قال بعضهم يكفر  
 مطلقا وقال اكثرهم المسئلة على التفصيل ان اراد بها العبادة يكفر وان اراد بها التهمة لا يكفر قال وهذا  
 موافق لما قال في سير فتاوى الاصل قال اذا قيل المسلم اسجد للملك والافضل ان لا يسجد  
 لانه كفر والافضل ان لا يأتي بما هو كفر ضرورة **وما يتصل بهذا** تقبيل اليد لو قبل يد نفسه يكن ولو قبل  
 يد الاخر كذلك عند اصحابنا وعن ابي بن ابي لو فعل رجل من اهل العلم لا يكفر وقد روي في الكراهية ولم  
**الفصل الثالث فيما يكون خطأ وفيما لا** وفي الاجناس قال ابو ج لا يصل على غير الانبياء والملائكة رجل  
 قال للاخر تو كاره خدای كن كره او كاره تو كره اكثر على انه ليس خطأ ولو قال فلا انرا قضاء بدر رسد  
 خطأ عظيم ولو قال والذي يقول في الدعاء قضاء بدار من بدران والمراد المقص ولو قال بار تبت  
 ستم پسند الاصح انه لا يكون خطأ ولو قال خدایت نيك كذا ليس بصبوب والصواب خدایت نيك  
 مرد كذا ولو قال درويش بد بخيتست خطأ ولو قال تجديست ودكيتو خطأ اللعن على يزيد بن  
 معاوية يجوز لا ينبغي ان يفعل وكذا على حجاج قال سمعت عن الشيخ الامام الزاهد قوام الدين الصفار  
 انه كان يحكي عن ابيه يجوز ذلك ويقول لا يلغوا على معاوية واما لا بأس باللعن على يزيد **كتاب**  
**الهيئة** هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة فصول الاول في جواز الهيئة والثاني في الرجوع في الهيئة والثالث  
 مسائل الاحلال والاباحة الفصل الاول مشتمل على ثلثة اجناس الاول في هيئة العين وفي الفاظ الهيئة  
 والثاني في هيئة الدين وفي آخرها هيئة المهر والثالث في الهيئة من الصغير **الجنس الاول** وفي الاصل وهو في  
 الهيئة الا فراد حتى لا يجوز هيئة المشاع فيما يحتمل القسمة كالبيت والدار ونحوها وان كان لا يحتمل القسمة  
 يجوز كالحمام والبشر والرحى ولو وهب بار من رجلين لا يجوز عدهما وعدم يجوز ولو قال وهبت الدار  
 منكما ثلثها لهذا وثلثها لهذا لا يجوز عند ابي ج وعندهما يجوز والصدقة على الفقيرين على هذا قال وهب  
 رجلا من رجلين لا يجوز ولو وهب نصف الدار من رجلين ثم قسم وسلم جاز ولو وهب نصف العبد من رجلين  
 قيل هذا قول ابي ج بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق ولو وهب نصف ثوبين او نصف عشرين ثوبا مختلفة  
 وهو روي ومروي او نصف دواب مختلفة جاز لا نه لا يقسم فان كانت من نوع واحد لم يجز الا مقسما  
 وفي الفتاوى اذا قال احد الشريكين لصاحبه وهبتك حصتي من النخ ان كان المال قائما لم يصح وان  
 استهلكه الشريك فتح رجل وهب لرجلين درهمهما الصحيح انه يجوز ولو كان معدره ان قال الرجل وهبتك  
 درهمهما ان كانا مستويين يجوز وان كانا مختلفين يجوز الفرق بينهما ان في الوجه الاول الهيئة  
 احدهما وهو محمول وفي الوجه الثاني تناولت قد درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل دفع الى



ثوبين وقال له انما شئت فلك والاخر لا ينك فلان ابن الذي له قبل ان يتفرقا جاز وان لم ينك  
حتى افرقا لا يجوز رجل له على آخر الف درهم نقد بيت المال والف درهم غلة فقال له وهبت منك احد  
المالين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته وفي الاصل رجل وهب عبد من رجل على ان يعقبه تحت  
الهبة وبطل الشرط ولو وهب على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة ايام ان اخار الهبة قبل ان يتفرقا جاز  
ولو ابراه عن الدين على ان بالخيار ثلاثة ايام صح البراء وبطل خيار الهبة الفاسدة مضى بالقبض ما  
لا ثبت للملك الموهوب له بالقبض هو المختار كذا قال الصدوق في الفتاوى في باب الواو والصدقة  
الفاسدة كالهبة الفاسدة **نوع منه** وفي المسئلة رجل وهب جارية لامرأته وجارية في الدار وليست بحضرتها  
فقال قبلت لم يخرج حتى يكون بحضرتها وفي الاصل لو كان العين عند الموهوب له وريعة فقال وهبت لك  
فقال قبلت وليس لك بحضرتها ملكه وهو قبض وفي الزيادات اذا قبض الموهوب له الموهوب بعد  
الاقرار ان كان بامر صح وان كان بغير امر لا وفي المجلس صح بامر وبغير امر وفي الفتاوى لو قال للآخر  
وهبت منك هذا العين فقبض الموهوب له بحضرة الواهب لم يقل قبلت صح ولم يقبض ولكنه قال قبضت  
قال محمد بصير قاضيا وقال ابو بكر بصير قاضيا **نوع منه** وفي الزيادات لو وهب الدار وفيها متاع للواهب  
ثم وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حية وهب المتاع وسلمها اليه جملة جازت الهبة و  
ان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز الهبة وفي المسئلة رجل وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل وضع  
الصندوق اليه فلو ليس يقبض رجل تصدق على ابن له صغير بدار له فيها متاع وهو كانه باعها له فيها  
ساكن بغير اجر لم يفرغها جازت الهبة ولو كانت الدار بيد رجل باجرة لم يجز الصدقة وفي الفتاوى رجل  
وهب لابنه الصغير دارا والدار مشغولة بمتاع الواهب جاز ولو تصدق بدار على ابنه الصغير والابن ساكنها  
لا يجوز عندنا وفي غيرها جاز وعليه الفتوى وما ذكر في المسئلة قوله والمرأة اذا وهبت الدار من زوجها  
وهي ساكنة فيها والزوج ساكن معها يصح الهبة **نوع منه** وفي بيع الفتاوى لو اشترى عبدا ولم يقبضه  
حتى ذهبت منه من رجل او رهنه وامره بقبضه جاز وقد ذكرنا في كتاب البيوع رجل قال للآخر ابن غلام ثوبين  
وليس شرط القبض او قال ترأس فاقبل وقد فر رجل دفع الى رجل ثوبا قال له البس نفسك ففعل يكون  
ولو دفع اليه درهم وقال له انفق ما يكون قضا وفي التيسير الكبير لو قال المأمور دفعها الى صلة وقال  
هو قرض هذا في باب السبايا في الدفتر **الثاني في طلبة الدين** رجل وهب بنيه على رجل من رجل  
وامره بقبضه جاز استحلف وان بامر بالقبض لا يجوز لو باع الدين من رجل لا يجوز لو باع من  
المدين او وهبته جاز والبنت لو وهب من ابيها ان امرته بالقبض صح رجل في يده عبد وريعة

فقال له مولاك منك ولم يقل قبلت حتى مات العبد فانه للواهب لو قال الغريم له قد ابرأتك من ديني الذي  
عليك فلم يقل قبلت حتى مات فهو بريء من الدين ولو قال له الغريم ابرأتني عما لك علي فقال قد ابرأتك  
من ديني عليك فقال لا اقبل فهو بريء واصل هذا ان هبة الدين من عليه الدين لا يصح من غير  
لان تملك والتمليك لا يتم بالملك اما ابراء المدين من الدين يصح من غير قبول ولكن يرتد بالرد  
وهبة الكفيل يرتد بالرد والبايع لبراء الوكيل بالبراء فريضة يرتد لانه عليك وليس يسقط ولهذا  
كان له حق الرجوع على الوكيل وهل يشترط لصحة الرد مجلس لبراء اخلاف السابح فيه هذا في شرح  
السابح وذكر الامام السرخسي ان هبة الدين لا يصح من غير قبول من المدين قال المص وهذا قول زفر  
وكانه اخار قوله وما ذكر في شرح السابح في قول الصحابة الثلاثة وعليه الفتوى وفي الفتاوى رجل  
قال لكاكبه وهبت ما لي عليك فقال لكاكبه لا اقبل عني لكاكبه المال دين عليه لان هبة الدين من  
عليه الدين يصح من غير قبول ويرتد بالرد وبقره لا قبل لم يظهر انتقاض الهبة في حق انتقاض العتق  
**وما يتعلق بهذا** هبة المهر وفي الفتاوى رجل قال لامرأته فولي وهبت مهر منك وهو لا يحسن العترة  
فقال في ذلك لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق والفرق ان المصاشر حوان الهبة وليس بشرط  
بوقوع الطلاق ولهذا لو طلق مكرها لم يعتق بغير الطلاق والعتاق ولو اكره على الهبة فوهب له  
يصح وقال الفقيه ابو الليث عندى لا يقع الطلاق ايضا اذا كان معروفا باجماع رجل قال للآخر على وجه  
المباح هبة هذا الشيء فقال الآخر وهبت وقال هو قبلت وسلم اليه جاز وفي مجموع النوارى رجل قال  
للآخر هبة جازت لك فقال الآخر قد ابرأتني او قال دبرغ نيسست لا ملكها وكذا لو قيل لاحد الان  
ان اخال وهب مهرها لامرأته من الابن تصنع انت فقال هو امر ايجان بذر بنود استكر ما ويرايان ابر  
لا يكون هذا ابراء للمهر رجل قال الغريم هذه الامنة لك قال ابو بكر هذه هبة حايمة بملكها اذا قبض  
ولو قال هي لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على نداد به الهبة ولو قال وهبت  
لك فرجها فهي هبة بملكها اذا قبض وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجها وهبت مهر منك على ان كل  
امرأة تزوجها على ان يجعل امرها بيدي ان لم يقبل الزوج الهبة لا يصح الهبة وقد ذكرنا الجواب المختارة  
يصح من غير قبول وان قيل ان جعل امرها بيدها فلهبة ماضية وان لم يجعل كذلك عند البعض والمختار  
ان المهر يعود وعلى هذا لو قالت وهبت مهر منك على ان لا يظن او على ان يحج في او على ان يمسك  
كذا وان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر رجل منع امرأته عن المسير الى الابوين ثم قال ان وهبت  
مهرك متى بعثتك الى ابويك فوهبت البعض واوصيت البعض للفقراء فلم يمسك الى ابويها فلهبة بالجملة







وهب الموهوب من آخر ثم رجع في الهبة رجع الاولى ايضا الزيادة المنفصلة كالولد من النكاح والسفاح  
لا يمنع الرجوع ولا يرجع في الولد والرجل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لم يمنع داوى العبد المهر  
في الخرج حتى يرى او كان الوصي او اتم وابصر وسع بطل الرجوع كتب على القراض وضرب الحد بين  
منع الرجوع ولو وهبه دارا فبناها على غيره لك البناء وترك بعضها على حالها ثم يرجع فيها بسبب  
في بعضها ولو جعل الحمام سكنا او بيتا ان كان البناء على حاله لم يرد الرجوع وان زاد بناء او علو بابا  
او حصصه او طينه او اصلحه لم يرجع ولو هدم البناء له ان يرجع في الارض وكذا الواسم تلك البعض  
له ان يرجع في الباقي الكل في الاصل وفي الزيادات صبي له على ملوك وصية دين فوهب الوصي للملوك  
للصبي ثم اراد الرجوع في هبته عن ثم ليس له الرجوع وفي ظاهر الرواية انه يرجع ولا رجوع في الصدقة  
وفي الفتاوى رجل وهب من آخر ثم ابتعد فدخله الموهوب له الى بلع ليس له الرجوع في الهبة وفي الفتاوى  
ان كانت قيمة في هذا الموضع الذي هب اليه اكثر فالجواب امر ما اذا كانت اسوة فيرجع لانه ليس بزيادة  
رجل وهب من آخر كرايا فقصم الموهوب له لا يرجع بخلاف ما لو غسله لان القصار زيادة بخلا  
الفصل وفي الاملا ان اقصره او غسله له ان يرجع في الهبة وان قبله له لا يرجع اذا كان ذلك يزيد  
في الثمن رجل وهب من آخر عبدا كافرا فاسلم في يد الموهوب له لا يرجع وكذا لو كان مسلما ففعل القرآن  
او الكتاب في اجناس المناط ان الموهوب له لو علم العبد الخبز او الكتابة كان للموهوب الرجوع في هبته  
واحاله الى لواد هاشام **نوع منه** وفي الاصل اذا عوض للموهوب له وقال هذا عوض هبتك ونوبا  
او بدلهما او مكانها او جزاؤها او كافاك به او جارتك فلا رجوع في الهبة ولا في العوض وان استحو  
العوض رجع في الهبة وان استحققت الهبة رجع في العوض فان هلك العوض رجع بمثله وبقيته وان  
استحق العوض وقد زادت الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان استحق  
نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن من ماله ويستحق الهبة ولو وهبه شيئا ابتداء لا عوضا ففعل  
واحد منهما الرجوع فيما وهبه لو عوضه بغض هبته بان كانت الهبة الف درهم فعوضه درهمين ففوت  
في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت من الدار الهبة بشرط العوض تبرع ابتداء بيع انما حتى لا  
يجز على التسليم ولا يصح في المشاع وبعد القبض يلزم وشبهه خاير الرؤية وخيار العيب الرجوع عند استحقاق  
**الفصل الثالث في الخطر والاباحة والاحلال** وفي الفتاوى رجل سبى ابنة ضعيفة فاحلها النساء  
ثم جاء صاحبها واراد اخذها فاقروا قلعت حين خلبت سبيلها من اخذ في له او انكر لكن قيمة البينة او  
استخلف فكل منى للمهر سواء كان حاضرا لسبع هذه المقالة او غايبا فبلغت الخبز قال الصدق الشريد وهو

من اهل سيد وان لم يكن من هذا الكتاب فان اختلفا فالقول قول صاحبهما مع يمينه انه لم يقل هي من اخذها  
والذي يؤكدها ما ذكره كتاب المناسك رجل اخذ صيدا في الحل وارسله حال كونه محرما ثم اراد اخذ  
له ذلك ولو اصاب الصيد حال كونه محرما ثم ارسله وهو محرم ليس له ان يأخذه واصل هذا اثر السكرو  
الذي لهم وقد ذكرنا في كتاب الكراهية قال المصنف عار المسئلة في الفتاوى وباب الميسين وشرط انه قال بقوله  
معلون من شأينكم فليأخذ رجل قال لا اخذ رجل كره وخذ من الغنم فله ان يأخذ قد ما شبع البنان  
واحد رجل قال اذني للناس ثم تخلى ومن اخذ شيئا ممنوله فبلغ الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل  
رجل اخذ الخبز الى مسكين فلم يجد منه شيئا فادفع الى مسكين آخر وان شاء لم يدفع لانه لم يخرج  
ملكه رجل عاقما الى طعام ففرقه على اخويه ليس له هذا الخوان ان تناولوا الطعام من خزان آخر اكل  
في الفتاوى **جنس آخر** وفي الاجناس رجل قال لا اخذت في حل من مالي فهدا من الدارهم والدنانير ولو اخذ  
فأكفه او ابلا او غنما منه لا يحل وفي الفتاوى لو قال الرجل لا اخذت في حل ما اكلت من مالي واخذت او عطيته  
حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء رجل قال لا اخذ حلتي من كل حق هو لك على فعل وابراه ان كان صاحب  
الحق عالما به برى حكما وديانة وان لم يكن عالما به برى حكما بالاجماع ولما ديانته فعندم لا بغير ديانة وعند  
ابن سبر وعلى الفتوى وفي صلب الاصل في باب الصلح في العقار لا امام الشرعي ان البراءة عن الحقوق المحلولة  
جايز عندنا سواء كان البراءة بعوض او بغير عوض رجل قال لا اخذ جعلك في حل في الساعة او في حل في الدنيا  
يصير في حل في الساعة وفي الدارين رجل قال المدين ان لم يقض مالي عليك حتى يموت فانت في حل في كل  
لا بد تعليق والبروات لا يحتمل التعليق ولو قال رب الدارين اذمت فانت في حل فجايز لان هذه وصية  
وكذلك لو قالت لزوجها المدين ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مريها وقالت فمري عليك صدقة  
فمن اجل ان هذا مخاطرة وتعليق ولو قال المدين فانا برى من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية من  
الطالب للطلب في ودقة الفتاوى قال لا اخذ الا خالص ولا اطلب منك شيئا من مالي قبلك فهذا ليس  
ولو قال بالفارسية تد ارجل كرم وله عليه دين ببراء المدين ولو قال هم غلمان خذ رجل كرم ببراء  
غلمانا اما لا تدخل تحت هذا مال الاجارة الطويلة وهل ببراء الزوج عن المهر وقد ذكرنا في كتاب الاقرار  
**كتاب الوقف** هذا الكتاب يشتمل على سبعة فصول الاول في المقتدة والثاني في نصب الموقوف  
الثالث في صحة الوقف وفيه وقف المشاع ووقف المنقول والدابع في المسجل وما يتصل به والخامس في  
الوقف على الاولاد والسادس في الوقف على الفقراء والسابع في دعوى الوقف والشمارة على الوقف الاول  
وفي شرح الطحاوي الوقف قولنا في حقه ثلاثة اوجه في وجه لا يجوز وهو ما اذا وقع في دار او ارض في صحة



فان ذكر شرايط الصحة وفي وجه يجوز وهو اذا وقف في حيوة وجعله وصية بعد وفاته يجوز من ثلث ماله  
وفي وجه لا يجوز في ظاهر الرواية وهو اذا وقف في مرض موته فهو كالوقف في حالة الصحة وروى الطحاوي  
عن ابي ابي حنيفة ان الوصية بعد وفاته وفي قضاوى القاضى المأثور ذكره الاصل كان ابو حنيفة لا يجوز الوقف  
هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال عند ابي حنيفة لا يجوز الوقف وليس كل من يملك ان يملك الا ان عند سائر  
اذا فتح الوقف رزول عن ملك الوقف لا الى مالك وعند ابي حنيفة رزول بغير قول الوقف ولا يجوز بيعه ولو مات  
لا يورث عنه وعدم لان رزول ملك الوقف لا بالتسليم الى المتولى الى الوقف عليه وعند ابي حنيفة يجوز الوقف  
جواز الاعارة بغير التفقة الى جهة الوقف وسبق العين على ملك الوقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات  
يورث عنه ولا يلزم لا بطريقين احدهما قلنا القاضى يلزمه لانه محمد بن سيلم الوقف بعد ما وقف الى  
المتولى ثم اراد ان يرجع عنه فتنازع بعلته عدم اللزوم وتخصمان الى القاضى فقضى القاضى بغيره وان حكما  
رجلا فحكم يلزم الوقف بينهما اختلفوا فيه والاصح ان يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف وللقاضى بطله والوجه  
الثاني للزوم الوقف عند ابي حنيفة ان يخرج من الوصية فيقول وصيت بعتلة دارى هذه او بعتلة ارضى هذه او  
يقول جعلت هذه الدار وقفا فتصدقوا بعتلة على المساكين وكذا لو وصى بان يوقف بجزء وفي قولها الوقف  
لازم بغير هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقول ابي حنيفة في هذا الاثار المشهورة عن رسول الله واصحابه  
وتعامل الناس باتخاذ الرباطات والخانات ولها وقف تحليل صلوات الله عليه وعند ابي حنيفة الوقف جائز  
في صحته ومرضه الا ان باس يجوز الوقف مشاعا كان او مقسوما سلمه الى المتولى ولم يسلمه استرط الناس  
اولم يشترط وعند ابي حنيفة لا يشترط شرائطه وشرايطه ثلاث منها ان يكون مقسوما ومنها ان يكون مخرجا  
عن يد مسلم الى المتولى وان شرطت فيه التابيد وهو ان يجعل آخره الى سبيل خير لا ينقطع ابدا فيجوز ولو  
داره مسجد يجوز بالاجماع ولا يجوز مشاعا وانما يجوز اذا سلمه والتسليم ان يصلي فيه جماعة باذن واقامة  
عند ابي حنيفة ومن كذا جعل ارض مقبرة لا يصح ما لم يسلم والتسليم ان يذن الناس ان يقبروا فيها الميت وكذا  
الرباط والحوض والسقاية على هذا لا يصح ما لم يسلم والتسليم ان يذن الناس بالنزول فيه والاستسقاء منه  
فتنزلوا واستقوا منه مرة واحدة الكل في شرح الطحاوي وقال الامام الحنفى في بعض اصحابنا ان الوقف غير جائز  
عند ابي حنيفة واليه يشير في ظاهر الرواية لكون مراده ان لا يجعله لان اصل الجواز ثابت عنده ولو اوصى بغيره  
يكون لازما وذكر في السير الكبير ان الوقف اذا اضيف الى ما بعد الموت فهو باطل ايضا عند ابي حنيفة وهو الصحيح وكثر  
اصحابنا اخذوا بقوله ان ابا سفيان قوله لا ولا في غايه التضييق كما هو قول ابي حنيفة لا يصح جعل الارض مقبرة ولا  
الدار خانا وسقا وفي الاخر وسع غايه التسعير وتوسط بينهما وهذا اخذ عامة المشايخ بقوله لا يصح الوقف

عند ابي حنيفة لا يصح جعل الارض مقبرة وجعل الدار خانا وجعل البئر سقاية وكذا اذا بنى بيتا بمكة للحاج والسقا  
والحياض والابار والرباط والقنطرة لا يصح عند الامام الحنفى جعل المسجد للكل في السير الكبير وذكر هلال في الوقف  
ان وجدت في النوادر عن ابي حنيفة انه اجاز وقف المقبرة والطريق والقنطرة وفي نسخة الامام الحنفى لوقف  
القاضى بلزوم وقف لزوم ونفذ قال ولو اوقف الوقف ابطال وقفه ولم يشترط له القضاء ذكره في هذا الوقف  
ان ابطله قاض او وال فيه الارض باصلها وجميع فيها وصية متى باع ويتصدق بثمنها على الفقراء اذا بدلت في  
فلا نفيد للوارث الزرع الى القاضى وابطاله والوصية تحت التعليق بالشرط والطريق والتمتع التسجيل وقضاء القاضى  
بشفاؤه او كسب آخره الوقف قد دفع الى قاض من القضاة فنقد والطريقان الاولان اصح وتامة نظري  
خرانة الوقفات رجل وقف محررا ثم باعه وكتب القاضى الشهادة على ملك البيع لا يكون هو قضاء الصحة البيع  
وبعض الوقف هكذا افتى مشايخ اسلام الا وزجدي وهذا اذا كتب على وجه لا يد على صحة البيع بان كتب  
البائع بالبيع اما اذا كتب بهد بذكر وفي الصك باع بيعا جائدا صحيحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف  
واصل هذا في بيع الجامع الصغير اما اذا اطلق القاضى واهل بيعة وقف غير مسجل هل يوجب بطلان الوقف  
اجاب الشيخ الامام ظهير الدين انه لو اطلق لوارث الوقف بجزء البيع ويكون حكما بقضاء الوقف وان اطلق لغير  
الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضى بصحة البيع كان حكما ببطلان الوقف وفي القضاوى رجل اراد  
ان يتخذ دارا وقف على الفقراء التصديق بثمنها افضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف بها افضل لان  
التصدق بالثمن في الدار نفع للفقراء والضيقة انفع من الثمن **الفصل الثاني في نصب المتولى** وما يملك المتولى  
وما لا يملك يأتي في فصل المسجد وفي القضاوى طالب التولية في الاوقات لا يولى وكذا من طلب القضاء وفي قضا  
الصغير لومات المتولى والوقف حتى الراى في نصب القيم الى الوقف لا الى القاضى فان مات الوقف فوضيه  
اولى من القاضى وفي القضاوى ان كتب ملك الوصى والمتولى ولم يذكر فيه جهة وصاية وجهة تولية لا يصح  
هذا الصك لان الوصى قد يكون وصى الاب قد يكون من الجد وقد يكون من الام ومن القاضى والمتولى  
قد يكون من الوقف وقد يكون من جهة القاضى واحكامهم مختلفة فان كتب وصى من جهة الحكم ومتولى  
من جهة الحكم ولم يسم القاضى الذي نصبه والذي لا جاز لا تصار جهة تولية وصاية معلومة  
يكن معرفة في الجملة اذا عرف تاريخ نصبه وصيا وموتيا فاذا لم يكتب لم يعرف طريقة فلم يصح وكذا لو كتب  
وصى من جهة الشرع وعلى هذا احتج الى كتابة القضاء في المحمدية كالوقف واجارة المشاع وغير ذلك  
فكتب فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى جاز وفي الاصل لا يجعل القيم من الاجانب بل من اهل  
الوقف ما القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضى فانفق المتولى في المسجد بالبر



تكم المشايخ في جواز هذه التولية والتخاريف لا يجوز ولا يضمن من انفق من مال المسجد على المسجد الموقوف  
عليهم اذ انصبوا متوليكاً جازوا ولاولى الرفع الحاكم والمتأخرون قالوا الاولى ان لا يرفعوا الامر الى الحاكم  
الا مع انه لا يجوز نصب المتولى في المستلطين ولا بد من القضاء ولا شرط حضره الموقوف عليهم بخلاف ما اذا  
جعل وصياً لصيه حيث بشرط حضره الصبي على ما ذكرنا في كتاب القضاء الواقف اذا شرط في الوقف الولاية  
لنفسه واولاده في عزل القيم والاستبدال لهم وما هو من نوع الولاية فاخرجه من يد المتولى جاز ولو لم  
يشترط الولاية لنفسه واخرجه من يد من قال بحمل ولا ية للوقف والولاية للقيم وكذا الوصيات وله وصي  
لا ولاية لوصيته والولاية للقيم وقال ابو الولاية للوقف وله ان عزل القيم في حياته واذا مات الوكيل  
ولاية القيم بناء على مسئلة التسليم المتولى فانه اذا شرط الواقف ان يكون هو المتولى فعند ابي س الوقف  
والشرط كلامه صحيحان وعندم والهلل الوقف والشرط باطلان وسيأتى تمام هذا في الفصل الثالث فان  
جعلها فيما في حياته وبعد موته يصير وصياً ومشايخ بل يفتون بقول ابي س وقال الصدق الشهيد والفتوى  
على قولهم رجل وقف ضيقة واخرجها من يد القيم ثم اراد ان يأخذها منه ان شرط في الوقف ان لا ية الغول  
والاخراج وله ذلك وقدمه في الاصل ذكر في وقف عمره واستثنى المتولى ان يأكل بالمعروف وان ياكل  
صديقا له غير متولى وعلى من لم يستثنى المتولى شيئا فعنه دليل على ان كل ذلك واسع الاستثناء وعدمه و  
للمتولى ان يأكل بالمعروف كان الامام تاكل من بيت المال ولو وصى المقيم ذلك في ماله اذ عمل ولكن لا يكون ان  
يؤكل غير ممن ليس في عياله الا اذا شرط الواقف كما ذكر عمره فلو فرض القاضى للمتولى ان ياترده فذلك  
من الدخل لا بعد ما فصل من الخرج وهذا اذا كان قد اجر المثل واذا كان على رأس القيم المشرق ليس له  
ان يتصرف ولو نصيب خادماً في المسجد ان شرط الواقف في وقفه حله الاخذ والا فلا وفي فوائد شمس  
الاسلام الواقف اذا انقر واحتاج الى الوقف رفع الى القاضى حتى يفتن ان لم يكن مسجداً **الفصل الثاني**  
**في حق الوقف وقساره** وفيه وقف المنقول والمساكن وفي الحاوى رجل فذهب شئ فقال ان وجدته فله  
على ان وقف ارضى على ابي السبيل فوجد هل يجوز ان يقفه على وارثه في حياته وصحة او على اقرابه الذين لا  
يرثون منه قال هذا نذر فاذا الزمه جاز ان يقفه على ما اراد ولا يجوز على من لا يجوز له ان يعطيه زكوة ماله  
فان وقف على ولد جاز في الحكم ونذره باق ولو قال ان شئ من مرضى هذا فقد وقف ارضى ثم انبرأ  
من مرضه فاراد ان يرجع فيه عن ذلك ويبيعها فله ذلك ولو مات من مرضه لا يصير وقفاً وتعلق الوقف  
بالشرط لا يصح ولو قال اذ امت فاجعلوا ارضى وقفاً جونا لا يرى انه لو قال ان دخلت الدار فقد جعلت في  
وفقاً لم يخرج ولو قال ان دخلت الدار فاجعل ارضى وقفاً جاز وفي مختصر المقدور ع اذا علق الوقف بموت

بان قال اذ امت فقد وقف ارضى على كذا اذا وقف على ثلثة ايام عن ابي س ان الوقف صحيح بشرط  
باطل وقال هلال كلامه باطل وفي الفتاوى رجل قال ارضى هذه صدقة كان هذا نذراً بالتصدق حتى لو  
تصدق بعينها الحقيقة على الفقراء جاز ولو لم يذكر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال ارضى هذا وقف و جعلت  
ارضى وقفاً وموقوفه على الفقراء فانه يكون وقفاً على الفقراء عند ابي س قال الصدق الشهيد ومشايخ بل  
يفتون بقول ابي س ونحن نفتي بقوله ايضا المكان المعروف هذا اذ لم يذكر الفقراء اما اذا ذكر فقال ارضى  
موقوفه على الفقراء وكذا في اللفاظ الثلاثة تكون وقفاً عند ابي س ولا شكل وكذا عند هلال لا نزال  
الاحتمال بالتخصيص على الفقراء هذا اذ لم يذكر التأييد فان ذكر بان قال ارضى هذه موقوفه مؤبدة على الفقراء  
وكذا في اللفاظ الثلاثة صار وقفاً عند جميع مجيزي الوقف لانه استجمع الشرايط لان في هذه الفصول التسليم  
الى المتولى ليس بشرط عند ابي س وم شرط ويقول محمد بن يحيى هذا اذ لم يصف الى ما بعد الموت فان اضاف  
ذكرنا في المقدمة فلو قصد في قيمتها جاز هذا اذ لم يقف على انسان بعينه فان وقف على انسان بعينه بان  
قال ارضى هذه موقوفه على فلان او على ولدى او على قرابتي جاز الوقف والغلة له مادام حياً فاذا مات  
لصرف الى الفقراء رجل قال ضيقة هذا للسبيل ولم يرد على هذا لا يصير وقفاً الا اذا كان القائل من ناحية  
اهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطها ولو قال وقف ارضى هذه او حبستها او حرمتها او هي لك  
موقوفة او محجوزة او محرمه فهذا باطل ولو قال للانسان بعينه وقفها لك او حبستها او هي لك وقف  
او حبس فهو باطل الا عند س فان عند هذا عليك من قيمته بالتسليم اليه وقوله وقف او حبس باطل اذا شرط  
في اصل الوقف ان يستبدل به ارضاً اخرى اذا شاء ذلك فيكون وقفاً مكانها فالوقف والمشرط جائز  
عند ابي س وكذا الوشرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها وعندم وهلال الوقف جائز والشرط باطل في  
واقعات القاضى الامام محمد بن حنبل قال لو هلال ع ابي س قال وعليه الفتوى لان هذا شرط باطل لا  
سطل الوقف لان الوقف يحتمل الانتقال من ارض الى ارض فان ارض الوقف اذ اغصمها غاصب اجرى عليها  
الماء حتى صارت بحراً لا يصلح للزراعة بضم قيمتها ويشتري بقيمتها ارضاً اخرى فيكون الثانية وقفاً مكانها  
وكذا ارض الوقف اذا قل نزها باقية فصار بحراً لا يصلح للزراعة او لا يفضل عليها من مؤنتها ويكون  
صلاح الوقف في الاستبدال ارض اخرى ولو قال الواقف على ان يبيعها واشترى بثمنها ارضاً اخرى صح  
استحساناً لان الاولى تعينت للوقف قيمتها يقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشرط  
في الثانية كالعبد الموصى بخدمة لاسنان اذا قل خطأ واخذ قيمته واشترى عبد آخر بثمنه حتى الوصى بالخدا  
فيه من غير تجديد الوصية ثم ليس له ان يستبدل الثانية بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد  
في الاولى

انما يكون ان كان الوقف عند ابي س هذا اذ لم يذكر في الوقف القاضى  
فان ذكرنا ان قال ارضى هذه موقوفة مؤبدة على الفقراء هذا اذ لم يذكر في الوقف القاضى

استبدال الوقف



دُونِ الثَّانِيَةِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى أَنْ يَبِيعَ مَا يَصْرِفُ نَحْمًا إِلَى صَاحِبِهِ فَالْوَقْفُ بِالْجُلِّ هَلْ يُخْتَارُ فِي الْفَتَاوَى وَلَوْ شَرَطَ  
فِي الْوَقْفِ أَنْ يَبِيعَهُ وَجَعَلَ ثَمَنَهُ فِي وَقْفٍ أَفْضَلَ مِنْهُ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَبِيعَهُ وَلَا يَبِيعَهُ الْحَاكِمُ لَكِنْ إِنْ رَأَى الْحَاكِمُ أَنَّ ذَنْلَهُ  
مِنْهُ فِي كِتَابَةِ الصَّكِّ وَفِي الْفَتَاوَى أَمْرًا قِيلَ لَهَا جَعَلَ هَذِهِ الذَّارِقَ عَلَى الْمَسْجِدِ عَلَى أَنَّكَ مَتَى احْتَجَّتْ لَهَا  
سَبْعِينَ أَلْفًا جَابَتْ وَكُتِبَ الصَّكُّ بِغَيْرِ هَذَا الشَّرْطِ وَقِيلَ لَهَا فَعَلْنَا وَاشْهَدْ عَلَيْهَا أَنْ قَرَأَ عَلَيْهَا الصَّكَّ بِالْفَارْسِيَّةِ  
وَهِيَ تَسْمَعُ وَتَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ صَارَ وَقْفًا وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ بِالْفَارْسِيَّةِ فَلَا وَكَذَا إِذَا كُتِبَ الصَّكُّ بِالْعَرَبِيَّةِ وَ  
الْوَاقِفُ فَصَحَّحَ حَسَنَ الْعَرَبِيَّةِ وَقَرَأَ الصَّكَّ عَلَيْهِ وَكُتِبَ الصَّكُّ وَقَفَ صَحِيحٌ وَأَقْرَبُ مَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ قَرَأْتُ  
عَلَى أَنْ يَكُونَ بَيْعٌ جَائِزٌ أَفِيهِ وَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الْكَاتِبَ لَمْ يَكُتِبْ الصَّكَّ هَذَا الشَّرْطُ لَا تَرَى بِوَقْفٍ صَحِيحٍ وَالْوَقْفُ  
مَعَ هَذَا الشَّرْطِ لَا يَكُونُ صَحِيحًا وَعَلَى هَذَا الصَّكِّ الْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ إِذَا قَالَ الْبَايِعُ وَالْأَجْرُ مَا عَلِمْتُ الْمَكْتُوبُ الصَّكَّ  
رَجُلٌ وَقَفَ ضِعْفَةً وَاشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ وَكُتِبَ تَحْتَهَا وَخَطَأُ فِي الْكُتُبَةِ الْحُرُودُ فَكُتِبَ جَدِيدٌ مَا كَانَ جَدِيدًا  
مُخْلَافًا إِذَا كَانَ الْحَدَثُ لِلَّذِينَ غَلَطُوا فِي ذِكْرِهِمَا مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ لَكِنْ بَيْنَ تِلْكَ الْحُرُودِ وَبَيْنَ تِلْكَ الضَّيْعَةِ  
أَرْضٌ غَيْرُ أَوْكْرَمَةٍ أَوْ دَارٌ غَيْرُ الْوَقْفِ فَالْوَقْفُ جَائِزٌ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ فِي الْوَقْفِ وَإِنْ كَانَ الْحَدَثُ الَّذِي لَيْسَ  
بِوَحْدَةٍ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَلَا بِالْبَعْدِ مِنْهُ فَالْوَقْفُ بِالْجُلِّ لَا يَكُونُ ضِعْفَةً مَشْهُورَةً وَمُسْتَعِينَةً عَنِ التَّحْدِيدِ فَجُوزَ  
الْوَقْفُ جُلًّا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ جَمِيعَ نَصِيْبِهِ مِنْ قَرْنٍ يَمُرُّ الْقَرْنُ وَأَمَّا كِتَابَةُ الصَّكِّ فِي مَرْضِهِ فَتُسَلَّى كِتَابَتُهُ أَنْ يَكُتِبَ  
بَعْضُ أَقْرَبِهِ مِنَ الْأَرْضِ وَالْكُرُومِ ثُمَّ قَرَأَ الصَّكَّ عَلَى الْوَاقِفِ وَكَانَ الْمَكْتُوبُ فَلَا يَنْبَغُ ذَلِكَ وَقَفَّ جَمِيعُ  
نَصِيْبِهِ فِي هَذِهِ الْقَرْنِ وَهُوَ كَذَلِكَ أَرَادَ عَلَى فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ وَبَيْنَ جَدْوَدِهِ وَلَمْ يَقْرَأْ الْقَرَّاحَ الَّذِي تُسَلَّى  
فَاقْرَأَ الْوَاقِفَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ لَمْ يَصْرِفْ ذَلِكَ وَقَفَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ رَأْدَ ذَلِكَ جَمِيعَ مَالِهِ الْمَذْكُورَ وَغَيْرَ الْمَذْكُورِ وَكَانَ  
مَعْلُومًا بِطَرِيقِ التَّحْلِيلِ وَقَفَّا إِنْ كَانَ فِي هَذِهِ الضَّيْعَةِ بَيْعُ الْحَامِ مَعَ الْحَامَاتِ هَلْ يَكُتِبُ غَيْرَ الْمَكْتُوبِ مِنَ الضَّيْعَةِ  
فِي الْوَقْفِ وَهَلْ جُوزَ وَقْفُ الْحَامَاتِ قَالَ بَرْنَصَرٌ كَانَ الْوَقْفُ فِي صِحَّتِهِ وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْ مَرَدِّهِ أَنَّ رَأْدَ الْجَمِيعِ مِنَ الْمَذْكُورِ  
وغيرَ الْمَذْكُورِ فَزِلَ عَلَى الْجَمِيعِ الَّذِي أَرَادَهُ وَكَذَلِكَ الْوَمَاتِ وَقَدْ كَانَ يَخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ الْمَوْتِ فَلَا مَرَّةً عَلَى مَا  
تَكَلَّمَ وَلَمَّا بَرِحَ الْحَاكِمُ فَارْجُو أَنْ يَجُوزَ وَيَكُونَ الْحَامُ تَابِعَةً لِبَيْعِ مَا لَكَ هَذَا إِذَا كَانَتْ الْحَامَاتُ فِي الْبَرُوجِ وَقَفَ  
رَجُلٌ فِي يَدِهِ ضِعْفَةً فَجَاءَ رَجُلٌ وَادَّعَى أَنَّهَا وَقَفَ وَجَاءَ بَصَلٌ فِيهِ خُطُوطٌ عِدْلٌ وَحُكَّامٌ قَدْ اقْرَضُوا وَقَفَا فَا  
وَطَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ الْقَضَاءَ بِهَذَا قَالَ لَا تَعْمَلْ عَلَى الْخُطُوطِ وَلَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِذَلِكَ وَكَذَا لَوْ كَانَ لَوْحٌ مَضْرُوبٌ عَلَى  
بَابٍ إِنْ سَطَقَ بِالْوَقْفِ لَا يَقْضِي بِهِ مَا لَمْ يَشْهَدْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْوَقْفِ **جَنَسٌ** فَمِنْ بَيْعِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ وَفِيمَا لَا يَصِلُ وَ  
الْحَاوِي قَالَ أَوْجَحُ إِذَا وَقَفَ مَا لَا يَبْنَى الْقَنَاطِيرَ وَلَا صَلَاحَ الطُّرُقِ وَحُفَرِ الْقُبُورِ وَلَا تَحَاذِ السَّقَايَاتِ أَوْ شِبْهَ ذَلِكَ  
الْكَهَانِ لِقَوْلِهِ الْمُسْلِمُ لَا يَجُوزُ وَلَا جِلَّ السَّاجِدَ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ يَجْرِ بِهَذَا مُخْلَافًا إِذَا وَقَفَ لِأَجْلِ الْمَسَاجِدِ

فَإِنَّ جُزْأَيَا الْعَرَفِ رَجُلٌ وَقَفَ أَوْ عَلَى فَقْرَةٍ مَكَّةَ أَوْ عَلَى فَقْرَةٍ قَرْنٍ مَعْرُوفَةٍ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ فِي جُزْأَيَا وَصِيَّةٍ  
وَمِنْ حَصُونِ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ وَإِنْ وَقَفَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَمِنْ حَصُونِ جُوزَ لِأَنَّ الْوَقْفَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَصِيَّةٌ  
لِقَوْلِهِ حَصُونٌ جُوزَ حَقًّا إِذَا اقْرَضُوا صَارَ مِنْ ثَمَانِهِمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْصُونَ جُوزَ سَوَاءً كَانَ الْوَقْفُ فِي جِلٍّ  
الْحَيَوَةِ أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ وَقَفَ مَوْتُهُ رَجُلٌ وَقَفَ رِضَالَهُ عَلَى عِمَارَةٍ مَصَاحِفَ مَوْقُوفَةً لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ  
فِيهِ رَجُلٌ قَالَ الرِّضِيُّ هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى أَهْلِيهَا وَأَوْلَادُهَا وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَالْوَقْفُ بِالْجُلِّ هَذَا قَوْلُ هَذَا  
وَفِي الْفَتَاوَى لَوْ وَقَفَ عَلَى أَهْلِيهَا وَأَوْلَادِهِ الْأَمْرُ بِتَرْجِيحِ فَلَا شَيْءَ لَهَا فَتَرْجِيحُ ثُمَّ طَلَقَهَا وَرَجَعَهَا لِأَهْلِهَا  
إِذَا اسْتَشْنَى مِنْ لَأَشْيَاءَ فَقَالَ الْأَمْرُ بِتَرْجِيحِ ثُمَّ طَلَقَهَا وَفِي وَقْفِ الْخَصَافِ لَوْ قَالَ الرِّضِيُّ هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ  
أَبَدًا عَلَى النَّاسِ أَوْ عَلَى بَنِي آدَمَ أَوْ عَلَى أَهْلِ بَغْدَادَ فَإِذَا اقْرَضُوا فِيهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَوْ عَلَى الذَّمْنِيِّ أَوْ عَلَى الْغِيَانِ قَالَ  
بَاطِلٌ وَكَذَلِكَ الْخَصَافُ مَسْئَلَةُ الذَّمْنِيِّ وَالْغِيَانِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَقَالَ الْغَنَّةُ لِلْمَسَاكِينِ فَلَا يَكُونُ لِلذَّمْنِيِّ وَالْغِيَانِ  
وَكَذَا لَوْ وَقَفَ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَعَلَى الْفَقْهَاءِ فَالْوَقْفُ بِالْجُلِّ فِي هَذَا الْوَقْفِ عَلَى الذَّمْنِيِّ وَالْمَقْطُوعِ صَحِيحٌ  
قَالَ مَسَائِدُ الْوَقْفِ عَلَى مَعْلَمِ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَعْلَمُ الصَّبِيَّ أَفِيهِ لَا يَجُوزُ وَقَالَ بَعْضُ مَسَائِدِ الْجُوزِ لِأَنَّ الْفَقْرَ  
فِيهِمْ غَالِبٌ قَالَ شَمْسُ الدِّينِ الْحَلَوَاتِيُّ كَانَ الْقَاضِي الْأَمَامُ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ إِذَا وَقَفَ عَلَى طَلَبَةِ عِلْمٍ كَوَرَدَ  
جُوزَ وَإِنْ لَمْ يَشْطَرطْ فَقَرْنُهُمْ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِمُ الْفَقْرُ قَالَ الْأَمَامُ السَّرْحِيُّ الْخَصَافُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ مَتَى ذَكَرَ  
فِيهِ تَقْصِصٌ عَلَى الْفَقْرِ وَالْحَاجَةِ فَالْوَقْفُ صَحِيحٌ سَوَاءً كَانَ حَصُونٌ أَوْ حَصُونٌ وَقَوْلُهُ حَصُونٌ أَشَارَةً إِلَى الْبَيِّنَةِ  
لَيْسَ بِشَرْطٍ وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ وَمَتَى ذَكَرَ مَرْفُوعًا أَوْ فِيهِ الْغَنَى وَالْفَقِيرُ يَعْنِي كَرَامَتًا يَتَأَوَّلُ الْغَنَى وَالْفَقْرَ  
الْفَقِيرُ إِنْ كَانَ حَصُونٌ يَصِحُّ بِطَرِيقِ التَّمْلِيكِ مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْصُونَ فَيُجَازِلُ الْإِنْ يَكُونُ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ  
عَلَى الْحَاجَةِ كَالْيَتَامَى إِنْ كَانُوا حَصُونٌ فَلَا غِنَاءَ وَالْفَقْرُ فِيهِمْ سَوَاءً وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْصُونَ فَالْوَقْفُ صَحِيحٌ وَ  
بَصْرًا فِي فَقْرِهِمْ دُونَ غِنَائِهِمْ وَكَذَا لَوْ وَقَفَ عَلَى الذَّمْنِيِّ فَيُوقَفُ عَلَى فَقْرِهِمْ وَلَوْ قَالَ عَلَى الْجَمَادِ أَوْ الْغُرَبِ  
أَوْ فِي كَهَانِ الْمَوْتِ وَحُفَرِ الْقُبُورِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مَا لَيْسَ بِهِ جَائِزٌ كَالْوَقْفِ عَلَى الْمَسَاكِينِ قَالَ الْمَسْأَلَةُ الْوَقْفُ عَلَى كَهَانِ  
الْمَوْتِ وَحُفَرِ الْقُبُورِ خَالَفَ مَا تَقَدَّمَ فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّهُ جُوزُ وَفِي وَصَايَا الْمُسْتَقْبَلِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ إِذَا وَصَى بِثَلَاثَةِ أَكْفَانِ  
الْمُسْلِمِينَ أَوْ حُفَرِ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ فَيُجَازِلُ وَلَوْ وَصَى بِثَلَاثَةِ أَكْفَانِ فَقَرَأَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ حُفَرِ مَقَابِرِهِمْ جُوزَ وَلَوْ  
عَلَى الْبَرِّ السَّيْلِ جُوزَ وَيَكُونُ لِقَوْلِهِمْ وَلَوْ وَقَفَ رِضَالَهُ عَلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لَا يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ شَقْعُ الْمَذْهَبِ  
إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ وَيَدْخُلُ الْخَفِيُّ إِذَا كَانَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ وَالْوَصِيَّةُ عَلَى هَذَا الْوَقْفِ عَلَى قِرَاءَةِ الْبَيِّنَةِ جَائِزٌ  
وَإِنْ كَانَتْ الصَّدَقَةُ لَهُمْ لَا يَجُوزُ فِي وَقْفِ الْأَمَامِ خِلَافَ مَا رَوَاهُ فِي الْفَتَاوَى الْوَقْفُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ لَا يَجُوزُ  
لَوْ قَالَ لَأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ لَا يَصِيرُ وَقَفَّا لِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَا يَجِلُّ لِبَنِي هَاشِمٍ لَا الْفَرَضُ وَلَا الذَّمْنُ وَفِي مَرْكُورَةِ شَرْحِ الْقَدَوِيِّ



صدقة التطوع يجوز ولو قال مالي لاهل بيت النبي ومن قوم حصصه يجوز فصرف الى اولاد فاطمة ونفسه في الو  
وصدقة التطوع على اهل بيت النبي من روايات وفي وقف الحضا على الوقف على الصوفية لا يجوز وفي فوايد  
شمس لا سلام الا ونجدى الوقف على صوته لا يجوز وعن شمس لا يملك الحلو ان يفتى بان يجوز الوقف  
على الصوفية واخرج الامام على السعدي الرواية من وقف الحضا فانه لا يجوز على الصوفية والعيان فخرجوا  
قوله **حسن آخر** في وقف المشاع وقف المشاع لا يجوز عندهم وبقي ولورفع الى القاض ففرضه جازا غله  
الكل ولو وقف نصف الحام جاز لانه مشاع لا يحتمل القسمة فصار حصة المشاع فيما لا يحتمل القسمة ثم فيما  
يحتمل القسمة اذ اقضى القاض بخصته وطلب بعضهم القسمة لا تقسم عندنا ولا يباينون وعندهم ان يقسم ويجمع  
على ان لكل لو كان وقفا على الارباب لو ارادوا القسمة لا يجوز حانوت بين اثنين وقف احدهما نصيبه و  
ان يضرب لوح الوقف على باب نفقة الشريك الآخر ليس له الضرب في امره القاض بذلك وهذا قول ابي س هو  
اختيار مشايخ بلخ اما على قولهم وهو اختيار مشايخ بخارا فلا تاتي هذا ارض بين شريكين وقف احدهما  
نصيبه مشاعا جاز عند ابي س ولو قسمه فوقع نصيب الوقف في موضع لا يجب عليه ان ينفقه ثانيا لا بالقسمة  
بعين الموقف وان اراد الاجتناب عن الاختلاف بوقف المقسوم ثانيا فلو كان الارض له فوقف نصفها ثم اراد  
القسمة فالوجه في ذلك ان يبيع ما بقى ثم يقسمها وان لم يبيع فرفع الى القاض ليأمر فسادا بالقسمة **حسن آخر**  
في وقف المنقول وقف المنقول يتبع للعقار جاز بالاجماع وان جعل ارضه وقفا مع العبيد والثيران الذين يعملون  
فيها وبصير المنقول وقفا يتبع للعقار واما وقف المنقول مقصودا ان كان كراعا وسلاحا يجوز الكراخ بحسب  
الابل والخيول وفيما سوى ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه كالشباب والحيوان ونحوه لا يجوز عندنا وان كان  
متعارفا كالقاسم والقدم والجهاز وشبابها وما يحتاج اليه من الاواني والقدور في غسل الموتى والمصاحف  
ابوس لا يجوز وقال لا يجوز واليه هبة المشايخ منهم الامام الشافعي وقف الكردار من اكرام والدار غيرة  
لا يجوز البعض شرح الطحاوي والبعض وقف هلال ثم في وقف المصحف اذ وقف مصحفا على اهل المسجد  
لقراءة القرآن ان كانوا حصصا يجوز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ في ذلك المسجد وفي موضع آخر ولا يكون  
مقصودا على هذا المسجد واما وقف الكتب قال محمد بن سلة لا يجزئ ونصير بن يحيى يجزئ ووقف كتبه في  
الوجع يجزئ وبه ناخذ رجل وقف بقعة على رباط على ان يخرج من بينها وسمنها يعطى ببناء السبيل قال ان  
كان موضع بقله لك في اوقافهم جوبه ان يكون جائدا وعن الانصاري وكان من اصحابه في وقف  
الدرهم او الطعام وما ياكل وما يوزن يجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدرهم مضاربه ثم تصدق  
بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما ياكل ويوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربه او يصاعه كالدراهم فعلى هذا القياس

ذكر الكرم من الحنطة وقف على شرط ان يقرض الفقراء الذين لا بد لهم ان يذرعوه لانفسهم ثم لو جرد منهم  
الا درك قد الغرض ثم بعد ذلك من الفقراء ابدا على هذا السبيل يجب ان يكون جائزا قال ومثل  
هذا كثير في اخرى وناحية دكاوند ولا كسبه واستمر الموتى اذ وقف صدقة لله ابدا جاز في دفع الآلة  
للفقراء فيستفعلون بها في اوقات لبسها وهذا يدل على جوازها بيننا من الحنطة واما ستم الموتى فيكون موقفا  
على تلك السبيل المسائل الثلاثة في الحواوي رجل وقف ثوبا على اهل قرية لا تراه بقرهم لا يصح رجل جعل  
فرسه للسبيل على ان يمسكه مادام ان المسكه للمجهاد ذلك لانه لو لم يشترط كان له ذلك لان الجاعل  
السبيل ان يجاهد عليه وان اراد ان يتفق به غير ذلك لم يكن له ذلك ومنع جعله للسبيل ولا يواجر من السبيل  
الا اذا احتج بفقته فهو احرى بعد ما سبق وهذا المسئلة دليل على ان المسجد اذا احتاج الى التفتة يواجر  
قطعة منه بقدر ما تنفق عليه وقف العثمان والجواري على مصالح الرباط يجوز اذ ازوج القاض والسلطان جارية  
الوقف يجوز ولو ازوج عبد الوقف لا يجوز ولو ازوج امته الوقف من عبد الوقف لا يجوز حيا به عند الو  
في مال الوقف **نوع آخر** رجل قال في مرضه جعلت نزل كرم وقفا اوقال جعلت غلة كرمي وقفا وفي الكرم  
ثم لم يكن يصير كرمه وقفا بثمره ان كان وعن هلال بن عيسى وقف ارضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في  
الوقف كمال الوقف ضيعته فيها الثيران والعبيد ولم يذكر الثيران والعبيد لا يدخل الثيران والعبيد في الوقف  
قال ابوالليث وبه ناخذ وقال ابو بكر الاسكاف ان لم يكن للزرع قيمة يوم الوقف دخل والا فلا مال يذكر  
رجل وقف دارا فيها حمامات فخرجن وجعن بدخل في وقفه الحمامات الاهلية قال الفقيه بمنزلة ما لو  
وقف ضيعته مع الثيران والعبيد جاز كذا افضل على في وفي الحواوي سئل ابو القاسم عن غرس الوقف من  
ومات قال ان غرس من غلة الوقف فهو للوقف وان لم يذكر شيئا فان غرس من ماله ان ذكر انه غرسه للوقف فهو  
له وان لم يذكر شيئا فهو عنه ميراث وسئل ابو بكر عن وقف شجرة باصلها والشجرة مما تنفع باوراقها  
قال الوقف جائز وينفع بثمرها ولا يقطع اصلها الا ان يفسد اعصابها فان لم يقطع باوراقها وثمرها فانها  
تقطع ويصرف ثمنها على سبيلها فان ثبت ثانيا والا غرس كانا وسئل ابو القاسم عن شجرة وقف يدبس بها وفي  
بعضها قال ما يدبس بها فسبيل غلة ما يوزن على حالها واما بيع الاشجار الموقوفة مع الارض  
فلا يجوز قبل المقلع كبيع الارض وبعد المقلع كبيع هذه كذا نقل عن الفضل وقال ايضا الاشجار الموقوفة اذا  
كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل المقلع لانها هي الغلة والمثمرة لم تجز بيعها الا بعد المقلع كبناء الوقف والباب  
يجوز بيعه قبل المقلع وذكر هلال بن عيسى وقفه لو تصدق ارضا صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل الثمر في الوقف شيئا  
ويدخل ستمنا ويؤمر بالتصدق بها كن قال تصدق ارضي بثلثها وثلثها على المسكين واذا لم يسم بثمرها



فالارض موقوفة وانما للوقف في قولنا لم يملك غيره خلاف الشرب الطريق ومسيل الماء يدخل في  
الصدقة الموقوفة وان لم يسمها مقبرة عليها اشجار ان كانت ثابتة قبل اتخاذ الارض مقبرة والارض مملوكة  
لها جعلها مقبرة فالاشجار باصلها على ملك رب الارض يضع الوتر بالاشجار ما شاء والاشجار الشجرة  
لا يدخل تحت الوقف كالزرع وفي رواية يدخل في الشجرة روايتان وكذا اصل الشجرة لان ذلك  
الموضع لم يدخل تحت الوقف وان كانت الارض مواتا لا ملك لها فاصلها على حالها القديمة هذا كله اذا  
كانت الاشجار ثابتة قبل اتخاذها مقبرة ولو بنيت بعد ذلك اما ان علم غارسها او لا يعلم ان علم كانت للغار  
وان لم يعلم لها غارس الحكم للقاضي ان رأى بيعها ووضف فيها الى عمارة المقبرة له ذلك لانه اذا لم يعلم الغار  
كانت بمنزلة الوقف لا يرى ان الشجرة اذا بنيت في ملك انسان ولا يعرف لها غارس كانت ملكا لصاحب  
الحل كذا هذا رجل قال هذه الشجرة للمسجد لا يصير المسجد حتى يسلمها الى قيم المسجد ولو غرس شجرة في المسجد  
فالشجرة للمسجد ولو غرس في ارض موقوفة على الرباط فالشجرة للوقف وان لم ير للغارس تعاهدها فالشجرة  
للاغارس وله رخصها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارسا للوقف ولو غرس في طريق العامة او على شطرها  
للعامة او على شطرها القديم فالشجرة للغارس له رخصها لانه ليس له الولاية جعلها للعامة رجل غرس شجرة  
على شطرها هل قربة ثم قطعت بعد ذلك ثم نبت اشجار من عروقها فالاشجار للغارس هذا في كراهية الفناء  
والبناء في وقفه حلال من ارض الوقف اشجارا ثم اجر ارض الوقف ان باع من وجه الارض لا يجوز وان  
باع الاشجار بغير قهاده وادخل في ثم اجر الارض مدة معلومة ولم يكن الاجارة طويلة جاز وقد ذكرنا في  
كتاب الاجارات وسيا في فصل المسجد وفي مجموع التوازل اشجار في مقبرة يجوز فيها الى المسجد ان لم يكن فيها  
على جهة اخرى فان بدعت حوايط المقبرة الى الخراب يصرف الوقف الى ما وقف عليه ان عرف رجل غرس شجرة  
في المسجد فكذلك لا يجوز فيها الى عمارة بئر في هذه السكة وان قل الغارس وقفها عليها فالظاهر كذا في  
جواز صرف الحاجة لنفسه ولا الى الغير **وما يصل هذا الفصل** الاقرار بالوقف رجل في يد ارض اقر في تحتها  
وقف صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جذا اقره وهو وقف وقوله هذه الارض وقف اقرار بالوقف وقوله  
ارض هذه صدقة موقوفة ابتداء برأي شريط الوقف في **الفصل الرابع في المسجد واوقافه وسأله**  
وفي الفتاوى ارض وقف على مسجد والارض حبيبة للملك المسجد واراد ان يزيده في المسجد شيئا من  
الارض جاز لكن يرفع الامر الى القاضي لئلا يملكهم ويستغل الوقف كالداه والخانق على هذا ولو كان حبي  
المسجد ارض لرجل وضاق المسجد على الناس يؤخذ ارضه بالقيمة كرها مسجد ضاق عن اهله ويجنبه طريق  
العامة لا بأس بان ياتي بالمسجد من الطريق وفي فتاوى القاضي الامام بنو مسجد واحتاجوا الى مكان لتسع  
المسجد

فاخذوا من الطريق وادخلوا في المسجد ان نضر باصحاب الطريق لا يجوز والا فلا بأس به ولو جعل شيئا من  
المسجد طريقا وقد ذكرنا في كتاب الكراهية اهل المسجد لو ارادوا ان يجعلوا الرحمة مسجدا او على القلعة  
حول الباب او حول ثوابه بياهم ذلك ولو اختلفوا بنظرهم اكثر ولاية له ذلك المسجد المتخذ لصلوة  
الجماعة او لصلوة العيد حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المساجد كذا اخبار الفقيه ابو الليث وفيه اختلاف  
المشايع واما المتخذ لصلوة العيد فالمختار انه مسجد في حق جواز الاقتداء فان انفصل الصنف وفيما  
عدا ذلك فلا ريب بان الناس النعم في المسجد صاح وقد ذكرنا في كتاب الصوم مسجد يبنى اراد الرجل ان يتقصر  
وبني ثانيا احكم من الاول ليس له ذلك وقا وبه اذ لم يكن الثاني من اهل تلك المحلة اما فلا هل المحلة ان  
يهدوا ويجددوا بناؤه ويفرشوا الحصى ويلقوا القناديل لكن من مال انفسهم اما من مال المسجد فليس لهم  
ذلك الا بامر القاضي وقال في الاجناس قال ابو ج لاهل المسجد ان يضعوا الحجاب للماء ويلقوا القناديل  
لكن هذا لم يعرف للمسجد فان قال عرف فهو اولى به وكذا امر الاذان والاقامة وولد الكبا وعشيرة اولى  
من غيرهم رجل بنى مسجد في سكة فزاره بعض اهل السكة في عمارة او في نصب المذبح والامام فاجاز  
البنا اولى بالاتفاق فان اراد القوم من هو صلح من ذلك في المذبح والامام فهم اولى لان ضررهم في نفعه  
يرجع عليهم وفي فتاوى القاضي الامام كان البنا اولى بالعمارة من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة  
في ذلك وكذا لو نزع اهل السكة في نصب المذبح والمذبح كان ذلك الى البنا الا اذا عين هو ذلك حيا  
وعين اهل السكة رجلا آخر اصلح من عينه البنا لا يكون البنا اولى مسجد بجنبه ماء انكسرت حوايط المسجد  
من ذلك الماء ينبغي لاهل المسجد ان يرفعوا الامر الى القاضي لئلا يهدموا اهل السكة باصلاحه حتى اذا لم يصلحوا  
واهدم حوايط المسجد ضمنوا قيمته ما هدمه لانه لما شهد عليهم صاروا متلفين بتركها الاصلاح مستحب  
فارقين ومكانه ضرر يترتب فاراد القيمة واهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصيدا يجنب الحوايط ليدفع  
الضرر عن المسجد من مال المسجد ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز وان كان الوقف على عمارة المسجد  
يجوز قال المصنف الشيخ الامام طه الدين الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء مسجد بانه على  
مذهب الراجح فصبوب المطر باب المسجد فيشق على الناس حول المسجد فللقائم ان يتخذ طلة على باب المسجد على  
وقف المسجد اذ لم يكن فيه ضرر على اهل الطريق وللموتى ان يشتري من غلة وقف المسجد لئلا يصعد  
على سطح المسجد لتطيشه وكذا على الذي يكس الشرا والشراب هل يشتري الموتى الجماعة قال لا وكان  
الواقف ذكر الوقف ان القيمة تشتري جماعة وان اشترى ضمن لان الجماعة ليست من مصالح المسجد وبنى  
المنارة من مال المسجد فاما شراء الدهن والحصى والحشيش من مال الوقف ان قال الواقف بفعل القيمة يرد



الصحة للمسجد يسعه ذلك وان لم يوسع وحمله لعمارة المسجد وبناؤه ليس ذلك وان لم يعرف شرط الوقف  
نظر الى ما قبله ان كانوا يشترون منه الدهن والحصير والحشيش له ان يفعل والا فلا حرج قال جعلت حرج  
لدهن سراج المسجد ولم يرد على هذا صارت الحجرة وقضاه على المسجد اذا سلمها الى المتولي وليس للمتولي ان  
يصرف غلتها الى غير الدهن وفي الفتاوى الصغرى المتولى اذا انفق على قناديل المسجد من وقف المسجد فانه  
يجوز ان يترك سراج المسجد من وقت المغرب الى وقت العشاء ولا يترك جميع الليل الا في موضع جرت  
العادة كسجد بيت المقدس ومسجد النبعم واما التدريس بسراج المسجد اذا وضع السراج لاجل  
الصلوة لا باس به ولو وضعه لغير الصلوة لا باس به الى ثلث الليل ايضا مسجد له اوقاف مختلفة لا باس  
ليقيم ان يخلط غلتها فان خرجت منها لا باس بعمارة من غلة خائف وسواء كان الوقف واحدا او مختلفا  
الفاضل عن وقف المسجد بشرى مسغلا للمسجد جازيا ودارا والمسترى بما للوقف لا يلتحق بالوقف  
هو الخار ولودفع منزلا من المسترى بما للوقف الى المؤذن لسكن فيه بكره له اذا علم بذلك هذا في  
باب البناء والا في باب السكن وفي فتاوى القاضي الامام هذه المسئلة دليل على ان متولى المسجد اذا دفع  
الى المؤذن والى الامام ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولى ويكره للامام والمؤذن ان  
يسكن في ذلك المنزل متولى المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الى بيته وله ان يحمل من البيت الى المسجد  
قيم الوقف اذا دخل جزءا في دار الوقف لرفع من غلته ما له ذلك لان الوقف لو انفق من ماله على البيت  
ليرجع من مال البيت له ذلك وكذا القيم والاحياط ان يبيع الخبز من آخر ثم يشتريه لاجل الوقف ثم  
يدخله في دار الوقف المتولى اذا بنى في عرفة الوقف ان كان من مال الوقف يكون للوقف وكذا من مال  
لكن بني للوقف بان بنى لنفسه ان شهد كان له ذلك وان بنى ولم يذكر شيئا كان للوقف بخلافه لا يجب  
قيم وقف طلب منها الخراج والجنائيات وليس به شيء من مال الوقف فاذا اراد ان يستدين امره او  
بالاستدانة فله ذلك والى امره تكليفه والاصح انه ان لم يكن له بد منه يرفع الامر الى القاضي  
بأمره بالاستدانة هكذا قال الفقهاء ابو الليث واما اقراض فضل من الوقف قال في وصايا النوازل  
رجوب ان يكون ذلك واسعا اذا كان ذلك اخرا للعلمة من مساكه فان فضل من غلة فضل الفضل  
الى حواجبه على ان يرد اذا احتاج الى العمارة قال لا يفعل وتين غاية التثنية فان فعل مع ذلك ثم انفق  
رجوب ان ذلك بهر تبرعما وجب عليه وفي فتاوى العسلى قال بنى مطلقا ولو خلط دراهه بداهم الوقف  
صار ضامنا وطريق خروجه عن الضمان الضرف في حاجة المسجد والرفع الى الحاكم رجل في يده ارض  
وماء للفقراء ففقد الماء في النهر عن الارض لا يعطيه حلال بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء المتولى

اذا فوض الامر لغيره لا يقع اما السلطان اذا فوض امر مسجد الى عالم فله ان ينصب متوليا وفي باب  
الواو المتولى اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بالوصية لا يجوز المتولى اذا رهن الوقف لا يبيع  
ولو اجر يبيع ان كان باجر المثل اما لا يملك استيجار الارض للمسجد طويلة وكذا اجارة طويلة وكذا اذا  
اجارة طويلة وقد ذكرنا هذا في كتاب الاجارات فلو استاجر اجيرا بدينهم ودائق واجر مثله درهم  
يضمن جميع ما دفع اليه والاجارة وقعت له خوانيت وقف عمارة لا جرفا في صاحب العمارة ان استاجر  
العرصة باجر مثلها ان كان بجال لورفت العمارة لستاجر اكبر ما تيسر اجر مع العمارة كلف برفع العمارة  
ويؤجر من غير فستمة الوقف لا يجوز **جنس آخر في الوقف** **آخر** وفي الفتاوى اذا خربت القرية  
التي فيها المسجد وجعلت مزارع وخرب المسجد ولا يصير فيه احد فلا باس بان يأخذ صاحبه وبيعه  
وهو قولهم وعند من لا يعو الى ملك التبا ولا الى ورثته وهو مسجد بابل قال المص وهو بناء على ان  
اقامة الصلوة في المسجد ليس بشرط لصير وقفه مسجد عند ابى س فلا يكون شرط البقاء مسجد وقف  
شرط وقد ذكرنا في المقدمة وان لم يعرف باني المسجد وبني اهل المسجد مسجد اثم اجعوا على بيعه و  
استعانوا ببقته في حق المسجد الاخر لا باس به اما اذا عرف بانه فليس لهم ان يبيعوه وانما يعود الى ملك  
ابا في كتاب الاجناس وعلى هذا لو كف ميتا ثم اقره سبع عداد الكفن الى ملك صاحبه وكذا العلق  
قد بگا او بسط حصيرة او بوارى في المسجد ثم خرب المسجد واستغنى عنه عادت هذه الاشياء  
الى ملك صاحبه او الصحيح من مذهب ابى س انها لا تعود الى ملك متخذها بل بحول الى مسجد آخر او  
بيعهما قيم المسجد لاجل المسجد وقال في الفرس اذا جعله الدحل حبسا في سبيل الله فصار بحيث لا  
لستطاع ان يركب بهاج ووصف ثمنه الى صاحبه والى ورثته كما في المسجد وان لم يعلم صاحبه ولا ورثته  
لشترى بثمنه فرس آخر يغري عليه ولا حاجة الى الحاكم ولو جعل جنازة او ملاءة ومغتسلا يقال له  
بالقار سية حوض حبن وقف في محلة فأت اهلها كلهم لا يرد الى الورثة بل يحمل الى مكان آخر اقرب  
هذه المحلة فلو صح هذا من محمد فهذا رواية في الحصر والبوارى انما لا يعود الى الوارث وهكذا  
عن الشيخ الامام شمس لائمة الحلوى في المسجد والحوض اذا خرب لا يحتاج اليه لفرق الناس ان يصر  
اوقافه الى مسجد آخر او حوض آخر وفي فتاوى النسخة فصح ونقل عن شمس لائمة الحلوى انه يجوز للقاضي  
المتولى ان يبيعه ويشترى مكانه اخرى وان لم ينقطع ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد ولا يباع  
وفي فتاوى النسخة بيع عقار المسجد لمصلحة المسجد لا يجوز وان كان بامر القاضي وان كان خرابا فاما بيع  
النقص فصح وقد روي عن ابي اضعفت الارض الموقوفة على الاستغلال والله سبحانه وتعالى اعلم



هي اكثر ربعا كان له ان يبيعها ويشتري ثمنها ما هو اكثر ربعا وفي الفتوى قيم وقف خاف من السلطان او  
من وراثته ان يغلب على ارض وقف يبيعها ويتصدق بثمنها وكذا كل قيم اذا خاف شيئا من ذلك له ان يبيع  
ويتصدق بثمنها قال الصدر الشهيد والفتوى على انه لا يبيع وما يوافق هذا ما روي عن الامام السجستاني  
في السير الكبير باب السير في الدفتر المثلث ذكر مسئلة ثم قال وبهذا يتبين خطأ من يجوز استبدال الوقف  
والشيخ الامام ظهير الدين كان يفتي بجواز الاستبدال ثم رجع عنه وقف ان يدم وليس له من الغلة ما كان  
عمارة الوقف بطل الوقف ورجع بعض البناء الى الوقف ان كان حيا والى الوراث ان كان ميتا قال الصدر  
الشهيد في الفتاوى وفيه وفي جنس هذه المسائل نظروا على هذا فان وقف احرق السوق والكانون و  
بجالة لا تنفع ولا ستاجر لشيء البتة خرج من الوقفية وكذا حوض محلة خرب صاير كمال لا يمكن عارضة واستغنى  
اهل المحلة فهو لواقفه او لورثته وان كان لا يعرف واقفه فهو لقطعة في ايديهم يتصدقون على فقير ببيعة الفقير  
فمنع بالتمسك حشيش المسجد اذا اخرج من المسجد قطعا قطعا ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه  
خارج المسجد ولا بأس بفعه ولا انتفاع به ولو رفع انسان حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسوء  
يضمن لان له قيمة حتى ان الشيخ باحفظ السفكر دعي اوصى في آخر حقته بخمسين درهما حشيش يورث  
المسجد اذا صار تخلفا واستغنى اهل المسجد عما يوقد بسط انسان ان كان الذي بسطها حيا فمضى له  
وان مات ولا وراثته له قال في الفتاوى ارجح ان لا بأس ان يدفع اهل المسجد الى فقير ويتفقوا بثمنها  
في شئ حصير آخر وكذا لو كان الذي بسطها حيا ففعل ذلك وقال الشهيد اذا كان ميتا ففعلوا باذن  
الحاكم ويباع الكعبة اذا كان خلقا لا يجوز اخذه وكذا السلطان ببيعة ويستعين به على امر الكعبة ولو شرط  
الوقف في الوقف الصرف الى امام المسجد ومن قدره مصرفا اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل له امام  
المسجد ان اخذ الغلة وذهب قبل مضى السنة لاستحقاقه غلة بعض السنة فالعبرة بوقت الحضا  
فان كان الامام وقت الحضا نومه في المسجد يستحق وصل كالحجرة وموت القاض في خلال السنة واعلم  
**الفصل الخامس في الوقف على نفسه واولاده واقربائه** وفي الاجناس اذا قال ارضي صدقة موقوفة  
على نفسي كان باطلا وفي البرامكة اذا جعل ماله صدقة موقوفة على ان غلتهما الى ما شئت ان ينفق على نفسه  
وعيالهما جاز الوقف والشرط فاذا انقضوا صارت للمساكين وان لم يخرجها من يده وفي وقف هلال ارض  
هذه موقوفة على ان غلتهما الى ما عشت لا يجوز وفي وقفه لانصارى ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابد  
يجري غلتهما الى ما عشت ولم يزد على ذلك جاز واذا مات هو جعل في الفقراء وفي وقف الحضا فكذا  
الى قوله على ما عشت ثم عدى على ولدي وولدي وسلمهم ابد ما تنازلوا فاذا انقضوا في المساكين  
جاز ذلك على ما روي

**جنس آخر** في الوقف على الاولاد رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولده  
لستوي فيها الذكر والانثى الا ان يقول على الذكور من ولدي لا يدخل فيها الاناث واذا جاز هذا  
الوقف فادام لوجود واحد من ولد الصلابة كانت الغلة له لا غير فاذا لم يبق واحد من البطن الا ولده  
الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي واذا لم يكن له وقت الوقف ولده لصلبه وله ولد الابن كانت  
الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من ذرية من البطن ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلابة  
بنية ولد الصلابة لا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وفي السير الكبير ما يوافق ظاهر الرواية وبه اخذ  
هلال فذكر الحضا في عن ام انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية وفي السير الكبير ما يوافق  
ظاهر الرواية ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي ولم يزد على هذا دخل فيه ولد  
لصلبه واولاد بنته لستوي في الغلة ولا تقدم ولد على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وال  
يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل وكذا لو قال ارضي هذه موقوفة على ولدي وولده دخل  
فيه الذكور والاناث من ولد فاذا انقضوا فهو لمن كان من ولد الابن الوقف بدون ولد البنت ولو  
ولو قال على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما  
قاله هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير  
اذا قال اهل الحرب آمنونا على اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال الامام السجستاني  
ان ولد الولد اسم لمن ولدته ولد وابنته ولد ومن ولدته ابنته يكون ولد ولد حقيقة بخلاف  
ما اذا قال على ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول  
ولده لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن ام ان ولد الولد يتناول البنت عند  
اصحابنا وذكر هلال في الوقف اذا قال وقفت دارى على ولدي وولدي لذكور من ولد  
والبنات يدخلون في الوقف رجل قال وقفت ارضي هذه على ولدي وقفا وآخره للفقراء فاتي  
قال ابو القاسم يصرف الغلة الى ولد وولده فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد ووجدت البطن  
الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى البطن الثالث وان قال على ولدي وولدي وولدي وولدي  
ولدي فذكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابد ما تنازلوا ولا يصرف الى الفقراء  
ما بقى احد من اولاده وان فعل قال الفقيه ابو جعفر هكذا ذكر هلال في وقفه اذا ذكر الوقف ثلثة  
بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم والا قربى الا بعد في سواء الا ان يذكر الوقف في وقفه  
الا قربى لا قربا ويقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي ويقول لطفنا بطون ثم سدا ما بدأ  
به الوقف



لانه اذا ذكر البطن الثالث فقد خشي فيعلق الحكم بنفسه لا ينتساب غير لا ينتساب موقوف في حق  
من قرب بعد خلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد رجل وقف ضيقة على ولديه وقال هو صدقة  
موقوفة عليهم فاذا انقضت في حق اولادهما ابدا ما تسلاوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
اذا انقضت احد الوالدين وخلف ولدا بصرف نصف الغلة الى ولد الباقي والنصف الى الفقراء اذا  
مات الولد الاخر بصرف جميع الغلة الى اولاد الواقف لان الواقف انما جعل لاولاد الاولاد بعد  
ما انقضت البطن الاول فاذا مات احد ما صرف النصف الى الفقراء وفي واقعات القاضي الايام  
نحو الدبرخان رجل وقف ارضا على اولاده وجعل آخره للفقراء فان بعضهم صرف الوقف الى البا  
فان ماتوا بصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان  
فلان وجعل آخره للفقراء فان مات واحد منهم فانه بصرف نصف هذا الواجد الى الفقراء بخلاف  
المسئلة الاولى لان هناك وقف على اولاده وموت احدهم وبقي اولاده وهمنا وقف على  
كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء رجل وقف ضيقة على  
ولده وليس ولد لصلبه وله ولد لابن قد ذكرنا ان الغلة تصرف الى ولد الابن فان حدث بعد  
ذلك للواقف ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر بصرف الغلة الى الولد الحادث ونظر في كل غلة الى  
مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى من حدث بعد الوقف وكان موجودا وقت الوقف وهذا  
قول هلال وبه اخذ مشايخنا وقال يوسف بن خالد البتيني دخل تحت الموجود يوم الوقف الى  
هذا الخلق ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على من يحدث له من الولد وليس له ولد يجوز فاذا  
ادركت الغلة قسمت على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ له من هذه الغلة ان جاءت  
به اكثر من ستة اشهر وان جاءت امرأة او ام ولد بولد بعد مجئ الغلة لا قل من ستة اشهر يشاء  
هذا الولد في هذه الغلة وفي الفتاوى لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي واولاد اولادي  
بصرف الى اولاد اولاده ابدا ما تسلاوا ولا يصرف الى الفقراء او مادام واحد منهم باقيا وان سفلت  
اسم الولد تناول الكل بخلاف اسم الولد حيث يشترط ان يذكر ثلاثة من البطن حتى يصرف الى  
اولاد الاولاد ابدا ما تسلاوا ولو وقف ضيقة على امرأة واولاده ثم ماتت المرأة لا يكون نصيبها  
مردودا الى الجميع ولو وقف ارضا على اولاده وجعل آخره للفقراء فان بعضهم صرف الباقي من اولاده  
فان ماتوا بصرف الى الفقراء ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بني وله ابنا فصاعدا استحقوا ولو  
لم يكن لها الابن وانما ينصف الثلث للابن والنصف الآخر للفقراء وليس اسم الابن كاسم الولد فانه اذا  
وقف

على ولده وله ولد واحد كان جميع الغلة له ولو كان له اولاد قسمت الغلة بينهم ولو قال ارضي هذه  
صدقة موقوفة على بني وله بنون وبنات قال هلال هم في الوقف سواء وعن ابي نوان ذلك للبنين  
دون البنات قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا انما يستقيم في بني ابي حصون اما فيما لا  
يحصون فيصح ان يقال هذه المرأة من بني تيمم ولو قال على بني وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء  
وكذلك لو قال على بناتي فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين ولو كان الوقف باسم الولد دخل فيه البنون  
والبنات الكل في محض وقف هلال ولو قال على ولدي وولد ولدي ابدا ما تسلاوا ولم يقل بطننا  
بعد بطن لكن قال كلما مات احد كان نصيبه من هذه الغلة لولد فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا  
ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله بينهم على السوية فان مات بعض ولدا الواقف لصلبه ترك ولدا  
ثم جاءت السفلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي  
مات من ولد الصلب في اصاب الميت من الغلة كان ذلك لولد وصير لولد هذا الميت سهمه الذي  
جعل له الواقف وسهم والده ولو قال على ولدي وولد ولدي ونسله واولادهم بطننا بعد  
وكما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولد وولد ولده ما تسلاوا  
على ان يقدم الاعلى وكما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا ولا ولد لولد ولا نسلا ولا  
عقب كان نصيبه من هذه الصدقة من بعد مردودا الى اصل هذه الصدقة وفي الفتاوى رجل وقف  
ارضا على اولاده واولاد اولاده ابدا ما تسلاوا آخره للفقراء وله اولاد اولاد لا يفضل ذلك  
على الاثان وكذلك لو وقف على شرط الواقف والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية ولو قال  
ارضني هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسله فالوقف على ولد لصلبه  
يجوز لان الوصية للوارث لا يجوز وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب  
نفس الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فاذا اصاب ولد الولد فهو لهم وقف واذا اصاب ولد الصلب  
فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يسار لهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة  
تقسم على عدد رؤس ولد الولد على الباقي من ولد الصلب في اصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع  
الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف هذا في الفتاوى في باب التيسير وفي وقف هلال  
اذا وقف على بعض اولاده وذكر فيه وقف في حق وبعد وفاته هل يصير قوله بعد وفاته وصية للورث  
حتى يوجب نداد الوقف عند البيع اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يوجب الفساد وحل ذلك على ذكر  
التأييد وهذا جرت العادة بتجانبه لك في هذا الوقف مريض قال وقف هذه الضيقة على ولدي



وولد ولدي ابدا ما ناسلوا ومات قال كان ذلك من حصة الوارث لا يجوز منه الوقف وما كان من حصة  
غير الوارث جاز الوقف من الثلث في قول الجرح وسنذكره والحسن لان وقف الميراث هبة فلا يجوز  
لغير الوارث من الثلث رجل وقف ضيقة على فقراء اولاده فادعى احد منهم الفقر قال الفقير ان الثلث لا يعطى  
له من الوقف ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل قال ارضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهو يخرج  
من الثلث ثم مات فلحقه ولده قال هلال لا يعطى لولده من الغلة شي الا اذا كان الوقف في صحته  
ولم يضاف الى ما بعد الموت في دفع المتوى الى ولاد الارق شيئا الى كل واحد منهم قل من مات في درهم وحق  
بذلك من سائر الفقراء فان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتوى رجل قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء من  
ولدي وليس ولد له لا يحتاج واحد قال الامام الفضل نصف الغلة اليه والنصف الى الفقراء فيقول  
له فان اعطى القيمة نصف الغلة فيقول احدنا قال لا يجوز على قولنا لان الفقراء لا يحصون فيكون الجرح  
رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اولادي المعوزة وعلى اولادي العياني كان الوقف لهم خاصة دون  
غيرهم وبعتبر العوز والعيان من ولد من يوم الوقف الى يوم الغلة وكذا الوفا قال ارضي هذه صدقة  
موقوفة على اصابغ ولدي يعني صغار ولدي كان الوقف على الصغار خاصة وبعتبر الاستحقاق من كان  
صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي الذي يسكنون البصرة فاقطع  
لساكني البصرة دون غيرهم وبعتبر ساكني البصرة عند الوقف لا عند وجود الغلة وكذا الفقير على الفقراء من ولد  
بعتبر الوقف عند وجود الغلة لان الصغار ان كان يزول ولكن يزول زوالا لا يعود فكان ذكره بمنزلة العلم  
بالحال في الفقير وسكني البصرة لانه حمل العوز بعد الزوال الموقوف عليه اذا اراد ان يسكن في دار الوقف عليه  
ليس عليه ذلك في قولنا يدر شمس السلام وفي فوائد الفضل رجل وقف من لا على ولديه وعلى اولادهم ابدا ما  
تتاسلوا ثم ان احدا الولدين طلب من الآخر المأبأة وابي الآخر لا في بضر باوسط المنزل حايطا فسكر هذا  
ناحية والآخر ناحية قال الامام الفضل ان لم يوصر الوقف له السكنى لم يكن لها حق السكنى فان كان الوقف اوصى  
بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير مأبأة رجل جعل ارضه وقفاً على اقوام معينين فارادوا  
المأبأة فما كل كل واحد منهم ما يعطى من عهدها لنفسه قال ان كانت التولية لغيرهم فدفع المتوى اليهم مزاعرة  
جاز وان كانت التولية اليهم او لغيرهم فاخذوا احد منهم بعضا من عهدها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدم  
على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بغلة الوقف للمأبأة المؤنة فلا يجوز ان لا يدفعها اليهم مزاعرة ان كانت التولية  
لهم ولو وقف ضيقة على نبيه وابنته فارادوا حصة الضيقة لدفع نصيبه مزاعرة قال ابو القاسم لصفاء قسمته  
الوقف لا يجوز ولا يدفع لغيرهم كل ارض مزاعرة فلا يدفع واحد من الذين الوقف عليهم الارض شيئا من مزاعرة وانما يكون

ذلك القيمة فان اراد الوقف ان يقسم الارض الموقوفة ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم من عهدها فيكون  
له دون سائر شراكتهم لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك فلو قسم وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطال  
وكذا الواحد منهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولين في بعد ذلك ابطاله وليس للواقفات  
يسكن احدا بغير جرح رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان متعة نصفه وهو حصة فلان بطل  
حصة نفسه ولو قال على نفسي ثم قال على فلان او قال على فلان ثم على نفسي لا يقع شيء منه ولو قال على عبدي  
على فلان فهو بمنزلة قوله على نفسه وعلى فلان والمدة كالعبد ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقف كله  
باطل لان النسل مجهول فلا يدرى حصة ووقف المجهول باطل **الفصل السادس في الوقف على الفقراء** وفيه الوقف  
على قرابته وعلى جيرانه رجل قال ارضي صدقة موقوفة على قاربي وعلى قرابتي وعلى ذوي قرابتي قال هلال لا يقع  
لا بفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه ولد الوقف ولا جرح ولا ولد في المجرى عن الجرح وفي الزيارات دخل  
فيه الجرح والجدة وولد الولد لان عندج يكون استحقاق الوقف لذو الرحم المحرم من الواقف وبغيره ايضا  
الا قرب لا قرب على قولها لا يعتبر الرحم المحرم من الوقف ويدخل الجدة من قبل الاباء والامهات اقصى  
ابائهما في الاسلام رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي ولا اخت لابي وام وبنت بنت بنت بنت  
اولى وان سفلت لانهما من صلبه يكون اقرب من التي من صلب ابيه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وعلى  
فقراء بلدي يقع الوقف ويستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه الفتوى ولو قال على  
من افقر من ولدي قال محمد الغلة لمن كان له غنيا ثم افقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة  
سواء كان غنيا ثم افقر او لم يكن غنيا اصلا وفي الفتاوى اذا جعل ارضي صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين  
فاحتاج بعض قرابته اوحتاج الوقف ان يحتاج الواقف ان ياكل ما دام حيا لا يقع الوقف عنده وعند من  
وان صح ذلك الشرط لا يجزى بدون الشرط ولو احتاج ولده ذكر الحضاف انه يعطى وان كان الوقف في الصحة ولم  
يكن مضافا الى ما بعد الموت الصروف الى ولد الواقف افضل ثم ان مولى الواقف ثم الجيران ثم اهل مصر ثم  
اقربا الى الواقف مصر ومنزلة كذا ذكرنا في في ما تاهته وهلال في وقفه غير انه يعطى قل من مات في درهم ولا  
يصرف اليه كل الغلة وان صرف الكل لا يصرف في كل الا زمانا اذا وقف على فقراء قرابته يصرف من جميع الغلة اليهم  
وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من مات في درهم وفي التفاضل في كتاب الوصايا رجل وقف وقفاً وشرط ان يقسم  
المتوى بين فقراء قرابته وقال في آخره يعمل القيمة في ذلك برأيه فلو تولى ان يفضل بعضهم على البعض في ذكره  
يعمل الوصي فيه برأيه عقيب ذكر القسمة متصلا به رجل وقف على فقراء اقربائه المسلمين في بلد كذا فاشغل قراؤه  
من تلك البلدة ان كانت اقرباؤه ما يحصون لا ينقطع وظيفتهم وان كانوا لا يحصون سقطت فبعد ذلك ان يقي منها



منهم حصص في المال كله وان لم يوص في المال الى الفقراء ولو انهم رجعوا الى تلك البلدة ثانياً يعود وظيفتهم ثم  
اعاد المسئلة في الفتاوى وقال لا سقط مطلقاً رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول الشيخ يكون  
الوقف لفقراء جيرانه الملاصقين وفي الاستحسان وهو قولهما يكون الوقف لكل فقير يحججه مسجد المحلة ليسوى  
فيه الساكن والمالك وان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن ومن المالك ويدخل فيه الكاتب القسبي  
والنسوك ولا يدخل فيه مات الاولاد والمذنبون والعبيد ولو كان للوقف جيران وقت الوقف فاشترى  
بعضهم المحلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل قوم آخرون بعد ادراك الغلة قبل الحضا الى جوارها فاعقب فيه  
فقراء جاره وقت الغلة **الفصل السابع في الدعوى والشهادة** وفي فتاوى النسفة صاحبها وقاها  
ان ان يسمع الدعوى في امور الاوقاف ويقضي بالبينة والنكول نظران ولا سلطان ذلك نصاً او عرفاً  
دلالة جاز لا تضره كالفاضل المولى والا فلا وفيه ايضا رجل ادعى ان هذه الارض وقف لا يسمع وانما يسمع  
من المتوفى وفي الفتاوى قال يصح والفتوى على الاول رجل باع ارضاً ثم قال اني كنت وقفها ان قال هو وقف  
على لا يصح هذه الدعوى وليس له ان يحلفه اما لو اقام البينة فقبل كالوشهد واعلى عتق الامة من غير دعوى  
الامة بفتح فيكذلك هم ما يقبل وان لم يصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على بايع ان هذه الارض  
وقف على مسجد كذا وفي الحاوي قال يقبل البينة ونقض البيع عند الفقيه ابو جعفر قال الفقيه ابو الليث وبأخذ  
وقبل لا يقبل لان البائع ناقض الاول اصح لو لم يقبل هو وقف على كذا ينفى في فتاواه انه لا يسمع هذه الدعوى  
اصلاً والمتولى اذا ادعى لك بضم فان لم يكن متوفى بنقض القاض متولياً فخاصه وبثبت الوقفية فنسرد المشتري  
التم من بايعه رجل له ارض وقف فجاءه انسان وغصبها فادعى الوقف واقام البينة فقبل ويرد عليه بالانفاق اما  
عند فلعدم صحة الوقف وعدم عدم التسليم وعند ابى سن لان الوقف اولى باصلاحها والتوفيق  
رجل ادعى كذا في يد رجل فادعى عليه انه وقف الكرم بشرايطه وليس له دعوى بيته واراد تحليفه ان حلفه كذا  
الكرم لو كلف لا يحلف وان حلف لم يأخذ القيمة ولو كلف يحلف وقد مر في كتاب القضاء ضيقة في يد آخر ادعى عليه  
رجل ان هاتين الضيقتين وقف حله على اولاده واولاد اولاده واحداً الرجلين غائبين قام المدعى البينة على  
الحاضر ان شهد الشهود انهما ملك الوقف وقفهما جميعاً وقفاً واحداً وكذا شرطه فانه يقضي القاض على حاضر  
يكون الضيقتين وقفاً وان شهدوا انه وقفهما وقفاً متفرقاً يقضي بوقفية الضيقة التي في يد الحاضر فحسب رجل  
ادعى ان في يد رجل انها ملكه باصلها وبنائها فانكر المدعى عليه وادعى انها وقف على صاحب مسجد كذا فقام  
المدعى البينة وقضى له بذلك وكتب السجل ثم ادعى المدعى ان اصل دار وقف والبناء له بطل دعواه والحكم بالسجل  
رجل وقف فحقة ضيقة من تحت رجل وادعى ان الضيقة له فاقربض الوثيرة المستحلف فحلف قال الفقيه ابو جعفر لا يصدق  
الوارث

على ابطال الوقف ويضمن هذا العارث المقر له حصة من الضيقة من تركه الميت في قول من يرى العقار مضموناً  
بالفصل في وقفية على اخوين فغالب احدهما وقبض الحاضرة لها سبع سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر  
الغائب طالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو جعفر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيمة كان للغائب  
ان يرجع في تركه الميت بحصة من الغلة وان لم يكن الحاضر فيما الا ان الاخوين اخيراً جميعاً فذلك وان اجره الحاضر  
كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطالب به بصدق بما قبض من حصة الغائب ارضاً يدورته ارضاً وان اباهم  
وقفها وسمى كل واحد منهم وجماعاً يماضي صاحبة القاض يقبل ارضهم وصدق حصة كل واحد منهم من الغلة  
الى الوجه الذي اقرؤا ولا يترتب هذا الوقف للقاضي بولي من شاء وان كان في الورثة صغيراً وغائباً لا ينفذ القاض  
في حصةهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب **جنس آخر في الشهادة** على الوقف الشهادة على الوقف بالبينة  
جارية عند عامة المشايخ ان كان الوقف مشهوراً متقدماً اما على شرايطه فلا ولو شهدوا انه وقف ولم  
يذكر الوقف ان لم يثبتوا المصروف يقبل ويصرف الى الفقراء وقد ذكرنا في كتاب الشهادة ان شهد بوقف على  
نفسه وعلى جنة لا يقبل شهادته لا في حقها ولا في حق الاجنة وليس هذا كالتشاهد بين انا وشهدا  
انه وقفه على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر على انه وقفه على عمرو صدقة موقوفة فان ثبت قبل شهادتهما  
وبصرف الغلة الى الفقراء شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها ولكنها غرض ارضه لا يقبل شهادتهما  
لعل للوقوف ارضاً اخرى وكذا لو قال لا اعرف له ارضاً اخرى لم يقبل شهادتهما لعل له ارضاً اخرى وهما لا  
يعلمان ولو قالوا شهدنا على ارضه انه وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا حدودها جازت شهادتهما لان  
شهادتهما على وقف ارض بينهما لانها لا يعرفان جيران الحدود فلم يتمكن الخلل في شهادتهما ولو شهدوا على  
الوقف وقف ارضه وذكر حدود الارض وكذا لا يعرف تلك الارض انما في اي مكان هي جازت شهادتهما  
ويكلف المدعى قامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه الارض ولو شهدا احدهما انه وقف ارضه موقوفة  
بعد وفاته وشهد الاخر انه وقفها وقفاً صحيحاً باقاً كانت الشهادة باطلة لان احدهما شهد بالبينة في  
الاخر بالعليق ولو شهدا احدهما على انه وقفها في حقته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما  
لانهما شهدا بوقف باب بناء على ما ذكرنا في المقدمة ان الوقف مرض الموت كالموت في حالة الصحة حتى كان  
الاقرار والتسليم الى المتوفى شرطاً وروى الطحاوي انه كالوصية بعد الموت حتى لا يشترط التسليم كما في سائر  
الوصايا واذا ثبت ان الوقف في المرض كالموت في الصحة فقد وجد تفاهة على الشهادة الا ان حكم الوقف في  
المرض ان ينقض فيما لا يخرج من المثلث فيها لا يمنع الشهادة كالوشهد احدهما انه وقف ثلث الارض والاخر  
شهد على انه وقف ربع الارض وهناك يقبل الشهادة على الاقل في قول من يحيز وقف المشاع ولو شهد احد



على انه جعلها وقفا على المساكين وشهدا آخر على انها جعلها وقفا على الفقراء جازت الشهادة لانهما اتفقا على  
بصرفها الى الله وسائر هذا الجنس في واقعات القاضى الامام في الدين في الباقي من مسائل الشهادات وقد  
ذكرنا في كتاب الشهادات **كتاب اللقيط** وفي الاصل اخذ اللقيط وهو خر في دار الاسلام ولو انفق اللقيط  
عليه بامر القاضى يكون دينيا على اللقيط ويشترط ان يقول القاضى للفقير انفق عليه على ان يكون دينيا عليه ولا  
البعض شرط الرجوع ليس بشرط والا فلا في الفتاوى الصغرى ما لا الى الوجه الثاني وقد ذكرنا انهما في كتاب  
القضاء القاضى لا يصدق الملقط من غير حجة فان دفعه الى اخر وامر بالانفاق برضاء الملقط ثم اراد  
الملقط ان يعيد الى دين لم يكن له ذلك من غير رضا الآخر ونفقة في بيت المال وهو حر فان مات هذا اللقيط  
قبل ان يعقل صلى عليه والعبرة لمكان وجده في اللقيط في رواية كتاب اللقيط سواء كان الواجد كافرا او كافرا  
ولو ادعى الملقط او غيره انه ابنه ثبت بنسبه استحسانا المسائل في الاصل **كتاب اللقطة** النقاط النقاط  
على وجهين ان خاف ضياعها ففرض الترفع وان لم يخف بياح رخصها اجمع العلماء عليه والافضل الترفع في ظاهره  
ثم ما جحد نوعان نوع لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الزمان في مواضع متفرقة وله ان يأخذ وينتفع بها ولكن  
لا يصير ملكا لا يملكها حتى لو وجد بها صاحبها في يد له ان يأخذها الا اذا قال الراى حاله الرى لا قوام يكون  
من شاء فلما اخذ ولم يذكر الامام الشريفي هذا التفصيل في نسخة وكذا الجواب النقاط السائل وقال بعض  
المسايخ ليس للراى ان لم يقل من شاء فلما اخذ لا قوام معلوم والنوع الثاني ان يطلب صاحبها كذهب الفضة و  
العروض اشباهها وله ان يأخذها ويحفظها حتى يوصلها الى صاحبها وقشر الزمان والنواة ان كانت مجمعة  
منى من النوع الثاني وان وجد جرة ثم اخرى حتى بلغت عشرة فصار لها قيمة وان وجدها في موضع واحد منى  
من النوع الثاني وان وجدها في موضع متفرقة فقد اختلف المسايخ فيه والمختار انهما من النوع الثاني التفاح  
الكثير والخطب الماء لا بأس باخذها قوما اصابوا بغير اذن في طريق البادية ان لم يكن قريبا من الماء و  
وقع في قلبه ان صاحبها قد ابا حقه للناس لا بأس باخذها ولا كل لا الثابت بالدلالة كالثابت بالبرهان  
وفي القدوري عن من في رجل التوشاة مئة فجاء آخر واخذ صوفها له ان ينتفع به ولو ابا صاحبها بعد ذلك  
له ان يأخذ الصوف منه ولو سلمها وبيع جلد لها ما أخذ الجلود ويرد ما زاد الدباغ فيه ما يجمع للدهانين في اولهم  
من الدهن الذي يسيل من خارج الاوقية يطيل وقد ذكرنا في كتاب الدعوى في الفصل الذي يتنازع فيه ثلثان  
في التصايب كران ذاهب العقل وضع ثوبه في الطريق والسكران نايم في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لا  
صان عليه لا ذلك الثوب طابع فيكون بمنزلة اللقطة وان اخذ الثوب من تحت رأسه او خاتمه من ابعده او كسبه  
من وسطه او دراهمه كسبه ليحفظه لما اتى خاف من ضياعه يضمن لان السكران حافظ لما معه لان الناس خافون  
من السكران

**جنس آخر** قال شمس الأية الحلواني ادنى ما يكون من التعديع ان شهد عند الاخذ ويقول اخذها لارها فافعل  
ذلك ولم يعرفها بعد ذلك كفى وعزم انه يعرفها قولا ولم يفصل بين القليل والكثير عن ايج ان هذا من باب  
درهم فافعلها وان كان اقل فافعل عشرة شهر وان كان اقل من عشرة الى ثلاث جمعات وفي رواية ثلاثة ايام وان  
كانت اللقطة مما يتسارع اليه الفساد يعرفها بقدر ما يحتمل قال الامام الشريفي هذا التقدير ليس بالزم ولكن يعرفها  
قد ما يعلم انه حصلت العرق به ويعرفها حيث يجد صاحبها لا سرقا فان وجد في الطريق ولم يجد احدا شهد عليه  
او خاف انه لو شهد عليه عند الرفع ياخذ منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضمانا لشهدا احضر من شهد فافعل  
فعل لا يضمن فاذا وجد من شهد ولم شهد حتى جاوز يضمن لا تترك الاشهاد مع القدرة عليه فان لم يظهر الملك  
تصدق فاذا حضر الملك بخبر بين ان نفذ الصدقة ويكون التوايل وبين ان يضمن القيمة قال القاضى ابو  
جعفر ان تصدق باذن القاضى ليس له ان يضمنه فاذا كانت قايمة في يد الفقير باخذها فان كان الملقط محتاجا  
له ان يصرف اللقطة الى نفسه بعد التقريف وان كان غنيا ليس له ذلك وفي النوادر يدفع الامر الى الامام والا  
بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا قبل ان شاء عجل صدقتها وان شاء اقرضها من رجل على وان كان ثوبا فافعلها  
مضاربة وان شاء ردها على الملقط ثم هو بالخيار ان شاء ادام الحفظ الى ان يظهر الطالب وان شاء تصدق  
على ان يكون الثوب لصاحبها وان شاء باعها ان لم يكن دراهم ودرايم ومسل ثمنها ثم بعد ذلك ان حضر  
ليس لنقض البيع ان كان البيع بامر القاضى ما باع بغير امره وهي قايمة فان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء  
ابطل البيع واخذ عين له فان هلك ان شاء ضمن البيع وعنده ذلك نفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية  
وبه اخذها عامة المسايخ ذكر الامام الشريفي ان المودع اذا باع الودعية وهلكت وضمنه المالك فهو الملقط  
غير مملات في دار رجل ومعه قد حسمه درهم فاراد صاحب البيت ان تصدق على نفسه ان كان فقيرا وله  
ذلك كالملقط ولو وجد اللقطين او ثلاثة وقال من سمعوه بطل لقطه فدلوه على فهذا تعريف الكل  
**جنس آخر** اذا هلك اللقطة في يد الملقط ان اخذها لنفسه واقر بذلك يضمن وان اخذها لغيرها على الماء  
واشهد على ذلك شاهدين ولم شهد لكن صدقه بالماء ان اخذها لغيرها لا يضمن وان كذب المالك فالقول  
قول صاحب اللقطة عندهما وعند من يقول الملقط اذا رفع اللقطة لغيرها الى مالكها ثم وضعها في المكان  
الذي اخذها منه اهلكته او سلمها لغيره لم يضمن وهذا اذا لم يبرح عن مكانها ضمن عن ثم اذا مشى خطير  
او ثلاث خطوات ثم اعادها الى مكانها برى ولو نزع الخاتم من اصبع نايم ثم اعاده في تلك النوبة برى فقد  
في كتاب الغصب هذا ولو كانت اللقطة دراهم ودرايم لم يضمن لغيره انسان فقال انما الى وسعى وزنها وعددها وكذا  
وغلافها لم يضمن بهذا عندنا وان اصابه لا بد من البينة ولو ان الملقط صدق برونه فافعلها



منه كفيلا بلا خلاف والحد في الوارث اذا لم يقم بنية انه لا وارث له سواء كان دفع اللقطة اليه <sup>استحقاقا</sup> ثم جاءه ائمه  
بالبيعة ان وجدها وان اخذها وان هلكت ضمن ايها شاء ان ضمن القاض لا يرجع على الدافع وان ضمن الدافع رجع  
على القابض رواية هذا اذا دفع بغير قضاء فان دفع بقضاء لم يضمن عندنا وعندهم يضمن قيل ان يظهر المستحق او  
احتاج اللقطة الى التفقه سقط بامر القاض ولاولى ان يامر القاض بان يواجر البعير والثور فسقط عليه من غلته  
والعبد الضال كذلك ولا يوقل يواجر فان نظرت المدة فالان يبيعها **كتاب الآبق** وفي الاصل اخذ  
الآبق افضل وفي اخذ الضال اختلف المشايخ فيه فان اخذ يبيع ان باقى الى الامام فان حفظه فله ذلك وكذا  
الضال وهل يصدق القاض ان باقى من غير بنية اختلف المشايخ ولو انكر المولى ان باقى فالقول قوله ولا بد  
البيعة ان باقى وهل يضمن القاض خصما عند غيبة الخصم ثم يقبل البيعة اختلف المشايخ وحكم المذموم بانه ما  
باعتبه ولا وهبه وهل باخذ منه كفيلا فيه روايتان وان لم يكن له بيعة لكن اقر العبد فعه اليه وهل يجب الدفع اليه  
اختلف المشايخ فان لم يحج بالبعد طالب حبسه الى ان يحج الطالب في الضال والضالة يجب سقوط عليه من المالك  
في مدة الحبس فان طالت المدة باعه واسكنه والجعل اربعون درهما ان كان الردي من سيرة سفر وان كانت  
قيمة اربعين درهما سقط درهم عن اربعين عن ابي بن وفي قوله لاخره الجعل كلا وان كانت قيمة دون اربعين  
فمن الجعل الاول وهو قولهم كخط عن قيمة درهما وعندينا لاخره الجعل كلا وان وجد في المصرو  
خارج المصرون السفر رخص له والراى فيه الى الامام وراى الضال لا يستحق الاجر وراى الكاتب لا يستحق  
امارا المدبر ولم يولد يستحق الجعل رد عبد قريبه وهو في عياله او احد الزوجين او الوصي اذ رد عبد  
اليتيم او فرغ عبد ابنه يجب الجعل اذ لم يكن الابن عياله او فرغ عبد ابنه وهو ليس عياله يستحق الجعل الكل  
في الاصل وفي الفتاوى السلطان اذا اخذ بقا من سيرة سفر او راهبا او شحنة كاروان اذا اخذ المالك  
من قطاع الطريق واخذ على المالك لاجلهم لانه فغلو ما هو واجب عليهم جمل قال لاخره قد ابق عبدى فان  
وجدته فخره فقال نعم فوجبه المأمور على سيرة السفر وجا به الى مولاه فلا جعل له لا المالك استعانه  
وهو قد رده الا عانة ولو وهب المولى العبد لابق من الدار ان قبضه ثم وهبه يجب الجعل وان وهبه قبل  
القبض لا يجب الجعل وان باعه منه فله الجعل والاعتاق قبضه لا تلافى بخلاف التدبير ولو باعه الراد او وهبه  
لا يجب الجعل ولو شهد المشتري انه اشترى المالك ولا يقدر عليه الا به يجب الجعل للمشتري في الاصل بيع الآبق  
وهبه لا يجوز الا ان يهدى للصغير ولو عتق عن كفارة يمينه يجوز وفي الفتاوى جمل جاء الى ابي من سيرة  
سفر ودخله في مصر ففرضه واخذ اخره وثلاثين درهما يرضع ثلثا ولو امر القاض براد الآبق في الاصل  
فقد ما ثبت انه آبق <sup>استحقاقا</sup> سقوط عليه رجع فندوا اللقيط سواء فقد ذكرنا في كتاب اللقيط وما يتصل بهذا راجل اخذ

برج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلمها ولا يتركها بغير علف حتى لا يضر بها الناس ان اخطأ حمام غيره بها  
لا ينبغي له ان يأخذها فلو اخذها طلب صاحبها كالتضالة واللقطة فان فرج غده ان كانت لام عربة لا  
تعرض الفرج وعلى القلب الفرج له وكذلك البيض لصاحب الام لانهما تبعها وقال الامام السرخسي من اخذ ببيع  
حمام فاماخذ من فرجها لا يحل له الا اذا كان فقيرا فان كان غنيا صدق على فقير ثم يستر بها منه فان لم يعلم  
ان في فرجها غنيا فلا شيء على صاحب البرج ان سار الله لان العدم **كتاب المفقود** وفي الاصل ان  
المفقود يعتبر حيا في حق نفسه حتى لا يقسم ماله بين ورثته ولا يزوج امرأته ويعتبر ميتا في حق غيره حتى لا يرث  
احد من اقربائه اذا مات لان حيوات حكم استصحاب الحال وانه خجة لدفع الاستحقاق وليس خجة للاستحالة  
ولا يستحق ميراث غيره فتدفع استحقاق ورثته حتى ينقضي من المدة ما يعلم ان مثله لا يعيش الى تلك المدة  
وذلك يعرف بموت اقرانه ولو بقي من اقرانه واحد لا يحكم بموته والارفاق بغير موت اقرانه في بلد لا في  
الدنيا والامام ابو بكر محمد بن الفضل والامام ابو بكر محمد بن حاتم قد رآه بتسعين قال الصدق الشهيد هكذا  
وعليه الفتوى والامام السرخسي يعتبر بموت اقرانه ثم بعد مضي هذه المدة يعتبر ميتا في جملته يوم تمت المدة  
وفي جمل الغيرة مات يوم فقد حتى لو فقد الرجل ثم مات ابنه وهذا الابن اخ آخر لانه والمفقود عصبه  
يخاصم اخ الابن عصبه المفقود وقال اخي ورث مال المفقود ثم مات واذا وارثه نتظر ان كان الابن مات  
قبل موت اقران المفقود فجميع مال المفقود لعصبه المفقود ولا يكون للابن من ذلك شيء ولا يكون للمفقود  
من ميراث الابن شيء ولكن يوقف نصيب المفقود من مال الابن الا ان يظهر حال المفقود فان ظهر المفقود جانا  
وقف فهو له وان لم يظهر حتى مات اقرانه فالموقوف لاح الابن وان كان اقران المفقود ماتوا قبل موت الابن  
فيراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل ان يفقد ليس للمشتري ان يردّه على ولد اما المستحق من يد المشتري  
فالقاضي يؤدى الثمن من ماله ان كان له مال من جنس الثمن اذا علم وجوب الثمن عليه وحكم الثمن وسائر الدين  
سواء ولو فقد الكاتب يوفى مكاتبته ما ترك ان كان من خلاف جنسه فالقاضي ينصب كليا في جميع غلات  
المفقود طلبت الورثة او لم يطلبوا وخصص الوكيل من بحرقا وجب بعد جري بيده وبين هذا الكيل ولا  
خاصم ما سوى ذلك الا ان يكون القاض فله ذلك وانفذ الخصم بينهم في يجوز وذكر الامام السرخسي ان  
روحة المفقود وولد اذ اطلب من القاض ان ينصب كليا تنقضى عنه ويجمع غلاته ويواجر رقيقه فعلى القاض  
وهذا بناء على ان القاض هل يقضى على الغايب هل ينصب كليا على الغايب عن الغايب فعندنا لا وهي مرفقة  
اما الوكيل وقضى على الغايب فبالاجماع وهكذا ذكر في الزيادات في آخر ابواب الدعوى انه ينفذ فان قيل  
المجتهد بنفس القضاء فينبغي ان يتوقف على قضاء اخر قلنا لا بل المجتهد سبب القضاء وهو ان البيعة



هل يكون حجة وقضى بها نفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في القذف والقوى على هذا واما ما يبيح يتسارع  
اليه النفسا فالقاضي يبيعه بخلاف الوحي حيث يبيع عروض الغائب طلقا والاب المحتاج يبيع ماله من العرض  
ونفقته على نفسه وليس له ان يبيع العقار وهذا استحسان والقياس ان ليس له بيع العروض ايضا وهو قول  
وقد مر في النقضات تام هذا **كتاب الاستحسان** وفي الاصل المرأة في حق الرجل كالحمل في حق الرجل  
وحق الرجل في حق الرجل والمرأة في حق الرجل ما بين سترتها الى ركبتيها والركبة عورة عندنا والستر ليس بعورة  
وما يباح النظر اليه الرجل فكذلك المرأة في حق الرجل لا يباح اما ان كانت المرأة اجنبية او ذارحم محرمة  
او زوجية او امته ففي الزوجة والامه يباح النظر الى كلهما والادب ان لا ينظر الى عورتها واجماع والذير وفي  
في الفرج حالة الحيض حرام وفيما دون الفرج حالة الحيض بكرة ما تحت الازار وقاله مجتنب شعار الدم وله ما سوى  
ذلك واما الاجنبية فيباح النظر الى وجهها والى ثيابها وظاهر القدم عورة الا عند الطحاوي وهكذا روى الحسن بن عجلان  
وعن ابى تراب ان ذراعها ليس بعورة ومستحرام لانه لا ضرورة في المتستر ان يراها من الوجه والكف الا في العجائز  
مباح مصافحتها والاستمتاع حرام بكل حال وكذا الخلوة وفي فتاوى القاضي الامام لا باس للرجل بمصافحة العجوز  
التي لا تشتهى وان تغمر جلده وكذلك لو كان الرجل شيخا دانا من على نفسه وعليه فلا باس بان يراها وان كان لا يامن  
لا يجل واما ذات الرحم المحرم فباح النظر الى موضع الزينة الظاهرة منها والباطنة اما الظاهرة فاذا ذكرنا في الاجنية  
واما الباطنة فالرأس والشعر والعتق والصدر والعضد والساعد والكف والساقي والرجل ولا يباح النظر الى  
الظهر والبطن والفخذ والركبة والسترا والنظر والخلوة مباح والاستمتاع حرام وفي نسخة الامام الشريفي المحمدي  
بالزناح بمنزلة المحرمية بالنسبة كذا المحرمية بالمصاهرة فلو كان شوب حرمه بالمصاهرة بالنزاهة والمعاذ بالله وفيه اختلاف  
المشايع فيها والاصح انه يباح النظر الى موضع الزينة الظاهرة والباطنة وحكم النظر الى الامه الاجنبية كالنظر الى ذوات  
الحرام والمذنب والمكاتب ام الولد كذلك ثم هذا كان عن شهوة واذا كان عن شهوة او كبر رايه انه يشتهى لا  
سئل وكذا في الاجنية لا ينظر الى وجهها اذ كان عن شهوة او كبر رايه ذلك لا لاثبات الحكم وهو القضاء لها اولا  
او الشهادة لها وعليها او يرد نكاحها ولكن لا يقصد الشهوة ومن رآه الشارب لا ينظر اليها ان كان الثوب رقيقا  
او ملتحقا نصفها فيكون كالنظر الى بدنها بالحديث ولا يجوز النظر الى العورة الا عند الضرورة وهي الاحتقان و  
الختان والمداواة والولادة والبيكان في الغنة والرد بالعيوب المرأة العبد والامه والاماء والعبد في حجب  
كالاجنبي ولكن للعبد ان يدخل على مولاه لا يغير ذنبا اجماعا وفي احدث في الشافعية يباح للعبد من سيده ما يباح للمحرر  
من ذوات الحرام واجمعوا على ان العبد لا يسافر بسيده والمجوب والخضعي كالنخل **كتاب اخبار** قال  
الامام الشريفي خبر الواحد في الدلائل وهي الطهارة والنجاسة والحل والحرمه اذ كان المخبر مسلما عدلا ذا ذكر او اثر

410  
خرا او عبدا محدودا في القذف وغيره ولا يشترط لقطعة الشهادة والعدد والحرية ان كان المخبر ذميا لم يقبل قوله  
وكذا الصبي والمعتوق واما المستور فمن ملحق بالفاسق في ظاهر الرواية وبالعدل في رواية الحسن وهو قول  
الطحاوي في كتاب المأذون وجعل الاخبار على ثلاث مراتب خبر الشهادة وقد عرف في كتابها وخبر الدلائل  
وقد ذكرناها وخبر المعاملات ولا يشترط العدد ولا العدالة في المعاملات وفي كراهية الجامع الصغير قول  
الواحد مقبول في المعاملات عدلا كان او فاسقا مسلما كان او كافرا حرا كان او عبدا اذ عرفنا هذا خبرنا  
الى مسائل من الاصل قال رجل اريد ان يتوضأ من آفة في السفر فاخبره مسلم بن نجاسة ان كان عدلا لم يتوضأ  
وان كان غير عدل عمل باكر البراء والاراقة اخطا اذ اوقع عنده انه صادق ويتيم ويصلي وان لم يتيم خرج احد  
الوجين يتوضأ به وان كان الذي اخبره بنجاسة الماء ذميا لم يقبل قوله فان وقع في قلبه انه صادق فاحتج  
ان يري الماء ويتيم وان توضأ وصلى جان بخلاف خبر الفاسق لانه حجة في الجملة ففضل ملنا اما خبر الذي فلا  
رجل دخل على قوم من المسلمين ياكلون اخبر بعضهم باكل بعضهم باكره ان كان في جانب خبر عدل وفي الجانب  
الاخر غير عدل ياخذ بقول العدل واذا كان في جانب عدلان وفي الجانب الاخر عدل فالعدلان اولى ولو  
كان في كل جانب غير عدل عمل باكر البراء فان لم يتيمح يتناول لان الاصل هو الاباحة ولو كان في جانب خبر عدل  
وفي الجانب الاخر عدلان فعبدان عدلان اولى والحر ان العدلان اولى من العبدان العدلين ولو  
كان في جانب خبر عدل وفي الجانب الاخر غير عدل عمل باكر البراء فانها سواء في الدلائل وكذا لو كان في كل جانب  
خبران عدلان عمل باكر البراء فان لم يتيمح الرأي فالخير اولى ههنا لان في كل جانب ملزما فالمرح اولى في  
سبق غير ملزم ولو ملكت طعاما او حاربه بشرا او نحو فاخبره مسلم عدلان هذا كان غصبا عدلا  
فالاحب التمسك في الاكل والوطئ لان الحلي ينفلك عن الملك فثبت بقول الواحد العدل بخلاف ما اذا اخبر  
عدلان انه ذبيحة المجوسي لم يسعه اكله اشترى لها فاخبره رجل انه ذبيحة الذي لا يسعه اكله ولا يرد  
البيع والفرق ما ذكرنا قبل هذا ولو باخه رجل طعاما ياكله او ماء يتوضأ به فاخبره مسلم عدلان انه  
غصب عنه فالاحب التمسك ولا حرم لانه لم يخبر بحرمه العين بل بالجهة ولم يثبت الجملة رجل يبيع ثوبا  
له رجل مسلم عدل هي غصب عنه وهي جاحدة فالاحب ان لا يشتري ولو اشتريها حل له الوطئ لانه لم يخبر  
بحرمه العين بل بجهة الغصب لم يثبت ولو اخبره انه باع الاصل او معة فالاحب التمسك ولا حرم وان  
كان هذا حرمه العين لان الملك لا يسلط بقول الواحد لانه لم يخبر بها رجل آخر لا يبيع لمن عرفها انها لا تملك  
ان يشتريها من هذا فان قال هذا صارت بي بشارا وكذا او قال وكفى بيعها فان كان عدلا صدق وان كان  
غير عدل ووقع عنده اصادق فكذلك وكذا لو لم يعلم انها فلا تملك لان يقول هذا الذي يبيعها ولو لم يخبر بها



كانت لغيره فله ان يشتريه بمانه ولا يشتريه كونه عدلا فان كان مثله لا يملكه مثلها فالاحب التمر فان كان  
ذو اليد عبد لا يشتري حتى يسأل فان قال اذن لي مولاي ببيعه فان كان عدلا صدقه وان كان غير عدل عمل  
بأكبر الدري وان اشبه لم يشتري وكذا البصة الماهق اذا اخبرته اذ ناله وليته ببيعه عمل فيه بأكبر الدري ولو ان  
رجلا علم ان جارية رجل تزوجها وراها في يد آخر ببيعها ونزعها كانت في يد فلان ذلك الرجل فمحلته  
اذا اخبره بشئ او عاين هذا ذلك وسببه الشر فكذا اذا اخبره لا سارعه وهو مطلق ليسع واذا قال كان  
فلان يبيعني اماله في الحقيقة كانت وانا امرته بذلك لا مرفقة واقربت الجارية باقرارها له بذلك وصدقة  
الجارية بذلك وهو مسلم عدل لان يشتريه بمانه وان كان عنده كاذبا لم يشتريه بمانه لان هذا العاين لك  
وسعه الشر لانه اخبرته لا سارعه وكذا لو قالت كانت لي وكنتي كنت اودعها ثم ردتها على او كانت لي عتقا  
ثم اشتريته بمانه او وهبها لي صدقة لما قلنا وان قال غصبتها متى فاخذتها مني على محرم لم يشتريه بمانه فان  
قال كان ظلي وغصبتها ثم رجع عن ظله ودفعها الى جاز الشر ولو قال قصي لي بها القاض وهو محرم قضاءه  
فاخذتها مني لم يشتريها واشتريها بالو قال شريتها ونقدت الثمن واخذتها بغير امر جاز الشر ولو قال  
اشتريتها ونقدت الثمن لا انه حذفت الشر فاخذتها مني لم يجز الشر ولو قال اشتريتها من فلان وقبضتها  
بامر بعد نقد الثمن وهو عدل فاجره عدلا خرا فلا هذا جحد هذا الشر لم يشتريها وان كان البايع عدلا  
والآخر عدلا ويقع عنده انه صادق فكذا ان كان غير عدل وعنده الاخر هو الصادق فقال في الكتاب لا  
يرى ان رجلا لو دخل على انسان شاهرا سيفه ان وقع عنده انه لص جاء ليقتله ويأخذ ماله وهو لم يبارزه  
فغل ذلك فله ان يقتله وان وقع عنده انه هارب من المصوص ملجئ ولم يفعل فلما جاز العمل بالغالب الدري  
في الدم ففي غيره اولى ولو قال ان فلانا امرته ببيع امته التي في بيته ويقع عنده انه صادق ان يشتريها  
وتقدمتها ويقبضها وان وقع عنده انه كاذب لم يلزم وطئها بشرها ولو كان قبضها وطئها ثم وقع  
انه كاذب لم يلزم وطئها حتى تعرف خبرها فاذا جاء المالك ومجدا لا لمشتريها واخذ عقرها وبطل البيع ورجع  
هو بالبث على البايع فان كان شهيد عدل ان عند الشر ان مولاه امرها بذلك ثم جاء المالك ومجدا لك  
فلمشتري ان يمنحها الى ان يقضي عليه القاض بالرد ثم لا يسعه مسأكاها بتمهارة الذين شهد عند الشر  
رجل تزوج امرأة رضية ففاد نجاء رجل فاجره انها ارضعت من لم تزوج او اخوة او اخيرة انها قبلت ابن  
زوجها او اباه وهي شتمه ما وقع عنده انه صادق فله ان يتزوج اخوها واربعها سواها بخلاف ما اذا اشترى  
لسبوا الرضاع والمصاهرة على النكاح لان ثمة الزوج نازعه ما همنا فندعي امر عارضا والزوج لا سارعه  
لانه لا يعلم به فان سمع عنده صدقه وخبر قوله وللخير ان امرته ردت عن الاسلام واخبرته المرأة ان

زوجها ارتد هل يجب القبول فيه واثبات ولو اخبرها انسان انه طلقها وزوجها يحل لها التزوج بزوجة آخر رجل  
راى رجلا قتل اباه عمدا ثم قال الله لم يقتل او قال انما قتله لانه ارتد او قال لانه قتل ابني عمدا وهذا لا يعلم  
ولا وارث له الا هو فله ان يقتله ولزم ان يعينه وكذا لو لم يره لكن اقراة قتل عمدا لكنه ادعى الردة  
او قتل ابيه ولم يره هذا ولا قري بذلك لكن شهد عدل ان يقتله او باقراره عند الابن لم يكن للابن قتله ولا  
لغيره اعانة حتى يقضي القاض بخلاف اذا شهد المرأة شاهدا فان الزوج طلقها ثلاثا جثت بثبوت الحكم  
في حقها بدون القضاء ولو عاين الابن القتل وسبع الاقارب ثم اقام ذلك الرجل شاهدين عند الابن عارضة  
او قتل اباه لا ينبغي للابن ان يحجب القتل واصله اذا شهد عنده من لو شهد عند القاض منعه من القتل لا  
فان كان لا منعه فله قتله ما ان يدرج شهيد عدل ان هذا مال موث هذا الرجل غصبه منه ذو اليد وهو  
لا يأخذ هذا حتى يقض القاض له به ولو كان هو ابن اخذ او سمع اقراره به وسعد اخذ وقاله عليه اذا  
او وسع غير اعانة عليه كما في القتل واذا شهد عدلان لامرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وهو محرم ذلك ثم  
ماتا او غابا قبل ان يستدعا عند القاض لا يسع للمرأة ان يقيم معه بتمهارة سماعها من خلاف المال والقول  
مسائل هذا الجنس شرح الشافعي **كتاب الحدود** وهو مشتمل على فضلين الاول في القذف والثاني  
في الزنا الفصل الاول وفي مجموع التوازل رجل قال في حق سيرة انه كان صالحا لم يشرب الخمر ولم يزن ولم يلط  
فقال رجل همه كره است هذا ليس بقذف لانه ليس باشارة الى هذه الاضال ولو قال ابن همه كره است  
يكون قذفا فان من قال الاخرين في فقال له صدقت لا يكون قذفا كذلك لانه لم يسته ولم يكنه ولو قال  
وي ابن همه كره است يكون قذفا اما اذا قال صدقت هو كما قلت يكون قذفا لانه سماه بما وصف به الا  
وكذا ان رجلا امر على امرأة يقال لها ام عمران وهي مجنونة فقالت لابن الزنايين فدعا ابن ابلي ففزعها  
حدين في المسجد الجامع وهي قايمة فسمع ابو ج فقال خطأ ابن ابلي في ستة مواضع ضربا المجنونة  
والمجنون لا حد واقام الحد في المسجد والحد لا يقام في المسجد وجمع بين الحدين ويقذف الجماعة لا يجزى  
حد واحد ووالى بين الحدين ولا ينبغي ان يقام الحد ما لم تحفظ الاول فضر بها بغير خصم وحضور الخصم  
وضربها وهي قايمة والمرأة يقام الحد عليها وهي قايمة وشرح هذا كنهه في خزنة الوقات **جس**  
وفي الفتاوى رجل قال لرجلين احدهما ان لا يحد عليه الحد لانه القذف موجب الحد قيل له هذا هو  
لا حدما فقال لا حد عليه لان اصل القذف ليس بوجوب لوقا الجماعة فكلم زان لا واحدا يجب عليه الحد  
القذف موجب الحد فكان لكل واحد منهم ان يدعي ما لم يعين المستوفى السكران اذا اقر بالحدود في حاله  
السكر لا يجزى رجل قال لا حد يا اباه او يا اباكس او يا لاشي او يا معويك يجب عليه شئ كذا لو قال يكذب



او يا حار او يا تيس او يا قرد او يا ذئب له نه ما قذف وما الحق الشين لانه كل احد يعلم انه كاذب كذا الوفا  
ياضحكه يا مسخه يا مقام قال الصدق الشهيد بغيره في قوله يا مقام لو قال يا قرد او يا ذئب بغيره  
وفي رواية التوازن رجل قال لا خير يا حيث لا يقول له بل انت والاحسن ان يكف عنه ولا يجيب ولورفع الا  
الى القاضي ليؤدبه يجوز ولو اجاب مع هذا لا بأس به ولو قال لا خير يا قرد او يا قاسق او يا قاسق او يا قاسق  
او يا مخت لا يجيب الحد ولكن بغيره يعني اذا قال الصالح اما اذا قال للفاسق يا قاسق او قال للقوي بالحق لا يجيب  
شي واخيرا التعزيز الى القاضي من واحد الى تسع وثلاثين وهذا عندهما وهكذا في القضاوي وفي بيان  
التعزير ومقداره وفي شرح الطحاوي في كتاب الحدود التعزير على اربع مراتب تعزير اشرف الاشرف كالشرف  
والعلوية وتعزير اشرف كالهياقة وتعزير اوساط الناس وتعزير الخساسة وتعزير اشرف الاشرف  
الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير اشرف الاعلام والنجار الى باب  
القاضي وتعزير اوساط اوساطهم السوقيه الاعلام والنجار الى باب القاضي والنجار الى باب القاضي  
النجار والصبي بعد ذلك قال المصنف من ثقبه ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي او الوالي جاز وحيلة  
ذلك رجل لا تخضع لاجاعة يجوز تعزير باخذ المال **وما يتصل بهذا** عبد الله الادب فله ان يؤذبه  
ويعززه ولا يجاوز به الحد وكذا المرأة قال الله تعالى واضربوهن اباح تعزير النساء عند الحاجة اليه الساهر  
اذا ادعى انه خالف ما فعل ان لم ينقل والساحرة تنقل برزها ان كانت تعتقد ذلك وان كانت المنة  
لا تنقل ولكن الساحرة تنقل بالاثرو وهو روى عن عمر انه كتب الى عماله ان اقلوا الساحرة والساحرة  
رجل يتخذ للناس ويفرق بين المرو وزوجه بملك اللقبه فهذا سحر ويحكم بارتداده وينقل هكذا  
مطلقا وهو محمول على ما اذا كان يعتقد ان له تأثيرا على ما في السالكين هل يحل له ان  
يكتب الى ابية بذلك ان وقع في قلبه ان اباه فقد علم ان بغيره على ابنه يحل له ان يكتب الى ابية وان لم يقع في قلبه  
انه يقدر لا يكتب كذا بين المرو وزوجه وكذا بين السلطان والرعية **الفصل الثاني في الزنا** وفي  
الفتاوى رجل زنا بامرأة ميتة لاحد عليه ولكن بغيره رجل تزوج بحارمه ودخل بها فلهما الحد  
ولا امر عليه وعندنا رجل زنا بامرأة ميتة لاحد عليه ولكن بغيره رجل تزوج بحارمه ودخل بها فلهما الحد  
الزيادة في الزوجة ولو زنا بامرأة في بربها تحت الاتفاق في ايضا وفي الزنايات وشرح الطحاوي انه على  
الحد في الغلام ولو زنا بامرأة او بغيره لا يحل الحد رجل كان مستلقا علقها جاءت امرأة وقعدت  
عليه حتى قضت حاجتها بحد عليه ما رجل اقرب بالزنا اربع مراتب ثم قال والله ما اقرت دري الحد عن رجل  
شرب الخمر فصر من الحد ثم هرب ثم شرب ثانيا فصر جدا مستقلا وكذا الزاني في حد القذف يحل له

وسقط الثاوي عن ابي جراح انه خرج حاجا ودخل المدينة فراه الناس قد اجتمعوا على رجل فقالوا وجدنا معزكوة  
الخمير وارادوا ان يقتلوا الحد عليه قال ابو جراح ومعه آله الزنا فارجموه وتركوه وبقر فراعنه وفي شرح الطحاوي  
رجل وطى بهيمة بغيره فان كانت البهيمة له بذبح ولا يؤكل وعن عمر انه امر بالبهيمة حتى احرقت بالنار  
وفي الفتاوى الصغرى الذي يؤكل يؤكل عندنا جراح ولا يحرق وعندنا من لا يؤكل ويحرق بالنار كالذي  
لا يؤكل واما الذي لا يؤكل بذبح ويحرق بالنار ولا يحرق قبل الذبح ويضرب الفاعل قيمته ان كان بغيره وفي  
روايات الفتاوى الصغرى قال الصدق الشهيد هكذا والاعتماد على ما ذكره شرح الطحاوي وفي فتاوى  
القاضي الامام رجل وطى بهيمة قال ابو جراح ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحها واحرقها وان لم يكن البهيمة  
للواطي كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها الواطي ويحرقها لم يكن مأكولة وان كانت مما  
يؤكل بذبح ولا يحرق رجل اعطى امرأته ثوبا فغلبها فباعها بمائة دينار ولو قالت اني فلانة بغير امر انك  
لا تحدد وفي الروضة لو جرح امرأته وعانقها وقبّلها او جامعها فمئذون الفرج حتى انزل عليه التعزير  
**جسدي** في قامة الحد وفي الفتاوى امرأة ثبت عليها الزنا وهي حامل لا تحدد في الحال حتى تضع الحمل  
ثم بعد ذلك هل حبس الى وقت وضع الحمل ان ثبت الزنا باقرارها لا حبس لكن يقال لها اذا وضعت الحمل اخرج  
وان ثبت بالبينة حبس فلما وضعت الحمل ولم يجد من يقبل صبيها فترضعه قال ابو جراح ترك الولد مع اولا  
ترجم حتى يستغنى الصبي عنها الزنا اذا احل له حبس والسارق اذا قطع حبس لان الزنا جناية على نفسه  
السرقة جناية على الغير من وجه فجاز ان حبس رجل وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلقة يخاف عليه الهلاك  
لهذا اضر به بحد خفيفه قدر ما يحتمل المسائل في الفتاوى **كتاب السرقة** وفي الامل  
المدعى عليه اذا اكد السرقة قال عامة المشايخ بغيره اذا وجد في موضع التهمة بان آلا امام به عشي  
مع السارق او آله مع الفساق جالس لا يشرب الخمر لكنهم في مجلس الفسق وعن عصام بن يوسف  
انه دخل الى حجاب بن ابي حيلة وكان اميرا فاقى بسارق فقال لا ميراثك حبيب عليك اليمين وعلى المدعى  
البينة قال الامير هاتوا بالسوط والعقابين فاضربوه حتى اقره واتى بسرقته قال عصام سبحان الله  
ما رايته قط الا شبه بالعدل من هذا ثم السرقة التي تعلق بها القطع لها شرطانها الخفية والاستسار  
ابتداء وانتهاء او ابتداء بان ينقب البيت حقيقة ثم ياخذ المال من يد مكابرة بان يستيقظ صاحبه ومنها  
ان لا يكون للسارق في السرقة شركة ولا بشبهة ملك ومنها ان لا يكون السارق ما ذوقا في الدخول  
في المكان الذي سرق منه فلو ان له بالدخول في بيت من الدار فسرق في بيت آخر اختلفت الروايات  
واختلف المشايخ ومنها ان يكون للمسروق منه يد صحيحة على المال حتى ان السارق لا يقطع



ومنها ان لا يكون بين السارق والمسرقة زوجة ولا رحم كامل ومنها ان يكون المسروق مقبولا وان  
لا يوجد جنبه مباحا في الاصل ولا يكون تافها ولا يتسارع اليه الفساد ويعتبر قيمة عشرة وقت  
الشرقة وذكر الطحاوي ان المعترقة وقت الاخراج لان كمال النصاب وقت القضا شرط فلو نقص  
حيث العين لا يسقط للقطع ولو انقص من حيث السعر سقط ومنها ان يكون المأخوذ منه محرزا  
وانما يصير المحار حرا باحد الامرين اما ان يكون معدا لحفظ الاموال كالدرهم والدينار والكنز  
الاخية والفساطيط او بالمحافظة حتى لو سرق شيئا من الصحن وله حافظ بان سرق من تحت راسه  
وهو نائم في الصحن او في المسجد يقطع ولو كان المال موضوعا بين يديه اختلف المشايخ فيه قال الامام  
الشرعي انه محرز وعزم لو سرق من رجل ثوبا عليه وقلنسوة او من امرأة نائمة حليا او ملاء هي لباسها  
يقطع ولو سرق ثاة او بقرة او فرسا من المرعى لا يقطع كذا ذكر في الاصل قال الامام خواهر زاده الا ان  
يكون عليها من حفظها وفي البقال لا يقطع وان كان معها راع يحفظها وهكذا في المشتة عن ليج وان  
كان معها سوى الراعي من يحفظها الا ان يجيب القطع فان كان الغنم ياروي الى بيت بالليل لها باب مغلق فليس  
ودخل فيه فسرقة منه الشاة يقطع وفي البقال لا يعتبر الغلق اذا كان الباب مودا وكفى الا ان يكون  
بيتا مفردا في الصحن ثم الحز نوعان حزن يمكن الدخول فيه كالبيت ولو نقب البيت وادخل به و  
اخرج المتاع لا يقطع وحزن لا يمكن الدخول كالجو القوي فلو شق الجوالق وادخل به واخرج المتاع يقطع  
قال الطحاوي حزن كل شيء يعتبر حزنه حزنه حتى انه اذا سرق دابة من اصبل يقطع ولو سرق لؤلؤة من  
اصبل لا يقطع رجل سرق من السطح شيئا يساوي عشرة يقطع لانه حزن رجل وجبت عليه الزكاة فاقطعها  
من ماله ووضعها لليهودي الى الفقراء فسرقه رجل يقطع غنيا كان السارقا وفتى لان ملكه باق وقال  
الكوفي ما كان حزن النوع فهو حزن للانواع كلها حتى لو سرق لؤلؤة من شرجه يقال يقطع وكذا لو سرق  
ثياب الراعي من الوج قال الامام الشرعي هو المذهب عندنا وفي المشتة اذا سرق من بيوت السوق ليلا  
ان كان عندها من حفظها يقطع والا فلا اذا دخل على سوق في نهار في حالوته وسرق منه لم يقطع وفي  
الحاوي لو دخل السارق نهارا وسرق وباب الدار مفتوح لم يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان  
الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلا الناس العتمة وسرق خفية ومكابرة ومعه سلاح او لا وصاحبه يعلم او لا  
يقطع ولو دخل بين العشاء والعتمة والناس يمشون ويذهبون فهذا بمنزلة النهار ولو كان صاحب الدار  
يعلم بدخول اللص والاص لا يعلم بان فيها صاحب الدار او يعلم بالاص وصاحب الدار لا يعلم بقطع ولو علم  
لا يقطع ولو كان بدرا انا لا يفسد متاعه قطع ولو كان به نهارا لا يقطع بان نقب بيته سرا واخذ متاعه  
معانية

فالقيا من لا يقطع في الفضل في الفقاوي جماعة نزولوا بيتا او خانة فسرقت بعضهم من بعض متاعا وصا  
المتاع يحفظه او تحت راسه لا يقطع ولو كان في مسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت واحد قبل الخروج  
يقطع **جس** رجل دخل الدار وجمع المتاع في الليل فطرح في نهر كان فيها واخرج واحد ان كان  
للماء قوة اخراجه بنفسه لا يقطع وان لم يكن للماء قوة اخراج المتاع من الدار لكنه اخراجه بغيره يقطع  
ولو دخل السارق مع الحار المنزل فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل فذهب الى منزله فخرج الحار فدخل  
حتى جاء الى منزله لا يقطع وكذا لو علق شيئا على طائر وتركه في المنزل ثم طار بعد ذلك الى منزله وفي الحار لو  
ساقه حتى اخراجه وقطع السارق اذا اكل الدابة بعد ما دخل البيت ثم خرج لم يقطع وعزم مثلها رجل  
نقب جايطا بغير ذن المالك ثم غاب فدخل سارقا البيت وسرق شيئا المختار له لا يضمن الناقب شيئا  
المسائل في الفقاوي **كتاب السبي** هو شمل على ثلاثة فصول الاول في الامان والثاني في مسائل  
البيع والمالك والثالث في الخطر والاباحة اما الاول اما ان الذي والبراة لا يضمن الا اذا حكم بانهم ذمتهم  
بجور كذا حكم القيد والمحدود والاعمى لا يجوز ولو سألوا ان ينزلوا على حكم اسير في ايديهم فلا يضمن  
ان لا يجبرهم الا ما نأمنه اذ ائمنه على قرابته يدخل الولدان في الامان استحسننا بخلاف الوصية لقربته  
السلطان اذ آمن الكفار بشرط الهدي يضمن ما نه حتى لو ظهر عليهم فمهم افياء وان آمنهم مطلقا فاشغلو  
استحق ما بينهم وهذا اذا كانوا كثيرين بحيث لهم قوة وشوكة اما الواحد المستامن اذا قطع الطريق لا  
يقتض ما منه وكذا الاثنان والثلاثة الكافر اذا اسلم قبل الاسر بعد ما وقع الذمة على الكفار لا يكون  
فيا وهو حر وماله له **الفصل الثاني** في مسائل البيع وما يتصل بالملك وفي الفقاوي طائفة من الكفار  
بينهم واردة دخلوا دار الاسلام وبينهم وبين المسلمين ايضا مواردة ثم تنازعوا فيما بينهم وقتلوا  
ووقعوا الذمة على احدي الطائفتين واستولوا على اليهودين وباعوهم من المسلمين قبل الاخران  
بدرا لا حر ولا يجرى بشرائهم ولو ان اهل الترتك واهل الهند اذا استولوا على طرف من الروم واخرجوا  
بدرا الهند ثبت الملك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترتك والاحراز بدرا الحرب شرط اما بدرا  
فلا فلو باع واحد منهم شيئا من هذه الجملة يجوز اهل بلدة تدعون الاسلام فيصلون ويصومون  
ويقرؤون ومع ذلك يعبدون الاوثان فاغار عليهم المسلمون فبسومهم فاراد انسان ان يشرك  
من ذلك التسليبا ان كانوا يقرنون بالبعوثية ملكهم جاز الشراء وان لم يكونوا مقرنين بالبعوثية ملكهم  
جاز شراء الصبيان والنساء دون الكهان مسلم دخل ارا حربا بانيان فباع انسان من اهل الحرب بانيه واباه ولد  
او بنية وبخالته او بولده قد هربا ببيعهما من المسلم المستامن ليس بينهما شيء هذا قول المشايخ وقال الكرخي ان  
كانوا



لا يرون جواز البيع لا يجوز ان كانوا يرون يجوز اذا بطل البيع على القول الاول وعلى القول الثاني اذا كانوا  
لا يرون البيع فاذا اخرجهم الى دار الاسلام تكلفوا فيه فان بعضهم يملكه بالقهر وان كان البيع باطلا والاصل  
البائع ان رأى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان اشتراه وذهب كرها ملكه قال المر  
وفي سائر الاصل في باب صلح المملوك والمواذعة مسئلة تدل على انه يجوز البيع اذا اراد جوازه وان قهره في بعض  
احرارهم ثم باعته من المسلم المستأمن ان كان الحكم عندهم من قهرهم صاحب ملكه جاز الشراء وان كان الحكم  
عندهم على خلاف هذا لا يجوز مسلم تزوج امرأة في دار الحرب كانت كافرة تركية واعطى الاصل لها واهل  
قلبه انه يبيعها فخرج بها الى دار الاسلام واراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يريد به اذا خرج به طوعا او قهرا  
الحرة اذا دخل دار الاسلام بالمانع الولد فباع الولد لا يجوز لان الولد اخل تحت الامان وفي جازة البيع  
نقض الامان مملوك من المملوك للذين في دار الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهله  
فان كان الذي اهدى ليس يمينه وبينهم قرابة كان مملوكا لمن اهداه اليه وان كان ذات حرم منه او امرأته  
لم يكن مملوكا للذي اهدى اليه **الفصل الثالث في الخطر والاقامة** وفي الفتاوى لا ينبغي للرجل ان يخرج  
الى الغزو الا باذن والوالدين وان اذن احداهما ولم يأذن الآخر لا ينبغي له ان يخرج فان لم يكن له ابوان فلا بأس بان  
يخرج لان ابلا بامام مقام الاب ام الام قايمة مقام الام فكانا بمنزلة الابوين وفي سفرا الحج والتجارة يخرج  
بغير اذن والديهما اذا كان الطريق محفوفا وهذا اذا كانا مستغنيين عن خدمته فان كانا محتاجين فلا رجل  
اراد ان يخرج الى الغزو وعليه ان لم يخرج حتى يعفى عنه وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الغريم وان كان  
كفيل للمال لا يخرج الا باذنه وان كانت بغير اذنه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة القليل واليتيم يستحب ان  
يدفعا في المكان الذي قتل ومات في مقابر اولئك القوم ومع هذا القول ميلا او ميلين او مثل ذلك لا بأس به  
حمل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكره **فروع منه** خبر النفر الذي وقع في اهل الروم بحبس الغزو على كل من بيع له  
الزاد والراحلة ولا يجوز التحلف الا بعد بترين ولو امرأة سببت بالشرق وجب على اهل المغرب ان يستقذروها  
ما لم يدخل دار الحرب لان دار الاسلام مكان واحد ولا بأس بضر الطبول ولو اشاجر رجلا الضرب الطبول للغزو  
القافلة يجوز واما للموفلا وليس للنصراني ان يضر ببيت في مصر المسلمين بالثنا فوسد لان جمع فيهم ولا يجوز  
شي من صليبهم او غيره من تكاليفهم وليس لهم احدث البيع والكنايس المصرية والقري حبل هرب من العدو فاختفى  
في موضع فاصابه العدو ففسا لوه عن صحابه لا ينبغي له ان يعلم موضع اصحابه وان قتل لان الكفر على القتل لا يرضى  
القتل الواو اذا هب خراج ارضه لا ينبغي له ان يقتل ما لا يجوز ان كان اهلا لذلك المسائل في الفتاوى والله اعلم  
**كتاب العتاق** هذا مشتمل على فصلين الاول في الفاظ العتق صريحها وكنايتها وفيه العتق الميم

والعتق الملق والعتاق في التدبير وفيه الوصية بالعتق اما الاول فنسب الى بصيرح العتق وفي الفتاوى رجل قال العبد  
توآزاد تراضني لا يعق بدون النية كذا اختاره الفقيه ابو الليث رجل قال الجارية يا حرة واراد به كذا يعق  
قضاء لادبانه ولو قال العبد يا حرة او جارية يا حرة عتق بخلاف ما لو قال الرجل يا زانية رجل شهد ان اسم عبد  
ثم دعاه يا حرة لا يعق ولو قال بالفارسية يا آزاد لا يعق ولو سماه آزاد ودعاه يا آزاد لا يعق ولو  
بالعربية يا حرة يعق ولو سماه امرأته طالق ثم دعاها باطلاق تطلق رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له ان استعيتك  
احد فقل له اني حرة هذا الغلام وسأله رجل فاجاب قال له المولى ان قال له المولى سميتك خرا فقل اني حرة  
ولو لم يقل سميتك خرا يعق وكذا لو قال الغيرة ان استعيتك احد فقل ربي آزاد است ولو لم يقل لا يعق  
وفي فرائد الامام ابو جعفر لو قال العبد يا آزاد يعق ولو قال يا زادم لا يعق رجل قال عبيد اهل بلدا حرة  
فهذا كقولها نساء اهل بلطوق ولو قال العبد عتقت على واجب فهو كقوله طلاق على واجب قد ذكرنا  
كلتي المستلتي في طلاق هذا التكلم رجل قال خرا وطالق فقل له عنيت فقال عبدى وامرأتى يعق العبد يطلق  
المرأة رجل قال العبد انت آزاد مع حذف النون نوى بالعتق لا يعق وفي مجموع التنازل رجل قال العبد  
انت مولى فلان او عتيق فلان فهو حرة ولو قال عتقت فلان لا يعق ولو قال العبد اى نيم آزاد يعق عبد  
انكأ على حايط فقال له مولا آزاد باش وقال عني من الجدار لا يصدق **وما يتصل به العتق المعلق** رجل قال  
كل عبد اشترته فهو حرة فاشترى عبدا شرا فاسدا ثم اشترى ثرا صححا لا يعق ولو قال كل امرأة تزوجها  
فهى طالق فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم تزوجها نكاحا صححا يطلق وفي نكاح الزيارات في الباب الاول  
رجل عتق امته على ان تزوج نفسها ثم ابنت ان تزوج لاجلها فعتقها وكذا المرأة اعتقت عبدا على  
ان تزوجها ثم ابنت فعتقت امته واما العتق الميم وفي الفتاوى رجل امان فقال احديكم خرا ثم قال الم  
عتقت الاخرى ولو قال بعد ذلك اعني هذه الاخرى عتقت الاولى فعتقا جميعا وكذا الطلاق ولو قال  
لا احد هذين ارحلين على الف درهم فقبل له اهو هذا فقال لا لاي الاخرى **خبر آخر** من الفاظ الكنايات وفي  
الفتاوى عبد اخذ من مولى مولا ووضع تحت فقال له مولا يا رضى مراد ستار منى بايد تار منى لا يعق ولو  
قال العبد يا سيد منى عشرة الفاظ احدها يا سيد والثاني يا سيدى والجواب ان نوى العتق يعق وان لم  
ينوفلا والمختار انه لا يعق في الوجهين فان نوى ولو قال يا زادم او يا زادم منى وقال يا زادم يا زادم  
منى او قال الجارية يا سيدى او يا سيدى او يا كدبانو العاشر يا كدبانوى منى والجواب في الكل ما ذكرنا رجل قال العبد  
انت ولدى الا كبر عتق في القضاء لا في الدنيا وفي الفتاوى الصغرى لو قال له يا بنى عنى انى يعق وذكر  
في التنازل انه لا يعق وهو الصحيح ولو قال امولى يعق بدون النية وفي صحيح اللفظ لا يتفاوت بين النية وال  
الاخبار

طلب ولو قال كل امرأة  
ان تزوجها فعتقت



بجلاف النسب الخبايا لا يعق بالنداء وفي العتق لا يعق بالنداء الا في موضعين ياولا ويأخر ولوقال يا  
مولاي زاده لا يعقوا عدم العرق ولوقال العبد يا بابي ويا جان بني لا يعق ولوقال ابن كوجه منست ففقيه  
اختلاف واختيار الصدر الشهيد برهان الاية انه لا يعق وان نوى ولوقال العبد هذا خالي او عتي يعق  
ولوقال هذا اخي لا يعق لانه قد يكون من الرضاع ولوقال العبد لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك خرج عن  
ملكه ولونوي بهذه الالفاظ العتق حق كما في الطلاق واما الالفاظ التي تقع الفرق فيها بين العتاق والطلاق  
اذا قال العبد لاسلطان لي عليك او قال لامة ذلك او قال لها قد بنت عتي او حرمت علي او انت حرام او بنتي او  
او اخرجي او اعدتي واستبرئي او تقبلي او اذهبي او اخرجي فاخارت من غيرنية ولوقال عتيت بها حريرة العبد  
نصرة ديانة لا قضاء رجل قال العبد تائب من بودي بعد اب توالد بودم واكون كه نبيسته بعد اب  
تواند رم يعق في القضاء وذكر بعد هذا لوقال العبد انت خير ملوك لا يعق لكن ليس له ان يذيع بعد ذلك  
فان مات لا يرث بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك انا مملوك له فصدقه كما في مملوكه وكذا لوقال له ليس هذا  
بعبدى لا يعق عبد قال المولا آردى من بيدى كن فقال آرد توبيد اكرم لا يعق ولوقال العبد وهو غير  
ابن سرك مراد وازده هزار درهم به استك يعق ولوقال العبد افعلا ما شئت في نفسك فان عتقت نفسك  
قبل ان يقوم من مجلسه عتق وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه على من شاء ولوقال  
لعبد خلت سبيلك واراد العتق عتق ولوقال وهبت لك رقبك فقال هو لا اقبل عتق ثم ذكر بعد هذا  
انه لا يعق رجل عتبه امراته في جارية فقال لها مهابيدك فاعتقها ان نوى الزوج ذلك عتقت وهذا  
على البيع ولوقال المالك فيها جاز فند على العتق وغيره في مجموع التوازل وفي الفتاوى رجل قال لامة فرجل  
اضو من السراج يا انا عبتك لا يعق ولوقال هذا خياطة خرو قد خاطه مملوكة لا يعق **الفصل الثاني في التبرع**  
وفي القدر عني لوقال اذ امت فانت خرا وانت خرو عن دبر موتى وانت تدبر او دبرك لا يجوز بيعه ولا هبة  
وله ان يستخذه ويواجهه وفي الامة يطأها والتدبير المقيد ان يقول انت من مرضى هذا او مرض كذا او  
سفر كذا لانه يبيعه ولو مات على الصفة التي ذكرها يعق كما يعق التدبير ويعتق من ثلث ماله وان لم يكن  
له مال آخر سعي في ثلثي قيمته وان كان على الميت دين سعى جميع قيمته وولد التدبير مدبر ام الولد لا  
يجوز له ان يملكها ولكن يطؤها ويستخذيها ويواجهها ويؤذيها ولا يثبت النسب بينه والاعتراف فان ولد  
بعد ما اعترف بثلث النسب من الدعوى ولا يلزمها التسعة ان كان على المولى ان يعق من جميع المال ولو لم ي  
امة غير منجأ فو لانت منه ثم ملكها صارت ام ولده اذا عرفنا هذا اجينا الى ما قاله الفتاوى رجل قال العبد  
مت انا لاسل لي عليك نصير مدبرا ولوقال اوصيت برقبك فقال لا اقبل فهو مدبر ولوقال له انت حر

بعد موتي ان لم تشر باخر ثم شرب قبل الموت بطل عتقه فاذا مضى العتق فيه بعد موت المولى ثم شرب لم يرد الى  
الرق ولوقال انت مدبر على الفرد رسم قال ابوح له ان يبيعه قبل ولم يقبل فان مات فهو في ملكه فان قال  
قبلت وادى الالف عتق رجل قال الكاتب وهبت لك بعض بدل الكاتبة قال لا اقبل فهو كان ولوقال له  
وهبت لك جميع مالي عليك فقال لا اقبل عتق بغير شيء **كتاب الشفعة** في الوصية بالعتق وفي الفتاوى رجل قال  
اعتقوا عبدى الذي هو قديم الصحة عن م ستة اشهر وعنه سنتين وعزاي من هكذا وان كان يكون صحته  
سنة ولوقال اعتقوا افضل عبيدى او خير عبيدى وجعل ثمنه للمساكين فهو على افضلهم في القيمة وفي قوله  
اوصيت بافضل عبيدى فهو لا فضلهم في الدين ولوقال القوم معلومين اين بنده كان مرابده ما بنت هذا بنو  
الوصية بالعتق في الفتاوى وما سبق في مجموع التوازل من يقول اعتقوا فلا تا بعد موتى ان شاء لا يصح الايصاء  
ولوقال لامة عتد وصيته اذا خدمت ابني وبنتي حتى استغنيا فان حررت ان كانا صغيرين خدما حتى يدركا  
رجل عتق عبد الله عن ابية الميت المولا له ولا جره ولا بنة الكل الفتاوى والله اعلم صح الايصاء وبطلان  
**كتاب الشفعة** هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة فصول الاول في الجمل والثاني في المقدرة والثالث  
في الطلب الفاضل ومسائله اما الاول الحيلة لا بطل الشفعة بعد الثبوت يكره بالاتفاق نحو ان يقول  
المشتري للشفيع اشتره منه ونحوه وان كان قبل الثبوت لا بأس بأسوء كان الشفيع عدلا او فاسقا لانه  
ليس باطل هو المختار وعلى هذا الحيلة في منع الزكوة ورفع الزكوة على وجه منها ان يجعل بيتا في داره  
هبة لرجل ثم يبيع بقيتها منه لا شفعة للحجارة لان المشتري شريك ومنها ان يجعلها دار اخرى فصدق  
صاحب الدارين بالكايط الذي يجره على جاره وقبضه ثم باع منه باقى فليس للحجارة شفعة لانه لما سبق  
حجارة ومنها ان يشتري عشرة هبات كثيرا وسما من ثمنها والباقي ثمن قليل للشفيع الشفعة في الكثرة  
ولا شفعة في الباقى ولو خاف البائع ان يفسخ المشتري البيع ببيع الكايط خيار ثلث ايام ولو خاف المشتري  
لو اشترى السهم الواحد ثمن كثيرا لا يبيع هو الكايط بما يقبض من الثمن يشتري السهم الواحد على خيار ثلث ايام  
فلو اراد الشفيع ان يحلف بالله ما اردت ابطال الشفعة لم يكن له لانه ادعى عليه معنى ولو اقر به لا يلزمه  
لوحقه بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر به يلزمه وهو خصم ولو كان  
البيعان صفقة واحدة فبعضهما يمان رجل اشترى دارا بعشرين الف درهم ونقد عشرة الاف لا عشرة و  
اعطى باقى الثمن ثلثة الى عشرين الفادينا ان اخذ الشفيع لا اخذ الا بعشرين الف لان المشتري اشترى  
بعشرين الف ولو استحق الدار يرجع على البائع بما ادعى من الدارهم والدانير فقط لانه لما ادعى الاستحقاق  
بطل الصرف لانه ظهر ان الثمن لم يكن عليه فصار كمن يشتري من آخر دينار بعشرة درهم ثم ظهر ان الثمن لم يكن عليه



بطل المصروف ورد الثاني وفي حيل الخصاف البائع بهب الدار من المشتري او بقر الدار او بقر المشتري  
مقدار الثمن من البائع فلا شفعة فيها **الفصل الثاني في القدر** وفي التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالقاف  
لاشفعة في شئ من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف اهل الاسلام واهل الذمة سواء في استحقاق الشفعة  
وكذا المأذون والمكاتب معقوب البعض وكذا ثبتت الشفعة بجواز دار الوقف وفي شرح الطحاوي لا شفعة  
فيما سوى الدار والعقار يعني لا شفعة في المنقولات وانما يجب ان ملك بعوض غير مال وانما ملك بعوض  
كالهبة والصدقة والوصية واليرث او ملك بعوض ليس مال كما اذا جعل مراً في الخناخ او بدل الخلع او  
صوّل عليه ما عندهم فلا شفعة فيها وكذا جعلها اجرة ثم الشفعة ثلاثة شريك في المبيع الذي لم  
يقاسم وخليط وهو الذي قاسم ويقوله خلطه في الطريق وفي الشرب والجار الملازق والواهم الشريك ثم  
الخليط ثم الجار الملازق مسألة تجمع هؤلاء الشفعة دار فيها منازل وباب الدار الى سكة غير نازقة والباب  
المنازل الى هذه الدار وكل منزل منها رجل على حدة الا منزلها ما بين جارين ولهذا المنزل المشتري جار  
ملازق على طهر فباع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشفعة للشريك الذي لم يقاسم ولو سلم الشريك  
اولم يطلب عند سماعه البيع والشفعة لا راي في المنازل لانهم خلطوا في الطريق ولم يطلبوا عند سماعهم البيع او لم  
الاواحل انهم لم يواووا من اهل السكة ولو لموا جميعاً فالشفعة لاهل السكة ويستوي ذلك للملازق وغيره  
الملازق ولو لموا جميعاً اولم يطلبوا عند سماع البيع فالشفعة للجار الملازق ثم الشفعة للشفعاء على عدد  
رؤسهم لا على قدر انصائبهم عند نازحة لو ان دار من ثلاثة نفر لاحدهم نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها  
فباع صاحب النصف جميع نصيبه وطلب الشريكان الشفعة قضى بينهما نصفين ولو حضر واحد من الشفعة  
اولا واثبت شفعة فان القاضي يقضى له بجميع الشفعة ثم اذا حضر شفيع آخر واثبت شفعة ينظر ان كان الشفيع  
الثاني مثل الشفيع الاول يقضى له بمثل الشفعة وان كان الثاني اول من الاول لما ان الاول جار وهو خليط فالشفعة  
بطل شفعة ويقضى بجميع الدار لثاني وان كان الاول لا يقضى له بالشفعة والشفعة لا يورث صور  
دار بيعت ولها شفيع وطلب الشفعة واثبتها بطلين ومات قبل الاخذ بقضاء القاضي او تسليم المشتري  
واراد ورثته اخذها ليس لهم ذلك ولو كان الشفيع اخذها بالقضاء او التسليم ثم مات يكون ميراثاً  
لورثته والمشتري مالك حتى باخذ الشفيع فان باع المشتري قبل حصول الشفيع فهو بائع وان شاء اخذها  
بالباع الاول وان شاء بالثاني فان اخذ بالبائع الاول انفسه الباع الثاني وان اخذ بالبائع الثاني الباع الثالث  
ان يبيع الباع بالشفعة وان بذل المشتري له حتى يقضى له القاضي ومن اخذ الدار بالشفعة ففيها سهم المستحق  
الدار ونقص عليه الباقي من الشفيع على الذي نقد الثمن اليه بالثمن خاصة ولا يرجع بقيمة البناء الكل في شرح الطحاوي

**الفصل الثالث في الطلب** الاصل الشفعة للشفيع على المجلس قال الامام الشافعي هذا قول الكرخي وفيه  
عن امارة الى ذلك فعند علمنا على الفوق حتى لو سكت هيبته بما يبيع فهو تسليم ولو اخبر بالبائع حتى اعلم  
فلم يطلب لا بطل الشفعة عند الجرح وعند ما تبطل على ان العدد والعدالة شرط ولهذا نظائر وفروع عرفت في  
الجامع الصغير ولو بيعت دار بجنبه فظن ان المشتري فلان فسكت فاذا هو غيره كانت له الشفعة كالبيكر اذا اشترى  
ولم يسم الزوج فسكت ثم علمت ان لها ان تزد ولو اخبر ان فلانا اشترى ما بالف درهم فسلم الشفعة ثم ظهر ان الشفعة  
بالدراينير فبطلت الشفعة من التسليم **جنب آخر** الشفيع اذا سلم على المشتري لا بطل شفعة وهو المختار بقوله من  
كلم قبل السلام فلا يجنبوه وكذا الوصي بعد الظاهر كعقبن او بعد الجمعة اربعاً وان صلى اكثر من ركعتين بعد الظهر  
اكثر من اربعة بطلت شفعة لانه لا اكثر ليس بسنة فلا يكون معذراً ولو علم بالبائع وهو في صلوة الطمع فجعلها  
اربعة واستأفا لمختار انهما بطل بخلاف اربع قبل الظهر اذا اشترى اربعة لا بطل ولو قال الشفيع بعد سماع ان فلانا  
باع داره اربعة لله قد طلبت شفعتها او قال سبحان الله او قال الله اكبر او عطف فتمت قبل ان يدعيها لا بطل شفعة  
وكذا لو قال من اشترى ما او بكم اشترى ما لا يكون تسليماً اذا اطل بالشفعة بعد ما اخبرته من اشترى ما او بكم اشترى ما  
ولو طلب المشتري فقال المشتري دفعه اليك ان علم الشفيع بالثمن صار له وان لم يعلم بالثمن لا يصير له وهو على  
شفعة ولا يصح التملك الشفيع اذا جاء الى المشتري فقال انا شفيعك واخذ الدار منك بالشفعة بطلت شفعة  
لان قولها انا شفيعك كلام غير محتاج اليه فصار كأنه قال للمشتري كيف اصبحنا وكيف امسيت **جنب آخر** الشفيع  
اذا قال بالفارسية من شفيعت خوامم بطلت شفعة واختلفوا في لفظ الطلب قال بعضهم بقول طلبت الشفعة  
وانا طالها واطلها او عند بعضهم اطل الشفعة واخذها وعند بعضهم طلبت الشفعة واخذت وقال بعضهم  
لفظ طلب بالمبايعة او بالمستقبل بفتح واخياره الفقهاء ابو جعفر والامام ابو بكر محمد بن الفضل الشفيع اذا علم بالليل  
ولم يقدم على الخروج والاشهاد فلان اشهد حين اصبح صح وفي شرح الطحاوي الشفعة يجب بالبائع ويستحق بالطلب  
وملك بالاخذ فوجب بالبائع حتى لو طلب بالشفعة قبل البيع لا يبيع ولو سلم بعد البيع وهو لا يعلم بالبائع بطلت  
وتستحق بالطلب هو نوعان طلب مباشر وقد مر طلب اشتهاد وهو ان يشهد على المشتري بطلب الشفعة او  
يعلم منه الطلب دار اشترى بها وذكر خرودها الا غيره ويقول سلمها الى ثم الاشهاد على البائع ان كانت الدار المبيعة  
في يده وان سلم الى المشتري ثم جاء الشفيع واشهد على البائع لا يبيع ولو اخذ الشفيع ان يطلب من المشتري  
بصح وان كانت الدار بيد البائع وفي رواية لو طلب الشفعة من البائع بفتح استحقنا في شفعة الجامع وفي الاصل  
لو وكل المشتري بالطلب لا يبيع ولو وكل عن الغير بشرط دار وهو شفيع ثبت له الشفعة فطلب من الموكل والموكل  
بالبائع لا يثبت له الشفعة اذا باع رجل علم بالشرء وهو في طريق مكة فطلب الموالية وعجز طلب الاشهاد ديون كل آخر



حتى يطلب فان لم يفعل ومضى بطلت شفعة وفي شرح الطحاوي اذا ثبتت الشفعة بطلين واتي المشتري ان  
يسلمها اليه ان ترك المرافعة الى القاضى بعد مزجها وحبس ولم يمكن التوكيل لابطال شفعة وان ترك مزجها  
ذكر في الكتاب انه على شفعة وان طال الزمان قيل هذا قول الحق وعنم وهو رواية عن ابى بن ابي نضر عن شهر بن  
الفقير رجل اشترى ارا بتمن مؤجل فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بالتمن حالا وان شاء انتظر مضوا الاجل  
ليس له ان ياخذها بتمن مؤجل وصار خيار الشرط لا تثبت حق الشفيع لكن له ان تمتنع من الاخذ للحال لان  
النقدية من زيادة وصف مرغوب الثمن فكان له ان لا يلزم هذه الزيادة وان اختار اخذها بتمن حال كان  
التمن للبايع الى اجله وان اختار الاجل بطل عند حلول الاجل او عند علمه بالبيع عن ابى بن رويان في رواية  
عند العلم وان كت الى حين الاجل بطلت شفعة وفي رواية بطل عند الاجل وهذا اذا طلب المواشاة عند علمه  
بالبيع فان لم يطلب فلا شفعة وفي شرح القزويني في آخر كتابه الى قول الشفيع اذا اطلب الشفعة طلب المواشاة  
والاشهاد وطلب من القاضى التملك فقبل احضر المال حتى يسلم اليك الشفعة فقال الشفيع للقاضى اقض  
لي ولا يسلم الي حتى اتيك بالمال لا يفعل القاضى ذلك لان هذا تملك بعوض فالم يسلم العوض لا يقض  
بالعوض ولو قضى القاضى لا ينفذ في شرح الطحاوي والشفيع اذا اطلب الشفعة فقال المشتري هات الثمن  
وخذ شفعتك ان لم تكن احضار الثمن ولم يحضر الى ثلاثة ايام عن تم انه يبطل شفعه وبه اخذ الفقيه ابو  
الليث قال الصدر الشهيد الاصح انه لا تبطل لوجود طلب المواشاة والاشهاد بعد ذلك ما لم يسلم بالثمن  
لا تبطل قال الص كان اخذ بقول الحق وهو ظاهر المذهب في شرح الطحاوي اذا اختصما الى القاضى يؤجل  
الشفيع قدر ما يرى لا حضار الثمن فان حضر في تلك المدة قضى له والا بطل شفعه وفي النصاب صبيحة  
ادركت وثبت خيار البلوع والشفعة فطلبت الشفعة واختار بنفسها بان قال طلبت واخرت  
نفسى وعلى القلب يجوز الا ول منها وبطل الثمن لا يمكنها ان يقول طلبتها الشفعة والخيار والله اعلم بالصواب



والحمد لله على المقام وللشيخ افضل السلام وعلى الله سيرة محمد وآله المعجزين  
تم المرام  
قد وقع الفراغ من تحرير وتنقيح بعض الله حسن توفيقه على يد العبد الضعيف والخائف  
المعترف بقلته مضاعفة الغريق في بحر خطيته الحريق بنار شمولته الخائف من  
سوطامة الفقير الى رب الغنى يوسف بن عبد الله الذي عفى عنه بلطفه الحق  
والجلى صفوة اليوم العاشر من ربيع الاول عمت بركته بسنة ربيع  
ومحسنة تسعائة من الهجرة النبوية المصطفوية حامدا لله ومصليا على نبيه

Süleymaniye	AMCA ZADE
KUTUPHANE	MUSEYEV
Yeni	256